

مطلب استعملوا اللفظ ينبغي بمعنى يجب	٦٧	(كتاب العتق)	
مطلب في تحريم الحلال	٦٨	مطلب الفقهاء لا يعتبرون الاعواب	
مطلب حلف لا يأتى كل معينا فكل بعضه	٦٩	مطلب في كليات الاعتناق	
مطلب لا أدوق طعاما ولا شرابا حنت بأحدهما	٦٩	مطلب في ملك ذى الرحم المحرم	
بخلاف لا أدوق طعاما وشرابا		مطلب في حكم المتولين شاة وغيرها	
مطلب الجمع المضاف كالنكر بخلاف المعرف بأل	٧٠	مطلب أهل الحرب كاهم أرقاء	
مطلب كل حل عليه حرام	٧٠	مطلب الشرف لا يثبت من جهة الام لا شريفة	
مطلب تعارفا والحرام يلزمى والطلاق يلزمى	٧٠	مطلب يتصورها شى رقيق والباءها شيمان	
مطلب في أحكام النذر	٧٢	باب عتق البعض	
مطلب النذر غير المعلق لا يختص بزمان ومكان	٧٦	مطلب في الفرق بين ان لم يدخل وبين ان لم يكن	
ودرهم وفترة		دخول	
باب اليمين في الدخول والخروج والسكى	٧٨	مطلب أم الولد لا قيمة لها حلافا لهما	
والايمان والركوب وغير ذلك		باب الحلف بالعتق	
مطلب الايمان مبنية على العرف	٧٨	مطلب تحقيق مهم في يومئذ	
مبحث مهم في تحقيق قولهم الايمان مبنية على	٧٨	باب العتق على جعل	
الالفاظ لا على الأغراض		باب التدبير	
مطلب حلف لا يسكن الدار	٨٣	مطلب في الوصية للعبد	
مطلب ان لم أخرج فكذا فقيده أو منع حنت	٨٤	مطلب في شرط واقف الكتب الرهن بها	
مطلب حلف لا يسكن فلانا	٨٤	مطلب السكال من الهمام من أهل الترجيع	
مطلب حلف لا يخرج الى مكة ونحوها	٨٧	باب الاستبدال	
مطلب حلف لا أتبعه اب استطاع	٨٨	مطلب في القضاء بجواز بيع أم الولد	
مطلب لا يخرج الى نادى	٨٩	مطلب في قضاء القاضى بخلاف مذهبه	
مطلب لا يدخل دار فلان يراد به نسبة السكى	٩٠	مطلب خصومة الذى أشد من خصومة المسلم	
مطلب لا يضع قدمه في دار فلان	٩١	(كتاب الايمان)	
مطلب في عين الفور	٩١	مطلب حلف لا يحلف حنت بالتعليق الا في	
مطلب ان ضرب بنى ولم أضربك	٩٣	مسائل	
مطلب لا يركب دابة فلان	٩٣	مطلب في يمين الكافر	
باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام	٩٤	مطلب في حكم الحلف بغيره تعالى	
مطلب في الفرق بين الاكل والشرب والذوق	٩٥	مطلب في معنى الائم	
مطلب حلف لا يأتى كل من هذه النحلة	٩٥	مطلب في الفرق بين السهو والسيان	
مطلب اذا تعدت الحقيقة أو وجد عرف	٩٥	مطلب في القرآن	
بخلافها تركت		مطلب تعدد الكفارة لتعدد اليمين	
مطلب فيما لو وصل غصن شجرة بأخرى	٩٥	مطلب حروف القسم	
مطلب لا يكلم حد الصى	٩٦	مطلب فيما لو أسقط اللام والنون من جواب	
مطلب حلف لا يأتى كل لما	٩٨	القسم	
مطلب في اعتبار العرف العملى كالعرف اللفظى	٩٨	مطلب كفارة اليمين	

مطلب لا يأتى كل هذا البر	١٠٠	مطلب الجمع لا يستعمل لو اجد الافي مسائل	١١٩
مطلب لا يأتى كل خيرا	١٠١	مطلب تحقيق مهم في الفرق بين لا أكلم عينا	١١٩
مطلب لا يأتى كل طعاما	١٠١	فلان أو زوجته أو النساء أو نساء	
مطلب لا يأتى كل فاكهة	١٠٢	باب اليمين في المطلاق والعتاق	١١٩
مطلب حلف لا يأتى كل حاوي	١٠٢	مطلب أول عبد يشرى به حر	١٢٠
مطلب لا يأتى كل ادا ما أو لا يأتى تدم	١٠٣	مطلب ان ولدت فأنشدت بهذا حنت باله	١٢٢
مطلب عرض عليه اليمين فقال نعم	١٠٣	بخلاف فهو حر	
مطلب حلف لا يتعدى أو لا يتعشى	١٠٤	مطلب كل عبد يشرى بكذا حر	١٢٢
مطلب قال ان أكلت أو شربت وفوى معينام	١٠٤	مطلب النية اذا قارنت له العتق مع النكاح	١٢٢
مطلب نية تخصيص العام نصح ديانة لا قضاء	١٠٦	مطلب ان تسريت أمة فهي حرة	١٢٣
مطلب اذا كان الخالف غل أو ما يفتى بقول	١٠٧	مطلب كل مولود لي حر	١٢٤
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	مطلب لا أكلم هذا الرجل أو هذا وهذا	١٢٤
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	مطلب في استعمال حتى للعاية وللبيبة ولا	١٢٥
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	مطلب ان لم أضر فلا نأ حتى يضر بك	١٢٥
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	مطلب ان لم أضر بك حتى يدخل الليل	١٢٥
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	مطلب ان لم آتكن حتى أتهدى	١٢٥
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	مطلب لا أتصدق الشرط بعد السكوت	١٢٥
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	كان له أو عايله	
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	باب اليمين في البيع والشراء والصوم وا	١٢٥
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	وغيرها	
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	مطلب حلف لا يتزوج	١٢٧
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	مطلب حلف لا يتزوج عده	١٢٨
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	مطلب في العتق والعتق لا بد من اضاهاها الى الموكل	١٢٩
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	مطلب قال ان بعته أو ابنته فهو حر فمقد	١٣١
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	بالخيار لم يسه عتق	
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	مطلب اذا ادعت ادلة الشرط على كات تبقى	١٣٣
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	على معنى المضى	
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	مطلب قالت له تزوجت على فقال كل امرأة لي	١٣٤
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	طالق طالق الخلفه	
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	مطلب النكحة تدخل تحت النكحة والمعروفة	١٣٤
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	لا تدخل	
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	مطلب قال على المشى الى بيت الله تعالى أو	١٣٥
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	السكبة	
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	مطلب ان لم أحج العام فأنشدت حر وشهدا نحره	١٣٦
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	بالكوفة لم يعتق	
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	مطلب شهدة البني لا تقبل الافي الشروط	١٣٦
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	مطلب حلف لا يصوم حنت بصوم ساعة	١٣٦
مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء	١٠٩	مطلب حلف لا يصلي حنت بركعة	١٣٧

١٣٨	مطلب حلف لا يؤم أحدا	١٥٢	(كتاب الحدود)
١٣٩	مطلب حلف لا يتعج	١٥٢	مطلب التوبة تسقط الحد قبل توبته
١٣٩	مطلب ان ليست من مغزولك فهو هدى	١٥٣	مطلب أحكام الزنا
١٣٩	مطلب في معنى الهدى	١٥٣	مطلب الزنا شرعاً لا يختص بما يوجب الحد بل أعم
١٣٩	مطلب في الفرق بين تعيين المكان في الهدى	١٦٠	مطلب في الكلام على السياسة
دون النذر	١٤٠	١٦١	مطلب شرائط الاحصان
١٤١	مطلب حلف لا يجلس على الارض أو لا ينام	١٦٣	باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب
عني هذا الفراش أو هذا السرير		١٦٣	مطلب في بيان شبهة المحل
١٤١	باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك	١٦٥	مطلب في بيان شبهة الفعل
١٤٢	مطلب ترد الحلية الى الميت بقدر ما يحس بالالم	١٦٦	مطلب الحكم المذكور في بابه أولى من
١٤٢	مطلب في سماع الميت الكلام		المذكور في غير بابه
١٤٣	مطلب الشهر وما وقته بعيد	١٦٦	مطلب في بيان شبهة العقد
١٤٤	مطلب ليقتضي دينه فقة ضاه نهر جسة أو زيوفا	١٦٧	مطلب اذا استحل المحرم على وجه العطن لا يكفر
أوستوقة			كل وطن علم العيب ١٦٨
١٤٤	مطلب المسائل الخمس التي جعلها الزيف فيها	١٦٨	مطلب فيمن وطئ من زنت اليه
كالجناد	١٤٤	١٦٩	مطلب في وطء الدر
١٤٦	مطلب لا يقبض دينه درهم مادون درهم	١٦٩	مطلب في حكم الاواطاة
١٤٦	مطلب حلف لا يأخذ ماله على ولان الاجلة	١٦٩	مطلب لا تكون الاواطاة في الجنة
١٤٦	مطلب ان أنفقت هذا المال الاعلى أهلك	١٧٢	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها
فكذا أو أنفق بعضه لا يحنت		١٧٥	مطلب المواضع التي يحسب فيها النظر الى عورة
١٤٦	مطلب حلف لا يشكوه الامن حاكم السياسة		الاجنبى ١٧٦
ولم يشكوه أصلاً لم يحنت			باب حد الشرب
١٤٦	مطلب حلف لا يفعل كذا تركه على الابد	١٧٧	مطلب في نجاسة العرق ووجوب الحد بشربه
١٤٧	مطلب حلف لا يفعله برجرة	١٨٠	مطلب في البخ والادون والحشية
١٤٧	مطلب حلفه واليعلمه بكل داعر	١٨١	باب حد القذف
١٤٨	مطلب حلف له بين له فوهب له ولم يقبل بر	١٨٦	مطلب في الشرف من الام
بخلاف البيع ويحويه		١٨٨	مطلب هل للقاصي العضو من التعزير
١٤٨	مطلب حلف لا يشمر يحاها	١٩١	مطلب لا تسمع البينة مع الاقرار الا في سبع
١٤٩	مطلب حلف لا يتزوج من وجهه دنولى	١٩٢	باب التعزير
١٤٩	مطلب قال كل امرأة تدخل في نكاحي فكذا	١٩٤	مطلب في التعزير بأخذ المال
١٥٠	مطلب حلف لا مال له	١٩٥	مطلب يكون التعزير بالقتل
١٥٠	مطلب الديون تقضى بأمثالها	١٩٧	مطلب التعزير قد يكون بدون معصية
١٥٠	مطلب قال لغيره والله لتفعلن كذا وهو حالف	١٩٨	مطلب في الجرح المجرد
١٥٠	مطلب قال والله لا تقوم فقام لا يحنت	٢٠٣	مطلب فيما لو شتم رجلاً بألفاظ متعددة
١٥٠	مطلب قال لتفعلن كذا فقال نعم	٢٠٤	مطلب في تعزير الماتهم
١٥١	مطلب حلف لا يدخل ولان داره	٢٠٧	مطلب فيما اذا ارتحل الى غير مذهبه
١٥١	مطلب في الفرق بين لا يدعه يدخل وبين لا يدخل	٢٠٧	مطلب العامي لا مذهب له
		٢٠٨	(كتاب السرقة)

٢١٢	مطلب ترجة مصاصم بن يوسف	٢٥٩	مطلب الاقتباس من القرآن جائز عندنا
٢١٢	مطلب في جوارض ضرب السارق حتى يقر	٢٥٩	مطلب في قولهم اسم الماحل حقيقة في -
٢١٣	مطلب في ضمان الساعي	٢٥٩	مطلب كذا من قد تستعمل في المذروب
٢١٨	في أخذ الدائن من مال مدونه من خلاف جلسته	٢٦١	مطلب مهم في التسهيل العام بالكل أوبة
٢١٨	مطلب بعد ذهاب العمل بذهب الغير عند الضرورة	٢٦٣	مطلب في حكم الغنمة المأشورة بلا قسمته في
٢٢٤	باب كيفية القطع وإثباته	٢٦٣	مطلب في وطء السراري في زماننا
٢٣٠	باب قطع الطريق ٢٣٥ (كتاب الجهاد)	٢٦٣	مطلب فيمن له حق في بيت المال ونظير بشر
٢٣٥	مطلب في فضل الجهاد	٢٦٤	بيت المال باب استيلاء الك
٢٣٦	مطلب المواطبة على فرائض الصلاة في أوقاتها	٢٦٥	مطلب فيما لو باع الحربى ولده
	أفضل من الجهاد	٢٦٥	مطلب يلحق بدار الحرب المفازة والبحر الم
٢٣٦	مطلب في تكفير الشهادة مظالم العباد	٢٦٥	مطلب في أن الأصل في الأشياء الإباحة
٢٣٦	مطلب فيمن ير يد الجهاد مع الغنمة	٢٦٧	مطلب في قولهم أن أهل الحرب أرقاء
٢٣٦	مطلب في الرباط وفضله	٢٦٧	مطلب إذا شري المستأن من عبدا ذميا يبيع
٢٣٧	مطلب في بيان من يجري عليهم الآخر بعد الموت	٢٦٨	بيعه باب المستأن
٢٣٧	مطلب المرباط لا يستل في القبر كاشهد	٢٧٠	فصل في استئمان الكافر
٢٣٨	مطلب في الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية	٢٧١	مطلب في أحكام المستأن قبل أن يصير ذ
٢٣٩	مطلب طاعة الوالد من فرض عين	٢٧١	ما يؤخذ من النصارى زوايا بيت المقدس لا
٢٤١	مطلب إذا علم أنه يقتل بجوزله أن يقاتل بشرط	٢٧١	مطلب مهم فيما يفعله التجار من دفع ما ب
	أن ينسكى فيهم والادلا بخلاف الأمر بالمعروف		سوكره وتضمن الحربى ما هلك في المركب
٢٤٢	مطلب في أن الكفار مخاطبون	٢٧٤	مطلب مهم الصبي يتبع أحد أبويه في الآ
٢٤٣	مطلب لفظ ينفي يستعمل في المذروب وغيره		وان كان يعقل ما لم يباغ وخلافه خطأ
	عند المتقدمين	٢٧٥	مطلب فيما تصريه دار الإسلام دار حرب وبالإم
٢٤٣	مطلب في بيان نسم المثلة ٢٤٦ بحث الأمان	٢٧٥	باب العشر والخراج والجزية
٢٤٧	مطلب لو قال على أولادى ففى دخول أولاد	٢٧٧	مطلب في أن أرض العراق والشام ومم
	البنات روايتان		عنوة خراجية مملوكة لأهلها
٢٤٧	لو قال على أولادى يدخل أولاد البنات	٢٧٨	مطلب في جوارض بيع الأراضى المصرية والشام
٢٤٧	مطلب في دخول أولاد البنات في الذرية روايتان	٢٧٨	أراضى المملوك والحوز لا عشرية ولا خراج
٢٤٨	باب المغنم وقسمته	٢٧٨	مطلب لاشئ على زراع الأراضى السلطانية
٢٤٨	مطلب بيان معنى الغنمة والقي		عشر أو خراج سوى الاجرة
٢٥٠	مطلب في قسمة الغنمة	٢٧٨	لاشئ على الفلاح لو عطلها ولو تركها لا يجبر
٢٥١	مطلب في أن معلوم المستحق هل يورث	٢٧٩	مطلب القول لذى اليد أن الأرض مأكوه
٢٥٤	فصل في كيفية القسمة		كانت خراجية
٢٥٤	مطلب مخالفة الأمير حرام	٢٧٩	مطلب ليس للإمام أن يعرح شيئا من يدا
٢٥٥	مطلب في الاستئمان بمائة بمشرك		الابحى ثابت معروف
٢٥٦	مطلب في قسمة المس	٢٨٠	مطلب في ما وقع من الله الطاهر بيبس
٢٥٧	مطلب في أن رسالته على الله عليه وسلم باقية		أرادته ان تراعى العقارب من ملاكه البيت
	بعد موته	٢٥٨	مطلب في التسهيل

٢٨٠	مطلب في بيع السلطان وشرائه أراضى بيت المال	٢٩٧	مطلب في كيفية إعادة المنهدم من الكنائس
٢٨١	مطلب في وقف الاراضى التى لبيت المال	٢٩٧	مطلب في تمييز أهل الذمة في الملبس
	ومراعاة شروط الواقف	٢٩٩	مطلب في سكى أهل الذمة مع المسلمين في المصر
٢٨١	مطلب أوقاف المولود والامراء لا يراعى شرطها	٣٠٠	مطلب في منعهم عن التعلل في البيعة على المسلمين
٢٨١	مطلب على ما وقع للسلطان بوقوف من ارادته	٣٠١	مطلب فيما يتقضى به عهد الذمى وما لا يتقضى
	نقض أوقاف بيت المال	٣٠٢	في حكم سب الذمى النبى صلى الله عليه وسلم
٢٨٣	مطلب في خراج المقاسمة	٣٠٥	مطلب في مصارف بيت المال
٢٨٥	مطلب لا يحول خراج الموظف الى خراج	٣٠٥	من له استحقاق في بيت المال يبطى ولد بعدد
	المقاسمة وبالعكس	٣٠٦	مطلب من له وظيفة توجب له ولد من بعده
٢٨٥	مطلب لا يلزم جميع خراج المقاسمة اذا لم تطاق	٣٠٦	مطلب تحقيقهم في توجيه الوظائف للابن
	لكثرة المظالم	٣٠٧	فيما اذا مات المؤذن أو الامام قبل أخذ وظيفتهما
٢٨٧	فيما لو عجز المالك عن زراعة الارض الخراجية	٣٠٨	(باب المرتد) ٣٠٩ مطلب في منكر الاجماع
٢٧٧	مطلب لو رحل الفلاح من قريه لا يحبر على العود	٣١٠	مطلب ما يشك في أنه ردة لا يحكم بها
٢٨٨	مطلب في أحكام الاقطاع من بيت المال	٣١٢	مطلب في أن الكفار خمسة أصناف وما يشترط
٢٨٩	مطلب في اجارة الجمدى ما أقطعه له الامام		في اسلامهم
٢٨٩	مطلب في بطلان التعليق بموت المعلق	٣١٢	مبحث في اشتراط التبرى مع الاتيان بالشهادتين
٢٨٩	مطلب في صحة تعليق التقرير في الوظائف	٣١٤	مطلب الاسلام يكون بالفعل كالصلاة بجماعة
٢٩٠	(فصل في الجزية)	٢١٤	مطلب في حكم من شتم دين مسلم
٢٩٢	مطلب الزديقي اذا أخذ قبل التوبة يقتل ولا	٣١٥	مطلب توبة اليأس مقبولة دون ايمان اليأس
	تؤخذ منه الجزية	٣١٥	مطلب أجمعوا على كفر فرعون
٢٩٤	مطلب في أحكام الكنائس والبيع	٣١٥	مطلب في استثناء قوم يونس
٢٩٥	مطلب لا يجوز احداث كنيسة في القرى ومن	٣١٥	في احياء أبوى النبى عليه السلام بعد موتها
	أفتى بالجواز فهو مخطئ ويحجر عليه	٣١٥	مطلب مهم في حكم سب الانبياء
٢٩٥	مطلب نهى الكنائس من خزيرة العرب ولا	٣١٩	مطلب مهم في حكم سب الشيخين
	يكون من سكناها	٣٢٠	مطلب في حال الشيخ الأكبر سيدى محي الدين
٢٩٥	مطلب في بيان أن الامصار ثلاثة وبيان		ابن عربى نعمنا الله تعالى به
	احداث الكنائس فيها	٣٢١	مطلب في الساحر والزديقي
٢٩٥	مطلب لو اختلفوا معهم في أنهم اصلحية أو عنوية	٣٢٢	في الفرق بين الزديقي والمناذق والدهرى والمهد
	فان وجدوا تركت بأيديهم	٣٢٣	مطلب في الكاهن والعراف
٢٩٥	مطلب اذا هدمت الكنيسة ولو بغبر وجهه	٣٢٣	مطلب في دعوى علم العيب
	لا تجوز اعادتها	٣٢٤	مطلب في أهل الاهواء اذا ظهرت بدعتهم
٢٩٦	مطلب ليس المراد من اعادة المهرم أنه جائز	٣٢٤	حكم الذرور واليامنة والنصيرية والاسماعيلية
	نأمرهم به بل المراد تركهم وما يدينون	٣٢٤	مطلب جملة من لا تقبل توبته
٢٩٦	مطلب لم يكن من الصهاية صلح من اليهود	٣٢٥	مطلب جملة من لا يقتل اذا اراد
٢٩٦	مطلب مهم حادثة الفتوى في أخذ النصارى	٣٢٩	مطلب المعصية ببقى بعد الرد
	كنيسة مهجورة لليهود	٣٣٠	مطلب لو تاب المرتد هل تعود حسداته
٢٩٦	مطلب فيما أفتى به بعض المتأخرين في زماننا	٣٣٣	مطلب في ردة الصبى واسلامه

٣٧٢	مطلب في صحة بيع حكم التفاضل في الرج	٣٣٤	مطلب هل يجب على الصبي الايمان
٣٧٣	مطلب في دعوى الشريك أنه أدى الثمن من ماله	٣٣٥	مطلب في معنى دور بش ورويشان
٣٧٣	مطلب ادعى لشراء له	٣٣٥	مطلب في مستعمل الرقص
٣٧٤	مطلب فيما يبطل الشركة	٣٣٥	مطلب في كرامات الاولياء
٣٧٤	مطلب اشترى كاعلى أن ما اشترى من تجارة فهو بيننا	٣٣٦	باب البغاة
٣٧٥	مطلب ذلك الاستدانة بأذن شريكه	٣٣٧	مطلب في اتباع عبد الوهاب الخوارج في زماننا
٣٧٧	مطلب آخر بمقدار الرج ثم ادعى الخطأ	٣٣٧	مطلب في عدم تكفير الخوارج وأهل البدع
٣٧٧	مطلب في قول قوله دفعت المال بعد موت الشريك أو الموكل	٣٣٧	مطلب لا عبرة بغير الفقهاء يعني المجتهدين
٣٧٨	مطلب فيما لو ادعى على شريكه كتماناً بمهمة	٣٣٧	الامام يصير اماماً بالمبايعة أو بالاستتلاف ممن قبله
٣٧٨	مطلب في شركة التقبل	٣٣٨	مطلب فيما يستحق به انطليفة العزل
٣٨٠	مطلب شركة الوجوه	٣٣٨	مطلب في وجوب طاعة الامام
٣٨٠	فصل في الشركة الفاسدة	٣٤١	مطلب في كراهة بيع ما تقوم الهبة بعينه
٣٨١	مطلب اجتمع في دار واحدة واكتسبوا ولا يعلم التفاوت فهو بينهما بالسوية	٣٤١	(كتاب الاقيط)
٣٨١	مطلب يرج القياس	٣٤٢	مطلب في قولهم العزم بالغنم
٣٨٤	مطلب اذا قال الشريك استقرضت ألفاً قال له ان المال بيده	٣٤٦	(كتاب الاقيط)
٣٨٥	مطلب دفع ألفاً على ان نصفه قرض ونصفه مضاربة أو شركة	٣٥١	مطلب فيمن عليه ديون ومظالم جهل أربابها
٣٨٥	مطلب مهم فيما اذا امتنع الشريك من العمارة والانفاق في المشترك	٣٥٢	مطلب فيمن مات في سفره قباع وفيه ممتاعه
٣٨٧	مطلب في الحائض اذا خرب وطالب أحد الشريكين قسمة أو تعمير	٣٥٢	فيمن وجد حبلها في نهر أو وجد جوزاً أو كثرى
٣٨٩	(كتاب الوقف)	٣٥٣	مطلب ألقى شيئاً وقال من أخذ فهو له
٣٨٩	مطلب لو وقف على الاغنياء وخدمهم لم يجز	٣٥٣	مطلب له الاتحذ من نثار السكر في العرس
٣٩١	مطلب قد يثبت الوقف بأضرورة	٣٥٣	وجد دراهم في الجدار أو استيقظ وفي يده ميرة
٣٩٢	مطلب في وقف المرتد والكافر	٣٥٣	مطلب أخذ صرف ميرة أو جلد لها
٣٩٢	مطلب شرائط الوقف معتبرة اذا لم يخالف الشرع	٣٥٣	مطلب سرق مكعبه ووجد مثله أو دونه
٣٩٥	مطلب في وقف المريض	٣٥٣	(كتاب الاقيط) ٣٥٨ (كتاب المفقود)
٣٩٧	مطلب شروط الوقف على قواهما	٣٥٩	مطلب قضاء القاضي ثلاثة أقسام
٣٩٧	مطلب في الكلام على اشتراط التأييد	٣٦٠	مطلب في الافتاء بذهب مالك في زوجة المفقود
٣٩٨	مطلب مهم فرق أبو يوسف بين قوله موقوفة وقوله موقوفة على فلان	٣٦٢	(كتاب الشركة)
٣٩٨	مطلب التأييد معنى شرط اتفاقا	٣٦٢	مطلب الحق أن الدين ذلك
٤٠٠	مطلب في شرط واقف الكتب أن لا تعار الا برهن	٣٦٣	مطلب مهم في بيع الحصة الشائعة من البناء أو الغراس
٤٠٠	سكن داراً ثم ظهر أن له ساوقف يلزمه أسرة سكن	٣٦٦	مطلب شركة العقد
		٣٦٧	مطلب اشتراط الرجح من طهارة وصحح بخلاف اشتراط الحسرة
		٣٦٧	مطلب في شركة المفاوضة
		٣٦٨	مطلب فيما يقع كثير في الفلاحين مما صورته شركة مفاوضة
		٣٧١	مطلب لا تصح الشركة بمال غائب
		٣٧١	مطلب في شركة العمان
		٣٧١	مطلب في توقيت الشركة روايتان

مطلب في التهاوي في أرض الوقف بين المستحقين	٤٠١	مطلب في التهاوي في أرض الوقف بين المستحقين	٤٠١
مطلب فيما اذا ضاقت الدار على المستحقين	٤٠١	مطلب فيما اذا ضاقت الدار على المستحقين	٤٠١
مطلب في قسمة الواقف مع شريكه	٤٠١	مطلب في قسمة الواقف مع شريكه	٤٠١
مطلب قاسم وجع حصص الوقف في أرض واحدة جاز	٤٠١	مطلب قاسم وجع حصص الوقف في أرض واحدة جاز	٤٠١
مطلب لو كان في القسمة فضل دراهم من الواقف صح لأن الشريك	٤٠٢	مطلب لو كان في القسمة فضل دراهم من الواقف صح لأن الشريك	٤٠٢
مطلب اذا وقف كل نصف على حدة صار وقفين	٤٠٢	مطلب اذا وقف كل نصف على حدة صار وقفين	٤٠٢
مطلب في أحكام المسجد	٤٠٢	مطلب في أحكام المسجد	٤٠٢
مطلب فيما لو خرب المسجد أو غيره	٤٠٤	مطلب فيما لو خرب المسجد أو غيره	٤٠٤
مطلب في نقل أنقاض المسجد ونحوه	٤٠٥	مطلب في نقل أنقاض المسجد ونحوه	٤٠٥
مطلب في وقف المنقول تبع للعقار	٤٠٦	مطلب في وقف المنقول تبع للعقار	٤٠٦
مطلب لا يشترط التحديد في وقف العقار	٤٠٦	مطلب لا يشترط التحديد في وقف العقار	٤٠٦
مطلب في وقف المشاع المقضي به	٤٠٧	مطلب في وقف المشاع المقضي به	٤٠٧
مطلب مهم اذا حكم الحنفى بما ذهب اليه أبو يوسف أو محمد لم يكن حاكما بخلاف مذهبه	٤٠٧	مطلب مهم اذا حكم الحنفى بما ذهب اليه أبو يوسف أو محمد لم يكن حاكما بخلاف مذهبه	٤٠٧
مطلب مهم اشكال في وقف المنقول على النفس	٤٠٧	مطلب مهم اشكال في وقف المنقول على النفس	٤٠٧
مطلب فيما اذا كان في المسئلة قولان معصيان	٤٠٧	مطلب فيما اذا كان في المسئلة قولان معصيان	٤٠٧
مطلب في وقف الموقوف قصد	٤٠٧	مطلب في وقف الموقوف قصد	٤٠٧
مطلب في وقف الدراهم والدنانير	٤٠٨	مطلب في وقف الدراهم والدنانير	٤٠٨
مطلب في التعامل والعرف	٤٠٨	مطلب في التعامل والعرف	٤٠٨
مطلب متى ذكر للوقف مصرفا لا بد أن يكون فيهم تنصيب على الحاجة	٤٠٩	مطلب متى ذكر للوقف مصرفا لا بد أن يكون فيهم تنصيب على الحاجة	٤٠٩
مطلب في حكم الوقف على طلبة العلم	٤٠٩	مطلب في حكم الوقف على طلبة العلم	٤٠٩
مطلب في نقل كتب الوقف من محالها	٤٠٩	مطلب في نقل كتب الوقف من محالها	٤٠٩
مطلب يبدأ من غلة الوقف بعمارة	٤١٠	مطلب يبدأ من غلة الوقف بعمارة	٤١٠
مطلب دفع المارصد مقدم على الدفع للمستحقين	٤١٠	مطلب دفع المارصد مقدم على الدفع للمستحقين	٤١٠
مطلب كون التعمير من العلة ان لم يكن الخراب بصنع أحد	٤١٠	مطلب كون التعمير من العلة ان لم يكن الخراب بصنع أحد	٤١٠
مطلب عمارة الوقف على الصفة التي وقفه	٤١٠	مطلب عمارة الوقف على الصفة التي وقفه	٤١٠
مطلب يبدأ بعد العمارة بما هو أقرب لها	٤١٠	مطلب يبدأ بعد العمارة بما هو أقرب لها	٤١٠
مطلب في قطع الجهات لأجل العمارة	٤١١	مطلب في قطع الجهات لأجل العمارة	٤١١
مطلب فيمن لم يدرس لعدم وجود الطالبة	٤١٤	مطلب فيمن لم يدرس لعدم وجود الطالبة	٤١٤
مطلب في استحقاق القاضى والمدرس الوظيفة في يوم البطالة	٤١٤	مطلب في استحقاق القاضى والمدرس الوظيفة في يوم البطالة	٤١٤
مطلب في عمارة من له السكنى	٤١٤	مطلب في عمارة من له السكنى	٤١٤
مطلب من له السكنى لا يملك الاستغلال	٤١٤	مطلب من له السكنى لا يملك الاستغلال	٤١٤
واختلاف في عكسه		واختلاف في عكسه	
مطلب فيما لو آجر من له السكنى	٤١٥	مطلب فيما لو آجر من له السكنى	٤١٥
مطلب لا يملك القاضى التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله	٤١٥	مطلب لا يملك القاضى التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله	٤١٥
مطلب من له الاستغلال لا يملك السكنى وبالعكس	٤١٥	مطلب من له الاستغلال لا يملك السكنى وبالعكس	٤١٥
مطلب وقف الدار عند الاطلاق يحمل على الاستغلال لا على السكنى	٤١٥	مطلب وقف الدار عند الاطلاق يحمل على الاستغلال لا على السكنى	٤١٥
مطلب في الوقف اذا خرب ولم يكن عمارته	٤١٦	مطلب في الوقف اذا خرب ولم يكن عمارته	٤١٦
مطلب في جعل شيء من المسجد طريقا	٤١٧	مطلب في جعل شيء من المسجد طريقا	٤١٧
مطلب في اشتراط الواقف الولاية لنفسه	٤١٩	مطلب في اشتراط الواقف الولاية لنفسه	٤١٩
مطلب في ترجحة هلال الراى البصرى	٤١٩	مطلب في ترجحة هلال الراى البصرى	٤١٩
مطلب يا ثم بتولية الخائن	٤١٩	مطلب يا ثم بتولية الخائن	٤١٩
مطلب فيما يعزل به الناظر	٤١٩	مطلب فيما يعزل به الناظر	٤١٩
مطلب في شروط المتولى	٤١٩	مطلب في شروط المتولى	٤١٩
مطلب مهم في تولية الصبي	٤١٩	مطلب مهم في تولية الصبي	٤١٩
مطلب فيما شاع في زماننا من تفويض نظر الاوقاف للصغير	٤٢٠	مطلب فيما شاع في زماننا من تفويض نظر الاوقاف للصغير	٤٢٠
مطلب في عزل الناظر	٤٢٠	مطلب في عزل الناظر	٤٢٠
مطلب لا يصح عزل صاحب وظيفة بلا جرحه أو عدم أهلية	٤٢١	مطلب لا يصح عزل صاحب وظيفة بلا جرحه أو عدم أهلية	٤٢١
مطلب في النزول عن الوظائف	٤٢١	مطلب في النزول عن الوظائف	٤٢١
مطلب لا بد به من الفراغ من تقرير القاضى في الوظيفة	٤٢١	مطلب لا بد به من الفراغ من تقرير القاضى في الوظيفة	٤٢١
مطلب لو قرر القاضى رجلا ثم قرر السلطان آخر فالمتبر الاول	٤٢١	مطلب لو قرر القاضى رجلا ثم قرر السلطان آخر فالمتبر الاول	٤٢١
مطلب الناظر المشروط له التقرير مقدم على القاضى	٤٢١	مطلب الناظر المشروط له التقرير مقدم على القاضى	٤٢١
مطلب للمفروغ غله الرجوع بمال الفراغ	٤٢١	مطلب للمفروغ غله الرجوع بمال الفراغ	٤٢١
مطلب في اشتراط العلة لنفسه	٤٢١	مطلب في اشتراط العلة لنفسه	٤٢١
مطلب في الوقف على نفس الواقف	٤٢١	مطلب في الوقف على نفس الواقف	٤٢١
مطلب في استبدال الوقف وشروطه	٤٢٢	مطلب في استبدال الوقف وشروطه	٤٢٢
مطلب في اشتراط الادخال والاخراج	٤٢٣	مطلب في اشتراط الادخال والاخراج	٤٢٣
مطلب في شروط الاستبدال	٤٢٣	مطلب في شروط الاستبدال	٤٢٣
مطلب يجوز مخالفة شرط الواقف في مسائل	٤٢٤	مطلب يجوز مخالفة شرط الواقف في مسائل	٤٢٤
مطلب لا يستبدل العامر الا في أربع	٤٢٤	مطلب لا يستبدل العامر الا في أربع	٤٢٤
مطلب في وقف البناء بدون أرض	٤٢٥	مطلب في وقف البناء بدون أرض	٤٢٥

٤٢٥	مطلب مناظرة ابن الشحنة مع شيخه العلامة قاسم في وقف البناء	٤٣٩	مطلب في دعوى الرقب ببيان الوقف وبيان أنه وقف وهو ملكك
٤٢٦	مطلب في وقف الكر دار والكرك	٤٤٠	مطلب في الشهادة على الوقف بالسماع
٤٢٧	مطلب في زيادة أجرة الأرض المحتكة	٤٤٠	مطلب في حكم الوقف أقدم الجوهلية شرعية
٤٢٧	مطلب في استبقاء العمارة بعد فراغ مدة الإجارة	٤٤١	مطلب أحضره كادسه منطوط العسود
	ياجر المثل	٤٤١	والمنفعة لا يقضى به
٤٢٨	مطلب مهم في وقف الاقطاع	٤٤١	مطلب لا يرفع على الحنة الا في مسائل
٤٢٨	مطلب في أوقاف الملوك والأمراء	٤٤١	مطلب في البراءات السلطانية والدور الحاتمية
٤٢٩	مطلب في اطلاق القاصي بيع الوقف لأوقف أولوارته	٤٤٢	مطلب فيمن يتصب خصما عن غيره
٤٢٩	مطلب ببيع الوقف باطل لا فاسد	٤٤٢	مطلب في انتصاب بعض الورثة خصما عن الكل
٤٣٠	مطلب في الوقف اذا انقطع ثبوته	٤٤٣	مطلب بعض المستحقين يتصب خصما عن الكل
٤٣٠	مطلب الوقف في مرض الموت	٤٤٣	مطلب اشترى ثمن الوقف دارا للوقف يجوز بيعها
٤٣٠	مطلب في وقف الراهن والمريض المديون	٤٤٣	مطلب في الامام والمؤذن اذ مات في سنة
٤٣٢	مطلب في وقف المرتد	٤٤٤	مطلب اذ مات المبرور من وجوه يعنى بغيره
٤٣٢	فصل برأى شرط الوقف في إحارته	٤٤٤	مطلب بخلاف الرف على المبرور
٤٣٣	مطلب أرض اليتيم وأرض بيت المال في حكم أرض الوقف	٤٤٤	مطلب اذ مات من له شيء من اصره لمطلب يستحق نصيبه
٤٣٣	مطلب في الإجارة الطويلة بمقود	٤٤٤	مطلب فيما اذا تبغ المعلوم وعقبه بل غمام السنة
٤٣٣	مطلب في لزوم الإجارة المضادة بمحيمان	٤٤٤	مطلب في العيب الذي يستحق منه العمل والوطيفة وما لا يستحق
٤٣٤	مطلب لا يصح إيجار الوقف أقل من أجرة المثل الا عن ضرورة	٤٤٥	مطلب مهم في الاستئانة في الوطائف
٤٣٤	مطلب في استئجار الدار المرصدة بدون أجرة	٤٤٦	مطلب فيما اذا شرط العتق من الامانة لا يستحق استئيب
	المثل	٤٤٦	مطلب فيما اذا شرط العتق من الامانة لا يستحق استئيب
٤٣٤	مطلب ليس لسايطر الاقالة	٤٤٦	مطلب لا يخل في زمان انصب المتولي للاءلاء القاصي وكذا وصي اليتيم
٤٣٤	مطلب فيما لو راد أجر المثل بعد ان بعد زيادة فاحشة	٤٤٦	مطلب الوصي يصير متوليا لاص
٤٣٥	مطلب مهم في معنى قولهم المستأجر الاول	٤٤٦	مطلب انصب بقر ليا ثم آجوا تركا
٤٣٦	مطلب الموقوف عليه لا يملك الإجارة	٤٤٧	مطلب التولية حادثة عن حكم اثر الشرائع
٤٣٦	مطلب في دعوى الموقوف عليه	٤٤٧	لان له فيها انصاف بلا شرط خاص باقي الشرائع
٤٣٦	مطلب اذا كان الوقف على معين قبل يجوز أن يكون هو المتولي	٤٤٧	مطلب التولية حادثة عن حكم اثر الشرائع
٤٣٦	مطلب في إيجار الموقوف عليه اذا كان معيناً	٤٤٧	مطلب التولية حادثة عن حكم اثر الشرائع
٤٣٧	مطلب اذا آجر المتولي بعين فاحش كان حياً	٤٤٧	مطلب التولية حادثة عن حكم اثر الشرائع
٤٣٧	مطلب كذا اشترى دارا واقف	٤٤٧	مطلب التولية حادثة عن حكم اثر الشرائع
٤٣٨	مطلب المواضع التي تقبل فيها الشهادة بحسنة بلا دعوى	٤٤٧	مطلب التولية حادثة عن حكم اثر الشرائع

٤٤٦	مطلب طالب التولية لا يولي	٤٥٥	مطلب ليس للقاضي أن يقرر وخليفة في الوقف
٤٤٧	مطلب ولاية القاضي بتأخوة عن المشروط له	٤٥٥	مطلب المراد من العشر للمتولي أجزا المثل
٤٤٧	مطلب المراد قاضي القضاة في كل موضع	٤٥٥	مطلب في زيادة القاضي في معلوم الامام
٤٤٨	مطلب نائب القاضي لا يكمل ابطال الوقف	٤٥٦	مطلب للسلطان مخالفة الشرط اذا كان الوقف
٤٤٨	مطلب لا يجعل الناظر من الاغنياء عن الوقف	٤٥٦	مطلب يصح تعليق التقرر في الوطائف
٤٤٨	مطلب اذا قبل الاجنبي المظرب مجابا للقاضي	٤٥٧	مطلب ليس للقاضي عزل الناظر
٤٤٨	مطلب للناظر أن يوكل غيره	٤٥٧	مطلب للقاضي أن يدخل مع الناظر غيره بمجرد
٤٤٩	مطلب في الفرق بين نوازل الناظر الناظر في	٤٥٧	مطلب في الاستدانة على الوقف
٤٤٩	مطلب شرط الواقف الناظر لعبد الله ثم لزيد	٤٥٨	مطلب في انفاق الناظر من ماله على العمارة
٤٥٠	مطلب لا يجوز أن يفوض لرجل آخر	٤٥٨	مطلب في اذن الناظر للمستأجر بالعمارة
٤٥٠	مطلب لواقف عزل الناظر	٤٥٨	مطلب لو اشترى القيم العشرة بثلاثة عشر
٤٥٠	مطلب فمن باع دارا ثم ادعى أنها وقف	٤٥٨	مطلب لو اشترى القيم العشرة بثلاثة عشر
٤٥٠	مطلب في عزل الواقف لمدرس وامام وعزل	٤٥٩	مطلب في جعل المظرب أو الربيع لغيره
٤٥١	مطلب من سعى في نقض مانع من جهته فسعيه	٤٦٠	مطلب لا يكفي صرف الناظر لثبوت الاستحقاق
٤٥١	مطلب باع عقارا ثم ادعى أنه وقف	٤٦٠	مطلب متى ذكر الواقف شرطين متعارضين
٤٥٢	مطلب في الوقف المقتطع الاول والمقتطع الوسط	٤٦١	مطلب مهم في قول الواقف على القرينة
٤٥٣	مطلب وقف يتنازل على عتيقه فلائ والباقي على	٤٦١	مطلب مراعاة غرض الواقفين واجبة والعرف
٤٥٣	مطلب وقف المصنف على ابنه زيد والنصف على	٤٦٢	مطلب فيما لو اشترى دار الوقف وعمر أو عرس
٤٥٣	مطلب استأجر دارا فيها أشجار	٤٦٣	مطلب اذا هدم المشتري أو الاستأجر دار
٤٥٣	مطلب في قوله شرط الوقف كنص الشارع	٤٦٣	مطلب في الوقف ضمن
٤٥٤	مطلب بيان مفهوم المخالفة	٤٦٣	مطلب في الوقف اذا انقطع ثبوته
٤٥٤	مطلب مفهوم التصيف حجة	٤٦٤	مطلب في محاسبة المتولي ونجليه
٤٥٤	مطلب لا يعتبر المفهوم في الوقف	٤٦٤	مطلب في قبول قول المتولي في ضياع العدة
٤٥٤	مطلب المفهوم معبر في عرف الناس	٤٦٤	مطلب اذا كان الناظر فاسدا لا يقبل قوله
٤٥٤	مطلب الجسامكية في الاوقاف	٤٦٤	مطلب لا ينداد امرار المتولي على الوقف
٤٥٥	مطلب فيما لو مات المدرس أو عزل فبطل مجيء	٤٦٤	مطلب لا ينداد امرار المتولي على الوقف

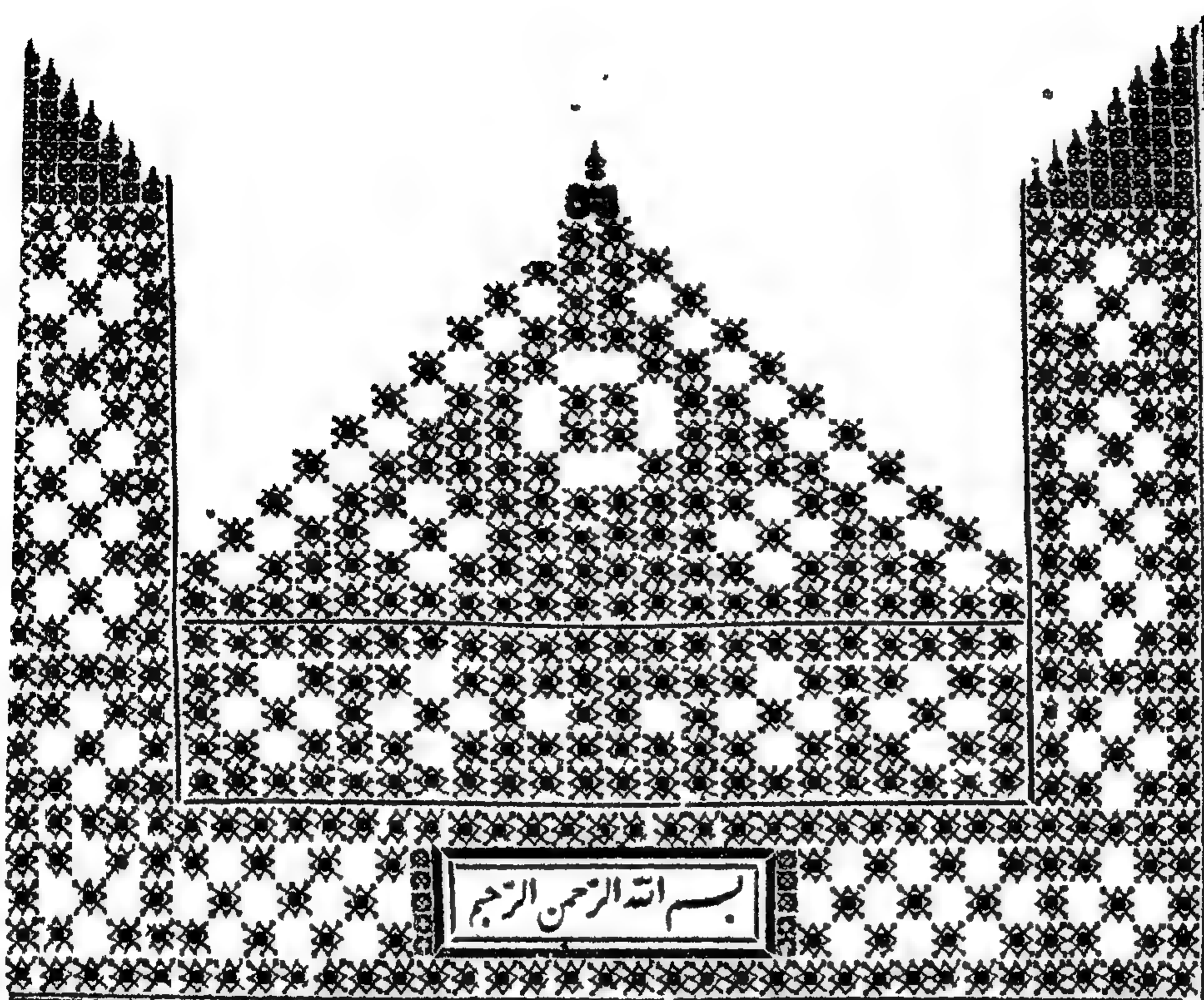
٤٦٥	مطلب فيما يأخذ المتولى من العوائد العرفية	٤٧٢	مطلب الشرط والاستثناء بر جمع الى الكل
٤٦٥	مطلب في تحرير حكم ما يأخذ المتولى من عوائده	٤٧٢	مطلب على أن من مات عن ولد من قبيل الشرط
٤٦٥	مطلب فيما يسمى خدمة وتصديقاً في زماننا	٤٧٣	مطلب في تحرير الكلام على دخول أولاد البنات
٤٦٥	مطلب في أحكام الوقف على فقرائه قرابته	٤٧٤	مطلب وهم في مسألة السكى الواقعة في الاشياء
٤٦٦	مطلب اذا قال مادامت عزى بافتزوجت وطلعت ينفطع حقها	٤٧٤	مطلب في نقض القسمة والدرجة الجعلية
٤٦٦	مطلب فيما اذا قضى بدخول ولد البنت	٤٧٦	مطلب فيما يتعلق بوقف الاولاد
٤٦٦	مطلب أثبت واحد أنه من الدرية بر جمع بما يخصه في الماضي	٤٧٧	مطلب لو قال على أولادى لفظ الجمع هل يدخل كل البطون
٤٦٧	مطلب من وقف على اولاده هل يشمل الواحد أولا	٤٧٧	مطلب وقف على اولاده وسماهم
٤٦٧	مطلب في اقالة المتولى عقدا لاجارة	٤٧٨	مطلب في بيان ما لو ع العسلة الذي أبطاه الاستحقاق
٤٦٧	مطلب للمستأجر غرس الشجر	٤٧٨	مطلب قول للذكر كانه يزوج ولم يوجد الادكور فقط أو مات فقط
٤٦٨	مطلب انما يحل للمتولى الادن فيما يزيد الوقف به خيرا	٤٧٩	مطلب مهم فيما لو شرط عود نصيب من مات له من ولد لا على طبقة
٤٦٨	مطلب في حكم بناء المسنة أخرى في الوقف بلا اذن	٤٧٩	مطلب في النسل والعقب والآل والجنس وأهل البيت والقرابة والارحام والاسباب
٤٦٨	مطلب في حكم بناء المتولى وغيره في أرض الوقف	٤٨٩	مطلب يعتبر في لفظ القرابة المحرمية والاقترب فالأقرب
٤٦٨	مطلب لو آجر المتولى لابنه أو أبيه لم يجز الا بأكثر من أجر المثل	٤٨٠	مطلب في تفسير الصالح
٤٦٩	مطلب في الوقف على الصوفية والعميان	٤٨٠	مطلب المراد بالأقرب فالأقرب
٤٦٩	مطلب في شرط التولية للارشد فالارشد	٤٨١	مطلب ذكر مسائل استطرادية خارجة عن كتاب الوقف
٤٦٩	مطلب اذا صار غير الارشد ارشد	٤٨٥	مطلب المواضع التي يكون فيها السكرت كقول
٤٧٠	مطلب ليس للمشرف التصرف	٤٨٨	مطلب في المراسع التي لا يختلف فيها السكر
٤٧٠	مطلب القيم والمتولى والباطر بمعنى واحد	٤٩٢	مطلب القاصي اذا قضى في مجتهديسه بدله قضاؤه الا في مسائل
٤٧٠	مطلب لا يجوز الرجوع عن الشروط	٤٩٤	مطلب ما حاتف شرط الوقف وهو شطاب المص والحكم به حكم بلا دليل
٤٧١	مطلب في أن الاصل عود الضمير الى أقرب مذكور	٤٩٤	مطلب المراد بأصحاب الملة الراشدين من يدرك الامام
٤٧١	مطلب اذا كان للفظ احتمالان تعين أحدهما معرض الواقف	٤٩٤	مطلب قضا المقتصد الى الملائمة أقسام
٤٧١	مطلب فيما اذا قال على أولادى وأولاد أولادى المذكور	٤٩٦	مطلب في أسماء القاصي حاتف رحمه
٤٧١	مطلب اذا تقدم القيد يكون لما قبله ما طغى		
٤٧٢	مطلب الوصف بعد جمل يرجع الى الاتية عندها		

(الجزء الثالث)

— — — * — — —

من حاشية العلامة الفقيه الفهامة انبيه خاتمة المحققين الشيخ
محمد آمين الشهير باسم عابدين المسماه رد المحتار على
الدر المختار شرح تنوير الابصار في وقته
مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة
النعمان مع الله بها
أهل الاعيان
آمين

وبها مشهوا الشرح المذكور مع بعض ملاحظات لبعض الافاضل



(كتاب العتق)

(كتاب العتق)

بنت الاسقاطات بأسماء
اختصارا فاسقاط الحق
من القصاص وهو وعافي
نمة ابراء وعن البضع
سلاق وعن الرق عتق
عنون به لا بالاعتاق ليعم
واستيلاد وملك قريب
هو) لعة الخروح عن
ملوكية من باب ضرب
صدره عتق وعتاق
سرعا (عبارة عن اسقاط
ولي حقه عن محلوكه
جه) مخصوص

(قوله ميزت الاسقاطات الخ) جمع اسقاط والمراد به ما وضعه الشارع لاسقاط حق العبد على آخر وأشار الى وجه مناسبة ذكر العتق عقب الطلاق وهو اشتراكهما في أن كلا منهما اسقاط الحق وتدم الطلاق لمناسبة المسكاح (قوله اختصارا) لا أعنى أن أحصر من أسقط حقه عن محلوكه وكذا الباقى (قوله وعن الرق عتق) المناسب اعتاق لان العتق قائم بالعبد والاعتاق وهو الاسقاط فعلى المولى أفاده الرقنى قال فى المصباح ويتعدى بالهمزة فيقال أعتقه فهو معنق لا بد منه ولا يقال عتقه ولا أعتق هو بالالف مبني على الفاعل بل الثلاث لازم والرابع متعد ولا يجوز عتق معنوق لان مجي معنوق من أفعات شاذ منه وع لا يقاس عليه وهو عتق ومبىل معنى مفعول وجه عتقاء ومعتق أى صار بمقابل عتقة وجه عتائق اه لكن قال فى الفتح وقد يقال العتق بمعنى الاعتاق فى الاستعمال الفقهى تجوزا باسم المسبب كقول محمد أنت طالق مع عتقه ولاك اياك اه (قوله وعنون بالخ) أى جعله عونا بابصم العين وقد تسكر ما يستدل به على الشئ مصباح ومراده أن العتق صفة قائمة بمن كان رقيقا والاعتاق ايقاع العتق من المولى وليس فى الاستيلاد وملك القربى اعتاق بل عتق فاذا عنون به لا بالاعتاق وقد يقال ان الاستيلاد والشراء فعلى المولى والحواب أن العتق حصل بموت سيد المستولدة وفى الشراء هو أثر الملك لا فعل منه (قوله لعة الخروح عن المملوكية) عزاه فى البحر الى ضياء الخلوم ورد به قولهم انه فى اللعبة القوة وفى الشرع القوة الشرعية لان أهل اللعبة لم يقولوا ذلك واعترضه فى النهر بأن ماردته بقله فى المبسوط وعليه جرى كثير بعد كون الماقل ثقة لا يلتفت الى رده قلب وحقق فى الفتح هذا المقام بما يشفى المرام (قوله ومصدره عتق وعتاق) وكذا عتافة بفتح الاول وهن والعتق بالكسر اسم منه مصباح ومثله فى القهستانى وما نقل عن البحر من أن الاول بالكسر والثانى بالفتح لم أجده فيه فافهم (قوله وشرعا عبارة عن اسقاط الخ) المناسب عن سقوط لان المحدث عنه العتق والاسقاط معنى الاعتاق كما علمت الا أن يكون أطلق العتق على الاعتاق تجوزا كما مر والمراد بالوجه المحصوص ما استوفى

ركنه وشروطه من قول أو فعل كملك القريب بشراء ونحوه فان فيه اسقاطا معني والا كان التعريف قاصرا
 فافهم وعرفه في السكت وغيره بانه اثبات القوة الشرعية للمالوك وهي قدرته على التصرفات الشرعية وأهليته
 للولاية والشهادات ورفع تصرف العبد عليه * ثم اعلم أنه سيأتي في عتق البعض أن الاعتناق يجرأ عنده
 لاعتقده ومبنى الخلاف على ما يوجب الاعتناق أولا وبالذات فعنده زال الملك ويتبعه زال الرق لكن بعد
 زال الملك عن الكل وعندهما زال الرق ولا يفي أن كلام من التعريفين يأتي على كل من القولين بأن يراد
 بالأول اسقاط الملك أو اسقاط الرق وبالثاني اثبات القوة المستتبة لزوال الملك أو زال الرق فافهم (قوله يصير
 به المملوك من الاحرار) خرج به التدبير والكتابة قبل موت السيد وأداء النجوم فان فيها اسقاط البيع
 والهيبة والوضعية لكن لم يصير العبد من الاحرار ط (قوله وركنه اللفظ الدال عليه) سواء كان اقرارا
 بالحرية أو ادعاء لتسب أولفطاً انشأ أو الضمير يرجع الى العتق سواء انشأ عن اعتناق أم لا يصح قوله وملك
 قريب ط (قوله ودخول حربي الخ) صورته اشترى حربي مستأمن عبد مسلم أو دخله دار الحرب عتق
 عنده ولا بالامام رضي الله عنه وقال صاحبه لا يعتق ط وإنما عتق إقامة لتباين الدارين مقام الاعتناق وهذه
 إحدى مسائل تسع يعتق العتق فيها للاعتناق لانه عتق حكمي كما سيأتي في الجهاد قبيل باب المستأمن ان شاء
 الله تعالى (قوله واجب الكفارة) أي كفارة قتل وطهار وانظار وعين وهل المراد بالوجوب المصطلح عليه أو
 الامتناع قولان ط (قوله بلانية) أي نية قربة أو معصية ط (قوله لانه ليس بعبادة) أي وضعا ويصير
 عبادة أو معصية بالنية كغير من العبادات وحتى (قوله لحديث عتق الاعضاء) هو ما رواه الستة عن
 أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلم استعذ
 الله بكل عضوه منه من النار وفي اللفظ من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضوه من أعضائه من
 النار حتى الفرج بالفرج وأخرج أبو داود وابن ماجه عنه صلى الله عليه وسلم أيما رجل مسلم أعتق رجلا
 مسلما كان فكاكه من النار وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكها من النار وروى أبو
 داود وأيما رجل أعتق امرأتين مسلمتين الا كانتا فكاكه من النار يجزي مكان عظمي منهما عظام من عظامه
 وهي زيادة دليل مافي الهداية من استحباب عتق الرجل الرجل والمرأة المرأة لانه ظهر أن عتقه بعتق المرأتين
 بخلاف عتقه رجلا كذا في الفتح (قوله وهل يحصل ذلك) أي المدبب المترتب عليه الثواب المذكور مع
 النية من غير توقف على مادة العتق والبحث لصاحب الهر ط (قوله الظاهر نعم) لأن بالتدبير اعتنا فاما لا
 وبشراء القريب اعتنا فواصلة وفي الحديث ان يجزي ولد والده الا أن يجده رقيقا يشتريه بدينه أي فينسب
 عن ثرائه عتقه اذ هو لا يتأخر عنه وحتى (قوله ومكره الغلان) صرح في الفتح بانه من المباح وكذا في البحر
 عن المحيط ثم قال في البحر ففرق بين الاعتناق لا دمي وبين الاعتناق للشيطان وعال حرمة الاعتناق للشيطان
 بانه قصد تعطيه اه أي بخلاف قصد تعظيمه فلان لانه غير منهي تأمل (قوله وحرام بل كفر للشيطان) وكذا
 للصنم كما سيأتي ولعل وجه القول بانه كفر هو ما سبذ كره عن الجوهر أنه أن تعظيمهما دليل الكفر الباطن
 كالسجود للصنم ولو هزل لا يحكم بكفره وهذا كما اذا لم يقصد التقرب والعبادة والا فهو كفر بلا شبهة سواء كان
 الغلان أول للشيطان وذكري في حق القدير أن من الاعتناق الحرام اذا غاب على طنه أنه لو أعتقه يذهب الى دار
 الحرب أو يرتد أو يخاف منه السرقة وقطع الطريق ويغد عتقه مع تحريمه خلافا للظاهرية قالوني عتق
 العبد الذي مالم يحف منه ما ذكرنا أجل لتحصيل الجزية منه للمسلمين (مرع) في البحر عن المحيط ويستحب أن
 يكتب له عتق كتابا ويشهد عليه شهودا توثيقا وصيانة عن التجاهد والتنازع فيه كفي المداينة بخلاف سائر
 التجارات لانه مما يكثر وقوعها فالكتابة فيها تؤدي الى الحرح ولا كذلك العتق (قوله ويصح من حر) فلا
 يصح من عبده ولو كانت المعنة عن التبرعات أو مأذون بالدالك وعدم اللك ولذا قال في البحر لا حاجة اليه مع ذكر
 الملك (قوله مكاف) أي عاتل بالغ ويحترزه قوله لا من صبي الخ ولم يشترط الاسلام لانه يصح من الكافر ولو

(يصير به المملوك) أي
 بالاسقاط المذكور (من
 الاحرار) وركنه اللفظ
 الدال عليه أو ما يقوم مقامه
 كملك قريب ودخول حربي
 اشترى مسلما دار الحرب
 وصفتته واجب لكفارة
 ومباح بلانية لانه ليس
 بعبادة حتى صح من الكافر
 ومدبب لوجه الله تعالى
 لحديث عتق الاعضاء وهل
 يحصل ذلك بتدبير وشراء
 قريب الظاهر نعم ومكره
 لغلان وحرام بل كفر
 للشيطان (وبصح من حر
 مكاف)

ولو سكران أو مكرها
أو خطئا أو مريضا أو لا يعلم
بأنه مملوك كقول الغاصب
للمالك أو البائع المشتري
اعتق عبدي هذا وأشار
إلى المبيع عتق لأم من صبي
ومعتوه ومدهوش ومبرم
ومغنى عليه ومجنون ونائم
كما يصح طلاقهم ولو أسند
لحالة مما ذكر أو قال وأنا
حربي في دار الحرب وقد علم
ذلك فالقول (في ملكه) ولو
وقته ككاتب وخرج عتق
الجل إذا ولدته لستة أشهر
فأكثر ولو لاقبل صح (ولو
بإضافته إليه) كأن ملكك
أولى سبيته كان اشتريته
فأنت حر بخلاف إن مات
مسورتي فأنت حر لا يصح
لأن الموت ليس سببا للملك
ومن لطائف التعليق قوله
لامته إن مات أي فأنت حرة
فباعها لغيره ثم نسكحها فقال
إن مات أي فأنت طالق
تتبع فساتن الأب لم تطلق ولم
تعتق طهره بغيره وكأنه لأن
الملك ثبت بمقارناته بالموت
فتأمل (بصريه)

قوله ولو بإضافة إليه هكذا
بخطه بغير ضمير والذي في
المتن ولو بإضافته بالضمير
وهو الذي يشير إليه تفسيره
بقوله أي بإضافة العتق الخ
تأمل اه معصمه

مرتدا أما اعتاق المرتد فوثق عند ما نفذ عندهما ولا قبول العبد لأنه غير شرط إلا في الاعتاق على مال كما
سيذكر في بابيه بحر ولا النطق بالاسان لأنه يصح بالكافة المستقيمة والإشارة الملهمة بدائع أي من
الأنوس (قوله ولو سكران أو مكرها الخ) سيأتي في المتن النص يرجع من ذين السكتن ذكرهما تنبيها للجمهور فانه
أشار إلى أنه لا يشترط كونه صاحباً أو طائفاً أو عامداً أو مريضا أو عالماً بأنه مملوك لأن السكران بمغفل وغير
معدور فهو في حكم الصالح في الأحكام والمكره اختار أيسر الأمرين فكان قاصداً له وإن عديم الرضا وما صح
مع الهزل لا يؤثر فيه إلا كراه عدم توقفه على الرضا ولذا صح من الخطأ أيضا (قوله وأشار إلى المبيع) فيه
اكفاء والاصل أو إلى المصوب (قوله عتق) أي إذا قال المشتري أو المالك أعتقته ويكون هذا بمنزلة
القبض من المشتري فيلزمه الثمن وبمنزلة القبض من المصوب منه فلا يلزم العاصب شي سائفاً (قوله
ومعتوه الخ) تقدم في أول الإطلاق بيان معانيها فراجع (قوله ومجنون) أي في حال جنونه حتى لو كان يجن
ويبقى فاعتق في حال إفاقته يصح (قوله أو قال وأنا حربي الخ) كونه حربياً غير قيد بل يشترط كونه العبد
حربياً فانه لا يعتق إلا بالتحلية بخلاف المسلم والذي كيد كره (قوله وقد علم ذلك) أي علم منه وقوع العتق
وتحريمه وكونه في دار الحرب وأما الصواب والنوم فمعلومان قطعا لكن ينبغي تقييد تصديقه فيهما بما إذا لم يعلم
ملكه له بعد صباه وبعد إفاقته من آخرومة تأمل (قوله فانه قول له) وهل يحلف إذا طلب العبد تحليه بحر
ط قلت كل من إذا أقر بشي لزمه فانه يحلف براءه نكوله إلا في اثنين وخمسين تأني قبل البيوع ليست هذه منها
(قوله في ملكه) خرج اعتاق غير المملوك ولا يرد عتق الفضولي المجاز كما نوهه في البحر لأن الإجازة اللاحقة
كالو كاله السابقة نهر (قوله إذا ولدته لستة أشهر) أي من وقت العتق لعدم التيقن بوجوده بحر
(قوله ولو بإضافة إليه) أي بإضافة العتق إلى الملك وأشار إلى أن الشرط وجود الملك وقت وقوع العتق فان
كان منجزاً اشترط وجود الملك وقت التحيز لانه وقت الوقوع وإن كان معلقاً بالملك أو سبيته اشترط تحقق
ذلك فينزل الجزاء وقت الملك والحاصل كفاي البحر أنه إذا علق بالملك أو بسبيته كالشراء لا يشترط تحقق
الملك وقت التعليق وإن علق بغيرهما كدخول الدار اشترط وجود الملك وقت التعليق ووقت نزول الجزاء
ولا يشترط وجود الملك فيما بينهما (قوله بخلاف الخ) محترز الإضافة إلى سبب الملك لأن موت المورث ليس
سبباً للملك لانه قد يخرج من ملك المورث قبل موته وإن بقي فقد يوجد مانع من الإرث كقتل ورثة نعم إذا قال
إن ورثتك فهو مثل إن اشتريته وهذا إذا كان الخطاب لعبد المورث أما إذا قال لعبد له إن مات مورثي
فأنت حر فهو مثل إن دخلت الدار فأنت حر كلابخفي (قوله لأن الموت ليس سبباً للملك) أي ليس سبباً مساوياً
بل قد يكون وقد لا يكون كما قلنا فهو نظير ما قدمه الشارح في أول باب التعليق لو قال كل امرأة أجمع معها
في فراش فهي طالق فتزوج لم تطلق وكذا كل جارية أطوؤها فهي حرة فاشتري جارية فوطئها لم تعتق أي
لأن الاجتماع في فراش لا يلزم كونه عن نكاح كما أن وطء الجارية لا يلزم كونه عن ملك فلم توجد الإضافة إلى
سبب الملك (قوله فساتن الأب) أي ولم يترك وارثاً غيره أو زك بالاولى ط (قوله وكأنه الخ) التوجيه
لصاحب النهر وتوضيحه أن العتق معلق بالموت وحين الموت لم تكن في ملكه فلا تعتق لأن الملك يتقبل إليه
عقبه والمعلق بشي وهو العتق هنا يقع بعد وجود ذلك الشئ وهو الموت فصار كل من الملك والعتق حاصلاً
عقب الموت في آن واحد وشرط العتق وقوعه على مملوك وهي لم تصر مملوكة إلا مع وجود العتق فلم يوجد
شرطه قبله فلم يقع وكذا الإطلاق معلق على الموت فخقه أن يوجد عقبه لكن وجد الملك عقب الموت أيضاً
وانفسخ به النكاح فلا يقع الطلاق لانه وجد في وقت انفساخ النكاح كفاي أنت طالق مع موتي أو موتك
فالعتق والطلاق ثبت الملك بمقارناته لهما ولا بد من سببهما حتى يقعوا لم يوجد فاذ لم تطلق ولم تعتق فله
وطؤها بملك اليمين ولو أعتقها ثم تزوجها لمالك عاها ثلثا لعدم وقوع الطلاقين المعلقين أفاده الرحي (قوله
بالموت) متعلق بثبت والبراء للسببية ح (قوله فتأمل) أشار به إلى دفع تعليل المسئلة ح (قوله بصريه)

متعلق به صريحه كافي الايضاح وغيره ما وضع له وقد استعمل الشرع والعرف والملة هذه الالفاظ في ذلك فكانت حقائق شرعية على وفق اللغة فيها ونظامها في الفتح (قوله بلانية) أي بلا توقف على نيته فيقع به نواه أو لم ينو شيئا وكذا لو نوى غيره في القضاء أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يقع كذا لو قال نويت بالمولى الناصر وإن نوى الهزل وقع قضاء وديانة كما يقتضيه كلام محمد ونظامه في الفتح وفي البحر عن الخانية لقوله أردت به اللعب يعتق قضاء وديانة (قوله كائن حر) أي بفتح التاء وكسر الهاء الكل من العبد والامة كما يذكره عن الخانية قال القهستاني وفي حروف المعاني من الكشف أن الفقهاء لا يعتبرون الأعراب ألا ترى أنه لو قال لرجل زنت بكسر التاء أو لامرأة بفتحها وجب عليه حد القذف (قوله أو عتق) بحتمل قراءة بكسر التاء صيغة ميمية الفسة فيناسب ما قبله وما بعده ويحتمل السكون مصدر فانه من الصريح كما يصريح به وجزم به في الفتح خلافا لما في جوامع الفقه من أنه لا يعتق إلا بالنية في أنت عتق أو اعتاق في البحر والنهرانه ضعيف (قوله كان كتابه) أي فبتوقف على النية ولذا قال في الخانية لقوله قال حر فقبل له لمن عتيت فقال عبدي عتق عبده بحر قالت لكن هذه النية ليست نية معنى العتق بل نية العبد لان المبتدأ المحذوف لما احتمل أن يكون تقديره عبدي وأن يكون عبدا فلان مثلا توقف اعتاق عبده على قصده إياه لا على قصده معنى التحرير الشرعي وفي كون ذلك كتابة نظرا تامل (قوله أو أخبر) عطف على قوله وصفه به أي أتى بصيغة الخبر الموضوعة للانشاء لان الكلام في الصريح وهو ما وضع له كمر (قوله في الأصح) لان المعنى أعتقك الله لاني أعتقتك وعن هذا أتى قارئ الهداية وغيره في أرباك الله أنه يبرأ ولا سيما والعرف يساعده كما قدمناه في الخلع ومقابل الأصح ما قيل أنه انما يعتق بالنية كالحكام في الفتح (قوله أو هذا مولاي) فانه ملحق بالصريح لانه وإن كان يأتي للمعان أوصلها ابن الاثير الى نيف وعشرين كالناصر وابن العم والمعتق بالكسر والمعتق بالفتح إلا أن اضافته للعبد تعين الأخير وهو الأصح وقيل لا يعتق إلا بالنية وأيده الاتفاق في غاية البيان ورد الحق ابن الهمام كما بسطه في البحر وفيه عن الظهيرية وغيره قال أنت مولى فلان عتق قضاء كائن عتق فلان بخلاف أعتقك فلان (قوله أو نادى) عطف على قوله وصفه ط لان النداء لاستحضار المنادى فإذا ناداه بوصف تلك انشاء كان نتيجة يقابل ذلك الوصف درر (قوله نحو يا مولاي) فبذبه لانه لا يعتق بيا سيدي أو يابيد أو يا مالكي إلا بالنية لانه قد يذكر على وجه التعظيم والاكرام بحر أي وحقيقته كذب بخلاف يا مولاي وفي النهر وقيل يعتق والأصح لا مالم ينو (قوله في الأصح) أي انه لا يعتق حتى عن أبي القاسم الصفار أنه سئل عن رجل جاءته جاريته بسراج فوثقت بين يديه فقال لها ما أصنع بالسراج فوجهك أضواء من السراج يا من أتاك عبدك قال هذه كلمة اطف لا تعتق بها هذا اذ لم ينو العتق فان نوى عن محمد فبهر وايتان خاتبة (قوله دين) أي فيما بينه وبين ربه تعالى أما القاضى فلا يصدقه وكذا لو صرح بقوله من هذا العمل كما يذكره قريبا وهذا بخلاف ما لو أراد الهزل أو اللعب فانه لا يدين أيضا كما قدمناه وجهه انه قصد التلفظ بما هو موضوع للعتق ولم يرد به معنى آخر فبين المعنى الموضوع وأن لم يقصد به أما هنا فقد أراد به معنى آخر يصلح له الالفاظ فصع قصده ديانة لكنه خلاف الظاهر فإذا لم يصدق قضاء وفي التارخانية عن المنتقى له عبد حل دمه بالقصاص فقال له أعتقتك ثم قال نويت به العتق عن الدم عتق قضاء ولزمه العفو باقراره وإن لم ينو لم يلزمه العفو ولو أعتقه لوجه الله تعالى عن القصاص كان كما قال ولو كان له على رجل قصاص فقال أعتقتك فهو عفو قيا سا واستحسانا (قوله الا اذا سماه) لان مراده الاعلام باسم علمه هداية (قوله وأشهد) أي على انه سماه بذلك وهذا اذ لم يكن معروفا به عند الناس فلم يعرفه فانه لا يعتق كافي البحر عن المبسوط (قوله وكذا في الطلاق) رد على ما في التنقيح حيث فرق بين هذا وبين ما لو سمي المرأة بطالق حيث يقع اذا ناداه لانه هو التسمية بحر كالحرب بن قيس بخلاف طالق فانه لم تعهد التسمية به قال في البحر وفي أكثر الكتب لم يفرق بينهما لان العلم لم يشترط فيه أن يكون معهودا والكلام فيما اذا أشهد وقت التسمية فيها فانها ظاهر عدم الفرق اه وانما ظاهر أن ما في التنقيح مبني على

مطالب الفقهاء لا يعتبرون
الأعراب

بلانية) سواء وصفه به
(كائن حر أو) عتق أو
(عتق أو عتق أو بحر ر)
ولو ذكر الخبر فقط كان
كتابة (أو) أخبر نحو
(حررتك أو أعتقتك أو
أعتقتك الله) في الأصح
ظهيرية (أو هذا مولاي
أو) نادى نحو (يا مولاي)
أو يا مولاي بخلاف أنا
عبدك في الأصح (أو يا حر
أو يا عتق) ولو قال أردت
الكذب أو حررتك من العمل
دين (الا اذا سماه) وأشهد
وقت تسميته خاتبة فلا يعتق
مالم يرد الانشاء وكذا في
الطلاق (ثم) بعد تسميته
بالحر (ذا ناداه)

مرادفه (بالجبية) كما أراد
(أو عكس) بأن سمى بلزاد
ولاداه بالعريسة بياح
(عتق) لعدم العلية (كذا
رأسك) حر (ووجهك)
حر (وتعوهما) مما يعبر به
عن البدن) كما مر في
الطلاق ولو أضافه إلى جزء
شائع كثلثه عتق ذلك القدر
لتجزئه عند الامام كما
سيجي ومن الصريح قوله
لعبده أنت حرة ولأمته أنت
حر خانية ومنه وهبتك أو
بعثك نفسك فيعتق سطاقا
ولو زاد بكذا توقف على
القبول فتح ومنه المصدر
نحو العتاق عليك وهتقت
على فبعثت بلانية ولو زاد
واجب لم يعتق لجواز
وجوبه اكفارة طهيرية
وفي البدائع قبل له أعتقت
عبدك فأومأ برأسه أن نعم
لم يعتق ولو زاد من هذا
العمل عتق قضاء ولو قال
باسالم فأجابته غانم فقال أنت
حر ولأنه له عتق الجيب ولو
قال عتيت سائلا عتقا قضاء
وفي الجوهرة قال لم لا يحسن
العربية قل لعبدك أنت
حر فقال له عتق قضاء ولو قال
رأسك رأس حر بالاضافة
لا يعتق وبالتنويع عتق
لأنه وصف لا تشبيه (وبكايته
ان نوى) للاحتمال (كلا
ملك لي عابك ولا سبيل أو
لارق أو خرجت من ملكي
ونخلت سبيلك و) كقوله
(لامته)

مطالب في كتابات الاعتاق

عدم اشتراط الاشهاد أو الشهرة فلهما (قوله مرادفه بالجبية) أي بلفظه الالجمي وليس احترازا عن مرادفه
العربي كما عتق كابدل عليه التعليل (قوله كما أراد) بفتح الهمزة وبالزاي المجتمعة هاء ألف ثم دال مهملة
ساكنة ح (قوله لعدم العلية) لأن العلية بصيغة حر أو آزاد لا بالمعنى فيعتبر الخبران الوصف لا طلبا لاقبال
الذات (قوله وتعوهما) مما يعبر به عن البدن كالفرج للعبد والامة بخلاف الذي ذكر في ظاهر الرواية ثانية
وكذا رقبك أو بدتك أو يدك كبدن حر (قوله كثلثه) ولو قال سهم منك حر عتق سدس ولو قال جزء أو ثلثي
يعتق منه ما شاء المولى في قوله بحر عن الخانية (قوله لتجزئه عند الامام) أشار إلى الفرق بينه وبين الطلاق
فانه لا يتجزأ اتفاقا فذكر بعضه كذا ذكر كله فإني غاية البيان من التسوية بينهما فهو بحر ولعله بنى التسوية على
قولهما (قوله ومن الصريح الخ) لأن الفقهاء لا يعتبرون الاعراب كحر آزاد (قوله ومنه وهبتك أو بعثت
نفسك) زاد في الخانية تصدقت بنفسك عليك فقبل ان هذه الثلاثة ملحقة بالصريح وقبل انك كتابه وهما
مبنيان على أن الصريح يخص الوضعي والحق أنها صراخ حقيقة كما قال به جماعة لانه لا يخص الوضعي واختاره
الحقق ابن الهمام بحر (قوله فبعثت مطلقا) أي سواء قبل أو لا نوى أو لا لان لا يجاب من الواهب والبايع إزالة
الملك وانما الحاجة إلى القبول من الموهوب له والمشتري لثبوت الملك لهما وهذا لا يثبت الملك للعبد في نفسه لانه
لا يصلح مملوكا لنفسه في البيع والهبة إزالة الملك عن الرقيق لا إلى أحد وهذا معنى الاعتاق بحر عن البدائع
(قوله توقف على القبول) أي في المجلس لانه مبادلة كما سأتى في باب (قوله لجواز وجوبه اكفارة طهيرية)
تمام عبارة الظهيرية هكذا بخلاف طلاقك على واجب لان نفس الطلاق غير واجب وانما يجب حكمه
وحكمه وقوعه أما العتق فجاز أن يكون واجبا اه أي فاذا صرح بالوجوب في العتق ولم ينو العتق صدق
لانه محتمل كلامه واعتراض الرقعي بان على تلبية الازم فينبغي اشتراط النية وان لم يصرح بالوجوب اه قلت
لا يخفى أن الوجوب أو الازم عامل خاص فلا يتعلق به لفظ على بدون قرينة بل يتعلق بالاستعانة قرار الامام
والحصول فيدل على ثبوته في الحال تأمل واعتراض الرقعي قوله لان نفس الطلاق غير واجب بأنه ممنوع لانه
قد يجب عند عدم الامسالك بالمعروف ولو سلم فلا يلزم من وجوبه وجوده في الخارج (قوله لم يعتق) في النهر
عن المحيط يعتق وكأنه تحريف فقد رأيت في الذخيرة البرهانية لصاحب المحيط مثل ما هنا وقرئ بين العتق
والنسب حيث ثبت أن العتق يفتقر إلى العبارة ولا تقوم الإشارة بمقام العبارة حالة القدرة والنسب لا يفتقر
إلى العبارة وسبب أن في أوائل كتاب الاقرار متناوبا صه والاياء بالرأس من الناطق ليس بانوار عمال وعتق
وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف افتاء ونسب واسلام وكفر الخ وفي الجوهرة ولو قال العبد لمولاه
وهو مريض أنا حر فترك رأسه أي نعم لا يعتق اه وأما ما قدمناه عن البدائع من أنه يصح بالإشارة المفهمة
فهو محمول على الآخرس وتقدم الكلام على ذلك في أوائل كتاب الطلاق (قوله ولو زاد من هذا العمل الخ)
كان الأول ذكره عتق قوله ولو قال أردت الكذب أو حرته من العمل دين قال في البدائع ولو قال أنت
حر من عمل كذا أو أنت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضاء لان العتق بالنسبة إلى الاعمال لا يتجزأ وكان
اعتاقا عن الاعمال وفي الأزمان جميعا ونية البعض بخلاف الظاهر فلا يصدق القاضى (قوله عتق الجيب)
لانه مخاطب بالاعتاق (قوله عتقا قضاء) أما ديانة فالذي ناداه فقط ولو قال يا سالم أنت حر فاذا عدا آخره أو
لغيره عتق سالم لانه لا مخاطبة هنا إلا له فيصرف إليه بحر عن البدائع (قوله عتق قضاء) أي لادبانية لعدم
القصد ط (قوله لا يعتق) لانه على معنى التشبيه كقوله قال مثل رأس حر فانه لا يعتق كفي الهندية عن السراج
(قوله لانه وصف) أي للرأس بالحرية والرأس مما يعبر به عن الكل فكأنه قال أنت حر ط (قوله وبكايته
ان نوى) قال الجوى ثبت في الاصول أن الشرط في السكايه النية أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال ليزول
ما فهم من الاشتباه اه ط (قوله للاحتمال) لان نفي الملك وما بعده جاز أن يكون بالبيع والسكايه كما جاز
أن يكون بالعتق ونفي السبيل يحتمل أن يكون عن العقوبة واللوم اكمل الرضا وأن يكون بالعتق فيؤثر إلى

معنى لامك لي عليك اذ هو الطريق الى نفاذ التصرف به (قوله قد اطلقتك) هم حرفي اوله من الاطلاق وهو رفع اليد بخلافه بدون همز فانه ليس بصريح ولا كناية ولا يقع به أصلاً كما ياتي (قوله وانت اعتق) فيه حذف دل عليه ما بعده والتقدير وانت اعتق من فلانة وهي معتقة ح فان قيل انما كان اعتق وأطلق كناية لاحتماله أقدم في ملكي وأطلق يد ابقاها ان من له عتق فالجواب ان المتبادر في عتق ارادة التحرير بخلاف اعتق وأطلق لعدم احتمال العتق والطلاق للتفاضل الذي هو أصل أفعل التفضيل وحتى (قوله كتبهما) أي تهجي اللفاظ الطلاق والعتق قال في الذخيرة وعن أبي يوسف فيمن قل لامته ألف نون ناء حاء راء هاء أو قال لامرأته ألف نون ناء طاء ألهم قاف انه ان نوى الطلاق والعتاق تطلق المرأة وتعتق الامسة وهذا بمنزلة الكناية لان هذه الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من صريح الكلام الا انها لا تستعمل كذلك فسار كالكناية في الافتقار الى نية اه (قوله وفي الخلاصة) عبارتها لو قال لعبدك أنت غير مملوك لا يعتق لكن ليس له أن يدعيه بعد ذلك ولا أن يستخدمه فان مات لا يرثه بالولاة فان قال المملوك بعد ذلك أنا مملوك له فصدقه كان مملوكاً ظاهراً وكذا لو قال ليس هذا بعبدى لا يعتق اه قلت وذكر في الذخيرة المسئلة الاولى ثم ذكر الثانية بعبارة فارسية ثم قال في جوابي ايعتق في القضاء لانه أقرب بالعتق والصحيح أنه لا يعتق بدون النية عند أبي حنيفة كما في قوله ليست بامرأتي لانه ليس من ضرورة أن لا يكون عبداً له أن يكون حراً ويؤيد هذا القول المسئلة الاولى اه وحاصله أن اللفظ في المسئلتين كناية فان نوى عتق فيهما والافلا لكن ليس له أن يدعيه لنفاذ اقراره على نفسه وله إذا قال في البحر وظاهره أنه يكون حراً ظاهراً لا معتقاً تكون أحكامه أحكام الاحرار حتى يأتي من يدعيه ويثبت فيكون ماله اه (قوله وقاس عليه الخ) أي جعله في حكم مسئلة الخلاصة وهو انه اذا لم ينو العتق ليس له أن يدعيه لاقراره بعدم الملك (قوله نازعه في النهر) حيث قال وعندى أن هذه المسئلة أي مسئلة الخلاصة بخلاف مسئلة الكتاب أي قوله لا ملك لي عليك وذلك أنه في مسئلة الكتاب انما أقر بانه لا ملك له فيه وهذا لا ينافي ملكا لغيره ومسئلة الخلاصة موضوعها اقراره بانه غير مملوك أصلاً ما لعتقه له أو حريته الأصلية فتنبه له هذا فانه مهم اه قال ح قلت والذي يظهر بأدنى تأمل أن الحق مع صاحب البحر فان الطرق الذي أبداه في النهر غير مؤثر فانه اذا نفي ملكه عنه وليس هنالك من يدعيه ساوى من قبل له أنت غير مملوك ويدل لما قلنا من سوية صاحب الخلاصة بين قوله أنت غير مملوك وبين قوله ليس هذا بعبدى تأمل اه قلت والحاصل أن كلام من مسئلة الكتاب ومسئلة الخلاصة كناية في العتق ولا بدله من النية وقد نص في مسئلة الخلاصة على أنه اذا لم يعتق أي عند عدم النية ليس له أن يدعيه أي لاقراره على نفسه بانه غير مملوك وانه ليس عبده وهذا موجود في مسئلة الكتاب أيضاً فينبغي منع دعواه فيها أيضاً ولا فرق في صحة اقراره على نفسه بين نفيه عن نفسه فقط أو عنه وعن غيره بل نفيه عن غيره لا فائدة فيه لانه لا ولاية له على غيره في ذلك فافهم (قوله أو بنتي) أي أو هذه بنتي ولا يصح أن يكون التقدير أو هذه ابنتي لما سيأتي انه كناية وكلامه الآن في الصريح ولو قال أو هذه بنتي لكان أولى ح وقوله انه كناية فيه كلام يأتي (قوله وان لم يصلحوا ذلك) أي للابوة والجدوة والامومة (قوله ولذا جاء بالبهاء الخ) أي ان قول المصنف وجهذا ابني باعادة الباء الحارة ليبيد أنه عطف على قوله وبكأيتهم مقابل له ولو حذف الباء لاهم انه عطف على أمثلة الكناية مع انه من أمثلة الصريح وانما آخره وذكره بعد ألفاظ الكناية لما فيه من التفصيل المفاد بقوله فان صلحوا الخ (قوله فان صلحوا) حاصله ان هذا ابني على وجهين اما أن يصلح ابنا له بان كان مثله بولده أولاً وكل منهما اما أن يكون العبد مجهول النسب أولاً فان صلح وهو مجهول عتق وثبت نسبه منه اجاء وان كان معروف النسب لا يثبت منه بلاشك لكن يعتق عندنا وان لم يصلح ولداً له فكذلك عند الامام وعندهما لا يعتق وكذلك الكلام في هذا أي أو أمي فان صلح أباه أو أمّا وليس للقائل أب أو أم معروف ثبت النسب والعتق بخلاف وان صلح له أب معروف لا يثبت النسب ويعتق عندنا وان لم يصلح لا يثبت النسب ولكن

قد اطلقتك) وانت اعتق
أول زوجته أطلق من فلانة
وهي مطلقة تعتق وتطلق
ان نوى كتبهما وفي
الخلاصة قال لعبدك أنت غير
مملوك لا يعتق بل يثبت له
أحكام الاحرار حتى يقر
بانه مملوك ويصدقه فيما
وكذا ليس هذا بعبدى
لا يعتق وقاس عليه في البحر
لا ملك لي عليك انما نازعه
في النهر (و) يصح أيضاً
(بهذا ابني) أو بنتي
(للاصغر) سنان المالك
(والاكبر) كذا (هذا
أي) أو جدي (أو) هذه
(أي وان لم) يصلحوا ذلك
ولم (ينو العتق) لانها صرائح
لا كناية ولذا جاء بالبهاء
وأخرها لتفصيلها فان صلحوا
وجعل نسبه

في مولدهم وليس للقاتل
أب معروف ثبت النسب
أيضا ما لم يقل ابني من الزنا
فيه تنق فقط وهل يشترط
تصديقه فيما سوى دعوى
البنوة قولان ولا تصير أمه
أم ولد ولو قال لعبد هذه
بنتي أو لامته هذا ابني افتقر
للبنية وفي هذا حال أو عي
عتق وأخي لا مالم ينس ومن
النسب (لا) يعتق (بيابني
ويا أخي) ويا اختي ويا أبي
(ولا سلطان لي عليك ولا
بألساط الطلاق) صريحه
وكفايته

يعتق عندنا لا عندهما ولو قال لصغير هذا جدي فمقبول هو على الخلاف وهو الأصح لا بد وصفه بصفة من يعتق
عليه بملكه كملى البحر (قوله في مولدهم) قال في القنية مجهول النسب الذي يذكر في الكتب هو الذي
لا يعرف نسبه في البلدة التي هو فيها اه واختار المحققين من شراح الهداية وغيرهم انه الذي لا يعرف نسبه
في مولده ومسقط رأسه ونسبه في الدرر (قوله وليس للقاتل أب معروف) أراد بالاب الأصل فيشمس الجد
والام قال ط وهذا يعني عنه قوله وجهل نسبهم (قوله فيه تنق فقط) أي بلا ثبوت نسب لان العتق باعتبار
الجزئية والزنا ينق النسبة الشرعية لا الجزئية (قوله وهل يشترط) أي في ثبوت النسب تصديق العبد للسيد
فقبل لان اقرار السيد على مملوكه يصح بالتصديق وقبل لا يشترط فيما سوى دعوى البنوة لان فيه حمل
النسب على الغير يلقى قلت ومشى في كافي الحاكم على الثاني حيث قال في مسألة الاب والام وصدق في ذلك ولم
يد كذلك في مسألة الابن (قوله ولا تصير أمه أم ولد) قال في فتح القدير ثم اذا قال هذا ابني هل تصير أمه أم ولد
له اذا كانت في ملكه بغير لا سواء كان الولد مجهول النسب أو معروفه وقبل تصير في الوجهين وقبل ان كان
معروف النسب حتى لم يثبت نسبه منه لا تصير أم ولده وان كان مجهول حتى ثبت نسبه منه صارت أم ولده
وهذا أعدل اه وبه علم ما في كلام الشارح من الاطلاق في محل التفصيل فانهم (قوله افتقر للبنية) فيه
نظر في المجتبى قال لعل هذه بنتي أو لجليته هذا ابني يعتق عندهما خلافا لابي حنيفة وقبل لا يعتق عند
الكل وهو الاطهر اه وثله في الذخيرة والقهستاني وقال في الهرف قال في المجتبى والاطهر أنه لا يعتق يعني الا
بالبنية ويدل عليه ما مر من أنه لو قال لعبد أنت حرة أو لامة أنت حرة كوفي بعض المواضع أنه صريح وفي
بعضها كناية اه فقوله يعني الابالبنية الخ ليس من كلام المجتبى كما علمت وفيه نظر وما استدلل به لا يدل له لجواز
كون التانيث في قوله للعبد أنت حرة باعتبار كونه ذانا أو جثة أو نسبه والتذكير في قوله للامة أنت حرة
باعتبار كونها شخصا أو خلافا بخلاف اطلاق البنت على الابن وعكسه لما في فتح القدير حيث قال في تعليل
المسئلة لان الاول مجاز عن عتق في الذكرو الثاني عنه في الانثى فاشتق حقيقة لا تتلاءم محل ينزل فيه ولا يتجاوز في
لفظ الابن في البنت وعكسه اظها قائم قال وما ذكره المصنف يعني صاحب الهداية بيان لتعديده بطريق
آخر وهو أنه اذا جتمعت الاشارة والتسمية والمسمى من جنس المشار تعلق بالمشار وان كان من خلاف جنسه
يتعلق بالمسمى والمشار اليه ههنا مع المسمى جنسان لان الذكرو والانثى في الانسان جنسان لا اختلاف المقاصد
في لزم أن يتعلق الحكم بالمسمى أعني بنت وهو معدوم لان الثالث ذكر اه وأنت ترى أن مقتضى
التعليل مهد بن الوجهين كون الكلام اعوا لا يتعلق به حكم سرائنوى أو لا ويظهر من هذا أنه لا فرق بين
قوله للعبد هذا بنتي أو هذه بنتي بنت كبر اسم الاشارة أو تأنيده لان اللعوجاء من اطلاق البنت على الابن حيث
لا يستعمل أحدهما في الآخر حقيقة ولا مجازا ومن كونه خلاف جنس المشار اليه كولو باع فصاعا على أنه
ياقوت فاداه وزجاج فالبيع باطل ويدل لما قلناه في من المتق غير بقوله هذا ابني (قوله عتق) أي بلا
خلاف فتح وينبغي توقفه على البينة تأمل (قوله وأخي لا) أي وفي قوله هذا أخي لا يعتق بدون بينة قال في البحر
وفرقي في البسدا ناع بان الاخوة تحتل الاكرام والنسب بخلاف العم لانه لا يستعمل للاكرام عادة وهذا
كما اذا اقتصر ولو قال أخي من أبي أو من أمي أو من النسب فانه يعتق كافي الفتح وغيره ولا يخفى انه اذا اقتصر
يكون من الكفايات فيعتق بالبنية اه (قوله لا يعتق بيابني ويا أخي) أي بدون بينة كفاية قال في الدرر
المستقى وعنه انه يعتق والظاهر الاول لان المقصود بالبداء استحضار المادى فان كان بوصف يمكن اثباته من
جهته نحو يا حركان لا ثبات ذلك الوصف وان لم يمكن كالبينة كان مجرد الاعلام قال في الفتح وينبغي أن
يكون محل المسئلة ما اذا كان العبد معروف النسب والافهم مشكل اذ يجب أن يثبت النسب تصديقه له
فيعتق اه ولو قال يا أخي من أمي أو أبي أو من النسب عتق كما مر اه (قوله ولا سلطان لي عليك) لا بالسواء لان
عبارة عن الحجة والبدون في كل منهما لا يستدعي نفي الملك كالمكاتب يثبت له الولي في الملك دون البد

بخلاف عكسه) وهو وقوع الطلاق باللفظ العتق لان از الهمالك الرقبة تستلزم ازالة ملك المتعة بلا عكس
 درو (قوله كاسر) أي في أول الطلاق (قوله قيد للاخيرة) يعني أن قوله وان نوى واجع الى المسئلة الاخيرة
 وهي ألفاظ الطلاق أما الاولى وهي مسئلة النداء والثانية وهي مسئلة نفي الساطان فيتوقف وقوع العتق
 معهما على النية فهمان كتاباته (قوله كانه ابن الكمال) أي عن غابة البيان وكذا نقله في البحر منها عن
 التحفة وقال فيمنذ لا ينبغي الجمع بين هذه المسائل في حكم واحد وأقره في النهر أيضا قلت بل على ما مر من
 بحث الفتح ينبغي أن يثبت العتق بالنية اذا كان مجهول النسب (قوله كمرجه الكمال) ونقله أيضا عن بعض
 المشايخ وبه قال الأئمة الثلاثة اذ لا يظهر فرق بينهما وبين لاسييل وعن الامام الكرخي في عمري ولم يتضح لي
 الفرق بينهما ثم قال الكمال بعد تقرير عدم الفرق والذي يقتضيه النظر كونه من الكتابات (قوله وأقره في
 البحر) وكذا في النهر والشريكة والقياس (قوله ويعتق بالنية) الاولى لا يعتق الا بالنية (قوله ذكره ابن
 الكمال وغيره) أي ذكره كراش شراط المية للعتق ومثله في البحر عن الزياحي وغاية البيان وعزاه في النهر الى
 العناية عن المبسوط (قوله الا في قوله الخ) استثناء من قوله وبألفاظ الطلاق وادقوله أطلقك مع أنه
 قدمه المصنف لتكميل ما استثنى ولكن استثناء الامر باليد والاختيار منقطع لانهما من كتابات التفويض
 لا كتابات الطلاق (قوله أو اختاري) عزاه في البحر والنهر الى البدائع قلت وهو خلاف المذهب في الاخيرة
 قال محمد في الأصل اذا قال الرجل لامته أمرك بيدك ينوي به العتق يصير العتق بيدها حتى لو أعتقت نفسها في
 المجلس حاز ولو قال لها اختاري ينوي العتق لا يصير العتق في يدها فقد فرق بين الامر باليد وبين قوله اختاري
 في العتق وسوى بينهما في الطلاق اه كلام الاخيرة وكذا صرح في المعقبات لو قال لها اختاري فاختارت
 نفسها لا يثبت العتق وان نواه اه وصرح بذلك أيضا في كافى الحكم بالحكاية بخلاف وأنت خير بان مالى
 الأصل والكافى هو نص المذهب فلا يبدل عنه ولم أر من يذهب على ذلك فاعتنمه (قوله ولا بدع) أي ليس ذلك
 أمرا منفردا خارجا عن نظائره وهو جواب عن قوله فهو من كتابات العتق أيضا أي كما أنه من كتابات الطلاق
 لأنه لما احتمل العتق وغيره كان من كتاباته أيضا (قوله ويتوقف) أي العتق في أمرك بيدك واختاري بخلاف
 أطلقك فإنه لا تعليل فيه حتى يتوقف (قوله وان لم يخج للنية) لأنه صرح حيث ذكر لفظ العتق ح (قوله
 لأنه تعليل) تعليل لا يشبهه أي وكذا اختار العتق يتوقف على المجلس لأنه تعليل ح أو هو لفظه يتوقف
 (قوله وان نوى) لأنه من كتابات الطلاق المختصة به ح (قوله لكن يكفر بوطئها) لا تحريم الحلال بين
 مكانه قال والله لا أطول ح (قوله بقوله عدى أو حارى) أي جمع بين هذين اللفظين وقوله أو جدارى
 أي بدل جارى وهذا عند وقال لا يصح وبيانه في الريلى ط (قوله الحية) نعمت لامرأته وأمتها وأفرده
 ليكون العطف بأو وقوله والميتة بمعنى وامرأته أو أمتها الميتة وهو مقابل مدخول بين (قوله جوهره) ونصها
 ولو جمع بين عبده وبين ما يقع عليه العتق كالبهيمة والحائض والسارية فقال عدى حر أو هذا أو قال احدا كما
 عتق العبد عند أي حنيفة وعندهما لا يعتق وان قال لعبده أنت حر أو لا يعتق اجاعا وان قال لعبده وعبد
 غيره أحدا كما لم يعتق عبده اجماعا بالنية لان عبد العير لا يوصف بالحرية الا من جهة مولاه وقد يجوز أن يكون
 أوقع حرية وهو توفيق على اجازة المولى وكذا اذا جمع بين أمة ميسرة وأمة ميتة فقال أنت حرة أو هذه أو احدا كما
 حرة لم تعتق أمة لان الميتة توصف بالحرية فيقال ماتت حرة وماتت أمة فلا تختص الحرية بأمة اه ح (قوله
 بملك ذى رحم محرم) تشمل الملك بشراء أو هبة أو وصية أو غيره فهو متاعى وشمل ماله بآثره بنفسه أو بآثره
 فدخول ما اذا اشترى العبد المأذون دارحم محرم من مولاه ولاديس عليه أما المديون فلا يبيع ما اشتراه عبده
 خلافا لما وخرج المكاتب اذا اشترى ابن مولاه فإنه لا يعتق اتفاقا بغير عن الظاهرية * (تبيينه) * في القمية
 وطى جارية أبيه فولدت منه لا يجوز بيع الولد ادعى الواطئ الشه - أولا لانه ولد له فاعتق عليه حين دخل
 في ملكه وان لم يثبت النسب كمن ذنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان لم يثبت نسبه منه

بخلاف عكسه كاسر) وان
 نوى) قيد للاخيرة لتوقفه
 في النداء على النية كما نقله
 ابن الكمال وكذا نفي
 الساطان كما رجه الكمال
 وأقره في البحر (و) كذا
 (انت مثل الحر) يعتق بالنية
 ذكره ابن الكمال وغيره
 (الا في قوله) أطلقك ولو
 لعبده فتح وأمرك بيدك
 أو اختاري فإنه عتق مع
 النية) فإنه من كتابات العتق
 أيضا ولا بدع بدائع ويتوقف
 على القول في المجلس
 وكذا اختار العتق أو امر
 عتقك بيدك وان لم يحتج
 لنية لانه تعليل كالطلاق
 ولا يعتق بنحو انت على
 حرام وان نوى لكن يكفر
 بوطئها (و) يصح أيضا
 (بقوله عدى أو حارى)
 أو جدارى (حر) كالمجمع
 بين امرأته وبهيمة أو بحر
 وقال احدا كما طاق طاعت
 امرأته لا لوجع بين امرأته
 أو أمتها الحية والميتة
 جوهره ووزيلعى (و) يصح
 أيضا (بملك ذى رحم محرم)

مطالب في ملك ذى الرحم
 المحرم

اه وفي جاشية الجوى عن غاية البيان لو اشترى أخاه من الزنا لا يعتق عليه لانه ينسب اليه بواسطة الاب ونسبة
 الاب منقطعة فلا تثبت الاخوة قالوا الا اذا كان من أمه فيعتق عليه اذا ملكه لان نسبة الولد اليه لا تنقطع
 فتكون الاخوة ثابتة اه (قوله أي قريب) تفسير لذى الرحم وقوله حرم نكاحه أبدا تفسير للمعصية قال في
 الدر المنثور ثم الحرمان نقصان لا يجوز النكاح بينهما لو كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى فالحرمان بالرحم
 كابنه وضاعا وزوجة أصله وفرعه فلا يعتق عليه اتفاقا وكذا الرحم بلا حرم كبنى الأعمام والأخوال لا يعتق
 عليه اتفاقا كافي وغيره اه (قوله عنده) أي عند الامام لتجزئ العتق عنده خلافا لهما ط (قوله أو جلا الخ)
 فيعتق دون أمه وليس له بيعها قبل أن تضع حملها لانه ملك أخاه فيعتق عليه بدائع وهذا مناف لقوله هم ان
 الحمل لا يدخل تحت المملوك حتى لا يعتق بكل مملوك لي حرج يحتاج الى الجواب بحر وأقول لا يلزم من كون
 الشيء ملكا كونه مملوكا مطلقا نهر وتوضيحه أن المملوك في كل مملوك لي حرج حيث أطلق ينصرف اليه فان
 مملوكه مستقلة بنفسه او الحمل جزء من أمه فلا يلزم من كونه ملكا أن يصدق عليه اسم مملوك حيث أطلق
 وهنا علق العتق على دخول القريب في ملكه لا على كونه مما يصدق عليه لفظ مملوك مطلق فاذا دخل الحمل
 هنا هناك فانهم (قوله ولو المالك صبي أو مجنون) انما جعل لأهل العتق القريب عليهم لانه تعاق به حق
 العبد فشا به النفقة بحر (قوله في دارنا) أي دار الاسلام قيد به لانه لا حكم لنا في دار الحرب فتح (قوله
 حتى لو أعتق الخ) تفريع على التقييد بقوله في دارنا وكان الاظهر أن يقول حتى لو ملك قريبه في دار
 الحرب لكن أفاد ذلك بالاولى لانه اذا كان لا يعتق بالاعتناق الصريح فكذلك بالملك بالاولى وقد جمع بينهما في
 الفتح فقال فلو ملك قريبه في دار الحرب أو أعتق المسلم قريبه في دار الحرب لا يعتق خلافا لابي يوسف وعلى
 هذا الخلاف اذا أعتق الحربي عبده في دار الحرب ذكر الخلاف في الايضاح وفي كافي الحاشية كعتق الحربي
 في دار الحرب قريبه باطل ولم يذكر خلافا أما اذا أعتقه وخلاه فقال في المختلف يعتق عند أبي يوسف وولاه
 له وقال الاولاه له لكونه عتق بالتخلى لا بالاعتناق فهو ٢ كالمراغم ثم قال المسلم اذا دخل دار الحرب فاشترى عبدا
 حربيا أو أعتقه ثم عتقه القياس لا يعتق بدون التخلي لانه في دار الحرب ولا تجرى عليه أحكام الاسلام وفي
 الاستحسان يعتق من غير تخلي لانه لم تنقطع عنه أحكام المسلمين ولا ولاؤه عندهما وهو القياس وقال أبو
 يوسف له الولاء وهو الاستحسان وذكر قول محمد مع أبي يوسف في كتاب السير وعلى هذا فالجمع بينهما وبين
 ما في الايضاح أن يراد بالمسلم ثمة الذي نشأ في دار الحرب وهما نص على أنه داخل هناك بعد أن كان هنا فالزم
 تنقطع عنه أحكام الاسلام اه ما في الفتح وحاصلها أن الحربي اذا أسلم في دار الحرب أو بقي حربيا ولو ملك
 أو عتق قريبه ثم عتق خلافا لابي يوسف الا اذا دخل سبيله بان رفع يده عنه وأطلقه فيعتق بالتخلي
 لا بالاعتناق ولا ولاؤه خلافا لابي يوسف فعنده له الولاء وأما المسلم الاصل اذا دخل دار الحرب فاشترى عبدا
 حربيا أو أعتقه ثم عتقه فلا استحسان أنه يعتق بدون التخلي وله الولاء وعلى هذا فاطلاق الشارح المسلم قيد
 بكونه ناشئا في دار الحرب فالاحسن ما في بعض النسخ حتى لو أعتق المسلم الحربي بدون أو أي المسلم الناشئ في
 دار الحرب (قوله عبده) أي الحربي بقريته قوله ولو عبده مسلما الخ ح (قوله فلا ولاؤه) تفريع على عتقه
 بالتخلي لا بالاعتناق لان الولاء من أحكام الاعتناق ولم يعتق به (قوله عتق بالاتفاق) أي باعتناق سيده أو بشرائه
 ان كان ذارحم محرما ح (قوله وتحرر لوجه الله تعالى الخ) لانه نجز الحر به وبين غرضه الصحيح أو الفاسد
 فلا يقدح فيه كفاي البدائع والمراد بوجه الله تعالى ذاته أو رضاه والشيطان واحد شياطين الانس أو الجن
 بمعنى مردتهم والصنم صورة الانسان من خشب أو ذهب أو فضة فلو من بحر فهو وتن كفي البحر (قوله وان
 أثم وكفر به) لف ونشر مرتب فالأثم في الاعتناق للشيطان والكفر في الاعتناق للصنم بقريته تفسيره مرجع
 الضمير المحرور والا فلا فائدة في زيادته لفظا اثم لكن لا يظهر فرق بينهما ما و ما فعله الشارح هو ما مشى عليه
 المصنف في المنع وهو ظاهر البحر أيضا والاظهر ما في المتن والجوهرة من الكفر بكل منهما (قوله أي اكراه)

أي قريب حرم نكاحه
 أبدا ولو شقة صاف يعتق بقدره
 عنده أو جلا كشره زوجة
 أبيه الحامل منه (ولو)
 المالك (صبي أو مجنون أو
 كافرا) في دارنا حتى لو أعتق
 المسلم أو الحربي عبده في
 دار الحرب لا يعتق بعتقه بل
 بالتخلي فلا ولاؤه خلافا
 لثاني ولو عبده مسلما أو
 ذميا يعتق بالاتفاق اه دم
 صحابته للاستتراف زيلعي
 (و) يصح أيضا بنحرير
 (لوجه الله والشيطان والصنم
 وان) اثم و (كفر به) أي
 بالاعتناق للصنم (المسلم عند
 فسد التعظيم) لان تعظيم
 الصنم كفر وعبد الجوهرة
 لو قال للشيطان أو للصنم
 كفر (ر) يصح أيضا (بكفره)
 أي اكراه

قوله كالمراغم أي من خرج
 من دار الحرب على رغم
 مولاه أي خرج اليه مسلما
 أو أسلم بعد اه منه

ولو قيل ملحق (وسكر
بسبب مخلوق) سيجي
ان كل مسكر حرام فلا يخرج
الاشرب المضطر فانه كالانجاء
(و) بصح ابيضا (هزل)
هو عدم قصد حقيقة ولا
مجاز (وان علق) العتق
(بشرط) كدخول دار
(صح) وعتق ان دخل
(والعلق بامر كائن تعبير
فلو قال لعبده) وهو في
ملكه (ان ملكك فأنت
خوعتك للمال بخلاف قوله
لمكاتبه ان أنت عبيدي
فأنت حر) لا يعتق لقصور
الاضافة ظهيرة وفيها
تصحيح عتق وتقوم حرا
وتقصد حرا تعبير قال ان
سقيت حمارى فذهب به
للماء ولم يشرب عتق لان
المراد عرض الماء عليه قال
عبيدي الذي هو قديم الصفة
حر عتق من صفة سنة هو
الخنار ولو قال أنت عتيق
ونوى في الملك دين ولو زاد
في السن لا يعتق (وعتق بما
أنت الاحر) لا بما أنت الا
مثل الحر وان نوى ولا بكل
مال حر ولا بكل عبيد في
الارض أو كل عبيد الدنيا
أو أهل بلخ حر عند الثاني
وبه يفتى بخلاف هذه
السكة أو الدار بحر (حرر
حامل

هو دخل الغير على ما لا يرضاه بحر وأشار الى أن المراد مصدر المز يدلان السكره أنرا لا كراه لكن كل منهما
صحح أيضا قافهم (قوله ولو غير ملحق) الملحق ما يفوت النفس أو العضو وغير الملحق بخلافه الأولى المسالفة
بالملحق كالا يفتى ط وتجب القيمة على المكره جوهره وفي التارخانية قال لمولاه في موضع حال ان أعنتني
والاقتلتك فأعتقه مخافة القتل يعتق ويسعى في قيمته لمولاه (قوله سيجي) أي في كتاب الاشربة أن كل مسكر
حرام أي كل ما سكر كثيره حرم قبله وهو قول محمد المفتي به فيدخل فيه الاشربة المتخذة من غير العنب والمثالث
لا يقصد السكر بل يقصد الاستمرار والتقوى ونقيع الزبيب بلا طبع فالسكر به يكون بسبب مخطور كالسكر
من الخمر وأما على قول الامام اذا شربها لا يقصد المعصية فلا يكون مخطورا فاذا سكر بها لا يصح ط لا قبل ولا ماته
أما السكر نفسه فهو حرام اتفاقا يعني أنه يحرم القدر المؤدى الى الاسكار حتى لو علم أن شرب كأسين لا يسكر
وانما يسكر الكأس الثالث حرم شرب الثالث فقط عند الامام فلو سكر من كأسين لم يكن بسبب مخطورا أما
عند محمد فان الحرام كل ذلك وان قل كالجرفاقهم (قوله فلا يخرج) أي عن السبب المخطور والاشرب المضطر
أي لاساغة اللقمة أو بسبب الاكراه ومثله ما يحصل من مباح كالغسل عند غابة الصغراء (قوله مع هزل)
هو اللعب وقدمنا الكلام فيه (قوله وان علق العتق بشرط الخ) شمل تعليقه بالملك أو بسببه كما مر التصريح
به لكن لا بد من تعليقه على ملك صحيح في الجوهره ولو قال المكاتب أو العبد كل مما لوك أملكه فعما استقبل فهو
حر فعتق ثم ملك مما لوك لا يعتق عنده وعندهما يعتق وان قال اذا عتقت فلكت عبدا فهو حر فاعتق فلك عبدا
عتق اجماعا لانه أضاف الحرية الى ملك صحيح وان قال ان اشريت هذا العبد فهو حر لم يعتق حتى يقول أما
اشريته بعد العتق وعندهما يعتق اه (قوله وعتق ان دخل) أي ان يبق في ملكه فانه يجوز له بيعه واخراجه
عن ملكه قبل وجود الشرط لان تعليق العتق بالشرط لا يزيل ملكه الا في التدبير خاصة جوهره ولو باعه ثم
اشتراه فدخل عتق كافي (قوله لقصور الاضافة) لان في اضافة المكاتب الى نفسه بعنوان العبد
قصورا أي عدم تحقق اذ مراده بقوله ان أنت عبيدي ان كان لا يصدر منك أمر الا باذني فانت حر والمكاتب
ليس بهذه الصفة ط والحاصل أن المطلق يصرف الى الكامل والمكاتب عبدا ناقص (قوله تعليق) كأنه
قال اذا أصبحت فأنت حر ط (قوله تعبير) لان المراد أنه ٣ معتوق في جميع أحواله ط (قوله لان المراد عرض
الماء عليه) أي لارزالة العطاش لانه ليس في وسعه ولانه يقال سقيته فلم يشرب (قوله عتق من صفة سنة) المراد
أنه يعتق من دخل في ملكه منذ سنة صاحبه أولا ط (قوله ونوى في الملك) أي انه قديم في ملكه ط (قوله
دين) ولا يصدق قضاء (قوله ولو زاد في السن) أي صرح بذلك بان قال أنت عتيق في السن أي كبير السن وفي
البحر عن الحسنانية لو قال أنت حر النفس يعني في الاخلاق عتق في القضاء (قوله وعتق بما أنت الاحر) لان
الاستثناء عن النفي اثبات على وجه التأكيد كافي كلمة الشهادة هداية ويستثنى منه ما نقله الجوى عن منية
المفتي اذا أمر غلامه بشئ فامتنع فقال له ما أنت الا حر فانه لا يعتق ذكره أبو السعود قال ط لان قرينة الحال
دالة على أن المراد ما أفعال هذه الأفعال الحر (قوله لا بما أنت الا مثل الحر وان نوى) كذا نقله في الدرر
المنتقى عن المحيط مع أنه في البحر والقهستاني نقل هذه المسئلة عن المحيط بدون قوله وان نوى وكذا في الجوهره
لكن بدون عز ونعم في القهستاني لا يصح بقوله أنت مثل الحر والحررة وان نوى وقال بعضهم انه يعتق بالنية
كافي الاختيار اه واقصر الزياحي على الثاني وقال لانه أثبت المماثلة بينهما وهي قد تكون عامة وقد تكون
خاصة فلا يعتق بلانية للشك (قوله ولا بكل مالي حر) لانه يراد به الصفاء والخلوص عن شركة الغير بحر (قوله
أو أهل بلخ) أي كل عبيد أهل بلخ وهو من أهل بلخ ولم ينو عبده كافي التارخانية ومقتضاء أنه لو نوى عبده
يعتق و الظاهر أن مثله يقال في كل عبيد في الارض وعبيد أهل الدنيا يؤيده أنه قال بعده ولو قال ولد آدم كلهم
أحرار لا يعتق عبده الا بالنية بالاتفاق (قوله حر) أفرد الخبر نظر اللفظ كل في المسئلة الثانية ط (قوله بخلاف هذه
السكة أو الدار) أي فانه يعتق وان لم ينو بلان خلاف كافي التارخانية وقال قبله وعلى هذا الخلاف اذا قال كل

٣ قوله معتوق صوابه
معتق لان عتق الثلاثي
لازم فلا يأتي منه اسم
المفعول ولا يصح أن يكون

اسم المفعول من أعتق الرباعي قال في المصباح ولا يجوز عبده معتوق لان مجيء مفعول من أفعلت شاذ منسبوع لا يقاس عليه اه معجمه

عبد في هذا المسجد يعني المسجد الجامع يوم الجمعة فهو حر وعبد في المسجد الا أنه لم ينزه أو قال كل امرأة طالق
وامرأته في المسجد الا أنه لم ينزهها اهـ وحديثنا في الفرق بين السكة والجامع أن المسجد الجامع في حكم البلدة
لكنه جامع لاهلها ولذا قيد بيوم الجمعة بخلاف السكة لان اهلاها محصورين فلذا عتق فيها بلانية اتفاقا هذا
والشارح عز المسئلة الى البحر مع أنه في البحر لم يذكّر السكة بل ذكر الدار (قوله عتقا) أطلقه فشمّل ما اذا
استثنى جملها فانه يعتق تبعها كما في التنازخانية (قوله أصالة) بفتح الهمزة وعطف القصد عليها من عطف
العلّة على المعلول ط أما في الام فظاهر وأما في الجنين فن حيث انه جزء والتحرير المساط على السكل مسلط على
الجزء أصالة وقصد او هذا لا ينافي قول البحر عتق أي الام والجل تبعها لانه باعتبار كون الجزء في ضمن السكل
ح وهذا قيد بان لا يكون خرج أكثر الولدان خرج أكثره لا يعتق لانه كالمفصل في حق الاحكام ألا ترى
أنه تنقضي به العدة ولومات في هذه الحالة يرث وتغام في البحر (قوله اذا ولدته الخ) للتيقن بوجوده وقت
الاعتاق ط (قوله ولولا أكثر) أي من الاقل فيشمّل تمام النصف ح (قوله عتق تبعها) حاصله أن الجل
يعتق باعتاق أمه مطلقا لكنه اذا ولدته لاقل من نصف حول يعتق أصالة ولا أكثر تبعها وانما قيد المصنف بالاول
لتلايته كرم مع قوله الاتي والولد يتبع الام الخ (قوله وغمرته) أي غمره الفرق بين عتقه أصالة أو تبعها انجرار
ولائه وهي مذكورة في كتاب الولاء حيث قال هناك ومن أعنتق أمته والحال أن زوجها قن للغير فولدت لاقل
من نصف حول مذة عتقت لا ينتقل ولاء الجل عن موالى الام أبدا فاذا ولدت بعد عدة عتقها لا أكثر من نصف حول
فولادته لموالى الام أيضا لاعتق ذر تبعته للاب لرقبة فان عتق القن وهو الاب قبل موت الوالد حر ولاء ابنه الى
موالاه لزال المانع هذا اذا لم تكن معدة فلو معدة فولدت لا أكثر من نصف حول من العتق ولدون حولين
من الفراق لا ينتقل لموالى الاب اهـ أي للتيقن بوجود الجل عند العتق حيث وجبت إضافة العتق الى
ما قبل الفراق (قوله ولو حرره الخ) أي حرر الجل وحده بان قال جلّ حر أو قال المضغة أو العاقبة التي في بطنك
حر عتق خاتبة لكن لا بد من تحقق وجوده قبل التحرير بان ولدته لاقل من ستة أشهر فلو استتة فأكثر
لا يعتق ولا يكون قوله ما في بطنك حرا قرارا بوجوده لعدم التيقن به لجواز حدوثه وتغام في البحر (قوله أو
ان جات بولد فهو حر) الظاهر انه يشترط أن تلده لا أكثر من ستة أشهر ادلو كان أقل علم انه جل موجود
والشرط جل حادث وينبغي انه لو أنكر حدوثه بعد ستة أشهر أن يكون القول له الى ستين أما بعده فهو
جل حادث يقينا تأمل (قوله عتق فقط) أي دون الأم اذا لوجه لا عتاقها مقصودا لعدم الاضافة ولا تبعها
لان فيه قلب الموضوع نهر (قوله ولم يجز بيع الام الخ) لانه لما كان ما في بطنها لا يقبل النقل صار بمنزلة
الجل المستثنى والاستثناء شرط فاسد في البيع والهبة لكن البيع يبطل بالشروط الفاسدة بخلاف الهبة
كما يأتي في البيع الفاسد ح (قوله لم تجز هبتها في الاصح) والفرق أن بالتدبير لا يزول ملكه عما في البطن
فاذا وهب الأم بعد التدبير فالمرحوب متصل بما ليس بموهور فبكون في معنى هبة المشاع فبما يحتمل القسمة
وأما بعد العتق ما في البطن غير مملوك بحر عن المبسوط (قوله وبطل شرط المال عليه الخ) لانه لا وجه الى
الزام المال على الجنين لعدم الولاية عليه ولا الى الزام أمه فاذا قال أعتقت ما في بطنك على ألف عليك فقبلت
فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر يعتق بلا شيء لانه معاق بقبولها الالف وقد قبلته فعنتق الولد وبطل المال لان
اشتراط بدل العتق على غير المعتق لا يجوز بحر ملخصا (قوله لكن يشترط قبولها) أي قبولها المال اذا
شرط عليها وقوله لا يعتق متعلق يشترط (قوله قال ما في بطنك) الخبر محذوف تقديره حر وهو موجود في بعض
النسخ (قوله تعليق) أي على الاداء فاذا ولد لاقل من ستة أشهر فهو حر متى أدى اليه الالف كما في البحر
(قوله أوصى به) أي بما في بطن أمته ومات أي الموصى وأعتقه الورثة أي أعتقوا ما في بطنها تبعها لاعتاق
أمه والعبارة في البحر عن الظاهرية وهكذا رأيتها في الظاهرية والاحسن عبارة كافي الحاكم فاعتق الوارث
الامة الخ قال ط والظاهر عدم جواز اعادة قصد الاله غير مملوك لهم (قوله جاز) أي اعتاقهم لانهم ادخلت

عتقا) أصالة وقصد (اذا
ولدت بعد عتقها لاقل من
نصف حول) ولولا أكثر
عتق تبعها ومسرته انجرار
ولائه (ولو حرره) ولو بالفظ
عاقبة أو مضغة أو ان جات
بولد فهو حر (عتق فقط) ولم
يجز بيع الام وجاز هبتها
ولو دبره لم تجز هبتها في
الاصح لانه كمنعاع وبطل
شرط المال عليه وكذا على
أمه لكن يشترط قبولها
للعنتق وفي الظاهرية قال
ما في بطنك متى أدى الى
ألفا تعليق وفيها أوصى
به ومات وأعتقه الورثة جاز

في ملكهم ولم يدخل جملها في ملك الموصى له اذ لا يدخل في ملكه الا بعد الولادة ط (قوله وضمنوه يوم الولادة)
 لانه اول يوم يدخل في ملكه ان لو بقي بلا عتق ط (قوله فاولاهم ما خرجوا كبر) ظاهره لو خرجا معا
 لم يعتق واحده منهما الا ان تلد ثالثا قبل مضي ستة اشهر فبعثان لانهما اكبر منه والولد وان ذكر مفردا لكان
 مفردا مضاف فيم ط عن السيد أبي السعود (قوله مادام جنينا) اما بعد الولادة فلا يتبعها في شيء مما
 ذكره حتى لو اعتقت لا يعتق بحر وسيد كرا الشارح استثنى من ذلك ما زاد من زيادة ثلاثة اشهر (قوله
 يتبع الاثم) للاجماع ولانه متيقن به من جهتها ولذا ثبت نسب الرنا وولد الملا عنه من أمه حتى نزلت ويرثها لانه
 قبل الانفصال كعضو منها حسا وحكما ويتبعها في البيع والعتق وغيرهما فكان جانبها أرجح بحر (قوله
 فيكون لصاحب الانثى) كما اذا تزاد كرا لم يدخل على أنثى لا تحرك جملها لصاحبها قط (قوله لو أمه كذلك)
 أي لو كانت أمه ممبايؤ كل ويضحي بها والمراد أنه يأخذ حكم أمه ولا يزول عنه بعد الولادة كما يأخذ حكمها
 في العتق وغيره كذلك لا يرد أن الكلام في الجنين وهو لا يضحي به قبل الولادة فانهم وفي شرح الوهبانية
 للشرنبلالي عن جوامع الفقه والولولجية الاعتبار في المتولد لام في الاضحية والحل وقيل يعتبر بنفسه فهم
 حتى اذا تراطبي على شاة أهلية فان ولدت شاة تجوز التضحية بها وان ولدت ظبيًا لم تجز ولو ولدت الرمكة جارا
 لم يؤكل وفي الخلاصة في الاضحية المتولدة بين الكلب والشاة قال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام الجرجاني
 ان كان يشبه الام يجوز اه وسنأني مسألة المتولدين الكلب والشاة في الذبايح عن نظم الوهبانية
 والحاصل أن المفهوم مما مر أن الولد يتبع لأمه مطلقا وقيل لا تعتبر التبعية بل يعتبر بنفسه والاول المعتمد كما
 يقتضيه كلام البه دائع في كتاب الاضحية وهو مقتضى اطلاق المتن ~~المتن~~ على ما قاله عامة العلماء يستثنى
 ولد الكلب والظاهر أن المتولدين آدمي وشاة كذلك بل أولي لانه جزء آدمي لا يحل الانتفاع به فضلا عن
 أكله فانهم (قوله بسائر أسبابه) كسراء وهبة وارث ح (قوله الاولاد المغرور) كما اذا تزوج امرأة على
 أنها حرة فاذا هي قنة فالولادة منها أحرار بالقيمة وتعتبر القيمة يوم الخصومة شرنا بلالية وهذا اذا كان المغرور
 حرا فلو كانت أمة أو عبدا أو مديونا فالاولاد أحرار جوي عن البرجندي قال ط وينبغي أن يستثنى أيضا ما لو
 تزوج أمة وشروط حرية الولد فانه يكون حرا (قوله وصورة الرق بلامك الخ) لما كان الاصل في العتق
 المغيرة كان مظنة أن يقال هل يتصور رق بلامك في صورته وأما صورة الملك بلارق فهي ظاهرة كالحيوان
 والطياب وكذا صورة اجتماعهما لكان قد يكونان كاملين كفي القن وقد يكون أحدهما كاملا والاخر ناقصا
 فالدمية وأم الولد الرق فيهما ناقص فلم يجز عتقهما عن الكفارة والملك فيهما كامل حتى جاز وطوهمما والمكاتب
 رقة كامل بخارج عتقه عن الكفارة وما سكته ناص حتى خرج من يد المولى ونما في البحر (قوله فان كلهم أرقاء)
 أي بعد الاستيلاء عليهم بدليل التفرع أما قبله فهم أحرار لما في الظاهرية لو قال لعبد نسبتك حرا وأصلك حر
 ان علم انه سبي لا يعتق وان لم يعلم انه سبي فهو حر قال وهذا دليل على ان أهل الحرب احرار اه وسنأني في باب
 استيلاء الكفار ما يؤيده ايضا (قوله فاذا أخذت الخ) ليس هذا التصوير في القهستاني وهو خطأ اذ الولد
 حينئذ مسترق أصالة والمثال الصحيح كما قاله ح اخذ حاملا يتبعها الحل في الرق وذلك لان الما مقام في تبعية الجنين
 لا الولد المنفصل ط (قوله والحريه) أي الأصلية بان تزوج عبد حرة أصلية فحملت منه وأما الطارئة فقد مرت
 نهر أي في قوله حر حاملا عتقا (قوله والعتق) هو حرية طارئة وقد مرت كما علمت لكن المراد بما مر عتق
 الولد قصد اولد اذ قيد المصنف هناك بما اذا ولدته بعد عتقها لا قل من نصف حول والمراد بها العتق تبعه اللام
 فيراد به ما اذا ولدته له نصف حول فاكتر فتكون هذه الصورة مفهومة قوله هناك اذا ولدته لا قل من نصف حول
 فلا تسكراد كما أفاده ح وقدم الشارح الثمرة في انجرار الولد وما قبل ان هذه الصورة سبق فلم لا ب الموضوع في
 الجنين لا في الولد بعد انفصاله فظهر ان المراد انه يحكم بعتقه قبل الولادة ولكن اذا ولد له من نصف حول فاكتر علم انه
 عتق تبعه لانه جزأ منها وان ولدته لا قل علم انه عتق قصد أو أصالة لتيقن وجوده وقت الاعتاق فانهم

وضمنوه يوم الولادة ولو قال
 أكبر ولد في بطنك حر فولدت
 ولدين فأولاهم ما خرجوا كبر
 (والولد) مادام جنينا
 (يتبع الام) ولو بهيمة
 فيكون لصاحب الانثى
 ويؤكل ويضحي به لو أمه
 كذلك (في الملك) بسائر
 أسبابه (والرق) الاولاد
 المغرور وصورة الرق بلامك
 كالكفار في دار الحرب فان
 كلهم أرقاء غير مملوكين لاحد
 فاول ما يؤخذ الاسير يوصف
 بالرق لا المملوكية حتى
 يحزر بدارنا فاذا أخذت
 ومعها ولد يتبعها في الرق
 قهستاني (والحرية والعتق
 وفروعه)

مطالب أهل الحرب كلهم
 أرقاء

(قوله ككابة) بان كاتب امته الحامل فجاءت به لاقول من ستة أشهر من وقت الكابة نهر قال ح فبعثنا
معها دائماً البدل وكذا كل ولد تله في مدة الكابة اه وعليه فتقيد النهر بأقل من ستة أشهر لتكون
الكابة واقعة على الحمل أصالة وقصدا والافضل حمل في المدة تتبعها في حكم الكابة كما علمت (قوله وتدير
مطلق) احترز به عن المقيد كان مت من مرضى هذا فانت حرة فانه لا يتبعها وولدها فيسه اه ح وعزاه في
النهر للتديرية قلت هذا ظاهر في الوالد الذي تأتي به بعد التدبير وكلامنا في الحمل فاذا دبر حاملا من غير
سيد هاهنا الحمل مدبر اقصد أو أصالة ان ولده لاقل من ستة أشهر وان لا كثر فهو مدبر تبعها لكان لا فرق
هنا بين التدبير المطلق والمقيد لان المقيد في حكم المطلق فاذا قال ان مت من مرضى هذا فانت حرة ثم مات بعد
شهره ثلاثت وعنت حملها تبعها لكان هذا من مسائل التبعية في الحرية العارضة وهذا لو ولدت بعد
موت المولى أما قبله فلا يعتق ولدها لانه ولد قبل عتقها فلا يتبعها بخلاف التدبير المطلق فانه لا فرق فيه بين
ولادته قبل موته أو بعده لانه ثبت تدبيرها قبله حتى لا يجوز له بيعها فاعل تقييده بالمطلق لهذا فتأمل (قوله
واستبلاد) بان زوج أم ولده فمات تبعها ولدها في حكم أمومية الولد يعتق بموت السيد كالام نهر (قوله
اذالم بشرط الزوج حرية الولد) هذا بحث لصاحب النهر فأن شرط ذلك عتق بالولادة قبل موت السيد قال
ح وينبغي أن يستثنى أيضا المغرور كما لا يخفى (قوله كما صر) أي في باب نكاح الرقيق كما قاله في الدر المنثور
(قوله وفي رهن) أي اذا رهن حاملا كان ولدها رهنها معها ح أي فاذا وضعت له ليس للراهن تركه من يده
المرتهن ط (قوله ودين) صورته أذن لامته الحامل في التجارة ثم لم يهادن تبعها الولد فيه حتى يباع فيه ح
(قوله وحق أخيه) أي اذا اشترى شاة حاملا للاخيه لزمه التضحية بولدها أيضا اه ح أي بعد خروجه
حيا (قوله واسترداد بيع) أي اذا باع أمة بيعها فاسترداها وهي حامل يتبعها الولد في الاسترداد ح
(قوله وسريان ملك) قال في الاشياء وحق المالك التدبير يسري اليه اه ح وصورته اذا دأبت الايدي
الجارية فردت بعيب قديم على المالك الاول وهي حامل تبعها جملها وكذا اذا استخفت اه ط (قوله فهي
اثنا عشر) أي المسائل التي يتبع فيها الحمل أمه (قوله ولا يتبعها في كفالة) أي اذا كفلت وهي حامل بمال
أو نفس لا يتبعها الولد في الطلب اذا استمرت الكفالة حتى ولدته وكبر وكذا اذا كفلت أمة حامل باذن السيد
لا يتبعها ولدها ط أي لا يتبعها بعد الولادة أما قبلها ولرب المال بيعها حاملا اذالم يفدها المولى فاذا ولدت بعد
البيع كان الولد للمشتري تأمل (قوله واجارة) أي اذا أجرها عشر سنين مثلا وكانت حاملا فولدت في أثناءها
لا يدخل الولد في الاجارة حتى لا يستخدمه ط (قوله وجناية) بان قتلت رجلا خطأ وهي حامل فلا يتبعها ولدها
في الدق عن الجناية واذا فدى السيد انما يفدى الأم فقط اه ط وحاصله انه لو تبعها لزم بعد الولادة دفعه
معها أو دواؤه أيضا أمالود معها قبل الولادة ما حكم المجني عليه حتى لو ولدت بعد الدفع لم يكن للسيد أخذ الولد كما
لا يخفى لانه تبعها في المالك (قوله وحق) ولا تحدها وهي حامل أي حد كان فاذا ولدته فان كان حدها الرجم
رجت الا اذا كان الولد لا يستغنى عنها وان كان الجلد فبعد النفس كما يأتي في الحدود ط (قوله وقود) فلا
تقتل الا بعد الوضع ح (قوله وزكاة سائمة) لانه لا شيء في الفصلا والجاجيل والحلان الا اذا مات السكر
أثناء الحول وخلفت صغار فيها كبير فبالاولى لا يجب في الحمل شيء (قوله ورجوع في هبة) سيد كرفي الهبة
مانعه ولو حبلت ولم تلدها لالواهب الرجوع قال في السراج لا وفي الزيلعي نعم اه ووجه في المنع الاول
بان الولد زيادة متصلة لم تكن وقت الهبة والثاني بان الحمل نقصان لازياده اه قلت والتوفيق ما سيد كره
في باب خيار العيب من أن الحمل عيب في الأدمية لا في البهية أو ما في الهندية من الهبة من أن الجوارى
تختلف فتنهن من تسمى به ويحسن لونها فيكون زيادة تمنع الرجوع ومنهن بالعمكس فيكون نقصا لا يمنع
الرجوع اه ويؤيد هذا التوفيق ما في الخلاصة والبرازية من أن الحمل ان زاد خيرا منع الرجوع وان
نقص لا اه فاذا كانت الموهوبة أمة وحبلت عند الموهوب له ونقصت بذلك كان للواهب الرجوع ولا

الكابة وتدير مطلق
واستبلاد اذالم بشرط الزوج
حرية الولد كمر وفي رهن
ودين وحق أخيه واسترداد
بيع وسريان ملك فهي
اثنا عشر ولا يتبعها في كفالة
واجارة وجناية وحدود
وزكاة سائمة ورجوع
في هبة

يتبعها حلالا إذا رأت بعد الرجوع يسترد الموهوب له لكونه حدث على ملكه كما قالوا في مال أبي في الدار
الموهوبة بناء منقضا كبناء تنور في بيت السكى فانه لا يمنع الرجوع كما في الخانية وللموهوب له أخذ هذه فقد
سقط ما قبل ان ماذ كره الشارح لا يوافق القولين فانهم ثم لا يخفى أن هذا في الحبل العارض أمالو وهما حبل
ورجع بها كذلك صح وليس الكلام فيه خلافا لفهمه الجوى وبقي ما لو كان الحبل من الموهوب له فبحث
بعضهم بانه مانع من الرجوع وسبب ما في تمام الكلام على ذلك في الهبة ان شاء الله تعالى (قوله وايضا
بخدمتها) يعنى اذا أوصى بخدمة جارية الحامل من غيره ليس الموصى له أن يستخدم الحبل بعد وضعه لعدم
دخوله في الوصية وان كان متحققا وقتها لانه انما جعل له الانتفاع به خاصة لا بذات أخرى ط وحاصله ان
الخدمة منفعة وهو انما أوصى بخدمتها لا بذاتها ولا بمنفعة ولها بخلاف ما اذا أوصى بذاتها فان الحبل الموجود
يتبعها في الملك للموصى له لانه على كهاب سائر أجزائها ووجها جزء منها (قوله ولا يتد كى بذكامة) أى بذبحها
سواء كان تام الخلق أم لاحقى اذا خرج ميتا لم يؤكل وهو الصحيح وقالان ثم خلقه أكل ط (قوله وزاد في البحر
الح) زاد البيرى ثانية وهى ما في خزانة الاكل لو قال لجاربه اذا لم يكن فأنث حرة فولدت ثم اشتراها عتقت
دون الولد اه قلت وزدت ثالثة وهى ولد المغصوبة لا يتبعها في الغصب حتى لو ولدته ومات عند الغاصب
بلا تعد منهم بضمه واذا سائر زوائد الغصب كثر الشجر ونحوه لانه أمانة كما سيأتى في بابها (قوله ولا في نسب
الح) لان النسب للتعريف و حال الرجال مكشوف دون النساء كذا في الشئى فهذا صريح بان الشرف
لا يثبت من جهة الام الشريفة باقانى نعم لولدها شرف ما بالنسبة لغيره (قوله رقيق كأمه) لان الزوج قد
قد رضى برفق الولد حيث قدم على تزوجها مع العلم برتجها بحر قال الطبر الرملى فلو كان هذا الولد أنثى فزوج
بها شئى فأنتى له ولدها فهو أى هذا الولد رقيق وهو هاشمى ابن هاشمى وهاشمية فيه تصور هاشمى من هاشميين
وهو رقيق يصح بيعه وسائر ما يجوز في الرقيق من التصرفات اه (قوله ولا يتبعها بعد الولادة) أى في حكم
حدث بعد الولادة أما لحكم الحماث قبلها ولو كان قبل الحبل كالندير والاستيلاد فان الاولاد المتأخرين
يتبعونها فيه كما سبق ط (قوله اذا استحققت الام بيينة) أى اذا ولدت المبيعة عند المشتري لا باستيلاده فاستحققت
بيينة يتبعها ولدها بشرط القضاء به في الاصح اذا سكت الشهود فلو بينا أنه لذى البسدا وقالوا لا ندرى لا يقضى
به وان أقر ذواليد به الرجل لا يتبعها كما سيأتى في الاستحقاق ان شاء الله تعالى والفرق كذا كره في الدرر هناك
أن البيينة تثبت الملك من الاصل والولد كان متصلا به يومئذ فثبت بها الاستحقاق فيها ما والاقرار حجة قاصرة
تثبت الملك في الخبر به ضرورته والخبر فتنه قد ردها (قوله واذا بيعت البهيمة الح) سيأتى في فصل ما يدخل
في البيع تبعا أنه يدخل ولد البقرة الرضيع لا ولدا لان رضيعا أولا به يفتى اه والفرق أن البقرة لا ينتفع
بها الا بالعجل ولا كذلك الاثنان كما في البحر هناك أى لان البقرة تقصد للحلب ومثلها الشاة والذاة بخلاف
الاثنان وبخلاف الولد الفطيم * (تمة) * يراد ببيعة الولد لها ان أسلمت فان الولد يبيع خبر الابوين ديننا كما مر في
النكاح وزاد البيرى سنانين أيضا عن خزانة الاكل مالوكاه أن يعتق أمته فولدت ولدها أن يعتق ولدها
أيضا ومالو ولدت الوديعه للوكيل قبضه معها الا اذا ولدت قبل أن يوكاه اه فالمستثنى خمس (قوله ملك
لسيدها) هذا داخل تحت قوله والولد يتبع الأم في الملك وتقدم استثناء المعرور من شرط حرية الولد (قوله
ح) لانه علق حر الان ماء جاريته مملوك له فلا يعارض ماله كما في المبسوط وقيل انه يعتق عليه وتعمامه في النهر
(قوله كأم نكح عبد) أى باذن سيده (قوله وعليه) أى على ما في الظهيرية والتفريع لصاحب البحر وفيه
استدراك على تقييد المصنف بالمولى (قوله أو ابنه أو أبيه) أى ونحوهما من كل ذى رحم محرم منه (قوله من
كافر) أى من زوج كافر (قوله قلت الح) البحث لصاحب النهر (قوله لانه قبل الوضع موهوم) مفاده أنه
لو تحق وجوده بالعلامات القاطعة التي تدركها أرباب الخبرة أنه يجبر الا أن يراد بكونه موهوما ما بهم ماذ كره
ويعم كونه ينفصل عنها أو يعون في بطنها فان انفصاله موهوم ط (قوله وبه) أى بتوهم الحبل المأخوذ من

مطلب الشرف لا يثبت من
جهة الأم الشريفة

مطلب يتصور هاشمى
رقيق والده هاشميان

وايضا بخدمتها ولا يتد كى
بذكامة أمه فهى تسع كما
يسط في بيوع الاشياء
وزاد في البحر ولا في نسب
حتى لو نكح هاشمى أمه
فولدها هاشمى كما به رقيق
كأمه ولا يتبعها بعد الولادة
الا في مسئلتين اذا استحققت
الام بيينة واذا بيعت
البهيمة ومعها ولدها وقتها
(وولد الام من زوجها ملك
لسيدها) تبعا لها (وولدها
من مولاها حر) وقد يكون
حر من رقيقين بلا تحرير
كأن نكح عبد أمة أبيه
فولده حر لانه ولد للمولى
ظهيرية وعليه فولدها من
سيدها أو ابنه أو أبيه حر
(فرع) حلت أمة كافرة
لكافر من كافر فأسلم هل
يؤمر ماله كمال الكافر
بيعه الا لسلامه تبعا قال في
الاشياء لم أره قات الظاهر
انه لا يجبر لانه قبل الوضع
موهوم وبه

موهوم ط (قوله لا يستطاع حق المالك) أي من عينها فلا يجبر على بيعها ط والله سبحانه أعلم
 * (باب عتق البعض) *

أنخره عن الكل أمالائه من العوارض لقوله وقوعه أو الخسلاف أولائه تبع للكل أولائه دونه في الثواب شهر
 (قوله ولو مبهما) بجزء منك حر أو شيء منك حر ولو قال سهم منك حر عتق السدس خاتمة (قوله صح) أي اعتاقه
 وهو عبارة عن زوال الملك عن البعض لا عن زوال الرق لانه عند الامام رقيق كله كما في الفتح ويأتي تمامه
 (قوله ولزمه بيانه) أي في المبهم (قوله ويسعى فيما بقي) أي في بقية قيمته ما ولاه وتعتبر قيمته في الحال فقع وفي
 البحر عن جوامع الفقه الاستسعاء أن يواجره ويأخذ بقيمة ما بقي من أجره اه وفي الفهستاني وعن أبي
 يوسف انه يؤجر ولو صغير يعقل فيأخذ من أجره كالحر المدبون الى أن يؤدي السعاية (قوله ككاتب) في
 أنه لا يباع ولا يرث ولا يورث ولا يترشح ولا تقبل شهادته ويصير أحمق بمكاسبه ويخرج الى الحرية بالسعاية
 والاعتناق ويرزول بعض الملك عنه كما يزول ملك اليد من المكاتب فيبقى هكذا الى أن يؤدي السعاية درم متقى
 ونهستاني (قوله بلارد الى الرق لو عجز) ولو جمع
 بينه وبين قن في البيع بطل
 فيها ولو قتل ولم يترك وفاء
 فلا تود بخلاف المكاتب
 (وقالا) من أعتق بعضه
 (عتق كله) والصحيح قول
 الامام نهستاني عن المضمرات
 والخلاف مبني على أن
 الاعتناق يوجب زوال الملك
 عنده وهو متجز وعندهما
 زوال الرق وهو غير متجز
 وعلى هذا الخلاف التدبير
 والاستيلاء ولا خلاف في
 عدم تجزى العتق والرق
 ومن الغريب ما في البدائع
 من تجزيمهما عند الامام
 لان الامام لو ظهر على جماعة
 من الكفرة وضرب الرق
 على أنصافهم ومن على
 الانصاف جاز ويكون
 حكمهم بقاء كالبعض ولو
 (أعتق شريك نصيبه
 قوله لان ذات القول أي
 الاعتناق وقوله وحكمه
 أي العتق وفيه ان ونشر
 مرتب اه منه

أخره عن الكل أمالائه من العوارض لقوله وقوعه أو الخسلاف أولائه تبع للكل أولائه دونه في الثواب شهر
 (قوله ولو مبهما) بجزء منك حر أو شيء منك حر ولو قال سهم منك حر عتق السدس خاتمة (قوله صح) أي اعتاقه
 وهو عبارة عن زوال الملك عن البعض لا عن زوال الرق لانه عند الامام رقيق كله كما في الفتح ويأتي تمامه
 (قوله ولزمه بيانه) أي في المبهم (قوله ويسعى فيما بقي) أي في بقية قيمته ما ولاه وتعتبر قيمته في الحال فقع وفي
 البحر عن جوامع الفقه الاستسعاء أن يواجره ويأخذ بقيمة ما بقي من أجره اه وفي الفهستاني وعن أبي
 يوسف انه يؤجر ولو صغير يعقل فيأخذ من أجره كالحر المدبون الى أن يؤدي السعاية (قوله ككاتب) في
 أنه لا يباع ولا يرث ولا يورث ولا يترشح ولا تقبل شهادته ويصير أحمق بمكاسبه ويخرج الى الحرية بالسعاية
 والاعتناق ويرزول بعض الملك عنه كما يزول ملك اليد من المكاتب فيبقى هكذا الى أن يؤدي السعاية درم متقى
 ونهستاني (قوله بلارد الى الرق لو عجز) ولو جمع
 بينه وبين قن في البيع بطل
 فيها ولو قتل ولم يترك وفاء
 فلا تود بخلاف المكاتب
 (وقالا) من أعتق بعضه
 (عتق كله) والصحيح قول
 الامام نهستاني عن المضمرات
 والخلاف مبني على أن
 الاعتناق يوجب زوال الملك
 عنده وهو متجز وعندهما
 زوال الرق وهو غير متجز
 وعلى هذا الخلاف التدبير
 والاستيلاء ولا خلاف في
 عدم تجزى العتق والرق
 ومن الغريب ما في البدائع
 من تجزيمهما عند الامام
 لان الامام لو ظهر على جماعة
 من الكفرة وضرب الرق
 على أنصافهم ومن على
 الانصاف جاز ويكون
 حكمهم بقاء كالبعض ولو
 (أعتق شريك نصيبه

قوله لان ذات القول أي
 الاعتناق وقوله وحكمه
 أي العتق وفيه ان ونشر
 مرتب اه منه

السبب يا و عن علي نصحهم فكذا في حال البقاء ثم قال في جوابه من مشايخنا من منع ذلك فان الامام لو فعل ذلك جاز ويكون حكمهم حكمكم معتق البعض في حالة البقاء اه قلت ويظهر لي الجواب بانه ليس في ذلك تجزى الرق في حالة الثبوت لان الرق ثبت عليهم حالة الاستيلاء كما مر فصرف الرق الى نصف كل واحد منهم تقرير للثابت والمن على النصف الباقي بمعنى اعتناق انصافهم فصار ذلك اعتناق البعض ابتداء وبقاء فتدبر (قوله فلسريكه) أى الذى يصح منه الاعتناق حتى لو كان صديقا أو مجنونا انظر بلوغه واقافته ان لم يكن ولي أو وصى فان كان امتنع عليه العتق فقط نهر (قوله بل سبع) لان التحرير نوعان منجز ومضاف وهذا قول الامام وقال ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار نهر (قوله أو مضافا لمدة كمدة الاستسعاء) قال في الفتح وينبغي اذا أضافه أن لا تقبل منه إضافة الى زمان طويل لانه كالتيدير معنى ولو دبره وجب عليه السعاية في الحال فيعتق كما مر جوابه فينبغي أن يضاف الى مدة تشا كل مدة الاستسعاء كذا في البحر (قوله أو يصلح) أى الساكت المعتق أو العبد كما يفاد من البحر ط (قوله لا على أكثر من قيمته) راجع الى الصلح والكتابة والمراد قيمة حصته كالنصف مثلا فيصح على نصف القيمة أو أقل لا أكثر بزيادة لا يتعاب الناس فيها فالفضل باطل لانه ربا كما في البحر (قوله لو من القدين) فلو على عروضا أكثر من قيمته جاز بحر (قوله ولو عجز استسعى) أى لو عجز العبد عن بدل الكتابة استسعاء الساكت أفاده في البحر والظاهر أن عجزه عن بدل الصلح كذلك ط (قوله فان امتنع آجره جبرا) أى ويؤخذ نصف القيمة من الآجر كذا في الشاشي ومنه يستفاد أنه عند العجز عن بدل الكتابة والصلح يرجع الى اعتبار القيمة لا ما وقع عليه العتق وان كانت الزيادة يسيرة ط (قوله وتلزمه السعاية للحال) ولا يجوز لسيدته أن يتركه على حاله ابعتق بعد الموت بل اذا أدى عتق لان تدبيره اختياره منه للسعاية بحر (قوله فلو مات ما تولى الخ) طاهر كلام الفتح أنه لا فائدة للتدبير والكتابة الرجوعهما الى السعاية وأجاب في البحر بأن للتدبير فائدة هي أنه لو مات المولى سقطت عنه السعاية اذا خرج من الثالث كما أن فائدة الكتابة تعيين البدل لانه لولا الكتابة لاحتج الى تقويمه وإيجاب نصف القيمة وقد يحتاج فيها الى القضاء عند التنازع في المقدار (قوله كما مر) من كونه يؤجره جبرا ان امتنع كما يفهم من النهر ح (قوله والولاء لهما) أى في جميع الخيارات السابقة ط (قوله أو يصمن المعتق) وحينئذ فالسيد أيضا بالخيار ان شاء أعتق ما بقى وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء استسعى بدائع وان أبرأه الشريك عن الضمان فله أن يرجع على العبد والولاء للمعتق هندية ط (قوله استسعاء على المذهب) وعن أبي يوسف أن له التضمين لانه عنده ضمان عليه لا اتلاف بحر والظاهر أن اقتصاصة على السعاية يريد به نفي الضمان لاني الاعتناق والتدبير والكتابة والصلح فانما بمنزلة السعاية ط (قوله ويرجع بما ضمن) وله أن يحيل الساكت على العبد فبوكه بقبض السعاية اقتضاء من حقه هندية (قوله ان تعدد الشركاء ثم) أى اذا اختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فكل منهم ما اختار في قول أبي حنيفة بحر عن البدائع (قوله والا لا) أى وان لم تعدد الشركاء فليس للساكت أن يختار التضمين في البعض والسعاية في البعض بحر عن المبسوط وفي الهدية عن الفقيه أبي الليث انه لا رواية في ذلك فلقائل أن يقول له ذلك ولقائل أن يقول ليس له ذلك (قوله ومتى اختار أمرا غير) واختياره أن يقول اخترت أن أضملك أو يقول أعطني حتى أما اذا اختار بالقلب فليس بشئ ط عن النهاية (قوله الا السعاية فله الاعتناق) الظاهر أن الكتابة والتدبير والصلح مثل السعاية ط (قوله ولو باعه) أى ولو باع الساكت لشريكه المعتق لم يجز استحسانا لانه ليس محلا للتدبير والاعمالك بال ضمان ضرورة قلت فلو فعل ذلك هل يترتب عليه موجه حتى لو أعتقه صح أو يكون له ولو أعتقه الساكت صح وصار الولاء لهما الطاهر الثاني مقدسى (قوله لانه كما كتب) وعددها حرم ديون (قوله وبساره كونه مالكا الخ) هذا ظاهر الرواية كما في الفتح واقتصر عليه في الهداية واختار بعض المشايخ يسار العبي المحرم لاصدقة والاول أصح كفى المجتبى (قوله يوم الاعتناق)

فلسريكه) ست خيارات بل سبع (أما أن يحسرو) نصيبه منجزا أو مضافا لمدة كمدة الاستسعاء فصح أو يصلح أو يكتب لا على أكثر من قيمته لو من القدين ولو عجز استسعى فان امتنع آجره جبرا (أو يدبر) وتلزمه السعاية للحال فلو مات المولى فلا سعاية ان خرج من الثالث (أو يستسعى) العبد كما مر (والولاء لهما) لانهما المعتقان (أو يصمن) المعتق (لو موسرا) وقد أعتق بلاذنه فلو به استسعاء على المذهب (ويرجع) بما ضمن (على العبد والولاء) كله (له) لصدور العتق كله من جهته حيث ملكه بال ضمان وهل يجوز الجمع بين السعاية وال ضمان ان تعدد الشركاء نعم والا لومتى اختار أمرا تعين الا السعاية فله الاعتناق ولو باعه أو وهبه نصيبه لم يجز لانه كما كتب (وبساره) كونه مالكا قدر قيمة نصيب الاخر) يوم الاعتناق

مرتبط بقوله ما السكاو بقوله قيمة فلو اعتق وهو موسر ثم أحسر فليس يكتفي التضمين وبعبارة لو كان
العبد يوم العتق أعى فأنجلي بياض عينيه تجب قيمته أعى وعكسه في عكسه كفى الفتح (قوله سوى ملبوسه
الح) قال في الفتح وفي رواية الحسن استثنى الكفاف وهو المنزل والحادم ونسب البدن قال في البحر ولذي
يظهر أن استثناء الكفاف لا بد منه على ظاهر الرواية ولذا اقتصر عليه في المحيط وصححه في المجتبى اهـ (قوله ان
فأنما قوم الحال) هذا إذا لم يتصادق على العتق فيما مضى ولا ينظر إلى قيمته يوم ظهر العتق لأن العتق حادث
في الحال على أقرب أوقات حدوثه كذا في الفتح (قوله والا) بان كان العبد هالكاً فالقول للمعتق لتعذر معرفة
قيمه بالعيان بتغير أو مسافه بالموت والساكت يدعى الزيادة والمعتق ينكر فيكون القول له وتماه في البحر
(قوله وكذا) أي يكون القول للمعتق إذا كان العتق متقدماً على يوم الخصومة في مدة يختلف فيها اليسار
والاعسار والاقية منبر الحال فانه علم يساره في الحال فلا معنى للاختلاف وان لم يعلم فإلزام للمعتق بحره وبه علم
أن القول للمعتق عند الجهالة ولم يقيد بذلك لانه لا معنى للاختلاف عند العلم كما علمت فافهم ولم يذكر مسألة
ما إذا مات العبد أو المعتقد أو الشريك قبل أن يختار شيئاً وهي مبسوطه في البحر والفتح (قوله لعدم قبولها)
علة لتفسير الشهادة بالانخبار وقوله لجرهم مغنمالة للعلة وأشار إلى أن العلة ليست كونها شهادة فرد إذا
لا تطرد ولو كانوا جماعة فشهد كل اثنين ٣ منهما على آخرها لا تقبل أيضاً لانها ما يشهدان لانفسهما حق
التضمين زاد في الفتح أو يشهدان لعبد هما وانما أثبتنا السعاية باعتراف كل منهما على نفسه بحرمه واسترقاقه
ضمنما الشهادة فتعين السعاية اهـ (قوله كل من الشريكين) قيد اتفاقاً إذ لو شهد أحدهما على صاحبه أنه
أعتقه وأنكره الآخر فالحكم كذلك بحر ونهر (قوله وأنكر كل) فلو اعترف أحدهما أعتقه الآخر وعلى
التعاقب وجب أن لا يضمن كل الآخران كذا موسر ي ولا يستسعى العبد لانه عتق كما من جهته ما ولو
اعترف أحدهما وأنكر الآخر فالحكم كذلك بحر ونهر (قوله وأنكر كل) فلو اعترف أحدهما أعتقه الآخر وعلى
فصارا معترفين فلا تجب على العبد سعاية كما نلنا فتح (قوله ما لم يحلفهما للقاضي الح) أشار إلى أن ما ذكره
المصنف تبعاً لغيره من لزوم استسعاء كل منهما للعبد انما هو فيما إذا لم يترافعا إلى قاض بل خاطب كل منهما
الآخر بانك أعتقت نصيبك وهو ينكر أمالو أراد أحدهما التضمين أو أراداه ونصيبهما متفاوت فترافعا أو
ردعهما ذو حصة فيما لو استرقاه بعد قولهما فان القاضي لو سألهما فأجابا بالنكار فالحال لا يسترق لان كلا يقول
ان صاحبه حالف كاذباً واعتقاده أن العبد يحرم استرقاقه ولكل استسعاؤه وان اعترف أو أحدهما بقدم
آنفافتح والحاصل انهما ان حلفا لا يسترق بل يسعي لهما وان اعترف لا يسترق ولا يسعي ومثله ما لو نكلا لان
النكول اعتراف أو بذل كما مر وعلى هذا فقول الشارح في نكول لا يسترق أو يسعي صوابه لا يسترق أو يسعي
أي لا يسترق ان حلفا ولا يسترق ولا يسعي ان اعترف أو نكلا (قوله ولو نكل أحدهما) أي وحالف الآخر إذ
لو نكل أيضاً صارا معترفين وقدم (قوله ولا سعاية) أي على العبد للمعتق وما به السعاية للعالم ح (قوله
ولو مات قبل أن يتفقا) يعني لو مات العبد قبل أن يتفقا على اعتناق أحدهما فولاؤه لمات المال واعلم أن وضع
هذه الجملة في هذا الموضع غلط لانه يقتضي أن الولاء يندأني حنيفه رحمه الله تعالى موقوف وإيس كذلك
وموضعها بعد قوله حتى يتصادقا كما فعل في البحر والفتح وغيرهما لانهم من تمة كلام صاحبين ح (قوله
أو مختلفين) صرح به وان فهم بمقابله تهديد الاعتراض الاتي ولانه منشأ الوهم في كلام المصنف فافهم
(قوله والولاء لهما) لان كلامهم مائة ولعتق نصيب صاحبي عليه باعتقاده وولاؤه وعتق نصيب السعاية
وولاؤه وهو عبيد ما دام يسعي كالسكانب بحر ط (قوله ولو تخالفا الح) عطف على قوله يسعي للمعسرين
(قوله يسعي للموسر) لانه لا يدعى الضمان على صاحبه لاساره فيكون مبرئاً للعبد عن السعاية ح عن البحر (قوله
والولاء موقوف) أي عندهما في الكل أي في يسارهما واعسارهما واختلافهما لان كل واحد منهما يحمله

سوى ملبوسه وفوت يومه في
الامع مجتبى ولو اختلفا في
قيمه أن فأنما قوم الحال والا
فالقول للمعتق لانكاره
الزيادة وكذا لو اختلفا في
يساره واعساره (ولو شهد)
أي أخبر لعدم قبولها وان
تعددوا لجرهم مغنمات بدائع
(كل من الشريكين بعثق
الاخر) حظه وأنكر كل
(سعي لهما) ما لم يحلفهما
القاضي في تذيير أو
يسعي (في حلفهما) ولو
نكل أحدهما صار مترافعا
فلا سعاية ولو مات قبل
أن يتفقا فليت المال بحر
(مطلقاً) ولو موسرين أو
مختلفين (والولاء لهما)
وقال يسعي للمعسرين
لا للموسرين ولو تخالفا
يسار يسعي للموسر لا لغيره
وهو المعسر والولاء موقوف
في الكل

٣ قوله منهما كذا يحطه
بضمير التثنية ولعل الصواب
منها أو منهما أي الجماعة
فتأمل اهـ

على صاحبه ويتبرأ عنه كذا في البحر ح (قوله حتى يتصادقا) أي يتفق على اعتناق أحدهما قلوبا قبل أن يتفقوا يجب أن يأخذ به بيت المال كذا في البحر ح (قوله كذا في البحر الخ) الإشارة راجعة إلى ما قرر من مذهب الامام ومذهب الصاحبين (قوله في المتن خل) هو قوله ولو تخالفنا فيسار الخ حيث أنهم آمن كلام أبي حنيفة مع أنهم منافية لقوله مطلقا والشارح أصل المتن بقوله وقال يسمى للمعسرين لا للموسرين وجعل قوله ولو تخالفنا الخ من تمة كلام الصاحبين ح (قوله نبيه على ذلك) أي نبيه في حاشيته على المنع على هذا الخلل كذلك أي كما فهمه الشارح (قوله ولا بينة للبائع) أم لو كان له بينة ثبتت حنت منكر الشراء فيعتق العبد كله عليه ويلزمه ثمن حصة البائع بموجب الشراء لا الاعتناق (قوله عتق بلا سعاية) أما عتقه فلا تملك منه ما يزعم أن شريكه إلا آخر حانت وأما عدم السعاية لمدعى البيع فلا تملك شريكه ما أنكر الشراء وكان القول قوله لم يثبت بيعه فقد وجد شرط عتق مدعى البيع فكان العتق من جهته فليس له سعاية على العبد وأما سعايته لمنكر الشراء فلا تملك لم يثبت عتقه لأنكاره وانما ثبت عتق شريكه لكن لم يثبت عتق شريكه إلا بسبب أنكاره فلم يكن له تضمينه لو كان موسرا وإن أضيق العتق حقيقة إلى تعليق مدعى البيع مكان المعلق صاحب العلة والمنكر صاحب الشرط والحكم بضاف لعلته ولذا لو رجع شهود الزنا وشهود الاحصان يضمن شهود الزنا فقط فلما كان أنكاره شرط المعلق صار له دخل في عتقه فلا يضمن شريكه ولما كان الشريك مباشر العلة أضيق العتق إليه فكان للمعسر اعتساعا لعبد بكل حال أي سواء كان البائع موسرا أو معسرا إذا ما ظهر لي في توجيهه لكن قد يقال أنه كان ينبغي أن يسمى في نصفه لهما لأنه عتق نصفه يبين أن تعليق عتقه على الشراء وعدمه فلا بد من أن يكون الذي عتق منه حصة أحدهما وهو مجهول وكون الذي عتق حصة مدعى البيع غير ظاهر لأنه منكر شرط العتق وكون القول لشريكه أنه ما اشترى انما يظهر بالنسبة لعدم لزوم الثمن فيكون القول له فيه والقول للبائع بالنسبة لعدم العتق كالمعلق ط لا ذهبا على عدم وصول نفقته اليه يوم كذا فادعى الوصول وأنكرت والقول لهما بالنسبة إلى لزوم النفقة والقول له بالنسبة إلى عدم الخلاق لأن القول للمعسر شرط الحنث وهنا كذلك نعم قبل أن القول للمرأة في الطلاق أيضا فيمكن أن يكون ما هنا منسبا عليه فليأمل (قوله لو البائع معسرا) لأنه عندهما يلزم السعاية عند الاعتسار والضمان عند البسار (قوله لم يسع لاحد) أما للبائع فلان العتق من جهته وأما للشاري فلان حقه في التضمن حيث تزدون الاستسعاء كما علمت (قوله في الاصح) هو رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان يسمى لهما عندهم جميعا إن كانا معسرين وإن كانا موسرين يسمى بمدعى البيع في نصف قيمته فقط نهر عن الجميع (قوله ولو عاق أحدهما) أي أحد الشريكين في عيب واحد ط (قوله بفعل) سواء كان فعل أجبي أو الخلف بعتقه ط (قوله مثلا) يعنى أن ذكر العبد ليس فيدابل المراد وقت معين لا فرق بين اعدوا اليوم والامس بحر وكذا ذكر الدخول ط (قوله فقال ان لم يدخل) أي فلان غدا الدار فأنت حر ط (قوله فضي العبد) أي مع بقاء ملكهما إلى آخر الغدا أما إذا أخرجه أحدهما عن ملكه قبل الغد بطل تعليقه بفضي العدو ويغتر في تعليق الآخر ان علم وقوع شرطه في حظه والا فلا كذا لا يخفى ط (قوله وجهل شرطه) أي شرط العتق وهو الدخول نفيا أو اثباتا ولو علم أحدهما بينة أو اقرار الخالف لا اقرار فلان عمل بمقتضاه (قوله وسعى في نصفه) هذا عندهما وقال محمد يسمى في جميع قيمته لأن المقتضى عليه بسقوط السعاية مجهول نهر (قوله مطلقا) أي موسرين أو معسرين أو مختلطين ح (قوله والمسئلة بحالها) أي بأن حالف أحدهما على فعل فلان غدا وعكسه الآخر (قوله كل واحد منهما لا أحدهما) أي كل واحد من العبدین بنماه مملوك لواحد معين من الخالفين (قوله لتفاحش الجهالة) لأن المجهول هنا شيان العبد المقتضى له بالحرية وبسقوط نصف السعاية عنه والحائث المقتضى عليه بالعتق والمعلوم واحد وهو المقتضى به أنني الحرية وبسقوط السعاية وفي العبد الواحد بالعكس لأن المقتضى له بالحرية والمقتضى به بعلومان والمجهول

حتى يتصادقا كذا في البحر والمتن وعامة الكتب قلت في المتن خل لا يخفى فتنبه ثم رأيت شيخنا الرملي نبيه على ذلك كذلك فتنه الحمد (فرع) قال أحد شريكين لا آخر بيت منك نصبي وإن لم أكن بعته ملك فهو حر وقال الآخر ما اشتريته وإن كنت اشتريته منك فهو حر قال قول لمنكر الشراء بيمينه فان حلف ولا بينة للبائع عتق بلا سعاية لمدعى البيع بل لا آخر في حظه بكل حال وكذا عندهما لو البائع معسرا ولو موسرا لم يسع لاحد في الاصح ولو (عاق أحدهما عتقه بفعل غدا) مالا كان دخل فلان الدار غدا فأنت حر (وعكس) الشريك (الآخر) فقال ان لم يدخل فضي الغد (وجهل شرطه) أدخل أم لا (عتق نصفه) الحنث أحدهما بيمين (وسعى في نصفه لهما) مطلقا وأولاه لهما (ولا عتق) والمسئلة بحالها (لو حلفا على عبدین كل واحد منهما لا أحدهما) لتفاحش الجهالة

مطالب في الفسوق بين ان لم يدخل وبين ان لم يكن دخل

حتى لو اتحد المالك كان
اشتراهما من علم بخلفهما
عتق عليه أحدهما وأمر
بالبين ففتح أو الخالف
بأن (قال عبيد حوران لم
يكن فلان دخل هذه الدار
اليوم ثم قال امرأته طالق
ان كان دخل اليوم عتق
وطاقت) لانه بكل عين زعم
الحث في الاخرى بخلاف
مالو كانت الاولى بالله اذ
الغموس لا يدخل تحت
الحكم ليكذب به بخلاف
الاخرى (ومن ملكه ثريه)
بسبب ما (مع رجل) آخر
عتق خطه بلا ضمان علم
الشريك (بقربته أولا)
على الظاهر لان الحكم
يدار على السبب (ولشريكه
أن يعتق أو يستسعى) أما
لو ملك مستولده بالسكاح
مع آخر فيضمن حظا شريكه
لكونه ضمان تلك (وان
اشترى نصفه أجنبي ثم
القريب باقية فله أن يضمن
المشترى) موسرا (أو
يستسعى) العبد هذه ساقطة
من فسخ الشارح (وان
اشترى نصف قريبه من
ملكه) كاه (لا يضمن لبيانه
مطابقا)

واحد وهو الحائث المقضى عليه فيمنع القضاء عند غلبة الجهالة كما أفاده ح عن الزيلعي (قوله حتى لو اتحد
المالك) غايه على مفهوم التقييد بتفاحش الجهالة وانما حكم يعتق أحدهما لان الجهالة في المقضى عليه
ارتفعت ط (قوله عتق عليه أحدهما) ولا ينافي علمه بحث أحد المالكين صحة شرائه للعبد لانه قبل ملكه
له غيره معتبر كالأمر بحرية عبيد ومولاه ينكر ثم اشتراه صح واذا صح شراؤه لهما واجتمعا في ملكه عتق عليه
أحدهما لان علمه معتبر الا أن يؤثر بالبيان لان المقضى عليه معلوم كذا في الفتح قال في البحر وهو يفيد أن
أحد الخالفين لو اشترى العبد من الخالف الآخر يصح ويعتق عليه ويؤثر بالبيان كما لا يخفى وفي المحيط هذا
اذا علم المشتري بخالفهما فان لم يعلم فالقاضي يحلفهما ولا يجبر على البيان ما لم تقم البينة على ذلك اه (قوله
أو الخالف) عطف على المالك فانه لاجهالة هنا أصلا لعلم بالحائث والمقضى له وهو العبد والمرأة والمقضى
به وهو الحرية والطلاق فانهم والظاهر ان الحكم كذلك لو كانت البينان على عبيده (قوله عتق وطلقت)
وقيل لا يعتق ولا تطلق لان أحدهما معلق بعدم الدخول والآخر بوجوده وكل منهما محتمل لتحقيقه وعدمه
فلما ذاك في مثل قوله ان لم يدخل فعبدى حر بخلاف ان لم يكن دخل فانه يستعمل لتحقيق الدخول في الماضي
ردا على الممازى في الدخول وعدمه فكان معتبرا بالدخول وهو شرط الطلاق فوقع بخلاف ان لم يدخل ليس
فيه تحقق وصيغة ان كان دخل ظاهرة لتحقيق عدم الدخول رداعلى من تردد فيه فكان معتبرا بعدم الدخول
وهو شرط وقوع عتق فوقع بخلاف ان دخل فانه ليس فيه تحقق أصلا ثم اشتبه على ذلك القائل
ركيب بآخر وبه سقط أيضا قول الزيلعي ينبغي أن يفرض بين التعليق كان فيقع لتصور الاقرار فيه وبين
غيره لعدم اه من البحر والنهر وأصل الجواب للفتح (قوله بخلاف مالو كانت الاولى بالله) قال ابن بلان
في باب البين تنقض صاحبتهما أي مان سرح تلخيص الجامع مانعه لو كانت البين الاولى بالله تعالى بأن قال
والله ما دخل هذه الدار ثم قال عبيد حوران لم يكن دخل لا تلزمه كفارة ولا عتق لانه ان كان صادقا فلا كفارة
وان كان متهما مدالكذب فهو الغموس والغموس ليس مما يدخل تحت حكم الحاكم ليكون الحكم اكذابا
للبيّن الاخرى اه وقد تقدمت هذه المسئلة قبيل طلاق المربض ونهنا هناك على غلط الشارح في تصورها
ح (قوله ومن ملكه ثريه) أي من يعتق عليه (قوله بسبب ما) أي بشراء أو هبة أو صدقة وارث نهر وصورة
الارث امرأه اشترت ابن زوجها ثم ماتت عن زوجها وعن أخيها وكذلك اذا كان لرجلين ابن عم ولابن العم
جارية تزوجها أحدهما فولدت ولدان ثم مات ابن العم جوهرة (قوله مع رجل آخر) أي بعقد واحد قبلاه جميعا
قاله الاتقاني ويوضح هذا العبد المسئلة الا تية حموي عن شرح ابن الجلبى والمراد بالمسئلة الا تية قوله وان
اشترى بعضه أجنبي أبو السعود (قوله بلا ضمان) أي لقيمة نصيب شريكه لو موسرا نهر (قوله علم الشريك)
أي الاجنبي والضمير في قرابته للشريك القريب ط (قوله على الظاهر) أي طاهر الرواية وهو
مرتبط بقوله بسبب ما وبقوله علم الشريك بقربته أولا وهذا قول الامام وقالا يضمن في غير الارث نصف
قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا نسعى العبد في نصف قيمته لشريكه قريبه المشترى كذا في مسكن ط
(قوله لان الحكم) هو الضمان أو عدمه يدار على السبب وهو التعدي أو عدمه وقد عدم التعدي هنا ط
كما اذا قال لغيره كل هذا الطعام وهو مملوك للآخر ولا يعلم الا أمر بملكه بحر (قوله أما لو ملك مستولده)
ولو بالارث بحر وقوله بالسكاح متعلق بقوله مستولده ط (قوله لكونه ضمان تلك) أي ولا يختلف
باليسار والاعسار اه ح ولو قال الشارح فيضمن حظا شريكه ولو كان معسرا لكان أولى له عبيد ان هذه
العلة للاطلاق ط (قوله فله) أي للاجنبي أن يضمن المشتري لوجود التعدي ولو أبدل المشتري بالقررب
لكان أوضح ط (قوله أو يستسعى العبد) لان يسار المعتق لا يمنع السعاية عده خلافا لهما (قوله هذه
ساقطة) أي جله قوله وان اشترى نصفه أجنبي الح سقطت من نعمة المن التي شرحها المصنف ط (قوله
لا يضمن لبيانه) وحيث نذر البائع ان شاء أعتق نصيبه وان شاء استسعى بحر (قوله مطلقا) أي موسرا كان

أو معسرا وقالوا موسرا يجب عليه الضمان بجر (قوله لمشاركته) فإن علة دخول المبيع في ملك المشتري
 الإيجاب والقبول وقد تشارك كاتيه منهر (قوله لزومه الضمان) أي لزوم المشتري ضمان حصه الشريك الذي
 لم يبيع لأنه لم يشاركه في العلة فلا يملك حقه بفعل غيره ولا يضمن البائع شيئا بجر ط (قوله لموسرا) فلو
 معسرا سعى العبد بالاجماع هندية ط (قوله وبعبده أعنته آخر) أي قبل الضمان أموالا أعنته بعد تضمين
 الساكت المدير ضمن المدير المعنى ثلث قيمته فثلاثان الاعتاق وجد بعد ذلك المدير نصيب الساكت وإنما ضمنه
 الثلث الذي ضمنه الساكت فثلاثا بقائه فثلاثة على ملكه فان التدبير يتجزأ وثلاثا الولاء للمدير وثلاثة للمعتق لأن
 ضمان المعتق ضمان جنابة لا ضمان تملك ح عن البحر (قوله وهما موسران) أموالا كان المدير معسرا
 فلامدير الاستسعاء دون التضمين وكذا المعتق لو كان معسرا فلامدير الاستسعاء دون تضمين المعتق بجر (قوله
 ان شاء) وان شاء بجر نصيبه أو استسعى العبد في نصيبه أو أعنته أو كاتبه أو تركه على حاله لأن نصيبه باق على
 ملكه فاسد باق فاسد شريكه حيث سدد عليه طرق الانتفاع بالبيع ونحوه ح عن الزياحي (قوله ورجع
 بها) أي بثالث قيمته وأنت الضمير لا كساب المضاف التانيث من المضاف اليه كافي قطعت بعض أصابعه
 (قوله لان التدبير الخ) على حذف مضاف أي ضمان التدبير والحاصل أن التدبير لما كان منحزرا عند
 اقتصر على نصيب المدير وفدبه نصيب الآخر من حيث امتنع بعبه وهبته فلكل منهما الخبرات المارة فإذا
 اختار أحدهما المعتق تعين حقه فيه فتوجه للساكت سببا ضمان تدبير المدير واعتاق المعتق غير أن له تضمين
 المدير ليكون ضمان معاوضة اذ هو الأصل في المضمونات عند الكونه قابلا للنقل من ملك إلى ملك وقت
 التدبير الكونه فثاوقته ولا يمكن ذلك في الاعتاق لأجل التدبير لأنه لا يقبل النقل المذكور ولهذا تضمن المدير
 وهذا عنده وعندهم ما صار العبد كامدا بجر واعتاق المعتق باطل ويضمن لشريكه ثلثي قيمته موسرا كان أو
 معسرا لان التدبير لا يتجزأ عندهما وتعامه في الزياحي (قوله لنقصه بتدبيره) علة لتضمينه المعتق ثلثه مدبرا
 فكان الأولى ذكره عقبه فان المعتق أنسد على المدير نصيبه مدبرا والضممان يتقدرا بقدر المانع في بيعي وأما
 علة عدم تضمينه المعتق ثلثه فبأنه هو مامله المدير من جهة الساكت فهي أن ملكه فيه ثبت مستندا أي إلى
 ما قبل الاعتاق وكان تاما من وجه غير ثابت من وجه ولا يظهر في حق التضمين ولهذا قلنا لو أعنته بعد تضمين
 الساكت المدير كان للمدير تضمين المعتق ثلث قيمته فثلاثا مدبرا لان الاعتاق وجد بعد ذلك المدير نصيب
 الساكت فله تضمين كل ثلث بصفته وتعامه في الفتح والحاصل أن المدير يرجع على المعتق بما كان له قبل
 الاعتاق فان كان الساكت ضمنه قيمة ثلثه صار للمدير الثلثان قبل الاعتاق ثلث مدير وثالث فن يرجع
 بقيته ما على المعتق وان لم يكن ضمن للساكت شيئا حتى أعنته لا يخرج المخرج المصطنع للساكت على
 العبد كما مروى يرجع بقيمة ثلثه المدير على المعتق (قوله وسيجي) أي في المتن آخر باب التدبير قال في البحر ولو
 كانت قيمته فثلاثا بعاد عشر من دينار ضمن أي المعتق للمدير ستقدرا برلان ثلثها وهو قيمة المدير ثمانية عشر
 وثلثها وهو المضمون ستة والمدير ضمن للساكت تسعة (قوله أثلاثا) هذا قول الامام وعلى قولهما الولاء
 كله للمدير كفي الهداية وقد أهدى السراح التنبيه على ذلك أبو السعود (قوله لعنته هكذا على ملكهما)
 فان أحدا الثلثين كان للمدير أصالة والآخرة ملكه بأداء الضمان للساكت فصار كأنه دبر ثلثيه من الابتداء
 بخلاف المعتق فانه وان كان له ثلث أعنته وثالث أدى ضمانه للمدير ليس له الا ثلث الولاء لان ضمانه ضمان
 افساد لا ضمان تملك ومعاوضة كرامان أن المدير غير قابل للنقل وحين أعنته كان مدبرا ولو كان
 الساكت اختار سماية العبد فالولاء بينهم أثلاثا لكل ثلثه فتح (قوله وأنكر شريكه) فلو صدقه كانت أم
 ولده ولزومه نصف قيمته ونصف عقرها كلامة المشتركة إذا أتت بولد فادعاه أحدهما كما سيأتي بجر (قوله ولا
 بينة) أموالا كانت له بينة فهو كالمصدق (قوله تخدمه) أي المنكر (قوله بلا خدمة) أي لا تخدم أحدا ولا
 سعاية عليه بالمنكر ولا لا مقر لانه يتبرأ منها ويدعي الضمان على شريكه وهذا عند أبي حنيفة وهو قول

لمشاركته في العلة وقيد
 بما ملكه لانه لو اشتراه من
 أحد الشريكين لزومه
 الضمان اجاعا للشريك
 الذي لم يبيع لو المشتري
 موسرا عبيد بين ثلاثة
 دبر واحد وبعده أعنته
 آخر وهما موسران
 ضمن الساكت الذي لم
 يدبر ولم يجر د (مدبره)
 ان شاء ثلث قيمته فثلاثا
 ورجع بها على العبد
 (لامعتقه) لان التدبير
 ضمان معاوضة وهو الأصل
 (و) ضمن المدير معنته ثلثه
 مدبرا (الما ضمنه) المدير من
 ثلثه فثلاثة بتدبيره
 وسيجي أن قيمة المدير ثلثا
 قيمته فثلاثا والولاء بين المعتق
 والمدير أثلاثا للمدير
 وما بقى للمعتق لعنته هكذا
 على ملكهما (ولو قال هي
 أم ولد شريكي وأبكر)
 شريكه ولا بينة (تخدمه يوما
 وتوقف) بلا خدمة (يوما)
 عملا بقراره

الثاني آخره كفي الأصل وقال محمد ليس للمنكر الاستسعاء في نصف قيمتها من (قوله ونفقة في كسبها)
قال في الفتح وفي المختلف في باب محمد ان نفقتها في كسبها فان لم يكن لها كسب فعلى المنكر ولم يذكر خلافه في
النفقة وقال غيره نصف كسبها للمنكر ونصفه موقوف ونفقة من كسبها فان لم يكن لها كسب فنصف
نفقتها على المنكر لان نصف الجارية للمنكر وهذا لا يثبت بقول أبي حنيفة اه قال في التهر ونسبه
العيني اليه (قوله وجنابتها وقوفة) أي الى تصديق أحدهما صاحب فصح ولم يفتصل بين جنابتها وجنابتها
عالمها في النهر عن المحيط والجنابة عليها وقوفة في نصيب المقر دون المنكر في أخذ نصف الارش وأما جنابتها
فقبل هي كذلك والصحيح أنهم موقوفون في حقها لانه تعذر إيجابها في نصيب المنكر عليه اجزءه عن دفعها اليها من
غير صنع منه فلا تلزمه الفدية فوجب التوقف في نصيبه ضرورة كالتقرب بخلاف الجنابة عليها لانه يمكن دفع
نصف الارش الى المنكر اه (قوله الاضرورة اسلام أم ولد النصراني) فانها تسمى في قيمتها وثلث قيمتها
قمة كليا تسمى في الاستيلاء لانه يعتقد في مؤمها وقد أمر بانكرهم وما يدينون وحكمنا بانكبتها عليه دفعا للضرر
عنها اذ لا يمكن بقاؤها مملوكة ولا إخراجها مجبانا ط عن الزيلعي (قوله وقومها) أي قالا لواقمة
وهي ثلث قيمتها قنة (قوله فلا يضمن غنى الخ) تفريع على ما مهد به بظاهر أثر الخلاف وتبدي بالعين لانه محال
الخلاف أما المعسر فلا يضمن اتفاقا بل تسمى عندهما لساكت في نصف قيمتها (قوله فأعتقها أحدهما الخ) أي
أعتق نصيبه فانه يعتق كلها ولا سعاية عاها ولا ضمان على المعنى عند أبي حنيفة خاتمة وبه علم أن عتق أم
الولد لا يجزئ لانه عتق كلها باعتق بعضها اتفاقا كما سيأتي في بابها (قوله وكذا لو ولدت) أي ولدا آخر بعد الولد
المشترك ط (قوله ولا ضمان) أي لا يضمن لشر يكة قيمة الولد عنده لان ولدا أم الولد كما به فلا يكون مقوما
عنده بغير عن الكافي وقوله ولا سعاية أي على الولد ولا على أمه (قوله خلافا لهما) فعندهما يضمن المومر في
المثلين ولو معسر اسعى الام في الاولى والولد في الثانية * (تنبيه) * زعم الزيلعي أن ما هنا مخالف لما
سيأتي في الاستيلاء من أنه لو ادعى ولدا أمة مشتركة ثبتت نسبته منه وهي أم ولده وضمن نصف قيمتها ونصف
عقرها لاقمة ولدها ولم يذكر خلافا في ما إذا لم يضمن ولدا لقمة فكيف يضمن عندهما ولدا مع أنه لم
يعلق شيء منه على ملك الشريك وأجاب في البحر بأنه لم يضمن ولدا لقمة لانه ما كها بالاضمان فتبين أنه علق على
ملكه فلا يغرمه بخلاف ولدا أم الولد لانها لا تقبل العقل فلم يكن الاستيلاء في ملكه التام فيضمن نصيب شريكه
ونعماء فيه (قوله وانما تضمن بالجنابة اجساعا) أي بثالث قيمتها ط واحترز بالجنابة عن الغصب فانه
على الخلاف فلا تضمن به عنده لو ماتت خلافا لهما كما في النهر (قوله لانه ضمان) كقولنا حيث يضمن
بالاتفاق فتح (قوله ولذا يضمن الصبي الحربي مثله) أي بمثل هذا الفعل فانه لو قر به رجل الى سبع فافترسه يضمن
الرجل دية مع أنه حر لاقمة له أصلا فام الولد بالاولى فليس التقييد بالحر للاحتراز عن المملوك بل لكون الحر
أشبه أم الولد في عدم التوقف فافهم (قوله عنده) أي حضرا عنده ط (قوله يؤمر بالبيان) فان بدأ ببيان
الايجاب الاول فان عني به الخارج عتق الخارج بالايجاب الاول وتبين أن الايجاب الثاني بين الثابت
والداخل دفع صحبه الوقوع بين عبيدين فيؤمر بالبيان لهذا الايجاب وان عني بالايجاب الاول الثابت عتق
الثابت بالايجاب الاول وتبين أن الايجاب الثاني وقع اعو الوقوع بين حرة وعبد في ظاهر الرواية وان بدأ
ببيان الايجاب الثاني فان عني به الداخل عتق الداخل بالايجاب الثاني وبقى الايجاب الاول بين الخارج
والثابت على حاله كما كان فيؤمر بالبيان وان عني به الثابت عتق الثابت بالايجاب الثاني وعتق الخارج
بالايجاب الاول لتعينه للعتق باعتق الثابت كذا في البحر ح (قوله وان مات) أي السيد أمالومات أحده
العبيد قبل البيان فالمراد ببيان فان مات الخارج عتق الثابت بالايجاب الاول لزال المزاحم وبطل الايجاب
الثاني وان مات الثابت تعين الخارج بالايجاب الاول والداخل بالايجاب الثاني وان مات الداخل خير
في الايجاب الاول فان عني به الخارج تعين الثابت بالايجاب الثاني وان عني به الثابت بطل الايجاب الثاني

مطلب أم الولد لاقمة لها
خلافا لهما

ونفقة في كسبها ولا فعلى
المنكر وجنابتها وقوفة
(ولا قيمة لام ولد) الاضرورة
اسلام أم ولد النصراني
وقومها بثالث قيمتها قنة
(فلا يضمن غنى أعتقها
مشتركة) بان ولدت
فادعيها وصارت أم ولد
لها فأعتقها أحدهما
لم يضمن وكذا لو ولدت
فادعاه أحدهما ثبتت نسبته
ولا ضمان ولا سعاية
خلافا لهما (و) انما تضمن
بالجنابة (اجساعا) فلو قر بها
الى سبع فافترسها ضمن
لانه ضمان جنابة لا ضمان
نصب ولذا يضمن الصبي
الحربي مثله زيلعي (ولو قال
لعبد من عنده من ثلاثة
أعبد له أحد كالحرف خرج
واحد ودخل آخر أعاد)
قوله أحد كالحرف فسادا م حيا
يؤمر بالبيان (و) ان
(مات بالبيان)

عق من ثلث ثلاثة أرباعه

نصفه بالاول ونصف نصفه
بالثاني (و) عق (من كل من
غيره نصفه) لثبوته بطريق
التوزيع والضرورة فلم
يتعد (وان صدر ذلك)
المذكور (منه في مرضه)
وضاق الثلث عنهم (ولم يجزه
الورثة) وقيمهم سواء قسم
الثلث بينهم كما سربان (جعل
كل عبد سبعة) أسهم
(كسهم العتق) لاحتياجنا
الى مخرج له نصف وربع
وأقله أربعة فتعول لسبعة
وهي ثلث المال (وعتق
من ثلث ثلاثة) من سبعة
وسعى في أربعة (و) عق
(من كل من غيره سهران)
وسعى في خمسة فبلغ سهام
السعاية أربعة عشر
وسهام الوصايا سبعة
لنفاذها من الثلث (وان
طاق) نسوته الثلاث
(كذلك) ومهرهن سواء
(قبل وطء) ليبيد البيونة
(سقط ربع مهرهن
خرجت وثلاثة أثمان من
ثبنت وثمان من دخلت)
لان بالايجاب الاول سقط
نصف مهر الواحد من نصفها
بين الخارجة والناثبة
فسقط ربع كل ثم بالايجاب
الثاني سقط الربع منصفها
بين الناثبة والداخل (وأما
البراث) لهن من ربع أو
نمن (فلا داخله نصفه) لانه
لا راجعها الا لالثابة (والنصف
الآخر بين الخارجة
والناثبة نصفان) لعدم

كذا في التارخانية ومثله في المعراج والعناية وفتح القدير وغيره الاذكار وغيرها في البحر تعالى بالدائع من
قوله في الصورة الأخيرة فان عني به الخارج عتق بالايجاب الاول وبقي الايجاب الثاني بين الداخل والثابت
فيؤمر بالبيان الخ مشكل فان الموت بيان فوت الداخل يقتضي تعين الثابت بالايجاب الثاني فلهذا تحريف أو
سبق فلم فافهم (قوله عتق من ثلث ثلاثة أرباعه ومن كل من غيره نصفه) الخارج فلان الايجاب الاول دأثر بينه
وبين الثابت فأوجب عتق رقبة بينهم ما قبضت كلا منهما النصف اذ لا مرجح وكذا الايجاب الثاني بينه وبين
الداخل غير أن نصف الثابت شاع في نصيبه فما أصاب منه المستحق بالاول لعاوماً أصاب الخارج من العتق
عتق فتم له ثلاثة الارباع ولا معارض لنصف الداخل فعتق نصفه عنده ما وقال محمد يعق ربعه لانه ان أريد
بالايجاب الاول الخارج صح الثاني وان أريد الثابت بطل فدار بين أن يوجب أولاً نصف فيعتق نصف
رقبة بينهم ما نهر (قوله لثبوته الخ) جواب عما يقال هذا ظاهر عند الامام التجزي العتق عنده ما عنده ما فلا
لعدم تجزئه والجواب أن قوله ما يعدم التجزي اذا وقع في محل معلوم أما اذا كان الحكم بثبوته للضرورة
وهي متضمنة لانه سواء انقسم للضرورة وهي لا تنقسم في موضعها الما يصل أن عدم التجزي عند الامكان
والانقسام ضروري كذا في الفتح ثم ذكر فيه ايرادنا بالبعض الطلبة ونقله ح فراجعوه وذكره أيضاً في البحر
والنهر (قوله وضاق الثلث عنهم الخ) أما لو خرجوا من الثلث أو أجاز الورثة فحكم المرض كالنسخة (قوله
وقيمهم سواء) ليس هذا القيد لازماً حكمته بنبلالية (قوله كما سربان) أي على ثلاثة أرباع الثابت ونصف الداخل
والخارج (قوله بان جعل الخ) بيانه أن حق الخارج في النصف وحق الثابت في ثلاثة الارباع وحق الداخل
عندهما في النصف أيضاً فيحتاج الى مخرج له نصف وربع وأقله أربعة فتعول لسبعة فحق الخارج في
سهمين وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة لان
العتق في المرض وصية ويصير ثلثا المال أربعة عشر هي سهام السعاية وصار جميع المال أحد عشر
وماله ثلاثة أعبد فيصير كل عبد سبعة فيعتق من الخارج سهران ويسعى في خمسة وكذا الداخل ويعتق من
الثابت ثلاثة ويسعى في أربعة فبلغ سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية أربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان
ونعاه في الدرر قال السائحاني فان لم تستوف قيمتهم بان كانت قيمة الثابت أحد عشرين والخارج أربعة عشر
والداخل سبعة فالمل اثنان وأربعون وثلاثة أربعة عشر وسهام الوصية سبعة فيوضع عن الثابت ستة وعن
الخارج أربعة وكذا عن الداخل ويسعى الثابت في خمسة عشر والخارج في عشرة والداخل في ثلاثة فسهام
السعاية ثمانية وعشرون (قوله ومهرهن سواء) هذا القيد ليس لازماً أيضاً كما في الشر بنبلالية (قوله ليبيد
البيونة) قال في المنع وانما برضت المسئلة في الطلاق قبل الوطء ليس كذلك كون الايجاب الاول موجباً للبيونة فما
أصاب الايجاب الاول لا يبقى محلاً للايجاب الثاني فيصير في هذا المعنى كالعق اه ح (قوله ثم بالايجاب
الثاني سقط الربع الخ) قيل هذا قول محمد وعندهما يسقط ربع مهر الداخله كما في العتق والختم أنه بالاتفاق
كافي الملتقى وغيره والفرق اهما كافي العناية هو أن الثابت في العتق بمنزلة المكاتب لانه حين تكام كان له حق
البيان وصرف العتق الى أيهما شاء من الثابت والخارج فسادام له حق البيان كان كل واحد من العبدین حراً
من وجه عبداً من وجه فاذا كان الثابت كالمكاتب كان الكلام الثاني صحيحاً من وجه لانه دار بين المكاتب
والعبداً لانه أصاب الثابت منه الربع والداخل النصف لما قلنا فاما الناثبة في الطلاق فتتردد بين أن تكون
منكوحة أو أجنبية لان الخارجة ان كانت المرادة بالايجاب الاول كانت الناثبة منكوحة فيصح الايجاب
الثاني فيسقط نصف النصف وهو الربع موزعاً بين مهر الداخله والناثبة فيصيب كل واحد منهما ثلثا الثمن اه
(قوله من ربع) أي ان لم يكن فرع وارث وقوله أو ثمن أي ان كان فرع وارث ط (قوله لانه لا راجعها
الا لالثابة) أي لا يشاركها في الزوجية واعلم أنه لم يراجع الداخله الا احدى الاوابين غير معينة والاخرى مطلقة
يبقى فاستحققت الداخله النصف وتنصف النصف الآخر بين الخارجة والناثبة فالاولى أن يقول لانه

يحرم الفرج اجاءا فيكون
 حق الله قبل ان يشترط له
 الدعوى بخلاف العتق
 المبيهم فلا يحرمه عنده لكن
 لم يجز أن يفتى به فليحفظ
 (كما) تقبل (لو شهدا بعد
 موته انه) أي المولى (قال
 في صحتة) لقنیه (أحد كما
 على الاصح) لشيوخ العتق
 فيهما بالموت فصار كل نصيبا
 متعينا وصحبه ابن السكال
 وغيره (فروع) * شهدا
 يعتق سالم ولا يعرفونه
 عتق ولوله عبدان كل اسمه
 سالم وحمد فلا عتق
 كشهادتهما بعينه لعينه
 سماها فسميا اسمها أو بطلاق
 إحدى زوجتيه وسمياها
 فسمياها لم تقبل للجهالة ففتح
 والله تعالى أعلم

(باب الحلف بالعتق)

(قال ان دخلت الدار فكل
 مما لولي يومئذ عتق من له
 حين دخوله) ولولي الاسواء
 (ملكه بعد حاله أو قبله)
 لان المعنى يوم اذ دخلت
 فاعتبر ملكه وقت دخوله
 (و) لذا (لولا يقل يومئذ عتق
 من له وقت حاله فقط
 كقوله كل عبد لي أو أملكه
 حر بعد غد) أو بعد شهر
 اعتبر وقت حاله لان لي أو
 أملكه الحال فلا يتناول
 الاستعمال حتى لو لم يملك
 شيئا يوم حاله لغايته

مطالب تحقيق مهم في يومئذ

قوله وقت يغلبون الخ هكذا
 بخطه ولعل الموافق لأول

المبارة وقت يغلبون بتكرار كلمة وقت نامل اه

وأما على قول أبي حنيفة ان كان هذا في حال الحياة فلا تقبل وان شهدا بعد الوفاة فان قال انه كان في حال الصحة
 فهو على الاختلاف أيضا وان قال كان ذلك في المرض تقبل استحسانا ويعتق من كل واحد نصفه على اعتبار
 الثالث ولو شهدا أنه قال لعبدية أحدهما مدبر فان شهدا في حال الحياة فهو على الاختلاف وان كن بعد الوفاة
 يقبل سواء كان القول في المرض أو الصحة لان هذه وصية والجهالة لا تبطل الوصية اه ثم قال في آخر الرسالة
 والحاصل أن الشهادة بانه أعتق أحدهما في صحته لا تقبل عنده أصلا غير أن الاصح أنهم لو شهدا بعد موت
 المولى انه قال في صحته أحدكما حر تقبل كما ذكره ابن الهمام ونقل تصحيحه ابن كمال باشا عن المحيط وأما الشهادة
 على انه أعتق أحدهما في المرض أو دبر أحدهما في الصحة أو في المرض فلا تقبل حال حياة المولى بل بعد موته
 اه ملخصا قلت ويؤيده ما في كافي الحاشية حيث قال وان شهدا انه أعتق أحد عبديه بغير عينه فالشهادة باطلة
 في قول أبي حنيفة ولو قال كان هذا عند الموت استحسن أن أعتق من كل واحد منهما نصفه وقال أبو يوسف
 ومحمد الشهادة جائزة في الحياة أيضا اه (قوله يحرم الفرج) أي فرجها حتى يبين ولو بوطء أو ذاتين به
 انه ازوجته تبين عدم حرمة ط (قوله فلا يحرمه عنده) أي لا يحرم فرجها ما بل يحل وطؤها عنده كما مر
 (قوله على الاصح) مقابلة ما مر آنفا عن شرح الطحاوي (قوله ولا يعرفونه) الأولى ولا يعرفانه (قوله للجهالة)
 اه لقوله فلا عتق ولقوله لم تقبل أي للجهالة المشهورة وهما لم يشهدا بما تحملاه وهو عتق معلوم أو معلومة أو
 طلاقها وهو قول الامام وعند زفر تقبل ويجبر على البيان قال في الفتح ويجب أن يكون قولهما كما قول زفر
 في هذه لانها كشهادتهما على عتق إحدى أمته أو طلاق إحدى زوجتيه اه ط والله سبحانه أعلم

(باب الحلف بالعتق)

شروع في بيان التعليق بعد ذكر التحيز وانما ذكر مسألة التعليق بالولادة في معتق البعض لبيان انه يعتق
 منه البعض عند عدم العلم بنهر وهو يكسر اللام مصدر سمى وجاء بسكونها وتدخله التاء المرة كقوله
 * حلفت لها بالله حلقة فاجر * ونماه في الفتح (قوله فكل مما لولي) يشمل العبد والامته فانه كالأدعي يقع على
 الذكر والانثى كقوله الذخيرة تهستانى ويأتى بيانه وفي بعض النسخ بعد قوله لي زيادة وهي بخلاف قوله لعبد
 غيره ان دخلت الدار وأنت حرافة فدخل لم يعتق لانه لم يضاف العبد الى ملكه لا صريحا ولا معنى (قوله ولو
 ليلا) أي ولو كان دخوله ليلا فأدان لفظ اليوم مراد به الوقت لانه أضيف الى فعل لا يعتد وهو الدخول فتح
 (قوله لان المعنى يوم اذ دخلت) أشار به الى أن اضافة يوم الى الدخول أخذ بالحاصل وميل الى جانب المعنى والأ
 فالذي يقتضيه التركيب ان يوما مضاف الى اذ المضافة الى الدخول قال في الفتح لانه أضيف الى فعل لا يعتد وهو
 الدخول وان كان في اللفظ انما أضيف الى اذ المضافة للدخول لكن معنى اذ غير ملاحظ والا كان المراد يوم
 وقت الدخول وهو وان كان يمكن على معنى يوم الوقت الذي فيه الدخول تقييد اليوم لكن اذا أريد به مطابق
 الوقت بصير المعنى وقت وقت الدخول ونحن نعلم مثله كثير في الاستعمال الفصح كقوله ويومئذ يفرح
 المؤمنون بنصر الله ولا يلاحظ فيه شيء من ذلك اذ لا يلاحظ في هذه الآية وقت يغلبون يفرح المؤمنون ولا
 يوم وقت يغلبون يفرحون ونظائر كثيرة في كتاب الله تعالى وغيره فعرف ان لفظ اذ لم يذكر الا تكثيرا للعوض
 عن الجملة المحذوفة أو عمادها أعني التنوين لكونه حرفا واحدا ساكنا تحسبنا ولم يلاحظ هنا أو مثله كسب
 في أقوال أهل العربية في بعض الالفاظ لا تخفى على من له نظر فيها اه ح (قوله فاعتبر ملكه وقت دخوله)
 فيشمل من لم يكن في ملكه وقت الحلف ثم اشتراه ثم دخل ومن كان وبقي حتى دخل (قوله ولذا) أي لكون
 المعنى ما ذكرناه مستفاد من لفظ يومئذ (قوله لان لي أو أملكه الحال) أي فان لي متعلق بشايت مثلا وهو اسم
 فاعل والمختار في الوصف من اسم الفاعل أو المفعول أن معناه قائم حال النكاح بمن سبب اليه على وجه قيامه
 به أو وقوعه عليه وصيغة المضارع وان كانت تستعمل للاستقبال لكن عند الإطلاق يراد بها الحال مرافا
 وشرعا ولغة واللام للاختصاص فلزم من التركيب اختصاص بقاء المتكلم بالمتصف بالملكية للحال فهو قوي

الاستقبال لم يصدق لصرفه من ظاهره فيعتق ما ملكه للعمال لما ذكرنا وكذا ما استحدث الملك فيه لا قراره ولو قال
كل مملوك أملكه اليوم فهو حر عتق ما في ملكه وما استفاد ملكه في اليوم ومثل اليوم الشهر والسنة فان عتق
أحد الصنفين صدق ديانة لا قضاء ونظامه في البحر وفيه كل مملوك أشتريه فهو حر ان كنت زيدا أو اذا كلفته فهو
على ما أشتريه قبل الكلام لا بعده وان قدم الشرط فبالعكس وكذا ان وسطه مثل كل مملوك أشتريه
اذا دخلت الدار فهو حر ولا يعتق ما اشتري قبله الا أن ينوبهم (قوله ودبر) بالبناء للفاعل كما يفيد قول
المصنف في شرحه ان من مفعوله لكن الاظهر بناؤه للمفعول ومن نائب الفاعل (قوله مملوك) كذا في النسخ
التي رأيناها وصوابه النصب اهـ ح (قوله يل مقيدا من ملكه بعده) حاصله أن من كان في ملكه يوم الحلف
يصير مدبرا مطلقا فلا يصح بيعه بعده هذا القول ومن ملكه بعده يصير مدبرا مقيدا فيصح بيعه قبل موت سيده
(قوله عتق من الثلث) هذا ظاهر مذهب السك والى الثاني لا يعتق ما استفاده بعد لان اللفظ حقيقة للعمال
كلمسبق فلا يعتق به ما سمي ملكه ولهما أن هذا أي مجموع التركيب ايجاب عتق وايضاً بضابته قوله بعد موت
ولذا اعتبر من الثلث فمن حيث الجهة الاولى يتناول المملوك حتى صار مدبرا مطلقا ومن حيث الجهة الثانية
يتناول المستفاد لما استقر ان الوصية تعتبر فيها كل من الجهتين ألا ترى أنه يدخل في الوصية بالمال لا بالولد فلان
ما يستفاده ومن يولده بعده فيصير كأنه قال عبد الموت كل مملوك أملكه فهو حر اهـ نهر (قوله لانه تباع
لامه) لانه كعضو من أعضائهم ولذا لم يجز عن الكفارة ولم تجب صدقة فطره ولا يجوز بيعه منفردا نهر (قوله
ولولم يقل الخ) يعني أن المملوك لا يتناول الجمل سواء وصف المملوك بذكر أو لا وانما الفائدة وصفه بعدم دخول
أم الجمل فلولم يوصف به تدخل أمه ولكن يعتق هو لا يتناول اللفظ بل بتبعيته لها وبه اندفع ما فهمه في البحر
كما أفاده في النهر وذكري الفتح أن تناول مملوك لازم مبنى على أن الاستعمال استمر فيه على العجبة أو على أنه
اسم لذات متصفة بالمملوكية وفيه دلالة كير ليس جزءا المفهوم وان كان التأنيث جزءا مفهوما مملوكة فيكون
مملوك أعم من مملوكة قال ثابت فيه عدم الدلالة على التأنيث لا الدلالة على عدم التأنيث اهـ لكن ذكر أيضا
في الايمان في باب الحلف بالعتق والطلاق ان لفظ كل مملوك للرجال حقيقة لانه تعميم مملوك وهو الذكر وانما
يقال لأنثى مملوكة ولكن عند الاطلاق يستعمل لها المملوك عادة اذا عمم رادخال كل ونحوه فيشمل الاناث
حقيقة فلذا كان نية الذكور خاصة بخلاف الظاهر فلا يصدق قضاء ولو نوى النساء وحدهن لم يصدق أصلا اهـ
(قوله لا يتناول المكاتب) لانه غير مملوك على الاطلاق اذ هو حر بدا ولا نه غير عبد كذلك لانه يتصرف بلا اذن
سيده والعبد ليس كذلك وسياق في باب الحلف بالعتق والطلاق عن الفتح أنه ينبغي في كل مر فوقي حر أن
يعتق المكاتب لان الرق فيه كامل لا أم الولد الابالنية (قوله والمشترك) قال في البحر الابالنية وذكري المحيط
الا اذا ملك النصف الاخير بعده فانه يعتق في قوله ان ملكت مملو كانهو حر لانه وجد الشرط وهو مملوك كامل
فلو باع نصيبه ثم اشترى نصيبه لم يعتق استحسانا ونظامه فيه (قوله على الصواب) تخطئة لصاحب
الجبتي في قوله لا يدخل العبد المرهون والمأذون في التجارة كما ذكره في البحر ح ثم المأذون ان لم يكن عليه دين
عتق عبده ان نواههم السيد والافلاوان كان عليه دين لم يعتقوا وان نواههم كذا في الفتح وغيره ط (قوله ولو نوى
الذكور) أي بقوله كل مملوك لي حر فانه لا يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر في عرف الاستعمال ويصدق
ديانة ط (قوله دين) لانه نوى تخصيص العام فقد نوى ما يحمله اللفظ فيصدق ديانة لكنه خلاف الظاهر فلم
يصدق قضاء اهـ ح والاولى أن يقول أو نوى غير المدبر لان عدم نية المدبر صادق بعدم نية شيء أصلا وذلك
لا يكون تخصيصا أفاده ط (قوله لم يدين الخ) أي في نية الذكور لانه تخصيص للمام وهو مما يليكى فانه جمع
مضاف فيعم مع احتمال التخصيص ولما أكد بكلامهم ان نفع احتمال التخصيص بخلاف كل مملوك فان الثابت فيه
أصل العموم فقط وقبل التخصيص أفاده في البحر (قوله حنث) لان الكتابة عتق معلق بأداء النجوم وفي
شراء القريب قد بان سبب الاعتاق وفي الثالثة باع العبد لنفسه وهو اعتاق ط (قوله وصححالا) والفرق ان

(ودبر بكل عبدي أو
أملكه حر بعد موتي من)
كان (له) مملوك (يوم قال)
هذا القول (لا) يكون مدبرا
مطلقا بل مقيدا (من ملكه
بعده) لكن (ان مات عتقا
من الثلث) لتعلقه بالموت
فيصير وصية (المملوك
لا يتناول الجمل) لانه تباع
لامه (فلا يعتق حل جارية
من قال كل مملوك لي ذك
فهو حر) ولولم يقل ذكر
لنحل الحامل فيعتق الجمل
تبعا (وكذا) لفظ المملوك
والعبد لا يتناول (المكاتب)
والمشترك ويتناول المدبر
والمرهون والمأذون على
الصواب ولو نوى الذكور
أولم ينو المدبر دين وفي
مما يليكى كلهم أحرار لم يدين
لدفع احتمال التخصيص
بالأنا كيد* (فروع)*
حلف لا يعتق عبده فكاتب
أو اشترى قريبا أو اشترى
العبد نفسه حنث* ان يعتك
فانت حر فباعه فاستدعتق
وصححالا* ان دخلت دار
فلان فانت حر فشهد فلان
وأخرانه دخل

نزول العتق المعلق بعد الشرط وهو بعد البيع ليس بمسؤول فلا يعتق والمالك في البيع الفاسد باق لا يزول
 الابتسامة فيعتق الآن يكون المشتري تسلمه قبل البيع فيستدبر ولملكه بنفس البيع فلا يعتق كما في الفتح
 عن الميسوط (قوله عتق) لان الدخول فعل العبد وصاحب الدار في شهادته به غير منهم فصحت شهادته ففتح
 (قوله لانما على فعل نفسه) كذا قال في الفتح أي لان شهادته فلان على فعل نفسه وهو التكليم قال المقدسي
 وفيه أنه انما شهد على فعل العبد وانما يظهر هذا لو قال ان كلك فلان (قوله ولو شهد ابن فلان) أي في صورة
 التعليق على كلام أبيهما (قوله جازت ان يجد) أي الاب لانها على أبيهما بالكلام وعلى أنفسهما بوجود
 الشرط ففتح (قوله عند محمد) لانه لا منفعة للمشهود به لابيهم فمحمد يعتبر بالمنفعة لثبوت التهمة وأبو يوسف
 يعتبر بحجر الدعوى والانسكار لان بشهادتهما يظهر ان صدقه فيما يدعيه ففتح والله سبحانه أعلم

(باب العتق على جعل)

أنه لان الاصل عدمه (قوله بالضم الخ) قال في البحر والجعل في اللغة بضم الجيم ما يجعل للعامل على عمله ثم
 سمي به ما يده على المجاهد ليس متعين به على جهاده وأجعلت له أعطيت له والجعل ائيل جمع جعللة أو جعلالة
 بالحركات بمعنى الجعل كذا في المغرب وقوله بالحركات أي حركات الغاء في جعلالة أي الضم والفتح والكسر
 وقد اقتصر في العناية تبعاً للجوهري على الكسر واعتزض في النهر بان المذكر في ديوان الادب وغيره الفتح
 ثم ذكر ما في المغرب فعلم أن الضم ضعيف وان الاشهر الكسر والفتح وهذا في جعلالة وأما في الجعل فلم يرم
 ذكر غير الضم فقول الشارح ويفتح يحتاج الى نقل وعبارته في شرح الملتقى أحسن حيث قال والجعل بالضم
 ما جعل للانسان من شيء على فعل وكذا جعلالة بالكسر والفتح (قوله المال) أي المراد به هنا المال المجهول
 شرط العتق منه (قوله أعتق عبده على مال) مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم أو بألف درهم أو على أن
 تعطيني ألفاً أو على أن تؤدى إلى ألفاً أو على أن تيجني بألف أو على أن لي عليك ألفاً أو على ألف تؤديها إلى
 أو قال بعتك نفسك منك على كذا أو وهبت لك نفسك على أن تؤضي كذا ح عن البحر (قوله صحيح
 معلوم الجنس والقدر) هذه شروط لصحة التسمية لانها اذا العتق في هذه المسئلة لان نفاذه موقوف على القبول
 وان لم يصح التسمية وفسادها موجب لقيمة العبد احتراز بصحيح عن الخرف في حق المسلم قال في البحر وشي
 اطلاق المال الخرف في حق الذي فانه مال عندهم فلو أعتق الذي عبده على خرف أو خسر فانه يعتق بالقبول
 ويلزمه قيمة المسمى فان أسلم أحدهما قبل قبض الخرف فعندهما على العبد قيمته وعند محمد عليه قيمة الخرف كذا في
 المحيط اه وقوله معلوم الخ قال في البسائر وان كان المسمى معلوم الجنس والنوع والصفة كالملك كالمسك
 والموزون فعليه المسمى وان كان معلوم الجنس والنوع مجهول الصفة كالتياب الهروية والحيوان من
 الفرس والعبد والجارية فعليه الوسط منه واذا جاء بالقيمة يجبر المولى على القبول وان كان مجهول الجنس
 كالثوب والداية والدار فعليه قيمة نفسه لان الجهالة متفاحشة تفسد التسمية اه وفي النهر وان لم يعلم
 الجنس كثوب وحيوان عتق بالقبول ولزمه قيمة رقبته اه فقد ثبت ما قلنا من أن هذه شروط لصحة التسمية
 لانها اذا العتق هنا وأما ما قلناه ح عن النهر من انه اذا لم يكن معلوما كدراهم أو كان مجهول الجنس كثوب
 أو غير صحيح ككذا من الخرف لم يجبر على القبول فانه ان هذا ذكره في النهر في المسئلة الثانية وهي تعليق عتقه
 بادائه ففيها لا يعتق الا بالاداء ويجبر المولى على قبول المؤدى الا اذا كان مجهولاً أو غير صحيح فلا يجبر على قبوله
 وهذا لا يتأتى في مسئلة لان الشرط فيها قبول العبد العتق على المال فاذا قبل عتق بالقبول ثم اذا كان
 المال صحيحاً معلوماً لزمه لصحة التسمية والارم قيمة نفسه كما قلنا فانهم (قوله فقبل العبد) شرط قبوله لانه
 معاوضة من جانبه ولذا مالك الرجوع لو ابتداء وعلى بقيامه قبل قبول المولى وبقيام المولى وان كان تعليقه من
 جانب المولى ولذا لم يصح رجوعه ولم يبطل بقيامه من المجلس خ (قوله كل المال) فلو قبل في النصف لم
 يجز عند الامام لمافيه ان الاصرار بالمولى فلا يجوز ويعتق كاه بالكل بناء على تجزى الاعتان وعنده من

عتق وفي ان كلمته لا لانها
 على فعل نفسه ولو شهد ابننا
 فلان انه كلام أباهما جازت
 ان يجد وكذا ان ادعاه عند
 محمد وأبطالها الثاني

(باب العتق على جعل)
 بالضم ويفتح المال (أعتق
 عبده على مال) صحيح معلوم
 الجنس والقدر (وقبل
 العبد) كل المال (في المجلس)

(قوله يعم مجلس علمه لو غائباً) فان قيل فيه صح والابطال أما الحاضر يعتبر فيه مجلس الإيجاب (قوله لانه) أي العتق المفهوم من عتقه معلق على القبول أي قبول العبد العتق لانه معاوضة من جانبه كما علمت (قوله حتى لو رد الخ) تفرع على التعايل ط (قوله أو أعرض) بان قام من مجلسه أو اشتغل بعمل آخر يعلم منه انه قاطع لمسا قبله بحر (قوله فأنت حر) أي بالفاء في الجواب لانه لو لم يأت بها أو أتى بالواو تنجز لكونه ابتداء لجوابا لعدم الرباط بحر وفيه كلام قد مناه في تعليق الطلاق (قوله صار ما أذنونا) لم يشترط قبوله هنا أي فيما اذا عاق عتقه بأدائه اذ لا يحتاج اليه ولا يبطل بالرد كافي التبيين بخلاف المسئلة السابقة وهي ما اذا قال له أنت حر على أم شر نبلاية (قوله دلالة) لانه رغبة في الا كدساب بطلبه الاداء منه ومراعاة التجارة لا التكدى فكان اذا له دلالة دور (قوله تردد فيه في البحر) حيث قال ولم أر صريحاً انه لو جرح على هذا العبد المأذون هل يصح جرحه وقد يقال انه لا يصح لان الاذن له ضروري لعمه التعليق بأداء المال وقد يقال انه يصح لما أنه يملك بيعه فملك جرحه بالاولى اه واستظهر السامعاني الاول والاظهر الثاني لان له أيضاً أخذ ما طفر به من كسب العبد فاية أمل (قوله لانه صريح في تعليق العتق بالاداء) أما الكتابة فهي صريحة في عقد المعاوضة نعم هو تعليق نظر الى اللفظ ومعاوضة نظر الى المقصود ولكن لما لم يكن المال لازماً على العبد تأخر اعتبار المعاوضة الى وقت أدائه اياه ولما تأخر الى ذلك لم يثبت من أحكام المعاوضة الا ما هو به الاداء وهو ما اذا وجد السيد بعض المؤدى زوفاله أن يرجع بالحياد وتقديم ملك العبد لما أداء وانزاله قابضاً اذا أتاه به وأما فيما قبل الاداء فالمعتبر جهة التعليق فكثرت آثاره فلذا حالف المعاوضة التي هي الكتابة في صور كثيرة اه مخلصاً من النسخ (قوله فلا يتوقف عتقه على قبوله) فاذا أدى بعد قول المولى ان أديت الخ عتق وبشرط القبول في الكتابة كافي الوقاية ط (قوله ولا يبطل برده) أي ولو صريحاً كقوله لا أرضى (قوله قبل وجود شرطه) أي شرط العتق (قوله خلاف) فعند أبي يوسف يجب وعند محمد لا ولكن لو قبضه عتق بخلاف الكتابة فانه لا خلاف في أنه يجب أن يقبله وبعد قابض بحر واختار في الفتح الاول وبين وجهه ثم ان هذه مسئلة رابعة قال ط ولا يظهر كون هذه المسئلة من مسائل الخلاف وان عدناها في البحر والنهر منها لا المكتاتب لا يباع (قوله وعتق بالتخية) التخية رفع الموانع بان يضع المال بين يدي المولى بحيث لو مديده أخذ هذه فحينئذ يحكم القاضي بانه قبضه وكذا في ثمن المبيع وبذل الاجارة وسائر الحقوق وهذا معنى قولهم أجبره الحاكم على قبضه أي حكمه لأنه يجبره عليه بحبس ونحوه وانما ذكر التخية ليفيد أنه يعتق بحقيقة القبض بالاولى بحر قال في الفتح وهذا اذا كان العوض صححاً أمالو كان خيراً أو مجبوراً لجهالة فاحشة كما لو قال ان أديت الى خيراً أو نوباً وأنت حر فأدى ذلك لا يجبر على قبولهما أي لا ينزل قابضاً الا ان أخذ مختاراً اه وحاصله أن العتق بالتخية انما يثبت لو العوض صححاً معلوماً والا فلا يثبت الا بحقيقة القبض وهذا معنى ما نقله ح عن النهر في المسئلة الاولى ومحل ذكره هنا كما نبهنا عليه * (تنبيه) العتق بالتخية لا يخص العتق المعلق فان الكتابة كذلك ولا وجه لذلك من مسائل المخالفة كما افاده ح ولذا لم يعدا منها في البحر وغيره نعم ذكر في الفتح انه عند زفر لا يعتق بالتخية وعليه تظهر المخالفة بينه وبين الكتابة (قوله أو أمر غيره بالاداء الخ) مثله ما اذا أدى مديون العبد عنه كما لا يخفى فلو أسقط التبرع كان أخصراً وأعم ح قالت وفيه أن أداء المديون ديناً على دائته ان كان بأمره برئ المديون والافهم تبرع نفسه بانه مديون العبد لم يخرج عن أحدهما نعم لو أسقطا متبرعاً استغنى عن قوله أو أمر غيره هذا وقد نقل في البحر مسئلة الامر عن المحيط ثم نقل بعد ورقة عن البدائع لو قال لعبد يس له ان أديت الى ألهما فأتى أحدهما فادى أحدهما حصته لم يعتق أحدهما لانه علق العتق بأداء الالاه ولم يوجد كذا لو أدى أحدهما الالف كله من عنده وان أدى أحدهما الالف وقول خمسة مائة من عندي وخمسة مائة بعثهم اصاحبي ليؤدبهم اليك عتقاً لو جود الشرط حصه أحدهما بطريق الاصاله وحصه الآخر بطريق النيابة لان هذا باب تجري فيه النيابة فقام أداء مقام أداء صاحبه اه قال وبين النقلين تماث الا

يعم مجلس علمه لو غائباً (عتق) وان لم يؤد لانه معلق على القبول لا الاداء حتى لو رد أو أعرض بطل (و) أما (لو علقه بأدائه) كان أديت فأنت حر (صار ما أذنونا) له دلالة وهل يصح جرحه تردد فيه في البحر (لا مكتاتب) لانه صريح في تعليق العتق بالاداء وهو يخالف المكتاتب في عشرين مسئلة ذكرتها تسعة فقال (فلا يتوقف) عتقه (على قبوله ولا يبطل برده ولا مولى بعهه قبل وجود شرطه وهو الاداء) ولو بعهه ثم اشتراه هل يجب قبول ما يأتي به خلاف (وعتق بالتخية) بحيث لو مديده للمال أخذه (ولو أدى عنه غيره تبرعاً) أو أمر غيره بالاداء أدى (لا) يعتق

أن يوفق بان مافي المحيط انما هو في الامر من غير اعطاء شيء من العبد وما في البدائع فيما اذا ثبت مع غيره
 المال فلا اشكال اهـ (قوله لان الشرط أدائه) لما مر من أنه صريح في تعليق العتق بالأداء بخلاف الكتابة
 فانها معاوضة حقيقة فيها معنى التعليق فكان المقصود منها حصول البذل (قوله أو حط عنه البعض بطلبه)
 اظاهر أنه انما قيد بالطلب لان الحط يلحق بأصل العقد فاذا لم يلحق هنا بتراضيها لا يلحق بدونه بالاولى
 أماده الساتحاني وهذا بخلاف مال الكتابة فإنه مال واجب شرعا لانها مقدمة معاوضة أما هنا فغير واجب بل هو
 شرط للعتق وشرط العتق لا يحتمل الحط ذخيرة (قوله وكذا لو أبرأه) أي عن البعض أو عن الكل لا يبرأ ولا
 يعتق بخلاف المكاتب جوهرية واعتراض في البحر تبعا للفتح بان الفرق انما يكون بعدم تحقق الإبراء في
 الموضوعين والبراء لا يتصور في مسألة التعليق لانه لا دين على العبد بخلاف الكتابة اهـ ومثله يقال في الحط
 امكن قال ح ويمكن أن يجاب بأنه يكفي في الفرق عتق المكاتب اذا قال له مولاه أبرأك عن بدل الكتابة
 أصحة الإبراء عنه لانه دين وعدم عتق المعلق عليه العتق (قوله لعدم الشرط) علة له مسائل الست المذكورة في قوله كما
 لا يعتق الخ (قوله بل العبد بأ كسابه للورثة) أي فلهم بعه وأخذ كسبه بخلاف المكاتب وهذه المسئلة عددها
 في البحر وغيره من جملة المسائل ولوعدت هنا زادت على العشرين لانها الرابعة عشر وأصل الشارح لم يعدد
 منها قوله وعتق بالتخليه لما مر فتكون هذه الثلاثة عشر فافهم (قوله بل له أخذ ما طفر به) أي من كسب
 العبد قبل أداء البذل وقوله أو ما فضل عنه أي بعد أداء البذل وحاصله أن لا يسيد أخذ ما طفر به مما ساءل
 العبد قبل عتقه بأداء البذل وبعده بخلاف المكاتب في الصورتين كما في البحر (قوله ولو أدى من كسبه قبل
 التعليق) أي مما اكتسبه قبل التعليق عتق بخلاف الكتابة فإنه لا يعتق بأدائه لانه لا مال له الآن يكون
 كاتبه على نفسه وماله فإنه حينئذ يكون أحق به من سيده فاذا أدى منه عتق بحر وقوله قبل التعليق متعلق
 بكسبه وقيد به لما في البحر عن الهداية لو أدى الفاسد كسبه قبل التعليق رجع المولى عليه وعتق
 لا سقما فها ولو كان اكتسبها بعد لم يرجع عليه لانه مأذون من جهته بالأداء منه اهـ (قوله وتعلق أدائه)
 في بعض النسخ وتقيده أدائه بالمجلس أي لا يعتق ما لم يؤدي ذلك المجلس فلو اختلف بأن أعرض أو أخذ في
 عمل آخر أدى لا يعتق بخلاف الكتابة فتح (قوله وبأذالا) أي لا يقيده بالمجلس والمهامتي كفي الفتح لانها ما
 لعموم الاوقات كما مر في المطلق (قوله ولا يتبعه أولاده) أي لو كان المعلق عتقه بأدائه أمة فولدت ثم أدت
 فعتقت لم يعتق ولدها لانه ليس لها حكم الكتابة وقت الولادة بخلاف الكتابة فتح (قوله دين يبيع يبيع
 التكفيل به) عية أنه قبل الاداء لا دين لان السيد لا يستوجب على عبده ديناً وبعد الاداء لا دين أيضاً ولا معنى
 لهذا الكلام بل كره هذه المسئلة غلطاً هو محلها أول الباب عند قول المتأفق عبده على مال قبل العبد
 في المجلس عتق كما فعل في البحر حيث قال فاد قبل صار حراً وما شرط دين عليه حتى أصبح الكفالة بخلاف بل
 الكتابة لانه ثبت مع الماني وهو قيسام الرق على ساعرف اهـ ح والكفالة لا تصح الا بالدين الصحيح وهو ما لا
 يسقط الا بالأداء أو الإبراء وبذل الكتابة يسقط بغيرهما وهو التجيز (قوله وهذه الموقية عشرون) صواب
 عشرون على أنه منقول الموقية ح وقد علمت أن هذه المسئلة ساقطة لانها ليست من مسائل المتأفق على
 مال مالم يوفى للعشرين مافي الذخيرة (قوله ورجع العريم على المولى) أي رجع المقرض على المولى بالان
 والطاهر أن المولى لا يرجع به على العبد لانه انما يرجع بما اكتسبه قبل التمايق لا بعده كما قدمناه آنفاً
 عن الهداية وهما الاستقراض والتعلق واهم (قوله يدفع أحدهما) المناسب سابق له وما بعده أحدهما
 بألف الثابت قبل ضمير النائية (قوله والعريم مطالبة المولى مهما) أي بالالف التي قبضها أو بالالف التي
 استأجرها العبد رقيقاً ماله في الذخيرة بما اذا كانت فيه العبد أنفياً أي فوقه والعريم مطالبة المولى بقدر
 القيمة لانه بالعتق عدل على العريم قيمته فقط اذ لو لا العتق كان يبيعه لامة هاديه (قوله لم يبعه بعتقه ح)

لان الشرط أدائه ولم يوجد
 (كما لا يعتق (لو) يسد
 يبراهم فادى دناير أو
 بكيس أبيض فدفع في كيس
 أسود أو بهذا الشهر فدفع
 في غيره أو (حط عنه
 البعض بطلبه وأدى الباقي)
 وكذا لو أبرأه (أو مات
 المولى وأداه الى الورثة)
 لعدم الشرط بل العبد
 بأ كسابه للورثة كالمومات
 العبد قبل الاداء فتركت
 مولاه بل له أخذ ما طفر به
 أو ما فضل عنه من كسبه
 ولو أدى من كسبه قبل
 التعليق عتق ورجع
 السيد بطلبه عليه (وتعلق
 أدائه بالمجلس) ان علق
 مان وبأذالا ولا يتبعه أولاده
 بخلاف المكاتب في الكل
 (وهو) أي المال (دين صحيح
 يصح التكفيل به بخلاف
 بدل الكتابة) فإنه لا يصح
 الكفالة به وهذه الموقية
 عشرون ويراد مافي الذخيرة
 لو علقه بالف فاستقرضها
 فدفعها مولا ولا يعتق ورجع
 العريم على المولى لان
 غرماء المأذون أحق بماله
 حتى يتم ديونهم ولو
 استقرض ألفين فدفع
 أحدهما أو كل الأخرى
 فالعريم مطالبة المولى مهما
 لمنعه بعتقه من يبيعه بدينه
 (ولو قال أنت حر به موني
 بألف

الضمير الأول والاخير للغيريم والثاني والثالث للعبد وهذا التعليق كما قال ط انما يظهر للالف التي استعملها
 أما التي دفعها للمولى فعلمنا ما مر من أن الغرماء أحق بحال المأذون (قوله ان قبل بعده الخ) أما لو قبل قبل
 الموت لا يعتق لانه مثل أنت حر غدا بألف فان القبول محله الغد لان القبول انما يعتق في مجلسه ومجلسه وقت
 وجوده والاضافة تؤخر وجوده الى وجود المضاف اليه وهو هنا ما بعد الموت بخلاف أنت مدين على ألف فان
 القبول للحال لانه انما يجب التدبير في الحال الا انه لا يجب المال في الحال لقيام الرق والمولى لا يستحق على
 عبده ديناً ولا بعده لانه لم يمسح عند القبول لم يجب بعده وروى عن أبي حنيفة أن القبول هنا أيضاً بعد
 الموت وكذا روى عن أبي يوسف الا انه اختلف كلامه في لزوم المال والاعدل لزومه وهو المروى عن محمد
 أيضاً لان المولى مريض بعنتقه لا يبدل والمولى يستحق على عبده المال اذا كان بالعتق كالمكاتب على أن
 استحقاق المال بعد موت المولى وحينئذ يكون حراً اه ملخصاً من الفتح (قوله مع ذلك) أي مع وجود
 القبول المذكور (قوله هو الاصح) مقابله ما روى عن الامام انه يعتق بمجرد القبول كما هو ظاهر اطلاق
 المتن وأيده في غاية البيان والفتح (قوله لان الميت ليس بأهل للاعتاق) تعليل للاصح واعتراض بأنه لو جن
 بعد تعليق العتق أو الطلاق ثم وجد الشرط وقع لان الاهلية ليست بشرط الاعسار التعاقب أو الاضافة ولذا
 يعتق المدين بعد الموت وليس التدبير الاتعاق بالعتق بالموت وأجيب بالحرف وهو انه هنا خرج عن ملك المعاق
 الى ملك الورثة فلم يوجد الشرط الا وهو في ملك غيره ولا يخفى أن هذا غير دافع لان الاعتراض على التعليق هو
 أن فواب أهلية المعلق لا أثر له وهذا الجواب ابداء علة أخرى والصواب في الجواب أن المعارض فهم ان فوات
 الاهلية بسبب الموت والمراد أنه بخروجه عن ملكه ونظامه في الفتح وقد عرفت في هذا الجواب قبل أن أراه والله
 الحدود به ظهر أن تعليل الشارح تبعاً للهداية صحيح فانه م (قوله والاولا للميت) أي لا للوارث كافي البحر
 فيرثه عصبته المتعصبون بانفسهم دون الابناء ولو كان الولاء للورثة ابتداء دخل فيه الا انك فليتنا مل ط
 وهو ظاهر (قوله لا يعتق بذلك) أي بذلك القول لانه عتق بمال فلا بد فيه من القبول ولما كان القبول بعد
 الموت لزم تأخر العتق عن الموت ويلزم منه خروجه الى ملك الورثة فلا يعتق الا بعتقهم كما لو قال أنت حر بعد
 موتي بشهر ونظامه في الفتح (قوله ولو حرره على خدمته) أي خدمة العبد للمولى أو لغيره أفاده في النهر
 (قوله فقبل) أي في المجلس درم متق (قوله عتق في الحال) لان الاعتاق على الشيء بشرط فيه وجود القبول
 في المجلس لا وجود القبول كسائر العقود بحر (قوله وفي ان خدمته الخ) تقدم انه ان علق بان تقبداً أدائه
 بالمجلس ولعل الفرق أن أداء المال يمكن في المجلس فيتعبد به والخدمة سنة لا يمكن تحصيلها فيه ولم تقتصر على
 المجلس ولو علقها بان فليظن اه شرباً لاهلية (قوله لا يعتق الا بالشرط) أي لا يتوقف على القول بل لابد من
 وجود الشرط وهو الخدمة لانه تعليق لامعاوضة بخلاف مسألة التي (قوله فلو خدمه أقل منها) أي ولو لجزء
 منها بمرض أو حبس فيما يظهر (قوله لان ان للتعليق الخ) بيان لوجه الفرق بين ما في المتن وما في الشرح
 حيث توقف الاول على القبول فقط والثاني على الشرط فقط (قوله وخدمته) يعني من ساعته بحر أي أن
 ابتداء المدة من وقت الخلف (قوله الخدمة المعروفة) عبارة كافي الحاكم والخدمة خدمة البيت المعروفة بين
 الناس اه والظاهر أن المراد خدمة مصالح البيت لكن تختلف باختلاف المولى فلا كان صاحب حرفة أو
 زراعة يخدمه في عمله حيث كان معروفاً بامل وصرحوا في الاجارة بأنه لو استأجره للخدمة يخدمه في الحصر
 لا السفر لان خدمة السفر أشق (قوله أيا كانت) أي سنة أو أقل أو أكثر بحر أي المدة المشروطة (قوله أو
 مات هو) أي العبد (قوله ولو حكا) المراد به ان يصبر بحالة لا يمكن فيها الخدمة وهذا بحث للمصنف البحر
 وتبعه أخوه في النهر (قوله قبلها) أي الخدمة متعلق بمات صورته ط (قوله ولو خدم بعضهم فبعضه) أي
 كسنة من أربع سنين ثم مات فعندهما عاياه ثلاثة أرباع قيمته وعند محمد قيمة خدمته ثلاث سنين بحر عن
 شرح الطحاوي (قوله فتؤخذ منه للورثة) أي لورثة المولى وقال عيسى بن أبي بل بخدمتهم ما بقي منها لانها

ان قبل بعده) أي بعد
 موته (وأعتقه) مع ذلك
 وارث أو وصي أو قاض
 عنه امتناع الوارث) هو
 الاصح لان الميت ليس بأهل
 للاعتاق (عتق) بالالف
 والولاء للميت (والا) يوجد
 كذا الامر (لا) يعتق
 بذلك (ولو حرره على
 خدمته) ولا مثلاً
 كما تعتقك على أن تخدمني
 سنة (فقبل عتق في الحال)
 وفي ان خدمته سنة فانت
 حر لا يعتق الا بالشرط فلو
 خدمه أقل منها أو عوضه
 عنها أو قال ان خدمتني
 وأولادي فمات بعض أولاده
 لا يعتق لان ان للتعليق
 وعلى المعاوضة (وخدمته)
 الخدمة المعروفة بين الناس
 (مدته) أيا كانت (فان)
 جهات أو (مات هو) ولو
 جكاً كعمى (أو ولاء
 قبلها) ولو خدم بعضهم
 فبعضه (تجب قيمته)
 فتؤخذ منه للورثة أو من
 تركته للمولى وعند محمد
 يجب قيمة خدمته وبه نأخذ

قوله في هذا الباب يعني باب
النفقة اه منه

ناوي وهل نفقة عياله لو
قتل برأه على مولاه في المدة
كالوصى له بالخدمة أو
يكسب للأنفاق حتى يستغنى
ثم يخدم المولى كالمسربحث
في البحر الثاني والمصنف
الأول (كبيع عبد منه
بعين) كبيعك نفسك بهذا
العين (فهايكث) أو استخفت
(تجب قيمته) وعند محمد
قيمتها (ولو قال) رجل لمولى
أمة (أعتق أمتك بألف على
علي أن تزوجنيها إن فعل)
العتق (وأبت) النكاح
(عتقت مجانا ولا شيء له على
أمره) أمة اشتراط البذل
على الغير في الطلاق لافي
العتاق (ولو زاد) لفظ عني
قسم الألف على قيمته
ومهرها) أي مهر مثلها
لتضمنه الشراء اقتضاء
(و) إذا (تجب حصة ما سلم
أي القيمة وتسقط حصة
المهر (فلونكث) القائل
(لحصة مهر مثلها) من
الألف (مهرها) فيكون لها
(في وجهيه)

دين فيجاءه وارثه فيه كالأمة على ألف فاستوفى بعضها ومات لكن في ظاهر الرواية لا يخدمهم لان الخدمة
منفعة وهي لا تورث أولان الناس يتفاوتون فيها وتماه في البحر (قوله ناوي) المراد به الخاوي القدسي
نقله عنه في البحر والنهر وأقره (قوله وهل نفقة عياله الخ) هذه حادثة سئل عنها في البحر ولم يجد لها نقلا
قلت وهذا خاص بمسألة المعاوضة كما هو صورة الحادثة أما في مسألة التعليق فلا شبهة في أن نفقته على سيده لانه
باق على ملكه الى انتهاء مدة الخدمة (قوله حتى يستغنى) أي عن الاكتساب (قوله بحث في البحر الثاني) وقال
لانه الآن معسر عن أداء البذل فصار كما إذا أعتقه على مال ولا قدرته عليه فانه يؤخر الى الميسرة وأقره في النهر
(قوله والمصنف الأول) حيث قال ويمكن أن يقال بوجوبها على المولى في المدة المذكورة ويجعل كالوصى له
بالخدمة فان النفقة واجبة عليه وان لم يكن له ملك الرقبة لكونه محبوسا بخدمته والحبس هو الأصل في هذا
الباب أصله القاضي والمفتي فان مرض فينبغي أن تفرض في بيت المال بخلاف الموصى بخدمته اذا مرض
فان نفقته على مولاه اه واعترضه ح بانه قياس مع الفارق فان الموصى به يخدم الموصى له لافي مقابلة
شيء فلذا كانت نفقته عليه أما هذا فانه يخدم في مقابلة رقبة فكان كالمتاجر تأمل اه وكذا اعترضه الخبير
الرملي بأن الموصى بخدمته رقيق محبوس في خدمة الموصى له وليست الخدمة بدل شيء فيسه وما نحن فيه هو حر
قادر على الكسب فكيف نوجب نفقته ونفقة عياله على معتقه بسبب دين واجب له عليه فان الخدمة هنا منزلة
الدين لما في التارخانية عن الأصل اذا قال أنت حر على أن تخدمني سنة فقبل العبد فهو كالمولى قال أنت حر على
ألف درهم فقبل اه وقد صرحوا فاطبة بأنهم يبدل في هذا المحل تأمل اه (قوله كبيع عبد منه) أي
من العبد يعني ان الخلاف المار بيني على الخلاف في مسألة أخرى وهي ما اذا باع نفس العبد منه بجارية
بعينها ثم استخفت أو هالك قبل تسليمها يرجع عليه بقيمة نفسه هذه او عند محمد بقيمة الجارية وتماه في
الهداية وغيرها قال في الفتح ولا يخفى ان بناء هذه على تلك ليس بأول من عكسه بل الخلاف فيها ما ابتدأنا
(قوله بالألف على علي أن تزوجنيها) كذا في بعض النسخ بزيادة على الجارية لضمير التكامل وفائدتها اللانة
على عدم وجوب المال عند عدم ذكرها بالأولى أفاده في الفتح والبحر (قوله وأبت النكاح) أفاد ان لها
الامتناع من تزوجه لانها ما مكثت نفسها بالعتق فتح وتبديده لانها لو تزوجته قسم الألف على قيمته او مهر
مثلها كما يأتي (قوله ولا شيء له على أمره) لان حاصل كلام الأمر أمره المخاطب باعتاقه أمنه وتزويجهما
على عوض ألف مشروطة عليه عنها وعن مهرها فلما لم تزوجه بطلت عنه حصة المهر منها وأما حصة العتق
فباطلة لان العتق يثبت للعبد فيه قوة حكمية هي ملك البيع والشراء ونحو ذلك ولا يجب العوض الاعلى من
حصوله المعوض اه فتح أي ومن حصل له المعوض لا يجب عليه لانه لم يشرط عليه (قوله في الطلاق) كماع
الاب صغيرته لانه ليس في مقابلة عوض حقيقة لان المرأة لم يحصل لها مال لم تكن تلك بخلاف العتق
(قوله ولو زاد الخ) أي بان قال أعتق أمتك عني بألف الخ ولم تزوجه (قوله لتضمنه الشراء اقتضاء) أي مع
المقابلة بالبضع أيضا في قوله على أن تزوجنيها ولما كان ذلك واضحاً لكونه مذكوراً صريحاً لم يذكر في حقه
الانقسام فادهم والحاصل أن اعتاقه عن الأمر يقتضي سبق ملكه له فعار الماعني بعينه وأعتقه عني ومصار
اعتاق المأمور رقبة ولا قال في الدرر وإذا كان كذلك فقد قابل الألف بالرقبة شراؤها والبضع نكاحاً فانقسم عليها
وجوب حصة ما سلم له وهو الرقبة وبطل عنه ما لم يسلم وهو البضع اه فلوفرض أن قيمتها ألف ومهر مثلها
خمس مائة قسم الألف على ألف وخمس مائة ذلك الألف حصة القيمة وثلاثة حصة المهر فبأخذ المولى الثلثين
ويسقط الثلث وعكس في الشرع لالبية وهو سبق فلم (قوله ولذا) لاداعي للتعليل هنا فالأولى ابقاء المثلث على حاله
لان قوله وتجب عطف على قسم من تنمة الحكم (قوله لخصه مهر مثلها مهرها) أي اذا نكحته يقسم الألف
أيضا على مهر مثلها وقيمتها فأصاب المهر وجب لها في الوجهين أعني الوجه الأول وهو ما اذا لم يقل عني والوجه
الثاني وهو ما اذا قاله وما أصاب قيمتها سقط عنه في الوجه الأول لعدم الشراء فيه وأخذ مولاه في الوجه الثاني

لتضمن الثاني الشراء اقتضاء كما مر فلو فرض أن قيمتهما مائة ومهرهما ما تقسم الالف عليهما - ما نصفين فيجب لهما
نصفه في الوجهين والنصف الثاني يسقط عنه في الوجه الاول ويأخذ المولى في الوجه الثاني وكذا لو تفاوتا بان
كان قيمتهما مائتين ومهرهما مائة فيجب لهما ثلث الالف في الوجهين ويسقط عنه ثلثاه في الوجه الاول
ويأخذهما المولى في الوجه الثاني (قوله ضم عن وتركه) بدل من وجهيه بدل مفصل من مجمل ح (قوله
وما أصاب قيمتها الخ) قيل فيه تكرار مع ما سبق وليس كذلك فانهم (قوله باعتبار تضمن الشراء وعدمه) لف
ونشر مشوش ط (قوله فلها مهر مثلها) أي عندهما لان العتق ليس بمال فلا يصح مهرها بحر (قوله
وجوزة الثاني) أي أبو يوسف أي جوز هذا التعويض المعلوم من المقام فقال يجوز جعل العتق صداقا ط
(قوله في صفة) هي بنت حي أم المؤمنين رضي الله تعالى عنهما من سبي خيبر أعتقها صلى الله عليه وسلم وجعل
عتقها مهرها ط (قوله قيمتها) بدل من السعاية اه ح وفي نسخة في قيمتها وهي أوضح لكن فيها تعبير
اعراب المتن وفي نسخة سعاية قيمتها بالاضافة على معنى وفيه تعبير المتن أيضا لكن الشارح يرتكبه كثيرا
(قوله على ذلك) أي على شرط الزوج ط (قوله فقبلت) أفاد به أن القبول شرط العتق هنا وفيما قبلها
ط لانه معاوضة لا تعاقب (قوله لعدم تقويم أم الولد) هذا انما يظهر على قول الامام لا على قولهما - اذ هما
يقولان بتقويمها ط (قوله لانه ادخال الخ) ذكر هذا التعليل في البحر عن المحيط ومقتضاه انه يعتق بالبعد
الردى في الوجه الاول وهو مخالف لما في الهدية من انه ينصرف الى الوسط ويصير العبد ماذونا في التجارة ولو
أعتق عبدا ردينا أو مرتفعالا يجوز وفي الاداء اذ لم يبين القيمة ولا الجنس لو أتى بعبد وسط أو مرتفع يجبر
المولى على القبول لا لو أتى برديء الا ان قبله ولو أتى بقيمة الوسط لا يجبر ولا يعتق وان قبلها اه ملخصا
* (تنبيه) * لو قال أدالي ألفا وأنت حر بالواو لا يعتق مالم يؤد ولو قال فأنت حر بالغاء يعتق في الحال والفرق
أن جواب الامر بالواو بمعنى الحال معناه أنت حر حال الاداء فلا يعتق قبله وأما بالغاء فهو بمعنى التعليل أي
لانك حر مثل أبشر فقد أنك الغوث قبل هذا قولهما أما عند فينبغي أن يعتق في الحال كافي طلقى ولك
ألف فطلة ما يقع مجانا عنده وقيل انه قول الكل ونماه في الذخيرة

* (باب التدبير) *

شروع في العتق الواقع بعد الموت بعد الفراغ من الواقع في الحياة وقدمه على الاستيلاد لشموه الذكر أيضا
وركنه اللفظ الدال على معناه وشرايطه نوعان عام وخاص فالعام ما مر في شرائط العتق كونه من الاهل في المحل
منجزا أو معاقا أو مضافا الى الوقت أو الى الملك أو سبيبه وانما خص تعليقه بمطلق موت المولى لا بموت غيره كما يأتي
وصفته التجزى عنده خلافا لهما فلو دبره أحدهما اقتصر على نصيبه وللاخر عند سائر شريكه ست خيارات
الحسنة المارة والترك على حاله وسيأتي بيان أحكامه من عدم جواز اخراجه عن الملك ومن عتقه من الثالث بعد
موت المولى الخ بحر (قوله هو لغة الخ) يشمل تعاقبه بموته مقيدا بموت غيره فهو أعم من المعنى الشرعي وفيه
بيان وجه التسمية فان الدبر كافي المصباح بضمينين ويخفف خلاف القبل من كل شيء ومنه يقال لا تخال امر
دبر وأصله ما أدبر عنه الانسان ومنه دبر عبده وأعتقه عن دبر أي بعد دبر وفي ضياء العلوم التدبير العتق بعد
الموت وتدبير الامر النظر فيه الى ما تصير اليه العاقبة وتصر في الدبر تفسيره لغة على هذا الاخير وقال كان
المولى نظرا الى عاقبة امره فاخرج عبده الى الحرية بعده ثم قال انه شرعا يستعمل في المطلق والمقيسد اشتراكا
معنو ياوه وتعلق العتق بالموت أي موت المولى أو غيره فامر من المعنى اللغوي جعله المعنى الشرعي وردبانه
خلاف ظاهر كلام عامة أئمتنا حيث قصره شرعا على المدبر المطلق كإبسطه في الشرب لالابة ولذا خالفه المصنف
والشارح مع كثرة متابعتها (قوله ولومه معنى) قال في الهمز وقولنا لفظا أو معنى يصح أن يكونا حالين من
التعليق والتعليق معنى الوصية بقبته أو بنفسه أو بثالث ماله لامتته وأن يكونا حالين من مطلق والمطلق معنى
كانت الى مائة سنة فأنت حر فانه مطلق في المختار اه وتخييل الشارح للثاني فقط يوجه قصره عليه (قوله

ضم عن وتركه) وما أصاب
قيمتها في الاولى هـ در
(في الثانية لولاها) باعتبار
تضمن الشراء وعدمه
(أعتق) المولى (أمتته على
أن تزوجه بنفسها فزوجته
فلها مهر مثلها) وجوزة
الثاني اقتداء به عليه
الصلاة والسلام في صفة
قلنا كان عليه الصلاة
والسلام مخصو صا بالنكاح
بلامهر (فان أثبت فليها)
السعاية (قيمتها) اتفاقا
وكذا لو أعتقت المرأة عبدا
على أن ينكحها فان فعل
فلها مهرها وان أبي فعليه
قيمتها (ولو كانت) المعتقة
على ذلك (أم ولده) فقبات
عتقت (فان أثبت) نكاحه
(فلانئ عليها) خانية لعدم
تقوم أم الولد (فرع) قال
أعتق عن عبدا وأنت حر
فأعتق عبدا جيدا لا يعتق
وفي أدالي يعتق لانه ادخال
في ملكه فيكون راضيا
بالزيادة وأما العتق اخراج
لان كسبه ملك للمولى
* (باب التدبير) *

(هو) لغة الاعتيق عن دبر
وهو ما بعد الموت وشرعا
(تعليق العتق بمطلق موته)
ولومه في كان مت الى مائة
سنة

وخرج بقيد الاطلاق
التدبير المقيد كما سيجي
وموته تعليقه بموته غيره
فانه ليس بتدبير أصـ لا بل
تعليق بشرط (كذا) أو
مضى أو ان (مت) أو هلك
أو حدث في حادث (فأت
حي) أو عتيق أو معتق (أو
أنت حر من يرمي أو أنت
مدبر أو دبرتك) زاد بهـ
موتى أولاً (أو أنت حر يوم
أموت) أريد به مطابق
الوقت لقهرانه بما لا يعتمد فان
نوى النهار صح وكان مقيدا
(أو ان مت الى مائة سنة)
مثلا (وغلب موته قبلها)
هو المختار لانه كالكان
لا محالة وأما بالكاف عدم
الحصر حتى لو أوصى بعبده
به هم من ماله عتق بموته ولو
بجزء لا والفسق لا يخفى
وذكرناه في شرح الملتقى
(دبر عبده ثم ذهب عتقه له
فالتدبير على حاله) لما مر
أنه تعليق وهو لا يـ طـ ل
يجوز ولا رجوع (بخلاف
الوصية) برقبته لانه ان لم
يـ جن ثم مات بطلت (ولا
يقبل) (التدبير الرجوع)
عنه (ويصح مع الاكراه
بخلافها) فالتدبير كوصية
الافى هذه الثلاثة أشباه
وبرادمدبر السفية

مطلب في الوصية للعبد

وخرج الخ) فيه رد على الدرر كما مر من التدبير المقيد تعليقه بموته وموت فلان كما سيأتي وكذا أنت حر قبل
موتى بشهر وسياق تمامه (قوله أصلا) أى لا مطلقا ولا مقيدا خلافا لما يذكرون المصنف (قوله أو حدث في
حادث) لانه معروف الحادث والحادث في الموت بحر (قوله زاد بعد موتى أولا) أى يصير مدبرا الساعة لان
التدبير بعد الموت لا يتصور فبقوله بعد موتى أو يجعل قوله أنت مدبر بمعنى أنت حر كفى البحر عن المحيط
(قوله أو أنت حر يوم أموت) لافرق في العتق المضاف الى الموت بين أن يكون معلقا بشرط آخر أولا فلو قال ان
كملت فلانا مات حر بعد موتى فكاهه صار مدبرا لانه بعد الكلام صار التدبير مطلقا وكذا لو قال أنت حر بعد
كلامك فلانا وبعد موتى فكاهه فلان كان مدبرا كذا في البدائع ولا فرق في التدبير بين كونه منجزا أو مضافا
كانت مدبرا غدا أو رأس شهر كذا فإذا جاء الوقت صار مدبرا بحر (قوله صح الخ) لانه نوى حقيقة كلامه
وكان مدبرا مقيدا لانه عتقه بما ليس بكائن لا محالة وموته بالنهار بحر عن المبسوط (قوله وغلب
موته قبلها) بان كان كبير السن (قوله هو المختار) كذا في الرباعي لكن ذكرنا ضيحا انه على قول أصحابنا
مدبر مقيد وهكذا في البيع وجوامع الفقه واعترض في الفقه على صاحب الهداية بانه كالمنافض لانه
اعتبره في النكاح نوقتا وأبطل به النكاح وهنا جعله تأييدا وأجاب في البحر بأنه اعتبر في النكاح نوقتا للمسمى
عن النكاح المؤقت فلا احتياط في منعه تقديمه للمعمر لانه وقت صرورة وهنا طار الى التأييد المعنوي لان
الاصل اعتبار المعنى لا مانع فلذا كان المختار وان حزم الوالو الجى بانه غير مدبر مطابق تسوية بينه وبين النكاح
(قوله وأما بالكاف) أى في قوله كذا مات عدم الحصر لما في الفتح ان كل ما أضافت العتق عن دبر فهو
صريح وهو ثلاثة أقسام الاول ما يكون بلفظ اضافة كدبرتك ومنه حررتك أو أعتقتك أو أنت حر أو عتيق
بعد موتى الثاني ما يكون بلفظ التعليق كذا مات الح وكذا أنت حر مع موتى أو فى موتى بساء على أسمع وفى
تستعار لمعنى حرف الشرط الثالث ما يكون بلفظ الوصية كأوصيت لك برقبته أو بفسكه أو بعتقه وكذا
أوصيت لك بثلاث مالى فتدخل رقبته لانهم من ماله فيعتق ثلاث رقبته اهـ ملخصا (قوله وذكرناه في شرح
الملتقى) عبارة وعن الثاني أوصى بعبده بسهم من ماله يعتق بعد موته ولو بجزء لا اذا جازة عبارة عن الشيء
المبهم والتعبير فيه للورثة أى فلم تكن الرقبة دائمة تحت الوصية بخلاف السهم فانه السدس وكن سدس
رقبته داخلا في الوصية اهـ ومثله في البحر عن المحيط ثم قال وما عن أبي يوسف مما جزم به في الاختيار اهـ
قلت ومقتضى قوله يعتق بعد موته انه يعتق كله وهو خلاف ما مر آتيا عن الفتح في أوصيت لك بثلاث مالى انه
يعتق ثلاث رقبته اذا فرق بين الوصية بالثلاث أو بالسدس الذى هو معنى السهم ولعل ما هما مسمى على قول
الصاحبين بعدم تجزئ التدبير كالا عتاق فحيث دخل سدسه في الوصية عتق كله وما فى الفتح مبنى على قول
الامام فقامل ثم رأيت في وصايا خزنة الاكمل أوصى بعبده بدراهم مائة أو بشئ من الاشياء لم يجز ولو
أوصى له ببعض رقبته عتق ذلك القدر ويسعى في الباقي عند أى حنيفة ولو وهب له رقبة أو نصف رقبة عليه بها
عتق من ثلثه ولو أوصى له بثلاث ماله صح وعتق ثلثه فان بقي من الثالث اكمل له وان كان في قيمته فضل على
الثلاث سعى للورثة اهـ وقوله عند أى حنيفة يشير الى انه عتقه ما يعتق كله بلا سعاية وقوله فان بقي من
الثالث الخ معناه والله أعلم انه يحكم الوصية استحق ثلاث جميع المال ومنه ثلاث رقبته فان كانت رقبته بجميع
المال سعى للورثة في ثلثي رقبته وان كان المال أكثر فان زاده على ثلثي رقبته شئ أكمل له ايسر في ثلاث
جميع المال وان كان ثلثا رقبته أقل من ثلث باقي المال سعى للورثة فيما زاد (قوله لما مر) أى في تعريفه انه
تعليق لكن فيه معنى الوصية لانه معاق على الموت مكان تعليقه بصورة وصية معنى (قوله ولا رجوع) تكرار
مع قول المتن ولا يقبل الرجوع اهـ ح (قوله ثم جن) قبل شهر أو قبل تسعة أشهر أو قبل سنة والفتوى
على التفويض لراى القاضى ط عن الحوى وحزم الشارح في الوصايا بتقديره ستة أشهر (قوله بطلت)
الاولى فانها تبطل (قوله وبرادمدبر السفية) في الثانية يصح تدبير المحور عليه بالسفية بالثلاث وموته يسعى

في كل قيمته وان وصية المحجور عليه بالسف بالثبوت اه فيطالب الفرق ولعل الفرق هو أن التدبير
اتلاف الاثن بخلاف الوصية فاتم سابع الموت وله الرجوع قبله فلا تلاف فيها نهر والمراد بقوله يسعى بكل
قيمه كل قيمته مدبر اكافي البحر ح قلت وحيث وجبت عليه السعاية في كل قيمة لم يأخذ حكم التدبير من كل
وجه فكان تدبيره لم يصح فافهم (قوله ومدبر قتل سيده) يعني اذا قتل المدبر سيده عتق وسعى في قيمته واذا قتل
الموصى له الموصى فلا شيء له لانه لا وصية لقاتل وسيأتي تفصيله ح (قوله ولا يباع المدبر المطلق) استشكل بما
اذا قال كل مملوك أملكه فهو حر بعد موت مولاه مالم يملك واشترى بماله ثم مات فانهم يعتقدون ولو باع الذين
اشتراهم صح وأجيب بان الوصية بالنسبة الى المعدوم تعتبر يوم الموت والى الموجود عددا لا بيجاب وتمام تقريره
في الفتح قال ط والمراد انه لا يباع من غيره وأما بيعه من نفسه وهبته منه فاعتاق بحال أو بالمال فلا إشكال
كافي شرح القاية للبرجندري (قوله قبل نعم) قال في البحر وفي الظهيرية فان باعه وقضى القامى بجواز بيعه
نفذ قضاؤه ويكون فسحا للتدبير حتى لو عاد اليه يوم من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق وهذا مشكل
لانه يبطل بقضاء القاضي ما هو مختلف فيه وما هو مختلف فيه لزوم التدبير لاصحة التعليق فينبغي أن يعل
وصف اللزوم لا غير اه وقوله وهذا مشكل الح من كلام الظهيرية (قوله نعم لو قضى ببطلان بيعه صار
كالحر) أي في سر يان الفساد الى الفن ان ضم اليه في صفقة قال في البحر وسيأتي في البيوع أن يبيع المدبر
باطل لا يملك بالقبض ولو باعه المولى فرعه العبد الى قاص حتى وادعى عليه أو على المشتري فحكم الحنفى
ببطلان البيع ولزوم التدبير فانه يصير متفقا عليه فليس للشايعي أن يقضى بجواز بيعه بعده كافي فتاوى الشيخ
قاسم وهو مراقب للقواعد فينبغي أن يكون كالحر فلو جمع بينهما وبين فن ينفى أن يسرى الفساد الى الفن كما
سنبينه ان شاء الله في محله اه ح (قوله ولا يرهن) لان الرهن والارتمان من باب ايقاع الدين واستيفائه عندنا
فكان من باب تملك العين وتملكها بحر عن البدائع (قوله فشرط الح) تفريع على الالة التي ذكرها
كما هو في البحر وأشار اليه الشارح ووجه التفريع أن الالة كما فادت أن الرهن لا بد أن يمكن الاستيفاء منه
فقد أفادت أيضا أن المرهون به لا بد أن يكون ديناه ضمن وباطا ببايضا فبالنظر الى الاول لا يصح رهن المدبر
بمال آخر وبالنظر الى الثاني لا يصح رهن مال بكتب الوقف فالجامع بينهما عدم صحة الرهن في كل الالة
المدكورة فلا تضر المعايير في كون المدبر مرهونا والكتب مرهونا فافهم (قوله ولا يتأتى الح) قيل مقتضى
كونه أمانة أنها تضمن بالتعدي فما المانع من صحة الرهن لهذه الحثية وعليه يحمل شرط الواقفين نصحا
لاغراضهم قلت قد صرحوا بان الرهن لا يصح الا بدين مضمون وانه لا يصح بالامانات والودائع وسيأتي في باب
متنا والامانات تضمن بالتعدي مطلقا برهن أو غيره ولا يمكن الاستيفاء من الرهن الباطل ولا حبسه على ذلك فلا
فائدة فافهم ثم اعلم أن هذا كله ان أراد بالرهن مدلوله الشرعي أما ان أراد مدلوله اللغوي وأن يكون
تذكرة فيصح الشرط لانه غرض صحيح كما قاله السبكي قال واذا لم يعلّم مراد الواقف فالأقرب حله على اللغوي
تصحح الكلام ويكون المقصود بتجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج من خزائنه مشروطا بالبيع في الخزانة
ما يتذكر هو به إعادة الموقوف ويتذكر الحازن به مطابقة من غير أن تثبت له أحكام الوقف قال في الاشباه
في القول في الدين به ان نقل عبارة السبكي بطولها وأما وجوب اتباع شرطه وحله على المعنى اللغوي فغير
بعبس (قوله ولا يخرج من المالك) عطف عام على خاص وفي الذخيرة وغيرها كل تصرف لا يقع في الحر نحو
البيع والامهار يمنع في المدبر لانه باق على حكم ملك المولى الا أنه انعقد له سبب الحرية فكل تصرف يبطل هذا
السبب يمنع المولى منه اه فاذا التجوز الوصية به ولا رهبه بحر (قوله الا بالاعتاق) أي بلا بدل أو به نهر
(قوله وسيتضح في باب) ايضا انه ان المدبر الذي كتب اما أن يسعى في ثلثي قيمته ان شاء أو يسعى في كل البدل
بموت سيده فقيرام يترك غيره وأما اذا ترك ما لا غيره وهو يخرج من الثلث عتق مجانا ط وهو حاصل في
البحر عن الفتح (قوله أو ان بقيت الح) حيلة نازية اختصرها مما في البحر عن الواجبة قال هذه أمتي ان

ومدبر قتل سيده (فلا يباع
المدبر) المطلق خلافا للشافعي
ولو قضى بصحة بيعه نفذ وهل
يبطل التدبير قيل نعم لو قضى
ببطلان بيعه صار كالحر
(ولا يرهن ولا يرهن) فشرط
واقف الكتب الرهن
باطل لان الوقف في يد
مستعيره أمانة فلا يتأتى
الايقاع والاستيفاء بالرهن
به بحر (ولا يخرج من المالك
الا بالاعتاق والكتابة)
تجيزا للحرية وسيتضح في
بابه والحيلة لمدبر التدبير
على وجه ذلك بيعه أن يدبره
مقبضا كان متواتر في
ماله أو ان بقيت بعد موت
فأنت حر

مطلب في شرط واقف
للمكتب الرهن بها

احتجبت الي بيعةا أبيعها وان بقيت بعد موتى فهي حرة بقاءها جزا كذا في فتاوى الصدر الشهيد اه فافهم قال
 في البحر ولم يصرح بانها مدبرة تدبر مطلقا أو مقيدا اه قلت كيف يصح كون تدبيرها مطلقا مع تصريحه
 بجواز بيعها لئلا يحزم الشارح بكونه مقيدا (قوله ويستخدم المدبر الخ) هو وما بعده بالبناء للمجهول وكان
 المناسب أن يقول ويؤجر بدل ويستأجر كما عبر في السكز وغيره وقوله جبر قيد للجميع أى للمولى أن يجبره
 على الخدمة وعلى أن يؤجره وعلى أن ينسكه أى بروجه بالولاية عليه وعلى أن يبط المدبرة وعلى أن ينسكهها
 أى بروجهها غيره قال في البحر وانما جازت هذه التصرفات لان الملك ثابت فيه وبه نستفاد ولاية هذه التصرفات
 (قوله وأرشه) أى أرش الجناية عليه وأما أرش الجناية منه فعلى المولى ويطلب بالافل من القيمة ومن أرش
 الجناية ولا يضمن أكثر من قيمة واحدة وان كثرت الجنابات أفاده في البحر وفي بعض النسخ وارتد وهو تحريف
 لانه مادام سيده حيا لا يملك شيئا ط (قوله لبقاء ملكه في الجلالة) تبس فيه الضرر واعترضه في الشر بولاية بان
 الملك في المدبر كامل لعقده بقوله كل مملوك لى حر اه ح وقد يجاب بان معنى كمال ملكه انه مملوك رتبة ويذا
 بخلاف المكاتب وهذا لا ينافي بقعه من جهة أخرى وهي انه لا يملك التصرف فيه بما يخرج به عن ملكه بغير
 العتق والكتابة لانه انعقد له سبب الحرية كما مر بخلاف القن فان ملكه كامل من كل وجه (قوله وجموته) أى
 المولى (قوله كطعاقه) بفتح اللام أى مع الحكم به كفى الدر الممتق وكذا المستامن اذا اشترى عبدا في دار
 الاسلام فدبره ولحق بدار الحرب فاسترق عتق مدبره كفى البدائع نهر (قوله عتق في آخر جزء الخ) نقله في
 البحر عن المحيط ثم قال وهو التحقيق وعليه يعمل كلامهم اه وهما قد أب فيه قولين وفيه نظر فانه اذا قال
 ان مت فانت حرا وأنت حر بعد موتى لا تقع الحرية الا بعد الموت ط (قوله يوم موته) صفة لاله أى من ثلث
 ماله الكائن يوم موته لا يوم التدبير (قوله في صيته) فلو في مرضه فكل من النصفين يخرج من الثلث ط (قوله
 أنت حرا ومدبر) أى رددينهما (قوله ومات بجهلا) اسم فاعل من المضاف أى لم يبين مراده فلو بين فعلى ما بين
 ح (قوله في عتق الخ) أى مراعاة للفظين فلو لم يترك غيره وكانت قيمته ستمائة مثلاً عتق نصفه بثلثمائة وعتق
 من نصفه الا آخر مائتان وسعى بمائة (قوله ان لم يخرج من الثلث) كماله كانت قيمته ثلثمائة وكان الثلث
 مائتين فانه يسمى في مائة (قوله وفي ثلثيه) عطف على قوله بحسابه (قوله لان عتقه من الثلث) لما مر انه
 تعلق العتق بالموت فثبت لم يترك سيده غيره بعتق من الثلث و يسمى في ثلثيه أما اذا خرج من الثلث فلا سعاية
 عليه الا اذا كان السيد سلفها وقت التدبير أو قبل سيده فانه يسمى في قيمته كفى الدر الممتق عن الانساب وقد مر
 ويأتى (قوله سعى في قيمته) لانه لا وصية لقاتل الا أن فسح العقد بعد وقوعه لا يصح فوجب عليه قيمة نفسه ثم
 اذا كان القتل خطأ فالجناية هدر وكذا فيما دون النفس ولو عسدا فلولو رنة تعجيل القصاص أو تأخيرها الى
 ما بعد السعاية جوهرية لمخصا (قوله كدبر السفيد) فانه يسمى في كل قيمته مدبرا أو ايس عليه نقصان التدبير
 كالصالح اذا دبره ومات وعاب يدون بحر (قوله لاشئ عابها) أى انها عتق لان القتل موت ويقتص منها
 لو القتل عمدا والا فلا سعاية ولا غيرها لان عتقها ليس بوصية متعلقات المدبرة فان قتلها له رد للوصية وجوهرية
 لمخصا (قوله أى كل قيمته مدبرا) وهي ثلثا قيمته فكذا كما مر في عتق البعض ويأتى (قوله وهو حيث تد ككاتب
 الخ) كذا ذكره في البحر وخرج عليه انه لا تقبل شهادته ولا يزوج نفسه عنده مستدلا بما في الجمع لو ترك
 مدبرا قتل خطأ وهو يسمى للوارث فعليه قيمته لولايه وقالاديته على عاقلته اه قال وكذا المنجز عتقه في مرض
 الموت اذا لم يخرج من الثلث فانه في زمن السعاية كالمكاتب عنده وللعلامة الشرنبلالى رسالة سماها ايقاظ
 ذوى الدراية لوصف من كاف السعاية حر وفيها انه اذا لم يخرج من الثلث يسمى وهو حرا وأحكامه احكام
 الاحرار اتفاقا وكذا المعتق في مرض الموت والمعتق على مال أو خدمة وأطال وأطاب ونحوه سنا كلامه فيما
 علقناه على البحر وقال السيد الجوى في حاشية الاشباه وهو تحقيق بان قبول حقيق بعض عليه بالنواجز
 (قوله بمحيط) أى بدين محيط بحجب ماله الذى من جلته المدبر أو برتبة المدبر ان لم يكن مان سوا اه ح أمالو

(ويستخدم) المدبر
 (ويستأجر وينسك والامة
 قوطا وتنسك) جبرا (والمولى
 أحق بكسبه وأرشه ومهر
 المدبرة) لبقاء ملكه في الجلالة
 (وجموته) ولو حكما كطعاقه
 مرندا (عتق) في آخر جزء
 من حياة المولى (من ثلثه)
 أى ثلث ماله يوم موته الا اذا
 قال في صيته أنت حرا ومدبر
 ومات بجهلا فيه عتق نصفه
 من الكل ونصفه من الثلث
 حاوى (وسعى) بحسابه ان
 لم يخرج من الثلث و (في
 ثلثيه) لان عتقه من الثلث
 ان لم يترك غيره وله وارث
 لم يجزه) أى التدبير (فان لم
 يكن) وارث (أو كان وأجازه
 عتق كاه) لانه وصيه ولذا لو
 قتل سيده سعى في قيمته كمدبر
 السفيد ولو قاتله أم الولد
 لاشئ عابها كما بسطه في
 الجوهرة (وسعى في كاه)
 أى كل قيمته مدبرا مجتبي
 وهو حيث تد ككاتب وقال
 حرم يدون (لو) المولى
 (مدبونا) بمحيط ولو دبر أحد
 الشريكين فلا تنس

كان الدين أقل من قيمته فإنه يسعى في قدر الدين والزيادة على الدين ثلثها وصية ويسعى في ثلثي الزيادة بحجر
 عن شرح الطحاوي (قوله خيارات العتق) وهي سبعة إذا كان الشريك موسرا وستة إذا كان معسرا باسقاط
 التضمين ط ومرت في باب عتق البعض (قوله فان ضمن شريكه) أي ضمن الساكت الشريك المدبر
 فالضامن أن يرجع بما ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث ماله وسعى العبد في النصف
 الآخر كما لا الورثة وهذه الخيارات عند الامام وعندهما صار العبد كما مدبر ابتديرا أحدهما وهو ضامن
 لنصيب شريكه موسرا كان أو معسرا ح عن الهندية ملخصا (قوله وولد المدبرة) أي المولود بعد التدبير
 لا قبله لان حق الحرية لم يكن ثابتا في الام وقت الولادة حتى يسرى الى الولد ولو اختلفا فادعت ولادته بعد
 التدبير فالقول للمولى انهما قبله مع يمينه على العلم والبيئة لها وتسامي في البسائط والفتح (قوله مدبر) فيعتق
 بموت سيد أمه (قوله وذ كرا المصنف الخ) عبارة وولد المدبر كهو اه ووقع نحوه في بعض نسخ الهداية باللفظ
 وولد المدبر مدبر ورده في البحر بان التبعية انما هي للام لا للاب وأجاب ح بان لفظ المدبر يتناول الذكر
 والانثى كما مر في لفظ المملوك ويكون المراد به في عبارته ما الانثى بقرينة ما قدمناه من أن الولد يتبع الام في
 التدبير لا الاب اه لكن هذا الجواب لا يصح في عبارة الشارح حيث عبر بقوله كأي به ولو ذ كرا عبارة المصنف
 من غير تصرف فيها كان أولى ط (قوله فتأمل) أمر بالتأمل لمخالفة لما مر من عدم تبعيته للاب وفي بعض
 النسخ فقال وهو تحريف ظاهر لان ما بعده لم يذكره المصنف في البيع الفاسد ولو كان ذكره لا يناسب تفريره
 على ما قبله كما قاله المحشي (قوله وأما تدبير الحمل فكعتقه) أي انه يصح تدبيره وحده لكن قال في الكافي ولم
 يكن له أن يبيع الام ولا يهبها ولا يهبها فان ولدت لاقول من ستة أشهر كان الولد مدبرا وان لاكثر كان رقيقا
 اه وتقدم في كتاب العتق انه لو أعتق الحمل لم يجز بيع الام وجاز هبتها ولو دبره لم تجز هبتها في الاصح وتقدم
 وجه الفرق وهذا قبل الولادة فيجوز بعدها البيع والهبة (قوله وبطل التدبير) معنى البطلان كما قاله صاحب
 الذخيرة انه لا يظهر حكمه بعد الاستيلاد فكانه بطل وليس المراد بطلانه بالكلية فان قامت ما فائدة التدبير
 حيث نذرت دخوله في قوله كل مدبر في حرقه عتق حلالا ولا يتوقف عتقه على ما بعد الموت ط (قوله وبيع الخ)
 قال في البحر بيان للمدبر المقيد وأحكامه وحاصله أن يتعلق عتقه بموته على صفة لا بطلقة أو بزيادة شيء بعد موته
 كان مت أو كفنت أو كفنت ودفنت فان حرقه عتق اذا مات استخسانا وانما يبيع المدبر المقيد لان سبب
 الحرية لم ينقطع في الحال للتردد في هذا القيد بل جواز أن لا يموت منه فصار كسائر التعليقات بخلاف المدبر المطلق
 لانه يتعلق عتقه بمطابق موته وهو كائن لا محالة اه وأشار الشارح بقوله وذهب الى أن المراد بالبيع الانحراج
 عن الملك لا خصوصه ط (قوله مما يقع غالبا) أي مما تقع حياته بعدها غالبا احزر به عن نحو الى ما تقسمه
 فانه يكون مدبرا مطلقا وقد مر الكلام عليه ومعنى قوله الى عشرين سنة أي ان وقع موتي في هذه المدة التي
 ابتدأها هذا الوقت وتنتهي الى عشرين ط وكذلك الى سنة فلوسات قبلها عتق وبعدها لا ولو في رأسها فقتضى
 الوجه لا يعتق لان الغاية هنا الاسقاط اذ لو لاها تناول الكلام ما بعدها فقع ملخصا وأجاب في البحر بان هذا
 غير مطرد لا تنقاضه في لأ كلمة الى غدتان الغاية لا تدخل في ظاهر الرواية فله أن يكلمه في الغد مع أنها للاسقاط
 ونارعه المقدسي بان السنة ليست في الحقيقة غاية فلا بد أن يقدر الى مضي سنة بخلاف العد فانه اسم لزمان
 مستقل له اسم خاص دخل عليه الى التي للغاية تأمل (قوله وكفنت) في نسخ بأو وهي الموافقة لما في البحر
 ط (قوله أو ان مت أو قتلت) أي بترداده بين الجملتين فلا بد أن يقدر الى مضي سنة بخلاف العد فانه اسم لزمان
 وتعليقه باحد الامرين يمنع كونه عزيمة في أحدهما خاصة بحر (قوله ورجحه الكمال) أي وجع قول زفرانه
 مدبر مطلق بانه أحسن لانه في المعنى تعاقب بمطابق موته كيهما كان قتلا أو غير قتل وقدم ما خبر مرة أن الكمال
 من أهل الترجيح كما أفاده في قضاء البحر بل صرح بعض معاصريه بانه من أهل الاجتهاد وسموا وقد أقره
 على ذلك في البحر والنهر والمنحور من المقدسي والشارح وهم أعيان المتأخرين فادهم (قوله به دموتي

خيارات العتق فان ضمن
 شريكه فمات سعى في نصفه
 مختار (وولد المدبرة) تدبيرا
 مطلقا (مدبر) أما المقيد فلا
 يتبعها وذ كرا المصنف في
 البيع الفاسد ان ولد
 المدبر كأي به فتأمل وأما
 تدبير الحمل فكعتقه (ولو
 ولد المدبرة من سيدها
 فهي أم ولده وبطل
 التدبير) لانه من الثلث
 والاستيلاد من الكل فكان
 أقوي (وبيع) وذهب
 ورهن المدبر المقيد كان
 قاله ان مت في سفرى أو
 مرضى هذا (أولى عشرين
 سنة مثلا) مما يقع غالبا أو
 ان مت أو غسلت أو كفنت
 أو ان مت أو قتلت خلافا
 لزفر ورجه الكمال أو
 أنت حر بعد موتى

٣ مطلب الكمال ابن الهمام
 من أهل الترجيح

وموت فلان ما لم يموت فلان
قبله فيصير مطلقاً (أو أنت
موت فلان) كافي
الدرر والكنز ورده في البحر
بما في المبسوط وغيره من أنه
ليس تدبيراً بل تعليقا حتى لو
مات فلان والمولى حتى عتق
من كل المال ولومات المولى
أولا بطل التعاقب (ويعتق)
المقيد (ان وجد الشرط)
بان مات من سفره أو مرضه
ذلك (كاعتق المديبر) من
الثالث لوجود الاضافة
الموت (قال ان مات من
مرض هذا فهو حرقتل
لا يعتق بخلاف) ما لو قال
(في مرضي) ففرق بين من
وفي ولوه حتى فتمول صداعا
أو بعكسه قال محمد هو
مرض واحد مجتبي (وقية
المديبر) المطلق (ثالثا قيمته
قنا) به يفتي (و) المديبر
(المقيد يقوم قنا) در عن
الخاتبة وفيها عنها صحيح قال
لعمري أنت حر قبل موت
بشهر فان بعد شهر عتق
من كل ماله زاد في المجتبي
ولم يولد به في الاصح
(فرع) قال مريض أعتقوا
غلامي بعد موتى ان شاء الله
صح الا يصاح وفي هو حر بعد
موتى ان شاء الله لم يصح
لان الاول أمر والاستثناء
فيه اطل والنأي ايجاب
فصح الاستثناء

وموت فلان) أو موت فلان وموتى كافي لحاكم (قوله فيصير مطلقاً) جواب للمفهوم والتقدير فان مات
فلان قبله صار الاثم مديراً مطلقاً قال في الكافي ألا ترى أنه لو قال أنت حر بعد كذا من فلانا وبعد موتى فحكم
فلانا كان مديراً وكذلك قوله ان كملت فلانا فانت حر بعد موتى فحكمه صار مديراً اه قال ح عن الهندية
فلومات المولى قبل موت فلان لا يصير مديراً وكان للورثة أن يبيعوه (قوله من أنه) أي ما ذكر من مسئلة الماتن
وكذا قوله بعد موتى وموت فلان كافي البحر (قوله حتى لومات الخ) تفرع على كونه تعليقا متضمن لبيان
الفرق بينه وبين التدبير المقيد بعد اشتراكهما في جواز البيع والعتق بالموت والفرق هو انه ان مات فلان
فقط في مسئلة الماتن عتق من كل المال وان مات المولى أولاً في المسئلتين بطل التعاقب كما لو قال ان دخلت الدار
فانت حرة فمات المولى قبل الدخول والمديبر المقيد مثل المطلق لا يعتق الا بموت المولى ومن ثلث ماله لا كاه (قوله
بان مات من سفره أو مرضه ذلك) أي أوفى المدة المعينة فلما أقام أو صح أو مضت المدة ثم مات لم يعتق لبطان
اليمين قبل الموت بحر (قوله من الثالث) متعلق بقوله ويعتق وذ كره بيانا الوجه الشبه وأفاد انه يسعى فيها
زاد وان استغرق في كاه كافي الدر المنقي (قوله ففرق بين من وفي) ووجهه أن من تفيد أن الموت مبتدأ وانتهى
من ذلك المرض بان يكون ذلك المرض سبب الموت والقتل سبب آخر وأما في فانها تفيد أن الموت واقع في
ذلك المرض سواء كان بسببه أو بسبب آخر (قوله فتحول) أعاد الغدير من كرا مع ان الجنى مؤنثة على تأويلها
بالمريض (قوله هو مرض واحد) لعل وجهه أن أحدهما من المرضين ينشأ عن الآخر غالبا فهو مرض واحد
والا فالمدكور في كتب الطب انه ما مرضان وعلل تخصيص محمد بالذ كره لكونه المخرج للفرع والاولم آراه
مقابلا أفاده ط (قوله به يفتي) وقيل هي قيمته قنا وقيل قيمة خدمته مدة عمره وقيل نصف قيمته قنا كالمكاتب
وهو الاصح وعليه الفتوى باقاني وفي البحر أنه يختار الصدر الشهيد والولوالجلى قال في الدر المنقي في باب عتق
البعض قلت ولكن المتون على الاول ووجهه كما صرح به في الهداية أن المذاهب أنواع ثلاثة البيع وأشباهه
والاستخدام وأمثاله والاعتاق وتوابعه والتدبير فان البيع (قوله يقوم قنا) فاذا لم يخرج من الثالث ولزمه
السماية في ثلثي قيمته أوفى كلها يقوم قنا المديبر (قوله قبل موتى بشهر) أمالو قال بعده وفي شهر فهو وصية
بالاعتاق فلا يعتق الا باعتاق الوارث أو الوصي كافي البحر عن المجتبي (قوله عتق من كل ماله) في الخاتبة ولو
مات بعد شهر قيل يعتق من الثالث وقيل من الكل لان على قول الامام يستند العتق الى أول الشهر وهو كان
صح اقبعتق من الكل وهو الصحيح وعلى قولهما يصير مديراً بعد مضي الشهر قبل موته اه وفي الظهيرية
فان مضى شهر كان مطلقا من البعض وقال بعضهم هو باق على التقيد اه قلت القول بعتقه من الثالث
يصح بناؤه على كل من القولين الأخيرين وأما ما صححه في الخاتبة من عتقه من الكل فهو على انه غير مديراً أصلا
لما علمت من أن المديبر المطلق والمقيد انما يعتق من الثالث وقيد بانه مات بعد شهر لما في المجتبي من أنه لومات
المولى قبل مضي الشهر لا يعتق بالاجاع (قوله ولم يولد به) قال في الشريعة ليلية وتقييد صحة بيعه بان يعيش
المولى بعد البيع أكثر من شهر ليعتق المحل للعتق حال المدة التي يليها موت المولى تأمل اه أي لانه لومات
بعد البيع بأقل من شهر ظهر اه وقت البيع كان حرا لاستناد العتق الى أول الشهر الذي يليه الموت فادهم
لكن هذا التقييد غير صحيح لما قالوا من أن الاستثناء هو أن يثبت الحكم في الحال ثم يستند الى وقت وجود
السبب حتى لو قال أنت حر قبل موت فلان بشهر ثم باعها ثم مات فلان لتمام الشهر لم يعتق لعدم الحماية أي لعدم
كونها عتقا لان في الحال وانظر ما مر في الطلاق في الاحكام الاربعة في باب الطلاق الصحيح (قوله في الاصح)
راجع الى قوله عتق من كل ماله وقوله ولم يولد به (قوله لان الاول أمر الخ) أي والامر هو طلب الفعل
من الأمور وهو أمر متحقق مع اللفظ به فلا يصح استثناءه بخلاف أنت حر فانه في الاصل اخبار بمقتضى
للاصدوق والكذب ثم استعمل لانشاء الحرية فبصح استثناءه نظرا لاصله كما مر في بابيه وفرق في الذخيرة
هنا بان الايجاب يقع ملازم بحيث لا يقدر على ابطاله بعده فيحتاج الى الاستثناء فيه حتى لا يلزم حكمه والامر

لا يقع لازماً فإنه يدعى ابطاله بعزل الأم، ووجه فلا يحتاج للاستثناء اهـ وسياق تمامه قبيل باب اليمين في الدخول والخروج والله تعالى أعلم

(باب الاستيلاد)

تقدم في التدبير وجه المناسبة وهو على تقدير مضاف أي أحكام الاستيلاد (قوله ونحوه الفقهاء بالثاني) أي خصوصاً الاستيلاد بطلب الولد من الأمة أي استطاعه قال في الدر المنثور قام الولد جارية استولدها الرجل بملك اليمين أو النكاح أو بالشبهة ثم ملكها فإذا استولدها بالزنا لا تصير أم ولد عندهم انفساً وتصير أم ولد قياساً كما قال زفر اهـ لكن لو ملك الولد عنق عليه كسبية أتى في الفروع (قوله ولو سقطا) قال في البحر أطلق في الولد يشمل الولد الحلي والميت لأن الميت ولد بدليل أنه يتعاقب به أحكام الولادة حتى تنقضي به العدة وتصير به المرأة نفساء وشمل السقط الذي استبان بعض خلقه وإن لم يستبين شيء لا تكون أم ولد وإن ادعاه اهـ (قوله ولو مدبرة) فيجتمع لحر ينهاسيبيان التدبير والاستيلاد وقوله في الباب السابق وبطل التدبير تقدم معناه (قوله من سيدها) أي المالك لها كالأب أو بهضاً وشمل المسلم والكافر ذمياً أو مرئياً والمستأمنياً كما في البدائع قال في الدر المنثور وسواء كان مولاه حقيقة أو حكماً ليشمل ما إذا وطئ الأب جارية ابن ثم ولدت ادعاه (قوله ولو باستدخال الح) تعميم للولادة أي سواء كانت بسبب الوطء أو بادخالها منه في فرجها (قوله باقراره) أي باقرار المولى بأن الولد منه مخبر ومثله في الدرر وقوله ولو حالاً أي ولو كان اقراره حال كونها حاملاً درر قلت فالبناء في باقراره بمعنى مع حال من الولادة المفهومة من ولدت وقوله ولو حالاً حال من اقراره والمراد منه اقراره بالولد كما علمت فصار المعنى إذا ولدت من سيدها ولادة مترتبة باقراره بالولد ولو كان اقراره بالولد في حال كونها حاملاً لان الاقرار وإن كان قبل الولادة يبقى حكمه فيقارن الولادة ولا يخفى ان هذا المعنى صحيح فلا حاجة الى نظري في احتمالات لا تصح وردها فافهم وأفاد ان المدار على الاقرار والدعوى سواء ثبت النسب معها أو لا لما قالوا من أنه لو ادعى نسب ولد أمة التي زوجها من عبده فإن نسبها انما يثبت من العبد لا من السيد وصارت أم ولد له لاقراره بثبوت النسب منه وإن لم يصدق الشرع وبه اندفع ما في الفتح من أنهم هم أهلها بتمديد ثبوت النسب كما حرره في النهر قلت لكن بردها بما لو زني بأمة غيره وادعى ان الولد منه فأنها لا تصير أم ولد إذا ملكها عندما كما مر لان أمومية الولد فرع ثبوت النسب وسياق آخر الباب مزيد به ان (قوله كقوله حملها الح) قال في النهر ينبغي أن يقيد بما إذا وضعته لاقل من ستة أشهر من وقت الاعتراف فان وضعته لاكثر لا تصير أم ولد وفي الزيلعي نوافع بالجل في عتبه لستة أشهر من وقت الاعتراف لزمه للثبوت بوجوده ولو ادعى ما في المحيط لو أقران أمته حبلى منه ثم جاءت بولد لستة أشهر ثبت نسب به منه لان ما صادفت ولداً وجودا في البطن وإن جاءت به لاكثر من ستة أشهر لم يلزمه النسب لانه قد ثبت بوجوده وقت الدعوى لاحتمال حدوثه بعد ذلك ولا يصح الدعوى بالشك اهـ (قوله وما في بطنها من حمل أو ولد لم يقبل قوله انها لم تكن حاملاً وانما كان رجلاً ولو صدقته وان لم يقبل وصدقته يقبل كافي الح) قال في الفتح فاما الديانة فالمراد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إن كان حبر وطئها لم يعزل عنها وحسنها عن طمان وبيعة الربا يلزمه من قبل الله تعالى أن يدعيه بالاجماع لان الظاهر والحالة هذه كونه منه والعامل بالظاهر واجب وإن كان عزل عنها حسنهما أولاً ولم يعزل ولكن لم يحسنها فتركهما تدخل وتخرج بالارتباب مأون جازله أن ينفيه لان هذا الظاهر وهو كونه منه يعارضه ظاهر آخر وهو كونه من غيره لوجود أحد الدليلين على ذلك وهما العزل أو عدم التحسين (قوله كاستيلاده معتود ومجنون) مقتضى التشبيه انه يثبت ببلاده دعوة ديانة لا قضاء والمتبادر من نظم الوهبانية أنه يثبت قضاء أيضاً وأصله ما في الغنية عن نجم الأئمة البخاري متى ولدت الجارية من مولاهما صارت أم ولد له في نفس الامر وانما تشترط دعوته للقضاء ولها ما يصح استيلاده المعتوه والمجنون مع عدم الدعوة منهما اهـ قال العلامة عبد البر الشحنة في شرح النظم وعامة المصنفين لم

(باب الاستيلاد)

هو لغة طلب الولد من زوجة أو أمة ونحوه الفقهاء بالثاني (إذا ولدت) ولو سقطا (الأمة) ولو مدبرة (من سيدها) ولو باستدخال منيه فرجها (باقراره) وينبغي ان يشهد لثلاث شرف ولده بعد موته (ولو حالاً) كقوله حملها وما في بطنها من حمل في وقت النسب وهذا قضاء أماديانة يثبت به لا دعوة كاستيلاد المعتوه ومجنون وهبانية (أو) ولدت

(من زوج) نزوجها ولو
 فاسدا كوطء بشبهة فولدت
 (فاشترها الزوج) أي
 ملكها كالأب وبعضا (دهي
 أم ولد) من حين الملك فلو
 ملك ولدها من غيره وله بيعه
 وكذا الواسية ولدها ملك ثم
 استحققت أو لحقت ثم ملكها
 فان عتق أم الولد يتكرر
 بتكرار الملك كالمعام

يستثنوا هاتين الصورتين من القاعدة المقررة في المذهب أنه لا يثبت النسب في ولد الأمة الا بالعدوى اه
 وظاهره أنه فهم أن المراد بثبوت الاستيلاء فيهما قضاء والا فلا حاجة الى التنبيه على ان عامتهم لم يستثنوها
 وهكذا فهم في البحر حيث قال فهذا ان صح يستثنى وهو مشكل فان الاستثناء والاشكال في ثبوته قضاء لا في
 ثبوته ديانة كما لا يخفى وهكذا فهم في النهر أيضا حيث أجاب عن الاشكال بأنه يمكن أن تكون الدعوى من
 وليه كعرض الاسلام عليه باسلام زوجته اه واعترضه بعضهم بأن الفرق ظاهر اذ في دعوى الولي تحميل
 النسب على الغير ثم لا يخفى أن المشكل الذي فيه الكلام هو ما اذا كان للمعتوه أمة يطؤها فولدت
 أما اذا كانت له زوجة هي أمة للغير ولدت منه وثبت نسب الولد منه بحكم الفراش ثم ملكها فلا شبهة في أنها
 تصير أم ولده قضاء بلا دعوى كالعقل فحمل كلام النظم والقنية عليه غير صحيح ل هو محمول على ما قلنا فافهم
 ولكن الحق أن ثبوته في القضاة مشكل اذ هو فرع العلم بالوطء وهذا غير فحصر دلائلها في ما ذكره بدون
 دعوى صحيحة لا يثبت به الاستيلاء ولا النسب فان الم يستثناه عامة المصنفين من القاعدة المذكورة فالا قرب
 حل كلام القنية على ما فهمه الشارح من ثبوته ديانة لا قضاء وان خالف ما فهمه فغيره والمعنى أنها اذا ولدت له
 ثم أهق وعلم أنه وطئها في حال جنونه وان هذا الولد منه صارت أم ولده في نفس الامر ووجب عليه ديانة أن
 يذبحه وأن لا يبيعها والافلاها ما طهر لي تحريره والله سبحانه أعلم (قوله من زوج) خرج مالو ولدت من زنا
 فملكها الزاني كافي البحر وسيأتي في الفروع (قوله ولو فاسدا) كسكاح بلاشهود (قوله كوطء بشبهة)
 تنظير لا غميل للفاسد لا المراد به ما ليس بعقد أصلا كمل وطئها على ظن أنها زوجته (قوله فاشترها الزوج)
 الاولى أن يزيد أو الواطئ ليسهل الشبهة (قوله أي ملكها) تعميم للسراة ليدخل فيه الملك باوث أو هبة وقوله
 كالأب أو بعضا تعميم للصيرير المفعول وأفاد به عدم تجزئ الاستيلاء في الدر الممتقي هل يجزئ الاستيلاء في
 النبيين نعم وفي غيره لا اذا أمكن تكميله اه وفي البرائع الاستيلاء لا يجزأ عندهما كالتدبير وعنده هو
 متجزئ الا أنه قد يشكامل عند وجود سبب التكامل وشرطه وهو امكن التكامل وقيل لا يجزأ عنده أيضا
 لكن فيما يحتل العقل فيه وينجز أديما لا يحتمله كلمة بين اثنين ولدت فادعاه أحدهما صارت أم ولده وان
 ادعياه جميعا صارت أم ولدهما (قوله أو بعضا) بأن اشترها هو وأخرقت صير أم ولد للزوج ويلزمه قيمة
 نصيب شريكه ونعامة في البحر (قوله من حين الملك) أي لا من حين العلوق بحر (قوله ولو ملك ولدها من
 غيره) يعني الولد الحادث قبل ملكها أيها قال في الفتح وفي المبسوط لو طأها فترت زوجت باخر فولدت منه ثم
 اشترى الكل صارت أم ولد وعتق ولده وولدها من غيره يجوز بيعه بخلاف الزور بخلاف الحادث في ملكه من
 غيره فإنه في حكم أمه اه * (تنبيه) * استثنى في الفتح من قولهم ان الحادث في ملكه من غيره حكمه كأمه
 ما اذا كان جارية فإنه لا يستمتع بها لانه وطئ أمها وزاد في البحر مالو شري أم ولد الغير من رجل جاهل بها لجهالة
 فولدت له ثم استحقها مولاه فله على المشتري قيمة الولد للعروور وكان ينبغي أن لا يلزمه شيء عند الامام لان ولد
 أم الولد لا مالية فيه كأمه الا انه ضمن عنده لان عدم ماليتها بعد ثبوت حكم أمية الولد ولم يثبت العلوق بحر
 الاصل فلذا ضمن بالقيمة اه (قوله وكذا الواسية ملكا) عطف على قوله أو ولدت من زوج أي وكذا
 تكون أم ولد لو استولاه ثم استحققت أو لحقت ثم ملكها اه ح (قوله ثم استحققت) أي استحقها الغير بأن
 أثبت أنها أمه قال ح وينبغي أن يكون ولدها حرا بالقيمة لانه مغرور (قوله فان عتق أم الولد يتكرر) بمعنى
 أن كون أم ولد يتكرر وأطلق عليه العتق لانه اعتاق ما لا حديث اعتقها ولدها وحاصله أن الاستحقاق
 أو اللحاق لا ينافي عودها أم ولد ثم د الملك ولو راعا عتاقها لان سبب صيرورها أم ولد قائم وهو ثبوت
 النسب منه فافهم وما ذكره ماخوذ من الطائفة ونصه اعتق أم الولد يتكرر بتكرار الملك كعتق الحرم يتكرر
 بتكرار الملك ونظيره أم الولد اذا أعتقها وارثت ولحققت بدار الحرب ثم سببت واشترها المولى فانها تعود أم
 ولده وكذا لو لث ذات رحم محرمة من موعنت عليه ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت فاشترها هاتفت

عليه وكذا ثانيا وثالثا اه (قوله بخلاف المدبرة) أي فانه اذا اعتقها ثم ارتدت وسببت فملكها لا تصير مدبرة والفرق ان اعتق المدبرة وصل اليها بالاعتاق وبطل التدبير فلا يبقى اعتقها معلقا بالموت بخلاف الاستيلاء فانه لا يبطل بالاعتاق والارتداد لقيام سببه وهو ثبوت نسب الولد بجر (قوله حكمها كالمدبرة) في كونها لا يمكن تملكها بعوض ولا بدونه (قوله وقدم) في قوله لا تباع المدبرة (قوله في ثلاثة عشر) قال في البيع الفاسد من الجر وفي فتح القدير هنا علم ان أم الولد تخالف المدبر في ثلاثة عشر حكما لا تضمن بالغصب وبالاعتاق والبيع ولا تسعى لغريم وتعق من جميع المال واذا استولدت أم ولد مشتركة لم يملك نصيب شريكه وفي غيرها الثلث ولا ينفذ القضاء بجواز بيعها وعليها العدة بموت السيد أو اعتاقه ويثبت نسب ولدها بلا دعوة ولا يصح تدبيرها ويصح استيلاء المدبرة ولا يملك الحربي بيع أم ولده ويملك بيع مدبره ويصح استيلاءه بجارية ولده ولا يصح تدبيرها كذا في التلخيص اه ح وذكر منها ما أربعة (قوله تعق بموته) أي ولو حكما كلعاقبه بدار الحرب مرندا وكذا المستأن لو عاد إلى دار الحرب فاسترق وله أم ولد في دار الاسلام نهر (قوله من كل ماله) إذا كان اقراره بالولد في الصحة أو المرض ومعهما ولد أو كانت حبلية فان لم يكن شيء من ذلك اعتقت من الثلث لانه عند عدم الشاهد اقرار بالعتق وهو وصية كذا في المحيط وغيره نهر وسبأ في الفروع (قوله والمدبرة تسعى) أي ان لم تخرج من الثلث على ما مر تفصيله (قوله ولو قضى بجواز بيعها) أي قضى به حنفي مثلاً على إحدى الروايتين عن الإمام من ان القاضي لو قضى بخلاف رأيه ينفذ ضاؤه أي ما لم يقيد الساطان بذهب خاص أما على الرواية الأخرى وهو قوله ما المرجح لا ينفذ مطلقا فيراد القاضي المقلد لداود الظاهري فانه يقول بجواز بيعها وله واقعة مع أبي سعيد البردعي شيخ الكرخي حكاه الزيلعي وغيره وذكرها ح فراجع (قوله لم ينفذ) هذا عند محمد وعليه الفتوى وقال لا ينفذ والخلاف مبني على خلاف في مسألة أصولية هي ان الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف المتقدم عندهم لا يرفع لما فيه من تضليل بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعنده يرفع ح عن المخوذ كفي التحرير أن الاظهر من الروايات انه لا ينفذ عندهم جميعا اه ومفاده ارتفاعه عندهم فيثبت الاجماع المتأخر لانه حيث ارتفع الخلاف المتقدم لم يبق في المسئلة قول آخر فكان القضاء به قضاء بما لا قائل به ولا ينفذ لمخالفة الاجماع قلت لكن المقرر في كتاب القضاء كما سيأتي تحرير ان شاء الله تعالى ان الحكم ثلاثة أنواع منه ما لا يصح أصلا وان نفذ ألف قاض وهو ما خالف كتابا وأوسمة مشهورة وأوجاعا ومنه ما ثبت فيه الخلاف قبل الحكم ويرفع بالحكم حتى لو رفع إلى قاض آخر لا يراه أمضاه ومنه ما ثبت فيه الخلاف بعد الحكم أي وقع الخلاف في صحة الحكم به فهذا ان رفع إلى قاض آخر لا يراه أبطله وان كان يراه أمضاه ومقتضى قوله بل يتوقف الح أنه من هذا النوع ومقتضى كونه مخالفا لاجماع انه من النوع الاول وبه صرح الشارح في كتاب القضاء حيث قال عند قول المصنف أوجاعا لكل المتعة لاجماع الصحابة على فساده وبيع أم ولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح فجعل عدم المفاد مبنيا على مخالفته لاجماع وعليه فلا يصح قوله بل يتوقف الخ فتأمل ثم رأيت في التحرير عز قوله بل يتوقف الى الجماع ووجهه بان الاجماع المسبوق بخلاف مختلف في كونه اجماعا وفيه شبهة كغير الواحد فذكر في متعلقه وهو ذلك الحكم المجمع عليه فكان القضاء به نافذا لانه غير مخالف لاجماع القطعي وقال شارحه ثم الاظهر ان الخلاف في القضاء ببيع أم الولد في نفس القضاء كافي متعلقه الذي هو جواز البيع لا في نفس متعلقه فقط فينتج ما في الجماع لان قضاء الثاني هو الذي يقع في مجتهده فيه أعني الاول فلذا قال في الكشف وهذا الوجه الاقوى اه والله سبحانه أعلم * (فرع) * باع أم ولده والمشتري يعلم ما ادولت فادعاء فهو للبائع لان له فراشا عليها فان نفاه ثبت من المشتري استحسانا وكذلك لو لم يعلم المشتري الا أن الولد يكون حر الوفاء للبائع ولو باع مدبرته ووطئها المشتري عالم بما ادولت منه ثبت منه ولم يعتق ورده مع أمه الى البائع لانه غير مغرور بحيط (قوله وان ولدت بعده) أي بعد الولد الذي ثبت منه باعتراؤه أو بنكاحه (قوله اذ لم تحرم) قيل لقوله بلا دعوى (قوله ونحو

مطلب في القضاء بجواز
بيع أم الولد

مطلب في قضاء القاضي
بخلاف مذهبه

بخلاف المدبرة (حكمها)
أي المستولدة (كالمدبرة)
وقدم (الا) في ثلاثة عشر
مذكورة في فروع
الاشباه والبيع الفاسد
من الجر منها (انها تعتق
بمونه من كل ماله)
والمدبرة من ثلثه (من غير
سعيه) والمدبرة تسعى ولو
قضى بجواز بيعها لم ينفذ بل
يتوقف على قضاء قاض
آخر امضاء وابطالا ذخيرة
وينفذ في المدبرة كما مر
(وان ولدت بعده ولدا ثبت
نسبه بلا دعوى) اذ لم تحرم
عليه بنحو

نكاح أو كتابة أو وطء ابنه
أو المولى أمها فيثبت
لو ولدت لأكثر من ستة
أشهر لا يثبت إلا بدعوة
الافى المزدوجة فلا يثبت
بل يعتق عليه بدعونه ولو
لا قل من ستة أشهر ثبت بلا
دعوة وفسد النكاح لندب
استبرائها قبله بحر وقدمناه
في نكاح الرقيق وثبت
النسب (لكنه ينتفى بنفيه
من غير توقف على لعان)
لأن الفرائش أربعة ضعيف
للأمة ومتوسط لام الولد
وعلم حكمهما وقوى
للنكاح فلا ينتفى إلا
باللعان وأقوى للمعدة فلا
ينتفى أم لا عدم اللعان (إلا
إذا قضى به قاض) غير حنفى
يرى ذلك فيلزمه بالقضاء
(أو تطاول الزمان) وهو
ساكت كما مر في اللعان لأنه
دليل الرضا بحر (فلا) ينتفى
بنفيه في هاتين الصورتين
(إذا أسلمت أم ولد الذى)
يعنى الكافر أو مدبرته
مسكين (عرض عليه
الاسلام فان أسلم فهي له
والاسمت) نظرا للعائنين
لأن خصومة الذى والدابة
يوم القيامة أشد من خصومة
المسلم

مطالب خصومة الذى أشد
من خصومة المسلم

نكاح) أى من كل حزمة من يلة الفرائش بخلاف الحرمة بالحيض والنفس والصوم والاحرام وأدخل بالفظ
الاشتراك فيها فلو ولدت المشتركة ولنا نائيبا لم يثبت بلا دعوى كما سبقت ذكره قبيل قوله وهى أم ولدهما ويأتى
بيانه أو كانت الحرمة بسبب ارضاعها زوجها الصغيرة نهر (قوله أو وطء ابنه) مصدرة مضاف لهما
والمراد أن يطأها أحد أصوله أو فروعه (قوله أو المولى أوها) المراد أن يطأ المولى إحدى أصولها أو فروعه
ح (قوله فيثبت) أى حين اذ حرمت عليه باحدة هذه الاشياء اه ح (قوله لا أكثر من ستة أشهر) كذا
في البحر عن البدائع قال ح والاولى لستة أشهر فأكثر كما لا يخفى (قوله لا يثبت إلا بدعوة) لأن الظاهر أن
ماوطئها بعد الحرمة فكانت حرمة الوطء كالنفي دلالة فان ادعاه ثبت لأن الحرمة لا تزيل الملك (قوله فإ
يثبت) لأن الولد للفراش وهو الزوج (قوله ولو لا قل الخ) قال في البحر بعد عزوه ما مر للبدائع وظاهره تقييد
بالأكثر من الستة أشهر لأنه لو ولدته بعد عروضا الحرمة لا تقل من ستة أشهر فانه يثبت نسبه بلا دعوة للتيقن بأن
العروق كان قبل عروضا وقد ذكره في فتح القدير بحثا اه أى فقد وادق بحشمه مفهوم الرواية فانهم لسكر
ينبغي تقييد هذا بما إذا زوجها المولى غير عالم بالحل لما في التوشيح وغيره من أنه ينبغي أنه لو زوجها بعد العلم
قبل اعترافه أنه يجوز والنكاح ويكون نفيا اه ذكره في البحر وغيره في فصل محرمات النكاح وقد مرنا
في نكاح العبد والمذمومة والقنة كأم الولد بالاولى لأنه اذا كان نفيا فيم يثبت بالسكوت ففيما لا يثبت إلا
بالدعوة أولى كفى النهر من المحرمات (قوله لندب استبرائها قبله) أى استبراء المولى أباه قبل النكاح وظاهره
أن العلة في فساد النكاح نذب الاستبراء وأن ذلك مذكور في البحر وأيس كذلك بل العلة في فساد ظهور
الحبل قبل تمام الستة أشهر كما تفيد عبارة البحر حيث قال وأما ما لا تزوج أنه لا يجب عليه الاستبراء قالوا هو
مستحب كما استبراء البائع لاحتمال انه احببت منه فيكون النكاح فاسدا كان تعريض الفساد اه ط قلت
وقدمنا في فصل المحرمات أن الصحيح وجوب الاستبراء قبل التزويج وقوله لاحتمال الخ يفيد أنه لو تحقق حداهما
منه بان ولدت لأقل من ستة أشهر يكون النكاح فاسدا سواء استبرأها أولا ويفيد عبارة كفى الحاكم
حيث قال ولا ينبغي له أن يزوج أم ولد حتى يستبرئها فيعلم أنها ليست بحامل فان زوجها فولدت لأقل من ستة
أشهر فهو من المولى والنكاح فاسد اه ووجهه أن الاستبراء علامة ظاهرة باعتبار الغالب والافقد تكون
حامل أو ما رآه من الدم استحاضة والولادة لأقل من ستة أشهر من وقت التزويج دليل قطعى على كونها حاملا
وقته فلا تعارض العلامة الظاهرة العالبة ولا يقال ان تزويجها بعد الاستبراء يكون نفيا للولد فلا يثبت منه لانا
نقول انما يكون نفيا له اذا علم بوجوده كما مر عن التوشيح أما اذا زوجها على ظن عدم وجوده ثم علم أنه موجود
فنأين يكون نفيا لنسبه فانهم (قوله للأمة) فانه لا يثبت إلا بالدعوة وينتفى باللعان (قوله لام الولد) يثبت بلا
دعوة وينتفى بلا لعان ويملك نقل فراشها بالتزويج (قوله للمعدة) أى معتدة البائن ح (قوله لعدم
اللعان) لأن شرط اللعان قيام الزوجية بان تكون منكوحه أو معتدة رجعى كما تقدم في باب ح (قوله الا اذا
قضى به) استثناء من قوله لكنه ينتفى بمطيه ط (قوله غير حنفى) أما الحنفى فليس له الحكم من غير صريح
الدعوى بحر (قوله يرى ذلك) أى يرى صحة القضاء بانه ولده بعد نفيه من غير دعوى (قوله كما مر في اللعان)
حيث قال هناك نفى الولد الحى عند التهنئة ومدتها سبعة أيام عادة وعند ابتاع آله الولادة صحوبه لا لافراد
به دلالة اه (قوله لانه دليل الرضا) عبارة البحر لأن التطاول دليل اقراره لوجود دليله من قبول التهنئة ونحوه
فيكون كالتصريح (قوله في هاتين الصورتين) زاد في الشرنبلالية ما لو اعتقها فانه يثبت نسب ولدها إلى
ستين من يوم الاعتراف كما إذا مات ولا يمكن نفيه لان فراشها كذباً حرية اه (قوله يعنى الكافر) أى
ليشمل الحربى المستأمن أما الذى فى دار الحرب فلا يثبت من عرض الاسلام عليه فهو معلوم أنه غير مراد
فانهم (قوله أو مدبرته) ذكره في البحر والنهر أيضا (قوله نظرا للعائنين) أى جانب أم الولد يدفع الذل عنها
بصبر ورتها حرة يد وجانب الذى يصل الى بدل ملكه (قوله لان خصومة الذى الخ) فى الخانية من الغصب

مسلم غصب من ذمي مالا أو سرقه فإنه يعاقب عليه يوم القيامة لأنه أخذ مالا معصوما والذي لا يرجي منه العفو بخلاف المسلم فكانت خصومة الذمي أشد وعند الخصومة لا يعطى ثواب طاعة المسلم للكافر لأنه ليس من أهل الثواب ولا وجه لأن يوضع على المسلم وبال كفر الكافر فيبقى في خصومته وعن هذا قالوا أن خصومة الدابة تكون أشد من خصومة الآدمي على الآدمي اهـ (قوله في ثلث قيمتها قسمة) كذا قاله الاتقاني بأن يقدر القاضي قيمتها فينجمها عليها فتصير مكاتبة وهي وإن كانت عند الإمام غير متقومة إلا أن الذمي يعتقد في هذا تقومها أفاده في النهر ومثله في الفتح (قوله اذ لوردت) أي إلى الرق لا عيادت مكانة لقيام الموجب ما لم يسلم مولاهما عيني (قوله ولومات قبل سعايتها ولها ولد الخ) كذا في علقة النسخ وفي بعضها ولومات قبل سعايتها عتقت بلا سعيها ولومات هي ولها ولد الخ وهي الصواب لأن قوله ولها ولد انما يناسب موتها هي لا موت سيدها لكن يبقى قوله والاعتقت بحجنا غير مرتب بما قبله ولا معنى له فكان عليه أن يقول به رتمام عبارة المصنف ولومات هي ومعها ولد ولدت في سعايتها سعي فيما عليها كما عبر به في شرحه على الملتقى (قوله فيسعي في ثلثي قيمته) أي قنوا قبل في نصفها كما مر (قوله والأمر ببيعها) لأن البيع هنا ممكن بخلاف أم الولد والمدير (قوله ذكره مسكين) أي ذكر تقييد الجبر على البيع بعرض الإسلام عليه وإبائه كما في البحر (قوله ولومع ابنه) في بعض النسخ ولومع أبيه بالوحدة ثم المثناة وهي الموافقة لقوله في الدر المنثور ولو كان الشريك أباه واعترضها ح بانها غير صحيحة واستدل لذلك بقول البحر وشمل ما إذا كان المدعي منهما الأب كما إذا كانت مشتركة بين الأب وابنه فادعاه الأب صح ولزمه نصف القيمة والعقر كالاجنبي بخلاف ما إذا استولدها ولا ملك له فيها حيث لا يجب العقر عندنا اهـ قلت وفيه نظر ظاهر إذا ما منع من دعوى الابن ولد الأمة المشتركة كتمع أبيه نعم يقدم الأب إذا ادعاه معه كما يأتي ولا دعوى هنا الأمن واحد وتخصيص صاحب البحر يكون المدعي الأب لبيان الفرق بين هذه المسئلة وبين مسألة أخرى وهي ما إذا ادعى ولد الأمة ابنه حيث لا يجب عليه العقر لأنه إذا لم يكن للأب فيها ملك مست الحاجة إلى إثبات الملك فيها سابقا على الوطء فنقباله عن الزنا فلا عقر وإذا كان له فيها ملك في شقص منها لم يكن زنا وانتفت الحاجة فيلزمه نصف العقر فانهم (قوله ثبت نسبه منه) لأن النسب إذا ثبت منه في نصفه لم يصادف فيه ملكه ثبت في الباقي ضرورة أنه لا يتجزأ لما أن سببه وهو العلق لا يتجزأ إذا الولد الواحد لا يعلق من ماء من درر (قوله أو مكاتبا الخ) في كافي الحاكم وإذا كانت الجارية بين حرم مكاتب فولدت ولدا فادعاه المكاتب فإن الولد ولده والجارية أم ولده ويضمن نصف قيمتها يوم علقته منه ونصف عقرها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا فإن ضمن ذلك ثم عجز كانت الجارية وولدها مملوكين لمولاه وان لم يضمنه ذلك ولم يخاصمه رجع نصف الجارية ونصف الولد للشريك الخرا اهـ (قوله لكنه ان عجزه ببيعها) قد علمت أنه ان عجز بعد الضمان صارت الجارية وولدها مولاه وان عجز قبله رجع نصف الجارية والولد للشريك وجه ثلثا لضمير في له ببيعها على الأول يرجع للمكاتب يعني باذن مولاه أوله ولي وعلى الثاني يرجع للشريك ويكون المراد في بيعها ببيع حصته منها فانهم (قوله يوم العلق) الأولى ذكره بعد قوله نصف قيمتها ونصف عقرها فان كلا من القيمة والعقر يعتبر يوم العلق كافي الفتح وغيره (قوله نصف قيمتها) لأنه ذلك نصيب صاحبه حين استكمل الاستيلاء درر (قوله ونصف عقرها) لأنه وطئ جارية مشتركة أذ ملكه يثبت به الوطء حكما للاستيلاء فيعقبه الملك في نصيب صاحبه درر وقد منافي أول باب المهر عن الفتح أن العقر هو مهر مثالي في الجمل أي ما يرغب به في مثلها اجالا فقط (قوله ولومع سرا) لأنه ضمان ذلك بخلاف ضمان العتق كما تقر في موضعه درر (قوله لأنه علق حوالا صل) إذا النسب يستد إلى وقت العلق والضمن يجب في ذلك الوقت فيحدث الولد على ملكه ولم يعلق منه شيء على ملك شريكه درر * (تنبيه) * قيد المسئلة في الفتح بقوله هذا إذا حلت على ملكهم ما فلو اشتريها حاما فادعاه أحد هما ثبت نسبه منه ويضمن لشريكه نصف قيمة الولد لأنه لا يمكن استبعاد الاستيلاء إلى وقت العلق لأنه لم يحصل في ملكهم ولذا لا يجب عليه عقر لشريكه ما وتعامه فيه (قوله وان

(في) ثلث (فيتمها) قسمة
(وعتقت بعد أدائها) أي
القيمة التي قدرها القاضي
(وهي مكاتبة في حال
سعايتها) إلا في صورتين
(بلارد إلى الرق لو عجزت) إذ
لوردت لا عيادت (ولومات
قبل سعايتها) ولها ولد
ولدت في سعايتها سعي فيما
عليها والا (عتقت مجانا)
لأنها أم ولد وكذا حكم
المدير فيسعي في ثلثي قيمته
(ولو أسلم قن الذمي عرض
الإسلام عليه فإن أسلم فيها
والأمر ببيعها) تخلصا من
يد الكافر ذكره مسكين
(فان ادعى ولداً مشتركاً)
ولومع ابنه (ثبت نسبه منه)
ولو كافر أو مريضاً ومكاتباً
لكنه ان عجز وله ببيعها
(وهي أم ولده وضمن) يوم
العلق (نصف قيمتها ونصف
عقرها) ولومع سرا (لا قيمة
ولدها) لأنه علق حوالا صل
(وان

ادعياهما) قيد بالمعينة لانه لو سبق أحدهما بالدعوة والسابق أولى كائنا من كان جوهره وكونه ما اثنين غير
 قيد عنده بل عند أبي يوسف وعند محمد يثبت من ثلاثة لا غير وعند زفر من خمسة (قوله وقد استويا بالخ) أي
 بان يكونا مالكين أجنبيين مسلمين أو حريين أو ذميين أو مجوسيين (قوله وقت الدعوة بالخ) ولو كان أحدهما
 مسلما والاخر ذميا وقت العلوق ثم أسلم الذمي وقت الدعوة كأنما تساويين وكان لهما كما ذكره في غاية البيان
 (قوله قدم من العلوق في ملكه) قال في الفتح إذا حلت على ملك أحدهما رقبته فباع نصفها من آخر فولدت
 يعني لتمام ستة أشهر من بيع النصف فادعياه يكون الأول أولى لكون العلوق في ملكه اهـ وكان المناسب
 أن يقول لاقل من ستة أشهر من بيع النصف بدليل قوله لكون العلوق في ملكه وبدليل ما يأتي في مسئلة
 النكاح اهـ ح وفي كافي الحاكم من باب دعوة الجمل وإذا كانت الامة بين رجلين فولدت ولدا فدعياه جميعا
 وقدم ملك أحدهما نصيبه منذ شهر والاخر منذ ستة أشهر قدم صاحب الملك الأول (قوله ولو بنكاح) قال
 في الفتح إذا كان الجمل على ملك أحدهما نكاحا ثم اشتراها هو وأخر فولدت لاقل من ستة أشهر من الشراء
 فدعياه فهي أم ولد الزوج فان نصيبه صار أم ولده والاستيلاء لا يحمل التجزى عندهما ولا بقاءه عنده فيثبت
 في نصيب شريكه أيضا اهـ ح (قوله وأب) معطوف على من في قوله قدم من العلوق في ملكه ط (قوله
 على ابن الخ) لف على سبيل التشر الرتب ط (قوله ومرتب) كذا وقع في البحر وتبعه في النهر والشرى ليلية
 وهو سبق قلم من صاحب البحر لخالفة لما في كافي الحاكم وغاية البيان والفتح والزياحي من تقديم المرتد على
 الذمي لانه أقرب الى الاسلام أي لانه يجبر على الاسلام فيكون الولد مسلما وهذا أنفع له ونقل ط عن أبي
 السعود التنبية على انه سبق قلم كما قلنا ثم اعلم أن مقتضى تقديم أحدهما في هذه المسائل وهو من وجد معه
 المرح انه يصير حكمه حكم مالوادعاه أحد الشرى يكن فقط لما سمعت من عبارة الفتح من أنها تصير أم ولد الزوج
 ويثبت النسب منه وعليه فيه من نصف قيمتها ونصف عقرها هذا ما طهر لي فاغتنيه فاني لم أر من صرح به ثم
 رأيت في كافي الحاكم الشهيد ما نصه وإذا كانت الجارية بين مسلم وذمي ومكاتب وعبد فدعياه جميعا ولدها
 فدعوة المسلم أولى وان كان نصيبه أقل الانصاء وعليه ضمان حصته شركا منه من قيمة الام والعقرو على كل واحد
 من الاخرين حصته شركا منه من العقر لاقراره بالوطء الا ان العبد يؤخذ به بعد العتق اهـ فهذا صريح فيما
 قلنا والله الحمد (قوله ثم لا يثبت الخ) أقول هذا راجع لاصل المسئلة وهو ما إذا ادعياه معا وقد استويا في
 الاوصاف وثبت نسبهما لاصو والدعوى مع المرحح وان أوهم كلامه تبعه البحر والنهر خلافا لما علمت
 من تقدم من معهما ترجيح وانما تصير أم ولده ويثبت النسب منه وحيث صارت أم ولده وحده لم يبق له شريك
 فيها فلا يحرم وطؤها عليه فإذا جاءت بولد ثابث نسب منه بلا دعوى كمالوادعاه أحد الشرى يكن فقط وقد نقل في
 البحر والنهر المسئلة عن المجتبى والذي في المجتبى دليل لما قلنا فانه قال في تعاليل اصل المسئلة ولا تخمس استويا في
 سبب الاستحقاق فيستويان فيه حتى لو وجد المرحح لا يثبت نسبهما بان كان أحدهما أبالا والاخر أم ولد مسلما
 والاخر ذميا ثبت من الاب والمسلم لوجود المرحح ولما ثبت نسبهما من صارت أم ولد لهما ويوقع عقرها
 قصاصا ولو جاءت بأخر لم يثبت نسبهما من واحد الا بالدعوى لان الوطء حرام فتعبر بالدعوى اهـ فقوله ولما
 ثبت نسبهما راجع لاصل المسئلة لا المسئلة المرحح لقوله في مسئلة المرحح لا يثبت نسبهما فقوله ولو جاءت
 بأخر من فروع اصل المسئلة أيضا كما هو ظاهر فانهم واغتنيهم هذا التحرير فانه من فتح القدير (قوله
 كما مر) أي في قوله إذا لم تحرم عليه ح (قوله وهي أم ولدهما) فتقدم كلامهما لو ساوا ذاتا أحدهما
 عتقت ولا ضمان للحي في تركه الميت لرضا كل منهما بعتقها بعد الموت ولا تسعى للحي عند أبي حنيفة
 لعدم تقويمها وعلى قولهما تسعى في نصف قيمتها بحر (قوله ان حبلى في ملكهما) بان ولدت لستة
 أشهر فأكثر من يوم الشراء ح عن البحر (قوله لا) أي لا تكون أم ولدها لو اشترى بها حبلى بان ولدت
 لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء فدعياه وكذا لو اشترى بها بعد الولادة ثم ادعياه بحر (قوله لانها

ادعياهما) أوجهل السابق
 (وقد استويا) وقت الدعوة
 لا العلوق (في الاوصاف فهو
 ابنهما) فلم يستويا قدم
 من العلوق في ملكه ولو
 بنكاح وأب ومسلم وحر
 وذمي وكذا على ابن وذمي
 وعبد ومردو مجوسي ثم
 لا يثبت نسب ولدان بلا
 دعوة لحسرة الوطء كما مر
 (وهي أم ولدهما) ان حبلى
 في ملكهما لو اشترى بها
 حبلى لانها

دعوة عتق أي لدعوة استيلاء فيعتق الولد مقتصرا على وقت الدعوة بخلاف دعوى الاستيلاء فان
 شرطها كون العلق في الملك وتستند الحرية الى وقت العلق فيعلق حواها فتح واصله أن قول كل منهما
 هذا الولد ابني تحرير منهما ولا تصير أمه أم ولد لهما ولا يجب على كل واحد منهما العقر لصاحبه لعدم الوطء
 في ملكه كفي الزيلعي (قوله فولاؤه لهما) تفريع على كونها دعوة عتق من كل منهما فكان كل واحد
 أعتق نصيبه منه فيكون ولاؤه له لكن صرح الزيلعي وكذا في الدرر بسبوت النسب منهما حيث ثبت النسب
 فمائدة الولاء تأمل ثم تقدم أول العتق أنه اذا قال هذا ابني عتق مطلقا وكذا ثبت نسبه اذا صلح ابنه له وكان
 مجهول النسب والام يثبت نسبه به يحصل التوفيق تأمل (قوله بضمن نصف قيمة الولد) أي لانها دعوة عتق
 فيضمن حصته شريكه من الولد بخلاف ما اذا حبست في ملكهما فإنه لا يضمنه كما مر في قوله لا قيمة ولدها (قوله
 لا العقر) لعدم الوطء في ملك صاحبه (قوله وعلى كل نصف عقرها) لان الوطء في المحل المحرم لا يتخلو عن عقر
 أو عقر وقد تعذر الاول للشبهة فتعين الثاني نهر (قوله وتقاصا) أي سقط ما على كل واحد منهما مما لا آخر
 بحاله على الآخران تساوي قال في النهر وفائدة لا يجب العقر مع هذا أنه لو أبرأ أحدهما صاحبه بقي حق
 الآخر ولو قوم نصيب أحدهما بالدرهم والآخر بالذهب كان له أن يدفع الدرهم ويأخذ الذهب (قوله
 فيأخذ منه الزيادة) وكذا الغلة والكسب والخدمة نهر (قوله بخلاف البنوة) أي النسب (قوله والارث)
 أي ارث الولد منهما (قوله والولاء) حق التعبير والولاية أي ولاية الانكاح فانما تثبت لكل من المدعين
 كذا وكذا في المال عند أبي يوسف قال في البحر عن وصايا الخاتمة فان كان لهذا الولد مال ورثة من أخ له من
 أمه أو ربه له لا ينفرد بالتصرف فيه أحد الابوين عندهما وعند أبي يوسف ينفرد اه (قوله سوية) أي
 لا على قدر الحصص بل يستويان في نبوته لكل منهما كذا (قوله لعدم تجزى النسب الخ) قال الزيلعي
 النسب وان كان لا يتجزى لكن يتعلق به أحكام متجزئة كالأيراث والنفقة والحضانة والتصرف في المال
 وأحكام غير متجزئة كالنسب وولاية الانكاح فما يقبل التجزئة يثبت بينهما على التجزئة وما لا يقبلها يثبت
 في حق كل واحد منهما على السكال كأنه ليس معه غيره اه وتعامه في البحر (قوله ارث ابن كامل) لا قرار
 كل منهما أنه ابنه على السكال نهر (قوله وورثته ارث أب واحد) لان المستحق أحدهما فيقتسمان
 نصيبه لعدم الاولوية نهر واذا مات أحدهما كان كل الميراث للباقي منهما ولا يكون نصفه للباقي ونصفه لورثة
 الميت كذا قالوا ويلزم عليه أن تكون أمه أم ولد للباقي فلا يعتق شيء منها بموت أحدهما جوى عن اليعقوبية
 وأجاب السيد أبو السعود بان عدم توريث ورثة الميت للمانع وهو حجبه بآبوة الباقي لثبوته له كذا ولا مانع
 لعتق الام بموته فظهر الفرق (قوله وكذا الحكم الخ) أي ان قوله وان ادعى امه بالس بقيد بل اذا كان
 الشركاء جماعة وادعوه يثبت نسبه منهم عند الامام وعند أبي يوسف يثبت النسب من اثنين فقط وعند محمد
 من ثلاثة وعند زفر من خمسة (قوله ولو نساء) أي لو تنازع فيه امرأتان قضى به أيضا بينهما عنده لا عندهما
 ولو معهما رجل يقضى بينهما عنده وللرجل فقط عندهما البحر (قوله عتقت بلا شيء) أي بلا سعاية ولا ضمان
 لما مر من عدم تقويمها عنده (قوله قلت الخ) هو لصاحب البحر وقال انه نبه عليه في المجتبى قلت والذي في
 المجتبى قال أسست اذا ناطن بعض الناس أن قوله عتقت بالاجماع دليل على أن الاعتراف لا يتجزأ عند أبي حنيفة
 وقد كشف السرفيه القاضي الصدر في غنى الفقهاء وشيخ الاسلام بان الاعتراف يتجزأ عنده لكن العتق لا يتجزأ
 فيسرى الى نصيب شريكه وانما أحر العتق فيما اذا أعتق بعض القن نظر الاساكت ليصل الى حقه بالضمنان
 أو السعاية قبل بطلان ما كره ولا كذلك ههنا لانه لا يجب لا الضمان ولا السعاية عنده فلا فائدة في تأخير العتق فيه
 فيعتق في الحال اه ثم اعلم أن الكلام في تجزى اعتراف أم الولد وأما نفس الاستيلاء فإنه يتجزأ عنده كالتهدير
 كما قدمناه عن البدائع وقوله لا في أم الولد يفيد أن الاعتراف يتجزأ في المدبر والمكاتب وذكرت فيما عرفت
 على البحر ما يدل عليه وأما ما استدلل به ط على ذلك فهو ما يدل على تجزى التهدير والكافة لا على تجزى

دعوة عتق فولاؤه لهما
 وبإدعاء أحدهما بضمن
 نصف قيمة الولد لا العقر
 وعلى كل نصف عقرها
 وتقاصا الا اذا كان نصيب
 أحدهما أكثر فأخذ منه
 الزيادة لان المهر بقدر
 الملك بخلاف البنوة
 والارث والولاء فان ذلك
 لهما سوية وان كان
 أحدهما أكثر نصيبا من
 الآخر لعدم تجزى
 النسب فيكون سوية لعدم
 الاولوية ويتبعه الارث
 والولاء (وورث الابن من
 كل ارث ابن كامل) وورثا
 منه ارث أب واحد وكذا
 الحكم عند الامام لو كثروا
 ولو نساء وتعامه في البحر
 وفيه لومات أحدهما أو
 أعتقها عتقت بلا شيء قلت
 فالعتق انما يتجزأ في القنة
 لا في أم الولد بل يعتق بعضها
 بعق كلها اتفاقا مجتبى
 فاحفظ (جارية بين رجلين
 ولدت فادعاه أحدهما
 وأعتقه الآخر

اعتناق المكاتب والمدبر فافهم (قوله ونخرج الكلامان منهما معا) أما لو تقدم أحدهما فإن كان الدعوى فهو كذلك بالاول وان كان الاعتناق فالظاهر أنه أولى لكون المعتقد قد اعتق نصيبه فالتشريكة الخيارات السابقة منها الاعتناق وقوله انه ابني اعتناق ويثبت نسبه منه ان جهل نسبه وكما أنهم سكنوا عن بيان ذلك لظهوره (قوله فالدعوة أولى) ولو المدي كافر كافي كافي الحاكم (قوله لاستنادها للعلق) أي لو قلنا العلق والاعتناق يقتصر على الحال فيكون المعتقد معتقاً والغير ط عن المنع (قوله كدعوته ولد جارية الاجنبي) بجماع عدم ملكه التصرف فيها بخلاف مال وادعي ولد جارية ابنه لان الاب يملك تلكه فلا يعتبر تصديق الابن بل يعتبر تصديق المكاتب والاجنبي لكن يأتي أنه يعتبر في الاجنبي تصديقه في الولد والاحلال اذ لو ادعاه من زنا لا يثبت نسبه (قوله أما ولد مكاتبته) أي لو ادعي ولد نفسه مكاتبته لم يشترط تصديقها وخبرت بين البقاء على كتابتها وأخذ عقرها وبين ان تجوز نفسها وتصير أم ولد كذا في الهداية والدراية نهر (قوله كما سيجيء) أي في كتاب المكاتب ح (قوله ولزم المدعي العقر) لانه وطى بغير نكاح ولا ملك عين درر (قوله وقيمة الولد) لانه في معنى المغرور حيث اعتمد عليه لادعائه كسب كسبه فلم يرض برقه فيكون حراً بالقيمة ثابت النسب منه الا أن القيمة هنا تعتبر يوم ولد وقيمة ولد المغرور يوم الخصومة بجر والفرق في الفتح (قوله لجره على نفسه) أي لمنع السيد نفسه عن التصرف في كسب المكاتب بالعقد أي بعقد الكتابة فاشترط تصديقه الا أنه لو ملك الولد يوم اعتق عليه نهر (قوله ولدت منه الح) في كافي الحاكم واذا وطى جارية رجل وقال أحملها لي والولد ادعي وصدقه المولى بأنه أحملها وكذبه في الولد لم يثبت نسب الولد منه لان الاحلال ليس بنكاح ولا ملك عين فان ملكه يوم ثابت نسبه منه وان ملك أمه كانت أم ولده وان صدقه المولى بأن الولد منه فهو ابنه حين صدقه وهو عبد لمولاه وكذلك الجواب في جارية الزوجة والابو ير ان ادعي أن مولاهما أحملها وان الولد ولده الا أن الولد يعتق بالقرابة اذا ثبت نسبه اه وظاهر قوله لان الاحلال ليس بنكاح ولا ملك عين يطعن بأن المراد به أن يقول أحملتها لك ولعل وجه ثبوت النسب أن هذا القول صار شبهة عقد لان حملها لا يكون الا بالنكاح أو بملك الامم فكأنه قال ملكتك بضعتها بأحد هذين السببين وذلك وان لم يصح لكنه يصير شبهة مؤثرة في نفي الحد وفي ثبوت النسب اذا صدقه السيد أو ملك الولد امر من أنه اذا ملكها بعد ما ولدت منه بـ كاح فاسد أو وطء بشبهة تصير أم ولد أي لثبوت النسب بذلك هذا ما طهر لي وفي حدود الفتاوى الهندية عن الحبط رجل أحل جاريته لغيره فوطئها ذلك الغير لاحد عليه اه فهذا يؤيد ما مر من أن الاحلال قوله أحملتها لك بدون ملك ولا نكاح اذ لو كان بأحد هما لم يكن للنصر بـ سقوط الحدود عنه اذ لا معنى للقول بأن من وطئ زوجته أو أمته لاحد عليه فافهم (قوله والا لا) أي وان لم يصدقه فيه ما جعيا بان كذبه فيه ما جعيا أو في الاحلال فقط أو في الولد فقط لم يثبت نسبه لكن الاخيرة مدكور في المتن والاولى مفهومة منها بالاولى فبقيت الثانية مقصودة بالتنبيه عليها لنحو انهما لظاهر كلام الزياحي المذكور ولدفع الخالفة بينهما ما اتهم (قوله وقول الزياحي الح) هذا الجواب للمصنف ح (قوله فلا مخالفة) أي بين ما في الزياحي وبين ما في الثانية والدرر من أنه لا يثبت النسب الا اذا صدقه في الامر من جميعا أو مل ما في الزياحي ما قدمناه من عبارة الكافي (قوله أي المولى) أفاد أن اضافة تكذيب للضمير من اضافة المصدر الفاعله والمفعول محذوف أي تكذيب المولى اياه (قوله ولو مكاتبته) أي ولو كان مولى الامة مكاتب المدعي أفاد به ثبوت النسب تلك الولد في مسألة المكاتب المارة (قوله ثبت النسب) أي في صورتين صورة ملكها وصورة ملكه أما الثانية فظاهرة وأما الاولى فقد تبع المصنف فيها الثانية والدرر واستشكها ح بأن المكذب ادعوا قبل أن يملكه موجود بخلاف ما اذا ملكه فإنه حيث تذا وتفع المانع وزال المنازع اللهم الا أن يكون قولها ملكها أي مع ولدها اه فانت لكه خلاف ما فهمه الشارح حيث عطف بأقوله أو ملكه فانه ظاهر في أن المراده ملكها وحدها ولعل وجهه أنه اذا ملكها وصارت أم لده بحكم اقراره لزم ثبوت نسب الولد منه لان أمه ولد

وخرج الكلامان) منهما
 (معاً فالدعوة أولى)
 لاستنادها للعروق خاتمة
 (ادعى ولد أمة مكاتبه
 وصدقه المكاتب لزوم النسب)
 لتصادقهما ما كدعوته ولد
 جارية الاجنبي أما ولد
 مكاتبته فلا يشترط تصديقها
 كما سيجي (و) لزوم المدعى
 (العقر وقيمة الولد) يوم ولد
 (وسقط الطرد) عنه (لشبهة
 ولم تصرف ام والده) لعدم
 ملكه (وان كذبه) المكاتب
 (لم يثبت النسب) لحجره على
 نفسه بالعقد (ولدت منه
 جارية غيره وقال أحدها لى
 مولاهما والولد لى وصدقه
 المولى فى الاحلال وكذبه فى
 الولد لم يثبت نسبه فان صدقه
 فيهما) جميعاً (ثبت والا لا)
 وقول الزياحى ولو صدقه فى
 الولد يثبت اى مع تصديق
 فى الاحلال فلا يخفى الفة كلاً
 يخفى (ولو ملكها) أو ملكه
 (بعد تكذيبه) اى المولى
 ولو مكاتبه (يوماً) من الدهر
 (ثبت النسب) وتصير ام
 ولد

فرع ثبوت نسب الولد فيثبت نسبه من المدعى ضرورته مع بقاءه على ملك المولى حتى اذا ملكه المدعى عتق عليه
وهذا اذا كان المراد بقوله بعد تكذيبه أى في الاحلال والولد اما اذا كان المراد تكذيبه في الولد فقط مع
تصديقه في الاحلال فالامر أظهر لتصادقهما على أن وطأها كان حلالة فتأمل (قوله اذا ملكها) قيد به
ليفيد أن قوله وتصير أم ولد راجع للصورة الاولى فقط ولولا ذلك لتوهم أنه راجع للصورتين كراجع
اليهما قوله ثبت النسب وهو غير صحيح لانه اذا ملك الولد ولم يملكها لا تصير أم ولده مالم يملكها ولا يلزم من ملك
الولد وثبوت نسبه أن تكون أم ولد قبل أن يملكها كما لا يخفى فعلم أن هذا القيد لا بد منه فانهم (قوله ولا
نسب) أى لتعوضنا كما عللوا به في كتاب الحدود (قوله الا أن يصدق فيها) مخالف لاطلاقهم في كتاب
الحدود عدم ثبوت النسب وان ادعاء وتعليقهم بتعويضه يتأيد عليه فلا يحل لهذا الاستثناء هنا ولم يجده غيره
نعم محله في المسئلة السابقة وضمير فيها يعود الى الاحلال والولد (قوله عتق عليه) أى ولم يثبت نسبه كفى
الكافي فعلة العتق هنا الجزئية لا النسب كما يأتى لكن توقف عتقه على ملكه خاص بما اذا كانت الجارية
لامرأته بخلاف أبيه أو أمه لما في القدية وطى جارية أبيه فولدت منه سواء ادعى شبهة أو لا لم يجز بيع الولد
لانه ولد له فيعتق عليه وان لم يثبت النسب اه أى يعتق على الاب للجزئية (قوله لعدم ثبوت النسب)
لان أمومية الولد فرع ثبوت النسب كما قدمناه قال في الكافي وقوله طنتها تحل لي لم يكن شبهة في ذلك اه
أى في ثبوت النسب وانما هو شبهة في سقوط الحد بخلاف ما مر من دعوى الاحلال فانها شبهة فيها كما مر
والحاصل أن الوطء في دعوى الاحلال وطء شبهة وبه يثبت النسب فتثبت أمومية الولد بخلاف الوطء مع ظن
الحل فانه رنان محض وان سقط فيه الحد واذا كان ظن الحل غير معتبر في ثبوت النسب وتعمض الفعل معه رنا
لا تثبت أمومية الولد اذا ملك الام وان كان أقرب بالولد لان الزنا لا يثبت فيه النسب وأمومية الولد فرع ثبوته
وفي الفتح عن الايضاح أنه جاء بولد فادعاه أجنبي لا يثبت نسبه صدقه المولى أو كذبته فان ملكه المدعى عتق ولا
تصير أم ولد اه أى لان عتقه للجزئية لا لثبوت النسب ولذا قال عتق ولم يقل ثبت نسبه وبهذا سقط
ما أورد على تعميل الشارح أنه لما ادعى الولد فقد أقبله بالنسب ولا أمه بأمومية الولد فاذا ملك الام زال المانع
وهو كونها ملك الغير فينبغي أن تصير أم ولد وان لم يثبت نسب الولد اه لانه اذا لم يثبت النسب لا تصير أم ولد
فانهم فان قلت قد تصير أم ولد مع عدم ثبوت النسب فيماليوز وج أمته من عبده ثم ولدت فادعاه قلت انما صارت
أم ولد للمولى لا قراره بان الولد علق منه قبل التزوج بوطء حلل لى لكن لم يثبت منه ولو جود الفراس الصحيح فقد
تعاق به حق الغير وهو الزوج ولولاه لثبت من المولى فلم يثبت منه هنا لعرض والزنا لا يثبت منه الولد على كل
حال هذا ما ظهر لي (قوله لكنه نقل) أى المصنف وقوله ثبت النسب أى فتصير أم ولد ضرورية ثبوت النسب
مع زوال المانع وهو ملك الغير فينبغي أن قوله لا تصير أم ولد لعدم ثبوت نسبه والجواب أن ما نقله المصنف عن
الدرر والخاتبة ليس في هذه المسئلة وهى قوله طنت حلها لي بل في مسئلة دعوى الاحلال ونقل ح عبارتهم ما
يتسامها وقد علمت الفرق بين المسائلين وأن ظن الحل شبهة في سقوط الحد لاني ثبوت النسب بخلاف دعوى
الاحلال فانها شبهة فيها فالاستدراك في غير محله فانهم (قوله نعم في الخاتبة الخ) يعنى أن هذا الاشكال فيه
لان الزنا لا يثبت فيه النسب فلا تصير أم ولد وان ملكها لكن قد علمت أن الوطء في مسئلة ظن الحل رنا أيضا
(قوله لم تصير أم ولد) أى فله بيعها ط (قوله وان ملك الولد عتق) لانه جزؤ حقيقة (قوله ولو أخته لايه
لا) والفرق أن الاخ ينسب الى أخته لايه بواسطة الاب ونسبة الاب منقطعة فلا تثبت الاخوة أما النسبة الى
الام فلا تنقطع فتكون الاخوة ثابتة من جهة ثبوت النسب بالملك كفى شروح الهداية ولذا لو مات يرثه أخوه
لامه دون أخيه لايه (قوله يملكها الطاهر) فائدة ذلك وان خرجت من ملكه أنه يخاف أنها اذا ولدت منه قد
تتردد عليه وتكرره عيشه فاذا علمت ان له بيعها كلها أراد انقاذ له واذا باعها ينفق ثمنها على طفله بدلا عما كان
ينفقه عليه من ماله وله أيضا انفاقه على نفسه عند الاحتياج اليه فظهر أن بيعها الطاهر ينقطع بلا ضرر بل يحقه

اذا ملكها البقاء اقراره (ولو
استولد جارية أحد ابويه)
أوجده (أو امرأته وقال
طنت حلها لي فلا حد)
للشبهة (ولا نسب) الا أن
يصدق فيها (وان ملكه
بوما عتق عليه) وان ملك
أمه لا تصير أم ولده لعدم
ثبوت النسب كذا ذكره
المصنف تبعه الزيلعي لكنه
نقل هنا وفي نكاح الرقيق
عن الدرر والخاتبة أنه لو
ملكها بعد تكذيبه بوما
ثبت النسب لبقاء الاقرار
فتدبر نعم في الخاتبة زنى بآمة
فولدت فملكها لم تصير أم
ولد وان ملك الولد عتق
وفي الاستبصار لو ملك أخته لايه
من الزنا عتقت ولو أخته
لايه لا (فروع) * أراد
وطء أمته ولا تصير أم ولده
يملكها الطاهر

فأفهم (قوله ثم يتزوجها) أي يزوجه بالنفس وإذا ولدت منه ولد يعتق على الطفل لكونه ملك أخاه (قوله والافن الثالث) لأنه عند عدم الشاهد اقرارا بالعتق في المرض وهو من الثالث كما قدمناه (قوله وما في يدها للمولى) لأنه كان ملكا له قبل أن تعتق بموته (قوله الا اذا أوصى لها به) لأنها تعتق بموته فيكون وصية لحره بخلاف القن اذا أوصى له بشئ من ماله فلا يصح الا اذا أوصى له بثلاث ماله أو بربقة فانه يصح كما مر في باب التدبير (قوله أن يترك لها الخ) ظاهر الاطلاق أنها تستحق ذلك لأنه يشمل ما اذا كان في الورثة صغار ولو كان ذلك على وجه التبرع لم يصح تأمل وقدم تفسير المحقة والقميص والمقنعة في المتعة من باب المهر (قوله ولا شئ للمدير) أي من الثياب وغيرها بحر عن المجنبي ثم هل المدبرة كذلك لم أره ولا ينظر وجه الفرق بينه وبين أم الواسق في الحاشية رجل أعتق عبده وله مال فباعه لمولاه الاثني عشر دينار العبد أي ثوب شاء المولى * (تمة) * نقل ط في هذا الباب عن قاضيان سئل أبو بكر عن رجل مات وترك أم ولد هل يجب لها النفقة في ماله قال ان كان لها منه ولد فلها النفقة والا فلا نفقة لها اه قلت المراد أنها تجب نفقتها على ولدها ولو صغيرا كما قدمنا التصريح به في باب النفقة عن النخبة أي فتتفق من مال ولدها الذي ورثه لا من أصل مال الميت لأنه صار مال الورثة وهي أجنبية عنهم فأفهم والله سبحانه وتعالى أعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الايمان) *

(قوله مناسيته الخ) قال في الفتح اشترك كل من اليمين والعناق والطلاق والنكاح في ان الهزل والاكراه لا يؤثر فيه الا انه قدم النكاح لأنه أقرب الى العبادات كما تقدم والطلاق رفعه بعد تحققه فالاؤه اياه أو جسه وانقص العناق عن اليمين بزيادة مناسيته بالطلاق من جهة مشاركته اياه في تمام معناه الذي هو الاسقاط وفي لازمه الشرعي الذي هو السرية فقدمه على اليمين (قوله في الاسقاط) فان الطلاق اسقاط فبذلك النكاح والعناق اسقاط قيد الرق ط (قوله والسرية) فاذا طلق نصفها سري الى الكل وكذا العناق اي عندهما لقولهم ما بعد من تجزئه أما عنده فهو منجز ط (قوله لعة القوة) قال في النهر واليمين لعة لفظ مشترك بين الجارحة والقوة والقسم الا ان قولهم كفى المعرب وغيره سمي الحلف عينا لان الحالف يتقوى بالقسم أو أنهم كانوا يتماشكون بايمانهم عند القسم فيفيد كفاي الفتح أن لفظ اليمين منقول اه أقول هو منقول من أصل الامة الى عرفها فلا ينافي كونه في الامة مشتركا بين الثلاثة وانما اقتصر الشارح على القوة لظهور المناسبة بينهما وبين المعنى الاصطلاحي المذكور في المتن ح قلت أولانها الأصل فقد قال في الفتح في باب التعليق ان اليمين في الأصل القوة وسميت احدي اليدين باليمين لزيادة قوتها على الاخرى وسمى الحلف بالله تعالى عينا لافادته القوة على المحلوف عليه من الفعل والترك ولا شك أن تعليق المكر والنفس على أمر يفيد قوة الامتناع عن ذلك الامر وتعليق المحبوب لها على ذلك يلبيد الجمل عليه فكان عينا اه وقد أفاد أن أصل المادة بمعنى الموت ثم استعملت في الامة ليعان أخر لوجود المعنى الأصلي فيها كلفظ الكافر من الكفر وهو السستر فيطلق على الكافر بالله تعالى وكافر النعمة وعلى الليل وعلى الفلاح وهكذا في كثير من الالفاظ اللغوية التي تطلق على أشياء ترجع الى أصل واحد عام فيصح ان يطلق عليها لفظ الاشتراك نظر الى اتحاد المادة مع اختلاف المعاني وان يطلق عليها لفظ المنقول نظر الى المعنى الأصلي الذي ترجع اليه والقول بان المنقول يحجر فيه المعنى الأصلي وهذا ليس منه غير مقبول فان اليمين اذا أطلق على الحلف لا يراد به القوة لعة ولهذا قال في الفتح ههنا بعد ذكره انه منقول ومفهومة لعله أولى انشائية صريحة الجزأين يؤكدهم اجابته بدها خبرية فاحترز باولى عن التوكيد اللفظي بالجمله نحو زيد قائم زيد قائم فان المؤكدة فيه هي الثانية لا الاولى عكس اليمين وبانشائية عن التعليق فانه ليس به حقيقة لعة الخ وقوله يؤكدهم الخ إشارة الى وجود المعنى الأصلي وهو القوة لعله انه هو المراد وكذا اذا طلق على الجارحة لا يراد به نفس القوة بل اليد المقابلة للياسر وهي ذات القوة عرض فقد هجر فيه المعنى الأصلي وان لوحظ اعتبار في المنقول اليه وهذا صهر أن المناسب

ثم يتزوجها * أقر بأموئيتها في مرضه ان هناك ولدا أو حبس تعتق من الكل والافن الثالث وما في يدها للمولى الا اذا أوصى لها به نعم في المجنبي استحسن محمد ان يترك لها المحقة وقميص ومقنعة ولا شئ للمدير والله سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب الايمان) *

مناسيته عدم تأثير الهزل والاكراه وقدم العناق لمشاركته للطلاق في الاسقاط والسرية (اليمين) لعة القوة وشرعا (عبارة عن عقد قوي به عزم الحالف

مطلب حلف لا يحلف
حنث بالتعليق الا في مسائل

على الفعل أو الترك (فدخل
التعليق فانه يمين شرعا الا في
خمس مذكورة في الاشياء
فالحلف لا يحلف حنث
بطلاق وعناق وشرطها
الاسلام والتكليف

مطلب في يمين الكافر

بيان معنى اليمين اللغو المراد به الحلف ليقابل به المعنى الشرعي وأما تفسيره بالمعنى الاصلي فغير مرضي فانهم
(قوله على الفعل أو الترك) متعلق بالعزم أو بقوة ط (قوله فانه يمين شرعا) لانه يقوى به عزم الحالف على
الفعل في مثل ان لم أدخل الدار فزوجته طالق وعلى الترك في مثل ان دخلت الدار قال في البحر وظاهر ما في
البدائع ان التعاقب يمين في اللغة أيضا قال لان مجدا أطلق عليه يميننا وقوله حجة في اللغة (قوله مذكورة في
الاشياء) عبارة حلف لا يحلف حنث بالتعليق الا في مسائل أن يعلق بأفعال القلوب أو يعاقب عصى الشهر
في ذوات الاشهر أو بالتطابق أو يقول ان أدبت الى كذا فانت حر وان عجزت فانت رقيق أو ان حضت حيضة
أو عشرين حيضة أو بطالع الشمس كافي الجامع اه قلت وانما لم يحث في هذه الجسمة لانهم لم يتعمدوا
للتعليق أما الاولى كانت طالق ان أردت أو أحببت فلان هذا يستعمل في التاميل والذا يقتصر على المجلس
وأما الثانية كانت طالق اذا جاع رأس الشهر أو اذا أهل الهلال والمرأفة من ذوات الاشهر دون الحيض فلانه
مستعمل في بيان وقت السنة لان رأس الشهر في حقه ما وقت وقوع الطلاق السبي لافي التعليق وأما الثالثة
كانت طالق ان طلقك فلانه يحتمل الحكاية عن الواقع وهو كونه مالمسكالنطابقة فلم يتمحض للتعليق وأما
الرابعة كقوله ان أدبت الى كذا فانت حر وان عجزت فانت رقيق فلانه تفسير للكتابة وأما الخامسة كانت
طالق ان حضت حيضة أو عشرين حيضة فلان الحيضة الكاملة لا وجود لها الا بوجود جزء من الطهر فيقع في
الطهر فأمكن جمعه تفسير للعلاق السنة فلم يتمحض للتعليق وحيث لم يتمحض للتعليق في هذه الجنس
لا يحتمل على التعليق حيث أمكن غيره صوابا الكلام العاقل عن المحذور وهو الحلف بالطلاق وانما حدث في ان
حضت فانت طالق لانه لا يمكن جمعه بنفسه لا بدعي لان البدعي أنواع بخلاف السني فانه نوع واحد وحنث
أيضا في أنت طالق ان طاعت الشمس مع أن معنى اليمين وهو الجمل أو الميع مفقود ومع أن طلوع الشمس
متحقق الوجود لا حطافه فلا نأقول الجمل والميع ثمرة اليمين وحكمة فقد تم الركن في اليمين دون الثمرة والحكمة
والحكم الشرعي في العدة والشرعية متعلق بالصورة لا بالثمرة والحكمة ولذا لو حلف لا يبيع فباع فاسدا
حنث لو جود ركن البيع وان كان المطلوب منه وهو المالك غير ثابت اه لمصان من شرح النجاشي الجامع لاس
ببيان الفارسي وبه ظهر أن قول الاشياء أو بطالع الشمس سبق فلم والصواب اسقاطه أو أن يقول لا بطالع
الشمس فانهم (قوله ولو حلف لا يحلف الخ) تفرع على كون التعاقب يميننا وقوله حنث بطلاق وعناق أي
بتعاقبها ولكن فيما عدا المسائل المستثناة فكان الاولى تأخير الاستثناء الى ههنا كما مر في عبارة الاشياء
(تنبيه) * يتفرع على القاعدة المذكورة ما في كافي الحما كما لو قال لاسرأته ان حلفت بطلاقك فبعدي حر
وقال لبعده ان حلفت بعتقك فامرأتى طالق فان عبده يمتق لانه قد حلف بطلاق امرأته ولو قال لها ان حلفت
بطلاقك فانت طالق وكرره ثلاثا طلعت ثنتين باليمين الاولى والثانية لو دخل بها او الا فواحدة (قوله وشرطها
الاسلام والتكليف) قال في النهر وشرطها كون الحالف مكافا مسلما وفسر في الحواشي السعدية التكليف
بالاسلام والعقل والبلوغ وعزاه الى البدائع وما قلناه أولى اه وجه الاولوية أن الكافر على الصحيح مكف
بالفروع والاصول كما حقق في الاصول ولا يخرج بالتكليف واعلم أن اشتراط الاسلام انما يناسب اليمين
بالله تعالى واليمين بالقرب بخوان فعلت كذا فعلى صلاة وأما اليمين بعير اقرب نحو ان فعلت كذا فانت طالق
فلا يشترط له الاسلام كما لا يخفى ح والحاصل أنه شرط لليمين الموجبة لعبادة من كفارة أو نحو صلاة وصوم في
يمين التعاقب وسيدكر المصنف انه لا كفارة بيمين كافر وان حنث مسلما أو الكافر بيطؤها فلو حلف مسلما
ثم ارتد ثم أسلم ثم حنث فلا كفارة اه وحيث ذل الاسلام شرط انعقادها وشرط بقائها أو ما تكليف القاضي له
فهو يمين صورة رجاء نسكوله كما يأتي وقد قضى هذا أنه لا يتم عليه في الحنث بعد اسلامه ولا في ترك الكفار وكذا
في حال كفره بالاولى على القول بتسكينه بالفروع فما قبل من أن يمين الكافر منعقدة بعير الكفارة وأن من
شرط الاسلام نظرا الى حكمها فهو غير ظاهر فانهم يشترط خلوها عن الاستثناء بخوان شاء الله أو الا ان

يبدولي غير هذا أو لا أن أرى أو أحب كفاي ط عن الهندية قال في البحر ومن زاد الحرية كالشمي فقد سها
 لان العبدية قد عنيته ويكفر بالصوم كما صرحوا به اه قلت ويشترط أيضا عدم الفاصل من سكوت ونحوه
 ففي البرازية أخذ الوالي وقال قل بالله فقال مثله ثم قال لتأتين يوم الجمعة فقال الرجل مثله فلم يأن لا بحث لانه
 بالحكاية والسكوت صار فاصلا بين اسم الله تعالى وحلفه اه وفي الصيرفية لوقال على عهد الله وعهد الرسول
 لا أفعل كذا الا يصح لان عهد الرسول صار فاصلا اه أي لانه ليس قسمًا بخلاف عهد الله (قوله وامكان البر)
 أي عندهما خلافا لابي يوسف كفاي مسألة الكوز بحر (قوله وحكمها البر أو الكفارة) أي البر أصلا
 والكفارة خلفا كفاي الدر المنقي وأنت خير بان الكفارة خاصة باليمين بالله تعالى ح وأراد البر وجودا وعلما
 فانه يجب في الحلف على طاعة ومحرم فيما اذا حلف على معصية ويندب فيما اذا كان عدم الخوف عليه جائزا
 وفيه زيادة تفصيل سيأتي (قوله وهل يكره الحالف بغير الله تعالى الخ) قال الريلي واليمين بغير الله تعالى أيضا
 مشروع وهو تعليق الجزاء بالشرط وهو ليس بيمين وضعا وإنما سمي بيمينا عند الفقهاء لحصول معنى اليمين بالله
 تعالى وهو الحيل أو الجمع واليمين بالله تعالى لا يكره وتقليله أولى من تكثيره واليمين بغيره مكروهة عند البعض
 للنهي الوارد فيها وعند عامتهم لا تذكره لانها يحصل بها الوثيقة لا سيما في زماننا وما روي من النهي تجول على
 الحالف بغير الله تعالى لا على وجه الوثيقة كقولهم وأبين وأعمري اه ونحوه في الفتح وحاصله أن اليمين بغيره
 تعالى تارة يحصل بها الوثيقة أي اتفاق الخصم بصدق الحالف كالتعليق بالطلاق والعناق مما لم فيه حرف
 القسم وتارة لا يحصل مثل وأبين وأعمري فانه لا يلزمه بالحنث فيه شيء فلا تحصل به الوثيقة بخلاف التعليق
 المذكور والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم من كان حالفا فليحلف بالله تعالى الخ تجول عند الأكثرين
 على غير التعليق فانه يكره اتفاقا لما سمي به من مشاركة المقسم به لله تعالى في التعظيم وأما اقسامه تعالى بغيره
 كالضحى والنجم والليل فقالوا انه مختص به تعالى اذله أن يعظم ما شاء وليس لما ذللك بعدد نهينا وأما التعليق
 فليس فيه تعظيم بل فيه الحيل أو المنع مع حصول الوثيقة ولا يكره اتفاقا كما هو ظاهر ما ذكرناه وانما كانت الوثيقة
 فيه أكثر من الحلف بالله تعالى في زماننا لقلة المبالاة بالحنث ولزوم الكفارة أما التعليق فيمتنع الحالف فيه من
 الحث خوفا من وقوع الطلاق والعناق وفي المعراج فلو حلف به لا على وجه الوثيقة أو على الماضي بـ **كـ**
 (قوله وأعمرك) أي بقاؤك وحياتك بخلاف لعمر الله فانه قسم كسـ يأتى (قوله لعدم تصرف العموس
 واللغو) على حذف مضاف أي تصور حكمهما والا نافي قوله فيقع به ما ح (قوله في غيره تعالى) أي في الحالف
 بغيره سبحانه وتعالى (قوله فيقع به ما) أي بالغموس واللغو (قوله ولا يرد) أي على قوله لعدم تصور الخ
 لوقال هو يردى ان كان فعل كذا متعمدا للكذب أو على ظن الصدق فهو غموس أو لغو مع انه ليس بيمينا
 بالله تعالى (قوله وان لم يعقل وجه الحكاية) أقول يمكن تقرير وجه الحكاية بان يقال مقصود الحالف به
 الصيغة الامتناع عن الشرط وهو يستلزم النظرة عن اليهودية وهي تستلزم النظرة عن الكفر بالله تعالى
 وهي تستلزم تعظيم الله تعالى فكانه قال والله العظيم لا أفعل كذا اه ح (قوله تعمره في الاثم ثم النار)
 بيان لما في صيغة فعول من المبالغة ح (قوله وهي كبيرة مطلقا) أي اقتناع بها حق مسلم أولا وهذا رد على قول
 البحر ينبغي أن تكون كبيرة اذا اقتطع بها مال مسلم أو آذاه وصغيرة ان لم يترتب عليها مفسدة فقد نازعه في
 النهر بأنه مخالف لاطلاق حديث البخاري الشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين
 العموس وقول شمس الأئمة أن اطلاق اليمين عليها مجاز لانها عقده مشروط وعوذه كبيرة محضة صريح فيه
 ومعلوم أن اثم الكبار متفاوت اه وكذا قال المقدسي أي مفسدة أعظم من هلك حرمة اسم الله تعالى (قوله
 على كاذب) أي على كلام كاذب أي مكذوب وفي نسخة على كذب (قوله عمدا) حال من فاعل حالف أي عمدا
 وبجى الحال مصدرا كثيرا كنه سماعي (قوله ولو غير فعل أو ترك) كان الأولى ذكره قبل قوله وانه انه بكر
 فانه مثال لهذا فيستغنى به عن المثال المذكور وعن تأخير قوله في ماض (قوله الآن) قبله لما تفرقه قريسا

مطلب في حكم الحلف
 بغيره تعالى

وامكان البر وحكمها البر أو
 الكفارة وركنها اللفظ
 المستعمل فيها وهل يكره
 الحالف بغير الله تعالى قبل
 نعم للنهي وعامتهم لا وبه
 أفقوا لا سيما في زماننا
 وجاؤا النهي على الحلف
 بغير الله لا على وجه الوثيقة
 كقولهم وأبين وأعمرك
 ونحو ذلك عني (وهي) أي
 اليمين بالله لعدم تصور
 العموس واللغو في غيره
 تعالى فيقع به ما الطلاق
 ونحوه عني فالحفظ لا يرد
 نحوه هو يردى لانه كناية
 عن اليمين بالله وان لم يعقل
 وجه الكناية بدائع
 (غموس) تعمره في الاثم ثم
 النار وهي كبيرة مطلقا لكن
 اثم الكبار متفاوت فمن
 (ان حالف على كاذب عمدا)
 ولو غير فعل أو ترك كوالله
 انه بحر الآن

(قوله في ماض) متعلق بمحذوف صفة لا وصف كاذب أي على كلام كاذب واقع مدلوله في ماض ولا يصح تعلقه بقوله حالف إذ ليس المراد أن حالف وقع في الماضي كما لا يخفى فافهم (قوله وتقييدهم بالفعل والماضي الخ) رد على صدر الشريعة حيث جعل التقييد للاحتراز وإن والله أنه جبر من الحلف على الفعل بتقدير كان أو يكون وجعل الحال من الماضي لأن الكلام يحصل أولاً في النفس فيعبر عنه باللسان فلاخبار المعلق بزمان الحال إذا صل في النفس فعبر عنه باللسان انعقد اليقين وصار الحال ماضياً بالنسبة إلى زمان انعقاد اليقين فإذا قال كتبت لا بد من الكتابة قبل ابتداء التكلم فيكون الحالف عليه حلفاً على الماضي وأشار إلى وجه الورد باللفظ لأن فانه لا يمكن أن يقدر معه كان ليصير فعلاً ولا يمكن أن يكون من الماضي لمنافاته للفظ الآن على أن الحال إنما يعبر عنه بصيغة المضارع المستعملة في الحال أو في الاستقبال ولا يعبر عنه بصيغة الماضي أصلاً نعم قد يراد تقريب الماضي من الحال فيؤتى بصيغة الماضي مقر ونية بقدر نحو قد قام زيد إذا أردت أن قيامه قريب من زمن التكلم فإذا قال والله قد لا يصح أن يراد به الحال أصلاً بخلاف أقوم فانه يراد به الحال أو الاستقبال كما هو مقر وفي محله حيث لم يصح أن يكون فعلاً ولا ماضياً يتعين أن يكون تقييدهم بالفعل وبالماضي في قولهم هو حالفه على فعل ماض الخ اتفاقاً أي لا للاحتراز عن غيره أو أكثر بأي لكونه هو الأكثر (قوله ويأثم بها) أي إنما عظمها كفي الحارثي القدسي والاثم في الامة الدنوب وتدعى الجرائم وفي الاصطلاح عند أهل السنة استحقاق العقوبة وعند المعتزلة لزوم العقوبة بناء على جواز العفو وعدمه كما أشار إليه الأكل في تقريره بحر (قوله فتلزمه النوبة) إذ لا كفارة في الغموس يرتفع بها الاثم فتعين التوبة للخص من منه (قوله الا في ثلاث الخ) استثناء منقطع لأن الكلام في اليقين بالله تعالى وهذا في غيره ولذا قال في الاختيار وروى ابن رستم عن محمد لا يكون اللغو الا في اليقين بالله تعالى وذلك أن في حلفه بالله تعالى على أمر يظنه كما قال ليس كذلك لغو الحلف عليه وبقوله والله فلا يلزمه شيء وفي اليقين بغيره تعالى بالغو الحلف عليه ويبقى قوله امرأته طالق وعبد حرة عليه صح فيلزمه اهـ ملخصاً (قوله فيقع الطلاق) أي والعنف ويلزمه النذر كما علمت (قوله يظنه) أي يظن نفسه (قوله فالغفار الخ) أقول هناك فارق آخر وهو أن الغموس تكون في الأزمنة الثلاثة على ما سبقتي واللغو لا تكون في الاستقبال ح (قوله وأما في المستقبل فالمنعقدة) لا يخفى أن كلامه في الحلف كاذباً يظنه صادقاً وهذا في المستقبل لا يكون الا بمنزلة مقدمة فلا يرد أن الغموس يكون في المستقبل أيضاً لأن الغموس لا بد فيه من تعمد الكذب وليس الكلام فيه فافهم (قوله وخصه الشافعي الخ) اعلم أن تفسير اللغو بمساده المصنف هو المذكور في المتن والهـ بداية وشروحها ونقل الزياحي أنه روى عن أبي حنيفة كقول الشافعي وفي الاختيار أنه حكاه محمد بن أبي حنيفة وكذا نقل في البدائع الأول عن أصحابنا ثم قال وما ذكر محمد بن علي أنه كناية عن أبي حنيفة أن اللغو ما يجري بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله فذلك محمول عندنا على الماضي أو الحال وعندنا ذلك لغو غير جع حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي في عين لا يقصد بها الحالف في المستقبل فعندنا ليست بالغو وفيها الكفارة وعنده هي لغو ولا كفارة فيها اهـ فقوله فذلك محمول عندنا إلى آخر كلامه خبر قوله وما ذكر محمد الخ فهو مبني على تلك الرواية المحكية عن أبي حنيفة أراد به بيان الفرق بينهما وما روى بين قول الشافعي وذلك أن المستقبل يكون لغواً عنده لا عندنا وقد فهم صاحب البحر من كلام البدائع حيث عبر بقوله عندنا وقوله فيرجع حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي الخ أن مذهبنا في اليقين اللغو أنها التي لا يقصد بها الحالف في الماضي أو الحال كما بقوله الشافعي الا في المستقبل قلت وهذا وإن كان يوهمه آخر كلام البدائع لكن أوله صريح بخلافه حيث عزمنا في المتن إلى أصحابنا ثم نقل ما حكاه محمد بن أبي حنيفة فاعلم أن قوله عندنا الخ بناء على هذه الرواية كما قلنا وبين المذهب وهذه الرواية منافاة فان حالفه على أمر يظنه كما قال لا يكون الا عن قصد في تفسيرا اللغو بالتالي لا يقصد بها نعم ادعى في البحر أن المقصود إذا كنت لغواً فالتالي لا يقصد بها كذلك بالاولى فيكون تفسيرنا للغو أعم من تفسير الشافعي ولا يخفى أن هذا

مطلب في معنى الاثم

في ماض (كوالله ما فعلت)
كدا (عالمياً بفعله أو) حال
(كوالله إمامه على ألف عالماً)
بخلافه والله أنه بكر عالماً
بأنه غيره) وتقييدهم بالفعل
والماضي اتفاقاً أو أكثر
(و يأثم بها) فتلزمه التوبة
(و) نأثمها (لغو) لا مؤاخذه
فيها الا في ثلاث طلاق
وعتاق وتذراً شـ بناءً فيقع
الطلاق على غالب الظن إذا
تبين خلافه وقد اشتهر عن
الشافعية خلافه (أن حلف
كاذباً يظنه صادقاً) في ماض
أو حال فالغفار بين الغموس
واللغو تعمد الكذب وأما
في المستقبل فالمنعقدة رخصه
الشافعي بما جرى على
اللسان بلا قصد مثل لا والله
وبلى والله

خروج عن الجادة وعن ظاهر كلامهم ولا بد له من نقل صريح والذي دعاه الى هذا التكاف نظره الى ظاهر
عبارة البدائع الاخيرة وقد سمعت تأويلها وكان الشارح نظرا الى كلام البحر من ان مذهبنا اعم من مذهب
الشافعي فاذا قال ونحوه الشافعي فافهم نعم قد يقال اذ لم تكن هذه لغوا يلزم ان تكون قسمها خارجا من الاقسام
الثلاثة فالاحسن ان يقال ان اللغو عندنا قسمان الاول ما ذكر في المتون والشافعي ما في هذه الرواية فتكون
هذه الرواية بيانا للقسم الذي سكنت عنه أصحاب المتون ويأتي قريبا عن الفتح التصريح بعدم المواخذة في
اللغو على التفسيرين فهذا مؤيد لهذا التوفيق والله سبحانه أعلم (قوله ولولات) اي ولول زمان ان اي مستقبل
فانه لغو عند الشافعي لا عندنا حتى على الرواية المسكية عن أبي حنيفة (قوله فلذا قال الخ) اي للاختلاف في
اللغو قال ويرجى عفو وهذا جواب عن الاعتراض على تعليق محمد اللغو بالرجاء بان قوله تعالى لا يؤخذكم
الله باللغو في أيمانكم مقطوع به فأجاب في الهداية بأنه علة بالرجاء للاختلاف في تفسير اللغو واعتراضه في
الفتح بان الأصح أن اللغو بالتفسيرين متفق على عدم المواخذة به في الآخرة وكذا في الدنيا بآلة الكفارة قال
فلا وجه ما قبل أنه لم يرد به التعليق بل التبرك باسمه تعالى والتأديب كقوله عليه الصلاة والسلام لا هل المقام وانا
ان شاء الله بكم لاحقون وأجاب في الهرب بأنه اختلاف في المواخذة المنفية هل هي المعاقبة في الآخرة أو الكفارة
قال ولا شك أن تفسير اللغو على رأينا ليس أمرا مقطوعا به اذ الشافعي قائل بأنه من المنعقدة فلا حرم عليه
بالرجاء وهذا معنى دقيق ولم أر من عرج عليه اه قلت انما لم يعرج أحد عليه لما علمت من الاتفاق على عدم
المواخذة به في الآخرة وكذا في الدنيا بالكفارة فافهم (قوله وكاللعوالخ) حاصله أن حلفه على ماض صادق أمين
مع أنه لم يدخل في الاقسام الثلاثة فيكون قسمها رابعا وهو مبطل لحصرهم اليقين في الثلاثة وأجاب صدر
الشرع بغيرهم أرادوا حصر اليقين التي اعتبرها الشرع ورتب عليها الاحكام وردة في البحر بأن عدم الاثم
فيها حكم وقال في الهرب فيه نظر قال ح والحق ما في البحر ولا وجه للنظر اه قلت وأجاب في الفتح بأن الاقسام
الثلاثة فيما يتصور فيه الحث لا في مطلق اليقين (قوله كوالله اني لقائم الآن) تبع فيه النهرو وكأنه تمظهر
لا تمثيل أشار به الى أن الماضي كالحال والاحسن قول الفتح كوالله لقد قام زيد أمس (قوله على مستقبل)
لا حاجة اليه اه ح وقد يجب أن لفظ آت اسم فاعل وحقيقته ما اتصف بالوصف في الحال فأن فاعله حقيقة
يؤمن اتصف بالانسان في الحال ويحمل الاستقبال وكذا لفظ آت حقيقة فحين اتصف بالانسان في الحال ويحمل
الاستقبال فإراد الشارح لفظ مستقبل لدفع ارادة الحال ولا يرد أن لفظ مستقبل حقيقة في الحال أيضا لا ما
نقول معناه أنه متصف في الحال بكونه مستقبلا أي منتظرا وذلك لا يقتضي حصوله في الحال لكن كان
المعنى أن خبر مستقبل عن آت (قوله يمكنه) أشار الى ما في النهرو حيث قال ويجب أن يراد بالفعل فعل الخائف
ليخرج نحو والله لا أموت الخ لكن هذا أعم من الممكن وغيره وتعبر الشارح بحسن لانه يرد على عبارة
النهرو والله لا شيء من ماء هذا الكو زال يوم ولا ماء فيه لا يحدث لعدم إمكان البرمع انه من فعله وهو مقتضى
كلامه أن هذا المثال من العموس لكن ينبغي تقييده بما اذا علم وقت الخائف انه لا ماء وهو ما لم يعلم
فليس منها ولا من المنعقدة لعدم الامكان فان جمعت من اللغو انتقض ما مر من أنها لا تكون على الاستقبال
والذي يظهر لي انها غير يمين أصلا سواء علم أولا لما مر من أن شرط اليقين إمكان البرفاء تأمل (قوله ولا يتصور
حفظ الا في مستقبل) قلت كون الحفظ لا يتصور الا في مستقبل معناه انه لا يتصور في ماض أو في حال لان
الحفظ منع نفسه عن الحث فيها بعد وجودها مترددة بين الهتك والحفظ وذلك لا يكون في غير المستقبل
ولا يخفى أن هذا لا يستلزم أن كل مستقبل كذلك في يتصور فيه الحفظ حتى يرد عليه العموس المستقبلي الذي
لا يمكن حفظها نعم يردونه ولا يتصور مستقبل الا محو طوا والفرق بين العبارة بين ما مر فافهم (قوله فقط) قيد
للها من فيه فالعبي أن فيه لا في غيره من قسميه الكفارة لا الكفارة حتى يصير المعنى ان فيه الكفارة لا غيرها من
الائم لكن الاولى أن يقول وفيه فقط الكفارة اه ح وهذا جواب للعبي دفع به اعتراضه الذي راي على الكفر

ولولات فلذا قال (ويرجى
عفو) أو تواضع أو آتيا
وكاللعو حلفه على ماض
صادقا كقول الله اني لقائم
الآن في حال قيامه (و) نالها
(منعقدة وهي حلفه على)
مستقبل (آت) يمكنه فهو
والله لا أموت ولا أطلع
الشمس من العموس
(و) هذا القسم (فيه)
الكفارة) لا ية واحفظوا
أيمانكم ولا يتصور حفظ
الآفي مستقبل (فقط)
وعند الشافعي يكفر في
العموس أيضا (ان حدث
وهي) أي الكفارة (تروى
الائم

بان المنعقدة فيها ثم أيضا واعترض في الجريان الا ثم غير لازم لها لان الحنث قد يكون واجبا أو مستحبيا وأجاب
في النهر بانه تخلف لعارض فلا يرد (قوله وان لم توجد منه التوبة عنها) أي عن اليمين والمراد عن حنثه فيها
وهو متعلق بالتوبة وقوله معها متعلق بتوجدها وفي عدم لزوم التوبة مع الكفارة كلام قدمناه في جنابات
الحج فراجع (قوله أو مخطئا) من أراد شيئا فسبق لسانه الى غيره كما أفاده القهستاني قال في النهر كما اذا أراد أن
يقول استغنى الماء فقال والله لا أشرب الماء (قوله أو ذاها لا أو ساهيا أو ناسيا) قال ابن أمير حاج في شرح
التحرير وجزم كغير باتحاد السهو والنسيان لان اللغة لا تفرق بينهما وان فرقوا بينهما بان السهو زوال
الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنها مامعا فيحتاج حينئذ في حصولها الى سبب
جدد وقيل النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا والسهو غفلة عما كان مذكورا وما لم يكن مذكورا فالنسيان
أنقص منه مطاعا وقيل يسمى زوال ادراك سابق تصرف زمانه والسهو غفلة لا سهو او زوال ادراك سابق
طال زمان زواله سهو او نسيان فالنسيان أعم منه مطلقا وقال الشيخ سراج الدين الهندي والحق أن النسيان
من الوجدانات التي لا تنفذ الى تعريف بحسب المعنى فان كل عاقل يعلم النسيان كما يعلم الجوع والعطش اه
ح نالت لكن ظهور الفرق بينهما وبين السهو يتوقف على التعريف وفي المصباح فرقوا بين الساهي والناسي
بان الناسي اذا ذكرته تذكر والساهي بخلافه اه وعلمه فالسهو أبغ من النسيان وفيه ذهل فيحتج ذهولا
فغفل وقال الرمضاني ذهل عن الامر تناسا عمدا وشغلا عنه وفي لغة من باب تعب (قوله بان حلف أن
لا يحلف) قال في النهر أراد بالناسي المخطئ وفي الكافي وعليه اقتصر في العناية والفتح هو من تلفظ باليمين ذاها لا
عنه والمجئ الى ذلك أن حقيقة النسيان في اليمين لا تتصور قاله الزيلعي وقال العمري وتبعه الله تعالى بل تتصور
بان حلف أن لا يحلف ثم نسي الحلف السابق فخلف ورده في البحر بانه فعل المحلوف عليه ناسيا لا أن حلفه كان
ناسيا اه وفيه نظر اذا فعل المحلوف عليه ناسيا لا ينافي كونه يمينيا بدليل أنه يكفر مرتين مرة باعتبار أنه فعل
المحلوف عليه وأخرى باعتبار حنثه في اليمين اه كلام النهر أقول الحق ما في البحر فان فعل المحلوف عليه ناسيا
وان لم يناف كونه يمينيا لكن تعلق النسيان به من جهة كونه حنثا لا من جهة كونه يمينيا اذ هو من هذه الجهة
لم يتعلق به النسيان كما لا يخفى على منصف اه ح (قوله حديث الخ) في شرح الوقاية للعلامة من لا على
القاري لفظ اليمين غير معروف انما المعروف ما رواه أصحاب السنن الاربعة من حديث أبي هريرة وحسنه
الترمذي وصححه الحاكم بافظ السكاح والطلاق والرجعة وقد رواه ابن عدي فقال الطلاق والسكاح
والعتاق اه وفي الفتح اعلم أنه لو ثبت حديث اليمين لم يكن فيه دليل لان المذكر فيه جعل الهزل باليمين جدا
والهزل قاصد اليمين غير راض بحكمه ولا يعتبر عدم رضاه به شرعا بعد مباشرة السبب مختارا والناسي بالتفسير
المذكور لم يقصد شيئا أصلا ولم يدبر ماصنع وكذا الخطي لم يقصد قط التناقض بل بشي آخر ولا يكون الوارد في
الهزل واردا في الناسي الذي لم يقصد قط مباشرة السبب فلا يثبت في حقه نسا ولا ناسيا اه (قوله في اليمين
أو الحنث) متعلق بقوله ولو مكرها أو ناسيا أي سواء كان الاكراه أو النسيان في نفس اليمين وقدمنا وفي
الحنث بان فعل ما حلف عليه مكرها أو ناسيا لان الفعل شرط الحنث وهو سبب الكفارة والفعل الحقيقي
لا ينعقد بالاكراه والنسيان (قوله فيحنث بفعل المحلوف عليه) دلل على فعله كالحلف أن لا يشرب فصب الماء في
حلقه مكرها فلا حنث عليه نهر (قوله لو فعله وهو نسي الخ) أما لو حلف وهو نسي لا يلزم شي لا يندم شرط
الصحة كما مر (قوله والقسم بالله تعالى) أي بهذا الاسم الكريم (قوله ولو بروع الهاء) مثله سكونها كما في جمع
الانهر قال وهذا اذا ذكر بالباء أو بالواو فلا يكون يمينيا لا بالجر اه ح قالت اما الرفع مع الواو فلا يه بصير مبتدأ
وكذا الصب لانه بصير مفعول لا نحو أعبد فلا يكون يمينيا أو أما السكون فغير طاهر لانه اذا كان مجرورا وسكن
لا يخرج عن كونه يمينيا على ان الرفع يحتمل تقديرين خبره قسمي كسبائي في حذف حرف القسم والحاصل ان
تخصيص ما ذكره بالباء مشكل ولعل المراد أن غير الجر وروى الوارد لا يكون صريحا في القسم فيحتاج الى التنية

مطلب في الفسوق بين
السهو والنسيان

وان لم توجد منه (التوبة)
عنها (معها) أي مع الكفارة
سراجية (ولو) الحالف
(مكرها) أو مخطئا أو ذاها لا
أو ساهيا (أو ناسيا) بان
حلف أن لا يحلف ثم نسي
وحلف فيكفر مرتين مرة
الحنث وأخرى اذا فعل المحلوف
عليه عيني لحديث ثلاث
هزلهن جرد منها اليمين
(في اليمين أو الحنث)
فيحنث بفعل المحلوف عليه
مكرها خلافا للشافعي
(وكذا) يحنث (لو فعله وهو
نسي عليه أو مجنون)
فيكفر بالحنث كيف كان
(والقسم بالله تعالى) ولو
برفع الهاء أو ناصيا

وهذا كله ان كان ما ذكره من قولهم لا ولم أره ثم ذكر ذلك في حذف حرف القسم في الحاشية لوقال الله لا أفعل
 كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون عينا لان عدم حرف القسم الآن يعربها بالكسر لان الكسر يقتضيه
 سبق الحذف وهو حرف القسم وقيل يكون عينا بدون الكسر اهـ ومثله في البحر عن الظاهرية وفي
 الجوهرة وان نصبه اختلفوا فيه والصحيح يكون عينا اهـ قلت ومثله تسكين الهاء على ما سبق في الفتح من
 عدم اعتبار الاعراب كما سئذ كره عند الكلام على حروف القسم (قوله أو حذفها) قال في المجتبى ولو قال والله
 بغير هاء كمادة الشطاري فيمن قلت فعلى هذا ما يستعمله الاثران بالله بغير هاء عينا أيضا اهـ وهكذا نقله عنه في
 البحر ولعل أحد الموضعين بغير هاء وبالواو لا بالهمز أي بغير الالف التي هي الحرف الهاوي تأمل ثم رأيت
 كذلك في الوهبانية وقال ابن الشحنة في شرحها المراد بالهاوي الالف بين الهاء واللام فاذا حذفها الحالف
 أو الذابح أو الداخل في الصلاة قبل لا يضرب لانه سمع حذفها في لغة العرب وقيل يضرب (قوله وكذا واسم الله) في
 البحر عن الفتح قال باسم الله لا فاعان المختار ليس عينا لعدم التعارف وعلى هذا بالواو الا أن نصارى ديارنا
 تعارفوه يقولون واسم الله اهـ أي فيكون عينا لمن تعارفه مثاهم لاهم لما مر من أن شرطه الاسلام (قوله
 ووجه في البحر) حيث قال والظاهر أن باسم الله عينا كما جزم به في البدائع معلا بأن الاسم والمسمى واحد
 عند أهل السنة والجماعة فكان الحالف بالاسم حالف بالذات كأنه قال بالله اهـ والعرف لا اعتبار به في
 الاسماء اهـ ومقتضاه أن واسم الله كذلك فلا يختص به نصارى (قوله بكسر اللام الح) أي بدون مد
 والظاهر أن مثله بالاولى المد على صورة الامالة وكرافح اللام بدون مد لان ذلك كله يتكلم به كثير من البلاد
 فهو اغتم لكن اذا تكلم به من كان ذلك لغته فالظاهر أنه لا يشترط فيه قصد اليمين تأمل (قوله ولو مشترك
 الح) وقيل كل اسم لا يسمى به غيره تعالى كالله والرحمن فهو عينا وما يسمى به غيره كالخليل والعلم فان أراد
 اليمين كان عينا والاول ووجه بعضهم بأنه حيث كان مستعملا لغيره تعالى أيضا لم تتعين ارادة أحدهما الا
 بالنسبة ورده الزيلعي بان دلالة القسم معينة لارادة اليمين اذا القسم بغيره تعالى لا يجوز نعم اذا نوى غيره صدق
 لانه نوى محتمل كلامه وأنت تخبر بأن هذا مناف لما قدمه من أن العامة يتقوون الحالف بغير الله تعالى فينهر
 أقول هذا غفلة عن تحرير محمل النزاع فان الذي جوزه العامة ما كان تعليق الجراء بالشرط لا ما كان فيه
 حرف القسم كما قدمناه والحاصل كفي البحر أن الحالف بالله تعالى لا يتوقف على النسبة ولا على العرف على
 الظاهر من مذهب أصحابنا وهو الصحيح قال و به اندفع ما في الولوالجية من أنه لو قال والرحمن لأفعل ان أراد
 به السورة لا يكون عينا لانه يصير كأنه قال والقرآن وان أراد به الله تعالى يكون عينا اهـ لان هذا التفصيل
 في الرحمن قول بشر المريسى (قوله والطالب الغالب) فهو عينا وهو متعارف أهل بعداد كذا في النخبة
 والولوالجية ودكر في الفتح أنه يلزم اما اعتبار العرف فيما لم يسمع من الاسماء فان الطالب لم يسمع بخصوصه
 بل الغالب في قوله تعالى والله غالب على أمره وأما كونه بناء على القول الموصول في الاسماء اهـ أي من أنه
 تعتبر النسبة والعرف في الاسم المشترك كما مر وأجاب في البحر بأن المراد انه بعد ما حكم بكونه عينا أخبر بأن
 أهل بعداد تعارفوا الحالف بها اهـ قلت يافيه قوله في مختارات النوازل فهو عينا لتعارف أهل بعداد
 حيث جعل التعارف علة كونه عينا فلا محيص عما قاله في الفتح وأيضاً لم يثبت كون الطالب من أسمائه
 تعالى لا بدله من قرينة تعين كون المراد به اسم الله تعالى وهي العرف مع اقترانه بالغالب المسووع اطلاقه عليه
 تعالى وهو وان كان مسبووعا لكانه لم يجعل مقسمه به أصالة بل جعل صفته ولا يكون قسم بدون كفي الاول
 الذي ليس قبله شيء فانه لا يقسم بالاول بدون هذه الصفة ومثله الآخر الذي ليس بعده شيء فادهم وادفع في
 البحر من عطف الغالب بالواو وهو خلاف الموجد في الولوالجية والنخبة وغيرهما (قوله كما سيجي) أي بعد
 ورقة وسيجي تفصيله وبيانه (قوله وفي المجتبى الح) المراد به الاسماء المشتركة كفي الحرة وقدمه آ نفاعن
 الزيلعي معناه بانه نوى محتمل كلامه وظاهره انه يصدق قضاء وعبارته المجتبى واليمين بغير الله تعالى اذا قصد به غير

أو حذفها كما يستعمله
 الاثران وكذا واسم الله
 كحالف النصارى وكذا باسم
 الله لا فعل كذا عند محمد
 ووجه في البحر بخلاف
 بله بكسر اللام الا اذا كسر
 الهاء وقصد اليمين (وباسم
 من أسمائه) ولو مشترك
 تعورف الحالف به أولا على
 المذهب (كالرحمن والرحيم)
 والخليل والعليم ومالك يوم
 الدين والطالب الغالب
 (والحق) معر فالامتكرا
 باسمي وفي المجتبى لو نوى
 غير الله غير اليمين دين

الله تعالى لم يكن حالاً بالله لكن في البحر من البدائع فلا يكون عينا لأنه فوي محتمل كلامه فيصدق في أمر بيته
 وبين ربه تعالى اه ولا يصدق قضاء لأنه خلاف الظاهر كما مر * (تنبيه) * اعترض بعض الفضلاء التعبير
 بالقضاء والديانة بما في البحر عند قوله ولو زاد ثوبا بالبحر من أن الفرق بين الديانة والقضاء إنما يظهر في الطلاق
 والعناق لا في الحلف بالله تعالى لأن الكفارة حقه تعالى ليس للعبد فيها مدخل حتى يرفع الحالف إلى القاضي
 اه قلت قد يظهر فيما اذا علق طلاقاً أو عتقا على حلفه ثم حلف بذلك فافهم (قوله أو بصفة الح) المراد بها
 اسم المعنى الذي لا يتضمن ذاتاً ولا يحمل عليها وهو كالعزة والكبرياء والعظمة بخلاف نحو العظيم وتقييد
 بكون الحالف بمتعارفاً سواء كانت صفة ذات أو فعل وهو قول مشايخ ما وراء النهر ومشايخ العراق تفصيل
 آخر وهو أن الحلف بصفات الذات عيّن لا بصفات الفعل وظاهره أنه لا اعتبار بغيره بل هو للمعرف وعدمه فتح
 ملخصاً ومثله في الشريعة لآلية عن البرهان بزيادة التصريح بأن الأول هو الأصح وقال الزيلعي والصحيح الأول
 لأن صفات الله تعالى كلها صفات الذات وكلها قدوة والاعتماد مبنية على العرف ما ينعارف الناس الحالف به
 يكون عينا أو لا فلا اه ومعنى قوله كلها صفات الذات أن الذات الكريمة موصوفة بما في أديمها بالذات سواء
 كانت مما يسمى صفة ذات أو صفة فعل فيكون الحلف بها حلفاً بالذات وليس مراده في صفة الفعل تأمل
 ثم رأيت المصنف استشكله وأجاب بأن مراده أن صفات الفعل ترجع في الحقيقة إلى القدرة على الأشاعة
 والقدرة صفة ذات اه وما قلناه أولى تأمل (قوله صفة ذات) مع قوله بعده أو صفة فعل بدل مفضل من مجمل
 وقوله لا يوصف بغيرها الخ بيان للفرق بينهما كما في الزيلعي وغيره (قوله كعزة الله) قال القهستاني أي غلبته
 من حد نصر أو عدم الظهور من حد ضرب أو عدم الخط من منزلة من حد علم وقوله وجلاله أي كونه كامل
 الصفات وقوله وكبريائه أي كونه كامل الذات اه (قوله وملكونه وجبروته) بوزن فعولون وزيادة
 الهمزة في جبروت خطأ فاحش وفي شرح الشفاء للشهاب المذكوف صفة مباينة عن الملك كالرحمة من الرحمة
 وقد يخص بما يقابل عالم الشهادة ويسمى عالم الأمر كما أن مقابله يسمى عالم الشهادة وعالم الملك اه وفي شرح
 المواهب قال الراغب أصل الجبر إصلاح الشيء بضرب من القهر وقد يقال في الإصلاح الجرد كقول علي بإجابر
 كل كسير ومسهل كل عسير ونارة في القهر الجرد اه أفاده ط (قوله وعظمته) أي كونه كامل
 الذات أصالة وكامل الصفات تبعاً وقوله وقدرته أي كونه بصح منه كل من الفعل والترك فهستاني (قوله
 كالغضب والرضا) أي الانتقام والانعام وهذا تخيل لصفة الفعل في حد ذاتها ولا ينافي ما يأتي أن الرضا
 والغضب لا يخالفهما ط (قوله فإن الإيمان مبنية على العرف) علة للتقييد بقوله عرفاً ط وهذا خاص
 بالصفات بخلاف الأسماء فإنه لا يعتد بعرف فيها كما مر (قوله لا يقسم بغير الله تعالى) عطف على قوله
 والقسم بالله تعالى أي لا ينعقد القسم بغيره تعالى أي غير أسمائه وصفاته ولو بطريق الحكاية كما مر بل يحرم
 كما في القهستاني بل يخاف منه الكفر في نحو وحياتي وحياتك كما يأتي (قوله قال الكمال الخ) مبنى على أن
 القرآن بمعنى كلام الله فيكون من صفاته تعالى كما يفيد كلام اله راية حيث قال ومن حلف بغير الله تعالى لم
 يكن حالاً كالنبي والكعبة لقوله عليه الصلاة والسلام من كذبكم حالاً فاحلف بالله أوليذروكم إذا
 حلف بالقرآن لأنه غير متعارف اه فقوله وكذا يفيد أنه ليس من قسم الحلف بغير الله تعالى بل هو من قسم
 الصفات وإذا عله بأنه غير متعارف ولو كان من القسم الأول كما هو المتبادر من كلام المصنف والقدر
 لكانت العلة فيه النهي المذكور أو غيره لأن التعارف انما يجرى في الصفات المشتركة لا في غيرها وقال في
 الفتح وتعليل عدم كونه عينا بأنه غير تعالى لأنه مخلوق لانه حروف وغير الخلق هو الكلام النفس منع بان
 القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ولا يخفى أن المنزل في الحقيقة ليس بالحروف المنقضية بالمعنى وما ثبت
 قدمه استحالة عدمه غير أنهم أوجبوا ذلك لأن العوام إذا قبل لهم أن القرآن مخلوق تعدوا إلى الكلام مطلقاً
 اه وقواه ولا يخفى الخ رد للمنع وحاصله أن غير المخلوق هو القرآن بمعنى كلام الله الصفة النظمية القائمة به

(أو بصفة) بحلف بها عرفاً
 (من صفاته تعالى) صفة ذات
 لا يوصف بغيرها (كعزة
 الله وجلاله وكبريائه)
 وما يكوته وجبروته
 (وعظمته وقدرته) أو صفة
 فعل يوصف بها وبغيرها
 كالغضب والرضا أن الإيمان
 مبنية على العرف فما
 تعارف الحالف به في عين
 وما لا فلا (لا) يقسم (بغير
 الله تعالى كالنبي والقرآن
 والكعبة) قال الكمال ولا
 يخفى أن الحلف بالقرآن
 الآن منعارف فيكون عينا
 وأما الحلف بكلام الله

مطلب في القرآن

ليدور مع القسوف وقال
العيني وعندي أن المصحف
عيني لا سيما في زماننا وعند
الثلاثة المصحف والقرآن
وكلام الله عيني زاد أجسد
والنبي أيضا ولو تبرأ من
أحدها فممن اجتمعوا على
المصحف إلا أن يتبرأ مما فيه
بل ولو تبرأ من دفتر فيه بسملة
كان عينا ولو تبرأ من كل
آية فيه أو من الكتب
الأربعة فممن واحدة ولو كرر
البراءة فإيمان بعددها
وبرى من الله وبرى من
رسوله عينا ولو زادوا لله
ورسوله برهان منه فاربعة
وبرى من الله ألف مرة
عيني واحدة وبرى من
الاسلام أو القبلة أو صوم
رمضان أو الصلاة أو من
المؤمنين أو أعبد الصليب
عيني لأنه كفر وتعلق الكفر
بالشرط عيني وسجيء أنه
ان اعتقد الكفر به يكفر
والا يكفر وفي البحر عن
الخلاصة والتجريد وتعدد
الكفارة لتعدد اليمين
والمجاس والمجاس سواء
ولو قال عنيث بالثاني الاول
ففي حاشيته بالله لا يقبل
و بحجة أو عمة يقبل

مطاب تتعدد الكفارة
لتعدد اليمين

تعالى لا يعني الحروف المتحركة غير أنه لا يقال القرآن مخاوق ثلاثيهم إرادة المعنى الاول قلت فحيث لم يحز
أن يطلق عليه أنه مخاوق ينبغي أن لا يجوز أن يطلق عليه أنه غيره تعالى يعني أنه ليس صفته لان الصفات
ليست عينها ولا غيرا كما قرر في محله ولذا قالوا من قال بحق القرآن فهو كافر ونقل في الهندية عن المضمهرات
وقد قيل هذا في زمانهم أما في زماننا فممن وبه نأخذ ونأمر ونعتقد وقال محمد بن مقاتل الرازي انه عيني وبه
أخذ جمهور مشايخنا اه فهذا مؤيد لكونه صفة تعريف الحلف بها كعزة الله وجهه (قوله فيدور مع
العرف) لان الكلام صفة مشتركة (قوله وقال العيني الخ) عبارته وعندي لو حلف بالمصحف أو وضع يده
عليه وقال وحق هذا فهو عيني ولا سيما في هذا الزمان الذي كثرت فيه الايمان الفاجرة ورغبة العوام في الحلف
بالمصحف اه وأقره في التثنية وفيه نظر ظاهر اذ المصحف ليس صفة لله تعالى حتى يعتبر فيه العرف والالكان
الحلف بالنبي والكعبة عينا لانه متعارف وكذا بحياة رأسك ونحوه ولم يقل به أحد على أن قول الحالف وحق
الله ليس بيمين كإيأتي تحقيقه وحق المصحف مثله بالاولى وكذا وحق كلام الله لان حقه تعظيمه والعمل به
وذلك صفة العبد نعم لو قال أنسم بما في هذا المصحف من كلام الله تعالى ينبغي أن يكون عينا (قوله ولو تبرأ من
أحدها) أي أحد المدكورات من النبي والقرآن والقبلة (قوله الامن المصحف) أي فلا يكون النبري منه
عينا لان المراد به الورق والجلد وقوله إلا أن يتبرأ مما فيه لان ما فيه هو القرآن وما ذكره في النبر عن المجتبي من
أنه لو تبرأ من المصحف انه قد عينا فهو سابق قلم فان عبارة المجتبي هكذا ولو قال أما برى من القرآن أو بما في
المصحف فممن ولو قال من المصحف فليس بيمين اه ومثله في الذخيرة (قوله بل ولو تبرأ من دفتر) صوابه مما في دفتر
كجاء ياتيه في المصحف قال في الحاشية ولو رفع كتاب الفقه أو دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال
أما برى مما فيه ان فعل كذا ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال أما برى من بسم الله الرحمن الرحيم (قوله ولو
تبرأ من كل آية فيه) أي في المصحف كفي المجتبي والذخيرة والحاشية (قوله ولو كرر البراءة الخ) قال في الذخيرة ولو
قال فهو برى من الكتب الاربعة فهو عيني واحدة وكذا هو برى من القرآن والزبور والتوراة والانجيل
ولو قال برى من القرآن و برى من التوراة و برى من الانجيل و برى من الزبور فهو أربعة أيمان وفي
البحر عن الظاهرية والاصل في جنس هذه المسائل أنه متى تعددت صيغة البراءة تعددت الكفارة وإذا تعددت
التحدث (قوله عينا) أي لتكرر البراءة مرتين أما لو قال برى من الله ورسوله فممن عينا وصح في الذخيرة
والمجتبي الاول وعبارة البحر هنا و عمة خلاف المراد (قوله فاربعة) لان لفظ البراءة في الثانية مذكور
مرتين بسبب التثنية بحر (قوله عيني واحدة) لان قوله ألف مرة للمبالغة فلم يتكرر فيها اللفظ حقيقة نأمل
(قوله أو صوم رمضان الخ) زاد في الذخيرة ولو قال أما برى من هذه الثلاثين يعني شهر رمضان ان فعلت كذا
فان نوى البراءة من فرضيتها فممن أو من أجزائها فلا وكذا لو لم تكن له نية للشك ولو قال فأما برى من حجتى النبي
فحجت أو من صلاتي التي صليت لا يكون عينا بخلاف قوله من القرآن الذي تعلمت فانه عيني اه وفي البحر عن
المخيط لانه في الاول تبرأ عن فعله لاعتنا الحجة المشروعة وفي الثاني القرآن قرآن وان تعلمه فالنبري عنه ككفر
(قوله أو من المؤمنين) لان البراءة منهم تكون لانكار الايمان خانية (قوله أو أعبد الصليب) كأن قال ان
فعلت كذا فأنا أعبد الصليب (قوله لانه كفر الخ) تعليل لقوله ولو تبرأ من أحددها مع ما عطف عليه (قوله
وتعلق الكفر الخ) ولو قال هو يستحل الميتة أو الخمر أو الخنزير ان فعل كذا لا يكون عينا والحاصل أن كل شئ
هو حرام حرمه أو بدعي بحيث لا تسقط حرمة بحال كالكفر وأشباهه فاستحلاله معلق بالشرط يكون عينا وما
تسقط حرمة بحال كالميتة والخمر وأشباه ذلك فلا ذخيرة (قوله وسجيء) أي فر يما في المتن (قوله والابكر
بالثنية) أي تلزمه الكفارة (قوله وتعدد الكفارة لتعدد اليمين) وفي البغية كفارات الايمان اذا
كثرت تداخات ويخرج بالكفارة الواحدة عن هذه الجميع وقال شهاب الآفة هذا قول محمد قال صاحب
الاصل هو المختار وعندي اه مقدسي ومثله في القهستاني عن المنية (قوله وبحجة أو عمة يقبل) لعل وجهه

أن قوله ان فعلت كذا فعلى حجة ثم حلف ثانيا كذلك يحتمل أن يكون الثاني اخبارا عن الاول بخلاف قوله والله لا أفعله مرتين فان الثاني لا يحتمل الاخبار فلا تصح به نية الاول ثم رأيت كذلك في الذخيرة وفي ط عن الهندية عن المبسوط وان كان احدي اليمينين بحجة والاخرى بالله تعالى فعليه كفارة وحجة (قوله وفيه معز يا للاصل الخ) أي وفي البحر والظاهر أن في العبارة سقطا فان الذي في البحر عن الاصل لو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا يمين واحدة ولو قال هو يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهم يمينان (قوله في الاصح) راجع للمستثنين أي اذا ذكر الواو بين الاسمين فالاصح أنهم يمينان سواء كان الثاني لا يصلح نعم الاول أو يصلح وهو ظاهر الرواية وفي رواية يمين واحدة كافي الذخيرة قلت لكن يستثنى ما في الفتح حيث قال ولو قال على عهد الله وأمانته وميثاقه ولا نية له فهو يمين عندنا وما لك وأجد وحكي عن مالك يجب عليه بكل لفظ كفارة لان كل لفظ يمين بنفسه وهو قياس مذهبينا اذا كررت الواو كافي والله والرجن والرحيم الا في رواية الحسن اه (قوله واتفقوا الخ) يعني أن الخلاف المذكور اذا دخلت الواو على الاسم الثاني وكانت واحدة فلو تكررت الواو مثل والله والرجن فهما يمينان اتفاقا لان احدهما للعطف والاخرى للقسم كافي البحر وأما اذا لم تدخل على الاسم الثاني واو أصلا كقولك والله الله وكقولك والله الرحمن فهو يمين واحدة اتفاقا كافي الذخيرة وهذا هو المراد بقوله وبلا عطف واحدة (قوله قال الرازي) هو على حسام الدين الرازي له كتب منها خلاصة الدلائل في شرح القدوري سكن دمشق وتوفي بمائة سنة اخذت وتسعين وخمسمائة (قوله وان اعتقد وجوب البرية يكفر) ليس هذا من كلام الرازي المنقول في الفتح والبحر بل ما بعده وهذا انما ذكره في الفتح قبل نقل كلام الرازي وكان الفتح ذكره هنا ليبين به انه المراد من قوله يكفر وكان الاولى التصريح بماي التفسير به ثم المراد باعتقاد وجوب البرية كما قال ح اعتقاد الوجوب الشرعي بحيث لو حدث أثم وهذا لما يقع (قوله ولا يعلمون) أي لا يعلمون أن اليمين ما كان موجبا للبر أو الكفارة الساترة لهتك حرمة الاسم وأن في الحلف باسم غيره تعالى تسوية بين الخالق والمخوف في ذلك (قوله لغلت انه مشرك) أي ان الحالف بذلك وفي بعض النسخ انه شرك بدون مسيم أي ان الحالف المذكور وفي القهستاني عن المنية أن الجاهل الذي يحلف بروح الامير وحياته ورأسه لم يتحقق اسلامه بعد وفيه وما أقسم الله تعالى بغير ذاته وصفاته من الليل والنهي وغيره ليس للعبد أن يحلف بها (قوله وعن ابن مسعود الخ) لعل وجهه أن حرمة الكذب في الحلف بالله تعالى قد تسقط بالكفارة والحلف بغيره تعالى أعظم حرمة ولذا كان قريبا من الكفر ولا كفارة له ط (قوله ولا بصفة الخ) مقابل قوله المارأ بصفة يحلف بها وهذا مبني على قول مشايخ ما وراء النهر من اعتبار العرف في الصفات مطلقا لا فرق بين صفات الذات وصفات الفعل وهو الاصح كما مر فالعلة في اخراج هذه عدم العرف فلا حاجة الى ما في الجوهرية من أن القياس في العلم أن يكون يميننا لانه صفة ذات لكن استحسنوا عدمه لانه قد يراد به المعلوم وهو غيره تعالى فلا يكون يميننا الا اذا أراد الصفة لزوال الاحتمال اه (قوله ورضائه) الانسب ما في البحر ورضاه لانه مقصور لا ممدود (قوله وسخطه) قال في المصباح سخطا من باب تعب والسخط بالضم اسم منه وهو الغضب (قوله وشربه ودينه وحدوده) لا يحصل لذكرها هنا لانهم ليست من الصفات لان المراد بها الاحكام المتعبد بها وهي غيره تعالى فلا يقسم بها وان تعورف كما علم مما مروى يأتي فالمناسب ذكرها عند قول المصنف المتقدم لا بغير الله تعالى كما فعل صاحب البحر (قوله وصفته) في البحر عن الحائبة لو قال بصفة الله لا أفعل كذا لا يكون يميننا لان من صفاته تعالى ما يذكر في غيره فلا يكون ذكرا لصفة كذا الاسم اه (قوله وسبحان الله الخ) قال في البحر ولو قال لا اله الا الله لا أفعل كذا لا يكون يميننا الا أن ينوي وكذا قوله سبحان الله والله أكبر لا أفعل كذا لعدم العادة اه قلت ولو قال الله الوكيل لا أفعل كذا ينبغي أن يكون يميننا في زماننا لانه مثل الله أكبر لكنه متعارف (قوله لعدم العرف) قال في البحر والعرف معتبر في الحلف بالصفات (قوله وبقوله لعمر الله) بخلاف لعمر الله

وفيه معز بالاصل هو يهودي هو نصراني يمينان وكذا والله والله أو والله والرجن في الاصح واتفقوا أن والله والرجن يمينان وبلا عطف واحدة وفيه معز يا للفتح قال الرازي أخاف على من قال بحياتي وحياتك وحياة رأسك انه يكفر وان اعتقد وجوب البرية يكفر ولولا أن العامة يقولونه ولا يعلمون لغلت انه مشرك وعن ابن مسعود رضي الله عنه لأن أحلف بالله كاذبا أحب الي من أن أحلف بغيره صادقا (ولا) يقسم (بصفة لم يتعارف الحلف بها من صفاته تعالى كرجته وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه) ولعنته وشربه ودينه وحدوده وصفته وسبحان الله ونحو ذلك لعدم العرف (و) القسم أيضا (بقوله لعمر الله) أي بقاؤه

ولعمري فلان فإنه لا يجوز زكفي القهستاني وقد مر وهو بفتح العين والضم وإن كان بمعنى البقاء إلا أنه لا يستعمل في القسم لأنه موضع التخفيف لكثرة استعماله وهو مع الالزام رفوع على الابتداء والخبر محذوف وجوباً بالسد جواب القسم مسدود مع حذفها منصوب نصب المصادرة وحرف القسم محذوف تقول عمر الله فعلت قال في الفتح وأما قولهم عمرك الله ما فعلت فعمناه بأقرارك له بالبقاء ويتبع أن لا ينعقد عينا لأنه بفعل المخاطب وهو اقراره واعتقاده اهـ نهر ملخصاً (قوله وأيم الله) قال في المصباح وابن استعمل في القسم والتزم رفعه وهمزته عند البصريين وصل واشتقاقه عندهم من اليمين وهو البركة وعند الكوفيين قطع لأنه جمع بين عندهم وقد يخبر منه فيقال وأيم الله يحذف الهمزة والنون ثم اختصر ثانياً فقبل م الله بضم الميم وكسرهما اهـ قال القهستاني وعلى المذهبين مبتدأ خبره محذوف وهو يميني ومعنى يمين الله ما حلف الله به نحو الشمس والضحى أو اليمين الذي يكون بأسمائه تعالى كما ذكره الرضوي (قوله أي يمين الله) هذا مبني على قول البصريين أنه مفعول واشتقاقه من اليمين وهو البركة فيكون ذلك تفسير الحاصل المعنى والألف كان المناسب أن يقول أي بركة الله أو يقول أي يمين الله بصيغة الجمع على قول الكوفيين تأمل (قوله وعهد الله) أقوله تعالى وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان وقد جعل أهل التفسير المراد بالإيمان العهد والسابقة فوجب الحكم باعتبار الشرع أيها الأيمان وإن لم تكن حاملاً بصيغة الله كما حكم بان أشهد عيني كذلك وأيضاً غلب الاستعمال فلا يصرف عن اليمين الابنية عدمه وتعمامه في الفتح وفي الجوهرة إذا قال وعهد الله ولم يقل على عهد الله فقال أبو يوسف هو يمين وعندهما لا اهـ قالت لكن جزم في الثانية بأنه يمين بالاحكامية بخلاف * (تأنيده) * أقاد ما مر أنه لو قال على عهد الرسول لا يكون يميناً بل قد مناهن الصيرفية لو قال على عهد الله وعهد الرسول لا أفعل كذا لا يصح لأن عهد الرسول صار فاصلاً اهـ (قوله ووجه الله) لأن الوجه المضاف إلى الله تعالى يراد به الذات بغير أي على القول بالثبات أو يل والافيراد به صفة له تعالى هو أعلم بها (قوله إن نوى به قدرته) والا لا يكون يميناً كما في البحر وكله احتراز عما إذا نوى بالسلطان البرهان والحقبة (قوله وميثاقه) هو عهد وكديمين وعهد كفي المفردات فهستاني (قوله وذمته) أي عهده ولذا سمي الذي معاهداً فصح (قوله أو أعزم) معناه أو جوب فكان اخباراً عن الإيجاب في الحال وهذا معنى اليمين وكذا لو قال عزمت لا أفعل كذا كان حالفاً بغير عن البدائع (قوله أو أشهد) بفتح الهمزة والهاء وضم الهمزة وكسر الهمزة خطأ مجيء أي خطأ في الدين لما يأتي من أنه يستغفر الله ولا كفارة لعدم العرف (قوله باللفظ المضارع) لأنه للعمال حقيقة ويستعمل للاستقبال بقرينة كالتسعين وسوف فجعل حالفاً للعمال بلانية هو الصحيح وتعمامه في البحر (قوله بالاولى) لدلالته على التحقق لعدم احتماله الاستقبال (قوله وآليت) بعد الهمزة من الالية وهي اليمين كفي البحر (قوله إذا علقه بشرط) يعني بقسم عليه قال في النهر وأعلم أنه وقع في النهاية وتبعه في الدراية أن يرد قول القائل أقسم وأحلف بوجوب الكفارة من غير ذكر محالوف عليه ولا حث تمسكاً بما في الذخيرة أن قوله على يمين موجب للكفارة وأقسم لمحق به وهذا وهم بين إذا اليمين بذكر المقسم عليه وما في الذخيرة معناه إذا وجد ذكر المقسم عليه ونقضت اليمين وتركه للعلم به يفصح عن ذلك قول محمد في الأصل واليمين بالله تعالى أو أحلف أو أقسم إلى أن قال وإذا حلف بشئ منها ليفعل كذا فحنت وجبت عليه الكفارة اهـ قلت وأصل الرد لصاحب غاية البيان وتبعه في الفتح والبحر أيضاً وهو وجهه لكن هذا في غير على نذر أو على يمين كما يأتي قريباً (قوله فان نوى) مائة باله محذوف تقديره انما يكون يميناً إذا لم ينو به قرينة فان نوى الح قال في كافي الحاكم وأحلف بالانذار فان نوى شيئاً من أو عمرة أو غيره فعليه ما نوى وإن لم تكن له نية فعلية كفارة يمين (قوله وسه) أي قبيل الباب الآتي (قوله وإن لم يصف إلى الله تعالى) وكذا إن أضيف بالاولى كأن قال على نذر الله أو يمين الله أو عهد الله (قوله إذا علقه بشرط) أي بمحالوف عليه حتى يكون يميناً من مقدمة على نذر الله لاوه كذا أولاً أفعل كذا ما إذا لم يف بمحلف لزمته كفارة اليمين لكن في لفظ المذران الم بسم شيئاً بان قال على نذر الله فإنه

(وأيم الله) أي يمين الله
(وعهد الله) ووجه الله
وسلطان الله إن نوى به
قدرته (وميثاقه) وذمته
(و) القسم أيضاً بقوله
(أقسم أو أحلف أو أعزم
أو أشهد) باللفظ المضارع
وكذا الماضي بالاولى
كأقسمت وحلفت وعزمت
وآليت وشهدت (وإن لم
يقبل بالله) إذا علقه بشرط
(وعلى نذر) فان نوى باللفظ
النذر قرينة لزمته والالزمت
الكفارة وسه يصح (و) على
(يمين أو عهد وإن لم يصف
إلى الله تعالى إذا علقه بشرط
يجتنب) (و) القسم أيضاً
بقوله (إن فعل كذا فهو)
محسودى أو نصراني أو
فأشهدوا على بالنصرانية
أو شريك الكفار أو (كافر)

وان لم يكن عينا تلزمه الكفارة فيكون هذا التزام الكفارة ابتداء بم هذه العبارة كفا في الفتح وذكروا في الفتح أيضا
 أن الحق أن على عينا مثله إذا قاله على وجه الانشاء لا الاخبار ولم يرد عليه فيوجب الكفارة لانه من صبيغ النذر
 ولولم يكن كذلك لغا بخلاف أحلف وأشهد ونحوهما فانها ليست من صبيغ النذر فلا يثبت به الالتزام ابتداء اه
 وحاصله ان على نذر يراد به نذر الكفارة وكذا على عينا هو نذر الكفارة ابتداء بمعنى على كفارة عينا لا حلف
 الا بعد تعاقبه بمحلف عليه فيوجب الكفارة عند الحنث لا قبله وورده في البحر بما في المجتبى لو قال على عينا يريد
 به الايجاب لا كفارة عليه اذا لم يعاقبه بشئ اه أقول الذي في المجتبى بعد ما مر من بل فقط ط للمحيط ولو قال على
 عينا أو عينا الله فحين ثم قال أي صاحب الرمز المذكور على عينا يريد به الايجاب لا كفارة عليه اذا لم يعاقبه بشئ
 وكذا اذا قال الله على عينا هكذا روى عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة على عينا لا كفارة لها يريد الايجاب فعليه
 عينا لها كفارة اه ما في المجتبى وظاهر كلامه أن في المسئلة اختلاف الرواية وإذا كان على عينا من صبيغ
 النذر ترجحت الرواية المروية عن أبي حنيفة فالرد على الفتح بالرواية المروية عن أبي يوسف غير صحيح ثم رأيت
 في الحاوي ما نصه نظم على نذر أو على عينا ولم يعاقبه فعليه كفارة عينا اه فهذا صريح ما في الفتح فلفهم* (تنبيه)*
 ودرمانان اليمين تطلق على التعليق أيضا فلو عاق طلاقا أو عتقا فهو عينا عند الفقهاء فصار لفظ اليمين مشتركا
 ولعلمهم انما صوره هنا الى اليمين بالله تعالى لانه هو الاصل في المشروعية ولانه هو المعنى الاقوى أيضا فينصرف
 عند الاطلاق اليه وينبغي انه لو نوى به الطلاق أن تصح نيته لانه نوى بمحمل كلامه فيصير الطلاق معلقا على
 ما حلف وتقع به عند الحنث طاعة رجعية لا بآنية لانه ليس من كليات الطلاق خلافا لمن زعم انه منها ومن زعم
 أنه لا يلزمه الا كفارة عينا كما حققناه في باب الكليات لكن بقي لو قال أيمان المسلمين تلزمي ان فعالت كذا فافتي
 العلامة الطووي بأنه ان حنث وكانت له زوجة تطلق والالزمت كفارة واحدة وردة السيد محمد أبو السعود
 وأفتى بأنه لا يلزمه شئ لانه ليس من ألفاظ اليمين لا صريححا ولا كناية وأقره المحشى ولا يخفى ما فيه فان ايمان جمع
 عينا واليمين عند الاطلاق ينصرف الى الحلف بالله تعالى وعند النية يصح ارادة الطلاق به كما علمت وفي الخاتمة
 رجل حلف رجلا على طلاق وعتاق وهدى وصدقة ومشى الى بيت الله تعالى وقال الحالف لرجل آخر عليل
 هذه الايمان فقال نعم يلزمه المشى والصدقة لا الطلاق والعتاق لانه فيه ما بمنزلة من قال الله على أن أعتق عبدي
 أو أطلق امرأتى فلا يجبر على الطلاق والعتاق ولكن ينبغي له أن يعتق وان قال الحالف لرجل آخر هذه
 الايمان لازمة لك فقال نعم يلزمه الطلاق والعتاق أيضا اه أي لان قوله نعم بمنزلة قوله هذه الايمان لازمة لي
 فصار بمنزلة انشاء الحالف بها فتلزمه كلها حتى الطلاق والعتاق ومقتضى هذا أن يلزمه كل ذلك في قوله أيمان
 المسلمين تلزمي خصوص الهدى والمشى الى بيت الله لانها خاصة بالمسلمين وكذا الطلاق والعتاق والصدقة
 فالقول بعدم لزوم شئ أو بلزوم الطلاق فقط غير ظاهر الا أن يفرق بان هذه الايمان مذكورة صريحة في
 فرع الخاتمة بخلافها في فرعنا المذكور ولكنه بعيد فان لفظ أيمان جمع عينا ومع الاضافة الى المسلمين زادت
 في الشمول فينبغي لزوم أنواع الايمان التي يحلف بها المسلمون لا خصوص الطلاق ولا خصوص اليمين بالله
 تعالى هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (قوله فيكفر بحثه) أي تلزمه الكفارة اذا حنث الحاقاله بتحريره الحلال
 لانه لما جعل الشرط علما على الكفر وقد اعتقده واجب الامتناع وأمكن القول بوجوبه لغيره جعلناه عينا
 نهر (قوله أما الماضي) كان كمت وعلم كذا فهو كافر أو يهودي ومثله الحال (قوله عالما بخلافه) أما اذا كان
 ظاهرا صحت فلفح (قوله فغموس) لا كفارة فيها الا التوبة فتح (قوله واختلاف في كفره) أي اذا كان كاذبا
 (قوله والاصح الخ) وقيل لا يكفر وقيل يكفر لانه تحيزه معنى لانه لما عاقبه بأمر كائن فكانه قال ابتداء هو كافر
 واعلم انه ثبت في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من حلف على عينا بخلاف الاسلام كاذبا متعمدا فهو كافر
 قال والظاهر أنه أخرج مخرج العايب فان العايب ممن يحلف بمثل هذه الايمان أن يكون جاهلا لا يعرف
 الازوم الكفر على تقدير الحنث فان تم هذا والا فالحديث شاهد لمن أطلق القول بكفره فتح (قوله

فيكفر بحثه لو في المستقبل
 أما الماضي عالما بخلافه
 فغموس واختلاف في كفره
 (و) الاصح أن الحالف (ا
 يكفر) سواء (علقه بمضار
 أو أن كان عنده)

في اعتقاده) تفسير لقوله عنده ح قال في المصباح وتكون عند معنى الحكم يقال هذا عندى أفضل من هذا
 أى في حكمى (قوله وعنده أنه يكفر) عطف تفسير على قوله جاهلا وعبارة الفتح وان كان في اعتقاده أنه يكفر
 به يكفر لأنه رضى بالكفر حيث أقدم على الفعل الذى علق عليه كفره وهو يعتقد أنه يكفر إذا فعله اه وعبارة
 الدور وكفران كان جاهلا باعتقاده أنه كفر الخ وبه ظهر أن عطف وعنده بالواو هو الصواب وما يوجد في بعض
 النسخ من عطفه بأو خطأ لأنه يفيد أن المراد بالجاهل هو الذى لا يعتد بشيأ ولا وجه لتكفيره لما علمت من أنه
 إنما يكفر إذا اعتقده كفرا ليكون راضيا بالكفر أما الذى لا يعتقده كذلك لم يرض بالكفر حتى يقال أنه يكفر
 فانهم (قوله يكفر فيهما) أى في الغموس والمنعقدة أما في الغموس ففي الحال وأما في المنعقدة فعنده مباشرة
 الشرط كما صرح به في البحر قبيل قوله وسر وفه ح ولا يقال ان من نوى الكفر في المستقبل كفر في الحال وهذا
 بمنزلة تعليق الكفر بالشرط لانا نقول ان من قال ان فعلت كذا فأما كافر مراده الامتناع بالتعليق ومن
 عزمه أن لا يفعل فلا يصح فيه رضاء بالكفر عند التعليق بخلاف ما إذا باشر الفعل معتقدا أنه يكفر بمباشرة فانه
 يكفر وقت مباشرة لرضاه بالكفر وأما الجواب بان هذا تعليق بماله خطر الوجود فلا يكفر به في الحال
 بخلاف قوله إذا جاء يوم كذا فهو كافر فانه يكفر في الحال لأنه تعليق بمحقق الوجود فلهذا لو علقه بماله خطر
 يكفر أيضا كقوله ان كان كذا عند افانأ كفر فانه يكفر من ساعته كما في جامع الفصولين لأنه رضى في الحال بكفره
 المستقبلي على تقدير حصول كذا فانهم وعلى هذا لو كان الحالف وقت الحلف ناويا على الفعل وقال ان فعلت
 كذا فهو كافر ينبغى أن يكفر في الحال لأنه يصير عازما في الحال على الفعل المستقبلي الذى يعتقده كفرن به (قوله
 بخلاف الكافر) أى إذا قال ان فعلت كذا فأما مسلم قال ح في بعض النسخ بخلاف الكفر وعلمنا فظهر
 يصير عازما على الكفر الذى استلزمه الكفر والاولى أظهر اه (قوله لانه ترك) أى لان الكفر ترك التصديق
 والاقرار فيصح تعليقه بالشرط بخلاف الاسلام فانه فعل والافعال لا يصح تعليقه بها بالشرط قال ح وبه إذا
 التقرير عرفت أن هذا تعليق لقوله يكفر فيهما لا لقوله فلا يصير مسلما بالتعليق اه قلت لكن الظاهر انه
 تعليق للمخالفة وبيان لوجه الفرق والالطاف على التعليق الاول (قوله كاذبا) حال من الضمير في بقوله (قوله
 الاكثر نعم) لانه نسب خلاف الواقع الى علمه تعالى فيتضمن نسبة الجهل اليه تعالى (قوله وقال الشمني الاصح
 لا) جعله في المجتبى وغيره رواية عن أبي يوسف ونقل في نور العين عن الفتاوى تصحيح الاول وعلى القول بعدم
 الكفر قال ح يكون حينئذ عينا غموسا لانه على ماض وهذا ان تعورف الحلف به والا فلا يكون عينا وعلى
 كل فهو معصية تجب التوبة منه اه لكن علمت أن التعارف إنما يعتبر في الصلوات المشتركة تأمل (قوله
 وكذا لو وطئ المصحف الخ) عبارة المجتبى بعد التعليق المنقول هنا عن الشمني هكذا قلت فعلى هذا إذا وطئ
 المصحف قائلا لانه فعل كذا أولم يفعل كذا وكان كاذبا لا يكفر لانه يتصدق به ويرى كذبه لا اهانة المصحف اه
 لكن ذكر في القنية والحاوي ولو قال لها نسي رجلك على الكراسية ان لم تكوني فعات كذا فوضعت عليها
 رجلا لا يكفر الرجل لان مراده التخويف وتكفر المرأة قال رحمه الله فعلى هذا لو لم يكن مراده التخويف ينبغى
 أن يكفر ولو وضع رجلاه على المصحف حال التوب وفي غير الخائف استخفافا يكفر اه ومقتضاه أن الوضع
 لا يستلزم الاستخفاف ومثله في الاشياء حيث قال يكفر بوضع الرجل على المصحف مستخفا والا فلا اه ويظهر
 لي ان نفس الوضع بلا ضرورة يكون استخفافا واستهانة له ولذا قال لو لم يكن مراده التخويف ينبغى أن يكفر
 أى لانه إذا أراد التخويف يكون معظما له لان مراده جعلها على الاقرار بانهم فعلت اعلم بان وضع الرجل أمر
 عظيم لا تفعله فتقر بما أنكره أما إذا لم يرد التخويف بانه يكفر لانه أمر بها بما هو كافر لما فيه من الاستخفاف
 والاستهانة ويدل على ذلك قول من قال يكفر من صلى بلا طهارة أو لعبير القبلة لانه استهانة وإهانة (قوله لعدم
 العرف) قلت هو في زماننا متعارف وكذا الله يشهد أنى لا أفعل ومثله شهد الله علم الله أنى لا أفعل فبني في
 جميع ذلك أن يكون عينا للتعارف الآن (قوله يكون عينا) قال في البحر وينبغى أن الحالف إذا قصد نفي

في اعتقاده أنه (يعين وان
 كان) جاهلا (عنده أنه
 يكفر في الحلف) بالغموس
 وبمباشرة الشرط في المستقبل
 (يكفر فيهما) لرضاه بالكفر
 بخلاف الكافر فلا يصح
 مسلما بالتعليق لانه ترك كما
 بسطه المصنف في فتاويه
 وهل يكفر بقوله الله يعلم أو
 يعلم الله أنه فعل كذا أولم
 يفعل كذا كاذبا قال
 الزاهدى الاكثر نعم وقال
 الشمني الاصح لانه قصد
 ترويح الكذب دون الكفر
 وكذا لو وطئ المصحف قائلا
 ذلك لانه لترويح كذبه
 لا اهانة المصحف مجتبى وفيه
 أشهاد الله لا أفعل يستغفر
 الله ولا كفارة وكذا أشهدك
 وأشهدك لا أشكرك لعدم
 العرف وفي الذخيرة ان
 فعلت كذا فلا اله في السماء
 يكون عينا

المكان عن الله تعالى انه لا يكون عينا لانه حيث نذ ليس بكفر بل هو الايمان اه ح (قوله ولا يكفر) لما كان مقتضى حلفه كون الاله في السماء كان مظنة أن يتوهم كفره بنفس الحلف لان فيه اثبات المكان له تعالى فقال ولا يكفر ولعل وجهه أن اطلاق هذا اللفظ وارد في النصوص كقوله تعالى وهو الذي في السماء له وقوله تعالى أأمنتم من في السماء فلا يكفر باطلاقه عليه تعالى وان كانت حقيقة الظرفية غير مرادة فبالنظر الى كون هذا اللفظ وارد في القرآن كان نفيه كفرا ولذا انه قد ثبت به اليقين كافي نظائره وبالنظر الى أن اعتقاد حقيقة اللغوية كفر كان مظنة كفره لاقتضاء حلفه كون الاله في السماء هـ ذ اغاية ما ظهر لي في هذا المجل وفي أواخر جامع الفصولين قال الله تعالى في السماء عالم لو أراد به المكان كلفر لا لو أراد به حكاية عما جاء في ظاهر الاخبار ولو لا نية له يكفر عند أكثرهم اه فتأمل (قوله لان منكرها مبتدع لا كافر) أي واليمين انما تعتقد اذا علمت تكفر ط (قوله وكذا فصلاحي الخ) أي انه ليس بيمين بحر عن المجتبى ط (قوله وأما فصولي الخ) في حاوي الزاهدي وصلواتي وصياماتي لهذا الكافر فليس بيمين وعليه الاستغفار وقيل هذا اذا نوى الثواب وان نوى القرية فيمين اه قلت وبه علم أن ما هنا قول آخر لا يظهر فرق بين صلاتي وصومتي بل التفصيل جار فيها على هذا القول أي ان أراد القرية والعبادة يكون يمين الكونه تعالفا على كفر وأما ان أراد الثواب فلا لان الثواب على ذلك أمر غيبي غير محقق ولان هبة الثواب للعبادة جائزة عندنا فلهذا أراد تخفيف عذابه وان لم يكن الكافر أهلا لثواب العبادة تأمل (قوله وحقا) في المجتبى وفي قوله وحقا وأحقا اختلاف المشايخ والاكثر على انه ليس بيمين اه أي لا فرق بين ذكره بالواو وبدونها في الملتقى وغيره من ذكره بدونها ليس بقيد فافهم (قوله الا اذا أراد به اسم الله تعالى) مكر مع ما يأتي متنا وكأني أشار الى أن المناسب ذكره هنا ح (قوله وحق الله) الحاصل أن الحق إما أن يذكر معرفا أو منكر أو مضافا فالحق معرفا سواء كان بالواو أو بالياء يمين اتفاقا كافي الخانية والظهيرية ومنكر ايمين على الاصح ان نوى ومضافا ان كان بالياء فيمين اتفاقا لان الناس يحلفون به وان كان بالواو فعندهما واحد الروايتين عن أبي يوسف لا يكون يميناً وعنه رواية أخرى انه يمين لان الحق من صفاته تعالى والحلف به متعارف وفي الاختيار انه المختار باعتبار ما يعرف اه وبهذا علم أن المختار أنه يمين في الالفاظ الثلاثة مطلقة فأما في البحر وتقدم أن المنكر بدون واو أو باء ليس بيمين عند الأكثر هـ ذ وقد اعترض في الفتح على ما في الاختيار بان التعارف يعتبر بعد كون الصفة مشتركة في الاستعمال بين صفة الله تعالى وصفة غيره ولفظ حق لا يثبت ادر منه ما هو صفة الله تعالى بل ما هو من حقوقه ثم قال ومن الأقوال الضعيفة ما قال البخاري ان قوله بحق الله يمين لان الناس يحلفون به وضمه لمسا علمت انه مل وحق الله (قوله وحرمته) اسم بمعنى الاحترام وحرمته الله ما لا يحل انتهاكه فهو في الحقيقة قسم بغيره تعالى جوى عن البرجندی ط (قوله وبجريمة شهد الله) بالدال المهملة في كثير من النسخ والكتب وفي بعضها شهر الله بالراء وكل من النسختين صحيح المعنى ح (قوله وبحق الرسول) فلا يكون يميناً لكن حقه عظيم ط عن الهندية (قوله ورضاه) مكر مع ما مر في قوله ولا يصح فلم يتعارف الحلف به الخ وكونه ليس يميناً لا ينافي ما مر في قوله أو صفة فعل بوصف به او بضدها الخ كما قدمناه هـ ك (قوله لكن في الخانية الخ) حيث قال وأمانة الله يمين وذكر الطحاوي أنه لا يكون يميناً وهو رواية عن أبي يوسف اه وفي البحر ذكر في الاصل أنه يكون يميناً خلافاً للطحاوي لان طاعته ووجهه ما في الاصل أن الامانة المضافة الى الله تعالى عند القسم يراد بها صفة اه وفي الفتح فعندنا ومالك وأحمد ويمين وعند الشافعي بالنية لانها سرب بالعبادات قلنا غلب ارادة اليمين اذ كرت بعد حرف القسم فوجب عدم توقفها على النية للعبادة العالبة اه وبه علم أن المعتمد ما في الخانية (قوله فليس بيمين) أي اتفاقاً لانها ليست صفة لكن على المعتمد ينبغي أن لا يصدق في القضاء (قوله فعليه غضبه الخ) أي لا يكون يميناً أيضاً لانه دعاء على نفسه ولا يستلزم وقوع المدعو بل ذلك متعلق باستجابة دعائه ولانه غير متعارف فتح (قوله أو هو زان الخ) لان حرمة هذه الاشياء تحتل النسخ والتبديل فلم تكن في

ولا يكفر وفي فأنا برى
من الشفاعة ليس بيمين
لان منكرها مبتدع
لا كافر وكذا فصلاحي
وصيامي لهذا الكافر وأما
فصولي لليهود فيمين ان
أراد به القرية لان أراد به
الثواب (قوله) مبتدأ
خبره قوله الاتي لا (وحقا)
الا اذا أراد به اسم الله تعالى
(وحق الله) واختار في
الاختيار أنه يمين للعرف
ولو بالياء فيمين اتفاقا بحر
(وحرمته) وبجريمة شهد
الله وبجريمة لا اله الا الله
وبحق الرسول أو الايمان
أو الصلاة (وعذابه وثوابه
ورضاه ولعنة الله وأمانته)
لكن في الخانية أمانة الله
يمين وفي النهر ان نوى
العبادات فليس بيمين (وان
فعله فعليه غضبه أو سخطه
أو لعنة الله أو هو زان أو
سارق أو شارب خمر أو آكل
ربا) يكون قسماً

معنى حرمه الاسم ولانه ليس بتعارف هداية أى ان حرمه هذه الاشياء تحتل السقوط للضرورة ونحوها
 (قوله لعدم التعارف) ظاهره أنه عامة للجميع وقد علمت أن العرف معتبر في الخلاف بالصفات المشتركة تأمل
 (قوله فلو تعورف الخ) أى في هوزان وما بعده كما يفيد كلام النهر والظاهر أن مثله فعلية غرضه الخ (قوله
 ظاهر كلامهم نعم) فيه نظر لانهم لم يقتصر على التعارف بل علوا بما يقتضى عدم كونه بمنام مطلقا
 وهو كون عليه غرضه ونحوه دعاء على نفسه وكون هوزان يحتمل النسخ ثم علوا بعدم التعارف لانه عند عدم
 التعارف لا يكون بمنام وان كان مما يمكن الخلاف به في غير الاسم فكيف اذا كان مما لا يمكن (قوله وظاهر
 كلام الكمال لا) حيث قال ان معنى اليمين أن يعلق الخلف ما يوجب امتناعه من الفعل بسبب لزوم وجوده
 أى وجود ما علقه بالكفر عند وجود الفعل المخالف عليه كدخول الدار وهما لا يصير بمجرد الدخول زانيا أو
 سارقا حتى يوجب امتناعه عن الدخول بخلاف الكفر فانه مباشرة الدخول بتحقيق الرضا بالكفر فيوجب
 الكفر اهـ ولخصام وضحا والمراد أنه يوجب الكفر عند الجهل والكفارة عند العلم ولا يخفى أن هذا التعليل
 يصلح أيضا لنحوه عليه عصبه لانه لا تحقق استجابة دعائه مباشرة الشرط ولا يوجب امتناعه عن مباشرة فلم
 يكن فيه معنى اليمين وان تعورف (قوله وفي الجراح الخ) هذا غير منقول بل فهمه في البحر من قول اللؤلؤ الجبة في
 تعليل قوله هو يستحل الدم أو لحم الخنزير ان فعل كذا لا يكون بمنالان استحلال ذلك لا يكون كفر الا بحالة
 فانه حالة الضرورة يصير حالا اهـ واعترضه المحشى بأنه وهم باطل لان قول اللؤلؤ الجبة لا يحال قبله للمنفى
 وهو يكون للمنفى وهو لا يكون فالمعنى ان كون استحلاله كفر على الامم منى بل قد لا يكون كفر بوضوحه
 ما في المحيط من انه لا يكون بمنال للسلك لانه قد يكون استحلاله كفرا كفى غير حالة الضرورة فيكون بمنال وقد
 لا يكون كفرا كفى حالة الضرورة فلا يكون بمنال فقد حصل الشك في كونه بمنال أو لا بخلاف هو يهودى ان
 فعل كذا لان اليهودى من ينسك رسالة محمد صلى الله عليه وسلم وذلك كفر دائما فكل ما حرم مؤبدا
 فاستحلاله معاقبا بالشرط يكون بمنال لا فلا اهـ ولخصا (قوله ومن حروفه) أفاد أن له حروفا أخر نحو من الله
 بكسر الميم وصحها صرح به القهسنة فى عن الرضى ح فلت وفى الدما منى عن التسهيل ومن مثلث الحرفين مع
 توافق الحركتين اهـ فافهم والمراد بالحروف الادوات لان من الله وكذا الميم اسم مختصر من أين كسر
 والضمير في حروفه راجع الى القسم أو الخلف أو الى اليمين بتأويل القسم والافاليمين مؤنثة سمعا (قوله
 الواو والباء والتاء) قدم الواو لانها أكثر استعمالا فى القسم ولما تقع الباء فى القرآن الا فى بالله ان الشرك
 اعظم عظيم مع احتمال تعليقها بالشرك وقدم غيره الباء لانها الاصل لانها اصله أحلف وأقسم ولذا ادخلت فى
 المظهر والمضمير نحو بك لا فعلن (قوله ولام القسم) وهى المختصة بالله فى الامور العظام فهست أى لا تدخل
 على غير اسم الجلالة وهى مكسورة وحكى فتحها كفى حواشى شرح الجرومية وفى الفتح ولا تستعمل الا لام
 الا فى قسم يمين معنى التعجب كقول ابن عباس دخل آدم الجنة فله ما غربت الشمس حتى نخرج وقولهم
 لله ما يؤخر الاجل فاستعمالها قسم مجرد اعنه لا يصح فى اللغة الا أن يتعارف كذلك وقول الهداية فى المختار
 كفى بعض الناس احتراز عما عن أبي حنيفة انه اذا قال لله على أن لا أكلم زيد انما يستبىب الآن
 ينوى لان الصيغة للذرو ويحتمل معنى اليمين اهـ (قوله وحرف التنبيه) المراد به ما محذوف الانباء أو
 ثابتها مع وصل ألف الله وقطعها كفى التسهيل لابن مالك (قوله همزة الاستفهام) هى همزة بعدها ألف
 ونقط الجلالة بعدها مجرور وتسميتها همزة الاستفهام مجاز كذا فى الدما منى على التسهيل ح والظاهر
 أن الجرب زه الا حرف لنيابتها عن أحرف القسم ط (قوله وقطع ألف الوصل) أى مع جوال اسم الشريف
 ح أى فالهمزة ثابتة عن حرف القسم وليس حرف القسم ضمرا لان ما يضم فيه حرف القسم تبقى همزته
 همزة وصل نعم عند ابتداء الكلام تقطع الهمزة فيحتمل الوجهين أما عند عدم الابتداء كقولك يا زيدا
 لا أعان فان قطعتها كان مما نحن فيه والافهم من الاضمار فانهم (قوله والميم المكسورة والمضمومة) وكذا

لعدم التعارف فلو تعورف
 هل يكون بمنام ظاهر كلامهم
 نعم وظاهر كلام الكمال لا
 ونماه فى النهر وفى البحر
 ما يباح للضرورة لا يكفر
 مستحله كدم وحذير
 (الا اذا أراد) الخالف
 بقوله حقا اسم الله تعالى
 فيمين على المذهب كما
 صحه فى الخانية (و) من
 (حروفه الواو والباء والتاء)
 ولام القسم وحرف التنبيه
 وهمزة الاستفهام وقطع
 ألف الوصل والميم المكسورة
 والمضمومة كقوله

مطلب خووف القسم

المفتوحة فقد نقل الدماميني فيها التثنية وفي ط لعلهم اعتبروا صورتها فعدوها من حروف القسم والا
 قد سبق أنهم من جملة اللغات في أيمن الله كمن الله (قوله الله) بكسر لام القسم وجر الهاء كما قدمناه فافهم
 (قوله وهاء الله) مثال لحرف التنبيه والهاء مجرورة ح (قوله م الله) بتثنية الميم كما قدمناه والهاء مجرورة
 (قوله وقد تضرع حروفه) فيه أن الذي يضرع هو الباء فقط لأنها حرف القسم الأصلي كما نقله القهستاني عن
 الكشف والرضي وأراد بالاضمار عدم الذكرو فيصدق بالحذف والفرق بينهما أن الاضمار يمتنع أثره
 بخلاف الحذف قال في الفتح وعليه ينبغي كون الحرف محذوفاً في حالة النصب ومضمراً في حالة الجر لظهور
 أثره وقوله في البحر قال تضرع ولم يقل تحذف للفرق بينهما الخ يوهم أنه مع النصب لا يكون حالاً وليس كذلك
 ولذا قال في النهر أنه بمنزلة عن التحقيق لأنه كما يكون حالاً مع بقاء الآخر يكون أيضاً حالاً مع النصب بل هو
 الكثير في الاستعمال وذلك شاهد اه أي شاهد في غير اسم الله تعالى فافهم (قوله بالحركات الثلاث) أما
 الجر والنصب فعلى اضممار الحرف أو حذفه مع تقدير ناصب كما يأتي وأما الرفع فقال في الفتح على اضممار
 مبتدأ والاولى كونه على اضممار خبر لان الاسم الكريم أعرف المعارف فهو أولى بكونه مبتدأ والتقدير الله
 قسمي أو قسمي الله اه (قوله وغيره) أي ويختص غير اسم الجلالة كالرحمن والرحيم بغير الجر أي بالنصب
 والرفع أما الجر فلا لأنه لا يجوز حذف الجر وإبقاء عمله إلا في مواضع منها لفظ الجلالة في القسم دون عوض
 نحو الله لا فعلان (قوله بنصبه بترع الحائض) هذا خلاف أهل العربية بل هو عندهم بفعل القسم لما حذف
 الحرف أصل الفعل به إلا أن يراد عند انتزاع الحائض أي بالفعل عنده كذا في الفتح أي فالباء في نزع السببية
 لاصلة نصبه لان النزع ليس من عوامل النصب بل الناصب هو الفعل ويتعدى بنفسه توسعاً بسبب نزع
 الحائض كفي أنجلتم أمر ربكم أي عن أمره واقعوا لهم كل مرصاد أي عليه (قوله وجره الكوفيون) كذا
 حكى الخلاف في المبسوط قال في الفتح ونظريه بأنهم ما أي النصب والجر وجهان سائغان للعرب ليس أحد
 ينكر أحدهما ليتأتى الخلاف اه وسكت الشارح عن الرفع مع أنه ذكره أيضاً في قوله بالحركات الثلاث
 * (تنبيه) * هذه الواجهة الثلاثة وكذا سكون الهاء ينفذها اليمين مع التصريح بباء القسم في الظهير به
 بالله لا يفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها أو رفعها يكون عينا ولو قال الله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها
 لا يكون عينا إلا أن يعربها بالجر فيكون عينا وقيل لا يكون عينا مطلقا اه قلت وقول المتن وقد تضرع بشير
 إلى القول الأول لما علمت من أن الاضمار يمتنع أثره فلا بد من الجر لكنه خلاف ما مشى عليه في الهداية
 وغيرها من تجويز النصب وقد مناعن الجوهر أنه الصحيح بل قال في البحر وينبغي أنه إذا نصب أنه يكون
 عينا بخلاف لان أهل اللغة لم يختلفوا في جواز كل من الوجهين ولكن النصب أكثر كما ذكره عبد القاهر
 في مقاصده كذا في غاية البيان اه قلت بقي الكلام على عدم كونه عينا مع سكون الهاء وقد رده في الفتح
 حيث قال ولا فرق في ثبوت اليمين بين أن يعرب المقسم به خطأ أو صوابا أو يسكنه خلافاً لما في المحيط فيما إذا
 سكنه لان معنى اليمين وهو ذكر اسم الله تعالى لا يمنع أو الجمل معقودا بما أر يدمنعه أو فعله ثابت فلا يتوقف
 على خصوصية في اللفظ اه (قوله أن اضممار حرف التأكيدي) الاضافة في حرف اللحن لان المراد اللام
 والنون فان حذفهما في جواب القسم المستقبل المثبت لا يجوز ثم حذف أحدهما جائز عند الكوفيين
 لا عند البصريين وكذا يجوز ان كان الفعل حالاً كقراءة ابن كثير لا قسم بيوم القيامة وقول الشاعر

يمينا لا بغض كل امرئ * ينحرف قولاً ولا يفعل

(قوله الحالف بالعربية الخ) على هذا أكثر ما يقع من العوام لا يكون عينا لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم
 فيها مقدسي يعني لا يكون عينا على الاثبات وقوله فلا كفارة عليهم فيها أي إذا تركوا ذلك الشيء ثم قال المقدسي
 لكن ينبغي أن تلزمهم اتماعهم الحلف بذلك ويؤيده ما نقلناه عن الظهيرية أنه لو سكن الهاء أو رفع أو نصب
 في بالله تكون عينا مع ان العرب ما نطقت بغير الجر فليتأمل وينبغي أن يكون عينا وان خلا من اللام والنون

لله وهاء الله وم الله (وقد
 تضرع) حروفه ايجازاً
 فيختص اسم الله بالحركات
 الثلاث وغيره بغير الجر
 والتزم رفع أيمن ولعمري
 الله (كقوله الله) بنصبه
 بنزع الحائض وجره
 الكوفيون مسكين
 (لا فعلان كذا) أفاد أن
 اضممار حرف التأكيدي
 المقسم عليه لا يجوز ثم
 صرح به بقوله (الحلف)
 بالعربية (في الاثبات
 لا يكون لا بحرف التأكيدي
 وهو اللام والنون كقوله
 والله لا فعين كذا)

مطلب فيما لو أسقط اللام
 والنون من جواب القسم

و يدل عليه قوله في الولوالجية سبحانه الله أفعل لا اله الا الله أفعل كذا ليس بين الآن يتوهم اه واعترضه
 الخير الرمي بأن مانعه لا يدل مدعاه أما الاول فلا نه تغييرا راجي لا يمنع المعنى الموضوع فلا يضر التسكين
 والرفع والنصب لما تقر بأن اللحن لا يمنع الاعتقاد وأما الثاني فلا نه ليس من المتنازع فيه اذ المتنازع فيه
 الاثبات والنفي لأنه يمين والنقل يجب اتباعه اه قلت وفيه نظر أما أولا فلا أن اللحن الخطأ كما في القاموس
 وفي المصباح اللحن الخطأ في العربية وأما ثانيا فلا أن قول الولوالجية سبحانه الله أفعل عين المتنازع فيه لا غيره
 فانه أتى بالفعل المضارع مجردا من اللام والنون وجعله يميناً مع النية ولو كان على النفي لوجب أن يقال انه مع
 النية يمين على عدم الفعل كما لا يخفى وانما اشترط النية لكونه غير متعارف كما مر وقال ح وبحث المقدسي
 وجيه وقول بعض الناس انه يصادم المنقول يجب عنه بيان المنقول في المذهب كان على عرف صدر الاسلام
 قبل أن تتغير اللفظة وأما الآن فلا يأتون باللام والنون في مثبت القسم أصلا ويفرقون بين الاثبات والنفي
 بوجود لا وعدة ها وما اصطلاحهم على هذا الا كاصطلاح لغة الفرس ونحوها في الأيمان لمن تدبر اه قلت
 و يؤيده ما ذكره العلامة فاسم وغيره من أنه يعمل كلام كل عاقد وحالف وواقف على عرفه وعادته سواء
 وافق كلام العرب أم لا ويأتي نحوه عن الفصح في أول الفصل الا أن قد فرق أهل العربية بين بلى ونعم في
 الجواب بأن بلى لا يحجب ما بعد النفي ونعم للتصديق فاذا قيل ما قام زيد فان قلت بلى كان معناه قد قام وان قلت
 نعم كان معناه ما قام ونقل في شرح المنار عن التحقيق أن المعنى في أحكام الشرع العرف حتى يقام كل واحد
 منهما مقام الآخر اه ومثله في التلويح وقول المحيط هنا والخلاف بالعربية أن يقول في الاثبات والله لا فعلن
 الخ بيان الحكم على قواعد العربية وعرف العرب وعادتهم الحالية عن اللحن وكلام الناس اليوم خارج
 عن قواعد العربية سوى النادر فهو لغة اصلاحية لهم كباقي اللغات الأجنبية فلا يعاملون بغير لغتهم وقصدتهم
 الامن التزم منهم الاعراب أو قصد المعنى اللغوي فينبغي أن يدين وعلى هذا قال شيخ مشايخنا الساجي ان
 أيماننا الآن لا تتوقف على تأكيد فقهنا وضعنا واضعنا جديدا واصطلاحنا عايبا وتعارفنا ها فيجب معاملة المتنا
 على قدره ولنا ونبا تما كما أوقع المتأخرون الطلاق بعلى الطلاق ومن لم يدرب عرف أهل زمانه فهو جاهل اه
 قلت ونظير هذا ما قالوه من أنه لو أسقط الفاء الرابطة لجواب الشرط فهو تحيز لا تعليق حتى لو قال ان دخلت
 الدار أنت طالق تطاق في الحال وهذا مبني على قواعد العربية أيضا وهو خلاف المتعارف الآن فينبغي
 بناؤه على العرف كما تقدمناه عن المقدسي في باب التعليق وقد مرنا هنا ما يناسب ذكره هنا فراجع الله
 سبحانه أعلم * (تنبيه) ما مرنا هو في القسم بخلاف التعليق فانه وان سمي عند الفقهاء حائفا ويحينا
 لكنه لا يسمى قسم فان القسم ناص باليمين بالله تعالى كما صرح به القهستاني أما التوقيف فلا يجري اشتراط
 اللام والنون في مثبت منه لا عند الفقهاء ولا عند اللغويين ومنه الحرام يلزم على الطلاق لا أفعل كذا
 فانه يراد به في العرف ان فعالت كذا فهي طالق فيجب امضاؤه عليهم كما صرح به في النسخ وغيره كما يأتي قال ح
 فاندفع به هذا ما توهمه بعض الافاضل من ان في قول القائل على الطلاق أجيء اليوم ان جاء في اليوم وقع
 الطلاق والا فلا لعدم اللام والنون وأنت خبير بان النكاح انما اشترطوا ذلك في جواب القسم المثبت لافي
 جواب الشرط والا كان معنى قولك ان قام زيد أقم ان قام زيد لم أقم ولم يقل به عاقل فضلا عن فاضل على ان
 قوله أجيء ليس جواب الشرط بل هو فعل الشرط لان المعنى ان لم أجيء اليوم فأنت طالق وقد وقع هذا
 الوهم بعينه للشيخ الرمي في الفتاوى الخيرية وغيره أيضا قال السيد أحمد الحوي في تذكيره الكبير رفع
 الى سؤال صورته رجل اعتاظ من ولد زوجته فقال على الطلاق اني أصبح أستعكيل من القريب فلما أصبح
 تركه ولم يستكه ومكث مدة فهل والحالة هذه يقع عليه الطلاق أم لا الجواب اذا تركه شكاً بنيه ومضى مدة
 بعد حلقه لا يقع عليه الطلاق لان الفعل المذكور وقع في جواب اليمين وهو مثبت فيقدر النفي حيث لم يؤكده
 والله تعالى أعلم كتبه الفقير عبد المنعم النبتقي فرفعه الى جماعة قائلين ماذا يكون الحال فيدراد به الامر

له كل واحد منهما ما الخ
 نعم وبلى اه منه

ووالله لقد فعلت كذا
مقر وبالكلمة التوكيد وفي
النفي بحرف النفي حتى لو
قال والله أفعل كذا اليوم
كانت بمنه على النفي
وتكون لامضمة كأنه قال
لأفعل كذا لامتناع
حذف حرف التوكيد في
الاثبات لاضمار العرب في
الكلام الكلمة لابعض
الكلمة من البحر عن المحيط
(وكفارته) هذه إضافة
للشروط لأن السبب عندما
الحنث (تحرير رقبة أو
اطعام عشرة مساكين) كما
مرفى الظهار (أو كسوتهم

مطلب كفارة اليمين

وتقدم بين العوام وتأخرت أولوا الفضل أفيدوا الجواب فاجبت بعد الحمد لله ما أفتى به من عدم وقوع
الطلاق مع الإبان للفعل المذكور وقع جوابا باليمين وهو مثبت فيصدر النفي حيث لم يؤكده نفي عن شرط
جهله وجعله وكثرة مجازفته في الدين ونحوه اذ ذلك في الفعل اذا وقع جوابا بالقسم بالله نحو والله تفتنواي
لا تقتولا في جواب اليمين بمعنى التعليق بما يشق من طلاق وعتاق ونحوهما وحيث اذا أصبح الخالف ولم
يشتركه وقع عليه الطلاق الثلاث وبانت زوجته منه بينونة كبرى اذا تقرر وهذا قد ظهر لك ان هذا المفتي
أخطأ خطأ صراحا لا يصدر عن ذي دين وصلاح والله در القائل

من الدين كشف السر عن كل كاذب * وعن كل بدعي أتى بالجائب

فلا لرجال مؤمنون له تمت * صوامع دين الله من كل جاب

والله الهادي للصواب واليه المرجع والمآب (قوله والله لقد فعلت) بصيغة الماضي ولا بد فيها من اللام
مقرونة بقدر أو ر بما ان كان متصرفا ولا تغير مقرونة كفي التسهيل (قوله وفي النفي الخ) عطف على قوله
في الاثبات أي ان الخلف اذا كان الجواب فيه مضارعا منهيلا لا يكون باللام والنون الا لضرورة أو شذوذ
بل يكون بحرف النفي ولو مقدرا كقوله تعالى تلتون فقره حتى لو قال الخ تغربع صحح أفاده أن حرف
النفي اذا لم يذكركم قدر وأن الدال على تقديره عدم شرط كونه مبتا وهو حرف التوكيد وانه اذا دار الامر بين
تقدير النافي وحرف التوكيد تعين تقدير النافي لانه كلمة لا بعض كلمة فافهم لم لكن اعترض الخبير الرملي بان
حرف التوكيد كلمة أيضا والجواب ان المراد بالكلمة ما يتكلم بها بدون غيرها أو ما ليست متصلة به بغيرها في
الخط (قوله وكفارته) أي اليمين بمعنى الخلف أو القسم فلا يراد أن تؤنت سماعا نهر (قوله هذه إضافة
للشروط) لما كان الاصل في إضافة الاحكام إضافة الحكم الى سببه كحد الزنا أو الشرب أو السرقة واليمين ليس
سببا عندنا لا لكفارة خلافا للشافعي رحمه الله تعالى بل السبب عندنا هو الحنث كما يأتي بين ان ذلك خارج عن
الاصول وانه من الاضافة الى الشرط مجازا وهي جائزة وثابتة في الشرع كما في كفارة الاحرام وصدة الفطر
وكون اليمين شرط لا سببا يمين بأدلتها في الفتح وغيره (قوله تحرير رقبة) لم يقل عتق رقبة لانه لو ورث من
يعتق عليه فنفوى عن الكفارة لم يجوز نهر (قوله عشرة مساكين) أي تحقيقا أو تقديرا حتى لو أعطى
مسكينا واحدا في عشرة أيام كل يوم نصف صاع يجوز ولو أعطاه في يوم واحد بدفعات في عشر ساعات
قبل يجزى وقبل لا وهو الصحيح لانه انما جازا عطاؤه في اليوم الثاني تنزيلا له منزلة مسكين آخر ليجدد الحاجة
من حاشية السيد أبي السعود وفيها يجوز أن يكسوم مسكينا واحدا في عشر ساعات من يوم عشرة أبواب أو ثوبا
واحدا بان يؤديه اليه ثم يسرده منه اليه أو الى غيره بهبة أو غيرها لان لتبدل الوصف تأثيرا في تبديل العين
لكن لا يجوز عند أكثرهم قهسا تنافي عن الكشف وقوله لكن لا يجوز يحتمل تعلقه بالثانية فقط أو بها
وبالاولى أيضا وهو الظاهر بدليل ما قدمناه اه قات ومراده بالثانية قوله أو ثوبا واحدا وفي الجوهرة
واذا أطمعهم بلا دام لم يجز الا في خبر الحنطة واذا غدي مسكينا وعشى غيره عشرة أيام لم يجز لانه فرق طعام
العشرة على عشرين كما اذا فرق حصة المسكين على مسكبين ولو غدي مسكينا وأعطاه قيمة العشاء أجزأه وكذا
اذا فعله في عشرة مساكين ولو عشاها في رمضان عشرين ليلة أجزأه اه لكن في البرازية اذا غداهم في يوم
وعشاها في يوم آخر فعن الثاني في روايتان في رواية شرط وجودهما في يوم واحد وفي رواية المعلى لم يشترط
وفي كافي الحساكم وان أطمع عشرة مساكين صاعا عن يمينين لم يجز الا عن احدهما عندهما
وفال محمد يجزى به عنهما (قوله كما مرفى الظهار) أي كالتحرير والاطعام المار في في الظهار من كون الرقبة غير
فائدة جنس المنفعة ولا مستحقة للحرية بجهة وفي الاطعام اما التملك أو الاباحة فيعش بهم ويغديهم ولو أطمع
خمسة وكسا خمسة أجزأه ذلك عن الاطعام ان كان أرخص من الكسوة وعلى العكس لا يجوز هذه ذاتي اطعام
الاباحة أما اذا ملكه فيجوز ويقام مقام الكسوة ولو أعطى عشرة كل واحد ألف من من الحنطة من كفارة

بما يصلح للأوساط وينتفع به فوق ثلاثة أشهر (يستمر عامة البسطن) فلم يجز السراويل إلا باعتبار قيمة الاطعام (ولو أدى السكل) جلة أو مرتباً ولم ينو الأبعد تمامها لزوم النية المحضة التكفير (وقع عنها واحد هو أعلاها قيمة ولو ترك السكل عوقب بواحد هو أدناها قيمة) لسقوط الفرض بالادنى (وان عجز عنها) كاهار وقت الاداء عندنا حتى لو وهب ماله وسلمه ثم صام ثم رجع بمية أجزاء الصوم مجتنبى قلت وهذا يستثنى من قولهم الرجوع في الهبة فسبح من الاصل (صام ثلاثة أيام ولاء) ويطل بالحيض

قوله يتوشح به يقال توشح بثوبه وهو ان يدخله تحت ابطه الايمن ويلقيه على منكبيه الايسر كما يفعل المحرم مصباح اه منه

اليمين لا يجوز الا عن واحدة عند الامام والثاني وكذا في كفارة الظهار كذا في الخلاصة نهر قلت وبه علم ان حيلة الدور لا تنفع هنا بخلافها في اسقاط الصلاة (قوله بما يصلح للأوساط) وقيل يعبر في الثوب حال القابض ان كان يصلح له يجوز والا فلا فالسرخسى والاول أشبه بالصواب برأيه (قوله وينتفع به فوق ثلاثة أشهر) لانهم أكثر نصف مدة الثوب الجديد كفا في الخلاصة فلا يشترط كونه جديداً والظاهر انه لو كان جديداً رقيقاً لا يبقى هذه المدة لا يجزى (قوله ويستمر عامة البسطن) أى أكثره كالملاءة أو الجبة أو القميص أو الذبابة تستأني وهو ذابيان لادناه عندهم أو المروى عن محمد بن نجو ز فيه الصلاة وعابه فيجزى به دفع السراويل عنده للرجل لا للمرأة (قوله فلم يجز السراويل) هو الصحيح لان لابسها يسمى عرياناً عرفاً لا بد على هذا ان يعطيه فيها أو جبة أو رداء أو ثياب أو زاراً سابلاً بحيث يتوشح به عندهم ما والا فهو كلسراويل ولا تجزى العمامة الا ان أمكن أن يتخذ منها ثوب مجزى وأما القنأسوة فلا تجزى بحال ولا بد للمرأة من خمار مع الثوب لان صلاحها لا تصح بدونه وهذا أى التعليل المذكور يشبه المروى عن محمد بن السراويل انه لا يكفي للمرأة وظاهر الجواب ما ثبت به اسم المكنتى وينتفى عنه اسم العريانة لاصحة الصلاة وعدها والمرأة اذا كانت لابسة قنأساً سابلاً وخاراً غطى رأسها وأذنيه بدون عنقه الا شكت في ثبوت اسمها مكنتية لا عريانة ومع هذا لا تصح صلاحها من الفخ وحاصلها انه لا بد مع الثوب من الخمار لكن لا يشترط أن يكون الخمار مما تصح به الصلاة وقد اقتصروا في البحر على صدر عبارة الفخ فأوهم انه لا يشترط الخمار أصلاً ولا يس كذلک فليتممه له وفي الشرع لا يلية ولم أر حكم ما يعطى رأس الرجل اه قلت ان كان ثوبه في اجزائه ولا شك في عدمه وان كن في اشترطه مع الثوب فظاهر ما مر عنه وفي الكافي الكسوة ثوب اسكل مسكين ازار ورداء أو قيص أو ثياب أو كساء اه وقد مر ان المراد ما يستترأ أكثر البسطن (قوله الاباء تارة قيمة الاطعام) ومثله لو أعطى نصف ثوب تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير أجزاء من اطعام فقبر وكذا لو أعطى عشرة مساكين ثوباً كبيراً لا يكفي كل واحد حصته منه للكسوة وتماخ حصته كل منهم قيمة ما ذكرنا أجزاء من الكفارة بالاطعام ثم ظاهر المذهب انه لا يشترط للاجزاء عن الاطعام ان ينوى به عن الاطعام وعن أبي يوسف يشترط فتح (قوله ولم ينو الاباء تمامها) شرط في قوله مرتباً فقط وفيه أن النية بعد تمامها انما تلائم الاطعام والكسوة المحضة البتة بعد الدفع مادام في يد الفقير كفى الزكاة وأما الاعتناء فلا الا أن تصور المسئلة فيما اذا قدمت الكسوة والاطعام وعند الاعتناء نوى الثلاثة عن الكفارة اه ح والمراد بالاطعام التملك لا الاباحة لانهم لو أكلوا عنده ثم نوى لم يصح فيما يظهر تأمل ثم ان مراد الشارح بان امكان تصوير المسئلة وهو وقوع الاعلى قيمة عن الكفارة لانا اذا كان لا بد من النية فاذا فعل الثلاثة فأنواه أو لا وقع عنها وان كان هو الادنى فبين امكان ذلك عما اذا فعل السكل جلة أو مرتباً لكنه أحزالية (قوله للروم البية) اه لما استفيد من المقام انه لا بد في المكفر من البية وقد نص عليه السكل وغيره ط (قوله وان عجز الخ) قال في البحر أشار الى انه لو كان عنده واحد من الاصناف الثلاثة لا يجوز له الصوم وان كان محتاجاً اليه في الحانية لا يجوز له الصوم ان يملك ما هو منصوص عليه في الكفارة أو يملك بدله فوق الكفاف والكفاف ما يملكه ثوب يلبسه ويستمر عورته وقوت يومه ولوله عجزاً يحتاجه للخدمة لا يجوز له الصوم ولوله مال وما يدين مثله فان قضى دينه به كفر بالصوم وان صام قبل قضاءه قبل يجوز وقيل لا ولوله مال غائب أو دين مؤجل صام الا اذا كان المال الغائب عند قدرته على اعتناقه اه ملخصاً وفي الجوهر والمرأة المعسر لزوجها معسر من الصوم لان كل صوم وجب عليها بما يحسم ماله معها وما وكذا العبد والاداء ما مر من امراته المقيمة المولى لتعلق حق المرأة به لانه لا يصل اليها الا بالكفارة (قوله وقت الاداء) أى لا وقت الحث ولو حثت وسراخ أعسر حاله الصوم وفي عكسه لا وعند الشافعى على العكس زياعى (قوله ثالث الخ) قائله صاحب الجرو وجهه انه لو كان فسخاً أى كانه لم يقع لكان المال وجوداً في يده فلا يجزى به الصوم ط (قوله ولاء) بكسر الواو

بخلاف كفارة الفطار وجوز الشافعي التفريق واعتبر الجزاء عند الحنث مسكين (والشرط استمرار الجزاء إلى الفراغ من الصوم فلو صام المعسر يومين ثم قبل فراغه ولو بساعة) (أسير) ولو يموت ورثته موسرا (لا يجوز له الصوم) ويستأنف بالمال خاتمة ولو صام ناسيا للمال لم يجز على الصحيح بحيث ولو نسي كيف حلف بالله أو بطلاق أو بصوم لاشئ عليه إلا أن يتذكر خاتمة (٦٧) (ولم يجز) التكفير ولو بالمال خلافا

للشافعي (قبل حنث) ولا يسرد من الفقير لوقوعه صدقة (ومصرفها مصرف الزكاة) فمالا قبل الا الذي خلافا للشافعي وبقوله يفتي كما في بابها (ولا كفارة يمين كافر وان حنث مسلما) بآية أنهم لا أيمان لهم وأما وان نكثوا أيمانهم فيعني الصوري كتحليف الحاكم (وهو) أي الكفر (ببطلانها) اذا عرض بعدها (فلو حلف مسلما ثم ارتد) والعياذ بالله تعالى (ثم أسلم ثم حنث فلا كفارة) أصلا لما نقرر أن الاوصاف الراجعة للمحل يستوي فيها الابتداء والبقاء كالحرمية في الكاح وكذا لو نذر الكافر بما هو قربة لا يلزمه شئ (ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع أبويه أو قتل ولان) وانما قال (اليوم) لان وجوب الحنث لا يتأتى إلا في اليوم المؤقتة أما المطلقة فحنث في آخر حياته فيوصي بالكفارة بموت الخالف ويكفر عن يمينه بلاك المحلوف عليه غاية (وجب الحنث والتكفير) لانه أهون الامرين وحاصله ان المحلوف عليه اما فعل

والمدى متتابعة لقراءة ابن مسعود وأبي فصيام ثلاثة أيام متتابعات فجاز لتقييدهم لانها مشهورة وصارت كبحر المشهور ونماه في الزياحي (قوله بخلاف كفارة الفطر) أي كفارة الافطار في رمضان فان مدتها لا تخلو غالباً عن الحيض (قوله التفريق) أي صوم الثلاثة متفرقة (قوله فلو صام المعسر) مثله العبد اذا اعتق وأصاب مالا قبل فراغ الصوم كافي الفتح (قوله ثم قبل فراغه) أي من صوم اليوم الثالث بقريته ثم فادهم والافضل اكمل صومه فان أفطر لا قضاء عليه عندنا ككافي الجوهرة (قوله لم يجز على الصحيح) وقياسه أنه لو صام لجزه وظهر ان موثره مات قبل صومه ان لا يجزيه نهر (قوله ولم يجز التكفير الخ) لان الحنث هو السبب كما في ولا يجوز والا بعد وجوده وفي القهستاني واعلم انه لو أنكر كفارة اليمين أثم ولم تسقط بالموت والقتل وفي سقوط كفارة الظاهر خلاف كافي الخزانة (قوله ولا يسرد) أي لو كفر بالمال قبل الحنث وقبله لا يجزيه ليس له ان يسرد من الفقير لانه فذلك لله تعالى قصديه القرية مع شئ آخر وقد حصل التقرب وترتب الثواب وليس له ان ينقضه ويبطله فتح (قوله فمالا فلا) أي مالا يجوز دفع الزكاة اليه لا يجوز دفع الكفارة اليه (قوله الا الذي) فانه لا يجوز دفع الزكاة اليه ويجوز دفع غيرها (قوله خلافا للشافعي) ومعه لا استثناء (قوله في بابها) أي الزكاة (قوله في معنى الصوري) أي المراد به هذه الآية اليمين صوره كتحليف القاضي لهم اذ المقصود منها رجاء السكول والكافرون لم يثبت في حقه شرعا اليمين المستعقب لحكمه لانه في نفسه يعتد بتعظيم اسم الله تعالى وحرمه اليمين به كاذبا فيمنع عنه فيحصل المقصود فشرع الزامه بصورتها هذه الفائدة ونماه في الفتح (قوله يبطلها) مقنضاه انه لا يأنم بالحنث بعد الاسلام (قوله لما تقرر الخ) علة لكون الكفر العارض مبطلا لليمين كالكفر الاصل كحرمة المصاهرة العارضة كما اذا زنى بأمرأته فانها منع بقاء الصحة كالحرمية الاصلية لان الكفر والحرمية من الاوصاف الراجعة للمحل وهو الكافر والمحرمة فسمي فيها الابتداء والبقاء أي الطرق والعروض ولم أر هذا التعليل اميرة تأمل (قوله أما المطلقة فحنث في آخر حياته) هذا اذا كان المحلوف عليه اثباتا تاما ان كان فيها فيمتأى الحنث في الحال بأن يكلم أبويه وبهذا عرفت أن اليوم قيد في الثاني فقط ح (قوله في آخر حياته) الاولى أن يقول في آخر حياته ليشمل حياة الخالف وحياة المحلوف عليه (قوله ويكفر) عطف على يوصي (قوله لانه أهون الامرين) لان فيه نفويت البر الى جابر وهو الكفارة ولا حابر له معصية لو بر كفي البحر (قوله وحاصله) أي حاصل ما قبل في هذا المقام لاحصل المتى فانه قاصر على الحلف بمعصية فعلا ونزكا ط (قوله كلفه ليصاب الطهر اليوم) هذا مثال للفعل ومثال الترك والله لا أشرب الخمر اليوم ح (قوله أو هو أولى من غيره) مثال الفعل منه والله لا سألن الصبحي اليوم ومثال الترك والله لا آكل البصل وحكم هذا القسم بقسميه أن يره أولى أو واجب ح أي على ما يحسنه الكمال في القسم الخامس (قوله كلفه على ترك الخ) هذا مثال الترك ومثال الفعل والله لا آكل البصل اليوم ح (قوله ونحوه) أي نحو الشهر مما لم يبلغ مدة الايلاء والا كان من قسم المعصية (قوله أو مستويان) أي الفعل والترك بأن لم يترجح أحدهما قبل الحلف بوجوب ولا أولوية (قوله تفيد وجوبه) هو بحث وجوبه ويجري أيضا في القسم الثالث ولا يبعد أن يكون الوجوب هو المراد من قولهم أولى وعبر في الجمع بقوله ترجح البر ويقر به قول الهداية والكثر وغيرهما ومن حلف على معصية ينبغي أن يبحث فان الحنث واجب كما علمت فأرادوا بلفظ ينبغي الوجوب ٢ مع ان الغالب استعماله في غيره فكذلك هذا كما نقول الاولى بالمسلم أن يصلي (قوله دهى عشرة) من ضرب اثنين وهي صورتا الفعل والترك في خمسة المعصية والواجب وما هو

أوترك وكل منهما اما معصية وهي مسئلة المان أو واجب كلفه ليصاب الطهر اليوم ويره فرض أو هو أولى من غيره أو غيره أولى منه كلفه على ترك وطء زوجته ثم راد ونحوه وحنثه أولى أو مستويان كلفه لا يأكل هذا الخبز لانه أولى راية واحدة فلو أأمانكم تفيد وجوبه فتح دهى عشرة (ومن حرم) ٢ مطالب استعماله لفظ ينبغي بمعنى يجب

أولى من غيره وما غيره أولى من نفسه وما استوى فيه الامران ط (قوله أى على نفسه) تبسح في هذا
 التعبد بصاحب البحر حيث قال وقيد بكونه حرمه على نفسه لانه لو جعل حرمته معلقة على فعله فانه لا تلزمه
 الكفارة لما في الخلاصة لو قال ان أكلت هذا الطعام فهو على حرام فأكله لا حنت عليه اه كلام البحر
 وأنت تخبر بانه في التعليق أيضا حرم على نفسه غاية الامر أنه تحرر به معلق فلا تحسن المقابلة والاولى أن يقول
 قيد بتخيير الحرمة لانه لو عاقبها الخ اه ح قلت وفيه أنه لو قال كذلك لورد عليه مثل ان كنت زيدا فهذا
 الطعام على حرام مع انه علقها على فعل نفسه بل الاولى أن يقول قيد بتخيير الحرمة لانه لو عاقبها على فعل
 المحلوف عليه ويمكن أن يكون هذا مراد البحر في قوله على فعله أى فعل المحلوف عليه فافهم (قوله واستشكاه
 المصنف) أى حيث قال قلت وهو مشكل بما تقر بأن المعلق بالشرط كالمنجز عند وقوع الشرط اه
 والجواب بالفرق هنا بين المنجز والمعلق وهو ان في المنجز حرم على نفسه طعاما موجودا أما في المعلق فانه ما حرمه
 الا بعد الاكل لم يعلم أن الجزاء ينزل عقب الشرط وحينئذ لم يكن الطعام موجودا اه ح قلت لكن ذكر
 في الفتح مسألة الخلاصة المذكورة ثم قال عقبها وذكر في المستقى لو قال كل طعام آكله في منزلك فهو على حرام
 ففي القياس لا يحنت اذا أكله هكذا روى ابن سماعة عن أبي يوسف وفي الاستحسان يحنت والناس يردون
 به ان أكله حرام اه وعلى هذا يجب في التي قبلها ان يحنت اذا أكله وكذا ما ذكر في الحيل ان أكلت
 طعاما عندك أبدا فهو على حرام فأكله لم يحنت ينبغي أن يكون جواب القياس اه وتبعه في النهر (قوله
 فممن) لان حرمته لا تمنع كونه حالفا نهر (قوله ما لم يرد الاخبار) المناسب أن يقول ان أراد الانشاء فيخرج
 ما إذا أراد الاخبار أو لم يرد شبه لأن عبارة الخاتمة هكذا اذا قال هذه النجزة على حرام فيه قولان والفتوى على
 انه يسوى في ذلك ان أراد به الخبر لا تلزمه الكفارة وان أراد به اليمين تلزمه الكفارة وعند عدم النية لا تلزمه
 الكفارة اه وفي الفتح وان أراد الاخبار أو لم يرد شبه بالاحتياط الكفارة لانه أكله يمكن تعبد به اخبارا (قوله
 بأكل أو نفقة) أى أو نحوهما من لبس ثوب أو سكنى دار كل شئ بما يناسبه ويصدق منه قال في الفتح وعلم أن
 الظاهر من تحرير هذه الاعيان انصرف اليمين الى الفعل المقصود منها كفى تحرير الشرع لها في نحو حرم
 عليكم أمهاتكم وحرمات النحر وانحرى فانه ينصرف الى النكاح والشرب والا كل ولذا قال في الخلاصة لو قال
 هذا الثوب على حرام فلبسه حنت الا أن ينوى غيره (قوله ولو تصدق الخ) قال في الفتح ولو قال لدرهم في يده
 هذه الدراهم على حرام ان اشترى به ما حنت وان تصدق به أو وهبها لم يحنت بحكم العرف اه أى ان العرف
 جار على ان المراد بتحرير الاستمتاع بالنفس بأن يشتري بها ما يأكله أو يلبسه لا بأن يتصدق بها أو الفاهاه لأنه
 لو قضى به ادينه لا يحنت تأمل وفي البحر ولا خصوصية لادراهم بل لو وهب ما جعله حراما أو تصدق به لم يحنت
 لان المراد بالتحرير حرمة الاستمتاع (قوله ليمينه) أى لاجل يمينه التي حنت بها فهو عليه لقوله كفر وقوله لما
 تقر الخ حلة لكون ذلك يمينه فهو حلة للعلة ولا يرد عليه أن تحرير المال قد لا يكون يمينان قصد الاخبار لانه
 اذا قصد الاخبار لم يوجد التحريم لان التحريم انشاء والاخبار حكاية فافهم ودليل كون التحريم يميناً مبسوط
 في الفتح وغيره (قوله حنت بالبعض) قال في الهداية ثم اذا فعل مما حرمه قليلا أو كثيرا حنت ووجب
 الكفارة لان التحريم اذا ثبت تناول كل جزء منه اه (قوله لم يحنت الا بالكل) أى بكلام كل القوم المخاطبين
 وأكل كل الرغيف فلا يحنت بكلام بعضهم ولا أكل لقمة قال في النهر وجزم في الخلاصة والمحيط في أكل
 الرغيف على حرام بانه يحنت باقمة ولعل وجه الفرق أن تحريره الرغيف على نفسه تحريره أجزاءه أيضا وفي
 لا آكله انما منع نفسه من أكل الرغيف كانه لا يحنت بالبعض وبهذا يضعف ما في الخاتمة قال مشايخنا الأصح
 انه لو قال أكل هذا الرغيف على حرام لا يحنت بأكل لقمة منه لان هذا بمنزلة قوله والله لا آكل هذا الرغيف
 ولو قال هكذا لا يحنت بأكل البعض اه قلت ويشير الى هذا الفرق ما قلناه عن الهداية وتوضيح أن
 الرغيف اسم لكاه وبأكل بعضه لا يسمى آكله لكن اذا حرم على نفسه وجعله بمنزلة تحريم العين حيث

مطلب في تحريم الحلال

أى على نفسه لانه لو قال ان
 أكلت هذا الطعام فهو على
 حرام فأكله لا كفارة خلاصة
 واستشكاه المصنف (شياً)
 ولو حراماً أو مالاً غيره كقوله
 انحرأ أو مال فلان على حرام
 فممن ما لم يرد الاخبار خاتمة
 (ثم فعله) بأكل أو نفقة ولو
 تصدق أو وهب لم يحنت
 بحكم العرف زياحي (كفر)
 ليمينه لما تقر ان تحريم
 الحلال بمنزلة قوله
 لزوجها أنت على حرام أو
 حرمك على نفسك ولو
 طوعته في الجماع أو
 أكرهها كفرت مجتبي وفيه
 قال اقوم كلامكم على حرام
 أو كلام الفقراء أو أهل
 بعداد أو كل هذا الرغيف
 على حرام حنت بالبعض
 وفي وانه لا أكلكم أولاً
 آكله لم يحنت الا بالكل زاد
 في الاشياء

نسب التحريم الى ذات الرغيف وجعله بمنزلة الخمر والميتة وما كان محرماً لا يحل تناوله قليلاً ولا كثيراً وحيث جعلنا هذا التحريم عينا صارحاً للفناء على عدم تناوله شيء منه لان ذلك مدلول الاصل وهو التحريم بخلاف قوله والله لا آكله فانه ليس فيه منع نفسه عن كل جزء منه بل عن جميعه لكن أيدى البحر كلام الخاتمة بان حرمه العين يراد منها تحريم الفعل فاذا قال هذا الطعام على حرام فالمراد آكله وفي هذا الثوب المراد لبسه قلت وفيه أن أسناد الحرمة الى العين حقيقة عندنا كما تقر في كتب الاصول على معنى اخراج العين عن محليته الفعل لينتفى الفعل بالاولى فالمقصود نفي الفعل وتوصيفه بالحرمة بطريق الحكاية والانتقال عن نفي العين فلا بد من ظهور الفرق بين اسناد الحرمة الى الفعل ابتداء واسنادها الى العين وقد ظهر فيما ذكر وهما لكن هذا يظهر في قوله هذا الرغيف على حرام أما لو قال آكله هذا الرغيف على حرام لا يحث بالبعض لاسناد الحرمة الى الفعل فصار كقوله والله لا آكله ومثله كلامكم على حرام لان الحرمة لم تضاف الى العيين بل الفعل وهو الكلام بمعنى التكليم ولم أر من فرق بين ذلك مع أن الذي في الخاتمة هذا الرغيف بدون لفظة آكل على خلاف ما نقله في النهر مع انه لا يظهر الفرق المار الا بدون لفظة آكل نعم وقع التعبير بها في غير الخاتمة والحاصل أن المسئلة مشككة فلتحذر (قوله الا اذا لم يمكن الخ) أى فيحتمل بأكل بعضه وهو الاصح المختار لما يخبرنا الاصل فيما اذا حلف لا بأكله معناه لا يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في ثوبه فالحلف على جميعه ولا يحتمل بأكل بعضه لان المقصود الامتناع عن أكله وكل ما لا يطاق أكله في المجلس ولا شربه في ثوبه فيحتمل بأكل بعضه لان المقصود من اليمين الامتناع عن أصله لا عن جميعه ولو قال لا أشرب لبن هاتين الشاتين لم يحتمل حتى يشرب من لبن كل شاة ولا يعتد بشرب السكك لانه غير مقصود وأولاً كل يمين هذه الخاتمة فأكل بعضه حتم ولو كان مكان الاكل بيع فباع بعضها لا يحتمل الا كل لا يتأتى على جميعه في مجلس ويتأتى البيع كذا في المحيط زاد في البعدائع عن الادل لو قال لا آكل هذه الرمانة فأكلها الاحبة أو حبتين حتم في الاستحسان لان ذلك القدر لا يعتد به لانه في العرف يقال انه أكلها وان ترك نصفها أو ثلثها أو أكثر مما لا يجري في العرف أنه يسقط من الرمانة لم يحتمل لانه لا يسمى أكل الجميعها اه وبه يعلم ان اليسير من الرغيف وغيره كالقمة كالعديم اه ملخصاً من البحر في باب اليمين بالاكل والشرب وسمايتي هـ هذا الاصل هناك (قوله أو حلف الخ) معطوف على المستثنى وهو قوله اذا لم يمكن أكله قال في النهر وفي مجموع النوازل وكذا كلام فلان وفلان على حرام يحتمل بكلام أحدهما وكذا كلام أهل بعداد وفي المحيط في كلام فلان وفلان على حرام أو والله لا آكل فلان وفلان اصح انه لا يحتمل في المسئلتين ما لم يكلمهما الا أن ينوي كلام واحد منهما فيحتمل بكلام أحدهما لانه شدد على نفسه اه قلت وهذا اذا لم يذكر لا بعد العاطف ففي البرازية حلف بالطلاق لا يزوق طعاماً ولا شراباً فذاق أحدهما طاقاً كالحلف لا يكلم فلاناً ولا فلاناً ولو قال لا أذوق طعاماً ولا شراباً فذاق أحدهما لا يحتمل اه واذا كرر لانه يصير يمينين كما سئل في بحث الكلام عن الوقعات (قوله ونوى أحدهما) أى نوى أن لا يكلم كل واحد منهما * (تنبيه) في الحاوي الزاهدي عن الجامع ان لم أكن ضربت هذين السوطيين في دار فلان فعددي حرف ضرب أحدهما في دار غيره أو قال ان لم أكلهم فلاناً وفلاناً اليوم فانت طاق فكلم أحدهما اليوم فعددي حلفاً قال رالحق بعضهم بذلك ان لم تحضري فرائشي ولم تراعي نيتي فأنت طالق فلم تحضر فرائشه ولكن راعته فانه يحتمل قال رفيه اشكال وبينهما فرق جلي لان الحلف في اليمين اما يتحقق اذا صدق ما دخل عليه حرف الشرط ففي ان دخلت الدار انما يحتمل اذا صدق دخالت وفي ان لم أدخل انما يحتمل اذا صدق لم أدخل فاذا قال ان لم أدخل هاتين الدارين اليوم أو ان لم أكن ضربت هذين السوطيين في دار فلان فحرف الشرط دخل على النسي وهو لم أكن دخلت أو ضربت هاتين وهو نفي لمجموع دخول الدارين وضرب السوطيين ونفي المجموع يتحقق بنفي أحد أجزائه بخلاف قوله ان لم تحضري فرائشي ولم تراعي نيتي فانه لما كرر حرف لنبي كان نفي كل واحد

مطلب حلف لا يأكل بعضه
فأكل بعضه

الا اذا لم يمكن أكله في مجلس
واحد أو حلف لا يكلم
فلاناً ولا فلاناً ونوى أحدهما
أو لا يكلم أخوة فلان

مطلب لا أذوق طعاماً ولا
شراباً حلف بأحدهما بخلاف
لا أذوق طعاماً ولا شراباً

منهما ونفي كل واحد منهما لا يصدق مع ثبوت أحدهما فإنه لا يصدق قولنا لم يقدم زيد ولم يقدم عمرو مع
 قدوم أحدهما وصدق ان لم يقدم زيد وصدق مع أحدهما لكن ذكر في المحيط ما يدل على صحة هذا الجواب
 فإنه قال اذا قال ان لم تكلمني فلانا ولم تكلمني فلانا اليوم فأنت طالق فكأنت أحدهما وصي اليوم طلقت
 فقد صح هذا الجواب من حيث الرواية لكن ما قلته من الاشكال قوي اه قلت والجواب انه اذا كرر
 حرف النفي يكون نفي كل واحد بانفراده مقصودا فاني ان لم تحضري فراشي ولم تراعيه ينفى شرط الحث بنفي
 كل واحد بانفراده لانه يصير كأنه حلف على كل واحد بعينه لانه اذا كرر النفي تنكر واليمين حتى لو قال
 لا أكلمك اليوم ولا غد ولا بعد غد فهي أيمان ثلاثة وان لم يكرر النفي فهي يمين واحدة حتى لو كلف ليلا
 يحث بمنزلة قوله ثلاثة أيام كما سيأتي عن الواقعات في بحث الكلام وأما عدم الصدق في لم يقدم زيد ولم يقدم
 عمرو مع قدوم زيد مثله فلا يخبر عن قدوم كل منهما بانفراده حيث جعله مقصودا بالنفي فادع على ذلك
 بالشرط يتحقق شرط الحث وهو انه لم يقدم زيد هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله وله أخ واحد) أي وهو عالم به
 كما قيد بذلك قبيل باب اليمين بالطلاق والعتاق في بحثه اذا كان له ذلك كراهة لانه ذكر الجمع وأراد الواحد وان كان
 لا يعلم ان الاخ واحد لا يحث لانه لم يرد الواحد فثبتت اليمين على الجمع كمن حلف لا يأكل ثلاثة أرغفة من
 هذا الحب وليس فيه الارغيف واحد وهو لا يعلم لا يحث بحر عن الواقعات (قوله قالت الخ) البحث
 لصاحب البحر في الباب الآتي وقوله وبه علم أي بما ذكره من مسئلة الاخوة فإنه جمع ليس فيه الالف
 واللام بل هو مضاف مثل أولاد زوجته بحيث كان عالما بتعدد هـم لا يحث الا بالجمع كما في لا أكلم رجلا أو
 نساء بخلاف ما فيه الالف واللام مثل لا أكلم الفقراء أو المساكين أو الرجال فإنه يحث بالواحد لانه اسم
 جنس يكفي الواقعات وما مر عن الواقعات في اخوة فلا ن صريح في ان الجمع المضاف كالمكر وسبب آتى في
 آخر باب اليمين بالا كل والشرب والكلام تمام تحقيق المعرف والمنكر والمضاف وتحرير جواب هذه
 الحادثة قال في البحر لكن قال في القنية ان أحسنت الى أقر بانك فأنت طالق فأحسن الى واحد منهم
 يحث ولا يراد الجمع في عرفنا اه فيحتاج الى الفرق الا أن يدعى ان في العرف فرقا اه قلت لا يخفى ان
 العرف الآن عدم التفرقة بين اخوة فلا وأقر بانك وأولاد زوجته ونحوه من الجمع المضاف في انه يراد به
 الجنس الصادق بالواحد والا كثر فينبغي الحث في الحادثة المذكورة (قوله كل حل الخ) قال في الهداية ولو
 قال كل حل على حرام فهو على الطعام والشرب الا ان ينوي غير ذلك والقياس ان يحث كما فرغ لانه باشر
 بعلامها وهو النفس ونحوه وهذا قول زفر وجه الاستحسان ان المقصود وهو البر لا يحصل مع اعتبار
 العموم فينصرف الى الطعام والشرب للعرف فإنه يستعمل فيما يتناول عادة ولا يتناول المرأة الا بالنية
 لا سفاط اعتبار العموم واذا نواها كان ايلاء ولا يصرف اليمين عن الماء كقول والمشراب وهذا كما في جواب
 طاهر الرواية وشيئا مما قالوا يقع به الطلاق من غير نية لعلة الاستعمال وعليه الفتوى اه قلت ومقتضى
 قوله فإنه يستعمل فيما يتناول عادة ان العرف كان أولا في استعماله في الطعام والشرب ثم تعبر بذلك الى
 عرف آخر وغلب استعماله في الطلاق ثم ان ما ذكره هذا لا ينافي ما ذكره في الايلاء من التفصيل بين نية
 تحريم المرأة أو الظهار أو الكذب أو الطلاق لان ذلك في أت على حرام وما هـما في التحريم باللفظ العام
 والفتوى على قول المتأخرين بانصرافه الى الطلاق البائن عاما أو خاصا كذا كراهة هـما (قوله زاد الكمال
 الخ) لا محل له كراهة هـ لان مراد الكمال ان هذا يراد به الطلاق فقط بحسب العرف كليات (قوله ولكن
 الفتوى في زماننا) أي الزمان المتأخر من زمان المتقدمين وتوقف البردوى في مبسوطه في كون عرف الناس
 ارادة الطلاق به فالاحتياط ان لا يحالف المتقدمين قال في الفتح واعلم ان مثل هذا لا يخفى لم يتعارف في ديارنا
 بل المتعارف فيه حرام على كلامه ونحوه كما ذكرنا وابعدون الصيغة العامة ونحوها وأيضا الحرام
 يلزمي ولا شئ في أنهم يريدون الطلاق معلقا فانهم يدعون بعد لا أنعل كذا ولا فعل وهو مثل تعاروفهم

وله أخ واحد وتامه فيها
 قلت وبه علم جواب حادثة
 حلف بالطلاق على أن أولاد
 زوجته لا يطلعون بيته فطاع
 واحد منهم لم يحث
 (كل حل) أو حلال الله أو
 حلال المسلمين (على حرام)
 زاد الكمال أو الحرام يلزمي
 ونحوه (فهو على الطعام
 والشرب و) لكن
 (الفتوى) في زماننا (على
 أنه تبين امراته) بتطليقة

مطلب الجمع المضاف
 كالمكر بخلاف المعرف بال

مطلب كل حل عليه حرام

مطلب تعاروف الحرام
 يلزمي والطلاق يلزمي

الطلاق يلزمي لا أفعل كذا فإنه يراد به ان فعات كذا فهي طالق ويجب امضاؤه عليهم والحاصل ٣ ان
المعتبر انصرف هذه الالفاظ عربية أو فارسية الى معنى بلانية التعارف فيه فان لم يتعارف سئل عن نيته وفيها
ينصرف بلانية لوقال أردت غيره لا يصدق القاضى وفيما بينه وبين الله تعالى هو المصدق اه وأقره في البحر
والنهر والمقدس والشرنبلاني وغيرهم وتقدم تمام الكلام على ذلك في الطلاق (قوله ولوله أ كثر بن
جميعا) في هذه المسئلة كلام طويل قد مناه في باب طلاق غير المدخول به او في باب الالباء والذي حرره هناك
انه لا خلاف في أن أت على حرام يخص المخاطبة وفي كل حل على حرام يعم الزوجات الأربع لمرح أداة
العموم الاستغراق وفي امرأتى حرام أو طالق يقع على واحدة منهن وانما الخلاف في نحو حلال الله أو
حلال المسلمين فقيل يقع على واحدة غير معينة نظرا الى صورة أفرادها ولا شبهة انه يعم الكل فانهم (قوله وان
لم تكن له امرأة الخ) قال في الظهيرية وان قال لم أنو الطلاق لا يصدق قضاء لانه صار طلاقا عرفيا ثم قال وان
حلف به ان كان فعل كذا وقد كان فعل وله امرأة واحدة أو أ كثر بن جميعا وان لم تكن له امرأة لا يلزمه شيء
لانه جعل يمينا بالطلاق ولو جعل يمينا بالله تعالى فهو غموس وان حلف به ذا على امر في المستقبل بفعل ذلك
وايس له امرأة كان عليه الكفارة لان تحريم الحلال عين اه وحاصله انه اذا لم تكن له امرأة وحلف على
ماض كذبا لا يلزمه شيء لانه جعل طلاقا على المفتي به فياغول عدم الزوجية ولو جعل يمينا بالله تعالى فغموس لانه
كناية عن الحلف بالله تعالى كما مر في هوي وودي انه كناية وان لم يعقل وجهها فعلى الوجهين لا يلزمه شيء سوى
الاستعانة وقيل ان قوله ولو جعل يمينا بالله تعالى أى بناء على ظاهر الرواية من حمله على الطعام والشراب
وفيه نظر لانه اذا قال ان كنت فعلت كذا فكل حل على حرام يصير بمعنى ان كنت فعلت فوالله لا آكل ولا
أشرب فادا كان قد فعل انعقدت يمينه على عدم الاكل والشرب فيكفر بأ كاه أو شربه فلا تكون لغوا
فافهم وعلى هذا في النهاية عن النوازل من أنه ان لم تكن له امرأة تجب عليه الكفارة بحول على أنه جعل
يمينا بالله تعالى مع كون الحلف على مستقبل والا كان غموسا فلا تلزمه الكفارة وأما قوله في البحر مناه اذا
أكل أو شرب لا انصرافه عند عدم الزوجية الى الطعام والشراب لا كناية عنهم من ظاهر العبارة اه وفيه نظر
بل هو محمول على ما يفهم من ظاهر العبارة وهو وجوب الكفارة وان لم يأكل ولم يشرب بناء على ما قلنا والا
ورد عليه ما ذكرناه من النظر السابق ويؤيده ان انصرافه الى الطعام والشراب كان في العرف السابق ثم
غير ذلك العرف وصار مضمونا الى الطلاق كما مر فعدم ما صار حقيقة عرفية في الطلاق لا يصح حمله على العرف
المعجور بل يبقى مراد به الطلاق غير أنه اذا لم تكن له امرأة يبقى مراد به الطلاق فيأمر ويجعل يمينا بالله
تعالى فتجب به الكفارة ان لم يكن غموسا فالترديد في كلام الظهيرية بمعنى على قولين بدليل ما في البرازية
حيث قال وفي المواضع التي يقع الطلاق بالمظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حنث لزمته الكفارة والنسفي
على انه لا تلزمه اه فإما قاله النسفي مبني على انه يبقى مراد به الطلاق وظاهر كلامهم ترجيح خلافه فاعتنم
تحقيق هذا المقام فانه من مخ الملك السلام (قوله سواء نسكح بعده أولا) هو ما عليه الفتوى كما يأتي (قوله
فيكفر بأ كاه أو شربه) مبني على ما فسر به في البحر عبارة النوازل وقد علمت ما فيه والصواب أن يقول فيكفر
بجسته أى بفعله المحلوف عليه كان قال ان دخلت الدار فكل حل على حرام ثم دخلها يلزمه كفارة اليمين لانها عين
منه مقدمة على عدم الدخول في المستقبل لا على عدم الاكل والشرب حتى لو أكل أو شرب قبل الدخول أو
بعده لا يلزمه شيء (قوله ولو بالله على ماض) لفظ بالله سبق فلم أى ولو كانت يمينه على ماض كما اذا قال ان كنت
فعلت كذا فكل حل على حرام وكان عا لما به فعله فهي غموس ان جعلت يمينا بالله تعالى فلا تلزمه كفارة
وقوله أولغو أى ان جعلت يمينا بالطلاق كما قاله النسفي وظاهر ما مر عن الظهيرية من قوله لانه جعل يمينا
بالطلاق اعتمادا الاول وهو ظاهر ما قدمناه أيضا عن البرازية وكذا ما يأتي قريبا وبما قررناه علم أن ما ذكره
الشارح من قوله فغموس أولغو هو حاصل ما قدمناه عن الظهيرية فليس في كلامه خال سوى زيادة اللفظ

ولوله أ كثر بن جميعا بلانية
وان نوى ثلاثا ثلاث وان
قال لم أنو طلاقا لم يصدق
قضاء الغلبة الاستعمال ولذا
لا يحلف به الا الرجال ظهيرية
(وان لم تكن له امرأة)
وقت اليمين سواء نسكح بعده
أولا (فيمين) فيكفر بأ كاه
أو شربه لو يمينه على آت
ولو بالله على ماض فغموس
أولغو

٣ قوله أن المعتبر انصرف
الح هكذا بخطه ولعله سقط
من قلمه كلمة في والاصل ان
المعتبر في انصرف الح تأمل
اه مبيحه

مطلب في أحكام النذر

ولوله امرأة وقتها فبانت
بالعبادة فأكل فلا كفارة
لأنصرفها للطلاق وقدم
في الأيلاء (ومن نذر نذرا
معلقا أو معلقا بشرط وكان
من جنسه واجب) أي
فرض كما يصرح به تبعها
للجور والرد (وهو عبادة
مقصودة) خرج الوضوء
وتكفين الميت (ووجد
الشرط) المعلق به (لزم
النذر) الحديث من نذر
وسمى فعليه الوفاء بما سمى
(كصوم وصلاة وصدقة)
ووقف (واعتكاف)
واعتاق رقبة وجعلوا مائيا
فانها عبادات مقصودة ومن
جنسها واجب لوجوب
العق في الكفارة والمشي
للحج على القادر من أهل
مكة

بأنه فانهم (قوله ولوله امرأة وقتها الخ) مقابل قول المصنف وان لم تكن له امرأة قال في الظهيرية وان حلف
بهذا على أمر في المستقبل ففعل ذلك وليس له امرأة كان عليه الكفارة لأن تحريم الحلال عين وان كان له
امرأة وقت اليمين فبانت قبل الشرط أو بانت لا إلى عدة ثم باشر الشرط لا تلزمه الكفارة لأن يمينه انصرف
إلى الطلاق وقت وجودها وان لم تكن له امرأة وقت اليمين ثم تزوج امرأة ثم باشر الشرط اختلفوا فيه قال
الفقيه أبو جعفر تبين المتروجة وقال غيره لا تبين وبه أخذ الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى لأن يمينه جعل يميننا
بأنه تعالى وقت وجودها فلا يكون طلاقا بعد ذلك اهـ ومثله في الخانية وفي عبارة ابن رزية في هذه المسئلة
حلل يميننا عليه في باب الأيلاء (قوله فأكل) صوابه فباشر الشرط كفي عبارة الظهيرية وغيرها وذلك
كدخول الدار مثلا ولا نظر فيه لا كل وعدمه كما علمت (قوله وقدم في الأيلاء) ما مر هناك فيه حلل تابع
فيه البرازية كما أوضحناه هناك (قوله ومن نذر نذرا مطلقا) أي غير معلق بشرط مثل لله على صوم سنة ففعل
وأفاد أنه يلزمه ولو لم يقعه كماله أو أراد أن يقول كلاما فخرى على لسانه النذر لأن هزل النذر كالجد كالطلاق
كفي صيام الفتح وكما لو أراد أن يقول لله على صوم يوم فخرى على لسانه صوم شهر كفي صيام البحر عن
الولوية وأعلم أن النذر قرينة مشروعة أما كونه قرينة فلا يلزمه من القرب كالصلاة والصوم والجمع
والعتق ونحوها وأما شرعيته فلا وأمر الواردة بإبطاله وتسامه في الاختيار قلت وانما ذكر والنذر في الأيمان
لما يأتي من أنه لو قال على نذروا لينة له لزمه كفارة ومضى في آخر كتاب الصيام أنه لو نذر صوما فاقبل لم ينو شيئا
أو نوى النذر فقط أو نوى النذروا أن لا يكون يميننا كان نذرا فقط وان نوى اليمين وأن لا يكون نذرا كان يميننا
وعليه كفارة إن أفطروا ونواها أو نوى اليمين كان نذرا ويمننا حتى لو أفطر قضى وكفر ورسهالك الكلام
فيه (قوله كما يصرح به) أي المصنف قريما ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى ط (قوله وهو عبادة
مقصودة) الضمير راجع للنذر بمعنى المذوور لا للواجب خلافا لما في البحر قال في الفتح مما هو طاعة مقصودة
لنفسها ومن جنسها واجب الخ وفي البدائع ومن شروطه أن يكون قرينة مقصودة فلا يصح النذر بعبادة
المريض وتشبيع الجنائز والوضوء والغتسال ودخول المسجد درس المحف والاذان وبناء الرباطات
والمساجد وغير ذلك وان كانت قربا بالأهم غير مقصودة اهـ فهذا صريح في أن الشرط كونه المذوور ونفسه
عبادة مقصودة لا ما كان من جنسه ولذا صححوا النذر بالوقف لأن من جنسه واجب وهو بناء مسجد للمسلمين
كما يأتي مع أنك علمت أن بناء المساجد غير مقصود لذاته (قوله خرج الوضوء) لأنه عبادة ليست مقصودة
لذاتها وانما هو شرط لعبادة مقصودة وهي الصلاة ط عن المنع (قوله وتكفين الميت) لأنه ليس بعبادة
مقصودة بل هو لاجل صحة الصلاة عليه لأن شرطه صحتها ط (قوله ووجد الشرط) مطوف على قوله
وكان من جنسه عبادة وهذا ان كان معلقا بشرط والالزم في الحال والمراد الشرط الذي يريد كونه كما يأتي
تصححه (قوله لم النذر) أي لزمه الوفاء والمراد أنه يلزمه الوفاء بأصل القرينة التي التزمها لا بكل وصف
التركة لأن لو عين درهم أو فقهرا أو مكالما للتصدق أو للصلاة فالتعيين ليس بلازم بحر وتحقيقه في الفتح
(قوله الحديث الخ) قال في الفتح هو حديث غريب إلا أنه مستثنى عنه ففي لزوم المذوور الكتاب والسنة
والاجماع قال تعالى وليوفوا نذورهم وصرح المصنف أي صاحب الهداية في كتاب الصوم بأنه واجب
للاية وتقدم الاعتراض بأنها توجب الافتراض القطعية والجواب بانهم ماؤلة اذ خص منها النذر
بالمعصية وما ليس من جنس واجب فلم تكن قطعية الدلالة ومن قال من التأخيرين بافتراض ما استدل بالاجماع
على وجوب الأيلاء اهـ لمصاوفي الشربلالية عن البرهان أنه أي الافتراض هو الاظهر (قوله لوجوب
العتق) راجح ذكر الواجب من الصلوات والصوم والصدقة لظاهره ط (قوله والمشي للحج) المراد الحج ماشيا
والا فالمشي ليس بعبادة مقصودة اهـ ح وفيه ان المشروط كونه عبادة مقصودة والمذوور لا ما كان من
جنسه كما قدمناه وسيسأت في باب اليمين في البيع انه لو قال على المشي إلى بيت الله أو الكعبة يلزم حج أو عمرة

وسند كران هذا استقصان والقياس ان لا يجب به شيء لانه ليس بقربة تأمل (قوله والقعدة الاخيرة الخ) كذا ذكره في اعتكاف البحر وأورد عليه ان التشبيه ان كان في خصوص القعدة فهو غير لازم في الاعتكاف لجواز الوقوف في مدته وان كان في مطلق الكينونة فلم يخص التشبيه بالقعدة مع أن الركوع كذلك والجواب اختيار الاول والغالب في الاعتكاف القعود وذكر في اعتكاف المعراج قلنا بل من جنسه واجب لله تعالى وهو اليبث بعرفة وهو الوقوف والنذر بالشئ انما يصح اذا كان من جنسه واجب أو شتملا على الواجب وهذا كذلك لان الاعتكاف يشتمل على الصوم ومن جنس الصوم واجب وان لم يكن من جنس اليبث واجب وتعميمه في الفتح في باب اليبث في الحج والصوم بان وجوب الصوم فرع وجوب الاعتكاف بالذرو والكلام الآن في صحة وجوب المتبوع فكيف يستدل على لزومه لزوم الشرط فرع لزوم المشروط ثم قد يقال تحقق الاجماع على لزوم الاعتكاف بالنذر بموجب اهدار شرط وجود واجب من جنسه اه أي فهو خارج عن الاصل (قوله ورقف مسجد) أي في كل بلدة على الظاهر ط (قوله والا) أي وان لم يفعل الامام فعل المسلمين (قوله ما ليس من جنسه فرض) هذا هو الذي وعد به قال المصنف في شرحه وهذا يثبت أن المراد بالواجب في قواهم من جنسه واجب الفرض وبه صرح شيخنا في بحره الخ ويأتي تمام الكلام عليه (قوله كعبادة مريض الخ) هذا يفيد أن مرادهم بالمريض هنا فرض العين دون ما يشمل فرض الكفاية اه ح أي فان هذه فرض كفاية كما في مقدمة أبي الليث فافهم وقد منعنا عن البدائع خروج هذه المذكورات بقوله عبادة مقصودة على انه يرد عليه دخول المسجد للطواف واصلاة الجمعة اذا كان الامام فيه فان الدخول حيث ذفرض لكنه ليس مقصودا لذاته وكذا عبادة الوالدين اذا احتاجا اليه لان برهما فرض وقد منعنا ان المشروط كونه عبادة مقصودة هو المنذور (قوله ولو مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم) الاولى ذكر مسجد مكة لانه المتوهم ط (قوله وهذا والضابط) الاشارة الى ما ذكره من أن ما ليس من جنسه فرض لا يلزم وعبارة الدر المنثور اذا كان له أصل في الفروض لزم النذر كالصوم والصلاة والصدقة والاعتكاف ومالا أصل له في الفروض فلا يلزم النذر كعبادة المريض وتشجيع الجنائز ودخول المسجد وبناء القنطرة والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الاصل الكلي (قوله فزاد) أي على الشرطين السابقين في المتن (قوله أن لا يكون معصية لذاته) قال في الفتح وأما كون المنذور معصية يمنع انعقاد النذر فيجب أن يكون معناه اذا كان حراما لعينه أو ليس فيه جهة قربة فان المذهب أن نذر صوم يوم العيد يجب الوفاء بصوم يوم غيره ولو صامه خرج عن العهدة ثم قال بعد ذلك قال الطحاوي اذا أضاف النذر الى المعاصي كالله على أن أقتل فلانا كان عينا ولزمته الكفارة بالحنث اه قلت وحاصله ان الشرط كونه عبادة فيعلم منه انه لو كان معصية لم يصح فهذا ليس شرطا خارجا عما مر لكن صرح به مستقلا لبيان ان ما كان فيه جهة العبادة يصح النذر به لما مر من أنه يلزم الوفاء بالنذر من حيث هو قربة لا بكل وصف التزم به فصح التزام الصوم من حيث هو صوم مع الغناء كونه في يوم العيد ولذا قال في الفتح ان قلت من شروط النذر كونه بغير معصية فكيف قال أبو يوسف اذا نذر ركعتين بلا وضوء يصح نذره خلافا للحمد والجواب أن أبا يوسف صححه بوضوء لانه حين نذر ركعتين لزمته بوضوء لان التزام المشروط التزام الشرط فقوله بعده بغير وضوء لغو لا يؤثر ونظيره اذا نذرهما بلا قراءة لزمته ركعتين بقراءة أو نذر أن يصلي ركعة واحدة لزمته ركعتين أو ثلاثا لزمته بأربع اه وتمايمه فيه (قوله لانه لغيره) أي لان كونه معصية لغيره وهو الاعراض عن ضيافة الحق تعالى (قوله وأن لا يكون واجبا عليه قبل النذر) في أضحية البدائع لو نذر أن يضحي شاة وذلك في أيام النحر وهو موسر فعليه ان يضحي بشاتين عند نأشاة النذر وشاة بإيجاب الشرع ابتداء الا اذا عني به الاخبار عن الواجب عليه فلا يلزمه الا واحدة ولو قبل أيام النحر لزمه شاتان بخلاف لان الصيغة لا تحتل الاخبار عن الواجب ادلا وجوب قبل الوقت وكذا لو كان معسرا ثم أيسر في أيام النحر لزمه شاتان اه

والقعدة الاخيرة في الصلاة وهي لبث كالاعتكاف ووقف مسجد للمسلمين واجب على الامام من بيت المال والافعل للمسلمين (ولم يلزم) النذر (ما ليس من جنسه فرض كعبادة مريض وتشجيع جنازة ودخول مسجد) ولو مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم أو الاقصى لانه ليس من جنسه فرض مقصود وهذا هو الضابط كفي الدر وفي البحر شرائطه خمس فزاد أن لا يكون معصية لذاته فصح نذر صوم يوم النحر لانه لغيره وأن لا يكون واجبا عليه قبل النذر ولو نذر حجة الاسلام لم يلزمه شيء غيرها وأن لا يكون ما التزمه أكثر مما عليه

والحاصل ان نذرا الاضحية صحيح لكنه ينصرف الى شاة أخرى غير الواجبة عليه ابتداء بإيجاب الشرع الا اذا قصد الاختيار عن الواجب عليه وكان في أيامها وماله ما لو نذر الخمر لان الاضحية والخمر قد يكونان غير واجبين بخلاف حجة الاسلام فانها نفس الواجب عليه لانها اسم لفريضة العمر كصوم رمضان وصلاة الظهر فلا يصح النذر بها بخلاف ما قد يكون تطوعا وواجبا كالصلاة والصوم كما ستحققه في الاضحية ان شاء الله تعالى (قوله أو ملكا غيره) فان قيل ان النذر به معصية فيغني عنه ما مر قلنا انه ليس معصية لذاته وانما هو لحق الغير أفاده في البحر لكنه خارج بكونه لا يملكه فيشمل الزائد على ما يملكه وما لا ماله فيه أصلا كهدا في البحر عن الخلاصة لو قال الله على أن أهدي هذه الشاة وهي ملك الغير لا يصح النذر بخلاف قوله لأهدين ولو نوى اليمين كان يميننا اه قال في النهر والفرق بين التأكيد وعدمه مما لا أثر له يظهر في صحة النذر وعدمه ثم على الصحة هل تلزمه قيمتها أو يتوقف الحال الى ملكها محل تردد اه قلت الظاهر الثاني لان الهدى اسم لما يهدى الى الحرم فاذا صح نذره توقف الى ملكها يمكن اهداؤها تأمل و يظهر لي أن قوله لأهدين يمين لا نذر وقوله ولو نوى اليمين كان يميننا راجع الى المسئلة الاولى فان تم هذا انضم الفرق بتأمل (قوله لزمه المائة فقط) سيد كرا الشارح وجهه (قوله قلت ويزاد الخ) ذكر هذا الشرط صاحب البحر في باب الاعتكاف وعز الفروع المذكور الى الولوجية قال ط وبه صارت الشروط سبعة مما في المتن وهذه الخمسة لكن اشتراط أن لا يكون أكثر مما يملك وأن لا يكون ملك الغير خاص ببعض صور النذر (قوله مستحيل الكون) يشمل الاستحالة انشراحا في الاختيار ولو نذرت صوم أيام حيضها أو نالت الله على أن أصوم غدا فحاضت فهو باطل عند محمد وزفر لانها أضافت الصوم الى وقت لا يتصور فيه وقال أبو يوسف تقضي في المسئلة الثانية لان الإيجاب مدرج فيها في حال لا ينافي الصوم ولا إضافة الى زمان بنافيه إذا الصوم يتصور فيه والعجز بعارض يحتمل كالمريض فنقضه كما اذا نذرت صوم شهر يلزمها قضاء أيام حيضها لانه يجوز دخوله الشهر عن الحيض فيه صح الإيجاب ونحوه فيه (قوله وفي القبة الخ) عبارتها كفي البحر نذرا أن يتصدق بدينار على الأغنياء ينبغي أن لا يصح قلت وينبغي أن يصح إذا نوى أبناء السبيل لانهم محل الزكاة اه قلت ولعل وجه عدم الصحة في الاول عدم كونها اقربة أو مستحيلة الكون لعدم تحققها لانها المعنى هبة كما أن الهبة للفقير صدقة (قوله ولو نذرا التسبيحات) لعل مراده التسبيح والتحميد والتكبير ثلاثا وثلاثين في كل وأطاق على الجميع تسبيحا تعليم الكونه سابقا وبه إشارة الى أنه ليس من جنسها واجب ولا فرض وفيه أن كبير التشريق واجب على المفتي به وكذا تكبيرة الاحرام وتكبيرات العبد فينبغي صحة النذر به بناء على أن المراد بالواجب هو المصطلح ط قلت لكن ما ذكره الشارح ايس عبارة القبة وعبارتها كفي البحر ولو نذرا أن يقول دعاء كذا في دبر كل صلاة عشر مرات لم يصح (قوله لم يلزمه) وكذا لو نذر قراءة القرآن وعلاه القهس ستاني في باب الاعتكاف بانها للصلاة وفي الحاشية ولو قال على الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة أو على أن أقرأ القرآن ان دعاء كذا لا يلزمه شيء اه قلت وهو مشكل فان القراءة عبادة مقصودة ومن جنسها واجب وكذا الطواف فانه عبادة مقصودة أيضا ثم رأيت في ابواب المسائل قال في باب أنواع الاطوفة الخامسة طواف النذر وهو واجب ولا يختص بوقت فهذا صريح في صحة النذر به (قوله لزمه) لان من جنسها فرضا وهو الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مرة واحدة في العمر ونحوه كذا ذكرناه في فرض على قال ح ومنه يعلم أنا لا يشترط كون الفرض قطعيا ط (قوله وقيل لا) لعل وجه اشتراطه كون الفرض قطعيا ح (قوله ثم ان المذاق الخ) اعلم أن المذكور في كتب طاهر الرواية أن المعاق يجب الوفاء به مطلقا أي سواء كان الشرط ثابرا اذ كونه أي يطلب حصوله كان شقي الله من يصي أولا كان كملت زيدا أو دخلت الدار كذا وهو المسمى عند الشافعية نذر الحاج وروى عن أبي حنيفة التفصيل المذكور وهو انه يرجع اليه قبل وانه بسبعة أيام وفي الهداية انه قول محمد وهو الصحيح اه ومضى عليه أصحاب المتن كالمتار والجمع ونحوه صراعا في الملتقى وغيره وهو

أو ملكا غيره ولو نذر التصديق بألف ولا يملك الامانة لزمه المائة فقط خلاصة انتهى قلت ويزاد ما في زواهر الجواهر وأن لا يكون مستحيلا الكون ولو نذر صوم أمس أو اعتكاف لم يصح نذره وفي القصة نذر التصديق على الاغنياء لم يصح ما لم ينو أبناء السبيل ولو نذر التسبيحات دبر الصلاة لم يلزمه ولو نذر أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا لزمه وقيل لا ثم (أن) المعاق فيه تفصيل فان (عاقه بشرط يريده كان قد غائى) وشقي مريضى (نوفى) وجوبا (ان وجد) الشرط (و) ان عاقه (بما لم يردده كان زينة بـ) لانه مثلا فخت (وفى) بنذره (أو كفر) ليمينه (على المذهب)

قوله أو مستحيلة الكون الاولى أن يقول أو كونها مستحيلة الخ بالعطف على قوله عدم بدليل قوله لعدم تحققها الخ والافطاهر عبارته أن الاستحالة منفية وهو لا يظهر فتدبر اه

مذهب الشافعي وذكر في النعم انه المروي في النوادر وأنه مختار المحققين وقد انعكس الامر على صاحب البحر فظن أن هذا الأصل له في الرواية وأن رواية النوادر أنه مخير فيهما مطلقا وأنه في الخلاصة قال وبه يفتي وقد علمت أن المروي في النوادر هو التفصيل المذكور وذكر في النهر أن الذي في الخلاصة هو التعليق بما لا يراد كونه فلا تطلق ممنوع اهـ والحاصل انه ليس في المسئلة سوى قول ابن الاوّل ظاهر الرواية عدم التخيير أصلا والثاني التفصيل المذكور وأما ما توهمه في البحر من القول الثالث وهو التخيير مطلقا وأنه المفتي به فلا أصل له كما أوضحه العلامة الشرنبلالي في رسالته المسماة تحفة الخبير فافهم (قوله بشرط يريد الخ) انظر لو كان فاسقا يريد شرطا هو معصية فعاق عليه كما في قول الشاعر

على اذا ما زرت ليلى بخفية * زيارة بيت الله رجالان حافيا

فهل يقال اذا باثر الشرط يجب عليه المعلق أم لا ويظهر لي الوجوب لان المنذور طاعة وقد علق وجوبها على شرط فاذا حصل الشرط لزمته وان كان الشرط معصية يحرم فعلها لان هذه الطاعة غير حاملة على مباشرة المعصية بل بالعكس وتعرف النذر صادق عليه ولذا صح النذر في قوله ان زيتا بفلانة لكنه يتخير بينه وبين كفارة اليمين لانه اذا كان لا يريد صبر فيه معنى اليمين فيتخير كما يأتي تقريره بخلاف ما اذا كان يريد كفارة اليمين وينبغي الجزم بلزوم المنذور وفيه وان لم أره صريحا فافهم (قوله لانه نذر بظاهرة الخ) لانه قصده المنع عن إيجاد الشرط فيميل الى أي الجهتين شاء بخلاف ما اذا علق بشرط يريد ثبوته لان معنى اليمين وهو قصد المنع غير موجود فيه لان قصده اظهار الرغبة فيما جعل بشرط ادور (قوله فيخير ضرورة) جواب عن قول صدر الشريعة أقول ان كان الشرط حراما كان زيتا ينبغي أن لا يتخير لان التخيير تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف قال في الدرر أقول ليس الموجب للتخفيف هو الحرام بل وجود دليل التخفيف لان اللفظ لما كان نذرا من وجهه ويمتنع وجهه لزم أن يعمله بمقتضى الوجهين ولم يجزأه دار أحدهما فلزم التخيير الموجب للتخفيف بالضرورة فتدبر اهـ (قوله فلا يجزأه القاضى) لان العبد لم يثبت له حق العتق عليه لان ذلك بمنزلة مالو حلف بالله تعالى ليعتقه لیس له اجباره على أن يبر بيمينه لان ذلك مجرد حق الله تعالى (قوله نذر أن يذبح ولده الخ) المسئلة منصوصة في كافي الحاكم الشافعي وهو في شرح المجموع وشرح درر البحار انه يجب به ذبح كبش في الحرم أو في أيام النحر في غير الحرم وأنه يشترط لصحة النذر به في عامة الروايات أن يقول في النذر عدم مقام إبراهيم أو بمكة وفي رواية عنه لا يشترط وفي الاختيار ولو نذر ذبح ولده أو فحره لزمه ذبح شاة عند أبي حنيفة ومحمد وكذا النذر بذبح نفسه أو عبده عند محمد وفي الوالد والوالدة عن أبي حنيفة روايتان والأصح عدم الصحة وقال أبو يوسف وزمروا يصح شيء من ذلك لانه معصية فلا يصح وإلهام في الولد مذهب جماعة من الصحابة كعلي وابن عباس وغيرهم أو مثله لا يعرف قياسا فيكون سماعا ولان إيجاب ذبح الولد عبارة عن إيجاب ذبح الشاة حتى لو نذر ذبحه بمكة يجب عليه ذبح الشاة بالحرم بمانه ذبحة الذبيح فاب الله تعالى أو جب على الحليل ذبح ولده وأمره بذبح الشاة حيث قال قد صدقت الرؤيا فيكون كذلك في شريعة تنال القول تعالى ثم أوحينا إليك أن ابسع ملة إبراهيم حنيفا ولان شريعة من قبلنا تلزمنا حتى ثبت النسخ وله نظائر منها أن إيجاب المشي الى بيت الله تعالى عبارة عن حج أو عمرة وإيجاب الهدي عبارة عن إيجاب شاة ومثله كبر وإذا كان نذر ذبح الولد عبارة عن ذبح الشاة لا يكون معصية بل قرينة حتى قال الأسنوني وغيره من المشايخ ان أراد عين الذبيح وعرف انه معصية لا يصح وتطهيره الصوم في حق الشيخ الفاني معصية لا مضائه الى اهلا كهو يصح نذره بالصوم وعليه الفدية وجعل ذلك التزاما للفدية كذا هذا ولحمه في النفس والعبد أن ولايته علم ما فوق ولايته على ولده ولا يبي حنيفة أن وجوب الشاة على خلاف القياس عرفناه استدلالا بقصة الحليل وانما رددت في الولد فيقتصر عليه ولو نذر بلفظ القتل لا يلزمه شيء بالاجماع لان النص ورد بلفظ الذبح والنحر مثله ولا كذلك القتل ولان

لانه نذر بظاهرة عين بعينه
فيخير ضرورة (نذر) مكلف
(بعق رقبة في ملكه وفي به
والا) ينف (أثم) بالترك (ولا
يدخل تحت الحكم)
فلا يجزأه القاضى (نذران
يذبح ولده فعليه شاة) بقصة
الحليل عليه الصلاة والسلام
والغناء الثاني والشافعي
كمنذره بقتله (ولعلو كان
يذبح نفسه أو) عبده
وأوجب سجدة الشاة ولو
يذبح (أبيه أو جده أو أمه)

الذبح والنحر ورد في القرآن على وجه القرية والتعب والقتل لم يرد إلا على وجه العقوبة والانتقام والنهي ولأنه لو نذر ذبح الشاة بلفظ القتل لم يصح فهذا أولى اه (قوله لغا جماعا) أي بناء على أصح الروايتين كما مر (قوله لان الذبح ليس من جنسه فرض الخ) هذا التعليل لصاحب البحر وينافيه ما في الخاتمة قال ان برئت من مرضي هذا ذبحت شاة فبرئ لا يلزمه شيء إلا أن يقول فله على أن أذبح شاة اه وهي عبارة من الدرر وعلمها في شرحه بقوله لان لزوم لا يكون إلا بالنذر والدال عليه الثاني لا الأول اه فأفاد أن عدم الصحة لكون الصيغة المذكوكة لا تدل على النذر أي لان قوله ذبحت شاة عدلانذر ويؤيده ما في البرازية لو قال ان سـ لم يلدى أصوم ما عشت فهذا وعد لا يمكن في البرازية أيضا ان عوفيت صمت كذا لم يجب ما لم يقل لله على وفي الاستحسان يجب ولو قال ان فعلت كذا فأنأج ففعل يجب عليه الحج اه فعلم أن تعليل الدرر مبني على القياس والاستحسان بخلافه وينافيه أيضا قول المصنف على شاة أذبحها وعبرة الفتح فعلى بالفاء في جواب الشرط اذ لا شك أن هذا ليس وعدا ولا يعلق الاثم يلزمه شيء لعدم قوله لله على لان المصريح به صحة النذر بقوله لله على حجة أو على حجة فيتمتعين حمل ما ذكره المصنف على القول بأنه لا بد أن يكون من جنسه فرض وجعل ما في الخاتمة والدرر من صحة قوله لله على أن أذبح شاة على القول بأنه يكفي أن يكون من جنسه واجب وسيأتي في آخر الاضحية عن الخاتمة لنذر عشر أضحيات لزمه ثنتان لم يبيء الامر بهما وفي شرح الوهبانية الأصح وجوب الكل لا يجابه ما منه من جنسه يجب ونقل الشارح ههنا عن المصنف أن مفاد لزوم النذر بما من جنسه واجب اعتقادي أو اصطلاحى اه ويؤيده أيضا ما تقدمناه عن البدائع ويذكره لم أن الأصح أن المراد بالواجب ما يشمل الفرض والواجب الاصطلاحى لا خصوص الفرض فقط (قوله فتح وبحر) يوهم انه في الفتح ذكر هذا التعليل مع أن المذكوكة فيه عبارة المتى فقط وكذلك في البحر معزي إلى مجموع النوازل (قوله في متن الدرر تناقض) أي حيث صرح أولا بأن بشرط في النذر أن يكون له أصل في الفروض ونص ناسيا على صحة النذر بقوله لله على أن أذبح شاة مع أن الذي ليس له أصل في الفروض بل في الواجبات وأجاب ط بأن مراده بالفرض ما يعم الواجب بأن يراد به اللازم ولا تناقض (قوله كذا في مجموع النوازل) الإشارة إلى ما في المتن من قوله ولو قال ان برئت إلى قوله جاز (قوله ووجهه لا يخفى) هو أن السبع تقوم مقامه في الضحايا والهرابا ط (قوله لما تقر في كتاب الصوم) أي في آخره قبل باب الاعتكاف وعبارته هناك مع المتن والنذر من اعتكاف أو حج أو صلاة أو صيام أو غيرهما من المعلق ولو معينا لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقر فلا نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بمذاهبهم على ذلك مخالف جاز وكذا لو عمل قبله فلو عين شهر الاعتكاف أو الصوم فجعل قبله عنه صح وكذا لو نذر أن يحج سنة كذا أو حج سنة قبلها صح أو صلاة في يوم كذا فاصلاها قبله لانه تعجيل به وجوب السبب وهو النذر فأي والتعيين بخلاف النذر المعلق فانه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط اه قلت وقد مرنا هناك الفرق وروا أن المعلق على شرط لا يبعد سببا للحال كما تقر في الأصول بل عند وجود شرط فلا يجوز تعجيله لزم وقوعه قبل سببه فلا يصح ويظهر من هذا أن المعلق يتعين فيه الزمان بالنظر إلى التعجيل أما تأخيره فإظهاره جازا فلا محذور فيه وكذلك اظهر منه أنه لا يتعين فيه المكان والدرهم والفقير لان التعليل إنما أثر في انعقاد السببية فقط وإذا امتنع فيه التعجيل وتعين فيه الوقت أما المكان والدرهم والفقير فهي باقية على الأصل من عدم التعيين ولذا اقتصر الشارح في بيان المخالفة على التعجيل فقط حيث قال فانه لا يجوز تعجيله فتدبر قلت ولا يتعين الفقير لا يتعين عدده في الخاتمة ان زوجت بنتي مائت درهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم مئزر ودائع الالف إلى مسكين جملة جاز * (تنبيه) * انما لم يختص النذر بزمان ونحوه خلافا لفرلان لزوم ما اترمه بقاءه ما هو قربة لا بامتيازات آخر لا دخل اه في صيرورته قربة كما مر قال في الفتح وكذا اذا نذر ركعتين في مسجد الحرام فاداه في أدل شرفا منه أو فيما لا شرف له أجزاءه خلافا لفرلان المعروف من الشرع أن انترامه بما هو قربة

لغا جماعا لانهم ليسوا كسبه ولو قال ان برئت من مرضي هذا ذبحت شاة أو على شاة أذبحها فبرئ لا يلزمه شيء لان الذبح ليس من جنسه فرض بل واجب كالأضحية فلا يصح (الا اذا زادوا تصديق لهما) فيلزمه لان الصدقة من جنسها فرض وهي الركة فتح وبحر ففي متن الدرر تناقض مع (ولو قال لله على أن أذبح جزورا أو تصديق لهما) قد يجزى مكانه سبع شياه جاز كذا في مجموع النوازل ووجهه لا يخفى وفي القنية ان ذهبت هذه العلة فعلى كذا ذهبت ثم عادت لا يلزمه شيء (نذر لفقراء مكة جاز الصرف لفقراء غيرها) لما تقر في كتاب الصوم أن النذر غير المعلق لا يختص بشيء (نذر أن يتصدق بعشرة دراهم من الخبز فتصدق بغيره

مطلب النذر غير المعلق لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقر

موجب ولم يثبت من الشرع اعتبار تخصيص العبد بالعبادة بالمكان بل بما عرف ذلك الله تعالى وتعالى فيه
قلت وانما تعين المكان في نذرا لهدي والزمان في نذرا لاضحية لان كلا منهما اسم خاص معين فالهدي
ما بهدي الحرم والاضحية ما يذبح في أيامها حتى لو لم يكن كذلك لم يوجد الاسم وسند كرمنا تحقيقه في باب
اليمين في البيع ان شاء الله تعالى (قوله جاز) أشار الى أن تعين ما يشتري به مثل تعيين الزمان
والمكان (قوله قضاء وحده) أي قضى ذلك اليوم فقط لتلايق كل الصوم في غير الوقت كما مر في الصيام (قوله
وان قال متتابعاً) لان شرط التتابع في شهر بعينه لغولانه متتابع لتتابع الايام وأيضا لا يمكن الاستقبال لانه
معين درر وأما اذا كان الشهر غير معين فان شاء تابعه وان شاء فرقه الا اذا شرط التتابع فيلزمه ويستقبل فتح
أي يستقبل شهرا غيره لو أفطر يوما ولو من الايام المنهية كما مر في الصوم وتقدم هذا تمام الكلام على
ما يجب فيه التتابع وما لا يجب وما يجوز تقديمه أو تأخيره وما لا يجوز فراجع (قوله فأكل لعذر) وكذا الدونه
ح (قوله فدي) أي لكل يوم نصف صاع من بر أو صاع من شعير وان لم يقدر استغفر الله تعالى كما مر (قوله
لزمه ما عاك مناه فقط) وان كان عنده عروض أو خادم يساوي مائة فنان يبيع ويتصدق وان كان يساوي
عشرة يتصدق بعشرة وان لم يكن شيء فلا شيء عليه كمن أو جب على نفسه ألف حجة يلزمه بقدر ما عاش في كل
سنة حجة شرب لا ية عن الخانية وانظر هل يدخل في ذلك الدبس كما يدخل في الوصية بثلاث ماله طاهر التعليل
عدم الدخول لان الدبس لا يملكه قبل قبضه واذا قبضه صار ماله كاحاد ثابعا لنذرو في الوصية بثلاث المال يعتبر
ماله عند الموت تأمل لكن سبأ في أول الشركة أن الحق كونه مملوكا (قوله لم يوجد الخ) أي وشرط صحة
النذر أن يكون المنذور ماله كاللناذر أو مضافا الى السبب كقوله ان اشترى يتكفله على أن أعتقه ط (قوله
في المساكين صدقة) أي ينطق عليهم في معنى على (قوله لم يصح اتفاقا) أمالو كان له مال يصح ويكون المراد
به جنس مال الزكاة استحسننا أي جنس كان بلغ نصابا أولا عليه دين مستغرق أولا وان لم يجد غيره أمسك
منه قدر قوته فاذا ملك غيره تصدق بقدره أي بقدر ما أمسك كما سبأ في متفرقات القضاء ان شاء الله تعالى
وذكر الشارح هناك عن البحر قال ارفعات كذا اتفاقا أملكه صدقة خيلته أن يبيع ماله من رجل بثوب
في منديل ويقبضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يرد به بخيار الرؤية فلا يلزمه شيء اه قال المفسر هناك ومنه يعلم أن
المعتبر الملك حين الخنث لا حين الخاف اه (قوله فيما مر) أي من قوله ان النذر غير المعاق لا يختص بشيء
(قوله ولم يرد عليه) فلو قال نذر حج مثلاً لزمه (قوله ولو نوى صياما الخ) صحت رزقوله ولا نيته وأشار الى أنه لو نوى
سبأ من حج أو عمرة أو غيره فعليه ما نوى كافي كافي الحاكم (قوله لزمه ثلاثة أيام) لان إيجاب العبد معتبر بإيجاب
الله تعالى وأدنى ذلك في الصيام ثلاثة أيام في كفارة اليمين بحر عن اللولجية (قوله ولو صدقة) أي بلا عدد
(قوله كالغبرة) أي لكل مسكين نصف صاع بر وكذا لو قال الله على اضعاف مسكين لزمه نصف صاع بر استحسننا
وان قال الله على أن أطعم المساكين على عشرة عند أبي حنيفة ففتح (قوله لزمه بقدر عمره) أي لزمه أن يحج بقدر
ما يعيش ومشي في لباب المساكين على انه يلزمه الكل وعليه أن يحج بنفسه قدر ما عاش ويجب الا بصاء بالقيمة
وعزاه القاري في شرحه الى العيون والخانية والسراجية قال وفي النوازل انه قولهما والاول قول محمد وفي
الفتح الحق لزوم الكل اه ملخصا (قوله وصل بحلفه) قيد بالوصل لانه لو فصل لا يفيد الا اذا كان
لنفس أو سعال أو نحوه وعن ابن عباس انه كان يجوز الا ان شاء المنفصل الى ستة أشهر ويلزمه اخراج
العقود كلها عن أن تكون ملزمة وأن لا يحتاج للمحال الثاني لان المطلق يستثنى وفي المسئلة حكاه الامام مع
المصورد كرها في الدرر وغيره (قوله ان شاء الله) مفعول وصل (قوله عبادة) كذا وعاتف أو
معاملة كطلاق وقرار ط (قوله أو النهي) كقوله لو كيله لا تبع لفلان ان شاء الله ط (قوله لم يصح
الاستثناء) جواب قوله ولو بالامر فافهم أي دله أمور أن يبيعه هو والفرد أن الإيجاب يقع ملزم بحيث لا يتدر
على ابطاله بعد فيحتاج الى الاستثناء حتى لا يلزمه حكم الإيجاب والامر لا يقع لازما فانه يقدر على ابطاله بعزل

جاز ان ساوي العشرة)
كصدقة بتمنه (نذر صوم
شهر معين لزمه متتابعاً
لكن ان أفطر) فيه (يوماً
قضاء) وحده وان قال
متتابعاً (باللزام استقبال)
لانه عين ولو نذر صوم الا بد
فأكل لعذر فدي (نذر ان
يتصدق بألف من ماله وهو
مالك دونها لزمه) ما عاك منها
(فقط) هو المختار لانه فيما لم
يملك لم يوجد المذرى الملك
ولا مضافا الى سببه فلم يصح
كلو (قال مالي في المساكين
صدقة ولا مال له لم يصح)
اتفاقا (نذر ان تصدق بهذه
المائة يوم كذا على زيد
فتصدق بمائة أخرى قبله)
أي قبل ذلك اليوم (على فقير
آخر جاز) لما تقرر فيما مر
(قال على نذر ولم يرد عليه
ولا نيته فعليه كفارة عين)
ولو نوى صياما بلا عدد لزمه
ثلاثة أيام ولو صدقة فاطعام
عشرة مساكين كالغبرة
ولو نذر ثلاثين حجة لزمه بقدر
عمره (وصل بحلفه ان شاء الله
بطل) بيمينه (وكذا يبطل به)
أي بالاستثناء المتصل (كل
ما علق بالقول عبادة أو
معاملة) لو اصبغة الاخبار
ولو بالامر أو النهي كاعتقوا
عبدى بعد موتى ان شاء الله
لم يصح وبيع عبدى هذا ان
شاء الله لم يصح الاستثناء
(بخلاف المتعلق بالقاب)
كالنية

مطالب الايمان مبينة
على العرف

كلمة في الصوم

(باب اليقين في الدخول
والخروج والسكنى والاتبان
والركوب وغير ذلك)

الاصل ان الايمان مبينة
عند الشافعي على الحقيقة

الغوية وعند مالك على
الاستعمال القرآني وعند

أحمد على النية وعندنا على
العرف ما لم ينو ما يحتمله

اللفظ فلا حث في لا يهدم
بيتا ببيت العسكوت الا

بالنية فتح (الايمان مبينة على
الالفاظ لا على الأغراض

فالو) اغتاط على غيره (حلف
أن لا يشتري له شيئا بفلس

فاشتري له بدرهم) أو
أكثر (شياء لم يثبت كن

حلف لا يخرج من الباب
مبينة

(٤) قوله ان كان من غيرها
هكذا يحطه ولعل الانسب

من غيرهم أي أهل اللغة اه
مبينة

المأمور به فلا يحتاج الى الاستثناء فيه ذخيرة وقدمناه قبيل باب الاستيلاء (قوله كلمة في الصوم) من أنه
اذا وصل المشيئة باللفظ بالنية لا تبطل لانها الغالب التوفيق جوى وظاهره انه لا يستثنى فيه الاستثناء حتى
يقال ان النية ليست من الاقوال فلا تبطل بالاستثناء ط عن أبي السعد والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب اليقين في الدخول والخروج والسكنى والاتبان والركوب وغير ذلك) *

(قوله وغير ذلك) كالجلوس والتزج والتطهير (قوله وعندنا على العرف) لان المتكلم انما يتكلم
بالكلام العرفي أعنى الالفاظ التي يراد بها معانيها التي وضعت لها في العرف كما أن العربي حال كونه بين
أهل اللغة انما يتكلم بالحقائق الغوية فوجب صرف اللفظ المتكلم الى ما عهد أنه المراد به افتح (قوله فلا

حنت الخ) مرر صاحب الذخيرة والمرغيباني بأنه يحث بهم بيت العسكوت في الفرع المذكور وفي
الشافعي من حكم بأنه خطأ ومنهم من قيد جعل الكلام على العرف بما اذا لم يمكن العمل بحقيقته قال في الفتح
ولا يخفى انه على هذا يصير ما له وضع لغوي ووضع عرفي يعتبر معاه الغوي وان تكلم به أهل العرف وهذا

يهدم قاعدة جعل الايمان على العرف لانه لم يصير المعنى بالالفاظ لا ما تميز وهذا يهدم ما دللنا على أن المتكلم
لا يتكلم الا بالعرف الذي به الخطاب سواء كان عرف اللغة ان كان من أهلها أو غيرها ان كان من غيرها (٤)

نعم ما وقع مشترك بين اللغة والعرف تعبر فيه اللغة على أنها العرف فأما الفرع المذكور فالوجه فيه ان كان
نواه في عموم قوله يثبت حث وان لم يحط به فلا يلزم انصرف الكلام الى المتعارف عند اطلاق اللفظ بيت فظهر ان
مرادنا بانصراف الكلام الى العرف اذا لم تكن له نية وان كان له نية شئ واللفظ يحتمل ان يعنى اليقين

باعتباره اه وتبعه في الجرو وغيره (قوله الايمان مبينة على الالفاظ الخ) أي الالفاظ العرفية بقدر نية ما قلناه
واحتراز به عن القول ببيانها على عرف اللغة أو عرف القرآن في حلفه لا يركب داء ولا يجلس على وتد

لا يثبت بركوبه انسانا وحلوه على جبل وان كان الاول في عرف اللغة دابة والثاني في القرآن وبدا كحسيات
وقوله لا على الأغراض أي المقاصد والنيات احتراز به عن القول ببيانها على النية وصار الحاصل أن المتكلم انما

هو اللفظ انما عرف في المسمى وأما غرض الخالف فان كان مدلول اللفظ المسمى اعتبر وان كان زائدا على اللفظ
فلا يعتبر وله هذا قال في تلخيص الجوامع الكبير والعرف يخص ولا يراد حتى خص الرأس بما يكس ولم يرد

الملك في تعاقب طلاق الاجنبية بالدخول اه ومعناه أن اللفظ اذا كان عاما يجوز تخصيصه بالعرف كما لو حلف
لا يأكل رأسا فانه في العرف اسم لما يكبس في الثور ويساع في الاسواق وهو رأس العنق دون رأس

المصفور ويحذف الغرض العرفي يخص وعمومه فاذا أطلق انصرف الى المتعارف بخلاف الزيادة الخارجة
عن اللفظ كما لو قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق فانه يامر ولا تصح ارادة الملك أي ان دخلت رأيت

في كاحي وان كان هو المتعارف لان ذلك غير مذكور ودلالة العرف لا تأثر لها في جعل غير الفاظ
مخدوظا اذا علمت ذلك فاعلم انه اذا حلف لا يشتري لانيسان شيئا بفلس فاللفظ المسمى وهو الفلس معناه في

اللغة والعرف واحد وهو القطعة من النحاس المضروبة المعلومة فهو اسم خاص معلوم لا يصرف على الدرهم
أو الدينار فاذا اشترى له شيئا بدرهم لا يثبت وان كان العرض عرفا أن لا يشتري أيضا بدرهم ولا غيره ولكن
ذلك زائد على اللفظ المسمى غير داخل في مدلوله فلا تصح ارادته بلفظ الفلس وكذا لو حلف لا يخرج من الباب

فخرج من السطح لا يثبت وان كان العرض عرفا لفراد في الدار وعدم الخروج من السطح أو الطائف و
غيرهما ولكن ذلك غير المسمى ولا يثبت بالعرض بل المسمى وكذا لا يضرب سوطا يصير به بعضا لان العصا غير
مدكورة وان كان العرض لا يثبت بار لا يصير به بعضا ولا بعينها وكذا لا يهدم بالف فاشترى وغدا بابا أم

مستزيد الكن لا يحنت بالغرض بلا مسمى كافي المسائل المارة اه فهذه أربع مسائل أيضا الأولى حلف
لا يشتر به عشرة فاشترأ بأحد عشر حنت لانه اشتراء بعشرة وزيادة على شرط الحنت لا تمنع الحنت
كالحلف لا يدخل هذه الدار قد دخلها ودخل دارا أخرى والثانية لو حلف البائع لا يبيعه بعشرة فباعه بأحد
عشر لم يحنت لان العشرة تطلق على المفردة وعلى المقرونة أى التي قرن بها غيرهما من الاعداد ولما كان
المشتري مستنقضا أى طالبا لقص الثمن عن العشرة علم أن مراده مطلق العشرة أى مفردة أو مقرونة ولما
كان البائع مستزيدا أى طالبا لزيادة الثمن عن العشرة علم أن مراده بقوله لا يبيعه بعشرة العشرة المفردة فقط
تخصيصا بالعرف فاذا حنت المشتري بالأحد عشر دون البائع * الثالثة لو اشترى بتسعة لم يحنت لانه لم توجد
العشرة بنوعها مع أنه وجد الغرض أيضا لانه مستنقص * الرابعة لو باع بتسعة لم يحنت أيضا لانه وان كان
غرضه الزيادة على العشرة وأنه لا يبيعه بتسعة مع أنه لا يقل لكن ذلك غير مسمى لانه انما سمي العشرة وهى
لا تطلق على التسعة ولا يحنت بالغرض بلا مسمى لان الغرض يصلح تخصيصا لا مريدا كما مر اذا علمت ذلك طهر
لك ان قاعدة بناء الايمان على العرف معناها أن المعبر هو المعنى المقصود في العرف من اللفظ المسمى وان
كان في اللغة أوفى الشرع أعم من المعنى المتعارف ولما كانت هذه القاعدة موهمة اعتبار الغرض العرفي
وان كان زائدا على اللفظ المسمى وحارجا عن مدلوله كفى المسئلة الأخيرة وكفى المسائل الأربعة التي ذكرها
المصنف دفعوا ذلك الوهم بذكر القاعدة الثانية وهى بناء الايمان على الالفاظ لا على الاغراض فتولاهم
لا على الاغراض دفعوا به توهم اعتبار الغرض الزائد على اللفظ المسمى وأرادوا بالالفاظ الالفاظ العرفية
بقريضة القاعدة الأولى ولولاها التوهم اعتبار الالفاظ ولواغوية أو سرعية ولا تنافي بين القاعدتين كما يتوهمه
كثير من الناس حتى الشرنبلالى فعمل الأولى على الديانة والثانية على القضاء ولا تناقض بين الفروع التي
ذكرها ثم اعلم أن هذا كله حيث لم يجعل اللفظ في العرف مجازا عن معنى آخر كفى لا أضع قدحى في داره لان
فانه ما يجازا عن الدخول مطلقا كما سيأتى في هذا لا يعتبر اللفظ أصلا حتى لو وضع قدحه ولم يدخل لا يحنت
لان اللفظ هجر وصار المراد به معنى آخر ومثله لا آكل من هذه الشجرة وهى لا تترى تصرف الى ثمنها حتى
لا يحنت بعينها وهذا بخلاف ما مر فان اللفظ فيه لم يهجر بل أريد هو وغيره فيعتبر اللفظ المسمى دون غيره الرائد
عليه أما هذا فقد اعتبر فيه الغرض فقط لان اللفظ صار مجازا عنه ولا يخالف ذلك القاعدتين المذكورتين
فاغتنم هذا التقرير الساطع المنير الذي لخصناه من رسالتنا المسماة برفع الانتقاض ودفع الاعتراض على
قوله الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض فان أردت الزيادة على ذلك والوقوف على حقيقة ما هنا لك
فارجع اليها واحرص على ما فيها فانها كشفت اللثام عن حور مقصودات في الحساب والحمد لله رب العالمين (قوله
أولا يضربه أسواطاً) في بعض النسخ سوطا وهو الموافق لما في تلخيص الجامع (قوله وضرب بعضها) أى
بعض الأسواط وفيه انه لم يذكر الأسواط عدد وفي بعض النسخ وضرب بعضها بعين ومصادمهما تين وهو
الموافق لما في تلخيص الجامع (قوله لان العبرة لعموم اللفظ) فيه أنه لا عموم في هذه الفروع على أن
العرف يصلح تخصيصا لعموم اللفظ كما قدمناه فصارت العبرة للعرف لا لعموم اللفظ فالصواب اسقاط لفظة
عموم فيوافق ما مر من اعتبار الالفاظ لا الاغراض على ما قررناه آنفا (قوله الاقنى) ائلى) لا حاجة الى هذا
الاستثناء لان هذه المسائل داخلية في قاعدة اعتبار اللفظ كما علمت (قوله والبيعة) بكسر الباء وسكون الياء
وقوله للنصارى أى متعبدتهم والكنيسة لليهود أى متعبدتهم وتطلق أيضا على متعبد النصارى مصباح وفي
القهستاني عن القاموس البيعة متعبد النصارى أو متعبد اليهود أو الكفار اه فيستعمل كل مذهب ما كان
الآخر (قوله والدهيلين) بكسر الدال ما بين الباب والدار فارسي معرب بحر عن الصحاح (قوله والنزلة) التى
على الباب) قال في البحر والقالة الساباط الذي يكون على باب الدار من سقفه جذوع أطرافها على جدار
الباب وأطرافها الاخر على جدار الجدار المقابل له وانما قيدنا به لان القالة اذا كان معناها ما هو داخل البيت

أولا يضربه أسواطاً أو
ليعد يته اليوم بألف نفرح
من السطح وضرب بعضها
وغدى برغيف) اشترأ
بألف أشباه (لم يحنت) لان
العبرة لعموم اللفظ الاقنى
مسائل حلف لا يشتر به
بعشر حنت بأحد عشر
بخلاف البيع أشباه
(لا يحنت بدخول الكعبة
والمسجد والبيعة) للنصارى
(والكنيسة) لليهود
(والدهايز والقالة) ائلى على
الباب

إذا لم يصلح البيتوتة بحر
(في حاله لا يدخل بيتا)
لأنهم تعد البيتوتة (و) لذا
(يبحث في الصفة) والايوان
(على المذهب) لأنه
يبات فيه صيفا وان لم
يكن مسقفا فتح (وفي
لا يدخل دارا) لم يبحث
(بدخوله خربة) لابتاعها
أصلا (وفي هذه الدار يبحث
وان) صارت محسرا أو
(بنيت دار أخرى بعد
الانهدام) لأن الدار اسم
للعروة والبناء وصف
والصفة انما تعتبر في
المنكر لا المعين الا اذا كانت
شرطا أو داعية للمعين كالحله
على هذا الرطب فيتعبد
بالوصف (وان جعلت) بعد
الانهدام (بستانا أو مسجدا
أو حماما أو بيتا أو غلب
سائر الملاء فصارت نهرا) لا
يبحث وان بنيت بعد ذلك
(كهذا البيت) وكذا بيتا
بالاولى (فهو أو بني) بيتا
(آخر) ولو بنقض الاول
لزال اسم البيت (ولو هدم
السقف دون الخيطان
فدخله حنث في المعين)

مسقفا فانه يحنث بدخوله لأنه يبات فيه اه (قوله اذا لم يصلح البيتوتة) أما اذا صلحها يحنث بان كانت
الظلة داخل البيت كما هو كان الدهليز كبير بحيث يبات فيه قال في الفتح فان مثله يعتاد بيتوته للضيوف في
بعض القرى وفي المدن يبات فيه بعض الاتباع في بعض الاوقات فيحنث والحاصل أن كل موضع اذا أغلق
الباب صار دخلا لا يمكنه الخروج من الدار وله سعة تصلح للمبيت من سقف يحنث بدخوله اه (قوله في
حالته) متعلق بقوله لا يحنث ط (قوله لانها) أي هذه المذكورات وهو علة لقوله لا يحنث والاصلح
للبيتوتة من دهايز وظل لا يعد عرفا للبيتوتة ط (قوله ولذا) أي لكون المعتبر الصلوح للبيتوتة وعدمه
ط (قوله في الصفة) أي سواء كان له أربع حوائط كلها صفا الكوفة أو ثلاثة على ما صححه في
الهداية بعد أن يكون مسقفا كلها صفا دورنا لأنه يبات فيها غاية الامر أن مفتحه واسع كذا في الفتح
(قوله والايوان) صفا تفسر ط (قوله لانه) أي الصفة بتأويل البيت أو المكان (قوله وان لم يكن
مسقفا) قد علمت أنه في الفتح قال بعد أن يكون مسقفا نعم ذكر في الفتح أن السقف ليس شرطا في معنى
البيت والدهليز قال في النسر بلاية فكذا الصفة اه قلت وعرفنا في الشام اطلاق البيت على ماله أربع
حوائط من جهة أما كنى الدار السقفة أما لا ما كنى العلوية فتسمى طبقة وقصر أو عالية ومشرقة وأهل
مدينة دمشق عرفهم اطلاق البيت على الدار بحملتها فيحكم على كل قوم بعرفهم (قوله لا يحنث أصلا) قيد به
تبعا للفتح حيث قال وهو ذاهو المراد فانه قال في مقابله فيما اذا كان لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما صارت
محسرا حنث وانما تقع المقابلة بين المعين والمنكر في الحكم اذا توارد حكمها على محل فاما اذا دخل بعد ما زال
بعض حيطانها فهذه دار خربة فينبغي أن يحنث في المنكر الا أن تكون له نية اه (قوله لان الدار اسم
للعروة) أي انما في اللغة اسم للعروة التي ينزل بها أهلها وان لم يكن بها بناء أصلا لانهم كانوا يضمنون فيها
الانحية لأبنية الحجر والمدر فصح أن البناء وصف فيها غير لازم بل اللازم فيها كونها قد زالت غير أنما في
عرف أهل المدن لا تقال الا بعد البناء فيها ولو انهم لم يبنوا بعد ذلك بعضها قبل دار خراب فيكون الوصف جزء
مفهومها فان زالت بالكلية وعادت ساحة فالظاهر أن اطلاق اسم الدار عليها عرفا كهذه دار فلان مجاز باعتبار
ما كان والحقيقة أن يقال كانت دارا فتح (قوله والبناء وصف الخ) بيان لوجه الفرق بين الدار المنكرة
والعرفة أما البيت فلا فرق فيه كما يأتي (قوله انما تعتبر في المنكر) لانها هي المعرفة له لا في المعين لان ذاته
تعرف بالاشارة فوق ما تتعرف بالصفة فتح (قوله الا اذا كانت شرطا) في الذخيرة قالوا الصفة اذا لم تكن داعية
الى المعين انما لا تعتبر في المعين اذا ذكرت على وجه التعريف أما اذا ذكرت على وجه الشرط تعتبر وهو الصحيح
الا ترى ان من قال لامرأته ان دخلت هذه الدار راكبة فهي طالق فدخاها ماضية لا تطاق واعتبرت الصفة
في المعين لما ذكرت على سبيل الشرط اه قلت وقوله هذه اشارة للمرأة فاعل دخلت والدار مفعول لم يصبر قوله
راكبة صفة للمعين بالاشارة وهو المرأة (قوله أو داعية للمعين) أي حاملة عابه فان الامتناع عن كل الرطب
فد يكون لضرره فلا يحنث بدخوله ثم اوصيائه في تمام الكلام عابه (قوله وان جعلت) أي الدار المعرفة
بالاشارة (قوله أو بيتا) في النهر عن المحيط لو كانت دارا صغيرة فجعلها بيتا واحدا وأشرع بابه الى الطريق
أولى دار أخرى لا يحنث بدخولها التبدل الاسم والصفة يحدث أمر جديد اه (قوله لا يحنث) لانها
لا تسمى دارا لحدث اسم آخر لها ذخيرة (قوله وان بنيت بعد ذلك) لانه عاد اسم الدار بسبب جديد فنزل
منزلة اسم آخر وكذا لو لم تبني لانه لم يزل اسم المسجد ونحوه عنها يقال مسجد خراب وحمام خراب ذخيرة (قوله
وكذا بيتا بالاولى) لانه اذا اعتبر وصف البناء في معرفته في منكره أولى قال في البحر قصار الحاصل أن البيت
لا فرق فيه بين أن يكون مسكرا أو معسرا فاذا دخل وهو معسرا لا يحنث لزوال الاسم بزوال البناء وأما الدار
ففرق بين المنكرة والمعرفة اه (قوله لزوال اسم البيت) أي بالانهدام لزوال مسمى وهو البناء الذي
يبات فيه بخلاف الدار لانها تسمى دارا ولا بناء فيها فتح وفي الذخيرة قال قائلهم

الدار داروان زالت حوائطها * والبيت ليس ببيت بعد تدمير

(قوله لانه كالصفة) الصفة للصفة قال في الهداية يحتمل لانه ييات فيه والسقف وصف فيه اه وفي الذخيرة لان اسم البيت لم يزل عنه لامكان البيتوتة فيه أو نقول اسم البيت ثابت لهذه البقعة لاجل الحيطان والسقف جميعا فاذا زال السقف فقد زال الاسم من وجهه دون وجهه فلا تبطل اليمين بالشك وفياس الاوّل يحتمل في المنكر أيضا لان اسم البيت لم يزل وعلى قياس الثاني لا يحتمل لانه بيت من وجهه والحاجة هنا الى عقد اليمين فلا ينفع دعيه بالشك بخلاف المعين فان اليمين كانت منعقدة على هذه العين فلا تبطل بالشك اه ملخصا (قوله وعراه في البحر الى البدائع الخ) أي عزاماد كوفي المسكر ومقتضى ما نقلناه عن الذخيرة أن الحكم فيه غير منقول وانما هو تخريج مبني على اختلاف التعليل في المعرف فما في البدائع أحد وجهين والوجه الآخر ما يحتمل في النهر فافهم (قوله حنت بدخولها على أي صفة كانت) أي دارا أو مسجدا أو جواما لان عقد اليمين على العين دون الاسم والعين باقية ذخيرة (قوله كهذا المسجد) أي فانه يحتمل بدخوله على أي صفة كان ط (قوله به يفتي) خلافا لقول محمد انه اذا حارب واستغنى عنه يعود الى ملك الباني أو ورثته ط عن الاسعاف (قوله لم يحتمل) لان اليمين وقعت على بقعة معينة فلا يحتمل بغيرها بحر (قوله وكذلك الدار) أي لو زيد فيها حصّة (قوله وذلك) أي مائة دينة عليه موجود في الزيادة فأتت وهذا الفرع يؤيد القول بان ما زيد في مسجده صلى الله عليه وسلم له فضيلة أصل المسجد الواردة في حديث صلاة في مسجد ربي وقدمنا تمام الكلام على ذلك في الصلاة (قوله فنقضت) أي حتى صارت خشبا (قوله لم يحتمل) لان ذلك أعيد بصناعة جديدة قائمة بالعين ومن ذلك اذا حلف لا يجلس على هذا البساط فخبط جانباه وجعل خراجا وجلس عليه لا يحتمل لانه صار يسمى خراجا فان نفقت الخياطة حتى عاد بساطا فحلف عليه حنت لان الاسم عاد لا بصناعة جديدة قائمة بالعين لان المتيقن ابطال الصناعة لا صناعة ولو قطع وجعل خرجين ثم فقهه وخاط القطع وجعلها بساطا واحدا لا يحتمل وان عاد الاسم لانه عاد بصناعة جديدة قائمة بالعين ألا ترى أنه بمجرد الفتق لا يعود اسم البساط الا بعد الخياطة وهذا اذا كان كل واحد من الخرجين لا يسمى بساطا الصغيره فلو سمى يحتمل وتسامه في الذخيرة (قوله ثم براه) لانه انما صار فلما بسبب جديد ذخيرة (قوله فاذا كسره) قال الفضلي هذا اذا كسره على وجهه زول عنه اسم القلم فانه يحتاج الى التمام أما اذا كسر رأس القلم بان لا يحتاج الى الاصلاح يحتمل صيرفة قال ط والعرف الآن بخلاف هذا فانه يقال ثم مكسور (قوله والواقف على السطح) أي سطح الدار المحلوف على عدم دخولها اذا وصل اليه من سطح آخر وانما عدا دخلا لان الدار عبارة عما أحاطت به الدائرة وهذا حاصل في علو الدار وسفلها كما في الفتح (قوله خلافا للمتأخرين) هم المعبر عنهم في قول الهداية وقيل في عرفنا يعني عرف العجم لا يحتمل فتح (قوله وعدمه على مقابله) أي عدم الحنت الذي هو قول المتأخرين على مقابله أي على سطح لا سائر له لانه ليس الا في هواء الدار فلا يحتمل من حيث اللمعة الا أن يكون عرف انه داخل الدار والحق أن السطح لا شأن له من الدار لانه من أجزاء احسا لكن لا يلزم من القيام عليه أن يقال انه في العرف داخل الدار ما لم يدخل جوفها اذ لا يتعلق لفظ دخل الابجوف حتى صح أن يقال لم يدخل الدار ولكن صدر السطح من خارج أفاده في الفتح وحاصله أن الدخول لا يتحقق في العرف الا في موضع له ساتر من حيطان أو درابزين أو نحوه قال في النهر ومقتضى كلام الكمال أنه لو حلف لا يخرج منه اقصا عد الى سطحها الذي لا سائر له أن يحتمل والمستطور في غاية البيان انه لا يحتمل مطابقا لانه ليس بخارج اه قلت فيه نظرا لانه لا يلزم من عدم تحقق الدخول في صعود السطح أن يتحقق الخروج فيه بل يصح أن يقال ان من صدر السطح ليس بدخول ولا خارج لان حقيقة الدخول الانفصال من الخارج الى الداخل والخروج عكسه ولا شك أن السطح حيث كان من أجزاء الدار لم يكن الصاعد اليه خارجا عنها ومقتضى هذا أن يحتمل اذا توسل اليه من خارجها لانه انفصل من خارجها الى داخلها لكن مبني

لانه كالصفة (لا في المنكر) لان الصفة تعتبر فيه كإسره وعزاه في البحر الى البدائع لكن نظريه في النهر بأنه لا فرق حيث صلح للبيتوتة فيبدى هذه الدار لانه لو أشار ولم يسم بان قال هذه حنت بدخولها على أي صفة كانت كهذا المسجد فخرب لبقائه مسجدا الى يوم القيامة به يفتي ولو زيد فيه حصّة فدخلها لم يحتمل ما لم يقل مسجدا بنى فلان فحتمل وكذلك الدار لانه عقد يمينه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة بدائع بحر (ولو حلف لا يجلس الى هذه الاسماوارة أو الى هذا الخائط فهو ماتم بنيا) ولو (بنقضهما) أولا يركب هذه السفينة فنقضت ثم أعيدت بنقضها (لم يحتمل) كما لو حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم براه فكسبه لان غير المبرى لا يسمى قلما بل أنبوبا فاذا كسره فقد زال الاسم ومنى زال بطلت اليمين (والواقف على السطح داخل) عند المتقدمين خلافا للمتأخرين ووفق الكمال بحمل الحنت على سطح له ساتر وعدمه على مقابله وقال ابن الكمال ان الحالف من بلاد العجم

لا يحنث قال مسكين وعليه
الفتوى وفي البحر وأما أنه
لوارتقى شجرة أو حائطاً
حنث وعلى قول المتأخرين
لا والطاهر قول المتأخرين
في الكل لأنه لا يسمى داخل
عرفاً كالحفر سرداباً أو قنطرة
لا يتطعم بها أهل الدار قال
وعم إطلاقه المسجد فلو
قوله مسكن فدخله لم يحنث
لأنه ليس بمسجد بدائع ولو
قيد الدخول بالباب حنث
بالحادثة ولو نقبها إذا
عقبه بالاشارة بدائع
(و) الواقف بقدميه (في
طاق الباب) أي عتبة التي
(بحيث لو أغلق الباب كان
خارجاً) يحنث (وان كان
بعكسه) بحيث لو أغلق كان
داخلياً (حنث) في حلفه
لا يدخل (ولو كان المحلوف
عليه الخروج انعكس
الحكم) لكن في المحيط
حلف لا يخرج فرفي شجرة
فصار بحال لو بسط سقط
في الطريق لم يحنث لأن
الشجرة كبناء الدار (وهذا)
الحكم المذكور (إذا
كان) الحالف (واقفاً بقدميه
في طاق الباب) ولو وقف
بأحدى رجله على العتبة
وأدخل الأخرى فإن استوى
الجانبان أو كان الجانب
الخارج أسهل لم يحنث وإن
كان الجانب الداخل أسهل
حنث (زيلى) وقيل
لا يحنث مطلقاً (والصحيح)
ظهيرية لأن الانفصال
التمام لا يكون إلا بالقدمين
(ودوام الركوب والابس والسكى كالنساء) فيحنث بكنة ساعة (لادوام الدخول والخروج والتزوح والتطهير)

كلام الكمال على أنه لا يسمى في العرف داخلها لم يدخل جوفها والجوف المستور بسائر هذا ما ظهر لي
فافهم (قوله لا يحنث) لأن الواقف على السطح لا يسمى واقفاً عندهم زيلى وهذا على توفيق الكمال محمول
على سطح لا سائر له لما علمت من أن المتأخرين هم المعبرون بهم في كلام الهداية بقوله وقيل في عرفنا يعني
عرف الحجم فكان ينبغي للشارح أن يذكر توفيق الكمال بعد قوله وقال ابن الكمال لكن يبقى بعد هذا في
كلامه أيهم أن ما نقله عن ابن الكمال قول ثالث خارج عن قول المتقدمين والمتأخرين مع أنه قول المتأخرين
كما سمعت (قوله وعليه الفتوى) لأن المفتي به اعتبار العرف حيث تعبر العرف فالفتوى على العرف
الحادث فافهم (قوله وأما) أي قوله والواقف على السطح داخل (قوله لوارتقى شجرة) أي في الدار والمراد
أنه ارتقى إليها من خارج الدار أو لا كان داخلها في الدار فيحنث بلا خلاف (قوله أو حائطاً) أي مختصاً
بالدار فلو مشى من كمينه وبين الجار لم يحنث كافي الظهيرية بحرف فافهم (قوله لأنه لا يسمى داخل عرفاً) لما
مر من أنه لا يتعلق لفظاً داخل الجوف (قوله لا يتطعم بها أهل الدار) أمالو كان للفتنة موضع مكشوف في
الدار يستقون منه فإذا باعته حنث لأنه من منافع الدار بمنزلة بئر المسعوان كان للضوء لم يحنث لأنه ليس من
مرافقها ولا يبرده داخل الدار بخر عن المحيط لمخصاً وقوله للصوء أي لضوء القناة كما عبر في الخاتمة
وفي بعض نسخ البحر والضوء وهو تحريف (قوله قال) أي في البحر (قوله وعم إطلاقه) أي إطلاق السطح
بان حلف لا يدخل المسجد فدخل سطحه (قوله لأنه ليس بمسجد) ظاهره كما قال ط ان المراد مسكن ببناء
الواقف أما الحادث على سطحه فلا يخرج السطح عن حكم المسجد قلت لكن في العرف لا يسمى ذلك المسكن
مسجداً ما طاعتأمل (قوله ولونقاً) قال في البحر فان نقب للدار باباً آخر فدخل يحنث لأنه عقدي عينية على
الدخول من باب منسوب للدار وقد وجد وان عني به الباب الأول يدين لأن لفظه يحنث ولا يصح في
القضاء لأنه خلاف الظاهر حيث أراد بالمطلق المقيّد (قوله إذا عابته بالاشارة) فإذا دخل من باب آخر
لا يحنث لأن لم يوجد الشرط بخر (قوله كان خارجاً) أي كان الطاق أو الواقف خارجاً عن الباب (قوله
بحيث الخ) تصوير للعكس (قوله انعكس الحكم) ففي الوجه الأول يحنث وفي عكسه لا (قوله لكن في المحيط
الخ) استندراك على ما أفاده قوله انعكس الحكم من أنه إذا وقف على العتبة الخارجة يحنث في حلفه لا يخرج
فان مقتضى ما في المحيط أن لا يحنث لكون العتبة من بناء الدار اللهم إلا أن يفرق بالعرف فان كان على
العتبة الخارجة بعد خارجاً من كان على أغصان الشجرة بعد مستعليها على أغصان الشجرة التي في الدار لا خارجاً
ط قلت وصر أن الظاهر قول المتأخرين في أنه لا يعد داخل عرفاً بارتقاء الشجرة فكذا لا يعد خارجاً في
مستأنتنا (قوله لأن الشجرة كبناء الدار) أي فهي كظلة في الدار على الطريق (قوله إذا كان الحالف) أي
على عدم الخروج (قوله لم يحنث) لأن اعتماده على رجله التي هي في الجانب الأسفل (قوله
زيلى) ومثله في كثير من الكتب بخر (قوله هو الصحيح) عزاه في الظهيرية إلى السرخسي وفي البحر
وهو ظاهر لأن الانفصال التام الخ وقال في الفتح وفي المحيط لو أدخل إحدى رجله لا يحنث وبه أخذ
الشيخان الإمامان شمس الأئمة الخوازي والسرخسي هذا إذا كان يدخل قائماً فلو مستعليها على ظهره أو بطنه
أو جنبه فتدحرج حتى صار بعضه داخل الدار ان كان لا أكثر داخل الدار يصير داخلها وان كان سافهاً
خارجها (قوله ودوام الركوب والابس الخ) يعني لو حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها أو لا يلبس هذا
الثوب وهو لا يلبسه أو لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فكث ساعة حنث فلو نزل أو نزح الثوب أو أخذ في
النقالة من ساعة لم يحنث (قوله فيحنث بكنة ساعة) لأن هذه الأفعال إلهادوام يحدث أمثالها والادوام
الفعل حقيقة مع أنه عرض لا يبق مستحيل كفي النهرو المراد بالساعة التي تكون دوامها هي ما يمكنه فيها النزول
ونحوه كافي البحر فلو دام على السكى لعدم إمكان الخروج والنقالة لا يحنث كما يأتي بيانه (قوله لادوام
الدخول الخ) لأن الدخول حقيقة ولوعة وعرفاً في الانفصال من الخارج إلى الداخل ولادوام لذلك ولذا لو حلف

ليدخلها غدا وهو فيها مكث حتى مضى الغد حنت لانه لم يدخلها فيه اذ لم يخرج ولو نوى بالدخول الاقامة
 فيها لم يحنت وكذا لو حلف لا يخرج وهو خارج لا يحنت حتى يدخل ثم يخرج وكذا لا يتزوج وهو متزوج
 ولا يتطهر وهو متطهر فاستدام النكاح والطهارة لا يحنت فتح (قوله والضابط أن ما يعتد) أي ما يصح
 امتداده كالقعود والقيام ولذا يصح قران المدقة كالיום والشهر (قوله وهذا) أي الحنت بالمكس ساعة
 فيما يعتد ولو اليمين حال الدوام أي لو حلف وهو متلبس بالفعل بان قال ان ركبت فكذا وهو راكب فيحنت
 بالمكس أما لو حلف قبله فلا يحنت بالمكث بل بانشاء الركوب قال في الفتح لا لفظ ركبت اذ لم يكن الحالف
 راكبا يراد به انشاء الركوب فلا يحنت بالاستمرار وان كان له حكم الابتداء بخلاف حلف الراكب لا أركب
 فانه يراد به الاعم من ابتداء الفعل وما في حكمه عرفنا اه (قوله في الفصول كلها) أي ما يعتد وما لا يعتد سواء
 كان متلبسا بالفعل ثم حلف أولم يكن ط (قوله واليه مال أسنادنا) عبارة المجتبي وفيه عن أبي يوسف ما يدل
 عليه واليه أسنادنا اه ونقل كلامه في البحر وأقره عليه والظاهر أن عرف زمانه كان كذلك أيضا
 (قوله حلف لا يسكن الخ) فلو حلف لا يعمد في هذه الدار ولا نية له قالوا ان كان ساكنا بها فهو على السكنى
 والا فعلى القعود حقيقة بحر عن المحيط وفي الخاتمة حلف لا يخرج من بلد كذا فهو على الخروج ببذنه وفي
 لا يخرج من هذه الدار فهو على النقلة منها بأهله ان كان ساكنا فيها الا اذا دل الدليل على أنه أراد الخروج
 ببذنه اه (قوله يعني الحارة) كذا قال في البحر المحلة هي المسماة في عرفنا بالحارة اه قلت الحارة في عرفنا
 الآن تطابق على الصقع الجامع لازمة متعددة كل زقاق منها يسمى حارة وقد تطلق الحارة على المحلة كلها (قوله
 نخرج) وكذا لو لم يخرج بالاولى بحر لان السكنى مما يعتد فلو ادنايه حكم الابتداء وظاهر ما مر عن المجتبي
 عدم الحنت في عرفهم (قوله وأهله) قال في البحر الواو بمعنى أولان الحنت يحصل ببقاء أحدهما والمراد
 بالاهل زوجته وأولاده الذين معه وكل من كان يأويه لخدمته والقيام بأمره كافي البدائع (قوله حتى لو بقي
 وتحدثت) جعل حنت جواب لو فصار المتن بلا جواب فكان المناسب الانحصار أن يقول ولو وتدا وهو بكسر
 التاء أفصح من فتحها فاستأنى وهذا تعميم للمتناع جريا على قول الامام بأنه لا بد من نقل المتاع كاه كالأهل
 (قوله واعتبر بحرج الخ) أي لان ما وراء ذلك ليس من السكنى هداية وقال أبو يوسف يعتبر بنقل الاكثر ليعذر
 نقل الكل في بعض الاوقات قال في البحر وقد اختلف الترجيح فالفقيه أبو الليث يرجح قول الامام وأخذه
 والمشايع استنبهوا منه ما لا يتأتى به السكنى كقطعة حصير ووند كذا ذكره في التبيين وغيره ويرجح في الهداية قول
 محمد بأنه أحسن وأرفق ومنهم من صرح بأن الفتوى عليه كافي الفتح وصرح كثير كصاحب المحيط والفوائد
 الظهيرية والسكافي بأن الفتوى على قول أبي يوسف والادعاء بقول الامام أولى لانه أحوط وان كان غيره
 أرفق اه قال في النهر أنت خبير بأنه ليس المدار الأعلى العرف ولا شأن أن من خرج على نية ترك المكان
 وعدم العود اليه ونقل من أمتعه ما يقوم به أمر سكناه وهو على نية نقل الباقي يقال ليس ساكنا به بل انتقل
 منه وسكن في المكان الفلاني وبع هذا يرجح قول محمد اه قلت وهذا الترجيح بالوجه المذكور مأخوذ من الفتح
 وفي السير نبلاية عن البرهان أن قول محمد أصح ما يفتى به من التصحيجين اه قلت ويؤيده ما مر من استثناء
 المشايخ فان عليه يتخذ قول الامام مع قول محمد وأما قول الهران ليس قول واحد منهم فهو غير طاهر وان
 كان كلام الزياتي وغيره يؤهم ما قاله فتأمل (قوله على الوجه) قال في الهداية فان انتقل الى السكة أو
 الى المسجد قالوا لا يبر دليله في الزيادات أن من خرج بعباله من مصر فمالم يتخذ وطنا آخر يبقى وطنه الاول في
 حق الصلاة كذا هذا اه وفي الزياتي وقال أبو الليث هذا اذا لم يسلم الدار المستأجرة الى أهلها وأما اذا سلم
 فلا يحنت وان كان هو والمتاع في السكة أو في المسجد اه قال في الفتح واطلاق عدم الحنت أوجه وبقاء
 وطنه في حق اتسام الصلاة لا يستلزم تسمية ساكنا به فابل يقطع العرف فيمن نقل أهله وأمتعه وخرج
 مسافرا أن لا يقال فيه انه ساكن ونعمانه فيه وفي البحر عن الظهيرية والصحيح انه يحنت مالم يتخذ مسكنا آخر اه

مطالب حلف لا يسكن الدار

والضابط أن ما يعتد به الدوام
 حكم الابتداء والا فلا وهذا
 لو اليمين حال الدوام أما قبله
 فلا فلا قال كما ركبت فانت
 طالق أو فعلى درهم ثم
 ركب ودام لزمه طاقة
 ودرهم ولو كان راكبا لزمه
 في كل ساعة يمكنه النزول
 طاقة ودرهم قلت في عرفنا
 لا يحنت الا في ابتداء الفعل
 في الفصول كلها وان لم ينو
 واليه مال أسنادنا مجتبي
 (حلف لا يسكن هذه الدار
 أو البيت أو المحلة) يعني
 الحارة (نخرج وبقى متاعه
 وأهله) حتى لو بقي وند
 (حنت) واعتبر بحرج نقل
 ما تقوم به السكنى وهو
 أرفق وعليه الفتوى قاله
 العيني ولو الى سكة أو مسجد
 على الوجه قاله السكندر
 وأقره في النهر

قلت المعتبر العرف والعرف خلافه كأمات (قوله وهذا الخ) الإشارة إلى ما في المتن قال في النهر وجواب
المسئلة مفيد بعبود أن تكون العين بالعري يتوان أن يكون الخالف مستقلا بالسكنى وأن لا يكون التركة لطلب
منزل (قوله ولو بالفارسية بر بخر وجه بنفسه) وإن كان مستقلا بسكناه فتح وهذا الفرق منقول عن أبي الليث
قال في النهر وكأنه بناء على عرفهم (قوله كولو كان سكناه تبعاً) كإن كبير ساكن مع أبيه أو امرأة مع زوجها
فلو حالف أحدهما لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهله وماله أو هي زوجها وماله لا يحث فتح (قوله
كلو أبت المرأة وغلبته) أي وخرج هو ولم يرد العود إليه بحر وأطلقه فتشمل ما إذا خاص بها عند الحالكهم
أولا كما في البرازية (قوله أو لم يمكنه الخروج الخ) عطافه على ما قبله غير مناسب لأن ما قبله في المسائل التي
يبرقها بخر وجه بنفسه وهذا البس منها ما لم يناسب أن يقول ولو لم يمكنه الخروج الخ ويكون الجواب قوله الاتي
لم يحث قال في الفتح ثم انما يحث بتأخير ساعة إذا أمكنه النقل فيها والابان كان لعذر ليسل أو خوف اللص
أو منع ذي سلطان أو عدم موضع ينتقل إليه أو أغلق عليه الباب فلم يستطع فتحه أو كان شريفاً أو وضع يدا
لا يقدر على حمل المتاع بنفسه ولم يجد من ينقله لا يحث ويلحق ذلك الوقت بالعدم للعذر وأورد ما ذكره
الفضل فيمن قال ان لم أخرج من هذا المنزل اليوم فهي طالق فقيده أو منع من الخروج حث وكذا إذا قال
لامرأته وهي في منزل أبيها ان لم تحضري الليلة مني ففقهها أبوها من الخروج حث وأجيب بالطريقين
كون المحلوف عليه عدم ما فتحته بتحقيقه كيفما كان لان العدم لا يتوقف على الاختيار وكونه فعلاً فيتوقف
عليه كالسكنى لان المعقود عليه الاختيار و يعدم بعدمه فيصير سكناً لا ساء كما لم يتحقق شرط الحث
اه ثم أعاد المسئلة في آخر الأيمان وذكرين الصادر الشهيد في الشرط العدمي خلافاً وأن الأصح الحث
لان الشرع قد يجعل الموجرد معدوماً بالعدول كراهه وغيره ولا يجعل المعدوم موجوداً وان وبعد العذر
اه ونحوه في الزياحي والبحر وقد أوضحنا هذه المسئلة في آخر التعليق من الطلاق (قوله ولو بدخول ايل)
هذا بمجرد عذر في حق المرأة بخلاف الرجل لما في آخر أيمان الفتح عن الخلاصة قال لها ان سكنت هذه الدار
فانت طالق وكان ليلافه هي معذورة حتى تصبح ولو قال لرجل لم يكن معذوره اهو الاصح الخوف لص أو غيره
(قوله أو غلق باب) أي اذا لم يقدر على فتحه والخروج منه ولو قدر على الخروج بهدم بعض الحائط ولم يهدم
لم يحث لان المعتبر القدرة على الخروج من الوجه المعهود عند الناس كما في الظهيرية بحر (قوله وان بقي
أياماً) هو الصحيح لان طلب المنزل من عمل النقلة فصار مدة العالب مستثنى اذا لم يفرط في الطاب فتح (قوله
وان أمكنه أن يستكرى دابة) أي لقل المتاع في يوم واحد مثلاً اذا لا يلزمه النقل بأسرع الوجوه بل يقدر
ما يسمى ناقلاً في العرف فتح (قوله دين) أي ولا يصدر في القضاء بحر عن البدائع * (فرع) * حلف
لا يسكن هذه الدار ولم يكن ساكناً بها لا يحث حتى يسكنها بنفسه وينقل اليها من متاعه ما يبات فيه ويستعمله
في منزله كما في البحر عن البدائع (قوله فانه يبر بنفسه فقط) أي ولا يتوقف على نقل المتاع والاهل فتح
قال في النهر وفي عصرنا بعد ساكناً ترك أهله ومتاعه فيها ولو خرج وحده فبني أن يحث قال الرملي كونه
بعد ساكناً طالقاً غير مسلم بل انما بعد ساكناً اذا كان قصده العود أما اذا خرج منها لا يقصد العود لا بعد ساكناً
ولعله مقيد بذلك (قوله حلف لا يسكن فلانا) فان كان ساكناً فان أخذ في النقلة وهي ممكنة والا حث
قال محمد فان كان وهب له المتاع وقبضه منه وخرج من ساعته وليس من رأيه العود فليس بمساكن وكذلك
ان أودعه المتاع أو أعاره ثم خرج لا يريد العود بحر وفي حاشية الرملي عن التتارخانية لا تثبت المساكنة الا بأهل
كل من هو ومتاعه (قوله فساكنه في عرصه دار) أي ساحتها وكذا في بيت أو غرفة بالاولى (قوله أو هذا في
حجرة) في بعض النسخ بالوارد نسخة أو أحسن وهي الموافقة لآخر (قوله حث) ولو نوى أن لا يسكنه في
بيت واحد أو حجرة واحدة يكونان فيه معاً يحث حتى يسكنه فيما نوى وان نوى بيتاً بعينه لم يصح برازية
وفي الدخيرة وعبرها لا يسكنه في هذه المدينة أو القرية أو في الدنيا فساكنه في دار حث ولو سكن كل في

مطلب ان لم أخرج فكذا
فقيده أو منع حث

وهذا الوجهين بالعربية ولو
بالفارسية بر بخر وجه
بنفسه كولو كان سكناه تبعاً
وكلو أبت المرأة النقلة
وغلبته أو لم يمكنه الخروج
ولو بدخول ليل أو غلق باب
أو اشتغل بمطلب دار أخرى
أو دابة وان بقي أياماً أو كان
له أمتعة كثيرة فاشتغل
بنقلها بنفسه وان أمكنه
أن يستكرى دابة لم يحث
ولو نوى التحول ببدنه دين
وعند الشافعي يكفي خروجه
بنية الانتقال (بخلاف المصنف)
والبلد (والقرية) فانه يبر
بنفسه فقط * (فروع)
حلف لا يسكن فلانا
فساكنه في عرصه دار أو هذا
في حجرة وهذا في حجرة حث

مطلب حلف لا يسكن فلانا

دار فلا اذا نوى (قوله الا ان تكون دارا كبيرة) نحو دار الوليد بالكوفة ودار نوح بغاري لان هذه الدار بمنزلة المحلة طهيرية (قوله ولو تقاسمهاها الخ) يعني لو حلف لا يسكن فلانا في دارا تقاسمهاها وضرى بينهما حائطا وفتح كل منهما لنفسه بابا ثم سكن كل منهما في طائفة فان سمى دارا بعينها حنت وان لم يسم ولم يتوفا لا كفاي الخانية ووجهه كما قال السائحاني ان المين اذا عتقت على دار بعينها حنت بعد زوال البناء فيه عند القسمة أولى (قوله ولودخاها فلان غصبا) معناه وسكنها لانه لا يحنت بمجرد الدخول رملي ومر أن المساكنة لا تثبت الا بأهل كل منهما ومتاعه (قوله وان اتقل فورا) أي على التفصيل السابق (قوله وكلا توزل ضيفا) أي لا يحنت قال في الخلاصة وفي الاصل لودخل عليه زائرا أو ضيفا فاقام فيه يوما أو يومين لا يحنت والمساكنة بالاستقرار والدوام وذلك بأهله ومتاعه اه وفي الخانية حلف لا يسكن فلانا فقل الخالف وهو مسافر منزل فلان فسكن يوما أو يومين لا يحنت حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما كالحلف لا يسكن الكوفة فخرج مسافرا ونوى اقامة أربعة عشر يوما لا يحنت وان نوى اقامة خمسة عشر يوما حنت اه وقد وقعت هذه المسئلة في البحر بدون قوله وهو مسافر فأوهم أن مسئلة الضيف مقيدة بما دون خمسة عشر يوما مع احتمال أن يفرقوا بينهما والله أعلم (قوله به يعني) هو قول أبي يوسف وعمد الامام يحنت بناء على أن قيام السكني بالاهل والمتاع برازية وفرض المسئلة في التتارخانية عن المتيقن فيما اذا سافر الخالف عليه وسكن الخالف مع أهله ولا يخفى أن هذه أقرب الى مظنة الحنت (قوله ولو قيد المساكنة بشهر الخ) عبارة البحر لو حلف لا يسكن كنه شهر كذا فساكنه ساعة فيه حنت لان المساكنة مما لا يعتد ولو قال لا أقيم بالرقعة شهر الا يحنت ما لم يقم جميع الشهر ولو حلف لا يسكن الرقة شهر افسكن ساعة حنت اه قلت فقد فرقوا بين لفظ المساكنة ولفظ الاقامة وعمله الفارسي في باب عين الابد والساعة من شرحه على تلخيص الجامع بان الوقت في غير المقدر بالوقت طرف لامعيار والمساكنة والمجالسة ونحوهما غير مقدر بالوقت لعمتها في جميع الاوقات وان قلت فيكون الوقت لتقدير المنع الثابت باليمين لالتقدير الفعل بالوقت وذكر ان السكني لم يذكروا محدد في الاصل وانما اختلف فيها المشايخ فقبل كالمساكنة وقيل يشترط استيعابها الوقت اه ومقتضى هذا ان الاقامة مقدر بالوقت بمعنى انها لا تسمى اقامة ما لم تمتد مدة وبشير الى هذا ما في التتارخانية واذا حلف لا يقيم في هذه الدار كان أبو يوسف يقول اذا أقام فيها أكثر النهار أو أكثر الليل يحنت ثم رجع وقال اذا أقام فيها ساعة واحدة يحنت وهو قول محمد واذا حلف لا يقيم بالرقعة شهر افسكن يحنت حتى يقيم بها تمام الشهر اه ومثله ان الاقامة متى قيسدت بالمدة لمزم في مفهومها الامتداد وتقيدت بالمدة المذكورة كلها بخلاف المساكنة فانه لا يلزم امتدادها مطلقا لصدقها على القليل والكثير فلا تكون المدة قيد الهابل قيد للمنع بمعنى أنه يمنع نفسه عن المساكنة في الشهر فاذا سكن يوما منه حنت لعدم المنع هذا غاية ما ظهر لي في هذا المحل وبه يظهر ان قولهم هذا ان المساكنة مما لا يعتد معناه لا يلزم في تحققها الامتداد بخلاف الاقامة اذا قرنت بالمدة فلا ينافي ما مر في كلام المصنف والشارح تبعا لغيرهما أن المساكنة مما يعتد بخلاف الدخول والخروج لان معناه أنها يمكن امتدادها وهذا غير المعنى المراد هنا وقد خفي هذا على الخبر الرملي وغيره فادعوا أن ما هنا مناقض لما مروا أن الصواب اسقاط عدم من قوله لعدم امتدادها فانهم * ثم اعلم انه في التتارخانية وغيرها ذكر أنه لو قال عتبت المساكنة جميع الشهر صدق ديانة لا قضاء وقيل قضاء أيضا والصحيح الاول قلت وأنت تخبر بان مبنى الأيمان على العرف والعرف الآن فمين حلف لا يسكن فلانا شهر أو لا يسكن هذه الدار شهر أو لا يقيم فيها شهر أنه يراد جميع المدة في الموضع الثلاث والله سبحانه أعلم (قوله وفي خزانة الفتاوى الخ) مخالف لما يأتي في باب اليمين بالضرب من أنه يشترط في الضرب القصد على الاظهر اه ح قلت ومع هذا لا مناسبة لذكره هنا الا أن يقال استوضح به قوله في المسئلة المارة ان أقام معه حنت علم أولا (قوله من المسجد) قيده تبعا للامام محمد في الجامع الصغير احترازاً عن الدار المسكونة قال في النخبة ما نصه قال القدوري الخروج من الدار المسكونة أن يخرج بنفسه ومتاعه

الا أن تكون دارا كبيرة
* ولو تقاسمهاها حائطا بينهما
ان عين الدار في عينه حنت
وان نكرها لا * ولودخلها
فلان غصبا ان أقام معه
حنت علم أولا وان اتقل
فورا لا كذا توزل ضيفا وكذا
لو سافر الخالف فسكن
فلان مع أهله به يفتي لانه لم
يسكن كنه حقيقة ولو قيد
المساكنة بشهر حنت
بساعة لعدم امتدادها
بخلاف الاقامة بحر
وفي خزانة الفتاوى حلف
لا يضرها فضرها من غير
قصد لا يحنت (وحنت في
لا يخرج من) المسجد (ان
حل وأخرج) بختار (بأمره
وبدونه)

ما أفاده في الفتح من أن ذلك الاتيان ليس بخروج والمخالف عليه هو الخروج (قوله والذهاب) كون الذهاب
 مثل الخروج هو الذي مشى عليه في الكثر وغيره وصححه في الهداية وغيرها قال في الدر المنثور وقيل كالاتيان
 فيشترط فيه الوصول وصححه في الخاتمة والخلاصة قال الباقي والمعتمد الاول نعم لو نوى بالذهاب الاتيان أو
 الخروج فكأنوى اه قلت والارسال والبعث كالخروج أيضا في أنه لا يشترط فيهما الوصول ففي الذخيرة
 لو قال ان لم أرسل اليك أو ان لم أبعث اليك هذا الشهر نفقتك فانت كذا فضاغت من يد الرسول لا يحنت
 (قوله والرواح) هو بحث للبحر كما يأتي ويظهر لي أن العرف فيه استعماله مراد به الوصول ولا يخفى أن النية
 تكفي أيضا (قوله والعبادة والزيارة) نابع في ذلك صاحب البحر حيث قال وقيد بالاتيان لان العبادة والزيارة
 لا يشترط فيهما الوصول ولذا قال في الذخيرة اذا حلف ليعودن فلانا أو ليزورنه فأتى بابه فلم يؤذن له فرجع ولم
 يصل اليه لا يحنت وان أتى بابه ولم يستأذن حنت اه قلت ومقتضاها ان الاتيان يشترط فيه الاجتماع وليس
 كذلك لما في الذخيرة ولو حلف لا يأتي فلانا فهو على أن يأتي منزله أو حانوته لقيه أو لم يلقه وان أتى مسجده لم
 يحنت رواء ابراهيم عن محمد اه فقد علم أن العبادة والزيارة مثل الاتيان في اشتراط الوصول الى المنزل دون
 صاحبه بل يشترط في العبادة والزيارة الاستئذان فمهما أقوى من الاتيان في اشتراط الوصول فلا يصح إلحاقهما
 بالخروج والذهاب والحمد لله ملهم الصواب (قوله الا في الاتيان) موافق الا في الاتيان والعبادة والزيارة كما
 علمت من اشتراط الوصول في الثلاثة ومثلها الصعود ففي الذخيرة قال لامرأته ان صعدت هذا السطح فانت
 كذا فارتقت مراتين أو ثلاثة فقبل يجب أن يكون فيه الخلاف المار في الذهاب وقال أبو الليث وعندي
 لا يحنت هنا بالاتفاق اه قلت وصححه في الخاتمة ولعل وجهه أن صعود السطح الاستعمال عليه فلا بد من
 الوصول نعم لو قال ان صعدت الى السطح ينبغي أن يجري فيه الخلاف المار تأمل وفي الذخيرة عن المنتقى لزوم
 رجوع الحلف الملتزم لياتينه غدا فاناه في الموضع الذي لزمه فيه لا يبرح حتى يأتي منزله ولو لزمه في منزله فتحول الى
 غيره لا يبرح حتى يأتي المنزل الذي تحول اليه ولو قال ان لم آت كذا في موضع كذا فاناه فلم يجده فقد بر خلاف ان
 لم أو افك لانه على أن يجدها (قوله ولو حلف الخ) تفريع على قوله لان السرط في الخروج والذهاب الخ ط
 (قوله بحر بحثا) يؤيد العرف وكذا ما في المصباح حيث قال وقد يتوهم بعض الناس أن الرواح لا يكون الا في
 آخر النهار وليس كذلك بل الرواح والعدو عند العرب يستعملان في المسير أي وقت كان من ليل أو نهار
 قاله الازهرى وغيره وعليه قوله عليه الصلاة والسلام من راح الى الجمعة في أول النهار فله كذا أي من ذهب
 اه (قوله ثم رجع عنها) وكذا لو لم يرجع بالاولى فهو غير قيد ولذا قال في الفتح رجع عنها ولم يرجع
 (قوله قصد غيرها أم لا) أي لان الحنت تحق بمجرد الخروج على قصد ما لا فرق فيه ذبعا ما خرج بين أن
 يقصد الذهاب الى غيرها أولا (قوله فتح بحثا) حيث قال وقد قالوا انما يحنت اذا جاوز عمران على قصد ما كانه
 ضمن لفظ أخرح معنى أسافر للعلم بان المضي اليها سفر لكن على هذا لو لم يكن بينه وبينها مدة سفر ينبغي أن
 يحنت بمجرد انفصاله من الداخل اه قلت يؤيد قوله في الذخيرة لان الخروج الى مكة سفر والانسان
 لا يعد مسافرا اذا لم يجاوز عمران مصره اه أي بخلاف الخروج الى الجبارة لكان لما كانت الجبارة في المصر
 اعتبر في الخروج انفصاله من باب داره وان كانت المقبرة خارج المصر لانه لم يخاف على الخروج الى المقبرة أمواله
 حلف على ذلك أو على الخروج الى القرية مثلا مما يلزم منه الخروج من المصر فالظاهر أنه يلزم مجاوزة
 عمران وان لم يقصد مدة سفر وفي البحر عن البدائع قال عمر بن أسد سألت محمدا عن رجل حلف ليخرجن
 من الرقة ما لخروج قال اذا جعل البيوت خلف ظهره لان من حصل في هذه المواضع جازله انقصر اه قال في
 البحر فالخاسل أن الخروج اذا كان من البلاد فلا يحنت حتى يجاوز عمران مصره سواء كان الى مقصده مدة
 سفر أو لا وان لم يكن خروجه من البلاد فلا يشترط مجاوزة عمران اه وهذا مخالف لما بحثه في الفتح فليتأمل
 (قوله وفيه الخ) لم أجرد ذلك في الفتح بل هو في البحر وغيره (قوله مع فلان العالم) الذي في البحر وغيره العام أي

والذهاب والرواح والعبادة
 والزيارة النية عند
 الانفصال لا الوصول الا في
 الاتيان ولو حلف (لا يخرج
 أولا يذهب) أو لا يروح بحر
 بحثا (الى مكة فخرج يريدها
 ثم رجع) عنه قصد غيرها
 أم لا نهر (حنت اذا جاوز
 عمران مصره على قصد ما) ان
 بينه وبينها مدة سفر
 والا حنت بمجرد انفصاله فتح
 بحثا وفيه خلاف ليجزى
 مع فلان العالم الى مكة
 فخرج معه حتى جاوز البيوت
 مطلب حلف لا يخرج الى
 مكة ونحوها

روى لا يخرج من بغداد
فخرج مع جنازة والمقابر
خارج بغداد حنت (وفي
لا يأتيها لا) يحنت الا
بالوصول كما هو والفرق
لا يحنت (كما) لا يحنت (لو
حلف أن لا تأتي امرأته
عرس فلان فذهبت قبل
العرس وكانت ثمة حتى
مضى العرس لانها ماتت
العرس بل العرس أنها
الخبرة حلف (لا يأتيه) فهو
أن يأتي منزله أو حنونه
لقبه أم لا (فلا ولم يأتيه
حتى مات) أحدهما (حنت
في آخر حياته) وكذا كل
عن معاملة أما المؤقتة فيعتبر
آخرها فان مات قبل مضيه
فلا حنت وقوله حنت يفيد
انه لو ارتد وحلق لا يحنت
لبطلان عيانه بالله تعالى
بمعرد الردة كما مر فتدبر
حلف (لا يأتيه غدا ان
استطاع فهي) استطاعة
الصحة لانه المتعارف فتقع
(على رفع الموانع) كمرض
أو سلطان وكذا جنون أو
نسيان

قوله موهم خلاف المراد
فانه قال هنا فان كان الحلف
مطلقا بالفعل ولم يفعل
حنت بموت أحدهما أولا
رق في ذلك بسين موته
يموت في الصحيح وتقدمت
بذه في الطلاق اه منه

مطالب حلف لا يأتيه
استطاع

هذه السنة فهو ظرف زمان معترف بأل التي للعضود (قوله بر) فاذا بداله أن يرجع رجوع بلا ضرر بحر قلت
والظاهر انه لا بد من أن يكون خروج على قصد السفر لا على قصد الرجوع ولذا قال فاذا بداله الخ ويدل
عليه قوله في الثانية فاذا خرج معه فإرزا البيوت ووجب عليه قصر الصلاة فقد برأ لا يخفى أن وجوب
القصر لا يكون الا عند قصد السفر وكذا قول المصنف وغيره فخرج بر يدها * (تنبيه) * يعلم مما قررناه جواب
ما يقع كثيرا من حلف ليسافرن فانه يبرجوا وزنه العمران على قصد السفر الى مكان بينه وبينه مدة السفر
فاذا بداله الرجوع رجوع بلا ضرر وبه أفق المصنف وغيره لكن لا بد من قصد السفر كما قلنا لا مجرد الخروج
على قصد الرجوع لانه لا يتحقق به السفر والله أعلم (قوله فخرج مع جنازة) أي خرج من بغداد مع الجنازة
بان جاوز العمران قال ط لكن العرف بخلافه فان من حلف لا يخرج من مصر فزار الامام لا يعد خارجا منها
في عرفنا اه قلت لكن اذا قامت قرينة على ارادة الخروج مطلقا للسفر أو غيره يعد خارجا (قوله كما مر)
أي قريبي في قوله الا في الاتيان (قوله والفرق لا يخفى) هو ان الخروج الانفصال من الداخل الى الخارج
وأما الاتيان فعبارة عن الوصول ٢ قال تعالى فاتتسافرون فقولاه (قوله فذهبت قبل العرس) أي بحيث
لا تعد عرفا انها اتت العرس بان كان ذلك قبل الشروع في مباديه وفي البرازية لا يذهب الى واجبة فذهب اطالب
غيره لا يحنت اه أي اذا كان الغريم في الوليمة وذكر في النخبة انه أفق بذلك شيخ الاسلام الاسيحياني
(قوله فهو أن يأتي منزله أو حنونه) فلو أتى مسجده لا يكفي فالشرط الوصول الى محله لا الاجتماع كما قدمناه
(قوله حتى مات أحدهما) قدر لفظ أحدهما لان الحنت لا يختص بموت الحالف فقط بل المحلوف عليه مثله
كما يأتي (قوله حنت في آخر حياته) أي حياة أحدهما فلو كانت عيانه بالطلاق فماتت المرأة تبقى اليمين
لا مكان الاتيان بعدم موته ان لم يكن طلاقا مثل ان لم أطلقك فانت طالق ثلاثا يحنت بموتها أيضا
لتحقق اليأس عن الشرط بموتها لا يمكن طلاقها بعد بخلاف الاتيان ونحوه كما قدمناه في الطلاق المبرح
عن الفسخ وكلام الفسخ هنا موهم خلاف المراد فتنبه (قوله وكذا كل عين معلقة) أي لا خصوصية للاتيان
بل كل فعل حلف أن يفعله في المستقبل وأطلقه ولم يقيد بوقت لم يحنت حتى يقع اليأس عن البر مثل بضرب
زيدا أو بطين فلانة أو بطلقن زوجته وتحقق اليأس عن البر يكون بفوت أحدهما ولذا قال في غاية البيان
وأصل هذا ان الحالف في اليمين المطلقة لا يحنت مادام الحالف والمحلوف عليه قائم لتصور البر فاذا فات
أحدهما فانه يحنت اه بحر قال ح وهذا اذا كانت على الانيات فان كانت على النفي لا يحنت في آخر
حياته ويمكن حننه حالا كما لا يخفى (قوله أما المؤقتة فيعتبر آخرها) أي آخر وقتها وفي بعض النسخ آخره أي
آخر الوقت العلوم من المقام أي فاذا مضى الوقت ولم يفعل حنت (قوله فلا حنت) لتعاق الحنت بآخر الوقت
ولم يوجد في حقه (قوله لبطلان عيانه بالله تعالى) أشار به الى أن عيانه لو كانت بالطلاق مثلا لا تبطل بالردة لان
الكفر لا ينافي التعليق بغير القرب ابتداء فكذا بقاء اه ح (قوله كما مر) أي أول الأيمان (قوله
فتدبر) أمر بالتدبر إشارة الى خطاء افادة ذلك من قوله حنت ووجهها ان حننه في آخر حياته يدل على بقاء
اليمين صحيحة قبل الموت اذ الباطلة لا حنت فيها والحكم بالعاق مرتدا وان كان موثقا كما لکنه غير مراد هنا
لبطلان اليمين بمعرد الردة قبل الحكم بالعاق الذي هو في حكم الموت بحيث بطلت اليمين قبل الموت علم أن
مراده بقوله حتى مات الموت الحقيقي اذ لا يتصور الحنت بالموت الحكمي فانهم (قوله فهي استطاعة الصحة)
أي الاستطاعة المعلومة من استطاع هي سلامة آلات الفعل المحلوف عليه وصحة أسبابه كإتيان الفسخ والمراد
بالآلات الجوارح فالمرضى ليس باستطاع ومهمة الأسباب تهية لارادة الفعل على وجه الاختيار فخرج
المنوع نهر أي من معه سلطان ونحوه (قوله لانه المتعارف) أي المعنى المذكور هو المعروف عند
الاطلاق كما في قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا بخلاف المعنى الثاني في المتن (قوله فتقع على رفع الموانع)
يشمل المانع المعنوي كالمرض والحسي كالقيء ونحوه فيستعني بذلك عن ذكر سلامة الآلات ولهاذا فسرهما

محمد بقوله اذالم يعرض ولم يذمه الساطان ولم يجي امر لا يقدر على اتيانه فلم يأت حنت اه (قوله بحر بحثنا) حيث
قال فينبغي انه اذا نسي اليمين لا يحنت لان النسبان مانع وكذا لو جن فلم يأت حنت حتى مضى الغد كما لا يخفى (قوله
المقارنة للفعل) أي التي تخاق معه بلا تأخير لها فيه لان أفعال العباد مخلوقة لله تعالى فتح (قوله صدق ديانته)
فاذالم يأت له عذراً أو غيره لا يحنت كانه قال لا تبذل ان خالق الله تعالى اتيانى وهو اذالم يأت لم يخلق اتياناً ولا
استطاعته المقارنة والالاتى فتح (قوله لانه خلاف الظاهر) قال في الفتح وقيل يصدق ديانته وقضاء لانه نوى
حقيقة كلامه لان اسم الاستطاعة يطلق بالاشتراك على كل من المعنيين والاول أوجه لانه وان كان مشتركاً
بينهم السكن معروف استعماله عند الاطلاق عن القرينة لاحد المعنيين بخصوصه فصارت ظاهراً فيه بخصوصه
فلا يصدق القاضى بخلاف الظاهر اه (قوله وقد أظهر الزاهد اعتراله هنا) وتقدم تطر ذلك في باب
الحج عن الغير حيث قال ان مذهب أهل العدل والتوحيد أنه ليس للانسان أن يجعل ثواب عمله لغيره وأراد
بهم أهل الاعتزال كما مر بيانه وعبارته هنا وفي قوله أي صاحب الهداية حقيقة الاستطاعة فيما يقارن
الفعل نظرقوى لانه بناء على مذهب الاشعرية والسنية أن القدرة تقارن الفعل وانه باطل اذ لو كان كذلك
لما كان فرعاً وهامان وسائر الكفرة الذين ما تواءم على الكفر قادرين على الايمان وكان تكليفهم
بالايمان تكليفاً بما لا يطاق وكان ارسال الرسل والانبياء وانزال الكتب والاوامر والنواهي والوعود
والوعيد ضائعة في حقهم اه قال في البحر وهو غلط لان التكليف ليس مشروط بهذه القدرة حتى يلزم
ما ذكره وانما هو مشروط بالقدرة الظاهرة وهي سلامة الآلات وصحة الاسباب كما عرف في الاصول (قوله
شرط لا يرسل كل خروج اذن) للبر متعلق بشرط ولكل متعلق بنائب الفاعل وهو اذن لا بشرط لئلا يلزم
تعدية فعل بحر فين متفق اللفظ والمعنى أفاده القهستاني ثم لا يخفى أن اشتراط الاذن راجع لقوله الاباذنى
أما ما بعده فيشترط فيه الامر أو العلم أو الرضا وانما يشترط تكراره لان المستثنى خروج مقرون بالاذن فما
وراءه داخل في المنع العام لان المعنى لا يخرجى خروجاً الاخر وجامداً لهما باذنى قال في النهر ويشترط في اذنه
لها أن تسمع والالم يكن اذناً وأن تفهم فلو اذن لها بالعربية ولا عهدها لهما لم تخرجت حنت وأن لا تقوم قرينة
على أنه لم يرد الاذن فلو قال لها اخرجي أما والله لو خرجت ليجزى بك الله لا يكون ادنا صريح به محجود كذا لو قال
لها في غضب اخرجي ينوى التهديد لم يكن اذناً بالمعنى حيث تدأخر جى حتى تطلق اه ملخصاً وفي البرازية
قامت للنهر وج فقال دعوها تخرج ولا نية له لم يكن اذناً ولو سمع سائلاً فقال لها أعطيه لقمة فان لم تقدر على
اعطائه بل اخرج وج كان اذناً بالخروج والافلاوان قال اشترى اللحم فهو اذن ولو اذن لها بالخروج الى بعض
أقاربه فخرجت لكسر الباب أو خرجت في وقت آخر حنت ولو استأذنت في زيارة الام فخرجت الى بيت
الاخ لا يحنت لوجود الاذن بالخروج الا ان قال ان خرجت الى أحد الاباذنى وفي لا يخرجى الابرضى فاذن
ولم تسمع أو سمعت ولم تفهم لا يحنت بالخروج لان الرضا يتحقق بلا علمها بخلاف الاذن وفي الامرى فالامر
أن يسمعها بنفسه أو رسوله وفي الارادة والهوى والرضا لا يشترط سماعها وفي الابعلى لا يحنت لخرجت وهو
براهها أو اذن لها بالخروج فخرجت بعده بلا علم اه ملخصاً وتتمام فروع المسئلة هنالك قال في البحر ولا
فرق في المسئلة بين أن يكون المخاطب الزوجة أو العبد بخلاف ما لو قال لا أكلم فلانا الاباذن فلان أو حتى يأذن
أو الا أن يأذن أو الا أن يذم فلان أو حتى يقدم أو قال للرجل في داره والله لا يخرج الاباذنى فانه لا يتكرر
الاذن في هذا كانه لا يذم فلان لا يتكرر عادة والاذن في الكلام يتناول كل ما يوجد من الكلام بعد الاذن
وكذا خروج الرجل مما لا يتكرر عادة بخلاف الاذن للزوجة فانه لا يتناول الا ذلك الخروج المأذون فيه لا كل
خروج الابن صريح فيه مثل أدنت لك أن تخرجى كلما أردت الخروج كذا في الفتح اه (تمة) * في النهر
عن المحيط لو قال الاباذن فلان فمات المخوف عليه بطلت اليمين عنده ما خلا لابي يوسف اه وفي الذخيرة
مدلف لا يشرب بغير اذن فلان فذاوله لان يديه ولم يأذن باللسان وشرب ينبغى أن يحنت لانه ليس باذن بل هو

بحر بحثنا (وان نوى) بها
(القدرة) الحقيقة المقارنة
للفعل (صدق ديانته)
لأقضاء على الأوجه فتح
لانه خلاف الظاهر وقد
أظهر الزاهد اعتراله هنا
في المجتبى كما ظهر في القنية
في موضعين من المطا
التكفير (لا تخرجى) بغير
اذنى أو (الا باذن) أو
بأمرى أو بعلمى أو برضى
(شرط) للبر (لكل خروج
اذن) الا لفرق أو حرق

مطالب لا تخرجى الاباذنى

دليل الرضا (قوله أو فرقة) قال في الله ثم انعقاد اليمين على الاذن في قوله ان خرجت الاباذني فانت طالق
 ووالله لا يخرج الاباذني مقيد ببقاء النكاح لان الاذن انما يصح لمن له الميع وهو مثل السلطان اذا حلف انسا
 ليرفعن اليه خبر كل داعر في المدينة كان على مدة ولايته فلو اباها ثم تزوجها فخرجت بلا اذن لا تطلق وان كان
 زوال الملك لا يبطل اليمين عندنا لانهم لم تنعقد الا على بقاء النكاح اه (قوله لم يقيد بالاذن لم يقيد ببقاء النكاح
 كما سبذ كره الشارح عن الزيلعي في اواخر الايمان مع عدة مسائل من هذا الجنس وهو كون اليمين المطلقة
 نصير مقيدة بدلالة الحسب البقي لو خرجت في عدة البائن هل يحنث يظهر له عدمه لانها وان كانت ممنوعة لكن
 مانعها الشرع لا الزوج تأمل (قوله دين) أي ولا يصـدق في القضاء وعليه الفتوى خاتمة أي لانه خلاف
 الظاهر وانما دين لانه محتمل كلامه لان الاذن مرة موجبة الغاية في قوله حتى آذن وبين الاستثناء والغاية
 مناسبة من حيث ان ما بعدهما محال لما قبلهما ما يستعار الاباذني اعني حتى آذن فصح (قوله وتحتل يمينه الخ)
 أي لو خرجت بغير اذن ووقع الطلاق ثم خرجت مرة ثانية بلا اذن لا يقع شيء لان الحلال اليمين بوجود الشرط
 وليس فيها ما يدل على التكرار بمر من الظهيرة (قوله ولو نهاها بعد ذلك صح) أي بعد قوله كلما خرجت
 الخ قال في الحاشية وبه أخذ الشيخ الامام ابن الفضل حتى لو خرجت بعد ذلك حنث ولو اذن لها بالخروج ثم قال
 لها كلما تيتك قد آذنت لك فنهاها لا يصح نهيها اه (قوله وفي الصيرفة الخ) هذه مسألة استطرادية وذكر
 في الذخيرة عبارة فارسية وقال بعد ما نكح الزوج ذهب الى سمرقند وبعث اليها أصحاب السلطان حتى
 أخرجوها على كرمها وذهبوا بها الى زوجها بسمرقند بامر الزوج هل يحنث في يمينه فقول ينبغي ان يحنث
 على طاهر جواب الكتاب ان للزوج نقلها من بلدة الى بلدة أخرى بعد ما وفي المجلد لانه صح الامر بالاخراج
 من الزوج وتقل فعـل الخرج اليه فكان الزوج أخرجهما بنفسه أما على اختيار أبي الليث أنه ليس له نفيها لم
 يصح الامر ولم يثبت فعل الخرج اليه ولا يحنث اه (قوله بخلاف قوله الخ) مرتب على ما تقدم في المتن أي
 لو قال لا يخرجني الا آذن أو حتى آذن لك فانه يكفي الاذن مرة واحدة لانه للعناية أما حتى فظاهر وأما الآن
 فتحوز بالا عنهما التعذر استثناء الاذن من الخروج ونحوه في الفسخ والحرق في البحر وأشار الى أنه لو قال عبده
 حران دخل هذه الدار الا أن ينسى فدخلها باسـيـانـم دخل ذا كرا لم يحنث بخلاف قوله الا ما سبلا لانه استثنى من
 كل دخول دخولا بصفة فبقى ما سواه اذا نكحت اليمين أما الاوّل فانه يعني حتى فلما دخلها باسـيـانـم انتهت اليمين
 اه (قوله صدق) أي قضاء لانه محتمل كلامه وفيه تشديد على نفسه بمر (قوله وزينها) حتى لو حلف
 لا يدخل دار أمه أو بنته وهي تسكن مع زوجها حنث بالدخول نهر عن الحاشية قالت وهو خلاف
 ما سبذ كره آخر الايمان عن الواقعات المذكور في التانرخانية أنه من اختلاف الرواية وتظهر لي أرجحية
 ما هنا حيث كان المعتبر بنسبة السكينة عرما ولا يخفى أن بيت المرأة في العرف ساكنة بهما وزوجها وانظر
 ما سبذ كره آخر الايمان (قوله أو باعارة) أي لا فرق بين كون السكينة بالملك أو بالاجارة أو العارية الا اذا
 استعارها ليتخذ فيها اولى فدخلها الخالف فانه لا يحنث كفا في العدة والوجه فيه طاهر نهر أي لانها
 ليست مسكنا (قوله باعتبار عموم الجواز الخ) مرتب على قوله يراد به أن الأصل في دار زيد أن يراد بها
 نسبة الملك وقد أريد بها ما يشمل العارية ومحوها وفيه جمع بين الحقيقة والجواز وهو لا يجوز عندنا
 فاجاب بانه من عموم الجواز بان يراد به معنى عام يكون المعنى الحقيقي فردا من أفراد وهو نسبة السكينة أي
 ما يسكنها زيد يملك أو عارية لكن بقي ما اذا دخل دارا مملوكة لزيد وساكنها غيره هل لا يدخل
 دار زيد فقطضي كون المعتبر بنسبة السكينة ان لا يحنث وفي المجتبى عن الابيضاح ان فيه عن محمد وروايتين وقيل
 اذا كان لزيد دار غيرها يسكنها لم يحنث والا فحنث اه قلت وجزم في الحاشية بالحنث ولم يفصل وهو مرجح
 لاحـدـي الروايتين وعليه فكان على المصنف أن يقول يراد به نسبة السكينة أو الملك لكن مشى في المحيط
 على عدم الحنث في المراءى علم أنه اذا حلف لا يدخل دار زيد وداره معلقة ادار يسكنها ولو دخل دار غلته

أو فرقة ولو نوى الاذن مرة
 دين وتحتل يمينه بخروجها
 مرة بلا اذن ولو قال كلما
 خرجت فقد آذنت لك
 سقط اذنه ولو نهاها
 بعد ذلك صح عند محمد
 وعليه الفتوى ولو البية
 وفي الصيرفة حلف بالطلاق
 لا ينقل أهله لبلد كذا فرغ
 الأمر للحاكم فبعث رجلا
 بأذنه فنقل أهله لا يحنث
 (بخلاف) قوله (الا أن أو
 حتى) آذن لك لانه للعناية
 ولو نوى التعدد صدق
 (حلف لا يدخل دار فلان
 يراد به نسبة السكينة اليه)
 عرما ولو تبعها أو باعارة
 باعتبار عموم الجواز وعنه
 كون محل الحقيقة فردا من
 أفراد الجواز (أو) حلف
 لا يضع قدمه في دار فلان
 حنث بدخولها مطلقا

مطالب لا يدخل دار فلان
 يراد به نسبة السكينة

لم يحث كافي الميما وعليه تفرع مافي المجتبى ان دخلت دار زيد فعبدي حروان دخلت دار عمرو فامرأته
طالق فدخل دار زيد وهي في يد عمرو وباجارة لم يعق وتطلق فان نوى شيئا صدق اه قلت لكن الذي
رأيت في المجتبى وكذا في البحر فاعني به تق وتطلق وعليه فهو متفرع على مافي الخاتمة لا على مافي المحيط وفي
الخاتمة أيضا لا يدخل دار فلان فاحرها فلان فدخاها الخالف فيسهروايتان قالوا عدم الحث قول أبي
حنيفة وأبي يوسف لان الاضافة عندهما كما تبطل بالبيع تبطل بالاجارة والتسليم ومالك البديل غير اه قلت
هذا يفيد أن ما حزم به في الخاتمة أو لا قولهما واحد الروايتين عن محمد ويفيد أيضا انما اذا بقيت بيد
المالك غير مسكونة لا حد تبقى النسبة له فيحث الخالف بدخولها ولو كان المالك ساكنا في غيرها تأمل
* (تنبيه) * في الخاتمة أيضا حلف لا يدخل دار زيد ثم حلف لا يدخل دار عمرو فباعها زيد من عمرو وسلمها اليه
فدخاها الخالف حث في اليمين الثانية عنده لان عنده المستحدث به اليمين يدخل فيها لو مات مالك الدار فدخل
لا يحث لانتقالها للورثة ولو كان عليه دين مستغرق قال مجرب بن سلمة يحث وقال أبو الليث لا وعليه الفتوى
لانهم لو لم يملكها الورثة وبقيت على حكم مالك الميت لم تكن مما لو كته من كل وجه اه ملخصا (قوله ولو
حافيا) الاولى ان يقول ولا منته لا لانه مع العمل لم غس قدمه الارض فيشمل الخافي بالاولى (قوله متعذرة) نحو
والله لا آكل من هذه النخلة كما يأتي أول الباب الاثنى (قوله أو معجورة) كافي مثالنا (قوله ووضع قدميه)
أي بحيث يكون جسده خارج الدار دور (قوله لم يحث) هو ظاهر الرواية كافي الفتح شربلاية قال في
الذخيرة ومتى صار اللفظ مجازا عن غيره لا يعتبر اللفظ بحقيقته وينصرف الى المجاز كافي وضع القدم الالدليل
يدل على عدم ارادة المجاز فتعتبر الحقيقة فاذا قال لامرأته ان ارضيت هذا السلم أو وضعت رجلك عليه فانت
كذا وضعت رجلكا عليه ولم ترتق حث لان العطف دل على أنه أراد به الحقيقة ثم قال وفي المستقى لا ضربت بك
بالسياط حتى أقتلك فهذا على الضرب الوجيع ولو قال لا ضربت بك بالسيف حتى تموت فهذا على الموت عرف
مراده من تقييده بالسيف اه قلت وهذا لا ينافي قولهم الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض لان المراد
الالفاظ التي لم تهجر كما قدمناه أول الباب (قوله ار يد الخروح والضرب) أي لشخص أراد الخروح أو أراد
الضرب وهو متعلق بقول المصنف في قوله أي قول الخالف وقوله فعلة فورا نائب فاعل شرط وضميره
للهذا كور من الخروح والضرب (قوله فورا) مثل السعدى بما دايقدر الفور قال بساعة واستدل بما ذكر
في الجامع الصغير أرادت أن تخرج يقال الزوج ان خرجت فعدت رجاست وخرجت بعد ساعة لا يحث
جوى عن البرجندى ولا يشترط لعدم حتمه اذا خرجت بعد ساعة تعبير تلك الهيئة الحاصلة مع ارادة
الخروح بشير اليه قول الشيخ تهميات للخروح خاف لا تخرج فاد اجلس ساعة ثم خرجت لا يحث لان قصده
معها من الخروح الذي تهميات له فكأنه قال ان خرجت الساعة وهذا اذا لم يكن له نية فان نوى شيئا عمل به
شربلاية قلت وهو مفاد عبارة الجامع الصغير أيضا لكن في البحر عن المحيط ان لم تقوى الساعة ونجبت الى
الدار فانت كذا فقامت الساعة ولبست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج فخرجت
وأنت الدار بعده لا يحث لان رجوعها وجلوسها مادامت في ثياب الخروح لا يكون ترك كالافور كالأخذها
البول فبالت قبل لبس الثياب اه ملخصا الا أن يفرق بين الاثبات والنفى بان الخوف عليه في الاول عدم
الخروح وهو ترك فيتحقق بصدق صدقه وهو الجلوس على وجه الاعراض فانها انما جلست للاعراض عن
الخروج الخوف عاها فيتحقق عدم الخروح سواء تعبرت الهيئة رلا والخوف عليه في الثاني المجىء بالثبات
وهو لا يتحقق الا بفعله والفاعل اذا نهي للفعل وجلس منتظرا له عازما عليه لا يكون معرضا عنه بل هو فاعل
حكمه لكن لا بد من بقاء تلك الهيئة هنا ليعلم بها أن الجلوس ليس على وجه الاعراض لان الجلوس ضد الفعل
المراد ظاهرها هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله وهذه تسمى عين الفور الخ) من فارب القدر غمات استعير السرعة
أو من فوران الغضب انفرد لامام باطهارها وكانت اليمين أو لا قسمين مؤبده أي مطلقة ومؤقتة وهذه مؤبده

مطلب لا يضع قدمه في دار
فلان

ولو حافيا أو راكنا تقران
الحقيقة متى كانت متعذرة
أو معجورة صير الى المجاز
حتى لو اضطلع ووضع
قدميه لم يحث (وشرط
المحث في) قوله (ان خرجت
مثلا) فانت طالق أو ان
ضربت عبدك فعبدي
حر (لمريد الخروح)
والضرب (فعلة فورا) لان
قصده المنع عن ذلك الفعل
عرفا ودار الايمان عاها
وهذه تسمى عين الفور
تفرد أبو حنيفة رحمه الله
باطهارها

مطلب في عين الفور

لفظاً مؤقتة معنى تتعبد بالحال أما بان تكون بناء على أمر حال كمثل أو أن تقع جواباً لكلام يتعاق بالحال
 كما في أن تغديت أفاده في النهر (قوله ولم يخالفه أحد) كذا في البحر عن المحيط لكن نقل في الفتح عن زفر
 والشافعي الحنفية باعتبار الالاف لفظي (قوله تغديه معه) نائب فاعل شرط فلو خرج إلى منزله فتغدى
 لم يحث لان جوابه خرج مخرج الجواب فينطبق على السؤال فيصرف إلى الغداء المدعو إليه كذا في
 الهداية (قوله ذلك الطعام المدعو إليه) كذا في الإيضاح لابن كمال معزياً إلى الهداية والذي في الهداية هو
 ما سمعته وهو محتمل أن يكون المراد به الفعل أي التغدى وأن يكون المراد به الطعام الذي هو حقيقة الغداء
 بالدال المهملة والظاهر الأول وأن قول الهداية فيصرف إلى الغداء الخ على حذف مضاف أي إلى كل
 الغداء أو أنه أطلق الغداء على التغدى تساهلاً بدليل قوله في الباب الآتي الغداء إلا كل من طوع
 الفجر إلى الظهر قال في الفتح هناك وهذا تساهل معروف المعنى فلا يعترض به اهـ ويلزم على ما فهمه ابن
 كمال أنه لو أكل ذلك الطعام في بيته وحده يحث و ليس كذلك لان المحلوف عليه هو التغدى مع الطالب لانه
 هو المدعو إليه وليس في كلام الطالب ولا في كلام الخالف تعيين طعام بل لودعاه إلى الغداء معه قبل حضور
 طعام أصلاً فالظاهر أن الحكم كذلك بدليل تعليلهم بان الجواب ينطبق على السؤال نعم لو قال الطالب تغد
 معي هذا الطعام تقيده أما بدون ذلك فلا والذي يظهر لي أن هذا الفهم الذي فهمه ابن كمال غير صحيح ولم أر
 من سبقه إليه وإن قول الشارح عليه تأمل (قوله اليوم أو معك) مفعول ضم أي بان قال ان تغديت اليوم
 أو قال ان تغديت معك حث بمطلق التغدى واعترض حـ قوله أو معك بأنه لم يرد على السؤال لان السؤال
 فيه لفظ مع فاصواب أن يقول تغد عندى كما قال في الكثر اهـ قلت لكن في الذخيرة قال له تغد معى فقال
 والله لا أتغدى فذهب إلى بيته وتغدى مع أهله لا يحث ووجه ذلك أن يمينه عقدت على غداء معين وهو الذي
 دعاه إليه لان قوله والله لا أتغدى خرج جواباً لسؤال المخاطب وأمكن جعله جواباً لانه لم يرد على حرف الجواب
 فيجعل جواباً والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال والـ وال وقع على غداء بعينه بدلالة قوله تغد معى أي هذا
 الغداء فيجعل ذلك كالمصرح به في الـ وال كأنه قال تعد معى هذا الغداء والجواب يتضمن إعادة ما في
 السؤال بخلاف ما لو قال والله لا أتغدى معك لانه زاد على حرف الجواب ومع الزيادة عليه لا يمكن أن يجعل
 جواباً لجعل ابتداء ولا تقيده اهـ ومثله في التارخانية عن السراجية فعلم أن قوله ان تغديت معك زيادة
 على الجواب وان كان لفظ مع هذا كوراني كلام الطالب للاستعانة به ولعموم المدعو إليه وغيره أي
 التغدى معى في ذلك اليوم وغيره لكن لا يخلو عن نظر فالظاهر ما قاله حـ فتدبر ثم في هذه العبارة اطلاق
 الغداء على التغدى كوقع في عبارة الهداية تساهلاً (قوله حث بمطلق التغدى) الاطلاق بالنظر إلى يوم معناه
 سواء تغدى معى أو في بيته مثلاً في ذلك اليوم وبالمنار إلى قوله معى تغديه معه ولو في غيره هذا الوقت ولا يحث
 ان تغدى مع غيره ولو في الوقت الذي حلف فيه طـ (قوله فجعل مبتدئاً) لكن لو نوى الجواب دون الابتداء
 صدق ديانته لان احتمال كونه جواباً قائماً لا قضاء لمخالفة الظاهر فيما يوجب تخفيف عليه ولو قال ان تغديت
 ونوى ما بين الفور والابد كالיום أو الغد لم يصدق أصلاً لان النية إنما تعمل في المألوف والحال لا تدل عليه
 فانتفى دلالة الحال ودلالة المقال كالحلف لا يتزوج النساء ونوى عسداً أو لاياً كل طعاماً ونوى لقمة أو
 لقمة بن لم يصح كذا في شرح تلخيص الجامع (قوله ان للتراخي الخ) احترز به عن اذا قام الفور في الخاتبة
 اذا فعلت كذا لم أفعل كذا قال أبو حنيفة إذا لم يفعل على اثر الفعل المحلوف عليه حث ولو قال ان فعلت
 كذا لم أفعل كذا فهو على الايد وقال أبو يوسف على الفور أيضاً اهـ ومعنى كون ان للتراخي انما يكون
 للتراخي وغيره عند عدم قرينة الفور والمراد فعل الشرط الذي دخلت عليه أو رتب عليه فإذا قال لها ان
 خرجت فكذا او خرجت فوراً أو بعد يوم ملاحثت القرينة الفور في تقيده كمن ومنه ما مثل به وكذا ما في
 الخاتبة ان دخلت دارك فلم أجاس فهو على الفور اهـ أي الجالس على فور الدخول وفيها أيضاً ان بعثت

ولم يخالفه أحد (و) كذا
 (في) حلفه ان تغديت
 فكذا (بعد قول الطالب)
 تعال (تغدى معى) شرط
 للحنث (تغديه معه) ذلك
 الطعام المدعو إليه (وان
 ضم) إلى ان تغديت
 (اليوم أو معك) فعبدى
 حر (حث بمطلق التغدى)
 زيادته على الجواب لجعل
 مبتدئاً وفي طلاق الاشباه
 ن للتراخي الاقرينة
 لفور ومنه طاب جماعها
 ابت فقال ان لم تدخل معى
 لبيت فدخلت بعد سكون
 هـ

مطلب ان ضربتي ولم
أضربك

مطلب لا يركب دابة فلان

حنت وفي البحر عن المحيط
طول التشاجر لا يقطع
الغور وكذا لو خافت فون
الصلاة فصلت أو اشتعلت
بالوضوء للصلاة المكتوبة أو
اشتعلت بالصلاة المكتوبة
لأنه عذر شرعي وكذا عسرا
(مركب العبد المأذون)
والمكاتب (ليس أولاده في
حق الميراث) بشرطين
(إذا لم يكن دينه مستغرقا
(و) قد (نواه) حينئذ يحنت
(حلف لا يركب فالمي على
ما يركبه الناس) عرفان
فرس وحصار (فلو ركب
ظهار انسان) أو بعيرا أو
بقرة أو فيلا (لا يحنت)
استحسانا بالنية ظهريه
قلت وينبغي حنته بالبعير في
مصر والشام والغيبيل في
الهند للتعرف قاله المصنف
ولو جعل على الدابة مكرها
فلا حنت كالحمار لا يركب
فرسا يركب برذونا أو بعكسه
لأن الفرس اسم للعسري
والبرذون اسم للحمي والخيول
بعم هذا الوعيه بالعربية ولو
بالفارسية حنت بكل حال
ولو حلف لا يركب أو لا يركب
مركبا حنت بكل مركب
سفينة أو محملا أو دابة سوى
الادسي

اليك فلم تأتني فعبدي حرقته اليه فأتاه ثم بعث اليه ثانيا فلم يأت به حنت ولا يبطل الميراث بالبر حتى يحنت مرة
فيقتضي بطل الميراث اه وفي الذخيرة ان ضربتني ولم أضربك فهذا على الماضي عندنا كأنه قال ولم أكن
ضربت قبل ضربك أي أي ان ضربتني ابتداء ولم أضربك بعده ويكون على الفور
والحاصل ان كلمة لم تقع على الابد كان أتيتني ولم أتك ان زرتني ولم أزرك وقد تقع على الفور والمعتبر في ذلك
معاني كلام الناس وكذلك تقع على قبل وعلى بعد كما مرو في ان كلمتي ولم أجبك على بعد لان الجواب لا يتقدم
وعلى الفور أيضا باعتبار العادة اه ملخصا (قوله حنت) قال في الاختيار لان مقصوده الدخول لقضاء
الشهوة وقد فات فصار شرط الحنت عدم الدخول لقضاء الشهوة وقد وجد اه (قوله وفي البحر عن المحيط)
عبارة اذا قال لامرأته اذا لم تحبني الى الفراش هذه الساعة فانت طالق وهما في التشاجر فطال بينهما ما كان
على الفور حتى لو ذهبت الى الفراش لا يحنت اه وظاهره ولو كان بعد سكون شهوته فيقتدي به ما قبله لكنه
خلاف ما يفهم مما نقلناه عن الاختيار فينبغي تعييد هذا بما اذا لم تسكن شهوته فتأمل (قوله وكذا الخ) وكذا
لو أخذها البول فبالت كما قدمناه وقيل الصلاة تقطع الغور لانها عمل آخر والفتوى على الاول كما في البحر
(قوله أو اشتعلت بالصلاة المكتوبة) أي اذا خافت فونها كما يعلم مما قبله وهذا تكرار الا أن يحمل على
ما اذا كان الحالف وهي تصلي تأمل قال في البحر ولو اشتعلت بالتطوع أو بالوضوء أو أكل أو شربت
حنت لان هذا ليس بعذر شرعي اه (قوله مركب العبد المأذون الخ) يعي لو حلف لا يركب دابة فلان
فركب دابة عبده فانه يحنت بشرطين الاول أن ينويها الثاني أن لا يكون عليه دين مستغرق أما اذا كان
عليه دين مستغرق لا يحنت وان نوى لأنه لا ملك للمولى فيه عند أبي حنيفة وان كان الدين غير مستغرق أو لم
يكن عليه دين لا يحنت مالم ينو لان الملك فيه للمولى لكنه يضاف للعبد عرفا وكذا اشترط أن يملك الله عليه وسلم
من باع عبدا وله مال الحديث فتدخل الاضافة الى المولى فلا بد من النية وقال أبو يوسف في الوجوه كلها يحنت
اذا نواه وقال محمد بن حنبل وان لم ينو لا اعتبار حقيقة الملك اذ الدين لا يمنع وقوعه للسبب عندهما هداية قلت ربه
ظهر أن التقييد بالمأذون لأنه محل الخلاف فيحنت في غير المأذون اذا نواه بالاولى اتفاقا (قوله والمكاتب)
لم أر من ذكره هنا ولا يتأتى فيه هذا التفصيل وانما قال في البحر عن المحيط ولو ركب دابة مكاتبه لا يحنت لان
ملكه ليس بمضاف الى المولى لا ذاتا ولا يدا اه ومقتضاه انه لا يحنت وان نواه اتفاقا لان دابته ملك له لا لمولاه
ولذا يضمها المولى بالاتلاف سواء كان عليه دين أو لا فندبر ثم رأيت القهس ستاني قال والاضافة الى المأذون
تشير الى أنه لو ركب مركب المكاتب لم يحنت (قوله لا يحنت استحسانا) أي وان كان اسم الدابة لما يدب على
الارض اذا قال دابة فلان لان العرف خصه بالركوب المعتاد والمعتاد هو الحمار والبغل والفرس فيقتضي
بدوان كان الجمل مما يركب أيضا في الاسفار وبعض الاوقات فلا يحنت بالجمل الا اذا نواه وكذا الغنم والبقر
اذا نواه حنت والا لا وينبغي ان كان الحالف من البدو أن ينعقد على الجمل أيضا بلانية لان ركوبه معتاد لهم
وكذا ان كان حضر ياجالا والحلوف على دابته جال دخل في عيمته بلانية واذا كان مقتضى اللفظ انعقادها
على الانواع الثلاثة فلونوى بعضها دون بعض بان نوى الحمار دون الفرس مثلا لا يصدق دابته ولا قضاء لان
نية الخصوص لا تصح في غير اللفظ وسيأتي تمامه في الفصل الاتي كذا في الفتح قلت أي لان المحمول على
العرف هو لفظ أركب لالفظ دابة فان لفظ دابة يشمل الكل عرفا وانما يخص العرف لفظ أركب بهذه
الانواع الثلاثة فلونوى بعضها لم يصح لانه تخصيص الفعل ولا عموم له وسيأتي تمامه ثم حيث كان المدار على
العرف المعتاد فينبغي أن الحالف لو كان ليس بمن يركب الحمار أن لا يحنت بالحمار وأنه لو كان الحالف
مسافرا أن يحنت بالجمل بلانية (قوله وينبغي حنته بالبعير الخ) أي اذا كان بمن يركب البعير كالمسافر والجمل
وأهل البسوة كما عرف مما نقلناه عن الفتح (قوله ولو جعل الخ) أما لو أكرهه على الركوب فركب حنت ط
(قوله ولو حلف لا يركب أو لا يركب مركبا) كذا في بعض النسخ ومنه في البحر عن الظهريه وكذا في الخاتمة

وتسجي ما لو حلف لا يرتكب
حيواناً أو دابة

(باب اليمين في الاكل
والشرب واللبس والكلام)
(ثم الاكل اصال ما يحتمل
المضغ بغيره الى الجوف)
كغزوة فاكهة (مضغ أولاً)
أي وان ابتلعه بغير مضغ
(والشرب اصال ما لا يحتمل
الاكل من المعائنات الى
الجوف) كما هو موصول في
حلفه لا يأكل بضعة حنت
بما هو وفي لا يأكل عنباً لا
لا يحنت به لان المص نوع
ثالث ولو عصره أو كل قشره
حنت بدائع لكن في تهذيب
القلائس حلف لا يأكل
سكر لا يحنت به

قوله فله هكذا بخطه بالثلاثة
الفوقية والذي في القاموس
والمصباح بالثلاثة اهـ
مصححه

(١) قوله كفي النخيرة
حيث قال وانه مشكل لان
العنب اسم للكل وكذلك
الزمانة فاذا أكل القشر
والحمر مفسد أكل بعض
ما عقد عليه اليمين فلا يحنت
ودكر المسئلة في العيون في
صورة أخرى فقال اذا رمى
فسره وجبه وابتاع ماء لم
يحنت ولو ابتاع ماء وجبه
فقط حنت وعلاه الصدر
الشهيد بان العنب اسم
لهذه الثلاثة ففي الوجه الاول
أكل الاقل فلا يصير كلاً وفي
الثاني أكل الاكثر وله حكم
الكل في كثير من الاحكام
انتهى لمختصاً اهـ منه

وهو مخالف لقول المصنف المارقر ييا فاليمين على ما يركبه الناس نعم في بعض النسخ حلف لا يرتكب مركباً
ومثله في النهرو في التارخانية حلف لا يرتكب مركباً فركب سفينة قال الحسن في البحر لا يحنت وعليه الفتوى
اهـ لكن العرف الآن المركب خاص بالسفينة فينبغي أن لا يحنت بغيرها (قوله وتسجي) أي قريبي في
الباب الآتي والله سبحانه أعلم

(باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام)

لم يذكر مسائل اللبس هنا بل ذكرها في باب اليمين بالبيع والشراء فكان المناسب اسقاط اللبس من هذه
الترجمة وذكره هناك (قوله ثم الاكل) ترتيب اخباري ط (قوله الى الجوف) متعلق باصال فلو حلف
لا يأكل كذا أو لا يشرب فادخله في فيه ومضغه ثم القاه لا يحنت حتى يدخله في جوفه لانه بدون ذلك لا يكون
أكل بل يكون ذوقاً ط عن البحر (قوله كاهو عسل) أي غير جامد ولا فهو مأكول تأمل ثم ان المائع
الذي لا يحتمل المضغ مما يسمى مشروباً اذا تناوله وحده ولا فهو مأكول وكذا عكسه في البحر عن البدائع
لو حلف لا يأكل هذا اللبن فأكاه بخبز أو تمر أو لبا كل هذا العسل أو الخل فأكله بخبز يحنت لانه هكذا
يكون ولو أكله بغيره لا يحنت لانه شرب لا أكل وكذلك ان حلف لا يأكل هذا الخبز فلفه ثم دقه وصب
عاه الماء فشربه لا يحنت لانه شرب لا أكل اهـ وفي الفتح حلف لا يأكل لبناً فشربه لا يحنت ولو تردفه
فاوصله الى جوفه حنت اهـ وقوله تردفه بالثاء المثلثة أي فت الخبز في وفي الحامية حلف لا يأكل اللبن
فطجبه أرزاً فأكله قال أبو بكر البجلي لا يحنت وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى عينه وكذا الوجه له جبهنا
الا أن ينوي أكل ما يتخذ منه حلف لا يأكل السمن فأكل سويقاً لم يتو باليمن ذكر في الاصل ان كان
السمن مستقيماً يجرد طعمه حنت لانه ليس بمستهلك رذ كرا الحما كم في المختصر ان كان بحيث لو عصر سال منه
السمن حنت والا لان وجد طعمه قال أي فاضحان وينبغي أن يكون الجواب في مسألة الارز على هذا
التفصيل اهـ قلت والحاصل انه اذا حلف لا يأكل ما نعا كلبن وسمن وخل فاشربه لا يحنت وان تناوله
مع غيره ولم يستهلك كاه بخبز أو تمر حنت وان استهلك بال لا يجرد طعمه أو بان لا ينصر على الخلاف في
تفسيره لم يحنت قال الساتحاني وقول الحما كم أردني ولذا امتدت عليه الشروح اهـ وأما لو حلفاً مأكولاً
بما كول آخر بآتي يسه في الفروع الآتية في أثناء الباب (قوله ففي حلفه الخ) فربيع على تعريف
الاكل ط (قوله حنت ببلها) أي مع قشرها أو بدونها اذا كانت مسلوقة (قوله وفي لا يأكل عنباً الخ)
قال في الفتح ولو حلف لا يأكل عنباً أو رما ما جعل منه ويرى تفصيله ويتلخ المختص بالمص لا يحنت لان هذا
ليس أكل ولا شرب بل مص اهـ ومثله في البحر عن البدائع قلت لكن يصح عليه تعريف الشرب
المذكور وهو اصال ما لا يحتمل المضغ من المائعات الى الجوف الا أن يكون المراد المائع وقت ادخاله الفم
وعليه فالمراد بالمص استخراج ما يسه الجاهد بالفم وايصالها الى الجوف ومقتضاه لو حلف لا يمض شيئاً
لا يحنت بشرب المائع مع أن السمنة في شرب الماء المص وعلم أن المص أعم من الشرب من وجهاً فيتمتع به
فيماداً أخذ الماء به مع ضيق الشفتين ويفرد الشرب بالعب والمص باستجلاب مائبة الجاهد بالفم حتى
لو عصر الفاكهة وشرب ماءها عبا يحنت في حلفه لا يشرب لاني حلفه لا يمض ولو شربه مصاحب فيه حلفه
ما طهرني (قوله لان المص نوع ثالث) أي في بعض الوجوه كفي الصورة المذكورة والافتد يكون شرباً
كاملته (قوله وأكل قشره) أي ولم يشرب ماءه لان ذهاب الماء لا يخرج منه من أن يكون أكله ألا ترى أنه
اذا مضغه وابتلع الماء أنه لا يكون أكله بآية لاع الماء فدل أن أكل العنب هو أكل الشرب والحصرم
وقد وجد في بحر عن البدائع وفيه نظر (١) كفي النخيرة واصله انه ذكر في العيون انه اذا ابتلع
ماء فقط لم يحنت ولو ابتلع الحب أيضاً دون القشر يحنت وعلاه الصدر الشهيد بان العنب اسم لهذه الثلاثة
ففي الاول أكل الاقل وفي الثاني الاكثر وله حكم الكل (قوله لا يحنت به) لانه ليس بأكل فقد وصل الى

جوفه ما لا يتأتى فيه المضغ ذخيرة (قوله وفي عرفنا بحث) من تمة كلام القلائسي وهو محط الاستدراك
 اه ح أي لانه يؤكل بالمضغ وبالمص عادة وكذا العنب والرمان (قوله وأما الذوق فعمل الفم الخ) هذا
 هو الحق على ما في الفتح خلافا لما في النظم من انه عمل الشفاه دون الخلق فانه يدل على ان عدم الوصول الى
 الجوف مأخوذ في مفهوم الذوق قلت لكنه موافق لما في الفتح من رواية هشام حلف لا يذوق فيمينه على
 الذوق حقيقة وهو أن لا يوصل الى جوفه الا أن يتقدمه كلام يدل عليه نحو ان يقال تغدمني خلف لا يذوق
 معه طعم ما فيه هذا على الاكل والشرب اه (قوله فكل أكل وشرب ذوق ولا عكس) (٢) أي وليس
 كل ذوق أكل أو شرب ببناء على أن الذوق أعم مطلقا لانه لا يشترط فيه الوصول الى الجوف بل يصدق بدونه
 بخلافه ما إذا أكل أو شرب بحث في حلفه لا يذوق وإذا حلف لا يأكل أو لا يشرب مذاق بلا اتصال الى
 الجوف لم يبحث لكن فيه انه قد يتحقق الاكل بلا ذوق كما لو ابتلع ما يتوقف معرفة طعمه على المضغ كبيضه
 أولوزة وعليه فبين الاكل والذوق عموم وجهي وعن هذا قال في الفتح ان قول الحيط لو حلف لا يذوق فكل
 أو شرب بحث يغلب على الظن ان المراد به الاكل المعتز بامضغ أو باص ما يدرك طعمه بلامضغ لا ما تقطع بان
 من ابتلع قلب أولوزة لا يقال فيه مذاقه ولا يبحث ببناءها اه قلت وعلى ما صرح النظم فيمنه ما التباين كابين
 الاكل والشرب فلا يبحث الحالف على واحد من الثلاثة بفعل الآخر (قوله لا يبحث) أي في حلفه لا يذوق
 الماء كما في الجوهر لانه لا يقصد به ذوق الماء بل اقامة القرينة ولذا كره الذوق للصائم دون المضغضة (قوله لم
 يصدق الادليل) أي كقول القائل له تغدمني كما مروا وكذا العرف الا أن لو قال ابتداء لا أذوق في بيت زيد طعم ما
 فانه يراد به الاكل (قوله حلف لا يأكل من هذه النحلة الخ) (٣) الاصل في جنس هذه المسائل أن العمل
 بالحقيقة عند الامكان فان تعذر أو وجد عذر بحلاف الحقيقة تركت (٤) فاذ عذر بعينه على ما هو
 مأكول بعينه انصرفت الى العيب لا مكان العمل بالحقيقة وهذا عذر على ما ليس مأكولا بعينه أو هو
 مأكول الا أنه لا تؤثر كل عينه عادة انصرفت الى ما يتقدمه مجاز لان العمل بالحقيقة غير ممكن فاذا حلف
 لا يأكل من هذه الشاة شيئا فأكل من لبنها أو من لبنها لا يبحث لان عين الشاة مأكولة فينصرف الى عيبها
 لا ما يتولد منها وكذا العنب فلا يبحث بزبيب وعصيره وفي النحلة يبحث بثمرها وطلعها لان عينها غير مأكولة
 وفي الدقيق يبحث بحبزه لان الدقيق وان كان يؤكل الا أنه لا يؤكل كذلك عادة وتماه في الذخيرة (قوله
 أو الكرم) شجرة العنب ولم أرها بالتاء فراجع (قوله بالثلاثة) لان المراد ما يتولد منها سواء كان قرا
 بالثاء أو غيره كالجار وهو شئ أبيض لين في رأس النحلة ولان النحلة مثال والمراد ما يعمها وغيرهما مما لا تؤثر كل
 عينه (قوله فيبحث بالعصير) استشكل بان العيب على الاكل والعصير مما لا يؤكل وأجيب بأن الاكل
 هنا مجاز عن تناول فالمراد لا تناول منها شيئا ط قلت مقتضى الجواب أنه يبحث بشرب العصير ويحتاج
 الى نقل فان كلامهم يصح بدون هذا التأويل فقد ذكرنا عن البحر لو حلف لا يأكل هذا اللبن أو العسل
 أو الخل فأكاه بنجر بحث لان أكاه هكذا يكون وكذا لو ورد في اللبن وفي البرازيه لا يأكل كل طعم ما ينصرف الى
 كل مأكول مطلق حتى لو أكل الخل يبحث اه فقد صح أكل ما يشرب فكذا يقال هما فناء (قوله
 لا بالدبس المطبوخ) وكذا النبيذ والمطعم والحل لانه مضاف الى عمل حادث فلم يبق مضافا الى الشجرة بحر
 ولذا عطف عليه في قوله تعالى لبأ كما ومن ثمره وما عملته أيديهم فتح واحترز بالمطبوخ عما يسيل من الرطب
 فانه يبحث بأكله كما في الذخيرة (قوله ولا يوصل الخ) يعني اذا قطع عصا من الشجرة الملوحة عليها ووصله بشجرة
 أخرى وأكل من الثمر الخارج منه لا يبحث اه ح وقال بعضهم بحث فتح وبحر واعل وجه الاول
 أن العصن صار جزءا من الثمانية ولا يسمى في العرف أكل من الاولى ومقتضى الاطلاق انه لا فرق بين كون
 الشجرتين من نوع واحد أو من نوعين ونقل في الذخيرة المسئلة مطابقة كما مر في صورهما بما اذا حلف لا يأكل
 من شجرة التفاح فوصل بهما عصن شجرة الكمثرى قال فان سماها باسمها مع الإشارة بان قال لا آكل من هذه

(٢) مطالب في الفرق بين
 الاكل والشرب والذوق

(٣) مطالب حلف لا يأكل
 من هذه النحلة

(٤) مطالب اذا تعذر
 الحقيقة أو وجد عذر
 بخلافها تركت

وفي عرفنا بحث وأما الذوق
 فعمل الفم مجرد معرفة
 الطعم وصل الى الجوف أم لا
 وكل أكل وشرب ذوق ولا
 عكس ولو تضمنض للصلاة
 لا يبحث ولو عني بالذوق
 الا كل لم يصدق الادليل
 (حلف لا يأكل من هذه
 النحلة) أو الكرم (تقيد
 حلفه بأكله من ثمرها)
 بالثلاثة أي ما يخرج منها
 بلا تعبير بصيغة جديدة
 فيبحث بالعصير لا بالدبس
 المطبوخ ولا يوصل غصن
 منها بشجرة أخرى (وإن لم
 يكن) للشجرة ثمرة (تنصرف)
 بعينه الى ثمرها

مطالب فيما لو وصل غصن
 شجرة بأخرى

وأكله ولوا كل من عيين
 الخلة لا يحنت وان نواها لان
 الحقيقة معجورة ولوا الجية
 وفي المحيطون في أكل عيينها
 لم يحنت باكل ما يخرج
 منها لانه نوى حقيقة كلامه
 قال المصنف تبع الشخه
 وينبغي أن لا يصدق قضاء
 لتعين الجاز زاد في النهر
 فان قلت ورق السكر مما
 يؤكل عرفا فينبغي صرف
 اليه عينه قلت أهـ
 العرف انما ياكلونه
 مطبوخا (وفي الشاة يحنت
 باللحم خاصة) لا باللب لانها
 ما كولة فتعقد اليه عين
 عاها (ولا يحنت في) حاله
 لا ياكل من هذا البسر أو
 الرطب أو اللبن باكل رطبه
 وقره وشيرازه) لان هذه
 صفات داعية الى اليه عين
 فتعقد بها (خلاف لا يكلم
 هذا الصبي أو هذا الشاب
 فكلامه بعد ما شاخ أو
 لا ياكل هذا الحل) بفحنتين
 ولدا الشاة (وأكله بعد
 ما صار كبشا) فانه يحنت
 لانها غير داعية والاصل

(٨) قوله حلال هكذا
 بخطه بالخاء المهملة وعبرة
 القاء ومن تعيدانه بالخاء
 المعجمة ونصها في فصل الخاء
 من باب الادم والرطب (أي
 وتحلل الرطب) طلبه بين
 خلال السعف وذلك الرطب
 خلال وخلاله بضمهما اهـ
 ولحرد اهـ مصححه

الشجرة التفاح لم يحنت وان لم يسمها بل قال من هذه الشجرة حنت ثم نقل عن بعضهم أن الرواية هكذا قلت
 ويمكن التوفيق بين القولين بحمل الحنت على ما اذا اختلف النوع أو اختلف ولم يسم والله تعالى أعلم (قوله فيحنت اذا شرب به
 ما كولا وأكله) لفظة وأكله زادها في البحر على ما في الفتح قال في الشربة لانية وقد يقال يراد بالا كل الانفاق
 في أي شيء فيحنت به اذا نوى فليظن اهـ قلت اذا نوى ذلك لا كلام أما اذا لم ينو فالظاهر تقييده بالا كل حقيقة
 حتى لو اشترى به مشروبا وشربه لا يحنت الا اذا أكله مع غيره لا بحقيقة الكلام ما لم يوجد نقل بخلافه
 فانهم (قوله ولوا كل من عين الخلة لا يحنت) هو الصحيح كما في النهر وغيره (قوله معجورة) صوابه متعذرة كما
 هو به في ايضاح الاصلاح وقال في حاشيته ومن قال معجورة لا يفرق بين المتعذر والمهجور وقال صاحب
 الكشف المتعذر ما لا يصل اليه الا بمشقة ككل الخلة والمهجور ما ييسر اليه الوصول لكن الناس تركوه
 كوضع القدم اهـ ح وقد يقال أراد بالا معجورة الغير المستعملة تجوزا كما تجوز صاحب الكشف باطلاق
 المتعذر على المتعسر مع أن المراد ما يشمل القسمين وحقيقة المتعذر مثل قوله لا ياكل كل من هذا القدر فانهم
 (قوله لم يحنت باكل ما يخرج منها) مقتضاه أن نية عينها حنت فهو قول آخر غير ما في اللؤلؤ الجية كما فاده في
 النهر فافهم ولم أر من صحح أحدهما وما نقل عن حاشية أبي السعد أنه قال ما في اللؤلؤ الجية هو الصحيح فهو
 خلاف الواقع وانما فيه ما نقلناه عن النهر آفة من تصحج ما في المتن ثم ذكر بعده عبارة اللؤلؤ الجية فافهم
 (قوله لتعين الجاز) ولذا انصرف اليه عند عدم النية فكانت الحقيقة خلاف الظاهر (قوله انما ياكلونه
 مطبوخا) أي فلا يحنت بأكله لكونه دخلا مصنعة جديدة ح (قوله من هذا البسر أو الرطب) الخلة على
 ست مراتب أولها طلع وثانيها حلال (٨) وثالثها بلع ورابعها بسر وخامسها رطب وسادسها تمر كما يظهر
 من الصحاح عز مية (قوله بأكل رطبه وقره وشيرازه) لف ونشر مرتب قال في المصباح والشيراز مال
 دينار اللبن الرائب يستخرج منه ماؤه وقال بعضهم لن يغلي حتى ينضج ثم ينشف ويميل الى الجوضة اهـ (قوله
 لان هذه صفات الخ) اذ لا يخفى أن صفة البسورة والرطوبة واللينة مما قد تدعو الى اليه عين بحسب الامزجة
 فاذا زالت ما عتقت عاها اليه فأكله كل ما لم تعقد عليه اليه عين نهر وفتح (قوله بعد ما شاخ) أي
 صار شيخا وهو فوق السكهل كما يأتي (قوله بفحنتين) أي فتح الخاء المهملة والميم ولدا الشاة في السنة الاولى جمعه
 ح لان كفي المصباح (قوله لانها غير داعية) أي هذه الصفات غير داعية الى الامتناع لان هجران المسلم
 يمنع الكلام منه في فلا يبر ما يخال داعيا الى اليه عين من جهل الصبي أو الشاب وموآدبه وكذا صفة البسر في
 الحل فان الامتناع عنه أكثر امتناعا عن لحم الكبش لان الصبر داع الى الاكل لانه مودع عرض بان
 الهجران قد يجوز أو يجب اذا كان الله تعالى بان كان يتكلم بهما هو معصية أو يخشى فذاته أو فساد عرضه
 بكلامه فاذا حاف لا يكلمه علم انه وجد المسوق فبه تبر الداعي فيتعقد بعصاه وشيئته وبان الحل في غير محمود
 لكثرة رطوبته حتى قيل فيه النحس بين الجيدين وأجاب في الفتح بان الاعتراض بذلك ذهول واسييات
 عن وضع المسئلة وانما بنيت على العرف وان المكلم لو أراد ما تصح ارادته من اللفظ لا يمنع منه فالج عند
 العموم غداء في غاية الصلاح وما يدرك نحسه الا أفراد عرفوا الطلب فوجب تحكيم العرف اذ لم يرد
 الحل اذ لا يحكم على فرد من العموم انه على خلافهم فيصرف حاله اليهم وكذا الصبي لسا كان موضع
 الشفقة والرحمة عند العموم وفي الشرع لم يجعل الصبا داعية الى اليه عين في حق العموم وهذا لا ينبغي كون حالف
 عرف عدم طيب الحل أو سوء أدب صبي علم أنه لا يردع الا الهجر أو علم أن الكلام معه يصرفه في ربه أو
 عرضه فتعقد عينه على مدد الجلية أو الصبا فانصرف بعينه حيث صرنا وانما الكلام اذ لم ينو شيئا يذم له
 ما عليه العموم أخطأ فيه أو أصاب فليكن هذا من باب بيان فالتدفع به كبر من أمال هذا العاطف المورث
 على الأئمة اهـ لمخاوه وفي غاية الحسن وقد عمل في التسمية عن التعليل بكون الصفة داعية أو غير داعية

أن الحلو فاعليه اذا كان بصفة داعية الى اليقين تعديبه في المعرف والمنكر فاذا اثار الشك (٩٧) اليقين وما لا يصلح داعية اعتبار في المنكر

دون المعرف وفي المحتسبي
حلف لا يكلم هذا المجنون
فبرا أو هذا الكافر فأسلم
لا بحث لانها صفة داعية وفي
لا يكلم رجلا فكلهم صبيبا
حنت وقيل لا كالا يكلم
صبيبا وكلم بالغال انه بعد
البواغ يدعى شابا وفتى الى
الثلاثين فكهول الى خمسين
فشيخ (أوليا كل هذا
العنب فصار زبيبا) هذا
وما بعده معطوف على قوله
من هذا البسر مما لا بحث
به (أوليا كل هذا اللبن
فصار جبنا أوليا كل من
هذه البيضة فأكل
فزاريجها) كذا في نسخ
الشرح وفي نسخ المتن
فرخها (أو لا يذوق من هذا
الجر فصار خلا أو من زهر
هذه الشجرة فأكل بعد
ما صار لوزا) أو منهش لم
يبحث بخلاف حلفه
لايا كل قمر فأكل حيسا
فانه بحث لانه تمس ممت
وان ضم اليه شيء من السم
أو غيرة بجر وفيه الاصل
فيما اذا حلف لايا كل
معينا فأكل بعضه أن كل
شيئ يأكله الرجل في مجلس
أو يشربه في شربة فالحلف
على كاهه والا فعلى بعضه
(وكذا) لا بحث (لو حلف
لايا كل بسرا فأكل رطبا
أو لايا كل عنباً فأكل
زبيبا) بخلاف نحو لوز
وجوز فان الاسم يتناول
الرطب أيضا (ولو حلف

وقال الصحيح أنه لا بحث في الرطب أو العنب اذا صار قمر أو زبيبا لانه اسم لهذه الذات والرطوبة التي فيها فاذا
أكله بعد الحلف فقد أكل بعض ما عقد اليقين عليه بخلاف الصبي بعد ما شاخ أو الحبل بعد ما صار كبشا
فانه لم ينقص بل زاد والزيادة لا تمنع الحنت ثم قال فهذا الفرق هو الصحيح وعليه الاعتماد (قوله تعديبه)
الاولي بها (قوله في المعرف والمنكر) مثل لا آكل هذا البسر أو لا آكل بسرا (قوله اعتبار في المنكر)
مثل لا آكل رجلا أو لا أكلم صبيبا لان الكبش لا يسمى رجلا ولا الشيخ صبيبا فلم يوجد الحلو فاعليه بخلاف
المعرف كهذا الحبل أو هذا الصبي لان الصفة الغيرة الداعية تلغوم مع الاشارة فتعتبر الذات المشار اليها وهي
باقية بعد زوال الصفة فلا تزول اليقين (قوله فبرا) في المصباح يرى من المرض يبرأ من باب تعب ونزع (قوله
فكلهم صبيبا بحث) لان اسم الرجل يتناول الصبي في اللغة كما صرح به ابن السكال في تصحيح السراجية ولكن
في المعرف لا يسمى فالحق القول الثاني اه ح (قوله يدعى شابا الخ) في الوجيز لبرهان البخاري حلف لا يكلم
صبيبا أو غلاما أو شابا أو كهلا فالكلام في معرفتهم لغة وشرا عروفا أما اللغة فقالوا الصبي يسمى غلاما الى تسع
عشرة ثم شابا الى أربع وثلاثين ثم كهلا الى أحد وخمسين ثم شيخا الى آخر عمره وأما الشرع فالغلام الى أن
يبلغ فيصير شابا وفتى وعن أبي يوسف من ثلاث وثلاثين كهل الى خمسين فهو شيخ قال القسودري قال أبو
يوسف الشاب من خمس عشرة الى خمسين مالم يغلب عليه الشبه قبل ذلك والكهل من ثلاثين الى آخر عمره
والشيخ فيما زاد على الخمسين وكان يقول قبل هذا الكهل من ثلاثين الى مائة سنة فأكثر والشيخ من أربعين
الى مائة وهناك روايات أخر والمؤول عليه ما به الافتاء كذا في الفتح لمخالف يذكرونها عروفا لان كل أناس قد
علموا مشربهم (قوله فصار جبنا) فيه ثلاث لغات أجودها سكون الباء والثانية ضمها للاتباع والثالثة وهى
أقلها التثنية ومنهم من يجعلها من ضرور الشعر مصباح (قوله كذا في نسخ الشرح) أى شرح المصنف
حيث جعلها متناهي شرحه (قوله لم يثبت) لان بعضها ذات داعية وبعضها انقلب عينا (قوله فأكل
حيسا) فسر الحيس في البدائع بأنه اسم لتمر ينقع في اللبن ويتشرب فيه اللبن وقبل هو طعام يتخذ من تمر وبعض
الى شيء من السم أو غيره والغالب هو التمر فكان أجزاء التمر بحالها يبقى الاسم اه بحر (قوله الاصل
الخ) قدمنا الكلام عليه قبل قوله كل دل عليه حرام (فرع) ذكر في البحر عن الواقعات ان أكل هذا
الرغيف اليوم فامرأته كذا وان لم آكله اليوم فامرأته حرة فأكل النصف لم يثبت وكذا لو حلف على اقامة في فيه
فأكل بعضها وأخرج البعض لان شرط الحنت أكل الكل اه لمخصا (تنبيه) لا كل والشرب غير قيد
ففي البرازية ضاع مال في دار فحلف كل واحد أنه لم يأخذ ولم يخرج من الدار ثم علم أن واحدا أخرجه مع آخر
ان كان لا يطيق حله وحده بحث لان أخرجه كذلك يكون وان أطاقه وحده لا بحث لانه صادق اه قلت
وعليه لو حلف لا يحمل هذه الحشبة أو الخرف فهو على هذا التفصيل ثم اعلم أن ما مر عن الواقعات مشكل جدا
كما قال في الحاوى الزاهدى قال فانه يجب أن يثبت في عين العتق لانه لم يأكل الرغيف اذ يقول لا واسطة بين
النفي والاثبات وكل واحد منهما شرط الحنت فيحتمل في أحدهما وفي الجامع الاصغر عن أبي القاسم العفاري
قال ان شرب فلان هذا الشراب فامرأته طالق وقال الاستحسان لم يشربه فلان فامرأته طالق فشرب فلان
مع غيره أو انصب بعضه في الارض حنت الثاني دون الاول اه (قوله أن كل شيء) بفتح همزة أن والمصدر
المتسبل خبر الاصل (قوله وكذا لا يثبت الخ) أشار الى أنه لا فرق بين ذكره عرفا وهو ما مر أو منكر الزوال
اليقين بزوال الصفة الداعية كما تقدم (قوله فان الاسم يتناول الرطب أيضا) بسكون الطاء في الرطب وكان
المتناسب ابداله باليابس لان وجه المخالفة بين البسر والعنب وبين الجوز واللوز الحنت في يابس الأخيرين
لتناول الاسم له دون الاولين هذا وفي عرف الشام الآس واللوز خاص باليابس أما الرطب فسمونه عققا يذولا
يبحث بها (قوله أو بسرا) أى أو حلف لايا كل بسرا (قوله حنت بأكل المذنب) في المغرب بسمر مذنب بكسر
النون أى مع التشديد وقد ذنب اذا بدا الرطب من قبل ذنبه وهو ما سئل من جانب القمع والحلاقة اه وفي

المصباح ذنب الرطب تنديماً بآفيه الارطاب والمراد أنه يحث بأكل البسر المذنب أو الرطب المذنب وهو الذي أكثره رطب وشئ قليل منه بسر عكس الاول قال في البحر وحاصل المسائل أربع وفاقبتان وخلافيتان * فالواقبتان لاياً كل رطباً كل رطباً مذنباً لاياً كل بسراً فكل بسراً مذنباً فيحث فيه مما اتفقا * والخلافيتان لاياً كل رطباً كل بسراً مذنباً لاياً كل بسراً فكل رطباً مذنباً فيحث عندهما خلافاً لا ييوسف اه وفي عامة نسخ الهداية ذكر قول محمد مع أبي يوسف وفي بعضها مع الامام وهو الموافق لما في أكثر الكتب المعتمدة كفي الفتح والزيلي (قوله لا) كاه المحلوف عليه وزيادة) لان آكل ذلك الموضع آكل رطب وسرفيحث به وان كان قابلاً لان ذلك القدر كاف للحنث ولهذا الويزه وأكله يحث زباني ويحث ذيبه في الفتح بان هذا بناء على انعقاد اليمين على الحقيقة لا العرف والا فالرطب الذي فيه بقعة بسر لا يقال لا سكه آكل بسر في العرف فكان قول أبي يوسف أقعد (قوله لان الشراء الخ) جواب عما استشهد به أبو يوسف على قوله بعدم الحنث في المسئلة الاولى اعتباراً للعالم كافي هذه المسئلة وحاصل الجواب أن اعتباراً للعالم هنا لوقوع الشراء على الجملة أما لا كل فينقض شيئاً فصيلاً فيصادف المعلوب وحده فلا يتبع العالوب ويحث فيه في الفتح بان هذا قاصر على ما اذا وصله فأكله وحده أمالراً كاه جملة تحققت التبعية اه وأشار الى أن البسر غالب بقريضة الاضافة قال القهستاني اذا التبادر من اضافة الكفاية الى البسر وجعلها طرفاً للرطب أن البسر غالب فلا كان الرطب عالياً وهو والبسر متساويين ينبغي أن يحث اه (قوله لاياً كل لجا) م تنعقد هذه على لحم الابل والبقر والجاموس والعم والطيور مطبوخاً ومشوياً أو قديداً كما ذكره محمد في الاصل فهذا من محمد اشارة الى أنه لا يحث بالنى وهو الاظهر وعند أبي الليث يحث بحر عن الخلاصة وغيرها (قوله لاياً كل مرقه) قده في الفتح بحثه في مرقه عذرها آخر الايمان بما اذا لم يجد طعم اللحم أخذاً بما في الحانية لاياً كل مما يجي به فلان فجاء بمحصفاً كل من مرقه وفيه طعم الحص يحث اه (قوله مع نسيئتها في القرآن لما) هذا يظهر في الثلاثة الاخيرة وأما المرق في الحديث المرق أحد اللحمين ط (قوله وما في التبيين) أي تبيين الكثر لا زيلي حيث قال وذكر العنابي أنه لا يحث بأكل لحم الخنزير والآدمي وقال في الكافي وعالمه الفتوى فكانه اعتبر فيه العرف ولكن هذا عرف على فلا يصح مقيداً بخلاف العرف اللفظي ألا ترى أنه لو حلف لا يركب دابة لا يحث بالركوب على انسان للعرف اللفظي فان اللفظ عرفاً لا يتناول الا الكراع وان كان في اللغة يتناوله ولو حلف لا يركب حيواً لا يحث بالركوب على انسان لان اللفظ يتناول جميع الحيوان والعرف العملي وهو أنه لا يركب عادة لا يصلح مقيداً اه (قوله رده في النهر) وكذا قال في البحر رده في فم القدير بانه غير صحيح لتصرح أهل الاصول بقولهم الحقيقة تترك بدلالة العادة اذا ثبت العادة الاعرف فاعلموا لم يجب أي صاحب الفتح عن الفرق بين الدابة والحيوان وهي واردة عليه ان سلمها اه ولا يخفى أنه لا يسلمها بديل أنه رد مبناها وهو عدم اعتبار العرف العملي وبعبارة النهر هكذا وفي بحث التخصيص من التحريم بمسئلة العادة العرف العملي يخص عند الحنفية خلافاً للشافعية كحرمت الطعام وعادتهم أكل البر انصرف اليه وهو الوجه أما بالعرف القولي فاتفق كالدابة للعمار والدرهم على النقد العالم وفي الحواشي السعدية أن العرف العملي يصلح مقيداً عند بعض مشايخ بل لما ذكر في كتب الاصول في مسئلة اذا كانت الحقيقة مستعملة والمجاز متعارفاً اه قال في النهر وهذه النقول تؤذن بانه لا يحث بالركوب الآدمي في لا يركب حيواً (قوله والكبد) بالرفع وكذا ما بعده عطفاً على لحم وكان الاولى ذكر الخنزير عقب الانسان كما فعل في الكثر ليكون مجروراً عطفاً على الانسان باضافة لحم اليهما لانهما أعم فتكون من اضافة الجزء الى الكل بخلاف الكبد وما بعده فان اللحم ليس جزءاً منه بل هو عينه فلذا قلنا انه بالرفع عطفاً على المضاف وان صدره عطفاً على المضاف اليه على جعل الاضافة فيه بيانية لكن يلزم عليه اختلاف الاضامتين في الخط واحد وفي القهستاني الكبد بفتح الكاف وكسر هاء مع سكون الباء والكسر في فتح الكاف وكسر الراء وسكونه (قوله والرثة) بالهمزة وبجوز

م مطالب حلف لاياً كل

لا كاه المحلوف عليه وزيادة (ولا حثت في شراء بكاسة) بكسر الكاف أي عرجون ويقال عنقود (بسر فيها رطب في حلفه لا يشتري رطباً) لان الشراء يقع على الجملة والمعلوب تابع بخلاف حلفه على الاكل لوقوعه شيئاً فشيئاً (ولا) حثت (في) حلفه (لاياً كل لجا) كل مرقه أو (سكن) الا اذا فواههما (ولا في لا يركب دابة فركب كافراً أو لا يجلس على وتد فجلس على جبال) مع تسميتها في القرآن لجا ودابة وأونادا للعرف وما في التبيين من حثه في لا يركب حيواناً يركب الانسان رده في النهر بأن العرف العملي يخص عندنا كالعرف القولي (ولحم الانسان والكبد والكروش) والرثة والقاب والطحال والخنزير

مطلب في اعتبار العرف العملي كالعرف اللفظي

قالبها بآء السحر مصباح وفيه السحر وزان فاس وسبب وقفل هو الرثة وقيل ما لصق بالخقوم والمرى من
أعلى البطن وقيل كل ما تعلق بالخقوم من كبدة وقلب ورتة (قوله لحم) خبر المبتدأ وما عطف عليه أي هذه
الذكورات داخلية في معنى اللحم (قوله هذا الخ) الإشارة إلى الكبدة والاربعة التي بعده وعبرة البحر وفي
الخلاصة لو حلف لا يأكل لحافاً كل شيئاً من البطون كالكبدة والطحال يحنت في عرف أهل الكوفة وفي عرفنا
لا يحنت وهكذا في المحيط والمجتبى ولا يخفى أنه لا يسمى لحافاً عرف أهل مصر أيضاً فلم أن ما في المختصر أي
الكتز مبنى على عرف أهل الكوفة وأن ذلك يختلف باختلاف العرف اه كلام البحرات وأما لحم الإنسان
ولحم الخنزير فهو لحم حقيقة لغته وعرفاً فإذا مشى المصنف كغيره على أنه يحنت به لكن يرد عليه كما أفاده في الفتح
أن لفظ آكل لا ينصرف إليه عرفاً وإن كان في العرف يسمى لحافاً عرفاً لا يركب دابة فلان فإن العرف اعتبر في
ركب والمبتدأ منه ركوب الأنواع الثلاثة وهي الجارو والبغل والفرس وإن كان لفظ دابة في العرف يشمل غيرها
أيضاً كالبعرة والأبل فقد تقيد الركوب بالحلف عليه بالعرف ولأن نقل العتابة خلاف ما هنا يقال قبل الحالف
إذا كان مسلماً ينبغي أن لا يحنت لأن أكله ليس بمنعروف ومبنى الإيمان على العرف قال وهو الصحيح وفي
السكافي وعليه الفتوى هذا خلاصة ما حققته في الفتح وهو حسن جداً وبؤيده ما قدمناه ويأتي أيضاً من أنه
لا يحنت باللحم الذي كما أشار إليه محمد وهو الاظهر قال في الذخيرة لأنه عقد عليه على ما يؤكل عادة فينصرف إلى
المعتاد وهو الأكل بعد الطبخ اه مع أنه لا شك في أن اللحم حقيقة فاعلم أن المحلوط إليه في العرف هو
الأكل لا لفظ اللحم (قوله ومنه علم) أي من قوالهم أماني عرف ما ان المراد عرف بلادهم وهي من العجم فافهم
ثم إن التنبه على هذا ليس فيه كبير فائدة لأن قوالهم باعتبار العرف في الإيمان ليس المراد به عرف العرب
بل أي عرف كان في أي بلد كان كما سيأتي عند قوله والخبر ما اعتاده أهل بلاد الحالف وفي البحر عن المحيط وفي
الإيمان يعتبر العرف في كل موضع حتى قالوا لو كان الحالف خوارزمياً فأكل لحم السمك يحنت لأنهم
يسمون له (قوله لحم في عين الأكل) لا في عين الشراء وجعل في الشافى الأكل والشراء واحداً والاول أصح
بإزالة قلت ولعل وجهه أن الرأس والأكارع مشتملة على اللحم وغيره لكنها عند الإطلاق لا تسمى لحافاً إذا
حلف لا يشتري لحافاً يقال في العرف أنه اشتري لحافاً لا يشتري رأساً أو أكارعاً أما إذا أكل اللحم الذي فيها
فقد أكل لحافاً يحنت ويشير إلى هذا الفرق ما في الذخيرة ولو أكل رأس الحيوان يحنت لأن ما عطفها اللحم
حقيقة (قوله لا يقع على صيده) وإنما يقع على لحمه وهو القياس في الجار لما كان له كراء
ويستعملون هذا اللفظ في الأكل من كرائه حله على الكراء وفيما وراءه يبقى على الأصل مخ عن جواهر
الفتاوى ط (قوله ولا يمس البقر الجاموس) أي فلو حلف لا يأكل لحمه لم يحنت بأكل الجاموس
كعكسه لأن الداس يفرقون بينهما وقيل يحنت لأن البقر أعظم والصحيح الأول كفي النهر عن التاتر حانية وفيه
عن الذخيرة لا يأكل لحم شاة لا يحنت بلحم الغنم مصر يا كان أو قرو يا قال الشهد وعليه الفتوى (قوله ولا
يحنت بأكل السمك) بالهمز وزان جل والابدال والدغام عاصي مصباح أي ابدال الهمزة بآء وادغامها في الياء
لغة العوام وقد مناه وجه عدم الحنت قريبا (قوله وهو اللحم السمين) كذا فسره في الهداية والظاهر أن المراد
به اللحم الأبيض المسمى في العرف دهن البدن فإنه يكون في حالة السمن دون الهزال وقد يراد به شحم السكينة
لأنها معلقة بالظهر قال في البحر قال القاضي الأسبجاني أن أريد بشحم الظهر شحم السكينة فقوله مما أظهر
وأن أريد به شحم اللحم فقوله أظهر اه (قوله بل بشحم البطن) هو ما كان مدوراً على الكرش وما بين
المصارين شحم الأمعاء ط (قوله اتفاقاً) رد على صاحب السكافي حيث ذكر الخلاف في شحم الأمعاء والشحم
الملتصط بالعضم قال السرخسي أنه لم يقل أحد بان شحم العضم شحم اه وكذا لا ينبغي خلاف في الحنت بما على
الأمعاء فإنه لا يختلف في تسميته شحم ما فتح (قوله زيلعي) عبارة لا يحنت بأكل شحم الظهر وشراؤه وبيعه هي
عينه لا يأكل شحمه ولا يشتريه ولا يبيعه وهذا عند أبي حنيفة ولا يحنت (قوله بالية) بفتح الهمزة قال في

لحم) هذا في عرف أهل
الكوفة أماني عرفنا فلا
كافي البحر عن الخلاصة
وغيره أو منه علم أن العجمي
يعتبر عرفه قطعاً وفي الخاتمة
الرأس والأكارع لحم في
عين الأكل لا في عين الشراء
وفي لا يأكل كل من هذا الجار
يقع على كرائه ومن هذا
الكب لا يقع على صيده ولا
يعم البقر الجاموس ولا يحنت
بأكل السمك هو الأصح
(ولا يحنت) بشحم الظهر
وهو اللحم السمين (في)
حلفه (لا يأكل شحمه)
خلافاً لما بل بشحم البطن
والأمعاء اتفاقاً لا يمانى
العظم اتفاقاً فتح (واليمين
على شراء الشحم) وبيعه
(كهي على أكله) حكم
وخلافاً ليلعي (ولا يحنت
بالية في) حلفه (لا يأكل)
أولا يشتري (شحمه أو لحافاً)
لأنها نوع ثالث (ولا يحنت
بشحم أو ذبقت أو سويق
في) حلفه لا يأكل (هذا البر

مطالب لا يأكل هذا البر

الابالقضم من عينها) لو
مقلية كالبليلة في عرفنا أما
لوقضمها نبتة فلاحث الا
بالنبتة فتح وفي النهر عن
الكشف المسئلة على ثلاثة
أوجه أحدها أن يقول
هذه الحنطة وبشير اصبرة
وهي مسئلة المختصر الثانية
أن يقول هذه بلاذكر
حنطة فيحنت بأكلها كيف
كان ولونيتها أو خبرها الثالثة
أن يقول حنطة فيحنت
بأكلها ولونيتها لا بنحو الخبر
ولو زرع لم يحنت بالخارج
(وفي هذا الدقيق حنت بما
يتخذ منه كالخبر ونحوه)
كمصيدة وحلوى (لابسفه)
في الاصح كمر في أكل
عين النخلة (والخبر ما اعتاده
أهل باد الخائف) فالشامي
بالبرو المبنى بالذرة والطبري
بخبر الارزو وبعض أهل
القرى بالشعير

(٣) قوله لومعلبة مقتضى
عبارة في هذا المحل انه
اسم مفعول من الثلاثي مع
انه لازم ويتعدى بالهمزة
كفي المصباح فيقال في اسم
مفعوله مغلى ومغللة لا مغلى
ومعلبة اه مصححه

المصباح قال ابن السكيت وجاعة ولا تبكسر الهمزة ولا يقال لية والجمع أليات كسجدة وسجدان والتثنية
أليات يحذف الهاء على خلاف القياس (قوله الابالقضم من عينها) أي عين البر وأنت ضميره لانه يسمى
حنطة أيضا والجمع لا يمكن أي لكنه يحنت بقضمه من قضم الدابة الشعير تقضمه من باب تعب كسره
بأطراف الاسنان ومن باب ضرب لغرضه مصباح قال في الفتح وليس المراد حقيقة القضم بل أن يأكل عينها
بأطراف الاسنان أو بسطوحها وفي القهسستانى فلوا يتلعه صحاح حنت بالاولى كفي الكرماني فانه احترز
بالقضم عما يتخذ منه كالخبر والسويق فانه لا يحنت به عنده لان عين الحنطة، أ كول وعنددهما يحنت قات
ومبنى الخلاف على أن الحقيقة المسئلة عملة أولى من الجواز المتعارف عندهم خلافا لهما فان لفظ أكل الحنطة
يسمى بعمل حقيقة في أكل عينها فان الناس يقولون أكلها أو يأكلونها أو يأكلون الحنطة وأولى من الجواز المتعارف وهو أن يراد
بأكل الحنطة أكل خبرها قال في الفتح لفظ أكل حنطة يحتمل أن يراد به كل من المعنيين فيترجح قوله لترجح
الحقيقة عندهم مساواة الجواز بل الآن لا يتعارف في أكل الخبر منها الا لفظ آخر وهو أكلت الخبر ثم قال وهذا
الخلاف اذا حلف على حنطة معينة أما لو حلف لا يأكل حنطة ينبغي أن يكون قوله كقوله ما ذكره شيخ
الاسلام ولا يخفى أنه تحكم والدليل المذكور والمتفق على إرادته في جميع الكتب بعم المعينة والمنكرة وهو أن
عينها مأ كول اه (قوله لومقلية كالبليلة) قال في الفتح فان الناس يقولون الحنطة ويا كونهما وهى اى
تسمى في عرف بلاد ما بليلة وتقل أيضا أى توضع جانبة في القدر ثم تؤكل قضمها اه وحينئذ فقوله كالبليلة
الكاف فيه للتنظير ان كانت النسخ لومقلية بالفاء أما اذا كانت بالغين المججمة فهى لا تسمى بليلة وهى
المسماة في عرف بلادنا سابقا لانها اساق بالماء المغلى (قوله فلاحث الابانية) ولو نوى ما يتخذ منها صرح ولا
يحنت بأكلها خبرها (قوله وهى مسئلة المختصر) أى المتي أى انه يحنت بأكل عينها (٣) لومعلبة أو
مقلية لا لونيتها ولا بنحو خبرها (قوله فيحنت بأكلها كيف كان) لعل وجهه أنه اذا وجدت الإشارة بدون تسمية
تعتبر ذات المشار اليه سواء بقيت على حالها أو حدث لها اسم آخر (قوله فيحنت بأكلها ولونيتها) أى بخلاف
الحنطة المعروفة وهو الوجه الاول فانه لا يحنت بالي عمها أو ماء دم الحنط بالخبر ونحوه كالدقيق والسويق
فقد اشترك فيه المعرفة والمنكرة لتعديد الخلف بالاسم فان الخبر ونحوه لا يسمى حنطة على الاطلاق بل يقال
خبر حنطة لكن يبقى الكلام في وجه الفرق بينهما فى النى حيث دخل فى المسكر دون المعروف ولعل وجهه
أن حنطة منكرة فى سياق النفى فتعم جميع أنواع مسمائها بخلاف المعرفة فانها تصرف الى المعهودة فى
الاكل والنفى وغيره مع وجود فيه هذا غاية ما ظهر لى فى توجيهه لكن ماذا كرم الفرق بينهما مما مبنى على أن
المنظور اليه لفظ حنطة أما لو نظرنا الى لفظ أكل الحنطة فانه لا يظهر الفرق اذ قولك أكلت حنطة مؤثر فى أنه
يراد به حقيقة أو مجازة المستعمل على الخلاف بين الامام وصاحبيه ويؤيد ما مر عن الفتح من رده ما ذكره
شمع الاسلام وان كان من جهة أخرى وكذا يؤيد ما قدمناه فى لا أركب دابة دلان وفى لا آكل لحما حنت
اعتبر لفظ أركب وآكل فصرف الى المعهودة وقيد به لفظا دابة ولفظا لحما بالافرق بين معرفته ومنكره وأما
سجانه أعلم (قوله لم يحنت بالخارج) أى اتفاقا نهر وهذا اذا لم يقل حنطة بالتسكير (قوله بما يتخذ منه) فى
النوازل لو اتخذه منه خبيصا أخاف أن يحنت وينبغي أن لا يتردد فى حنثه اذا أكل منه ما يسمى فى ديار ما
بالكسكس نهر وهو المسمى فى الشام بالمغربية ومثله الشعيرية (قوله فى الاصح) احترز عما قيل انه يحنت
لانه حقيقة كلامه قلنا نعم ولكن حقيقة هجور وقول تعيس الجواز سقطت الحقيقة كقوله لاجنية فان
سكتك بعدى حرفى بها لا يحنت لانصراف عيه الى العقد فلم يتناول الوطء الا أن ينويه فتح (قوله كمر فى
أكل عين النخلة) الا أنه لو نوى أكل عين الدقيق لم يحنت بأكل خبره لانه نوى الحقيقة بحرف أى بخلاف النخلة
داع على ما مر عن الولوالجية (قوله والشامى بالبر الخ) هذا حيث لا مجاعة والا فالظاهر أن المراد ما يسمى بخبرها
فى ذلك الوقت (قوله والطبرى) نسبة الى طبرستان وهى اسم آمل وأعمالها سميت بذلك لان أهلها كانوا

مطالب لا يا كل خبرا

فلودخل بلد البر واستمر
لا يا كل الا لشعير لم يحنت
الا بالشعير لان العرف
الخاص معتبر بفتح (حلف
لا يا كل من خبر فلانة
انصرف الى) الخبيرة (التي
تضربه في التنوير لان
عجنته وهباته للضرب)
ظهيرية ومنه الرقاق
لا الفطائر والتريد أو بعد
مادته أو فقه لانه لا يسمى
خبزا وحنت في لا يا كل
طعاما من طعام فلان
با كل خله أو زيتا أو ملح
ولو بطعام نفسه لاولا أخذ من
نبيذه أو مائه فأ كل به خبزا
وفي لا يا كل سمنا فأ كل
سويقا ولانية له ان يحنت
لوعصر سال السمن حنت
والالاجوهره وفي البدائع
لا يا كل طعاما فاضطرابية
فأ كل لم يحنت (والشواء
والطبخ) يقعان (على
اللحم) المشوي والمطبوخ
بالماء هذا في عرفهم أما في
عرفنا فاسم الطبخ يقع على
كل مطبوخ بالماء ولو بودك
أو زيت أو سمن كما نقله
المصنف عن المجتبى وفي النهر
الطعام يعم ما يؤكل على
وجه النظام

مطالب لا يا كل طعاما

يحارون بالفاس ومعناها بالفارسية أخذ الفاس بيده اليمنى والمراد بالفاس الطبر وهو معرب تبر كفي الفتح
(قوله فلودخل الخ) عبارة الفتح قال العبد الضعيف وقد سئلت لو أن بدويا اعتاد كل خبر الشعير فدخل بلدة
المعتاد فيها كل خبر الخنطة واستمر هو لا يا كل الا لشعير خفاف لا يا كل خبر افقلت ينعد على عرف نفسه
فيحنت بالشعير لانه لم ينعد على عرف الناس الا اذا كان الخالف يتعاطاه فهو منهم فيه فيصرف كلامه اليه
لذلك وهذا منتهى فهم بل هو بجانب لهم اه نقول الشارح لان العرف الخاص معتبر ليس لفظه
موجود في الفتح بل معناه فهو منهم فافهم وقال المصنف في منتهى توبه ما ظهر أن قول بعض المحققين ان
المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن أفتى كثير باعتبار محله فيما عدا الاعيان أما هي فالعرف الخاص
معتبر فيها يعرف ذلك من تتبع كلامهم ومما يدل عليه ما في فتح القدير الخ (قوله انصرف الى الخبيرة الخ)
الوضح أن يقال انصرف الى ما تضربه في التنوير لا ما تبعه ونهيه للضرب فيكون المعنى لو قال لا آكل من خبر
هذه فان كانت خبرته في التنوير حنت وان كانت عجنته وهباته أي قطعه أقرصا للخبز وخبره غيرها لا يحنت
والاف بعد التصريح باسمها لا يدل على غيرها الا أن يكون المراد بقوله من خبر فلانة أنه ذكر لفظ فلانة فيكون
مشتركا يتناول الخبيرة والعاجنة ثم هذا كله لو كان مراده بالاضافة الصنعة أما لو أراد اضافة الملك
فانه يحنت بالخبز المملوك لها ولو كان العاجن والخبيرة غيرها كما لا يخفى (قوله ومنه) أي من الخبز الرقاق وينبغي
أن يخص ذلك بالرقاق البينساني بهر أما الرقاق الذي يحشى بالسكر والاور فلا يدخل تحت اسم الخبز في عرفنا
كما لا يخفى بحرقات وذلك كالذي يعمل منه البقسلاوي والسنبوسك وينبغي أيضا أن لا يحنت بالسكر
والبقسماط لانه لا يسمى خبزا في العرف (قوله لا الفطائر) الذي في الفتح والبحر القطائف وأما الفطائر
فالظاهر أنها كذلك فهي اسم عندنا لما يجن بالسمن ويخبز أقرصا كالخبز ولا يسمى خبزا في العرف وكذا
ما يوضع في الصواني ويخبز ويسمى بغاجه فلا يحنت به وكذا الزلابية (قوله والتريد الخ) فعيل بمعنى مفعول
وهو أن تغت الخبز ثم تبله بمرق مصباح قال في الفتح ولا يحنت بالتريد لانه لا يسمى خبزا مطلقا في الخلاصة
لا يا كل من هذا الخبز وأكله بعد ما تغت لا يحنت لانه لا يسمى خبزا ولا يحنت بالعصيدة والطماح ولا
يحنت لودقه فشربه وعن أبي حنيفة في حيلة أكله أن يدقه فياقبه في عصيدة ويطبخ حتى يصير الخبز هالكا اه
ما في الفتح ومثله في البحر قلت ومقتضى هذه الرواية أن يحنت لوفته بلا طبخ وكذا لو جعله تريدا لان قوله حتى
يصير الخبز هالكا يقتضي أن بقاء عينه لا يخرج عنه عن كونه خبزا وهذا موافق لعرفنا الآن ويؤيده ما قدمه
الشارح في حلقه لا يا كل تمر فأ كل حيسا فانه يحنت لانه تمر مطنت وان ضم اليه شئ من السمن أو غيره نعم
لودق الخبز وشربه بماء لا يحنت لانه شرب لا يأكل وكذلك الحلف لا يا كل رغيفاً وفت أرغفة وأكل منها
لا يحنت بخلاف ما اذا فت وغيفاً واحداً أو أكله فانه يحنت هذا ما يقتضيه عرف زماننا والله أعلم (قوله
وحنت في لا يا كل طعاما الخ) ٣ الانسب ذكر هذه المسائل بعد قوله والشواء والطبخ على اللحم كما فعل في
البحر ثم ان ما ذكره من الحل والزيت والملح لا يسمى في عرفنا طعاما فينبغي الجزم بعدم حشبه ثم رأيت في النهر
كما يأتي وكذا في ح حيث قال هـ ذاتي عرفهم أمافي عرفنا فالطعام كالطبخ ما يطبخ على النار (قوله ولو
بطعام نفسه) أي ولو خلط ذلك بطعام نفسه (قوله ان يحنت لوعصر سال السمن) هذا مبني على ما في مختصر
الحاكم واعتبر في الاصل وجود الطعم كما قدمناه أول الباب (قوله لم يحنت) لان العرف في قولنا
أكل طعاما ينصرف الى أكل الطعام المعتاد والتقييد بالاضطرار للعل والافلا يحنت بدونه بالاولى
(قوله على اللحم المشوي والمطبوخ بالماء) لم ونشر مرتب وخرج ما يشوي أو يطبخ من غير اللحم قال
في النهر فلوحلف لا يا كل شواء لا يحنت بأكل الجزر والباذنجان المشويين الا أن ينوي كل ما يشوي وكذا
لوحلف لا يا كل طيب لا يحنت الا بأكل اللحم المطبوخ بالماء لعدم التعميم اذ الدواء مما يطبخ وكذا القول
البياس فصرف الى أخص الخصوص وهو ما ذكرناه لا بالعرف فيها وفي عطف الطبخ على الشواء

اعمال الى تغايرها وهذا لان الماء مأخوذ في مفهوم الطبخ والالساكنا سوا ولدالوا كل قلبية لم يحنث لانها
لا تسمى طبخا ونما فيه وفي البحر عن الفتح وان كل من مرقه يحنث لما فيه من أجزاء اللحم ولانه يسمى
طبخا وان كان لا يسمى لما كانه مناه اه أي فيما اذا حلف لا يأكل لجمالا يحنث بالمرق فانه لا يسمى لما
وان كان فيه أجزاء اللحم (قوله بكن) الذي رأيت في النهر خبز (قوله لكن في عرفنا) عبارة النهر وأنت
تخبر أن الطعام في عرفنا لا يطلق على ما ذكر فينبغي أن يجزم بعدم حثبه اه ورأيت بهامش نسخة
النهر عن خط بعض العلماء ما نصه الذي رأيت بخط الشارح وأنت تخبر بأنه في عرف أهل مصر مرادف
للطبخ لا يطلق على غيره فينبغي أن لا يحنث الا بما يسمى طبخا اه ثم رأيت في الخانية لا يشتري طعاما فاشترى
حنطة حنث قال الفقيه أبو بكر البخفي في عرفنا الحنطة لا تسمى طعاما انما الطعام هو المطبوخ (قوله ما يباع
في مصر) وهو ما يكبس في التنور أي يطعم ويدخل فيه وهذا لان العموم المتناول للفراد والعصفور غير مراد
نصر فناه الى ما تنور في نهر قال في البحر وفي زماننا هو خاص بالغنم فوجب على المفتي أن يفتي بما هو المعتاد في كل
مصر وقع فيه حلف الحالف كما أفاده في المختصر وماني التبيين من أن الاصل اعتبار الحقيقة للغوية ان أمكن
العمل بها والا فالعرف الخ مردود لان الاعتبار انما هو للعرف وتقدم أن الفتوى على أنه لا يحنث بأكل لحم
الخنزير والا دمي ولذا قال في فتح القدير ولو كان هذا الاصل المذكور منقورا الى ما يتجسس أحد على خلافه
في الفروع اه وفي البدائع والاعتماد انما هو على العرف اه (قوله والطبخ) بكسر الباء ويقال الطبخ
أيضا أخضر كان أو أصفر وذكر السرخسي أن البطح ليس من الفا كهة وما هذان رواية القدوري ورواه
الحاكم الشهابي في المتقى عن أبي يوسف نهر (قوله والمشمس) بكسر الميم وفتحهما كما في المختار وبضمهما
نقله الاجهوري الشافعي يحشى التحرير ط (قوله ونحوها) كالخوخ والسفرجل والاجاص والكمثرى
فيحنث بأكل هذه الاشياء في حلفه لا يأكل الفا كهة ٣ لانها اسم لما يتفكه به أي يتم قبل الطعام
وبعد زيادة على المعتاد من العداة الاصل وفي المحيط ما روي أن الجوز والوزفا كهة في عرفهم أما في عرفنا
فانه لا يؤكل للتفكه نهر (قوله خلافا لهما) لانها مما قد يتغذى بها فسقطت عن كمال التفكه فلا يتناولها
مطابق الفا كهة وأما عندهما فهي فا كهة نظر الاصل وعالية الفتوى ولا خلاف أن اليابس منها كالزبيب
والتمر وحب الرمان ليست بفا كهة كفاي الكرماني قه سستاني وكذا الاخلاص في الفشاء والخيار والفقوس
والعجور والحاصل انه لا خلاف في أن النوع الاول فا كهة كالاخلاف في أن الاخير ليس بفا كهة وفي
الوسط خلاف نهر (قوله خلاف عصر) أي أن الامام قال ان العنب وأخوه ليس بفا كهة لانه كان في
زمانه لا بعد منها وعد منها في زمانها ولقائل أن يقول مبني هذا الجمع على اعتبار العرف والاستدلال بانهم قد
يتغذى بها بمسبأ اللغة ويمكن الجواب بحوار كون العرف واقع اللغة في زمانه ثم خالفه في زمانه ما ونما فيه في
الفتح (قوله فيحنث بكل الخ) صرح بذلك في الذخيرة (قوله ما ليس من جنسه حامض) كالتين والنر فانه ليس
من جنسه حامض فخاص معنى الخلاوة فيه فلوأكل عبا أو بطيخا أو رمانا أو اجاصا لم يحنث لان من جنسه
ما ليس بخلاوة وكذا اذا حلف لا يأكل خلاوة فهو كالحلوى ونما فيه في البحر (قوله لكن الخ) استدلال على المنى
حيث أطلقه مع أن ما ذكره تفسير الحلوى عندهم وقالوا المرجع فيه الى العرف قال في البحر والحاصل أن
الحلوى والحلوى والخلاوة واحد وأما في عرفنا فالخلاوة اسم للعسل المطبوخ على النار ينشأ ونحوه وأما الحلوى
والخلاوة فاسم لسكر أو عسل أو ماء عنب طبخ وعقدت الخلاوة الجوزية والسسمية اه قلت وفي زماننا
الحلو كل ما يتحلى به من فا كهة وغيرها كتين وعنب وخبيصة وكافة وقطائف وأما الخلاوة والحلوى بالقصر
٣ نهي اسم لمرع خاص كالجوزية والسسمية مما يتعد وكذا ما يطبخ من السكر أو العسل بفتحين أو
نشا (قوله لا حنث في فانيه) فيه نظري في المصباح الفانيه نوع من الحلوى يدخل من القند والنشا اه وفيه
أيضا الغار ما يعمل منه السكر والسكر من القند كالسمن من الزبد (قوله ٤ والادام ما يصطبغ به الخبز) في

بكتين وفا كهة لكن في
عرفنا لا (والرأس ما يباع
في مصر) أي مصر الحالف
اعتبار العرف (والفا كهة
التفاح والبطيخ والمشمس)
ونحوها (لا العنب والرمان
والرطب) خلافا لهما
خلاف عصر والعبرة للعرف
فيحنث بكل ما يصطبغ بفا كهة
عرفنا ذكره الشمني وأقره
المصنف (والحلوى ما ليس
من جنسه حامض فيحنث
بأكل خبيص وعسل
وسكر) لكن المرجح
فيه الى عادات الناس
ففي بلادنا لا حنث في فانيه
وعسل وسكر كما نقله المصنف
عن الظهيرية (والادام
ما يصطبغ به الخبز) اذا
اختلط به (تكل وزيت وملح)

٣ مطالب لا يأكل فا كهة

(فائدة) من نظم سيدي
على الاجهوري المالكي
قوله

قدم على الطعام توناخونا
والتين والمشمس والبطيخا
وبعد الاجاص كثرى رطب
ومثله الرمان أيضا والعنب
ومعه الخيار والجزر

قشا وتفتح كذا الموز
اه منه

٤ مطالب حلف لا يأكل حلوى

٣ قوله بالعصر في القاموس
الحلواء يقصر معروف
اه

المغرب صبغ الثوب بصبغ حسن وصباغ وهو ما يصبغ به ومنه الصبغ والصباغ من الادم لان الخبز
يغمس فيه و يلون به كالحل والزيت اه وفي المصباح ويختص بكل ادم مانع كالحل وفي التنزيل وصبغ
للآكلين قال الفارابي واصطبيغ بالخل وغيره وقال بعضهم واصطبيغ من الخل وهو فعل لا يتعدى الى مفعول
صريح فلا يقال اصطبيغ الخبز بخل اه وفي الفتح والاصطباغ افتعال من الصغ ولما كان ثلثيه وهو صبغ
متعدى بالواحد جاء الافتعال منه لازماً فلا يقال اصطبيغ الخبز لانه لا يصل الى المفعول بنفسه حتى يقام مقام الفاعل
اذ ابني الفعل له وانما يقام غيره من الجار والمجرور ونحوه فلذا يقال اصطبيغ به اه قلت وبه علم انه كان على
الشارح أن لا يذ كر لفظ الخبز وان تبع فيه النهر (قوله لذوبه في الفم) جواب عما يقال انه لا يصبغ به
تأمل (قوله به يفتي) وبه أخذ هذا الفقيه أبو الليث قال في الاختيار وهو المختار عملاً بالعرف وفي المحيط وهو
الظاهر (قوله وفيه) أي البحر حيث قال وفي المحيط قال محمد الترمي والجوز ليس بادام لانه يفرد بالآكل في
الغالب فكذا العنب والبطيخ والبقل لانه لا يؤكل تبعاً للخبز بل يؤكل وحده غالباً وكذا سائر الفواكه حتى
لو كان في موضع يؤكل تبعاً للخبز غالباً يكون ادا ما عنده اعتباراً بالعرف اه وذكر في البحر أيضاً اذا كل
الادم وحده فان كان حلف لا يا ادا ما حنت وان حلف لا يا تدم بادام لا يحنت فلا بد أن يا كل معه الخبز
كما أشار اليه في الكشف الكبير اه (قوله وبقل) يعتاد في زماننا كل الفقراء الخبز بالبصل والنعنع
والطرخون (قوله وفي البدائع الخ) يخالف لقوله قبله وجوز الأنا أن يحمل ما قبله على الرطب وفد مناعن
المحيط أن ماروي من أن الجوز واللوز فاكهة هو في عرفهم لا في عرفنا إلا أن يحمل على اليابس وهو بعيد
فالظاهر أن ما في البدائع مبني على عرفهم وأيضاً فان الجوز واليابس لا يؤكل إلا مع الخبز غالباً وانما
يفرد بالآكل وقد علمت أن المعتبر في الادم ما يؤكل تبعاً للخبز في الغالب وليس المراد كل ما يمكن أكله مع الخبز
ولذا لم يحنت بالفاكهة مع الخبز وكذا لو أكل مع الخبز كافة أوقطائف لان الغالب أن كل ذلك وحده
لا مقر وبنا بالخبز فلا يسمى ادا ما نعم يقال في العرف لا آكل هذا الرغيف الا حافاً ويراد بالحاف أكله بلا شيء
معه فاذا قرن معه فاكهة أو نحوها يحنت تأمل (قوله وهذا ان وجد الخ) وكذا لو حلف لا يا كل لها
فأكل طعاماً كان ما لحا حنت والا فلا وقال الفقيه لا يحنت ما لم يأكل عين الملح مع الخبز أو مع شيء آخر لان
عينه مأكل بخلاف الطافل وعليه الفتوى فان كان في عينه ما يدل على انه يراد به الطعام المالح فهو على ذلك
خائفة قلت وكذا يقال في اللحم ونحوه ولكن ينبغي الحنت في عرفنا في اللحم مطلقاً اذا كان ظاهره في الحشو
فانه يسمى آكله (قوله ويراد في الزعفران رؤية عينه) مقتضى قوله ويراد أنه لا بد من وجود طعمه
أيضاً لكنه بعيد وفي البرازية لا يا كل زعفراناً كل كعكا على وجهه زعفران يحنت (قوله فطبخه بارز)
أي وان لم يجعل فيه ماء ويرى عينه لا أن ينوي ما يتخذ منه كقدمه أول الباب عن الخائفة ومثله في البرازية
لكنه قال بعده وفي النوازل ان كان يرى عينه ويجد طعمه يحنت (قوله أولاً ينظر الخ) ذكر هذه وما بعدها
لكونها من تمام كلام الصيرفية والانتهى استطرادية ليست من مسائل الباب (قوله والى رأسه وظهره
وبطنه حنت) فصل فيه في التارخانية وكذا قال في البرازية وان رأى الصدر والظهر والبطن أو أكثر
الصدر والبطن فقد رآه وان أقل من النصف لا وان رآه ولم يعرفه فقد رآه وان رآها جالسة أو متقبعة أو متقنعة
فقد رآها الا اذا عني رؤية الوجه فيسدين لا قضاء أيضاً وان رآه خاف الزجاج أو السبروتين الوجه يحنت
لامن المرأة (قوله بمس اليد والرجل) مخادع انه اذا مس غيرهما لا يحنت وفيه نظر وقد يقال انما قيد بهما
لذكرهما في النظر أي فالمس يخالف النظر في ذلك فلا ينافي انه يحنت بمس غيرهما ط (قوله كان حالفاً)
لانه اذا قال والله لتفعلن كذا فقال نعم يصبر كانه قال والله لا تفعلن لان ما في السؤال معاد في الجواب كما سيأتي
آخر الايمان (قوله لكن في فوائد شيخنا عن التارخانية الخ) ما عزا الى التارخانية بخلاف الموجود فيها
فانه ذكر فيها مسألة ثم قال وهذه المسئلة تشير الى أن الرجل اذا عرض على غيره يميناً من الايمان فيقول ذلك

لذوبه في الفم (لا اللحم
والبيض والخبز وقال محمد
هو ما يؤكل مع الخبز غالباً)
به يفتي كفي البحر عن
التهميد وفيه فبايؤ كل
وحده غالباً كتمر وزبيب
وجوز وعنب و بطيخ
وبقل وسائر الفواكه
ليس ادا ما الا في موضع
يؤكل تبعاً للخبز غالباً
اعتباراً بالعرف وفي البدائع
والجوز رطب ما كفه
ويابس ادا ما * (فروع) *
حلف لا يا كل لها والاخر
بصل والاخر فطبخ
حشويه كل ذلك فاكهة
يحتنوا الا صاحب الطافل
لانه لا يؤكل الا كذا
وهذا ان وجد طعمه
ويراد في الزعفران رؤية
عينه وفي لا يا كل لبنا
فطبخه بأر زراً ولا ينظر الى
ذلان فطر الى يده أو رجليه
أو أعلى رأسه لم يحنت والى
رأسه وظهره وبطنه حنت
وفي المس يحنت بمس اليد
والرجل * عرض عليه اليمين
فقال نعم كان حالفاً في الصحيح
كذا في الصيرفية وغيرها
قال المصنف هذا هو المشهور
لكن في فوائد شيخنا عن
التارخانية انه بنعم لا يصبر
حالفها هو الصحيح

ثم فرع ان ما يتبع من التعليق في الحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعليقا فيقول نعم لا يصح على الصحيح (التغدي الا كل المترادف الذي يقصد به الشبع) وكذا التعشي ولا بد ان يأكل أكثر من نصف الشبع في غداء وعشاء وسحور (في وقت خاص وهو ما بعد طلوع الفجر) وفي البحر عن الخلاصة عند طلوع الشمس قال وينبغي اعتماد ما عرف زادي في النهر وأهل مصر يسمونه فطورا الى ارتفاع الضحى الاكبر فيدخل وقت الغداء فيه مل يعرفهم قات وكذلك أهل الشام (الى زوال الشمس) ثم لا بد ان يكون (عما يتغدى به) أهل بيته عادة وغداء كل بلدة ما تعارفه أهلها) حتى لو شبع بسرب اللبن بحثت البسوى لا الحضرى زيلعى (والتعشى منه) أى الزوال وفي البحر عن الاستيعاب وفي عرفنا وقت العشاء بعد صلاة العصر اه قلت وهو عرف مصر والشام (الى نصف الليل والسحور هو الاكل بعد نصف الليل الى طلوع الفجر قال ان أكلت أو شربت أو لبست أو سكبت ونحو ذلك فغدى حر (ونوى معيننا) أى خبز أولبما أو قطنا مثلا (لم يصدق أصلا) فبحثت بأى شئ أكل أو شرب وقيل يدين

الغير نعم انه يكفي ويصير حالفا بتلك اليمين التي عرضت عليه وهذا فصل اختلاف فيه المتأخرون قال بعضهم لا يكفي وقال بعضهم يكفي وهذه المسئلة دليل عليه وهو الصحيح اه فعلم أن قوله في الفوائد لا يصير حالفا صوابه يصير بدون لا كتابه عاياه السيد الجوى وبؤيده ما قدمناه من الخاتمة قبيل قوله ان فعل كذا فهو كافرو في آخر آيات الفتح ولو قال عليك عهد الله ان فعلت فقال نعم فالحالف المحبب ولا يمين على المبتدئ ولو نواه اه أى لان قوله عليك صريح في التزام العهد أى اليمين على الخاطب فلا يمكن أن يكون عينا على المبتدئ بخلاف ما اذا قال والله اتفعل وقال الا تخون نعم فانه اذا نوى المبتدئ التحليف والمحبب الحالف يصير كل منهما حالف الخ مانقله ح عن البحر فراجعهم وفي مجموع النوازل قال لا تخروا الله لا أجد الى ضيافته فقال الا تخروا ولا تنجى الى ضيافته فقال نعم يصير حالفان انا اه وبه جزم في الذخيرة والفتح وبما ذكرناه مع ما قدمناه من الخاتمة علم أنه لا فرق بين التعليق والحلف بالله تعالى فانهم (قوله ثم فرع) من كلام المصنف فالضحية عائد الى شيخه (قوله ان الشاهد) أى كاتب القاضى وهذا يدل من قوله أن ما يقع (قوله يقول للزوج تعليقا) أى يقول له كلاما فيه تعليق كأن يقول له ان تزوجت عليها تكن طالقا (قوله لا يصح على الصحيح) أى المنقول عن التاترخانية وقد علمت انه خلاف ما فيها فالصحيح انه يصح كما مر عن الصيرفية ولم يثبت اختلاف الصحيح فانهم (قوله التغدى الخ ٢) هذا أولى من قول غيره الغداء والعشاء لان الغداء والعشاء يفتح أولهما مع المدايم لما يؤكل في الوقتين لا لا كل فيهما والمخوف عليه اذا كل فيهما الا لما كولا وان أجاب عنه في الفتح بأنه تساهل معروف المعنى لا يعترض به اه (قوله الا كل المترادف) فلو أكل لقمتين ثم فسل بمن بعد فاصلا ثم أكل لقمتين وهكذا لا يكون غداء ط (قوله الذى يقصده الشبع) احترازه عن أكل نحو لقمة ولقمتين أو أكثر ما لم يبلغ نصف الشبع كفى الفتح وأما الاحتراز عن نحو اللبن والتمر فذكره في قوله مما يتغدى به عادة فانهم (قوله وكذا التعشى) ومثله التمسح على الظاهر ط (قوله أكثر من نصف الشبع) كذا في البحر عن الزيلعى والظاهر أن المراد به الشبع المعتاد له لا الشرى كالثابت ودايره عدم الحنث بأكل نصف الشبع ط (قوله فيدخل وقت الغداء) وينتهى الى العصر لانه أول وقت العشاء في عرفنا كما يأتى (قوله الى زوال الشمس) غاية لقوله وهو ما بعد طلوع الفجر وكان المناسب عدم الفصل بينهما (قوله وغداء كل بلدة ما تعارفه أهلها) يغنى عنه ما قبله ومثله العشاء والسحور ط (قوله حتى لو شبع الخ) قال السكرنى اذا حلف لا يتغدى فأكل ثمرا أو أروا أو غيره حتى شبع لا يحنث ولا يكون غداء حتى يأكل الخبز وكذلك ان أكل لحبا يغى به خبزا اعتبارا للعرف كذا في الاختيار ونحوه في البحر والفتح والظاهر أنه معنى على أن المراد بالغداء ما يتغدى به في العرف غالباً وهذا وان كان يتغدى به في العرف لم يكنه قليل ونظيره ما مر في الادام وفي البحر عن المحيط لو تغدى بالعنب لا يحنث الا أن يكون من أهل الرستاق فمن عادتهم التغدى به في وقته (قوله بعد صلاة العصر) والظاهر انه ينتهى الى دخول وقت السحور (قوله والسحور) بالفتح ما يؤكل وبالضم فعل الفاعل مصباح والمناسب هنا ضبط بالضم لقوله هو الاكل والمناسب التعبير بالتغدى والتعشى قال في الفتح لما كان السحور وما يؤكل في السكر والسكر من الثالث الاخير يسمى ما يؤكل في النصف الثاني لقربه من الثالث الاخير سحور بالفتح والاكل فيه السكر اه قلت في زماننا لا يطلقون السحور الا على ما يؤكل ليلا لاجل الصوم (قوله ونحو ذلك) كالحلف لا يركب أو لا يغتسل أو لا ينسكج أو لا يسكن دار فلان أو لا يتزوج امرأة ونوى الحبل أو من جنابة امرأة معينة أو بالاجارة أو الاعارة أو كوفية لم صح نيته أصلا نهر (قوله أى خبزاً أو لبناً الخ) لف ونشر مرتب وأقاربه ليس المراد بالمعين الفرد الشخص بل ما يعم النوعى (قوله لم يصدق أصلا) أى لا قضاء ولا ديانة لان النية انما تعمل في الملقوط لتعين بعض محتملانه وما نواه غير مذكور تصادف النية محلها فلفت مبر (قوله وقيل يدين) هو رواية عن الثاني واختاره الحصاف لانه مذكور تقديره وان لم يذكر تنصيصا أو أجيب بأن تقديره لضرورة

اقتضاء الاكل ما كولا وكذا اللبس والشرب والمقتضى لا عموم له كذا قالوا والتحقيق أن هذا ليس من
المقتضى لانه ما يقدر لتعحيح المنطوق بأن يكون الكلام كذا باظهاره كرفع الخطا والنسيان أو غير صحيح
شرعا كأعنى عبداً عنى وقولك لا كل حال عن ذلك نعم المفعول أعنى الماء كقول من ضروريات وجود
الاكل ومثله ليس من المقتضى بل من حذف المفعول اقتضاداً والالزام أن يكون كل كلام مقتضى اذ لا بد أن
يستدعى مكاناً وزماناً وحيث كان هذا المصدر ضرورياً بالعمل لا يصح تخصيصه وإن هم بوقوعه في سبيل
النفي فإن من ضرورة ثبوت الفعل في النفي ثبوت المصدر العام بدون ثبوت التصرف فيه بالتخصيص فإن عومه
ضرورة تحقق الفعل في النفي فلا يقبل التخصيص بخلاف أن أكلت أكلان الاسم مذكور صريحاً في قوله
وتعامه في الفتح (قوله كالونوى الخ) أي كما يصدق ديانة لوني كل الاطعمة أو المياه حتى لو أكل طعاماً أو
طعامين أو أكثر لا يحنث وكذا لو شرب مدة عمره لانه لم يأكل الكل ولم يشرب الكل ثم اعلم أنه لا محل لذكر
هذه المسئلة هنا بل محلها بعد قوله ولو ضم طعاماً الخ كذا فعله في البحر أي فيما اذا صرح بالمفعول كما نبه عليه ويدل
عليه التعليل بقوله لنيته محتمل كلامه لانه اذا لم يصرح به يكون معناه لا أجدأ كلاً أو شرباً أو لبساً فحنث
بكل أكل وجدولاً لم تصح نيته المعين منه بخلاف ما اذا صرح به لان طعاماً المدكور يحتمل البعض والكل
فأين مانوى صح ولذا انسل في البحر عن المحيط أنه يصدق قضاء أيضاً والعلة في البدائع بأنه نوى حقيقة كلامه ثم
نقل عن الكشاف أنه انما يصدق ديانة فقط وقال لانه خلاف الظاهر لان الانسان انما يمنع نفسه عما يقدر
عليه والكل ليس في وسعه وفيه تخفيف عليه أيضاً وتعامه فيه أقول ويظهر لي ترجيح الاول لانه اذا نوى
البعض انما يصدق ديانة فقط كما يأتي وهذا النزاع فيه ويلزم منه أن يصدق قضاء ديانة اذا نوى الكل لان
عدم تصديقه في الاول قضاء لانه خلاف ظاهر اللفظ فيكون الظاهر العموم والالزام تصديقه قضاء في نية
الخصوص وفي التخصيص الجامع ان كملت بني آدم أو الرجال أو النساء حنث بالفرد الا أن ينوى الكل قال
شارحه في صدق ديانة وقضاء ولا يحنث أبداً لان الصرف الى الادنى عند الاطلاق لتصحج كلامه فاذا نوى الكل
فقد نوى حقيقة كلامه فيصدق وقيل لا يصدق قضاء لان الحقيقة منه مجزئة اهـ وسببني هذا آخر الباب
وتعبيره عن الثاني بقيل يفيد صفة وترجيح الاول كما قلنا فافهم (قوله دين) أي توكل الى دينه فيما بينه
وبين ربه تعالى وأما القاضي فلا يصدق لانه خلاف الظاهر وقدمنا في الطلاق أن المرأة كالقاضي (قوله
لانه نكرة في سياق الشرط فتم) لان الحلف في الشرط المتيقن يكون على نية فقوله ان لبست ثوباً في معنى
لا ألبس ثوباً (قوله الا في ثلاث في دين الخ) يعني لو قال ان خرجت فعبدى حرونوى السفر مثلاً أو ان
ساكنت فلا نافع بدى حرونوى المساكنة في بيت واحد يدين لان الخروج في نفسه متوقع الى سفر وغيره
حتى اختلفت أحكامهما فقبلت ارادة أحد ونوعيه وكذا المساكنة متنوعة الى كاملة هي المساكنة في بيت
واحد ومطلقة وهي ما تكون في دار فارادة المساكنة في بيت ارادة أخص أنواعها كفي الفتح وحاصله أن
النية صحت هنا لكون المصدر متنوعاً لا باعتبار عومه فهو تخصيص أحد نوعي الجنس وزاد في التخصيص الجامع
ان اشترت بيت ونوى الشراء لنفسه أي فتصح نيته ديانة وان لم يذكّر المفعول لانه نوع الشراء فانه نارة يكون
لنفسه وتارة يكون لوكاله واذا رتب على الاول الملك لنفسه وعلى الثاني الملك للموكل وهذا بخلاف ما اذا نوى
الخروج لبغداد أو المساكنة بالاجارة أو الثمراء بعد فان الفعل فيه غير متوقع فلم يصح تخصيصه بالنية
بدون ذكر كفي شرح التخصيص قلت وتظير ذلك ما اذا قال أنت بائن ونوى الثلاث أو الواحدة يصح
بخلاف نية الثنتين لان البيئونة نوعان غلبة وخفية فتصح نية احدهما بخلاف الثنتين لانه عدد محض كما
مرتقبره في محله لكنه يصدق في نية البيئونة قضاء قال في الفتح وكذا لو حلف لا يتزوج امرأة ونوى كوفية
أو بصرية لا يصح لانه تخصيص الصلحة ولو نوى حبشية أو عربية صحت ديانة لانه تخصيص الجنس ثم قال
وكون ارادة نوع ليس تخصيصاً للعام مما يقبل المنع لانه لا يخرج عن قصر عام على بعض متناول لانه اهـ

كالونوى كل الاطعمة أو كل
مياه العالم حتى لا يحنث
أصلاً لنيته محتمل كلامه
(ولو ضم) لان أكلت
(طعاماً أو) شربت (شرباً
أو) لبست (ثوباً دين) اذا
قال عنيت شيئاً دون شيء لانه
ذكر اللفظ العام القابل
للتخصيص لانه نكرة في
سياق الشرط فتم كالنكرة
في النفي والاصل أن النية
انما تصح في الملفوظ الا في
ثلاث فيدين في فعل الخروج
والمساكنة وتخصيص
الجنس بحبشية أو عربية
لا الصفة ككوفية أو بصرية
فتح

أقول قد يقال لا عموم هنا ولا تخصيص للعام وانما هو ارادة أسد محتملى اللفظ المشترك أو أحد نوعي الجنس
 كافي التوضيح والتأويل والاول أولى ويؤيد أن الخروج مشترك بين السفر والانفصال من داخل الى
 خارج وكذا المساكنة مشتركة بين الكاملة وهي ما تكون في بيت واحد ومطلقة وهي ما تكون في
 الدار مطلقا وكذا الشراء فانه يحتمل ان الخاص وهو ما يكون له والمطلق ولكن لما كان المتبادر عرفا هو المعنى
 الثاني في المسائل الثلاث صدق ديانة فقط في نية المعنى الاول منها ولا يصح صدقه القاضي لانه خلاف الظاهر وله
 نظائر في تخصيص الجامع لو قال ان جامعك أو باضعتك فهو على الجامع في الفرج لانه المتناهى عن عرفه الا أن
 ينوي مادونه للاحتتمال لكن لا يصرف عن الظاهر في القضاء فيحتمل ما أي اذا نوى مادونه يحتمل به عملا
 باقراره على نفسه بالحنث ويحتمل بالجامع في الفرج لتبادره وكذا ان وطئت بك فبدي حرا لأن معنى الوطء
 بالقدم وفي ان أتيتك ينوي لاستواء احتمالي الجامع والزبارة لكن لو نوى الزبارة حنث بالجامع لانه زبارة
 وزيادة اه وبما قررناه ظهر الفرق بين هذه المسائل المستثناة وبين ما مر في الآكل ونحوه فان حقيقة
 الاكل فيه واحدة فلم يصح نية التخصيص بخلاف ما اذا صرح بالمفعول فانه لفظ عام صريح فيصح تخصيصه
 لكن نية التخصيص انما تصح فيما كان من أفراد ذلك العام وهو الماء كولات كالحبزو نحوه دون ما كان
 من متعلقاته الضرورية كالزمان والمكان والوصف فلو نوى في زمان كذا لم يصح ومثله لا أتزوج امرأة ونوى
 حبشية أو عربية فأنه ببعض أفراد العام لان الانسان أنواع حبشي وعربي وروى باعتبار أصوله الذين
 ينسب اليهم بخلاف كوفية أو بصرية لانه وصف ضروري راجع الى تخصيص المكان وهو غير موقوف
 صريحا ولا تصح نية كبقية الصفات الضرورية ومثله ما في البحر عن البدائع لا يكلم هذا الرجل ونوى مادام
 قائما لم يصح بخلاف لا يكلم هذا القائم ونوى ذلك يدين لتخصيصه الموقوف وكذا لا أضرب به خسيرو ونوى سوفا
 بعينه فانه يبرأى شئ ضربه وكذا لا أتزوج امرأة وعنى امرأة أبوها يعمل كذا وكذا فهو باطل اه وظاهر
 بما قررناه أيضا أن الاستثناء في المسائل الثلاث في غير محله لان النية انما وجدت في الموقوف أيضا لار الفعل
 فيها صار مشتركا بواسطة اشتراك المصدر تأمل على أن لا أتزوج امرأة قد صرح فيه بالمفعول فهو مثل
 لا آكل طعاما ولعله ذكره ليلزمه على انه انما يصح فيه تخصيص الجنس فقط دون الوصف لكن فيه أن لا آكل
 طعاما كذلك بدليل انه لو نوى لقة أو اقمتي لم يصح على انه يخالف ما يدكره قريبا فيما لو قال نويت من بلد
 كذا فانه يصدق ديانة لا قضاء ولعل في المسألة قولين يدل عليه انه في التتارخانية قال وروى عن محمد بن قال
 لا أتزوج امرأة ونوى كوفية أو بصرية الخوذ كرفها أيضا ان تزوجت فعبدي حرو فان عيت فلانة أو
 امرأة من أهل الكوفة لا يصح ولو قال ان تزوجت امرأة وقال عيت فلانة يصح اه وهذا ظاهر لانه في الاول
 لم يذكر المفعول ثم اعلم انه يرد ما صرح في عين الفور حيث خصص بمادلت عليه القرينة كالفداء والدية والى
 وجهه أن العرف جعل اللفظ كالصريح به ولا سيما اذا كان جوابا لكلام قبله لان السؤال معاد فيه ولم يكن
 تخصيصا للعام العبر المذكور بالنية وهذا الموضع من مشكلات مسائل الايمان ولم أجده من أعتاه حقه من
 البيان وما ذكرته هو غاية ما ظهر انهم في القاصر وذكرى القار (قوله نية تخصيص العام تصح ديانة
 لا قضاء) هذه الجملة بمنزلة التعليل لقوله قبله ولو ضم طعاما أو ثوبا أو ثوبا دين لما علمت من أنه اذا ضم ذلك يصير
 نكرة في سياق الشرط فتعم والعام تصح فيه نية التخصيص لكن لا صدقه القاضي لانه خلاف الظاهر واعلم
 أن الفعل لا يعمل ولا يتنوع كافي في تخصيص الجامع لان العموم للاسماء لا للفعل هو المقول عن سيبويه كذا في
 شرحه للهارسي قلت ويرد عليه ما مر من مثله الخروج والمساكنة والشراء الا أن يقال كما مر أن التنوع
 هناك لا يعمل بواسطة مصدره لا أصالة تأمل (تنبيه) قيد بالنية لان تخصيص العام بالعرف يصح ديانة
 وقضاء أيضا وأما الزيادة على اللفظ بالعرف فلا تصح كما أوضحنا ذلك أول باب اليقين في النحول والخروج بقى
 هل يصح عموم الخاص بالنية قال في الاشباه لم أره قلت والظاهر أن تعميمه من الزيادة على اللفظ واذا لم يصح

(نية تخصيص العام تصح
 ديانة) اجاءا فلو قال كل
 امرأة أتزوجها فهي طالق
 ثم قال نويت من بلد كذا

مطلب نية تخصيص العام
 تصح ديانة لا قضاء خلافا
 للتخصيص

الزيادة عليه بالعرف فلا تصح بالنية بالاولى لان العرف ظاهر بخلاف النية تأمل (قوله لا يصدق قضاء)
 ظاهره انه يصدق ديانة وهو مخالف لقوله انما الاصل ككوفية أو بصرية أي انه لا يدين فيها كما بينها
 عليه وما ذكره الشارح مأخوذ من الولوالجية كما ذكره في البحر ومثله في البرازية حيث قال كل امرأة
 يتزوجها فكذا ونوى امرأته من كذا لا يصدق في ظاهر الرواية وكذا الخصاص انه يصدق وهذا بناء على
 جواز تخصيص العام بالنية فالخصاف جوزوه في الظاهر لا وعلى هذا لو أخذ منه دراهم وحلفه على انه ما أخذ
 منه شيئا ونوى الدنانير فالخصاف جوزوه والظاهر خلافه والفتوى على الظاهر وإذا أخذ بقول الخصاف فيما
 اذا وقع في يد الظلمة لأبأس به اه قلت وهذا كله في القضاء أما في الديانة فنية تخصيص العام صحيحة بالاجماع
 كما في البحر وقد مر والحاصل أن نية تخصيص العام تصح في ظاهر الرواية ديانة فقط وعند الخصاف تصح
 قضاء أيضا وهذا اذا كان العام مذكورا والافلا تصح نية تخصيصه أصلا في ظاهر الرواية وقيل يدين كما قدمه
 الشارح وقد مرنا انه رواية عن الثاني وانه اختاره الخصاف فصار حاصل ما اختاره الخصاف انه في المذكور
 يصدق ديانة وقضاء وفي غيره ديانة فقط (قوله متى حلفه ظالم وأخذ بقول الخصاف فلا بأس) أقول المناسب
 أن يكون أنه يضمن أوله مبنيا للجهول أي وأخذ القاضي اذا لمعنى لاخذ الحالف به قضاء لان أخذ
 الحالف بما نواه غير خاص بقول الخصاف والحاصل انه لو حلفه ظالم حلف ونوى تخصيص العام أو غير
 ذلك مما هو خلاف الظاهر وعلم القاضي بحاله لا يقضى عليه بل يصدق أنه أخذ بقول الخصاف وأما اذا لم يكن
 مظلوما ولا يصدق فافهم قال في الفتاوى الهندية عن الخلاصة ما حاصله أراد السلطان استخلافه بانك ما تعلم
 غرما فلان وأقر بانه لياخذ منهم شيئا بلا حق لا يسهه أن يحلف والحيلة أن يذكر اسم الرجل وينوى غيره
 وهذا صحيح عند الخصاف لاني ظاهر الرواية فان كان الحالف مظلوما يفتي بقول الخصاف ولو حلفه القاضي
 ماله عليك كذا الحلف وأشار بأصبعه في كفه الى غير المدعى صدق ديانة لا قضاء اه (قوله وقالوا النية
 للحالف الخ) قال في الحاشية رجل حلف رجلا حلف ونوى غير ما يريد المستحلف ان بالطلاق والعناق ونحوه
 بعتيرنية الحالف اذا لم ينو الحالف خلاف الظاهر ظالم الحالف أو مظلوما وان كانت اليمين بالله
 تعالى ولو الحالف مظلوما فالنية فيه اليه وان ظالم الحالف يدا بطلان حق الغير اعتبار بنية المستحلف وهو قول أبي
 حنيفة ومحمد اه قلت وتعيينه بما اذا لم ينو خلاف الظاهر يدل على ان المراد باعتبار نية الحالف
 اعتبارها في القضاء اذا خلاف في اعتبار نية ديانة وبه علم الفرق بينه وبين مذهب الخصاف فان عنده تعتبر
 نية في القضاء أيضا ويقتى بقوله اذا كان الحالف مظلوما كما علمت وفي الهندية عن الجيعا ذكر ابراهيم
 النخعي اليمين على نية الحالف لو مظلوما وعلى نية المستحلف لو ظالم اوبه أخذ أصحابنا بمثال الاول لو أكره على
 بيع شيء بيده حلف بالله انه دفعه الى فلان يعني بانه لا يكرهه على بيعه لا يكون بين غموس حقيقة لانه نوى
 ما يحتمله لفظه ولا معنى لان الغموس ما يقطع به الحق مسلم ومثال الثاني لو ادعى شراء شيء في يد آخر بكذا
 وأنكر حلفه بالله ما وجب عليه تسليمه الى حلف ونوى التسليم الى المدعى بالله لا بالبيع فهذا وان كان
 صادقا فهو غموس معنى فلا تعتبر نية قال الشيخ الامام خواهر زاده هذا في اليمين بالله تعالى ولو بالطلاق أو
 العناق وهو ظالم أو لا ونوى خلاف الظاهر بأن نوى الطلاق عن وثاق أو العناق عن عمل كذا أو نوى
 الاخبار فيه كاذبا فانه يصدق ديانة لانه نوى محتمل لفظه الا أنه لو ظالم أو غموس لانه وان كان ما نوى
 صدقا حقيقة الا أن هذا اليمين غموس معنى لانه قطع به الحق مسلم اه لمخا وقوله ونوى خلاف الظاهر
 وقوله بعده فانه يصدق ديانة يدل على انه لا يصدق قضاء وهذا على إطلاقه موافق لظاهر الرواية أما على مذهب
 الخصاف في فرق بين المظلوم فيصدق قضاء أيضا وبين الظالم لا يصدق والحاصل ان الحلف بطلاق ونحوه تعتبر
 فيه نية الحالف ظالم أو مظلوما اذا لم ينو خلاف الظاهر كما مر عن الحاشية لا تطلق زوجته لا قضاء ولا ديانة بل
 يأثم لو ظالم أو غموس ولو نوى خلاف الظاهر فكذلك لكن تعتبر نية ديانة فقط فلا يصدق القاضي بل

مطلب اذا كان الحالف
 مظلوما يفتي بقول الخصاف

(لا يصدق قضاء) وكذا
 من غصب دراهم انسان
 فلما حلفه الخصم عام نوى
 خاصا (به يفتي) خلافا
 للخصاف وفي الولوالجية متى
 حلفه ظالم وأخذ بقول
 الخصاف فلا بأس وقالوا
 النية للحالف لو بطلاق أو
 عناق وكذا بالله لو مظلوما
 وان ظالم الحالف مستحلف ولا
 تعلق للقضاء في اليمين بالله
 حلف (لا يشرب من) نبي

مطلب النية للحالف لو
 بطلاق أو عناق

يجزم عليه بوقوع الطلاق الا اذا كان مظلوما على قول الخصاص وبرافقه ما قدمه الشارح أول الطلاق من انه
 لو نوى الطلاق عن وثاق دين ان لم يقرب بعدد ولو مكرها صدق قضاء أيضا اهـ وأما الخلف بالله تعالى فليس
 للقضاء فيه مدخل لان الكفارة حقة تعالى لاحق فيها للعبد حتى يرفع الخلف الى القاضي كفى البحر واسكنه
 ان كان مظلوما تعتبر نيته فلا يأنم لانه غير ظالم وقد نوى ما يحتمله لفظه فلم يكن غموسا لفظا ولا معنى وان كان
 ظالمًا تعتبر نيته المستحلف فيأثم اثم الغموس وان نوى ما يحتمله لفظه قال ح وهذا مخصص لعموم قولهم
 نية تخصيص العام تصح ديانة فاعتنم توضيح هذا المثل (قوله يمكن فيه الكرع) قال في المصباح كرع الماء
 كرعان باب نفع وكرو عا شرب بفيه من موضعه فان شرب بكفيه أو بشئ آخر فليس بكرع وكرع في الاناء
 أمال عنقه اليه فشر بفيه (قوله فيمينه على الكرع منه الخ) قال في الفتح أي بان يذاوله بفيه من نفس النهر
 عند أبي حنيفة يعني اذا لم يكن له نية ولو نوى باناء حنث به اجاء وقال اذا شرب منها كيفما شرب حنث بلا
 فرق بينه وبين قوله من ماء دجلة اهـ قلت وهو المتعارف في زمانه بخلاف من هذا الكوز فانه على الكرع
 منه في العرف أيضا وفي البحر عن المييط لا يشرب من هذا الكوز فحققته أن يشرب منه كرع حتى لو صب
 على كفه وشرب لم يحنث اهـ لكن فيه أن وضعه على فمه وشربه منه لا يسمى كرعًا كما علم من تمر يده تأمل
 (قوله لم يحنث) لعدم الكرع في دجلة لحدوث النسبة الى غيره بحر (قوله لا يكون الا بعد الحوض في الماء)
 فانه من السكرع وهو من الانسان مادون الركبة ومن الدواب مادون الكعب كذا قال الشيخ اذ امام نجم
 الدين النسفي بحر عن الظهيرية (قوله لكن في القهستاني الخ) مثله في المنع عن التلويح وفي النهر وهذا
 الشرط أهله سراح الهداية كغيرهم لما قدمناه عن العرب أي من أن الكرع تناول الماء بالفم من
 موضعه ولو ماء (قوله فيحنث بغير الكرع أيضا) كما اذا تناول بكفه أو باء من غير أن يدخل فيه داخل (قوله
 كالبر والحب) أي اذا لم يكونا ثنتين والاحنث بالكرع والحب بالحاء المهملة الطائفة والكرامة غطاؤها
 ويقال لك عندى حب وكرامة تعني خابية وغطاؤها ط (قوله ولو تسكف السكرع) أي من أسفل البئر
 فيها اذا قال لا أشرب من هذا البئر بدون اضافة ماء (قوله لعدم العرف) لان اليمين انما تعد على غير الكرع
 لتكون الحقيقة معجوره كفى لا يضع قدمه في دار فلان (تنبيه) قال في الفتح وتطير المسئلة ما لو حلف
 لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء في كوز آخر وشرب منه لا يحنث بالاجماع ولو قال من ماء هذا الكوز
 فصب في كوز آخر وشرب منه حنث بالاجماع وكذا لو قال من هذا الحب أو من ماء هذا الحب فنقل الى حب
 آخر اهـ (قوله امكان تصور البر) قال في المنع كل ما وقع في هذه المسائل من لفظ تصور فانه يمكن وايس
 معناه معقل اهـ فالصواب حينة اناسقاط تصور كفه في بعض النسخ ط قاتلكن عير به في البحر وعليه
 والمراد به صورته كونه ذا صورة أي كونه موجودا فالمراد امكان وجوده في المستقبل أي امكانه لانه لا وان
 استحالة عادة احترازها عما لا يمكن عقلا ولا عادة كفى المثال الاتي فهذا لا تعقد فيه اليمين ولا تبقى منه عقدة
 بخلاف ما أمكن وجوده عقلا وعادة أو علة لافط مع استحالة عادة كفى مسألة صعود السماء وقلب الجرد هبا
 فانها تنعقد كسبائي (قوله في المستقبل) قيد لبيان الواقع لان المعقدة لا تتأني في غيره (قوله شرط انعقاد
 اليمين) أي المعلقة أو المقيدة بوقت (قوله ولو بطلاق) تعميم لليمين أي لا فرق بين اليمين بالله تعالى أو بطلاق
 (قوله وبقائها) أي شرط بقاء اليمين منعقدة وهذا في اليمين المقيدة فقط فاذا قال والله لا وبيعك حقن خدا
 فبات أحدهما قبل العد بطلت اليمين بخلاف المعلقة حيث لا يشترط لها تصور البر في البقاء بافاق كلياتي
 في قوله وان أطلق وكان في ماء مصب حنث (قوله اذ لا بد من تصور الاصل الخ) بيانه أن اليمين انما تنعقد
 لشيء في البر فان من أخبر بخبر أو وعد بوعدي أو كذب باليمين الحق في الصدق فكان المقصود هو البر ثم تجب
 الكفارة خالفه لرفع حكم الحنث وهو الاثم ليصير بالتكفير كالبر فاذا لم يكن البر متصورا لا تنعقد ولا تجب
 الكفارة خالفه لانه لان الكفارة حكم اليمين وحكم الشيء اعماشيت بعد انعقاده كسائر العقود وتما في شرح

مطلب حلف لا يشرب من
 دجلة فهو على الكرع

يمكن فيه الكرع نحو
 (دجلة في يمينه) على
 الكرع) منه حتى لو شرب
 من نهر أخذ منه لم يحنث وفي
 البحر عن الظهيرية الكرع
 لا يكون الا بعد الحوض في
 الماء لكن في القهستاني عن
 الكثر ما انه ليس بشرط
 (بخلاف من ماء دجلة)
 فيحنث بغير الكرع أيضا
 (وفيما لا يتأني فيه الكرع)
 كالبر والحب يحنث
 (ب) بالشرب ب(الاناء مطلقا)
 سواء قال من البئر أو من
 ماء البئر لعمري المجاز ولو
 تسكف الكرع فيما لا يتأني
 فيه ذلك) أي الكرع
 (لا يحنث) في الاصح اعدم
 العرف (امكان تصور البر في
 المستقبل بشرط انعقاد
 اليمين) ولو بطلاق (وبقائها)
 اذ لا بد من تصور الاصل
 لتنعقد في حق الخلف وهو
 الكفارة ثم فرع عليه

مطلب تصور البر في المستقبل
 شرط انعقاد اليمين وبقائها

الجامع الكبير ثم اعلم أن هذا الأصل وما فرغ عليه قولهما وقال أبو يوسف لا يشترط تصور البر (قوله نفى حلفه الخ) في محل لمفعول فرغ وحاصل المسئلة أربعة أوجه لأن اليمين إما مقيدة أو مطلقة وكل منهما على وجهين إما أن لا يكون فيه ماء أصلاً أو كان فيه ماء وقت الحلف ثم صوب نفى المقيدة لا بحث في الوجهين لعدم انعقادها في الوجه الأول ولبطانها عند الصب في الثاني وفي المطلقة لا بحث أيضاً في الوجه الأول لعدم الانعقاد وبحث في الثاني (قوله اليوم) أي مثلاً إذا المراد كل وقت معين من يوم أو جمعة أو شهر (قوله أو بنفسه) أي أو انصب بنفسه بلا فعل أحد (قوله قبل الليل) أشار إلى أن المراد باليوم بياض النهار فلا يدخل فيه الليل (قوله أولاً) صادق بما إذا علم عدم الماء فيه أو لم يعلم شيئاً وقصره الاستيعاب على الثاني لأنه إذا علم تقع يمينه على ما يخالفه الله تعالى فيه وقد تحقق عدمه فبحث وصحح الزياحي الاطلاق وبه جزم في الفتح فقوله في الأصح قيد للتعميم في قوله أولاً لكن فصل المصنف في قوله الآتي ليقول فلان يمينه بموته فبحث وبين عدمه فلا والله في السكت فحمل ما هنا على التفصيل الآتي فيقيد عدم حنثه بما إذا لم يعلم اكن فرق الزياحي هناك بأن حنثه إذا علم تكون يمينه عقدت على حياة ستحدث وهو متصور أما هنا فلان ما يحدث في الكوز غير المحلوف عليه اه أي لأن المحلوف عليه ماء مظروف في الكوز وقت الحلف دون الحادث بعدقات وفيه نظر فانه إذا علم بانه لا ماء فيه يراد ماء مظروف فيه بعد الحلف أي ماء سيحدث مثل لاقتان زيدان القتل ازهاق الروح فإذا علم بموته يراد روح ستحدث لكن سيأتي أن ذات الشخص لم تعبر بخلاف الماء فليتأمل * (تنبيه) * قال ط هل يأثم إذا علم أنه لا ماء فيه قياس ما مر من الترتيب في ليصدقن السماء الاثم اه قلت وقدر أن الغموس تكون على المستقبل فهذا منها (قوله لعدم امكان البر) اعترض بأن البر متصور في صورة الارقة لان الاعادة ممكنة وأجيب بان البر انما يجب في هذه الصورة في آخر جزء من أجزاء اليوم بحيث لا يسع فيه غيره فلا يمكن اعادة الماء في الكوز وشربه في ذلك الزمان اه ح عن العناية (قوله لوجوب البر في المطلقة كما فرغ) قال في الفتح لقائل أن يقول وجوبه في الحال ان كان بمعنى تيمنه حتى يحنث في ثاني الحال فلا شك انه ليس كذلك وان كان بمعنى الوجوب الموسع الى الموت فيحنث في آخر جزء من الحياة فالوقتة كذلك لانه لا يحنث الا في آخر جزء من الوقت الذي ذكره فذلك الجزء بمنزلة آخر جزء من الحياة فلا معنى تبطل اليمين عند آخر جزء من الوقت في الوقتة ولم تبطل عند آخر جزء من الحياة في المطلقة اه وأجاب في النهر بما حاصله أن الحالف في الوقتة لم يلزم نفسه بالفعل الا في آخر الوقت بخلاف المطلقة لانه لا فائدة في التأخير قلت أنت تخبر بأنه غير دافع مع استلزامه وجوب البر في المطلقة على فور الحلف والافلا فرق فادهم ويظهر لي الجواب بأن المقيدة لما كان لها غاية معلومة لم يتعين الفعل الا في آخر وقتها فاذا فات المحل فقد فات قبل الوجوب فتبطل ولا بحث لعدم امكان البر وقت تيمنه أما المطلقة فغايتها آخر جزء من الحياة وذلك الوقت لا يمكن البر فيه ولا خلافه وهو الكفارة ففي تأخير الوجوب اليه اضرار بالحالف لانه اذا حنث في آخر الحياة لا يمكنه التكفير ولا الوصية بالكفارة فيبقى في الاثم فتعين الوجوب قبليه ولا تر جميع لوقت دون آخر يلزم الوجوب عقب الحلف موسعاً بشرط عدم الفوات فاذا فات المحل ظهر أن الوجوب كان مضيقاً من أول أوقات الامكان ونظيره ما قرر في القول بوجوب الحج موسعاً فقد ظهر المعنى الذي لا جله اعتبر آخر الوقت في الوقتة ولم يعتبر آخر الحياة في المطلقة هذا ما وصل اليه فهمي القاصر فتدبره (قوله وهذا الأصل) وهو امكان البر في المستقبل (قوله منها الخ) ومنها ما سجد كره المصنف في باب اليمين بالضرب والقتل بقوله لو حلف ليقضي دينه غدا فضاء اليوم الخ ونهاها في البحر لو قال لها بعد ما أصبح ان لم أجاء بكم هذه الليلة فانت كذا ولا يمينه فان علم أنه أصبح انصرف الى الليلة القابلة وان نوى تلك الليلة بطلت يمينه وكذا ان نمت الليلة أو ان لم أبت الليلة هنا وقد انفجر الصبح وهو لا يعلم لا يحنث لان النوم في الليلة الماضية لا يتصور كقوله ان صحت أمس ومهان لم آت بلمر أني الى دارى الاية فلما أصبح قالت كمت في الدار لم يحنث وان قالت كمت غائبة حنث ان صدقها

مطلب جاف لا يشرب ماء
هذا الكوز ولا ماء فيه أو
كان فيه ماء فصب

(فق) حلفه (لا شرب ماء
هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه
أو كان فيه ماء) (وصب) ولو
يفعله أو بنفسه (في يومه)
قبل الليل (أو أطلق) يمينه
عن الوقت (ولا ماء فيه
لا يحنث) سواء علم وقت
الحلف أن فيه ماء أو لا في
الأصح لعدم امكان البر
(وان) أطلق (كان) فيه
ماء (وصب حنث) لوجوب
البر في المطلقة كما فرغ وقد
فات بصبه أما الوقتة ففي
آخر الوقت رهـ هذا الأصل
فروعه كثيرة منها ان لم تصلي
الصبح غدا فانت كذا لا يحنث

ومنها لا يعطيه أو لا يضربه حتى يأذن فلان فسات فلان ثم أعطاه لم يحث اه قال الرأى ولم يقيد هذه بالوقت ومثله في الفتح وانظر ما الفرق بينهما وبين مسألة الكور اذا أطلق وكان فيه ماء فصب (قوله فاضت بكرة) الظاهر أن المراد وقت الطلوع أو بعده في وقت لا يمكن ادعاء الصلاة فيه ثم ما ذكره من أنه صحيح عدم الحث عزاه في البحر إلى المبتغى لكن ذكر في باب اليمين بالبيع والشراء تصحيح الحث وعليه منى المصنف هناك وسيأتي تمام الكلام عليه (قوله لعدم تصور البر) أي فلم تنعقد اليمين فلا يترتب الحث ط وانظر ما ذكره قريباً من شرح الجامع الكبير (قوله نوباً ملفوفاً) قيد به أي كنهها الرصد عليه بخيار الرؤية ليعود مهرها كافي الفتح (قوله وتقضيه) هذا ليس بقيد فانه بمجرد الشراء ثبت لها في ذمته الثمن فانه تقبضاً صاصاً ولا يذ كره الزاي ونسأله في ح (قوله لمجزها عن الهبة الخ) يشكك عليه قولهم ان الدين اذا قبض لا يسقط عن ذمة المدين حتى لو أبرأه الدائن يرجع عليه بما قبضه منه وقصارى أمر الشراء به أن يكون كقبضه اه ح عن شرح المقدسى قات وأصل الاشكال لصاحب البحر ذكره في باب التعليق عند قوله وزوال المالك لا يبطل اليمين وأجاب ط بان مبنى الايمان على العرف والعرف يقضى بأنهم اذا اشترت بمهرها شيئاً نصير لاشئ لها وفيه أن المقصود المجز وعدم التصور شرعاً لا عرفاً والانتقاص الأصل المار في كثير من المسائل فافهم وأجاب السالكاني بانهم لما جعلت المهر غنماً والشكل وصف في الذمة تعبير من المهرية إلى الثمنية فلم يكن هناك مهر حتى يوجب وأما الدين فبدله لم يدفع على صريح المعاوضة فلم يقع التقاضي منه من كل وجه ولم يدفع حالة كونه وصلاً في الذمة حتى يتقبل اليه لقربه منه اه قلت والجواب الواضح أن يقال قد قالوا ان المدين تقضى بأمثالها أي اذا دفع الدين إلى دائمه ثبت للمدين بذمة دائمه مثل ما للدائن بذمة المدين فيلحقان فصا صاصاً لعدم الفائدة في المطالبة ولذا لو أبرأه الدائن براءة اسقاط يرجع عليه المدين كما مر وكذا اذا اشترى الدائن شيئاً من المدين على دينه التقاضي صاصاً أما اذا اشترى بغيره في ذمة المدين من الدين ينبغي أن لا يثبت للمدين بذمة الدائن شيء لان الثمن هنا معين وهو الدين فلا يمكن أن يجعل شيئاً غيره فبذمة المدين ضرورة بمنزلة ما لو أبرأه من الدين وبه يظهر الفرق بين قبض الدين وبين الشراء به فتدبر (قوله وفي لبصعدن السماء الخ) مثله ان لم أمس السماء بخلاف ان تركت مس السماء فبعدى ح ولا يحث لان الشرط هو الترك وهو لا يتحقق في غير المقدور عادة وفي الاول الشرط عدم المس والعدم يتحقق في غير المنة ودور كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للصبغى معز بالحق المستحق ومثله في النهر عن المحيط قلت ويظهر الفرق في قولك لا أمس السماء وقولك أترك مس السماء فان الاول لا يقتضى انه معتاد ممكن بخلاف الثاني وهذا ينبغي ما مر في ان لم تصل الصبح غدا وفي ان لم تردى الدينار ولعله رواية أخرى فتأمل (قوله لا مكان البر حقيقة) لانه معدتها الملائكة وبهض الانبياء وكذا نحو بل الجرد ذهباً بنحويل الله تعالى صفة الجردية إلى صفة الذهبية بناء على أن الجواهر كلها نجاسة مستوية في قبول الصفات أو باعدام الاجزاء الجردية وابلها بأجزاء ذهبية والتحويل في الاول أظهر وهو ممكن عند المتكلمين على ما هو الحق فتح (قوله ثم يحث) عطف على معلوم من المقام أي فتعقد ثم يحث ط قال في شرح الجامع الكبير فباءت تصور في الجملة انعقدت اليمين وباعتبار الجزاء حث للحال وهذا الجزاء غير الجزاء المقارن لليمين لان هذا هو الجزاء عن البر الواجب باليمين اه أي بخلاف الجزاء في مسألة الكور فانه مقارن لليمين فلذا لم تنعقد واعلم أن الحث في هذه المسألة عند أئمتنا الثلاثة وفيها خلاف زور وعده لا تنعقد اليمين ولا يحث لاحقاها المستحيل عادة بالاستحليل حقيقة بخلاف مسألة الكور زمانها ح لاف أبي يوسف كمر (تنبيه) * المراد بالجزء هاء عدم الامكان والتصور عادة ولو حلف ليؤدى لي دينه اليوم فلم يكن مؤثراً ولم يحث من يقربه يحث بمضى اليوم على المفتى به كمر في باب التعليق لان الاداء غير مستحيل عادة (قوله لم يحث) مالم يعض ذلك الوقت أي يحث في آخره قال في الفتح فلو مات قبله فلا كفارة عليه اذا حث اه * (تنبيه) * قال في شرح الجامع الكبير قال الكرخي اذا حلف أن يفعل ما لا يقدر عليه كقوله لا يصعدن السماء وهو

ان لم تردى الدينار الذي أخذت به من كبسى فانت طالق فاذا الدينار في كبسه لم تطلق لعدم تصور البر ومنها ان لم تهينني صدقت اليوم فانت طالق وقال أبوها ان وهبته فأمكن طالق فالجدة أن تشترى منه بمهرها نوباً ملفوفاً وتقضيه فاذا مضى اليوم لم يحث أبوها لعدم الهبة ولا الزوج لمجزها عن الهبة عند الغروب اسقوط المهر بالبيع ثم اذا أرادت الرجوع ردت به بخيار الرؤية (وفي) حلفه والله (لبصعدن السماء أوليقلبن هذا الجزاء حث للحال) لا مكان البر حقيقة ثم يحث للمجزز عاده ولو وقت اليمين لم يحث مالم يعض ذلك الوقت وفي حيرة الفقهاء قال لامرأته ان لم أعرج إلى

مطالب في قولهم المدين تقضى بأمثالها

مطالب حلف لبصعدن السماء أوليقلبن الجزاء

مطالب يجوز تحويل الصفات وتحويل الاجزاء

قوله فاضت بكرة هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح التي يدي لا يحث بحبضها بكرة فليجروا اه

قوله لم تصل هكذا بخطه والانساب يكون الخطاب مؤثراً كفى الشارح أن يرسم لم تصل بالياء كما لا يخفى اه

آثم وروى الحسن بن زعفران قال لا من السماء اليوم انه آثم ولا كفارة عليه لانه لا تنعقد عنده الاعلى
 ما يمكن (قوله والظاهر خروجهما الخ) هذا الاعتذار يحتاج اليه ان كانت المسئلة من نص المذهب لان
 كانت من تخرج بعض المشايخ على القول باعتبار الحقيقة اللغوية وان لم يمكن فالعرف وعليه مشي الزياي
 وقد تقدم رده وأن الاعتداد على العرف ولو كانت هذه المسئلة منصوطة لذكر الاستثناء هاهنا من القاعدة المبني
 عليها مسائل الايمان وهي العرف والذي يظهر من هذه المسئلة على ما اذا نزع سقف البيت كما أجابوا عن
 قول صاحب الذخيرة والمرغيباني في لا يهدم بيتا أنه يحتمل بدم بيت العنكبوت كما أوضحناه في أول الباب
 السابق فراجع ليظهر لك ما قلنا (قوله وكذا الحكم) أي في الاعتقاد والحنث للمال وقيد بالقتل احتراز عن
 الضرب ففي الثانية لم يضر من فلانا اليوم وفلان ميت لا يحتمل علم بموته أولا ولو حيا تم مات فكذلك عندهما
 وحنث عند أبي يوسف اه أفاده في الشرع لانية فافهم (قوله فيحنث) أي بالاجماع لان يمينه انصرفت الى
 حياة يحنثها الله تعالى فيه وانه متصور واذا أحياء الله تعالى فهو فلان يمينه لكنه خلاف العادة فيحنث كما في
 مهور السماء (قوله كمسئلة الكوز) تشبيه في عدم الحنث لعدم التصور لافي التفصيل بين العالم وغيره لما
 مر أن الاصح عدم التفصيل فيها فان حنث العالم هنالان ابرمتصور كما علمت أما في الكوز لو خاق الماء
 لا يكون عين الماء الذي انعقد عليه اليمين فلا يتصور ابرأصلا فكان الماء نظير الشخص لا نظير الحياة كذا في
 شرح الجامع وكأنه يشير الى أن لو جعل الماء نظير الحياة لزم التفصيل فيه أيضا لان الحياة الحادثة غير المعقود
 عليها أمل (قوله لان التركة لا يتصور في غير المقدور) لان ترك الشيء فرع عن امكان فعله عادة أي بخلاف العدم
 فانه يتحقق مطابقا لحنث في ان لم أمس السماء كما في النهر ودمناه عن شرح الجامع (قوله حلف لا يكلمه)
 قال في الذخيرة يقع على الابدوان نوى يوما أو يومين أو بلدة أو منزلا فانه لا يصح صدق ديانة ولا قضاء في أي يوم
 كلف حنث لانه نوى تخصيص ما ليس بمفطور اه (قوله هو المتار) خلافا لما ذكره القدروري من أنه يحتمل
 اذا كان بحيث لم يسمع ورجحه السرخسي متمسكا بما في السيرة لو آمن المسلم أهل الحرب من موضع بحيث
 يسمعون صوته لكنهم باشتغالهم بالحرب لم يسمعه وهذا أمان ودفع بالطرق وذلك أن الامان يحتاج في اثباته
 بخلاف غيره نهر (قوله لو بحيث يسمع) أي ان أصغى اليه باذنه وان لم يسمع لعارض شغل أو صمم فلم
 يسمع مع الاصغاء لشدة بعد لا يحتمل كما في البحر عن الذخيرة وفيه ملوكه بكلام لم ينهمه الحلو ف عليه ففيه
 روايتان (قوله لا تطلق) أقول في البرازية ولو وصل وقال ان كلمك فأنت طالق فاذهي لا يحتمل ولو اذهبي
 أو اذهبي يحتمل اه لكن ماذا كره الشارح من التسوية بين الواو والفاء هو المد كور في الفتح والبحر عن
 المنتقى ومثله في التارخانية (قوله ما لم يرد الاستئناف) قال في التارخانية وفي الذخيرة والمنتقى ان أراد بقوله
 فاذهي طلاقا طاقته واحدة وباليمين أخرى (قوله وقصد اسماع الحلو ف عليه) أي ولم يقصد خطابا به مع
 الحائط بل قصد خطاب الحائط فقط ولذا قال في البحر وغيره لو سلم على قوم هو فيهم حنث الا أن لا يقصده
 فبدن أمال وقال السلام عليكم الاعلى واحد في صدق قضاء عندنا ولو سلم من الصلاة لا يحتمل وان كان الحلو ف
 عليه عن يساره هو الصحيح لان المسلمين في الصلاة من وجهه ولو سجد له لم يسمع عليه القراءة وهو مة تدل
 يحتمل وخارج الصلاة يحتمل * (تنبيه) * لو قال ان ابتداءك بكلام فعدي حوالتي فاسلم كل على الآخر
 لا يحتمل وانحلت اليمين لعدم تقرر أن يكلمه بعد ذلك ابتداء ولو قال لها ان ابتداءك بكلام وماتت هي كذلك
 لا يحتمل اذا كلفها لانه لم يبتدئها ولا تحتمل هي بعد ذلك لعدم تقرر ابتداءها في الفتح ومثله في البحر
 والزيالي والذخيرة والظاهرية وفي التخصيص الجامع ان ابتداءك بكلام أو تزوج أو كلمك قبل أن تكلمني
 فتكلمنا أو تزوجنا معك لم يحتمل أبدا الاستحالة السابق مع القران اه وبه يظهر أن قول البرازية حنث الحالف
 صوابه لا يحتمل (قوله حنث مرتين) لانه انعقد اليمين بالاولى فيحنث بالثانية وتنعقد بهما يمين أخرى فيحنث
 بها في الثالثة مرة لان اليمين الاولى قد انحلت بالثانية وفي التخصيص الجامع لو قال ثلاثا لم ير المدخولة ان كلمك

أوجع لي قوله حسنا أو
أحسن (أو) حلف لا يكلمه
(الاباذنه فأذن له ولم يعلم)
بالأذن فكله (حنت)
لاشتقاق الأذن من الأذان
فيشترط العلم بخلاف
لا يكلمه إلا برضاه فرضى ولم
نعلم لأن الرضا من أعمال
القلب فيتم به (الكلام)
والتحديث (لا يكون إلا
باللسان) فلا يحنت بأشارة
وكتابة كما في التنف وفي
الحانية لا أقول له كذا
فكتب إليه حنت ففرق بين
القول والكلام لكن نقل
المصنف بعده مسألة تتم
الريحان عن الجامع أنه
كالكلام خلافا لابن سماعة
(والأخبار والأقراء
والبشارة تكون بالكتابة
لألاشارة والأعلاء والأظهار
والإنشاء والأعلام يكون)
بالكتابة (بالأشارة أيضا)
ولو قال لم أفو الأشارة دين
وفي لا يدعو أولاً يبشره
يحنت بالكتابة (ان)
أخبرتني أو أعلمتني (ان)
فلانا قدم ونحوه يحنت
بالصدق والكذب ولو قال
بقدمه ونحوه ففي الصدق
خاصة (لأفادتها الصادق الخبر
بنفس القدم كما حققناه
في بحث الباع من الأصول
وكذا ان كتبت بقدم فلان
كما سيجيء في الباب الآتي
وسأل الرشيد محمد بن
حلف لا يكتب إلى فلان
فأوما بالكتابة هل يحنت
فقال نعم بأمر المؤمن بن أن كان مثلك (لا يكلمه شهرا فن حين حلفه)

فانت طالق انحلت الأولى والثانية لاستئناف الكلام بخلاف فاذهي بأعد والله اه وحيث انحلت الأولى
بالثانية لا يقع بالثالثة شيء لأنها باتت لا إلى عدة بخلاف المدخول بها (قوله حسنا أو أحسن) لأن قوله انظر
حسنا يفيد التفرع بانك لم تتامل في الجواب وقوله أحسن وان كان تصويبا لأنه يتضمن أنه لم يحسن
قبله فكل من الكامتين موجه (قوله أو حلف الخ) عطف على قول المصنف حلف لا يكلمه وقوله حنت
جواب المسئلتين (قوله لا اشتقاق الأذن) أي اشتقاقا كبيرا كما في النهر من الأذان وهو الأعلام ح قلت
وفيه نظر يعلم بما قدمناه في الموضوع (قوله فيشترط العلم) ظاهره أنه لا يكتب في مجرد السماع بل لابد معه من
العلم بعينه احترام أعماله وخطبه بلغة لا يفهمها كما قدمنا نظيره في حلفه لا تخبرني إلا بأذن (قوله فرضى) أي بأن
أخبره بعد الكلام بأنه كان رضى (قوله فلا يحنت بأشارة وكتابة) وكذا بأمر رسول الله لأنه لا يسمى كلاما عرفا
بخلاف لما لك وأجدر جهم الله تعالى استدلالا بقوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو
يرسل رسولا أجيب عنه بأن مبنى الإيمان على العرف فتح (قوله عن الجامع) حيث قال إذا حلف لا يكلم
فلانا أو قال والله لا أقول لفلان شيئا فكتبه كتابا لا يحنت وذ كرابن سماعة في نوادره أنه يحنت اه فقوله
خلافا لابن سماعة أي فيهما فتحصل أن الأقوال الثلاثة الحنت مطلقا وعدمه مطلقا وتصل فاضحان ط
(قوله تكون بالكتابة) أي كما تكون باللسان ولم ينبه عليه لظهوره فاذهم (قوله والأعلاء) بالجر عطف
على الأشارة وكأنه أراد الأشارة بالبدو والأعلاء بالأسل في المصنف المغيرة (قوله والأظهار الخ)
بالرفع مبتدأ (قوله والانشاء) كذا في النسخ والدي في الفتح والبحر والمنع الانشاء بالأعلاء أي لو حلف لا يفشي
سر فلان أو لا يظهره أو لا يعلم به يحنت بالكتابة وبالأشارة (قوله ولو قال الخ) قال في البحر فان نوى في ذلك كله
أي في الأظهار والانشاء والأعلام والأخبار كونه بالكتابة دون الأشارة دين فيما بينه وبين الله تعالى اه وهكذا
في الفتح ونحوه في البرازية ولم يذكر في النهر الأخبار وهو الظاهر لما مر أن الأخبار لا يكون بالأشارة فسامعني
أنه يدين في أنه لم ينبو به الأشارة ومفهوم قوله دين الخ أنه لا يصدق قضاء كما مر في الآثار خاصة إلى عامة
المشايخ وفيها وكل ما ذكرنا أنه يحنت بالأشارة إذا قال أشرت وألا أرى الذي حلفت عليه فان كان جوابا
لشيء سئل عنه لم يصدق في القضاء يدين (قوله أو لا يبشره) تكرر مع قول المتن والبشارة تكون بالكتابة
اه ح ولعله أولاً يسره من الأسرار (قوله ان أخبرتني أو أعلمتني الخ) وكذا البشارة كما في الفتح والبحر
وهو مخالف لما سبذ كره في الباب الآتي عن البدائع من أن الأعلام كالبشارة لا بد فيها من الصدق ولو
بإلابة أو بؤيده ما في تلخيص الجامع الكبير لو قال ان أخبرتني ان زيد أقدم فكذا حنت بالكذب كذا ان
كتبت إلى وان لم يصل وفي بشرتني أو أعلمتني يشترط الصدق وجهل الخالف لان الركن في الأولين الدال
على الخبر وجمع الحروف وفي الآخرين إعادة البشر والعلم بخلاف ما إذا قال بقدمه لان بقاء الصاق ثقة قضى
الوجود وهو بالصدق ويحنت بالأعلاء في أعلمتني وبالكتاب والرسول في الكل اه (قوله لأفادتها) أي الباء
الصاق الخبر بنفس القدم أي فصار كأنه قال ان أخبرتني خبرا ملصقا بقدم زيد فافادته وجود القدم
لأحالة قال ط وفيه ان الباء في ان أخبرتني ان فلانا قدم مقدرة ومقتضاه قصره على الصدق اه قلت قد يجاب
بأنهم تدخل على المصدر الصريح وفرقا بين الصريح والمؤول على ان تقديرها ضرورة التجدية فلا تفيد
ما تفيد ملفوظة فتأمل (قوله وكذا ان كتبت بقدم فلان) أي أنه مثله في اقتضاه على الصدق بخلاف
ان كتبت إلى ان فلانا قدم فعبدي حري يحنت بالخبر الكاذب حتى لو كتب إليه قبل القدم ان زيد أقدم
حنت وان لم يصل الكتاب إلى الخالف كذا في شرح النخبة ومفاده الحنت بمجرد الكتابة ومفاد الفتح
والبحر اشتراط الوصول ويدل للآول تعميل النخبة المشار بالركن في الكتابة بجمع الحروف أي تأليفه
بالقلم وقد وجد (قوله فقال نعم الخ) قال السرخسي هذا صحيح لان أساطين لا يكتب بنفسه وانما يأمر به
ومن عانهم الأمر بالأعلاء والأشارة فتح (قوله فن حين حلفه) أي يقع على ثلاثين يوما من حين حلف

ولو عرّفه على باقيه (بمخلاف)

لاحتكف (أو لا صوم من شهر أقال التعيين إليه) والفرق أن ذكر الوقت فيما يتناول الأبد لا يخرج ما وراءه وفيما لا يتناول لا مد إليه زيلعي (حاف لا يتكلم فقرأ القرآن أو سجد في الصلاة لا يحث) اتفاقاً (وان فعل ذلك خارجاً عن حث على الظاهر) كما رجح في البحر ورجح في الفتح عدمه مطلقاً العرف وعليه الدور والمقتضى بل في البحر عن التهديب أنه لا يحث بقراءة الكتب في عرفنا انتهى وتواه في الشريعة لآلية قائل لا عليك من أكثرية التصحيح له مع مخالفة العرف ويقاس عليه القاء درس مالكين يكره عليه ما في الفتح وأما الشعر فيحث به لأنه كلام منظوم انتهى فغير المنظوم أولى فتأمل (حاف لا يقرأ القرآن اليوم يحث بالقراءة في الصلاة أو خارجاً ولو قرأ البسملة فان نوى ما في النمل حث والإلا) لأنهم لا يريدون به القرآن ولو حلف لا يقرأ سورة كذا أو كتاب فلان لا يحث بالنظر فيه وفهمه به يفتى واقعات (حاف لا يكلم فلان اليوم فعلى الجديدين) لقرانه اليوم به على لا يحد مطلب مهم لا يكلمه اليوم ولا غداً ولا بعد غد فهي أيمان ثلاثة

مطلب أنت طالع يوم أكلم فلاناً فهو على الجديدين

لأن دلالة حاله وهي غيظه توجب ذلك كما إذا آجره شهر إلا أن العقود تزداد دفع الحاجة القائمة بخلاف لا صوم من شهر أقاله نكرة في الإثبات توجب شهر اشاعة ولا موجب لصرفه إلى الحال فتح (قوله ولو عرّفه) كقوله لا أكلمه الشهر يقع على باقيه وكذا السنة واليوم والليلة وأشار إلى أنه لو حلف بالليل لا يكلمه يوماً حث بكلامه في بقية الليل وفي الغد لان ذكر اليوم لا يخرج وكذا لو حلف بالنهار لا يكلمه ليلة حث بكلامه من حين حلف إلى طلوع الفجر ولو قال في النهار لا أكلمه يوماً فهو من ساعة حلفه مع الليلة المستقبلة إلى مثل تلك الساعة من الغد لان اليوم منكر فلا بد من استيفائه ولا يمكن الإتمام منه من الغد فلا يتبعه بالليل وكذا لا يكلمه ليلة فهو من تلك الساعة إلى مثلها من الليلة الاستية مع النهار الذي بينهما فأما في البحر عن البدائع ٦ وفيه عن الواقعات لا أكلمك اليوم ولا غداً ولا بعد غد فله أن يكلمه ليلاً لئلا يمان ثلاثة ولو لم يكرّر النفي فهي واحدة فيدخل الليل بمنزلة قوله ثلاثة أيام (قوله فيما يتناول الأبد الخ) مثل لا أكلمه فانه لو لم يذكر الشهر تارة أبد اليمين فذكر الشهر لا يخرج ما وراءه فبقى ما يلي يمينه داخل البحر (قوله وفيما لا يتناول الخ) مثل لا صوم من أولاء احتكف فانه لو لم يذكر الشهر لا تتأبد اليمين فكان ذكره لتقدير الصوم به وأنه منكر فالنعين إليه بخلاف أن تركت الصوم شهر أقال الشهر من حين حلف لان تركه مطلقاً يتناول الأبد فذكر الوقت لا يخرج ما وراءه وتسامى في البحر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية من الطرق بين الصلاة وخارجها وهو ما عليه القدروري (قوله كما رجح في البحر) حيث قال فقد اختلفت الفتوى والافتاء بظاهر المذهب أولى (قوله ورجح في الفتح عدمه) حيث قال ولما كان مبنى الأيمان على العرف وفي العرف المناحول يسمى التسبيح والقرآن كلاماً محثي يقال لمن سجد طول يومه أو قرأ لم يتكلم اليوم بكلمة اختار المشايخ أنه لا يحث بجميع ما ذكر خارج الصلاة واختير للفتوى من غير تفصيل بين اليمين بالعربي وبين الفارسية اهـ وأفاد أن ظاهر الرواية مبنى على عرف المتقدمين وقوله من غير تفصيل الخ يبين قول الشارح مطلقاً (قوله وتواه في الشريعة لآلية الخ) الضمير راجع إلى ما في الفتح فكان الأولى تقديمه على قوله بل في البحر (قوله قائل لا عليك الخ) الذي رأيت في الشريعة لآلية بعد نقله عن البحر أن الافتاء بظاهر المذهب أولى قلت الأولوية غير ظاهرة لما أن مبنى الأيمان على العرف المناحول ولما علمت من أكثرية التصحيح اهـ (قوله ويقاس عليه) أي على ما في التهديب والحث لصاحب النهر وكذا الاستدراك بعده (قوله فتأمل) إشارة إلى مخالفة ما في الفتح لكلام التهديب أو إلى ما في دعوى الأولوية من البحث إذ لا يلزم من كونه كلاماً منظوماً وكون قائله من كلاما أن يسمى القاء الدرس كلاماً ما لا يلزم أن تكون قراءة الكتب كذلك وهذا كله بناء على عدم العرف والأفان وجد عرف فالعبرة له كما تقر وفافهم (قوله اليوم) قيد اتفاق ط (قوله والإلا) أي وان لم ينو ما في النمل بان نوى غيرها أو لم ينو شيئاً لا يحث كما في البحر (قوله لأنهم لا يريدون به القرآن) أي لان الداس لا يريدون بخبر ما في النمل القرآن بل التبرك (قوله به يفتى) هو قول أبي يوسف وفرق محمد بن القاسم قراءة الكتاب ولان فهم ما فيه وقد حصل ويحث بقراءة سطر منه لأنه لا يكون مفهوم المعنى غالباً والمقصود من قراءة القرآن عين القرآن إذا الحكم متعلق به كما في البحر قال ح وقول محمد هو الموافق لعرفنا كما لا يخفى (قوله حلف لا يكلم فلاناً اليوم) هذا المثال غير صحيح هنا لان الحكم فيه أن اليمين على باقي اليوم كما في البحر والذي مثل به في الكثر كعمامة المنون ٦ يوم أكلم فلاناً على الجديدين اهـ أي لو قال يوم أكلم فلاناً فانت طالق فهو على الليل والنهار سمياً جديدين لتجددهما أي عودهما مرة بعد أخرى فان كلفه ليلاً أو نهاراً حث (قوله لقرانه اليوم بفعل لا يمتد) قبل المراد به الكلام لانه عرض والعرض لا يقبل الاستداد لا بتجدد الامثال كالضرب والجلوس والسفر والركوب وذلك عند راء الواقعية صورة ومعنى والكلام الثاني يطبق بمعنى غير ما قد ادّعى في نفسه أن الكلام اسم لالفاظ مبهمة بمعنى كيفما كان فتحققت المماثلة ولذا يقال كلفته يوماً فالصحيح أن المراد بما لا يعتمد الملاق ولان اعتبار العامل في الظرف أولى من اعتبار ما أضيف إليه الظرف لانه غير مقصود الا تعين ما تحقق فيه المقصود

فم (فان نوى النهار صدق) .
 لانه الحقيقة (ولو قال ليلة)
 اكلم فلان فكذا (فهو على
 الليل خاصة) لعدم استعماله
 مفردا في مطلق الوقت قال
 (ان كلمته) أي مررا (الا أن
 يقدم زيد أو حين أو الا أن
 يأذن أو حتى يأذن فكذا
 فكلمه قبل قدومه أو) قبل
 (اذنه حنث و) لو (بعدهما
 لا يحنث) لجعله القسوم
 والاذن غاية لعدم الكلام
 (وان مات زيد قبلها حنثا
 الخلف) قيد بتأخير الجزاء
 لانه لو قدمه فقال امرأته
 طالق الا ان يقدم زيد لم يكن
 للعباية بل للشرط لان
 الطلاق مما لا يحتمل التأقيت
 فلا تطلق بقدمه بل بموته
 (كلمو قال) لعينه (والله
 لا اكلمك حتى يأذن لي
 فلان أو قال لعينه والله
 لا أفارك حتى تقضي حق)
 أو حلف ليوفيه اليوم
 (فان فلان قبل الاذن أو
 برئ من الدين) فاليمين
 ساقطة والاصل أن الخلف
 اذا جعل ليمينه غاية وفات
 الغاية بطل اليمين خلافا للثاني
 (كلمة ما زال وما دام وما
 كان غاية تنتمي اليمين بها)
 فلو حلف لا يفعل كذا ما دام
 بخاري فخرج منها ثم رجع
 ففعل لا يحنث لانتهاء اليمين
 وكذا لا يأتى كل هذا الطعام
 ما دام في ملك فلان فباع
 فلان بعضه لا يحنث بأكل
 باقيه لانتهاء اليمين ببيع
 البعض ٢ مطالب أن كلمه الا أن يقدم زيد أو حتى

وتعامة في الفتح وقد مر بسوطا في بحث اضافة الطلاق الى الزمان (قوله صدق) أي ديانة وقضاء وعن الثاني
 لا يصدق قضاء بغير (قوله لعدم استعماله مفردا الخ) أي بخلاف الجمع فانه يستعمل في مطلق الوقت كقول
 الشاعر وكما حسبنا كل بيضاء شحمة * لبالي لا قينا جذاما وجيرا
 (قوله ولو بعدهما لا يحنث) أقول وكذا معهما القول الخائبة حلف لا يدخل هذه الدار حتى يدخلها فلان
 قد دخلها معهما يحنث وكذا لا أكلمك حتى تكلمني وكذا ان كلمتك الا أن تكلمني اه سألحاني (قوله لجمله
 القسوم والاذن غاية لعدم الكلام) أما الغاية في حتى فظاهرة وأما في الا أن فلان الاستثناء وان كان هو
 الاصل فيها الا أنهم استعار للشرط والغاية عند تعذر المناسبة هي أن حكم كل واحد منهما يخالف ما بعده وقيل
 هي للاستثناء قال في الفتح وفيه شيء وهو أن الاستثناء فيها انما يكون من الاوقات والأحوال على معنى
 امرأته طالق في جميع الاوقات والأحوال الا وقت قدوم فلان أو اذنه أو الا حال قدومه أو اذنه وهو
 يستلزم تقييد الكلام بوقت الاذن أو القسوم فيقتضي أنه لو كلمه بعده حنث لانه لم يخرج من أوقات وقوع
 الطلاق لذلك الوقت اه قلت وللفرق بين الغاية والحال قال في التارخانية وغيره لا يكلمه الا ناسيا
 فكلمه مرة ناسيا ثم مر قدا كرا حنث وفي الا أن ينسى لا يحنث (قوله سقط الخلف) أي بطل ويأتى وجهه
 (قوله قيد بتأخير الجزاء) تبس في هذا التعبير صاحب الهر وأحسن منه قول البهري قيد بالشرط لانه لو قال
 الخ أفاده ح (قوله بل للشرط الخ) قال في البحر وهي هال للشرط كانه قال ان لم يقدم فلان فانت طالق ولا
 تكون لغاية لانها انما تكون لها فيما يحتمل التأقيت والطلاق مما لا يحتمل معنى فتكون للشرط (قوله لان
 الطلاق مما لا يحتمل التأقيت) يعنى انما انما تكون لغاية فيما يحتمل التأقيت والطلاق مما لا يحتمل معنى
 فتكون فيه للشرط واعتراض بان الشرط وهو الا أن يقدم مثبت فالفهم ان القسوم شرط الطلاق لا عدمه
 وأجيب بانه جعل على النفي لانه جعل القسوم رادعا للطلاق وتحققه أن معنى التركيب وقوع الطلاق من
 الحال مستمر الى القسوم فيرفع فالقسوم علم على الوقوع قبله وحيث لم يمكن ارتفاعه بعد وقوعه وأمكن
 وقوعه عند عدم القسوم اعتبر الممكن فجعل عدم القسوم شرط لا يقع الطلاق الا ان يموت فلان قبل القسوم
 أو الاذن اه ملخصا من الفتح أي لانه اذا مات تحقق الشرط (قوله بطل اليمين) بناء على ما مر من أن بقاء
 تصور البر شرط لبقاء اليمين الموقته وهذه كذلك لانها موقته بقاء الاذن والقسوم اذ بهما لا يمكن من البر بلا
 حنث ولم يبق ذلك بعد موت من اليه الاذن والقسوم وعيد الثاني لما كان التصور غير شرع فعد سقوط العبادة
 تنأبدا ليمين ماى وقت كلمه يحنث وتعامة في الفتح (قوله كلمة ما زال وما دام الخ) هذا مما دخل تحت
 الاصل المذكور قات ومنه قول الامام في زماننا لا يفعل كذا طول ما أنت ساكن وفي البحر لا أكلم ما دام
 عليه هذا الثوب فتزعه ثم لبسه وكلمه لا يحنث ولو قال لا أكلمه وعلية هذا الثوب الخ حنث لانه ما جعل اليمين
 موقته بوقت بل قيدها بصفة متبقي ما بقيت تلك العبادة قال لا يورث ان تزوجت مادمت حية فكذا تزوج
 في حياتي ما حنث ولو تزوج أخرى لا يحنث الا اذا قال كل امرأة أنزوجها مادمت حية يمين فيحنث بكل امرأة
 وان مات أحدهما سقط اليمين لان شرط الحنث الزوج مادما حية ولا يتصور بعد موت أحدهما (قوله
 نخرج منها) أي بنفسه بخلاف ما دام في الدار فانه لا بد من خروجها بأهلها وهذا اذا لم ينو ما دام بخاري وطبائمه
 فان نوى ذلك فهو كالدائر قال في الخائبة حلف لا يشرب النبيذ ما دام بخاري ففارقها ثم عاد وشرب قال ابن
 الفضل ان فارقها بنفسه ثم عاد وشرب لا يحنث الا أن ينو ما دام بخاري وطبائمه فان نوى ذلك ثم عاد وشرب
 حنث بقاء وطبائمه اه وفيه والله لا أقربك مادمت في هذه الدار لا يبطل اليمين الا بالاعتقال تبطل به السكنى
 لان معنى مادمت في هذه الدار ما سكنت فيها او ما بقي في الدار وتديكون ساكنا عند أبي حنيفة وعندهم لا يكون
 ساكنا بذلك والفتوى على قولهما (قوله لانها انما تنتمي ببيع البعض) الذي يظهر تقييدها اذا كان يمكنه
 أكل كاه وقد تقدم ما يدل على ذلك أبو السعد أي تقدم في قول الدار ح كل شيء أكله الرجل في مجلس أو

يشربه في شربة فالحلف على كاهه والافعل على بعضه أقول ويظهر لي عدم الحنث مطلقا لعدم الشرط تفسير ما قدمناه آنفا في مادته ما حيين اذ مات أحدهما ثم رأيت في الخاتمة عال المسئلة بقوله لان شرط الحنث الا كل حالة السك في ملك فلان ولم يوجد اه فافهم ٣ (قوله وكذا لا أفارقك حتى تقضي حق اليوم) أي وهو ينوي أن لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه بحر (قوله بل يفارقه بعده) أي بل يحنث بفارقه بعد اليوم بدون اعطاء أو مالوفارقه قبل مضي اليوم فهو كذلك بالاولي ولذا لم يصرح به فافهم (قوله ولو قدم اليوم) أي بان قال لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى قضى اليوم ولم يفرقه ولم يعطه حقه لم يحنث وان فارقه بعد مضي اليوم لا يحنث لانه وقت الفراق ذلك اليوم بحر ووقع في الخاتمة ذكر اليوم مقدما وخرافا والظاهر أنه لا فرق (قوله وان فارقه بعده) مفاده انه لو فارقه في اليوم لا يحنث لكنه مقيد بما اذا قضاه حقه والحنث فالاطلاق في محل التقيد كما لا يخفى أفاده ح * (تنبيه) * قيد بالفارقة لانه لو فرقه لا يحنث ولو قال لا يفارقني يحنث خاتمة وفيه الا ادع مالي عليك اليوم خلفه عند القاضي بر وكذا لو أقر نفسه وان لم يحبس به يلزمه الى الليل ولو كان الدين مؤجلا لم يحل يقول له أعطني مالي فاذا قاله صار بارا وسيأتي في باب اليمين بالضرب والقتل انه لو تعد بحيث يراه ويحفظه فليس يفارق وسيأتي تمام مسائل قضاء الدين هناك (قوله وكذا الوحاف الخ) نقول في المنع هذا الفرع عن جواهر الفتاوى بعبارة مطولة فراجعها (قوله لتقيد من جهة المعنى بحال انكاره) أي كالحلف المديون امر به أن لا يخرج من بلد الا بذنه فانه مقيد بحال قيام الدين لكن هذا التعليل لا يظهر بالنسبة الى قوله أو ظهر شهود فانه بظهور الشهود لم يزل الانكار بل العلة فيه انه بعد ظهور الشهود لا يمكن التحليف تأمل وفي البرازيه حلفه ليوفين حقه يوم كذا وليأخذن بيده ولا ينصرف بلاذنه فأوفاه اليوم ولم يأخذ بيده وانصرف بلاذنه لا يحنث لان المقصود هو الايفاء اه فاق وقد تقدم أن الأيمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض وهذا المقصود غير ملحوظ لكن قد منا أن العرف يصلح لمخصصا وهنا كذلك فان العرف يخص ذلك بحال قيام الدين قبل الايفاء ويوضحه أيضا ما يأتي في باب عن التبيين * (تنبيه) * رأيت بخط شيخ مشايخنا السائحاني عند قول الشارح لو حلف أن يحجر الخ هذا يلحيدان من حلف أن يشترى فلا يتم تصالحا وزال قصد الاضرار واختشى عليه من الشكايه يسقط اليمين لانه مقيد في المعنى بدوام حاله استحقاق الانتقام كما ظهر لي اه فتأمل (قوله لا يكلم عبده) هذه الاضافة اضافة ملك وقوله أو عرسه أو صديقه اضافة نسبية وهذا في اضافة المفرد وأما اضافة الجمع فالظاهر أم كذلك من حيث زوال الاضافة والتجديد نعم يفرق في اضافة الجمع بين اضافة الملك والنسبية من حيث انه لا يحنث الا بالكل في النسبة وبأدنى الجمع في الملك كما سيذكره المصنف (قوله ان زالت اضافته) أي ولو الى الخالف كما في لا آكل طعامك هذا أهله اه فا كل لم يحنث في قياس قوله ما وعند محمد يحنث وكذلك في بقية المسائل بحر عن الذخيرة (قوله يبيع) أي أو هبة أو صدقة أو ارث أو غير ذلك رملي وهذا راجع للعبد والدار وما بعدهما (قوله أو طلاق) راجع للعرس وقوله أو عداوة راجع للصديق (قوله ونحوه مما يملك كالدار) هذا التعميم لا يناسب حله الا في حيث جعل الدار مسكونا عنها الكونم الاتكلم وجعل القهستاني قوله وكلهم عموم المجاز أي وفعل الخالف واحد من هذه الافعال بان كالم العبد أو دخل الدار المعب أو غيره اه ولو فعل الشارح كذلك لصح ترجمه هنا واستغنى عما يأتي * (تنبيه) * استثنى في البحر من لا يحنث فيها وان زالت الاضافة وهي مالو حلف لا يأكل من طعام فلان وفلان بائع الطعام فاشترى منه أو كل حنث قال وعمله في الواقعات بان يراد به طعامه باسم ما كان مجازا بحكم دلالة الحال وكذا لا ألبس من ثياب فلان اه قلت ووجهه انه اذا كان بائعا يراد به ما يشتري منه أو ما يصنعه فلا تقيد اليمين بحال قيام الاضافة لان اضافة الملك غير مقصودة (قوله أشار اليه بهذا أولا) أما اذا لم يشر اليه فلائنه عديمه على فعل واقع في محل مضاف الى فلان فيحنث مادامت الاضافة باقية وان كانت مجردة بعد اليمين ولا يحنث بعد ذلك والها لعدم شرط الحنث وأما اذا أشار اليه فلائنه اليمين

مطلب لا أفارقك حتى تقضي
حق اليوم

مطلب حلف لا يفارقني
ففر منه يحنث

وكذا لا أفارقك حتى تقضي
حق اليوم أو حتى أؤدملك
الى السلطان اليوم لا يحنث
بمضي اليوم بل يفارقه بعده
ولو قدم اليوم لا يحنث وان
فارقه بعده بحر وكذا لو حلف
أن يحجره الى باب القاضي
ويحلفه فاعترف الخصم
أو ظهر شهود سقط اليمين
لتقيد من جهة المعنى بحال
انكاره كما سيبي في باب
اليمين في الضرب (وفي)
حلفه (لا يكلم عبده) أي عبده
فلان (أو عرسه أو صديقه
أولا يدخل داره) أولا يلبس
ثوبه أولا يأكل طعامه أو
لا يركب دابته (ان زالت
اضافته) يبيع أو طلاق أو
عداوة (وكلمه لم يحنث
في العبد) ونحوه مما يملك
كالدار (أشار اليه) بهذا
(أولا)

مطلب حلف لا يكلم عبدا
فلان أو عرسه ثم زالت
الاضافة يبيع أو طلاق

عقدت على عين مضافة الى فلان اضافة ملك فلا تبقى اليمين بعد زوال الملك كما اذا لم يعين وهذا لان هذه الاعيان لا يقصد هجرانهم بالذواتها بل معنى في ملاكها واليمين تتقيد بمقصود الخالف ولهذا تتقيد بالصفة الحاملة على اليمين وان كانت في الحاضر على ما بيننا من قبل وهذه صفة حاملة على اليمين فتقيد بمقتضى ما صار كانه قال مادام ملكا لفلان نظر الى مقصوده كذا في التبيين ولم يذكر المصنف حثته بالتجديد والحكم انه ان لم يشر حث بالتجديد وان أشار لا يثبت كفاي الكتزح (قوله على المذهب) مقابله رواية ابن سماعة ان العبد كالصديق لا كالدار بجر وعند محمد يثبت في الدار والعبد عند الاشارة وبه قال زفر والائمة الثلاثة كفاي الدر المنتي (قوله لان العبد ساقط الاعتبار) هذا وجه ظاهر المذهب ولذا يباع كالجار فالظاهر انه ان كان منه أذى انما يقصد هجران سيده بهجرانه (قوله بالطريق الاولى) لان العبد عاقل يمكن أن يعادى لذاته ومع هذا قيل انه ساقط الاعتبار فالدار بالاولى (قوله فتنبه) أي لكون هذا مراد المصنف (قوله ان أشار به ذا) أي بان قال لا أكلم صديق فلان عداؤ زوجته هذه (قوله أو عين) مثل لا أكلم عبدا زيدا (قوله حث) أي بفعل المحلوف عليه بعد زوال الاضافة ككل هو موضوع المسئلة ولا يثبت بالتجديد كفاي الكتزح (قوله لان الحر بهجر لذاته) أي وكانت الاضافة لتعريف المحض والداعي لمعنى في المضاف اليه غير طاهر لانه لم يقل لا أكلم صديق فلان لان فلانا عدو لي زيلعي أما ان هذا عند عدم قرينة تدل على أن الداعي لمعنى في المضاف اليه فلو وجدت لا يثبت بعد زوال الاضافة ومثلها النية وإذا قال في البحر ان ما في المختصر أي الكتزح انما هو عند عدم النية وأما ادانوى فهو على ما نوى لانه محتمل كلامه (قوله وان لم يشر ولم يعين لا يثبت) الا في رواية عن محمد والعمد الاول شرح الملتقى (قوله بان اشترى عبدا أو تزوج بعد اليمين) لما كان المتبادر من كلام المصنف أن قوله وحث بالتجديد مرته طابق قوله والا لا الواقع في مسئلة غير العبد مثل بئنا الذين أحدهما في العبد والاخر في غيره اشارة الى أن قوله وحث بالتجديد مرتب بمسئلة العبد أيضا بقرينة أن المصنف لم يذكر فيها حكم التجديد فعمل أن هذا راجع الى المسئلتين جميعا لكن هذا اذا لم يشر فيهما أما اذا أشار فيهما فاعلم انه لا يثبت لان التجديد غير المشار اليه وقت الخلف فافهم والحاصل كفاي البحر انه اذا أضاف ولم يشر لا يثبت بعد الزوال في الكل لا بقطاع الاضافة ويثبت في التجديد في الكل لوجوده واذا أضاف وأشار فلا يثبت بعد الزوال والتجديد ان كان المضاف لا يقصد به بالعادة والاحتث اه لكن قوله والاحتث أي بان كان المضاف يقصد بالعادة كزوجته والصديق مقتضاه انه يثبت بالتجديد اذا أشار مع أن الحث بالتجديد ههنا قد خصه الزياحي بما اذا لم يشر ككل هو المتبادر من عبارة الكتزح والمصنف فافهم (قوله لا يكلم صاحب هذا الطيبان) مثالب اللام قاموس وهو ثوب طويل عريض قريش من طول وعرض الرداء مربع يجعل على الرأس فوق نحو العمامة ويعطى به أكثر الوجه كما قاله جمع محققين وهو لبيان الاكمل فيه ثم يدار طرفه الايمن من تحت الحنك الى أن يحيط بالرقبة جميعها ثم يلقى طرفه على المسكبي وتقامه في حاشية الخيبر الرمل عن شرح المنهاج لابن حجر (قوله مثلا) لان قوله صاحب هذه الدار ونحوها كذلك نهر (قوله لان الاضافة للتعريف) لان الانسان لا يعادى لمعنى الطيبان فصار كالأشياء وقال لا أكلم هذا الرجل فتعاقبت اليمين بعينه فتح قيل يجوز أن يكون حريرا يعادى لاحله قلت وممدفوع بان عداوة الشخص منشؤها صفة في الشخص وهي ارتكابه المحرم شرعا ونحوه لا ذات الحربر والالزم انه لو كالم المشتري ولو امرأة أن يثبت فافهم (قوله الحين والزمان الح) أي سواء كان في النفي كوالله لا أكلمه الحين أو حيننا أو الاثبات نحو لا صوم من الحين أو حيننا أو الزمان أو زمانا (قوله من حين حاضه) أي يعتد برأبته الستة أشهر من وقت اليمين بخلاف لا صوم من حيننا أو زمانا فان له أن يعبر أي ستة أشهر شاء وتقدم الفرق فتح أي تقدم في قوله لا أكلمه شهرا (قوله لانه الوسط) لانه لقوله ستة أشهر وذلك لان الحين قد يراد به ساعة كفاي فسبحان الله حين تمسون وأربعون سنة كما قول المفسرون في هل أتى على الانسان حين من الدهر وستة أشهر كما قال ابن عباس في توفي أكلمها كل

على المذهب لان العبد ساقط الاعتبار عند الاحرار فكان كالثوب والدار (وفي غيره) أي في تكليم غير العبد من العرس والصديق لا الدار لانها لا تكلم فتكون الدار مسكونا عنها للمعلم بانها كالعبد بالطريق الاولى فتنبه (ان أشار) به ذا أو عين (حث) لان الحر بهجر لذاته (والا) يشر ولم يعين (لا) يثبت (وحنث) بالتجديد بان اشترى عبدا أو تزوج بعد اليمين (لا يكلم صاحب هذا الطيبان) مثلا (وكلمه بعد ما باعه حث) لان الاضافة للتعريف ولذا لو كالم المشتري لم يثبت (الحين والزمان) ومكرهما ستة أشهر من حين حلقه لانه الوسط (وبها)

قوله وان لم يشر هكذا يخطه والذي في نسخ الشارح وتنبه ببارته بعد ولا يشر وهو الاوفق بكون عبارة المت والالا اه مصححه

مطالب لا أكلمه الحين أو حيننا

حين لانهم امدد ما بين أن يخرج الطلع الى أن يصير وطبا فعند عدم النية ينصرف اليه لانه الوسط ولان القليل لا يقصد بالمنع لوجود الامتناع فيه عادة والاربعون سنة لا تقصد بالخالف عادة لانه في معنى الابد ولو سككت عن الحين تأيد فالظاهر أنه لم يقصد الاقل ولا الابد ولا أر بعين سنة فيحكم بالوسط في الاستعمال ولزمان استعمال استعمال الحين ونما في الفتح (قوله أي بالنية) أي يصح بالنية ما نواه وبين الشارح بتفسير الضمير أن الضمير عائدا على النية التي تضمنها نوى فهو من قبيل عود الضمير على مرجع معنوي متضمن في لفظ متأخر لفظا متقدما رتبة لان الاصل ما نواه كائن بها اه ح (قوله فيهما) أي في الحين والزمان أي اذا نوى مقدارا صدق لانه نوى حقيقة كلام لان كلامهما القدر المشترك بين القليل والكثير والمتوسط واستعمل في كل كمال فتح (قوله وغرة الشهر ورأس الشهر) ٣ وكذا عند الهلال أو اذا أهل الهلال وان نوى الساعة التي أهل فيها صح لانه الحقيقة وفيه تعليل عليه كذا في الفتح وفيه أيضا ان الغرة في العرف ما ذكر وان كان في اللمعة ثلاثا وسليخ الشهر التاسع والعشرون (قوله وأوله الى مادون النصف) كذا في الجرح عن البدائع ومقتضاه أن الخامس عشر ليس من أوله ويخالفه الفرع الآتي وكذا ما في الخاتبة حالف لانه في أول شهر رمضان فأنه لتمام خمسة عشر لا يحث فان كان الشهر تسعة وعشرين يوما قال محمدان أنه قبل الزوال من اليوم الخامس عشر ينبغي أن لا يحث وان أنه بعد الزوال في هذا اليوم حث اه ونحوه في ح عن الغمسة ستاني ومثله في التارخانية ولعلها ما قولان يشير اليه ما في البرازية أوله قبل مضي النصف وعن الثاني فيمن قال لا أكمل آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخره فعلى الخامس عشر والسادس عشر (قوله والصيف الخ) قال في الفتح وفي الوقعات والمختار أنه اذا كان الخالف في بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتاء مستمرا ينصرف اليه والا فاول الشتاء ما يلبس الناس فيه الحشو والفرو وآخر ما يستغنى الناس فيه عنهما والفاصل بين الشتاء والصيف اذا استثقل ثياب الشتاء واستخف ثياب الصيف والربيع من آخر الشتاء الى أول الصيف والخريف من آخر الصيف الى أول الشتاء لان معرفة هذا ليس للناس (قوله أو الابد) أي معرفة أو منكر اقرينة قصر التفصيل على الدهر (قوله هو العمر) أشار الى أنه لو قال لا أكمله العمر فهو على الابد عند عدم النية ولو نكره فعن الثاني على يوم وعنه على ستة أشهر كالحين وهو الظاهر خبر عن السراج (قوله عند عدم النية) أما اذا نوى شيئا فعمل نيته أفاده ط (قوله لم يدرك) أي توقف فيه أبو حنيفة وقال لأدري ما هو قال في الاختيار لانه لا يعرف فيه في سبع والامعات لا تعرف قياسا والدلائل فيه متعارضة فتوقف فيه وروى أبو يوسف عنه أن دهر أو الدهر سواء هو هذا عند عدم النية فان كان له نية فعلى ما نوى اه أي لو نوى مقدارا من الزمان عمل به اتفاقا ففتح فان قيل ذكر في الجامع الكبير أجمعوا فحين قال ان كانه دهورا أو شهورا أو سنينا أو جعأ أو أياما يقع على ثلاثة من هذه المذكورات قلنا هذا نظر ببع لمسئلة الدهر على قول من يعرف الدهر كافر ع مسائل المزارعة على قول من يرى جوارها قاله ابن الضياء شربلاية قلت والاحسن ما أجاب به في الفتح من أن قوله انه على ثلاثة ليس فيه تعيين معناه انه ما هو (قوله توقف الامام في أربع عشرة مسألة) منها لفظ دهر ومنها الدابة التي لا تأكل الا الجلة وقيل التي أكثر غذائها من بطيب الجواهر وى تحبس ثلاثة أيام وقل سبعة ومنها الكب متي يصير معناه وصد لا متي وعه وهو قولهم ما ترك الا كل ثلاثا ومنها وت الحتان روى عشر سنين أو سبع وعاليه مشي المصنعة آحر المات وقيل أقصاه اثنا عشر ومنها الخبيث المشكل اذا بال من مرجيه وقال لا يعتبر الا أكثر ومنها سور الجوار والتوقف في طهوريته لاني طهارته ومنها هل الملائكة فضل من الانبياء ومر في الصلاة أن خواص البشر أفضل ومنها أطفال المشركين وقال محمد لا يعذب الله أحدا بلاديب ومر في الجنائز ومما عتق جدار المسجد من ماله ومر أنه يجوز لو خيف عليه من طالم أو كان منقوشا من الواقف أو لا صلاح الجرار وفي الشربلاية انه فظاها شيخ الاسلام ابن أبي شريف بقوله

أي بالنية (مانوى) فيهما على الصحيح بدائع (وغرة الشهر ورأس الشهر أول ليلة) منه (ويومها وأوله الى مادون النصف وآخره اذا مضى خمسة عشر يوما) فلو حالف أن يصوم أول يوم من آخر الشهر وآخر يوم من أول الشهر صام الخامس عشر والسادس عشر والصيف من حين القاء الحشو الى لبسه ضد الشتاء بدائع (و) في حالفه لا يكمله (الدهر أو الابد) هو (العمر) أي مدة حياة الخالف عند عدم النية (ودهر) منكر (لم يدرك) وقالا هو كالحين) وغبر ناف أنه اذا لم يرد عن الامام شيء في مسألة وجب الافتاء بقوله ما نهر وفي السراج توقف الامام في أربع عشرة مسألة ونقل لأدري عن الأئمة ل

٣ مطلب لا أكمله غرة الشهر أو رأس الشهر

مطلب في المسائل التي توقف فيها الامام

حصل الامام أبان بن محمد بن عيسى * أن قال لأدري تسعة أسئلة
أطالها أهل الشرك أين محلهم * وهل الملائكة الكرام مفضلة
أم أنبياء الله ثم الموحدين * بجلالة أنى يطيب الاكل
والدهر مع وقت الختان وكابهم * وصف المعلم أى وقت حصه
والحكم فى الخنثى اذا ما بال من * فرجيه مع سؤر الجمار استشكاه
وأجاز نقش الجدار لمجسد * من وقفه أم لم يجز أن يطعمه

اه قلت وألحقت بها بينا آخر فقلت

وبرادع عشرة هل الجنى ينال * ببطاعة كالانس يوم المسئلة

(قوله بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جبريل أيضا) فى الكرماني سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
أفضل البقاع فقال لأدري حتى أسأل جبريل فسأله فقال لأدري حتى أسأل ربي فقال عز وجل خير
البقاع المساجد وخبر أهلها أولهم دخولا وآخرهم خروجا وأهلها آخرهم دخولا وأولهم خروجا وفى
الحقائق أنه تنبيه اسكل مفت أن لا يستكشف من التوقف فيما لاوقوف له عليه اذا المجازفة افتراء على الله تعالى
بتحريم الحلال وضده كذا فى الغهستاني وقال الغزالي فى الاحياء وقال صلى الله عليه وسلم ما أدري أعز ربي
أم لا وما أدري أتبع ملعون أم لا وما أدري أذوالقرنين نبي أم لا اه ح وهذا قبل أن يطلعه الله تعالى على
أمرهم وقد أخبر عليه الصلاة والسلام بأن تبعه مؤمن ط (قوله والجمع) معناه انه اذا حلف لا يكلمه
الجمع بترك كلامه عشرة أيام كل يوم هو يوم الجمعة لا أنه يترك كلامه عشرة أسابيع كما قد يتوهم وهذا
حيث لانية له فان نوى الاسابيع صح بخلاف جمعة مفردا كقوله على صوم جمعة اذا نوى الاسبوع أو لم ينو
يلزمه صوم الاسبوع بحكم غلبة الاستعمال يقال لم أرك منذ جمعة أفاده فى البحر (قوله عشرة من كل صنف)
هذاعنده وقال فى الايام وايام كثيرة سبعة والشهور اثنا عشر وماعداها لا بد والاصل فيه انه لتعريف
العهد لو ثم عهد والافتحس فاذا كان للحنس فاما أن ينصرف الى أدناه أو الى السكل لا ما بينهما مما هو
يقولان وحده العهد فى الايام والشهور لان الايام تدور على سبعة والشهور على اثني عشر فيصرف اليه
غيرهما لم يوجد فيستغرق العمر وهو يقول ان أكثر ما يطلق عليه اسم الجمع عشرة وأقله ثلاثة فاذا
دخلت عليه الاستغرق الجمع وهو العشرة لان السكل من الاقل ينزلة العام من الخاص والاصل فى العام
العموم فمما ناهى به زيلجى (قوله لانه أكثر ما يذكر بلفظ الجمع) يعنى أن العشرة أقصى ما عهد مستعملا
فيه لفظ الجمع على اليقين لانه يقال ثلاثة رجال وأربعة رجال الى عشرة رجال فاذا جاوز العشرة ذهب الجمع
فيقال أحد عشر رجلا الخ ح عن البحر (قوله خمس سنين) لان كل زمان ستة أشهر عند عدم البينة فتح
(قوله ومنكرها) أى منكر هذه الالفاظ (قوله كالم) أى فى أيام كثيرة ويقاس عليها غيرها ط (قوله
لا يكلم عيدا) أشار به الى أنه لا فرق بين المنكر والمضاف ط والى انه لا فرق بين منكر هذه الالفاظ المارة
ومسدر غيرها اذا لم يوصف بالكثرة ويأتى تقييد ذلك (قوله وتصح نية الكل) أى قضاة وديانة
لانه نوى حقيقة كلامة كذا فى الزيادات وظاهره انه لا يحث بواحد بحر (قوله لان المنع لمعنى فى هؤلاء) فان
الاضافة فيهم اضافة تعريف فتعلق اليمين بأعيانهم فلم يكلم السكل لا يحث وفى الاول اضافة ملك لانها
لا تقصد بالسعران وانما المقصود المالك فتناوت اليمين أعيانهم منسوبة اليه وقت الخنثى وقد ذكر
الانسية بلفظ الجمع واقته ثلاثة كذا فى الاختيار ونحوه فى البحرقات وهو مخالف للعرف فان أهل العرف
يريدون الكلام مع أى زوجة منهم ومع من كان له صداقة مع فلان ط قلت وقد قدمنا أول الأيمان
قبيل قوله كل حصل عليه حرام عن القبيصة ان أحسنت الى أقربائك فانت طالق فاحسنت الى واحد منهم
بحث ولا يراد الجمع فى عرفنا اه (قوله فان كان يعلم به) أى يعلم بأنه واحد بحث لان الجمع قد يراد به

عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعن جبريل أيضا (الايام
وأيام كثيرة والشهور
والسنون) والجمع والازمنة
والاحايين والدهور (عشرة)
من كل صنف لانه أكثر
ما يذكر بلفظ الجمع فى
لا يكلمه الازمنة خمس
سنين (ومنكرها ثلاثة)
لانه أقل الجمع مالم
يوصف بالكثرة كما مر
(لا يكلم عيدا أو
عبيد فلان أو لا يركب
دوابه أو لا يلبس ثيابه فله
بثلاثة منها حدث ان كان له)
أى لفلان (أكثر من
ثلاثة) من كل صنف
(والا) بان كالم أقل من
ثلاثة (لا) يحث وتصح نية
السكل (وان كانت عيته
على زوجته أو صداقته أو
انحسوته لا يحث مالم يكلم
السكل) مما سمى لان المنع
لمعنى فى هؤلاء فتعافت
اليمين بأعيانهم ولو لم يكن
له الأخ واسد فان كان يعلم
به حث والا لا كفى الواقعات

الجنس كلا اشترى العبيد اكن الفرق هنا أن اخوة فلان خاص معهود بخلاف العبيد (قوله وألحق في النهر) أي بالاخوة بحثا والظاهر انه لا خصوصية للاصـدقاء والزوجات بل الاعمام ونحوهم والعبيد والدواب وغيرهم كذلك لما قلنا (قوله من المسائل الاربع الخ) ذكرها في شرحه على الملتقى آخر كتاب الوقف و زاد علم الحديث قال فائدة الجمع لا يكون أي لا يستعمل للواحد الا في مسائل وقف على أولاده وليس له الا واحد فله كل الغلة بخلاف بنيه وقف على أقاربه المقيمين ببلد كذا فلم يبق منهم الا واحد حالف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا يأكل ثلاثة أرغفة من هذا الحب أو الخبز وليس منه الا رغيف واحد حالف لا يكلم الفقراء أو المساكين أو الناس أو بني آدم أو هؤلاء القوم أو أهل بـغـداد حثت بواحد كما في الاطعمة والسياب والنساء ثم أطال في ذلك وفي الكلام على المسئلة الاولى وأنتم المخالفة لما في الحاشية ثم وفق بينهم ما فرجه وسبأني ان شاء الله تعالى تمام الكلام عليها في الوقف (قوله وأما الاطعمة والسياب الخ) أي اذا كانت معرفة بأل مثل لا آكل الاطعمة ولا ألبس السياب بخلاف اطعمة زيد وثيابه فلا بد من الجمعية كما سر وقوله لا تصرف للمعرف للعهد الخ بيان لوجه الفرق أقول والفرق بين هذه المسائل من المواضع المشككة فلا بد من بيانه فمقول قال في تخيص الجامع وشرحه ان كنت بني آدم أو الرجال أو النساء حثت بالفرد الا ان ينوي الكل الحاقا للجمع مع المعرف بالجنس فيصدق قضاء ولا بحث أبدالان الصرف الى الأدنى عنه رالاطلاق لتعجم كلامه اذ ليس في وسعه اثبات كل الجنس واذا نوى الكل فقد نوى حقيقة كلامه وأما الجمع المنكر كال كنت نساء فيحث بالثلاث لانه أدنى الجمع ولو نوى الزائد صدق قضاء وان كان فيه تخفيف عليه لان الزائد على الثلاث جمع حقيقة وله نية الفرد أيضا لجواز ارادته بالفظ الجمع نحو اما أنزلناه لانيسة المثنى اه وقد صرح الأصوليون بان المعرف بصرف لاهـد ان أمكن والا فلجنس لان أل اذا دخلت على الجمع ولا عهد تبطل معنى الجمعية كلا اشترى العبيد اذا علمت ذلك فنقول ان الجمع المضاف اذا كان محصورا فهو من قسم المعرف المعهود فلا تبطل فيه الجمعية وان كان نارة يكتفي بأدنى الجمع كما في عبيد فلان ودوابه وثيابه ونارة لا بد من الكل كما في زوجاته وأصـدقائه واخوته وقدم الفرق وأما اذا كان غير محصور ومثل لأ كالم بني آدم أو أهل بـغـداد أو هؤلاء القوم فانه يكون للجنس اعدم العهد فيحث بواحد ويشير الى هذا الفرق ما في منية المفتي وعن أبي يوسف ان كان له من العبيد ما يحجهم بتسليم واحد لم يحث حتى يكلم الكل وان كانوا أكثر من ذلك فكالم واحد حثت وكذا في السياب ان كان له منها ما يلبس بلبسة واحدة لا يحث الا بالكل وان كان أكثر فبواحد اه فهذا صريح في الفرق بين المضاف المحصور وغيره فصار المضاف المحصور مثل المعرف بال المعهود لا بد فيه من الجمعية وغير المحصور مثل المسكر والمعرف بال غير المعهود يكتفي فيه بالواحد وعليه يخرج المسائل المارة عن شرح الملتقى وبه يظهر صحة ما أجاب به صاحب البحر فبين حلف أن أولاد زوجته لا يطلعون بيته فطلع واحد بانه لا يحث ولا بد من الجمع كما تقدم قبيل قول المصنف كل حل عليه حرام لكن كان المناسب أن يقول لا بد من طلوع الكل لانه مثل زوجات فلان لا مثل عبيده وتقدم الفرق لكن العرف الآن خلاف هذا كذا كراهه قريبا وظهر أيضا أن مسئلة الوقف الصواب فيها ما في الحاشية من التسوية بين الاولاد والبنين من انه اذا لم يكن له الا ولد واحد فالنصف له والنصف للفقراء اذا لفرق بين قوله على أولادى وقوله على بني فان كلامهم ما جمع مضاف معهود بخلاف قوله على ولدى فانه مفرد مضاف يشمل الواحد فكل الغلة له وبه يظهر أيضا أن الجمع المضاف المعهود اذا لم يوجد منه الا فرد لا يبطل اللفظ بالسكية بل يبقى له مدخل في الكلام والالم يستحق الولد شيئا ولذا حثت في لأ كالم اخوة فلان اذا لم يوجد غير واحد لكن هذا مع العلم والا كان المقصود هو الجمع لا غير كما مر فاعلم تحقيق هذا المقام فانه من مفردان هذا الكتاب والحمد لله على الانعام والالتزام

(باب اليمين في الطلاق والعناق)

مطلب الجمع لا يستعمل
لواحد الا في مسائل

مطلب تحقيق مهم في الفرق
بين لا اكالم عبيد فلان أو
زوجاته أو النساء أو نساء

وألحق في النهر الاصـدقاء
والزوجات قلت وهي من
المسائل الاربع التي يكون
فيها الجمع لواحد كما في
الاشـباه وأما الاطعمة
والسياب والنساء فيقع على
الواحد اجماعا لا تصرف
المعرف للعهد ان أمكن والا
فلجنس ولو نوى الكل صح
والله تعالى أعلم
*(باب اليمين في الطلاق
والعناق)*

الاصل فيه أن الولد الميت
ولدى حق غيره لا في حق
نفسه وان الاول اسم افراد
سابق والاخير لفرد لاحق
والوسطا الفردين العددين
المتساويين وان المتصف
بأحدهما لا يتصف بالآخر
للتناقض ولا كذلك الفعل
لعدمه لان الفعل الثاني غير
الاول فلو قال آخر تزوج
أتزوج فالتى أتزوجها طالق
طالقت المتزوجة مرتين
لانه جعل الآخر وصفا
للفعل وهو العقد وعقد
هو الآخر (أول عبد
أشترىه حرافش ترى عبدا
عتق) لما مر من الاول اسم
لفرد سابق وقد وجد (ولو
اشترى عبدين معا ثم آخر
فلا) عتق (أصلا) لعدم
الفردية (فان زاد) كلمة
(وحده) أو أسود أو
بالدينار (عتق الثالث) عتق
بالوصف (ولو قال أول عبد
أشترىه واحدا فاشترى
عبدين ثم اشترى واحدا
لا يعتق الثالث) وأشار الى
الفرق بقوله (للاحتمال)
أى لان قوله واحدا يحتمل
ان يكون حال من العبد أو
المولى ولا يعتق بالشك
وجوز في البحر جرحه
للعبد فهو كوحده وفي النهر
رفع، خبر ميتا محذوف
فهو كواحد (ولو قال أول
عبد أملكه فهو حرفك
عبد ونصف عبد عتق
الكامل)

٣ صاحب أول عبدا شترىه حر

(قوله الاصل فيه) أى في مسائله أى بعضها ط (قوله أن الولد الميت) قيد بلفظ الولد إشارة الى اشتراط أن
يستبين بعض خاقه قال في الفتح ولولم يستبين شئ من خلقه لم يعتبر (قوله ولدى حق غيره) فتتقضى به العدة
والدم بعدة نفاس وأمه أم ولد ويقع به المعلق على ولادته ط أى من عتقها أو طلائها مثلا (قوله لا في حق
نفسه) فلا يسمى ولا يغسل ولا يصلى عليه ولا يستحق الارث والوصية ولا يعتق اه شلى وسبأنى مثال هذا
الاصل في قوله ان ولدن فانت كذا حث باليت بخلاف فهو حر ط (قوله وأن الاول اسم لفرد سابق) فيه أن
المتبر عدم تقدم غيره عليه والسابق بوجه وجود لاحق وهو غير شرط كما يأتى فلا وضع أن يقول والاول
اسم المفرد لم تقدمه غيره أفاده ط (قوله والاخير) كذا في البحر وفي نسخة والاخر عبد الهمة وكسر الخاء
بلا ياء وهى أولى ولا يصح القع لصدقه على السابق وعلى اللاحق (قوله بين العددين المتساويين) كالثاني
من ثلاثة والثالث من خمسة ولم يمثّل المتصف له كالكثر ط وسيأتى بيانه (قوله بأحدهما) أى احدا الثلاثة
الذكورة وفي نسخة بضمير التثنية والاولى أولى (قوله لا يتصف بالآخر) بالمد والكسر فلو قال آخر امرأة
أتزوجها طالق فتزوج امرأة ثم أخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم مات طالقت التى تزوجها مرة لان التى أعاد
عليها التزوج اتصفت بكونها أولى فلا تتصف بالآخرية للتضاد كذا لو قال آخر عبدا ضرب به فهو حر فضرِب عبدا
ثم ضرب آخر ثم أعاد الضرب على الاول ثم مات عتق المفروب مرة ح عن البحر (قوله لعدم) أى لعدم
التناقض بيانه أن الفعل يتصف بالاولية واذا وقع ثانيا يتصف بالآخرية لكون الثاني غير الاول فانه عرض
لا يتقضى زمانين وانما يعتبر به السرعة باقيا كالبيع ونحوه اذ لم يعرض عليه ما ينافيه كفسخ وإقالة والا فهو
رائل وما يوجب دبره فهو غير حقيقة وان كان عيه صورة فصح وصفه بالاولية والآخرية باعتبار الصورة
وانتفى التناقض بين الوصفين باعتبار الحقيقة وذلك لكون الواقع آخر غير الواقع أولا ولذا قال لان الفعل
الثاني غير الاول فافهم (قوله مرتين) طرف للمتزوجة لا طالقت ح (قوله لعدم الفردية) أى في العبد
وأما العبد لعدم السبق د كان عليه أن يقول لعدم الفردية والسبق اه ح (قوله عتق الثالث) ٣
أى في المثال المذكور لانه هو الموصوف بكونه أول عبدا شتراه وحده ولا يخرج من الاولية شراء عبدين
معاقبه وكذا لو قال أول عبد أشترىه أسودا وبالدينار فاشترى عبدا بياض أو بالدرهم ثم اشترى عبدا أسود
أو بالدينار فاشترى كفى البحر ولا يلزم في المشرى أولا ان يكون جمعا كما لا يخفى (قوله وأشار الى الفرق) أى
بين وحده وبين واحدا (قوله لا احتمال الخ) هذا الفرق لشمس الاثنية ومقتضاه انه لو نوى كونه حال من العبد
يعتق لكن عبر عنه في الفتح بقبيل والذى اقتصر عليه في التحيص الجامع الكبير وأوضحه فاضحان في شرح
الجامع الصغير وشرح ابيداية وغيرهم هو ان الواحد يقتضى الانفراد في الذات وحده الانفراد في الفعل
المقرون به ألا ترى انه لو قال في الدار رجل واحد كان صادقا اذا كان معه صبي أو امرأة بخلاف في الدار رجل
وحده فانه كاذب فاد ا قال واحد لا يعتق الثالث لكونه حال مؤكدة لم تغد غير ما أفاده لفظ أول فان مفاده
الفردية والسبق ومفاده المفرد فكان كالمؤيد كرها أما اذا قال وحده فقد أضاف العتق الى أول عبد
لا يشركه غيره في التملك والثالث هذه الصفة وان عني بقوله واحد معنى النوح صدق ديانة وقضاء لم يافيه
من التعليل فيكون الشرط حيثئذ المفرد والسبق في حاله التملك كما ذكره الفارسي في شرح التحيص وبما
ذكر من الفرق علمت انه لا فرق بين النصب والجر بل ذكر في تلخيص الجامع أن حقه الكسر كما في بعض
نسخ الجامع وذكر شارحه عن كفى النسب أن الالف خطأ من بعض النسخ (قوله فهو كوحده) أى
يعتق العبد الثالث ورده في النهر بان الجر كالمعرب للفرق السابق قلت ويؤيده ما نقلنا عن تلخيص الجامع
ورده (قوله وفي النهر) في بعض النسخ وجوز في النهر الخ وبارته ولم أرفى كلامهم الرفع على انه
خبر بانه رادحروف واظهار لا يعتق أيضا كالمعرب ببارته اه (قوله ثلاث عبدا ونصف عبد) أى معا
كفى النسخ (قوله بين الكامل) لان نصف العبد ليس بعدد ولا يشركه في اسمه فلا يقطع عنه وصف الاولية

والفردية

والفردية كالمالك معه ثوبا ونحوه ذيل (قوله وكذا الثياب) مثل أول ثوب أملكه فهو هدي فذلك ثوبا ونصفا (قوله للمزاجية) فانه اذا قال أول كتر أملكه فهو صدقة فذلك كرا ونصف كرا جملة لا يلزمه التصديق بشئ لان النصف الزائد على الكرم من احم له يخرج من الاولية والفردية لان الكرا اسم لاربعةين فقيرا وقد ملك ستين جملة نظيره أول اربعين عبدا أملكهم فهم أحرار فذلك ستين لا يعتق أحد فعمل أن النصف في الكرا يقبل الانضمام اليه اذ لو أخذت أي نصف شئت وضممته الى النصف الزائد يصير كرا كاملا ونصف العبد ليس كذلك ذيل (قوله فبات الخالف) وكذا لا يعتق لولم يمت بالاولى لانه مادام حيا يحتمل أن يملك غيره (قوله اذ لا بد لا تخومن الاول الخ) قال في الفتح وهذه المسئلة مع التي تقدمت تحقق أن المعتبر في تحقق الآخريه وجود سابق بالفعل وفي الاوليه عدم تقدم غيره لا وجود آخر متأخر عنه والالم يعتق المشتري في قوله أول عبدا شتره فهو حر اذ لم يشتر بعده غيره اه (قوله بخلاف القبل) فاذا قلت جاء زيد قبل لا يقتضي مجيء أحد بعده فان معناه أن أحدا لم يتقدمه في المجيء ط قلت والظاهر ان هذا فيما اذا كان قبل منصوصا بانوا الا فهو مضاف تقدير الشيء وجد بعده الا ان يقال انه لا يلزم وجوده بعده ولو صرح بالخالف اليه كجئت قبل زيد فليتأمل (قوله ثم مات الخالف) قيد به لانه لا يعلم أن الثاني آخر الموت المولى لجواز أن يشترى غيره فيكون هو الآخر بحرقا وهذا اذا تناولت اليمن غير هذا العبد وكانت على فعل لا يوجد بعده موت المولى ولم يؤت وقتا مضافا مراح الجامع الكبير لوقال لامرأتين آخر امرأه أن تزوجها منك طالق فتزوج امرأه ثم الاخرى طلق الثانية في الحال لا تصافها بالآخرية في الحال واليمين لم تناول غيرها ماله قال لعشرة أعبدا آخركم تزوجا فتزوج بآذنه عبدا ثم تزوج الاول أخرى ثم مات المولى لم يعتق واحد منهم لان بموته لم يتحقق الشرط لاحتمال أن يتزوج آخر بعد موت المولى فلم يكن آخرهم الا اذ تزوج كلهم بآذنه فباعتق العاشر في الحال بلا توقف على موت المولى لانه آخرهم ولا يتوهم زوال وصف الآخرية عنه وكذا لو ماتوا قبله سوى المتزوجين فباعتق الذي تزوج مرة ولو قال آخركم تزوجا اليوم حرعتك الثاني الذي تزوج مرة يصح اليوم دون الاول الذي تزوج مرتين لانه انصف بالاوية فلا يتصف بالآخرية اه ملخصا وتماه فيه (قوله مستندا الى وقت الشراء) هذا عنده وعنده ما يقع مقتصر على حالة الموت فيعتبر من الثالث على كل حال لان الآخرية لا تثبت الا بعد عدم شراء غيره بعده وذلك يتحقق بالموت فيقتصر عليه وله أن الموت معرف فاما تصافه بالآخرية فمن وقت الشراء ويثبت مستندا بحر (قوله لو عاق البائن بالآخر) كقوله آخر امرأه أن تزوجها فهي طالق ثلاثا فعنده يقع من تزوجها وان كان دخل بها فله مهر بالدخول بشبهة ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول وعندها بالحبس بلا حد ودلا ترث منه وعندها يقع عند الموت ونزول لانه وارولها مهر واحد وعليها العدة أبعد الاجاب من عدة الطلاق والوفاء وان كان الطلاق رجعا فعليه الوفاة وتحدد كافي البحر (قوله وأما الوسط الخ) فاذا اشترى ثلاثة أعبدا متفرقين ثم مات عتق الثاني عند الموت عندهما وعند الامام عتق مستندا الى وقت شراء الثالث لانه اكتسب اسم الوسط في نفس الامر عند شراء الثالث وعرف فناداك بموت السيد قبل أن يشترى رابعا وأما قبل الثالث فلم يكتسب الثاني اسم الوسط لاعدا ولا في نفس الامر فلا يستند العتق الى وقت شراء الثاني بخلاف ما اذا قال آخر عبدا ملكه فهو حر ثم اشترى عبدا من متفرقين ثم مات حيث يعتق الثاني مستندا الى وقت شرائه عند الامام لانه اكتسب اسم الآخر بالشراء في نفس الامر وعرف فناداك بموت السيد قبل أن يشترى عبدا آخر هذا ما ظهر لي فتأمل وراجع اه ح قلت وهو بحث جيد والقواعد له تؤيد في التخصيص وشرحه للفرامي لوقال كل مملوك أم لك حر الا الاوسط فذلك عبدا عتق في الحال لا امتناع الاوسطية فيه حالا وما لا دلو ملك ثانيا ثم ثالثا لم يعتق واحد منهم لان الثاني صار أوسطا بشراء الثالث والثالث يحتمل أن يصير أوسطا بملك خامس وانما يعتق الثاني اذا اتفقت عنه الاوسطية بان ملكا رابعا فباعتق حين ملك الرابع وهلم جرا والوسطية تروى بموت المولى عن شفع كالائنين

وكذا الثياب بخلاف
المسكيات والموزونات
للمزاجية ذيل (قال آخر
عبدا ملكه فهو حر فذلك
عبدا فبات الخالف لم
يعتق) اذ لا بد لا تخومن
الاول بخلاف العكس
كالعبدا لا بد له من قبل
بخلاف القبل (فلو اشترى)
الخالف المذكور (عبدا ثم
مات) الخالف
(عتق) الثاني (مستندا
الى وقت الشراء) فيعتبر
من كل المال لو الشراء في
الصحة والا فن الثالث وعليه
فلا يصير فارا لو عاق البائن
بالآخر خلافا لهما وأما
الوسط ففي البدائع انه
لا يكون الا في وتر فثاني
الثلاثة وسطا وكذا ثالث
الجمعة وهكذا (ان ولدت
فأنت كذا حنت بالميت)
ولو سقطا

فهو حر فوات ميتا ثم
 آخر حياته عتق الحى وحده
 لبطلان الرقب بالموت بخلاف
 الولد أو الولادة (البشارة
 عرفا اسم الجبرسار) خرج
 الضار فليس ببشارة عرفا
 بل لغسة ومنه فبشرهم
 بعذاب أليم (صدق) خرج
 الكذب فلا يعتبر (ليس
 له بشر به علم) فيكون من
 الاول دون الباقي (فلو قال
 كل عبيد بشرى بكذا فهو
 حرف بشره ثلاثة متفرقون
 عتق الاول) فقط لما قلنا
 وتكون بكتابة ورسالة مالم
 ينو المشافهة فتكون
 كالحديث ولو أرسل بعض
 عبيده عبدا آخران ذكر
 الرسالة عتق المرسل والا
 الرسول (وان بشره معا
 عتقوا) لمتحقها من الكل
 بدليل فبشره بعلام عليهم
 (والبشارة لا فرق فيما بين)
 ذكر (الباء وعدها بخلاف
 الحبر) فانه يختص بالصدق
 مع الباء كما مر في الباب قبله
 (والكتابة كالخبر) فيما
 ذكر (والاعلام) لا بد فيه
 من الصدق ولو بلباء
 (كالبشارة) لان الاعلام
 اثبات العلم والكذب
 لا يفيد بدائع (فأعدة النية
 اذا قارنت عتق العتق)
 الاختيارية كالشرع مثلا
 بخلاف الارث

٣ مطالب ان ولدت فاب
 كذا حيث باليت بخلاف

والاربعة والستة وتحقق بونه عن وتر كثلاثة أو خمسة أو سبعة ونحوها فيعتقون الا أو سطهم ونحوها هناك
 (قوله مستبين الخلق) أي ولو بعض الخلق كما قدمناه (قوله والا) أي وان لم يستبين (٣ قوله عتق الحى وحده)
 أي عند الامام وعندهما لا يعتق أحد لان الشرط تحقق بولادة الميت فتتحل اليمين لا الى حواء لان الميت ليس
 بعمل للحرية وله أن يطلق الاسم بتقيد بوصف الحياة لانه قصدا اثبات الحرية له وعلى هذا الخلاف أول ولد
 تلدينه فهو حر فولدت ميتا ثم حيا أفاده في البحر (قوله لبطلان الرقب الخ) هذا تعاميل من طرفهما العبرمذكور
 في كلام الشارح وهو ما لو قال أول عبيد يدخل على فهو حر وأدخل عليه عبيد ميت ثم أخرج عتق الحى اجماعا
 على الصحيح والعذر لهما أن العبودية بعد الموت لا تبقى لان الرقب يبطل بالموت بخلاف الولد في أول ولدت لدينه
 والولادة في ان ولدت لمتقة قهما بعد الموت أفاده ح (قوله بل لغة الخ) قال في النهر ولا تختص لغة بالسار بل قد
 تكون في الضار أيضا ومنه فبشرهم بعذاب أليم ودعوى المجازم دفوعة بمادة الاشتقاق اذ لا شك أن الاخبار
 بما يخافه الانسان يوجب تميز البشارة أيضا اه أقول لامتنافاة بين ما قاله من أنم احقيقة في خبر يغيب البشارة
 وبين تقرير البيهقيين الاستعانة التسمية في الآية لانه نظر فيما قاله الى أصل اللغة وهم نظروا الى عرف
 اللغة وكلفظ اختلاف معناه في أصلها وعرفها كالدابة فانهم لما يدب على الارض في أصل اللغة ونخصت في
 عرفها بذوات الاربع وكاللفظ فان معناه في أصل اللغة الرمي ثم نخصت في عرفها بما يطرحه الهم كفي رسالة
 الوضع اه ح وحاصله انه منقول لغوى فيصح اطلاق لفظ الحقيقة والمجاز عليه باختلاف الاعتبار كما أوضحه
 في التلويح في أول التقسيم الثاني في استعمال اللفظ في المعنى (قوله خرح الكذب) فلا يعتبر وأورد أنه يظهر
 به في بشرة الوجه والفرح والسرور باعتبار الطاهر وأجيب بانه اذا ظهر خلافه يزول لكن في الفتح أن الوجه
 فيه نقل اللغة والعرف (قوله فيكون) أي التبشير أو الضمير عائدا للحر الذي عاد اليه صمير به (٤ قوله من الاول)
 أي من الخبر الاول دون الباقي أي الخبرين بعد في المثال الآتي قال في الفتح وأصله ما روى انه عليه الصلاة
 والسلام مر بان مسعود وهو يقرأ القرآن فقال عليه الصلاة والسلام من أحب أن يقرأ القرآن غضا طريا
 كما أنزل فليقرأ بقرائة من أم عبد فابتدأ رايه أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما بالبشارة فسبق أبو بكر عمر
 فكان ابن مسعود يقول بشرني أبو بكر وأخبرني عمر (قوله لما قلنا) من أن المبشر هو الاول دون الباقي
 (قوله فتكون كالحديث) أي فلا يعتق بالكتابة والرسالة لما مر في الباب السابق أن الحديث لا يكون الا
 باللسان (قوله ان ذكر الرسالة) بأن قال له ان فلا يبايع قول لك ان فلا نا قدم كفي البحر فالمعتبر في الرسالة اسناد
 الكلام الى المرسل بلا اشتراط ذكر مادة الرسالة (قوله والا الرسول) أي وان لم يذكر الرسالة واعماله ان
 ولا ما قدم من غير اسناد الى المرسل عتق الرسول (قوله عتقوا) وان قال عتبت واحدا لم يصدق قضاء بل ديانة
 فيسبغه أن يختار واحدا فيمضي عتقه وبمسك النقية ط عن الهندية (قوله فبشره) كذا وقع لازي لم يلح
 والكمال وصاحب البحر والتلاوة بالواو ط (قوله والاعلام لا بد فيه من الصدق) كان عليه أن يزيد وجهها
 الخالف كقوله مناه عن التخصيص في الباب السابق لان الاعلام لا يكون للعالم وقد ما أن ما ذكره من
 اشتراط الصدق في الاعلام والبشارة مخالف لما قدمه هناك تبعا للفتح والحر من عدم اشتراطه اذا كما
 بدون باعوان ما هنا مذكور في التخصيص (قوله والكذب لا يفيد) لان العلم الجزم المطابق للحق والكذب
 لا مطابقة فيه ط (قوله النية الخ) أي نية العتق عن الكفارة وقد ذكرنا هذه القاعدة هنا المناسبة لتعليق
 العتق بالشرع فانه غير والا فالمناسب لها كرامة الظهار أو كفارة اليمين (قوله كالسراء) أي شراء القريب
 أي اذا نواه عن كفارته أخراه عتقها لا فالزمر والا ثمثة الثلاثة وهو قول أبي حنيفة أولا باء على ان علة العتق
 عندهم القرابة لا الشراء ولما أن شراء القريب اعترف لما روى الستة الا البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال
 لن يحرى ولد من والده الا أن يحرمه مملوكا فيشترى به فيعتقه ويريد فيشترى به فيعتق عند ذلك الشراء وقد رتب
 عتقه على شرائه ما علمت من أن المعنى فيعتق هو فهو مثل سقاء وأرواه والترتيب بالماء يطرد العلية على

ما عرف مثل سها فمجرد وتمامه في الفتح (قوله لانه جبري) فان الملك يثبت فيه بلا اختيار فلا تتصور النية فيه
 ٣ فلا يعتق من كفارته اذ افواه لانها نية متأخرة عن العتق بخلاف ما اذا ملكه بهيمة او وصية ناو يا عند القبول
 كما يأتي (قوله بان تقارن) أي النية العلة أي علة التكفير كما ذكرنا في الارث وكما يأتي (قوله ثم فرع عليها)
 أي على القاعدة المذكورة (قوله فصاعداً أيه) أي ونحوه من كل قريب محرم (قوله لا شرعاً من حلف
 بعته) كقوله لعبد الغيران اشتريتك فانت حر فاشترته ناو يا عن التكفير لا يجوز له ائتمار أي عدم المقارنة
 للنية فان علة العتق قوله فانت حر والشراء شرط والعتق وان كان ينزل عند وجود الشرط لكنه انما ينزل
 بقوله أنت حر السابق فانه العلة والشراء شرط عماها فلا يعتق بوجود النية عنده لان النية شرط متقدم لا متأخر
 حتى لو كان نوى عند الحلف يعتق عنها كما يأتي وتمامه في الفتح (قوله ولا شرعاً مستولدة الخ) أي اذا تزوج
 أمة لغيره فأولدها بالنكاح ثم قال لها اذا اشتريتك فانت حرة من كفارة يعني ثم اشترها لا تجزئها عن الكفارة
 (قوله لنقصان رقها) لانها استحققت العتق بالاستيلاء حتى جعل اعتاقاً من وجهه ولذا لا يجزئ اعتاقها عن
 الكفارة ولو منحزوا لكن أراد الفرق بينهما وبين القريب لان شرائه اعتاقاً من كل وجه لانه لم يثبت له قبل
 الشراء عتق من وجهه أفاده في الفتح (قوله بخلاف الخ) مرتبط بقوله ولا شرعاً مستولدة (قوله للمقارنة) تعليل
 قاصر فان المقارنة موجودة في المستولدة أيضاً وأما وجه المحالفة ما في الفتح وهو ان حرية القنة غير مستحقة
 بجهة أخرى فلم تختل إضافة العتق الى الكفارة وقد فارتته النية فكملة الموجب (قوله كاتهاب الخ) كان عليه
 أن يذكر بعد قول المتن فصاعداً أيه للكفارة بان يقول وكذا اذا وهب له أو تصدق عليه أو أوصى له به
 ناو يا عند القبول ح وهذا الثلاثة ذكرها في البحر بحثنا و زاد أو جعل مهرها مع ان الثلاثة في الفتح
 والزبلي ٢ (قوله ان تسري أمة) أي اتخذتها سارية فعلية منسوبة الى السر وهو الجماع أو الاخفاء (قوله
 لمصادقتها الملك) أي لمصادفة الحلف وأعاد عليه الضمير وثلاثان الخلف يعني اليه وهي هنا التعليق أي
 لوقوعها في حالة الملك فهو كقوله ان ضربت أمة فهي حرة فضررت أمة في ملكه عتقت بخلاف من ملكها بعد
 التعليق (قوله لا يعتق من شرائها تسرياً) أي عند نكاحها لا فرق فانه يقول التسري لا يصح الا في الملك فكان
 ذكره ذكر الملك ولما انه لو عتقت المشتراة لزم صحة تعليق عتق من ليس في الملك بغير الملك وسببه لان التسري
 ليس بنفس الملك ولا سببه وتمام تحقيق ذلك في الفتح (قوله ويثبت التسري بالتحصين والوطء) التحصين أن
 يبيتها ببيتها ويمنعها من الخروج أفاده مسكين ط فلو وطئ أمة له ولم يفعل ما ذكر من التحصين والاعداد
 للوطء لا يكون تسرياً وان علق منه فتح وأفاده قول الشارح والوطء انه لا بد منه فلا يكفي الاعداد له بدونه
 في مفهوم التسري وهذا نية عليه في النهر أخذ من قوله لم لو حلف لا تسري فاشترى جارية فخصها ووطئها
 حنت ثم قال انهم أغفلوا التنبيه عليه اه قلت لكن صرح به اب كمال وقال وشرط في الجامع الكبير شرطا
 ثالثا وهو أن يجامعها (قوله وشرط الثاني) أي مع ذلك فتح أي مع المدكور من الشرطين (قوله طلقت
 وعتق) أي طلقت امرأته المعاق طلاقها على التسري وعتق عبده المعلق عتقه عليه والمراد به لعبد الذي كان
 في ملكه وقت الحلف دون التسري بعده كما في الفتح والنهر أي لان قوله فعبدى حر ينصرف الى العبد المناف
 ليه وقت الحلف دون الحادث بعده كما مر في كتاب الاعناق في باب الحلف بالعتق ومثله يقال في الزوجة (قوله
 وأفاد الفرق الخ) أي بين تعليق عتق الأمة لغير المملوك وقت الحلف على تسريها وبين تعليق عتق عبده
 الذي في ملكه او طلاق زوجته على تسري أمة وان لم تكن في ملكه وقت الحلف حيث صح الثاني دون الاول
 وبين الفرق ان الاول لم يصح للمانع وهو تعليق عتق من ليس في الملك بغير الملك وسببه كما مر أما الثاني فقد
 صح لعدم المانع لكونه تعليق عتق عبداً او طلاق زوجة في ملكه وقت الحلف وذلك جازم بآي شرط كان
 كدخول الدار وغيره من الشروط ومنها تسري أمة في ملكه وقت الحلف أو مستحقة بعده وهذا الفرق طاهر
 خلافاً لبعض معاصري صاحب البحر حيث قاس الثاني على الاول فانه غلط فاحش كما نبه عليه في البحر والنهر

(لا) يصح التكفير ثم فرغ
 عليها بقوله (فصاعداً أيه
 الكفارة) للمقارنة (لا شرعاً
 من حلف بعته) لعدمها
 (ولا شرعاً مستولدة بنكاح
 عاق عتقها عن كفارته
 بشرائها) لنقصان رقها
 (بخلاف ما اذا قال لقنة ان
 اشتريتك فانت حرة عن
 كفارة يعني فاشترها) حيث
 تجزئها عنها للمقارنة كاتهاب
 ووصية ناو يا عند القبول
 بخلاف ارث لما سرزبلي
 (وعتقت بقوله ان تسري
 أمة فهي حرة من تسراها
 وهي ملكه حينئذ) أي
 حين حلفه لمصادقتها الملك
 (لا) يعتق (من شرائها
 فتسراها) ويثبت التسري
 بالتحصين والوطء وشرط
 الثاني عدم العزل فتح (ولو
 قال ان تسري أمة فانت
 طالق أو عبدى حر فتسري
 بمن في ملكه أو من اشترها
 بعد التعليق طافت وعتق)
 وأفاد الفرق بقوله (لوجود
 الشرط) بلامانع لصحة التعليق
 طلاق المسكوحة بآي شرط
 كان فلا يحفظ

٢ مطلب ان تسري
 أمة فهي حرة

٣ (قوله فلا تتصور فيه
 النية الخ) هذا غير ظاهر
 والتعليل الواضح ما نقله

شخصاً عن بعضهم وهو ان الحائض أو المظاهرة مثلاً خاطبه الشارع بالاعتاق وهو فعل اختياري ولم يوجد في المملوك بالاثبات لانه جبري اه

مطلب كل مملوك في حر

(كل مملوك في حر عتق عبده ومدبروه) ويدين في نية الذكور لا الإناث (وأمهات أولاده) للملكهم يداورقبة (لامكاتبه) الابالنيسة ومعنى البعض كالمكاتب (لعدم الملك يدا وفي الفتح يدين في كل مرقوق في حر أن يعتق المكاتب لأم الولد الابالنية (هذه طالق أو هذه وهذه طالق الانخيرة وخبر في الاولين وكذا العتق والاقرار) لان أولاد المذكورين وقد أدخلها بين الاولين وعطف الثالث على الواقع منهما فكان يكاد كما طالق وهذه ولا يصح عطف هذه على هذه الثانية لازوم الاخبار عن المثني بالمفرد

مطلب لا أكلم هذا الرجل أو هذا وهذا

والشرعية لانية وأشار اليه المصنف بتصرحه بتعليقه ولذا أمر الشارح بحفظه (قوله كل مملوك في حر) هذه المسائل الى آخر الباب ليست من الأعيان اعدم التعليق فيها فالاولى بها أبوابها اه ح قلت ولعلهم ذكروها هنا لبيان حكمها اذا وقعت جزاء في التعليق ثم رأيت ط ذكره (قوله عتق عبده ومدبروه) أي الاماء والذكور فتح (قوله ويدين في نية الذكور) أي ولا يصدق قضاء لانه نوى التخصيص في اللفظ العام ولو نوى السود دون غيرهم لا يصدق أصلا لانه نوى التخصيص بوصف ليس في لفظه ولا عموم الالفاظ فلا تعمل نيته بخلاف الذكور فان لفظ كل مملوك للرجال حقيقة لانه تعميم مملوك وهو الذكور وانما يقال لانني مملوكه ولكن عند الاطلاق يستعمل لها المملوك عادة يعني اذا عمم مملوك بادخال كل ونحوه شمل الاناث حقيقة فلذا كان نية الذكور خاصة بخلاف الظاهر فلا يصدق قضاء ولو نوى النساء وحدهن لا يصدق أصلا فتح قلت وتقدم في باب الحلف بالعتق من كتاب العتق انه لو قال مملوكي كلهم أحرار لم يدين في نية الذكور لانه جمع مضاف بهم مع احتمال التخصيص وقد ارتفع الاحتمال بالتأكيدي بخلاف كل مملوك فان الثابت فيه أصل العموم فقط فتبطل التخصيص وتدم الشارح هناك أن لفظ المملوك والعبد يتناول المدبر والمرهون والمأذون على الصواب أي خلافا للمعنى في الأخيرين (قوله للملكهم يداورقبة) عائد لكل وهو من اضافة المصدر لفعوله أي لكونهم مملوكين له يدا أي اكسابا ورقبة (قوله ومعنى البعض كالمكاتب) أي في انه لا يدخل في المملوك لانه مثله في الدخول في المرقوق أيضا لان كلام من الملك والرق ناقص في معتق البعض فلا يدخل في المملوك ولا في المرقوق اه ح قلت وتقدم في العتق ان المشترك كالمكاتب أيضا لا يدخل الابالنية وتقدم تمام الكلام عليه (قوله لعدم الملك يدا) أي لعدم ملك المولى ما في يد المكاتب فصار الملك ناقصا فلا يدخل في المملوك المطاق وكذا معتق البعض والمشارك لما علمت (قوله أن يعتق المكاتب) لان الرق فيه كامل فتح (قوله لا أم الولد) لنعصان رقتها بالاستيلاء ط (قوله هذه طالق الخ) كان الانسب بهما هذا الباب ذكر ما لو حان لا يكلم هذا الرجل أو هذا وهذا في تخيص الجامع وشرحه انه يحث بكلام الاول أو بكلام الأخير من لان أولاد الشئبين ولو كان أحد الأخيرين فقط لا يحث ما لم يكلم الآخر ولو عكس فقال لأ كالم هذا وهذا أو هذا حث بكلام الأخير أو بكلام الاولين لان الواو للجمع وكلمة أو بمعنى ولا تتناولها انكر في النفي فتعم بكافي قوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا أي ولا كفورا في الاول جمع بين الأخيرين بحرف الجمع فصار كأنه قال لأ كالم هذا وهذا هذين وفي الثاني جمع بين الاولين بحرف الجمع كأنه قال لأ كالم هذين ولا هذا اه وذكر الفرق بينهما وبين ما في المتن ان هذا في النفي وذلك في الاثبات فلا يعم ونحوه في البحر (قوله والاقرار) كقولنا فلان على ألف درهم أو فلان وفلان لزمه خمسمائة للأخير وله أن يجعل خمسمائة لاي الاولين شاء فان مات من غير بيان اشتركت في الخمسمائة الاولان ح (قوله على الواقع منهما) أي على الثابت من الاولين وهو الواحد الملبسهم ولذا قال في التلويح ان المعطوف عليه هو المأخوذ من صدر الكلام لا أحد المذكورين بالتعيين اه (قوله ولا يصح الخ) قال في التلويح وقيل انه لا يعتق أحدهم في الحال وله الخيار بين الاول والاخيرين لان الثالث عطف على ما قبله والجمع بالواو كالجاء بالالف التثنية فكانه قال هذا حر وهذا انما ادحاك لا يكلم هذا أو هذا وهذا وأجاب شمس الأئمة بان الخبر المذكور وهو حوالا يصلح خبرا للاثنتين ولا وجه لاثبات خبر آخر لان العطف للاشتراك في الخبر أو لاثبات خبر آخر مثله للاثنتين مخالفا له لفظا بخلاف مسألة اليمين لان الخبر يصلح للاثنتين يقال لأ كالم هذا أولا كالم هذين وجعل صدر الشريعة هذا الجواب سببا للاولوية والرجحان لالامتناع لان المقدر قد يعبر الماد كقولنا كفي قولك همد بالاسية وزيد وقول الشاعر

نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأي مختلفان

اه ملخصا وتعممه فيه وأجاب صدر الشريعة في التمتع بحجاب آخر وهو أن قوله أو هذا غير معنى قوله هذا

وهذا اذا لم يذكر الثاني

والثالث خبراً (فان) ذكر

بان (قال هذه طالق

أو هذه وهذه طالق

أو قال هذا أو هذا

وهذا حراً (فانه لا يعتق)

أحد (ولا تطلق) بل بخير

(ابا خنار) الايجاب

(الاول عتق) الاول (وحده

وطاقت) الاولى (وحدها

وان اختار الايجاب الثاني

عتق الاخر بران وطاقت

الاخيرتان) حلف لا يساكن

فلانا سافر الخالف فسكن

فلان مع أهل الخالف حنت

عنده لا عند الثاني وبه يفق

قال لعبدك ان لم تأت الدية

حتى أصربك وأنت ذم

يضر به حنت عند الثاني

لا عند الثالث وبه يفق

اختلاف في الحاق الشرط

بالبين المعقود بعد السكوت

فصححه الثاني وأبطله

الثالث وبه يفق فلا حنت

في ان كان كذا وكذا

وسكت ثم قال ولا كذا

ظهر أنه كان كذا حانية

*(باب البين في البيع

والشراء والصوم والصلاة

وغيرها)*

الاصل فيه أن كل فعل

١ مطلب في استعمال حتى

للعناية والسببية والعطف

٢ مصاب ان لم أخبر فلانا

حتى يضر بك

٣ مطلب ان لم أصربك حتى

يدخل الليل

٥ مطلب لا يلحق الشرط به السكوت سواء كان له أو عا

حرم قوله وهذا غير معتبر لان الواو التمهيدية تضي وجود الاول وانما يتوقف اول الكلام على المعبر لا على ما ليس بخبر فيثبت التخيير بين الاول والثاني بلا توقف على الثالث فصار معناه أحدهما حرم قوله وهذا يكون عطفاً على أحدهما اهـ قلت وهذا أظهر من الجواب الاول لشبهه صورة الاقرار دون الاول لانه لا يختلف فيها تقدير الخبر فتدبر (قوله وهذا اذا لم يذكر الثاني والثالث خبراً) صادق بعدم ذكر خبر أصلاً وبذكر خبر لثالث فقط بأن يقول هذه طالق أو هذه وهذه طالق ذكره مسكين ط (قوله بأن قال الخ) والظاهر أن الاقرار كذلك كما اذا قال لهذا ألف درهم أو لهذا ألف درهم ط (قوله حلف لا يساكن فلانا) محل هذه المسئلة باب البين في الدخول والخروج والسكنى وقدمها الشارح بعينها هناك ح (قوله وبه يفق) لانه لم يساكنه حقيقة كما قدمه الشارح (قوله قال لعبدك الخ) سيد كر الشارح هذا الفرع في محله وهو باب البين بالضرب والقتل (قوله وبه يفق) لان حتى للتعايل والسببية لا للغاية وفي الذخيرة ان حتى في الاصل للغاية ان أمكن بأن يكون مدخولها مقصوداً ومؤثراً في انهاء المحلوف عليه وفي تركه فان لم يمكن حملت على السببية وشرطها كون العقد معقوداً على فعين أحدهما منه والا حرم من غيره ليهكون أحدهما جزءاً عن الآخر فان تعذر حملت على العطف ومن حكم للغاية اشتراط وجودها فان أقماع عن الفعل قبل العناية حنت وفي السببية اشتراط وجود ما يصلح سبباً لا وجود المسبب وفي العطف اشتراط وجودهما ٢ فاذا قال ان لم أخبر فلانا بما صنعت حتى يضر بك فبدي شرط البر الاخبار فقط وان لم يضر به لانه لا يمتد فلا يمكن حملها على العناية وأمكن السببية لان الاخبار يصلح سبباً للضرب كأنه قال ان لم أخبر به صنعت ليضر بك كما لو حلف البين له ثوباً حتى يلبسه أو دابة حتى يركبها أو بهيمة حتى يركبها أو ما لم يلبس ولم يركب وإذا قال ان لم أصربك حتى يدخل الليل أو حتى يشفع لك فلان أو حتى نصبح وأقلمع عن الضرب قبل ذلك حنت لان ذلك يصلح غاية للضرب وكذا ان لم ألزمك حتى تقضي ديني ٤ واذا قال لعبدك حرام ان تأت اليوم حتى أتعدى عندك أو حتى أغديك أو حتى أصربك فشرط البر وجودهما اذا لم يمكن للغاية لان الايمان لا يمتد ولا السببية لان الفعلين من واحد وفعل الانسان لا يصلح جزءاً لفعله فحمل على العطف وصار التقدير ان لم أتد وأتعدى عندك وان لم يقيد باليوم فأتاه ولم يتعد عنده ثم تعدي عنده في يوم آخر من غير أن يأتيه برانه لما أطلق لا فرق بين وجود شرطى البر معاً أو متفرقاً اهـ ملخصاً (قوله اختلاف في الحاق الشرط الخ) الخلاف فيما اذا كان الشرط عاياً كالمثال الا حتى أما اذا كان له لا يلحق بالاجماع كقوله ان دخلت هذه الدار فانت طالق فسكت سكتة ثم قال وهذه الدار لان الثانية لو لحقت بالبين لا تطلق بدخول الاولى وحدها ولا يملك تعبير البين كذا في الذخيرة ومثله في البرازية وكذا قال في الحازية لا يصح في قولهم اهـ والحاصل انه على المفتي به لا يلحق مطلقاً سواء كان له أو عليه (قوله بعد السكوت) متعلق بالحاق (قوله فلا حنت في ان كان كذا الخ) مثاله ما في الحانية رجل قال لجاره ان امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجار ان كانت امرأتى عندى البارحة فامرأتى طالق فسكت ساعة ثم قال ولا غيرها ثم طهر أنه كان عند الخالف امرأة أخرى

(باب البين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها)

(قوله وغيرها) كالمشي واللبس والجلوس ط (قوله الاصل فيه الخ) ذكر في الفتح أصلاً أظهر من هذا وهو

أن كل عقد ترجع حقه الى المباشر ويستعنى الوكيل فيه عن نسبة العقد الى الموكل لا يحث الخالف على

عدم فعله مباشرة المأمور ولو جوده من المأمور حقيقة وحكما فلا يحث بفعل غيره لذلك وذلك كالبيع والشراء

والايجار والاستئجار والصلح عن مال والمقاسمة وكذا الفعل الذي يستتاب فيه ويحتاج الوكيل الى نيابة

للموكل كالمقاسمة فان الوكيل يقول ادعى لموكل وكذا الفعل الذي يقتصر أصل الفأده به على محله كضرب

الولد فلا يحث في شيء من هذه بفعل المأمور وكل عقد لا ترجع حقه الى المباشر بل هو سفير وما قل عبارة

يحث فيه مباشرة المأمور كما يحث بفعله بنفسه كالنزع والعتق بمال أو بدونه والكتابة والهبة والصدقة

٤ مطلب ان لم أتد حتى أتعدى

٥ مطلب لا يلحق الشرط به السكوت سواء كان له أو عا

والوصية والاستقرار والصلح عن دم العدو والاياد والاستيداع والاعارة والاستعارة وكذا كل فعل
ترجع مصلحته الى الاثر كضرب العبد والذبح وقضاء الدين وقبضه والكسوة والجل على دابته ونخاطة
الثوب وبناء الدار اه ملخصا (قوله تتعلق حقوقه بالمباشر) خرج عنه المخاصمة وضرب الولد فانه لا يحتث فيهما
بفعل المأمور مع انه ليس في ذلك حقوق تتعلق بالمباشر فانما سبب تعبير الفتح المار (قوله كنكاح وصدقة) أما
النكاح فكون حقوقه تتعلق بالامر ظاهر ولذا ينسب به المباشر الى امره فيطالب الامر بحقوقه من مهر
ونفقة وقسم ونحوه وأما الصدقة لم يظهر لي فيها ذلك وكذا الهبة ولعل المراد بالحقوق فيهما صحة الرجوع
للامر في الهبة وعدم صحته في الصدقة نعم سيأتي في كتاب الوكيلة انه لا بد من اضافتهما الى الموكل وكذا بقية
المذكورات في قول الفتح المار وكل عقد لا ترجع الى المباشرة ونذكر قريبا الكلام عليه (قوله وماذا
حقوقه) يشمل نحو المخاصمة وضرب الولد مع انه لا يحتث فيهما بفعل وكيله تأمل (قوله يحتث بفعل وكيله
أيضا) أي كما يحتث بفعل نفسه والاولى ابدال وكيله بأمور له ماسيئة والتعليل بانه سفير ومعبوفات ذلك صفة
الرسول لانه يعبر عن المرسل لكن بطاق عليه وكيله في المعرب السفير الرسول المصلح بين القوم ومنه قولهم
الوكيل سفير ومعبوف يعبر عن المرسل لانه لا يمكن العقد معاوضة كانكاح والخلع والعق ونحوها لا يتعلق به شيء ولا
يطلب بشيء اه (قوله يحتث بالمباشرة) يشمل ما لو كان المباشرا مبلدا أو وكلا اذا حلف لا يبيع أو لا يشتري
الح أقاده في الفتح (قوله لا بالامر) أي لا يحتث بأمره امير بان يباشر عنه يعبر وقد يباشر المأمور (قوله ممن
يباشر بنفسه) أي دائما أو غالبا كما يأتي (قوله ومنه الهبة بعوض) ولو حلف لا يبيع بذهب بشرط العوض
ينبغي أن يحتث كذا في القنية وبه جزم في الظهيرية ولو حلف لا يبيع داره فأعطاهامدا قال امرأته ان أعطاهام
عوضا عن دراهم المهر حث لان تزوج عليها اه نعم فاذا دخل ذلك تحت اسم البيع لزم منه اعطاء حكمه
وهو انه لا يحتث بفعله أموره ويكون المقابل له مشتريا فدخل في قوله لا أشترى حتى يحتث أيضا بالمباشرة
لا بالامر كما أقاده ح فافهم (قوله ومنه السلم) ولو حلف أن لا يشتري من فلان فأسلم اليه في ثوب حث لانه
اشترى مؤجلا بحر عن الواقعات قال ح وادان كان المسلم مشتريا يجب أن يكون المسلم اليه بائعا اه فلا
يحتثان الا بالمباشرة ط (قوله والاقالة) أي فيما لو حلف لا يشتري ما باعه ثم أقال المشتري حث كما عراه في
البحر للقنية وفيه عن الظهيرية لو كانت بخلاف الثمن الاول قدرا أو جنسا حث قبل هذا قولهما أما عنده فلا
لكونه اقامة على كل حال اه وفيه قضاء أنهم لو كانت بعين الثمن الاول لا يحتث عند الكل وجهه أن الاقالة
صح في حق المتعاقدين ببيع جديد في حق غيرهما وهذا اذا لم تكن باعظا معاوضة أو متاركة أو زادا والام
تعمل بيهما ولا يلفظ البيع والافبيع اجماعا كما سيأتي في باب اوهل يتال ولو الحلف بعق أو طلاق يجعل بيهما في
حق ثالث وهو هذا العبد أو المرأة فحث به المأمور من مخرج به وينبغي الحث تأمل ولا يخفى انه ان وجد عرف
عمل به (قوله قبل والتعاطى) يفيد ضعفه ونقل في المهر عن البراءة تأييد عدم الحث في البيع بالتعاطى
والظاهر أن الشراء مثله فيفيد نزع عدم الحث فيه أبنا الكس لا يخفى أن العرف الآن يخالفه (قوله
آخرتها امرأته) أي ولو باذنه (قوله كثر كهافي أيدي الساكنين) أي من غير قوله لهم أقعدوا فيها والاحتث
كثير في البحر والمراد بمجرد الترك لا يكون اجارة وأما أخذ الاجرة وفيه التفصيل الآتي (قوله قد سكنوا فيه)
أي بعد الحلف أو قبله فيما يظهر لان الاجارة ببيع المباح المستقبلة (قوله بخلاف شهر لم يسكنوا فيه) أي
بخلاف شهر مستقبل لم يسكنوا فيه فاذا بقاضاهم باجرته حث قال في النهر وهذا ليس الا اجارة بالتعاطى
ينبغي أن يحرم فيه الحلف لسابق (قوله وقيد بقوله الح) هذا التقيد فيما اذا كان الحلف هو المدعى
عاه لان الصلح عن امر أو بيع أماس اسكار أو من سكوت في حقه وداعين فيكون الوكيل من جانبه
سفيرا فيجب عليه بثمنه بخلاف ما اذا كان الحالف على عدم الصلح هو المدعى فانه لا يحتث بفعل وكيله
مما أقاده ح عن ابر (قوله والقسم) بان حلف لا يقاسم مع شريكه لا يحتث بفعل وكيله (قوله

تتعلق حقوقه بالمباشر كبيع
واجارة لا يحتث بفعله
مأموره وكل ما يتعلق
حقوقه بالامر كنكاح
وصدقة وما لا حقوق له
كاعارة وبراءة يحتث بفعله
وكيله أيضا لانه سفير ومعبوف
(يحتث بالمباشرة) بنفسه
(لا بالامر) اذا كان ممن
يباشر بنفسه في البيع
ومن الهبة بعوض ظهيرية
(والشراء) ومنه السلم
والاقالة قبل والتعاطى
شرح وهبانية (والاجارة
والاستئجار) فالو حلف
لا يؤجر وله مستعلات
آخرتها امرأته وأعطته
الاجرة لم يحتث كثر كهافي
أيدي الساكنين وكان حده
أجرة شهر قد سكنوا فيه
بخلاف شهر لم يسكنوا فيه
ذخيرة (والصلح عن مال)
وقيد بقوله (مع الاقرار)
لانه مع الاسكار سفير
والقسم

قوله لا يرجع أي حقوقه
الى المباشرة كما هو مخرج
دباره الفتح اه

والخصومة) أي جواب الدعوى سواء كان اقراراً أو انكاراً ح عن القهستاني وقيل أنه يحتمل بفعل وكيله
كفعله والفتوى على الأول كما في شرح الوهبانية (قوله فيحتمل بفعل وكيله) عبارة الخانية فينبغي أن يحتمل قال
في البحر وانما لم يجزم به لأن الولد أعم ولم يخصص بالكبير في الروايات وذكر في الفتح أنه في العرف يقال فلان
ضرب ولده وإن لم يباشرو يقول العاصي لولده غدا أسقيك علفاً ثم يذكر أن ولد أن يضربه تحقيقاً لقوله
فقط أنه أن تعقد على معنى لا يقع به ضرب من جهتي ويحتمل بفعل المأمور اه ملخصاً (قوله كالعاصي) أي
إذا وكل بضرب من يحل له ضربه صريح أمر به فيحتمل بفعله ومثله السلطان والمحاسب كما في الدر المنثور ح
(قوله وإن كان الخالف الخ) محتمل قوله إذا كان ممن يباشرو بنفسه وهو بمنزلة الاستئمان من قوله لا بالامر
وحاصله أنه لا يحتمل بفعل المأمور إلا إذا كان لا يباشرو بنفسه قال في الفتح فإنه مقصوده من الفعل ليس إلا الأمر
به فوجده سبب الحث بوجود الأمر به للعادة وإن كان السلطان ر بما يباشرو بنفسه عقد بعض المبيعات ثم
لوفعل الأمر بنفسه يحتمل أيضاً انعقاده على الأعم من فعله بنفسه أو مأموره اه فتأمل ثم قال وكل فعل
لا يعتاده الخالف كأنه من كان كالفه لا يني ولا يطين انعقد كذلك اه واستثنى في الهداية أيضاً ما إذا نوى
الخالف البيع بنفسه أو بوكيله فإنه يحتمل ببيع الوكيل لأنه شدد على نفسه وإن نوى السلطان ونحوه أن
لا يتولا بنفسه دين في القضاء لأنه نوى حقيقة كلامه كما في الجوهرة أي فلا يحتمل بفعل مأموره (قوله لتقيد
اليمين بالعرف) فإن العرف انعقاد يمينه على الأعم من فعله بنفسه أو مأموره كما مر (قوله وبمقصود الخالف)
الأولى إسقاطه لا إتمامه ما قبله عنه ولأن القصد انما يعتبر إذا لم يخالف الظاهر لا مطلقاً وعمله أشار إلى أنه انما
يحتمل إذا قصد الأعم أمالاً وقصد فعل نفسه الذي هو حقيقة كلامه لا يحتمل كما ذكرناه آنفاً (قوله وإن
كان) أي الخالف وعبارة الفتح ولو كان رجلاً يباشرو بنفسه الخ ومفاده أن الضمير ليس عائداً للسلطان وهو
مفاد البحر وغيره أيضاً (قوله اعتبر الأغلب) هذا هو الذي اعتمدته في الحاشية والمحيط والبرازية وافتصر عليه
في البحر تبعاً للزيلي مضافاً وكذا جزم به في الفتح ومقابله ما ذكره الشارح ولذا لم يرد عليه بقيل (قوله
ويحتمل بفعله وفعل مأموره الخ) هذا هو النوع الثاني مقابل قوله يحتمل بالمباشرة لا بالامر ثم هذا النوع
منه ما هو فعل حكيم شرعي كالطلاق ومنه ما هو فعل حسي كالضرب ولو نوى أن لا يفعل بنفسه ففي الأفعال
الحسية يصدق قضاء وديانة لانها لا توجد إلا بمباشرة لها حقيقة فاذا لم يباشروها فقد نوى حقيقة كلامه وفي
غيرها روايتان أشهرهما أنه لا يصدق إلا ديانة لأنه كما وجد بمباشرة له فوجد بأمره فاذا نوى المباشرة فقط فقد
نوى تخصيص العام وهو خلاف الظاهر فلا يقبل منه كما في النهر عن كافي السنن (قوله لم يقل وكيله) حاصله أنه
عدل عن قول الكثر وفعل وكيله لأنه اعترضه في البحر بأن الاستقراض لا يصح التوكيل به لكن أجاب في النهر
بأنه انما يخص الوكيل لتعلم الرسالة منه بالأولى اه وقال القهستاني يمكن أن يحمل على ما هو متعارف من تسمية
الرسول بالاستقراض وكيله كما إذا قال المستقرض وكنت أن تستقرض لي من فلان كذا درهم ما وقال
الوكيل للمقرض ان فلان يا مستقرض منك كذا ولو قال أقرضني مباح كذا فهو باطل حتى أنه لا يثبت الملك إلا
للكيل كافي وكافة الانخبة اه قال ط وجهه الزيلعي في الوكالة بأنه لا يجب دين في ذمة المستقرض
بالعقد بل بالقبض والامر بالقبض لا يصح لأنه ملك الغير وتصح الرسالة في الاستقراض لأن الرسول محبر
والعبارة ملك المرسل فقد أمره بالتصرف في ملكه ويصح التوكيل بالاقراض بقبض القرض كأن يقول
لرجل أقرضني ثم يوكّل رجلاً لا يقبضه فإنه يصح اه قلت وحاصله أن التوكيل بالقرض أو بقبضه صحيح
لأنه لا يستقرض بل لا بد من اخراجه مخرج الرسالة ليقع الملك للأمر والواقع للمأمور ولا يخفى أن هذا
ليس خاصاً بالاستقراض بل السكاح اه وكذا الاستعارة كما سنده (قوله في السكاح) وهو حالف لا يتزوج
فعمده بنفسه أو وكل فعقد الوكيل حث وكذا لو كان الخالف امرأة ولو حلفت وأجبرت ممن له ولاية الإجماع
يبغى أن لا تحب كمالوجن فزوجه بوه كارهاً ولو صار معنوها فزوجه أبوه لا يحتمل وكذا لو كان التوكيل قبل

(والخصومة وضرب الولد)
أي الكبير لأن الصغير لا
ضربه فيملك التفويض
فيحتمل بفعل وكيله كالعاصي
(وإن كان) الخالف (ذا)
سلطان) كقاض وشريف
(لا يباشرو) هذه الأشياء
(بنفسه حث) بالمباشرة
(وبالامر أيضاً) لتقيد اليمين
بالعرف وبمقصود الخالف
(وإن كان يباشرو مرة
ويقتض أخرى اعتبر
الأغلب) وقيل تعتبر السلعة
فلو يباشرو تريم بنفسه
لشرفها لا يحتمل بوكيله والا
حتم (ويحتمل بفعله وفعل
مأموره) لم يقل وكيله لأن
من هذا النوع الاستقراض
والتوكيل به غير صحيح
(في السكاح)

مطالب حالف لا يتزوج

مطالب حلف لا يزوج عبده

لا الانكاح (والطلاق والعقاق) الواقعين بكلام وجد بعد اليمين لا قبله كتعليق بدخول دار زياجي (والخام والكتابة والصلح عن دم العمد) أو انكار كإم (والهبة) ولو فاسدة أو بعوض (والصدقة والقرض والاستقراض) وإن لم يقبل

اليمين نهر عن شرح الوهبانية قلت وسيأتي متنا آخر الباب الآتي ما لو حلف لا يزوج فزوجه فضولي أو زوجه فضولي ثم حلف لا يزوج (قوله لا الانكاح) أي التزويج فلا يحنث به إلا بمباشرة وهذا في الولد الكبير أو الاجنبي لما في المختار وشرحه حلف لا يزوج عبده أو أمتة يحنث بالتوكيل والاجازة لأن ذلك مضاف إليه متوقف على إرادته للملكه ولايته وكذا في ابنه وبناته الصغيرين لولايته عليهما وفي الكبيرين لا يحنث إلا بالمباشرة لعدده ولايته عليهما فهو كلاجنبي عنهما فيتعلى بحقيقة الفعل اهـ ومثله في الزياجي والبحر في آخر الباب الآتي بالحكاية بخلاف فقول القهسته في وعنه محمد لا يحنث في الكل روايه ضعيفة (قوله كتهليق) يصلح ما لا لا قبل والبعد وعبارة الزياجي وانما يحنث بالطلاق والعقاق إذا وقع بكلام وجد بعد اليمين وأما إذا وقع بكلام وجد قبل اليمين فلا يحنث حتى لو قال لامرأته إن دخلت البار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت لم يحنث لأن وقوع الطلاق عاينها بأمر كان قبل اليمين ولو حلف أن لا يطلق ثم علق الطلاق بالشرط ثم وجد الشرط حدث ولو وقع لطلاق عاينها بمضي مدة الإيلاء فان كان الإيلاء قبل اليمين لا يحنث والاحتث وتماه فيه (قوله والخام) هو الطلاق وقد مر نهر (قوله والكتابة) هو الصحيح وفي المجتبى عن النظم أنها كالبيع نهر (قوله والصلح عن دم العمد) لأنه كالانكاح في كونه مبادلة مال بعيره وفي حكمه الصلح عن انكار قهسته في حاشية أبي السعود واحترز عن الصلح عن دم غير عمد لأنه صلح عن مال ولا يحنث فيه بفعل الوكيل أما عن دم العمد فهو في المعنى عفو عن القصاص بالمال ولا تحرى النيابة في العفو بخلاف الصلح عن المال جوي عن البرجندی (قوله أو انكار) لأن الصلح عنه فداء اليمين في حق المدعى عليه فوكيله سفير محض ومثله السكوت وأما المدعى فلا يحنث بالوكيل مطاقا كما مر وشمل الانكار انكار المال وانكار الدم العمد وغيره (قوله والهبة) فلو حلف لا يهب مطلقا أو مبيعا أو موصوبا بعينه فوكل من وهب حيث يحبه كانت الهبة أو لا قبل الموهوب له أو لا قبض أو لم يقبض لأنه لم يلزم نفسه إلا بما ملكه ولا يملك أكثر من ذلك وفي المحيط حلف لا يهب عبده هدايا فلان ثم وهبه له على عوض حدث لأنه هبة صبيغة ولفظا اهـ نهر وفي التتارخانية ان وهب لي فلان عبده فامرأته طالق فوهب ولم يقبل الحالف حنث الحالف (قوله أو بعوض) يعني إذا وهب بنفسه لا بوكيله أيضا لما قدمه من أنه لا يحنث بفعل وكيله في الهبة بشرط العوض وسبب وهم الشارح قول البحر فالهبة بشرط العوض داخلة تحت عين لا يهب نظر إلى أنها هبة ابتداء فيحنث ودخلة تحت عين لا يبيع نظرا إلى أنها بيع انتهاء فيحنث اهـ وأنت خبر بأن كلامه فيما إذا فعل بنفسه والماض قوله يحنث في الموضعين أفاده ح أي لأنه في البيع لا يحنث بفعل وكيله (قوله والصدقة) هي كالهمة فيما مر قال ابن وهبان وكذا ينبغي أن يحنث في حلفه أن لا يقبل صدقة هوكل بقضها بقى لو حلف لا يتصدق فوهب لغيره أو لامه بفتصدف على غنى قال ابن وهبان يحنث في الأول لأن العبرة للمعاني لا في الثاني لأنه لا يثبت له الرجوع استحياسا إذ قد يقصد بالصدقة على المعنى الثواب ويحتمل العكس فيهما اعتبارا باللفظ اهـ لمخصا وأيد ابن الشحنة الاحتمال الأخير بما في التتارخانية عن الظاهرية ولا يحنث بالصدقة في عين الهبة اهـ قلت لكن هذا ليس ناصا فيما نحن فيه لاحتمال أن المراد الهمة لعي تأمل هذا ونقل في الهركلام ابن وهبان بانحصر النخل (قوله والاستقراض) أي ان أخرج الوكيل الكلام مخرج الرسالة والادلائل كإم (قوله وإن لم يقبل) واجمع للهبة وما بعدها كما في النهر ح وكذا العطية والعارية نهر قلت أسكر صرح في التتارخانية بأن القبول شرط الحنث في القرض عند محمد ورواية عن الثاني وفي أخرى لا والرهن لا قبول ليس برهن ولو استقرض فلم يقرضه حنث قال في النهر رقياس ما مر من أنه لم يلزم نفسه إلا بما يملك ترجيح الرواية الأخيرة وبذلك ينبغي أن يجري في الاستقراض الخلاف في القبول كالفرض اهـ قلت يمكن دفع هذا القياس بالفرق بين ما فيه بدل مالي وما ليس فيه وأما الاستقراض فهو طاء القرض فيتحقق بدون امراض تأمل وسيأتي تمام هذا البحث في آخر الباب الآتي

عند قول المصنف حلف ليهن فلانا فوهبه له فلم يقبل بر بخلاف البيع (قوله وضرب العبد) لان المقصود
منه وهو الاثمار بأمره راجع اليه بخلاف ضرب الولد فان المقصود منه وهو التأديب راجع الى الولد فخر
أى الولد الكبير أما الصغير فكأن العبد كما مر وقد من أن العرف بخلافه (قوله قبل والزوجة) قال في النهر
والزوجة قبل نظير العبد وقبل نظير الولد قال في البحر وينبغي ترجيح الثاني لاسر في الولد ورجحان وهبان
الاول لان الدفع عائد اليه بطاعته له وقيل ان حث فنظير العبد والافظير الولد قال بديع الدين ولو فصل هذا في
الولد لكان حسنا كذا في القنية اه ح (قوله وان لم يحسن ذلك) الاول ان يقول وان كان يحسن ذلك
وعبارة الخائفة حلف ليخيطن هذا الثوب أولي بين هذا الحائط وأمر غيره بذلك حث الخالف سواء كان
يحسن ذلك أولا اه قلت وظاهره أنه لو تكلف ذلك بنفسه يحسن أيضا وكذا لو حلف لا يختن أو لا يحلق رأسه
أو لا يقطع ضرره ونحو ذلك من الافعال التي لا يابها الانسان بنفسه عادة أو لا يحكمه فعلها الا بمشقة عظيمة مع أن
الظاهر أن اليمين في ذلك تنعقد على فعل المأور لا على فعل نفسه لان الحقيقة معها وروعة عادة ثم رأيت في البحر
عن النواز لوقال لامرأته ان لم يكو في غسالت هذه القصة فأنت طالق وغسلها خادمها بأمرها فان كان من
عاداتها أنها تغسل بنفسها لا غير وقع وان كانت لا تغسل الا بخادمها وعرف الزوج ذلك لا يقع وان كانت
تغسل بنفسها وبخادمها فالظاهر أنه يقع الا اذا نوى الامر بالغسل اه فليأمل (قوله والذبح الخ) ولو
حلف لا يذبح في ملكه شاة أو لا يودع شيئا يحسن بفعله وكيله لان المنفعة تعود اليه وكذا لو حلف لا يعير ولو عين
شخصا فأرسل المأور عليه شخصه فاستعار حث لانه سفير محض فيحتاج الى الاضافة الى الموكل كان
كالوكيل بالاستعراض خائفة وفي جميع التفاريق ان الحنف يقولون زفر وعاليه الفتوى خلافا لابي يوسف كفا في
النهر (قوله ان أخرج الوكيل الخ) راجع بقوله والاستعارة كلها وفي عبارة التتار خائفة حيث قال وهذا
اذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بأن قال ان فلا يستعير منك كذا أو ما دالم يفس ذلك لا يحسن اه أى لانه
لو قال أعزني كذا يقع ملك المنفعة له لا لا امر فلا يحسن الامر بذلك و به علم ان فائدة التقييد هي ان المراد
بالامر هنا الرسالة لا الوكيل كماله كماله في الاستعراض وأما ما كن من الادعال الحسية كاضرب والبناء ولا شبهة
في أنه لا يحتاج الى الاسناد وبما قررناه سابقا قبل ان ماذا كره غير حاص بالاستعارة بل الوكيل في السكاح
وما بعده سفير محض فلا بد من اضافة هذه العقود والمذكورة الى الموكل لمساها في كتاب الوكيل ان العقود
التي لا بد من اضافتها الى الموكل السكاح والجامع والصلح عن دم وواسكار والعق على مال والكتابة والهبة
والتصدق والاعارة والايداع والرهن والافراض والشركة والمضاربة اه قلت المراد من الاضافة في هذه
المد كورات التصريح باسم الامر اكن بعضها يمتنع مع اسناد لفعل الى الوكيل كقوله صاخذت عن دعوالك
على فلان أو عمالك عليه من الدم وزوجتك فلانة وأعتقت عبدا فلان أو كاتبته وعضها الا يصح معها اسناد
الفعل الى الوكيل بل لا بد من اخراج الكلام مخرج الرسالة كقوله ان فلا يطلب منك أن تهبه كذا أو
تصدق عليه أو يودع عنده أو تعيره أو تقرضه أو ترهن عنده أو تشاركه أو تصار به بحال كذا أم لو أسنده الى
نفسه كقوله هبى أو نصدق على الخيانة يقع للوكيل وكذا قوله زوجي بخلاف القسم الاول فإنه يقول نعت
واشتريت وأحب باسناد الفعل الى نفسه بدون ذكر اسم الامر أصلا هدا ما ظهر وسيأتى ان شاء الله
تعالى تحقيق ذلك في محله فافهم (قوله وقضاء الدين وقنه) دلوسلف لا يقبض الدين من غيره اليوم يحسن
بقبض وكيله ولو كان وكل قبل قبض الوكيل بعد البيع لا يحسن وقال فاسيخان ويغنى الحديث كفي في السكاح
نهر (قوله والكسوة) فلو حلف لا يلبس أو لا يكسوه طاعة أو كسوة عيهم أو معيما حث بفعله وكيله وعماه
في النهر (قوله وليس نهالتكفين) وكذا الاعارة ولو كفه بعد موته أو أعاره بولا لا يحسن شرح الوهبانية
عن السراجية (قوله والحل) فلو حلف لا يحمل لزيد متاعا حث بفعله وكيله وهذا في غير الاجارة لما مر قال
أى الساطم والظاهر أنه لا فرق بين الاستخدام فان المنفعة دائمة عليه والمدار عاها شرح الوهبانية (قوله

(وضرب العبد) قبل والزوجة
(والبناء والخياطة) وان لم
يحسن ذلك خائفة (والذبح
والايداع والاستعارة)
(و كذا) الاعارة والاستعارة
ان أخرج الوكيل الكلام
مخرج الرسالة والافلا حث
تتار خائفة (وقضاء الدين
وقبضه والكسوة) وليس
منها التكهين الا اذا أراد
الستر دون التمهين سراجية
(والحل)

مطلب في العقود التي لا بد
من اضافتها الى الموكل

وذ كرمها في البحر نيفا وأربعين) صوابه في النهر فانه قال تكميل من هذا النوع الهدم والقطع والقتل
والشركة كفي الوهبانية وضرب الزوجات والولد الصغير في رأي قاضيخان وتسليم الشفعة والاذن كفي
الحانية والنفقة كفي الاستيجابي والوقف والاضحية والحبس والتعزير بالنسبة للقاضي والسلطان وينبغي
أن الحج كذلك كذا في شرح ابن الشخصية ومنه الوصية كفي الفقه وينبغي أن يكون منه الحوالة والكفالة كلا
يحمل فلان فو كل من يحمله أولا يقبل حوالته ولا يكفل عنه فو كل بقول ذلك والقضاء والشهادة والقرار
وعدمه في البحر التولية ذل وحلف لا يولي شخصا فووض الى من يفعل ذلك حنث وهي حادثة الفتوى اه قلت
وبها تمت المسائل أربعة وأربعين والظاهر أنها لا تنحصر لان منها الافعال الحسية وهي لا تختص بماس
بل منها الطبخ والكس وحاق الرأس ونحو ذلك واذا عد منها الاستخدام دخلت فيه هذه الصور وكثير من
الصور المارة أيضا فانهم (قوله مشير الى حنثه فيما بقي) الاشارة من حيث انه لم يصرح بعد ما بقي والا فالحنث
صريح في كلامه وقد يقال سماه اشارة لانه ساق الكلام لما لا يحنث به فيكون عبارة وغيره اشارة كفي
عبارة النص واشارة النص تأمل (قوله والحنث) بالنصب مفعول مقدم لقوله اثبت بوصول الهمزة للضرورة
(قوله أراد بدخولها عليه قريها منه) أي بأن تقع متوسطة بين الفعل ومفعوله كان بعث لك ثوبا احترازا
عما لو تأخرت عن المفعول كان بعث ثوبا بالمتوسطة متعلقة بالفعل لقريها منه لا على أنها موصولة لانه يتعدى
الى مفعولين بنفسه مثل بعث زيد ثوبا ولانه لو كانت اللام موصولة كان مدخولها مفعولا في المعنى فيكون
شاريا وليس المعنى عليه بل الشاري غيره والبيع وقع لاجله فهي متعلقة به على انها موصولة له مثل قلت لزيد
وعلى هذا فلو عبر المصنف بقوله ولا تم تعاق بفعل كما عبر صاحب الدرر وغيره لكان أولى لكنه عدل عن ذلك
تبعاً لما ذكره وغيره لئلا يتوهم تعلقها به على انها موصولة له ولئلا يتوهم أن الواقعة بعد المفعول متعلقة به أيضاً مع أن
المراد بيان الفرق بينهما بأن الأولى للتعليل والثانية للملك لكونه موصولة أي ان بعث ثوبا لم يملكه كذا
ما ظهر في فافهم (قوله تجرى فيه النيابة) الجملة صفة فعل وقوله للغير اللام فيه بمعنى عن أي عن الغير كفي قوله
تعالى وقال الذين كفروا والذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه واحترز به عن ذل لا تجرى فيه النيابة كالا كل
والشرب فانه لا فرق فيه بين دخول الباء على الفعل أو على العين كما يأتي (قوله وصباغة) بالياء المضافة للحنثية
أو بالياء الموحدة كفي القهس متاني (قوله أمره) بالنصب مفعول اقتضى وهو مصدر مضاف لفاعله وهو
الضمير العائد الى الغير وهو المخاطب بالكاف والمفعول محذوف وهو الخالف وقوله ليخصه به أي ليخص
الخالف الغير أي المخاطب به أي بالفعل المحلوف عليه وفي المنع أي لتفيد اللام اختصاص ذلك الفعل به أي
بذلك الغير اه فارجع الضمير المستر للام والبارز للفعل والمجرور للغير وعليه فالمراد بالمحلوف عليه في كلام
الشارح هو المخاطب وهو الموافق لقول الزيلعي لاختصاص الفعل بالشخص المحلوف عليه (قوله اذا اللام
للاختصاص) وجه افادتها الاختصاص هو أنها تضيف متعلقها وهو الفعل لمدخولها وهو كاف المخاطب
فتفيد أن المخاطب مختص بالفعل وكونه مختصا به يفيد أن لا يستفاد اطلاق فعله الا من جهة وذلك يكون
بأمره واذا باع بأمره كان بيعه اياه من أجله وهي لام التعليل فصار المحلوف عليه أن لا يبيعه من أجله فاذا دس
المخاطب ثوبه بلا علمه فباعه لم يكن باعه من أجله لان ذلك لا يتصور الا بالعلم بأمره ويلزم من هذا أن لا يكون
الافعال التي تجرى فيها النيابة كذا في الفتح (قوله ولا يتحقق الا بأمره) قيده في البحر بأن يكون أمره
بأن يفعل لنفسه لقول الظهير به أو بأمره أن يشتري لابنه الصغير ثوبا لا يحنث وفي النهر أن مقتضى التوجيه
بمعنى بكونها للاختصاص حنثا اذا كان الشراء لاجله ألا ترى أن أمره ببيع مال غيره موجب لحنثه غير
منه بكونه اه * (تنبيه) * ذكر في الحانية ما يفيد أن الامر غير شرط بل يكفي في حنثه قصد البيع
لا جله سواء كان بأمره ولا قال في البحر وهذا مما يجب حفظه فان ظاهر كلامهم ما يخالفه مع انه هو الحكم
اه قلت يؤيده ما في شرح الخبص الجامع لو قال لزيد ان بعث لك ثوبا فبعه يدى حر ولا يفسد له فدفع زيد ثوبا

وذ كرمها في البحر نيفا
وأربعين وفي النهر عن
شارح الوهبانية نظم والذي
ملاحظت فيه بفعل الوكيل
لانه الاقل مشيرا الى حنثه
فما بقي فقال
بفعل وكيل ليس يحنث حالف
بييع شراء صلح مال خصومة
اجارة استيجار الضرب لابنه
كد اقسمة والحنث في غيرها
اثبت
(ولام دخل) مبتدأ خبره
اقتضى الا تي (على فعل)
أراد بدخولها عليه قريها
منه اس كمال (تجري فيه
النيابة) للغير (كبيع
وشراء واجارة وخياطة
وصباغة وبناء اقتضى) أي
اللام (أمره) أي توكيله
(ليخصه به) أي بالمحلوف عليه
اذا اللام للاختصاص ولا
يتحقق الا بأمره المفيد
للتوكيل

(فلم يحث في ان يبت لك ثوبا باع بلا امر) لا تفاء التوكيل سواء (ملك) أي المخاطب ذلك (١٣١) الثوب (أولا) بخلاف ملو قال ثوبا

لأن فانه يقتضى كونه ماسكا
له كما سيجي (فان دخل)
اللام (على عين) أي ذات
(أو) على (فعل لا يقع)
ذلك الفعل (عن غيره) أي
لا يقبل النيابة (كما كل وشرب
ودخول وضرب الولد)
بخلاف العبد فانه يقبل
النيابة (اقتضى) دخول اللام
(ملكه) أي ملك المخاطب
للمحلف عليه لانه كمال
الاختصاص (لحث في ان
يبت ثوبا لك ان باع ثوبه
بلا امره) هذا نظير الدخول
على العين وهو الثوب لان
تفديده ان يبت ثوبا هو
مملوكا وأما نظير دخوله
على فعل لا يقع عن غيره
فذكره بقوله (وكذا) أي
مثل ما مر من اشتراط كون
المحلف عليه ملك المخاطب
قوله (ان أكلت لك طعاما)
أو شربت لك شرابا) اقتضى
أن يكون الطعام) والشراب
(ملك المخاطب) كما في ان
أكلت طعاما لك لان اللام
هنا أقرب الى الاسم من
الفعل والقرب من أسباب
الترجيح وأما ضرب الولد فلا
يتصور فيه حقيقة الملك بل
يراد الاختصاص به (وان
نوى غيره) أي ما مر (صدق
فيما) فيه تشديد (عليه)
قضاء وديانة ودين فيما له ثم
الفرق بين الديانة والقضاء
لا يأتى في اليمين بالله لان
الكفارة لا مطالب لها كما مر

لرحل ليدفعه للمخالف لبيعه فرفعه وقال بعهلى ولم يعلم المخالف انه ثوب زيد لم يحث لان اللام في بيعت لزيد
لاختصاص الفعل بزيد وذلك انما يكون بأمره المخالف أو بعلم المخالف انه باعه له سواء كان الثوب لزيد أو
لغيره اه وتام الكلام فيما عاقته على البحر (قوله فلم يحث في ان يبت لك ثوبا) التصريح بالمفعول به ليس
بشرط لقول المحيط حالف لا يبيع لفلان فباع ماله أو مال غيره بأمره حثت بحر وأنت خير بأن تمايز الأقسام
أعنى تارة تدخل على الفعل أو على العين انما يظهر بالتصريح بالمفعول به فالذاصر حبه المصنف نهر وحاصله
ان تصريح المصنف به لا لكونه شرطا بل ليطاهر الفرق بين دخول اللام عليه أو على الفعل (قوله سواء
ملكه الخ) تعميم لقوله ان باعه بلا أمر وحاصله أن الشرط أمره بالبيع لا كون الثوب ملك الأمر (قوله
أي المخاطب) تفسير للضمير المستتر في ملكه وقوله ذلك الثوب تفسير للضمير البارز (قوله فان دخل اللام
الخ) حاصله أن الفعل اما أن يحتمل النيابة عن الغير أولا وعلى كل فاما ان تدخل اللام على الفعل أو على
مفعوله وهو العين فان دخلت على فعل يحتمل النيابة اقتضت ملك الفعل للمخاطب وهو أن يكون الفعل
بأمره سواء كان العين مملوكا له أولا وهذا ما مر وفي الباقي وهو دخولها على فعل لا يحتمل النيابة كالاكل
والشرب أو على العين مطلقا اقتضت ملك العين للمخاطب سواء كان الفعل بأمره أولا (قوله للمحلف
عليه) المراد به هنا العين (قوله لانه كمال الاختصاص) أي أن اللام للاختصاص كما مر وحيث دخلت اللام
على العين أو على فعل لا يقبل النيابة اقتضت اختصاص العين بالمخاطب وكما للاختصاص بالمالك فعملت عليه
الكن يرا دما يشمل الملك الحقيقي والحكمي لان الولد لا يملك حقيقة كما يشير اليه الشارح ولذا قال في الفتح فانه
يحث بدخول دار يختص بها المخاطب أي تنسب اليه وأكل طعام ملكه اه وقوله أي تنسب اليه ظاهره
نسبة السكنى كما مر في لا أدخل دار زيد فيشمل الاجرة والعارية فالمراد ملك المنفعة تأمل (قوله ثوبا لك) أي
موصوفا بكونه لك (قوله ان باع ثوبه بلا أمره) لان اللام لم تدخل على الفعل حتى يعتبرا اختصاص الفعل في
المخاطب بان يكون بأمره وان صح تعلقه به ولذا لو نواه مع كذا بئى لكن لما كانت أقرب الى الاسم وهو
الثوب من الفعل اقتضت اضافة الاسم الى مدخولها وهو كاف المخاطب لان القرب من أسباب الترجيح كفى
الفتح ولذا اذا توسطت تعلقت بالفعل لقربه كما مر مع انه يصح جعلها حال من الاسم المتأخر (قوله هذا نظير)
أي مثال وكذا ما بعده (قوله ان أكلت لك طعاما) بتقديم اللام على الاسم ولا يصح تعلقه بها هنا بالفعل وان
كانت أقرب اليه لانه لا يحتمل النيابة فلا يصح جعلها الملك الفاعل للمخاطب فصارت داخله على الاسم وان
تقدمت عليه كملوت تأخرت عنه وهو ظاهر فلم كون الاسم مملوكا للمخاطب (قوله لان اللام هنا الخ) الصواب
ذكر هذا التعليل قبل قوله وأما نظير دخوله على فعل لا يقع عن غيره كذا ذكره في الفتح وغيره اذ لا فرق هنا بين
قرب اللام من الاسم أو من الفعل كما علمت بل العلة هنا كون الفعل لا يقبل النيابة كما قررناه (قوله وأما ضرب
الولد الخ) شاراني ما ذكرناه من ان المراد بملك العين ما يشمل الحكمي (قوله فيما فيه تشديد عليه) بان باع ثوبا
مملوكا للمخاطب بغير أمره في المسئلة الاولى ونوى بالاختصاص الملك فانه يحث ولولا نيته لما حثت أو باع ثوبا
لغير المخاطب بأمر المخاطب في المسئلة الثانية ونوى الاختصاص بالأمر فانه يحث ولولا نيته لما حثت لانه نوى
ما يحتمله كلامه بالتقديم والتأخير وليس فيه تخفيف في صدقه القاضى بحر (قوله ودين فيما له) كما اذا باع
بالأمر نوى بالغير المخاطب ونوى بالاختصاص الملك في الاولى أو باع بلا أمر نوى بالمخاطب ونوى بالاختصاص
بالأمر في الثانية لان اللام اذا قدمت على الاسم فالظاهر اختصاص الأمر واذا أخرت فالظاهر اختصاص
الملك فاذا عكس فقد نوى خلاف الظاهر فلا يصدق القاضى بل يصدق ديانة لانه نوى بحتمل كلامه (قوله كما
مر) أي قبيل قول المصنف لا يشرب من دجلة ٣ (قوله أو ابتعته) أي اشتريته (قوله فعقد) أي الحالف من
بائع أو مشتتر عليه أي على العبد وتوله يبع ما يشمل المسئلتين لان العقد بين البائع والمشتري يسمى عقد بيع
(قوله بالخيار لنفسه) أي نفوس الحالف المدكور وهو البائع أو المشتري (قوله حثت) نقل بعض الحاشين عن

(قال ان بيعته أو ابتعته فهو حر فعقد) عليه بيبعا (بالخيار لنفسه حثت) ٣ مطلب قال ان بيعته أو ابتعته فهو حر فعقد بالخيار لنفسه عتق

حبل الخصاص انه لا يحنث وتحمل اليمين حتى لو نقض الشراء ثم اشتراه ثانية بالثاني لا يعتق اه قلت اكنه خلاف
 ما في المتون (قوله لوجود الشرط) أي مع قيام الملك لان خيار البائع لا يخرج المبيع عن ملكه بالاتفاق
 وخيار المشتري يدخل المبيع في ملكه عندهم أو أما عنده فالمبيع وان خرج عن ملك البائع ولم يدخل في ملك
 المشتري لكن المعلق بالشرط كالمحجر عند الشرط فيصير كانه قال بعد الشراء أنت حر ولو نجح المشتري بالخيار
 لنفسه يعتق يثبت الملك سابقا عليه فكذا اذا علق وتماه في النهر قال ح ومثل عقد البائع بالخيار لنفسه
 عقده بالخيار لاجنبي أو لنفسه وللشترى ومثل عقد المشتري بالخيار لنفسه عقده بالخيار لاجنبي (قوله
 ولو بالخيار لغيره لا) يعني لو باعه الخالف بشرط الخيار للمشتري أو اشتراه بشرط الخيار للبائع لا يحنث أما
 الاول فلانه بات من جهة - فلا يعتق لخروجه عن ملكه وأما الثاني فلانه باق على ملكه بانه كفي البحر عن
 الذخيرة ولا يصح أن يراد هنا بالغير ما يشمل الاجنبي لان الخالف يحنث بانه أو مشتريا أو فاده ح (قوله وان
 أجيز بعد ذلك) مرتب بقوله ولو بالخيار لغيره لا يعتق - هذا اذا ارد العقد من له الخيار وكذا ان أجيز في
 صورتين أما في الاولى أعني ما اذا باعه الخالف بشرط الخيار للمشتري فظاهر لخروجه عن ملك البائع ثم
 دخوله في ملك المشتري وأما في الثانية وهي عكس الاولى فلانه في مدة الخيار لم يخرج عن ملك البائع وانحلت
 اليمين بالعقد أفاده ط فافهم قلت وهذا يصلح حيلة للخالف وهو ان يبيعه أو يشتريه بالخيار لغيره فلا يعتق
 عليه (قوله في الاصح) لم أر من صرح بتحققه وانما قال في البحر وسواء أجاز البائع بعد ذلك أو لم يجوز ذكر
 الطحاوي انه اذا أجاز البائع البيع يعتق لان الملك يثبت عند الاجازة مستند الى وقت العقد بدليل أن الزيادة
 الحادثة بعد العقد قبل الاجازة تدخل في العقد كذا في البراءة اه فتأمل (قوله كقول الخ) تشبيهه في
 عدم الحث وبيان لفائدة التقييد بتعلق البيع أو الشراء قال الزيلعي بخلاف ما ادعاه بالملك بان قال ان
 ملكك فانت حر حيث لا يعتق به عنده لان الشرط وهو الملك لم يوجد عنده لان خيار الشرط للمشتري يمنع
 دخول المبيع في ملكه على قوله وعدمه يعتق بوجود الشرط لان خيار المشتري لا يمنع دخول المبيع في
 ملكه اه قلت وهذا مقيدهما اذ لم يجوز العقد بدله أو أجاز وأبطل الخيار أو مضت مدته تحقق الشرط وهو
 الملك كما لا يخفى فيعتق عند الكل أفاده ط (قوله لا بد لو قال ان بعته) اقتصر على البائع لان المشتري اذا
 حنث بشرائه بالخيار فحنثه بشرائه الساب بالاولى أفاده ط (قوله وتخل) عبارة لزيلعي وينبغي أن تخلص
 (قوله في المسئلةين) هما ان بعته أو ابتعته ح (قوله بالبيع أو الشراء) كذا في أغلب النسخ التي رأيناها
 بالعطف بأرو وفي بعضها بالواو ولا يناسبه ايراد الفاسد ولانه بيان لما يحنث به في المسئلةين وهو أحدهما
 لا يجوزهما (قوله الفاسد) قال في البحر وهو محجل لا بد من بيانه أما في المسئلة الاولى وهي ما اذا قال ان بعته
 فانت حر فباعه ببيع فاسد فان كان في يد البائع أو في يد المشتري غائبا عنه بأمانة أو رهن يعتق لانه لم يزل ملكه
 عنه وان كان في يد المشتري حاصرا أو غائبا عنه وبنا نفسه لا يعتق لانه بالعقد زال ملكه عنه وأما في المسئلة
 وهي ما اذا دل ان اشتريته فهو حر فاشتراه فاسدا فان كان في يد البائع لا يعتق لانه على ملك البائع بعد
 وان كان في يد المشتري وكان حاصرا - مدة وقت العقد - قل لانه صار قابضه عقب العقد فملكه وان كان
 غائبا في بيته أو نحو ذلك كان ضمونا بنفسه كالمعصوب يعتق لانه ملكه بنفس الشراء وان كان أمانة أو مضموما
 بغيره كالرهن لا يعتق لانه لا بد من قبضه عقب العقد كذا في البدائع اه (قوله والموقوف) أي ويحنث
 بالموقوف في حاقه لا يبيع بان يبيعه اياه قبل قبضه فصولي أولا بشترى بان اشتراه ببيع مضموني فانه يحنث
 عند ارضه المانع وفي التبيين ما يحالنه بحر ونهر أي حيث قال وصوره المسئلة أن يقول ان اشتريت
 عبد فهو حر فاشترته فصولي حيث بالشراء ثم قال وعن أبي يوسف انه يصير مشتريا عند الاجازة
 كال كاح اه ومما داه أن معنى البحر رواية وان المذهب حنث بالشراء أي قبل الاجازة لا عندهما مستندا كما
 زعمه المحققين بدليل ما في بعض الجوامع ويحنث بالشراء من فضولي أو بالحر أو بشرط الخيار اذا كان

لوجود الشرط ولو بالخيار
 لغيره لا وان أجيز بعد ذلك
 في الاصح كقولنا ان ملكه
 فهو حر لعدم ملكه عند
 الامام (و) قيد بالخيار لانه
 (لو قال ان بعته فهو حر فباعه
 ببيع فاسد لا يعتق)
 لزوال ملكه وتحمل اليمين
 لتحقيق الشرط زيلعي
 (ويحنث) الخالف في
 المسئلةين (ب) بالبيع أو
 الشراء (الفاسد والموقوف)

لا تختل لخلل في الصفة اه قال شارحه الفارسي لان شرط الحنث وجود ركنه من
 أهله في محله وان لم يفسد الملك في الحال لمانع وهو دفع الضرر عن المالك في الاول واتصال المفسد به في الثاني
 والختار في الثالث وافادة الملك في الحال صفة البيع لاذاته فان العرب وضعت لفظ البيع لمبادلة مال بمال مع
 أنهم لا يعرفون الاحكام ولا الصحيح والفساد متى وجدت الذات لا تختل لخلل وجد في الصفات اه فانهم
 (قوله لا الباطل) أي كولو اشترى بجملة أودم فلا يحنث لعدم ركن البيع وهو مبادلة مال بمال وهذا لا يملك
 المبيع بخلاف ما لو اشترى بخمر أو خنزير لانهم مالم يتقوم في حق بعض الناس الا أن البيع بهم مفسد
 لا شراطه في البيع ما لا يقدر على تسليمه فأشبهه سائر البيوع الفاسدة كذا في التلخيص وشرحه (قوله
 الا باجارة قاض أو مكاتب) لان المنافي زال بالقضاء لانه فصل مجتهد فيه وباجارة المكاتب انفسخت الكتابة
 فارتفع المنافي فتم العقد بحره ومن قوله زال بالقضاء تعلم أن استعمال الاجارة في القضاء من باب عموم الجواز
 اه ح قلت وفي شرح التلخيص ما يفيد أنه لا بد من القضاء مع اجارة المكاتب لكن ذكر الزباني نحو ما في
 البحر وفي الخاتمة اذا بيع المكاتب برضاه جاز وكان فسخا للكتابة اه (تنبيه) قال الزباني ولو حلف أن
 يبيع هذا الحر فباعه برلان البيع الصحيح لا يتصور فبسه فانه عقد على الباطل وكذا الحر وأم الولد وعن أي
 يوسف ينصرف الى الصحيح لا مكانه بالردة ثم السبي (قوله والفرق في الظاهرية) وهو أن الولادة من الزوج
 والنسب من الاب مقدم ويقع بما تقدم سببه أو لا وهذا المعنى لا يمكن اعتباره في حق الاجنبي كفي البحر ح
 وببانه كما أفاده بعض المحققين انه لما باع نصفه من الزوج صارت أم ولده قبل الجزاء وهو العتق فلا تعتق على
 البائع لانها أم ولد غيره وكذا ثبت النسب من الاب فاعتق عليه (قوله في الصحيح) راجع للتعميم كما يفيد
 قول النهر لان النكاح لا يحنث بالفساد سواء عينها أو لم يعينها هو الصحيح كفي الخاتمة (قوله وكذا لو حلف
 لا يصلي الخ) قال في التتارخانية عن الخلاصة النكاح والصلاة وكل فعل يتقرب به الى الله تعالى على الصحيح
 دون الفاسد (قوله أو لا يصح) ذكره هنا إشارة الى أن ذكر المصنف اياه بما سياتي اس في محله ح (قوله
 ولا يثبت بالفساد) أي الذي فسادهم مقارن كالصلاة بغير طهارة أما الذي طرأ عليه الفساد كما اذا شرع ثم قطع
 فحنث به على التخصيص لا على عموم (قوله فلا يحنث به اليمين) حتى لو تزوج فاسدا أو صلى
 كذلك ثم أعاد صححاً حنث (قوله وانه) أي الملك يثبت بالفساد اذا انصل به القبض (قوله والهيبة والاجارة
 كببيع) قال في البحر وقده ناه لانه لو حلف لا يهب فهو هبة غير مقسومة حنث كفي الظاهرية فعلم أن فساد
 الهبة كصحها ولا يحنث في أن الاجارة كذلك لانها بيع اه أي بيع المانع (قوله كان تزوجت أو صمت)
 كان المناسب أن يقول كان كنت تزوجت كما عبر في البحر بزيادة كذا لان أداة الشرط تقاب مع الماضي
 الى ٣ الاستقبال غالباً فاذا أريد معنى الماضي جعل الشرط كان كقوله تعالى ان كنت فلته فقد علمته
 ان كان قبضه فذل لان المستقبل من كان الزمن الماضي فقط ومع الص على المضي لا يمكن افادته الاستقبال وهذا
 من خصائص كان دون سائر الادعال الناقصة ذكره الحق الرضي والطاهر أن هذا أعاجبي أيضاً بدليل قوله
 تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا الا أن يقال ان كنتم يعني صرتم كفي فكانت هبة أي صارت (قوله لانه
 اخبار) أي فلا يقصد منه الحل والنكاح كفي البحر ولان ما مضى معرف معين والصفة في المعين لعمومها
 يستقبل معدوم غائب والصفة في الغائب معتبرة شرح التلخيص (قوله لانه النكاح المعوي) خص بالتعايل
 النكاح لانه المحدث عنه ولا ومله غيره والمعنوي اسم مفعول من عوى بمعنى قصد عهده به تبدل البحر عن
 البدائع والختار في الاستعمال معني بدون واو مثل مرمى والمراد أنه الحقيقة المقصودة قال في شرح التلخيص
 الا أن ينوي زكاحاً أو دعلاً صححاً في الماضي فيصدق ديانته وقضاء وان كان فيه تخفيف عليه لانه نوى حقيقة
 كلاًه ورعاية الحقيقة واجبة مما أمكر وان نوى الفساد في المستقبل صدق قصاصه وان نوى الجواز لم يفسد من
 التعليل ولا يحنث بالجواز أيضاً لان فيه ما في الفساد وزيادة اه (قوله فلا يحنث بالمقيد) لجوار بعبه قبل

لا الباطل) لعدم الملك وان
 قبضه ولو اشترى مدبراً أو
 مكاتباً لم يحنث الا باجارة
 قاض أو مكاتب * (فرع) *
 قال لامته ان بعث منك شيئاً
 فانت حرة فباع نصفها من
 زوج ولدت منه أو من أبيها
 لم يقع عتق المولى ولوه من
 أجنبي وقع والطرق في
 الظهيرية (و) انما قيد بالبيع
 لانه (في حقه لا يتزوج)
 امرأة أو (هذه المرأة فهو
 على الصحيح دون الفساد)
 في الصحيح (وكذا لو حلف
 لا يصلي أو لا يصوم) أو لا يصح
 لان المقصود منها الثواب
 ومن النكاح الحل ولا يثبت
 بالفساد فلا يحنث به اليمين
 بخلاف البيع لان المقصود
 منه الملك وانه يثبت بالفساد
 والهيبة والاجارة كببيع
 (ولو كان ذلك كانه في
 الماضي) كان تزوجت أو
 صمت (فهو عاينهما) أي
 الصحيح والفساد لانه اخبار
 (هنا معني به الصحيح صدق)
 لانه كاح المعنوي بدائع
 (ان لم أسع هذا الرقيق
 فكذا فاعتق) المولى (أو
 دبر) رقيقه تدبيراً (مطلقاً)
 فلا يحنث بالمقيد (أو
 استولد) الامة (حنث)
 اتحق في الشرط بفوات
 محلبة البيع

طالب اذا دخل أدا
 السرط على كان تبيع على
 معنى المعنى

حق لو قال ان لم ابعك فانت حرة (١٣٤) او استولى عتيق ولا يبرئ منكر ان الرق بالردة لانه موهوم (قالت له) امرأته (ترجعت على

فقال كل امرأة لي طالق طاعت المأثمة بكسر اللام وعن الثاني لا وصحة السرخسي وفي جامع قاضي خان وبه أخذ عامة مشايخنا وفي الذخيرة ان في حال غضب طلقت والا لا ولو قيل له ألك امرأة غير هذه المرأة قال كل امرأة لي فهي كذا لا تطلق هذه المرأة لان قوله غير هذه المرأة لا يمتثل هذه المرأة فلم تدخل تحت كل بخلاف الاول * (فروع) * يتفرع على الخت الفوات المحل نحو ان لم تصبي هذا في هذا العن فانت كذا فكسرت اوان لم تذهبي فتأتى بهذا الجم فانت كذا فطار الجم طلقت قال لحرمة ان تزوجتك فعبدي حرة تزوجها حلت لان عينة تصرف الى مائة وورعها لا يزوج بالكوفة عقد خارجي لان المعسر كان العقدان تزوجت فبما ذهبي كذا اطلق امرأته ثم تزوجها ثانيا لا تطلق اعتبارا لا فرض وقيل اطلاق حلت لا تزوج من بنات ولان وليس لفلات بنت لا يحنث بمن ولدت له بجر (النكحة تداخل تحت النكحة والمعرفة لا تدخل تحت النكحة ولو قال ان دخل هذه الدار احد مكدا

مطاب قالت تزوجت على فقام كل امرأة لي طالق طاعت المأثمة

وجود شرطه (قوله حتى لو قال) تفريع على التعليل ولا فرق بين هذا وبين ما في المتن الا من حيث ان المعاق عتيق المخاطب وفي الاول طلاق الزوجة أو عتيق عبدا آخر (قوله أو استولى) هذا خاص بالامة ولا يناسبه فتح الكاف والتعاقب ان لم ابعك فانت حرة الا ان يرايه الشخص الصادق بالذكور والانثى (قوله ولا يعتبر الخ) قيل وقوع اليأس في الامة والتدبير ممنوع لجواز ان ترد قسي فيملكها الخالف وأن يحكم القاضي ببيع المدبر وأجيب بان من المشايخ من قال لا تطلق لهذا الاحتمال والاصح ما في الكتاب لان ما فرض أمر متوهم فخر زاد في غاية البيان في الجواب عن الامة أو نقول ان الخالف عقدي عتيق على المالك القائم لا الذي سبب وجود (قوله طاعت المأثمة) أي التي دعت الى الخلف وكانت سببا فيه بجر وهذا اذا لم يقل مادمت حرة لان كل امرأة نكحة والمخاطبة معرفة بناء الخطاب فلا تدخل تحت النكحة شرح التخصيص (قوله وعن الثاني لا) أي لا تطلق لانه أخرجه جوابا فيه طبق عليه ولان غرضه ارضاءه وهو بطلاق غيره ما فيه تقيده وجه الظاهر عموم الكلام وقد زاد على خوف الجواب فيجعل مبتدئا وفديكون غرضه ابحاثها حين اعتزضت عليه ومع التردد لا يصلح مقيدا ولو نوى غيرها صدف ديانته لا قضاء لانه تخصيص العام بجر (قوله وصحة السرخسي الخ) وفي شرح التخصيص قال البردوي في شرحه ان الفتوى عليه (قوله وفي الذخيرة الخ) حيث قال وحتى عن بعض المتأخرين أنه ينبغي أن يحكم الحال فان جرى بينهما قبل ذلك خصوص متدل على أنه قال ذلك على سبيل الغضب يقع عام والافلا قال شمس الائمة السرخسي وهذا القول حسن عندي اه قات وهذا توافق بين ظاهر الرواية الذي عليه المتون وبين رواية أبي يوسف وهو ظاهر فان حالة الرضا دليل على أنه قصد مجرد الجواب وارضاءه لا ابحاثها بخلاف ماله الغضب وفي ذلك اعمال كل من القولين في نفي الانحيز (قوله لا يحنث هذه المرأة) لان كلام الزوج في المدة يمتنع على السؤال وانما يدخل في كلامه ما يجوز دخوله في السؤال ولفظ امرأته في المسئلة الاولى يتناولها بخلاف لفظ غير هذه في المسئلة الثانية أفاده في الذخيرة (قوله لفوات المحل) أي الماذ كور في مسئلة ان لم ابع هذا الرقيق الخ فكان الاولى في ذلك هالك كما هو في البحر والنهر (قوله فكسرت) أي على وجه لا يمكن التامه الا بسبب جديد كما هو ظاهر (قوله طلقت) أي بطلان اليمين باستتالها البر كما اذا كان في الكوز ماء فصب على ما من نهر وأراد بطلانها بطلان بقائها وقال في النهر أيضا وكان ذلك في الحمام عين الفور والادمود الحما بعد لطيران ممكنة لا وعادة فندبره (قوله قال لحرمة) أي نسباً أو رضاعاً أو مصاهرة ط (قوله الى مائة وورع) وهو العقد عام فان محل له في الجملة قال في التتارخانية ولو قال ان تزوجت الجدار أو الجار بدي حرة لا تنه عتيقه اه أي لانه غير محل أصلا وفيها مال لا جنسية ان نكحت فانت طالق تصرف الى العقد ولو لا امرأته وجاريتها فالوطء حتى لو تزوجها بعد الطلاق أو العتيق لا يحنث (قوله عقد خارجي) أي بنفسه أو وكيله فاذا كان في الكوفة وعقد وكيله خارجي لا يحنث كما في الحاشية عن حبل الخصاف (قوله لان المعسر مكان العقد) ولو تزوج امرأة بالكوفة وهي في البصرة تزوجها منه فضولي بلا أمرها فأجازت وهي في البصرة حنت الخالف ويعتبره كان العقد وزمانه لا مكان الاجازة وزمانها خاتية (قوله اعتبار العرض) فان غرضه غير التي معه (قوله لا يحنث بمن ولدت له) قال الصدر الشهيد هذا موافق قول محمد أماما يوافقواهما فقد ذكر في الجامع الصغير أن من حلف لا يكلم امرأة فلان ولبس لفلان امرأة ثم روج امرأة وكلها الخالف حنت عدهما خلافا لمحمد وفي الحجة والفتوى على قوله ما تاتر خاتية (قوله النكحة تدخل تحت النكحة الخ) المراد بالنكحة ما يشمل المعرف من وجه كالعالم المشار له غيره في الاسم وكما سأل الى الصغير اذا كنت تحت امرأة مثل نسائه طوائف كما يظهر والمراد بالمعرفة كما قال في الذخيرة ما كان معرفا من وجه وهو الذي يشاركه غيره في ذلك كالمشار اليه كهذا الدار وهذا العبد والمضاف الى الضمير كداري وعدي ما يعرف بالاسم كعبد بن عبد الله والمضاف اليه كداري محمد بن عبد الله فانه يدخل تحت النكحة لان الاسم لا يقطع امره من كل وجه وله اسم من الاستفهام فيقال من محمد بن عبد الله فبقي فيه نوع

تسكير فن حيث التعريف يخرج عن اسم النكرة ومن حيث التسكير لا يخرج فلا يخرج بالشك والاحتمال ولا بردمالو قال فسلانة بنت فلان التي أتزوجها طالق حيث يتعلق الطلاق بالاسم لا بالتزويج لانه لا احتمال للخروج هنا ولا برد أيضا كل امرأة أتزوجها مادامت عمرة حية فهي طالق حيث لا تطلق عمرة إذا تزوجها لان عامة المشايخ على تقييده بما إذا كانت مشارا اليها بأن قال عمرة هذه والادخلت تحت اسم امرأة ولان الاسم والنسب وضعا التعريف العائلا لا الحاضر لان تعريفه بالاشارة كأي الشهاداة ونظام الكلام على ذلك في الذخيرة وما ذكر من عدم دخول المعرفة تحت النكرة انما هو اذا كان في جملة واحدة بخلاف الجملتين كما يأتي (قوله والدار له أول غيره) أشار بالتعميم الى خلاف الحسن بن زياد حيث قال ان الدار لو كانت له لا يحث لان الانسان لا يمنع نفسه عن دخول دار نفسه والجواب أنه قد يمنع نفسه لغيره ونحوه كما في شرح التلخيص (قوله لتسكيره) أي لتسكير الخالف نفسه حيث لم يعينها بإضافة الدار اليه لان الدار وان ذكرت بالاشارة اليها لم يتعين مالها بخلاف الاشارة الى جزئه كهذا الرأس كما يأتي (قوله لا حث بالخالف) كان المناسب زيادة المخاطب أي في قوله دارك وفي بعض النسخ لا حث بالمال وهي أولى (قوله لتعريفه) أي من كل وجه لان بناء المتكلم وكاف المخاطب لا يدخل فيه ما غيرهما ولا يدخلان تحت النكرة وهي أحد الاثنان يؤول دخول نفسه أو المخاطب لان أحد شخص من بني آدم وهما كذلك وكذا لو قال ان ألبست هذا القميص أحدا فأنت طالق لا يدخل الخالف فلا يحث اذا ألبسه لنفسه الا بالنية وكذا لو قال لعمري أعني أي عبيدي شئت لا يدخل المخاطب حتى لو أعني نفسه لا يعنى لان الضمير المستتر في أعني معرفة فلا يدخل تحت أي لانها وان كانت عند النحاة معرفة بالاضافة الا أنهم اعتبروا النكرة لانها تعصب النكرة لفظا من كل رجل ومعنى مثل أيكم أي تدي بهر شها لان المعنى أي واحد منكم ولان الامر بالاعتناق نو كليل فلا يدخل المأمور فيه كقوله الرجل زوجني من شئت ليس له أن يزوجهما من نفسه وتعامه في شرح التلخيص (قوله فكان) أي الخالف أو ما ذكر من التعريف أقوى من بناء الاضافة أي أقوى تعريف بغيره من تعريف بغيره (قوله الا بالنية) أي لو نوي دخول المعرفة تحت النكرة فانها تشمل وغيره كما مر فيحث قال في الذخيرة لانه نوي الجواز وفيه تعليق عليه فيحث بما نوي ويحث بغيره لانه الظاهر في القضاء (قوله وفي العلم) لاجابة الى استثنائه لما قدمناه من أن المراد بالمعرفة ما كان معروفا من كل وجه وهو ما لا يشاركه غيره (قوله دخل الخالف لوهو كذلك) أي لو كان اسمه محمد بن أحمد والعلام له فاداء كالم غلامه حث وأمالو كان الخالف غيره فانه يحث بالاولى لانه منك من كل وجه (قوله لجواز استعمال العلم في موضع النكرة) أي من حيث ان المسمى هو الاسم كثير فصار كأنه قال من كالم غلام رجل مسمى بهذا الاسم ولولا ذلك لم يتعين الخالف فصح دخوله تحت النكرة التي هي أحد (قوله الا المعرفة في الجزاء الخ) وكذا عكسه وهو المعرفة في الشرط فانها تدخل تحت النكرة في الجزاء وحاصله كما في شرح التلخيص أن المعرفة لا تدخل تحت النكرة اذا كانت في جملة واحدة ولو في جملتين لا يمنع دخولها لان الشيء لا يتصور أن يكون معروفا من كل وجه واحدة بخلاف الجملتين لانها كالكلاب في ان دخل داري هذه أحد أنت طالق ودخلتها هي تطلق لانها وان كانت معرفة ببناء الخطاب الا أنها وقعت في الجزاء ولم يمنع دخولها تحت نكرة الشرط وهي أحد وفي قوله لهان فعلت كذا فانسأ طوالت ففعلت الخطابية تطابق معهن لانها مروفة في الشرط بخلاف أن تدخل تحت الجزاء وتكون منكورة في الجزاء يعني باعتبار كونها واحدة غير معينة من جملة معلومة ذكر في الجزاء اه وبه علم أن انسأ نكرة هنا وان أضيف الى الضمير لان المراد بالنكرة ما ليس معروفا من كل وجه وهذا كذلك ولذا يصح الاستفهام عنهن فيقال من نسأوك كم في العلم (قوله لان المعرفة الخ) لانه لقوله لم يحث والمراد بالمعرفة بناء المتكلم في داري وقوله لا تدخل تحت النكرة أي التي في جاتها ٢ (قوله ويجب حج أو عمرة ماشيا الخ) أي استحسانا وعمله في الفتح بانه تعورف ايجاب أحد النكسكن به فصار فيه مجازا ليعرف حقيقة عريضة مثل مالو

والدار له أول غيره فدخاها
الخالف حث لتسكيره
ولو قال داري أو دارك
لا حث بالخالف لتعريفه
وكذا لو قال ان مس هذا
الرأس أحد وأشار الى
رأسه لا يحث الخالف
بسمه لانه متصل به خلفه
فكان معرفة أقوى من بناء
الاضافة بخروذ كره المصنف
قبيل باب اليمين في الطلاق
معزيا للاشباه (الا) بالنية
(وفي العلم) كان كالم غلام
محمد بن أحمد أحد فكذا
دخل الخالف لوهو كذلك
لجواز استعمال العلم في
موضع النكرة ولم يخرج
الخالف من عموم النكرة
بحركات وفي الاشباه المعرفة
لا تدخل تحت النكرة
الا المعروفة في الجزاء أي
فدخل في النكرة التي هي
في موضع الشرط كأن
دخل داري هذه أحد فأنت
طالق فدخلت هي طلق
ولو دخلها هو لم يحث لان
المعرفة لا تدخل تحت النكرة
وتعامه في القسم الثالث
من أمان الظهيرة (ويجب
حج أو عمرة ماشيا)

٣ مطالب قال على المشي الى
بيت الله تعالى أو الكعبة

مطالب ان لم أجد العام
فأنت حرقه شهادته
بالكوفة لم يعتق

مطالب شهادة انني لا تقبل
الافى الشروط

مطالب حاق لا يصوم حنت
بصوم ساعة

من ياديه (في قوله على المشى
الى بيت الله تعالى أو الكعبة
وأراق دما ان ركب)
لادخاله القصر ولو أراد
بيت الله بعض المساجد لم
يلزمه شيء (ولا شيء على
الخروج أو الذهاب الى بيت
الله أو المشى الى الحرم أو)
الى (المسجد الحرام) أو باب
الكعبة أو مبراجها (أو
الصفا أو المروة) أو مدلفة
أو عرفة أو عدم العرف
(لا يعتق عبدا قبل له ان لم
أجد العام فأنت حر) ثم قال
حججت وأنكر العبد وأنى
بشاهدين (شهادته)
لا يضمنه (بكوفة) لم تقبل
اقيامها على انني لم أجد
التضحية لا تدخل تحت
القضاء وقال محمد يعتق
ورحمه الله الكمال (حاشي
لا يصوم حنت بصوم ساعة
بنية) وان أظن لو جرد
شرطه (ووقال) لا يصوم
(صوما ربه حنت يوم)

قال على حجة أو عمرة أو ألقيا أن لا يجب بذاتى لأنه التزم ما ليس بقربة واجبة وهو المشى ولا مقصودا
اه وقد من أول الايمان في بحث النذر أن مثله النذر بذبح فانه عبارة عن النذر بذبح شاة وقد من أن صيغة
النذر تحتمل اليمين كما مر بيانه في آخر كتاب الصوم فلذا ذكر مسائل النذر في الايمان فافهم (قوله من
ياديه) دل في النهر ثم ان لم يكن بمكة لزمه المشى من بيته على الراجح لان حيث يحرم من الميقات والخلاف فيما
اذ لم يحرم من بيته فان أحرم منه لزمه المشى منه اتفاقا وان كان بمكة وأراد أن يعمل الذي لزمه حاقا فانه يحرم من
الحرم ويخرج الى عرفات ماشيا الى أن يطوف طواف الزيارة كغيره وان أراد اسقاطه به مرة فعليه أن
يخرج الى الحل ويحرم منه وهل يلزمه المشى في ذهابه خلاف والوجه يقتضى أنه يلزمه اذا الحاج يلزمه المشى
من ياديه مع أنه ليس محرما بل ذاهب الى محل الاحرام ليحرم منه فكذا هذا اه والتوجيه لصاحب الفتح
وتبعه في البحر أيضا (قوله ان ركب) أى في كل الاوقات أو أكثرها فان ركب في غير ذلك تصدق بقدره ط
(قوله لادخاله القصر) أى فيما التزمه (قوله أو المشى الى الحرم أو الى المسجد الحرام) هذا قوله وقال لزمه
في هذين أحد النسكين والوجه أن يحمل على أنه تعورف بعد الامام ايجاب النسل فيه - مما قلنا به في برتقم
الخلاف كما حققه في الفتح وتبعه في البحر وغيره (قوله لعدم العرف) علة لجميع ما تقدم فابس الفارق في هذه
المسائل الا العرف ط (قوله لم تقبل الخ) أى عنددهما لانها قامت على النفي لان المقصود منهما انني الحج
لا اثبات التضحية لان المطالب لها فصار كما اذا شهدوا انه لم يحج غاية الامر أن هذا النفي مما يحيط به علم
الشاهد لكنه لا يميز بين نفي ونفي تيسيرا هداية وحاصله أنه لا يفصل في النفي بين أن يحيط به علم الشاهد فتقبل
الشهادة أو لا فلا بل لا تقبل على النفي مطلقا نعم تقبل على النفي في الشروط حتى لو قال لعبده ان لم تدخل
الدار اليوم فأنت حر فشهد - د أنه لم يدخلها قبلت ويقضى به بقرينة كفى المبسوط وأورد أن ما نحن فيه كذلك
وأجيب بانه قامت على أمر معين وهو كونه خارج البيت فثبت النفي ضمنا واعترضه في الفتح بان العبد كما
لاحقه في التضحية لاحقه في الخروج فاذا كان مناط القول كونه المشهود به أمر وجوديا متضمنا
لامدعي به كذلك يجب قبول شهادة التضحية المتضمنة للنفي فقول بحرق أو حرقه اه وتبعه في البحر والنهر لكن
أجاب المقدسي في شرحه بأن الشهادة بعدم الدخول أو بالتخرج الذي هو وجودي صورة وفي الحقيقة
المقصود أن الخروج يمكن الاطاعة به بل لا يجب بأن يشاهد العبد خارج الدار في جميع اليوم فهي نفي محصور
بخلاف التضحية بالكوفة ليست ضد الحج على أنه يمكن أن يكون ذلك كرامة له وهي جائز كما قالوا في المشرق
والغربية فتأمل اه (قوله لوجود شرطه) وهو الصوم الشرعي اذ هو الامساك عن المفطر على قصد التقرب
وقد وجد غمام حقيقة وما زاد على أدنى امساك في وقت وهو تكرار الشرط ولانه بمجرد الشروع في الفعل اذا
غلب حقيقة بسمي فاعلا وادانزل ابراهيم عليه السلام ذابحها بامر السكين في محل الذبح فقبل له قد صدقت
الرؤى بخلاف ما اذا كانت حقيقة تتوقف على أفعال مختلفة كالصلاة كما يأتي فتح واعترض بأن الصوم
الشرعي كله يوم وأجيب بأنه يطلق شرعا على ما دونه ودفع بأن المطلق ينصرف الى الكمال قلت جوابه
أن هذا لو قال صوما كما يأتي اما بدون تصريح بمصدر أو طرف فالمراد الحقيقة وقد وجد بالاقول ولهذا يقال
في الشرع والعرف انه صام ثم أنظر في بحث لوجود شرط الحنت قبل الافطار ثم لا يرتفع به - مدحقة فافهم
ثم اعلم أن ما ذكره المصنف هنا كبقية المتن مخالف لما قدمه في هذا الباب من أنه لو حلف لا يصلي أو لا يصوم
ذهب على الصحيح دون الفساد كقدماء وكت أجبت عنه في باب ذكاح الرقيق بان المراد بالصحيح ما وجدته
حقيقة لا سمرعية على وجه الصحة فلا يضره عروض الفساد بعد ذلك وبقيده ما ذكرناه عن الفتح من
التمليل وعليه قوله دون الفساد اذ عن الفساد ابتداء كما لو فوى الصوم عند الفجر وهو بيا كل أو شرع
في ابداءه بخلاف ما نزل في الفتح ما يفيد المدافعة بين القولين حيث استشكل المسئلة المارة ثم أجاب
أن راد - صحيح لانه يصح في الجراح المسئلة غير انك بعد ان سطر أجاب به سنن الاذخيرة بان المراد بالفساد ما لم

يوصف بوصف الصحة في وقت بان يكون ابتداء الشروع غير صحيح وقال وبه يرتفع الاشكال وتبعه في البحر والنهر وهذا عين ما فهمته من الاشكال والجواب والحمد لله على الهمم الصواب (قوله لانه مطابق الخ) علة للمسئلين أي فلا يراد باليوم بعضه وكذا في صوم لان المراد به المعتبر شرعا فافهم قال في الفتح أما في يومها فظاهر وكذا في صوما لانه مطابق فيصرف الى السكامل وهو المعتبر شرعا ولذا قلنا لو قال الله على صوم وجب عليه صوم يوم كامل بالاجماع وكذا اذا قال على صلاة تجب ركعتان عندنا لا يقال المصدر مذكور بذكر العمل فلا فرق بين حلفه لا يصوم ولا يصوم صوما ينبغي أن لا يحنث في الاول الا بيوم لانا نقول الثابت في ضمن لفعل ضروري لا يظهر أثره في غير تحقق الفعل بخلاف الصريح فانه اختياري يترتب عليه حكم المطلق فيوجب الكمال اه (قوله لان اليمين الخ) جواب عما أورد من أن اليمين هنا صحت مع أنه مقرون بذكر اليوم ولا كمال ورد في الفتح الا يراد بان كلامنا كان في المطلق وهو لفظ يوم واحد فقط وهذا اليوم مقيد بعرف وانما تشكك هذه المسئلة والتي بعدها على قول أبي حنيفة ومحمد لان النهي شرعا لا يتفكركونه مما كافي صورة أخرى وهي صورة التسيان والاستحاضة لا يفيد حيث كان في صورة الحلف مستحيلا شرعا لانه لم يحلف الا على الصوم والصلاة الشرعيتين أما على قول أبي يوسف فظاهر اه (قوله كنتصوّر في الناسي) أي في الذي أكل ناسيا فان حقيقة الصوم وهي الامسالة عن المفطرات غيره وجودة مع أنه اعتبره الشارع صائغا فقد وجد الصوم مع الاكل وهذا نظير قوله بعدأ كاهوا ما قوله أو بعد الزوال فلم يوجد له نظير والناسي لا يصلح نظيرا له وعن هذا قال في النهر وأنت خبير بأن تصوّره فيما اذا حلف بعد الزوال في الناسي الذي لم يأكل ممنوع اه قلت ويجاب بان المراد امكان تصوّره مع فقد شرط وقد وجد ذلك في الناسي ولا فرق بين شرط وشرط فيصالح ذلك نظيرا لهما وبذلك لما قلنا ما في الذخيرة من أن المراد بالتصوّر بعد الزوال وبعد الاكل أن الله سبحانه لو شرع الصوم بعد ههنا لم يكن مستحيلا ألا ترى كيف شرعه بعد الاكل ناسيا وكذلك الصلاة مع الحيض تتصوّر لان الحيض ليس الادور والدم وأنه لا ينافي شرعية الصلاة ألا ترى أن الصلاة في حق المستحاضة مشروعة وشرط اقامة الدليل مقام المدلول التصوّر لا الوجود بخلاف مسألة الكوز الخ اه لمخصا قلب وبه هذا يجاب عن اشكال الفتح لان المراد أنه لو شرع لم يكن مستحيلا شرعا لهذه الشواهد ندعم بقوى اشكاله ما قدمه الشارح في بحث مسألة الكوز ان لم تصلح الصلح غدا فانت كذا لا يحنث بحجبه بأكبر في الاصح وعزاه في البحر هناك للمنتقى وقال هنا خفيته لا يحنث في مسألة الصوم أيضا على الاصح قال لكن جزم في المحيط بالحنث فيهما وفي الظهيرية انه الصحيح اه فافهم (قوله كافي الاستحاضة) فانه مادة معها شرط الصلاة مع حكم الشارع عليهم بالصحة فعلم أن شرعيتها مع فقد شرط غير مستحيلا بمعنى أنه تعالى لو شرعها مع الحيض لا يمكن كما مر فلا يرد اشكال الكمال فافهم (قوله لان محل الفعل) أي المحلوف عليه بقوله لا أشرب ماء ههنا الكوز والحال أنه لا ماء فيه (قوله بركعة) أي استحب لان الصلاة عبارة عن أعمال مختلفة فمما يأتى بها التسمية صلاة يعني لم يوجد تمام حقيقة تتبني بانتفاء الجزء بخلاف الصوم فانه ركن واحد يتكرر بالجزء الثاني وأورد أن من أركان الصلاة القعدة وليست في الركعة الواحدة فيجب أن لا يحنث وأجيب بانها موجودة بعد رفع رأسه من السجدة وهذا انما يتم بناء على توقف الحث على الرفع منها والوجه خلافه على أنه لو سلم وليست تلك القعدة هي الركن والحق أن الأركان الحقيقية هي الخمسة والقعدة ركن زائد على ما تحرروا عما وجبت للحنث فلا تعنت ببرككافي حق الحنث اه فتح لمخصا قال في النهر وقد منّا أن شرط لاركن وهو ظاهر في توقف حنثه على القراءة في الركعة وان كانت ركلا زائدا ههنا أحد قولين وقيل يحنث بدونها حكاهما في الظهيرية (قوله بنفس السجود) أي بوضع الجبهة على الارض لتمام حقيقة السجود به بلا توقف على الرفع وهو الأرجح كافي الفتح (قوله لتحقيق الركعة) تقدم أن الصلاة تتحقق بوجود الأركان الأربعة لكن اذا قل ركعة فقد التزم زيادة على حقيقة الصلاة وهو صلاة تسمى ركعة وهي الركعة الاولى من شفع فلو صلى ركعة ثم

لانه مطابق فيصرف الى السكامل (حلف ليصوم من هذا اليوم وكان بعدأ كله أو بعد الزوال صحت) اليمين (وحنث الحال) لان اليمين لا تعتمد الصحة بل التصوّر كنتصوّره في الناسي وهو (كما لو قال لامرأته ان لم تصلي اليوم وأنت كذا فغاضت من ساعتها أو بعد ما صلت ركعة) فان اليمين تصح وتطابق في الحال لان درور الدم لا يمنع كما في الاستحاضة بخلاف مسألة الكوز لان محل الفعل وهو الماء غير قائم أصلا فلا يتصور بوجه (وحنث في لا يصلي بركعة) بنفس السجود بخلاف ان صليت ركعة فانت حر لا يتق الا باولى شفع لتحقيق الركعة (وفي لا يصلي صلاة شفع) مطالب حلف لا يصلي حنث بركعة

في مطالب حلف لا يؤم أحدا

وان لم يقعد بخلاف لا يصلي
الظاهر مثله فإنه يشترط
التشهد (و) حنث (في)
لا يؤم أحدا باقتداء قوم
به بعد شروعه (وان) وصليته
(فصد أن لا يؤم أحدا) لأنه
أهمهم (وصديق ديانة) فقط
(ان فواء) أي أن لا يؤم
أحدا (وان أشهد قبل
شروعه) أنه لا يؤم أحدا
(لا يحنث مطلقا) لاديانة
ولا قضاء وصح الاقتداء
ولو في الجمعة استحسنار كما
لا حنث (لو أهمهم في صلاة
الجمعة أو سجدة التلاوة)
لعدم كمالها (بخلاف النافلة)
فإنه يحنث وان كانت
الامامة في النافلة منها يعنها
* (فروع) * ان صليت فانت
حرف قال صليت وانكر
المولى لم يعتق لا مكان
الوقوف عليها بالخرج قال
ان تركت الصلاة فطالق
فصاتها قضاء طلقت على
الظاهر ظهيرة * حلف
ما أخر صلاة عن وقتها وقد
نام فضاها استظهر
الباقاني عدم حنثه لحديث
فان ذلك وقتها * اجتمع
حدثان فالطهارة منهما *
حلف لصاين هذا اليوم
خمس صلوات بالجماعة
وبجامع امر أنه لا يعتسل

تسكلم لا يحنث لانها صورة ركعة لا صلاة هي ركعة وقال في الظهيرة لانه ما صلى ركعة لانها بغيره ولو صلى ركعتين
حنث بالركعة الاولى قال في البحر وقد علم مما ذكرنا أن النهي عن البتيرة مانع لصحة الركعة وهي تصغير
البتيرة تأنيث الابتيرة وهو في الاصل مقعوع الذنب ثم صار يقال للناقص اه (قوله وان لم يقعد الخ) مأخوذ
من الفتح حيث قال حلف لا يصلي صلاة فهل يتوقف حنثه على قعوده قدر التشهد بعد الركعتين اختلفوا فيه
والظاهر أنه ان قد عيینه على مجرد الفعل وهو ما اذا حلف لا يصلي صلاة يحنث قبل القعدة لما ذكرته أي من
أنها ركن زائد وان عدها على الفرض كصلاة الصبح أو ركعتي الفجر ينبغي أن لا يحنث حتى يقعد اه وفي
النهر عن العناية ان الصلاة لا تعتبر شرعا بدونها وصلاة الركعتين عبارة عن صلاة تامة وتتمامها شرعا لا يكون
الا بالقعدة ثم قال بعد نقل ما في الفتح وتوجيه المسئلة يشهد لما في العناية اه وحاصله أنه لا بد من القعدة مطلقا
وهذا كله مخالف لما في البحر عن الظهيرة حيث قال والظاهر والاشبه ان عده عيینه على مجرد الفعل وهو اذا
حلف لا يصلي صلاة لا يحنث قبل القعدة وان عدها على الفرض وهي من ذوات المثني فكذلك وان كان من
ذوات الاربع حنث ولو حلف لا يصلي الظهر لا يحنث حتى يتشهد بعد الاربع اه لكن فيه شبهة المماثلة اذ
لا فرق يظهر بين قوله لا أصلي الفرض وقوله لا أصلي الظهر مثلا تأمل وفي التاترخانية لو حلف لا يصلي الظهر
أو الفجر أو المغرب لا يحنث حتى يقعد في آخرها ويظهر لي أن الواجب ما في العناية كما مر عن النهر ويظهر منه
أيضا اشتراط القعدة في قوله لا أصلي ركعة والادهي سورة ركعة لا ركعة حقيقة تأمل (قوله بعد شروعه)
متعلق باقتداء (قوله وان وصليته) لكن الذي في نسخ المتن المجردة صدق بلا وافتسكون ان شرطية وجوابها
صدق (قوله لانه أهمهم) أي في الظاهر قال في الظهيرة وقصده أن لا يؤم أحدا مربية وبين الله تعالى ثم
قال وذ كرا لما طفي أنه اذا نوى أن لا يؤم أحدا فصلى خلفه رجلان جازت صلاتهما ولا يحنث لان شرط الحنث
أن يقصد الامامة ولم يوجد اه وظاهره أنه لا يحنث قضاء أيضا في المسئلة قولان ويظهر لي الثاني لان
شروعه وحده أو لا يظهر في أنه لم يرد الامامة وصحة اقتداءهم به لا يلزم منها نيته ولذا لو أشهد لم يحنث مع صحة
اقتداءهم لان نية الامام الامامة شرط لحصول الثواب له لا لصحة الاقتداء (قوله ولو في الجمعة) لان الشرط فيها
الجماعة وقد وجد فتح وعبارة البحر عن الظهيرة وكذلك لو صلى هذا الخالف بالناس الجمعة فهو على ما ذكرنا اه
ومقتضاه أنه ان أشهد لا يحنث أصلا ولا حنث قضاء لاديانة ان نوى لكن في البرازية ولو أشهد قبل دخوله
في الصلاة في غير الجمعة أن يصلي لنفسه لم يحنث ديانة ولا قضاء اه ومفهومه أنه في الجمعة يحنث قضاء وان
أشهد وامل وجهه أن الجماعة شرط فيها فاقدامه عليها ظاهر في أنه أم فيها تأمل (قوله لعدم كمالها) قال في
الظهيرة لان عيینه انصرف الى الصلاة المطلقة اه أي والمطابقة هي الكمال لذات الركوع والسجود وما
يحنثه في الفتح من أنه ينبغي اذا أم في الجمعة ان أشهد صدق فيها ما والا في الديانة خلاف المنقول كما في النهر
قلت وبحث الفتح وجبه الا اذا حلف أن لا يؤم أحدا في الصلاة فتصرف الصلاة الى الكمال أما بدون ذكر
الصلاة والامامة وجودة في الجمعة تأمل (قوله فانه يحنث) أي على التفصيل المار كما هو ظاهر (قوله منها)
عنها أي اذا كانت على وجه التداخي وهو أن يقتدى أربعة بواحد ط (قوله لا مكان الوقوف عليها) أي
فكان القول للمولى لانكاره شرط العتق بخلاف نحو الحمة والرضامن الامور والقلبية فان القول فيها للمخبر
عنها (قوله طاعت على الاظهر) الظاهر أن هذا في عرفهم وفي عرفنا نارك الصلاة من لا يصلي أصلا اه ح
(قوله استظهر الباقاني الخ) هو أحد قولين ومبنى الثاني على انصراف الوقت الى الاصل كما في الفتح وهو
الموافق للعرف كما أفاده ح لكن قد يقال لا تأخير من النائم فالظاهر ما في البرازية من أن الصحيح أنه ان كان
نام قبل دخول الوقت وانته به جده لا يحنث وان كان نام بعد دخوله حنث (قوله اجتمع حدثان فالطهارة منهما)
أي مطلقا كما تير من امر آتيس أو جبانة وجبض أو بول ورعاف قال في البحر لو حلف لا يغتسل من امر أنه
هذه فأصابهم ثم أصاب أخرى أو بالعكس ثم اغتسل فهو منهم وحنث وكذا لو حلف لا يغتسل من جنبابة أو من

٣ مطلب حالف لا يحج

يصلى الفجر والظهر والعصر
بجماعة ثم يجامعها ثم
يعتسل كما غربت ويصلى
المغرب والعشاء بجماعة
فلا يحج (حالف لا يحج فعلى
الصحيح منه) فلا يحج
بالفاسد (ولا يحج حتى
يقف بعرفة عن الثالث)
أى محمد (أوحى بطوف
أكثر الطواف) المفروض
(عن الثاني) وبه جزم في
المنهاج للعلامة عمر بن محمد
العتيلي الانصاري كان من
كبار فقهاء بخاري ومات بها
سنة سبعين وخمسائة ولا
يحج في العمرة حتى
يطوف أكثرها (ان
ليست من مغزولك فهو
هدى) أى صدقة أتصدق
به بمكة (فلك) الزوج (قطنا)
بعد الحلف (فغرلته)
ونسج (وليس فهو هدى)
عند الامام وله التصديق
بقيمته بمكة لا غير

(١) مطلب ان ليست من
مغزولك فهو هدى

٢ مطلب فى معنى الهدى

٣ مطلب فى الفرق بين تعيين
المكان فى الهدى دون
النذر

حيض فأجنبت وحاضت ثم اغتسلت فهو من حائض الجبر جاني هو من الاول اتحد الجنس أولا كبول ورعاف
وقال أبو جعفر ان اتحد في الاول والاثنين وقال الزاهد عبد الكريم كان ثلث أن الموضوع من أعظمهما وان
استويا فنهما وقد وجدنا الرواية عن أبي حنيفة أنه من مافرجعنا إلى قوله اه لمخاض ومرة الخلاف تظهر
فيما لو حالف لا يتوضأ من الرعاف فرعف ثم بال فتوضأ حنث بل خلاف وان بال أولا ثم رجع وتوضأ فعلى قول
الجبر جاني لا يحج ثم على ظاهر الجواب وقول أبي جعفر يحج نأثر خاتمة قلت وبه علم أن ما جزم به الشارح هو
ظاهر الرواية (قوله يصلى الفجر الخ) كذا أجاب ابن الفضل حين سئل عنه فقال ينبغي أن يصلى الفجر الخ قال
ح وحيه أنه ان كان المراد باليوم بقية النهار إلى الغروب فكيف يبر بثلاث صلوات فيه وان كان المراد منه
ما يشتمل الليلة بقية النجس صلوات في الحاجة إلى مجامعتها قبل الغروب على أن قوله بجماعة لا يدخل له
في الاغفار فتأمل اه قلت لعل وجهه أن يمينه بظاهرها معقودة على بقية النهار وبذلك كره الجنس احتمال انه
أراد ما يشتمل الليل فاذا جامع واغتسل نهارا يحج بقية الليل وكذا لو جامع واغتسل ليلا لا وجب شرط الحنث
على كلا الاحتمالين لانه في النهار لم يجامع وفي الليل قد اغتسل وقد حلف أنه يجامع ولا يغتسل أما اذا جامع
في النهار واغتسل بعد الغروب فانه على احتمال كونه المراد بقية اليوم لم يوجب شرط الحنث وعلى
الاحتمال الآخر وجب ولا يحج بالشك وأما التقييد بالجماعة فهو لتأكيده كونه الجنس هي المكتوبة ثم
ظهر لي جواب آخر وهو أن يقال انما انعقدت على النهار فقط لكن لما لم يمكنه أداء النجس في النهار انصرف
الى ما يتصور شرعا وهو أداء الكل في أوقاتها كما مر فيما لو حلف على تزوج ثم رجع وتزوجها حنث لان يمينه
تنصرف الى ما يتصور وحينئذ فلا يبر الا اذا صلى كل صلاة في وقتها جامع قبل الغروب واغتسل بعده اذ لو
جامع واغتسل نهارا حنث لانه حلف ان لا يغتسل في هذا اليوم وان كان في الليل حنث ايضا لانه حلف ان يجامع
في النهار وأطن أن هذا الوجه هو المراد وبه يندفع الايراد فانهم والله سبحانه أعلم ٣ (قوله حالف لا يحج) أى
سواء قال حجة ولا كفى البحر وغيره (قوله عن الثالث) أى أن هذا مروى عنه (قوله عن الثاني) أى عن
أبي يوسف (قوله وبه جزم في المنهاج) جزم به أيضا في تلخيص الجامع الكبير لان الحج عبارة عن أجناس
من الفعل كالصلاة فتناولت اليمين جميعها وذلك لا يوجب جدا إلا أكثر طواف الزيارة فان جامع فيها لا يحج
لان المقصود من الحج القرية فتناولت اليمين الحج الصحيح كالصلاة تشرح الجامع (قوله ولا يحج في العمرة)
أى فيما لو حلف لا يعتمر (قوله أى صدقة أتصدق به بمكة) (١) ذكر ضمير به على أن الصدقة بمعنى المتصدق به
٣ قال في المنهاج ومعنى الهدى هنا ما يتصدق به بمكة لانه اسم لما يهدى اليها فان كان نذر هدى شاة أو بدنة
فانما يخرج عن العهدة ذبحه في الحرم والتصدق به هناك فلا يجزى به اهداء قيمته وقبل في اهداء قيمة الشاة
روايتان فلو سرق بعد الذبح فليس عليه غيره وان نذر توبا جازا التصديق في مكة بيمينه أو بقيمة مؤنذرا اهداء
ماله ينقل كاهدا دار ونحوها فهو نذر بيمينها اه فالجاسل أن في مسئلتنا لا يخرج عن العهدة الا
بالتصدق بمكة مع أنهم قالوا والتم التصديق على فقراء مكة بمكة أليس تعينه الدرهم والمكان والفقير
فعلى هذا يفرق بين الالتزام بصيغة الهدى وبينه بصيغة النذر بحر ٣ ووجهه ان الهدى جعل التصديق به في
الحرم جزأ من مفهومه بخلاف ما لو نذر التصديق بدرهم على فقراء الحرم فان الدرهم لم يجعل التصديق به في
الحرم جزأ من مفهومه بل ذلك وصف خارج عن ماهيته ومثله تعيين الزمان والدرهم فلهذا لم يلزم بالنذر ثم
رأيت نحوه في ط عن الشربلية وكالهدى الاضحية فانها اسم لما يذبح في أيام النحر فالزمان مأخوذ في
مفهوما كما سئذ كتحقيقه في بابها ان شاء الله تعالى فالهدى والاضحية خارجان من قواهم أنعيننا تعيين
الزمان والمكان فان الزمان تعيين في نذر الاضحية والمكان في الهدى وكذا النذر المعاق كان شفي انه
مراعى لله على صوم شهر مثلافه يتعين فيه الزمان بمعنى أنه لا يصح صومه قبل وجود المعلق عليه أما المكان
والدرهم والفقير فلا تتعين فيه كما حققناه في بحث النذر أول الايمان فانهم (قوله بعد الحلف) أفاد انه لو كان

مما لو كانت الحلف فغزله فليس به قاته هدى بالاولى وهو متفق عليه بحر (قوله وشرطا ملكه يوم حلف)
 لان الذر انما يصح في الملك أو مضافا الى سبب الملك ولم يوجد لان اللبس وغزل المرأة ليسا من أسباب الملك وله
 أن غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج والعناد هو المراد وذلك سبب الملك بحر أى الغزل من قطن الزوج
 سبب الملك الزوج لما غزله وله هذا بحث اذا غزلت من قطن مما لو كان الزوج وقت الحلف لانها اذا غزلته كان
 ذلك سببا لان ملك الزوج غزلهامع ان القطن ليس بذر كور وتماه في العناية لكن يشكك أن الشرط انما
 هو اللبس وهو ليس سببا للملك الا أن يقال ان المراد ان غزلت ثوبا ولبسته فيكون الشرط هو الغزل الذي
 هو سبب الملك لا مجرد اللبس (قوله لانها انما تغزل من كان نفسها) أى فلم يوجد شرط النذر وهو الاضافة
 الى ملكه أو سببه ط (قوله وبقوله الخ) هذا ذكره في النهر والاول ذكره في الفتح وبحث في كل منهما فوج
 أفندي بأنه في حيز المنع فان بعض نساء مصر تغزل من كان الزوج وبعض نساء الروم بالعكس لاسيما نساء
 الجنود الذين يغيمون عنهن سنين فالاولى اعتبار العالب اه ملخصا (قوله لا يلبس من غزلها) أى مغزولها
 كما عبر به قبله وهو عند عدم النية على الثوب وان نوى عي الغزل لا يثبت بلبس الثوب لانه نوى الحقيقة ولو
 حلف لا يلبس من غزلها فلبس ثوبا من غزلها او غزل غير هاتحت ولو من غزلها محيط واحدا لان الغزل غير
 مقدر الا اذا قال ثوبا من غزلها لان بعض الثوب لا يسمى ثوبا محيط لا يلبس من غزلها فلبس ثوبا من غزلها وعراه
 من غزلها لا يثبت لانه لا يسمى لبسا عرافا بخلاف اللبنة والزريق متفق اه بحر ملخصا ولو لبس ثوبا من غزلها
 من غزل غير هاتحت لا لو حلف لا يلبس من غزلها فلبس ما محيط من غزلها فتح (قوله لانه لا يسمى لبسا
 عرفا) بخلاف ما اذا لبس تكة من حرير فانه يكره اتفاقا لان المحرم استعمال الحرير مقصودا وان لم يصير لبسا
 وقد وجد المحرم باليمين اللبس ولم يوجد بحر واعتصم المصنف بقوله اتفاقا بل هو الصحيح وكذا القلائسوة
 ولو نحت العمامة كفى شرح الوهمانية وعلى مقابل الصحيح لاحاجة الى الفرق اه قال في البحر ولا يكره الزر
 والعري من الحرير لانه لا يعد لبسا ولا مستعملا وكذا اللبنة والزريق لانه تبسح كالعلم (قوله ولورجالا) اه
 به لان خاتم الفضة ليس حليا في حقه اعرف بخلاف الذهب (قوله بلا فص) يعني الفاء أى ولو بلا فص (قوله
 ولو غير مرصع عندهما) أما عند الامام فلو غير مرصع لا يثبت وبقولهما قالت الائمة الثلاثة لانه حلى حقيقة
 فانه يتزين به وقال تعالى وتستخرجون منه حلية تلبسونها والمستخرج من البحر اللؤلؤ والمرجان وله أنه
 لا يتحلى به عادة الامر صعبا بذهب أو فضة والاعمان على العرف لا على استعمال القرآن قال بعض المشايخ
 قياس قوله أنه لا بأس باللبس اللؤلؤ للعلمان والرجال وفيه اختلاف صرح في زمانه كان لا يتحلى به الا
 مرصعا ويقتى بقولهما لان العرف القائم أنه يتحلى به مطلقا فتح (قوله في حلقه) متعلق بقوله كما حنت
 (قوله لا يلبس) بفتح أوله وثانيه وقوله حليا بضم الحاء وتشديد الباء جمع حلى بفتح فسكون كشدي وكشدي
 بحر (قوله بدليل حله للرجال) أى مع منعهم من التحلى بالفضة وانما أبيع لهم لقصد التختيم لا للزينة وان
 كانت الزينة لازم وجوده لكانها لم تقصد به فكان عدمها خصوصا في العرف الذي هو مبنى الايمان وعند
 الائمة الثلاثة يثبت فتح (قوله بأن كان له نص) يومهم كلامه ككلام الزباني أن ماله فص لا يحل للرجال وفي
 كراهية القهسة اني يجوز الخاتم من الفضة على هيئة خاتم الرجال وأما اذا كان له فصان أو أكثر فخرام اه
 وعبارة الفتح ليس فيها هذا الايهام وهي قال المشايخ هذا الم يكن مصوغا على هيئة خاتم النساء بان كان له
 فص فان كان حنت لا يلبس النساء اه تأمل (قوله هو الصحيح) وقيل لا يثبت بخاتم الفضة مطلقا وان
 كان مما يلبسه النساء قال في الفتح ولبس به بعد لان العرف بخاتم الفضة يبنى كونه حليا وان كان زينة
 (قوله كالحل رسوار) لانه لا يستعمل الا لزين وكان كاملا في معنى الحلى بحر عن المحيط * (تمة) *
 حلف لا يلبس ثوبا ولا يثبت به ديمه على كل ما من بستر العورة ونحوه الصلاة فلا يثبت ببساط أو
 طمس أو قلائسوة ومما يدل تحميها به أو مفضة أو لهاواة الا اذا باعت مقسدا لا زار وكذا العمامة ولو لوزر

مطلب حلف لا يلبس حليا

وشرطا ملكه يوم حلف
 ويفتى بقولهما في ديارنا
 لانها انما تغزل من كان
 نفسها أو قطنها وبقوله في
 الديار الرومية لغزلهامن
 كان الزوج نهر (حلف
 لا يلبس من غزلها فلبس
 تكة منه لا يثبت) عند
 الفنى وبه يفتى لانه لا يسمى
 لبسا عرفا (كلا يلبس
 ثوبا من نسج فلان يلبس
 من نسج غلامه) لا يثبت
 اذا كان فلان يعمل
 بيده والاحت (لعمري المجاز
 كما حنت بلبس خاتم ذهب)
 ولورجالا بلا فص (أو عقد
 لؤلؤ أو زبرجد أو مرد)
 ولو غير مرصع عندهما
 وبه يفتى (في حلقه لا يلبس
 حليا) للعرف (لا يثبت
 بخاتم فضة) بدليل حله
 للرجال (الا اذا كان مصوغا
 على هيئة خاتم النساء بان
 كان له فص) يثبت هو
 الصحيح زباني ولو كان هو
 بذهب يثبت في حلقه به نهر
 كالحال وسوار (حلف
 لا يجلس على الارض نجاس

علي) حائل منهصل بمشبه أو جاد أو (بساط أو حصر أو) حائف (لا يشام على هذا الفراش فجعل فوقه آخر فراشه عليه أو لا يجلس على هذا السرير فجعل فوقه آخر فراشه) في الصور الثلاث كالأخرج الحشوم من الفراش للمعرف ولونكر (١٤١) الأخير بن حنث مطلق للعموم وما في

القدوري من تشكيك السرير حله في الجوهره على المعرف (بخلاف ما لوحف لا يناس على ألواح هذا السرير أو ألواح هذه السفينة ففرش على ذلك فراش) لم يحث لأنه لم ينم على الألواح بحر كذا في نسخ الشرح لكن ينبغي التعبير بأداة التشبيه نحو كالألواح إلى آخر الكلام أو تأخيره عن مقالة القرام ليصح المرام كما لا يخفى على ذوي الأفهام كما هو الموجود في غالب نسخ المتن بديار ما دمشق الشام فتنبه (ولو جعل على الفراش قرام) بالكسر الملاءة (أو) جعل على السرير بساط أو حصر حنث) لأنه يعد نائما أو جالسا عليه بما عرفنا بخلاف ماسر (بخلاف ما لوحف لا يناس على ألواح هذا السرير أو ألواح هذه السفينة ففرش على ذلك فراش) فانه لا يحث لأنه لم ينم على الألواح (حائف لا ينسى على الأرض فشي عاها بنسب أو حنث) أو مشى على أختار (حنث وان) مشى (على بساط لا يحث) (فرع) * ان غث على ثوبك أو فراشك مكدا اعتبارا كثر بدنه والله أعلم * (باب المين في الضرب

بالقبض أو ارتدى لا يحث والاصل أنه لو حلف على لبس ثوب غير معين لم يحث إلا باللبس المعتاد وفي المين يحث كيفما لبسه ولا يحث بوضع القباء على الحائف حالة النوم اه ملخصا من البحر ٢ (قوله على حائل منفصل) أي ليس يتابع الحائف بخلاف ما إذا كان الحائل ثيابه لأنه تبسح له فلا يصير حائلا ولو خلع ثوبه فبسطه وجلس عليه لا يحث لارتفاع التبعية بحر وفتح قال في النهرو لم أر ما لجالس على حشيش وينبغي أنه لو كان كثير يحث اه وظاهره ولو غير مغلوغ لأنه في العرف جالس على الحشيش لا على الأرض (قوله على هذا الفراش) مثله هذا الحصر وهذا البساط هندية ط (قوله لا يحث) لان الشيء لا يتبع مثله فتقطع النسبة عن الأسفل وعن أبي يوسف رواية غير ظاهرة عنه أنه يحث لأنه يسمى نائما على فراشين فلم تنقطع النسبة ولم يصير أحدهما تابعا للآخر وحاصله ان كون الشيء ليس تبعاً لثوبه مسلم ولا يضرنا فيه في الفراشين بل كل أصل في نفسه ويحقق الحث بتعارف قولنا نام على فراشين وان كان لم يماسه إلا الأعلى فتح قات وهذا هو المتعارف الآن (قوله كالألواح الحشو) أي ونام على الظهارة أو على العوف والحشو ولا يحث فيها لأنه لا يسمى فراشا كما في البحر عن الواقعة (قوله للمعرف) راجع للمسائل الثلاث (قوله الأخير) أي الفراش والسرير (قوله للعموم) أي عموم اللفظ المسكر للأعلى والأسفل ط (قوله وما في القدوري) وقع مثله في الهداية والسكر (قوله حله في الجوهره على المعرف) وكذا في الفتح حيث قال قوله ومن حلف لا ينام على فراش أي فراش معين بدليل قوله وان جعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لا يحث اه قلت ووجه الدلالة ان قوله فراشا آخر يقتضي ان الحلو ف عليه معين ليكون الاخر غيره اذ لو كان منكرا لسكان الاخر محلو ف عليه أيضا فافهم قال في النهرو يمكن أن يقال ان المدعى انه لا يحث لأنه لم ينم على الأسفل وهذا لا فرق فيه بين المنكر والمعين لا بقطاع النسبة اليه بالثاني واما حنثه في المنكر بالأعلى فحث آخر اه ولا يخفى ما فيه فان قوله لا يحث مطلقا لا حسن مامر قد بر (قوله لكن ينبغي) أي يجب (قوله الملاءة) الذي في الفتح انه سائر رقيق يجعل فوقه كالملاءة المجمولة فوق الطراحة اه وفي المصباح القرام وزان كتاب الستر الرقيق وبعضهم يزيد وفيه رقم ونقوش ثم قال والملاءة بالضم والمدال بطة ذات لفقين والجمع ملاءة يحذف الهاء وقال أيضا الربطة بالفتح كل ملاءة ليست لفقين أي قطعتين وقد يسمى كل ثوب رقيق ربطة (قوله بخلاف ماسر) أي من الصور الثلاث (قوله بخلاف ما لوحف لا يناس على ألواح هذا السرير الخ) اه ذابو حنث في بعض النسخ وهو الموجود في نسخ المتن التي بديار ما كما قدمه الشارح لكن يجب اسقاطه كما في كثير من النسخ لئلا يتكرر بما مر (قوله حنث) لأنه في العرف ماش على الأرض ولو كانت الاجزاء غير منصلة بها (قوله ان غث على ثوبك الخ) في البحر عن المحيط قال لها ان غث على ثوبك فانت طالق فاكأ على وسادة لها أو وضع رأسه على مرفة لها أو اضطجع على فراشها أو وضع جنبه أو أكثر بدنه على ثوب من ثيابا حنث لأنه يعد نائما وان اتسكأ على وسادة وجلس عليه لم يحث لأنه لا يعد نائما اه والله سبحانه أعلم

(قوله مما يناسب الخ) بيان لقوله وغير ذلك لان مسائل الضرب والقتل ترجع لها في الهداية بابا مستقدا وكذا مسائل تقاضي الدين وترجم لما سبق بمسائل متفرقة لانها ليست من باب واحد ويحتمل أن يكون الجار والمجرور في موضع خبر مبتدأ محذوف أي هذا الباب مما يناسب ترجمته الخ فالمصدر المنسوب له من أن والفعل فاعل يناسب أو هو مبتدأ مؤخر والجار والمجرور خبر مقدم (قوله من العسل والكسوة) بيان لقوله وغير ذلك فالأولى تقديمه على قوله مما يناسب ط (قوله وثوبك) في بعض النسخ أو قتلته من القتل (قوله تفيد

والقتل وغير ذلك) * مما يناسب ان يترجم بمسائل شتى من العسل والكسوة الاصل ههنا (ما شارك الميت فيه الخ) يقع المين فيه على الخائنين الموت والحياة (وما اختص بحالة الحياة) وهو كل فعل يلد ويؤلم ويعم ويسر كشم وتقبيل (تقبيلها) ثم مرع عابه (فلو قال ان صربتك أو كسوتك أو كملت أو دخلت عليك أو قبالتك تفيد

وأما قوله تعالى وشذ ذب عليك ضمة فاضرب به ولا تحنت أي حزمة ريحان خصوصية لوجه زوجة أبيه عليه الصلاة والسلام فتح (حلف ابض بن)
أول بقتل (فلانا ألف مرة فهو على الكثرة) والمبالغة كلفه ليضرب به حتى يموت أو حتى يقتله أو حتى يتركه لا حيا ولا ميتا ولو قال حتى
يغشى عليه أو حتى يستغيث أو يتيكى فعلى الحقيقة (ان لم أقنل زيدا فكذا هو) أي (زيد ميت ان علم) الخالف (يموت)
حنت والالا) وقد قدمها عند

ليصعدن السماء (حلف
لا يقتل ولا يابا الكوفة فضر به
بالسواد ومات بها حنت)
كلفه لا يقتله يوم الجمعة
فجرحه يوم الخميس ومات
يوم الجمعة حنت (وبعكسه)
أي ضربه بكوفة وموته
بالسواد (لا) يحنت لان
المعتبر زمان الموت ومكانه
بشرط كون الضرب
والجرح بعد اليقين نهيرية
وفيهما ان لم تأتني حتى
أضربك فهو على الاتيان
ضربه أولا * ان رأيت
لاضرب به فعلى التراخي
مالم ينو الفور * ان رأيتك
فلم أضربك فراه الخالف
وهو مريض لا بدد على
الضرب حنت * ان لقينك
فلم أصرك فراه من قدر ميل
لم يحنت بحجر (الشهر
وما فوقه) ولواي الموت
(بعبد وما دونه قريب)
فيه تبرك في يقين دينه
أولا يكفه الى بعبد أو الى
تربب (و) لفظ (العاجل
والسريع كالقريب
ولا جل كالبعيد) وهذا
بلاية (وان نوى) بقريب
أو بعيد (مدة) معينة (فيهما
دعلى مانوى)

سوط بر وأما اذا اندس مناشئ لا يبر عند عامة المشايخ وعليه الفتوى اه وفي الفتح حتى ان من المشايخ من
شرط كون كل عود بحال لو ضرب به منفرد الا وجمع المضروب وبعضهم قالوا بالحنث على كل حال والفتوى
على قول عامة المشايخ وهو انه لا بد من الالم (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما أورد على أخذ الالام في
مفهوم الضرب فانه لا يلام بحزمة الريحان فيكون خصوصية ان كانت هي المرادة بالضغف وعن ابن عباس
انما قبضة من أغصان الشجر وهذا جواب بالمنع أي منع الابراد والاول جواب بالتسليم كفاي الفتح وأجاب
في الحواشي السعدية بان الضرب في الآية مستعمل فيملا الالام فيه فلا يراد السؤال فان معنى الايمان على
العرف لا على ألفاظ القرآن (قوله ضغفنا) في المصباح هو قبضة من خشب مختلط رطبها بيا يسهاوي قال
ملء الكف من قضبان أو خشب أو نمارج والذي في الآية قيل كان حزمة من أسل فيها مائة عود وهو
قضبان دقاق لا ورق لها يعمل منه الحصر والاصل في الضغف أن يكون له قضبان يجمعها أصل واحد ثم كثر
حتى استعمل فيما يجمع (قوله خصوصية لوجه) قال القاضي البيضاوي وجهه لبانبت يعقوب وقيل لوجه
بنت قرايم بن يوسف ٣ ذهبت لحاجة وإبطأت خلف ان يرى ضربهم امانة ضربة لعل الله تعالى عينه من
ذلك اه ح قال في الفتح ودفع كونه خصوصية بأنه تمسك به في كتاب الحيل في جواز الحيلة وفي الكشف
هذه الرخصة باقية والحق ان البر بضرب بضغف بلا ألم أصلا خصوصية لوجه أبيه عليه السلام ولا ينافي ذلك
بقضاء شرعية الحيلة في الجلة حتى قلنا اذا حلف ليضرب به مائة سوط فجمعها وضرب به مائة لا يحنت لكن
بشرط أن يصيب بدنه كل سوط منها الخ (قوله فهو على الكثرة والمبالغة) تقدم في آخر باب التعليق ان لم
أجامعها ألف مرة فكذا فعلى المبالغة لا العدد وقالوا هناك والسبعون كثير وأفاد أن القتل بمعنى الصرب كما هو
العرف لانه الذي تمكن فيه الكثرة لا بمعنى ازهاق الروح الامع النية أو القرينة ولذا قال في الدرر شهر على
انسان سيفاً وحلف ليقبضه فهو على حقيقة ولو شهره ما وحلف ليقبضه فعلى ابلامه (قوله كلفه ليضرب به
الخ) الظاهر ان المراد بالمبالغة هنا الشدة لا خصوص كثرة العدد لفوا البحر في مسألة لا حيا ولا ميتا قال أبو
يوسف هذا على ان يصربه ضربا مبرحا ثم ان هذا اذا حلف ليضرب به بالسياط حتى يموت أما لو قال بالسيف
فهو على أن يضربه بالسيف ويموت كفاي البحر ولم يدكر ما لم يدكر آلة والظاهر انه مثل الاول الامع لبنة
كقدمناه (قوله وقد قدمها) أي هذه المسئلة وبين الشارح وجهها هناك (قوله فضر به بالسواد) أي
بالقرى في المصباح العرب تسمى الاخضر أسود لانه يرى كذلك على بعد ومنه سواد العراق لخضرة أشجاره
وزرعه (قوله زمان الموت ومكانه) نشر مشوش وانما اعتبر بذلك لان القتل هو ازهاق الروح فباعتبار الزمان
والمكان الذي حصل فيه ذلك ط (قوله بشرط كون الخ) فان كان قبل اليقين فلا حنت أصلا لان اليقين
تقتضي شرطاً في المستقبل لا في الماضي بحر عن الظهيرية (قوله ان لم تأتني الخ) تقدم هذا الفرع قبيل
الباب الذي قبل هذا ومحل ذكره هنا وقد مر وجهه أن حتى فيه التعليل والسببية لا لعلها ولا للعنف وذكرا
تفاد بيع ذلك هناك (قوله فعلى التراخي) أي الى آخر جزء من أجزاء حياته أو جارة الخوف عليه فاه لم
يضربه حتى مات أحداهما حنت (قوله لم يحنت) لان الالام الذي رتب عليه الضرب لا يكون الا في مكان يمكن
فيه الضرب ولذا قالوا الواقعة على سطح لا يحنت أيضا قلت وهذا لو كانت عينه على الضرب باليد ولو بسهم أو حجر
اعتبر ما يمكن تأمل (قوله فيعت بر ذلك الخ) ٢ أي اذا حلف ليضرب به الى بعيد فقتل بعد شهر أو أكثر
برفي عينه لا لو قضا قبل شهر وفي الى قريب بالعكس (قوله فعلى مانوى) حتى لو نوى بالقرب سنة أو أكثر

٢ مطالب الشهر وما فوقه

بعيد ٣ قوله قرايم بن يوسف هكذا بخطه بالقاف والشاء المثلثة وهو بخالف لما في تاريخ أبي الفراء ونسبه عند ذكر نسب يوسف عليه
السلام (ابن أفرام) بقطع الهمزة المفتوحة وسكون الفاء وفيه الراء المهملة بعدها أة واهم ما تحتية كسورة آخرة هم اسم يوسف الخ
اه وليجوز اه مصدحه

و يدين فيما فيه تخلف عليه بحر
 كذا في البحر عن الظهيرية
 وفي النهر عن السراج على
 شهر وكذا كذا يوما أحد
 عشر وبالأو أحد وعشرون
 وبضعة عشر ثلاثة عشر
 (يبر في حلفه ليقضين دينه
 اليوم لو قضاء نهججة) ما يرد
 التجار (أوزيونا) ما يرد
 بيت المال (أو مستحقة)
 لا غير ويعتق المكاتب
 بدفعها (لا يبر) لو قضاء
 وصاحب أو ستوقه) وسطها
 غش لانهم بالبسام جنس
 الدراهم ولذا يجوز زبها
 في صرف وسلم لم يجوز نقل
 مسكين ان النهر جنة اذا
 غاب غشها لم تؤخذ
 وأما الستوقه فأنخذها
 حرام لانها نحاس انتهى
 وهذه إحدى المسائل الخمس
 التي جمعها الزيوف فيها
 كالجباد (يبر) المدين
 (في حلفه) لرب الدين
 (لا قضين مالان اليوم) فجاء
 به فلم يجده ودفع للقاضي ولو
 في موضع لا قاضي له حنت
 به يبقى منية المفتي وكذا يبر
 (لو) وجده (أو أعطاه فلم
 يقبل فوضعه بحب تناله
 يده لو أراد) قبضه (والا)
 يكن كذلك (لا يبر ظهيرية
 وفيها حلف ليجهدن في
 قضاء ما عليه لفلان

٣ مطالب ليقضين دينه
 وقضاء نهججة أوزيونا أو
 ستوقه

صحت نيت وكذا إلى آخر الدنيا لانهم اقربية بالنسبة إلى الاستوقه فتح (قوله ويدين فيما فيه تخفيف عليه) هذا
 ذكره في البحر بحثا وكذا في النهر وبأني ما يؤيده (قوله كذا في البحر عن الظهيرية) ومثله في الخاتمة (قوله
 وفي النهر عن السراج الخ) ذكر ذلك في النهر عند قول الكترا الحين والزمان ومنكرهما ستة أشهر حيث قال
 وفي السراج لا أكلم مليا فهذا على شهر إلا أن ينوي غير ذلك ولو قال لا هجر نك مليا فهو على شهر فصاعدا
 وان نوى أقل من ذلك لم يدين في القضاء اه فافهم وفي بعض نسخ النهر فهو على ستة أشهر في الموضوعين وما
 نقله الشارح موافق للنسخة الأولى وعبارة النهر هذا وقياس ما مر أن يكون على شهر أيضا أي قياس ما ذكره
 في البعيد والآتجل فان مليا وطويلا في معناه ما وكان صاحب النهر نسي ما قدمه عن السراج بدليل عدوله
 إلى القياس والافكان المناسب أن يقول وقد مضى عن السراج أنه يكون على شهر أيضا إلا أن تكون
 النسخة ستة أشهر هذا وقول السراج لم يدين في القضاء يؤيد بحث البحر المأرا نفا تأمل * (تنبيه) * في المغرب
 الملى من النهار الساعة الطويلة وعن أبي على الفارسي الملى المتسع وقيل في قوله تعالى واهجرني مليا أي دهر
 طويلا عن الحسن ومجاهد وسعيد بن جبيرة والتركيب دال على السعة والطول اه ذات يمكن أن يكون
 مأخذ تركيبه وجه الزيادة مدته على البعيد والآتجل فلذا جزم في الظهيرية والخاتمة بأنه شهر ويوم وتبعهما
 المصنف وأما على نسخة ستة أشهر فباعتبار أنه اسم لزمان طويل والزمان ستة أشهر تأمل (قوله أحد عشر)
 لأنه أقل عدد مركب بدون عطف وأما بالملف نحو كذا وكذا أقل عدد نظيره أحد وعشرون (قوله ثلاثة
 عشر) لان البضع بالكسر ما بين الثلاثة إلى العشرة وقبل إلى التسع كافي المصباح لكن صريح ما في الشرح
 ان الثلاثة داخله وما في المصباح بخالفه تأمل (قوله نهججة) ٣ هذا غير عربي وأصله نهجر وهو الحظ أي
 حظ هذه الدراهم من الفضة أقل وغشها أكثر ولذا ردّها التجار أي المستعصى منهم والمسهل منهم يقبلها
 نهر (قوله أوزيونا) جمع زيف أي كفلس ولبوس مصباح وهي المغشوشة يتجوز بها التجار ويردها بيت
 المال والفظ الزيادة غير عربي وانما هو من استعمال الفقهاء نهر وفتح يهني ان فعله زاف وقياس مصدره
 الزيوف لا الزبافة كفي المغرب (قوله ما يرد بيت المال) لأنه لا يقبل إلا ما هو في غاية الجودة فهو سستاني
 فالنهججة عشها أكثر من الزيوف فتح (قوله أو مستحقة للغير) بفتح الحاء أي أثبت الغير أنها حقة قال في
 التمهيد واذا بر في دفع هذه المسميات الثلاثة فلور الزيوف أو النهججة أو استردت المستحقة لا يرتفع البروان
 انتقض الغبض فانما ينتقض في حق حكم يقبل الانتقاض ومثله لو دفع المكاتب هذه الأنواع وعنى فردّها
 مولاه لا يرتفع العتق اه (قوله أو ستوقه) بفتح السين المهملة وضمها وتشديد التاء فهو سستاني قال في الفتح
 وهي المغشوشة عشرا نداء وهي تعريب سبى توقه أي ثلاث طبقات طبقة تالو جهين فضة وما بينهما نحاس
 ونحوه (قوله لانهم ما الخ) أنه لقوله لا يبر قال الزيلعي وان كان الاكثر فضة والاقل ستوقه لا يحنت وبالعكس
 يحنت لان العبرة بالغالب (قوله لم يجز) لأنه يلزم الاستبدال بينهما قبل قبضه وهو غير جائز كما علم في باب ح
 (قوله ونقل مسكين) أي عن الرسالة اليوسفية وهي التي عملها أبو يوسف في مسائل الخراج والعشر للرشد
 ونقل العبارة أيضا في المغرب عند قوله ستوقه وكذا في البحر والنهر عن مسكين ولعل المراد ان الامام لا يذبح
 له أن يأخذ النهججة من أهل الجزية أو أهل الاراضي بخلاف الستوقه فإنه يحرم عليه أخذها لان في ذلك
 تضییع حق بيت المال والله سبحانه أعلم (قوله وهذه إحدى المسائل الخمس) ٤ الثانية رجل اشترى دوا
 بالجداد ونقل الزيوف أخذ الشفيع بالجداد لأنه لا يأخذها إلا بما اشترى الثالثة الكفيل اذا كفّل بالجداد
 ونقل الزيوف يرجع على المكفول عنه بالجداد الرابعة اذا اشترى شيئا بالجداد ونقل البائع الزيوف ثم باعه
 مرابحة فان رأس المال هو الجداد الخامسة اذا كان له على آخر دراهم جداد فقبض الزيوف فانفقها ولم يعلم
 إلا بعد الاتفاق لا يرجع عليه بالجداد في قول أبي حنيفة ومحمد كما لو قبض الجداد كذا في البحر ح (قوله
 ودفع للقاضي) ٥ وذكر البا طفي ان الغاضي ينصب عن العائب وكذا لو قيل لا اذا غاب الطالب لا يحنت

الحالف وان لم يدفع الى القاضي ولا الى الوكيل وفي بعض الروايات يحنث وان دفع للقاضي والمختار الاول
 ثانية قلت وهذا احد المسائل الخمس التي يجوز فيها القضاء على المسخر وذكرها ط وسيذكرها الشارح
 في كتاب القضاء (قوله باع ما للقاضي ببيع الخ) أي لا يبر بيمينه الا اذا باع ما يبيع به القاضي عليه اذا امتنع من
 البيع بنفسه وذلك كفي الجوهره وغيره انه يباع في الدين العروض أو لا ثم العقار ويترك له دست من ثياب
 بدنه وان أمكنه الاجتزاء بدونه باعها واشترى من ثمنها ثوبا يلبسه لان قضاء الدين فرض مقدم على التجميل
 وكذا لو كان له مسكن يمكنه أن يجتزى بدونه ويشتري من ثمنه مسكنا يبيت فيه وقيل يباع ما لا يحتاج اليه في الحال
 فتماع الجبة واللبد والنطع في الشتاء (قوله وكذا يبر بالبيع) أي وان لم يقبض لان البر وقضاء الدين يحصل
 بمجرد البيع حتى لو ذلك المبيع قبل قبضه انفسخ البيع وعاد الدين ولا ينتقض البر في اليمين وانما نص محمد على
 القبض ليقترن بالدين على رب الدين لاحتمال سقوط الثمن بهلاك المبيع قبل قبضه ولو كان البيع باسدا
 وقبضه فان كانت قيمته تفي بالدين والاحتمال لانه مضمون بالقيمة فتح قال في البحر وشمل ما اذا كان المبيع
 مملوكا لغير الحالف ولذا قال في الظهيرية ان ثمن المستحق مملوك ملكا فاسد فذلك المديون ما في ذمته (قوله
 ونحوه الخ) كملوز وج الطالب أمة المطلوب ودخل بها أو وجب عليه دين بالاسم هلاك أو بالجنانية يبر أيضا
 نهر والظاهر أن التقييد بالدخول اتفاق واحتمال سقوط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول لا ينقض
 البر كاحتمال هلاك المبيع قبل قبضه كما مرو يؤيده ما في الظهيرية حلف لا يفارقها حتى يستوفي حقه منها
 فتزوجها على ماله عليها فهو استيفاء وفيها حلف لا يقبض دينه من غيره اليوم واستهلك ثمنه من ماله اليوم
 ولو مثله لا يحنث لان الواجب مثله لا قيمته ولو قيميا وقيمته مثل الدين أو أكثر حنث لانه ما رقا بضا بطريق
 المقاصة وهذا ان استهلكه بعد غصبه لانه وجد القبض الموجب للضمنان فيصير قابضا عليه وان قبضه كان
 أحرقه لم يحنث لعدم القبض اه لمخا وتمام فروغ المسئلة في البحر (قوله) متعاق بالبيع والظاهر أنه
 غير قيد حتى لو باعه شيئا بثمن قدر الدين تقع المقاصة وان لم يجعل الدين الثمن يدل عليه مسئلة الاستهلاك
 المذكورة آنفا ولذا لم يقيد به في الفتح (قوله لان الديون تضي بالمالها) قال في الفتح لان قضاء الدين لو وقع
 بالدرهم كان بطريق المقاصة وهو أن يثبت في ذم القايض وهو الدائن مضمونا عليه لانه قبضه لنفسه
 ليمسكه وللدائن مثله على المقبض فيلتقيان قصاصا وكذا هنا (قوله لان الهبة سقاط) ولان القضاء فعل
 المديون والهبة فعل الدائن بالبراء فلا يكون فعل هذا فعل الآخر فتح * ريبه * قبل ان شرط البر بالقضاء
 ولم يوجد فيلزم الحنث والا لزم ارتفاع القبضين قال في الفتح وهو غلط فان القبضين الواجب صدق
 أحدهما دائما هما في الامور الحقيقية كوجود زيد وعده أما المتعاق قيامهما سبب شرعي يثبت
 حكمهما ما بقي السبب قائما وقياس اليمين سبب لثبوت أحدهما من الحنث أو البر وبتقنين بانفائه كالمو
 قبل اليمين حيث لا يبر ولا حنث ولذا قالوا هانم يحنث ولم يبر ولو لم يحنث اه (قوله) وامكان البر شرط
 المقاء الخ) أي في اليمين المؤقتة بخلاف المطابقة فانه فيها شرط الابداء فقط وحين حلف كان الدين قائما
 فكأن تصور البر ثابتا فاعتقدت ثم حنث بعد مضي زمن يقدر فيه على القضاء باليأس من البر الهبة فتح (قوله
 وعليه) أي ويبتنى على اعتبار هذا الشرط (قوله لم يحنث) لغوا ان كان البر في المد قبل وقته فبطلت اليمين
 (قوله فأمر غيره) الضمير فيه عائدا الى الحالف وضمير أحاله وقضى الى دلائل قال ط فأجاب أن القضاء لا ينحقق
 بمجرد الحوالة والامر بل لابد معه من القبض قال في الهندية وان نوى أن يكون ذلك بنفسه صدق قضاء
 وديانة ولو حلف المطلوب أن لا يعطيه فأعطاه على أحده هذه الوجوه حنث وان نوى أن لا يعطيه بنفسه
 لم يدين في القضاء (قوله) حلف لا يفارق غيره الخ) تدرم بعض مسائل العريم في أوخر باب اليمين بالا كل
 والشرب (قوله أو يحفظه) الذي في المنع والبحر ويحفظه بالواو ط قال في البحر وكذلك لو حال بينهما ما ستر
 أو اسطوانة من أساطين المسجد وكذلك لو قعد أحدهما داخل المسجد والآخرة خارجا والباب بينهما

باع ما للقاضي ببيع به لو رفع
 الامر اليه (وكذا يبر بالبيع)
 ونحوه مما تحصل المقاصة
 فيه (به) أي بالدين لان
 الدين تقضى بأمثالها
 (وهبة) الدائن (الدين منه)
 أي من المديون (ليس
 بقضاء) لان الهبة سقاط
 لا مقاصة (و) حيث نذر (لا
 حنث لو كانت اليمين مؤقتة)
 لعدم إمكان البر مع هبة
 الدين وامكان البر شرط
 البقاء (كما) هو شرط الابداء
 كما مر في مسئلة الكوز وعليه
 (لو حلف ليعض بين دينين
 غدا فقه القضاء اليوم أو حلف
 ليعتق فلان غدا ففوات اليوم
 أو) حلف (لأنه كان هذا
 الزغيف غدا فأكله اليوم)
 لم يحنث رباي (حلف ليعض بين
 دينين فلان فامر غير بداءه
 أو أحاله فقبض برون قضى
 عنه تبرع لا) يبرطه برب
 وفيها حلف لا يفارق غيره
 حتى يسوفي فقه بحيث يراد
 أو يحفظه فليس بفارق ولو
 نام وغفل أو شعله انسان
 بالكلام أو منعه عن الملازمة
 حتى هرب غيره لم يحنث
 ولو حلف بطلاقها أن يعطيه
 كل يوم درهما فربما يدفع
 اليها عند العروبة أو عند
 العشاء

قال فاذا لم يحصل يوم اوله
من دفع درهم لم يحث
(حالف لا يقبض دينه) من
غيره (درهم ادون درهم
فقبض بعضه لا يحث حتى
يقبض كله) قبضا (متفرقا)
لوجـ وشرط الحث وهو
قبض الكل بصفة التفرق
(لا يحث اذا قبضه
بتعريق ضروري) كان
يقبضه كله بوزنين لانه لا يعد
تفريقا عرفا مادام في عمل
الوزن (لا يأخذ ماله على
فلان الاجلة أو الاجماعا فترك
منه درهم ما ثم أخذ الباقي
كيف شاء لا يحث) ظهيرة
وهو الحيلة في عدم حثه في
المسئلة الاولى (كما لا يحث
من قال ان كان لي المائة أو
غيره أو سوى) مائة (فكذا
بملكها) أي المائة (أو
بعضها) لان غرضه نفي
الزيادة على المائة وحث
بالزيادة لو مما فيه الكفاية والا
لا حتى لو قال (امرأته كذا
ان كان له مال وله عروض)
وضباع (ودور وغير التجارة
لم يحث) خزائن أكمل (حالف
لا يفعل كذا تركه على الابد)

٢ مطلب لا يقبض دينه
درهم ادون درهم

٣ طالب حالف لا يأخذ ماله
على فلان الاجلة

٤ مطلب ان أفتت هذا
المال الا على أهله كذا
فانفق بعينه لا يحث

٥ مطالب حالف لا يشكر

الاس حاكم السياسة ولم يشكره أصلا لم يحث

٦ طالب حالف لا يفعل كذا تركه على الابد

يومين

مفتوح بحيث يراه وان توارى عنه بجامع المسجد والا تخرج فارقته وكذلك لو كان بينهما باب مغلق
الا ان أدخله وأغلق عليه وقعد على الباب (قوله قال) أي صاحب مجموع النوازل كما مر اه البصر عن
الظهيرية (قوله لم يحث) الظاهر ان وجهه انه يراد باليوم عرفا ما يشمل الليل وتقدم انه لو قال يوم أكام فلانا
فكذا فهو على الجديدين لقراءته بفعل لا يمتد فم وكذلك هنالان الاعطاء لا يمتد فافهم ٢ (قوله لا يقبض دينه
درهم ادون درهم) أي لا يقبضه حاله كون درهم منه مخالفا الدرهم آخر في كونه غير مقبوض أي لا يقبضه
متفرقا بل جملة فالجموع في تأويل حال مشقة فهو مثل بعته يدايه أي متقابضين كذا ظهري (قوله
لا يحث حتى يقبض كله متفرقا) أي لا يحث بمجرد قبض ذلك البعض بل يتوقف حثه على قبض ما قبضه فاذا
قبضه حث فتح (قوله وهو قبض الكل الخ) لانه أضاف القبض المتفرق الى كل الدين حيث قال ديني وهو اسم
لكه فتح فلو قال من ديني يحث بقبض البعض لان شرط الحث هنا قبض البعض من الدين متفرقا وأشار
الى انه لو قيد باليوم فقبض البعض في متفرقا أو لم يقبض شيئا لم يحث لان الشرط أخذ الكل في اليوم متفرقا
ولم يوجد ونماه في البحر (قوله بوزنين) أو أكثر لانه قد يمتد قبض الكل دفعة فيصير هذا المقدار مستثنى
ولان هذا القدر من التفرق لا يسمى تفرقا عادة والعادة هي المتبعة بل يلى (قوله فترك منه درهما) أي لم
يأخذه منه أصلا (قوله كيف شاء) أي جملة أو متفرقا (قوله لا يحث) كذا ذكر في البحر عن الظهيرية هذه
المسئلة غير معلة والظاهر أنهم جامعوا المسئلة المسارة لان درهم ادون درهم يعني متفرقا كما مر وقوله هنا ٣ الا
جملة هو معنى لا يقبضه متفرقا لكن الاولى في الالبات وهو ذهني النفي والمعنى واحد ورأيت في طلاق الذخيرة
في ترجمة المسائل التي ينظر فيها الشرط البرهاني لرجل مالا فقال الواهب ٤ امرأتى طالق ثلاثا
أنفقت هذا المال الذي وهبتك الاعلى أهلك ثم انه أنفق بعضه على أهله وقضى بالباقي ديننا أو حج أو زوج
لا تطلق امرأة الحالف ذكر منحوا هرزاده في شرح الحيل وعاله بان شرط بره اتفاق جميع الهبة على أهله
فيكون شرط حثه ضد ذلك وهو انه اتفق جميعها على غيرهم ولم يوجد وهو نظير مالو حالف لا يأخذ ماله على فلان
الاجماع أو أخذ البعض دون البعض لا يحث لان شرط بره أخذ جميع الدين جملة فيكون شرط حثه ضد ذلك
وهو أخذ جميع الدين متفرقا ولم يوجد ذلك كذا هنا اه وحاصله انه لا يحث بمجرد قبض البعض جملة أو متفرقا
مالم يقبض الباقي كما مر فاذا ترك البعض بان لم يقبضه أصلا ببراء أو بدونه لم يحث لعدم شرطه وهو قبض كله
غير جملة أي متفرقا ولما كانت هذه المسئلة في معنى الاولى كذا كما قال الشارح وهو الحيلة في عدم حثه في
الاولى وبقي هاتين وهو مالو لم يأخذ من دينه شيئا أصلا أو لم ينطق في مسئلة الهبة شيئا بان ضاعت الهبة مشلا
والظاهر أنه لا يحث لان المعنى ان أخذت ديني لا تأخذه الاجلة أو ان أنفقت لا تنفقها الاعلى أهلك ونظيره
لا يبيع هذا الثوب الا بعشرة أو لا يخرج الا باذن فلان يبعه أو لم يخرج أصلا ولا شك في عدم الحث في كذا هنا
ومنه يعلم جواب مالو حالف لا يشكره الامن حاكم السياسة وترك شكايته أصلا لا يحث هذا ما ظهري
فاغتته (قوله بملكها) متعلق بقوله لا يحث (قوله لان غرضه نفي الزيادة على المائة) أي ان ذلك هو المقصود
عرفوا الجسور مثلا ليس رائدا على المائة وهذا بخلاف مالو قال لي على زيد مائة وقال زيد نجسون فقال ان
كان لي عايمه الامانة فهذا النفي القصص لان قصده يمينه الرد على المذكر اه فتح (قوله لو مما فيه الزكاة)
أي لو كانت الزكاة من جنس ما تجب فيه الزكاة كالقديس والسائمة وعرض التجارة وان تلت الزيادة ولو
كانت من غيره كالزبيب والدور لم يحث وهذا لان المستثنى منه عرفا المال لا الدراهم ومطلق المال ينصرف
الى الزكوى كما لو قال والله ليس لي مال أو قال مالي في المساكين صدقة وهذا بخلاف مالو أوصى بثلاث ماله
أو استأمن الحربى على ماله حبيب يعم جميع الاموال لان الوصية خلافة كالميراث ومقصود الحربى العينة له
بـ له ونماه في شرح الحيل (قوله حتى لو قال الخ) تفرق على ما فهم من كلامه من أن المال اذا أطاق
ينصرف الى الزكوى كما قررناه واهم (قوله تركه على الابد الخ) ٦ في أي وقت فعله حث وان نوى يوما أو

يومين أو ثلاثة أو بلدا أو منزلا أو ما أشبه لم يدين أصلا لانه فوي تخصيص ما ليس بملفوظ كفا في الذخيرة (قوله
 لان الفعل يقتضي مصدره كذا الخ) فاذا قال لا أكلم زيدا فهو بمعنى لا أكلمه كلاما وهذا أحد تعليلين
 ذكرهما في غاية البيان ثانيهما انه نفي فعل ذلك الشيء مطاوعا لم يقيد بشئ دون شئ فيعم الامتناع عنه ضرورة
 عموم النفي وعليه اقتصر في البحر وهو أظهر وأحسن منهما ما نقلناه عن الذخيرة لما يرد على الاول أن عموم
 ذلك المصدر في الافراد لا في الأزمان وأيضا فقد قال ح ان هذا ينافي ما مر في باب اليمين في الاكل أي من أن
 الثابت في ضمن الفعل ضروري لا يظهر في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح ومن أن الفعل لا عموم له كفا في
 المحيط عن سيديويه (قوله وما في شرح الجمع) أي لا بن ملك من عدمه أي عدم انحلال اليمين فهو سوء وكفا في البحر
 بل تحل فاذا حث مرة بفعله لم يحث بفعله ثانيا ولا بمسألة قاسم رسالة رد فيها على العلامة الكافيحي حيث
 ائتمر بما في شرح الجمع ونقل فيها اجماع الائمة الاربعة على عدم تكرار الحنث (قوله لا يحث) لانه بعد الحنث
 لا يتصور ابر وتصور البر شرط بقاء اليمين فلم يبق اليمين فلا حنث رسالة العلامة قاسم عن شرح مختصر الكرخي
 (قوله الا في كفا) لاستلزامها تكرار الفعل فاذا قال كلما فاعت كذا حثت كل مرة (قوله وكذا الخ) هذا اذا لم
 يمتد الوقت (قوله والمخوف عليه) الواو بمعنى أو (قوله لتحقيق عدم) أي عدم الفعل في اليوم ط (قوله
 ولو جن الخالف الخ) محل هذا في الاثبات كفا في الفتح ومصورته قال لا كان الرغيف في هذا اليوم بجن فيه ولم
 يأكل أما في صورة النفي اذ جن ولم يأكل فلا شك في عدم الحث ط وقدم المصنف أول الايمان انه يحث
 لوفعل المخوف عليه وهو معنى عليه أو مجنون (قوله لان النكرة في الاثبات تخص) ٣ أراد بالنكرة المصدر
 الذي تضمنه الفعل وهذا مبني على التعليل السابق وقد علمت ما فيه وفي الفتح لان الملتزم فعل واحد غير عين
 اذ المنة لا اثبات في غير بأي فعل سواء كان مكرها فيه أو ناسيا أصيلا أو وكبلا عن غيره واذا لم يفعل لا يحكم
 بوقوع الحنث حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك بموت الخالف قبل الفعل فيجب عليه أن يوصي بالكفارة أو
 بذوات محل الفعل كالمخالف ليضرب زيدا أو بأكل هذا الرغيف فمات زيدا أو أكل الرغيف قبل أكله
 وهذا اذا كانت اليمين مطابقة اه (قوله ولو قيدها بوقت) مثل أيا كانه في هذا اليوم فتح (قوله بأمر وقع
 اليأس) أي قبل مضي الوقت (قوله أو بفوت الحلق) هذا عندهما حذو لابي يوسف فص (قوله تقيد حافه
 بقيام ولايته) ٤ هذا التخصص بالزمان ثبت بدلالة الحال وهو العلم بان المقصود من هذا الاستحلاف زجره
 بما يدفع شره أو شر غيره بزجره لانه اذا زجر داعرا زجر داعر آخر وهذا لا يتحقق الا في حال ولايته لان حال قدرته
 على ذلك فلا يقدفأ فانه بعد زوال سلطته والزوال بالموت وكذا بالزوال في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه
 يجب عليه اعلامه بعد العزل فص (قوله ويذبحي تقيد بيمينه بفور علمه) هذا بحث لابن الهمام فانه قال وفي شرح
 الأكثر ثم ان الخالف لو علم بالداعر ولم يعلم به لم يحث الا اذا مات هو أو المستحلف أو عزل لانه لا يحث في اليمين
 المطابقة الا باليأس الا اذا كانت وثيقة فيحث بضمي الوقت مع الامكان اه ولو حكم بان عقاد هذه للفور ولم يكن
 بعد انظر الى المقصود وهو المبادرة لزجره ودفع شره والداعي يوجب التقيد بالفور أي فور علمه اه وأثره
 في البحر والنهر والمخرواع ترض بانه خلاف ظاهر الرواية ففي العمادة وليس يلزمه الاعلام حال دخوله وانما
 يلزمه أن لا يؤخر الاعلام الى ما بعد موت الوالي أو عزله على ظاهر الرواية اه فاق قوله على ظاهر
 الرواية تراجع الى قوله أو عزله أي بناء على ظاهر الرواية يمتن أن العزل بالموت في زوال الولاية خلافا لما عن
 أبي يوسف كما يعلم مما نقلناه سابقا عن الفتح ولا تنال أن التقيد بالفور عند قيام القرية تحكم ثابت في المذهب
 فصار حاصل بحث ابن الهمام أن الوالي اذا كان مراده دفع الفساد في البلد وحلف رجلا بان يعلم بكل مفسد
 دخل البلد فليس مراده أن يخبر به بعد فساد سمين في البلد بل مراده اخبار به قبل اصابته بالفساد وهذا
 قرينة واضحة على أن هذه اليمين بين الفور والاثبات حكمه في المذهب فما في شرح الكزوال العمادة مبني على
 عدم قيام قرينة الفور وما بحثه ابن الهمام مبني على قيامها فثبت فامب القرينة على الفور حكمها نص

لان الفعل يقتضي مصدرا
 منكرا والنكرة في النفي
 نعم (فلو فعل) المخوف عليه
 (مرة) حنث و (انحلت
 يمينه) وما في شرح الجمع من
 عدمه سهو (فلو فعله مرة
 أخرى لا يحث) الا في كفا
 (ولو قيدها بوقت) كوالله
 لا أفعل اليوم رضى اليوم
 (قبل المثل بر) وجود ترك
 الفعل في اليوم كله (وكذا
 ان هلك الخالف والمخوف
 عليه) بل لتحقيق عدم ولو
 جن الخالف في يومه حنث
 عندما لا فالأجل دفع (ولو
 حلف ليعلنه برجرة) لان
 النكرة في الاثبات تخص
 الواحد وهو المتيقن ولو
 قيدها بوقت فضى قبل الفعل
 حنث ان بقى الامكان
 والابان وقع اليأس بعونه
 أو بغيره اعل بطا بيمينه
 كمر في مسألة الكوز زيلعي
 (حلفه وال ليعلمه بكل داعر)
 بهما تين أي مفسد (دخل
 البلدة تقيد) حلفه (بقيام
 ولايته) بمان لكون اليمين
 المطابقة تصير مقيدة بدلالة
 الحال وينبغي تقيد بيمينه
 بفور علمه

٣ مطالب حلف ليعلنه برجرة

٤ مطالب حلفه وال ليعلمه
 بكل داعر

واذا سقطت لا تعود ولو
ترقى بالاعزل الى منصب
أعلى فاليمين باقية لزيادة
تمكنه فتح ومن هذا
الجنس مسائل منها ما ذكره
بقوله (كلو حلف رب الدين
غيره أو الكفيل بأمر
المكفول عنه أن لا يخرج من
البلد الا باذنه تقيده بالخروج
حال قيام الدين والكفالة)
لان الاذن إنما يصح ممن له
ولاية الميعر وولاية المنع حال
قيامه (و) منها (لو حلف
لا يخرج امرأته الا باذنه
تقيده بحال قيام الزوجية)
بخلاف لا يخرج امرأته
من الدار لعدم دلالة التقييد
زيلي (حلف ابن بن فلانا
فوجهه فلم يقبل بر) وكذا
كل عقد تبرع كعاريته ووصية
واقرار (بخلاف البيع)
ونحوه حيث لا يبر بالقبول
وكذا في طرف النقي والاصل
أن عقود التبرعات بازاء
الايجاب فقط والمعاوضات
بازاء الايجاب والقبول بما
(وحضرة الموهوب له شرط
في الحث) فلو وهب
الحالف لغائب لم يحث
اتفاقا ابن مالك فيلحظ
(لا يحث في حلفه لا يشم
ريحا باسمه ررد

مطالب حلف ليهين له
فوجهه فلم يقبل بر بخلاف
البيع ونحوه

بمطالب حلف لا يشم ريحا

المذهب والا فلا فلم يكن بحلفه مخالفا للهنة ولبل هو معقول مقبول فلذا أقره عليه الفحول فافهم (قوله واذا
سقطت لا تعود) أي اذا سقطت بالاعزل كهل وظاهر الرواية كما مر لا تعود بدعوه الى الولاية (قوله ولو ترقى بلا
عزل الخ) هذا لم يذكر في الفتح بل ذكره في البحر بحثا بقوله ولم أر حكم ما اذا عزل من وظيفته وتولى وظيفة
أخرى أعلى منها وينبغي أن لا تبطل اليمين لانه صار متمكنا من إزالة الفساد أكثر من الحالة الاولى اه قلت
الظاهر أن محل هذا ما اذا لم يكن فاصل بين عزله وقوانينه بل المراد ترقيه في الولاية وانتقاله عن الاولى الى أعلى
منها ولذا عسر الشارح بقوله ولو ترقى بلا عزل أمالو عزل ثم تولى بعد يوم مثلا فقد تحقق سقوط اليمين والساقط
لا يعود (قوله ومن هذا الجنس ما تقيده بالعنى وان كان مطلقا في اللفظ) (قوله أو الكفيل بأمر
المكفول عنه) كذا وقع في البحر ولم يذكر في الفتح والنهر لفظ الامر ولذا قيل انه لا فائدة للتقييد به أقول أي
لان رب الدين له ولاية المطالبة على الكفيل سواء كان كفلا بأمر المكفول عنه أو لا لكن هذا بناء على أن
الكفيل منه عطف على غيره ولفظ الأمر مضاف الى المكفول عنه وليس كذلك بل الكفيل مرفوع عطفًا
على رب الدين ولفظ الأمر بالتنوين والمكفول عنه منصوب عطف على غيره مفعول حلف ويوضحه قول كافي
النسفي أو الكفيل بالأمر المكفول عنه وعاءه فالتقييد بالأمر له فائدة ظاهرة لان الكفيل بالأمر له الرجوع
على المكفول عنه فيصير بمنزلة رب الدين ولذا كان لتحليته المكفول فائدة ويتقيد تحليته بمدة قيام الدين بمنزلة
رب الدين فافهم وفي الحاشية الكفيل بالنفس اذا حلف الاصيل لا يخرج من المدة الا باذنه فقضى الاصيل دين
الطالب ثم خرج بعد ذلك لا يحث (قوله وولاية المنع حال قيامه) أي قيام الدين ومفاده أن ذلك فيما اذا لم يكن
الدين موجبًا لادليس له منه من الخروج ولا مطالبة قبل حلول الاجل وفيما اذا أدى الكفيل لرب المال اذا
ليس له مطالبة المكفول عنه قبل الاداء فعمله ملازمته أو حبسه اذا لزم الكفيل أو حبس فليتأمل
(قوله لعدم دلالة التقييد) لانه لم يذكر الاذن فلا موجب لتقييده بزمان الولاية في الاذن وعلى
هذا لو قال لامرأته كل امرأة أتر وجهها بغير ذلك فطالق فطالق امرأته طلاقا ثنائيا أو ثلاثا ثم تزوج
بغير اذنها طلقت لانه لم يتقيده بعينه بقاء النكاح لانها لم تتقيده به لو كانت المرأة تستفيد ولاية الاذن
والمنع بعقد النكاح اه فتح أي بخلاف الزوج فانه يستفيد ولاية الاذن بالعقد وكذا رب الدين كافي
التحذير وما قبل من أن الانشاء في قوله امرأتى يدل على التقييد لانها بعد انعدمت بقا امرأته مدفوع بان
الاضافة لا للتقييد بل لتعريف كما قالوا في قوله ان قبالت امرأتى فلانة فعبدي حرقها بها بعد البيئونة يحث
فافهم وانظر ما قدمناه في التعاقب من كتاب الطلاق (قوله ونحوه) كالأجارة والصرف والسلم والمكاح والرهن
والخلع بحر (قوله وكذا في طرف النقي) فادأ قال لأهب حنت بالايجاب فقط بخلاف لا أبيع (قوله والاصل
الخ) الفرق ان الهبة عقد تبرع فقيم بالانبرع أما البيع معاوضة فاقضى الفعل من الجانبين وعند زفر الهبة
كالبيع واتفقوا على انه لو قال بعثك هذا الثوب أو أجزتك هذه الدار فلم تقبل وقال بل قبلت فالقول له لان
الاقرار بالبيع تضمن الاقرار بالايجاب والقبول وعلى الخلاف القرض وعن أبي يوسف أن القبول فيه شرط
لانه في حكم المعاوضة ونقل فيه عن أبي حنيفة رواية ان والابرايشبه البيع لافادته الملك باللفظ والهبة لانه
يملك بلا عوض وقال المالوني انه ما كالهبة وقيل الاشبهه أن يلحق الابراء بالهبة والقرض بالبيع
والاستقراض كالهبة بخلاف اه ملخصا من الفتح والبحر وانظر ما قدمناه في باب اليمين بالبيع والشراء
* (فرع) في الفتح لو قال لعبدان وهب لولان منى فانت حرقوه به منه ان كان العبد في يد الوهاب لا يعتق سلمه
له أو لا وان كان ودبة في يد الموهوب له ان بدأ الوهاب وقال وهبتك لا يعتق قبل أو لا وان بدأ الآخر فقال
هبه مني فتبطل بهيته من ذلك متق (قوله شرط في الحث) هذا ذهب لو كان الحلف على النقي فلو على الاتبات فهو
شرط في البرم كان الماسب اسقاط قوله في الحث فافهم (قوله لا يشم) بفتح الياء والشين مضارع
شمع الطيب كسر الميم في الماشي وجاء في لغة فتح الميم في الماضي وضمها في المضارع نهر والمنهورة

وياسمين) والمعتول عليه العرف فتح (و) عين (الشم تقع على) الشم (المقصود فلا يحسن لو حلف (119) لا يشتم طيبا فوجدت فيه وان دخلت
 (الرائحة الى دماغه) نتج (ويحتمل

في حلقه لا يشترى بنفسها
 أو وردا بشراء ورقهما
 (لا دهنهما) لا عرف (حلف
 لا يتزوج فزوج فوضولي
 فأجاز بالقول حنت وبالفعل
 ومنه الكتابة لا لا لا بن
 سماعة (لا) يحنت به يفتي
 خاية (ولو زوج فوضولي
 ثم لا يتزوج لا يحنت
 بالقول أيضا) اتفاقا
 لاستنادها لوقت العقد
 (كل امرأة تدخل في
 سكاحي) أو تصير حلالا
 (فيكونا فاجاز سكاح فوضولي
 بالفعل لا يحنت) بخلاف
 كل عبد يدخل في ما يكو فوضولي
 حوافزه بالفعل حنت
 اتفاقا لكثرة أسباب الملك
 عمادية وفيها حلف لا يطاق
 فأجاز طلاق فوضولي قولاً أو
 دعلاً فهو كالسكاح غير أن
 سوق المهر ليس باطلة
 لوجوه من الطلاق قال
 لامرأة العيران دخلت دار
 فلان فانت طالق فأجاز
 الزوج فدخلت طلقت
 (ومثله) في عدم حنته
 بإجازته دعلاً ما يكتبه
 الموتون في التعاليق من
 نحو قوله (ان زوجت
 امرأة بنفسى أو بوكيلي أو
 من سولي) أو دخلت في
 سكاحي بوجه ما كن
 زوجته طالق فلان قوله أو
 بوضولي الى أخيه عطف على

المصلحة الاولى كفى الفتح (قوله وياسمين) بكسر السين وبعضهم يفتحها وهو غير منصرف وبعض العرب
 يعربه اعراب جمع المذكر السالم على غير قياس مصباح (قوله والمعتول عليه العرف) ذكر ذلك في الفتح
 بعد حكاية الخلاف في تفسيره الى يحان وهو أنه ما طاب ويح من النبات أو ما ساقه رائحة طيبة كالورد
 أو ما ساق له من البقول مما له رائحة مستلذة وغير ذلك (قوله فوجدت فيه) أى من غير قصد شمه (قوله
 للعرف) فمافى الهداية من حنته بالدهن لا الورق وما قاله الكرخي من حنته بما مبنى على اختلاف العرف
 وهو فناماذ كره المصنف فتح لمخصا (قوله فأجاز بالقول) كرضيت وقيات نهر وفي حاوى الزاهدى لو هناء
 الناس بسكاح الفضولي فسكت فهو اجازة (قوله حنت) هذا هو المختار كفى التبيين وعليه أكثر المشايخ
 والفتوى عليه كفى الخاتمة وبه اندفع ما في جامع الفصولين من أن الاصح عدمه بحر (قوله وبالفعل) كبعث
 المهر أو بعضه بشرط ان يصل اليها وقبل الوصول ليس بشرط نهر وكتبة يابها بشهوة أو جماعها السكن يكره
 بحر مما يقرب نفوذ العقد من المحرم بحر قلت ولو بعث المهر أو لا لم يكره التقييل والجماع لحصول الاجازة قبله
 (قوله ومنه الكتابة) أى من الفعل ما لو أجاز بالكتابة لمافى الجامع حلف لا يكلم فلانا ولا يقول له شيئا فكتب
 اليه كتابا لا يحنت وذ كرا بن سماعة انه يحنت نهر (قوله يفتي) مقابله ما في جامع الفصولين من انه لا يحنت
 بالقول كما مر فكان المناسب ذكره قبل قوله وبالفعل أفاده ط (قوله لاستنادها) أى الاجازة لوقت العقد
 وبه لا يحنت به اثره قبل الاجازة أولى بحر (قوله لا يحنت) ٣ هذا أحد قولين قاله الفقيه أبو جعفر ونجم الدين
 النسفي والثاني انه يحنت وبه قال شمس الاتمة والامام البرزوى والسيد أبو القاسم وعليه مشى الشارح قبيل
 فصل المشقة لكن رجح المصنف في فتاواه الاول ووجهه أن دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزويج فيكون
 ذكر الحكم ذكر سببه المختص به فيصير في التقدير كأنه قال ان تزوجته أو بتزويج الفضولي لا يصير متزوجا
 كفى فتاوى العلامة فاسم قلت قد يقال ان له سببين التزوج بنفسه والتزويج بلفظ الفضولي والثاني غير
 الاول بدليل انه لا يحنت به في حلفه لا يتزوج تأمل (قوله لكثرة أسباب الملك) فانه يكون بالبيع والارث
 والهبة والوصية وغيرها بخلاف النكاح كما علمت فلا فرق بين ذكره وعدمه (قوله أو فعلا) كخراج متاعها
 من بيته ط (قوله لوجوه قبل الطلاق) فلا يحال به الى الطلاق بخلاف النكاح لان المهر من خصائصه منح
 عن العمادية (قوله قال) أى فضولي (قوله فأجاز الزوج) أى اجازة تعليق الفضولي (قوله ومثله) أى مثل
 ما في المتن (قوله ما يكتبه الموتون) أى الذين يكتبون الوثائق أى الصكوك (قوله الى آخره) المناسب حذفه
 لان قوله أو دخلت في نكاحي معطوف على تزوجت لا على بنفسى فلا يصح تعليله بأن عاملة تزوجت بل العلة
 فيه انه ليس له الاسباب واحد وهو الزوج كما مر وهو لا يكون الا بالقول أفاده ط (قوله وهو خاص بالقول)
 فقوله أو بوضولي ينصرف الى الاجازة بالقول فقط بحر (قوله فلا يخاص له الخ) كذا في البحر وتبعه في النهر
 والمنح وفي فتاوى العلامة فاسم وجامع الفصولين انه يختلف فيه قبل لا وجه لجوازه لانه شدد على نفسه وقال
 الفقيه أبو جعفر ومالك الفصول حيايته ان يزوجه فضولي بلا أمرهما فيجيزه هو فيحنت قبل اجازة المرأة الى
 جزاء لعدم الملك ثم تجيزه هي فأجازتها لا تعمل فيجدان العقد فيجوز اذا لم يمين انعقدت على تزويج واحد وهذه
 الحيلة انما يحتاج اليها اذا قال أو يزوجه غيري لأجل وأجيزه أما اذا لم يقل وأجيزه قال النسفي يزوح الفضولي
 لأجله فتطلق ثلاثا اذا شرط تزويج العبرة معا فاما ولكنها لا تحرم عليه اطلاقها قبل الدخول في ذلك الزوج
 قال صاحب جامع الفصولين فيه تسامح لان وقوع الملاق قبل الملك محال اه قلت انما سمعته من اصحابنا ظهور
 المراد وهو انحلال اليمين لا الى جزاء لان الشرط تزويج العبرة وذلك يوجد من غير توقف على اجازته بخلاف
 قوله تزوجه فانه لا يوجد الا بعدة بنفسه أو بعدة غيره له واجازته (قوله الا اذا) كان المعاق طلاق المروجة
 في بعض النسخ المتزوجة أى التي حلف أن لا يتزوجها بنفسه أو بوضولي احترازا عما لو كان المعاق طلاق

قوله بنفسى وعامله تزوجت وهو نخاص بالقول وانما ينسد باب الفضولي لوزاد أو أجزت نكاح فضولي ولو بالفعل فلا يخاص له الا اذا كان
 للملاق طلاق المروجة فيرفع الامر الى شافعي ٤ مطلب حلف لا يتزوج فزوج فوضولي ٣ مطلب قال كل امرأة تدخل في نكاحي نه كذا

ليفسخ اليمين المضادة
وقد منسأ في التعاليق أن
الاقضاء كاف في ذلك بحر
(حالف لا يدخل دار فلان
انتظام المملوك والمستأجره
والستارة) لأن المراد بها
المسكن عرفاً ولا بد أن
تكون سكناه لا بطريق
التبعية بل وحالف لا يدخل
دار فلانة فدخل دارها
وزوجها ساكن بهم لم يحث
لأن الدار إنما ينسب إلى
السكن وهو الزوج ثم
عن الوقعات (لا يحث ٣
في حالفه أنه لا مال له وله دين
على مفلس) بتشديد اللام
أي محكوم بفلاس (أو)
على (على) غنى لأن الدين
ليس بمال بل وصف في الذمة
لا يتصور قبضه حقيقة
* (فروع) * قال
أعيده والله لتفعل كذا فهو
جالف فإن لم يفعله المخاطب
حنت ما لم ينو الاستحلاف
* قال لغير، أقيمت عاين
بأنه أولم يقل عليك لتفعلن
كذا فالحالف هو المبتدئ

١ مطالب حالف لا مال له

٢ مطالب الديون تقضى
بأمثالها

٣ مطالب قال لغيره والله
لتفعلن كذا فهو حالف

٤ مطالب والله لا تقم فقام
لا يحث

٥ مطالب قال لتفعلن كذا
فقال نعم

زوجته الاصابة بأن قال ان تزوجت عليك بنفسى أو بفضولى فأنت طالق فان حكم الشافعى بفسخ اليمين
المضادة يؤكدها الحنفى لا ينافيه (قوله أن الاقضاء كاف) أى افتاء الشافعى للحالف بطلان هذه اليمين وهو
رواية عن محمد بن أبيه ما أتته نحو وارزم اسكنها ضعيه فنهى لوقال كل امرأة أتزوجه فنهى كذا فتزوج امرأة
وحكم القاضي بفسخ اليمين ثم تزوج أخرى يحتاج إلى الفسخ ثانياً عندهم أو قال محمد لا يحتاج وبه يفتى كفاً
الظاهر به فمن قال ان بطلان اليمين هو قول محمد المفتى به كفاً الظاهر به وقد اشتبه عليه حكم بالآخر كما قدمنا
بيانه في باب التعليق فافهم (قوله بحر) الأولى أن يقول نهر لأن جميع ما قدمه مذكور فيه أما في البحر فإنه لم
يذكر قوله أنه مما يكتبه الموثقون ولا قوله ودخلت في سكاخي بوجه ما ولا قوله وقد منسأ في التعاليق (قوله
لأن المراد به المسكن عرفاً) يعنى أن المراد ما يشمل المسكن فيصدق على المملوك كغير المسكونة وفيه تفصيل
وخلاف ذكرناه في باب اليمين بالدخول (قوله ولا بد أن تكون سكناه لا بطريق التبعية الخ) يخالف لما قدمه
في الباب المذكور من قوله ولو تبعه ما وهما في الحناية ولو حالف لا يدخل دار بناته أو أمه وهى تسكن في بيت
زوجها فدخل الحالف حنت وقد ذكر في الحناية أيضاً مسألة الوقعات وقال ان لم ينو تلك الدار لا يحث
لأن السكنى تضاف إلى الزوج لا إلى المرأة ويمكن الجواب بان الدار في مسألة الحناية المارة لما لم تكن للمرأة
انعمت عن عيونه على دار السكنى بالتبعية فحنت أماني مسألة الوقعات المذكورة هنا فالدار فيه سالك المرأة
فانصرفت اليمين إلى ما ينسب إليها أصالة فلما سكنها زوجها سببت إليه وانقطعت نسبتها إليها لم يحث الحالف
بدخلها ما لم ينوها أو أدبه ضمه السيد أبو السوء ذلك من قدمنا في باب الدخول عن التنازعانية ما يفيد اختلاف
الرواية ولكن ما ذكر من الجواب توفيق حسن رافع للفسلاف بقيد عدم النية المذكورة أخذنا من غير
الحناية فانهم (قوله بتشديد اللام) كذا في البحر عن مسكين والظاهر أن التشديد غير لازم لأنه يقال مفلس
وجعه مفلس كفى المصباح وهذا أعم من المحكوم بفلاس وغيره كما لا يخفى (قوله بل وصف في الذمة الخ) ٣
ولهذا قبل ان الدينون تقضى بأمثالها على معنى أن المقبوض مضمون على القابض لأنه قبضه لنفسه على وجه
التمالك ولرب الدين على الدين مثله فالتقى الدينان فصاوا وتماهى في البحر (قوله فان لم يفعله المخاطب حنت)
كذا أطلقه في الحناية والفتح والنهر وظاهره أنه يحث سواء أمره بالفعل أو لا وهو كذلك لأن ثمره لا يحقق
الفعل من الخلو فعليه شرط بره وهو الفعل وشرط حنته عدمه ويأتى تمام بيانه قريباً هـ هـذا وأريت
في الصـ برفيت سر على رجل فأراد أن يقوم فقال والله لا تقم فقام لا يلزم المارثى لكن عاينه تعظيم اسم الله
تعالى اهـ وذكره في الإزائية بعبارة فارسية فهذه الفرع يخالف لما روي فيجب بان قوله لا تقم نهى
وهو انشاء في الحال تحقق مضمونه عند التلفظ به وهو طلب الركب عن القيام فصار الحالف على هذا الطالب
الإنشائي لا على عدم القيام فالقصد من الحلف تأكيد ذلك الطالب فائتأمل والظاهر أن الأمر من الله
فإذا قال بالله امر بزيد اليوم لا يحث لعدم ضربه ويظهر أيضاً أنه لو قعد ثم قام لا يحث ولو لم يكن بالفظ النهى
لأن المراد النهى عن القيام الذي نهى به الحالف عاينه فهو يمين الفور المار ببيانها وهذه المسئلة تقع كثيراً
(قوله ما لم ينو الاستحلاف) فان نوى الاستحلاف فلائى على واحد منهما خاتمة وفتح أى لأن المخاطب لم يجبه
بقوله نعم حتى يصير حاله في الحناية ولو قال والله لتفعلن كذا فقال الآخر نعم فهو على خمسة أوجه * أحدها
أن ينوى كل من المبتدئ والجيب الحالف على نفسه فهما حالفان أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن قوله نعم
يتمى إعادة ما قبله فكانه قال والله لا تفعلن كذا فقام يفعله حثاً جيعاً * الثاني أن يريد المبتدئ الاستحلاف
والجيب اليمين من نفسه فالحالف هو الجيب فقط * الثالث أن لا يريد الجيب اليمين بل الوعد فلا يكون
أحدهما * الرابع أن لا يكون لأحدهما مانية فالحالف هو المبتدئ فقط * الخامس
أن يريد المبتدئ الاستحلاف والجيب الحالف حالف لا غير اهـ لمخاضات هذا الأخير هو عين الثاني
وأم (قوله فالحالف هو المبتدئ) وكذا في القول أحالف أو أشهد بالله قال علي بن أولاد اليمين على الجيب

في الثلاثة وان نوي أن يكون الحالف هو المحبب خاتمة قلت ووجهه أنه أسند فعل القسم الى نفسه فلا يمكن أن يكون فاعله غيره (قوله ما لم ينو الاستفهام) أي بان تكون همزة الاستفهام مقدرة فيصير المعنى هل أحلف أم لا وهذا يصلح حيلة إذا أراد أن لا يحث فافهم (قوله فالحالف المحبب) ولا يمين على المبتدئ وان نوي اليمين خاتمة وفتح أي لا سنداده الحلف الى مخاطب فلا يمكن أن يكون الحالف غيره (قوله لا يدخل فلان داره الخ) ٣ نقله في الشهر عن منية المفتي وهكذا رأيت في الكتب بل لفظ الدار معرفة وهو هذا المحمول على ما إذا كان فلان ظاهرا لا يمكن الحالف أن يمنع كما يعلم مما ذكره الشرع بل لا في رسالته عن الخاتمة والحلاصة وغيرهما حالف لا يدع فلانا يدخل هذه الدار فلولا الدار ملك الحالف فشرط البرمجة بالقول والفعل بقدر ما يطبق فلو منع به بالقول دون الفعل حث وان لم تكن له فمعه بالقول دون الفعل لا يحث بالدخول وفي القنية عن الوبري حالف ليخرج من ساكن داره اليوم والساكن ظالم غالب يتكافى في اخراجه فان لم يكنه فاليمن على التلفظ باللسان اه قال وهذا يفيد أن ما مر من حث المالك بالمنع بالقول فقط مقيدها إذا قدر على منعه بالفعل والافتيك فيه القول ويفيد قول الخاتمة بقدر ما يطبق هذا حاصل ما ذكره في الرسالة وقد خصم السيد أبو السعود تلخيصا محققا ونقله عنه ط في الباب السابق وانه أفتى بنساء على ما فهمه فمين حالف على أخيه أن لا تتكلم بأنهما لو تكلمت بعد ما نهاهما عن الكلام لا يحث لانه لا يملك منعهما وقاس على ذلك أيضا لو كانت اليمين على الاثبات مثل اتفعلن يكفي أمره بالفعل قلت وهذا خطأ فاحشر للفرق البين بين قولنا لا أدعه يفعل وبين لا يفعل يوضح ذلك ما قدمناه في التعليق عن الوالوجية رجل قال ان أدخلت فلانا بيتي أو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فأمر أنه طالق فاليمن في الاول على ان يدخل بأمره لانه متى دخل بأمره فقد أدخله وفي الثاني على الدخول أمر الحالف أولم يأمر علم أولم يعلم لانه وجد الدخول وفي الثالث على الدخول بعلم الحالف لان شرط الحث الترتل للدخول فمضى علم ولم يمنع فقد ترك اه ونقله في البحر عن المحيط وغيره فانظر كيف جعلوا اليمين في الثاني على مجرد الدخول لان المحلوف عاينه هو دخول فلان فمضى تحقق دخوله تحقق شرط الحث وان منعه قولاً أو فعلاً لان منعه لا ينفى دخوله بعد تحققه وأما عدم الحث بالمنع قولاً أو فعلاً وتو لا فقط على التفصيل المار فهو خاص بالحالف على أنه لا يدعه أو لا يتركه يدخل وكذا قوله لا يخاطبه يدخل لانه متى لم يمنعه تحقق انه تركه أو دخله فيحث هذا هو المصريح به في عامة كتب المذهب وهو ظاهر الوجه وقد منافي آخر باب اليمين في الاكل والشرب فيما لو قال لا فأرقل حتى تقضي حتى انه لو فرم منه لا يحث ولو قال لا يفارقني يحث كقافي الخاتمة وقد جزم بحثه إذا فرم منه بعد حلفه لا يفارقني وعلى هـ زافا لواب في جواب الفتوى السابقة أن أخيه إذا تكلمت يحث سواء منعه عن الكلام أو لا تحقق شرط الحث وهو الكلام ومنعه اه لا يرفعه بعد تحققه كما لا يخفى نعم لو كان الحالف على أنه لا يتركه أو لا يخاطبه فانه يبر بالمنع قولاً فقط ولا يحتاج الى المنع بالفعل لانه لا يملكه كما قال في الخاتمة رجل حلف بطلاف امرأته أن لا يدع ولان يجر على هذه القنطرة فمعه بالقول يكون باراً لانه لا يملك المنع بالفعل اه وبما تراه ظاهره أن ما نقله الشارح تبعاً للمنية لا يصح حمله على ظاهره لما قلناه المشهور في الكتب فلا بد من تأويله بما قدمناه وقد يؤول بأنه أراد معنى لا يدعه يدخل كما أفتى به في الخبرية حيث سئل عن حلف على صهره أنه لا يرحل من هذه القرية فرحل فهرأليه فهل يحث أجاب مقتضى ما أفتى به فارئ الهداية واستدل به الشيخ محمد العري وأفتى به انه ان نوى لا يملكه فرحل فهرأليه لا يحث اه أو يؤول بأنه سقط من عبارة لمية لفظ لا يدعه والافهم مردود لان العمل على ما هو المشهور الموافق لامة عقول والمقول دون الساذخ الحفي المعاول فاعتنم هـ هذا التحريم والله سبحانه أعلم (تنبيه) * علم أيضاً مما ذكرناه انه لو كان الحالف على الاثبات مثل قوله والله اتفعلن كذا فشرط البر هو الفعل حقيقة ولا يمكن قياسه على لا يدعه يفعل بان يقال هـ أي كفي أمره بالفعل فان ذلك لم يقل به أحد وأما ما مر عن القنية في ليخرج من ساكن داره بذلك في معنى لا يدعه يسكن كما علم مما مر أمّا هنا ولا يكتفي الامر

٣ مطالب حلف لا يدخل
فلان داره

مطالب في الفرق بين لا يدعه
يدخل وبين لا يدخل

ما لم ينو الاستفهام * ولو
قال عاينك عهد الله ان
تعات كذا فقل نعم فالحالف
المحبب * لا يدخل فلان
داره فيمينه على النسي ان لم
يملك منعه والا فلي النسي
والمنع جميعاً * آجر داره
ثم حلف انه لا يتركه فيها

ماله اليوم على غيره فقدمه
للقاضي وحلفه بر * قيل
له ان كنت فعلت كذا
فامرأتك طالق فقال نعم وقد
كان فعل طالقت وفي الاشياء
القاعدة الشاذية عشر
السؤال معاد في الجواب
قال امرأتك طالق أو عبده
حر أو عليه المشي لبيت الله
ان فعل كذا وقال زيد نعم
كان حالها الى آخره * ادعى
عليه خاف بالطلاق ماله
عليه شيء فبرهن بالمسال حنت
به يلقى * حلف أن فلانا ثقل
وهو عند الناس غير ثقل
وعنده ثقل لم يحنت الأب
ينوي ما عند الناس * لا
يعمل معهم في القسامة مثلاً
فعمل مع شريكه حنت ومع
عبده المأذون لا لا يزرع
أرضه لأن فزرع أرضاً
بينه وبين غيره حنت لأن
نصف الأرض سمي أرضاً
بخلاف لا بدخل داره لأن
ندخل المشتركة إذا لم يكن
سالكاً والله سبحانه أعلم
* (كتاب الحدود)

(الحسد) أمة المنع وتبرأ
(عقوبة مقدرة وجبت
حقاً لله تعالى) زجر أو لا تجوز
الشفاعة فيه بعد الوصول
للعالمكم وليس مطهر عندنا
بل المظهر التوبة وأجمعوا

قوله تفريع على قوله يجب
هكذا بخطه بالشارع والذي
في المتن يرتفع به بذلك
وجبت بالمضي والخطب
مهل اه مبره

لأن حلفه على الفعل لا على الأمر به وبجهد الأمر به لا يحلف به كالا يخفى فإذا لم يفعل بحنت الحالف كما مر سواء
أمره أو لا وهذا ظاهر جلي أيضاً ولكن جل من لا يسمع وفانهم (قوله بر بقوله اخرج) لأن عقد الاجارة منعه
من الانحراج بالفعل لأن مالك الدار لا يملك المنفعة مدة الاجارة فهو حينئذ كالأجنبي شرباً الى (قوله وحلفه
بر) لأن قوله لا يدع ينصرف الى ما يقدر عليه وبعد تحليفه لا يقدر على الانحد وشرط الحنت أن يتركهم مع
القدرة ولذا لا يحنت إذا قال لا أدع فلانا يفعل ففعل في غيبته (قوله طلقت) لأنه صار حالها للقاعدة المذكورة
عقبه (قوله به يلقى) وهو قول أبي يوسف خلافاً لمحمد بخلاف ما لو برهن أنه أقرضه ألفاً والمسئلة بحالها
لا يحنت اه فتح أي لجوازانه أقرضه ثم أبرأه أو استوفى منه قبل الدعوى فلم يظهر كذب المدعى عليه (قوله
حنت الخ) لأن كل واحد من الشريكين يرجع بالعهد على صاحبه ويصير الحالف عاملاً مع الخلو ف عليه
وان كان عقد الشركة نفسه لا يوجب الحقوق أما العبد المأذون فلا يرجع بالعهد على المولى فلا يصير
الحالف شريكاً لمولاه بحر عن الظهيرية (قوله فدخل المشتركة) أي فلا يحنت لأن نصف الدار لا يسمى
داراً فتح (قوله إذا لم يكن ساكناً) ترك في الفتح هذا الفيد وقد صرح به في النونية قال ط أما إذا كان
ساكناً فهي داره لأن الدار حينئذ تسمى المشتركة فأولى المشتركة التي سكنها والله سبحانه أعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحدود)

لما فرغ من الإيمان وكفارتهم الدائرة بين العادة والعقوبة ذكر بعدها العقوبات المحضة ولولا لزوم التفريق
بين العبادات لكان ذكرها بعد الصوم أولى لاشتماله على بيان كفارة الفطر المذهب فيها جهة العقوبة فمر
وقع وهي ستة أنواع حد الزنا وحد شرب الخمر خاصة وحد السكر من غيرها والكمية محددة فيها وحد القذف
وحده السرقة وحد قطع الطريق ابن كمال (قوله الحدة) في بعض النسخ هو لعة فالضمير عائدة على الحد
المفهوم من الحدود (قوله المنع) ومنه سمي البواب والسجان حد المنع الأول من الدخول والثاني من
الخروج وسمى المعرف للماهية حد المنع من الدخول والخروج وحد الدار نهائيات المنعها عن دخول
مالك الغير فيها وخروج بعضهما اليه وتمايمه في الفتح (قوله عقوبة) أي جزاء بالضرب أو القطع أو الرجم أو
القتل سمي بها لانها تتلو الذنب من تعاقبه اذا تبعه فهو مستأنى (قوله مقدرة) أي مبينة بالكتاب أو السنة أو
الاجماع فهو مستأنى أو المراد لها قدر خاص ولذا قال في النهر: مقدرة بالموت في الرجم وفي غيره بالاسواط الآتية
اه أي وبالقطع الآتي (قوله حقاً لله تعالى) لانها شرعت لمصلحة تعود الى كافة الناس من صيانة
الانساب والاموال والعقول والاعراض (قوله زجراً) بيان لحكمها الاصل وهو الاثر جارحاً يضر به
العباد من أنواع الفساد وهو وجه تسميتها حد ودأ قال في الفتح والتحقيق ما قال بعض المشايخ انها موانع
قبل الفعل زواج بعده أي العلم بشرعيته يمنع الاقدام على الفعل وايقاعها بعده يمنع من العود اليه (قوله
ولا تجوز الشفاعة فيه) تفريع على قوله يجب الخ قال في الفتح فانه طلب ترك الواجب ولذا أنكر صلى الله
عليه وسلم على أسامة بن زيد حين شفع في الخزومية التي سرق فتقال أتشفع في حد من حدود الله (قوله
بعد الوصول للعالمكم) وأما قبل الوصول اليه والثبوت عنده فتجوز الشفاعة عند الرفع له الى الحاكم ليطلقه
لأن وجوب الحد قبل ذلك لم يثبت فالوجوب لا يثبت بمجرد الفعل بل على الامام عند الثبوت عنده كذا في
الفتح وظاهره جواز الشفاعة بعد الوصول للعالمكم قبل الثبوت عنده وبه صرح ط عن الجوى (قوله بل
المطهر التوبة) فاذا حد ولم يتب ببق عليه اثم المعصية وذهب كثير من العلماء الى أنه مطهر وأوضح دليلنا في
النهر (قوله وأجمعوا الخ) الظاهر أن المراد أنها لا تسقط الحد الثابت عند الحاكم بعد الرفع اليه أما قبله
فيسقط الحد بالنوبة حتى في قطاع الطريق سواء كان قبل جنائيتهم على نفس أو عضو أو مال أو كان بعد شيء
من ذلك كما سيأتي في باب به صرح في البحر هنا خلافاً لما في النهر نعم يبقى عليهم حق العبد من القصاص ان
قتلوا والضمان ان أعتدوا المال وقول البحر والقطع ان أعتدوا المال سبق قلم وصوابه والضمان والحاصل

أن بقاء حق العبد لا ينافي سقوط الحد وكأنه في النهر توهم أن الباقي هو الحد وليس كذلك فأنهم وفي البحر
عن الظهير به رجل أتى بها حشة ثم تاب وأتاب إلى الله تعالى فإنه لا يعلم القاضي بها حشته لا قامة الحد عليه لأن
الستر منسوب إليه اه وفي شرح الأشباه للبيري عن الجواهر رجل شرب الخمر ورتى ثم تاب ولم يحدث في الدنيا
هل يحدث في الآخرة قال الحدود حقوق الله تعالى الآتية تعلق بها حق الناس وهو الانزجار فإذا تاب توبة
نصوحاً أرجو أن لا يحدث في الآخرة فإنه لا يكون أكثر من الكفر والردة وأنه يزول بالاسلام والتوبة (قوله
فلا تعذر حد) تعزير اسم لا مبنى معها على الفتح وحدن خبرها وكذا قوله ولا قصاص حد وقد اشرح خبراً
للاول لأن الخبر المذکور مفرد لا يصلح خبراً لهم الكثرة مصدر للجنس فيصلح لهم ما والخطاب في ذلك سهل ثم إن
الاول مفرع على قوله مقدره والثاني على قوله وجبت حق الله تعالى وقوله لعدم تقديره أي تقدير التعزير
أي كل أنواعه لأن المقدر بعضها وهو الضرب على أن الضرب وإن كان أقله ثلاثة وأكثره تسعة وثلاثون
لكن ما بين الأقل والأكثر ليس بمقدور كما فاده في البحر (قوله والزنا) بالعصر في لغة أهل الحجاز فيكتب بالياء
وبالمد في لغة أهل نجد فيكتب بالالف بدأ بالكلام عليه لأنه لصيانة النسل فكان راجعاً إلى الموجود وهو
الأصل والكثر وقوع سببه مع قطيعته بخلاف السرقة فأنه لا تكثر كثرة والشرب وإن كثر فليس حده
بتلك القطيعته نهر وفتح (قوله الموجب للحد) قيد به لأن الزنا في اللغة والشرع بمعنى واحد وهو وطء الرجل
المرأة في القبل في غير المأثورة شبهته فإن الشرع لم يخص اسم الزنا بما يوجب الحد بل بما هو أعم والموجب
للحد بعض أنواعه ولو وطئ جارية ابنه لا يحد للزنا ولا يحد فاده بالزنا فدل على أن فعله زنا وإن كان لا يحد به
ونماه في الفتح وبه علم أن ما في السكت وغيره من تعريف الزنا بما مر ذكره بف للشرع الأعم فلا يعترض
عليه بترك القيود التي ذكرها المصنف هنا لأنه تعريف للاختصاص الموجب للحد على أن القيود المذكورة
خارجة عن المساهية لأنهم اشترطوا لأجرأ الحكم كفي النهر تأمل (قوله قدر حشفة) أي حشفة أو قدرها ممن
كان مقطوعاً عنها لكن صرح بالحق وسكت عن الظاهر لعله بالاولى اختصاراً أو أقبح لفظاً قد راد فاده التعميم
للاختصاص عن نفس الحشفة فإيلاج بعضها غير موجب للحد لأنه ليس وطأً ولذا لم يوجب الغسل ولم يفسد
الحج كفي الجوهرية وأشار بسكوته عن الاموال إلى أنه غير شرط (قوله مكاف) أي عاقب بالغ ولم يقل مسلم لأنه
غير شرط في حق الجلد (قوله مطلقاً) سواء ثبت عليه بإقراره بالإشارة أو ببينة كفي البحر وغيره (قوله
لا بالبرهان) ذكر ابن الشحنة في شرح الوهبانية أنه رأى في نسخة الخسائية وذكر أن المصنف يعني اس
وهبان خص ذلك بالآخرس أقول الذي رأيته في نسخة من الخسائية هكذا ولو أقر الآخرس بالزنا أربع مرات
في كتاب كتبه أو إشارة لا يحد ولو شهد عليه الشهود بالزنا لا تقبل الاعي إذا أقر بالزنا فهو بمنزلة البصير في حكم
الأقرار اه فقوله ولو شهد عليه الشهود الخ إنما ذكره في الآخرس لافي الاعي خلافاً لما رآه ابن الشحنة في
نسخته فإنه غلط لقول الفتح والبحر بخلاف الاعي صح إقراره والشهادة عليه ومثله في التتارخانية عن
المضمرات وبه حزم في شرح الوهبانية للشرنبلالي وشرح السكتزلام قدسي (قوله في قبل) متعلق بوطء (قوله
أو ما ضيا) أدخل به العجز والشوواء فأنها وإن لم تكن مشبهة في الحال لكنها كانت مشبهة في الماضي
(قوله خرج المكره) أي بقيد طائع والدبر بقيد قبل وهذا بناء على قول الامام من أنه لا حد بالواطئة أما على
قولهما من أنه يحد بفعل ذلك في الجانب فيدخل في الزنا ريباً في الباب الآتي (قوله ونحو الصغيرة)
هو المية والبهيمة ح وهذا خرج بقيد مشبهة والمراد الصغيرة ونحوها فالحق لفظاً نحو قوله صد التعميم كما مر
أنها ونظيره على أحد الاحتمالات قولهم مالك لا يخل (قوله خال عن ملكه) أي ملك يمينه وملك نسكاحه
وهو صفة لقبل ط أو صفة لوطء (قوله وشبهته) أي شبهة ملك اليمين وملك النسكاح فالاولى كوطء
جارية مكاتبه أو عبده المأذون المديون أو جارية المعتم بعد الاحراز بدارت في حق العازي والثانية كزوج
امرأة بلا شهود أو أمة بلا إذن مولاه أو زوج العبد بلا إذن مولاه جوي عن المفتاح ط (قوله أي في الجمل)

مطالب أحكام الزنا

مطالب الزنا شرعاً لا يختص بما

يوجب الحد بل أعم

أنها لا تسقط الحد في الدنيا

(فلا تعزير) حد لعدم

تقديره (ولا قصاص حد)

لأنه حق المولى (والزنا)

الموجب للحد (وطء) وهو

ادخال قدر حشفة من ذكر

(مكاف) خرج الصبي

والمعتوه (ناطق) خرج ووطء

الآخرس فلا حد عليه مطلقاً

للسبهة وأما الاعي فيحد

للزنا بالاقرار لا بالبرهان شرح

وهبانبة (طائع في قبل

مشبهة) حالا أو ما ضيا

خرج المكره والدبر ونحو

الصغيرة (خال عن ملكه)

أي مالك الواطئ (وشبهته)

أي في الجمل

ويقال لها شبهة ملك وشبهة حكمية كوطع جارية ابنه ط (قوله لافي الفعل) وتسمى شبهة اشتباه كوطع
معتدة الثلاث وحاصله أن شرط كون الوطع زنا محله عن شبهة المحل لأنها توجب نفي الحد وان لم يظن حله
مخلاف شبهة الفعل فانها لا تنفي مطا قبل ان ظن الحل أما ان لم يظن به فلا ولا يخصص الاولى بالارادة مع انه
لو أراد محله عما يعم شبهة الفعل بقيد ظن الحل فيها صح أيضاً فأداه السيد أبو السعود (قوله في دار الاسلام)
مفعول زاد وهذا القيد يوجب اليه قولهم وأين هو وكذا قولهم في الباب الآتي لاحد بالزنا في دار الحرب واليغني
وعايه فكان الاولى أن يقول في دار الحرب ليجرح دار النفي أيضاً وهذا اذا لم يزن داخل العسكر الذي فيه
السلطان أو نائبه المأذون به باقامة الحد والافانه يحسد كما سيأتي هناك (قوله أو تمكينه) بالرفع عطف على ووطع
وأول التقسيم والتوزيع واسم الإشارة للوطع ط (قوله ففقدت على ذكره) أي واستدخلته بنفسها (قوله
أو تمكينه) لما كانت المرأة متحددة الزنا وتسمى ما لها الله تعالى زانية في قوله الزانية والزاني علم انها تسمى
زانية حقيقة ولا يلزم من كونها لا تسمى واطئة أنها زانية مجازاً فلذا زاد في التعريف تمكينه حتى يدخل فعلها
في المعرف وهو الزنا الموجب للحد ولو لم يكن تمكينه زانية حقيقة لما احتج الى ادخاله في التعريف وهو أيضاً
أمانة كونها زانية حقيقة وان لم تكن واطئة كما أن الرجل يسمى زانياً حقيقة بالتمكيني وان لم يوجد منه الوطع
حقيقة وهو سقط ما في البحر من أن تسميتها زانية مجازاً فاهم (قوله فتم التعريف) تعريضاً بصاحب الكثر
وغيره حيث عرفوه بالتعريف الاعم وتقدم جوابه تأمل (قوله وزاد في المحيط الح) حيث قال ان من شرائطه
العلم بالتحريم حتى لو لم يعلم بالحرمة لم يحسد الحد لا شبهة راصله ما روى سعيد بن المسيب ان رجلاً زنى بامرأة
فكتب في ذلك عمر رضى الله تعالى عنه ان كان يعلم ان الله حرم الزنا واجلده وانه كان لا يعلم فعله فان عاد
فاجلده ولان الحكم في الشرعيات لا يثبت الا بعد العلم فان كان الشيعوع والاستفاض في دار الاسلام أقم
مقام العلم ولكن لا أقل من ابراث شبهة لعدم النسخ اه وبه علم أن السكون في دار الاسلام لا يقوم مقام
العلم في وجوب الحد كما هو قائم مقامه في الاحكام كلها ح عن البحر (قوله ورده في فتح القدير) أي في
الباب الآتي بان الزنا حرام في جميع الاديان والمال فالجرحي اذا دخل دار الاسلام فاسلم لم يزن وقال طيننت
أنه حلال يحسد ولا يلتفت اليه وان كان فعله أول يوم دخوله فكيف يقال اذا ادعى مسلم أصلي أنه لا يعلم حرمة
الزنا لا يحسد لا تنفع شرط الحد اه وأقره في البحر والهرو المنع والمقدسي والشرنبلالي وبارع فيه ط بما مر
عن عمرو بأن الحرمة الثابتة في كل مله لا تنافي أن بعض الناس يجهلها كيف والباب تقبل به الشبهات وأما
مسئله الحرب فلهما على قول من لا يشترط العلم اه قلت وكذا بارع فيه المحقق اس أمير طاح في آخر
شرحه على التحرير في بحث الجهل حيث قال به دنف له ما مر عن المحيط غير أن ظاهر قول المبسوط عقب هذا
الاثرف قد جعل ط الحل في ذلك الوقت شبهة لعدم اشتها الاحكام بشير الى أن هذا النال في هذا الزمان
لا يكون شبهة معتبرة لاشتهار الاحكام فيه ولكن هذا نحا يكون مفيداً للعلم بالنسبة الى الماشي في دار الاسلام
والمسلم المهاجر المقيم مامده مطلع فيها على ذلك وأما المسلم المهاجر الواقع منه ذلك في ورود دخوله فلا وقد قال
المصنف يعني الكمال في شرح الهداية وتقول في اشتراط العلم بحرمة الزنا اجماع الفقهاء وهو مفيد أن جهله
يكون عذراً اذا لم يكن عذراً بعد الاسلام ولا قبله فتقبح تحقق كونه عذراً وحينئذ فالفرع المذكور رأى
فرع الحرب هو المشكل فليتأمل اه قلت فيجب بآل العلم بالحرمة شرط في ادعى الجهل بها ووطع عليه
أمانة ذلك بان نشأ وحده في شاهق أو بين قوم جهال مثله لا يعلمون تحريمه أو يعتقدون اباخته اذا لم يسكر
وجود ذلك من رنى وهو كذلك في ورود دخوله دار الاسلام في انه لا يحسد اذا لم يكن كيف بالاحكام فرع العلم بها
وعلى هذا يحمل ما في المحيط وما ذكر من نقل الاجماع بخلاف من نشأ في دار الاسلام بن المسلمين أو في دار
أهل الحرب المعتقد بحرمته ثم دخل داره انه اذا زنى يحسد ولا يقبل اعذاره بالجهل وعليه يحمل فرع الحرب
ويروى عنه الاشكال وهو أي نحا يحمل كلام الكمال وبه يحصل التوفيق وهو أولى من شق العصا والتفريق

لا في الفعل ذكره ابن
الكامل وزاد الكمال (في
دار الاسلام) لانه لا حد
بالزنا في دار الحرب (أو
تمكينه من ذلك) بأن
استلحق ففقدت على ذكره
فانما يحسد ان لوجود
التمكينه (أو تمكينه)
فان فعلها ليس وطأ بل
تمكيني فتم التعريف وزاد
في المحيط العلم بالتحريم فلو
لم يعلم لم يحسد للشبهة ورد في
فتح القدير بحرمته في كل مله

هذا ما ظهر لي والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله ويثبت) أي الزنا عند القاضي أما ثبوته في نفسه فبإيجاب
الإنسان له لأنه فعل محسوس (قوله رجال) لأنه لا مدخل لشهادة النساء في الحدود وقد بدلت من
ادخال التاء في العدد كجاء الواقع في النصوص (قوله بلوجاؤا متفرقين حدوا) أي حد القذف ولو جاؤا
مرادى وقد عدا مع الشهود وقام إلى القاضي واحد بعد واحد قبلت شهادتهم وان كانوا خارج المسجد
حدوا جميعا بحر عن الطهيرة وعبر بالمسجد لأنه محل جلوس القاضي يعني أن اجتماعهم يمتنع في محاسن
القاضي لا خارجه ولو اجتمعوا خارجا ودخلوا عليه واحد بعد واحد ففهم متفرقون يحدون (قوله بلفظ الزنا)
متعلق بشهادته فلو شهد رجلان أنه زني وآخرون أنه أقدر بالزنا لم يحدوا ولا تحدا الشهود أيضا إلا إذا شهد ثلاثة
بالزنا والرابع بالافرار به فحد الثلاثة طهيرة به لأن شهادته الواحد بالافرار لا تعتبر بقى كلام الثلاثة قدفا بحر
(قوله لا مجرد لفظ الوطء والجماع) لأن لفظ الزنا هو الدال على فعل الحرام دونهما فلو شهدوا أنه وطئها وطأ
بحر ما لا يثبت بحر أي إذا قال وطأ هو زنا وظاهر أنه يكفي صريحه من أي لسان ان كما صرح به في
الشرع بل لا يفي حد القذف فله يستلزم فيه صريح الزنا كما هي تأمل (قوله وظاهر الدرر الخ) وبها أي بشهادة
ماتية بل لفظ الزنا لا الدال على فعل الحرام أو ما يفيد معناه وسبأني به اه ولا يخفى أنه احتماله أن يكون
قوله أو ما يفيد معناه عطف على الصمير في قوله لانه الدال يعني أن الدال على فعل الحرام لفظ الزنا وما يفيد معناه
وليس ذلك صريحا في أن ما يفيد معناه تعمد الشهادة به نعم ظاهر الامة على لفظ الزنا لكن قوله وسبأني
بانه أراد به كما قاله بعض المشيخين ماد كره في التعرير من أن حد القذف يجب بصريح الزنا وبما هو في حكمه
بان بدل عليه اللفظ اقتضاء كقوله في غضب لست لا يبد أو ناس ولا نأيه اه وأنت خبر بان هذا لا يثبت
هذا هو الذي يرد ما قلناه من العطف على الصمير فافهم ثم انه لو لم يسمه بما ذكر في التعرير لم يكن حله على أن المراد
به ما كان صريحا فيه من لغة أخرى فافهم (قوله لانه يدفع الامتناع عنه) بيان لانتميه وعليه لو كان قد
أحداهم الرجل لم تقبل شهادته لما ذكر في الروح أفاده في البحر (قوله ويسقط نصف مهر) أي يسقطه
الزوج من هذه الشهادة لتضمنها إجماع الفرق من قبلها حيث كانت ما وعة لولده أو ما بعد الدخول فلا يسهط
شي من المهر عطاؤه بل تسقط البغلة لشوزها (قوله طهيرة) وهو له في البحر عن الجعيل بزيادة وتحد
الثلاثة ولا يحد الزوج (قوله فبسا لهم الامام الخ) أي وجوبا وقال قاصصان ينبغي أن يسألهم درهم متقى
والظاهر أن ينبغي بمعنى يجب لأن هذا لا يشترط لإقامة الحد قال في المتجبر ما صرح بالوجوب ولو سألهم
فلم يردوا على قولهم انه ما زال لا يحد المشهود عليه ولا الشهود وتماه فيه (قوله شيء عن ذاته وهو الإيلاح)
نفسه برامهية المعبر عنها بما هو ظاهر كلامهم انه ليس اراد بالمباهية الحقيقة الشرعية للمارة كفي البحر
لكن ذكر في الفتح فأنه سؤاله عن المباية ان الشاهد عساه يعلم أن مماسة الفرج بين حراما وأن كل
وطء محرم زنا يوجب الحد فيشهد بالزنا قال في المهر وهو ظاهر في أن المراد بالمباهية حقيقة الشرعية لأن
هذا يستلزم الاستعانة عن الكيفية والمكان لتضمن التعريف ذلك فهو من عطف الخاص على العام اه
فان الاستعانة مدفوع لان المباية بيان حقيقة الزنا من حيث هو وأما الكيفية والمكان وعبر ما فهمي
في هذا الزنا الخاص المشهور به فبسا لهم عن ذلك يعلم أن هذا الخاص تحققت بالمباهية الشرعية احتباطا
في درء الحدود تدبر (قوله لجواز كونه مكرها الخ) بيان لقوله وكيف هو على طريق الترتيب والاولى أن
يقول بما كراه لان الصمير عائد إلى الزنا لانه المسؤول عنه لا عبي الزنا (قوله أو في سماء) وكذا يحمل أن
يكون بعد بلوغه لانه في زنا ان متفادى في الفتح وغيره ويأتي حد التقادم (قوله أو بأمة ابنة) أي ويحويها
من لا يحد بوطئها كما هو زوجة قال في الفتح وتبين في الشهادة على زنا المرأة ان يسألهم عن زنا من هو
لا احتمال المدكور وزيادة كونه صبيبا أو مجنونا فانما لا حد عليه فيه عند الامام (قوله هو زيادة بيان)
أي لانه يعني به بيان المباية مع أن ظاهر كلامهم أن الحكم موقوف على بانه كفي البحر وأشار إلى أن

(ويثبت لشهادة أربعة)
رجال (في مجلس واحد)
فلو جاؤا متفرقين حدوا
(ب) لفظ (الزنا) مجرد لفظ
(الوطء والجماع) وظاهر
الدرر أن ما يفيد معنى الزنا
يفسوم مقامه (ولو) كان
(الزوج أحداهم ادا لم يكن)
الزوج (نذرها) ولم يشهد
بزناها بولده للتممة لانه يدفع
اللعان عن نفسه في الاولى
ويسقط نصف المهر لو قبل
الدخول أو نفقة اعدت له
بعده في الثانية طهيرة
(فبسا لهم الامام عنه ما هو)
أي عن ذاته وهو الإيلاح
عبي (وكيف هو وأين هو
ومتى زني وعن زني) لجواز
كونه مكرها أو بدار الحرب
أو في سماء أو بأمة ابنة
فيستفصى القاضي احتمالا
للدرء (فان ينسوه وقالوا
رأياه ووطنها في فسخها
كالميل في المسكحلة) هو زيادة
بيان احتمالا للدرء

الضمير في بيئته عائد الى المذكور من الالوية المسؤول عنها كما يؤخذ من عبارة القدر في خلاف ما في بعض
الشرائح من أن قوله وقالوا الخ يبين أن قوله وينوه لانه بمجرد القول المذكور لا يتم البيان كما في النهر (قوله
وعدوا سرا وعلمنا) السريان يبعث القاضي ورثة فيها أسماؤهم وأسماء محلتهم على وجه يميز به كل واحد
منهم لمن يعرفه فيكتب تحت اسمه هو عدل مقبول الشهادة والعلانية بان يجمع القاضي بين المذكر والشاهد
ويقول هذا الذي ذكرته يعني سرا ولم يكتب هنا بظاهر العدالة اتفاقا بان يقال هو مسلم ليس بظاهر الفسق
احتمالا للدرج بخلاف سائر الحقوق عند الامام فالواو يحبسها حتى يسأل عن الشهود بطريق التعزير
بخلاف الدون فانه لا يحبس فيها قبل ظهور العدالة ونمائه في البحر واعتراضه بانه يلزم الجمع بين الحد والتعزير
فان قوله نظر لانه بمسألة الشهادة صار متما واما المتهم يعزروا الحد لم يثبت به على أنه لا مانع من اجتماعهما
بدليل ما أتى من انه لا يجمع بين جلد ونفي الاسياسة وتعزير برافندبر (قوله اذالم يعلم بحالهم) أمالو علم
عدالتهم لا يلزمه السؤال لان علمه أقوى من الحاصل له من المزكى ولولا اهدار الشرع اقامة الحد بعلمه لكان
بعده بعلمه كفي لا تخفى والاكتماء علمه هنا مني على انه يقضى بعلمه وهو خلاف المفتي به قال ط وفيه أن
القضاء هما بالشهادة لا بعلمه بالعدالة فتأمل (قوله حكمه) أي بالحد وهذا اذالم يقر بالمشهور وعليه كما يأتي
(قوله ما لم يكن متهمين) من هنك زيد السرة كما من باب ضرب خرقه وهتك الله ستره الخ اخرجهم صباح
قال في الفتح بعد سورة الاحاديث الدالة على ندب السرة واذا كان السرة مندوبا اليه ينبغي أن تكون الشهادة
به خلاف الاولى التي مرجعها الى كراهة التزويه وهذا يجب أن يكون بالنسبة الى من لم يعتده ولم يثبت له
والاوجب كونه الشهادة أولى لان مطالب الشارع اخلاء الارض من المعاصي والفواحش بخلاف من زنى
مرة أو مرارا متستورا متخوبا اه ملخصا لو كان أحدهما متهمين كادون الآخر وظاهر التعليل المذكور
ان الشهادة أولى لان درء المفساد مقدم تأمل (قوله ويثبت أيضا بقراره) عناق على قوله ويثبت شهادة
أربعة وقدم الاول لانه المذكور في القرآن ولان الثابت بها أقوى حتى لا يندفع الحد بالفرار ولا بالتقدم
ولانها حجة متعديّة والاقرار قاصرة كذا في الفتح والبحر لكن قوله ولا بالتقدم مخالف لما قدمناه ولما سياتي
في باب الشهادة على الزنا ثم رأيت الرمي به على ذلك في حاشية المحقق المقرر أن التقدم بمنعه دون الفرار
وكما منع التقدم قبولها في الابتداء فكذا يجمع الاقامة بعد القضاء (قوله صريحا) أخرجه اقرار الحرس
بكتابه أو اشارة ولا يحد للشبهة بعدم الصراحة بخلاف الاعي فانه يصح اقراره والشهادة عليه بحر وقد مر
(قوله صاحبنا) احتراز عن السكران كما يأتي (قوله ولم يكذب الاخر) فلو أقر بالربا بملانة فكذبته درى
الحد عنه سواء قالت زوجته أو لا أعرفه أصلا وعليه المهر ان ادعته المرأة وان أقرت بالربا بملان فكذبها فلا
حد عليها أيضا عنده خلافا لهما في المسئلةين بحر (قوله أو رتقها) بان تحجب النساء بانها رتقا قبل الحد
لان اخبارهن بالرتق موجب شبهة في شهادة الشهود بحر (قوله لجواز ابداء ما يسقط الحد) أي من
الحرساء أو الاخرس على تقدير عدم الحرس واستشكل ما لو أقر أنه زنى بعائنة فانه يحد قبل حضورها مع
احتمال أن تذكر مسقطا عنه وعنها اذا حضرت وبمناح الى الفرق قلت يؤخذ جوابه مما في الحويزة من أن
القياس عدم الحد في الثانية لجواز أن تحصر فتحد فتدعي حد القذف أو تدعي سكا حافة طلب المهر وفي حده
ابطال حقه والاسم تحسان ان يحد لحدين ما عرفانه حدم مع غيبة المرأة اه والحاصل أن القياس عدم
الفرق بين المسئلةين ولكن حد في الثانية على خلاف القياس للحديث وهذا أولى مما أجاب به بعضهم من أن
الزنا يعمى عال امانة بان حضور العائنة ودعواها السكا ح شبهة واحتمال ذلك يكون شبهة الشبهة والمعتمد به هو
الشبهة دون شبهة الشبهة لما أورد عليه من أنه في المسئلة الاولى كذلك قلت وقد يفرق بينهما بان نفس الحرس
شبهة محقة ما عدا خلاف العينة ودعواها اقرب بان لا يعرفه فانه يحد قال في الفتح لانه أقر بالزنا ولم يذكر
مسقطا لان الانسان لا يجهل زوجته وأمنه اه وعلم أن العائنة ما حرموها لانه لم يسد مسقطا بخلاف

(وعدوا سرا وعلمنا) اذالم يعلم بحالهم (حكمه به) وجوبا ورتك الشهادة به أولى ما لم يكن متهمين كذا في الشهادة أولى ثم سر (ويثبت) أيضا (بقراره) صريحا صاحبنا ولم يكذب الاخر ولا يظهر كذبه بحجه أو زنه فها لا أقر بزناه بخرساء أو هي بالحرس لجواز ابداء ما يسقط الحد ولو أقر به أو بسرقة

زنى حدان الانشاء لا يحتمل
التكذيب والاقرار يحتمله
نهر (أربعاني بحالسه) أى
المقر (الأربعة كلما أقرده)
بحيث لا يراه (وسأله كم مرة)
حتى عن الزنى بها الجواز بيانه
بأنه ما به نهر (فان يئنه) كما
يقع (حد) ولا يثبت به علم
القاضى ولا ما يئنه على
الاقرار ولو قضى بالبدنة فاقتر
مرة لم يجد عند الثاني وهو
الأصح ولو أقرار بما طلت
الشهادة اجماعاً سراح
(ويحلى سبيله ان يرجع
عن اقراره قبل الحد
أو في وسطه ولو) رجوعه
(بالفعل كهروبه) بخلاف
الشهادة (وانكار الاقرار
رجوع كما ان انكار الرقة
قوة) كما سيجيء (وكذا
يصح الرجوع عن الاقرار
بالاحصان) لانه لما صار
شرطاً للحد صار حقه الله تعالى
فصح الرجوع عنه لانه عدم
المكذب بحر (و) كذا عن
(سائر الحدود والحالصة) انه
كدر شرب وسرقة وان صم
المال (ونذب تلقينه)
الرجوع (بملك قبات أو
لمست أو وطئت شجرة)
لحديث ماعز (ادعى الرائي
أنه أزوجه سقط الحد عنه
ون) كتاب (زوجته للغير)
الامة (ولو برزجه ابعده)
أى بعد زناه (أو اشتراها)
يسقط في الأصح عدم
الشبهة وقت الفعل بحر
(ويرجم من في قضاء حتى

الخرساء فان الخرس نفسه مسقط للحد كقوة (قوله في حال سكره) متعلق بأقر (قوله ولو سرق أو زنى)
أى في حال سكره وثبت ذلك بالبيننة (قوله لان الانشاء) أى انشاء الزنا أو السرقة المعان للشهود في حال سكره
لا يحتمل التكذيب فيحد بخلاف اقراره بذلك في حال سكره (قوله أربعاني بحالسه) ولو كل شهر مرة أما
لو أقرار بعاني بحال واحد كان بمنزلة اقرار واحد كفى النهر (قوله أى المقر) وقيل بحال القاضى والاول
أصح وفسر محمد تفرق الجاس بان يذهب المقر عنه بحيث يتوارى عن بصر القاضى وظاهر قوله في الهداية
لا بد من اختلاف المجالس ويقو أن يرد القاضى كلما أقر فيذهب حتى لا يراه أن اختلاف المجالس لا يكون
الابرده نهر (قوله كلما أقرده) فيه تسامح كما قال صدر الشريعة لانه في الرابعة لا يردده ومن ثم قال في
الاصلاح الا الرابعة نهر (قوله سأله كم مرة) أى سؤالاً عاماً لا لسؤال بعد الرابعة كفى الكافى
وذكر أنه يسأل عن عقله وعن احصائه (قوله حتى عن الزنى به الخ) سقط لفظ حتى من بعض النسخ ولا بد
منه لان مراده افادة أنه لا بد من السؤال عن الخمسة المارة وصرح بالزنى به ادا على اس الكمال حيث قال لك
أن نقول انه لا حاجة اليه ان كان عليه التصريح بالزمان أيضاً لانه قيل لا يلزم لان التقادم مع الشهادة دون
الاترار ورد بان فائدة احتمال أنه زنى في حال صباه (قوله فلا يثبت الخ) تفرع على ما فهم من حصر ثبوته
بأحد شيئين الشهادة بالزنا أو الاقرار به وقوله ولا بالبيننة على الاقرار ببيان لفائدة تقييد الشهادة بأن تكون
على الزنا ووجهه كفى الزيلعى انه ان كان منكراً فقد رجع وان كان مقراً لا تعتبر الشهادة مع الاقرار (قوله
ولو قضى بالبدنة) أى البينة على الزنا على الاقرار (قوله ما قر مرة) أو مرتين نهر والظاهر أن الثلاث كذلك
وقيد بما بعد القضاء لانه لو أقر قبله يسقط الحد بالاتفاق كما صرح به في الفتح وظاهره ولو أقر مرة واحدة (قوله
لم يجد) أى خلافاً لحدان شرط الشهادة عدم الاقرار فان الشرط قبل العمل به اذ الامضاء من القضاء
في الحدود كما يأتي فصار كالاول وهو ما لو أقر قبل القضاء كفى الفتح ثم اذ لم يكمل نصاب الاقرار الموجب للحد فلا
يجد (قوله بطلت الشهادة) أى وصار الحكم للاقرار فيعامل بوجهه لا بموجب الشهادة (قوله بخلاف
الشهادة) أى بخلاف ما وثبت زناه بالشهادة فهو حرب في حال الرجم فانه يتسع بالجسارة حتى يوثق عليه بحر عن
الحاوي وسيأتى انه لو حرب بعد ما ضرب بعض الحد ثم أخذ بعد ما تقدم الرمان لا يقام (قوله وانكار الاقرار
رجوع) أى اذا قال بعد ما أقرار بعاني أو أمر القاضى بوجهه والله ما أقررت بشئ فانه يدرأ عنه الحد خاتمة وهذا
مكرر مع قوله ويحلى سبيله ان يرجع الخ الآن يفسر ذلك بقوله رجعت عما أقررت به تأمل (قوله كما سيجيء)
أى في بابها (قوله وكذا يصح الرجوع الخ) أى فلا يجد وهذا اذا لم تغم البينة على احصائه ولا يجد كما يأتي
متناهييل حد الشرب (قوله لعدم المكذب) أى لانه لا يحتمل للصدق كالاقرار ولا مكذب له فيه فتحقق الشبهة
في الاقرار بخلاف ما فيه حق العبد وهو القصاص وحد القذف لوجود من يكذبه بحر (قوله كحد شرب
وسرقة) فانه يسقط بالرجوع عن الاقرار مهما كسبأتى في بابها (قوله وان صم المال) لانه حق العبد
فلا يسقط بعد اقراره بسرقة (قوله حديث ماعز) هو ابن مالك الاسلمى المروى في البخارى فان فيه تأقينه
بما ذكر قال في الاصل ينبغي أن يقول له لعالك تزوجتها أو وطئت شاة بشبهة والمقصود أن يلقنه ما يكون ذكره
داراً ليدكره أياً ما كان بحر وفتح (قوله بلا بينة) متعلق بادعى قال في البحر ولا يكف اقامة اليه كذا
لو ادعى السارق العين انما ملكه سقط القطع بمجرد دعواه ولهذه المسئلة أخوات سدد كرها في الباب الآتى
(قوله لا يسقط في الأصح) أى اذا ثبت زناه بالبيننة وكذا لو بالاقرار اذ لم يتقدم رسا تى هذه المسئلة آخر
الباب الآتى (قوله ويرجم محصن) بفتح الصاد من أحصن اذا تزوج وهو مما جاء اسم فاعله على لفظ اسم
المفعول ومنه أسهب فهو مسهب اذا طال في الكلام والفحج بالفاء والجيم فهو الفحج اذا اقر فتح المحصن
(قوله في قضاء) هو المكان الواسع لانه أمكن في رجه وكذا لا يصيب بعضهم بعضاً نهر (قوله حتى موت)
أشار الى أنه لا بأس لكل من رمى أن يتعمد قتله لانه واجب القتل الا أن يكون دارحم منه فان الاول أن

موت) ويصطفون كصفوف الصلاة لوجهه كما رجم قوم يحيوا ورجمهم آخرون (قوله لا يحد) أى لا يحد من القصاص

لا يعتمد لانه نوع من طبيعة الرجم فهو مستأنى وياقن غناه (قوله فهدر) أى لا قصاص فيه ولو عمد اولاديه
 لو خطأ (قوله وينبغى الخ) صرح به في الفتح في باب الشهادة على الزنا (قوله لا فتية) افتعال من فات يفوت
 فواتوا قال في المصباح وفاته ولان بذراع سبقهم او منه قبيل افتات فلان افتياتا اذا سبق بفعل شئ
 واستبد برأيه ولم يؤا امر فيه من هو أحق منه بالامر فيه (قوله والشرط بدعاء الشهود به) أى بالرجم لانهم
 قد يجاسرون على الاداء ثم يستعظمون المباشرة فيرجعون وفيه احتيال للدعة كفى المحيط قهستاني (قوله
 أوقفوا بعد الشهادة) وكذا لو مرضوا بعد ما قيدوا لانهم لو قطعوا قبلها روى القاضي بحضرتهم لانهم اذا
 كانوا مقطوعين لا بدى لم تستحق البداءة منهم وان قطعت بعد ما فقد استحققت وهذا يفيد أن كون البداءة
 بهم شرطاً انما هو عند قدرتهم على الرجم بجر وفخ والمراد القاطع بلا جناية مفسدة والاخراج عن
 الاهلية (قوله ولا يحدون في الاصح) لان امتناعهم ليس صريحاً في رجوعهم وان كان طاهر افيه لامتناع
 بعض الناس من ذبح الحيوان الحلال وتماهى في الفتح ولا يخفى أن هذا راجع لقوله فان أبوا أمانى الموت
 والغيبة فلا شبهة في أنهم لا يحدون وانما سقط الرجم لاحتمال رجوعهم لو حضروا (قوله أو قذف) أى اذا
 حذبه كما قيد في الفتح (قوله لان الامضاء من القضاء) أى امضاء الحدود وابقاءه بالفعل من القضاء فاذا لم
 يعضه ثم حصل مانع من العمل أو الشهادة بعد ثبوتها فكأنه لم يحصل القضاء أصلاً ط (قوله كفى
 الحاكم) أى الحاكم الشهدى أى كلبه الكافى والظاهر أن المم فى كراذلة والاصل كفى الحاكم وهو
 كذلك فى بعض النسخ قال فى الفتح وفى غير المحسن قال الحاكم فى الكافى يقام عليه الحد فى الموت والعيبة
 اه أى موت الشهود وغيبتهم وبه سقط ما قيل ان المراد كفى الحاكم أى كما يحد لومات الحاكم أو غاب وكيف
 يصح ذلك مع أن الامضاء من القضاء كما سمعت ولذا قال فى الكافى واداحكم الحاكم بالرجم ثم عزل قبل ان
 يرجع وولى غيره لم يحكم بذلك اه فانهم (قوله ثم الامام) استظهارا فى حقهم فربما يرى فى الشهود ما يوجب
 درء الحد اه جوهره (قوله قاله ابن الكمال) لم يقله ابن الكمال عن أحد وهو محتاج الى النقل فانه خلاف
 طاهر المتون (قوله وما نقله المصنف عن الكمال رده فى النهر) يأتى بيان ذلك قريباً (قوله أفاد فى النهر الخ)
 حيث قال وفى الدراية يستحب للامام أبى أمر طائفة من المسلمين أن يحصر والافامة الحدود واختلافوا فى
 عددها فعن ابن عباس واحد وقال عطاء ثمان والزهرى ثلاثة والحسن البصرى عشرة اه وهذا صريح
 فى أن حضورهم ليس شرطاً فرمهم كذلك فلو امتنعوا لم يسقط اه قلت وفيه نظر فان هذا ذكره تفسيرا
 للطائفة فى قوله تعالى وليشهد عداهم طائفة من المؤمنين والواقع فى الآية الجدل لا الرجم ولو سلم فالمراد أنه
 اذا كانت عند الامام من يرجع ينبغى له أن يأمر غيرهم بأن يحضروا لما قالوا من أن مبنى الحد على التشهير
 فالمراد للناس من يباشر الرجم وحضورهم لا بد منه والازم قوات الرجم أصلاً ثم الجميع (قوله ويبدأ
 الامام لمقرراً) أى يبدأ الامام بالرجم لو كان الزانى مقراً وثبت ناقراره لقوله على رضى الله تعالى عنه أيها الناس
 ان الزنا زنا السر وزنا العلانية فربما السر أن يشهد الشهود ويكون الشهود أول من يرى ثم الامام ثم
 الناس وزنا العلانية أن يظهر الحبل أو الاعتراف ويكون الامام أول من يرى وتماهى فى الفتح (قوله مقتضاه
 الخ) قال فى الفتح واعلم أن مقتضى هذا لو امتنع الامام لا يحل للقوم رجعه ولو أمرهم لعلمهم بطوات شرط
 الرجم وهو مستحب برجم ما عزل للقطع بانه عليه الصلاة والسلام لم يحضره ويمكن الجواب بان حقيقة ما دل عليه
 قول على هو أنه يجب على الامام أمر الشهود بالابتداء احتيالا لثبوت دلالة الرجوع وعدمه وأن يبتدى هو
 فى صورة الاقرار لا يكشف له اس عدم تسامحه فى بعض شروط القضاة الحدود اذا امتنع ظهرت أمارات الرجوع
 وامت مع الحد فهو والشبهة وهو رامة متف فى حقه عليه الصلاة والسلام فلم يكن عدم رجعه دليلاً على سقوط
 الحدود مقتضى ما ذكرنا لو بدأ الشهود فيما اذا ثبت بالشهادة يجب أن يشئ الامام فلولم يثن سقط الحد لا اتحاد
 المأخوذ بهما اه لمصاوقوله ومقتضى ما ذكرنا الخ هو الذى نقله المصنف عن الكمال و رده فى النهر بانه انما

فهو مستأنى وينبغى أن يعزى
 لا فتية على الامام نهر
 (و) لو (قبلة) أى قبل
 القضاء به (يجب القصاص
 فى العمد والدية فى الخطأ)
 لان الشهادة قبل الحكم
 به الاحكام لها (والشرط
 بدعاء الشهود به) ولو بمحصة
 صغيرة لا لعدد كرض
 فيرجع القاهى بحضرتهم
 (فان أبوا أو ماتوا أو غابوا)
 أو قطعوا بعد الشهادة (أو
 بعضهم سقط) الرجم لفوات
 الشرط ولا يحدون فى
 الاصح (كما لو خرج بعضهم
 من الاهلية) للشهادة (بفسق
 أو عى أو خرس) أو قذف
 ولو بعد القضاء لان الامضاء
 من القضاء فى الحدود
 وهذا لو حصصنا ما غيره
 فيحد فى الموت والعيبة كفى
 الحاكم (ثم الامام) هذا
 ايس حتما كيف وحضره
 ليس بلان قاله ابن الكمال
 وما نقله المصنف عن الكمال
 رده فى النهر (ثم الناس)
 أفاد فى النهر أن حضورهم
 ليس بشرط فرمهم كذلك
 فلو امتنعوا لم يسقط (ويبدأ
 الامام لمقرراً) مقتضاه أنه
 لو امتنع لم يحل للقوم رجعه
 وان أمرهم لفوت شرطه
 نعم

لكن سيحىء انه لو قال
قاضه دل قضيت على هذا
بالرجم وسعل رجه وان لم
تعاين الحجة ويكره للمحرم
الرجم وان فسل لا يحرم
الميراث (وغسل وكفن
وصلى عليه) وصح انه عليه
الصلاة والسلام صلى على
العامدية (وغير المحسن
يجلد ما نه ان حرا وصفها
للعبد) بدلالة النص والمراد
بالخصصات في الآية الحر اثر
ذكره البيضاوى وغيره
وذكر الزيلعي انه غلب الاناث
على الذكور لكنه عكس
القاعدة (و) العبد لا يحده
سيده يغبر اذن الامام ولو
فعليه هل يكفي الطاهر
للقولهم ركنه اقامة الامام
نهر (بسوط لا عقدة) في
الصباح غرة السوط عقدة
أطرافه (متوسطا) بين
الجوارح وغير المؤلم (وتزع
ياه خلا ازار) اي استر عورته
(وفرق) جلده (على بدنه
خلارأسه ووجهه ورجه)
قبيل وصدرة وبطنه ولو
جلده في يوم خمسين متواليه
وهو لها في اليوم الثاني أجزاء
على الاصح جوهرة (و)
قال علي رضي الله تعالى
عنه (يسرب الرجل قائما)
والمرأة قاعدة (في الحدود)
والتعابر (غسير محدود)
على الارض كما يفعل في
زمانا فانه لا يجوز نهر وكذا

يتم لو سلم وجوب حضور الامام كالشهود وهو غير لازم كافي ايضاح الاصلاح لابن كمال قلت ما ذكره ابن كمال
لم يره لاحد كافر وما ذكره المحقق صاحب الفتح هو ظاهر المتن والدليل فلا يعدل عنه الا بنقل صريح معتبر
ثم رأيت في الذخيرة ما نصه يجب البدعة من الشهود ثم من الامام ثم من الناس فافهم (قوله لكن سيحىء الخ)
أى في كتاب القضاء وهذا الاستدراك في غير محله لانه ليس في ذلك أن القاضي امتنع من البدعة بالرجم بل
المراد أن الحاكم اذا ثبت عنده الحد بالحجة أى بالبدعة أو الاقرار وأمر الناس بالرجم لهم - ثم أن يرجوا بالشرط
المتقدم وان لم يحضروا مجلس الحكم ولم يعاينوا الحجة وقيل لا لفساد الزمان قال في غرر الاذكار والاحسن
التفصيل بان القاضي اذا كان عالما عادلا وجب اثماره بلا تفحص وان كان عادلا جاهلا سئل عن كلبية قضائه
فاذا أخبر بما وافق الشرع يؤتمرقوله وان كان ظاهرا لا يقبل قوله عالما كان أو جاهلا اهـ (قوله ويكره
للمحرم الرجم) كذا في البحر عن المحيط وفيه عن الزيلعي وغيره انه لا يقصد قتله فان غيره كفاية وظاهره انه اذا
لم يقصد مقتلا لا يكره كفاية ما قدمناه عن القهسستاني أيضا ثم ان محل السكر اهة اذا لم يكن المحرم شاهدا وفي
الجوهرة لو شهد أربعه على أبيهم بالزنا وجب عليهم أن يبتدؤا بالرجم وكذا الاخوة وذو الرجم ويستحب أن
لا يتعمدوا مقتلا وأما ابن العم فلا بأس أن يتعمد مقتله لان رجه لم يكمل وأشبهه الاجنبي وقوله يستحب الخ
يفيد أن السكر اهة تنزيهية تامل (قوله وان فعل لا يحرم الميراث) نص عليه في كافي الحاكم قال في الجوهرة
ولو شهد على أبيه بالزنا أو بالقصاص لم يحرم الميراث (قوله وصح انه عليه الصلاة والسلام صلى على العامدية)
أخرجه السمة الا البخاري وأما انه صلى على ما عرّف فيه تعارض ونصامه في الفتح (قوله بدلالة النص) هو قوله
تعالى فعابن نصف ما على المحصنات من العذاب نزلت في الاماء واذا ثبت فيهن للرق ثبت في الذكور الارتقاء
دلالة اذ لا يشترط فيها أولوية المسكوت عنه بالحكم بل تكفي المساواة نهر (قوله وذكر الرياحي الخ) فيكون
دخول الذكور ثمانية عبارة النص لا بدلالته (قوله لكنه عكس القاعدة) وهي تعاب الذكور على الاناث
ووجه العكس هنا كما أفاده في الفتح هو كون الداعية فيهن أقوى ولذا اقدمت الرانية على الزاني في الآية (قوله
لقولهم ركنه) أى ركن الحد وفيه تأمل بل الظاهر أن الركن هو الضرب أو الرجم * (تنبيه) * في كافي
الحاكم يقام الحد على العمد اذا أقر بالزنا أو غيره مما يوجبها وان كان مولاه غائبا وكذا في القصاص والقصاص
وان قال بعد عقده زنت وأنا مدلزمه حد العبيد اهـ (قوله في الصحاح الخ) تفسير لما وقع في عبارة المتن
كأنه قد روي والكتروه يرهما بسوط لا ثمرة له اشارة الى أن ما ذكره المصنف هو المراد بالثمرة لانه المشهور في
الكتب كما قاله في معراج الدراية ويرجح في المعرب أن المراد من هذه وكفى الفتح من رواية أنس انه كان يؤمر
بالسوط فتقطع ثم رنه ثم يدق بن حجرين حتى يلين ثم يضرب به فالمراد أن لا يضرب وفي صرفه ييس لانه يحرج
أو يبرح فكيف اذا كان فيه عقدة والحاصل انه يحتجب كل من الثمرة بمعنى العقدة وبمعنى الفرع الذي يسيره
ذنبين تعميما للمشتري في النقي ولم تجوز بالثمرة فيما يشاء كل العقدة ليعم الجارما هو يابس الطرف على ما ذكرنا
لسكان أولي فانه لا يضرب بمثله حتى يدق رأسه فيصير متوسطا اهـ ملخصا (قوله بين الجوارح وغير المؤلم) بان
يكون مؤلما غير جارح ولو كان الجلود ضعيف الحافة خفيف هلا كه يجار جلد ضعيف فاحتج به ففتح (قوله وفرق
جلده الخ) لان جمعه على عضو واحد يفسده وضرب ما استثنى قد يؤدي الى الهلاك حقيقة أو مسمى باسناد
بعض الحواس الظاهرة أو الباطنة (قوله قيل وصدرة الخ) فانه نص المشايخ وهو رواية عن أبي يوسف وفيه
نظر بل الصدر من المحامل والضرب بالسوط المتوسط عدد ايسر الا يقتل في البطن فكيف با صدرة ثم اذا فعل
بالعصا كما يفعله في زماننا في يموت الطلعة ينبغي أن لا يضرب البطن فتح (قوله خمسين متواليه) قيد بالتوالي
ليحصل به الالام ولذا قال في الجوهرة أيضا ولا يجوز ان يعرقه في كل يوم سوطا وسوطين لانه لا يحصل به الالام
(قوله وقال علي رضي الله تعالى عنه) لفظه كما في الفتح عن مصنف عمدة الرزق يضرب الرجل قائما والمرأه
قاعدة في الحدود اهـ فقوله والتعابر الخ ليس منه (قوله غير محدود على الارض) لان معنى الحد على التثنية

لا يعد السوط لان المشترك
في النفي يعم ان كمال (ولا
تنزع ثيابها الا الفرو
والخشو وتضرب جالسة)
لما رويها (ويحفر لها) الى
صدرها (في الرجم) وجاز
تركة استرها بثيابها (لا)
يجوز الحفر (له) ذكره
الشمي ولا ربط ولا عسك
ولو هرب فان مقر الا يتبع
والا اتبع حتى يموت كما مر
(ولا جمع بين جلد ورجم)
في المحسن (ولا بين جلد ونفي)
أي تعريب في البكر وفسره
في النهاية بالحبس وهو
أحسن وأمكن للفتنة من
التعريب لانه يعود على
موضوعه بالنقض (الا
سياسة) وتعزير في فوض
للإمام وكذا في كل جمالية
(و يرجم مريض زنى ولا
يجلد) حتى يبرأ

مطلب في الكلام على
السياسة

رجل العامة والقيام أبلغ فيه والمرأفة مبنى أمرها على السروان امتنع الرجل ولم يقف لابس بربطه باسطوانة
أو عسك فتح (قوله وكذا لا يعد السوط) أفاد أن قوله غير ممدود ويحتمل أن يعود الى السوط أيضا أي ضربا
غير ممدود ومدا السوط فيه تفسير ان قيل بان يرفع الضارب فوق رأسه وقيل ان يده على جسد المضر وب بعد
وقوعه عليه وفيه زيادة ألم قال في الفتح وكل ذلك لا يفعل فلفظ ممدود معهما في جميع معانيه لانه في النفي جاز
تعميمه اه أي في مد الرجل على الارض ومدا السوط بمعنييه وهذا بناء على مختار صاحب الهداية وشمس
الأنفة في جواز تعميم المشترك في النفي وكذا الجمع بين الحقيقة والمجاز في النفي وهو خلاف المشهور في كتب
الاصول كما بيناه في حواشي على شرح المنار (قوله ولا يجوز الحفر له) اعلم أنه من قول الهداية وغيره ان
الربط والامساك غير مشروع وأما الحفر للمرأة فلم يكونه أسرها قلت وينبغي تقييده بما لو ثبت الحد بالقرار
ليكون متمكنا من الرجوع بالهرب بخلاف ما لو ثبت بالبيعة تأمل (قوله ولا يربط الخ) الا اذا امتنع كما مر (قوله
ولا جمع بين جلد ورجم) للقطع بانه لم يجمع بينهما صلى الله عليه وسلم ولان الجلد يعرى عن المدة مودع الرجم
فتح (قوله أي تعريب في البكر) أي في غير المحسن وقوله عليه الصلاة والسلام البكر بالبكر جلد مائة
وتعريب عام منسوخ كسطره الاخر وقوله عليه الصلاة والسلام والنيب بالنيب جلد مائة ورجم بالحجارة
بحر ونظام تحقيقه في الفتح (قوله وفسره) أي فسر النفي المروي في حديث آخر كرواية البخاري من قول
أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قصي فمين زنى ولم يحسن بنفي عام واقامة الحد (قوله وهو أحسن
الخ) فيه انه مخالف لروايات التعريب وقواهم ان في النفي فتح باب الفتنة لانفرادها عن العشيرة وعن تسخى
منه ولقول على حسب ما من الفتنة أن ينفيا وروى عبد الرزاق قال غر ب عمر رضي الله عنه ربيعة بن أمية بن
خاف في السراب الى خبيبر فلق بهر قل فتنصر فقال عمر لا أغرب بعده مسلما كما في الفتح واصل المراد أن فعل
الحسن أحسن من فعل التعريب فليس المراد تفسير الوارد بذلك بقريضة التعليل فتأمل (قوله لانه يعود على
موضوعه بالنقض) أي لان المقصود من اقامة الحد المنع عن الفساد وفي التعريب فتح باب الفساد كما علمت
ففيه نقض وابطال للمقصود منه شرعا فكأنه شبه المقصود الاصل بالموضوع وهو محل العرض المختص به
أو بموضوع العلم وهو ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية كبعد الانسان اعلم الطب تأمل (قوله السياسة
وتعزير) أي أنه ليس من الحد ويؤيده ما قدمناه من حديث البخاري من عطف واقامة حد على نفي عام كما
أوضحه في الفتح وفيه أيضا لغاب على طن الامام مصلحة في التعريب تعزيرا فله أن يفعله وهو محل الواقع
للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كما غر ب عمر نصير بن الحجاج لافتتان النساء بجماله والجمال لا يوجب نفيا وعلى
هذا كثير من مشايخ السالك المحققين رضي الله عنهم وحشر باعهم يغرون المرء اذا بد منه قوة نفس
ولجاح لتسكسرت نفسه وتابن ومثل هذا المرء بد أو من هو قريب منه هو الذي ينبغي أن يقع عليه رأى القاضي
في التعريب أيا من لم يستخ وله حال نشهد عليه بغلبة النفس ففقه بوسع طرق الفساد ويسهلها عليه اه
(تنبيه) أشار كلام الفتح الى أن السياسة لا تختص بالزنا وهو ما عراه الشارح الى النهرو في الفهستاني
السياسة لا تختص بالزنا بل تجوز في كل جنابة والرأي فيها الى الامام على ما في الكافي كقتل مبتدع يتوهم
منه انتشار بدعته وان لم يحكم بكفره ككفي التمهيد وهي مصدرة الى الرعية أمرهم ونهاهم كافي
الامام وس وغيره والسياسة استصلاح الخلق بارشادهم الى الطريق المنجي في الدنيا والآخرة وهي من
الانبياء على الخاصة والعامة في ظاهرهم وباطنهم ومن السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهره ولا غبر ومن
العلماء ورثة الانبياء على الخاصة في باطنهم لا غير كافي المأردات وغيرها اه ومثله في الدر المنثور قلت وهذا
تعريف للسياسة العامة الصادقة على جميع مائسره الله تعالى لعباده من الاحكام الشرعية وتستعمل أخص
من ذلك مما فيه زح وتأديب ولو بالقتل كما قالوا في اللومى والسارق والخناف اذا تكرر منهم ذلك حل قتالهم
سياسة وكما مر في المبتدع ولد اعرفها بعضهم بانها تعليل جنابة لها حكم شرعي حسب المادة الفساد وقوله لها

حكم شرعي معناه أنهم إذا دخل تحت قواعد الشرع وإن لم ينص عليها بخصوصها فإن مدار الشرع بعد قواعد
 الإيمان على حسم مواد الفساد لبقاء العالم ولذا قال في البحر وظاهر كلامهم أن السياسة هي فعل شيء من
 الخلق كالمصلحة يراها وإن لم يرد بذلك العمل دليل حتمي اه وفي حاشية مسكين عن الجوى السياسة شرع
 مغاظة وهي نوعان سياسة ظاهريّة فالشرعية تتحرر بها سياسة عادلة تخرج الحق من الظالم وتدفع كثير من المظالم
 وتردع أهل الفساد وتوصل إلى المقاصد الشرعية فالشرعية توجب المصير إليها والاعتماد في اظهار الحق
 عليها وهي باب واسع فمن أراد تفصيلها فليأخذ بمراجعة كتاب معين للحكام للقاضي علاء الدين الاسود
 الطرابلسي الحنفى اه قلت والظاهر أن السياسة والتعزير مترادفان ولذا عطفهما على أحدهما على الآخر
 لبيان التفسير كما وقع في الهداية والزياي وغيرهما بل اقتصر في الجوهر على تسميته تعزيراً وسيأتي أن
 التعزير تأديب دون الحد من العزير بمعنى الرد والردع وأنه يكون بالضرب وغيره ولا يلزم أن يكون عقاباً
 معصية ولذا يضرب ابن عشرين على الصلاة وكذلك السياسة كما مر في نقي عمر لنصر بن الجراح فانه وردانه
 قال له - مر ما ذنبى يا أمير المؤمنين فقال لا ذنب لك وإنما الذنب لي حيث لا أظهر دار الهجرة منك فقد نفاه
 لافتتان النساء به وإن لم يكن بصنعته فهو فعل لمصلحة وهي قطع الافتتان بسببه في دار الهجرة التي هي من
 أثر البقاع ففيه رد وردع عن منكر واجب الازالة وقالوا ان التعزير موكول إلى رأى الإمام فقد ظهر لك
 بهذا أن باب التعزير هو المتكفل بالحكم السياسة وسيأتي بيانه وبه علم أن فعل السياسة يكون من القاضي
 أيضاً والتعزير بالإمام ليس للامام - تراعى القاضي بل لكونه هو الأصل والقاضي نائب عنه في تنفيذ الأحكام
 كما مر في قوله فيسألهم الامام وبدأ الامام برجه ونحو ذلك وفي الدر المنثور عن معين الحكام للقضاة تباطى
 كثير من هذه الامور حتى ادامة الحبس والاغلاق على أهل الشرب والقمع لهم والتخليف بالطلاق وغيره
 وتخليف الشهود إذا ارتاب منهم ذكره في الآثار خاتمة وتخليف المتهم لاعتباره حاله أو المتهم بسرقة يضربه
 ويحبسه الوالى والقاضى اه وسيأتي في باب التعزير أن للقاضى تعزير المتهم وصرح الزياي قبيل الجهاد
 أن من السياسة عقوبة إذا غلب على ظنه انه سارق وأن المسروق عنده فقد أجازوا قتل النفس بغلبة الظن
 كما إذا دخل عليه رجل شاهراً سيفه وغاب على ظنه انه يقتله وسيأتي تمام ذلك في كتاب السرقه (قوله الآن
 يقع الياس من برئه في مقام عليه) أى بان يضرب بانه ضار بما يحتمله وفي الفتح ولو كان المرض لا يرجح زواله
 كالسل أو كان ضعيف الخلق فعندنا وعند الشافعى يضرب به - كالفيه مائة شمر اخ دفعة وتقدم في الإيمان
 انه لا بد من وصول الكل إلى بدنه ولذا قيل لا بد أن تكون مبسوطة اه والعشكال والعشكول عمقود
 النخل (قوله لا قبله أصلاً) أى سواء كان - دها الجراد أو الرجم كى لا يؤدى إلى هلاك الوالد لانه نفس
 محترمة لا جرمية منه فتح (قوله الا إذا لم يكن الخ) هذه رواية عن الامام اقتصر عليها صاحب المختار والى
 البحر وظاهر انه ما هي المذهب وفي النهروان - مرمى انهم من الحسن فكان اه وفي حديث العامدية أنه
 صلى الله عليه وسلم رجمها بعد ما قطعها وفي حديث آخر قال لا ترجعها وتدع ولدها - غير اليس له من رضعه
 فقال له رجل من الانصار الى رضاعه فرجها قال في الفتح وهذا يقتضى أن الرجم عند الوضع بخلاف الاول
 والطريقان في مسلم وهذا أصح طريقاً الخ (قوله حتى يستغنى) عبارة الفتح حتى تقطعه (قوله حبسها
 سنتين) أى إذا ثبت زناها بالبيينة كالمس ط (قوله وشرائط احصان الرجم) الاضاعة بيانية أى الشرائط
 التي هي الاحصان فالاحصان هو الامور المذكورة فهي أجزاء وقيد بالرجم لان احصان القذف غير هذا
 كما سيأتي فتح ملخصاً (قوله عقل وبلوغ) بدل من قوله والتكليف وبيان له واعتراض بان التكليف شرط
 لكون الفعل زناً لان فعل الصبي والمجنون ليس بزناً أصلاً وأجاب في البحر بأنه إنما جعله شرط الاحصان
 لأجل قوله وكونها بصفة الاحصان اه يعنى انه شرط باعتبار أن الزانى لو كان رجلاً مثلاً فلا يرجم الا اذا
 كان قد وصى وزوجته مكحلة فكونها مكحلة شرط في كونه محصناً لا في كونه فعله الذي فعله مع الأجنبية زناً

الا أن يقلع الياس من برئه
 في مقام عليه بحر (ويقام
 على الحامل بعد وضعها)
 لا قبله أصلاً بل تعبس لوزيها
 بيانه فإن كان حدها الرجم
 رجمت حين وضعت (الا اذا
 لم يكن للمولود من برئه مفتي
 يستغنى ولو ادعت الحبل
 برجم النساء فان قلن نعم
 حبسهن سنتين ثم رجمها
 اختيار (وان كان الجسد
 فيعد النفاس) لانه مرض
 (و) شرائط (احصان
 الرجم) سبعة (الحرية
 والتكليف) عقل وبلوغ

مطلب شرائط الاحصان

ولذا يجلبه اذالم تكن زوجته، كلفه ولا يرجم لعدم احصائه (قوله والاسلام) لحديث من أشرك بالله فليس
 بحصن ورجه صلى الله عليه وسلم اليهوديين انما كان بحكم التوراة قبل نزول آية الرجم ثم نسخ بحر وتحقيقه
 في الفتح وخالف في هذا الشرط أبو يوسف والشافعي (قوله والوطء) أي الايلاج وان لم ينزل كما في الفتح
 وغيره (قوله وكونه بنكاح صحيح) خرج القاسد كالنكاح بغير شهود ولا يكون به محصنا ط وينبغي أن يزيد
 اتعاقا لاسيد كره المصنف قبيل حد الشرب انه لو كان بلا ولي لا يكون محصنا عند الشافعي تأمل (قوله حال
 الدخول) متعلق بقوله صحيح قال في الفتح يعني تكون العفة قائمة حال الدخول حتى لو تزوج من عاق طلاقها
 بتزويجها يكون النكاح صحيحا ولو دخل بها عقيمة لا يصير محصنا لوقوع الطلاق قبله اه وتبعه في النهر قلت
 ومقتضاه أن الوطء حصل في نكاح لكنه غير صحيح مع أنه لم يحصل في النكاح أصلا فالأولى أن يكون احترازا
 عمالو وطئ في نكاحه وقوف على الاجازة ثم أجازت المرأة العقد أو ولي الصغيرة فلا يكون بهذا الوطء محصنا
 وان كان العقد صحيحا لانه وطئ في عقد لم يصح الا بعده لاني حالة الوطء تأمل (قوله وكونها ما) أي الزوجين
 المفهومين من قوله والوطء بنكاح صحيح وفي هذا الحل اصلاح لعبارة المتن فانما لا تفيد اشتراط احصان كل
 منهما ما لاحصان الآخر وفيه خلاف الشافعي قات وقد يكون أحدهما محصنا دون الآخر كما لو دخلها أو أقر
 بانه وطئها أو بانها كانت مسلمة وأنكرت فاذا زنى برجم لانه محصن باقراره كسب أي قبيل حد الشرب (قوله
 فلو نكح أمة الخ) تفريع على الشرط الانخير أي لو نكح الحر أمة أو العبد حرة ووطئها لم يكن واحدا منهما
 محصنا الا أن بطأها بعد العتق في الصورتين فحينئذ يحصل لكل منهما الاحصان به هذا الوطء لا تصاف كل
 منهما بصفة الاحصان وقته حتى لو زنى أحدهما بعد هذا الوطء برجم بخلاف الوطء الحاصل قبل العتق وكذا لو
 دخل الحر المكاف المسلم بمسكوحة الكافرة أو المجنونة أو الصغيرة لم يكن أحدهما محصنا الا أن بطأها ثانيا
 بعد اسلامها أو اقامتها أو بلوغها وكذا لو كان الزوج صيبا أو مجنونا أو كافرا وهي حرة مكافئة مسلمة حتى لو دخل
 بها الزوج وهو كذلك ثم زنت لا ترجم لعدم احصانها وصورة كون زوج المسلم كافرا كما في الفتح أن يكونا
 كافرين فتسلم هي فبطأها قبل عرض القاضي الاسلام عليه وإبائه فانما هو زوجان ما لم يفرق القاضي بينهما بإبائه
 اه * (تنبيه) * اشتراط احصان كل من الزوجين للرجم لا ينافي قولهم كما يأتي قبيل حد الشرب اذا كان أحد
 الزانيين محصنا دون الآخر يرجم المحصن ويجلد غير المحصن لان المراد أن الرجل اذا كان محصنا الاحصان
 المذكور بشروطه ثم زنى بامرأة منه برجم ثم المرأة المزني بها اذا كانت محصنة مثله ترجم أيضا ولا تقبل ذلك
 المرأة اذا كانت محصنة الاحصان المذكور ثم زنت برجل (قوله حتى لو زنى ذي بمسألة الخ) أطلق الذي فشم
 مالو كان له زوجة دخل بها أولا وكون المزني بها مسلمة غير قيد وانما لم يرجم لعدم احصائه لكونه غير مسلم
 وقت الفعل وان صار محصنا بعد اسلامه كما يلزمهم من الاطلاق فيفيد أنه لا بد في الرجم من كونه مسلما وقت
 الزنا وكذا الحرية حتى لو أسلم أو أعتق بعد الزنا ثم صار محصنا لا يرجم بل يجلد فالمراد به هذا التفريع بيان
 هذه الفائدة مع تأويل ما وقع في فتاوى قارئ الهدي داية كما أفاده في النهر حيث قال بعد تقرير شرائط
 الاحصان وهذا يقتضي أن الذي لو زنى بمسألة ثم أسلم لا يرجم ولا يعارضه ما في فتاوى قارئ الهدي من أنه
 لو زنى أو سرق ثم أسلم ان ثبت ذلك باقراره أو بشهادة المسلمين لا بد من شهادة أهل الذمة لا يقيم
 عليه الحد لانه أراد بالحد هنا الجلد اه (قوله فلو ارتد ثم أسلم الخ) عزاه ابن الكمال الى شرح الطحاوي
 ومثله في الفتح وقيد بارتدادهما معافي الفتح أي ليعود النكاح به وودهما الى الاسلام بلا تجديد عقد آخر بقي
 لو ارتد أحدهما ففي النهر وعن محمد لو لحقت الزوجة بدار الحرب مرتدة وسبيت لا يبطل احصان الزوج كذا
 في المحيط اه وهو ظاهر ما يأتي من أنه لا يجب بقاء النكاح لبقاء الاحصان وظاهره انه يبطل احصانها وان
 عادت مسلمة ولذا قال لو أسلم بعد الدخول بعده أي لا بد من تحقق شروط الاحصان عند دوطء آخر بعد
 الاسلام فعلم أن الرد يبطل اعتبار الوطء بالنكاح الصحيح واذا بطل اعتبار بطل الاحصان سواء كان المرتد

(والاسلام والوطء) وكونه
 (بنكاح صحيح) حال الدخول
 (و) وكونها (بصفة
 الاحصان) المدكورة وقت
 الوطء فاحصان كل منهما
 شرطا - ضرورة الآخر
 محصنا فلو نكح أمة أو الحرة
 صيدا فلا احصان الا ان بطأها
 بعد العتق فيحصل الاحصان
 به لا بما قبله حتى لو زنى ذي
 بمسألة ثم أسلم لا يرجم بل
 يجلد وبقي شرط آخر ذكره
 ابن كمال وهو أن لا يبطل
 احصانهما بالارتداد فلو
 ارتد ثم أسلم لم يعد الا
 بالدخول بعده ولو بطل
 بجنون أو عته عاد بالافاقه

وقيل بالوطء بعده (و) اعلم
أنه (لا يجب بقاء النكاح
لبقائه) أي الاحصان فلو
نكح في عمره مرة ثم طلق
وبقي مجردا وزنى درجهم ونظام
بعضهم الشروط فقال
شروط الاحصان أثنى ستة
نخذها عن النص مستفهما
بلوغ وعقل وحرية

ورابعها كونها مسلما
وعقد صحيح ووطء مباح
متى اختل شرط فلا يرجع
* (باب الوطء الذي يوجب
الحد والذي لا يوجب به) *
لقيام الشبهة لحديث ادروا
الحدود بالشبهات ما استطعتم

(الشبهة ما يشبهه) الشيء
(الثابت وليس بشأيت) في
نفس الامر (وهي ثلاثة
أنواع شبهة) حكمية (في
الحل وشبهة) استنباء (في
الفعل وشبهة في العقد)
والتحقيق دخول هذه في
الاوليين وسنحقة (فان
ادعاهما) أي الشبهة (وبرهن
قبل) برهانه (وسقط الحد
وكذا يسقط) أيضا (بمجرد
دعواها) (الافى) دعوى
(الاكراه) خاصة (فلا بد من
البرهان) لانه دعوى بفعل
الغير فيلزم ثبوته بحج
(لاحد) (بلازم) (شبهة الحل)

مطلب في بيان شبهة الحل

وقوله ودين الخ وجد بخطه
في هامش نسخة بدل هذا
الشرط

* ودين يدوم به مسلما *
ولعله نسخة أخرى

كلامهما معا أو أحدهما الكن إذا ارتد أحدهما ثم أسلم لا يصير محصنا لا بتجديد عقده عليها أو على غيرها
ويطؤها بعده وهم ما يصفه الاحصان فيعود له احصان جديد لان الردة أبطلت الاحصان السابق (قوله
وقيل بالوطء بعده) نسبة في النهر والجر الى أبي يوسف (قوله واعلم الخ) ذكر هذه المسئلة في الدرر (قوله
ولو نكح في عمره مرة) أي ودخل بها درر (قوله ثم طلق) عبارة الدرر ثم زال النكاح وهي أعم لشمولها زوال
النكاح بموتها أو ردتها أو نحو ذلك (قوله ونظام بعضهم الخ) نقله القاضي زين الدين بن رشيد صاحب العمدة
عن الغاكنه اني المالكي كافي التتائي ووجدني بعض النسخ شروط الحصانة في ستة اه ط أقول وهذا
هو الصواب لان الشرط الاول الذي ذكره الشارح من بحر السريع والبقية من بحر المتقارب فافهم وقوله
في آخر الابيات فلا يرجع بالياء المتناهية المحتمية كالأبناء في النسخ ويغني أن يكون بالغوقية ولا ناهية وأصله
لا ترجع بنون التوكيد المحففة قلبت ألفا ذلوا كانت لانه وجب الرفع واعمل اقتصار الناطم على الشروط
الستة لكونها مذهب المالكية وزيد عليها عندنا كونها مابصة للاحصان وقت الوطء وعدم الارتداد
فصارن ثمانية ويراد كون العقد صحيحا فتصير تسعة وقد غيرت هذا النظم جامع للتسعة فقالت

شرائط الاحصان تسع أثنى * متى اختل شرط فلا ترجع

بلوغ وعقل وحرية * ودين وفقه دارتادهما

وطء بعقد صحيح لمن * غدت ماله في الذي قدما

* (باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب به) *

(قوله لقيام الشبهة) علة لقوله لا يوجب به (قوله لحديث) علة لمناهم من العلة الاولى وهو أن الحد لا يثبت عند
قيام الشبهة وطعن بعض الظاهرية في الحديث بأنه لم يثبت مرفوعا والجواب أنه حكم الرفع لان السقاط
الواجب بعد ثبوته بالشبهة خلاف مقتضى العقل وأيضاً في إجماع فقهاء الامصار على الحكم المذكور كقافية
ولذا قال بعضهم ان الحديث متفق عليه وأيضاً تلقته الامه بالقبول وفي تتبع المروي عن النبي صلى الله عليه
وسلم وعن أصحابه من تلقى ما عر وغيره الرجوع احتيالا للدرء بعد الثبوت ما يطيد القطع بثبوت الحكم
وتماه في الفتح (قوله ثلاثة أنواع) يأتي بيانه (قوله في الحل) هو الموطوءة كفي العيني والشأى وغيرهما
فقوله الاثنى أي الملك بمعنى المملوك (قوله وبرهن) أي على أنها أمه ولده أو أمة أحد أبويه مثلا (قوله
وكذا يسقط بمجرد دعواها) أي دعوى الشبهة وهذا يغني عما قبله لان فهم منه بالاولى (قوله الا في دعوى
الاكراه الخ) قلت الظاهر في وجه الفرق أن الاكراه لا يخرج الفعل عن كونه زنا وانما هو عذر مسقط
للحد وان لم يسقط الاثم كما يسقط القصاص بالاكراه على القتل دون الاثم فلا يغيب قول به بمجرد دعواها
بخلاف دعواها شبهة من الشبهة الثلاث لانه ينكر السبب الموجب للحد فان دعواها انه تزوجها أو أنها أمة ولده
اسكار للوطء الخالي عن الملك وشبهته فلذا قبل قوله بلا برهان تأمل والظاهر أن لزوم البرهان على
الاكراه خاص بما اذا ثبت زناه بالبينه لا باقراره (قوله لا حد بلازم) أي ثابت (قوله بشبهة الحل) هو
الموطوءة كما مروى في المناقبة للحرمة ذاتا على معنى أن لا نظر نالي الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون
منافيا للحرمة نهر يعني أن النظر الى ذات الدليل ينفي الحرمة وينتج الحل مع قطع النظر عن المانع
كافي القهستاني وحاصله انه اوجد فيها دايـل مثبت للحل لكنه عارضه مانع فأورث هذا الدليل شبهة في حل
الحل والاضافة فيها على معنى في وقال الزياحي أي لا يجب الحد بشبهة وجدت في الحل وان علم حرمة لان الشبهة
اذا كانت في الموطوءة ثبت فيها الملك من وجه فلم يبق معها اسم الزنا فامتنع الحد على التقادير كلها وهذا لان
الدليل المثبت للحل قائم وان تخلف عن انبائه حقيقة قلنا مع فأورث شبهة قلنا اسمي هذا النوع شبهة في الحل
لانهم انشأت عن دليل موجب للحل في الحل بيانه قوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك يقتضي الملك لان
اللام فيه للمالك اه أي وقد عارضه مانع من ارادة حقيقة الملك وهو الاجماع على عدم ارادته حقيقة فثبتت

الشبهة عملاً باللام بقدر الامكان (قوله أى المالك) بمعنى المالك فلا ينافى تفسيره أيضاً بالموطوءة فافهم أى
شبهة كون المحل مملوكاً أو المصدر بمعنى المالكية أى كونه ماله كاله (قوله وتسمى شبهة حكمية) لكون
الثابت فيها شبهة الحكم بالحل (قوله أى الثابت حكم الشرع بحله) بنصب الثابت على أن ذلك تفسير لقوله
شبهة حكمية أو بحره على أنه تفسير لقوله بشبهة المحل وضمير حله للمحل وعبارة الفتح وشبهة فى المحل وتسمى
شبهة حكمية وشبهة ملك أى الثابت شبهة حكم الشرع بحل المحل فأسقط الشارح لفظ شبهة ولا بد منه لأن
نفس حكم الشرع بحله لم يثبت وإنما الثابت شبهة يعنى انه اى التى ثبت فيها شبهة الحكم بالحل لاحتمال
اكون دليل الحل عارضة مانع كما مر (قوله ولو ولد حياً) مبالغة على قوله وولد له حياً ونعمام عبارة الفتح
وان لم يكن له ولاية تملك مال ابن ابنه حال قيام ابنه وتقدمت هذه المسئلة فى باب نكاح الرقيق ثم فى الاستيلاء
اه وسند كراهه لا يثبت فيها النسب من الجد اذا كان ولده حياً (قوله لحديث الخ) رواه ابن ماجه عن جابر
بسند صحيح ونعمامه فى الفتح وذ كرفيه قصة (قوله ولو ولد حياً) أئامو كانت بغير لفظ الخاطم فهى
داخله بالاولى وقد يكون الخلع خلعاً عن مال لانه لو كان على مال لم يكن من هذا القسم بل يكون من شبهة الفعل
الآتية فلا يفتنى عنه الحد الا اذا طعن الحل كفى المطلقة ثلاثاً لانه لم يقل أحد ان المختلعة على مال تقع فرقته
طالاً قار جعياً وانما اختلف الصحابة فى كونها فسخاً أو طلاقاً يعنى بائناً فالحكمة ثابتة على كل حال وبهذا يعرف
خطأ من بحث وقال ينبغى جعلها من شبهة الحكمية هذا حاصل ما حققه فى فتح القدير ويشهد له قوله فى
الهداية والمختلعة والمطلقة على مال بمنزلة المطلقة الثلاث لثبوت الحرمة بالاجماع ومثله فى البحر من البدائع وبه
يعلم أن ما نقله قوله عن جامع التفسير من أنه لا حد وان علم الحرمة لا خلة لاف الصحابة فى كونه بائناً محمول على ما اذا
كان الخلع بلا مال كما أن ما فى المجتبى من أن المختلعة ينبغى أن تكون كالمطلقة ثلاثاً لحرمتها اجماعاً محمول على
ما اذا كان محال توفيقاً بين كلامهم فافهم (قوله وان نوى بها ثلاثاً) أى بالسكيات ولا يحد بوطئها فى العدة وان
قال علمت انه احرام لفتح الاختلاف لان دليل المخالف قائم وان كان غير معمول به عندنا أفاده فى الفتح ثم قال
وفى هذه المسئلة يقال مطلقة ثلاث ووطئت فى العدة وقال علمت حرمتها لا يحد (قوله المهور) أى التى جعلها
مهر الزوجته (قوله قبل تسليمها) المشترى وزوجة) اف وتسر مرتب لانها فى ضمان البائع أو الزوج وتعودان
الى ملكه بالهلاك قبل التسليم وكان مسامطاً على الوطء بالملك واليد وقد بقيت اليد فتبقى شبهة زياى (قوله
وكذا بعده فى الفاسد) الاولى أن يقول وكذا فى الفاسد ولو لم يده أى بعد التسليم قال فى البحر أما قبله فالبقاء
المالك وأما بعده فلان له حق الفسخ له حق المالك اه وقد يقال ان وطء البائع فى الفاسد قبل التسليم ليس مما
نحن فيه لانه وطء فى حقيقة المالك لافى شبهة فقوله بعده لا حترار عما قبله تأمل (قوله ووطء الشريك الخ)
لان ملكه فى البعض ثابت فتكون شبهة فيها أظهر زياى وهذا اذا لم يكن أعنتها أحد الشريكين والافيه
بفصيل مد كور فى الحائيه (قوله ووطء جارية مكاتبه وعبد الخ) لان له حقانى كسب عبده فكان شبهة فى
حقه زياى وأما غير المدينون فهو على ملك سيده (قوله ووطء جارية من العنينة) أى وطء أحد الغنمين قبل
القسمه كفى البحر عن البدائع قال ح وسياى فى كتاب السرقة عن العاية بحشاً عدم قطع من سرق من المعنم
وان لم يكن له حق فيه لانه مباح الاصل فصار شبهة فكان ينبغى الاطلاق هنا أيضاً تأمل اه قلت وفيه ان ما كان
مباح الاصل هو ما يوجد فى دار الاسلام فافهم مباحاً كالصيد والحشيش فهذا لا يقطع به وان ملك وسرق من
حرز وجارية المعنم است كذلك والالزم أن لا يقطع به اولى بعد الاحراز والقسمه وكذا الوزنى مباح (قوله
وطء جارية قبل الاستبراء) هذه من زيادات الفتح وفيه أن المالك فيها كامل من كل وجه الا أنه منع من وطئه
لها خرف اشباه النسب والالام فى وطء حرام سقط فيه الحر لشبهة المالك وهذه فى حقيقة المالك سكيات
كو طء الزوجت الحائض والفساء والصائغ المحرمة مما منع من وطئها العارض الاذى أو امة اذ العادة مع قيام
ملك الا أن يراد بشبهة المالك ملك الرطء لملك الرقية فلي تأمل (قوله التى فيها خمار للمشتري) أى اذا وطئها

أى المالك وتسمى شبهة
حكمية أى الثابت حكم
الشرع بحله (وان ظن
حرمته كوطء أمة ولده وولد
ولده) وان سفل ولو ولده
حيافتح حديث أنت ومالك
لا بيلك (ومعتمدة السكيات)
ولو ولد حياً خلعاً عن مال وان
نوى بها ثلاثاً نهر اقول عمر
رضى الله عنه السكيات
رواجع (و) وطء البائع
الامة (المبيعة والزوجة)
الامة (المهورة قبل
تسليمها) لمشتري وزوجة
وكذا بعده فى الفاسد
(وطء الشريك) أى
أحد الشريكين (الجارية
المشتركة و) وطء (جارية
مكاتبه وعبد المأذون له
وعليه دين محبط بماله
ورقبته) زياى (وطء
جارية من العنينة بعد
الاحراز) بدارنا (أو قبله)
وطء جارية قبل الاستبراء
والتي فيها خمار للمشتري

البائع واقصر على ذكر المشتري لانه يعلم منه ما اذا كان الخيار للبائع بالاولى لانه لم يحدد اذا كان للبائع لبقاء ملكه وان كان للمشتري فلان المبيع لم يخرج عن ملك بائعه بالكلية كفى البعرا فاده ط وقد يقال ان المناسب أن لا يذ كر خيار البائع لان وطأه في حقيقة الملك لا في شبهة نظير ما مر فكان الاول ما ذكره الشارح ويفهم منه ما اذا كان الخيار لهما أو لا جنس فافهم وفي التتار حانية ولو باع جارية على أنه بالخيار فوطئها المشتري أو كان الخيار للمشتري فوطئها البائع فانه لا يحدد علم بالحرمة أو لم يعلم (قوله والتي هي أخته رضاعا) أي ووطئ أمته التي هي أخته رضاعا قلت ومثاله أمته المجوسية والتي تحته أختها لوجود الملك فيهما أيضا مع أن حرمتها غير مؤبدة تأمل (قوله من لم يحرم به) أي بالذ كر من الردة وما بعدهما أما الردة فقد تقدم في كتاب النكاح أن مشايخ بلخ أفتوا بعدم الفرقة بردها أو ما فيها بعد ردها فالحلاف الشافعي رحمه الله تعالى اه ح (قوله وغير ذلك) منه ما ذكرناه من المجوسية والتي تحته أختها (قوله فدعوى الحصر) أي المفهوم من قول الهراية وغيرها والشبهة في الحل في ستة مواضع (قوله بشبهة الفعل) أي الشبهة في الفعل الذي هو الوطئ حيث كان مما قد يشبهه عليه حرمة لاني محله وهو الموطوءة لان حرمة الحل هنا مطوع بها اذ لم يقع فيه دليل ملك عارضه غيره فلم يكن في حل الحل شبهة أصلا (قوله أي شبهة في حق من حصل له اشتباه) هو معنى قول المصنف ان ظن حله لان من ظن الحل فقد اشتبه عليه الامر ولذا قال في الفتح انها تتحقق في حق من اشتبه عليه الحل والحرمة اذ لا دليل في السمع يفيد الحل بل ظن غير الدليل دليل كما يظن أب جارية زوجته تحل له لظنه أنه استخدام واستخدامها حلال فلا بد من الظن والاولا شبهة أصلا لفرض أن لا دليل أصلا لتثبت الشبهة في نفس الامر فلو لم يكن ظنه الحل ثابتا لم تكن شبهة أصلا اه (قوله ان من حله) شرط ان قوله ولا حد الخ فتفي الحمد هنا مشروط بظن الحل لما علمت أن هذا الظن هو الشبهة لعدم دليل قائم ثبت به الشبهة فلو لم يظن الحل لم توجد شبهة أصلا بخلاف ما مر فان الشبهة فيه جاءت من دليل حل الحل فلا مباحة فيه الى ظن الحل فلذا اتقى الحرمة سواء ظن الحل أولا (قوله العبرة لدعوى الظن الخ) أي لا للظن نفسه فانه يحدد ان لم يدع وان حصل له الظن ولا يحدد ان ادعى وان لم يحصل له الظن ابن كمال وفيه نور على عبارة المصنف لكن لا يخفى أن الظن أمر باطن لا يعلمه القاضي الا بدعوى صاحب فقوله ان ظن حله أي ان علم القاضي انه ظن الحل بدرأ عنه الحد وذلك لا يكون الا بدعواه واخباره (قوله ولو ادعاه أحد هما الخ) لان الشبهة اذا تمكنت في الفعل من أحد الجانبين تنمدي الى الجانب الآخر ضرورة بحر (قوله كوطأة أمه أبو به الخ) لان بين الانسان وبين أبو به زوجته وسيدته ابدن الحافي الاتفاق بمالههم واستخدام جوارهم فكان مظنة حل الوطئ على توهم أنه من الاستخدام وكذا بقاء أثر الفراش في المعتدة من وجوب النفقة وحرمة تزوج أختها مظنة لتوهم حل وطئها وقيد بالامه لما في الحائض لورثي بامرأة الاب أو الجدة فانه يحدد وان قال ظن أنه انحلت (قوله ومعتدة الثلاث) هذا اذ الم ينو الثلاث بالكليات ادلوا بها كما كان من شبهة الحل كما قدمه عن النهر (قوله ولو جله) أي ولو كان تطابقه الثلاث باهضا واحدا فلا يسقط عنه الحد الا ان ادعى ظن الحل وكذا لو وقع الثلاث متفرقة بالطريق الاولى اذ لم يخالف فيه أحد لان القرآن باطوق با تعلق الحل بعد الثلاثة فلم يبق شبهة في حل اعل ولا اعتبار بخلاف من أنكر وقوع الجملة لنفسه للقطعي وهو اجماع الصحابة الذي تقر في زمن عمر لسكر يشكل ما في نكاح الهداية من أن الحد لا يجب بوطء المطلقة بانه واحدة أو ثلاث مع العلم بالحرمة على اشاره كتاب الطلاق وعلى عبارة كتاب الحد ويجب لان الملائكة نزال في حق الحل فيحقق الزنا اه ووفق في الحر يحمل اشارة كتاب الطلاق على ما اذا وقع الثلاث جملة وحل عبارة الحد ودعى ما اذا وقعها متفرقة لان ابقاها جملة خالف فيه الطاهر به أي ويكون من شبهة الحل فلا يحد وان اعترض الحرمة لشبهة الدليل واعترضه ح بان المصريح با في الفتح وغيره الجزم بانهم من شبهة الفعل وعدم اعتبار الخلاف بعد انقضاء الاجماع وبان اشارة لا تعارض العبارة قلت على أنه يمكن التوفيق بوجه آخر وهو جعل الاشارة على ما اذا كان مطا لاق

والتي هي أخته رضاعا
وزوجة حرم ردها أو
مطأ وعتها لابنه أو جماعه
لامها أو بنتها لان من الاثمة
من لم يحرم به وغير ذلك كما
لا يخفى على المتابع فدعوى
الحصر في ستة مواضع ممنوعة
(و) لا حد أيضا (بشبهة
الفعل) وتسمى شبهة
اشتباه أي شبهة في حق من
حصل له اشتباه (ان ظن
حله) العبرة لدعوى الظن
وان لم يحصل له الظن ولو
ادعاه أحدهما فقط لم يحد
حتى يقرأ جميعا بعلمهما
بالحرمة نهر (كوطأة أمه
أبو به) وان عايشا نهي
(ومعتدة الثلاث) ولو جله
(وأمة امرأته وأمة سيده)
ووطء (المرتبة) الامه
(المرهونة)

مطالب في بيان شبهة الفعل

البائن بلفظ الكليات والعبارة على ما إذا كان بلفظ الصريح والله أعلم (قوله في رواية كتاب الحدود) أي
 ان محمداً ذكره في كتاب الحدود من مسائل شبهة الفعل وذكر في كتاب الرهن انها من شبهة المحل قال في البحر
 والحاصل انه اذا ظن المحل فلا حد باتفاق الروايتين والخلاف فيما اذا علم الحرمة والاصح وجوبه وذكر في
 الايضاح وجوبه وان ظن المحل وهو مخالف لعامة الروايات قال في الدر المنثور واستدل منه أن الحكم
 المذكور في باب أولى من المذكور في غير بابيه لانه كأنه استطراد هكذا كان أفادني والدي فليحفظ (قوله
 وهي المختار) وفي الهداية وهي الاصح وتبعه الشارحون لان عقد الرهن لا يفيد ملك المتعة بحال لانه انما يفيد
 له الملك بعد الهلاك فيصير به مستوفياً لحقه لكنه بعد الهلاك لا يملك المتعة أي الوطء ومقتضى هذا وجوب
 الحدود وان ظن المحل لكن لما كان الاستيفاء سبباً لملك المال ومالك المال سبب لملك المتعة في الجملة حصل
 الاشتباه ذخيرة (قوله المستعير للرهن) اللام للتعليل أي الذي استعار أمة ليرهنها لا للتعدينية حتى يكون المعنى
 استعار أمة موهونة من المرتهن اهـ ح والمناسب أن يقول لا للتقوية لان اسم الفاعل هنا متعدي بنطسه
 تقول أنا مستعير فرساً فاذا قلت مستعير للفرس كانت زائدة لتقوية العامل كقوله تعالى مصداقاً لما معهم ولعل
 وجه كون المستعير بمنزلة المرتهن هو أنه اذا استعار شيئاً ليرهنه بكذا ثم هلك عند المرتهن صار المرتهن مستوفياً
 لدينه وجب مثل الدين للمعير على المستعير لانه صار فاضياً دينه بالرهن كما تقر في محله فاذا غرم مثله للمعير
 صار مال كاله فكان بمنزلة المرتهن تأمل (قوله وسيجي) أي في هذا الباب (قوله وكذا المتعة) أي على مال
 لانه لو كان خلعاً لخلع من مال كان من شبهة المحل كما قدمه عن النهر (قوله يثبت في الاولى) هذا في غير الحد اذا
 وطئ جارية ابن ابنه وابنه حتى لان الجد لا يتم كمالها حال حياة الاب ولا يثبت النسب بدعوى الجد نعم ان صدره
 ابن الاس عتق لرعه انه عمه وما في النهاية من انه يثبت نسبه غلط كما حققه في الفتح (قوله لتعوضه زناً) لانه
 لا شبهة ملك فيه بل سقط الحد لظنه فضلاً من الله تعالى وهو راجع اليه أي الى الواطئ لا الى المحل فكان المحل
 ليس فيه شبهة محل فلا يثبت النسب به هذا الوطء ولذا لا يثبت به عدة لانه لا عدة من الزنا فتح (قوله بشرطه)
 أي بشرط الثبوت والمناسب اسقاطه كما يظهر قريداً (قوله بان تاد الخ) بدل من قوله بشرطه قال ح ويجعل
 على وطء سابق على الطلاق كما تقدم في باب ثبوت النسب ولا نقول انه انما قدم من هذا الوطء الحرام حيث أمكن
 حله على الحلال (قوله لا لاكثر) ومثل الاكثر تمام السنتين ح (قوله كما في بابيه) من أنه لا يثبت النسب
 في المطلقة ثلاثاً بعد سنتين الا بدعوة ح قلت ونحصل من هذا أنه اذا ادعى الولد يثبت النسب سواء ولدت
 لاقل من سنتين أو لاكثر وان لم يوطئ في عدة لوجود شبهة العقد وأما بدون الدعوى فلا يثبت الا اذا ولدت
 لاقل من سنتين حصل على انه بوطء سابق على الطلاق فقول المصنف بشرطه لا محل له لان كلامه فيما اذا ادعى
 النسب وفيه يثبت مطلقاً كما علمت وهو الذي حرره في الفتح وتبعه في البحر (قوله بالاولى) لانها أقل من الثلاث
 ط فان حرمة الثلاث تزيل حل المحل ولا التحل له الا بعد زوج آخر (قوله والافى وطء امرأة الخ) الاستثناء
 في هذه مبنى على انها من شبهة الاشتباه أي شبهة الفعل وعليه مشى الزيلعي وكذا صاحب البحر وأولاً وقيل انها
 شبهة محل وذكر في الفتح أولاً لانه الاوجه لان قولهن هي زوجتك دليل شرعي مبيح للوطء لقبول قول الواحد
 في المعاملات ولذا حل وطء من قالت أرسلني مولاي هدية اليك ثم قال والحق أنه شبهة اشتباه لان الدليل
 المعتمد فيها ما يقتضي ثبوت الملك لا ما يطلق شرعاً مجرد الوطء اهـ لمخصافاً تأمل (قوله وقال النساء)
 الجمع غير قيد كما يأتي (قوله فيثبت نسبه بالدعوة بحر) لفظ بالدعوة الخ يوجد في بعض النسخ وهو غير لازم لان
 أصل الكلام فيه (قوله بشبهة العقد) أي ما وجد فيه العقد صورة لا حقيقة لان الشبهة كما مر ما يشبهه النبات
 وليس بان تنفرح ما وجد فيه العقد حقيقة ولذا قال في التاترخانية واذا كان الوطء بمالك النكاح أو بمالك عين
 والحرمة بمرض آخر فذلك لا يوجب الحرج نحو الحائض والنفساء والصائغة صوم الفرض والحرمة والموطوءة
 بشبهة التي طاهر منها وآلى منها فوطئها في عدة لاحد عليه وكذا الامه المملوكه اذا كانت محرمة عليه

مطلب الحكم المذكور
 في بابيه أولى من المذكور في
 غير بابيه

في رواية كتاب الحدود
 وهي المختار زيلعي وفي
 الهداية المستعير للرهن
 كالمرتهن وسيجي حكم
 المستأجرة والمغصوبة
 وينبغي أن الموقوفه عليه
 كالرhone نهر (و) معتدة
 (الطلاق على مال) وكذا
 المتعة على الصحيح بدائع
 (و) معتدة (الاعتناق
 و) الحال انها هي أم ولده
 (و) الواطئ (ان ادعى النسب
 يثبت في الاولى) شبهة المحل
 (الافى الثانية) أي شبهة
 الفعل لتعوضه زناً الافى
 المطابقة ثلاثاً بشرطه بان
 تلد لاقل من سنتين لا لاكثر
 الا بدعوة كما في بابيه وكذا
 المتعة والمطابقة بعوض
 بالاولى نهاية (و) (الافى
 وطء امرأة زفت) اليه (وقال
 النساء هي زوجتك ولم
 تكن كذلك) معتردا خبرهن
 فيثبت نسبه بالدعوة بحر
 (و) لاحد أيضاً (شبهة
 العقد) أي عقد النكاح
 (عنده) أي الامام

مطلب في بيان شبهة العقد

برضاع أو مصاهرة أو كون أختها مثلاً في نكاحه أو هي مجوسية أو مرتدة فلا حد عليه وإن علم الحرمة اه
 (قوله كوطء محرم نكحها) أي عقد عليها أطلق في المحرم فشميل المحرم نسباً ووصافاً وصهرية وأشار إلى أنه
 لو عقد على منكوبة الغير أو معتدنه أو مطلقته الثلاث أو أمة على حرة أو تزوج مجوسية أو أمة بلا إذن
 سيدها أو تزوج العبد بلا إذن سيده أو تزوج نجساً في عقدة فوطئتهن أوجع بين أختين في عقدة فوطئتهما
 أو الأخيرة ولو كان متعاقباً بعد التزوج فإنه لا حد وهو بالاتفاق على الظاهر أما عند فظاير وأما عندهما
 فلان الشبهة إنما تنفي عندهما إذا كان مجمعا على تحريمه وهي محرمة على التأيد بحر قنن وهذا هو الذي
 حرره في فتح القدير وقال إن الذين يعتمدون على نقلهم وتحريمهم كابن المنذر ذكره والله أعلم بحمد الله ما في
 ذات المحرم لا في غير ذلك كمجوسية وخامسة ومعتدة وكذا عبارة السكاكي للحاكم تفيد حيث قال تزوج امرأة
 ممن لا يحل له نكاحها فدخل بها لا حد عليه وإن فعله على علم لم يحد أيضاً بوجع عقوبة في قول أبي حنيفة
 وقال إن علم بذلك فعليه الحد في ذوات المحارم اه فعمم في المرأة على قوله ثم خص على قولهما بذوات المحرم
 (قوله وقال الخ) مدار الخلاف على ثبوت محلبة النكاح للمعاري وعدمه فعنده هي ثابتة على معنى أن المحل
 لنفس العقد لا بالنظر إلى خصوص عاقبة لقبولها مقاصده من التوالد فأورث شبهة ونفياها على معنى أنها
 ليست محلاً للعقد هذا المأخذ فلم يورث شبهة وتوهمه في الفتح والنهر (قوله إن علم الحرمة حد) أما إن ضحل
 فلا يحد بالاجماع ويعزرك في الظهيرة وغيرها وعلم من مسائلهم هما أن من استحل ما حرمه الله تعالى على
 وجه الظن لا يكفر وإنما يكفر إذا اعتقد الحرام حالاً ونظيره ما ذكره القرافي في شرح مسلم أن ظن العيب
 جائز كظن المنجم والرمال بوقوع شيء في المستقبل بخبره أمر عادي فهو ظن صادق والمصروع ادعاء ظن العيب
 والظاهر أن ادعاء ظن العيب حرام لا كفر بخلاف ادعاء العلم وسنوضحه في الردة بحر (قوله لكان في
 القهستاني الخ) الاستدلال على قوله في جميع الشروح فإن المصمرات من الشروح وفيه أن القهستاني
 ذكر عن المصمرات أنه قال والصحيح الأول وأنه في موضع آخر قال إذا تزوج بمحرمة يحد عندهما وعليه
 الفتوى اه على أن ما في عامة الشروح مقدم وكذلك في الفتح نقل عن الخلاصة أن الفتوى على قولهما ثم
 وجهه بان الشبهة تقتضي تحقق الحل من وجه وهو غير ثابت والأوجبت العدة والنسب ثم دفع ذلك بان من
 المشايخ من التزم وجوبهما ولو سلم عدم وجوبهما لعدم تحقق الحل من وجه فالشبهة لا تقتضي تحقق الحل
 من وجه لان الشبهة ما يشبه الثابت وإيسر بقاء فلا يثبت لما له شبهة الثبوت بوجه ألا ترى أن أباحنيفة
 ألزم عقوبته بأشدهما يكون وانما يثبت عقوبة هي الحد يعرف أنه زنا محض إلا أن فيه شبهة فلا يثبت نسبه
 اه لمصاوحا حمله أن عدم تحقق الحل من وجه في المحارم لكونه زناً محضاً يلزم منه عدم ثبوت النسب والعدة
 ولا يلزم منه عدم الشبهة الدارئة للحد ولا يخفى أن في هذا مرجحاً بقول الإمام (قوله وحرر في الفتح الخ) صوابه
 في المهر فانه بعد ما ذكر ما قدمناه عن الفتح قال وهذا إنما يتم بناء على أن شبهة استنباه قال في الدارئة وهو
 قول بعض المشايخ والصحيح أنها شبهة عقولاً لأنه روي عن محمد بن عمار قال سقط الحد عنه لشبهة حكمية فثبت
 النسب وهكذا ذكر في المنية اه وهذا صريح بان الشبهة في المحل وفيها يثبت النسب على ما مر اه كلام
 النهر قلت وفي هذا زيادة تحقيق لقول الإمام لما فيه من تحقيق الشبهة حتى ثبت النسب ويؤيد ما ذكره الحبر
 الرمي في باب المهر عن العيني ومجمع الفتاوى أنه يثبت النسب عنده خلافاً لهما (قوله وفي المجتبى الخ) مثله في
 الذخيرة (قوله ظاناً بالحل) أمالوا نكحه يكفر كما مر (قوله ويعزرك) أي إجماعاً كما في الذخيرة لكنه مخالف
 لما في الهداية من قوله ولكن بوجع عقوبة إذا كان علم بذلك ففقد العقوبة بما إذا علم ومثله ما مر عن كافي
 الحاكم وفي الفتح لم يجب عليه الحد عند أبي حنيفة وسفيان الثوري وزفر وإن قال علمت أنها على حرام
 ولكن يجب الحد ويعاقب عقوبة هي أشدهما يكون من التعزير سياسة لا حداً مقدراً أسرعاً إذا كان عالماً
 بذلك وإن لم يكن عالماً لا حد ولا عقوبة تعزير اه وقد يجب أن يقال في قوله ولا عقوبة تعزير المراد به نفي أشد

مطلب إذا استحل المحرم
 على وجه الظن لا يكفر كما لو
 ظن علم الغيب

(كوطء محرم نكحها)
 وقال إن علم الحرمة حد
 وعليه الفتوى خلاصة
 لكن المرح في جميع
 الشروح قول الإمام وكان
 الفتوى عليه أولى فاه
 قائم في أصح وجهه لكن في
 القهستاني عن الضمير
 على قولهما الفتوى وحرر
 في الفتح أنها من شبهة المحل
 وفيها يثبت النسب كما مر
 (أو) وطأ في (نكاح) بعير
 (شهود) لا حد لشبهة العقد
 وفي المجتبى تزوج بمحرمة
 أو منكوبة العير أو معتدنه
 ووطئها ظاناً بالحل لا يحد
 ويعزرك أن طأنا الحرمة
 وكذلك عنده

ما يكون فلا ينافي أنه يعزى بما يليق بحاله حيث جهل أمره لا يخفى عادة تأمل (قوله خلافها) أي في ذات
 الحرم فقط كما مر (قوله فظهر أن تقسيمها الخ) أن أراد التقسيم من حيث الحكم فهي اثنان عند الكل
 غاية أن حكم شبهة العقد عند الامام حكم شبهة المحل وعندهما حكم شبهة الفعل وإن أراد التقسيم من حيث
 المفهوم فهي اثنان أيضا لأن شبهة العقد منهما هو شبهة الفعل كمعقدة الثلاث كما صرح به في النهر في باب
 ثبوت النسب ومنها ما هو شبهة المحل كمسئلة المتن اه ح (قوله وحده بوطء أمة أخيه الخ) أي وإن قال
 ظنت أنها تحل لي لأنه لا شبهة في الملك ولا في الفعل لعدم انبساط كل في مال الآخر فدعوى ظنه المحل غير
 معتبرة ومعنى هذا أنه علم أن الزنا حرام لكنه ظن أن وطء هذه ليس زنا محرما فلا يعارض ما مر عن المحيط من
 أن شرط وجوب الحد أن يعلم أن الزنا حرام فتح (قوله سوى الولاد) بالسكسر مصدر ولدت المرأة ولاد وولادة
 أي سوى قرابة الولادة أي قرابة الأصول أو الفروع فلا حد فيها ~~لكن~~ لا يحد في قرابة الأصول إذا ظن
 الحل كما مر (قوله وجدت على فراشه) يعني في ليلة مظلمة كفي الخانية ثم نبلا لية فيعلم حكم النهر بالاولى
 (قوله الا اذا دعاها) يعني الاعمى بخلاف البصير كفي الخانية وهو ظاهر عبارة الزيلعي والفتح أيضا ثم اعلم
 أن ما ذكره المصنف والشارح هو المذكور في المتن والشروح وعزاه في التنازعانية إلى المنتقى والأصل
 لكنه قال بعد ذلك وفي الظاهر به رجل وجد في بيته امرأة في ليلة ظلمة فغشيها وقال ظننت أنها امرأتى لحد
 عليه ولو كان نهارا يحد وفي الخاوي وعن زفر عن أبي حنيفة فبين وجد في حجائه أو بيته امرأة فقال ظننت
 أنها امرأتى إن كان نهارا يحد وإن كان ليلا لا يحد وعن يعقوب عن أبي حنيفة أن عليه الحد ليل لا كان أو
 نهارا قال أبو الليث ورواية زفر يؤخذ اه قات ومقتضاه أنه لا حد على الاعمى ليلا كان أو نهارا (قوله
 وجاز) أي العطف على ضمير الرفع المتصل (قوله لا يحد الحربي الخ) أي خلافا لابي يوسف فعنده يحد الحربي
 المستأن من أيضا وقال محمد لا يحد واحد منهم ما غير أنه قال في العكس وهو مالوزني ذي مستأمنة كقول الامام
 من أن الذي يحد نهر والحاصل أن الزانيين إما مسلمان أو ذميان أو مستأمنان أو الرجل مسلم والمرأة ذمية
 أو مستأمنة أو بالعكس أو الرجل ذمي والمرأة مستأمنة أو بالعكس فهي تسع صور والحد واجب عند
 الامام في الكل الا في ثلاث اذا كانا مستأمنين أو أحدهما أفاذه في البحر (قوله وتذبح ثم تحرق) أي لقطع
 امتداد النكاح به كإلزامه وبيت وليس بواجب كفي الهراية وغيرها وهذا اذا كانت تمالأوا كل فان
 كانت تؤكل جازا كلها عنده ولا تحرق أيضا فان كانت الدابة غير الواطئ يطالب صاحبها أن يدفعها اليه
 بالقيمة ثم تذبح هكذا قالوا ولا يعرف ذلك الا سمعافجـ مل عليه زيلعي ونهر (قوله الظاهر أنه يطالب ندبا
 الخ) أي قوالهم يطالب صاحبها أن يدفعها إلى الواطئ ليس على طريق الجبر وعبرة النهر والظاهر
 أنه يطالب على وجه الندب ولذا قال في الخاتمة كان لصاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة اه وعبرة البحر
 والظاهر أنه لا يجبر على دفعها * (تنبيه) * لو مكنت امرأة فردا من نفسها فوطئها كان حكمها كاتيان
 البهائم جوهره أي في أنهما لا يحد عليهما بل تعزروا هل يذبح القرد أيضا مقتضى التعليل بقطع امتداد النكاح
 نعم فتأمل (قوله خبر الواحد كافي الخ) حمله معترض بين القول وقوله والاولى ذكرها بعد هي عزمك
 لئلا يوهم أنهم مقولة القول والمراد أن تعبير المصنف كالكثر بقبل أول من تعبير القدر بقلن * (تنبيه) *
 مقتضى هذا كله أنه لا يسقط الحد بمجرد الزفاف وأنه لا بد من أن ينضم إليه الاخبار بانها زوجته ويلزم
 عليه أن من زفت إليه زوجته ليلة عرسه ولم يكن يعرفها أنه لا يحل له وطؤها ما لم تقل له واحدة أو أكثر أنها
 زوجته وهو خلاف الواقع بين الناس وفيه حرج عظيم لأنه يلزم منه تأنيب الأمة والظاهر أنه يحل وطؤها
 بدون اخبار ولا سيما اذا أحضرها النساء من أهله وحيرانه إلى بيته وجلبت على المذمة ثم زفت إليه فان
 احتمال غلط النساء فيها وأنما غيرها أبعدها ما يكون ومع هذا لو فرض الغلط وقد وطئها على ظن أنها
 زوجته وانما تحل له فوجوب الحد عليه ادالم يفسد له أحدانها زوجته في غاية البعد أيضا لاشك أن هذه

ثلاثة أقسام قول الامام
 (وحد بوطء أمة أخيه وعنه)
 وسائر محارمه سوى الولاد
 لعدم البسوطه (و) بوطء
 (امرأة وجدت على فراشه)
 فظن أنها زوجته (ولو هو أعمى)
 لتمييزه بالسؤال الا اذا دعاها
 فأجابته قائلا أنا زوجتك أو
 أنا فلانة باسم زوجته
 فواقعها لان الاخبار دليل
 شرعي حتى لو أجابته بالفعل
 أو بنعم حد (وذمية) عطف
 على ضمير حد وجاز للفصل
 (زني بها حربي) مستأمن
 (و) حد (ذمي زني بحربية)
 مستأمنة (لا يحد الحربي)
 في الاول (والحرية) في
 الثانية والأصل عند الامام
 الحدود كلها لا تقام على
 مستأمن الا حد القذف
 (و) لا يحد بوطء (جمية)
 بل يعزى وتذبح ثم تحرق
 ويكره الانتفاع بها حية
 وميتة مجنبي وفي النهر
 الظاهر أنه يطالب ندبا
 لقواهم تضمن بالقيمة (و)
 لا يحد (بوطء أجنبية زفت
 اليه وقيل) خبر الواحد كافي
 في كل ما به حمل فيه بقول
 النساء بحر (هي عرسك)

مطلب في وطء الدابة

مطلب فبين وطئ من زفت
 اليه

٣ قوله المذمة بكسر الميم
 وبالصاد المهملة المشددة
 هو الكرمي الذي تقف

عليه العروس في جلالتها مصباح اه منه

٢. مطلب في وطء الدبر

٣. مطلب في حكم اللواط

وعليه مهرها) بذلك
قضى عمر رضي الله عنه
وبالعدة (أو) وطء (دبر)
وقال ان فعل في الاجانب
حدوان في عبده أو أمته
أوز وجته فلا حد اجماعا
بل يعزر قال في الدرر بنحو
الاحراق بالنار وهو دم
الجدار والتمسكيس من
محل مرتفع باتباع الاحتار
وفي الحاي والجلد أصح
وفي الفتح يعزروا يسجن
حتى يموت أو يتوب ولو
اعتاد اللواط فنهله الامام
سياسة قت وفي النهر معزيا
للجرا التقييد بالامام يفهم
أن القاصي ليس له الحكم
بالسياسة * (فرع) *
في الجوهرية الاستملاء حرام
وفيه التعسير ولو لم يكن
امراه أو أمته من العت
بذكره وأنزل كره ولا شيء
عليه (ولا تكون) الواحة
(في الجنة على الصحيح) لانه
تعالى استعجبها وسمها
خبثا والجنة ترهفة عنها
فخ وفي الاشياء

مطلب لا تكون اللواط
في الجنة

الشبهة أقوى من شبهة العقد على أمه أو بنته ووطنه حلهاه وأقوى من فانه حل أمة أبيه ونحوها وكذا من
وجدها على فراشه لا على ما صححه أبو الليث ورأيت في الخانية رجل زفت اليه غير امرأته ولم يكن وآها
قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر ولا حد عليه اه وظاهره أن الاخبار غير شرط وأظهر منه ما في كافي
الحاكم الشهيد رجل تزوج فزفت اليه أخرى فوطئها لا حد عليه ولا على قاذفه رجل فجر بامرأة ثم قال
حسبها امرأتى قال عليه الحد وليست هذه كالاولى لان الزفاف شبهة ألا ترى أنها اذا جاء بولد ثبتت نسبته
منه وان جاءت هذه التي فجر بها بولد لم يثبت نسبته منه اه فقله لان الزفاف شبهة صريح في أن نفس الزفاف
شبهة مسقط للحد بدون اخبار فهو هذا نص الكافي وهو الجامع لكتب طاهر الرواية فالظاهر أن ما في
المتون ورواية أخرى أو هو محمول على ما إذا لم تقم قرينة ظاهرة من عمر من تجتمع فيه النساء أو من ارسال من
تأتي به اليه أو نحو ذلك مما يزيد على الاخبار فلو لم يكن شيء من ذلك كما إذا تزوج امرأة ثم بعد مدة أدخلت
عليه امرأتى في بيته ولم يعلم انهم التي عقد عليها أو غيرها ولكنه ظن أنهم هي فوطئها فنهلا بد من اخبار
واحدة أو أكثر بانها زوجته والالزامة الحد ما ظهر لي ولم أر من تعرض له والله تعالى أعلم (قوله وعليه
مهرها) أو ويكون لها كما قضى به على رضي الله عنه وهو المختار لان الوطء كالجنابة عليها لا يثبت المال كما
قضى به عمر رضي الله عنه وكأنه جعله حق الشرع عوضا عن الحد ونماه في الزنا بغيره (قوله
بذلك قضى عمر) كذا وقع في الدرر وصوابه على وفي العزيمة انه سهو طاهر ٢ (قوله أبو طوء دبر) أطاقه
فشمس دبر الصبي والزوجة والامه فانه لا حد عليه مطلقا عند الامام مخ ويعزر هداية (قوله حد) هو
عندهما كالزنا في الحكم فيجلد جلدان لم يكن أحسن ورجلان أحسن نهر ٣ (قوله بنحو الاحراق الخ)
منعاق بقوله يعزروا عبارة الدرر فعند أبي حنيفة يعزروا بأمال هذه الامور واعترضه في النهر بان الذي
ذكره غيره تقييد بقتله بما اذا اعتاد ذلك قال في الزيادات والرأي الى الامام فيما اذا اعتاد ذلك ان شاء قتله وان
شاء ضربه وجبسه ثم نقل عبارة الفتح المذكورة في الشرح وكذا اعترضه في النهر بـ لالية بكلام الفتح وفي
الاشياء من أحكام غيبوبة الحشمة ولا يحدها عند الامام الا اذا تكرر فبقيل على المفتي به اه قال البيهقي
والظاهر أنه يقتل في المرة الثانية لصديق النكرار عليه اه ثم طاهر عبارة الشارح أنه يعزروا بالاحراق
ونحوه ولو في عبده ونحوه وهو صريح ما في الفتح حيث قال ولو فعل هذا بعبده أو أمته أو زوجته سهو كاح
صحيح أو فاسد لا يحسد اجماعا كذا في الكافي نعم فيه ما ذكرنا من التعزير والتقتل بن اعتاده (قوله
والتمسكيس الخ) قال في الفتح وكأن مأخذ هذا أن قوم لوط أهل كوا بذلك حيث جات فراههم ونسكت بهم
ولاشك في اتباع الهدم بهم وهم نازلون (قوله وفي الحاي) أي الحاي القديسي وعبارته وتسكاهم في هذا
التعزير من الجلد وربيه من أعلى موضع وجبسه في أثن قعة وغير ذلك سوى الانحصاء والجب والجلد أصح
اه وسكت عليه في البحر والنهر فتأمل (قوله التقييد بالامام الخ) فيه كلام قد ساد قبل هذا الباب (قوله
الاستملاء حرام) أي بالكف اذا كان لا يستجاب الشهوة أما اذا غلبته الشهوة وليس له زوجة ولا أمه ففعل
ذلك لتسكينها فارجاء انه لا وبال عليه كما قاله أبو الليث ويجب لو خاف الزنا (قوله كره) الطاهر أنها كراهة
تتريه لان ذلك بمنزلة ما لو أنزل بتفخيذ أو تطير تأمل وقد مناعن المعراج في باب مفسدات الصوم يجوز أن
يسمى بيده زوجته أو خادمته وانظر ما كتبناه هناك (قوله ولا شيء عليه) أي من حدوتعزير وكذا من اثم على
ما قلناه (قوله ولا تكون اللواط في الجنة) قال السيوطي قال ابن عقيل الحنبلي جرت مسألة بين أبي على
ابن الوليد المعتزلي وبين أبي يوسف القزويني في ذلك فقال ابن الوليد لا يمنع أن يجعل ذلك من جملة اللذات في
الجنة لزال المفسدة لانه انما منع في الدنيا لما فيه من قطع النسل وكونه محسلا لأذى وايس في الجنة ذلك
ولهذا أبيع شرب الخمر ليس فيه من السكر وغاية العر بدوزوال العقل فاذلك لم يمنع من الالتذابها فقال
أبو يوسف ايل الى الد كورعاه وهو قبيح في نفسه لانه محمل لم يخاف لواط ولولم ينج في شربه بخلاف الخمر

وهو مخرج الحديث والجنة نزهت عن العاهات فقال ابن الوليد العاهة هي التلويث بالاذى فاذن لم يبق الا مجرد الالتذاذ اه كلامه على المنع (قوله حرمتها عقوبة) الظاهر ان المراد بالحرمة هنا القبح اطلاقا لا اسم السبب على السبب أي قبحها عقلي بمعنى انه يدرك بالعقل وان لم يرد به الشرع كالظلم والكفر لان مذهبنا انه لا يحرم بالعقل شيء أي لا يكون العقل حاكما بحرمة ما وانما ذلك لله تعالى بل العقل مدرك للحسن بعض المأموران وقبح بعض المنهيات فبأنى الشرع حاكم بما يوفق ذلك فبأمر بالحسن وينهى عن القبح وعند المعتزلة يجب ما حسن عقلا ويحرم ما قبح وان لم يرد الشرع بوجوبه أو حرمة فبالعقل عندهم هو المثبت وعندنا المثبت هو الشرع والعقل آلة لادراك الحسن والقبح قبل الشرع وعندنا لا يحظر العقل بل الشرع تابع للشرع فما أمر به الشرع يعلم بالعقل أنه حسن وما نهى عنه يعلم انه قبح وتعام أبحاث المسئلة يعلم من كتب الاصول ومن حواشينا على شرح الممار (قوله وقيل سمعية) أي لا يستقل العقل بادرالك فبحها قبل ورود الدلائل السمعية (قوله فتوجد) أي يمكن أن توجد (قوله وقيل يخلق الله تعالى الخ) هذا خارج عن محل النزاع لان الكلام في الاثبات في الدبر (قوله والصحيح الاول) هو أنه لا وجود لها في الجنة (قوله حرمتها) أي قبحها كما مر (قوله وتزول حرمتها الخ) وجه آخر لبيان أشد الوطأة وهو أن وطأة الذكرا لا يمكن زوال حرمة بخلاف وطأة الانثى فإنه يمكن بزوالها أو شراؤها (قوله لانه مطهر على قول) أي قول كثير من العلماء وان كان خلاف مذهبنا كما مر (قوله يكفر مستحباها) قدم الشارح في باب الحيض الخلاف في كفر مستحل وطأة الحائض وطأة الدبر ثم ووفق بما في التتارخانية عن السراجية اللوطة بمملوكه أو مملوكته أو امرأته حرام الا أنه لو استحلها لا يكفر قاله حسام الدين اه أي فيحمل القول بكفره على ما اذا استحل اللوطة باجنبي بخلاف غيره لكن في النسب لالاية أن هذا يعلم ولا يعلم أي لا ينجر إلى الفسقة عليه ينظرون حله * (تنبيه) * للوطة أحكام أخر لا يجب بها للمهر ولا العدة في النكاح الفاسد ولا في المأثم الشبهة ولا يحصل بها التحليل الزوج الاول ولا تبث بها لرجعة ولا حرمة المصاهرة عند الاكثر ولا الكفارة في رمضان في رواية ولو قدف بها لا يحد خلافا لهما ولا يلاعن خلافا لهما بحر وهو مأخوذ من المجتبى ويراد ما في الشريعة لالاية عن السراج يكفي في الشهادة عليها عدلان لا أربعة خلافا لهما (قوله الا اذا زنى الخ) يعني أن ما في المتن خاص بما اذا خرج من عسكر من له ولاية اقامة الحدود فدخل دار الحرب وزنى ثم عاد أو كان مع أمير سرية أو أمير عسكر فزنى ثمة أو كان تاجرا أو أسيرا أو مالوزنى مع عسكر من له ولاية اقامة الحد فانه يحد بخلاف أمير العسكر أو السرية لانه انما تقوض لهما تدبير الحرب لا اقامة الحدود ولا ولاية الامام مقطعة ثمة كما في الفتح شرب لالاية (قوله لا عليه ولا عليها) لان يعمل الرجل أصل في الزنا والمرأة تابعة له وامتناع الحد في حق الأصل يوجب امتناعه في حق التابع فنهى وكذا لا عقوبة عليه لانه لو لم يزل يرجع به الولي عليها الامر حاله بمطاعته حاله بخلاف مالوزنى الصبي بصبيته أو بكراهته فانه يجب عليه العقوبة كما في الفتح شرب لالاية (قوله والحق وجوب الحد) أي كما هو قولهم وهذا بحث لصاحب الفتح وسكت عليه في النهر والمتون والشرع على قول الامام (قوله ولا بالزنا باكره) هذا ما يرجع اليه الامام وكان أولا يقول ان الرجل يحد لانه لا يتصور الا باذنه تشار الاله وهو آية الطواعية بخلاف المرأة فلا تحد اجاء وأطاق فنهى الا كراه من غير السلطان على قولهما لم يلحق به من تحققه من غيره وهو اختلاف عصر وزمان وتعامه في البحر قال ط والمراد أنه لا يجب على الزاني المكروه فلوزنى مكرها بما لا يوجب عليه الحد كما في حاشية الشلبي (قوله ولا باقرار ان أنكره الآخر) أي لو أقر أحدهما بالزنا أربع مرات في أربع مجالس وأسكر الآخر سواء ادعى المنكر النكاح أو لم يدعه لا يحد المقر بخلاف ما في النامية لانه لا يمتنع الحد عن المنكر بدليل موجب لا في عنه دأ و تشبهة في حق المقر لان الزنا فعل واحد يتم بما اذا تم كتم فيه شبهة تعدت الى طرفيه لانه ما أطلق ل أقرب بالزنا بمن درأ الشرع الحد عنه بخلاف ما لو أطلق وقال ربيت نانه لا موجب سرعى بدفع موثله لو أقر بالزنا باثباته لانه لم يتقف في حقه ما يوجب الزنى

حرمتها عقوبة فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعية وتوجد وقيل يخلق الله تعالى طائفة نصفهم الاعلى كالذكور والاسفل كالاناث والصحيح الاول وفي البحر حرمتها أشد من الزنا لحرمة نساءه عقلا وسرعا وطبعا والزنا ليس بعصا طبعيا وتزول حرمة بتزوج وشراء بخلافها وعدم الحد عنده لان خلفتها بل للتغليظ لانه مطهر على قول وفي المجتبى يكفر مستحباها عند الجمهور (أوزنى في دار الحرب أو البغى) الا اذا زنى في عسكر لا يبره ولاية الاقامة هـ داية (ولا) حـ د (زنا) غـ يـ مكاف بمكاف مطلقا لا عليه ولا عليها (وفي عكسه حـ د) فقط (ولا) حـ د (بالزنا بالمستأجرة) أي الزنا والحق وجوب الحد كالمستأجرة للخدمة ففتح (ولا بالزنا باكره) لا (باقرار ان أنكره الآخر) للشبهة

وهو الانكار والادحضرت وأقرت فقد ظهر أن الاعتبار للانكار لا لغلبة فتح مخصا قلت ويظهر من هذا أن السكون لا يقوم مقام الانكار تأمل نعم تقدم أنه لو أقر بالزنا بخرساء لا يحل لاحتمال أنها لو كانت تتكلم لأبدت مسقطا وقد منافي الباب السابق الفرق بينهما وبين الغائبة * (تنبيه) * حيث سقط الحد يجب لها المهر وان أقرت هي بالزنا وادعى النكاح لانه لما سقط الحد صار من مكذبة شرعاً لم لو أنكرت الزنا ولم تدع النكاح وادعت على الرجل حد القذف فانه يحل له ولا يحل للزنا ونعامة في الفتح (قوله وكذا لو قال اشتريتها ولو حرة) أي ولو كانت حرة لا يحل لانه لم يقر بالزنا حيث ادعى الملك وفي كافي الحاكم زني بأمة ثم قال اشتريتها شرعاً فاسداً أو على أن للبايع فيه الخيار أو ادعى صدقة أو هبة وكذبه صاحبها ولم يكن له بينة تدري عنه الحد اه وفي التاترخانية عن شرح الطحاوي شهد عليه أربعة بالزنا وأثبتوه ثم ادعى شبهة فقال ظننت أنها امرأتى لا يسقط الحد ولو قال هي امرأتى أو أمتي لا حد عليه ولا على الشهود اه وفي البر لو ادعى أنها زوجه فلا حد وان كانت زوجة للغير ولا يكف إقامة البينة للشبهة كالموادعي السارق ان العين ملكه سقط الحد بمجرد دعواه اه وتقدمت هذه متنا في الباب السابق قلت وانظر وجه الفرق بين قوله ظننت أنها امرأتى وقوله هي امرأتى ولعل وجهه أن قوله ظننت يدل على اقراره بانها أجنبية عنه فكان اقرارا بالزنا بأجنبية بخلاف قوله هي امرأتى أو اشتريتها ونحوه فانه جازم به وبأن فعله غير زنا فتأمل بقي هنا شيء وهو أن الشبهة في هذه المسائل وفي مسألة المتن التي قبها المأمون ذكر أنها من أي أقسام الشبهة الثلاثة وظاهر كلامهم أنها خارجة عنها ووجهه أنه في هذه المسائل يدعى حقيقة الملك الذي لو ثبت لم يكر وطؤه فيه محرماً بخلاف تلك الاقسام والظاهر أن النسب هو لا يثبت وأن الفعل تمحض زنا وانما سقط الحد لشبهة صدقه في دعواه الملك بالعقد أو بالشراء ونحوه وبهذا لا يثبت النسب لأن الملك ثابت لغيره وعلى هذا يمكن دخولها في شبهة الفعل وهي شبهة الاشتباه لأن مرجعها إلى أنه اشتبه عليه الأمر بظنه الحل والله سبحانه أعلم (قوله وفي فتاوى أمة بريها) هذا عندهما وأما عند أبي يوسف فعليه القيمة لا الحد لانه لم يبق زنا حيث ادعى بل الموت كافي للجهل فهو متنا في الفتاوى قول أبي يوسف لكن المتون والشرح على الأول بل ماذا كره عن أبي يوسف هو رواية عنه لا قوله وهي خلاف ظاهر الرواية عنه كما أوضحه في الفتح (قوله الحد بالزنا والقيمة بالقتل) أشار إلى توجيه وجوب الحد والقيمة بأنهم اجنابتان مختلفتان بوجوبين مختلفين ط (قوله ولو أذهب عينها) كذا في البحر وغيره والظاهر عينها بالثنية ليرم كل القيمة لكسبه مفردة ضاف فيعم بقريته قوله الجنة العمياء (قوله فأورث شبهة) أي في ملك المنافع تبعاً فيندري عنه الحد بخلاف ما مر فان الجنة فائتة بالقتل فلا تملك بعد الموت ونعامة في الفتح (قوله وتفصيل مالو أفضاها في الشرح) أي شرح المصنف وحاصله أنه ان أفضاها وهي كبيرة مطاوعة لا دعوى شبهة حد ولا عقربايب رضاها به ولا مهر لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ويجب العقر وان كانت مكرها ولم يدع شبهة لزوم الحد لا المهر وصح ثلث الدية ان استمسك بواها والافسكها لتفريقه جنس المنفعة على الكمال وان ادعى شبهة فلا حد ثم ان استمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فكل الدية ولا مهر خلاف المذهب وان أفضاها وهي صغيرة فان كانت يجامع مثاها فكالكبيرة الا في حق سقوط الأرش برضاها والافلاحد ورمه ثلث الدية والمهر كما لان استمسك بواها والافسك الدية دون المهر خلاف المذهب ولصمان الجزء في ضمان الكل كالمقطوع أصبع انسان ثم كفه قبل البره اه (قوله فلا حد عليه اتفاقاً) لانه ملكها باضمان فأورث شبهة في ملك المنافع أخذاً مما مر وهذا اذا لم تمت في الجوهرة ولو غصب أمة فزني بها فماتت من ذلك أو غصب حرة نيا فزني بها فماتت من ذلك قال أبو حنيفة عليه الحد في الوجهين مع دية الحرة وقيمة الامة أما الحرة فلا شك فيها لانها لا تملك بدفع الدية وأما الامة فأنتم بالقيمة إلا أن الضمان وجب بعد الموت والميت لا يصح تملكه (قوله كالأورث بحرة) تقدمت متنا في الباب السابق عند قوله ونذب تلقية (قوله لا يسقط الحد) أي في المسائلين عدم

وكذا لو قال اشتريتها ولو حرة محتجتي (وفي فتاوى أمة بريها الحد) بالزنا (والقيمة) بالقتل ولو أذهب عينها لزوم قيمتها وسقط الحد لانه ملكه الجنة العمياء فأورث شبهة هداية وتفصيل مالو أفضاها في الشرح (ولو غصبها ثم زني بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه) اتفاقاً (بخلاف مالو زني بها ثم غصبها ثم ضمن قيمتها كالمورث بحرة ثم مكحها) لا يسقط الحد اتفاقاً (في الفتاوى) الذي لا والى فوقه (بوتة) بالقصاص والامسوال لانهم ما من حقوق العباد فيستوفوا ولي الحق

الشبهة وقت الفعل كما ذكره الشارح هناك وقوله اتفاقا ذكره في الفتح عن جامع قاضيان في المسئلة الاخيرة
وقدم الشارح انه الاصح ومطاده الخلاف وذكر في البحر هناك عن المحيط لو تزوج المرنى بها أو اشترىها
لا يسهط الحد في ظاهر الرواية لانه لا شبهة له وقت الفعل اه ثم ذكر في أول هذا الباب عن الظهيرية
خلاف في المسئلتين هو انه لا حد فيه ما عند بل عند أبي يوسف وروى الخلاف بالعكس وروى الحسن عن
الامام أنه لا حد في الشراء بل في التزوج لانه بالشراء ذلك عينها بخلاف التزوج قلت ومسئلة الغصب الثانية
التي ذكرها المصنف توافق ظاهر الرواية (قوله اما بتسكينه) أي تمكين الخليفة ولي الحق من الاستيفاء (قوله
وبه علم الخ) لانه لم يشترط القضاء هنا فلو قتل الولي القاتل قبل القضاء لم يضمن وكذا لو أخذ ماله من غاصبه
بخلاف ما لو قتل أحد الزاني قبل القضاء برجه فانه يضمن كما مر لان القضاء شرطه (قوله ولا ولاية لاحد عليه)
أي ليستوفيه وفائدة الإيجاب الاستيفاء فإذا تعذر لم يجب وأورد عليه ما المانع من أن يولى غيره الحكم بما
يثبت عنده كفي الاموال قبل ولا يخاص الا ان ادعى أن قوله تعالى فاجلدوا فيه م أن الخطاب للامام أن
يجلد غيره وقد يقال أين دليل إيجاب الاستيفاء ففتح والله سبحانه أعلم

* (باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها) *

تقدم أن الزنا يثبت بالاقرار والبيعة وقدم كيفية ثبوته بالاول لان الثاني أندر بأدراكه يترتب شرطه وأيضاً
يثبت عنده صلى الله عليه وسلم ولا عند أصحابه بعده الا بالاقرار كفي الفتح (قوله شهدوا بحد متقدم) أي
بسبب حد لانه المشهود به لانفس الحد اه ح أي في التعبير تساهل كفي الفتح (قوله للثمة) لان الشاهد
مخبر بين أداء الشهادة والستر فالأخير ان كان لا اختياراً للستر فلا قرار على الاداء به - عده اعداؤه حركته فيهم
فيها وان كان لا لستر بصرفه فاسقاً آثم فبقية قنابا المانع بخلاف الاقرار لان الانسان لا يعادى نفسه هداية
وأورد على قوله يصير فاسقاً بان ذلك لو كان الاداء واجباً وليس كذلك الا أن يجب بان سقوط الوجوب لاجل
الستر فاذا أدى لم يوجد وضع الرخصة المسقط للوجوب تأمل (قوله اذ فيه حق العبد الخ) أي وان كان
العالم فيه حق الله تعالى اه ح قال في الهداية فحد الزنا والشرب والسرقة خالص حقه تعالى حتى يصح
الرجوع عنها بعد الاقرار فيكون التقادم فيه ما نعاود حد القذف فيه حق العبد لما فيه من دفع العار عنه ولهذا
لا يصح رجوعه بعد الاقرار والتقدم غير مانع في حقوق العباد ولان الدعوى فيه شرط فيحمل تأخيرهم على
انعدام الدعوى فلا يجب تفسيقهم بخلاف السرقة لان الدعوى ليست بشرط للحد لانه خالص حقه تعالى
على مامروا بما تشترط للمال هداية وحاصله أن في السرقة أمرين الحد والمال وانما تشترط الدعوى للزوم
المال للزوم الحد ولذا ثبت المال به بعد التقدم لانه لا يبطل به بخلاف الحد (قوله ويضمن المال الخ)
عطف على قوله لم تقبل قال في البحر وفواهم بضمنان المال مع نصرتهم بوجود التهمة في شهادتهم مع
التقدم مشكل لانه لا شهادة لهم ولو بالمال الا أن يقال انها غير محقة وانما الموجود الشبهة اه أي
انما سقط الحد لاحتمال العداوة وذلك غير محقق لكنه يصير شبهة يسقط بها الحد دون المال (قوله لانه حق
العبد) ولان تأخير الشهادة لتأخير الدعوى لا يوجب فسقاً وينبغي أنهم لو أخرروا الشهادة لتأخير الدعوى
أن لا تقبل في حق المال أيضاً كفي الفتح نهر (قوله لا تنفاه التهمة) لان الانسان لا يعادى نفسه كما مر
(قوله الا في الشرب) فان التقدم فيه يبطل الاقرار عند أبي حنيفة وأبي يوسف بحر عن غاية البيان وأما
عذر محمد فلا يبطله وسيجيء في باب (قوله هو الاصح) اعلم أن التقدم عند الامام مفوض الى رأى
القاضي في كل عصر اكن الاصح ما عن محمد أنه مقرر بشهر وهو مروي عنهما أيضاً وراعت به محمد في شرب
الجر أيضاً عندهما هو مقرر والرائحة وحزم به في الكثر في باب فطاهره كغيره أنه المختار فاعلم أن الاصح
اعتبار الشهر الا في الشرب بحر وبه ظهر أن ما ذكره المصنف ليس قول محمد على إطلاقه بل هو ماش على
قولهما في الشرب وعلى قول محمد في غيره فافهم (قوله وقيل لا) أقول هذا هو المذهب لانه هو المذكو

اما بتسكينه أو بمنع المسلمين
وبه علم أن القضاء ليس
بشرط لاستيفاء القصاص
والاموال بل للتمكين فتح
(ولا يحد) ولو لحد فلعلمة
حق الله تعالى واقامته اليه
ولا ولاية لاحد عليه
(بخلاف أمير البادية) فانه
يحد بأمر الامام والله أعلم
* (باب الشهادة على الزنا
والرجوع عنها) *

(شهدوا بحد متقدم بلا
عذر) كمرض أو بعد
مسافة أو خوف طريق
(لم تقبل) للثمة (الا في حد
القذف) اذ فيه حق العبد
(ويضمن) المال (المسروق)
لانه حق العبد فلا يسقط
بالتقدم (ولو أقر به) أي
بالحد (مع التقدم حد)
لا تنفاه التهمة (الا في
الشرب) كما سيجيء
(وتقدمه بر والرجوع
ولغيره بعض شهر) هو
الاصح (ولو شهدوا بزنا
متقدم حد الشهود عند
البعض وقيل لا) كذا في
الحاشية (شهدوا على زناه

كافي الحيا كم الشهيد حيث قال واذا شهد الشهود على رجل بزنا قد لم آخذ بشهادتهم ولا أحدتهم اه
ولذا قال الكرخي انه الظاهر أي ظاهر الرواية وعلة في العناية بان عددهم متكامل وأهلية الشهادة
موجودة وذلك يمنع أن يكون كلامهم قذفا (قوله بغائية) أي والشهود يعرفون بالاحد عليه بعدم معرفتها
كما يأتي شربلاية (قوله ولو على سرقة) مثلهما القذف كيشير اليه تعالى ح (قوله لشرطية الدعوى الخ)
أي أنها شرط للعمل بالبينة لان الشهادة بالسرقه فضي الشهادة بملك المسروق للمسروق منه فلا تقبل بلا
دعوى وليست بشرط الثبوت الزنا عند القاضي ولا يقال يحتمل أن الغائبة لو حضرت تدعى النكاح فيسقط الحد
لانا نقول دعواها النكاح شبهة واحتمال دعواها ذلك شبهة الشبهة فلا تعتبر والأدلى إلى نفي كل حد لأن
ثبوتها بالبينة أو الاقرار ويحتمل أن يرجع المقر أو الشهود ذلك لا يعتبر لأن نفس هذا الرجوع شبهة
واحتماله شبهة الشبهة أفاده في الفتح (قوله حد) لانه لا يخفى عليه من له فيها شبهة فانه كما لا يقر على نفسه
كاذبا لا يقر على نفسه حال الاشتباه فلما أقر بالزنا كان فرع علمه انهم تشبه عليه وصار معنى قوله لم أعرفها
أي بانهما ونسبها ولكن علمت بانها أجنبية فكان هذا كالمخصوص عليه بخلاف الشاهد فانه يجوز أن يشهد
على من تشبه عليه فلا يكون قول الشاهد ولا أعرفها موجباً للحد نفع (قوله لاحتمال انها امرأته أو أمته)
لوقال لاحتمال أن يكون له فيها شبهة لكان أعم اه ح وفي كافي الحيا كم وان قال المشهود عليه ان التي
رأوها معي ليست لي بامرأة ولا خادم لم يجد أيضا التصور أن تكون أمة ابنه أو منكوحته سكا حافدا بحر
(قوله كاختلافهم في طوعها) بان شهادتين أنه أكرهها وأخران أنهما طوعا وعنه لم يجد عندنا ولا يجد الرجل
لاتفاقهم على أنه زنى وتفرّد اثنتان منهم بزنا جناية وهي الاكراموله أنه زنا أن تحتلفان لم يكمل في كل
نصاب لان زناها طوعا وغير مكره فلا حد ولان الطوع يقتضى اشتراكهما في الفعل والكره يقتضى تفرده
فكانا غيرين ولم يوجد في كل نصاب ثم ان اتفاق الشهود على النسبة إلى الزنا باللفظ الشهادة مخرج الكلامهم
من أن يكون قذفا وتما في الزيلعي (قوله ولو على كل تأثر بعة) راجع لقوله أوفى البلد كما افترضه كلام
الشارح في تصويرهم المسئلة وتعليقهم بامتناع فعل واحد في ساعة واحدة في مكانين متباينين فتبين الكذب
أحد الفريقين وظاهره أنه لو شهد أربعة بالطوع وأربعة بالاكرام يجدان ويحزم محشى مسكين معلا
بعدم التيقن بكذب أحد الفريقين حيث لم يذكروا وقتا واحدا وحزم ح بان لا حد لما مر أول الساب
السابق من أن الحد يسقط في دعوى الاكرام اذا برهن قال ومعلوم أن ذلك بعد ثبوت الحد عليه بالبينة
والبينة المثبتة للحد لا بدوان تشهد بالطوع اه قلت هذا انما يظهر اذا ذكر وقتا واحدا والا فليكن
حله على فعلين أحدهما بالاكرام والاخر بالطوع وأما ما مر في الساب السابق فهو فيما اذا شهد أربعة
على زناه طوعا وأقام شاهدين على الاكرام في ذلك الفعل بعينه لا مطلق فيندرى الحد عنه للشبهة بافهم والله
سبحانه أعلم (قوله والا) بان اتحد الوقت وتقارب المكان أو اختلف الوقت وتباعدا المكان أو تقاربا ح
(قوله في زوايتي بيت) أي جانيبه (قوله لا مكان التوفيق) بان يكون ابتداء الفعل في زوايه والانتها في أخرى
بالاضطراب والحركة بحر لا يقال هذا توفيق لا قامة الحد والواجب درؤه لان التوفيق مشروع صيانة
للقضاء عن التعطيل اذ لو شهد أربعة قبلوا مع احتمال شهادة كل منهم في وقت آخر وقبلوا هم مبنى على
الاتحاد وان لم ينصوا عليه أفاده في الفتح (قوله والكن هي بكر) الختام الشارح الغفلة لكن غير ظاهر
لان الواو في كلام المصنف والاحمال والجملة حالية وكذا قوله عده ولكن هم عيمان كما أفاده ط (قوله لم
يجد أحد) أي من الشهود والشهود عاينهم ما في المسائل الثلاث أما الاولى فلان الزنا لا يتحقق مع بقاء البكارة
ونحوه فلا يجدان لظهور الكذب ولا الشهود لان ثبوت البكارة ونحوها بقول امرأة أو أكثر حجة في
استدراك الحد لا في إيجابه وأما الثانية فلم يجد الا شترط العدالة ثبوت الزنا ولا الشهود وسواء علم فسقهم في
الابتداء أو ظهر بعده لان الفاسق من أهل الادعاء والنحل وان كان في أدائه نوع فصورته منه الفسق

بعائبة حد ولو على سرقة
من غائب لا لشرطية
الدعوى في السرقة دون
الزنا (أقر بالزنا مجهولة حد
وان شهدوا عليه بذلك لا)
لاحتمال أنها امرأته أو
أمته (كاختلافهم في طوعها
أو في البلد ولو) كان (على
كل زنا أربعة) لا كذب أحد
الفريقين يعني ان ذكروا
وقتا واحدا وتباعدا
المكانات والا قبلت دفع
(ولو اختلفوا في) زوايتي
(بيت واحد صغير حد)
أي الرجل والمرأة استقسانا
لامكان النسوفيق (ولو
شهدوا على زناها) لا كذب
(هي بكر) أو تغا أو
قرناء أو هم فسقة أو شهدوا
على شهادة أربعة وان
وصلية (شهد الاصول) بعد
ذلك (لم يجد أحد) وكذلك
شهودا على زناه

ولذا الوقضى بشهادته ينفذ عندنا فيثبت بشهادتهم شبهة الزنا فسقط الحد عنهم ولذا لا يحسد القاذف لو أقام
 أربعة من الفساق على زنا المقتوف وأما الثلاثة فلان الشهادة على الشهادة لا تجوز في الحدود ولذا زيادة الشبهة
 باحتمال الكذب في موضعين في الأصول وفي الفروع ولا يحسد الفروع لان الحسا كى للقتل غير قاذف
 وكذا الأصول بالاولى ولو شهدوا بعد الفروع لرد شهادتهم من وجه برد شهادة الفروع اهـ ملخصا من البحر
 (قوله فوجد مجبوا) وجه عدم حد الشهود فيه يؤخذ مما علوا به أيضا في البكارة والرتق وهو تكامل
 عددهم ولفظ الشهادة ثم رأيت في ذلك في الدرر فافهم وأيضاً سيأتى أن المجهوب لا حد على قاذفه وبه حال
 المسئلة هنا الحسا كى في الكافي (قوله عيمان) أى أو عبيد أو صيدان أو مجانين أو كفار نهر (قوله حدوا
 للقتل) أى دون المشهود عليه لعدم أهلية الشهادة فيهم أو عدم النصاب فلا يثبت الزنا (قوله وأرش جلده)
 أى إذا كان جرحه الجاد كفى الهداية (قوله خلافا لهما) حيث قالان الأرش في بيت المال لانه ينتقل فعل
 الجلا للقتل وهو عامل للمسلمين فتجب العرامة في مالهم وله أن يفعل الجرح لا ينتقل للقاضي لانه لم يأمر
 به فبقصر على الجلا لا أنه لا يجب عليه الضمان في الصحيح كى لا يمنع الناس عن إقامة مخافة الغرامة ابن كمال
 وعلى هذا الخلاف إذا رجع الشهود لا يضمنون عنده وعندهم يضمنون وتسامه في الهداية والنهر وفي
 العزيمة عن بعض شروح الهداية ومعرفة الارش أن يقوم الحدود وعبد اسلميا من هذا الاثر في نظر ما ينقص
 به القيمة ينقص من الدية بمثل اهـ قلت لكن قوله ينقص من الدية بمثل لا يحل له بل الظاهر أن يقال في نظر
 ما ينقص به القيمة يؤخذ من الشهود ويأمر أنه لو فرض أن قيمته سائما ألف وقيمة هذه الجراحة تسعمائة
 تكون الجراحة نقصه مائة على الارش فيرجع على الشهود بها (قوله فقط) فبدله قوله يحسد من رجوع أى يحسد
 الرجوع فقط حد القذف دون الباقي لبقاء شهادتهم (قوله وغرم ربع الدية) لان التالف بشهادته ربع
 الحق وكذا لو رجع الكل حدوا وغرموا الدية ثم روفول البحر وغرموا ربع الدية صوابه جميع الدية كما قاله
 الرملى (قوله وان رجع قبله) أى الرجوع سواء كان قبل القضاء أو بعده نهر (قوله حدوا للقتل) أى حد
 الشهود كلهم أما إذا كان قبل القضاء فهو قول علمائنا الثلاثة لانهم صاروا قذفاً وأما بعده فهو قولهم وقال
 محمد بن عبد المجيب فقط لان الشهادة تآكدت بالقضاء فلا تنفسح الا في حق الرجوع وله ما أن الامضاء من
 القضاء لا يسقط الحد عن المشهود عليه نهر (قوله لان الامضاء الخ) هذا التعليل فيما إذا كان الرجوع بعد
 القضاء واقتصر عليه لعدم الخلاف عند الثلاثة فيما قبله فافهم ومعناه أن امضاء الحد من تمام القضاء وبغمرته
 تظهر أوصافها إذا اعترضت أسباب الجرح أو سقوط احصان المقتوف أو عزل القاضي كفى المعراج (قوله
 حدوا وغرموا ربع الدية) أما الحد فلا يفسخ القضاء بالرجوع في حقهما وأما الغرم فلان المعتبر بقضاء من بقي
 لا رجوع من رجوع وقد بقي من يبقى ببقائه ثلاثة أرباع الدية فيلزمه ما الربع فان قيل الاول منهما حين رجوع
 لم يلزمه شيء فكيف يجتمع عليه الحد والضمان بعد ذلك برجوع غيره قلنا وجد منه الموجب للحد والضمان
 وهو قذفه واتلافه بشهادته وانما امتنع الوجوب لمائع وهو بقاء من يقوم بالحق فاذا زال المانع برجوع
 الثاني ظهر الوجوب ح عن الزيلعي (قوله ولو رجع الثالث ضمن الربع) وكذا الثاني والاول بحر عن
 الحارثي القدسي (قوله ولو رجع الخمسة) أى مع ما لا مرتبة (قوله وضمن الزك) أفرد لانه لا يشترط العددي
 التركية كفى الفتح أى ضمن من زكى شهود الزنا إذا رجع عن التركية وتوخذ الدية من ماله لا من بيت المال
 خلاف لهما لان الشهادة انما تصير حجة بالتركية فكانت في معنى علة العلة فيضاف الحكم اليها بخلاف شهود
 الاحصان إذا رجعوا لانه محض الشرط (قوله ان ظهروا) أى شهود الزنا (قوله عبيد أو كفار) بيان لقوله
 غير أهل أساره الى أن المراد به كونهم غير أهل للاداء وان كانوا لا يحمل (قوله وهذا الخ) نورك على
 المصنف حيث ترك كالكز قيد الرجوع أخذنا بظاهر كلام المنظومة وقد حقق المقام في الفتح وراجع (قوله
 بحر به الشهود واسلامهم) أى وعداتهم وقيدوا بالخبر بذلك لكون تركية سواء كان بلفظ الشهادة أو

فوجد مجبوا (ولو شهدوا
 بالزنا و) لكن (هم عيمان
 أو محدودون في قذف
 أو ثلاثة أو أحدهم محدود
 أو عبيد أو واحد أحدهم
 كذلك بعد إقامة الحد
 حدوا) للقذف ان طلبه
 المقتوف (وارش جلده)
 وان مات منه (هدر) خلافا
 لهما (ودية جرحه في بيت
 المال) اتفاقا (ويجوز من
 رجوع من الاربعة بعد الرجم
 فقط) لانقلاب شهادته
 بالرجوع قذفا (وغرم ربع
 الدية و) ان رجع (قبله)
 أى الرجم (حدوا) للقذف
 (ولا رجم) لان الامضاء
 من القضاء في باب الحدود
 (ولا شيء على خامس) رجوع
 بعد الرجم (فان رجع
 آخر حدوا وغرموا ربع
 الدية) ولو رجع الثالث
 ضمن الربع ولو رجع
 الخمسة ضمنوها أخماسا
 حاوى (وضمن المزر كدية
 الرجوع ان ظهروا) غير
 أهل للشهادة (عبيد أو
 كفار) وهو إذا أخبر
 الماز كى بحرية الشهود
 واسلامهم ثم رجع قائلا
 تعدت الكذب

والأفالية في بيت المال
اتفاقا ولا يحدون للقذف
لأنه لا يورث بحر (كلو
قتل من أمر برجه) بعد
التزكية (فظهروا كذلك)
غير أهل فان القاتل يضمن
الدية استحقاقا لشبهة صحة
القضاء فلو قتل قبل الأمر أو
بعده قبل التزكية اقتص
منه كما يقتص بقتل المقضي
بقتله فصا صا ظهر الشهود
عبيدا أولا لان الاستيفاء
للولى زيلعى من الردة وان
رجم ولم يزل الشهود
(وجدوا عبيدا فديته في
بيت المال) لامتهاله أمر
الامام فنقل فعلة اليه (وان
قال شهود الزنا عمدنا
النظر قبلت) لا باحته لتحمل
الشهادة (الا اذا قالوا)
عمدناه (للتلذذ فلا) تقبل
لفسقهم فنع (وان أسكر
الاحصان شهد عليه رجل
وامرأتان أو ولدت زوجته
منه) فبيل الزنا نهر (رجم
ولو خلاهما ثم طاقها وقال
وطئتها ونكرت

بلغظ الاخبار لانه لو أخبر بأنهم عدول ثم ظهر واعبيد الم يضمن اتفاقا لانهم ليست تزكية والقاضي قد أخطأ
حيث اكتفى بهذا القدر بحر (قوله والا) أى وان لم يرجع بل استمر على تزكيتهم فائلاهم أحرار مسلمون
وكذا لو قال أخطأت فتح (قوله ولا يحدون) أى الشهود وكذا لا يضمنون بحر (قوله لانه لا يورث)
لانهم قد فوا حيا وقد مات فلا يورث كفى الفتح قلت ولا يرد عليه المسئلة المتقدمة وهى ما اذا رجع أحد
الاربعة بعد الرجم للمام من انقلاب شهادته بالرجوع فذا أى لانها حين وقعت كانت معتبرة شهادة ثم
انفسخت فماتت فذا لانه حال كذا حقه في الفتح هناك (قوله كلو قتل الخ) هكذا عبر في الدوروا عترض بأنه
يوهم أن الضامن هو المزمع وليس كذلك بل هو القاتل فالتشبيه بين الضمانين فقط لامع ما أسند اليهما
والاوضح قول الوقاية ضمن الدية من قتل المأمور برجه أو زكشيه وورثناه فظهر واعبيدا أو كفارا فبهما
اه (قوله بعد التزكية) فبديته لان المراد بالامر هو الكامل وهو أن يكون بعد اسنادها على اليد منه ثم روي أن
يحتززه (قوله فظهروا كذلك) أما لو لم يظهروا كذلك فلا شئ على القاتل لكنه يعزى لاقبائه على الامام بحر
عن الفتح وقدمه الشارح أول الحدود عن الهرج (قوله غير أهل) بدل من قوله كذلك (قوله يضمن الدية)
أى في ماله لانه عمد والعاقلة لا تعقل العمد وتجب في ثلاث سنين لانه وجب بنفسه قتل فيجب مؤجلا كدية
فتح (قوله استحقاقا) والقياس وجوب القصاص لانه قتل بنفسه محقونة الدم عدا بغيره لم يؤمر به اذا المأمور
به الرجم فلا يصير فعلة منقولا الى القضاء (قوله لشبهة صحة القضاء) أى طاهر لانه حين قتله كان العصاة
بالرجم صححوا طاهرا فاورث شبهة الاباحة (قوله قبل الامر) أى قبل القضاء بالرجم كما عبر في الفتح لان المراد
بالامر الكامل كالم (قوله وبعده) أى بعد الامر قبل التزكية خطأ من القاضي بحر (قوله اقتص منه)
أى في العمد ووجب في الخطا الدية على عاقبته في ثلاث سنين بحر (قوله كما يقتص الخ) التشبيه من حيث
وجوب القصاص فقط وأفاد الفرق بين المسئلتين من حيث وجوب القصاص هنا وان لم يظهر الشهود
عبيدا وذلك ان المقضي بقتله فصا صا حق الاستيفاء منه للولى بخلاف المقضي برجه (قوله زيلعى من الردة)
أى من باب الردة وهذا العز وكذلك وقع في البحر وعزاه في النهر الى الزيلعى من الدية (قوله وان رجم) بالبناء
المفعول أى من أمر القاضي برجه لورجه أحد (قوله فديته في بيت المال) قال في البحر لم أره لدية تؤخذ
حالا أو مؤجلة (قوله فنقل فعلة اليه) أى الى الامام لان الرجم فعل ما أمر به وقد طهر عدم صحة الامر ونقل
فعلة الى الامام وهو عامل للمسلمين فتجب العرامة في ما لهم بخلاف ما اذا قتله بعير الرجم لانه لم يأمر أمره فلم
ينقل فعلة اليه كما أفاده في الفتح (قوله لا باحته لتحمل الشهادة) ومثله نظر القابلة والخاوضة والحنان
والطبيب وزاد في الخلاصة من مواضع حل النظر للعورة عمد الحاجة الاحتقان والبكة في العنة والرد
بالعيب فتح قلت وكذا لو ادعى الزاني بكارتها ونظمها بقول

ولا تنظر لعورة أجنبي * بلا عذر كقبالة طبيب * وختان وخافضة وحقن

شهودنا بلا قصد مريب * وعسم بكارة في عنة أو * زنا أو حين رد للمعيب

(قوله وان أنكر الاحصان) أى استجماع شرائطه المتقدمة كأن أنكر النكاح والدخول فيه والحرية
(قوله فشهد عليه رجل وامرأتان) أشار به الى أنه يقبل شهادة النساء في الاحصان عمدنا وفيه خلاف زفر
والائمة الثلاثة وكيفية الشهادة به أن يقول الشهود تزوج امرأة وجامعها أو باضعها ولو فادخل بها يكتفى
عندهما لانه متى أضيف الى المرأة بحرف الباء براديه الجماع وقال محمد لا يكتفى وتماه في الزيلعى والفتح (قوله)
أو ولدت زوجته منه) أى اذا ولدت في مديته تصور أن يكون منه جعل واطنا شرع لان الحكم بثبوت النسب منه
حكم بالدخول به واوله - هذا يعقب الرجعة زيلعى قالت طاهرة ثبوت الاحصان ولو كان ثبوت النسب بحكم
الفراس كنز وحر مشرق بغير بية وفيه نظر لكن في الفتح أن الغرض انهما قران بالولد ومثله في شرح الشلبي
تأمل (قوله قبل الرضا) متعلق بولدت والظاهر أنه غير يد كما يعلم من أميل الزيلعى المذكور فأحتاجي لو ولدت

مطالب المواضع التي يحل
فيها النظر الى عورة الاجنبي

بعد الزنا لدون ستة أشهر يثبت نسيبه ويعلم انه وقت الزنا كان واطنًا وزوجته تأمل (قوله فهو محصن باقراره)
 أي مؤاندة له باقراره فلا يقال انهما بانكارها الوطء لم يصير محصنة فلا يكون هو محصنًا أيضًا (قوله وبه استغنى
 الخ) وجه الاستغناء انه اذا كان أحدهما محصنًا لدون الآخر علم ان كل واحد منهما اذا زنى يحد بما يستوجب
 فالمحصن برجم وغيره يحد كما أفاده التفريع نعم ما في بعض النسخ أعم لانه يشمل ما لو كان عدم احصان
 أحدهما ابتكاره وانه أشار الى هذا بقوله فتأمل لا يقال ما في بعض النسخ غير صحيح كما توهم لان شرط الرجم
 احصان كل ولم يوجد لا نقول شرط الرجم احصان كل من الزوجين لا الزانيين فيرجم من زنى بامرأة اذا كان
 فيه شروط الاحصان التي منها دخوله بامرأة محصنة مثله وأما المرأة المزني بها فلا يشترط رجمه أن تكون محصنة
 بل احصانها شرط لرجمها هي فان كانت محصنة مثله رجمت معه والاجلادت وهذا ظاهر نهنا عليه عند الاحصان
 أيضًا فذهبهم والحاصل ان الزانيين اما محصنان فيرجمان أو غير محصنين فيجلدان أو مختلفان فيرجم المحصن
 ويجلد غيره (قوله اشبهة الخلاف) أي خلاف العلماء والاختلاف في محصنة فلم تكن محصنة قطعية وهذه المسئلة
 نقلها في البحر عن المحيط كذلك فيحتمل أن يكون اسم نادها الى أبي يوسف لكونه هو الذي خرجها لكون
 غيره قاتلًا بخلافه ويحتمل أن يكون فيها اختلافهما والاول أظهر لعدم ذكر المخالف تأمل والله سبحانه أعلم
 * (باب حد الشرب)

فهو محصن) باقراره (دونها)
 لا يقرر أن الاقرار بحجة
 بامرة (كما لو قالت بعد
 الطلاق كنت نصرانية وقال
 كانت مسلمة) فيرجم المحصن
 ويجلد غيره وبه استغنى عما
 يوجد في بعض نسخ المتن من
 قوله (اذا كان أحد الزانيين
 محصنًا يحد كل واحد منهما
 حده) فتأمل (نزوح بلا
 ولي قد دخل بها لا يكون
 محصنًا عند الثاني) لشبهة
 الخلاف نهر والله أعلم
 * (باب حد الشرب)

المحرم * (يحد مسلم) ولو
 ارتد فسكر فأسلم لا يحد لانه
 لا يقيم على الكفار
 طهيرة لكن في منية المفتي
 سكر الذي من الحرام حد
 في الاصح حرمة السكر في
 كل ملة (باطق) فلا يحد
 أحرس للشبهة (مكاف)
 طمع غير مضطر

أخره عن الزنا لان الزنا أقبح منه وأغلط عقوبة وقدمه على حد القذف ليقف الجريم في الشارب دون
 القاذف لاحتمال صدقه وتأخير حد السرقة لانه أصيانة الاموال التابعة للنفس بحر (قوله فلو ارتد
 فسكر الخ) أقول ذكر في الدر المنثور ان المرتد لا يحد للشرب سواء شرب قبل رده أو فيها فأسلم اه ومثله في
 كافي الحاكم وسيد كرا الشارح في حد القذف عن السراجية لواء عقد الذي حرمة الخمر فهو كالمسلم أي فيحد
 (قوله لانه لا يقيم على الكفار) يعني انه لما شرب في رده لم يكن أهلاً لقيام حد الشرب عليه لانه لا يقيم على
 الكفار واذا كان وقت الشرب غير موجب للحد لا يحد بعد الاسلام بخلاف ما إذا زنى أو سرق ثم أسلم فانه
 يحد له لوجوبه قبله كما يفيد ما في البحر عن الطهريه قادهم (قوله حد في الاصح) أفق به الحسن واستحسنه
 بعض المشايخ والمذهب انه اذا شرب الخمر وسكر منه انه لا يحد كما في النهر عن فتاوى فاري الهديا ومشي في
 المظومة المحبية على الاول كما ذكره الشارح في الدر المنثور قلت وعبارة الحاكم في الكافي من الاشربة ولا حد
 على الذي في الشراب اه ولم يحد فيه خلافاً وهو باطلاً لانه يشمل ما لو سكر مرة (قوله حرمة السكر في كل
 ملة) هذا ذكره فاري الهديا قلت وفيه نظر فان الخمر لم تكن محرمة في صدر الاسلام وقد كان الصحابة
 يشربونها وورعوا سكرها منها كما جاء صريحاً في ذلك ما في الفتح عن الترمذي عن علي رضي الله تعالى عنه صنع
 لنا عبد الرحمن بن عوف طعماً ما دعا به وسقايا من الخمر فأخذت الخمر منا وحضرت الصلاة فقدموني فقرأت قل
 يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ونحن نعبد ما نعبدون قال فازل الله تعالى بأبيها الذين آمنوا لا تقر بوا
 الصلاة وأنتم سكارى الآية اه ولو كان السكر حراماً لزم تهذيب الصحابة ثم رأيت في تحفة ابن حجر قال
 وشرها المسلمون أول الاسلام قبل استحبابها لما كان قبل الاسلام والاصح انه يوحى ثم قبل المباح الشرب
 لاغية العقل لانه حرام في كل ملة وزيفه المصنف بعبى النووي وعابه فالمراد بقوله لهم بحرمته في كل ملة انه
 باعترافهم بالاستقرار عليه أمر ملتبس اه وهذا مؤيد لما بحثته لكن في جوابه الاخوين نظر (قوله ولا يحد
 أحرس) سواء شهد الشهود وعابه أو أشار بإشارته المعهودة وأفاد أن الاعنى يحد كما في البحر (قوله للشبهة)
 لانه لو كان باطلاً فيحتمل أن يخبر بما لا يحرمه كراه أو غص بواقعة قال في البحر ولو قال المشهود عابه يشرب
 الحرام بما لا أعلم أنه حرام قبل وان قال طعننا بهذا قبل لانه بعد العيان والشبهة يشارك الخمر في
 الذوق والرائحة (قوله طائع) مكر مع قول المتن طوعاً ح (قوله غير مضطر) ولو شرب للعطش المهلك
 مقدر ما يرويه وسكر لم يحد لانه بأمر مباح وقالوا يشرب به سداً وزيادة ولم يسكر حد كما في حالة الاختيار

مطلب في نجاسة العرق
وجوب الحد بشربه

فهو متافى وبه مخرج الحاكم في السكافي (قوله شرب الخمر) هي التي من ماء العنب اذا غلوا واشتد وندف
بالزبد فان لم يقذف فليس بخمر عند الامام خلافا لهما و قوله ما أخذ أبو حفص الكبير خانية ولون خايط بالماء
فان كان معلوبا حد وان كان الماء غالب لا يحد الا اذا سكر نهر وفي أثره القهستاني من قال انهم لم يبق خمر
بالطبخ لم يحد شاربها الا اذا سكر وعلى هذا ينبغي أن لا يحد شارب العرق ما لم يسكر ومن قال انهم ابقوا خمر
فالحكم عنده بالعكس واليه ذهب الامام السرخسي وعليه الفتوى كفاية تمة الفتاوى اه قلت علمهم هذا ان
المعتمد المفتي به ان العرق لم يخرج بالطبخ والتدعيم عن كونه خمر اقبحت بشرب قطرة منه وان لم يسكر وأما اذا
سكر منه فلا شبهة في وجوب الحد به وقد صرح في منية المصلي بنجاسته أيضا فلا يعر نك ما شاءه في زماننا بعض
الفسقة المولعين بشربه من انه طاهر لال كانه قالا قديسا على ما قالوه في ماء الطابق أي العشاء من زجاج
ونحوه فانه قياس فاسد لان ذلك فيمالو أحرقت نجاسة في بيت فاصاب ماء الطابق ثوب انسان تحبس قياسا
لاستحسانا ومثله حمام فيه احساسات فعرق حيطانها وكواتمها وتقاطر فان الاستحسان فيها عدم النجاسة
للضرورة لعدم امكان النحر عنه والقياس النجاسة لا نعقده من عين النجاسة ولا شك ان العرق المستقطر من
الخمر هو عين الخمر تتصاعد مع الدخان وتقطر من الطابق بحيث لا يبقى منها الا أجراؤها الترابية ولذا يفعل
القبيل منه في الاسكار أضاع ما يفعله كثير الخمر بخلاف المتصاعد من أرض الحمام ونحوه فاء ماء أصله طاهر
حاليا نجاسة مع احتمال ان المتصاعد نفس الماء الطاهر ويمكن أن يكون هذا وجه الاستحسان في طهارته
وعلى كل ولا ضرورة الى استعمال العرق الصاعد من نفس الخمر النجسة العين ولا يظهر بذلك والالزم طهارة
المول ونحوه اذا استقطر في الماء ولا يقول به عاتل وقد طلب مني ان أعمل بذلك رسالة وفيما ذكرناه كراهية
(قوله بلا قيد سكر) تصرح بما أفاده قوله ولو قطرة اشاره الى أن هذا هو المقصود من المبالغة للفرقة بين الخمر
وغيرها من باقي الاثرية والاولا لا يحد بالقطرة الواحدة لان الشرط قيام الراحة ومن شرب قطرة جمر لا يحد منه
رائحتها عادة نعم يمكن الحد بها على قول محمد الا ترى من أنه لو أقر بالشرب لا يشترط ايام الراحة بخلاف ما اذا
ثبت ذلك بالشهادة هذا ما طهرني ولم أزد من تعرض له فتأمل (قوله أو سكر من يذمما) أي من أي شراب كان
غير الخمر اذا شربه لا يحد به الا اذا سكر به وعبر بما المفيدة للتعميم اشارة الى خلاف الزياحي حيث خصه بالابدية
الاربعة الحرمات بناء على قوله ما وعد محمد ما ذكر كثيره فقال له حرام وهو محس أيضا قلوا بقول محمد نأخذ
وفي طلاق البرازية لو سكر من الاثرية المتخذ من الخبوب والعسل المتأخر في زماننا الروم الحد اه نهرقات
وما ذكره الزياحي تباع فيه صاحب الهداية الكه في الهداية من الاثرية ذكر صحيح قول محمد علم ان
ما مشى عليه هنا غير المختار كفاية العتق وقد حقق في الفتح قول محمد ان ما سكر كثيره حرم قليله وانه لا يلزم من
حرمه قايله انه يحد به بلا كماله بخلاف الاثمة الثلاثة وانما دلالة على الحد بقليله بحديث مسلم كل
مسكر جرو بقول عمر في البخاري اجر ما حرم العقل وغير ذلك لا يدل على ذلك لانه محمول على التشبيه بالمبلغ
كر يد أسد والمراد به ثبوت الحرمة لا يلزم منه ثبوت الحد لا اسكار وكون التشبيه بخلاف الاصل أو جب
المصير اليه قيام الدليل عليه لعدة وثم عا ولا دليل لهم على ثبوت الحد بقليله سوى القياس ولا يثبت الحد انهم
الاثبات الحد بالسكر منه وقد طال في ذلك اطالة تحسبنا فخره انه خير او يثنى حكم الخمر والافيون والحشيش
(قوله بكونه في دارنا) أي ناشا فيها (قوله لما قالوا الخ) تعال لتفسير اعلم الحكمي بكونه في دارنا لكن
بالمعنى الذي ذكرناه لا بمجرد الكون في دارنا والام يوافق التعليق المعامل ويوضح المقام ما في كفاي الحاكم
الشهيد من الاثرية حيث قال واذا أسلم الخمرى وجاء الى دار الاسلام ثم شرب الخمر قبل أن يعلم انها محرمة
عليه لم يحد وان زنى أو سرق أخذ بالحد ولم يحد بقوله لم أعلم وأما المولود بدار الاسلام اذا شرب الخمر وهو ماله
فعليه الحد ولا يحد وان لم يعلم (قوله قامت بردعاية الخ) أي على ما يفهم من قوله حرمة أي الزنا في كل مرة
حيث جعلوه وجه العرق بين الشرب والزنا فانه يفهم منه أن الشرب لا يحرم في كل مرة مع انه ماله ماله

(شرب الخمر ولو قطرة)
بلا قيد سكر (أو سكر من
يذم) تامة يفتى (طوعا) عالما
بالحرمة حقيقة أو حكما
بكونه في دارنا لما قالوا
دخل حربي دارنا فأسلم
فشرب الخمر جاهلا بالحرمة
لا يحد بخلاف الزنا لحرمة
في كل مرة ذات بردعاية حرمة
السكر أيضا في كل مرة
فتأمل

من حرمة كذلك ودفع بأن المحرم في كل ملة هو السكر لانفس الشرب والمراد التفرقة بين الشرب والزناقات
وفيه نظر فان قواهم فشرب الخمر جاحل بالحكمة لا يحد أهم من أن يكون سكر من هذا الشرب أو لابل المتبادر
السكر ولو كان المراد الشرب بلا سكر لكان الواجب تقييده أو كان يقال فشرب قطرة نعيم قد يدفع أصل
الاراد يمنع حرمة السكر في كل ملة لما قدمناه فافهم * (تتمة) * لو شرب الخمر ثم دخل الحرم حذر لكن لو التجأ
الى الحرم لم يحد لانه قد عفا عنه بخلاف ما اذا شرب في الحرم لانه قد استخف به فاستأنى عن العمدادى ويأتى انه
لو شرب في دار الحرب لا يحد فعلم من مجموع ذلك انه لا يحد للشرب عشرة دمي على المذهب ومردوان شرب قبل
ردته وان أسلم لم يعد الشرب وصبي ومجنون وأخرس ومكره ومضطرب طمأنه هلك ولم تجس الى الحرم وجاهل
بالحرمة حقيقة وحكا ومن شرب في غير دارنا به يعلم شروط الحد هنا (قوله بعد الافاقه) أى الصحو من السكر
وهو متعلق بقوله يحد مسلم (قوله فظاهره انه بعد) جزمه في البحر قال في الشرب لدية وفيه تأمل اه وبي
وجهه فيما نقل عنه بأن الالم حاصل وان لم يكن كاملاً يصدق عليه انه حد فلا يعد بعد صحوه اه قات وفيه
نظر لما في الفتح ولا يحد السكران حتى يزول عنه السكر تحصيل المقتضى من الانزجار وهذا باجماع الائمة الاربعة
لان غيبوبة العقل أو غلبة الطرب تخفف الالم ثم ذكر حكاية حاصلها بالسكران وضع على ركبته جرة حتى
طفئت وهو لا يلتفت اليها حتى أفاق فوجد الالم قال واذا كان كذلك فلا يفيد الحد فائدة الاحال الصحو
وتأخير الحد بدرجائر اه وحينئذ فلا يلزم من أن الامام لو أخطأ في حده قبل صحوه ان يسقط الواجب
عليه من اقامة الحد بعد الصحو ولا يرد انه لو قطع يسار السارق لا تقطع يمينه أيضا للفرق الواضح فان الانزجار
حاصل باليسار أيضا وان كان الواجب قطع اليمين ولانه لو قطعت اليمين أيضا يلزم تفويت المنفعة من كل وجه
وذلك اهلالك ولذا لا يقطع لو كنت يسرا مقطوعة أو ابهامها (قوله اذا أخذ الشارب) شرط تقدم دليل
جوابه وهو قوله يحد مسلم الخ وضمير أخذ يعود عليه وهو المراد بالشارب والمراد أخذه الى الخاكم (قوله
وريج مائثر ب الخ) قال في الفتح والشهادة بكل منهما أى من شرب الخمر والسكر من غير مقيدة بوجود
الرائحة فلا بد مع شهادتهم ما بالشرب أن يثبت عند الخاكم أن الريج قائم حال الشهادة وهو بأن يشهد به
وبالشرب أو يشهد به فقط فيأمر القاضي باستنساكه فيستسكه ويخبر بأن ريحها موجودة اه (قوله
وهو مؤنت سماعى) الاولى وهى لعوده الى الريج ولكنه قد كرمه بها لتذكير الخبر والمؤنت السماعى هو
مالم يقتصر لفظه بعلامته تأيت ولكنه مع مؤنتا بالاسمادان كان رباعيا كهذه المقرب قتلته ساو به أو
بالتصغير ان كان ثلاثيا كعمينة في تصغير عين وهذه المراسم منها وذلك في ألقاط محصورة (قوله بعد
المسافة) أفاد أن زوالها مع العلة دواء لا يمنع الحد كفى حاشية مسكين معزى الى المحيط (قوله ولا يثبت
الشرب بها) لانهم قد تكون من غيره كما نيل

يقولون لي انك قد شربت مدامة * فقلت اهم لابل أكلت السفر جلا

وانك بوزن امن ونكه من بابه أى أظهر رائحة فكل فتح (قوله بالرائحة) يدل من قوله بها (قوله ولا
بتعانيها) مصدر تقايأ اه ح لاحتمال انه شربها مكرها أو مضطرا فلا يجب الحد بالسكر وأشار الى انه لو
وجد سكران لا يحد من غير اقرار ولا بينة لاحتمال ما ذكرنا أو أنه سكر من المباح بحر لكنه يعزى بمجرد
الريج أو السكر كفى القهستاني (قوله رجلين) احتراز عن رجل وامرأتين لان الحد ولا تثبت بشهادة النساء
للشبهة كفى البحر (قوله يسألها الامام) أشار الى ما في البحر عن القنينة من أنه ليس لقاضي الرستاق أو
فقير أو المتفقه أو أئمة المساجد اقامة حد الشرب بالابتولية الامام (قوله عن ماهيتها) لاحتمال اعتقادهم
أن باقى الاشربة خمر (قوله لاحتمال الاكراه) لكن لو قال أكرهت لا يقبل لانهم شهدوا عليه بالشرب
طائعا والالم تقبل شهادتهم وتما في البحر (قوله لاحتمال التقادم) هـ ذامبني على قول محمد بأن التقادم
مقدر بالزمان وهو شهر والا لاسرط عندهما أن يؤخذ والريج موجود كما مر أفاده في البحر فالتقادم عندهما

(بعد الافاقه) فلو حد قبلها
فظاهره انه يعاد عيني (اذا
أخذ) الشارب (وريج
مائثر ب) من خمر أو نبيذ فتح
فمن قصر الرائحة على الخمر
فقد قصر (موجودة) خبر
الريج وهو مؤنت سماعى
غاية (الأن تنقطع) الرائحة
(بعد المسافة) وحينئذ فلا
بد أن يشهد بالشرب طائعا
ويقول أخذناه وريحها
موجودة (ولا يثبت)
الشرب (بها) بالرائحة (ولا
بتقايها) بل بشهادة رجلين
يسألها الامام عن ماهيتها
وكيف شرب) لاحتمال
الاكراه (ومنى شرب)
لاحتمال التقادم (وأين
شرب) لاحتمال ثمره في دار
الحرب فاذا بينوا ذلك حبسه
حتى يسأل عن عدائهم ولا
يقضى بظاهرها في حد ما
خائفة ولو اختلفا في الزمان
أو شهد أحدهما بسكره من
الخمر والا آخر

مقدر بزوال الرائحة وهو المعتمد كما مر في الباب السابق والحاصل أن التقادم يمنع قبول الشهادة اتفاقاً وكذا
 يمنع الإقرار عندهما لا عند محمد ورجح في غاية البيان قوله وفي الفتح أنه الصحيح قال في البحر والحاصل أن
 المذهب قولهما إلا أن قول محمد أرجح من جهة المعنى اه (قوله من السكر) بفتح السين والسكاف وهو عصير
 الرطب إذا اشتد وقيل كل شراب أسكر عنابة قلت وهذا ظاهر على قولهما أنه لا يحد بالسكر من الأشربة
 المباحة وكذا على قول محمد أنه يحد لعدم توافق الشاهدين على المشروب كالمشهد أنسان أنه زنى بفلانة وأنسان
 أنه زنى بفلانة غيرها تأمل (قوله ظهيري) ومثله في كافي الحاكم (قوله أو بإقراره) عطف على قوله
 بشهادة رجلين وقد راجع الشارح يثبت لطول الفصل قال في البحر وفي حصره الثبوت في البيعة والإقرار دليل
 على أن من يوجد في بيته الخمر وهو فاسق أو يوجد القوم مجتمعين عليها ولم يهرم أحد شربوها لا يحدون وإنما
 يعزرون وكذا الرجل معركوة من الخمر اه بل تقدم أنه لو وجد سكران لا يحد بلابينة أو إقرار بل يعزرون
 (قوله مرة) ردلة قول أبي يوسف أنه لا بد من إقراره مرتين بحر ولم تعرض لسؤال القاضي المقر عن الخمر ما هي
 وكيف شربها أو أين شربها وينبغي ذلك كفاية الشهادة ولكن في قول المصنف وعلم شربه طوعاً أو إكراهاً ذلك
 شر بلاية تأمل (قوله متعلق بحد) أي تعاقب معنوي بالأنه معقول مطلق عام له بحد (قوله كما مر) فلا
 يضرب الرأس والوجه ويضرب بسوط لاخرة وينزع عنه ثيابه في المشهور إلا إذا احترازاً عن كشف
 العورة بحر وفي شرح الوهبانية والمرأة تحد في ثيابها (قوله ولو أقر سكران) أي أقر على نفسه بالحدود
 الخاصة بحقائه تعالى كحد الزنا والشرب والسرقه لا يحد إلا أنه يضمن المسروق بخلاف حد القذف لأن فيه
 حق العبد والسكران كالمصاحي فيما فيه حقوق العباد عقوبة له لأنه أدخل الآفة على نفسه فإذا أقر
 بالقذف سكران حبس حتى يصح ويحد للقذف ثم يحبس حتى يخف عنه الضرب فيحد للسكر وينبغي أن يقيد
 حده للسكر بما إذا شهد عليه به والأفيه مجرد سكره لا يحد لإقراره بالسكر وكذا يؤخذ بالإقرار بسبب القصاص
 وسائر الحقوق من المال والطلاق والعناق وغيرها من المحصاة وقوله قوبة الخ يدل على أنه لو سكر مكرها
 أو مضطراً لا يؤخذ بحقوق العباد أيضاً (قوله أو أقر كذلك) أي بعد زوال ريحها وهذا على قولهما أن
 التقادم يبطل الإقرار وأما مقدر بزوال الرائحة (قوله فيعمل الرجوع فيه) لاحتمال صدق دوائه كاذب
 في إقراره وإذا أقر وهو سكران يزيد احتمال الكذب فيه أدرا عنه المأني أيضاً (قوله ثم ثبوت الخ) هذا بيان
 لدليلهما على اشتراط قيام الرائحة وقت الإقرار فعدم قيامها يمتنع الحد ومما يدل عليه أن الإجماع
 لم يكمل الإقرار من اشتراط قيامه لكن قد مناهج قول محمد بعدم الاشتراط وبيانه في الفتح (قوله
 والسكران الخ) بيان حقيقة السكر الذي هو شرط لو جوب الحد في شرب ما سوى الخمر من الأشربة ولو ما
 كان السكر متفاداً واشترط الإمام أقصاه دراً للحد وذلك بأن لا يزيد شئ من ذلك مادون ذلك لا يعرى عن
 شبهة الصحو نعم وادفعهم الإمام في حق حرمة القدر المسكر من الأشربة بالمباحة فاعرف فيها الخلط الكلام وهذا
 معنى قوله في الهداية والمعتبر في القدر المسكر في حق الحرمة ما قاله إجماعاً أخذ بالاحتياط اه وذكر في
 الفتح أنه ينبغي أن يكون قوله كقوله ما أيضاً في السكر الذي لا يصح معه الإقرار بالحدود لأنه يكون أدراً
 للحد ودوكر في الذي لا يصح منه الردة إذ لو اعتبر فيه أقصاه لم أن تصدقته فيما دونه مع أنه يجب أن يحتاط
 في عدم تكفير المسلم والإمام إنما اعتبر أقصى السكر للاحتياط في درء حد السكر واعتبار الأقصى بما خلاص
 الاحتياط هذا حاصل ما في الفتح قلت لكن ينبغي أن تصدقته بما دون الأقصى بالنسبة إلى مسك السكر
 لأن فيه حق العمر وفيه العمل بالاحتياط أيضاً كما ينبغي (قوله ولو أقر السكران لم يصح) أي لم يصح
 إقراره أي لم يحكم به قال في الفتح لأن الكفر من باب الاعتقاد أو الاستخفاف ولا اعتقاد لا سكران ولا
 استخفاف لأنهما فرع قيام الإدراك وهذا في حق الحكم أما فيما بين الله تعالى فإن كان في الواقع قصد
 أن يتكلم به إذا كره الله كفره إلا اه وقد علمت أنهما المراد بالسكرهما (قوله ولا تجرم عرسه) أي

من السكر لم يحد بظهيرية
 (أو) يثبت (بإقراره مرة
 صاحباً ثمانين سوطاً)
 متعلق بحد (للحد ونصفها
 للحد ومرفق على بدنه كحد
 الزنا) كما مر (ولو أقر سكران
 أو شهدوا بعد زوال
 ريحها) لا بعد المسافة (أو
 أقر كذلك أو رجوع عن
 إقراره لا يحد لأنه خالص
 بحق الله تعالى فيه عمل
 الرجوع فيه ثم ثبوت
 بإجماع الصحابة وإجماع
 رأي عمر وابن مسعود رضي
 الله عنهم أجمعين وهذا شرط
 قيام الرائحة (والسكران
 من لا يفرق بين الرجل
 والمرأة) السماء والارض
 وقال من يختلط كلامه
 غالباً فلا يوصفه مستقيماً ليس
 سكران بحر (ويختار
 للفتوى) لضعف دليل الإمام
 فنع (ولو أقر السكران) لم
 يصح (لا تجرم عرسه)

بسبب الردة في حاله السكر أما لو طلقها فإنه يقع كإثباته (قوله وهذا الخ) يعني أن حكم السكران من محرم كالصاحي إلا في سبع لا تصح رده ولا إقراره بالحدود والخاصة ولا شهادة على شهادة نفسه ولا تزويجه الصغير بأكثر من مهر المثل أو الصغيرة بائناً ولا تطليقه زوجة من وكاه تطليقها حين يحويه ولا يبيعه متاع من وكاه بالبيع صحيحاً ولا رد الغاصب عليه ما غصبه منه قبل سكره هذا حاصل ما في الأشباه ونازعه بحسبه الجوى في الأخيرة بأن المنقول في العمادية أن حكم السكران فيها كالصاحي فيبرأ الغاصب من الضمان بالرد عليه وفي مسألة الوكالة بالتطابق بأن الصحيح الوقوع نص عليه في الخاتمة والبحر اهـ وقد مناه أول كتاب الطلاق وكتبنا هناك عن التحريم أن السكران أن كان سكره بطريق محرم لا يبطل تكليفه فتلزمه الأحكام وتصح عباراته من الطلاق والعنف والبيع والإقرار وتزويج الصغيرة من كف والأقراض والاستعراض لأن العقل قائم وانما عرض فوات فهم الخطأ بعصيته فبقي في حق الاثم وجوب القضاء ويصح إسلامه كالمكره لارده لعدم القصد اهـ وقد مر الشارح هناك أنه اختلاف الصحيح في طلاق من سكر مكرها أو مضطراً وقد مناهنا أن المراجع عدم الوقوع وقد مناهنا أن نفع الفتح أنه كالصاحي فيما فيه حقوق العباد عقوبة له (قوله لكن دون حرمة الحر) لأن حرمة الحر قطعية يكفر من سكرها بخلاف هذه (قوله لا يحيدل بعزر) أي بما دون الحد كفي الدر المننقي عن المنع لكن فيه أيضا عن القهستاني عن من البردوى أنه يحيدل بالسكر من البيع في زمانا على المفتي به اهـ تأمل قال في المنع وفي الجواهر ولو سكر من البيع وطلق أطاق زحوا عليه الفتوى اهـ وقد تقدم عن فاضل خان تصحيح عدم الوقوع فليتأمل عند الفتوى اهـ وتقدم أول الطلاق عن تصحيح العمالة قاسم أنه إذا سكر من البيع والافيون يقع زحوا عليه الفتوى وقد مناهنا عن النهر أنه صرح في البدائع وغيرها بعدم الوقوع لأنه لم يزل عقله بسبب هو مصيبة والحق التفصيل أن كان للتداوى فكذلك وإن لا هو وأدخال الآفة قصد فينبغي أن لا يتردد في الوقوع اهـ قلت ويدل الأول لتعليل البدائع والثاني لتعليل العمالة قاسم وقد مناهنا أن أيضا عن الفتح أن مشايخ المذهب من الحنفية والشافعية اتفقوا على وقوع طلاق من غاب عقله بالحشيشة وهي ورق القنب بعد أن اختلفوا فيها قبل أن يظهر أمرها من الفساد (قوله أن البيع مباح) قيل هذا عند هـ ما وعند محمد ما أسكر كثيره فقليله حرام وعليه الفتوى كما يأتي اهـ أقول المراد بما أسكر كثيره الخ من الاثربة وبه عبر بعضهم والآخر يحرم القليل من كل جامد إذا كان كثيره مسكراً كالزعفران والعنبر ولم أر من قال بحرمته حتى أن الشافعية القائلين بلزوم الحد بالقليل مما أسكر كثيره خصوه بالمائع وأيضاً لو كان قليل البيع أو الزعفران حراماً عند محمد لم يكره نجساً لأنه قال ما أسكر كثيره فإن قايله حرام نجس ولم يقل أحد بنجاسة البيع ونحوه وفي كافي الحاكم من الاثربة ألا ترى أن البيع لا بأس بتداويه وإذا أراد أن يذهب عقله لا ينبغي أن يفعل ذلك اهـ وبه علم أن المراد الاثربة المائعة وأن البيع ونحوه من الجامدات انما يحرم إذا أراد به السكر وهو الكثير منه دون القليل المراد به التداوى ونحوه كالطبيب بالعنبر وجوزة الطيب ونظير ذلك ما كان سمي اقْتالاً كالحمودة وهي السموم ونباتون نحوها من الأدوية السمية فإن استعمال القليل منها جاز بخلاف القدر المضرف أنه يحرم فافهم واغتنم هذا التحريم (قوله لأنه حشيش) لا معنى لهذا التعليل وليس في عبارة العناية اهـ قلت وكذا ليس هو في عبارة السهر ويمكن الجواب بأنه إشارة إلى ما قلناه فالمراد بالتعليل بأنه من الجامدات لأن المائع التي فيها الخلاف في أن قليلها حرام أو لا فافهم (قوله أقيم عليه بعض الحد) أي حد الزنا أو السرقة أو الشرب كافي الكافي قلت رأيت أحد الفقهاء فيه تفصيل سيأتي في آخر الباب الآتي (قوله ثم أخذ الخ) الختم الشارح هذه المسئلة بين كلامي المصنف إشارة إلى أن استثناف الحد للشرب الثاني لا يتقيد بما إذا أقيم عليه بعض الحد في قول العبارة عن أصلها وكما بما يناسبها وأتى بل في قوله ولو شرب الخ ليجعله مسئلة مستأثمة ولا يحق ما فيه من حسن الصناعة (قوله لما سأل الخ) أي في أثناء الباب السابق وقال في الهداية هناك أن التقادم كما يمنع قبول الشهادة في

مطاب في البيع والافيون والحشيشة

وهذه إحدى المسائل السبع المستثناة من أنه كالصاحي كما بسطه المصنف معزيا للأشياء وغيرها ونقل في الاثربة عن الجوهر حرمة أكل نيج وحشيشة وأفيون لكن دون حرمة الحر ولو سكرها كلها لا يحيدل بعزر انتهى وفي النهر التحقيق ما في العناية أن البيع مباح لأنه حشيش أما السكر منه فحرام (أقيم عليه بعض الحد فهرب) ثم أخذ بعد التقادم لا يحيدل لما سأل أن الامضاء من القضاء في باب الحدود

الابتداء يمنع الإقامة بعد القضاء حتى لو هرب بعد مضرب بعض الحد ثم أخذ بعد ما تقدم الزمان لم يحد لان
الامضاء من القضاء في باب الحد ودود قلت لكن هذا ظاهر في حد الزنا والسرقعة فان التقدم مقدر فيهما بشهر
كما مر أما في حد السر ب فانه مقدر عند هرب والرائحة وعند مجر ب شهر أيضا والمقترن قواهما كما مرو قيام
الرائحة انما يشترط عند الاقرار أو عند الرفع الى الحاكم الا بعد المسافة ولا يحد الا بعد ر الصحو كما مر
ولم يشترطوا قيام الرائحة عند إقامة الحد بل الصحو ومظنة زوالها اذا كان عدم اكمال الحد بسبب زوال الرائحة
على قوله ما يلزم ان لا يقام الحد الامع قيام الرائحة ولم نر من قال بذلك فاعاظر ان هذا تفريع على قول محمد
فقط ولا يصح ان يقال انه مفترع على قوله ما أيضا بان تفريع المسئلة فيها اذا أقرب بالشرب فهرب لان
التقدم يبطل الاقرار عندهما كما تقدم لرجوع المحذور فانه يلزم عليه ان المقر لا يحد الا اذا بقيت الرائحة
موجودة وان لم يرجع عن اقراره الصادر عند قيام الرائحة وأيضاً فالهرب رجوع عن الاقرار فلا حاجة معه
الى التقدم هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله ولو شرب أو زنى ثانيا) أي قبل اكمال الحد كما هو صورة المتن أو قبل إقامة
شيء منه في الصورتين يحد حدا كماله بعد الفعل الاخير ويدخل ما بقي من الاول في الثاني بخلاف ما اذا أقيم
عليه حد الشرب فشر ب ثانيا أو حد الزنا فزنى ثانيا فانه يحد لثاني حدا آخر وبخلاف ما اذا اختلف الجنس
وسيجي تمام الكلام على ذلك في باب القذف (قوله والا لا) أي لا يضمن لان عملها غير مضاف اليه (قوله
مصنف عمادية) أي نقله المصنف عن العمادية ح

(باب حد القذف)

(قوله وشرع الرمي بالزنا) الاولى ما في العناية من أنه نسبة المحصن الى الزنا صريحاً أو دلالة اذا اذاعها وفي
المحصن نهر قلت لكن الاحصان شرط الحد وله شروط أخر سند كذا والكلام في الحقيقة الشرعية المشروطة
بما يأتي وينبغي أن يقيد أيضا بكونه على سبيل التعيير والشتيم ليجزج شهادة الزنا (قوله لكن في الهر الخ)
عزاه في النهر الى الحلبي من الشافعية مع لادان الايذاء في قذف هو لاداء ود في الحرمة الكبيرة المتستتر وذ كره
في البحر بحثا غير معزى ونقل أيضا عن شرح جيع الجوامع أن القذف في الخلوة صغيرة عدد الشافعية قال
وقوا عد نالتا به لان العلة فيه حقوق العار وهو مفقود في الخلوة واعترضه في الهر بانه في الفتح استدلل
للاجماع بآية والذين يرمون المحصنات ويحدثن اجتنبوا السبع الموبقات وعدم منها قذف المحصنات أي
وهذا صادق على قذف المحصنة في الخلوة بحيث لم يسمعه أحد واعترضه أيضا بالآية في شرح الملتقى بان المذكور
في شرح جيع الجوامع عن ابن عبد السلام أنه لبس بكبيرة مرجبة للعدالة نفاء المظنة وقال محشيها لا يقاسي
ان المحقق من هذه العبارة نفي ايجاب الحد لان كونه كبيرة أيضا لتوجه النفي على القيد وقال الزركشي أيضا
ان هذا ظاهر فيما اذا كان صادقا دون الكاذب لجراسته على الله تعالى أي فهو كبيرة وان كان في الخلوة وقال
الشارح في شرح الملتقى قلت والذي حررته في شرح منظومة والد شيخنا ابوالشيخ النجم الغزي الشافعي انه
من الكبار وان كان صادقا ولا شهود له عليه ولو من الودولاء ولولد ولد وان لم يحد به بل يعزروا لعبر محصن
وشرط الفقهاء الاحصان انما هو لوجوب الحد لا لكونه كبيرة وقد روى الطبراني عن وانته عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال من قذف ذميا حله يوم القيامة بسيطا من نار من المعلوم ضرورة ان قذف أم المؤمنين
عائشة رضي الله تعالى عنها كفر سواء كان سرا أو جهرا وكذا القوف في مريم وكذا الرمي بالزنا اه أي انه
من الكبار أيضا وسيأتي بيان حكمه في باب التمرير (قوله كبد) أي قدرا وهو غماون سوطان كان حرا
ونصفها ان كان القاذف عبدا بحر (قوله فيثبت برجلين) بيان لقوله ونحوه وأشار الى انه لا مدخل فيه لشهادة
النساء كما مر وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي ويثبت أيضا باقرار القاذف مرة كفي
البحر ولا يستخلف على ذلك ولا يمين في شيء من الحدود الا انه يستخاف في السرقعة لاجل المال فان أبي ضمن المال
ولم يقطع واذا اختلف الشاهدان في الزمان لم تبطل شهادتهما عنده كافي الاقرار بالمال أو بالطلان أو الاعتاق

(و) لو (شرب) أو زنى
(ثانيا بسبب تأنيف الحد)
لندخل المنحر كما سيجي
(فرع) سكران أو
صاح جمع فرسه فصدم
انسانا فأت ان قادوا على
منعه ضمن والا لا مصنف
عمادية

(باب حد القذف)

هو لغة الرمي وشرع الرمي
بالزنا وهو من الكبار
بالاجماع فتح لكن في النهر
قذف غير المحصن كصغيرة
ونحو كرهة منتهى كمن
الصعائر (هو كذا الشرب
كبدة وثبونا) فيثبت برجلين
يسألهم الامام

وعندهما لا يحد القاذف وان شهد أحدهما بالقذف والآخر على الاقرار به لم يحد اتفاقا استحسانا وكذا
تبطل لو اختلفا في اللغة التي قذف بها أو شهد أحدهما أنه قال يا ابن الزانية والآخر أنه قال لست لابنك اه
لمحاصر من كافي الحاكم (قوله عن ماهيته) أي حقيقة الشريعة المارة بقوله وكيفيته (أي اللفظ الذي قذف
به اه ح قلت فيه ان هذا اللفظ ركن القذف والكيفية الحاله والهيئة كما يقال كيف زيد فتقول صحيح
أوسقيم وتدمر تفسير السؤال عن الكيفية في الشهادة على الزنا بالمارع أو الاكراه فانظروا ان يقال هنا
كذلك ادلوا كره القاذف على القذف لم يحد لكن ظاهر ما في الكافي أن السؤال عن هذا غير لازم حيث قال
وان جاء المقتوف بشاهدين فشهدا أنه قذفه سئلا عن ماهيته وكيفيته فان لم يزد على ذلك لم تقبل فان
القذف يكون بالجحارة وبغير الزنا وان قالنا شهد أنه قال يا زاني فثبتت شهادتهم ما وحدت القاذف اه فظاهره
أن السؤال عن الماهية والكيفية انما هو اذا شهدا بالقذف أمالوش هداياته قال يا زاني لا يلزم السؤال عن
ذلك أصلا ادلو كان مكرها البينة فليتأمل وعلى هذا فيمكن أن يراد بالكيفية أنه صريح أو كناية فتأمل وفي
حاشية مسكن عن الجوى وينبغي أن يسألهم عن المكان لاحتمال قذفه في دار الحرب أو البغي وعن الزمان
لاحتمال قذفه في صباح الاحتمال المتقدم لانه لا يبطل به بخلاف سائر الحدود ثم رأيت الاول في البرائع اه
(قوله الا اذا شهد الخ) تسكنا عليه آنفا (قوله كما يحبس له شهود) الاول لشاهد بصيغة المفرد قال في النهر
ما لم يعرف عدالتهم حبسه القاضي حتى يسأل عنهما وكذا لو أقام شاهد واحد ادلوا وادعى أن الثاني
في المصالح حبسه يومين أو ثلاثة ولو زعم ان له بيعة في المصالح حبسه الى آخر المجلس قالوا والمراد بالحبس في الاولين
حقيقته وفي الثالث الملازمة (قوله ولا يكفله) أي لا يأخذه كقبلا الى المجلس الثاني وقال أبو يوسف يأخذه
نهر وسبأني توضيحه في عبارة المتن (قوله ويحد الحرا الخ) أي الشخص الحر فلا يحد في قوله ولو ذميا أو امرأة
فأفهم ولم أر من تعرض لشروط القاذف وينبغي أن يقال ان كان عاقلا بالغنا طائعا في دار العدل فلا يحد
الصبي بل يعزر ولا المجنون الا اذا سكر بمحرم لانه كالصالح فيمافيه حقوق العباد كما مر ولا المكروه ولا الاخرس
لعدم التصريح بالزنا كما صرح به ابن الشاذلي عن النهاية ولا القاذف في دار الحرب أو البغي كما مر وأما
كونه عالما بالحرمة حقيقة أو حكما بكونه ناشئا في دار الاسلام فيجوز أن يكون شرطاً أيضا لكن في كافي
الحاكم حربي دخل دار الاسلام بأمان فقذف مسلما لم يحد في قول أبي حنيفة الاول ويحد في قوله الاخير
وهو قول صاحبيه اه فظاهره انه يحذر ولو في فورد دخوله ولعل وجهه أن الزنا حرام في كل ملة فيجوز القذف
به أيضا فلا يصدق بالجهل هذا ما ظهر لي ولم أر من تعرض لشيء منه (قوله ولو ذميا) الاول ولو كان البشمل
الحربي المستأمن كما علمته آنفا وسيد كره المصنف أيضا (قوله قاذف المسلم الحرا الخ) بيان لشروط المقتوف
(قوله النابتة حريته) أي باقرار القاذف أو بالبينة اذا أنكر القاذف حريته وكذا لو أنه كره حريته نفسه
وقال أماء بدو على حد العبيد كان القول قوله بجر عن الحانبة (قوله والا) أي وان لم يكن المقتوف مسلما
حرا بان كان كافرا أو مملوكا وكذا من ليس بمحصن اذا قذفه بغير الزنا فانه يعزر ويبلغه غايته كما سيذكره
في بابيه (قوله البالغ العاقل) خرج الصبي والمجنون لانه لا يتصور منه الزنا اذ هو فعل محرم والحرمة
بالتكليف وفي الظاهرية اذا قذف غلاما مرأها قفا دعي العلام البلوغ بالسن أو بالاحتمال لم يحد القاذف
بقوله بجر فهذا يستثنى من قولهم لو راهقا أو قالا بلا بلاء صدقا وأحكامهما أحكام البالغين شربا لانية (قوله
العفيف عن فعل الزنا) زاد الشارح في باب اللعان وتهمته واحترزه عن قذف ذات ولد ليس له أمر معروف
ورأى أن لا يحد قذبه لانه لا يوجب التهمة بوجوده فيبغى كره هذا القيد هـ ولم أر من ذكره ثم اعلم أن الزنا في
الشرع أهم مما يوجب الحد وما لا يوجب به وهو الوطء في غير المثل وشبهته حتى لو وطئ جارية ابنه لا يحد للزنا
ولا يحد قاذفه بالزنا دل على أن فعله زنا وان كان لا يحد به كما قررناه عن الفتح أول الحدود وأما لو وطئ جاريته
قبل الاسنة براء فليس بزنا لانه في حقيقة المثل كوطء زوجته الحائض وانما هو وطء محرم اعرض والزنا لا بد

عن ماهيته وكيفيته الا اذا
شهدا بقوله يا زاني ثم
يجب حبسه ايسأل عنهما كما
يجب حبسه لشهود يمكن
احضارهم في ثلاثة أيام والا
لاظهارية ولا يكفله خلافا
للثاني نهر (ويحد الحرا أو
العبد) ولو ذميا أو امرأة
(قاذف المسلم الحر) النابتة
حريته والا ففيم التعزير
(البالغ العاقل العفيف)
عن فعل الزنا

أن يكون وطأ محرما عينه كما يأتي بيانه عند قوله أو رجل وطئ في غيره ملكه وهذا قال مسكين قوله عطف فاعن
 الزنا احتراز عن الوطء الحرام في الملك فانه لا يخرج الواطئ عن أن يكون محصنا اه فمقابل انه لا يصح أن
 يراد بالزنا هنا المصطلح ولا غيره غير صحيح فافهم (قوله فينقص عن احصان الرجم بشيئين) الاولى شيئين بدون
 البناء الجارة لان نقص يتعدى بنفسه أفاده ط هذا وقد منسا شروط الاحصان تسعة فتدبر (قوله وبقى من
 الشروط الخ) قلت بقي منها أيضا على ما في شرح الوهبانية أن لا يكون أم ولده الحرة الميمنة وأن لا يكون أم
 عبده الحرة الميمنة وأن يطأ بالمقذوف الحدود أن لا يموت قبل أن يحذف القاذف لانه لا يورث (قوله
 أن لا يكون) أي المقذوف وولد القاذف (قوله أو أحرس) لانه لا بد فيه من الدعوى وفي إشارة الاحرس احتمال
 يدربه الحد (قوله أو مجبويا) هو مقطوع الذكركر والاثنيين جميعا كما فسروه في باب العدين ولا يخفى
 أن مقطوع الذكركر وحده مثله اه ح ووجهه ان الزمانه لا يتصور فلم يلحقه عار بالقذف لظهور كذب
 القاذف تأمل (قوله أو خصيا) بفتح الخاء من سات خصيته اه وبق ذكره والشارح تبع في التعبير به صاحب
 النهر وهو وهم سري من ذكر المجبوب لانه قد تم ما في الجمال قال في المحيط بخلاف ما لو قذف خصيا أو غيبالا لأن
 الزمانه ممتصة ولا نالهما آله الزنا اه ح (قوله أو ملك فاسد) كذا في شرح الوهبانية عن الننف وتبعه
 المصنف في المنع وهو خلاف نص المذهب وفي كافي الحاكم ورجل اشترى جارية شرافا فاسدا فوطئها ثم قذفه
 انسان قال على قاذمه الحد اه ومثله في القهستاني وكذا في الفتح قال لان الشراء الخامس يوجب الملك بخلاف
 النكاح الفاسد لا يثبت فيه ملك فلذا يسقط احصانه بالوطء فيه فلا يحذف قاذفه اه ونحوه في ح عن المحيط
 قلت وقد يجب بان المراد بالملك الفاسد ما ظهر فيه فساد الملك بالا استحقاق وفي الحاشية اشترى جارية فوطئها
 ثم استحققت فقذفه انسان لا يحذف (قوله حتى لو ارتد) وكذا الوزني أو وطئ وطأ حراما أو صار معتوها أو أحرس
 أو بقي كذلك لم يحذف القاذف كافي الحاكم * (تنبيه) * ذكر في النهر عن السراجية انه لو قذف خنثى بلغ
 مشكلا لا يحذف قال ووجهه ان نكاحه موقوف وهو لا ينفذ الخ اه واعترضه الجوى بانه لا يدخل للنكاح
 البات المفيد الحل في ايجاب حد القذف حتى يترتب على عدمه عدم وجوب الحد وانما ذلك في حد الزنا
 بالرحم اه قلت مراد النهران الخنثى لوطء ودخل فقد حله آخر لا يحذف لانه وطئ في غير ملكه اذ لا يصح
 النكاح الا اذا زال الاشكال (قوله اصرح الزنا) بأي لسان كان ثريا ليلية وغيرها واحد زعموا لوقال وطئك
 فلان وطأ حراما أو جاء منك حراما ولا حد بحر وكذا لو قال جفرت بفلانة أو عرضت فقال لست زان كما في
 الكافي وفيه وان قال قد أخبرت بأنك زان أو أشهدني رجل على شهاده انك زان وقال اذهب فقل فلان
 ان زان فذهب الرسول فقال له ذلك عنه لم يكن في شيء من ذلك حد (قوله على ما في الظهيرية) ويخالفه ما في
 الفتح عن المبسوط أنت أزني من فلان أو أزني الناس لاحد عليه وعلمه في الجوهرية بان معناه أنت أقدر
 الناس على الزنا ونقل في الفتح أيضا عن الحاشية أنت زني انسان أو أزني من فلان عليه الحد وفي أنت زني مني
 لاحد عليه اه قلت ووجه ما في الظهيرية طاهر لان فيه النسبة الى الزنا صريح او ما في المبسوط ما طرأ الى احتمال
 التأويل وما في الحاشية من التفرقة مشكل وقد بوجه بان قوله أنت أزني من فلان فيه نسبة فلان الى الزنا
 وتشريك المخاطب معه في ذلك القذف بخلاف أنت أزني مني لان فيه نسبة نفسه الى الزنا وذلك غير قذف فلا
 يكون قذفا للمخاطب لانه تشريك له فيما ليس بقذف (قوله عن شرح المسار) أي لابن مالن في بحث الكفاية
 اه ح قلت ومثله في المعرب حديث قال البيهقي في باب النكاح ومعه حديث ما عزا أنكتها
 قال نعم (قوله لم يحذف) الظاهر أن ذكر لم سبق قلم في المحيط ولو قال لعبره ياراني برفع الهمزة ذكر في
 الاصل انه اذا قال عذبت به الصعود على شيء ان لا يصعد في ويحذف من غير ذكر خلاف لانه نوى ما لا يحتمله لفظه
 لان هذه الكلمة مع الهمزة ما يراد به الصعود اذا ذكره مقرر وبما جعل الصعود قال زاني الجبل وزاني السطح
 أما غير مقرر بنحو الصعود انما يراد به الزنا لأن العرب قد نعتهم من الين وقد نعت الين الهمزة قد نوى ما لا يحتمله

فينقص عن احصان الرجم
 شيئين النكاح
 والنكاح وبقى من الشروط
 ان لا يكون ولده أو
 ولده أو أحرس أو مجبويا
 أو خصيا أو وطئ بنكاح
 أو ملك فاسد أو هي رتقاء
 أو فسرنا وان يوجد
 الاحصان وقت الحد حتى
 لو ارتد سقط الحد ولو
 أسلم بعد ذلك فصح (بصرح
 الزنا) ومنه أنت أزني من
 فلان أو مني على ما في
 الظهيرية ومثله البيهقي
 نقله المصنف عن شرح المناو
 ولو قال ياراني بالهمزة لم يحذف
 شرح نسكاملة

فلا يصدق اه ح قانت وقوله من غير ذكر خلاف صريح بالخلاف في كافي الحاشية كما قال محمد لا حد
عليه ومثله في الخاتمة فما ذكره الشارح قول محمد فانهم (قوله أو بقوله زنا في الجبل) أي وان قال عنيت به
الصعود بخلاف الحمد فلا يحد عنه لانه حقيقة في الصعود وعنده (قوله بالهمز) فلو أتى بالباء المشناة حدا تفافا
وكذا وحذف الجبل كما أفاده في غاية البيان ولو قال عن الجبل فيل لا يحد وجرم في المبسوط بانه يحد قال في
الفتح وهو الوجه لان حالة الغضب تعين تلك الارادة وكونها فوقه وتعين الصعود ومسلم في غير حالة السباب
نهر وفي البحر عن غاية البيان وهو المذهب عندي (قوله فلا حد) للكذب ولان فيه نفي الزنا لان نفي الولادة نفي
للوطء بحر وكذا لو نفاه عن أمه فقط للصدق لان السب ليس لأمه بحر (قوله لآبيه المعروف) أي الذي
يدعي له وكذا لست من ولد فلان أو لست لاب أو لم يلدك أبوك بخلاف لست من ولادة فلان فانه ليس بقذف
بحر عن الظاهرية وبه علم أن التقييد بآبيه المعروف احتراز عما لو نفاه عن شخص معين غير آبيه لاعمال الوفاة
عن أب مطلق شامل لآبيه وغيره قال في البحر وأشار المصنف الى أنه لو قال انك ابن فلان اغيير آبيه فالحكم
كذلك من التفصيل اه (قوله لانهم المقتذوف في الصورتين) لان نفي نسبه من آبيه يستلزم كونه زانيا فلزوم أن
أمه زنت مع آبيه فجاءت به من الزنا نهر ونحوه في الفتح قلت وفيه نظر بل يستلزم كون المقتذوف هو الام
وحدها كما صرح به أولا أما زنا الاب فغير لازم لانه اذا دل على فراش آبيه وقد نفي القاذف نسبه عن آبيه لم
منه أن أمه زنت ورجل آخر لان المراد بالاب أبوه المعروف الذي يدعي له كما مر نعم يصح ذلك لو أراد بالاب من
خلق هو من مائه في نفي يكون قذفا للام ولما علق به من مائه لا للاب المعروف اليكم يخاف قوله قبله لآبيه
المعروف هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله لا الطالب) هو الذي يقع القرع في نسبه كما يأتي والمراد به هنا الان وهذا
اذا كانت المقتذوفة مائة فلو حية الطالب هي وعلى كل فالشرط احصاء الاحصان ابنها (قوله في غضب) اذا
في الرضا يراد به المعاتبة نفي مشابهته في أسباب المروءة هداية (قوله يتعلق بالصورتين الثلاث) فيه رد على
البحر حيث لم يقيده بالغضب في الثانية بل أطلق فيها بما ظاهر عبارة الهداية لكن أولها الشراح فأجروا
التفصيل في الكل وذكري شرح الوهبانية انه ظاهر المذهب والاعتماد عليه وتتمام تحقيقه في النهر (قوله
بطلب المقتذوف المحسن) لعل المراد به المحسن في نفس الامر والافاشراط الاحصان علم مما مر فيكون اشارة الى
ما يحتمل في القضية حيث نقل انه اذا كان غير عفيف في السر له مطالبة القاذف ديانة ثم قال وفيه نظر لانه اذا
كان زانيا لم يكن قذفا وجبا للحد وأبده في النهر بان رفع العار يجوز لا ملزم واللامتنع عفو عنه وأجبر على
الدعوى وهو خلاف الواقع اه قات بل في التاترخانية وحسن أن لا يرفع القاذف الى القاضي ولا يطالبه
بالحد وحسن من الامام أن يقول له قبل الثبوت أعرض عنه ودعه اه فثبت كان الطالب غير لازم بل يحسن
تركه فكيف يحل طلبه ديانة اذا كان اقاذا صافا (قوله لانه حقه) عبارة النهر لان فيه حقه من حيث دفع
العار عنه اه وهذه العبارة أولى لان فيه حق الشرع أيضا بل هو الغالب فيه كما أوضحه في الهداية ونسروها
(قوله ولو المقتذوف غائب الخ) ذكر هذا التعميم في التاترخانية نقلا عن المضمرة واعتمده في الدرر وقال
ولا بد من حفظه فانه كثير الوقوع من حيث قلت وعلله بشير الى ضعف ماني حاوي الزاهدي سمع من أناس كثيرة أن
ولا يابزني بطلانه فتسكاه ما سمع منهم لا يخرج غيبة فلان لا يجب حد القذف لانه غيبة لا رمي وقذف بالزنا لان
الرمي والقذف انما يكون بالطالب كقوله يا زاني أو يا زانية (قوله حال القذف) احتراز عن حال الحد لما في
البحر عن كافي الحاشية كما غاب المقتذوف بعد ما صرب بعض الحد لم يتم الا وهو حاصر لاحتمال العفو اه وسينبه
عليه الشارح (قوله وان لم يسمه أحد نهر) لم أره في النهر هنا واعماذ كره أول الباب عن البلقيبي الشافعي
وقد ما الكلام عليه (قوله وان أمره المقتذوف بذلك) أي بالقذف لان حق الله تعالى فيه غالب ولذا لم يسقط
بالهذو كما يأتي بخلافه ما قال لا تخاف قلني فقتله حيث يسقط القصاص لانه حقه ويصح عفو عنه (قوله
ويترع عنه الفرو والخش) لانهم ما يعان وصول الام ومقتضى هذا انه لو كان عليه ثوب ذو طائفة غير مشوش

أوب) قوله (زنا في الجبل)
الهمز فانه مشعر للبين
لما حشة والصعود وحالة
لغضب تعين الفاحشة (أو
ست لا بينك) ولو زاد لست
دمك أو قال لست لا بوبك
فلا حد (أو لست باب فلان
آبيه) المعروف به (و) الحال
أن (أمه محصنة) لانها
المقتذوفة في صورتين اذا
المعتبر احصان المقتذوفة
لا الطالب شمني (في غضب)
يتعلق بالصورتين الثلاث
(بطلب المقتذوف) المحسن
لانه حقه (ولو) المقتذوف
(غائبا) عن مجلس القاذف
(حال القذف) وان لم يسمه
أحد نهر بل وان أمره
المقتذوف بذلك شرح تكملته
(ويترع الفرو والخش)
فقط اطهارا للتخفيف
باحتمال صدقه

لا يترع والظاهر أنه ان كان فوق قبص نزع لانه يصير مع القميص كالحشو أو قريبا منه كذا في الفتح (قوله
 بخلاف حدشرب وزنا) فانه فيه ما يجرد من ثيابه كما مر (قوله لصدقه) لان معناه الحقيقي نفي كونه مخلوقا
 من مائه واعترضهم في الفتح بان في نفيه عن أبيه احتمال المجاز وهو نفي المشابهة وقد حكموا حالة
 الغضب فجعلوا مقرينة على ارادة المعنى الثاني المجازي ونفيه عن جده معنى مجازي أيضا وهو نفي المشابهة
 ومعنى آخر وهو نفي كونه أبا أعلى له بان لا يكون أبوه مخلوقا من مائه بل زنت به جدته وحالة الغضب تعين
 هذا الاخير اذ لا معنى لاخباره في حالة الغضب بأكثر لم تخلق من ماء جده ولا محاصل الا أن يوجد اجماع فيه على
 نفي التفاضل كالاجماع على ثبوته هناك اهـ لخصا قلت وقد يحسب بالفرق وهو أن نفيه عن أبيه قذف
 صريح لانه المعنى الحقيقي وحالة الغضب تنفي احتمال المجاز وهو المعاتبه بنفي المشابهة في الانحلاق فقد ساعدت
 القرينة الحقيقة بخلاف نفيه عن جده فان معناه الحقيقي ليس قذافا بل هو صدق لكن القرينة وهي حالة
 الغضب تدل على ارادة القذف فيلزم منه العدول عن الحقيقة الى المجاز لا ثبات الحد وهو خلاف القاعدة
 الشرعية من أنه يحتمل في درته لا في اثباته على أنه لا مانع من أن يأتي في حالة الغضب بكلام موهم للشتم
 والسب بظاهره ويريد به معناه الحقيقي احتمالا للدعاء لصدقه واصبا منه ديانته من ارادة المنكر والرد والذي
 هو من السبع الموبقات بل حال المسلم يقتضي ذلك بخلاف نفيه عن أبيه فانه قذف صريح بحقيقته مع زيادة
 القرينة كما قلنا في العدول عنه فهو يتنفي القذف بلا موجب هذا ما ظهر في قوله (قوله ونسبته اليه)
 أي الى جده بأن قال له أنت ابن فلان لجده (قوله لانهم آباء مجازا) أما الجذر فلانه الاب الاعلى وأما الحال فلما
 أخرجه الديلمي في الفردوس عن ابن عمر مر فوعا الحال والدم لا والدله وأما المثل قوله تعالى وال آباءك
 ابراهيم واسماعيل ولعمري فان اسمعيل كان عاليا معقوب عليهم السلام وأما الرب فالثبوت وقيل في قول نوح
 ان ابني من أهلي انه كان ابن امرأته أفاده في الفتح (قوله ولا بقوله يا ابن ماء السماء) لانه يراد به التشبيه في
 الجود والسماحة لان ماء السماء لقب به عامر بن حارثة الأزدي لانه في وقت القحط كان يقيم ماله مقام القطار
 وهو كالسماء عطاء وجودا وتماها في الفتح (قوله وفيه نظر) لان حالة الغضب تأتي عن قصد التشبيه كما قاله ابن
 كمال قات وقد أورد في الفتح سؤالا وأجاب عنه بأنه لما لم يعهد استعماله لابي النسب يمكن أن يجعل
 المراد به في حالة الغضب التكميم به عليه كما قلنا في قوله لست بعربي لما لم يستعمل للنفي يحمل في حالة الغضب على
 سبه بنفي الشجاعة والسماحة ليس غير اهـ قات واستعماله في ذلك في التكميم سائح اغن وشائع عرفا كما يقال
 في حال الخصام يا ابن النبي يا ابن الكرام يا كامل يا مؤذوب ونحو ذلك مما لا يصدق حقيقة واقفهم * (تنبيه)
 قال في الفتح وقد ذكر أنه لو كان هناك رجل اسمه ماء السماء وهو معروف بحرف في حال السباب بخلاف ما اذا
 لم يكن اهـ وأقره في البحر والنهر قات لكان ينبغي بغيره بما اذا لم يكن ذلك الرجل مشهورا بالكرم
 ونحوه والافهم أصل المسئلة اذ لا فرق بين كونه حيا أو ميتا ولا خصوصية أيضا هذا الاسم بل مثله كل اسم
 مشهور بصفة جميلة أو قبيحة فابن ماء السماء والبطل مثالا هذا ما ظهر لي (قوله يا بطل) النبط جميل من
 الناس كانوا ينزلون سواد العراق ثم استعمل في انحلاط الناس وعوامتهم والجمع أنباط مثل سبب وأسباب
 الواحد بباطي يفتح النون وضمها وبزيادة الالف مصباح * (تنبيه) في البحر ان ظاهر كلامهم انه لا يحد
 في هذه المسائل سواء كان في حالة الغضب أو الرضا (قوله في السراح) عبارة ينبغي أن يعز به أي بقوله
 يا بطل لان النسبة الى الانحلاق الدنيئة تجعل شتم الغضب ويؤيده في المبسوط لو قال لها شمي لست
 بها شمي عزرو على هذا النسبة لعير قبائله أو فناء عمها (قوله وفيه) أي في النهر عن التنازعانية عن أبي يوسف
 (قوله يا رجل الزنا) الظاهر أنه محرك الميم بفرية ما قبله وما بعده وهو الواو الصار في السنة الاولى والمخلة
 نطالق على الذكر والافتي من أولاد الضأن ساعة تولد والجمع تخال وتجب مع أيضا على سخل مثل ثمرة وتمر
 مصباح (قوله قذف) لان هذه اللفاظ تنفي عن الولادة وكانت بمعنى يا واد الزنا قوله بخلاف يا كبش الزنا

بخلاف حدشرب وزنا
 (لا) يحذر (يا) استبان فلان
 جده (لصدقه) (وبنسبته
 اليه) أو الى خاله أو الى عمه
 (أورابه) بتشديد الباء
 مربية ولو غلب زوج أمه
 زيلعي لانهم آباء مجازا (ولا
 بقوله يا ابن ماء السماء)
 وفيه نظر ابن كمال (ولا)
 بقوله (يا بطل) امر بي في
 النهر متى نسبته لعير قبائله
 أو فناء عن سائر وفيه
 يا فرخ الزنا يا بطل الزنا
 يا رجل الزنا يا مخلة الزنا قذف
 بخلاف يا كبش الزنا أو

يا حرام زاده قنیه وفيه الوجه
 آية نسبه فلا حد (ولا حد
 بقوله لامرأة زنت بيعير
 أو بشور أو بحمار أو بفرس)
 لأنه ليس بزنا شرعاً بخلاف
 زنت ببقرة أو بشاة أو
 بناق أو بحمار (أو بشوب
 أو بدراهم) فانه يحد لانها
 لا تصلح للإلاج فبراد زنت
 وأخذت البدل ولو قيل هذا
 لرجل فلا حد لعدم العرف
 بأخذه للمال (و) انما
 يطالبه بقذف الميت من يقع
 القذف في نسبه به (ب) سبب
 (قذفه) أي الميت (وهـم
 الأصول والفسر وعوان
 عملوا أو سفلوا ولو كان
 الطالب محجوباً أو محروماً
 من الميراث) يقتل أو رق أو
 كفر (أو ولد بنت) ولومع
 وجود الأقرب أو عفو أو
 تصديقه للعوق فهم العار بسبب
 الجزئية فيسبب بالميت لعدم
 مطالبته في الغائب لجواز
 تصديقه إذا حضر (قال
 يابن الزائين وقدمات أبواه
 فعليه حد واحد) للتدخل
 الآتي ثم موت أبويه ليس
 بغير بدل فأنه في المطالبة
 ذكر في آخر المبسوط أن
 معنوهة قالت لرجل يابن
 الزائين فجاء بها إلى أبي
 ليلى فاعترفت فحدها حين
 في المسجد فبلغ أباه حنيفة
 فقال أخطأ في سبع مواضع
 بنى الحكم على إقرار المعتوهة
 وألزمها الحد وحدها حين
 وأقامه مامعاً في المسجد
 وقائمة وبلا حضرة وليها

لأنه لا ينبغي عن ذلك أولاً لأنه يطلق على سيد القوم وقائدهم كافي القاموس (قوله يا حرام زاده) لأن معناه المتولد
 من الوطاء الحرام فيعم حالة الخيض كما سيذكره الشارح مع دفع ما رده عليه في باب التعزير (قوله وفيها) أي
 في القنية (قوله فلا حد) أي على قاذف الولد بقوله يا ولد الزنا (قوله لأنه ليس بزنا) لأن الزنا داخل رجل ذكره
 فتح (قوله فبراد زنت وأخذت البدل) أي بلا استنجا قال في البحر فان قيل بل معناه زنت بدراهم استؤجرت
 عليه فينبغي أن لا يحد في قول أبي حنيفة قلنا هذا محتمل أيضاً في مقابل المحتمل أن ويبقى قوله زنت (قوله لعدم
 العرف بأخذه للمال) هكذا عمل في الفتح والنهر وفيه نظر فانه كما يحتمل أن يكون هو الآخر كما يحتمل أن يكون
 هو الدافع بل هو الاظهر بقريضة العرف وهو أن الرجل يدفع المال بمقابلته الزنا نعم قد يأخذ على الواطئة به
 بدلا لكن الكلام في الزنا والواطئة غيره فتأمل ويؤيد ما قلنا ما في البحر ولو قال لرجل زنت بيعير أو بناق أو
 ما أشبه ذلك لا حد عليه لأنه نسبه به إلى اتیان البهيمه فان قال بأمة أو داراً أو ثوب فعليه الحد كذا في الخانية
 والظهيرية اهـ (قوله وانما يطالبه) أي الحد (قوله بسبب) متعلق بالقذف (قوله وهم الأصول والفروع)
 شمل الأصول الجدد ولا يخالفه قول الخانية لو قال جدد زان لا حد عليه لما في الظهيرية من أنه لا يدرى أي جدد
 هو وفي الفتح لأن في أجداده من هو كافر فلا يكون قاذفاً ما لم يعين مسلماً بخلاف أنت ابن ابن الزاني لانه قذف
 لجسده الأدنى وشمل أيضاً الأم فتطالب بقذف ولدها ويستثنى من الأصول أبو الأم وأم الأم وما في الفتح عن
 الخانية من ذكره أبا الأب بدل أبي الأم سبق فلم فان الموجود في الخانية أبو الأم وخرج الأخ والعمة
 والمولى كافي الخانية أفاد ذلك كله في البحر قلت والمراد بالأخ والعمة أخو الميت وعمه (قوله محجوباً) كالجدة
 أو ابن الأب مع وجود الأب أو الابن ط (قوله أورق أو كفر) لأنه لا يشترط احصان الطالب كالمكر (قوله
 أو ولد بنت) فله المطالبة بقذف جده وعن محمد خلافة والمذهب الأول لأن الشين يلحقه إذا النسب ثابت من
 الطرفين بحر أي طرف الأب وطرف الأم قلت ويشكل استثناء أبي الأم وأم الأم من الأصول كما مر
 فليس لهما الطالب بقذف ولد البنت وهما أنبتوا لابن البنت الطالب بقذف أحدهما ويمكن دفع الاشكال
 بكون الاستثناء المار بمبني على قول محمد فليتامل ثم ان المراد بالنسب الجزئية فانه مبني ثبوت حق المطالبة هما
 كافي الفتح والافان نسب للأب فقط فليس فيه دليل على ان ابن السريطة سريفة ولذا قال الشارح في باب
 الوصية للأقارب من كتاب الوصايا ان الشرف من الأم فقط غير معتبر كافي أو آخر فتاوى ابن نجيم وبه أفق
 شيخنا الرمي نعم له مزية في الجملة اهـ وسيأتي تمامه هناك ان شاء الله تعالى (قوله ولومع وجود الأقرب)
 مرتبط بقوله وانما يطالبه الخ ودخل المسامى بالاولى (قوله للعوق فهم العار) من إضافة المصدر إلى مفعوله
 والعار بالرفع فاعل المصدر ط (قوله بسبب الجزئية) أي كون الميت حراً منهم أو كونهم حراً منه ط (قوله
 في الغائب) أي في قذف الغائب وكذا في الحاضر بالاولى (قوله للتدخل الآتي) أي في آخر الباب وأشار
 إلى أن هذه المسئلة من فروع تلك فكانت المناسبة ذكرها هناك (قوله ليس بقيد) أي في التدخل فان عليه
 حداً واحداً وان كانا حين (قوله بل فأنه في المطالبة) أي في ثبوت المطالبة للأب بخلاف ما إذا كانا حين
 فان الطالب لهما ط عن المنع (قوله فجاءها) الذي رأيت في المبسوط فأتى بها والظاهر أنه بالبناء للمجهول
 لما في التنازع خانية وغيرها من مواضع الخطأ انه ضربها بغير خصم وهذا يقتضي ان الرجل المذكور لم يرفعها
 إليه (قوله على إقرار المعتوهة) وإقرارها هو مبسوط (قوله وألزمها الحد) والمعتوهة ليست من أهل
 العقوبة مبسوط أي لا يلزمها الحد ولو ثبت عامه ذلك بالبينه فالزامها خطأ من حيث ذاته وكونه باقرارها
 خطأ آخر فافهم (قوله وحدها حين) ومن قذف جماعة لا يقام عليه الا حد واحد مبسوط (قوله وأقامهما
 معاً) ومن اجتمع عليه حدان لا يوالى بينهما كما يأتي قريباً (قوله وفي المسجد) وليس للإمام أن يقيم الحرف في
 المسجد مبسوط (قوله وقائمة) وانما تضرب المرأة قاعدة مبسوط (قوله وبلا حضرة وليها) وانما يقام الحد
 على المرأة بحضرة وليها حتى إذا انكشف شيء من بدنها في اضطرابها استرأولى ذلك عاها مبسوط فالمراد بالولي

وقال في الدرر ولم ينعرف
 ان أبو به حيان فتكون
 الخصومة لهما أو ميتان
 فتكون الخصومة للابن
 (اجتمعت عليه أجناس
 مختلفة) بأن قذف وشرب
 وسرق وزنى غير محصن (يقام
 عليه الكل) بخلاف المتحد
 (ولا يوالى بينهما) خبطة
 الهلاك بل يحبس حتى يبرأ
 (فيبدأ بقذف) لحق
 العبد (ثم هو) أي الامام
 (مخيران شاء بدأ بحد الزنا
 وان شاء بالقطع) لثبوتهما
 بالكتاب (ويؤخر حد
 الشرب) اثبوتها باجتهاد
 الصحابة ولو فقا أيضاً بدأ
 بالغنى ثم بالقذف ثم بجرم
 لو محصنا ولغا غيرهما بحر
 وفي الحاشي القديسي ولو
 قتل ضرب القذف وضمن
 السرقة ثم قتل وترك ما بقي
 ويؤخذ ما سرقه من تركته
 لعدم قطعه نهر (ولا يطالب
 ولد) أي فرع وان سفل
 (وعبد أباه) أي أصله وان
 علا (وسبيده) لف ونشر
 مرتب (بقذف أمه الحرة
 المسلمة) المحصنة (فلو كان لها
 ابن من غيره) أو أب أو نحوه
 (ملك الطالب) في النهر وإذا
 سقط عنه الحد عزز بل بشتم
 ولده يعزر (ولا ارث) فيه
 خلافاً للشافعي (ولا رجوع)
 بعد اقرار (ولا اعتياض)
 أي أخذ عوض

من يحل نظره اليها من زوج أو محرم (قوله وقال في الدرر الخ) وثله في الفتح والبحر (قوله غير محصن) يأتي
 محترقه فريسا (قوله بخلاف المتحد) فانه يتداخل كما مر آنفاً يأتي آخر الباب بيانه (قوله ولا يوالى) الظاهر
 أنه مبنى للمجهول ليناسب قوله قبله يقام عليه الكل ويحتمل بناؤه للمفاعل وكذا قوله فيبدأ لكنه خلاف
 المتبادر من عبارة الشارح حيث لم يفسره بالامام بل فسر به الضمير البارز فقط والا كان المذهب تقدمة فافهم
 (قوله لحق العبد) أي لما فيه من حق العبد وان كان الغالب فيه حق الله تعالى (قوله ولو فقا) أي فقا عين
 رجل نهر والذي يظهر أن المراد به ذهاب البصر وملى أي لا اذهاب الحدقة لانه لا يمكن فيه القصاص اذ
 المراد أنه لو فعل مع هذه الجنائيات ما يوجب القصاص فيمادون النفس من اذهاب البصر ونحوه فيبدأ به لانه
 خالص حق العبد ثم بالقذف لانه مشوب بحقه (قوله لو محصنا) أم لو غير محصن فانه يخبر لانه يقام عليه الكل
 ولا يلغى شيء كما مر (قوله ولغا غيرهما) هو حد السرقة والشرب لانه محض حق الله تعالى وقذف محله (قوله
 وضمن للسرقة) يغني عنه ما ذكره بعده وقيد بالضم لان لا يقطع لان القطع حقه تعالى (قوله وترك ما بقي)
 أي حد السرقة والشرب كما لو لم يوجد مع القتل غيرهما قال في النهر ومتى اجتمعت الحدود لحق الله تعالى وفيها
 قتل نفس قتل وترك ما سوى ذلك لان المقصود الزجر له ونعيه وأتم ما يكون باستيفاء النفس والاشتمال بما
 دونه لا يفيد اه وفي أحكام الدين من الاشياء مانعه ولم أر الى الآن ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا
 ويبنى تقديم القصاص قطعاً لحق العبد وما اذا اجتمع قتل الزنا والردة وينبغي تقديم الرجم لان به يحصل
 مقصودهما بخلاف ما اذا قدم قتل الردة فانه يفوت الرجم اه (قوله لعدم قطعه) فان الضمان انما يسقط
 لضرورة القطع ولم يوجد نهر (قوله وعبد) الواو بمعنى أو فلذا أفرد الضمير بعده تأمل (قوله أي أصله
 وان علا) ذكرنا كان أو أنثى فلا يطالب أباه أو جده وان علا وأمه وجده وان علت بحر (قوله بقذف
 أمه) أي الميتة نهر فلو حية كانت المطالبة لها كما مر قال في البحر وأشار الى أنهما أي الولد والعبد لا يطالبان
 بقذفهما بالاولى اه أي بقذف الاب والمولى لهما (قوله المحصنة) علم منه أنه لا بد أن تكون حرة (قوله أو
 نحوه) أي كلام وغيرهما مما يقع القذف في نسبه كما مر بيانه (قوله ملك الطالب) أي حيث لم يكن مملوكاً
 للقاذف فسقوط حق بعضهم لا يوجب سقوط حق الباقي بحر وفيه بقوله للقاذف لانه لو كان مملوكاً لغيره
 له الطالب كما أفاده أبو السعود الأزهرى (قوله عزز) ذكره في النهر بحثاً أخذ مما في القنية لوقال لا نحر
 باحرام زاده لا يحسد ولو قاله الوالد لولده يعزر فاذا وجب التعزير بالشتم فبالقذف أولى فقوله في البحر وفي نفسه
 منه شيء لتصرح بهم بان الوالد لا يعاقب بسبب ولده فاذا كان القذف لا يوجب عليه شيئاً فالشتم أولى اه ممنوع
 نهر ووجه الجمع أن الاولوية بالعكس كما علمته ولا يلزم من سقوط الحد بالقذف سقوط التعزير به لسقوط
 الحد بشبهة الابوة لكون الغالب فيه حق الله تعالى بخلاف التعزير ولانه لا يلزم من سقوط الاعلى سقوط
 الادنى لكن لا يخفى ان قولهم لا يعاقب الوالد بسبب ولده يشمل التعزير ولانه عقوبة تفيق توفيق صاحب البحر
 على حاله وقد يجاب بأن القاضي لم يعاقبه لاجل ولده بل لمخالفته أمر الله تعالى (قوله ولا ارث فيه) أي اذ مات
 المقتول قبل اقامة الحد على القاذف أو بعد اقامته بغيره بطل الحد وايس لوارثه اقامته وهذا بخلاف ما اذا
 كان المقتول ميتاً فان الطالب يثبت لاصوله وفروعه أصله لا يطرأ بقى الارث ونحوه في البحر (قوله خلافاً
 للشافعي) الاول ذكره بعد قوله فيه وعنه لان الخلاف في الكل ومبنى الخلاف أن الغالب في حد القذف حق
 الشرع عندنا وعند حق العبد فده لورث ويصح الرجوع عنه والعفو والاعتياض انظر الى جانب حق
 العبد وعندنا بالعكس نظر الى جانب حقه تعالى وبيان تحقيق ذلك في الفتح (قوله ولا اعتياض) مقتضاه أن
 القاذف اذا دفع شيئاً للمقتول ليسقط حقه رجوع به قال المولى سري الدين في حواشي الزبلي وهل يسقط
 الحد ان كان ذلك بعد ما رفع الى القاضي لا يسقط وان كان قبله سقط كذا في وصول العمادى اه قالت ينبغي
 أن يكون العفو على هذا التفصيل ولا ينافيه قوله هم انه لا ييبطل بالعفو لعله على ما بعد المرافعة أبو السعود

ولا صلح ولا عفو (فيه وعنه)
 نعم لو عفا المقذوف فلا حد
 لاصحة العفو بل لترك الطلب
 حتى لو عاد وطالب حد شفي
 ولذا لا ينم الحد إلا بحضوره
 (قال لا آخر بارأني فقال
 الآخر) لا (بل أنت حد)
 لعامة حق الله تعالى فيه
 (بخلاف ما لو قال له مثلاً
 يا نبي الله فقال بل أنت لم
 يعز ولا أنه حقهم ما وقد
 تساوى في (تكافؤ) بخلاف
 ما سيجي في التواضع بين يدي
 القاضي أو تضارباً في تكافؤ
 لهلك مجلس الشرع
 ولتفاوت الضرب (ولو قاله
 لعرضه) وهو من أهل
 الشهادة (فردت به حد
 ولا لعان) الأصل أن الحدين
 إذا اجتمعا وفي تقديم
 أحدهما السقاط الآخر
 وجب تفرقهما احتياطاً للدرء
 والله ان في معنى الحد ولذا
 قالوا لو قال لها يا زانية بنت
 الزانية بدئي بالحد ليهتن في
 اللعان

مطلب هل للقاضي العفو
 عن التعزير

أقول والمذنبون خلافه في الخاتمة ولا يسقط هذا الحد بالعفو ولا بالأبراء بعد ثبوت وكذا إذا عفي قبل الرفع
 إلى القاضي اهـ (قوله ولا صلح) فلا يجب المال وسقوط الحد على التفصيل السابق أفاده المصنف وأورد
 أن الصلح هو الاعتياض فلا وجه له كره بعد وأجيب بان الاعتياض يتم عقد البيع بخلاف الصلح ط
 (قوله ولا عفو) فلا يسقط الحد بعد ثبوتة إلا أن يقر المقذوف لم يقذفني أو كذب شهودي فيظهر أن
 القذف لم يقع موجباً للحد لأنه وقع ثم سقط وهذا كما إذا صدقه المقذوف فتح (قوله فيه) متعلق برجوع
 وقوله وعنه متعلق باعتياض وما بعده ففيه لف وتشر مرتب (قوله نعم لو عفا الخ) فيمرد على بعض معاصري
 صاحب البحر حيث قوه من عدم صحة العفو أن القاضي يقيم الحد عليه مع عفو المقذوف متمسكاً بقول الفتح
 لا يصح العفو ويحد قال في البحر وهو غلط فاحش في المبسوط لا يكون للإمام أن يستوفيه لأن الاستيفاء
 عند طلبه وقد تركه إلا إذا عاد وطالب فيستدعي قيم الحد لأن العفو كان لغوا فكأنه لم يخصم اهـ قال فتعين جل
 ما في الفتح على ما إذا عاد وطالب اهـ (قوله ولذا الخ) دليل آخر لصاحب البحر استدلاله على الرد المذكور وهو
 ما في كافي الحاكم لو غاب المقذوف بعد ما ضرب بعض الحد لم يتم الحد إلا وهو حاضر لا احتمال العفو فاعفوا الصريح
 أولى (قوله حد) أي المبتدئ والجيب لأن كلامهما قذف صاحبه أما الأول فظاهر وكذا الثاني لأن معناه
 لا بل أنت زان أذهي كلمة عطف يستدل به الغلط فيصير المذكور في الأول خبر الما بعد بل بحر ولا يحذفان إلا
 بطلم ما ولو بعد العفو والسقاط كما سرق ربه في البحر خلافاً لما يؤوله كلام الفتح (قوله لعامة حق الله تعالى)
 فلو جعل قصاصاً يلزم اسقاط حقه تعالى وهو لا يجوز بحر قات ولعل اشتراط الطلب ولو بعد الثبوت بالنظر
 إلى ما في حق العبد (قوله مثلاً) أي من كل لفظ غير موجب لحد (قوله ما سيجي) أي في باب التعزير
 (قوله أو تضارباً) أي ولو في غير مجلس القاضي كما يفيد كلام البحر والتعليل المذكور (قوله لم يتكافأ)
 فيعزوه ما ويبدأ به مزيراً المبتدئ منهما لأنه أظلم كما سيجي (قوله لهلك مجلس الشرع) أي هلك احترامه
 فلم يكن ذلك محض حقهما حتى يعتبر التساوي فيه وقوله ولتفاوت الضرب علة لقوله أو تضارباً ففيه لف وتشر
 مرتب * (تنبه) * لو تسانى بين يدي القاضي هل له العفو عنهما قال في النهر لم أره والظاهر لا بخلاف قوله
 أخذت الرشوة من خصمي وفضيت علي فقد صرحوا بان له أن يعفو والفرق بين اهـ قلت وفيه نظر لانهما
 إذا تسانى استويا حقهما لكنهما إذا خلا بحرمة مجلس القاضي فتقبح حقه فصار بمنزلة قوله أخذت الرشوة
 فله العفو يدل عليه ما في اللؤلؤ الجية لو تسانى بين يديه ولم ينتهيا بالنهي ان حبسهما وعززهما فهو حسن لئلا
 يجترئ بذلك غيرهما فيذهب ماء وجه القاضي وان عفا عنهما فهو حسن لان العفو مندوب اليه في كل أمر اهـ
 وسند كرفي التعزير الاختلاف في أن الإمام هل له العفو والتوفيق لصاحب القنية بان له ذلك في الواجب
 حقه الله تعالى بخلاف ما كان لجناية على العبد فان العفو فيه للمعصية عليه والظاهر أن تسانىهما عند القاضي
 وقوله أخذت الرشوة اجتمع فيه حق لشرع مع حق العبد وهو القاضي ورجح فيه حقه فكان حق عبد كما
 يفيد كلام اللؤلؤ الجية واللام يكن له العفو تأمل (قوله ولو قاله لعرضه) أي لو قال لزوجه يا زانية (قوله وهو من
 أهل الشهادة) قيد به لأنه إذا لم يكن أهلاً لها لا يكون موجب قذوه لعاباً بل حداً ويحد اهـ ح عن ايضاح
 الأصل لابن كمال أي فيحد كل منهما بطلمهما كما لو قاله لعرضه وهو المسئلة المارة (قوله فردت به) أي
 بذلك اللفظ بان قالت بل أنت (قوله ولا لعان) لانها ما حدث في القذف لم تبق أهلاً للعان لانه شهادة ولا شهادة
 للمعدود في قذف (قوله الأصل الخ) جواب عما قد يقال لم قدم حدها حتى سقط اللعان مع أنه لو قدم اللعان
 لا يسقط الحد القذف عنها لان حد القذف يجري على الملاعة كما في الفتح (قوله ولا لعان في معنى الحد) استئناف
 ايضاح دخول الملة تحت هذا الأصل فادهم (قوله ولذا) أي لكونه في معنى الحد (قوله بدئي بالحد الخ) الأولى
 أن يقول بدئي بالحد ينتفي اللعان لان البداء بالحد موقوف على مخاطبة الملام أولاً فيسقط اللعان لانه بطلت
 شهادة الرجل أما لو خاضعت المرأة أولاً فلا عن القاضي بينهما ثم خاضعت الام يحد الرجل للقذف كما في البحر

(قوله ولو قالت في جوابه) أي في جواب قول الزوج لها يازانية (قوله للشك) لأنه يحتمل أنها أرادت به ما قبل النكاح فتحدت لغيرها ولا لعان لتصديقها إياه أو ما كان معه بعد النكاح وأطلقت عليه زنا لا مشا كلمة فيجب اللعان دون الحد لوجود القذف منه وعدمه منها والحكم بتعيين أحدهما بعينه متعذر فوقع الشك في كل من وجوب اللعان والحد فلا يجب واحد منهما بالشك حتى لو زال الشك بان قالت قبل أن أتزوجك أو كانت أجنبية حدثت فقط وهو ظاهر اه نهر وغيره (قوله قيد بالخطاب) أي بكاف الخطاب فانهم (قوله حد وحده) في بعض النسخ حد وحدث وهو تحريف لان الذي في النسخة أن قوله أنت أرزني مني ليس بقذف لما قدمناه من أن معناه أنت أقدر على الزنا نعم على ما مر عن الظهيرية من أنه قذف تحدى أيضا رديقال ان الحد عليهما وحدها لانه اذا كان قذفا يكون تصديقه في أنهما زانية على ما هو الاصل في ادعوى التفضيل من اقتضائه المشاركة والزنا بآلة تأمل (قوله ولو كان ذلك) أي المذكور من قوله يازانية وردها بقوله لها ربيت بك (قوله حدث) لزوال الشك كالمس (قوله لتصديقها) علة لقوله دونه أي لا يحدر هو أيضا لانها صدقته (قوله يلاعن) لان النسب لزمه باقراره وبالنفي بعده صار قاذفا لزوجته فيلاعن نهر (قوله وان عكس) بان نفاه أولا ثم أقرب به قبل اللعان حد لانه لما أكذب نفسه بطل اللعان الذي كان وجب بنفي الولد لانه ضروري صير اليه ضرورة التكاذب بين الزوجين وكان خافعا من الحد فاذا بطل صير الى الاصل (قوله لاقراره) أي سابقا أو لاحقا واللعان يصح بدون قطع النسب كما يصح بدون الولد بغير (قوله فهدر) أي لا يعلق بحد ولا لعان بغير (قوله لانه أنكر الولادة) وبه لا يصير قاذفا ولذا لو قال لاجنبي لست بأس فلان وفلانة وهما أنواء لا يجب عليه شيء زايحي (قوله لان الهاء تحذف للترخيم) = هذا علة في الفتح وعلة في الجوهرتان الاصل في الكلام التذكير (قوله قلنا الاصل الح) قد علمت أن هذا تعليل المسئلة الوفاقية وعال لهذه في الجوهرتان وغيرهما بانه أحال كلامه فوصف الرجل بصفة المرأة وقال في الفتح ولهما أنه رماهما بما يستحيل منه ولا يحدر كما وقذف محبوبا وكما لو قال أنت محلل للزنا لا يحدر وكون التاء للمبالغة مجاز بل هي لما عهد لها من التأنيث ولو كان حقيقة فالحد لا يجب بالشك (قوله في بلد القذف) أي لافي كل البلاد بغير وهذا أعم من مجهول النسب لانه من لا يعرف له أب في مسقط رأسه شرب لآلية (قوله أو من لا عنت بولد) أي سواء كان حيا أو ميتا وهذا اذا قطع القاضي نسب الولد وألحقه بأمه وبقي اللعان فلولا عنت بغير ولد أو لا عنت بولد ولم يقع نسب به أو بطل اللعان با كذاب الزوج نفسه ثم قذفها رجل وجب الحد أفاده في البحر (قوله لانه) أي الولد في المسئلة أمارة أي علامة الزنا فطانت العفة (قوله أو بقذف رجل وطئ في غير ملكه الح) الاصل فيه أن من وطئ وطئا حراما عينه لا يحدر قاذفه لان الزنا هو الوطء المحرم عينه وان كان محرما لغيره يحدر قاذفه لانه ليس بزنا فالوطء في غير ملكه من كل وجه أو من وجه حرام عينه وكذا الوطء في الملك والحرم مؤبد بشرط ثبوتها بالايجاب أو بالحديث المشهور عند أبي حنيفة لتكون ثابتة من غير تردد بخلاف ثبوت المصاهرة بالنسب والتقبيل لانها خازما ولا نص فيها بل هي احتياط أما ثبوتها بالوطء فهو بنص ولا تسكعوا ما نسكح آباؤكم ولا يمتنع بالخلاف مع النص فان كانت الحرمة مؤقتة فالحرمة لغيره وتتمام في الهداية وشروحا (قوله كلمة ابنه) مثل له في الفتح بقوله كوطء الحرمة الاجمعية والمكرهه فالوطء إذا كانت مكرهه يسقط احصانها فلا يحدر قاذفها لان الاكراه يسقط الاثم ولا يخرج الفعل عن كونه زنا فكذا يسقط احصانها كما يسقط احصان المكره الواطئ (قوله كلمة مشتركة) أي بين الواطئ وغيره (قوله أو في ملكه المحرم أبدا) استناد الحرمة الى الملك من اسم مادما للمسبب الى سببه لان المحرم هو المنة والملئ سببها واحذر بقوله أبدا عن الحرمة الموقوتة وبنى أمثاتها قريبا وترك اشتراط ثبوت الحرمة بالايجاب (قوله في الاصح) احتراز عن قول الكرخي كالأمة الثلاثة انه يحدر قاذفه لقيام الملك فكان كوطء أمته المجوسية وجه الصحيح أن الحرمة في المجوسية ونحوها يمكن ارتفاعها فكانت مؤقتة بخلاف حرمة الرضاع فلم يكن المحل قابلا للمحل أصلا وكيف يجوز حمل حراما غيره فتح (قوله

(ولو قالت) في جوابه (زنت بك) أو معك (هدرا) أي الحد واللعان للشك قيد بالخطاب لانها لو أجابته أنت أرزني مني حد وحده خائبة (ولو كان) ذلك (مع أجنبية حدث دونه) لتصديقها (أقرب بولد ثم نفاه يلاعن وان عكس حد) لا تكذب (والولد فيهما) لاقراره (ولو قال ليس بابني ولا بابك فهدر) لانه أنكر الولادة (قال لامرأته يازاني حداهما) لان الهاء تحذف للترخيم (ولرحل يازانية لا) وقال محمد يحدر لان الهاء تدخل للمبالغة كعلامة قائل الاصل في الكلام التذكير (ولا حد بقذف من له ولد لا أب له) معروف في بلد القذف (أو من لا عنت بولد) لانه أمارة الزنا (أو بقذف رجل وطئ في غير ملكه بكل وجه) كلمة ابنه (أو بوجه) كلمة مشتركة (أو في ملكه المحرم أبدا) كلمة هي اختتمه وضاع في الاصح

لقوان العفة (أو) بقذف
(من زنت في كفرها)
لسقوط الاحصان (أو)
بقذف (مكاتبات عن
وفاء) لاختلاف الصحابة في
حريته فأورث شبهة (وحد
قادف واطى عرسه حائضا
وأمة مجوسية وكاتبة
ومسلم تسكع محرمة في كفره)
لثبوت ملكه فيهن وفي
الاخيرة خلافهما (و) حد
(مستأمن قذف سائما)
لأنه التزم ايضاء حقوق
العباد (بخلاف حد الزنا
والسرقة) لأن ما من حقوق
الله تعالى المحضة كحد الخمر
وأما الذي في حد في الكل
الا لمرغابة لكن قد مناعن
المية نصح حده بالسكر
أيضا وفي السراجية اذا
اعتقدوا حرمة الخمر كانوا
كالمسلمين وفيها لو يرق الذي
أوردني فأسلم ان ثبت باقراره
أو بشهادة المسلمين حدوان
بشهادة أهل الذمة لا (أقر
القاذف بالقذف فان أقام
أربعة على زناه) ولو في كفره
لسقوط احصانه كما مر (أو
أقر بالزنا) أربعاً (كما مر)
عبارة الدرر أو اقراره بالزنا
فيكون معناه أو أقام بينة
على اقراره بالزنا وقد حررني
البحر أن البيعة على ذلك
لا تامة بأصل ولا يعول فيها
لأنه ان كان مسكرا فقد
رجع فتلعو البيعة وان
كن سقرا

لقوان العفة) تعليل للمسائل الثلاث أي واذا زالت العفة زال الاحصان والنص انما أوجب الحد على من
رجى الحصان وفي معناه المحصنة من فرميه رجي غير المحسن ولا دليل يوجب الحد فيه نعم هو محرم بعد التوبة
في مزر فتح (قوله أو بقذف من زنت في كفرها) الا توبة غير قيد كافي الفتح وأطلقه فشمع الحربي والذي
وما اذا كان الزاني دار الاسلام أو في دار الحرب وما اذا قال له زنت وأطلق ثم أثبت أنه زني في كفره أو قال
له زنت وأنت كفر فهو كالمقوف لمعتق زنت وأنت عبد بحر وما ذكره من شمول الاطلاق والاسناد الى وقت
الكفر هو المتبادر من اطلاق المصنف كالسكنز والهداية والزياحي والاختيار وغيرها ويخالفه ما في الفتح من
أن المراد قذفها بعد الاسلام بزنا كان في نصرانيته أن قال زنت وأنت كافرة كمالو قال قذفتك بالزنا وأنت
أمة فلا حد عليه لأنه انما أقر أنه قذفها في حال لو علمنا منه صريح القذف لم يحد لان الزنا يتحقق من الكافر ولذا
يقام عليه الجلد حد الا الرجم ولا يسقط الحد بالاسلام وكذا العبد اه وتبعه في الشرب لئلا يمتنع منه لو
قال زنت وأطلق يحد لأن يقال انه يحرم مع الاطلاق اذا لم يكن زناه في كفره ثابتا فلا يحد ولذا
قيده في البحر بقوله ثم أثبت أنه زني في كفره وهو المفهوم من كلام المصنف كعبه حيث جعل موضوع
المسئلة قذف من زنت في كفرها فقتضاه ثبوت الزنا في حال كفرها وأما لو قال قذفتك وأنت أمة فلا يحتاج الى
ثبوت زناها لما مر من التعليل (قوله مان عن وفاء) وكذا الومان عن غير وفاء بالاولى لموته عبدا بحر (قوله
في حريته) أي التي هي شرط الاحصان (قوله وحد الخ) شروع في محترز قوله أو في ملكه المحرم أبدا فان الحرمة
في هذه المذكورات مؤقتة ومثل الحائض المظاهر منها والصائمة صوم فرض ومثل الأمة المجوسية الأمة
المروجة والمشتراة فاسدا لان الشراء الفاسد يوجب الملك بخلاف المسكوة نسكا فاسدا فان الملك
لا يثبت وبه فلا يسقط احصانه بالوط عفيه ولا يحد قاده كافي الفتح (قوله ومسلم) بالجر وفي بعض النسخ
ومسلم بالنصب فالاول عطف على اظى والثاني على محله (قوله لثبوت ملكه فيهن) أي في هذه المسائل
وفي بعضها ملك النكاح وفي بعضها ملك الامانة وحرمة المنة فيها ليست مؤبد بل مؤقتة كما علمت فكان الوط
فيها حراما لغيره لا لغيره فلم يكن زنا لان الزنا ما كان بلاملك (قوله وفي الاخيرة خلافهما) وأصله ان تزوج
المجوسى له حكم العفة عنده وحكم البطلان عندهما غاية البيان (قوله مستأمن) بكسر الميم الثانية كياتي
في بابه (قوله لأنه التزم الخ) أي وحد القذف فيه حق العبد كما مر (قوله بخلاف حد الزنا والسرقة) أي فلا
يلزمه خلافه لابي يوسف (قوله في حد الكل) أي اتفاقا (قوله غاية) أي غاية البيان (قوله لكن الخ)
استدراك على قوله الا لمرغابة باطلا فانه شامل لما اذا سكر منه فافهم (قوله أيضا) أي كالمحد للزنا والسرقة
لكن قد مناعن أن المذهب أنه لا يحد (قوله وفي السراجية الخ) تقييد لقوله الا لمر (قوله حد) أي اذا لم يتقدم
على ما صر بيانه في الباب السابق (قوله لا) أي لا يحد لان شهادتهم قامت على مسلم فلم تقبل (قوله على زناه)
أي زنا المقدوف (قوله لسقوط احصانه) لا محل لذكره ههنا لان جواب المسئلة هو قول المصنف حد المقدوف
فالكلام في حد المقدوف لا في حد القاذف وقد مناعن في بيان الفتح أن الزنا يتحقق من الكافر ويقام عليه
حد الجلد لا الرجم ولا يسقط الحد بالاسلام وقد مره الشارح أيضا عند بيان شروط الاحصان نعم هذا التعليل
يناسب سقوط الحد عن القاذف واذا كان جواب المسئلة حد المقدوف يلزم منه سقوط الحد عن القاذف
فلم يكن التعليل خارجا عن المناسبة من كل وجه وكيف والباب معقول الحد القاذف دون المقدوف فادهم (قوله
كما مر) أي طير ما مر من كونه في أربعة متجانس (قوله وحد حررني البحر الخ) أي في باب حد الرأود كرمثله
ههنا في الشرب لئلا يمتنع عن البدائع والحاصل أن تعبير الشرر بالاقرار لا يناسب قوله حد المقدوف وانما يناسب
وقال مستأمن الحد عن القاذف وهو الاول لان الباب معقوله لا الحد المقدوف قال في الفتح فان شهر
رجلان أو رجل وامرأتين على اقرار المقدوف بلزنا يدرا عن القاذف الحد عن الثلاثة أي الرجل والمرأتين
لان الثابت بالبينه كالثابت بالمعاينة فكأنما سمعنا اقراره بالزنا اه ويحرم ما ذكره الشارح قريعا عن

المتنقط فقله لا تعتبر أصلاً الخ أي بالنسبة إلى حد المقدوف (قوله لا تسمع مع الاقرار إلا في سبع) في واث
مقر بدين على الميت فتسمع للتعدى أي تعدى الحكم بالدين إلى باقي الورثة وفي مدعى عليه أقر بالوصاية فبرهن
الوصى وفي مدعى عليه أقر بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا للضرر وفي الاستحقاق إذا أقر المستحق عليه لينتقل
من الرجوع على بآته وفيما لو خوصم الاب بحق عن الصبي فأثر لا يخرج عن الخصومة فتسمع البيعة عليه
بخلاف الوصي وأمين القاضي وفيما لو أقر الوارث للموصى له وفيما لو أقر دابة ببيعها من رجل ثم من آخر
فبرهن الأول على المؤجرة قبل وإن كان مقراله اهـ (قوله حد المقدوف) أي دون القاذف كما علمت
ونزل النصريح به اظهروه (قوله بحد متقدم) تقدم بيانه في باب الشهادة على الزنا (قوله وان عجز عن البيعة
للحال الخ) أمالوا أقام شاهدين لم يزكيا أو شاهداً واحداً وادعى أن الثاني في الصرف أنه يحبس ثلاثاً أيام للتركية
أولاً حضاراً لا يخرج كما قدمناه أول الباب (قوله إلى قيام المجلس) أي مقدار قيام القاضي من مجلسه فنج (قوله
ولا يكفل الخ) لأن سبب وجوب الحد طهر عند القاضي فلا يكون له أن يؤخر الحد لضرر المقدوف بتأخير
دفع العار عنه وإلى آخر المجلس دليل لا يضر وفي قول أبي يوسف الآخرو هو قول مجرى كمل فلذا يحبس
عندهما في دعوى الحد والقصاص ولا خلاف أنه لا يكفل بنفس الحد والقصاص وكان أبو بكر الرازي يقول
مراد أبي حنيفة أن القاضي لا يجبره على إعطاء الكفيل فاما إذا سمعت نفسه ولا بأس لأن سلبه نفسه
مستحق عليه والكفيل بالنفس عما يطالب به من القدر فتح (قوله درى الحد الخ) لأن الفاسق فيه نوع
فصور وان كان من أهل الادعاء لتحمل ولذا لو قضى بشهادته نفذ عندنا ما ثبت بشهادتهم شبهة الرابطة فقط
الحد عنهم وعن القاذف وكذا عن المقدوف لاشترط العدالة في الثبوت وأمالوا كانوا عيالا أو عبيداً
أو محدودين في ذنب أو كانوا ثلاثة فانهم يحدون للذنب دون المشهود عليه لهم أهلية الشهادة فيهم
أو عدم النصاب كما تقدم في باب الشهادة على الزنا قلت واظهار أن القاذف يحد أيضاً لان الشهود إذا احدوا
مع أنهم انما تكلموا على وجه الشهادة لا على وجه القذف يحد القاذف بالاول ولم أره مرعاه هذا
بخلاف شهادة الاثنين على الاقرار كما مر فيما (قوله يكتب بحد واحد الخ) أفاد أن الحد ومع عدم الفعل
المتكرر راد لو حد للاول ثم فعل الثاني يحد حداً آخر للثاني سواء كان قذفاً أو زناً أو سرقة كما صرح به في المقام
وغيره بحر لكن استثنى ما إذا قذف الحدوث ثانياً بالمقدوف الاثر كما أتى قرياً (قوله ائخذ جنسها) بان زنا
أو شرب أو قذف مراراً كنز وكذا السرقة بحر (قوله كبيدها) أي عندئذ وله حجب عليه أجسام من أهله
الخ (قوله بكاحه) مثل أتم زينة ثم رويته بالبن الزاين كما مر أول الباب (قوله الاسوطا) احذر رعي الوتم
الحد ثم قذف رجلاً آخر فإنه يحد ثانياً (قوله في المجلس) لم أر من صرح بمعرزته (قوله ولا شيء لاني لا تدخل)
والاصل أنه متى بقي عليه من الحد الاول شيء قذف آخر قبل تمامه صرب بقية الاول ولم يحد للثاني جوهره
قلت وفي ذلك في البحر والنهر بما إذا حضر اربعة المائي المحيطة والتميز لوضرب للرا أو للشرب بعض الحد
فهرب ثم زنى أو شرب ثانياً حد واحد مستأنفا ولو كان ذلك في القذف فإن حضر الاول والثاني جميعاً والاول
كامل الاول ولا شيء للثاني للثاني راد داخل وان حضر الثاني وحده يحد حداً مستقلاً لا لاني ويصل الاول لعدم
دعواه اهـ أي لعدم دعوى الاول تكميل الحد الواجب له لانه عند الغفلة قد رادوا وكما لا يقيم له الحد
ابتداءً لابطال به كذلك لا يكمل له لابطال به هذا ما ظهر لي وتأمل والحاصل أنه بما يكفي به كميل الحد الاول
ان طاب المقدوف الاول وحده أو مع الثاني ولو طاب الثاني وحده حد واحد مستقلاً لا لاني والشرب وبه
علم ان شرط تكميل الاول حصول الاول فقط وإن التداخل قد يكون بتداخل الثاني في سابق من الاول
وقد يكون بتداخل ما بقي من الاول في الثاني وذلك فيما يحديه حد مستقلاً كما علمت آثاراً مما سبق
هذا الباب في قول المصنف أقيم عليه بعض الحد فهرب وشرب ثانياً يستأنف في طهر بعض المشايخ من
ان عارض بين ما سر وما هو مضافاً ما علمت من اختلاف الموضوع (قوله وما إذا قذف الخ) عطف

مطالب لا تسمع البيعة مع
الاقرار إلا في سبع

لا تسمع مع الاقرار إلا في
سبع مذكورة في الاشباه
ليست هذه منها فلذا غير
المصنف العبارة فتأبه (حد
المقدوف) يعني إذا لم تكن
الشهادة بحد متقدم كما
لا يخفى (وان عجز) عن
البيعة للعمال (واستأجل
لا حصارش) هو دة في المصن
يؤجل إلى قيام المجلس فإن
عجز حد ولا يكفل ليزه
لطالهم بل يحبس ويقال
ابعت الهم) من يحضرهم
ولو أقام أربعة مساقاة كما
قال درى الحد عن القاذف
والمقدوف والشهود مائة فقط
ريكتي بحد واحد لينايات
أحد جنسها بخلاف
ما خالف) جنسها كبيدها
وعم الاملاقه ما إذا التحد
المقدوف أم تعدد بكاحه أم
كلمات في يوم أم أيام طاب
كلهم أم بعضهم وما إذا حد
للقذف الاسوط ثم قذف
آخر في المجلس فإنه يحد الاول
ولا شيء للثاني للتداخل وما
إذا قذف

كسابقه على قوله ما اذا اتحد (قوله فعتق) بالبناء للفاعل لانه لا يمتنع ان يتعدى الالبهمزة ط عن ابن الشحنة
 (قوله فان آخذ الثاني) أي طالبه في أثناء الحد أو بعد تمامه ط (قوله ثم قذفه) أي قذف المقذوف أولا
 بخلاف ما اذا قذف شخصا آخر بعد حده الاول فانه يحذف الثاني كما قدمناه (قوله لان المقصود الخ) قال في
 البحر لا يخفى ما فيه فانه بالحد الاول لم يظهر كذبه في اخبار مستقبلي بل فيما أحبر به ماضيا قبل الحد ولهذا
 قال في الفتح وصار كالمقذوف شخصاً فحده ثم قذفه بعين ذلك الزمان قال أتاباق على نسبي اليه الزنا الذي
 نسبته اليه لا يحذف ثانياً فكذا هذا أما لو قذفه بزناً آخر حده اه لكن في الظهيرية ومن قذف انساناً فحده ثم
 قذفه ثانياً لم يحذف الاصل فيه ما روى أن أبابكر لما شهد على المغيرة بالزنا وجارده عمر اقصور العدد بالشهادة
 كان يقول بعد ذلك في المحافل أشهد ان المغيرة لزان فأراد عمر أن يحده ثانياً فأنعه على فرجع الى قوله وصارت
 المسئلة اجاماً اه فظهر أن المذهب اطلاق المسئلة كما ذكره الزيلعي اه مافي البحر وتبعه في النهر أي
 المذهب أنه شامل لما اذا قذفه بعين الزنا الاول أو بزناً آخر فلا يلزم قاله في الفتح قلت والذي يظهر لي أن
 الصواب مافي الفتح وانه اذا صرح بنسبته الى زنا غير الاول يحذف ثانياً كما لو قذف شخصاً آخر لانه لم يظهر كذبه
 في القذف الثاني بخلاف ما اذا حده ثم قذفه بالزنا الاول أو أطلق ليل اطلاقه على الاول لان الحدود بالقذف
 يكرر كلامه بعد القذف لاظهار صدقه فيما حده بسببه كما فعله أبو بكر فان قوله أشهد ان المغيرة لزان لم يرد به
 زنا آخر وبه ظهر أن مافي الظهيرية لا ينافي مافي الفتح فلا يصلح للاستدراك به عليه (قوله ومفاده الخ) أي
 مفاد ما مر عن الزياحي من انتفاء الحد ثانياً حيث اتحد المقذوف أنه لو تعدد الحد وقدمنا التصريح به عن الفتح
 وقدمه فاذ قذف شخصاً بالزنا فحده ثم قال له يا ابن الزانية فانه يحذف ثانياً وان كانت أم المقذوف ممتة وكان
 الطالب له لان الثاني قذف لأمه وكذا يحذف بالاولى لو كانت الام حية فخاصة ممتة (قوله ان التعزير يتعدد الخ)
 حرم به مع ان المصنف قال لم أر من صرح به لكنه يؤخذ من كلامهم اه ط والمراد التعزير الذي هو حق
 العبد كما يفيد التعاليل وسمايت تمام الكلام على ذلك عند قول المصنف في الباب الاخير وهو حق العبد
 (قوله قلنا) أي في وجه الاستحسان بابتداء الفارق وهو أن حد الزنا أو الشرب لبس له مطالب مخصوص
 فكان استيفاءه للقاضي ابتداء والقاضي مندوب أي مأور بالدرء أي درء الحد بالستر عليه كما مر في الشاهد
 للخبير وهو حديث من رأى عورة فسترها كان كمن أحباها وودة فاذا أعرض القاضي عما ندب اليه وأراد
 استيفاء الحقيقة تهمة بذلك فلم يحزله استيفاءه بخلاف حد القذف والقود فان له مطالباً وهو المقذوف وولي
 المقتول حتى قيل ان اقامة التعزير لصاحبه كالقصاص كتحمله في المجتبى فلم يوجد من القاضي تهمة فيه فكان
 له استيفاءه فيما بينه وبين الله تعالى لان القضاء ليس شرطاً لاستيفاء القصاص بل للممكن كما مر في باب
 الشهادة على الزنا هذا ما طهر لي في تقرير هذا الحل فنامله والله سبحانه أعلم

(باب التعزير)

لما ذكر الزواج المقدرة شرع في غير المقدرة وأخرها الضعفاء وألحقه بالحدود مع أن منه محض حق العبد لما
 أنه عوبة وتعامه في النهر (قوله هو لغة التأديب مطلقاً) أي بضرب وغيره دون الحد أو أكثر منه ويطلق
 على التفعيم والتعظيم ومنه لتعزيره وتوقيره فهو من أسماء الاضداد (قوله غلط) لان هذا وضع شرعي
 لا لعوى اذ لم يعرف الامن جهة الشرع فكيف نسب لاهل اللغة الجاهل بذلك من أصله والذي في الصحاح
 بعد تفسيره بالضرب ومنه سمي ضرب مادون الحد تعزيراً فافشار الى أن هذه الحقيقة الشرعية متولة عن
 الحقيقة اللغوية بزيادة قيد هو كون ذلك الضرب دون الحد الشرعي فهو كلفظ الصلابة والركابة ونحوهما
 المقتواه لوجود المعنى اللعوي فيها وزيادة وهذه دقيقة مهمة تفتن لها صاحب الصحاح وغفل عنه صاحب
 القاموس وقد وقع له نظير ذلك كثيراً وهو غلط يتعين التماسه له اه نهر عن ابن حجر المسك وأجيب بأنه
 لم يلتزم الالفاظ اللعوية فقط بل يذكر المنقولات الشرعية والاصطلاحية وكذا الالفاظ الغامضة بتكثيرها

فعتق فحذف آخر حد
 العبد فان آخذ الثاني
 كمل له ثمانون لوقوع
 الاربعين لهما فتح وفي سرقة
 الزياحي قذفه فحده ثم قذفه لم
 يحذف ثانياً لان المقصود هو
 اظهار كذبه ودفع العار
 حصل بالاول اه ومفاده
 انه لو قال له يا ابن الزانية
 وأمة ممتة فخاصه حد ثانياً
 كما لا يخفى وأما تقييده بالحد
 ان التعزير يتعدد بتعدد
 ألفاظه لانه حق العبد
 (فرع) عابن القاضي
 وجلازني أو شرب لم يحده
 استحساناً وعن محمد يحده
 قياساً على حد القذف
 والقود قلنا الاستيفاء
 للقاضي وهو مندوب للدرء
 بالخبر فلحقه التهمة حوائج
 السعدية

(باب التعزير)

(هو) لغة التأديب مطلقاً
 وقول القاموس انه يطلق
 على ضربه دون الحد غلط
 نهر وشرعاً

للفوائد وفيه نظر لان كتابه موضوع لبيان المعاني اللغوية فثبت ذكر غيرها كان عليه التنبيه عليه لا يقع
 الناظر في الاشتباه (قوله تأديب دون الحد) الفرق بين الحد والتعزير أن الخدمة - دور والتعزير موقوف
 الى رأى الامام وأن الحد يدور بالشبهات والتعزير يجب معها وأن الحد لا يجب على الصبي والتعزير يشرع
 عليه والرابع أن الحد يطلق على الذى والتعزير يسمى عقوبة له لان التعزير يشرع للتطهير تارة خافية وزاد
 بعض المتأخرين أن الحد مختص بالامام والتعزير يفعله الزوج والمولى وكل من رأى أحدًا يسيئ للمعصية
 وأب الرجوع - حمل في الحد لا في التعزير وأنه يحبس المشهود عليه حتى يسأل عن الشهود وفى الحد لا في
 التعزير وأن الحد لا تجوز الشفاعة فيه وأنه لا يجوز لالامام تركه وأنه قد بسقط بالتقدم بخلاف التعزير
 فهى عشرة قلت وسيجيى غيرها عند قوله وهو حق العبد (قوله أكثره تسعة وثلاثون سوطا) الحديث من
 بلغ حدًا في غير حد فهو من المعتدين وحد الرقيق أو يعون فنقص عنه سوطا وأبو يوسف اعتبر أقل حدود
 الاحرار لان الاصل الحرية فنقص سوطا في رواية عنه وظاهر الرواية عنه تنقيص خمسة كما روى عن علي
 ويجب تقليد الصحابي فيما لا يدرك بالرأى لكنه غريب عن علي ونعمانه في الفتح وفي الحاوى القدسي قال
 أبو يوسف أكثره في العبد تسعة وثلاثون سوطا وفي الحر خمسة وسبعون سوطا وبه تأخذه فعلم أن الاصح
 قول أبي يوسف بحرقات يحتمل أن قوله وبه تأخذ ترجيح للرواية الثانية عن أبي يوسف على الرواية الاولى
 لكون الثانية هي ظاهر الرواية عنه ولا يلزم من هذا ترجيح قوله على قولهما الذي عليه متون المذهب مع
 نقل العلامة قاسم تجميعه عن الأئمة ولذا لم يقول الشارح على ما في البروعن أبي يوسف أنه يقرب كل جنس
 الى جنسه فيقرب المسلم والقابلة من حد الزنا وقذف غير المحصن أو المحصن بعير الزنا من حد القذف صرفا لكل
 نوع الى نوعه وعنه أنه يعتبر على قدر عظم الجرم ومخرجه يلقى (قوله وأقله ثلاثة) أى أقل التعزير ثلاث
 جلدان وهكذا ذكره القهسودرى فكأنه يرى أن ما دونها لا يقع به الرجز وليس كذلك بل يختلف ذلك
 باختلاف الأشخاص فلا معنى لتقديره مع حصول المقصود بدونه فيكون موقوف الى رأى القاضى يقيمه بمقدور
 ما يرى المصلحة فيه على ما بينا تفصلا به وعليه ما سيجارحهم الله تعالى زياع ونحوه في الهداية قال في الفتح
 فلورأى أنه ينزجر بسوط واحد اكتفى به وبه صرح في الخلاصة ومقتضى الاول أنه يكمل له ثلاثة لانه حيث
 وجب التعزير بالضرب فأقل ما يلزم أقله اذ ليس وراءه الاقل شيء ثم يقتضى انه لو رأى أنه انما ينزجر بعشرين
 كانت أقل ما يجب فلا يجوز نقصه منها فلورأى انه لا ينزجر بأقل من تسعة وثلاثين صار أكثره أقل الواجب
 وتبقى فائدة تقدير الاكثر بها انه لو رأى أنه لا ينزجر الا بأكثر من ما يقتصر عليها وبذلك لا أكثر بموع
 آخر وهو الحبس مثلا (قوله لو بالضرب) يعنى أن تقدير التعزير بما ذكرنا هو فيما لو رأى القاضى تعزيره
 بالضرب فليس له الزيادة على الاكثر لا ينافى ما أتى من أن التعزير ليس فيه تقدير بل هو موقوف الى رأى
 القاضى لان المراد تفويض أنواعه من ضرب ونحوه كما يأتي (قوله على أربع مراتب) تعزير اشرف
 الاشراف وهم العلماء والعلماء بالاعلام بان يقول له القاضى بلعنى انك تفعل كذا فيستزجر به وتزجر
 الاشراف وهم نحو الدهاقين بالاعلام والجرالى باب القاضى والخصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم
 السوقة بالجر والحبس وتعزير الانساء بهكذا كذا وبالضرب اه ومثله في الفتح عن الشافى والزيلعى عن
 النهاية ويأتى الكلام عليه والدهاقين جمع دهقان بكسر الدال وقد انضم وهو معرب يعلى على رئيس
 القرية والتاجر ومن له مال وعقار مصباح (قوله وكاهمبى الح) أى كل ما ذكر من المراتب الاربع ولا يصح
 أن يرجع الى ما فى المتن أيضا لان ما ذكره من التقدير لا فرق فيه بين القول بالتفويض وعدمه كما علمت
 فانهم ثم ان ما ذكره من انه يخالف القول بالتفويض هو ما فهمه في البحر حيث قال وظاهره أنه ليس موقوف
 الى رأى القاضى وانه ليس له التعزير بغير المناسب لاستحقاقه وظاهر الاول أى القول بالتفويض أن له ذلك
 اه ذات وفيه كلام نذكره قريبا (قوله فان كان الح) سذكر ما يؤيد قريبا (قوله ولا يفرق بالضرب

(تأديب دون الحد أكثره
 تسعة وثلاثون سوطا وأقله
 ثلاثة) لو بالضرب وجعله في
 الدرر على أربع مراتب
 وكاهمبى على عدم تفويضه
 للعاكم مع انها ليست على
 اطلاقها فان من كان من
 اشرف الاشراف لو ضرب
 غيره فأدماه لا يكفي تعزيره
 بالاعلام وأرى انه بالضرب
 صواب (ولا يفرق بالضرب

فيه) بل يضرب في موضع واحد لأنه جرى فيه التخفيف من حيث العدد فلونخفف من حيث التفريق أيضا
يفوت المقتضود من الزجر (قوله وقيل يفرق) ذكره محمد في حدود الأصل والاول ذكره في أشربة الأصل
(قوله ووفق الخ) فليس في المسئلة روايتان بل اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع وهذا التوفيق
مذكور في شروح الهداية والكثر (قوله والا لا) أي ان لم يباغ الاكثر بل كان بالادنى كالثلاث ونحوها لأنه
لا يفسد العضو كافي الفتح وبه علم أن المراد بالأقصى الاكثر أو ما قارب به مما يخشى من جبهه على عضو واحد
افساده فانهم قال الزياحي ويتقوا المواضع التي تتقوا في الحدود أي كالرأس والمذاكير (قوله ويكون) أي
التعزير به أي بالضرب بالخ وليس مراده حصراً أنواعه فبما ذكر كما يفسده قوله الآتي ويكون بالنفي عن
البلد الخ قامت ويكون أيضاً بالشهير والتسويد لشاهد الزور كما سئل كره آخر الباب (قوله وبالصفع) هو أن
يربط الرجل كفه فيصرب بها فها الإنسان أو بدنه فاذا قبض كفه ثم يضربه فابس بصفع بل يقال ضربه بجمع
كفه مصباح (قوله فيصان عنه أهل القبلة) وانما يكون لأهل الذمة عند أخذ الجزية منهم (قوله لا يأخذ مال
في المذهب) قال في الفتح وعن أبي يوسف يجوز التعزير بالسلطان بأخذ المال وعندهما وباقي الأغمة
لا يجوز اهـ ومثله في المعراج وظاهره أن ذلك رواية ضعيفة عن أبي يوسف قال في الشرع بلاية ولا يفتى بهذا
لما فيه من تسليط الظلمة على أخذ مال الناس فيما كونه اهـ ومثله في شرح الوهبانية عن ابن وهبان (قوله
وفيه الخ) أي في البحر حيث قال وأما في البرازية أن معنى التعزير بأخذ المال على القول به اهـ سألته شيء من
ماله عنه مدة لينتزع ثم يعيده إلينا لا أن يأخذ المال كما لنفسه أو لبيت المال كما يتوهمه الظلمة إذ
لا يجوز لأحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعي وفي المجتبى لم يذكر كيفية الأخذ وأرى أن يأخذها
فبمسكها فان أيس من توبته يصرفها إلى ما يرى وفي شرح الآثار التعزير بالمال كان في ابتداء الإسلام ثم
نسخ اهـ والحاصل أن المذهب هدم التعزير بأخذ المال وسيد كر الشارح في الكفالة عن الطرسوسي أن
مصادرة السلطان لأرباب الأموال لا يجوز إلا لعلم مال بيت المال أي إذا كان يرد هالبيت المال (قوله
والتعزير ليس فيه تقدير) أي ليس في أنواعه وهذا حاصل قوله قبله ويكون به وبالصفع الخ قال في الفتح
وبما ذكرنا من تقدير أكثره يعرف ما ذكر من أنه ليس في التعزير شيء مقدر بل مفوض إلى رأي الإمام
أي من أنواعه فانه يكون بالضرب وبغيره أما إذا اقتضى رأيه الضرب في خصوص الواقعة فانه حينئذ لا يزيد
على تسعة وثلاثين اهـ قلت نعم الزيادة من نوع آخر بان يضم إلى الضرب الحبس كما يذكروا المصنف وذلك
يختلف باختلاف الجناية والحائى قال الزياحي وليس في التعزير شيء مقدر وانما هو مفوض إلى رأي الإمام
على ما تقتضى جنايةهم فان العقوبة فيه تختلف باختلاف الجناية فينبغي أن يباغ غاية التعزير في الكبيرة كما
إذا أصاب من الأجنبية كل محرم سوى الجماع أو جمع السارق المتاع في الدار ولم يخرج منه وكذا ينظر في
أحوالهم فان من الناس من ينتزح باليسير ومنهم من لا ينتزح إلا بالكثير وذكروا في النهاية التعزير على مراتب
إلى آخر ما مر عن الدرر أقول وظاهر عبارته أن قوله وذكروا في النهاية الخ بيان لقوله وكذا ينظر في أحوالهم
الخ أي أن أحوال الناس على أربع مراتب فلا يكون ما في النهاية والدرر ونحوها للقول بالتفويض
وحينئذ فيكون المراد بالمرتبة الاولى وهي أشرف الأشراف من كان ذا مروءة صدرت منه الصغيرة على سبيل
الزلة والندور فإذا قالوا تعزيره بالأعلام لأنه في العادة لا يفعل ما يقتضى التعزير بما فوق ذلك ويحصل انزجاره
بمقدار القدر من التعزير فلا يفي أنه على قدر الجناية أيضاً حتى لو كان من الأشراف لسلكه تعدي طوره
فعل الواطئة أو وجد مع الفسقة في مجلس الشرب ونحوه لا يكتفى بتعزيره بالأعلام فيما يظهر لوجه
عن المروءة لأن المراد بها كفى الفتح وغيره الدين والملاح وسيأتي آخر الباب انه لو تكرر منه الفعل ضرب
التعزير بهذا صريح في انه بالنسبة لمراتبه لا يبق ذلك مروءة وهذا مؤيد لما قدمه عن النهر من انه لو ضرب غيره فأدماه
لا يكتفى بتعزيره بالأعلام الخ ثم رأيت في الشرع بلاية من ما بحثته حيث قال ولا يخفى ان هذا أي الاكتفاء

مطلب في التعزير بأخذ
المال

فيه) وقيل يفرق ووفق
انه ان بلغ أقصاه يفرق
والا لا شرح وهبانية
(ويكون به) بالحبس
(بالصفع) على العنق
وفرك الأذن وبالكلام
العنيف وبنظر القاضى
بوجهه بوسر وبنظر غير
لذف) مجتبى وفيه عن
اسر نحسى لا يباح بالصفع
له من أعلى ما يكون من
لاستحلاف فيصان عنه
أهل القبلة (لا يأخذ مال في
المذهب) بحر وفيه عن
البرازية وقيل يجوز ومعناه
ن يحسكه مدة لينتزع ثم
يعيده له فان أيس من توبته
صرفه إلى ما يرى وفي المجتبى
انه كان في ابتداء الإسلام
ثم نسخ (و) التعزير (ليس
فيه تقدير بل هو مفوض
إلى رأي القاضى)

مطالب يكون التعزير بالقتل

وعليه مشايخنا يلقى لان المقصود منه الزجر وأحوال الناس فيه مختلفة بغير (ويكون) التعزير بالقتل كمن وجد رجلا مع امرأة لا تحل له ولو أكرها فلها قتله ودمه هدر وبكذا العلم وهابية (ان) كان يعلم انه لا يزوجها صباح وصبر بمادون السلاح والا) بأن علم انه يزجرها ذكر (لا) يكون بالقتل (وان) كانت المرأة طائعة قتلتها) كذا عزاء الزيلعي لهندواني ثم قال (و) في منية المصني (لو) كان مع امرأته وهو برئ بها أو مع محرمة وهما مطاوعة قتلتها جميعا) اه وأقره في الدرر وقال في البحر ومفاده الفرق بين الاجنبية والزوجة والمحرمة مع الاجنبية لا يحل القتل الا بالشرط المدكور ومن عدم الانحرار المزبور وفي غيرها يحل (مطلقا) اه ورده في الهر بما في البرازية وغيرها من التمسوية بين الاجنبية وغيرها ويدل عليه تمسكهم الهندواني للمرأة نعم ما في المية مطلق فيجمل على المفيد ليتفق كلامهم ولما حرم في الوهبانية بالشرط المدكور مطاوعة هو الحق

بتعزيره بالاعلام انما هو مع ملاحظة السبب فلا بد أن لا يكون مما يبلغ به أدنى الحد كما اذا أصاب من أجنبية غير الجماع اه فهذا صريح في أن من كان من الاشراف يعزى على قدر جنائته وان لا يكتب في فيه بالاعلام اذا كانت جنائته فاحشة تسقط به امرؤه وقد ثبت بما قلنا عدم مخالفة ما في الدرر للقول بتفويضه للقاضي وأن المعتبر حال الجنائية والجاني بخلاف ما فهمه في البحر كما قدمناه فاعتنم هذا التعزير المفرد (قوله) وعليه مشايخنا) قدمنا عبارة الزيلعي عند قوله وأقله ثلاثة (قوله) ويكون التعزير بالقتل رأيت في الصارم المسلول للمحافظ ابن تيمية أن من أصول الحنفية ان ما لا قتل فيه منهم مثل القتل بالمثل والجماع في غير القبل اذا تكرر ذلك امام أن يقتل فاعله وكذلك أنه أن يزبد على الحد المقدر اذا رأى المصلحة في ذلك ويحملون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من القتل في مثل هذه الجرائم على انه رأى المصلحة في ذلك ويسمونه القتل سياسة وكان حاصله انه أن يعزى بالقتل في الجرائم التي تعظمت بالسكرار وشرع القتل في جنسها ولهذا أفتى أكثرهم يقتل من أكثر من سب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الذمة وان أسلم بعد أخذه وقالوا يقتل سياسة اه وسيأتي تمامه في فصل الجريه ان شاء الله تعالى ومن ذلك ما سيذكره المصنف من أن الامام قتل السارق سياسة أي ان نكر رمنه وسيأتي أيضا قبيل كتاب الجهاد ان من تكرر الحق منه في المصر قتل به سياسة لاسيما بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل وسيأتي أيضا في باب الردة أن الساحر أو الرنديق الداعي اذا أخذ قبل توبته ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل ولو أخذ بعد توبته وان الحناق لا توبة له وتقدم كيفية تعزير اللوطي بالقتل (قوله مع امرأة) ظاهره أن المراد انطوائها وان لم يرمه فعلا فيجوز كيدل عليه ما يأتي عن منية المصني كمن تعرفه فافهم (قوله) فله قتله) أي ان لم يمكنها التخلص منه صباح أو ضرب واللم تكن مكرهة فالشرط الاتي معتبر هنا أيضا كما هو ظاهر ثم رأيت في كراهية شرح الوهبانية ونصه ولو استكره رجل امرأة لها قتله وكذا العلم فان قتله ودمه هدر اذا لم يستطع منه الا بالقتل اه وادهم (قوله) ان كان يعلم) شرط للقتل الذي تضمنه قوله كمن وجد رجلا (قوله) ومفاده الخ) توفيق بين العبارةتين حيث اشترط في الاولى العلم بانه لا يزوج بغير القتل ولم يشترط في الثانية موافق بحمل الاولى على الاجنبية والثانية على غيرها وهذا بناء على أن المراد بقوله في الاولى مع امرأة أي برئ بها أو بأتى الكلام عليه (قوله) مطاوعة) زاده المصنف على عبارة المنية متابعة لشخصه صاحب البحر (قوله) بما في البرازية وغيرها) أي كالخانية وفيها الورأي رجلا برئ بها أو امرأة أخرى وهو محصن يصاح به فلم يهرب ولم يمتنع عن الرضا له قتله ولا نصاص عليه اه (قوله) فيجمل على المقيد) أي يجعل قول المنية قتلتها جميعا على ما اذا علم عدم الانحرار بصباح أو ضرب ذات وقد ظهر لي في التوفيق وجه آخر وهو ان الشرط المدكور انما هو فيما اذا وجد رجلا مع امرأة لا تحل له قبل أن يزجرها فهذا لا يحل قتله اذا علم انه يزجر بغير القتل سواء كانت أجنبية عن الواحد أو زوجة له أو محرمة منه أما اذا وجد برئ بها فله قتله مطلقا اوله في المية بقوله وهو يزني وأطاق قوله قتلتها جميعا وعليه فقوله الحاربة الذي قدمناه أن نفاذ صاحبه بغير قيد ويدل عليه أيضا عبارة المجتبى الثانية ثم رأيت في جبايان الحاوي الزاهري ما يؤيده أيضا حيث قال رجل رأى رجلا مع امرأته يزني بها أو يقبها أو يضمها الى نفسه وهي مضارعة فقتله أو قتلها بالاضمان عليه ولا يحرم من ميراثه ان أثبتته بالبينة أو بالقرار ولو رأى رجلا مع امرأته في غارة حالية أو رآه مع محارمه هكذا ولم يرمه الراود واعيه قال بعض الشافعية حله وقال بعضهم لا يحل حتى يرى منه العمل أي الزنا ودواعيه ومثله في خزانة الغار اه وفي سرقة البراريه لو رأى في منزله رجلا مع أهله أو جاره فيحجر وخاف ان أخذ ان يقهره فهو في سعة من قتله ولو كانت مطاوعة قتلتها فدها صريح في ان الفرق من حيث رزق الزنا رده انما هو (قوله) مطاوعة) أي لا فرق بين أجنبية وغيرها (قوله) وهو الحق) مفهوماً انه انما يقابل بالطل ولم يظهر من كلامه ما يقتضي بطلانه بل ما نقله بعده عن المجتبى يهديه وقرعلت بما قررناه ما يتفق به كلامهم وأما كون ذلك من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فلا يقتضي اشتراط العلم بهم

الانزجار تأمل (قوله بلا شرط احصان الخ) رده على ما في الخانية من قوله وهو محصن كما قدمنا وجزم به
الطرسوسي قال في النهر ورد ابن وهبان بأنه ليس من الحد بل من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو
حسن فان هذا المنكر حيث تعين القتل طريقا في الزلته فلا معنى لاشتراط الاحصان فيه ولذا أطلقه البرازي
اه قلت ويدل عليه أن الحد لا يليه الا الامام (قوله وفي المجتبى الخ) عزاه بعضهم أيضا الى جامع الفتاوى
وحدود البرازية وحاصله أنه يحل ديانة لا قضاء فلا يصدره القاضي الا بينة والظاهر أنه يأتي هنا التفصيل
المذكور في السرقة وهو ما في البرازية وغيرها ان لم يكن لصاحب الدار بينة فان لم يكن المقتول معروفا بالشر
والسرقة قتل صاحب الدار قصاصا وان كان منتهجا به فكذلك قياسا وفي الاستحسان نجب الدية في ماله لورثة
المقتول لان دلالة الحال أوردت شبهة في القصاص لافي المال (قوله وعلى هذا القياس الخ) هو من تمة عبارة
المجتبى وأقره في البحر والنهر ولذا مشى عليه المصنف (قوله المكابر) أي لا تحذف علانية بطريق العلة
والقهر قال في المصباح كبرته مكابرة غالبة مع العلة (قوله وقطاع الطريق) أي اذا كان مسافرا ورأى قاطع
طريق له قتله وان لم يقطع عليه بل على غيره لما فيه من تخليص الناس من شره وأذاه كما يفيد ما بعده (قوله
وجميع الكبار) أي أهلها والظاهر أن المراد بهم المتعدى ضررها الى الغير فيكون قوله والاعونة والسعاة
عطف تفسير أو عطف خاص على عام فيشمل كل من كان من أهل الفساد كالساحر وقاطع الطريق واللص
واللوطي والخنازق ونحوهم ممن هم سرور ولا يترجى به القتل (قوله والاعونة) كأنه جمع معين أو عنوان
معناه والمراد به الساعي الى الحكم بالافساد دفع عطف السعاة عليه عطف تفسير وفي رسالة أحكام السياسة عن
جميع النسي في سئل شيخ الاسلام عن قتل الاعونة والظلم والسعاة في أيام الفترة قال يساح قتلهم لانهم ساعدون
في الارض بالفساد وقيل انهم يمتنعون عن ذلك في أيام الفترة ويخفون قال ذلك امتناع ضرورة ولوردوا
لعاد والمسانح واعمه كأنه اهدى قال وسألنا الشيخ أباشجاع عنه فقال يساح قتلهم ويأب قاتله اه (قوله وأقنى
الناهي الخ) لعل الوجوب بالنظر للامام ونوابه والاباحة بالنظر لغيرهم ط (قوله ويكون بالنفي عن البلد)
ومنه ما مر من نفي الزاني البكر ونفي عمر رضي الله عنه نصر من حجاج لافتتان النساء بحماله وفي النهر عن شرح
البخاري العيني ان من آذى الناس ينفي عن البلد (قوله وبالهجوم الخ) من باب تعدد الدخول على غفلة بغتة
قال في أحكام السياسة وفي المتنق واذا سمع في داره صوت المزمار فادخل عليه لانه لما سمع الصوت فقد
أسقط حرمة داره وفي حدود البرازية وغصب النهاية وجناية الدراية ذكر الصدر الشهيد عن أصحابنا انه يهدم
البيت على من اعتاد الفسق وأنواع الفساد في داره حتى لا بأس بالهجوم على بيت المفسدين وهجم عمر رضي
الله عنه على نائحه في منزلها وضر بها بالدرعة حتى سقطت جرحا فقبيل له فيه فقال لا حرمة لها عداشتها بالبحر
والتحقق بالاماء وروى ان الفقيه أبابكر البخاري خرج الى الرستاق وكانت النساء على شط النهر كاشفات الرؤس
والذراع وقيل له كيف فعلت هذا فقال لا حرمة لهن انما الشك في ايمانهن كأنهن حرييات وهكذا في جنائيات
جميع الفتاوى وذكر في كراهية البرازية عن الوقعات الحسامية ويقدم ابلاء العذر عن مظهر الفسق بداره
فان كف بها والاحسبه الامام أو أدبه أسواطا أو أرجمه من داره اذ الكل يصلح تعزير او عن عمر رضي الله تعالى
عنه أنه أحرق بيت الخمار وعن الصفا الزاهدي الامر بتخريب دار الفاسق (قوله وان ملحوها) أي تسكر
وان قال أصحابنا نلقي فيها ملحا لاجل تحليلها وفي كراهية البرازية قال في العيون وفتاوى النسي انه يكسر
دنان الخمر ولا يضمن الكاسر ولا يكتفى بالقضاء الملح وكذا من أراق خورا أهل الدمة وكسر دنانها وشق رقاقها
ان كانوا نهارا بين المسلمين لا يضمن لانهم لمسا طهروها بيساقف وأسقطوا حرمتها وفي سير العيون يضمن
الا اذا كان اما يرى ذلك لانه مختلف فيه وفي السلم يضمن الرق بمسلم في منزله دن من جرير يدا تحاذها خلا
بضمن الدن عند الثاني وان لم يرد الا تحاذ لا يضمن عند الثاني وذكر الخصاص أن الكسر لو باذن الامام
لا يضمن ولا يضمن وأصله يمين كسر برطاسم السلم والفتوى على قولهم ما في عدم الضمان اه (قوله ولم

بلا شرط احصان لانه ليس من
الحد بل من الامر بالمعروف
وفي المجتبى الاصل أن كل
شخص رأى مسلما يزني أن
يحل له قتله وانما يمنع خوفا
من ان لا يصدر عنه زنى
(وعلى هذا) القياس
(المكابر بالظلم وقطاع
الطريق وصاحب المكس
وجميع الظلمة بادنى شيء
قيمة) وجميع الكبار
والاعونة والسعاة يساح قتل
الكل ويشاب قاتلهم انتهى
وأقنى الناهي بوجوب قتل
كل مؤذ في شرح الوهبانية
ويكون بالنفي عن البلد
وبالهجوم على بيت
المفسدين وبالأخراج من
الدار وبهدمها وكسر
دنان الخمر وان ملحوها ولم

ينقل احراق بيته (ويقيم)

كل مسلم حال مباشرة

المعصية (قضية) (و) أما

(بعده) (ف) ليس ذلك اغير

الحاكم) والزوج والمولى

كاسيحي * (فرع) *

من عليه التعزير لو قال

لرجل اقم على التعزير ففعله

ثم رفع للحاكم فانه يحتسب

به ذنبه واقربه المصنف ومثله

في دعوى الحاشية لكن في

الفخ ما يجب حقا لا بعد

لا يقيم الا امام لتوقفه

على الدعوى الا أن يحكم فيه

فليجز (ضرب غيره بغير

حق وصرية المضروب)

ايضا (يعززان) كما لو شاعرا

بين يدي القاضي ولم يتكافأ

كأمر (ويبدأ باقامة

التعزير بالبدني) لانه اطم

قضية وفي مجمع الفتاوى جاز

المجازاة له في غير موجب

حد للادب ولما انتصر

بعد ظلمه أو لم يعلمه

من سبيل والعفو أفضل من

عفا وأصلح فأجره على الله

(وصح حاشية) ولو في بيته

بان يعمه من الخروج منه

نهر (مع صريه) اذا حنيج

لزيادة تأديب (وصريه

أشد) لا يخفض عدد أو

يخفف وصفا (ثم حد الزنا)

لثبوت كتاب (ثم حد

الشرب) لثبوت باجماع

الحاشية لا بالقياس لانه

لا يجري في الحدود (ثم

القذف) لضعف سببه

باحتمال صدق القاذف

(و) وكل مرتكب منكر

مطالب التعزير قد يكون بدون معصية

ينقل احراق بيته) تقدم نقله عن عمر في بيت الحمار فالمراد أنه لم ينقل عن علمائنا لكن ما مر عن الصغار يفيد
(قوله ويقيم الخ) أي التعزير الواجب حقا لله تعالى لانه من باب ازالة المنكر والشارع ولي كل أحد
ذلك حيث قال صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبأسائه الحديث بخلاف
الحسد ولم يثبت ثوابها الا لولا وبخلاف التعزير الذي يجب حقا للعبد بالقذف ونحوه فانه لتوقفه على
الدعوى لا يقيم الا الحاكم الا أن يحكم فيه اه فسخ (قوله قضية) هذا العزو لقوله حال مباشرة المعصية
وأما قوله يقيم كل مسلم فقد صرح به في الفتح وغيره (قوله وأما بعده الخ) تصریح بالمفهوم قال في القضية لانه
لو عززه حال كونه مشغولا بالفاحشة فله ذلك لانه نهي عن المنكر وكل واحد مأمور به وبعد الفراغ ليس
بنهي لان النهي عما مضى لا يتصور فيتمتع تعزيرا وذلك الى الامام اه وذكركم لانه لا يحتسب أن
يعزرا المعززان عزوه بعد الفراغ منها (قوله لكن في الفتح الخ) وعليه فاني القضية محمول على ما اذا كان حقا
لله تعالى أو حقا لعبد وحكماء به (قوله لا يقيم الا الامام) وقيل لصاحب الحق كالقصاص وجبه الاول أن
صاحب الحق قد يسرف فيه غلظا بخلاف القصاص لانه مقدر كما في البحر عن المجتبى (قوله ولم يتكافأ)
عطف على يعززان وفيه اشارة الى الجواب عما يتوهم من اطلاق قول مجمع الفتاوى الا في جاز المجازاة بمثله
الخ والجواب أن ذلك فيما تمحض حقا لهم أو أمكن فيه التساوي كما لو قال له يا خبيث فقال بل أنت بخلاف
الضرب فانه يتفاوت وبخلاف النشائم عند القاضي فان فيه هتك لمجاس الشرع كما مر في الباب السابق
وقدمنا تمامه (قوله جاز المجازاة بمثله) فيه اشارة الى اشتراط امكان التساوي ونقص كونه حقا لهما كما قلنا
اذ بدون ذلك لا بمثاله (قوله اذا احتيج لزيادة تأديب) وذلك بأن يرى أن أكثر الضرب في التعزير وهو
تسعة وثلاثون لا يتزجر من أو هو في شئ من انزجارهم ايضم اليه الحبس لان الحبس صلح تعزير بانفراده حتى
لو رأى أن لا يضربه ويحبسه أياما عقوبة ففعل قال ط وصح القيد في السفهاء والدمار وأهمل الانفساد
جوى عن المفتاح (قوله وضربه أشد) أي أشد من ضرب حد الزنا يؤخذ من التعليل أن هذا فيما اذا عزز
بمادون أكثره والاقتساع وثلاثون من أشد الضرب فوق ثمانين حكما فضلا عن أربعين مع تنقيص واحد من
الاشدية فيقوب المعنى الذي لاجله نقص كذا قاله الشيخ قاسم بن قاطوب بغاشية لامية واطلاق الاشدية شامل
لقوته وجمعه في عضو واحد فلا يفرق الضرب فيه وقدم الكلام فيه أول الباب وأشار الى انه يجز من ثبابة
كفى غاية البيان ويخالفه ما في الثانية يضرب التعزير قائما شيابه وينزع الفرو والحشو ولا يعد في التعزير
اه والظاهر الاول لتصریح المبسوط به بحرو وتقدم معنى المدنى حد الزنا (قوله فلا يخفف وصفا) كي لا يؤدى
الى فوات المقصود بحر أي الانزجار (قوله ثم حد الزنا) بالرفع لحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
والاصل ثم ضرب حد الزنا ط (قوله لا بالقياس) رد على صدر الشريعة كما به عليه ابن كمال في هامش الايضاح
(قوله لضعف سببه) أي فسببه محتمل وسبب حد الشرب متيقن به وهو الشرب والمراد أن الشرب متيقن
السببية للحد لا متيقن الثبوت لانه بالبدنة أو الاقرار وهو مما لا يوجب اليقين بحر وهو مأخوذ من الفتح
تأمل (قوله وعزركل مرتكب منكر الخ) هذا هو الاصل في وجوب التعزير كما في البحر عن شرح
الطحاوى وظاهره أن المراد حصر أسباب التعزير فيما ذكر مع أنه قد يكون بدون معصية كتعزير
الصبي والمتهمة كما يأتي وكفى من خيف منه فتنة بحمله مثلا كما مر في نفي عمر رضى الله تعالى عنه نصر بن حجاج
وذكر في البحر أن الحاصل وجوبه باجماع الامة لكل مرتكب معصية ليس بها حد مقدر كمنكر حرم ومس
محرم وخلوة محرمة وكل رباطا ظاهر اه قلت وهذه السكبة غير منعكسة لانه قد يكون في معصية فيها حد كزنا
غير المحصن فانه يجازى حد اولاد امام به سياسة وتعزير كما مر في باب وروى أحد أن الحاشي الشاعر جى به
الى على رضى الله تعالى عنه وقد شرب الخمر في رمضان وضربه ثمانين ضربه من العشرة لكن ذكرى
الفتح انه صربه العشرين فوق الثمانين لظاهرة في رمضان كما في رواية أخرى انه قال له ضربه مائة العشرة

بجراه تلك على الله وافتارك في رمضان اهـ والتعزير فيه من جهة أخرى غير جهة الحد (قوله الا اذا كان الكذب ظاهرا الخ) سيأتي الكلام فيه (قوله لانه غيبة) ظاهر لزوم التعزير وان لم يعلم صاحب الحق لكن مر عن الفتح أن ما يجب حقا للعب لا يتوقف على الدعوى (قوله وكل مرتكب معصية) لعله ذكره مع اغناء ما قبله عنه ليفيد أن المراد بالمسكر ما لا حد فيه قال في الفتح ويعز من شهد شرب الشاربين والجمعون على شبه الشرب وان لم يشربوا ومن معز كوة خمر والمطير في رمضان يعزرو ويحبس وكذا المسلم يبيع الخمر ويا كل الربا والمعنى والخنف والناثحة يعزرون ويحبسون حتى يحدوا أو توبة ومن ينهم بالقتل والسرقة يحبسون ويتخذ في السجن الى أن يظهر التوبة وكذا من قبل أجنبية أو عانقها أو مسها بشهوة اهـ (قوله فيعزرو بشتم ولده) فيه كلام لصاحب البحر تقدم في حد القذف (قوله وكل من ليس بمحصن) أي احصان القذف ط وحاصله أن من لم يحد قاذفه لعدم احصانه يعزرو قاذفه فلا يلزم من سقوط الحد لعدم الاحصان سقوط التعزير (قوله ويبلغ به غايته) أي تسعة وثلاثون سوطا وهذا معطوف على قوله فيعزرو رومة تضاهي بلوغ الغاية في شتم ولده وليس كذلك (قوله محرم ما غير جماع) الذي في الفتح والبحر وغيرهما كل محرم غير جماع ومفاده انه لا يبلغ الغاية بمجرد لمس أو تقبيل وهو خلاف ما يفيد كلام الشارح (قوله وفيما عداها) أي ما عدا هذه المواضع الثلاث لا يبلغ غاية التعزير واقتصر عليها بالبحر وزاد بعضهم غيرهما من أمان في الدرقيل نارك الصلاة يضرب حتى يسيل منه الدم وفي الحجة لو ادعى الإمام انه كان مجوسا لا يصدق الا انه يضرب ضربا شديدا اهـ أي ولا يلزم القوم إعادة الصلاة في انما انية من وطن غلاما يعزرو أشد التعزير وفي التاترخانية ان المرأة اذا ارتدت نحر على الاسلام وتضرب خمسة وسبعين اهـ أي على قول أبي يوسف ان أكثره ذلك أما على قولهما فأكثره تسعة وثلاثون (قوله أي بشتم) إطلاق القذف على الشتم مجاز شرعي حقيقة لغوية بحر (قوله مسلم تما) أي سواء كان عدلا أو مستورا وسيأتي أن الذي كالمسلم (قوله أو علم القاضي بفسقه) هذا لم يذكره في الفتح بل ذكره في النهر عن الخاتبة ولعله مبني على القول المرجوح من أن للقاضي أن يقضي بعلمه تأمل (قوله بلا بيان سببه) مثل انه فاسق وهذا تفسير لقوله مجردا واحدا ترزبه عمالوين سببا شرعيا كتقبيل أجنبية كما ذكره بعد قلت وهذا مخالف لما ذكره في الشهادات من أن الشهادة لا تقبل على جرح مجرد عن إثبات حق لله تعالى أو للعبس مثل أن يشهدوا على شهود المدعى بانهم فسقة أو زناة أو أكلة الربا أو سرقة الخمر أو على اقرارهم انه شهدوا بزور وتقبلوا شهودا على الجرح المرح المرح مثل انهم زفوا وصهلوا الزنا أو شربوا الخمر أو سرقوا مني كذا ولم يتقدم العهد أو اني صالحتهم بكذا من المال على أن لا يشهدوا على بالباطل وأطلب رد المال منهم ففي هذا إثبات حق لله تعالى وهو الحد أو إثبات حق العبد وهو المال بخلاف ما قبله لانه ليس فيه إبيات فعل خاص موجب للحد بل غاية أن عادتهم فعل الزنا أو نحوه فهو جرح مجرد وقد قال في القصة هذان الشهادتان على الجرح المجرد لا تصح بل تصح اذا ثبت فسقه في ضمن ما تصح فيه الخصومة كجرح الشهود اهـ فهذا يفيد أن ما بين سببه كتقبيل أجنبية لا جرح مجرد لانه ليس في ضمن ما تصح فيه الخصومة ولهذا أورد المصنف وغيره هناك أن اقرارهم بشهادة الزور موجب للتعزير وهو من حقوقه تعالى وأجاب بان الظاهر أن مرادهم بحقه تعالى الحد لا التعزير لانه يسقط بالتوبة فليس في وسع القاضي الزامه بخلاف الحد فانه لا يسقط بما قلت والتحقيق انه يفرق بين البابين بأن المراد بالمجرد هنا ما لم يبين سببه وغير المجرد ما بين له سبب موجب لحق الله تعالى من حد أو تعزير أو لحق العبد والمراد بالمجرد في باب الشهادة ما لم يوجب حدا أو حقا عدا غير المجرد ما ثبت في ضمن ما تصح فيه الخصومة من حق لله تعالى أو للعبد وجه الفرق أن المقصود هنا إسقاط التعزير عن القاذف بإبيات ما يوجب صدقه لا إثبات فسق المقتضوف ابتداء فلذا كتنى ببيان السبب الموجب لفسقه ولم يكف بالمجرد عنه لاحتمال ظن الشاهد من سائس موجب لله مقسقا وأما في باب الشهادة فان المقصود إثبات فسق الشاهد ابتداء لان القاضي يبحث أولا عن

أو مؤذى مسلم بغير حق بقول أو فعل) الا اذا كان الكذب ظاهرا كما كتب بحر (ولو بغير العين) أو إشارة البس لانه غيبة كما يأتي في الحظر فمرتكبه مرتكب محرم وكل مرتكب معصية لا حد فيها فيها التعزير بأشياء (فيعزرو) بشتم ولده وقذفه (بقذف مملوك) ولو أم ولده (وكذا بقذف كافر) وكل من ليس بمحصن (بربا) ويبلغ به غايته ككل ما أصاب من أجنبية محرم ما غير جماع أو أخذ السارق بعد جمعه لا متاع قبل اخراجه وفيما عداها لا يبلغ غايته (وبقذف) أي بشتم (مسلم) تما (ببافاسق الا أن يكون معلوم الفسق) ككاس مثلا أو علم القاضي بفسقه لانه الشبه قد أحقه هو بنفسه قبل قول القائل فتح (فان أراد) القاذف (اثباته) بالبين (مجردا) بلا بيان سببه (لا تسمع ولو

مطالب في الجرح المجرد

عدالة لا يقبل شهادته فاذا برهن الخصم على جرحه كان المقصود اثبات فسقه لا تسقط عدالته لان الجرح
مقدم على التعديل واثبات الفسق مقصود اظهار الفاحشة وقد قالوا انه منفسق لشهود الجرح فلا تقبل
شهادتهم الا اذا كان في ضمن اثبات حق تصح فيه الخصومة لانه لم يصرف مقصودا باظهار الفاحشة بل يثبت
صحتها ولا يدخل في الحق هذا التعزير بل ما مر عن المصنف فالحاصل ان ما يوجب التعزير جرح مجرد في باب
الشهادة لا هنا فيقبل ههنا بعد بيان سببه لانه لما علمت و بدل على ما قلنا ما صرحوا به هناك من أن الجرح
المجرد انما لا يقبل لو كان جهر لانه اظهر للفاحشة أمالو كان سرا فانه يقبل وكذا ما صرحوا به أيضا من أنه
لا يقبل اذا كان بعد التعديل كما اعتداه المصنف ومضى عليه هناك ولو كان قبله قبل واظهار أن قوله قبوله
قبله انه يكون خبرا بفسق الشهود انما لا يقبل القاضي شهادتهم ولذا يقبل الجرح سر من واحد ولو كان
شهادة لم يقبل ولهذا لو دلوا بعد الجرح تثبت عدالتهم وتقبل شهادتهم ولو كان الجرح سر شهادة مقبولة
لنقطوا عن حبر الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل فثبت انه اخبار لا شهادة وتظهيره سؤال القاضي المذكرين
عن الشهود فنصار الحاصل أن الجرح المجرد لا يقبل في باب الشهادة اذا كان على وجه الشهادة جهر بعد
التعديل والاقبل وأما في باب التعزير فانه يقبل بعد بيان سببه ويخرج بذلك عن كونه مجردا * (تنبيهه) *
سواء أتى أن التعزير يثبت بشهادة المدعى مع آخر أو بشهادة عدل اذا كان في حق وقته تعالى لانه من باب
الاخبار وظاهر كلامه هنا انه لا بد من شاهد من غيره لان تعزير القاذف ثبت بحقه للمقذوف فاذا ادعى
القاذف فسق المقذوف لا تكفي شهادته لنفسه فلا بد من إقامة البينة على صدق القاذف ليسقط عنه التعزير
الثابت بحقه للمقذوف بخلاف ما كان حقه الله تعالى هذا ما صهر لي في هذا المقام والسلام (قوله وأراد اثباته)
أي لا سقط الحد عنه (قوله لثبوت الحد) أي فكان الجرح ثابتا من لا قصد اقله يكن مجردا لكن المناسب
التعميل ببيان السبب وبؤيده ما مر في هذا الباب عن الملتقط من انه لو أقام أربعة ففسا فيدرك الحد عن
القاذف والمقذوف والشهود دفعه لم أن ثبوت الحد غير لازم وهذا مزيدا لمساعدة آتيا من أن المراد بالحد
هنا ما لم يبين سببه لا ما لم يثبت ضمننا (قوله حتى لو بينوا الخ) نفي ريع على قوله بلا بيان سببه (قوله وكذا في
جرح الشاهد) ندعيت الفرق بين البابين (قوله وينبغي الخ) فانه صاحب الجرح (قوله ليغزره) أي يغزر
المقذوف ويسقط التعزير عن القاذف (قوله سأل القاضي المشتوم) أي ولا يطلب من الشاتم البينة في
مثل هذا كافي الجرح (قوله من الفرائض) أراد بها ما يشمل الواجبات كما ذكره بعد (قوله ثبت فسقه)
وينبغي أن يلزمه التعزير لما مر من انه يغزر كل مرتكب معصية لاحد منها (قوله بيا كافر) لم يقيد بكون
المشتوم بذلك مسلما ما يدكره بعد (قوله ان اعتقد المسلم كافر انعم) أي يكفر ان اعتقده كافر لا بسبب
مكفر قال في التمر وفي الذخيرة المختار للفتوى انه ان أراد الشتم ولا يعتد به كفر الا يكفر وان اعتقده كفرا
نفسا طبعه هذا بناء على اعتقاده انه كافر يكفر لانه لما اعتقد المسلم كافرا اعتقد دين الاسلام كفرا اه
(قوله كفر) أي لان اجابته اقرارا بانه كافر فيؤاخذ به لرضاه بالكفر ظاهر الا اذا كان مكرها وأما ما يابيه
وبين الله تعالى فان كان مائة أو لانيه كافر بالطاغوت مثلا فلا يكفر (قوله فيكون محملا) قال في السرنبلاية
وبرج خلافة حالة السبب فلهذا أطلقه في الهداية وغيرها (قوله باحار) يستعمل في حرف الشرع بمعنى
الكافر والزاني وفي عرفنا اليوم بمعنى كثير الخصام والممازعة قال في البحر وأما ما يطفه باحار على بافاسق
التعابير بينهما ما ولذا قال في القنية لو أقام مدعى الشتم شاهدين شهد أحدهما أنه قال له بافاسق والا حرم على
انه قال له باحار لا تقبل هذه الشهادة اه (قوله يا محنت) بفتح النون أما بكسر هاء فمرادف لا وحى نمر وقيل
المحنت من يؤتى كالمرأة وعليه اقتصر في الدر المنثور ونقل بعض المحققين عن الاشارات أن كسر الون أوضح
والفتح أشهر وهو من خلقه خلق النساء في حركاته وسكناته وهياكله وكلامه فان كان خالقة فلا دم فيه ومن
يتسكاه فهو المذموم (قوله يا حاش) هو الذي يخون فبما في يده من الاسانيد أبر السعد عن الجوى (قوله)

قال يازاني وأراد اثباته
تسمع) لثبوت الحد بخلاف
الاول حتى لو بينوا فسقه
بما فيه حق لله تعالى أو للعبد
قبلت وكذا في جرح الشاهد
وينبغي ان يسأل القاضي عن
سبب فسقه فان بين سببا
شرعيا كتحصيل أجنبية
وعما فيها دخلونه به اطلب
بينة اعززه ولو دل هو
ترك واجب سأل القاضي
المشتوم عما يجب عليه
نعلمه من الفرائض فان لم
يعرفها ثبت فسقه لمافي
الجبتي من ترك الاشتغال
بافقه لا يقبل شهادته
والمراد بما يجب عليه تعلمه
منه نمر (وعز) الشاتم
(بيا كافر) وهل يكفر ان
اعتقد المسلم كافرا نعم والا
لانه يفتي شرح وهما نية ولو
أحابه لم يكفر خلاصة
وفي النائر ما يثبت لا يعز
ما لم يقل يا كافر بالله لانه
كافر بالطاغوت فيكون
محتملا (يا حاش) يا حاش
يا حاش يا محنت يا حاش

يا سفيه يا بليد يا أحمق
 يا مباحي يا عواني (بالوطي)
 وقيل يسأل فان عني انه من
 قوم لوط عليه الصلاة
 والسلام لا يعزروا ان أراد
 به انه يعمل عملهم عزز
 عنده وحدث عندهما والصحيح
 تعزيره لوفى غضب أو هزل
 فتح (بازنديق) يا منافق
 يا راضي يا مبغض يا مودى
 يا نصراني يا ابن النصراني
 نهر (بالص) الآن يكون
 لصا) لصدق القائل كما
 والنساء ليس بقيد اذا
 الاخبار كانت أو فلان
 فاسق ونحوه كذلك مالم
 يخرج مخرج الدعوى فنية
 (بإدبوث) هو من لا يغار
 على امرأته أو محرمه
 (بأقرطبان) مرادف ديوث
 بمعنى معرص (يا شارب
 الخمر يا آكل الربا يا ابن
 القعبة) فيه إجماع الى انه اذا
 شتم أصله عز وبطاب الولد
 كـ ابن الفاسق يا ابن
 الكافر وانه يعززه بقوله
 يا قعبة لا يقال القعبة عرفا
 أخسر من الزانية لكونها
 تجاهر به بالاجرة لا نقول
 لذلك المعنى لم يحد فان الزنا
 بالاجرة يسقط الحد عنه
 خلافا لهما بن كمال لكن
 صرح في المضمرة ان بوجوب
 الحد فيه قال المصنف وهو
 ظاهر (يا ابن الاجرة أنت
 مأوى المصوص أنت
 مأوى الزواني

يا سفيه) هو المبذر السرف وفي عرفنا اليوم بمعنى يذئ اللسان (قوله يا بليد) انما يعزروا لانه يستعمل بمعنى
 الخبيث الفاجر نهر عن السراج قلت وهو في العرف اليوم بمعنى قليل الفهم فينبغي أن لا يعزروه ثم رأيت
 في الفتح قال وأنا أظن انه يشبهه بأبله ولم يعزروا به (قوله يا أحمق) بمعنى ناقص العقل سبي الانحلاف (قوله
 يا مباحي) هو من يعتقد أن الأشياء كلها مباحة (قوله يا عواني) هو الساعي الى الحاكيم بالناس ظمنا (قوله
 أو هزل) عبارة الفتح قلت أو هزل من تعود بالهزل بالقبح اه (قوله بازنديق يا منافق) الاول هو من
 لا يتدين بدين والثاني هو من يبطن الكفر ويظهر الاسلام كما سبذ كره في الردة عن الفتح (قوله يا راضي) قال
 في البحر ولا يخفى أن قوله يا راضي بمنزلة يا كافر أو يا مبتدع فيعزروا لان الرافضي كافر ان كان يسبب الشيعين
 ومبتدع ان فضل عليا عليهم من غير سب كما في الخلاصة اه قلت وفي كفر الرافضي بمجرد السب كلام
 سنذكره ان شاء الله تعالى في باب المرتد نعم لو كان يقذف السيد عائشة رضي الله عنها فلا شك في كفره
 (قوله يا مبتدع) أهل البدعة كل من قال قولاً خالف فيه اعتقاد أهل السنة والجماعة (قوله يا لص) بكسر
 اللام وتضم دونه متقى (قوله الا أن يكون لصا) الاولى أن يقول الا أن يكون كذلك لئلا يوهبهم اختصاصه
 باللص اذا لفرق بين الكل كما بحثه في اليعقوبية وقال انه لا يصح به اه قلت ويدل له قوله في الفتح وقيد
 الساطق بما اذا قاله لرجل صالح أما لو قال لفاسق أو فاسق أو لص أو لص أو فاجر أو فاجر لا شيء عليه والتعليل
 يبعد ذلك وهو قولنا انه آذاه بما ألحق به من الشين فان ذلك انما يكون فيمن لم يعلم اتصافه به هذه أم من علم
 فان الشين قد ألحقه بنفسه قبل قول القائل اه كلام الفتح قلت ويظهر من هذا وكذا من قول المصنف
 السابق الا أن يكون معلوم الفسق أن المراد الجاهر المشتهر بذلك فلا يعزروه شانه بذلك كما لو اغتابه فيه
 بخلاف غيره لان فيه اذاه بما لم يعلم اتصافه به وتقدم انه يعززه بالعمية وهي لا تكون الا بوصفه بما فيه والا
 كانت به تافها فاذا عزز بوصفه بما فيه مما لم يتجاهر به ففي شتمه به في وجهه بالاولى لانه أشد في الايذاء والاهانة
 هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله كما مر) أي عند قوله يا فاسق (قوله مالم يخرج مخرج الدعوى) قيد للزوم التعزير
 بالانخبار عن هذه الاوصاف يعني انه اذا ادعى عند الحاكم أن فلانا يعمل كذا مما هو من حقوق الله تعالى فان
 المدعى لا يعزروه اذا لم يكن على وجه السب والافتقاص بل يعزروه المدعى عليه لما سبذ كره الشارح عن كماله
 النهر أن كل تعزير لله تعالى يكفي به خبر العدل وكذا لو ادعى عليه سرقة أو ما يوجب كفر أو عجز عن إثباته
 بخلاف دعوى الزنا كما يأتي والفرق وجود الص على حده لا ينفذ اذا لم يأت بأربعة من الشهداء (قوله
 بإدبوث) تثليث الدال ط ومثله القواد في عرف مصر والشام فتح (قوله بأقرطبان) معرب قاتبان در ومثله
 بالكشخاب وهو الحق خلافا لما في الكثر من أنه لا تعزير فيه كافي الفتح وهو بالحاء المعجمة كافي القاموس
 خلافا لما في البحر والنهر من أنه بالمهـ حلة (قوله مرادف ديوث) قال الزيلعي هو الذي يرى مع امرأته
 أو محرمة وجلا فيسدها عاليا بها وقيل هو المسبب للجمع بين اثنين بمعنى غير محدود وقيل هو الذي يبعث
 امرأته مع غلام بالغ أو مع مزارعة الى الضيعة أو يأذن لهما بالدخول عليها في غيبته (قوله بمعنى معرص)
 في بعض النسخ معرص بالسبي قال في النهر بعد ما مر عن الزيلعي وعلى كل تقدير فهو المعنى بالمعرب بكسر
 الراء والسبي المهملة والعوام يلحنون فيه فيفتحون الراء ويأتون بالصاد قاله العيني (قوله عزز بطاب الولد)
 لانه هو المقصود بالشتم واطاهر أن له الطالب وان كان أصله حيا محالاف قوله يا ابن الزانية وانه يعزرها أيضا
 بطاب الاصل تأمل (قوله وانه يعزرها) عطف على قوله انه اذا شتم أي أن في كلام المصنف إجماع أيضا الى
 أن موجبه التعزير لا الحد (قوله لا يقال الخ) حاصله انه كان ينبغي أن يوجب الحد لا التعزير (قوله يسقط
 الحد) أي حد الراسخ العقد ولم يكن فاذا بالزنا الخالي عن الملك وشبهته فلا يحد القاذف أيضا لكنه يعززه
 وكتب ابن كمال هاهنا سرجه هنا أن النسبة الى فعل لا يجب الحد بذلك الفعل لا يوجب الحد اه فادهم
 (قوله وهو طاهر) لعل وجهه انه صار حقيقة عرفية بمعنى الزانية فهو قد فسد بمرح الرما ولان القعبة لا تترم

مقدار الجارة الذي هو علة سقوط الحد عند الامام (قوله يامن يا لعب بالصبيان) أي معهم ثم والظاهر أن المراد به في العرف من يفعل معهم القبيح بقربة الشتم والغضب (قوله فيم حاله الحيض) أي فلم يكن قد فاعل به صريح الزنا فلا يوجب الحد بل التعزير (قوله ويبالغ في تعزيره) أي فيما اذا عرف بالديانة وقوله أو يلاع أي فيما اذا أقربها ففيه لف ونشر مشوش كما تفيد عبارة المنع عن جواهر الفتاوى لانه اذا لاعن لا يحتاج الى التعزير واذا أ كذب نفسه بلزمه الحد كفي الجواهر أيضا واعترض بان الدوش من لا يعارض على أهله أو محرمه فهو ليس بصريح الزنا فكيف يجب الامان باقراره بالديانة قلت الظاهر أن المراد اقراره بمعناها لا باقضاها أي بان قال كنت أدخل الرجال على زوجتي يزنون بها (قوله تلزمه كفارة عين) لانه عاق وجوعه على الكفر فينمقدينا كما مر في بابيه وأشار الى أنه لا يصير كافرا برجوعه لكن هذا اذا علم أنه برجوعه لا يصير كافرا والا كفر لرضاه بالكفر كما مر في محله والى أنه لا يلزمه كفارة في المسئلة الاولى لانه ليس كل رافضى كافرا كما مر ولم يكن تعاقبا على الكفر (قوله لظاهر كذبه) أي يفتينا كفي الهداية وفي البحر من الخاوى القدسي الاصل أن كل سب عايشته الى الساب فانه لا يعز ر فان عاد الشين فيه الى المسبوب عزراه واعاد مود شينه الى الساب لظاهر كذبه (قوله واستحسن في الهداية) وكذا في السكافي كفي التارخانية ونقل القهستاني تصحيحه عن الفتاوى وعبارة الهداية وقيل في عرف ما يعز ر لانه بعد شيئا وقيل ان كالمسبوب من الاشراف كالفقهاء والعلوية يعز ر لانه يلحقهم الوحشة بذلك وان كان من العامة فلا يعز ر وهذا حسن اه والحاصل أن ظاهر الرواية انه لا يعز ر مطلقا ومختار الهندواني أنه يعز ر مطلقا والتفصيل المذكور كفي الفتح وغيره قال السيد أبو السعود وقوى شيخنا ما اختاره الهندواني بانه الموافق للضابط كل من ارتكب منكرا أو آذى مسلما بغير حق بقول أو فعل أو إشارة يلزمه التعزير قلت ويؤيده أن هذه الالفاظ لا يفصل بينهما حقيقة الالفاظ حتى يقال بظاهر كذبه ولولا النظر الى ما فهم من الاذى لما تميل بالتعزير بها في حق الاشراف والافظهون الكذب فيها موجود في حق الكل فينبغي أن يلحق بهم من كان في معناه ممن يحصل له بذلك الاذى والوحشة بل كثير من أصحاب الانفس الانية يحصل له من الوحشة أكثر من الفقهاء والعلوية وقد يجب أن المراد بالاشراف من كان كريم النفس حسن الطبع وذو كرامة والعلوية لان العال ب فيهم ذلك فن كانت هذه الصفة لحقه الشين بهذه الالفاظ المراد لازمه من محو البلاء وحبس العايع والادلائل انه هو الذي ألحق الشين بنفسه فلا يعز ر في حق الوحشة كما لو قيل لفاسق يا فاسق فيرجع الى ما تحسنه في الهداية وغيره ثم رأيت الشارح في شرح الملتقى قال ولعل المراد بالعلوي كل متق والافا انحصص غير طاهر بل قال الفقيه أبو جعفر انه في الاحقة أما في الاشراف والتعزير اه واهمهم (تنبيه) يذ كرفي شرحه على الملتقى أيضا انه لو على وجه الزاح يعز ر ولو بطريق العقارة كفرن لان اهانه أهل العلم كفر على الخمار فتاوى بدعيه لكنه بشكل بما في الخلاصة أن سب الخمين ليس بكفر اه والمراد باناسين ثمان وعلى رضى الله تعالى عنهما (قوله بالله) بمعنى العاقل (قوله وأبوه ايس كذلك) أي ايس بحجام وكذا التعزير لو كان كذلك بالاولى (قوله وأرجب الزياحي الخ) كانه اعدم طهو والكذب في يابس الحجام لموت أيبه قاله سامعون لا يعاون كذبه فحقه الشين بخلاف قوله بالحجام لانهم يشاهدون صغته بحر ودفعه في النهر بان التفرقة تحكمكم لان الحكم بتعزيره غير مقيد بموت أيبه اه قات والذي رأيته في الزياحي عكاز من الالفاظ التي لا توجب التعزير قوله بارسة في يابس الاسود ويا بن الحجام وهو ايس كذلك اه فتواه وهو ايس كذلك أي ليس سمومه الصفة وليس المراد في الحكم المذكور بآفة هذه الشارح وغيره اههم (قوله لانه مر بما معنى المؤجر) قاله لا حسرو المؤجر يستعمل فيمن يؤجر أهله للزنا لانه ليس بمعناه الحقيقي المتعارف بل بمعنى المؤجر (قوله يابعا) هو بالباء الموحدة والعين المعجمة المشددة وقال بانعاو كانه انزع من البعاء بحر عن المعرب (قوله هو المايون) أي الذي لا يتدر على تركه أن يؤني في دبره للسودة ومحوها بحر قاتل لكن قال المصنف في شرحه تعام

يامن يا لعب بالصبيان يا حرام
 زاده) معناه المتولد من
 الوطء الحرام فيم حاله
 الحيض لا يقال في العرف
 لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا
 لا نأقول كثيرا ما يراد به
 الحرام اللئيم فلذا لا يحد
 * (فرع) * أقر على نفسه
 بالديانة أو عرف به لا يقتل
 ما لم يستحل ويبالغ في
 تعزيره أو يلاع عن جواهر
 الفتاوى وفيها فاسق
 تاب وقال ان رجعت الى
 ذلك فاشهدوا عليه انه
 رافضى فراجع لا يكون
 رافضيا بل عاصيا ولو قال ان
 رجعت فهو كافر فراجع
 تلزمه كفارة عين (لا) يعز ر
 (يا حمار يا خنزير يا كلب
 يا تيس يا قرد) يا ثور يا بقرة
 يا حية لظهور كذبه
 واستحسن في الهداية
 انه عز ر ولو لمخاطب من
 الاشراف وتبعه الزياحي
 وغيره (يا حجام يا ابله يا ابن
 الحجام وأبوه ليس كذلك)
 وأوجب الزياحي التعزير
 في يابس الحجام (يا مؤجر)
 لانه عرفا بمعنى المؤجر (يا بعا)
 هو المايون بالالف الموحدة وفي
 الملة قط في عرو

يعزرفيهما وفي ولد الحرام
 نهر والضابط أنه متى نسبته إلى
 فعل اختياري محرم شرعا
 ويعتد عارا عرفا يعزرف
 والا لا ابن كمال (ياضحة)
 بسكون الحاء من يضحك
 عليه الناس أما بهتوها فهو
 من يضحك على الناس وكذا
 (ياضحة) وانتهت في الغاية
 التعزرفيهما وفي ياساحر
 يامقاسم وفي الملتقى
 واستحسنوا التعزرف
 المقول له فقها أو عـ لو يا
 (ادعى سرقة) على شخص
 (وعجز عن اثباتها لا يعزرف كما
 لو ادعى على آخر بدوى
 قوجب تكفيره وعجز)
 المدعى (عن اثبات مادعاء)
 فإنه لا شيء عليه إذا صدر
 الكلام على وجه الدعوى
 عند ما حكم شرعى أما إذا
 صدر على وجه السب أو
 الانتقاص فإنه يعزرف فتاوى
 قارى الهداية (بخلاف
 دعوى الزنا) فإنه إذا لم يثبت
 بعد المامر (وهو) أى التعزرف
 (حق العبد) غالب دية
 (فيجوز فيه الإبراء والعفو)
 قوله لاقتضائه عكس الحكم
 لأن المال حيث أمكن اثباته
 بدون نسبته إلى السرقة
 يصير بدعواه ظاهر أقصدا
 نسبته إليها والعدل عنها
 إلى دعوى المال بخلاف
 دعوى الزنا لأنه لا يمكن
 اثباتها إلا بنسبة الزنا إليه فلم
 يكن قاصدا نسبته إليه
 فيقتضى التعزرف في دعوى
 السرقة لا في دعوى الزنا
 وهذا عكس الحكم أهـ

لدرر البغامن شتم العوام يتفوهون به ولا يعرفون ما يقولون أهـ وهذا هو المناسب لما مشى عليه تبعها
 المتن من أنه لا تعزرف فيه أما على تفسيره بالمأبون فلا ولذا قال في البحر بعد ما نقسب عن المغرب أنه المأبون
 وينبغي أن يجب التعزرف فيه اتفاقا لأنه ألحق الشين به لعدم ظهور الكذب فيه ثم استشهد بذلك بما صرح
 به في الظهيرية من وجوب التعزرف في يامعطوح وهو المأنى في الدبر مع لادائه ألحق الشين به بل البغما أقوى
 لأن الابنة عيب شديد قالت وحاصله أن المأبون هو الذى يطلب أن يوتى بخلاف المعطوح وهو بالعين الهائلة
 والغاء والحيم وفسره في التاترخانية بالضرورة في الدبر وفي القاء وس علفج يعفج ضرب وجار يته جامعها (قوله
 يعزرفيهما) أى في يامو أحر ويا به ابنة اعلى أن عرفهم استعمال مؤخر فمن يؤجر أهله للزنا وبغافى المأبون
 وهذا مؤيد لما بحثه في البحر قلت ولا يستعمل في عرفنا هذان اللفظان في الشتم فينبغي عدم التعزرف فيهما كما
 عليه المتن (قوله وفي ولد الحرام) هذا ذكره في النهر بمحدث قال وينبغي أن يعزرف في ولد الحرام بل أولى
 من حرام زاده ولم يذكر في النهر عبارة المتقط في كلام الشارح إيهام (قوله والضابط الخ) قال ابن كمال
 نخرج بالقيد الأول النسبة إلى الأمور الخلقية فلا يعزرف في ياساحر ونحوه فان معناه الحقيقي غير مراد بل معناه
 المجازى كالبلد وهو أمر خلقى وبالقيد الثانى النسبة إلى ما لا يحرم في الشرع فلا يعزرف في ياساحر ونحوه مما
 يعد عار في العرف ولا يحرم في الشرع وبالقيد الثالث إلى ما لا يعد عار في العرف فلا يعزرف في يالاصب النرد
 ونحوه مما يحرم في الشرع أهـ قلت وهذا الضابط مبني على ظاهر الرواية وقد علمت تفصيل الهداية (قوله
 بسكون الحاء) أى مع ضم أوله في الموضعين (قوله وفي ياساحر) وأيته في البحر بالحاء الموحدة تأمل (قوله
 يامقاسم) من قاسمه مقاسرة وقمارا فقمرة إذا راهنه فغلبه كفى القاموس (قوله وفي الملتقى الخ) هـ ذابغنى
 مامر عن الهداية والزبايى لكنه في الملتقى ذكره بعد جميع مامر من اللفاظ وعبارة الهداية والزبايى توهم
 أن هذا التفصيل في نحو سحر ونحوه يرمي بيقين فيه بكذب القائل فأعاده الشارح آخر الدفع هذا الإيهام
 فافهم (قوله ادعى سرقة) ذكر في البحر هذه المسئلة عن القنية وذكر الثانية عن فتاوى قارى الهداية وقوله
 بخلاف دعوى الزنا من كلام القنية وأشار الشارح إلى المسئلة بقوله فيما تقدم مالم يخرج مخرج الدعوى
 وقد منا أنه دخل في ذلك دعوى ما يوجب التعزرف بحق الله تعالى (قوله ليامر) أى قبيل هذا الباب من أنه
 مندوب للدرء أى مأمور بالستر فالزم بقدر على اثباته كان مخالفا لا مرد ذكرنا الفرق فيما تقدم بورود
 النص على جلده إذا لم يأت بأربعة شهداء وأما ما في البحر عن القنية من الفرق بأن دعوى الزنا لا يمكن اثباتها إلا
 بنسبته إلى الزنا بخلاف دعوى السرقة فتان المقصود منها اثبات المال ويمكنه اثباته بدون نسبته إلى السرقة فلم
 يكن قاصدا نسبته إلى السرقة فظفر لاقتضائه عكس الحكم المذكور وبهما ثم رأيت الخبر الوملى بنسبه على
 ذلك أيضا كما أوضحته فيما علمته على البحر فافهم (قوله وهو أى التعزرف الخ) لما كان ظاهر كلام المصنف
 كالزبايى وقاضيان أن كل تعزرف بحق العبد مع أهـ قد يكون حق الله تعالى كما يأتى زاد الشارح قوله غالب
 فيه تبعه الدرر وشرح المصنف فصار قوله حق العبد مبتدأ أو قوله غالب فيه خبره والجملة خبر قوله وهو والمراد كما
 أفاده ح أن أفراده التى هى حق العبد أكثر من أفراد التى هى حق الله وليس المراد أن الحقين اجتماعا
 فيه وحق العبد غالب كما قيل بعكسه في حد القذف أهـ قلت هذا وان دفع الإيراد لما لا يمكن التبادر
 خلافه وهو أنه اجتماع فيه الحقان وحق العبد غالب فيه عكس حد القذف وقد دفع الشارح الإيراد بقوله
 بعده ويكون أيضا حقا لله تعالى فعلم أن المراد بالاول ما كان حقا للعبد وأن فيه حق الله تعالى أيضا ولكن
 حق العبد غالب فيه على عكس حد القذف وبيان ذلك أن جميع مامر من ألفاظ القذف والشتم الموجبة
 لا تعزرف به منس عن شرا قال تعالى ولا تنازروا بالألقاب فكان فيها حق الله تعالى وحق العبد وغلب حق العبد
 لحاجته ولذا لو عفا سقا التعزرف بخلاف حد القذف فإنه بالعكس كما مرور بما تمحض حق العبد كما إذا شتم
 الصبي رجلا فإنه غير مكاف بحق الله تعالى هذا ما طهرلى في تحقيق هذا المحل فافهم * (تنبيه) * ذكر ابن

مطلب فهم الوشم من رجلا
بألفاظ متعددة

المصنف في حواشيه على الاشياء أنه يؤخذ من كونه حق عبدا جواب حادثة القتوى هي أن رجلا شتم
آخر بألفاظ متعددة من ألفاظ الشتم الموجب للتعزير وهو أنه يعزرك لكل واحد منها لأن حقوق العباد
لا تدخل فيها بخلاف الحدود ولم أر من صرح به لمكن كلامهم يفسده نعم التعزير الذي هو حق الله تعالى
ينبغي القول فيه بالتدخل اه وأصل البحث لو الله المصنف وخزم به الشارح كما مر قبيل هذا الباب قلت
ومقتضى هذا تعدده أيضا الوشم جماعة بلفظ واحد مثل أتم مسقة أو ألفاظ بخلاف حد القذف كما مر
هناك (قوله والتكفيل) أي أخذ كفيل بنفس الشاتم ثلاثة أيام إذا قال المشتوم لي عليه بينة حاضرة كفي
كافي الحاكم (قوله زياحي) تمام عبارة الزياحي وشرع في حق الصبيان اه وسبأه متنا (قوله واليمين)
يعني إذا أنكر أنه سببه بخلاف ويقضى عليه بالنكول فتح (قوله لا بانه ما قلت) أي لا يخالفه بالله ما قلت له
يا فاسق لاحتمال أنه قال ذلك ورد عليه المشتوم بمثله أو عفا عنه أو أنه فاسق في نفس الامر ولا بينة للشاتم في
ذلك كله ليس عليه للمشتوم حق التعزير الذي يدعي كما لو ادعى على آخر أنه استقرض منه كذا وأنكر فانه
يخلفه ماله على ألف الذي يدعي لاحتمال أنه استقرض وأوفاه أو أبرأه المدعي (قوله وشهادة رجل
وامرأتين) صرح به الزياحي وكذا في التاتر خاية عن المتقي ويخالفه ما في الجواهر لا تقبل في التعزير شهادة
النساء مع الرجال عنه لأنه عقوبة كالحدود والتصاص وعندهم ما قبل لانه حق آدمي اه أفاده الشرح بلالي
قلت ومقتضى هذا أنه لا تقبل فيه الشهادة على الشهادة أيضا عنده مع أنه خزم الزياحي وكذا في الفتح والبحر
عن الحامية بأنهم لا تقبل بالحد الحزم المصنف بقبولها في الموضوعين (قوله كفي حقوق العباد) أي كافي باقيها
(قوله ويكون أيضا حقا لله تعالى) أي خالصا لله تعالى كقبيل أجنبية وحضور مجاز فسق (قوله فلا
هو فيه) كذا قاله في فتح القدير لكن في القنية عن مشكل الآثار أن إقامة التعزير إلى الامام عند اتئنا
الثلاثة والشافعي والعوفي إليه أيضا قال الطحاوي وعندى أن العفو للمعنى عليه لا للامام قال صاحب القنية
ولعل ما قاله في التعزير الواجب - قتاله تعالى وما قاله الطحاوي فيما إذا جنى على انسان اه فهذا يخالف
لما في الفتح كافي البحر والنهر قلت لكن ذكر في الفتح أول الساب أن ما نص عليه من التعزير كفي وطه
جارية امرأته - والمشاركة وجب امتثال الامر فيه ومالم ينص عليه إذا رأى الامام المصلحة أو علم أنه لا يضر
الابه وجب لانه راجح مسروع لحقه تعالى كالحد وما علم أنه لا يضر به ولا يجب اه فلو علم أن قولهم ان العفو
فيه لا يضر به معنى فلو يضره إلى رأيه ان ظهر له المصلحة فيه أقامه وان ظهر عدمها أو علم أن ضرره بدونه يتركه وبه
تم دفع المخالفة فانهم (قوله ولا يمين) عطف على قوله فلا عفو وهذا أخذه في الهرم من قولهم في الاول واليمين
وقال وهو ظاهر في أن ما كان منه حق الله تعالى لا يخلف فيه الخ (قوله كما لو ادعى عليه أنه قتل أخوته) أي
أخنت نفسه والذي في النهر أجنبية وهو المناسب لانها لو كانت أخنت المدعي بالظاهر أنه يكون حق عبدا لانه
يلحقه بذلك عار شديد يحمله على العبرة لحارمه كما لا يخفى الآن يراد أخنت المفضل (قوله ويجوز أن لا الخ)
عطف على قوله فلا عفو فهو من التقرير مع أيضا على كونه حق الله تعالى (قوله لومعه آخر) كذا في الفتح
ويأتى أنه يكفي فيه اخبار عدل واحد وعليه ولو كان المدعي عدلا يفي وحده (قوله وغيرها) كالحامية
والسكافي (قوله ذا مروءة) قال حماد روجه الله والمرادة عذري في الدين والصلاح كافي الخ وغيره (قوله فتح)
أقول اختصر عبارة الفتح اختصارا متتابع في النهج ذكر أولا أن ما وجب من التعزير بحق الله
تعالى لا يجوز للامام تركه ثم استشكل عليه ما في الخ - فانه ما يقفه الشارح عن القبة ففقال انه يجب أن
يكون في حقوق الله تعالى الخ أي وإذا كان كذلك فمقتضى قوله أولا أنه لا يجوز للامام تركه ثم أجاب عنه بان
ما ذكر عن القنية والحامية سواء حمل على أنه من حقوق الله تعالى أو من حقوق العباد لا ينافي ما مر لانه إذا
كان المدعي عليه ذا مروءة فقد حصل تعزيره بالجرا إلى باب الغاصي والدعوى ويكون قوله ولا يعزرمعه
لا يعزربا ضرب في أول مرة فان عاد عزره با ضرب اه لمصاوبه تعميم أن الشارح اقتصر على محل الاستشكال

والتكفيل زياحي (واليمين)
ويخالفه بأنه ماله عليه
هذا الحق الذي يدعي
لأنه ما قلت خلاصة
(والشهادة على الشهادة
وشهادة رجل وامرأتين)
كافي حقوق العباد ويكون
أيضا حقا لله تعالى فلا عفو
فيه الا إذا علم الامام أن الجار
الفاسق ولا يمين كما لو ادعى
عليه أنه قتل أخوته مثلا
ويجوز أن يتركه بعد شهادته
فيكون مدعيه شاهد الوصية
آخر وما في القنية وغيرها لو
كان المدعي عليه ذا مروءة
وكان أول ما فعل بوعظ
استحسنه أو لا يعزرب يجب أن
يكون في حقوق الله فان
حقوق العباد ليس للقاضي
استقاطها فتح وما في كراهية
الطهري به رجل يهمل
ويضرب الناس بيده
ولسانه فلا بأس بأعماله
السلطان به لا يترك

المخالف لقوله أو لا فلا فهو فيه وترك المقصود من الجواب قافهم أقول ويظهر لي دفع المناقضة من وجه آخر وهو أن ما وجب حقه الله تعالى لا يجوز للإمام تركه إلا إذا علم أن جوار الفاعل كإمام ولا يخفى أن الفاعل إذا كان ذا مروءة في الدين والصالح يعلم من حاله أن جوار من أول الأمر لأن ما وقع منه لا يكون عادة إلا عن سهو وغفلة ولذا لم يعز في أول مرة ما لم يعدل فلو ظلت كذلك كان كإنسان جاهل لا بد من جرائب باب القاضي ويؤيده هذا ما سبب ذكره الشارح آخر الباب من بناء ما هنا على استثناء ذوى الهيئات من وجوب التعزير (قوله يطيد أنه من باب الانخبار) أي فلا يحتاج إلى لفظ الشهادة ولا إلى مجلس القضاء كافي كقوله النهر فهذا مخالف ما مر من اشتراط الشهادة قلت لكن غاية ما أفاده فرع الظهيرة أنه لا يأتى من أعلم السلطان به وظاهر ما لاقه أنه لا فرق بين كون السلطان عادلاً أو جائراً يخشى منه قتله لما مر أنه يباح قتل كل مؤذى أي إذا لم ينزجر ولا يخفى أنه ليس في هذا تعرض لثبوت تعزيره بمجرد الانخبار عند السلطان فضلاً عن ثبوت عدالة القاضي على أنه يمكن أن يراد بعلام السلطان الشهادة عليه عنده أمل (قوله للقاضي تعزير المتهم) ذكر في كتاب الكفالة أن التهمة تثبت بشهادة مستورين أو واحد عدل فظاهره أنه لو شهد عدل واحدكم واحد مستور وفاسق بفساد شخص ليس للعاكم حبسه بخلاف ما إذا كان عدلاً أو مستورين فإن له حبسه بحر قلت ومثله ما لو كان المتهم مشهوراً بالفساد فيكفي فيه علم القاضي كما أفاده كلام الشارح وفي رسالة دده أفندي في السياسة عن الحفاظ ابن قيم الجوزية الحنبلي ما علمت أحداً من أئمة المسلمين يقول أن هذا المدعى عليه بهذه الدعوى وما أشبهها يخاف ويرسل بالأحبس وليس تخايجه وإرساله مذهباً لأحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم ولو حللنا كل واحد منهم وأطلقناه مع العلم باشتهاره بالفساد في الأرض وكثرة سرفاته وقلنا لا نأخذ إلا بشهادة عدل كان مخالفاً للسياسة الشرعية ومن ظن أن الشرع تخايجه وإرساله فقد غلط غلطاً فاحشاً لنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جماع الأئمة ولا جمل هذا العاطف الفاحش نجر الولاية على مخالفة الشرع وتوهموا أن السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الخلق ومصلحة الأمة فتعدوا واحد والله تعالى ونخرجوا من السرع إلى أنواع من الظلم والبدع في السياسة على وجه لا يجوز ونعاه فيها وفي هذا نص صريح بأن ضرب المتهم بسرقة من السياسة وبه صرح الزيلعي أيضاً كحسيني في السرقة وبه علم أن للقاضي فعل السياسة ولا يختص بالإمام كما قدمناه في حد الزمان مع تعريف السياسة (قوله وإن لم يثبت) أي ما التهم به أمان نفسه التهمة أي كونه من أهلها فلا بد من ثبوتها كما علمت (قوله يكفي فيه خبر العدل) مخالف لما قدمناه من أنه يجوز إثباته بدع شهود به لومعه آخر وهو مصرح به في الفتوح ولعله محمول على عدم العدالة (قوله يقضى فيها بعلمه اتفاقاً) وأما ما ذهب إليه المأخرون وهو المقتضى به من أنه لا يقضى بعلمه في زمانه فيجب حمله على ما كان من حقوق العباد كذا في كفاية النهر وفيه كلام كتبناه في قضاء البحر حاصله أن ما ذكره غير صحيح وسيأتي تمامه هناك إن شاء الله تعالى (قوله كما مر) الذي مر تقييده بما إذا بين سببه كتقبيل أجنبيته وعما قها وقد فسر الجرد بمالم يبين سببه فالمراد بالجرده هنا ما لم يكن في ضمن ما تصح به الدعوى وقد مرنا الكلام فيه فافهم (قوله وعليه) أي على ما ذكر من أنه من باب الانخبار وأنه يكفي فيه خبر العدل (قوله من المحاضر) جمع محضر والمراد به هنا ما تعرض على السلطان ونحوه في شكايه متول أو كما ويثبت فيه خطوط أعيان البلدة وختمهم ويسمى في عرفنا عرض محضر (قوله بعمل به الخ) قال في كفاية النهر وظاهره أن الانخبار كما يكون باللسان يكون بالبيان فإذا كتب إلى السلطان بذلك ليزجره جاز وكان له أن يعتمد عليه حيث كان معروفاً وبالعدل (قوله قد أخطأ) والمرع المتقدم أي عن الظهيرة ينادى بحمائه نهر (قوله وفي كفاية العيني الخ) ذكر في البحر في هذا الباب ومثله في الخاتمة (قوله وأودبه) الظاهر أن المراد به الصرب ويحتمل أنه عطف بنفسه ط (قوله والسرقة وضرب الناس) الظاهر أن الواو بمعنى أو لصدق التعليل على كل فرد بخصوصه ط (قوله حتى يتوب) المراد حتى تطهر أمارات توبته إذا وقف لما

مطلب في تعزير المتهم

بقيد أنه من باب الانخبار وإن اعلام القاضي بذلك يكفي لتعزيره نهر قلت وفيه من الكفالة معزياً للبحر وغيره للقاضي تعزير المتهم وإن لم يثبت عليه وكل تعزير لله تعالى يكفي فيه خبر العدل لأنه في حقونه تعالى يقضى فيها بعلمه اتفاقاً وقبل فيها الجرح الجرد كما مر وعليه فيما يكتب من المحاضر في حق إنسان يعمل به في حقوق الله تعالى ومن أفتى بتعزير الكاتب فقد أخطأ اه المصنف في كفاية العيني من الثاني من مجمع البحر ويشربه ويترك الصلاة أحبسه وأودبه ثم أخرجه ومن يثبم بالقتل والسرقة وضرب الناس أحبسه وأخلسه في السجن حتى يتوب لأن شره هذا على الناس وشر الأول على نفسه (شتم مسلم مدعى عذر) لأنه ارتكب معصية

وتقييد مسائل الشتم بالمسلم
انفاق فخر وفي القنينة قال
ليهودى أو مجوسى يا كافر
يا ثم ان شق عليه ومقتضاه
انه يعزى لارتكابه الاثم بحر
وأقره المصنف لكن نظر
فيه في النهر قلت ولعل
وجهه مامر في يافاسق
فأمل (يعزى للمولى عبده
والزوج زوجته) ولو صغيرة
لما سيجى (على تركها
الزينة) الشرعية مع
قدرتها عليها (و) تركها
(غسل الجنابة) على
(الخروج من المنزل) لو عبر
حق (ورك الاجابة الى
الفراس) وطاهرة من نحو
حيض يلحق بذلك ما و
ضربت ولدها الصغيرة عند
كائه أو ضربت بشاريته غيرة
ولا تعطف بوعظه أو شتمته
ولو بنحو ياجار أو ادعت
عليه أو مزقت ثيابه أو كلمته
لدهنها أجنبي أو كشفت
وجهها عبر تحريم أو ظنه أو
شتمته أو أعطت مالم تحرم
العادة بلاذنه وأما
كل معصية لا حد فيها فلا روح
والمولى التعزير وليس به
مالوطا لثبوتها أو كسوتها
وألمحت لان صاحب الحق
مقتضى الا بحر (لا على ترك
الصلاة) لان المنفعة لا تعود
عليه لانه لا كذا اعتد به
المصنف تبه الادب على
حلاف مافى اسكبر والمتقى
واستطهره في حنار الجنى
(والاب يعزى لابن عليه)
وقد من أن لاولى ضرب

على حقيقة ولا يقدر بسنة أشهر اذ قد فصل التوبت قبلها وقد لا تظهر بعدها كذا حقيقة الطرسوسى
وأقره اب الشبهة (قوله وتقييد مسائل الشتم) أى الواقع فى الكثر والهداية وهذا ذكره فى البحر والبحر
والذى فى الفتح الاقتصار على ما قبله من المسئلة وتعليلها ذلك آخر الباب (قوله ولعل وجهه مامر فى
يافاسق) أى من انه ألحق الشين بنفسه قبل قول القائل وأشار بقوله فتأمل الى ضعف هذا الوجه فانه وان
كان ألحقه بنفسه كما التزمنا بعد الذمة معه ان لا تؤديه اه ح وقد يقال ان وصفه بما هو فيه فهو صادق
كقوله للفاسق يافاسق مع أنه قد يشق عليه الا أن يفرق بأن اليهودى مثلاً لا يعتد فى نفسه انه كافر فتأمل
(قوله يعزى للمولى عبده) قال فى الفتح واذا أساء العبد الادب لمولاه تأديسه وكذا الروجة (قوله لما
سيجي) أى من ان الصغرة لا يمنع وجوب التعزير (قوله الشرعية الخ) احتراز عما لو أمرها بنحو ليس الرجال
أو بالوشم وعملوا كانت لا تقدر عليها المرض أو احرام أو عدم ملكها أو نحو ذلك (قوله ورك كها غسل
الجنابة) أى ان كانت مسئلة بخلاف الذمة لعدم خطامها ويمنعها من الخروج الى الكائنات ط عن
حاشية الشلى (قوله وعلى الخروج من المنزل) أى يعزى له بعد ايفاء المهر (قوله لو عبر حق) بلو بحق
فلهما الخروج بلاذنه وتقدم بيانه فى الفتاوى (قوله لو طاهر الخ) أى وكانت حاله عن صوم فرض ط
عن المفتاح (قوله ويلحق بذلك الخ) أشار الى أن تعزير الزوج لزوجته ليس طاصاً بالمسائل الاربعه
الذكورة فى المتون ولذا قال فى اللؤلؤ الجسمة ضربها على هذه الاربعه وما فى معاهها وهو صريح الضابط
الاتى أبضا وكذا ما تعلما نفا عن الفتح من انه تأديب العبد والزوج على اساءة الادب لكن على القول
بأنه لا يضرب بالترك الصلاة يخص الجواز بما لا تقتصر منفعته عليها كما يفيد التعليل الاتى هناك (قوله
مالو ضربت ولدها الخ) هذه كراهى الجبر بحثنا أخذنا من مسئلة ضرب الجارية وقال فان ضرب الدابة
اذا كان ممنوعاً فهذا أولى (قوله غيرة) بفتح العين المعجمة ط وهو منصوب على الحالبة أو المدبرة أو النمير
تأمل (قوله ولا تعطف بوعظه) مفاده انه لا يعزى لها أول مرة ط (قوله أو شتمته الخ) سواء شتمها أو لا
على قول العامة بحر وثبوت التعزير للزوج بما ذكره كراهى قوله والضابط غيرة مصرح به وأما أخذنا
البحر والنهر من قول البرازية وعبرها لوقال لها ان ضربتك بالجنابة فأمرتك بذلك فشمته الخ فضررها
لا يكون الامر بسدها لان ذلك كراهية قال فى النهر وهو طاهر فى انه لا تعزيرها فى هذه الواضع اه
قلت وفيه انه اذا كان ذلك جنابة علق عليها الامر لا يترتب منه أب يكون موجب التعزير اذ لو زنت ورفقت
فضررها لم يضر الامر بسدها لكونه ضرراً بالجنابة مع أن هذه الجنابة لا توجب التعزير فالأولى الاقتصار
على الضابط (قوله ولو بنحو ياجار) ينبغى على ظاهر الرواية عدم التعزير فى ياجار بأبله وعلى القول
الشامى من انه يعزى ان كان المقول له من الاشراف والا لا ينبغى أن يفصل فى الزوج الا أب يفرق بين الروجة
وغيرها والموضع محتاج الى تدبر وتأمل هر قلت يظهر لى الفرق بينهما ادلائك ان هذا اساءة أدب من اى
حق زوجها الذى هوها كالسيد وقد مناعن الفتح ان له تعزيرها باسمه الادب تأمل (قوله أو كلمته أو
شتمته) الضمير لعبر المحرم (قوله والضابط الخ) عزاء فى الحر الى البدائع من فصل القسم بين الاساءة قال
وهو شامل لما كان متعلقاً بالزوج وبغيره اه أى سواء كان جنابة على اروح وعبر (قوله ولا على
ترك الصلاة) عطف على قوله واما الخ لانه فى معنى لا يضربها على طلب نفقتها ط (قوله تبه الادب) ط
وكذا ذكره فى النهاية تبه الكافى الحاكم كفى البحر وبسبب عن القصة ولا يجوز ضرب أختها الصغيرة التى
ليس لها ولي بترك الصلاة اذا بلغت شرا (قوله واستطهره) أى مافى الكبر والمتقى من أنه صرح بما على
ترك الصلاة وبه قال كبر كفى البحر (قوله والاب يعزى لابن عليه) أى على ترك الصلاة وهما الصوم
صريحاً وبه قال كبر كفى البحر (قوله والاب يعزى لابن عليه) أى على ترك الصلاة وهما الصوم
بقرينة ما بعده أما الكبير فكلا جيبى نعم قدم الشارح فى الحضانة عن البحر أنه اذا لم يكن مأموماً على نفسه

فله ضمه لدفع دثنة أو عار وتأديبه اذا وقع منه شيء * (فرع) * في فصول العلاني اذا رأى منكراً من والديه
 يأمرهم امرأه فان قبلها فها وان كرها سكنت عنهما واشتغل بالدعاء والاستغفار لهما فان الله تعالى يكفيه
 ما أهمه من أمرهما ما يله أم أمه تخرج الى وليمة والى غيره فانها فاف ابنها عليها لفساد ليس له منعها بل يرفع
 أمرها لهما كمن لينهما أو يأمره بمنعها (قوله ابن سبع) تبسح فيه النهر والذي قدمه في كتاب الصلاة أمر
 ابن سبع وضرب ابن عشر اه ح وهكذا ذكره القهس متأنى عن الملتقط والمراد ضربه بيده لا بخشبة
 كما تقدم هناك (قوله ويلحق به الزوج) فله ضرب زوجته الصغيرة على الصلاة كلاب (قوله وفي القنية الخ)
 وفيها عن الروضة ولو أمر غيره بضرب عبده حل للمأمور وضربه بخلاف الحر قال فهذا تنصيص على عدم
 جواز ضرب ولد الابن بأمره بخلاف المعلم لان المأمور بضربه نيابة عن الابن لمصلحة والمعلم يضربه بحكم الملك
 بتبليك أبيه لمصلحة الولد اه وهذا اذا لم يكن الضرب فاحشاً كما يأتي في المتن قريباً (قوله فيجزي بين
 الصبيان) أي يشرع في حقهم كما عبر الزباني وهل يضرب تعزيراً أم مجرد عقاب أو اذا بلغ عشرة اكفى ضربه على
 الصلاة لم أره نعم في البحر عن القنية مراهق شتم عالماً عليه التعزير اه والظاهر أن المراهقة غير بعيد تأمل
 * (تنبية) * في شهادات البحر لم أر حكم الصبي اذا وجب التعزير عليه للتأديب فباغ وبقل الفخر الرازي عن
 الشافعية سقوطه لوجهه بالبلاع ومقتضى ما في اليتيمة من كتاب السير أن الذي اذا وجب التعزير عليه فأسلم
 لم يسقط عنه اه قال الحير الرملي لا وجه لسقوطه خصوصاً اذا كان حق آدمي (قوله وهذا لو كان حق عبد
 الخ) بهذا وفق صاحب المجتبى بن قول السرخسي ان الصبي لا يمنع وجوب التعزير وقول الترجان يمنع
 بحمل الاول على حق الله تعالى كذا اشرب الصبي أو زنى أو سرق وأقره في البحر والنهر
 وتبعهم المصنف قلت لكن يشكك عليه ضربه على ترك الصلاة بل ورد أنه تضرب الدابة على النفاذ لا على
 العثار فتأمل (قوله من حد أو عزز) أي من حده الامام أو عززه كما في الهداية (قوله دمه هدر) أي عندنا
 ومالك وأحمد خلافاً للشافعي لان الامام مأمور بالحد والتعزير وفعل المأمور لا يقيده بشرط السلامة ونظامه
 في الذبح والتبيين قلت ومقتضى التعليق بالامر أن ذلك غير خاص بالامام فقد مر أن لكل مسلم اقامة التعزير
 حال مباشرة المعصية لانه مأمور بإزالة المسكر الا أن يفرق بأنه يمكنه الرفع الى الامام فلم تتعين اقامته عليه
 بخلاف الامام فتأمل (قوله بطل مامر) أي من الاشياء التي يباح له تعزيره فيها ط (قوله فيتعبد بشرط
 السلامة) أي كالمرو في الطريق ويحويه وأورد ما لو جامع امرأته فماتت أو أفضاها فانه لا يضمن عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف فمع أنه مباح وأجيب بأنه يضمن المهر بذلك ولو وجبت الدية لوجب ضمانان يضمنون
 واحد نهر (قوله قال المصنف) أخذه من كلام شيخه في البحر (قوله وبه حد) أي التعليق المذكور
 (قوله ضرباً فاحشاً) قيد به لانه ليس له أن يضرم في التأديب ضرباً فاحشاً وهو الذي يكسر العظام أو يخرق
 الجلد أو يسوده كفي التاتر خائسة قال في البحر وهو جواباً بأنه اذا ضربم ابغى حق وجب عليه التعزير اه
 أي وان لم يكن فاحشاً (قوله ويضمنه لومات) ظاهره تقييد الضمان بما اذا كان الضرب فاحشاً ويحتمل
 طلاق الضمان في الفتح وغيره حيث قال وذكر الحالك لا يضرب امرأته على ترك الصلاة ويضرب ابنه
 وكذا المعلم اذا أدب الصبي فمات منه يضمن عندنا والشافعي اه وقال في الدر المنثور يضمن المعلم بضرب
 الصبي وقال مالك وأحمد لا يضمن الزوج ولا المعلم في التعزير ولا الاب في التأديب ولا الجد ولا الوصي لو
 بضرب معتاد ولا ضمه باجتماع الفقهاء اه لكن سيأتي في الجمايات قبيل باب الشهادة في القتل تفصيل
 وهو الضمان في ضرب التأديب لا في ضرب التعليم لانه واجب ما لم يكن ضرباً معتاداً فانه موجب
 للضمان مطلقاً وسية أي تمامه هناك (قوله وعن الثاني الخ) عبارة الزباني هكذا روى عن أبي يوسف ان
 القاضي اذا لم يرد في التعزير على مائة لا يجب عليه الضمان اذا كان يرى ذلك لانه قد ورد ان أكثر ما عززراه
 مائة فان زاد على مائة فمات يجب نصف الدية على بيت المال لان ما زاد على المائة غيره ذون فيه حصل القتل

ابن سبع على الصلاة ويلحق
 به الزوج نهر وفي القنية له
 اكراه طفله على تعلم قرآن
 وأدب وعلم لفريضة على
 الوالدين وله ضرب اليتيم
 فيما يضرب ولده (الصغير
 لا يمنع وجوب التعزير)
 فيجزي بين الصبيان (و) هذا
 لو حق عبد أماً (لو كان حق
 الله) تعالى بأن زنى أو
 سرق (منع) الصغير منه
 مجتبى (من حد أو عزز)
 مهلك قدمه هدر الا امرأة
 عززها زوجها) مثل مامر
 (فماتت) لان تأديبه مباح
 فيتعبد بشرط السلامة قال
 المصنف وبه مذا طهر أنه
 لا يجب على الزوج ضرر
 زوجته أصلاً (ادعت على
 زوجها ضرباً فاحشاً وثبت
 ذلك عليه عزز كل وضرب
 المعلم الصبي ضرباً فاحشاً) فانه
 يعززه ويضمنه لومات شئني
 وعن الثاني لو زاد القاضي
 على مائة فمات فنصف الدية
 في بيت المال لقوله بفعل
 مأذون فيه وغيره مأذون
 فيه نصف زباني * (فروع) *
 ارتدت تتفارق زوجها تنجبر
 على الاسلام

بفعل مأذون فيه وبفعل غير مأذون فيه فيتنصف اه فعلم أن الكلام في القاضي الذي يرى ذلك اجتهدا
أو تقليدا وقد منّا أول الباب استدلالا بآثارنا بحديث من بلغ حد في غير حد فهو من المعتدين ومقتضى
ما قررناه هناك وجوب الضمان اذا تعدى بالزيادة طلقا وأن هذه الرواية غير معتدة عند الكل فافهم
(قوله وتعز خمسة وسبعين) جرى على طاهر الرواية عن أبي يوسف وقد منّا راجع قولهما أنه لا يبلغ التعزير
أربعين (قوله ولا تتزوج بعيره) بل تقدم أنه يتجوز على تجديد الكاح بمهر يسير وهذه إحدى روايات ثلاث
تقدمت في العلاق الثانية أنها لا تبين رد الفسدها السيئ الثلاثة ما في الروايات من أنه يملكها رقيقة أن كان
مصرفا ط (قوله ارتحل الى مذهب الشافعي يعزر) أي اذا سكن ارتحاله لا لعرض محمود شرعا لما في
الترخاية حكى أن رجلا من أصحاب أبي حنيفة خطب الى رجل من أصحاب الحديث ابنته في عهد أبي بكر
الجوزجاني فأبى إلا أن يترك مذهبهم فيقر أخلف الامام ويرفع يديه عند الانحطاط ونحو ذلك فاحاطه فزوجه
فقال الشيخ بعد ما سئل عن هذه وأطرق رأسه النكاح حائز ولكن أخاف عليه أن يذهب ايمانه وقت النزاع
لأنه استخف بمذهب الذي هو حق عنده وتركه لاجل جيفة منسنة ولو أن رجلا يرى من مذهبهم باجتهاد وسمع
له كان محمودا مأجورا أما ما نقل غيره من غير دليل بل لما رعب من مرض الدنيا وشهوتهم انهوا الزموم الا أنهم
المستوجب للآداب والتعزير لا تركه المنكر في الدين واستخفافه بدينه ومذهبهم اه لمخاضهم اعن
الفتاوى السلفية الثابت على مذهب أبي حنيفة خير وأولى قال وهذه الكلمة أقرب الى الالهة اه وفي آخر
التحرير للمحقق اس الهامام مسئلة لا يرجع فيها فاديه أي عمل به اتفاقا وهل يقلد غيره في غيره اغتار نعم
للقطاع بأنهم كانوا يستفتون مراد واحد امره غير ملتزمين فلهذا واحد اهل التزم مذهبهم بما كلف حبيطة
والشافعي فقبل يلزم وقيل لا وقيل مثل من لم يلتزم وهو الغالب على الظن لعدم ما يوجب شرعا اه لمخاض قال
سارحه المحقق ابن أمير حاج بل الدليل الشرعي اقتضى العمل بقول المجتهدين وتقليدهم فيه فيما احتاج اليه وهو
فاسألوا أهل الذكر والسؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة فاذا ثبت عند قول المجتهدين وجوب عمله
بأما التزامه فلم يثبت من السمع اعتبارهم لما انما ذلك في الذم ولا فرق في ذلك بين أن ياترهم بالخطأ أو قلبه
على أن قول القائل لا فقلت لا بما في نفسي به تعليق الاتفاق والوعده بذكره المصنف اه قلت وأيضا قالوا
العامي لا مذهب له بل مذهب مذهب مذهب وعلم في شرح التحرير بأن المذهب انما يكون لمن له نوع نظر
واستدلال وبصر بالمذاهب على حسب أول ما قرأ كتابا في دروع ذلك المذهب وعرف فتاوى امامه وأقواله
وأما غيره ممن قال أبا حنيفة في أو شافعي لم يصح كذلك بمجرد القول كقوله أنا فقيه ما أوتيت به اه وقد تم تمام
ذلك في المقدمة أوله دا ان شرح وانما أطامنا في ذلك لثلاثة عشر من الجمل - له بما يقع في الكتب من اطلاق
بعض العبارات الموهمة بخلاف المراد فيجعلهم على تقييد الائمة المحترمين فالعلماء اعلموا ان الله تعالى
أن يربدوا الأزدراء بمذهب الشافعي أو غيره بل يطلقون تلك العبارات بالمع من الانتقال نحو ومن التلاعب
بمذاهب المجتهدين نفع الله تعالى بهم وماتوا على - هم آمنين بذلك ما في القنب - قرا من بعض كتب
المذهب ليس لعمى أن يتحول من مذهب الى مذهب ويستوى فيه الحنفى والشافعي اه ويستوى في ان شاء
الله تعالى تمام ذلك في فصل القبول من الشهادات (قوله قذف بالتعريض) كأن قال أنا استبرأت من يعزر
لان الحد سقط للشبهة وقد أطلق الشيب بالمخاطب لان المعنى بل استبرأت من يعزر وصاهر التقييد بالعرف أنه
لو شتم بالتعريض لا يعزر (قوله وله قيمة الفصان) أي له قدر ما يقص من قيمته لانه يكر أنه يحد أو لا يعلم
بما مر في بابيه وقد قدم قبل باب الشهادة على الرابا مور في أمة نعمتاهما يجب الحسد والقيمة بالقتل وفي
افضائها تفصيل طويل (قوله وان حلف خصمه) أي عدو - دم البرهان (قوله حتى يتوب أو يموت)
عبارة غير صحيحة بردها في الهندية وغيرها قال محمد أحسنه بداهتي بردها أو يموت (قوله يعزر على الورع
البارد اخ) قال في الترخاية روى أن رجلا وجد غرة ملقاة في حدها وعزمها امرارا او مراده امراره

مطالب فيما اذا ارتحل الى غير
مذهبه

وتعز خمسة وسبعين سوطا
ولا تتزوج بعيره به يفتي
ملقط * ارتحل الى مذهب
الشافعي يعزر سراجية
قذف بالتعريض يعزر حاوي
* زنى بامرأة ميتة يعزر
اختيار * ادعى على آحوانه
وطئ أمتة وحيات ذنقص
فان برهن فله قيمة المقصان
وان حلف خصمه فله تعزير
المدعى ميتة وفي الاشبهة
خمس د ع امرأة انسان
وأخرجها وزوجها يتحبس
حتى يتوب أو يموت لسعيه
في اضرار بالفساد * من اياه
دعوى على آخر ولم يجده
فامسك أهله المظلمة فبسوهم
وغرموهم عزر * يعز على
الورع البارد كتعسر م
مؤخرة

مطالب أعمى مذهب

وذا أنت فقال له عمر رضي الله تعالى عنه كلها يا بارود الورع فإنه ورع يفضله الله تعالى وضره بالبره أه
 قلت وبه علم أن المراد ما كان على وجه الرياء كما أفاده بقوله البارود فابهم فلو كان من أهل الورع فهو مدوح
 كما نقل أن امرأتين سألت بعض الأئمة عن الغزل على ضوء العسس حين يمر على بيتها فقال من أنت فقالت
 أنا أخت بشر الحافي فقال له لا تطعمه فان الورع خرج من بيتكم (قوله التعزير لا يسقط بالتوبة) لما مر
 أن الذي إذا لزم التعزير فاسلم لم يسقط عنه لكن هذامه بعد ما إذا كان حقا بعد أماما واجب حقانه
 تعالى فإنه يسقط كما في شهادات الجرحى على الأشباه (قوله قلت قد قدمناه لأصحابنا الخ) تقدم ذلك عند
 قوله والشهادة على الشهادة وهذا جواب لقول الأشباه ولم أره لأصحابنا أه قلت وفي كفاية كافي الحاكم
 الشهيد وإذا كان المدعى عليه رجلا له مروءة وخطر استحسن أن لا أحبس له ولا أعززه إذا كان ذلك أول
 ما فعل وذكر عن الحسن رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخافوا عن عقوبة ذي المروءة
 إلا في الحدود أه وقال البيهقي وفي الأجناد عن كفاية الأصل لو ادعى قبل أنسان شتمه فاحشة أو أنه ضربه
 عز رأسا أو طأ ون كان المدعى عليه رجلا له مروءة وخطر استحسن أن لا يعززه إذا كان أول ما فعل وفي
 نوادر ابن رستم عن نجاد وعظا حتى لا يعود إليه فان عاد وتكرر منه ضرب التعزير فقلت لمحمد والمروءة عندك في
 الدين والملاح قال نعم وفي التمر الثاني أن كان له خطر ومروءة القياس أن يعززه وفي الاستحسان لا أن كان
 أول ما فعل فان فعل أي مرة أخرى علم أنه لم يكن ذا مروءة والمروءة مروءة شرعية وعقلية رسمية أه ملخصا
 * (تنبيه) قال ابن حجر في المنهاوي الفقهية جاء الحديث من طرق كثيرة من رواية جماعة من الصحابة بالفاظ
 مختلفة منها أنه لا يؤذى الهيات عثراتهم الحدود وفسرهم الشافعي بأنهم الذين لا يعرفون بالشرف فيزل
 أحدهم الزلة فيتركه ويقتلهم أصحاب الصغار دون الكبار وقيل الذين إذا وقع بهم الذنب تابوا والاول أظهر
 وأمتي أه ملخصا قلت وقول أئمتنا إذا كل أول ما فعل يشير إلى التفسير الاول وكذا ما مر من تفسير المروءة
 (قوله في حديث أني الله لا تأني الخ) لفظ الجامع الصغير تنق الله بأبأ الوليد وقوله لا تأني أصله لا تأني فحذف
 اللام كذا في المنهاوي ح قلت فمتننا أن رضى منسوب بان المصممة بعد اللام المقدرة مع أن شرط اضمماران
 عدم وجود لا بعدهما بل لعلم أي الحزبين فلو وجدت امتنع الاضممار مثل لا يعلم إلا أن يقال سوغ ذلك
 عدم النصريح باللاء التعليمية لكنه يتوقف على كون الرواية بالنصب والافعال تطهر أنه تنق النسي مثل
 فلا رقت ولا فسوق أو نهي والباء للاشباع وعلى كل فهو نهي عن المسبب والمراد النهي عن السبب مثل ولا
 تقتلوا أنفسكم لا يقتلكم الشيطان أي لا تقتلوا أنفسكم القتل والفننة وهذا المراد النهي عن منع زكاة المواشي
 أو السرقة التي هي سبب الاتيان بما ذكره على هذا التقدير يظهر في الحديث أن كتاب لطيفة لا تخفى على المتأمل
 فانهم (قوله له رغاء الخ) الرغاء صوت الابل كما أن الموارم صوت البقر والنواح بالناء المثلثة المضمومة وبعدها
 همزة مفتوحة مودة ثم جيمه وب العنم ط (قوله قل ونؤخذ منه) عبارة المنهاوي قال ابن المنبر أظن أن
 الحكم أخذوا بنحر يس السارق ونحوه من هذا الحديث ونحوه أه ح والتجرب يس بالقوم التسميع بهم
 فامر من قلت وهو معنى التشهير الذي ذكره عندنا في شاهد الزور وفي الترغاية قال أبو حنيفة في المشهور
 يطاف به ويشهر ولا يضرب وفي السراجية وعليه الفتوى وفي جامع العتباتي التشهير أن يطاف به في البلاد
 ويأدى عليه في كل محلة أن هذا شاهد الزور فلا تشبهوه وذكرا الخفاف في كتابه أنه يشهر على قولهما بعبير
 الصرب والذي روى عن عمر أنه بعنه وجهه فتأويله عند السرخسي أنه بطريق السياسة إذا رأى المصلحة
 وعسد الشئ الامام أنه التفضيح والتشهير به يسمى سوادا أه ملخصا وسيأتي تمامه في باب الرجوع عن
 الشهادة ان شاء الله تعالى والله سبحانه أعلم

* التعزير لا يسقط بالتوبة
 كالحديث واستثنى الشافعي
 ذوى الهيات ثبت قد قدمناه
 لامعابنا عن القنية وغيرها
 وزاد الناطقي في أجاسه
 ما لم ينكر ربه ضرب التعزير
 وفي الحديث يخافوا عن
 عقوبة ذوى المروءة إلا في
 الحدود وفي شرح الجامع
 الصغير المنهاوي الشافعي
 في حديث أني الله لا تأني
 يوم القيامة بهير شمله على
 رقتك له رغاء أو بقره أها
 نوار أو شاة أو نواح قال
 يروى عنه بنجر يس السارق
 ويروى الجفنا والله تعالى
 أعلم
 (كتاب السرقة)

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب السرقة)

قلت في هذا الكتاب من كتب في السرقة وكلامه ترجو الله بالكتاب دون الباب لا شتم له على

بيان حكم الضمان الخارج عن الحدود فكانت غيرهما من وجه فأخرت عنها بكتاب متضمن لا يواب تأمل
قال القهستاني وهي نوعان لأنه إما أن يكون ضررها بذى المال أو به وبعمامة المسلمين فالأول يسمى بالسرقه
الصغرى والثاني بالكبرى بين حكمهما في الاستحلال أقل وتوعدا وداشتر كافي التعريف وأكثر الشروط
أه أي لان المعتبر في كل منهما أخذ المال خفية لكن الخفية في الصغرى هي الخفية عن عين المالك أو من
يقوم مقامه كالودع والمستعير وفي الكبرى عن عين الامام الملتزم حفظ طرق المسلمين وبلادهم كافي الفتح
والشروط تعلم مما يأتي (قوله هي لغة أخذ الشيء الخ) أو أنها مصدر وهي أحد خمسة في القاء وسرقة منه
الشيء يسرق أي من باب ضرب سرقة محرقة وكسرة محرقة أي كسامة وكفرجة أي بضم فسكون
وسرقا بالفتح أي مع السكون والاسم السرقة بالفتح وكفرجة وكسرة أه وخنا (قوله خفية) بضم الخاء
وكسر هاء ط عن المصباح (قوله مجاز) أي من اطلاق المصدر واردة اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق
(قوله وشرعا باعتبار الحرمة الخ) يعني أن إلهافي الشرع تعريطين تعريفا باعتبار كونها محرمة وتعريفا
باعتبار ترتيب حكم شرعي أيها وهو القطع ومرئنا به في الزنا (قوله أخذه كذلك) أي أخذ الشيء خفية (قوله
أخذ مكاف) شمل الأخذ حكما وهو أن يدخل جماعة من العوص منزل رجل ويأخذوا متاعا ويحملوه على
ظهر واحد ويخرجوه من المنزل فان الكل يقطعون استحقاقا وسيأتي محر وأخرج الصبي والجنون لان
القطع عقوبان وهما ليسا من أهلهما لكنهما يضمنان المال كافي البحر (قوله أو عبدا) فهو كالحر هالان
القطع لا ينفص بخلاف الجار (قوله أو كافرا) الأولى أو ذميا لما في كافي الحاكم أن الحرب المستأن من إذا
سرق في دار الاسلام لم يقطع في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف أقطعه (قوله أو محسوبا مال افاقته) الأولى
أن يقول أو محسونا في غير حال أخذه لان قوله ولو أننى الخ تميم للمكاف فبصر المعنى أخذ مكاف ولو كان ذلك
المكاف محسونا في حال افاقته ولا يخفى ما فيه فانه في حال الافاقه عاقل لا مجنون الآن يجعل حال افاقته طرفا لا أخذ
فكأنه قال أخذ مجنون في حال افاقته بمصدق عليه أخذ مكاف وأما محسونا فظاهر الى حاله في غير وقت
الأخذ فيرجع الى ما قاما تأمل والحاصل كافي البحر والنهر أنه إذا كان مجنونا ويق في حال افاقته
قطع والأولا أه بقى لو جن بعد الأخذ هل يقطع أم تنتظر افاقته قال السيد أبو السعود طهر ما قدمه في النهر
من أنه يشترط لاقامة الحد كونه من أهل الاعتبار فيقتضى اشتراط افاقته الآن يفرق بين الجاني والقطع
بان الذي يحصل به الجاني لا فائدة فيه قناه الروال الالم قبل الافاقه بخلاف القطع أه قلت لكن في حد
الشرب من البحر أفر السكران بالسرقه ولم يقطع لسكره أخذ منه المال ثم قال شهروا عليه بالشرب وهو
سكران قبلت وكذا بالزنا وهو سكران كما إذا زنى وهو سكران وكذا بالسرقه وهو سكران ويحد بعد السكر
ويقطع أه فهذا يبيد اشتراط صحوه الآن يفرق بين الجنون والسكر بان السكر له غاية بخلاف الجنون
لكن الظاهر انتظار افاقته لاندواء الحد بالشبهة وهي هنا احتمال ابداء ما يسقطه إذا أفاق كالأق لا يقطع الاخرس
لذلك تأمل (قوله ناطق بصير) زاد في البحر هنا قيدا آخر وهو كونه صاحب يد يسرى ورجل عي محسونا
وسببأتى في فصل القطع (قوله لجهله بعمل غيره) يعني أن مقتضى حاله ذلك (قوله عشرة دراهم) لما رواه
أبو حنيفة مرفوعا لا يقطع اليد في أقل من عشرة دراهم ورجهذه على رواية ربع دينار ورواية ثلاثة
دراهم لان الأخذ بالاكثر أحوط احتياالا للدرك بسطه في المعنى وأطلق الدراهم فأنصرفت الى المعهودة
وهو أن تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل كافي الزكاة بحر ومثله في الهداية وغيره وبحث فيه الكمال
بان الدراهم كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم مختلفة صنف عشرة وزن خمسة وصنف وزن ستة وصنف وزن
عشرة فيقتضى ترجيحهم الاكثر فيما مر ترجيحها أيضا وتماهيه في الشرب لالاية (قوله لم يقل مضروبة)
أي مع أن ذلك شرط للقطع في طاهر الرواية (قوله جيد) ولو سرق زبوة أو بهرجة أو ستوقه ولا قطع الآن
تكون كثرة قيمتها نصاب من الجياد بحر (قوله أو مقدارها) أي قيمة فسرقت نصف دينار قيمته النصاب

(هي) لغة أخذ الشيء من
الغير خفية وتسمية المسروقة
سرقة مجاز وشرعا باعتبار
الحرمة أخذه كذلك بغير
حق أصابا كان أم
وباعتبار القطع (أخذه
مكاف) ولو أننى أو عبدا أو
كافرا أو مجنونا حال افاقته
(ناطق بصير) فلا يقطع
أخرس لاحتمال نطقه بشبه
ولا أعى لجهله بعمل غيره
(عشرة دراهم) لم يقل
مضروبة لما في المغرب
الدراهم اسم للمضروب
(جيد أو مقدارها)

فلا قطع بنقرة وزنها عشرة
لاتساوي عشرة مضروبة
ولا بد ينار قيمته دون عشرة
وتعتبر القيمة وقت السرقة
ووقت القطع وكأنه يتقوى
عدلين إمام معرفة بالقيمة ولا
قطع عند اختلاف المقومين
طهيرية (مقصودة) بالاخت
فلا قطع بثوب قيمته دون
عشرة وفيه دينار أو دراهم
مصرورة الأداة كان وعاء
لها عادة تجنيس (طاهر)
الخراج) فلا بد ينار في
الحرز وخرج لم يقطع ولا
ينتظر تغوطه بل يضمن منه
لأنه استهلكه وهو سبب
الضمان للعمال (خفية)
ابتداء وانتهاء لاخذ
نهارا ومنه ما بين العشاءين
وابتداء فقط لولي الأول
العبرة لزعم السارق أو زعم
أحدهما اختلاف (من
صاحب يد صحيحة) فلا يقطع
السارق من سارق فتح
(مما لا يتسارع إليه الفساد)
كلهم وفوا كمن يتنسى ولا بد
من كون المسروق متقوما
مطافاة لا قطع بسرقة خسر
مسلم مسلما كان السارق
أو ذميا وكذا الذي إذا سرق
من ذمي خرا أو خنزيرا أو
ميتة لا يقطع لعدم تقويمها
عدنا ذكره السابق (في
دار العدل) ولا يقطع
بسرقة في دار حرب أو ذمي
دائع (من حرز)

قطع عندنا بحر وهو علف على عشرة اهـ ح (قوله فلا قطع بنقرة) هي القطعة المذابة من الذهب والفضة
قاموس والمراد الثاني ط وهذا بحر زكون العشرة مضروبة ومثله ما لو سرق أقل من وزن عشرة فضة
تساوي عشرة مسكوكة لا يقطع لأنه يخالف للنص في محصل النص وهو أن يسرق فضة وزن عشرة كذا
في الفتح فافاد أن الفضة غير المسكوكة به فيها الوزن والقيمة أي كون وزنها عشرة تساوي عشرة مسكوكة
فلا قطع لو نقص الوزن عن عشرة وان باع قيمة المسكوكة كسنة اتنا هذه ولا في عكسه كسنة النقرة (قوله
ولا بد ينار) بحر زقوله أو قيمتها أو فاد به ان غير الدراهم بقوم بها وان كان ذهبيا كما في الفتح (قوله وقت
السرقة ووقت القطع) فلو كانت قيمته يوم السرقة عشرة فانتقص وقت القطع لم يقطع الا اذا كان النقص
لغير حدث أو لفوات بعض العين كفي الفتح والنهر (قوله وكأنه) فلو سرق في بلد ما قيمته فيها عشرة فأخذ
في أخرى وقيمتها فيها أقل لا يقطع فتح (قوله بتقوى عدلين) حال من قوله أو مقدارها (قوله عند اختلاف
المقومين) أي بان قومه عدلان بنصاب وعدلان آخران باقل منه أو ما راجعوا بعد اتفاقهم على النصاب فانه
لا يصير كطاهر (قوله الا اذا كان وعاء لها عادة) لأن القصد فيه يقع على سرقة الدراهم ألا ترى أنه لو سرق
كيسا فيه دراهم كثيرة يقطع وان كان الكيس يساوي درهما بحر وفهم منه أنه لو علم بمافي الثوب يقطع كما
صرح به في البسوط لأن المعتبر طهر وقصد النصاب وكون المسروق كسافيه دلالة القصد ولا بد بل قوله لم
اقصد لم أعلم كفي الفتح فافاد به العلم بمافي الدوب فيه دلالة القصد بالاولى (قوله ولا ينظر) أي اذا طلب المالك
تقصيه فلا ذلك في الحال لوجود سببه لأنه لا يقدر على تسليمه إلى المار مستهلكا (قوله خفية) خرج به الاخذ
مغالبه أو نهبه فلا قطع ولو كان في انصر نهارا وارد دخل خفية استحسنانا نهر (قوله وابتداء فقط لوليلا)
حتى لو دخل البيت ليلا خفية ثم أخذ المال بجاهرة ولو بعد مقتله من في يده قطع بحر (قوله وهل العبرة)
أي في الخفية لزعم السارق أن رب الدار لم يعلم به أم لزعم أحدهما وان كان رب الدار فيه خلاف ويظهر ذلك
فيما لوطن السارق أن رب الدار لم يعلم به مع أنه لم يعلم بالخفية هنا في زعم رب الدار لا في زعم السارق ففي الزباني
لا يقطع لأنه جهر في زعمه وفي الخلاصة والمجمل والخبرة يقطع كنفاء بكونه خفية في زعم أحدهما أما لو زعم
النص أنه لم يعلم به مع أنه عالم بفتح كنفاء بكونه خفية وكذا لو لم يعلم بالانفا أو أمالو علم فلا قطع فالمسألة رباعية
كما أداه في البحر (قوله من صاحب يد صحيحة) حتى لو سرق عشرة ودبعة عند رجل ولو عشرة رجال يقطع فتح
(قوله فلا يقطع السارق من السارق) هكذا أطلقه الكرخي والطحاوي لأن يده ليست يد أمانة ولا ملك
فكان طافا فلما نزع لكر يده يغصب والسارق منه يقطع والحق ما في نوادر هشام عن محمد بن قطعت الاول لم
أقطع الثاني وان درأت عنه الحد طامته ومثله في أمالي أبي يوسف كذا في الفتح نهر وعلى هذا التفصيل مشى
المصنف في الباب الآتي (نبيه) في كافي الحاكم ولا يقطع السارق من مال الحربى المستأمن (قوله بما
لا يتسارع إليه الفساد) سبأ في هذا في المتن مع أشياء أخر لا يقطع بها اذا كان مراده استيفاء الشروط كان
عليه ذكر الباقي أمل (قوله متقوما مطلقا) أي عند أهل كل ديس ط (قوله فلا قطع بسرقة خسر مسلم)
هذه العبارة مع التماويل لا تشمل سرقة المسلم خسر الذمي ولو قل فلا قطع بسرقة خسر لكان أحصروا تشمل اه
ح (قوله بدائع) تمام عبارتها على ما في البحر ولو سرق بعض تجار المسلمين من البعض في دار الحرب ثم خرجوا
إلى دار الاسلام فخذ السارق لا يقطعه الامام اه قات وظاهره ان الحكم كذلك لو سرق في دار البغي ثم
خرجوا إلى دار العدل أمل ولم يذ كر سرقة أهل العدل من أهل البغي وعكسه وفي كافي الحاكم رجل
من أهل العدل أعار على عسكري البغي ليلافسرق من رجل منهم مالا جاء به إلى امام العدل لا يقطعه لان لاهل
العدل شأن أموالهم على وجه السرقة ويسمى له أن يتو نوا أو يتو نوا في العكس لو أخذ بعد ذلك ما في به
اسم أهل العدل لم يقطعه أيضا لانه محارب يستحل هذا اه ملخصا (قوله من حرز) هو على قسمين حرز بنفسه
وهو كل قعة معدة لا حرز مسروع من الدخول وبها الإباحة كالدرور والحوايت والليم والخزائن والصناديق

أو بغيره وهو كل مكان غير مدلل أحراز وفيه حافظ كالساجد والطرف والعصاة وفي القنينة لو سرق المدفون في مفازة يقطع بحر قلت وجزم المقدسي بضعف ما في القنينة كذا ذكره في النباش (قوله بكرة واحدة) فلو أخرج بعضه ثم دخل وأخرج باقيه لم يقطع زياحي وغيره قلت وهذا لو أخرج إلى خارج الدار ما في الجوهرة ولو دخل دارا فسرق من بيت من أدومها وأخرجها إلى صحنها ثم عاد فسرق درهمها آخر وهكذا حتى سرق عشرة فهذه سرقة واحدة فإذا أخرج العشرة من الدار قطع وان خرج في كل مرة من الدار ثم عاد حتى فعل ذلك عشر مرات لم يقطع لأنهم سرقات اه ومثله في التنارحانية السكن ذكر في الجوهرة أيضا لو أخرج نصابا من حوز مرتين فصاعدا ان تخال بينهما اطلاع المالك فأصلح النقب أو أغلق الباب فالأخراج الثاني سرقة أخرى ولا يجب القطع إذا كان المخرج في كل دفعة دون النصاب وان لم يتخلل ذلك قطع اه ومثله في النهر عن السراج قبيل أصل القطع فقوله وان لم يتخلل ذلك قطع يقتضي أنه لو أخرج بعض النصاب إلى خارج الدار ثم عاد قبل اطلاع المالك وأصلحه النقب أو أغلقه الباب أنه يقطع وهو خلاف ما أطلقه هو وغيره من عدم القطع كما علمت لأنه لم يصدق عليه أنه في كل مرة أخرج نصابا من حوز بل بعض نصاب نعم اطلاع المالك له اعتبار في مسألة أخرى ذكرها في الجوهرة أيضا وهي لو نقب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئا إلا في الليلة الثانية ان كان ظاهرا وعلم به رب المنزل ولم يسده لم يقطع والقطع اه ووجهه ظاهر وهو أنه لو علم به ولم يسده لم يبق حرزا والابق حرزا اذ لو لم يبق حرزا لم أن لا تتحقق سرقة بعد ذلك الحرز (قوله اتخد مال كنه أم تعدد) فلا سرق واحد من جماعة قطع ولو سرق اثنان نصابا من واحدة لا قطع عليهما فالعبرة للنصاب في حق السارق لا المرسوم منه بشرط أن يكون الحرز واحدا ولو سرق نصابا من منزلين لا قطع والبيت من دار واحدة بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة أنفس في دار كل واحد في بيت على حدة من كل واحد منهم درهم قطع بخلاف ما إذا كانت الدار عظيمة فيها بحر كما في البدائع بحر وسأني مسألة الحرز (قوله لاشبهه ولا تأويل فيه) أخرج بالاول السرقة من دار أبيه ونحوه والثاني سرقة مصحف أو ويل أخذه للقراءة فأده ط (قوله ونبت ذلك الخ) لا يصح كون ذلك جزأ من التعريف بل هو شرط للقطع كما أفاده بقوله في قطع ان قر مرة أو شهد رجلان الخ تأمل (قوله واليه يرجع الثاني) أي أبو يوسف وكان أولا يقول لا يقطع الا اذا قر مرتين في مجلسين مختلفين كما في الزياحي (قوله ومن المتأخرين من أفق بخته) مقتضى صنيعه أن ذلك صحف في حق النقطع ولا يخفى ما فيه لان القطع حديثه بالمشبهة والانسكار أعظم شبهة مع انه سياتي أنه لا قطع بسكول عن اليدين وأنه لو أقر ثم هرب لا يتبع فيه تعين جل ما ذكره على صحت في حق الضمان (قوله أو شهد رجلان) فلا يقطع بل رجل وامرأتان لا قطع بل للامال وكذا الشهادة على الشهادة كفي كافي الحاكم (قوله ولو شهدا) تعميم للضمير في عليه المتدبر بعد قوله وشهد رجلان وسأني الكلام على سرقة العبد في الباب الآتي (قوله وسألهما الامام كيف هي) ليعلم انه أخرج من الحرز أو ما ولد من هو خارج وأين هي ليعلم انها ليست في دار الحرب وكما هي ليعلم انها نصاب أم لا (قوله زاد في الدرر) نقله في البحر أيضا عن الهداية وقال السائل عن المساهية لا طلائها على استراق السمع والمقص من أركان الصلاة وعن الزمان لاحتمال التقادم زاد في الكافي أنه يسألهما عن المسروق ادسرة كل مال لا تجب القطع (قوله ومن سرق) ليعلم أنه ذو رحم محرم منه أم لا (قوله وبينها) أي المذكوران وهو مختلف على قوله وسألهما (قوله احتمالا) أنه لا سؤال (قوله ويجبسه حتى يسأل عن الشهود) أي عن عدالتهم قال في الشريعة لا يثبت الا ما كان الكمال أن القاضي لو عرف الشهود بالعدالة قطع اه ولعله على القول بأن القاضي يقتضي بعلمه وهو خلاف المختار الآن اه وهذا اشتباه فان قضاءه بالقطع بالبينة لا يعلم وعلمه بعداية الشهود والمتوقف عليها القضاء بالقطع ليس قضاءه جوي ذات على أنه مرفى الباب السابق أن في حقه تعين على يقضي القاضي بعلمه اتهاقا وقد مر في البحر عن الكشف بأن وجوب القطع هو أنه تعالى على الخلوص (قوله اعدم الكهالة في الحدود) لانه اذا جاز أخذ الكفيل

بكرة واحدة اتخد مال كنه أم تعدد (لا شبهة ولا تأويل فيه) ونبت ذلك عند الامام كما سيأتي (في قطع ان أقر بها مرة) واليه يرجع الثاني (طائعا) فأقراره بها مكرها باطل ومن المتأخرين من أفق بخته ظهيرة زاد القهستاني معزيا بالخزانة المتظنين وبحل صريه ايقر وسخنة (أو شهد رجلان) ولو عدا شرط حضرة ولاء ولا تقبل على اقراره ولو بحضرته (وسألهما الامام كيف هي وأين هي وكما هي) زاد في الدرر وما هي ومتى هي (ومن سرق وبينها) احتمالا للدرء ويجبسه حتى يسأل عن الشهود لعدم الكفالة في الحدود ويسأل المقر عن الكل

أقول هو ما في الفتح الامكان
اقراره بها وهو يجمع سدا
يسكت فلا قطع شرح
وهبانية (فان اقراره بها
هرب فان في فوره لا يتبع
بخلاف الشهادة) كذا نقله
المصنف عن الظهيرية
ونقله شارح الوهبانية بلا
قيد الفورية (ولا قطع
بنكول واقراره على
عبد به ما وان لم المال)
لاقراره على نفسه (و)
السارق (لا يفتى بعقوبته)
لانه جور تجسس وعزاه
القهستاني لا واقعات معال
بانه خلاف الشرع ومثله في
السراجية ونقل عن النجيب
عن عصام انه سئل عن
سارق ينكر فقال عليه اليمين
فقال الامير سارق ويمين
هانوا بالسوط فمضربوه
عشرة حتى اقر ما في السرقة
فقال سبحان الله ما رأيت
جورا يشبه بالعدل من هذا
وفي اكرام الالهية من
الشايع من اذني صحة اقراره
بها مكرها وعن الحسن محل
ضربه حتى يقر ما لم ينه
العظم ونقل المصنف عن
ابن العز الحنفى صحته
عليه الصلاة والسلام امر
الزبير بن سواد به نيب
بعض المذنبين حين كتم
اقراره بن اذنبه فعلى
فدلهم على المال فلوهو
الذي يسع الناس رعليه
اجعل والا تشبهه على
السرق في اقراره

بالنفس لا يجس (قوله الا الزمان) لان تقدم العهد لا يمنع صحة الاقرار بها نوح عن البسوط والمحيط
واذ ترضه الجوى بأنه يجوز ان تكون السرقة في صباه فلا يجد قلت لكن قال في حوى الزاهد لوثبتت
السرقة بالاقرار لا يلزم السؤال عن زمانها حتى قال في أسنع لوقال سرقت في زمان الصبا يقطع ولا يلتفت الى
قوله اه وللفظ أسنع رمز لكتاب الاسرار (قوله الا المسكان) المناسب والا المسكان بالعطف لانه في الفتح
استثنى الزمان والمسكان (قوله تحريف) أى لجواز ان يكون في دار الحرب والمراد ان ذكر المسكان في عبارة
الفتح غير صحيح (قوله وكذا الرجوع احدهم) أى أحد السارقين المقرين (قوله أو قال) أى أحد السارقين
(قوله أو شهدا على اقراره) أى اقرار السارق (قوله فلا قطع) أى في المسائل الثلاث أما في الاولين فلانه اذا
سقط عن البعض لشبهة سقط عن الباقي كفى الكافي والرجوع ودعوى الملك شبهة وأما في الثالثة فلان
بحود الاقرار بمنزلة الرجوع وهو لو اقر صريحاً بصر رجوعه فكذا الوشهادة على اقراره والسكوت في باب
الشهادة جعل انكارا حكماً كذا كره المصنف (قوله ونقله شارح الوهبانية الخ) حاصل مائة له عن البسوط أنه
لو اقر ثم هرب لم يقطع واو في فوره لان الهرب دليل الرجوع ولو رجع لا يقطع فكذا اذا هرب بل يضمن المال
وأما لو هرب بعد الشهادة ولو قبل الحكم فان أخذ في فوره قطع والا فان حذر السرقة لا يقيم بالبيئة بعد
التقدم والعارض في الحدود بعد القضاة قبل الاستيفاء كالعراض قبل القضاء اه وبه ظهر أن قول المصنف
تبع الظهيرية فان في فوره لا يقطع صوابه ولو في فوره علم أنه بعد التقدم لا يقطع أيضاً وأجيب بأنه قيد
بالضرورة ليصح قوله بخلاف الشهادة لانه بعد التقدم لا يخالف الاقرار الشهادة في عدم القطع على أنه اذا
كان لا يقطع بالهرب في فوره الاقرار لا يقطع بعد التقدم فيه بالاولى كما أفاده ح لكن لا يخفى ما في العبارة
من الابهام والعبارة المحررة عبارة كافي الحاكم وهي واذا اقر بالسرقة ثم هرب لم يطلب وان كان ذلك بشهود
طالب مادام في فوره ذلك (قوله ولا يمنع بنكول) أى بنكول السارق عن الحلف عند القاضى (قوله لاقراره
على نفسه) لانه لا لزوم المال في المسائل الثلاث لان بنكول اقراره على اقرار السيد على عبده لوجوب توجبه المطالبة
على نفسه أفاده ط (قوله ونقل) أى في القهستاني ومثله في النخيرة وهو تأييد لما قبله حيث سمى جورا
شبه بالعدل (قوله عن عصام) ا هو عصام بن يوسف من أصحاب أبي يوسف ومحمد بن محمد ومن اقران محمد بن
ساعة وابن رستم وأبي حفص البخاري (قوله انه سئل) أى سأله حبان بن جبلة أمير بلخ رملى (قوله
سارق وعين) اتجب من طلب اليمين منه فانه لا يسأل لاقدامه على ما هو أشد جناية لكن الشرع لم يعتبر هذا
(قوله ونقل) أى عصام (قوله ما ريت جورا الخ) سمى جورا باعتبار الصورة والافه وعدل حيث توصل به
الى اظهار الحق وتقدم أن للقاضى تعريض المتهم وقدمنا عليه (قوله صحة اقراره بامكرها) أى في حق
الضمان لافي حق القصاص كقدماء (قوله وعن الحسن) هو ابن زياد من أصحاب الامام (قوله يحل ضربه
الخ) لم يصرح الحسن به بل هو مفهوم كلامه قال في البحر وسئل الحسن بن زياد يحل ضرب السارق
حتى يقر قال ما لم يقطع اللب لا يبين العظم ولم يزل على هذا اه كلام البحر وهو ضرب مثل أى ما لم يعاقب
لا تظهر المرقعة في عبارة الشارح سقط من الكتاب أو من قلبه بدليل انه في شرحه على الماتى ذكر عبارة
الحسن على وجهها لم يكن ما هنا تصرفاً منه بسوء فهمه اذ لم نعهد هذا الشارح الفاضل وصل في البلاغة الى
ما زعمه من هو مواع بالاعتراض عليه فانهم (قوله عن ابن العز) أى في كتابه التنبيه على مشكلات
النهارية حيث قال الذي عليه جهور الفقهاء في المتهم بسرقة ونحوها أن ينظر فاما أن يكون معروفا بالبرلم
نحرم طائفة ولا عقوبة وهل يحل قولان ومهم من قال يمز زمتهم واما أن يكون مجهول الحال يجس
حتى يكف أمره قيل شهرا وقيل باجتهادولى الامروان كان معروفا بالفجور فقالت طائفة يضربه الوالى
واقاضى وقائط طائفة يضربه الوالى دون القاضى ومنهم من قال لا يضربه وقد ثبت في الصحيح ان النبي
صلى الله عليه وسلم أمر الزبير بن العوام أن يمس بعض المعاهد بالعباد لما كتم اخباره بالمال الذي كان

صلى الله عليه وسلم قد عاهدهم عليه وقال له أين كنز حبي من أن خطب فقال يا محمد أنفذته النفقات والحروب
فقال المال كثير والمصلحة أقرب وقال لا يريدونك هذا ففسد الزبير بشئ من العذاب فدلهم على المال وهو
الذي يسع الناس وعليه العمل الخ وتعممه في المح (قوله ثم نقل) أي المصنف وقوله جواز ذلك أي جواز
ضرب المتهم حيث قال نقلا عن الزياحي ومنها أي ومن السياسة ما حكى عن الفقيه أبي بكر الأعمش أن المدعى
عليه إذا أنكره الإمام أن يعمل فيه بأكثر رأيه فإن غلب على ظنه أنه سارق وإن المسروق عنده عاقبه ويحوز
ذلك كالموراء الإمام مع الفساق في مجالس الشرب وكالموراء مع السراق وبغلبة الظن أجاز وقتل النفس
كما إذا دخل عليه رجل شاهرا سيفه وغلب على ظنه أنه يقتله اه (قوله لعلة الفساد) تمام عبارة النهر
وكيف يؤتى للسارق لئلا يلبس بل ولا في النهار اه يعني لا يتوقف جواز ضربه على إقامة البينة حيث كان
من أهل التهمة وتقدم في التعزير أن للقاضي تعزير المتهم وقد منها هناك عن ابن القيم حكاية الاجماع على
ذلك وقد سمعت آ نفا تصریح الزياحي بأن هذا من السياسة وبه يعلم أن للقاضي فعل السياسة (قوله ويحمل
مافي التجنيس) وهو ما قدمه المصنف من أنه لا يفتى بعقوبة السارق (قوله لو كسر سنه) بضم أوله مبني
للمجهول وأصل العبارة لو شكك الوالي في غير حق فأنى بقائه فضرب المشكوك عليه فكسر سنه أو يده الخ (قوله
كالمال) أي كما يضمن لو غرمه الوالي مالا (قوله لا لو حصل) أي لا يضمن إلا لو حصل له لو حمله الوالي فهرب وتصور
جدار السجن فحصل ما ذكر من كسر سنه أو يده أو مات بضرب القائد (قوله كاللورثة أخذ الشاكي
بديه أبيهم) الظاهر أنه لا ينفى ما مر عن القية لتعليقه بظهور وتعديه هنا أي حيث ظهرت السرقة على يد آخر
بخلاف ما مر تأمل (قوله لتعديه في هذا السبب) قال في الذخيرة بعد عزوه المسئلة لمجوع النوازل بل هذا
الجواب مستقيم في حق الغرامة أصله السعاية غير مستقيم في حق الدية لأنه معد السليح باختياره وقبل هو
مستقيم في الدية أيضا لأنه مكره على الصعود للفرار من حيث المعنى اه وقوله أصله السعاية أي أن الأصل
في ذلك تضمينهم الساعي إذا كان بغير حق (قوله ويحى في العصب) حيث قال مشاوش حوالسعى إلى سلطان
بمن يؤذيه والحال أنه لا يدفع بالرفع إلى السلطان أو سعى بمن يباشر النطق ولا يتمتع به فيه أو قال لسلطان قد
يغرمه وقد لا يغرم أنه قد وجد كثر اغرمه السلطان شيئا لا يضمن في هذه المذكور ولو غرم السلطان البينة
بمثل هذه السعاية يضمن وكذا يضمن لو سعى بغير حق عند مجر حواله أي للساعي وبه يفتى وعزروا
الساعي عند أطواب بعد عتقه ولومات الساعي فلم سعى به أن يأخذ قدر الخسران من تركته وهو الصحيح
جواهر الفتاوى ونقل المصنف أنه لومات المشكوك عليه بسقوطه من سطح خوفه عزم الشاكي دية لومات
بالضرب لئلا يروى وقد مر في باب السرقة اه قلت أنت خير بان ما ذكره في باب السرقة من ألف ذاعرا إليها
ثم حاصل ما ذكره من ضمان الساعي أنه لو سعى بحق لا يضمن ولو بلا حق فإن كان السلطان يغرم
بمثل هذه السعاية البينة يضمن وإن كان قد يغرم وقد لا يغرم لا يضمن والفتاوى على قول محمد من
ضمن الساعي بغير حق مطلقا ويعزروا بل قدمنا بأدلة قتيبه بل أفتى بعض مشايخ المذهب بكفره (قوله لم
يسرقه مني) المناسب عطفه بأولانه مسئلة ثانية ففي كافي الحاكم أو قال لم يسرقه مني وإنما كنت أودعته (قوله
فلا قطع) أما لو قال عفو عنه لم يعلل القطع كافي الحاكم أي لأن القطع محض حقه تعالى ولا يملك إسقاطه
بخلاف ما قبله لأنه ثبت في ضمن ثبوت حق العبد وقد بان بقراره حال في صفة مل (قوله ونسب
تلقينه) إنما بدكره عند قوله أن أقرب أي نذب للإمام أن يلقنه كفى في إحقاقه أن يرد أودعته صلى الله عليه
وسلم أتى بالنس قد اعترف ولم يوجد معه مائة يقال صلى الله عليه وسلم ما أهلك سرق قال بل يارسول الله
فأعاده عليه الصلاة والسلام مرتين أو ثلاثا ثم بده فقطع ونسب في الفتق (قوله في حقهما) متعلق بلاقطع
ح أي لا قطع في حق الكافر ولا في حق المسلم ولعل وجهه أنها سرقة واحد فلما باطلت الشهادة في حق المسلم
باطل في حق الكافر وأما الضمان فلا شك في انتفائه عن المسلم وهل يضمن الكافر حصته منهم الظاهر أنهم

ثم نقل عن الزياحي في آخر
باب قطع الطريق جواز ذلك
سياسة وأقره المصنف تبعها
للجسر وابن السكال زاد في
النهر وينبغي التعويل عليه
في زماننا لعلة الفساد
ويحمل مافي التجنيس على
زمانهم ثم نقل المصنف قبله
عن القية لو كسر سنه أو
يده ضمن الشاكي أرشه
كالمال لا لو حصل ذلك بتسوره
الجدار أو مات بالضرب
لندوه وعن الذخيرة لو
صعد السليح ليغر خوف
التعذيب وسقط فوات ثم
ظهرت السرقة على يد آخر
كان للورثة أخذ
الشاكي بديه أبيهم وبما
غرمه للسلطان لتعديه في
هذا السبب وسجيء في
العصب (قضى) بالقطع بينة
أو أقراره قتال المسروق منه
هذا متاعه لم يسرقه مني
وانما كنت أودعته (أو قال
شهد شهودي بزور أو أقر
هو بباطل وما أشبه ذلك
ولا قطع) ونسب تلقينه كى
لا يقرب السرقة (ك) لا قطع
(لو شهد كافرين على كافر
يسلم به في حقهما) أي
الكافر والمسلم صهر به

مطلب في ضمان الساعي

قلت وفي كافي الحاكم لو شهد رجلان على رجلين بسرقة وأحد السارقين غائب قطع الحاضر فان جاء الغائب لم يقطع حتى تعاد عليه تلك البيئة أو غيرها لا يقطع اهـ فليست الفرق بين المستلتمين ولعل وجهه أن الكافر ليس أهلاً للشهادة على المسلم بخلاف شهادة المسلم على الغائب فان المانع من قبولها الغيبة لا عدم الاهلية (قوله تشارك جمع) أي في دخول الحرز بقربنة قوله وان أخذ المال بعضهم قال في الفتح وانما وضعها في دخول الكل لانه لو دخل بعضهم لكنهم اشتركو في السرقة لا يقطع الا الداخل ان عرف بعينه وان لم يعرف عزروا كلهم وأبدي حبسهم الى أن تظهر ثوبتهم اهـ وقيد بقوله ٣ وأصاب كلاً نصاب لانه لو أصابه أقل لم يقطع بل يضمن ما أصابه من ذلك جوهره (قوله استحساناً) والقباس أن يقطع الحامل وحده وهو قول زفر والائمة الثلاثة فسخ (قوله أو محرم) أي ذورحم محرم من المسروق منه بحر (قوله لم يقطع أحد) أطلقه فشملي ما إذا تولى الاخذ الكار العلاء خلافاً لابي يوسف كفي الزياحي (قوله لا قطع) هذا قول أبي حنيفة الأول وقوله الاخير يقطع كما أنى مره يابو به صرح في التارخانية وغيرها (قوله سوى رجم) في بعض النسخ سوى جلدوهي الصواب وان كان الأول هو الذي في الفتح والبحر والنهر فلعن كافي الحاكم فقد درده في الشريعة لانه يخالف لما قدمه في حد الزنا بالرجم من أنه اذا غاب الشهود أو ما تواسقط الحد فيجب استثناء الجلد فانه يقام حال العيبة والموت بخلاف الرجم لا شتر ابداء الشهود به وبعبارة كافي الحاكم في الحدود مصرحة بذلك وكذلك عبارته في السرقة وصهاوا اذا كان أي المسروق منه حاضر والشاهدان غائبان لم يقطع أي ضاحتي يحضر واو قال أبو حنيفة بعد ذلك يقطع وهو قول صاحبيه وكذلك الموت وكذلك هذا في كل حد وسوى الرجم ويصحب القصاص وان لم يحضر واستحساناً لانه من حقوق الناس اهـ فهذا تصريح الحاكم في الحدود والسرقة بما قلناه وليتبعه اهـ فان والظاهر أن نسخة الكافي التي وقعت لصاحب الفتح نسخة منها قوله وقال أبو حنيفة الى قوله وكذلك الموت فرتع الخلال في اشتراط حضور الشاهدين وفي استثناء الرجم لان الاستثناء وقع من القول الاخير الذي رجع اليه الامام فكان العمل عليه لان ما رجع عنه المجهود بمنزلة المسوخ ولذا صرح في شرح الوهبانية بتصح قوله الاخير فجزى الله تعالى الشريعة الى خبر على هذا التمهيد الحسن (قوله تصح خلافه) أي خلاف قوله لا قطع وهذا هو الصواب كما علمت (قوله ويقطع بساج) قال الزمخشري الساج خشب أسود رزين يحلب من بلاد الهند ولا تكاد الارض تليقه والجمع سيجات مثل نار ويران وقال بعضهم الساج شبه البنوس وهو أقل من ادمه مصباح (قوله وقنا) بالفتح والقصر هو الرمح (قوله بفتح الباء) كذا في البحر عن الطلبة قوله في الفتح والنهر ورأيت في المصباح ضبطه بضمها وقال انه خشب معروف وهو معرب ويحجب من الهند واسمه بالعربية ساسمهم - مرة وزان جهمر (قوله وعود) بضم الخشب جمع عودان وأعواد وآله من المعارف فاسوس قلت والمراد هنا الأول وهو الطيب لان آله الله لا قطع اهـ كما أتت (قوله وأدهان) جمع دهن كزيت وشيرح (قوله وورس) بفت أصغر يزرع باليمن ويصنع به قيل هو صنم من السكر وفيل يشبهه مصباح (قوله وصندل) خشب معروف طيب الرائحة (قوله ودعوص خضر) نبت الخضرا تفاني درمنتي (قوله وزبرجد) جوهر معروف ويقال هو الزمرد مصباح (قوله ولعل) بالتحفيف ما تحذمه الخبر الاخر غير ان تجفروا والدودة يطلق على نوع من الزمرد ط وفي بعض النسخ اعلع وهو شجر حجازي كفي القاموس تأمل (قوله غير مركب) احسن ترجمه عن باب الادراك المركب فانه لا يقطع به كذا ثمانية يشترط للقطع هنا أن يكون في الحرز وان يكون خطه بالاية ثقل جسمه على الواحد لا يلا برع في سرقة فقل من الابواب كفي الهداية والزيابي قال في الفتح وتقرر فيه باب نقله لا ينافي فيه ولا يفسد وانما قيل في رعبه واحد الجلاء ولو صح هذا المصنع لقطع في فردة جسم من قماش وغيره وهو موهوم وما أطلق الحاكم في الكافي لقطع اهـ ويجب به انما يرد لولم قل القيل من الابواب قلت يعني نبتاً شديداً نضراً لهم (قوله رجمهم) أي الا باعوا باب شاربه الى أن قوله من خشب

(تشارك جمع وأصاب كلاً قدر نصاب قضاهاوا وان أخذ المال بعضهم) استحساناً سد البواب الفساد ولو فيه مذهب أو مجنون أو معتوه أو محرم لم يقطع أحد (وشرط للقطع حضور شاهدين أو وقت القصاص) (كحضور المدعي بنفسه) (حتى لو غاب أو ماتا لا قطع) وهذا في كل حد سوى رجم وفود بحر قلت لكن نقل المصنف في الباب الاثنى تصح خلافه فتنبه (ويقطع بساج وقنا وأبنوس) بفتح الباء (وعود ومسك وأدهان وورس وزعفران وصندل وعنبر ودعوص خضر) أي زمرد (وياقوت وزبرجد وازاؤل ولعل رزم وروح وانه و باب) ع - ي مركب ولو تمزج من خشب وكذا بكل ما هو من أعراق الاموال فمونه كلاً نصاب كذا بالاصل المضاف الى خط المؤلف والى في المتن أبيه كلاً قدر نصاب كثرى اهـ

غير قيد لان المراد ما دخلته الصنعة فالنحو بالاموال النفيسة بخلاف الاواني المتخذة من الخشب والقصب
فلا قطع بها لان الصنعة لم تغلب فيها حتى لا تضاعف قيمتها ولا تحترق حتى لو غلبت كما وانى الابن والماء من
الخشب في بلاد السودان يقطع بها الماذكرنا وكذا الحصر البغدادية لغلبة الصنعة على الاصل افاده في
البحر ومثله في الزيلعي (قوله ولا يوجد في دار العدل الخ) الاولى التعبير بدار الاسلام قال في الفتح فاما كونها
توجد في دار الحرب فليس شبهة في سقوط القطع لان سائر الاموال حتى السنانير والدراهم مباحة في دار الحرب
ومع هذا يقطع فيها في دارنا اه (قوله لا يقطع بتافه الخ) أي اذا سرف من حرز لا شبهة فيه بعد ان أخذ
وأحرز وصار ملوكا فتح (قوله يوجد مباحا في دارنا) أي يوجد جنسه مباحا في الاصل بصورته الاصلية بان لم
يحدث فيه صنعة متقومة غير مرغوب فيه فخرج صورته الابواب والاواني من الخشب وغير مرغوب فيه
نحو المعادن من الذهب والفضة والياقوت واللؤلؤ ونحوها من الاجار فيقطع لكونها مرغوب باقيا وعلى
هذا انظر بعضهم في الزرنج بانه يذبح في القطع به لاحترازه في ذلك كين العطارين كسائر الاموال بخلاف الخشب
لانه انما يدخل الالور للعمارة وكان احترازه ناقصا بخلاف الساج والابنوس واختلاف في الوسم والحناء
والوجه القطع لاحترازه عادة في الدكاكين كذا في الفتح ومفاده اعتبار المادة في الاحتراز (قوله لا يحترق عادة)
احتراز عن الساج والابنوس قلت وقد جرت العادة باحتراز بعض الخشب كالنور والمنتشور دفونا وعواميد
ونحو ذلك في ذبح في القطع به كما يفيد ما مرنا مل (قوله ولولا مباحا) بتشديد اللام ودخل فيه النارى بالاولى
(قوله وطبر) لان النارى بطبر فيل احترازه فتح (قوله وصيد) هو الحيوان الممتع المتوحش بأصل خلقته اما
بقوائمه أو بجناحيه فالسهم ليس منه ان كان (قوله وزرنج) بالكسر فارسي معرب مصاح (قوله ومعرفة)
بفتح الميم وسكون الغين المجهمة وتحرك العين الاخر وظاهر كلام الصحاح والقاموس أن التسكين هو الاصل
والتحريك خلافه وظاهر المصباح العكس فوح (قوله ونورة) بضم النون حجرة الكس ثم غلبت على اخلاط
تضاف الى الكس من زرنج وغيره ويستعمل لازالة الشعر مصباح وكذا ضبها بالضم في القاموس (قوله
وخرف وزجاج) الحرف كل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا قاموس قال في الفتح ولا يقطع في
الاجار والفخار لان الصنعة لم تغلب فيها على قيمتها وظاهر الرواية في الزجاج أنه لا يقطع لانه يسرع اليه
الكسر فكان ناقصا لانه عن أبي حنيفة يقطع كالخشب اذا صنع منه الاواني اه وفي الزيلعي ولا قطع في
الزجاج لان المكسور منه ذاقه والمصنوع منه ينسارع اليه الفساد اه قلت وظاهره انه لا يقطع في الزجاج
وان غلبت عليه الصنعة وهل يقال مثله في الصيني والبلور مع انه قد يباع بالصنعة تنسب كبريتة ونحوه عليه
الفخار انه يقطع به تأمل (قوله وكل مهبالا) كـ أما غير المهبالا ينسارع اليه الفساد كالمنطقة والسكر فانه
يقطع فيه اجساما كفي الفتح (قوله مهبالا) ولو غير مهبالا لانه عن ضرر رطه هراوهى بيج التناو. فتح (قوله
وفاكهة رطبة) كالعنب والسفرجل والتفاح والرمان وأشبه ذلك ولو كنت محروزة في حظيرة عليها باب
مقفل وأما الفواكه اليابسة كالجوز واللوز فانه يقطع فيها اذا كانت محروزة بجمرة (قوله ونمر على شجر)
لانه لا احتراز في شجرة ولو كان الشجر في حرز انى كفى الحماكة وان سرق الثمر من رؤس الشجر في حائط
محروزا وحظرة في سبيلها لم تحص. ولم يقطع من أحرز الثمر في حظيرة عليها باب أو حص. من الحظرة وجدت في
حظيرة فسرق منها قطع وكذلك ان كانت في صحراء وصاحبها يحفظها اه (قوله ونمر نمرية) أي مسكرة
والطرب استخفاف العقل من شدة حزن وخزع حتى يصعد عنه الاابق كترام من صياح الشكالي وضرب
خدودهم وشق جيوبهم أو شدة سرور وتوجب ما هو معهود من الثمالي ثم الشراب ان كان حلوا فهو مما
ينسارع اليه الفاسد أو مرافان كان جارا فلا قيمة لها أو ع. به في تقريره خلاف ولتأول السارق فيه الارقة
فتثبت شبهة الاباحة وتسامى في الفتح وشمل ما اذا كان السارق مسلما أو ذميا كفى البحر (قوله ولولا الماء ذهبا)
أي على الذهب لان الماء تابع ولم يقطع في المتبوع فكذا في التبعية وفي رواية عن أبي يوسف انه يقطع وهو

وأفلسها ولا يوجد في دار
العدل مباح الاصل غير
مرغوب فيه) هذا هو الاصل
(لا يقطع) بتافه) أي
حقير (يوجد مباحا في دارنا
كشيب لا يحترق) عادة
(وخشب وقصب وسمن
و) لولا مباحا (طبر) ولو بطا
أو مباحا في الاصل عايرة
(وصيد وزرنج ومعرفة
ونورة) زائد في المحتسب وأشنان
ولحم وملح وخرف وزجاج
لسرعة كسره (ولاء
ينسارع فسادا كسمن ولحم)
ولولا مباحا وكل مهبالا كل
كـ بروفي أيام قضا لا قطع
بطعام مطلقا يسمى (وفاكهة
رطبة ونمر على شجر و بطخ)
وكل ما لا يفي حولا (وزرع
لم يحص) اه عدم الاحتراز
(وأشرب طرية) ولولا الماء
ذهبا

قوله ولو كانت محروزة
هكذا بخطه ولعل صوابه
محروزة لانه من أحرز كمين
عليه ساق الكلام
ولاحقه اه

قول الائمة الثلاثة ووجه في الفتح فيما تعين ذهبيته بان الظاهر أن كلامه مقصود بالاختزال أخذ الاناء أظهر
 واستشهد بما في التجسس سرق كوزا فيه عسل وقيمة الكوز تسعة وثمة العسل درهم يقطع وهو نظير ما تقدم
 فبين سرق ثوبا لا يساوي عشرة مصرور عليه عشرة يقطع اذا علم أن عليه مالا بخلاف ما اذا لم يعلم اه ملخصا
 وأقره في البحر (قوله وآلات لهو) أي لا خلاف لعدم تقومها عندهما حتى لا يضمن متلفها وعنده وان
 ضمنها غير الله والآن يتأول أخذها انتهى عن المنكر فتح (قوله وصاب) هو بيشة خطين متقاطعين
 ويقال لكل جسم صليب فتح (قوله وشمارغ) بكسر الشين فتح قيل هو عربي وقيل مغربي وهو داخل في
 آلات الله وكذا التردب فتح النون (قوله لتأويل الكسر الخ) علة للثلاثة وعن أبي يوسف يقطع بالصلب
 لو في يد رجل في حرز لا شبهة فيه لاول في مصالحهم لعدم الحرز وجوابه ما قلنا من تأويل الاباحة فتح قلت
 لكن هذا التأويل لا يظهر في مالو كان السارق ذميا ثم رأيت في النسخة ذكر هذا التفصيل عن أبي يوسف
 في الذمى ووجهه ظاهر لان مصالحهم بمنزلة المسجد ولذا لم يقطع بخلاف الحرز يقطع لانه لا تأويل له الا أن
 يقال تأويل غيبه يكفي في وجود الشبهة فلا يقطع تأويل وفي النهر ولو سرق دراهم عليها تمثال قطع لانه انما
 أعد للنول فلا يثبت فيه تأويل (قوله لانه حرز لا بحر) أفاد ان الكلام في الباب الخارج فلو داخل الدار فهو
 بحر يقطع به أفاده ط قلت وهذا اذا لم يكن ثقبلا على ما مر عن الهداية في غير المركب وظاهره أن باب
 المسجد حرز وليس كذلك فالاولى تعليل الهداية بقوله ولا يقطع في أبواب المسجد لعدم الاحراز فصار كباب
 الدار بل اولى لانه بحر زيار الدار ما فيه ولا بحر زيار باب المسجد ما فيه حتى لا يجب القلع بسرقته متاعه اه زاد
 في البحر وكذا أسرار الكعبة وان كانت محرقة لعدم المالك * (تنبيه) * قال نفع الاسلام لو اعتاد سرقة
 أبواب المسجد يجب أن يعزروا ببالغ غيبه ويحبس حتى يتوب قال في البحر وينبغي أن يكون كذلك سارق
 البرازيل من المبيض اه قال ط وكذا سارق نعال المصلين اه قلت بل كل سارق انتفى عنه القطع
 لشبهة ومحوها تأويل (قوله ومصحف) مثل الميم قاموس والضم أشهر مصباح لان الاختزال في أخذ
 القراءة والخط فيه ولانه لا مالبة له على اعتبار المكتوب واحرازه لاجل له لا للحاد والاوراق هداية والاطلاق
 يشمل الكافر وغير القارئ (قوله ولو محليين) قال نوح أفندي في حاشية الدرر هذا اللفظ في أكثر النسخ
 بالياء بن ولكن الصواب أن يكون بياء واحدة كما يظهر من الصرف اه ومثله في شرح درر البحار (قوله
 لان الحلية تباع) وعن أبي يوسف يقطع في المصحف الخلى وعنه أنه يقطع اذا باعت الحلية نصابا كما قال في حلية
 الصبي قال في المنع والخلاف في صبي لا يمشى ولا يتكلم فلو كان يمشى ويتكلم ويمر لا قطع اجزاء لانه في يد
 نفسه وكان أخذ خداعا ولا قطع في الخداع (قوله يعبر عن نفسه) فالمراد بالكبير المميز المعبر عن نفسه بالغا
 كان أو صبي بحر (قوله لانه اما نصب) أي ان أخذ بالهرا أو خداع أي ان أخذ بالحيلة وكلاهما غير
 سرقة ط (قوله ودفاتر) جمع دفتر بالفتح وقري كسر جماعة الصحف المضمومة قاموس (قوله فكمصحف)
 أي في تأويل أخذها الاقراة وكون المقصود ما فيها ولا مالبة له (قوله والاف كطنبور) أي في تأويل أخذها
 لاراء ما فيها انتهى عن المنكر والحاصل انه لا يقطع بكتب علوم شرعية أو غيرها قال القهستاني في شمل أي
 الدفاتر المصحف وكتب العلوم الشرعية والآداب ودواوين فيها حكمه دون ما فيها أشعاره مكرهه وكتب
 العلوم الحكيمة فانهم اذا اخلان في آلات لهو كما أشار اليه في الزاد وغيره اه ثم قيل قول آخر بالقطع
 بكتب الادب والشعر لكن قال في الفتح والبحر شمل مثل كتب السحر ومثل كتب العربية واختلاف في
 غيرها أي غير كتب الشرعية من العربية والشعر فليس له حقيقة بدفاتر الحساب في قطع فيها وقيل بكتب
 الشرعية لان معرفتها تدنو على الاعمال والشعر والحاجة وان قلت كفت في ابراث الشبهة اه فتعليل
 انقوائها المنفي بغيره وجهه ثم قد روي مقتضى ذلك الاحتياط في قطع بكتب السحر والفلسفة لانه لا يقصد
 ما فيها لاهل الديار وكنت برفقة صرفا اه زاد في السحر وينبغي أن ينظر في الاختزال بكتب السحر

(وآلات لهو) ولو طبل الغزاة
 في الاصح لان صلاحته
 للهو سارت شبهة غايه
 (وصليب ذهب أرفضة
 وشمارغ ونرد) لتأويل
 الكسر منها عن المنكر
 (وباب مسجد) ودار لانه
 حرز لا بحر (ومصحف وصي
 حر) ولو (محليين) لان
 الحلية تباع (وعبد كبير)
 يعبر عن نفسه ولو بآثار أو
 مجنون أو أحمى لانه اما نصب
 أو خداع (ودفاتر) غير
 الحساب لانها لو شرعية
 ككتب تفسير وحديث
 وفقه فكمصحف والا
 فكطنبور

٣ قوله مصرور عا بهكذا
 بقطه واصل صوابه مصرورا
 بالنصب صفة لقوله نوما
 اه مصححه

(بختلاف) العبد (الصغير)

ودفاتر الحساب (الماضي)

حسابه الان المقصود دورتها

فيه قطع ان بلغ نصابا ما

المعمول به فالمقصود علم

ما فيها رهوايس بحال فلا

قطع بلا فرق بين دفاتر تجار

وديون وأوقاف وغيرها

(وكاتب وفهرو لولوعا بطوق

من ذهب علم) السارق (به

أولا) لأنه تبع (و) لا

(بختلاف) في وديعة (ونهب)

أي أخذ قهرا (واختلاس)

أي اختطاف لا تنفاه

الركن (ونيش) لقبور

(ولو كان القبر في بيت

(مقفل) في الأصح (و) كان

(الثوب غير الكفن)

وكرر ليرفعه من بيت دية

قبر أو ميت لتأوله بزيارته

القبر أو تأخيه من الأذن

مدحوله عده وواحدة قطع

سياسة (ومال عامة أو

مشتري) وحصر مسجد

وأمة كعبية ومن وقف

لعدم المال كحجر (ومثل

دينه ولو) دية (مؤجلا

أو (أداء عليه) أو أجود

صبر وره نسك (إذا كان

من جنسه ولو حكم) بن

كان به ذراهم مسروق سير

وبعكسه والأصح

٣ قول الشيخ ومشتري

كذابا لاسي في المقابل على

خطئه والذي في شرح

أوه - نزل بأولا بالراوية

نرى اه - بعينه

والفاسطة فان كان مولعا بذلك لا يقطع للقطع بان المقصود ما فيها اه قات اسكن كلام الفتح بخالفه لأنه جعل
كون أهل الديانة لا يقصدون هائلة لكونهم اسرقه صرفا ومعه - اوم أن السارق لا يلزم أن يكون من الذين
لا يقصدونها بل الغالب أن يكون غيرهم من أهل الشر كالسحرة ونحوهم فلم ان الشبهة المشبهة للقطع
لا يلزم وجودها في السارق والا كانت علة حقيقة لا شبهة العلة لان الشبهة ما يشبه الثابت وهو ليس بثابت
واللزم ثبوت التخصيص المذكور في كتب الشريعة أيضا وكذا في آيات الله واللعنات في سنة القضاة ولم ير
من عرج عليه نعم قدمه ما عن النخبة في الصليب ما يطبقه عند أبي يوسف فليتم (قوله بخلاف العبد
الصغير) لانه مال مستفيع به ان كان عشي ويعقل أو بعرضه أن يصير كذلك ان كان بحلاسه ونظامه في النهر
(قوله الماضي حسابا) أي الذي لم يبق لاحد فيه علة فلم يبق الا كذا فاذا بلغت قيمة نصابا قطع كذا في
أصح العلامة قاسم (قوله وكاتب وهد) عطف على ما لا قطع فيه بقرينة تنكيره ولو قال وكاتب وفهرو كصنع
في الوافي لكان أحسن حموى وشمل كل الصيد والمناشبة لانه يوجد من جنسه مباح الاصل ولاختلاف
العلماء في مالته فاوردت شبهة بحر ط (قوله في وديعة) أي تحت يد (قوله أي أخذ قهرا) أي على وجه
العلانية (قوله أي اختطاف) أي علانية أيضا فالهيب والاختلاس أخذ الشيء علانية الا ان الفرق بينهما من
جهة سرعة الاختفاء في جانب الاختلاس بخلاف النهب فان ذلك غير معتبر به ط عن أبي السموذ (قوله لا تنفاه
الركن) وهو الحرز في القبر والاختلاف فيه فيما بعد ما ط (قوله ونيش) أي لا قطع على ا - باش وهو الذي
يسرق أكنان الموت بعداه فن بحر لان الحرز بالقبر أو انيت باطل لانه لا يحفظ نفسه والصحراء ليست
حرزا حتى لو دفن بها مال فسرقت لم يقطع فاني التنية من انه لو سرق المدفون بالمفارقة قطع بنصف مقدسي (قوله
في الأصح) لاحتلال الحرز بحفر القبر وقيل يقطع اذا كان مقفلا نه ساني (قوله ولو اعتاده) أي اعتاد
النشر وفيه اشارة الى الجواب عما استدله أبو يوسف والائمة الثلاثة من حديث من يش قطع ما به عمله على
السياسة ونظام تحقيقه في الفتح (قوله ومال عامة) وهو مال بيت المال فانه مال المسلمين وهو واد الاحتاج
ثبت له الحق به بقدر حاجته فأوردت شبهة والحدود تدبرها بحر (قوله ومثل ٣) أي بين السارق
مبين دي اليد (قوله وحصر مسجد الخ) أي وان كانت محرزة ككنى البحر (قوله ومال وقف) ذكره في البحر
بحثا فبال وأما مال الوقف فلم أر من صرح به ولا يحق انه لا يقطع به وقد عايناه - دم القطع فيما لو سرق حصر
المسجد ونحوها من حرز بعدد المال الذي يجمع في النهر وقال ولو قيل ان كل الوقف على العامة فمنا كبيت المال
وان كان على قوم محصورين ولعدم المال حقيقة لكان حسدا اه ولا يحق حريان العامة لثبوتها بها
لكن رده المقصدى والزمى بأنهم صرحوا بنية قطع به ما منوى الوقف وسبب في التصرع في الباب
الا - وصرح به أيضا لسانه في شرح المار في تحت الحاس ذات ولدا وانه أعلم على في الفتح لعدم القطع في
حصر المسجد به - دم الحرز أي لكون المسجد غير حرز ومفاده أنه يقطع لو سرق من حرز وانظر أن وجهه
كون الوقف ينفى على ملك الواقف حكما عند الامام وهذا في أصل الوقف وأما العلة فقد صرحوا بانها مال
المستحقين سكن ينبغي أن يقال ان كان اسارقه حتى في العلة لا يقطع اسرقه منها سواء كان وقفها على العامة
أو على قوم محصورين ثبوت الشركة وكذا وقف المسجد اذا كان للسارق وهو في - بخلاف سرقته لمصره
وقماديله اذ حقه في العلة لاني الحصر - مل (قوله ومال ديم) أي مشه جنس لا تدور ولا صفة كما فاده ما - ديه
(قوله ولو ديه مؤجلا) لانه استيفاء لمصلحة والمؤجل سواء في عدم القطع استحضار لان جيل ته حير
المطالب - ووالحق ثابت ويصير شبهة بدارية وان لم يلزم الاعضاء الا - ولا فرق بين كون المدفون مسروق منه
مما حلا أو لا خلافا للشافعي ونظامه في الفتح (قوله ذراعه عليه وأجود) ثبت بخبر بابا صمير في زاندا
وأجود ذراعه في اريس وفي عايله على ان سرق فالتناسب للتعميم أن يقال ذراعه قصصه وأرد فيعلم حكم
الذراعه والاجود به لاول والاصل أن لو سرق أكثر من ديه لا يقطع لانه يصير سرقا كافي ذلك السارق قد ار

حقه كفى القمع وعلى قياسه يقال فيما لو سرق الاجود تأمل (قوله لان التقديس جنس واحد حكم) ولهذا كان
للقاضي أن يقضي بهم ادين من غير رضا المطالب بحر قلت وهذا وافق لما صرحوا به في الحجر ومفاده انه ليس
للدائن أخذ الدواهم بدل الدنانير بلا اذن المدين ولا فعل ما كره وقد صرح في شرح تخيص الجامع في باب
اليمين في المساومة بان له الاخذ وكذا في حظر المجنبي ولعله محمول على ما اذا لم يمكنه الرفع للحاكم فاذن اظفر بمال
مديونه له الاتذدية بل له الاخذ من خلاف الجنس على ما تدكره قريبا (قوله ومنه الحلي) أي بسبب ما فيه
من الصياغة التحق بالعرض (قوله ما لم يقل الخ) لانه لا يكون رهنا أو قضاة لدينه الا باذن مالكة فكاه ادعى
أخذه باذنه فلا يقطع وفي القمع وعن أبي يوسف لا يقطع بالعروض لانه الاخذ عند بعض العلماء قلنا هذا قول
لا يستند الى دليل ظاهر فلا يصير شبهة دائرية الا ان ادعى الرهن أو القضاء (قوله وأطاق الشافعي أخذ خلاف
الحائس) أي من العقود أو العروض لان المقود يجوز أخذها عندنا على ما قررناه آنفا قال القهستاني وفيه
إيماء الى أن له أن يأخذ من خلاف جنسه عند المجانسة في المالية وهذا أوسع فيجوز الاخذ به وان لم يكن
مذهبنا فان الانسان يعترف بالعمل به عند الضرورة كفي الزاهدي اه قات وهذا ما قالوا انه لا مستند له
لكن رأيت في شرح نظم الكثر للمقدمي من كتاب الحجر قال ونقل جرد والدي لامة الجلال الاشقر في شرحه
للقدوري ان عدم جواز الاخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم اطوار عنهم في الحقوق وان يتوى اليوم على
جواز الاخذ عند الضرورة من أي مال كان لاسيما في ديار بلادهم ولعمري شعر

عفاء على هذا الزمان فانه * زمن عقوق لازمان حقوق

وكل رقيق فيه غير مرافق * وكل صادق فيه غير صدوق

(قوله بخلاف سرقته من غير مأمونه) سقط من بعض النسخ لفظ غير وهو خطأ (قوله لا) أي لا يقطع لانه
ولا به أخذ من ابائه الصغار بغير رقيق لولم يكن له ولاية لسوء اختياره أو سكونه رقيقا واستظهر ط انه كذلك
ويظهر في خلافه تأمل (قوله كسر فتش الخ) أي اذا سرق شيئا فقطع فيه فرده الى مالكة ثم سرقه ثانيا ولم
يتغير السرقة عن الحالة الاولى لا يقطع والقياس انه يقطع وهو رواية عن أبي يوسف وقول الأئمة الثلاثة
وبانه في الفتح (قوله أما لو تبدل العين) كولو كان غنلا فسرقه فقطع فيه فرده ثم نسخ فسرقه فانه يقطع وعلى
هذا الاصول والقطن والكان وكل عين أحدث المالك فيه صمدا به رقيقا لو أحدثه العاصب ينقطع به
حق المالك بحر (قوله كالبيع) أي لو باعه المالك من السارق ثم استراهه فسرقه قطع ثانيا عند مشايخ
بحاري وقال مشايخ العراق لا يقطع وطاهر الفتح اعتماد الثاني وذكري الهرماني ويدا الاول (قوله على ما في
المجتمعي) أشار به الى ما ذكرنا من الخلاف وهذا القول ذكره في المجتمعي جازما به لاحكامية خلاف كما ذكره
المصنف في شرحه (قوله أو من ذى رحم محرم) ترجم في الهداية والكنز لهذه المسائل بقوله فصل في الحرز
وهو كفي انه مراعاة الموضع الذي يحرم فيه الشيء وشراعا ما يحفظ فيه المال عادة كالدراوان لم يكن لها باب
أو كان وهو منبوح لان الساء لقصد الاحراز والحائس والحائس والحائس اه ومثله في الفتح لكن قوله
وان لم يكن لها باب الخ فيه كلام يدكره عند مسئلة الفشاش (قوله فسقط كلام الزياجي) حيث قال وقوله
لا يرصاع لاحاجة الى اخراجه لانه لم يدخل في ذى الرحم المحرم ورده في البحر بأن هذا ظن منه انه متعلق بالرحم
وايس كذلك بل متعلق بالمحرم اه ح قات لا يظن بالزبيلى انه ظن ذلك لان الرحم وهو القرابة النسبية لا
تكون بالرضا أصلا حتى ظن أن قوله لا يرصاع قيد له بل مبني كلامه على ان المراد بالمحرم ما تكون محرميته
من النسب كما هو المتبادر وكما عبر به في الهداية حيث قال ذى رحم محرم منه فقوله منه أي من الرحم تصريح
بالمراد عليه ولا يدخل فيه اس العم الذي هو رصاعا لا محرم من الرصاع لان الرحم ثم رأيت عبارة الكثر
التي شرحها الزياجي لفظه كعبارة الهداية فتبين ما للمبايوس سقط ما سوا فادهم (قوله بخلاف ماله اذا
سرق من بيت غيره) أي - مرق مال رحمه المحرم من بيت أبيه فانه يقطع ليجرد الحرز وفي الفتح ينبغي أن

مطلب في أخذ الدائن من مال
مديونه من خلاف جنسه

مطلب يعذر بالعمل به ذهب
الغير عند الضرورة

لان التقديس جنس واحد
حكم بخلاف العرض وهو
الحلي ويقطع به ما لم يقل
أخذه ربه وهنا أو قضاة
وأطاق الشافعي أخذ
خلاف الجنس للمجانسة في
المالية قال في المجتمعي وهو
أوسع بعمل به عند الضرورة
(بخلاف سرقته من غير
أبيه أو غير مأمونه والكبير
أو غير مكاتبه وغير
عنده المأذون المدين) فانه
يتعاق لان حق الاخذ لم يبره
(وليس سرق من غير مأمونه
الصغير لا كسرقة شيء قطع
فيه ولم يتغير) أما لو تبدل
العين أو السبب كالبيع
قطع على ما في المجتمعي (أو من
ذى رحم محرم لا يرصاع)
فلو يبرم ماله رصاع قطع
كان عمه هو أح رضا فانه
رحم نسبيا محرم رصاعا عبي
فسقط كلام الزبيلى (ولو)
المسروق (سأل غيره) أي
غير ذى رحم (خلاف
ماله اذا سرق من بيت غيره)
وهو يقطع

لا يقطع لما في القطع من القطيعة وأجاب في البحر بأن القلع حق الشرع لا حقه فلا يكون قطيعة وتواضعه
 في النهر بأنه مشترك إلا لزام بأنه لو سرق من بيت رحمه المحرم يقطع ولا يلزم القطيعة لما ذكرنا أنت خير
 بأنه لا يصح القول بالقطع فيه لقيام المانع وهو عدم الحرز بخلاف بيت الأجنبي نعم ينبغي تقييده بغير قرابة
 الولاد فلا يقطع في الولاد للشبهة في ماله على ما مر كفي التبيين والبحر والنهر (قوله اعتبار الحرز وعدمه)
 أي قطع في المسئلة الأخيرة اعتبارا للحرز ولم يقطع فيما قبلها اعتبارا لعدمه ففيه ألف ونشر مشوش وعن هذا
 قال البرجندي الظاهر أنه لا يدخل للقرابة بل للمعتبر الحرز وفي كل موضع كان له أن يدخل فيه بلامانع
 ولا حشمة لا يقطع سواء كان بينهما قرابة أو لا قال الجوى وفيه نظر فإن الصديقيين يدخل أحدهما بيت
 الآخر بلامانع ولا حشمة مع أنه يقطع فظهر أن للقرابة المحرمية مدخلا واعتز به الشيخ أبو السعديان هذا
 فيمالم يؤذن له بدخوله حتى لو سرق من محله جرت عادته بدخوله لم يقطع اه قلت أسكن المقتول في الهداية
 وبها قطع الصديق لأنه عاداه في السرقة ولم يفصلوا بين جريان عادة في الدخول أو عدمه ويأتي له مزيد بيان
 عقبه (قوله ابن كمال) حيث قال المصنف التي شأنها الارضاع والمرضعة هي التي في حال الرضاع، المقمة نديها
 للصبي كذا في الكشف فمن قال هنا مرضعة لم يصب اه لأنه لا يمكن أن يسرق مهيأ في حال أرضاعها
 (قوله المصنف) أي من اعتاد الحرز وعن أبي يوسف لا يقطع لدخوله علمه بالاستئذان وحشمة بخلاف
 الاختصاص عالا مدام هذا المعنى في عادته وجه الظاهر أنه لا قرابة بينهم والمحرمية يستبدون القرابة لا تحترم
 دفع قلت وإذا كان يقطع في السرقة من أمه رضاعا مع الدخول بالاستئذان وحشمة فكذا في الصديق وبه
 ظهر أن للقرابة المحرمية دخلا وكذا قواهم لا يقطع عاداه في السرقة فيسد الفرق وهو زوال الصداقة بخلاف
 القرابة تأمل والله تعالى أعلم (قوله ولا يسرق من زوجته) أي ولو من وجه كالمبتوتة المعتمدة في منزل على
 حدة ولو سرق بعد انقضاء العدة قطع كافي الحاكم (قوله وان زوجها بعد انقضاء) بالقطع لوجود الشبهة
 قبل الانقضاء وأما أنه لا فرق بين كونه زوجها وقت السرقة أو بعده قبل القضاء بالقطع أو بعده وفي الأخيرة
 خلاف أبي يوسف ولو سرق أحدهما من الآخر فطلقة قبل الدخول لم يقطع أيضا كفي النهر (قوله من
 حرز حاصله) يعني بأن كان خارج مسكنه ما صرح به في الهداية والبحر شرعية لا لاية فالغدير في عادته على
 المسروق لا على السارق فادهم (قوله أو عرسه) أي زوجة سيده وكذا أقارب سيده وشريكه مثلا قال في
 البحر والمصنف في هذا الحق بمولاه حتى لا يقطع في سرقة لا يقطع فيه المولى كالسرقة من أقارب المولى
 وغيرهم لأنه لا يذون به بالدخول عادة في بيت مولاه لا إقامة المصاح (قوله ولا ينكح) لأنه حقائق أكسبه
 نهر (قوله ونكته ومهره) نكته زوج كل ذي رحم محرم ومهره كل ذي رحم محرم من امرته وهذا
 عند الإمام وقال لا يقطع لعدم الشبهة في ملك البعض لأنها تكون بقرابة وهي متفق عليه أن العادة تجارية
 في دخول بعضهم منازل البعض الاستئذان تنكحت الشبهة في الحرز وتأخير الزيلعي لم يلبه
 مؤذن بترحمه من روى كفي أيضا كم ولا يقطع السارق من امرأة أبيه وزوجها وإن امرته وتوابعها
 استحسننا (قوله ومعهم الخ) علة في الهداية قوله لأنه فيه نصيبا وذلك لأن ذلك مأثور عن علي رضي الله عنه
 حكاه وتعابلا وعمر أنه أتى برجل سرق من العمرة له فيه نصيب وهو نكاحه ومهره طاهر وكان قد سرق مع عمرار واه
 عبد الرزاق والدارقطني وهذا ما مر في أن الكلام فيمن فيه نصيبه استحقاقه به صرح في الفتح لم يكن في امره قال
 في الحواشي السعدية وهذا التحليل يدل على أنه لو لم يكن به نصيبه نصيب يقطع له كمن ارتد به صداقة في محرم
 القدوري ونسج الطحاوي ولزبد من تعليل آخر اه وفيه البيان ينبغي أن يكون المراد من السارق من
 له نصيب فيه أم من لا نصيب له يقطع اللهم إلا أن يقال أنه مباح الأصل وهو على صورته لم يتغير فصار شبهة وفي
 كذا المصنف يعني صاحب الكفر ما يوصى إلى اعتبار الأصل حيث قدم أنه لا يقطع في المال المشترك وإذا
 كان له حق فيه كان من المشترك وقد ذكره ليس إلا فإذ اتعمم اه قلت ماذا ذكر من اهلاق الروية قد

اعتبارا للحرز وعدمه
 (وبخلاف مرضعته) صوابه
 مرضعته بلان ابن كمال
 (مطلقا) سواء سرق من
 بيتها أو بيت غيرها فانه
 يقطع لما مر (و) لا يسرق
 (من زوجته) وان زوجها
 بعد انقضاء مهره وزوجها
 ولو كان المسروق (من حرز
 حاصله) لا (عبد من سيده
 أو عرسه أو زوجته سيده)
 للاذن بالدخول عادة (و) لا
 (من مكانه ونكته ومهره
 و) (من معنهم) وان لم يكن
 له حق فيه لأنه مباح الأصل
 وصار شبهة غاية بحثا (وحام)

في وقت سرت العادة بدخوله
وكذا حوائث القهار
والخانات مجتبي (و بيت
أذن في دخوله) ولو أذن
لنصوصين فدخل غيرهم
وسرق ينبغي أن يقطع واعلم
انه لا يعتبر الحرز بالحفاظ
مع وجود الحرز بالمكان
لانه أقوى فلا يعتبر الحفاظ
في الحمام لانه حرز ويعتبر في
المسجد لانه ليس بحرزه
يفتى (وكل ما كان
حرزا لنوع فهو حرز
للأنواع كلها) فيقطع سرقة
لواؤة من اصطلح (على
المذهب) وقبل حرز كل
شيء معتبر بحر ومثله
والاول هو المذهب عندنا
مجتبي لكن جزم القهستاني
بأن الثاني هو المذهب فتنبه
(ولا يقطع قفاز) هو من
يسرق الدراهم بين أصابعه
(وشاش) بالفاء هو من
يمسك له بالباب ما يفتح
إذا (قش) من ثوب أو باب
أو زهر أو دخل البيت من
أحد) ملو به أحد وهو
لا يرمي بقطع بمعنى (ويقطع
لو سرق من الصطبل) بصا
لانه حرز شرح وهما به (و
من المسجد) أو ادبه كل
مكان ليس بحر في فم
الطريق والعمارة (ورب
المناع منه) أي بجيب
براء (ولو) الحائط (بائنا)
في الأصح (لا) يقطع (و
سرق من بيت)

يدعى انه يخصصه التعليل المأثور الذي به علمه دليل الحكم والالزام اثبات حكم بلا دليل وما ذكره في غاية البيان
من انه مباح الاصل فيه نظر لان مباح الاصل ما يكون تادها ويوجد مباحا في دار الاسلام كالصيد والحشيش كما
صر والمغنم قد يكون من أعز الاموال وأيضا حكم مباح الاصل انه لا يقطع به وان ملك وسرق من حرز والمغنم
ليس كذلك فلعناهم قال القهستاني بعد التعليل المأثور ولا يخفى أن الاستحسان كان من العسكرة والمغنم داخل
في مال الشركة والا فني مال العامة اه وهذا في غاية الحسن فان خمس المغنم لنوى الحاجة من العامة ومن سرق
من مال العامة لا يقطع لانه يستحق منه عند الحاجة فأورث شبهة كمالا وابه كما قدمناه عن البحر (قوله في وقت
سرت العادة بدخوله) فيقطع وسرق ابلان الاذن يختص بالحرز بحر وفيه اشارة الى انه لو اعتاد الناس
دخوله في بعض الليل فهو كالسارق في المضمرات قهستاني والى أن ذلك اذا كان الباب مفتوحا ففي الحاوي
الزاهدي ولو سرق من حمام أو خان أو رباط أو حوائث التحاروب لم يقطع وان كان في الأصح اه
(قوله وبيت أذن في دخوله) فلا يقطع بالنسبة منه في الوقت المأذون بالدخول فيه ط (قوله ينبغي أن يقطع)
البحث اصحاب البحر ونبيه من بعده ط (قوله لا يعتبر الحرز بالحفاظ الخ) فلا سرق شيئا من الحمام وصاحبه
عمده أو المسروق تحتها لا يقطع بخلاف المسجد والبقع ان الحمام بني للأحرار فكان حرزا كالبيت فلا يعتبر
الحفاظ والمسجد لم يبن لأحرار الاموال فيبقى به الحفاظ كالطريق والعمارة ونعمامه في الزياحي وأفاد أن الحرز
نوعان كما قدمناه عمده قوله من حرز (قوله يفتي) زاد في الفتح وهو طاهر المذهب ومقابله القول بانه يقطع
عمده لو سرق من الحمام في وقت الاذن اذا كان ثمة حائط ولا يقطع عمدهما (قوله فيقطع بسرقة لواؤة من
اصطلح) لان الحرز كما قدمناه كل بقعة مدة الاحراز من نوع من الدخول فيها الا باذنه ولا يخفى ان الاصطبل
كذلك وهذا بخلاف الوديعة فانه يعتبر في احرزتها ما حتى لو وضع المودع اللواؤة في الاصطبل يضمن كالحققة
في تنقيح الفتاوى الحامدية من الوديعة وسد كرمه الله ان شاء الله تعالى (قوله والاول هو المذهب عندنا) ان
كان أعاده لاجل نسبته الى المجتبي كان أخصر عرويه اليه عقب عبارة المتن ولعل المراد افاده الحصر بالجمله المعرفة
الطرفين فانه زائد على سائر المتن فانهم (قوله لكن جزم القهستاني الخ) لم ينسبه القهستاني الى أحد بعد علمه
وما شئ عليه المصنف قال فيه شمس الأئمة السرخسي هو المذهب عندنا كما نقله في النخبة وغيرها وقد قال في
الفتح انه هو الصحيح كما ذكره الكرخي ثم قال ونقل الاسيحاقي عن بعض أصحابنا أن كل شيء يعتبر بحر ومثله فعلم
أن ما في القهستاني قول البعض وأن المذهب المصحح خلافه وعل قوله انه المذهب سبق نظر فليس في المسئلة
اختلاف تصح فانهم (قوله ولا يقطع قفاز) بقاف وباء بينهما ألف (قوله هو من يسرق الدراهم) الذي
في العرب وغيره هو الذي يعلى الدراهم لينقدها فيسرقها بين أصابعه ولا يشمر به صاحبه (قوله بالطاء) أي
وبشرين مجتبي بينهما ألف (قوله لعاق الباب) بالهمزة جمع أغلاق كسبب وأسباب مصباح (قوله
نم ارا) بدل وجهه أن يكون مجاهرا أو سري انقطع الخفية بخلاف ما اذا كان ليلا قال الزياحي ولو كان باب الدار
مفتوحا في النهار سرق لا يقطع لانه مكابرة لا سرقة ولو كان في الليل بعد انقطاع انتشار الناس قطع اه زاد
في النخبة عن أبي العباس انه سوى في الليل بين ما اذا كان الباب المفتوح مردودا أو غير مردود في أنه يقطع
فيهما أو سرق بينهما في النهار في أنه لو مردودا قطع والا اه قلت ومسئلة الشاش من كورة في كافي الحاكم
وهي تدل على انه لا يقطع في النهار بلا فرق بين كونه مردودا أو لا لانه اذا لم يقطع بفتحهم ارا وهو مقفل فاذا
كان مفتوحا مردودا أو لا فهو كذلك بالاولى فلذا أطلق الزياحي عدم القطع كما علمت ثم ذكر بعده مسئلة
الشاش المذكورة وهذا ان ما قدمناه عن المهر عند قوله أو من ذي رحم ليس على إطلاقه فتدبر (قوله
الخ) أي ان الخفية والمواليم لا يقطع لانه مجاهر (قوله من الصطبل) أي اذا صعد اليه أو تناوله من داخل
الدار أو من رتب عماله سرق قربا مسطعا على حائط الى اسكة بخلاف ما اذا كان الى الدار فانه يقطع كافي البحر
(قوله يفتي حثيرة) أفاد انه ليس انريد بالعمدية الحضور بل الاطلاع عليه (قوله ولو الحفاظ ماثما) عبر

بالحفاظ لانه أهم من أن يكون هو رب المتاع أو غيره وأطلق المأثم فتشمل ما إذا نام مضطجعا أو لا وما إذا كان المتاع تحت رأسه أو تحت جنبه أو بين يديه حالة النوم هو الصحيح وقيل باشتراط كونه تحت رأسه أو جنبه ففتح قال في السر ونبه بقوله عنده إلى أنه لو كان لا بساله لم يقطع وقيل يقطع حكاه في المجتبى اهـ وبسطه في البحر وفصل الزيلعي بين النائم وغيره ويقطع في الأول لانه أخذ خفية لافي الثاني لانه اختلاس وذلك حيث قال وفي المحيط لو سرق ثوبا عليه وهو رداؤه أو قلنسوة أو طرف منطقة أو سبطه أو سرق من امرأة حليها عابا لا يقطع لانها خلست وتوايست بخفية ثم رقت ولو سرق من رجل نائم قلادة عليه وهو لا بسها أو لاعة له وهو لا بسها أو واضعها اقر يمامنه بحيث يكون حافظا لها قطع لانه أخذها بخفية وسراولها حافظا وهو المأثم اهـ (قوله ولو من بعض بيوت الدار) أي لا فرق بين أن يسرق من البيت الذي أضافه فيه أو من بيت آخر فيها (قوله لا اختلال الحرز) لان الدار مع جميع بيوتها حرز واحد فلا ذن فيها اختلال الحرز في جميع بيوتها بحر (قوله لشبهة عدم الاختذ) لان الدار ومقرباتها يد صاحبها فتح وفيه أيضا أن الحرز بالمكان لا يجب القطع فيه إلا بالأخراج لقيام يد المالك قبل الانحراج من داره فلا يتحقق الاختذ إلا بالارادة يده وذلك بالأخراج من حرزه بخلاف الحرز بالحفاظ فانه يقطع كما أخذته زوال يد المالك بحر والاختذ من السرقة فيجب موجبها اهـ (قوله بخلاف العصب) يعني أن هذا في حق القطع لسقوط الحديد بالشبهة بخلاف ضمان العصب يعنى لو هلك ما سرقه ولم يخرج منه قال في الفتح قال بعضهم لا ضمان عليه إذا نكس المسروق في يده قبل الانحراج من الدار ولا قطع عليه والصحيح أنه يضمن لوجود التالف على وجه التعدي بخلاف القناع لان شرطه هتك الحرز ولم يوجد اهـ (قوله المتسعة جدا) أي التي فيها منازل وفي كل منزل مكان يستغنى به أهله عن الانتفاع بصحن الدار وانما ينتفعون به انتفاع السكة والافهسي المسئلة السابقة التي لا بد فيها من الانحراج من الدار بحر ونحوه في الزيلعي وفي السكا في يقطع إذا كانت دارا واحدة عظيمة فيها مقاصير كل مقصورة مسكن على حيائها اهـ والمقصورة الحجر بلسان أهل الكوفة معراج (قوله أو أعار) الراد دخل متصورة على غيره فاختذ بسرعة يتألف أعار العرس والشعب في العدو وأسرع بحر (قوله من أهل البحر) حال من فاعل أعار (قوله لان كل حجرة حرز) عامة للمسلمين اذ لكل مقصورة باب وغلق على حدة ومال كل واحد بحر زبقة وورنه ذك كانت المنازل بمنزلة دور في صلالة وان كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغنى أهل المنازل عن الانتفاع بصحن الدار بل ينتفعون به انتفاع المنازل فهي بمنزلة مكان واحد فلا يقطع الساكن فيها ولا المأذون له بالدخول فيها إذا سرق من بعض مقاصيرها زبقي (قوله في الطريق) أي بحيث يراه لانه باق في يد فصار كأنه أخرجه معه ولا يقطع عليه وان خرج وأخذ لانه صار مستهاكاه قبل خروجه بدليل وجوب الضمان عليه ولو ذبح الشاة في الحرز جوهره (قوله ثم أخذته) أشار إلى أنه لا يشترط للقطع الاختذ على فور الالتقاء اهـ ط (قوله بعتاد السارق) أماله تعذر انخرواح مع المتاع أو لم يكمه الدفع أو العرار زبقي (قوله فاعلة بر السكل فعلا واحدا) أي كل من القب والدخول والالتقاء والاختذ حيث لم يعترض عليه يد معتبرة وهو اجواب عن قول زفرانه لا يقطع لان الالتقاء غيره وجب له (قوله ولم يأخذ) أي بان خرج وتركه وقوله وأخذ غيره أي قبل خروجه (قوله فهو مضيع) فعليه ضمانه (قوله لان سيرة يضاف اليه) أما لو خرج بلا سوق ولا جرم يضاف لان لارادة اختيارا فمالم يفسد واختيارها بالجل والسوق لا يقطع نسبة لظن اليها كبحر (قوله لماسر) أي من أن الانحراج يضاف اليه ط (قوله فوجرية) في بعض النسخ وجعري (قوله لان أخرجه) أي لان الماسر أخرجه بسبب القائه فيه (قوله ويشكل على الأخير) أي ما لو ألقاه في الماء وأخرج به بقوة جريه والاستشكل لصاحب النهر قلت وقد يدفع بان الطائر رفعه يضاف اليه لان لادابة اختيارا كمرود لم يرجع ل طائر بنفسه وقد عرض على فعل السارق فعل مختار ولم يضاف اليه نظيره ما إذا خرج الجرد بنفسه بلا سوق في انسل إلى المارة وكذا ما يأتي في العصب لو حل في رعد غيره أو رباط دابته أو فتح بابا عليه لها أو ففص طائره فذهبت لا يضمن

ولو من بعض بيوت الدار أو من صندوق مقفل لا اختلال الحرز (أو سرق شيئا ولم يخرج منه من الدار) لشبهة عدم الاختذ بخلاف العصب (وان أخرجه من حجرة الدار) المتسعة جدا إلى صحنها (أو غار من أهل البحر على حرة) أخرى لان كل حجرة حرز (أو نكس) فدخل أو ألقى كذا رأيت في نسخ المتن والشرح بأو وصوابه بالواو كفي الكثر (شيئا في الطريق) يباغ نصا (ثم أخذته) قطع لان الرمي حيلة بعناذه السراق فاعتبر السكل فعلا ولاو داولو لم يأخذ أو أخذ غيره فهو مضيع لا سارق (أو حمله على دابة فساقه وأخرجه) أو عاق رسنه في عتق كلب وزجر لان سيره يضاف اليه (أو ألقاه في الماء فأخرجه) بحر يك السارق) لماسر (أو لا بحر يك بل) أخرجه (فوجرية على الاصح) لانه أخرجه بسبه زبقي (قطع) في السكل لما ذكرنا وبشكل على لا خبر ما قالوا لو حلقه على طائر فطار إلى منزل السارق لم يقطع فلذا والله أعلم بحزم الحدادي وغيره

فإنهم (قوله بعدم القطع) هو خلاف ما يحتمل في الميسر ومشي عليه المصنف تبعاً لما يلي والفتح والنهاية
وفي الفتح أنه قول الأئمة الثلاثة فيرجح على ما جزم به الحدادي صاحب الجوهرة ولا سيما بعد توضيح الجواب
بما قلناه (قوله وإن نقب ثم ناوله آخر الخ) جواب الشرط قوله لا يقطع وأما أنه لا يقطع المناول
ولا المناول لأن الأول لم يوجد منه إلا خراج لا اعتراض يد معتبرة على المال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه
هناك الحرز فلم تتم السرقة من كل واحد وأما قوله فشمس ما إذا أخرج الداخل يده وناول الخارج أو أدخل
الخارج يده فتناول من يد الداخل وهو ظاهر المذهب بحر (قوله أو أدخل يده في بيت وأخذ) أي من غير
دخول في البيت وقيد بالبيت احترازاً عن الصدوق وبحر كما يأتي (قوله وبسمى اللص الظريف) مأثور
عن علي رضي الله عنه مع تفسيره بمن يدخل يده في قب البيت كفي الزياحي (قوله لم يقطع في الصحيح) ذكره
أيضاً في الفتح والبحر وليظهر الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة مالوا لقاء في الطريق ثم أخذ منه حيث لم يعتبر الشكل
فعلاً واحداً كما عذر به مالك مع أنه في المسئلة لم يوجد اعتراض يد معتبرة على المال قبل خروج السارق ولعل
الفرق أنه ما لم تحقق خراج المال خفية قبل خروجه أما هنا فلا ثم لما خرج وأخذ من القب لم يأخذ من
حرز صار كما إذا أدخل يده في بيت وأخذ تأمل (قوله أو طر صرة خارجة) الصرة هي الحرقعة التي تشد فيها
الدراهم يقال صرورت الدراهم أصرها صرأ شدتها والمراد هنا الكم المشدودة التي فيها الدراهم نهر
وقوله من نفس الكم بيان لقوله صرة ولذا زاد لفظ نفس للتأني وتوهم أنهم من غير ما حصل صور المسئلة أربعة
قال في غير ذلك كراعي لم أن الصرة ان جعلت نفس الكم فاما ان جعلت الكم والرباط من
خارج أو بالعكس وعلى التقديرين فاما ان طر أو حل الرباط فان طر والرباط من خارج فلا قطع وإن طر
والرباط من داخل بان أدخل يده في الكم فقطع موصع الدراهم فأخذها من الكم قطع للأخذ من الحرز وإن
حل الرباط وهو خارج قطع لأنه لا بد أن يدخل يده في الكم فيأخذ الدراهم وإن حل الرباط وهو
داخل لا يقطع لأنه لما حل الرباط في الكم بقي الدراهم خارج الكم وأخذها من خارج وعند أبي يوسف
والأئمة الثلاثة يقطع في الوجوه كلها لأن الكم حرزاه وعمام تحقيقه في الفتح (قوله به فتح القاف) صوابه
بكسرها كما في مرجه على المتن والمخ وغيرها والطلبة والقاموس ط (قوله أو حلا عليه) أي على البعير
ولعل على الأرض وهي مسئلة الجواب التي لا تنبئ (قوله لا السائق الخ) تعليل على النشر الشوش فقوله لأن
السائق والفاخر راجع لقوله أو من قطار وقوله والراعي راجع لقوله من مرعى ط (قوله لم يقطع في الصحيح) لا يقطع
لأنه لا يقطع في الحرز والراعي والسائق والقائد وكذا الركبة تصدرن قطع المسافة ونقل الامتعة وعند الأئمة
الأئمة حل من الركاب والسائق حافظ حرز يقطع في أخذ الجبل والجبل والجوالق والشق ثم لاخذ وأما
التأني فافضل للجمل الذي رماه بيده فقطع عند ما وعدهم إذا كان بحيث يراها إذا التفت إليها حافظ لكل
بحر زعماء هم يهوده فتح وبه علم أن القائد ليس على إطلاقه عند ما لا يراه حافظ ما زمامه بيده ولم أو التصريح به في
غيره من البقرة تأمل (قوله وإن كان معها حافظ) أي مع ما ذكر من بعير المرعى والقطار والجبل وإطلاق نجد
عدم القطع في واسبى المرعى يحول على عدم الحاد فلو كان الحافظ هو الراعي اختلف المشايخ في البقالي
لا يقطع وهو الذي في المتن عن أبي حنيفة وأما خوارزمي فإنه يثبت القطع مع الحافظ ويمكن التوفيق
بار الراعي لم يقطع لحفظها من السرقة بخلاف غيره فتح وفي المجتبى وكثير من المشايخ أفتوا بما قاله البقالي نهر
(قوله وإن شق الجبل) أي حوا القاء على الأرض أو على ظهر رجل فهو مستأني وانما قطع لأن صاحب المال
أراد الحيلولة وكانها كالبحر زعماء ما إذا أخذ الجوالق بما فيه وكذا لو سرق من الفسطاط فإنه يقطع
ورب من يمس الفسطاط لا يقطع بحريه يسيه (قوله مسرق منه) أي أخرجه منه بيده ما قيمته عشرة دراهم
وصاعداً ولا يرجح شيء منه ثم أخذ فلا يقطع لأن الخراج من الحرز شرط فيه أي وفي حاشية نوح أفندي
قيداً به من لا يقطع لأنه لا يقطع منه إلا أن بل من الأرض ما سقط منه بسبب شقه لا يقطع لأنه لم يأخذ

بعدم القطع (وإن)
نقب ثم (ناوله آخر من
خارج) الدار (أو أدخل
يده في بيت وأخذ) وبسمى
الاص الظريف ولو وضعه
في القب ثم خرج وأخذ لم
يقطع في الصحيح شمس (أو
طر) أي شق (صرة خارجة
من) نفس (الكم) ولو
دخلة قطع وفي الحل بعكسه
(أو سرق) من مرعى أو
(من قطار) بفتح القاف
الابل على مسق واحد
(بعير أو حلا) عليه (لا)
يقطع لأن السائق والقائد
والراعي لم يقطع ولو لم يقطع
(وإن) كان معها حافظ أو
شق الجبل مسرقه

وهذا ان عادوا ما قتلوه
ابتداء فليس من السياسة
في شيء ثم قلت وقد منا
عنه عزى بالبحر في باب الوطاء
الموجب للعدا أن التقيد
بالامام يلزم انه ليس للقاضي
الحكم بالسياسة فالحقنا
*(باب كيفية القلع
واثباته)*
(تقطع عين السارق من
زنده) هو مفصل الرسع
(وتحسم) وجوباً وعند
الشافعي تدافع (الافى ح)
و بردشديد (فلا تقطع
لان الحد زاجر لا متاف
ويحبس ليتوسط الامر
(ومن زيتيه و وثيقه)
كأثرة حداد وكافة حسم
(على السارق) عند التسليم
بحذف أجرة المضر للخصوم
ففي بيت المال وقيل على
التمرد شرح و هبانية فالت
وفي قضاء الخاية هو الصحيح
لكن في قضاء ان بازية
وقيل على المسمى وهو
الصحيح كالسارق (و رجله
اليسرى من الكعبان
عاد فان عاد) ثالثاً (لاو
حبس) وعزى رأينا بالضرب
(حتى يتوب) أى يظهر
أمارات التوبة ثم ح
وهبانية وماروى يقطع
ثالثاً وراية ان صح حل على
السياسة ونسج

شبهة دارنة في حقه فلا يقطع اذا توثق وفيه بعد لان التنوين دليل عدم ارادة الاقرار وهذا ما ظهر لي فتأمل
(قوله وهذا ان عاد) ظاهره ولو في المرة الثانية لكن قد بعضهم بما اذا سرق بعد القلع مرتين وفي حاشية
السيد أبي السعود رأيت بخط الجوى عن المراجعية ما نصه اذا سرق ثالثاً وراية الامام ان يقتله سياسة
لسميه في الارض بالمسارح اه قال الجوى فما يقع من حكم زماننا من قتله أول مرة زاعين ان ذلك سياسة
جور وظلم وجهل والسياسة الشرعية عبارة عن شرع معانها اه (قوله قلت وقد منا الخ) فيه كلام قد منا
هناك وفي هذا الباب عند تعزير المتهم والله سبحانه أعلم
(باب كيفية القلع واثباته)

لما كان القلع حكم السرقة ذكره عقبه لان حكم الشيء يعقبه بحر (قوله تعلق عين السارق) أى
ولو كانت سلاء أو مقطوعة الاصابع أو الابهام وان كانت اليمنى مقطوعة قبل ذلك قطعت رجله اليسرى
فان كانت رجله اليسرى مقطوعة قبل ذلك لم يقطع ويضمن السرقة ويحبس حتى يتوب جوهره (قوله من
زنده) بفتح الزاى ويكوب الدون (قوله هو مفصل الرسع) الاضافة بيانية قال في النهر من مفصل الزند وهو
الرسع قال الجوهري الزند وصل طرف الذراع وهو زندان الكوع والكروى ع فالكوع طرف الزند
الذى يلي الامام والكروى ع طرف الزند الذى يلي الحصر اه ح (قوله وتحسم) بالحاء المهملة أى
تكوى بزيت على ونحوه نهر ومنه في المعرب وقال مسكين الحسم الكى بحد منه بحالة لا يسيل دمه
(قوله وجوبا) أى كى يديه قول الهداية لانه لو لم يحسم يؤذى الى التلب فتم وقد صرح به الفهستانى (قوله
الافى ح و بردشديد) والافى حال مرض مفتاح وقيدته في البناية بالمرض الشديد أفاده ط عن الجوى
(قوله فلا يقطع) انما ذكره ليعلم ان الاستثناء من قوله تعلق لا من قوله تحسم وان قرب ذكره ط (قوله
ليتوسط الامر) أى أمر الحر والبرد (قوله وموتته) أى مؤنة القلع أى ما ينفق فيه ويمنه بانه كالأجرة
حداد أى من يباشر الحد وهو القلع هنا وقوله وكافة حسم يشمل ثمن الزيت وكذا ثمن حطب وأجرة الماء على
فيه الزيت *(تنبيه)* يسن عند الشافعي وأحد تعاقب يده في عمة لانه عليه الصلاة والسلام أمر به
وعند مالك طاق للامام ان وآه ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم فى كل من قطعه ليكون سنة فتم (قوله
كالسارق) محل هذه الكلمة عتب قوله على المتمرد قال في نرح الوهبانية قبل أجرة الشخص أى المضر
للخصوم فى بيت المال وقيل على المتمرد كالسارق اذا قطعت يده فأجرة الحداد والذهن الذى تحسم به العروق
على السارق لانه المتسبب اه ح (قوله من الكعب) أى لامن نصف القدم من معقد الشراخ خلافا
للمرواض (قوله ان عاد) أى بعد ما قطعت يمينه والا ان سرق مرات قبل القلع تعلق يمينه للكل لانه يكتفى
بحد واحد لحايات تعد جنسها كانه قد بسانه تميل باب التعزير (قوله حتى يتوب الخ) أى أو يموت فتم
وفي الفهستانى ومدة التوبة مفضلة الى رأى الامام وقيل ممتدة الى أن يظهر سيما الصالحين في وجهه وقيل
بحسب سنة وقيل الى أن يموت كفى الكفاية اه (قوله ثالثاً وراية) أى اليد اليسرى ثم الرجل اليمنى
(قوله ان صح حل عن السياسة أو نسخ) أشار الى ما قاله الامام الخطيب أى تتبعنا هذه الاثنا فلم يجدنا شيئاً
منها أصلاً قال فى الفتح وفى المبسوط الحديث غير صحيح وإنما سلم بحمل على الاتساع لانه كان فى الابتداء تعليلاً
فى الحدود كقطع أيدي العرنيين وأرجلهم وعمر أعيانهم ثم قال فى الفتح بعد نقله مثل مذهبنا عن على وابن
عباس وعمران هذا قد ثبت ثبوتاً لا مرد له وبعد أن يقطع على الله عليه وسلم أربعة السارق ثم قتله ولا يراه
مثل على وابن عباس وعمر من أصحابه لا يرين ولو غابوا لا يدين علمهم عادة فامتناع على رضى الله تعالى عنه
ما لم يمت امرؤ وامرؤ بالذات ليس هذا مستقراً من رأى الامام فانه لما شاهد فيه من السعى بالسياسة فى
الزنى ومدا الساع عن الرجو ع و رفته يمينه من ذلك انقل المعوى اه أى أن قطع أربعة قتل
مورد روى في نسخة من نسخة له فى معنى وراية ان ما قدمناه من أن قتله سياسة فى الثالثة تأمل

(قوله كن سرق الخ) أي كلاً لا يقطع بل يحبس حتى يتوب من سرق الخ لئلا يقطع حيث تشاء فتقويت جنس المدفوعة بطشا وذلك اهلاك وفوت الاصابع منها يقوم مقام فوت الاصابع في دفعه ان البطش بخلاف فوت واحدة غير الاصابع فبدل باليسرى لان اليمنى لو كانت شلاء أو ناقصة الاصابع قطع في ظاهر الرواية لان استيفاء الناقص عند نذر الكامل حائز نهر (قوله أو رجله اليمنى مقطوعة) قيد بقطعها لان المقطوع ولو كان هو الاصابع منها فان استطاع المشي قطع يده والا لا يكفي البحر عن السراح وقيد باليمنى لانه لو كانت رجله اليسرى مقطوعة قطع قال في كافي الحاكم وان كانت رجله اليسرى شلاء قطعت يده اليمنى اهـ فلو يده اليمنى أيضا مقطوعة لم يقطع كما قدمناه اول الباب (قوله لم يقطع) أي لم يقطع يده اليمنى في جميع ما ذكر كفاً من عليه في غاية البيان خلافاً لما هو عليه كلام العيني والنهر حيث قال لا يقطع رجله اليسرى اهـ وأجاب ابن ابي شاشي بأنه محمول على ما اذا سرق ثانياً والى المال أن رجله اليمنى مقطوعة فانه حينئذ لا يقطع رجله اليسرى قال وهذا الخل صحيح لكنه به يد مخالفاً لما يقتضيه سياق الكلام (قوله لانه اهلاك) أي بتقويت جنس مدفوعة البطش أو المشي لانه اذا لم يكن له يد ورجل من طرف واحد لم يقدّر على المشي أصلاً بخلاف ما اذا كان من طرفين فانه حينئذ يضع العصا تحت ابطه اس كمال (قوله ولا يضمن) غـ ير أنه يؤدب نهر أي ان كان عمداً بحر عن الفتح (قوله ولو عمداً) هذا عند الإمام وقال انه يضمن في العمد أثر السارق وقال زفر يضمن معاقباً في العمد والخطا والمراد بالخطا هو الخطا في الاجتهاد من القاطع في أن قطعه يجوز نظراً الى اطلاق النص أما الخطا في معرفة اليمين من السارق ولا يعمل غير الاندب يد يتم به مدعيه وقيل يجعل عمر اقال في المصنف هو الصحيح والقياس ما قاله زفر نهر (قوله في الصحيح) ظاهره أنه تصح لقول الامام في شموله العمد والخطا وهذا لم يذكره في النهر وإنما الذي فيه تصح القول بحمل الخطا على النفس برأى من نفس سيري الخطا كما سمعت من عبارة النهر نعم ظاهر الرواية وغيرها اعتماد قول الامام وهو طاهر اطلاقاً وتوافقه (قوله اذا أمر بخلافه) أي بان أمره الخاكم بقطع اليمنى وتقطع اليسرى أمالوا طلق وقال اقطع يده ولم يعين اليمنى ولا ضمان على القاطع اتفاقاً لعدم المخالفة اذ اليد تباقي عليه او كذا أو أخرح السارق يده قتال هذه يميني لانه نطع بأمره بحر * (نبيه) * لم يبين المصنف أن هذا النقطع وقع حداً أم لا قيل نعم وضمنان على السارق واستشهد العيني وقيل لا يضمن في العمد والخطا كفي البحر والنهر (قوله لانه أضاف وأخاف الخ) أي ولا بعد اطلاقاً كن شهر على غـ ير به سبع ماله يثنى في جميع هداية والمال ما أخذت لان اليمنى كانت على طرف الزوال وكانت كالفاسية فأضافها الى خاف استمرارها بحرف فـ ام قطع رجله اليمنى أي حيث يضمن لانه وان امتنع به قطع يده لكن لم يعرضه من جنس ما تلف عليه من المدفوعة لانه مدفوعة البطش ليست من جنس مدفوعة المشي وأما أن قطع رجله اليسرى ويرد يده يرض عليه شيئاً (قوله وكذا وقطعاً غير الحداد) أي بعد أمر القاضي الحداد أما اذا رد ذلك قبل الأمر أصلاً فهو ماد كره بعد طـ واحاصل أن القاضي اذا أمر الحداد بقطعها يقطع اليسرى الحداد أو غيره لا يضمن (قوله في الأصح) قال في النسخة احترازاً عما ذكره ابن أبي شاشي في شرحه لم ينص على ما ذكره من أن الحداد يقطع الحداد بالامر السلطان ولو قطع يساره غيره وفي العمد الغصاص وفي الحداد اليد (قوله ولو قطعته سراح) قال في شرح الصحاح من وجب عليه النقطع في السرقة فلم يقطع حتى قطع قاضيه به وهذا لا يجوز وأما أن يكون قبل الخصومة وبعد ما قبل القصاص وبعد فان كان قبل الخصومة وعلى قاطعه الغصاص في العمد والخطا وقطع رجله اليسرى في السرقة وان كان بعد الخصومة قبل القصاص فكذلك الجواب انه لا يقطع رجله في السرقة لانه لما خوصص كان واجباً في اليمنى وقد فات فسقط وان كان بعد القضاء وضمنان على الساطع وكان قطعاً من السرقة حتى لا يجب التمسك على السارق بما استهلك من مال السرقة أو سرق في يده اهـ طـ عن حاشية الشامي على الرابعي قال يقول المصنف وسطاً القيل الخ تسع فيه شبهة في بحر وقد علمت ما يتأني الآن يحمل على ما اذا كان

كن سرق واصحابه اليسرى مقطوعة أو شلاء أو أصابع منها سواها) سوى الاصابع (أو رجله اليمنى مقطوعة أو شلاء) لم يقطع لانه اهلاك بل يحبس ليتوب (ولا يضمن فاطع) البدن (اليسرى) ولو عمداً في الصحيح نهر (اذا أمر بخلافه) لانه أضاف وأخلف من جنس ما هو خير منه وكذا الوقطع غير الحداد في الأصح (ولو قطعته أحد قبل الأمر والقضاء وجب الغصاص في العمد واليدية في الخطا ووسطاً القيل الخ) أي سوا قطع يمينه أم يساره (وقضاء القاضي بالقيل كالاسر) على الصحيح (فلا ضمان) كفي وفي السراح سرق ثم يؤخذ بها حتى قطع يمينه

(وطلب المسروق منه) المال
لا القطع على الظاهر بحر
(شرط القطع مطلقا) في
اقرار وشهادة على المذهب
لان الخصومة شرط لظهور
السرقه (وكذا حضوره) اى
المسروق منه (عذر الاداء)
لشهادة (و) عذر القطع
لاحتمال أن يقره بالملك
فيسقط القطع لاحضـور
الشهود على الصحيح شرح
المظومة وأقره المصنفات
لكنه مخالف لما قدمه متنا
وسرقة فيجوز وقد حرره في
الشريعة لاية بما يبيد
ترجيح الاول فتأمل ثم رجع
على قوله وطالب المسروق
الى آخره فقال (ولو أقر أنه
سرق مال العائيب توقف
القطع على حضوره ونجاسته
(و) كذا (ولو قال سرقته هذه
المراهم ولا أدري لمن هي
أولا أخذ بركن من صاحبها
لاقطع) لانه يلزم من
جهالة عدم طلبه
(و) كل (من له يد صحبة
ملك الخصومة) ثم فرغ
عليه بقوله (كسودع
وعصب) ومرتبن ومنول
وأب ووصى رقابض على
سوم الشراء (وصاحب ربا)
أن باع درهم بدرهمين
وقضهما فسر قامه لان
الشراء فاسد بجزء المعصوب
بخلاف معطى الربا لانه
بالتسليم لم يبق له ولا يد
نهي ولا قطع بسرقه اللقطة

القطع بعد الخصومة (قوله قصاصا) لاحترازه عن القطع لسرقته فانه لا يقطع ثانيا للاتحاد الجنس ط أى فيقع
هذا القطع عن السرقتين السابقتين بخلاف ما إذا سرق بعد القطع كما مر (قوله قطعت رجله اليسرى) لانها
الحل وقت القطع اه ح (قوله لا القطع على الظاهر) قال في البحر وأشار الشمني الى أنه لا بد من الطلبين
لكن في الكشف الكبير أن وجوب القطع حق الله تعالى على الخالص ولذا لا يملك المسروق منه الخصومة
بدعوى الحدود اثباته ولا يملك العفو بعد الوجوب ولا يورث عنه اه فقد صرح بأنه لا يملك طلب القطع الا
أن يقال انه لا يملكه بمجرد أن طلب المال والظاهر أن الشرط انما هو طلب المال وتشترط حضرته عند
القطع لا طلبه اذ هو حق تعالى فلا يتوقف على طلب العبد اه وفي النهر والظاهر ما جرى عليه الشارح
الزيلي وغيره من الاكتفاء بدعوى المال (قوله على المذهب) وروى عن أبي يوسف انه في الاقرار لا تشترط
المطالبة كما في الفتح (قوله لان الخصومة الخ) أما أن حد السرقة لا يثبت بدعوى الحسبة تأمل (قوله قلت
لكم مخالف لما قدمه) أى في الباب السابق في قوله وشرط للقطع حضور شاهدين أو ثلثة (قوله بما يبيد
ترجيح الاول) أى ما تقدم من اشتراط الحضور وفيه نظر بل مفاده ترجيح ما هنا فان الذي حرره هو ما نقله
عن كافي المالك من أن ما هنا هو قول الامام الاندلسي ويكون الاول مرجوحا عنه ولذا اصح ما هنا في شرح
المظومة الوهبانية كما حرره فيما تقدم فافهم (قوله وكل من له يد صحبة ملك الخصومة) فهل المالك والامير
والضامن كالغاصب فانه يجب عليه حفظ المعصوب كالامير فيملك الخصومة لانه لا يقدر على اسقاط الضمان
عن نفسه الا بذلك كما أفاده في الفتح ونعم ل ما إذا كان المالك حاضرا أو غائبا كما في النهر عن السراج (قوله ثم
فرع عليه) الاول ثم مثل له ط (قوله ومتول) أى متولى الوقف كما في الزيلي والفتح وعبر في البحر بمتولى
المسجد وهذا يرد ما بحثه في البحر في الباب السابق من أنه لا قطع بسرقه مال الوقف وقدمنا الكلام فيه هناك
(قوله وقابض على سوم الشراء) لانه ان سمي الثمن كان ضموا عليه والا كان أمانة بمنزلة المودع وعلى كل
فيده صحبة ومثل من ذكر كفي الفتح وغيره المستعير والمستأجر والمضارب والمستضعف (قوله بأن باع درهمين
بدرهمين) الاحسن قول النهر باع عشرة عشرين وقبضها فسرقته منه اه لتحقيق النصاب الموجب للقطع
اه ح (قوله لان الشراء فاسدا) أى الذي منه الربا بمنزلة المعصوب في أن كلا منهما مضنون على ذي اليد بالقيمة
(قوله بخلاف معطى الربا) مخالف لقوله ويقطع بطلب المالك لو سرق منهم (قوله لانه بالتسليم لم يبق له ملك
ولا يد) فيه نظر لما في الاشباه من أن الربا لا يملك فيجب عليه رد عينه مادام قائما حتى لو أبرأه صاحبه لا يبرأ منه لان
رد عينه القائمة حق الشرع اه وبه علم أن صاحب الربا في عبارة المصنف وهو الذي قبضه لم يملكه بل بقي على
ملك المعطى فصار المعطى ماله والقباض دايد تنصص مطالبته كل منهما بمنزلة المعصوب كما هو صريح عبارة
المصنف الا تية تعالى الكنز لصاحب النهر اه كلام غير محرر فراجع وتذكر (قوله ولا قطع بسرقه اللقطة) هذا
لم يصرح به في الخاتمة وانما يفهم منها كما بحثه في البحر وعبارته الخاتمة رجل التقط لقطة فضاغت منه فوجدها
في يد غيره لا لخصومة بينه وبين ذلك الرجل بخلاف الوديعة فان في الوديعة يكون للمودع أن يأخذها من
الثاني لان لقطة الثاني كالاول في ولاية أخذ اللقطة وليس الثاني كالاول في ائتمان اليد على الوديعة اه قال في
البحر في: ينبغي أن لا يقطع بطلب الملتقط كما لا يخفى اه وتبعه أخوه في النهر وكذا المقدسي واعترضه السيد أبو
السعود بأن في الخصومة بين الملتقط الاول والثاني لا يدل على انه لا خصومة بين الملتقط والسارق منه اه
قلت أى لان الملتقط يده بدأ ما لا يمكن أحدهما أن يأخذها منه ولودفعها لآخره أن يسترد هاتمه ولو
ذكر أحد علائقها ولم يصره الملتقط اه اه لا يحبر على دفعها اليه فلو لم تكن له يد صحبة لم يكن له شيء من ذلك
وهـ يدل على أنه خاصة اسارق منه بخلاف ما إذا صاعده منه فاللقطة ما غيره فان يد الاول زالت باثبات يد
من يده عليه لان الثاني له ولاية أخذها فليس للاول يد واليد بحاصصة الثاني وأما الوديعة اذا ضاعت من
المودع فانه خاصة مملوكة لها اذا بس له اثبات يدها كالمودع واعمل وجه الفرق بين المودع والمالتقط الاول

مع ان كلامه في ما يده امانة أن يد المودع أقوى لانه اذا ثبت المالك وكما ثبت يده المالك بخلاف يد المانعة
 والله تعالى أعلم (قوله سرق منه) بالبناء للمجهول والجملة صفة لسارق وقوله بعد القطع أي قطع السارق الاول
 وقوله لم يقطع أي السارق الثاني وقوله لان يده أي يد السارق الاول (قوله كما يأتي آنفا) أي قريبا وهو
 بكسر النون ويجوز في أوله الما والقصر وقرئ به - ما في القاموس (قوله ويقطع بطلب المالك) مثل ما إذا
 حضر المسروق منه أو لم يحضر وعن محمد أنه لا بد من حضوره وظاهر الرواية الاول كفي النهر والزيلى (قوله
 أي من الثلاثة) هم المودع والعاصب وصاحب الربا يلى وغيره ولا يخفى أن المراد بالمالك في مسألة الربا هو
 المعلى لانه باق على ملكه فهذا صريح في انه يقطع السارق بطلبه - لا لما قدمه عن الثمنى ومثل الثلاثة
 غيرهم ممن مر كفي الفتح وغيره (قوله وكذا بطلب الرهن) أي اذا كانت العين قائمة وقد قضى الدين فماذا لم
 يقضه أو استهلك السارق العين فلا قطع بخصوصه لانه قبل الايفاء لاحق له في المطالبة بالعين وبلاسته - لصار
 المرتهن مستوفى الدين - قال الزياي وينبغي أن يقطع بخصوصه فيما اذا زادت قيمة الرهن على دينه بما يبلغ
 نصابا لانه المطالبة بما زاد كالوديعة وانما في الفتح وهو المدكور في غاية البيان نهر أي أن له مطالبة
 ان سارق بعد الهلاك بما زاد كغيره الزياي فليس المراد أن له مطالبة المرتهن اذا يس له ذلك (قوله لا يطلب
 المالك الخ) أي لا يقطع السارق الثاني بطلب الخ (قوله لسرق) في مطالب المالك واطالب السارق (قوله بعد
 القطع) أي قطع الاول (قوله اسقوط عصمة) أي المال لانه لا ضمان على السارق بعد ما قطع دينه كما بدكره
 المصنف قال في الفتح وقال مالك والثاوي في قول يقطع بخصوصه المالك لانه سرق نصابا من حرز لا شبهة فيه وانما
 أن المال لمسلم يجب على السارق ضمانه كان ساقط التقوم في حقه وكذا في حق المالك لعدم وجوب الضمان
 له في يد السارق الاول ليست يد ضمان ولا ثمانية ولا مائة - كان المسروق مالا غير معصوم فلا قطع فيه (قوله
 أو بعد ما درى بشبهة) كدعواه انه ملكه ونحو ذلك كذا في اعتراضه في هذا يعني أنه قوله قبل القطع ووجه
 أن المتبادر من قوله قبل القطع كون القطع لارماله وهذا ساقط عنه بشبهة ثم لم يحكم الساقط بالاول لكنه
 تابع الهداية لزيادة الانساح فافهم (قوله فانه) أي للسارق الاول (قوله لان سقوط التقوم ضرورة
 اتمام الخ) كذا في الهداية وهو رفع ضرورة على انه خبر في - مصبه عن انه مفعول لاجنه والخبر مذكور
 أي ثبوت ضرورة القطع أي انه أمر ضروري للقطع أي أنه يلزم من وجوب القطع سقوط التقوم لا يفتك
 عن التمتع ولا يوجب حديدونه لان عدم سقوطه بساقط وجوب القطع - يأتى به انه هذا ما ظهر في هذا العمل
 اشار في الرد على ما قاله الكرخي والطحطاوي من ان السارق بعد ما قطع هو السارق الاول ولا يردده - قول
 كتاب السرقه قلت ومفهومه - هذا التعليل ان المراد بقوله قبل القطع ما اذا لم يقطع الاول أصلا ولا يدل عليه
 ما يأتي من انه لا فرق في عدم الضمان بين هلاك العين واستهلاكه قبل القطع أو بعد ذلك لم تكن مصمونه
 بالاستهلاك قبل القطع يعني ثم قطع تحقق سقوط التقوم دولم أن التقوم لاستتد الا اذا لم يوجد قطع أصلا
 رأمل (قوله فصار كالعاصب) أي في نفيه يد صحيحة هي يد الضمان (قوله ثم بعد اتمام الخ) أي قطع السارق
 الاول ولاولى ذكره قبل قوله بخلاف ما اذا سرق الخ (قوله روايتان) احدهما انه لا يرد السارق من
 السارق الثاني في مطالعته الى الرد الواجب عليه والاخرى لان يده ليس بيد ضمان ولا يرد (قوله
 واختار الكمال الخ) أي اختار أن القاصي يرد من يد الثاني في المالكات كانت حاصرا ولا حفظه - كما يحفظ
 أموال العيب ولا يرد الى الاول ولا يقبض مع - في السورج - في كونهما (قوله ورد - قبل الخصومة) أي
 الدعوى والشهادة المترتبة عليه - والاقرار وقيد بارد قبل الخصومة لانه لو ورد به دعوى سرقه يقطع أولا
 انه يقطع نهر (قوله ولو حكم كصوله ولو في غير عياله) أي كواب وحده وبالرد وجب - لان له ولأهله
 شبهة في رد ما ثبت به شبهة الرد بخلاف ما ارد الى عياله لانه شبهة في رد ما ثبت به شبهة الرد
 في كونه الى فرع موكد في رحم محرم منه ان - توفي عياله ونزل الى مكانه بغيره بغيره وكذا الى زوجته

خانية (ومن لا) يده صحيحة
 (فلا) يملك الخصومة
 كسارق سرق منه بعد القطع
 لم يقطع بخصوصه أحد ولو
 مالكا لان يده غير صحيحة كما
 يأتي آنفا (ويقطع بطلب
 المالك) أيضا (لوسرق منهم)
 أي من الثلاثة وكذا بطلب
 الرهن مع غيبة المرتهن على
 الظاهر لانه هو المالك
 لا بطلب المالك للعين
 المسروقة (أو) بطلب
 (السارق لسرق من سارق
 بعد اتمام) لسقوط عصمته
 (بخلاف ما اذا سرق) الثاني
 من السارق الاول (قبل
 القطع) أو بعد ما درى
 بشبهة (قاله ولرب المال
 لا قطع) لان سقوط التقوم
 ضرورة القطع ولو ترجع
 وصار كالعاصب ثم بعد القطع
 هل لاؤل استرداده
 زوايان واختار الكمال
 رده للمالك (سرقه بآورد
 قبل الخصومة) عندا خاصي
 (الى مالك) ولو حكم
 كصوله ولو في غير عياله

وأجبره مشاهرة وهو الذي يسمى غلامه أو مسانته فتح وتسامه فيه (قوله أو ما لكم بعد القضاء بالقطع)
 لأن الامضاء من القضاء في الحدود أي فالملك الحادث في هذه الحالة كمالك الحادث قبل القضاء لأن القاضي
 لما لم يرض صار كأنه لم يرض فلا يستوفى القطع كقبول القضاء وهذا لأن القاضي لا يخرج عن عهدة القضاء
 في باب الحدود بمجرد قوله قضيت بل بالاستيفاء جازاً أو رجحاً أو قطعاً فلا جرم كان الامضاء من القضاء بخلاف
 حقوق العباد فإنه بمجرد قوله قضيت يخرج عن عهدة القضاء وإن السارق لو قطع بعد الملك قطع في ملك
 نفسه اه ط عن الشاي (قوله ولو بهيمة مع قبض) هكذا وقع التقييد بالقبض في الهداية ولقائل أن يقول
 لا يشترط القبض لأن الهبة تقطع الخصومة لأنه ما كان يهب لخاصة فليتنامل شرباً ليلية قلت وهو بحث
 مخالف للمنقول مع أنه غير معقول فهو غير مقبول وذلك أن الخصومة قد وجدت لأن الكلام فيما بعد القضاء
 بالقطع لكنهم عدوا ملك المسروق بعد القضاء بالقطع بل طابره القطع غير شرط على الظاهر كما مر نعم يشترط
 حصوله عند القطع كما تقدم وفهم (قوله أو ادعى أنه ملكه) أي بعد ما ثبت السرقة بملكه بالبين أو بالافرار
 بجر (قوله للشبهة) هي احتمال صدق قوله وجوبه بعد الافرار (قوله أو نقصت قيمته) أي بعد القضاء
 لأن كمال النصاب لما كان شرطاً يشترط قيامه عند الامضاء ذكرنا (قوله بنقصان السعر) أي لا بنقصان
 العين لأن العين لو نقصت فإنه يقطع لأنه مضمون عليه فكميل النصاب حينئذينا كما إذا استهلكه كله أما بنقصان
 السعر غير مضمون فافترقا بجر والمراد بنقصان العين فوات بعضها أو حدوث عيب فيها كما قدمناه أول
 كتاب السرقة (قوله في بلد الخصومة) أي وإن كان في البلد التي سرق فيها لم ينقص ما قدمه أول السرقة من
 أن المعتبر القيمة وقت السرقة وقت القطع وكأنه (قوله أقر بسرقة نصاب) أي أقر أن ثمنها سرقة نصاباً
 أي جنسه إذاً لأن يصيب كلاً من نصاب كما قدمه المصنف (قوله لم يقطعاً) أي الدعي والآخر لأن سرقة
 واحدة ثلاث تكون موجبة للقطع وغير موجبة (قوله قطع المقر) أي وحده لأن إقراره على غيره لم يصح
 بتكذيبه فلم توجد الشركة في السرقة (قوله لأن شبهة الشبهة لا تفتقر) قال الزيلعي وكان أبو حنيفة أولاً يقول
 لا يجب عليه القطع لأن العاتب وبما يدعي الشبهة عند حضوره ثم رجع وقال يقطع لأن سرقة الحاضر تثبت
 بالحجة فلا يعتبر الموهوم لأنه لو حضر وادعى كان شبهة واحدة احتمال الدعوى شبهة الشبهة فلا تعتبر اه ح (قوله
 ولو أقر بعد مكف الخ) أمالو كان صعباً لم يقطع ويرد المال لو فاق ما كان مأذوناً وإن هالكاً يضمن وإن كان
 محجوراً وصدقه المولى يرد المال إلى المسروق من لو فاق ما ولو كان كافلاً يضمن ولا بعد العتق بجر (قوله
 قطع) لأن إقرار العبد على نفسه وبالحدود والعصا صحيح من حيث أنه أدى لأنه لا نية فيه وإذا صح بالقطع
 صح بالمسأله بناء عليه ولا فرق بين كون العبد مأذوناً أو لا صدقه المولى أو لا ونعاه في البحر (قوله لو فاقته) ولو
 مستهاكة ولا ضمان و يقطع اتفاقاً بجر (قوله كفو قامت عليه بيعة بذلك) أي فإنه يقطع بالطريق الأولى
 ويرد المال إلى المسروق منه بجر (قوله ولا غرم على السارق) التعبير بالغرم يفيده أن المسروق غير باق
 ولو فاق ما يؤمر بالرد وقول المصنف بعد ويرد العين نصريح بفهم قوله ولا غرم ط (قوله وغيرها) كالهداية
 (قوله رد رواته السكال بعد قطع عينه) عراه إلى الدار قطنى لكن عزاء العلامة نوح إلى الدار قطنى أيضاً بلفظ
 المترو والمعنى واحد فان ما صدر به وأعل الحديث بالارسال وبجهالة بعض رواته وجوابه بسوط في الفتح
 وحاشية نوح على الدرر واستدلوا به بالحديث بالمعقول أيضاً قال في الفتح ولان وجوب الضمان ينافي القطع
 لأنه يملكه بأداء الضمان مستند إلى وقت الأخذ فثبت بين أنه أخذ مملكته ولا يقطع في ملكه لكن القطع ثابت
 قطعاً سابقاً لى الباقية وهو الصواب وهو المتفق (قوله لبقاها على ملك مال كها) ولذا قال في الإيضاح قال
 أبو حنيفة لا يحل له أن يقطعها من الوجه وكذا لو طاعها قبله لا يحل له إلا أن يقطعها به لأنه ما له به وجه
 مخافاً وقد نذر إيجاب المضاعف ولا يحل له أن يقطعها من وجهه من أحد شيئين من أموالهم لم يلزمه

(أو ما لكم) أي المسروق (بعد
 القضاء) بالقطع ولو بهيمة مع
 قبض (أو ادعى أنه ملكه)
 وإن لم يبرهن للشبهة (أو
 نقصت قيمته من النصاب)
 بنقصان السعر في بلد
 الخصومة (لم يقطع) في
 المسائل الأربع (أقرا
 بسرقة نصاب ثم ادعى
 أحدهما شبهة) مسعة
 للقطع (لم يقطعاً) في
 باقرارهما لأنه لو أقر أنه
 سرق وفلان ما أنكر فلان
 قطع المقر قوله ثلثت أما
 وفلان (ولو سرقاً وغاب
 أحدهما وشهد) أي شهد
 اثنان (على سرقتهم قطع
 الحاضر) لأن شبهة الشبهة
 لا تعتبر (ولو أقر بعد
 مكف) بسرقة قطع وزد
 السرقة إلى المسروق منه
 لو فاقته (كفو قامت عليه
 بيعة بذلك) لكن بشرط
 حضوره مولاة عند أقامتها
 خلافه لا ينافي لا عند إقراره
 بجر (ولا غرم على
 السارق بعد ما نطقت عينه)
 هذا الخط الحديث درر
 وغيره رواته السكال بعد
 قطع (عينه وزد العين لو فاقته)
 وأبأعها أو وهبها لبقاها
 على ممتلكها (ولا فرق)
 في عدم الضمان (بين ملك
 العين واستهلاكها)

الرد قضاء ويلزمه ديانته وكالباعى اذا تلف مال العادل ثم تاب فتح (قوله في الظاهر من الرواية) وفي رواية
الحسن لا يظهر سقوط العصمة في حق الاستهلاك (قوله لكنه يقتضى الخ) قال في الفتح وفي المبسوط وروى هشام
عن محمد أنه انما يسقط الضمان عن السارق قضاء لعدم عدل الحكم بالمحاكمة فاما ديانته فيقتضى بالضمان للحقوق
الحسرة والنفقة لان المالك من جهة السارق (قوله قبل القطع) يعني ثم قطع لان انقضاء الضمان انما هو
بسبب القطع كما علمت وقدم السارق ايضا ان سقوط التقويم ضرورة القطع (قوله أو بعده) لكن يفرق
بينهما بما في الكفى لو كان قبل القطع فان قال المالك أنا أضمنه لم يقام عند ما وان قال أنا أخسار القطع قطع
ولا يصح أن قال في البحر لاني في الاولى تضمن رجوعه عن دعوى السرقة الى دعوى المال (قوله بالمالك
تضمنه) أي تضمن المشتري أو الموهوب له ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن لابلالة تترتب عليه عن البيع
وهو ما عن شرح الطحاوي لو قطع ثم استهلكه غيره كان للمسروق منه أن يصحبه قيمته اهـ ومنه في اهر عن
السراج وظاهره أن غير المشتري والموهوب له من المالك كمن ذكر في الترخاية أيضا وأودعه عند غيره فهلك
الاصل فيه أن كل موضع لو ضمنه المالك له أن يرجع على السارق فليس له أن يصحبه وفي كل موضع لو ضمنه
لا يرجع على السارق لانه أن يضمنه والذي يرجع عليه المودع والمستاجر والمثلين اهـ قلت ووجه ظاهر
لان ما ثبت فيه الرجوع على السارق يلزمه أنه أن يكون مضمونا على السارق بعد القطع مع أنه غير مضمون
عليه بخلاف ما لا رجوع فيه عليه لكن هذا التفصيل ظاهر في الهلاك ونداء رض المسئلة فبما لو أودعه ففقدت
تختلف الاستهلاك فان المستأثر لا يرجع له على السارق أصلا لافرق بين كونه شتر با أو مودعا
أو مستأجرا نعم للمشتري الرجوع بالثمن على السارق لانه لما استهلكه وصحبه فبما لو كان من وقت الاستهلاك
نهر جمع على السارق بمادفعه اليه من الثمن لابلالة لظهوره أن مادفعه اليه لا يملكه فبما يرجع به لابلالة
ضمن فاعتنم تحرير هذا المثل نانه من وضع الولي عز وجل (قوله في قطع الخ) أي وسرق سرقان فقطع في
أحدهما بخصوصة صاحبها وحده فهو أي ذلك انقطع بحكمه بها ولا يصح سبيل الرباب لث السرقان عنده ودلا
يضمن كلها الا التي قطع فيها ونحوه واجبة وقطعت بغيره بخصوصة ثم لا يصح ضمان السرقات بالاتفاق
فتح (قوله ثم أخرجه) ولو شقه بعد الاخراج قطع انما قانم وهو مفهوم بدولي (قوله قطع) أي مدهما
نحوه بالابن يوسف ومنع الخلاف ما إذا شقه فاحشا وهو ما يفتيه بعض الأصحاب وبعض المنفعة على الأصح
واحد المالك تضمن النقصان وأحد الزوج قطع مدهما بخلافه فاما إذا خسر أصيب الميم وتزلزل الرب
فلا قطع اتفاقا أما اليسير وهو ما يتعيب به بقطعة قطع به خافا ثم (قوله ثم تضمن القيمة) أي من غير
سبيل رجوع أي ليس له تضمن النقصان والقطع (قوله ثم يملكه) أي سارق وصار كذا المالك أي به به به به
الغشاء لا يقطع على ما قدم فتح (قوله وهو يضمن الخ) أي يملكه شقه ضمين ولم يكن له ح (قوله
بمع الجبازي لا) أي لا يضمن كبلانك مع القطع مع الضمين (قوله وقال الركن الحق نعم) حيث قد
والحق ما ذكر في عامة الكتب الإجماع انه يقطع ويضمن النقصان أي في قول وجوب ضمانه
لا يمنع انقطع لان ضمان النقصان واجب بخلاف ما ذهب إليه من الإخراج والقطع بإخراج السارق ولا يمنع كونه
أخذوا بين وأحرق أحدهما في البيت ونحوه الآخر وقيمة مناب (قوله وبنى تحت تضمن القيمة) أي
فيما إذا كانت الشق وحشا اذ لو كان سبيل انقطع بالاتفاق كقيمة ما في قول في الهدية ليس له أخذ تضمنه
كل القيمة (قوله للماسر) أي قرر ما من انه يملكه مستند الى وثب لا حد (قوله مدهما) أي مدهما
بالاخراج بعد الذبح لانه لو أخرجهما حية وقيمة سائر ثم يملكها بقطع وان اتلفت فبما لا بد من
الجوى (قوله من الخ) أي الذهب والفضة (قوله دراهم) لمفعول فعل (قوله تقوم الصدقة عندهما
نحوه) وأصل الحق في أنه صهل عزت الدراهم والدراهم بمرده السبعة أم لا ماعل أهمه فتقره ثم
وجوب انقطع عنده لا يملك لانه لما يملكه الى قوله وأما على قراهم فبما لا يجب انقطع لانه انما هو

في الظاهر من الرواية
لكنه يقتضى باداء قيمتها ديانته
وسواء كان الاستهلاك
(قبل القطع أو بعده)
مجنبي وفيه لو استهلكه
المشتري منه أو الموهوب له
المالك تضمنه (ولو قطع
لبعض السرقات لم يضمن
شرا) وقال يضمن ما لم
يقع فيه (سرق ثوبا
فشقه نصفين ثم أخرجهما
ان اعت قيمته له بأباعد
شقه باليكن التلظا) بأن
ينقص أكثر من نصف
القيمة فله تضمين القيمة
بما كان مستند الى وقت
الانزلة لا قطع بل هو من
بعض نقصان السارق مع
القطع بمع الجبازي لا وقال
الركن الحق نعم متى اختار
تضمين القيمة سقط القطع
لما (ولو سرق شاه ودحاها
وحرقها) لما مر أنه لا قطع
في الجسم (واب مع حياها
صا) بل يضمن قيمتها ولو
مسل مسروق من الخرب
ونحوه من غصب) ومب
الأخذ (دراهم أزد بر)
أرأيت انقطع وودت) وقال
لا يقطع تقوم الصدقة عندهما
نحوه وما يحول اليه
لأنه لو كان قد كان
وربما كذلك وان سدد

وقيل يجب لانه صار بالصنعة شيئا آخر فلم يملك عينه وعلى هذا الخلاف اذا اتخذ حلياً أو آنية زياً (قوله
فهى للسارق اتفاقاً) لان هذه الصنعة بدلت العين والاسم بدليل انه تغير بها حكم الربا حيث خرجت عن
كونها موزونة بخلاف مسألة الذهب والفضة لبقاء الاسم مع بقاء العين كما كانت حكماً حتى لا يصح بيع
آنية فضة وزنم عشرة بأحد عشر كذا في الفتح (قوله قطع) انما قطع باعتبار سرقة الثوب الأبيض
وهو لم يملكه أيضاً بوجه ما والمملوك للسارق انما هو المصروع وكذا يقطع بالحنطة وان ملك الدقيق بحر
(قوله لاد) أى حال قيامه ولا ضمان أى حال استهلاكه وهذا عند ما قال محمد بن زيد الثوب يأخذ ما زاد
الصبيغ لان عين ماله قائم من كل وجه ولهم أن الصبيغ قائم صورة ومعنى بدليل أن المسروق منه لو أخذ
الثوب يضمن الصبيغ وحق المالك قائم صورة لانه غير مضمون على السارق نهر (قوله خلافاً
لما في الاختيار) أى من أنه لو صبغ بعد القناع يردده وهو مخالف لقول الهادي فان سرق ثوباً فقطع فصبغه
أجر لم يؤخذ منه ولا قول محمد بن سرق الثوب فقطع يده وقد صبغ الثوب أجر لم يؤخذ منه فانه دليل على انه لا فرق
بين أن يصبغ قبل القناع أو بعد من يلبى وتبعه في البحر والنهر قلت اكن قول محمد بن سرق ثوباً فقطع فصبغه جـ
حايه من أين يفيد كون الصبيغ بعد القناع ثم رأيت سعدى بن أبي اعرض الزيلعي بأن عبارة الهادي ليست
كما نقله اه قلت لان عبارة الهادي هكذا فان سرق ثوباً فصبغه أجر ثم قطع الخ فعبارة الهادي مساوية لعبارة
الصف والكز وقد ذكر الزياي أن في الكنز كرمه في المحيط والكافي ولا يخفى أن هذه العبارة تؤيد
ما في الاختيار ولم يبق لدعوى الزياي دليل ولا اعتماد على ما قاله ولا على ما قاله فتنبه (قوله خلافاً لثاني)
لان السواد زيادة عدمه كالجرة وعند محمد بن زياده أيضاً كالجرة والكنه لا يقطع حق المالك وعند أبي حنيفة
السواد نقصان ولا يوجب اقطاع حق المالك هـ (قوله وهو اختلاف زمان الخ) فان الناس كانوا
لا يلبسون السواد في زمانه ويلبسونه في زمانهم ففتح (قوله سرق في ولاية سامان الخ) ذكره مع تعليقه في الدور
وقال في الشريفة لآلية ذكره في البض وفي نسخة الظهيرية معروفاً الى الامام الاجل الشهيد (قوله اذلا ولاية
له الخ) أى في وقت السرقة اذ لا شك أنهم ما في وقت الدعوى تحت يده وهل كذلك بقية الحدود والقصاص
أيضاً لم أره والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب قطع الطريق) *

أى قطع المارة عن الطريق فهو من الحذف والايصال أو المراد بالمر بق المارة من اطلاق المحل على الحال
أو الاضافة على معنى فى أى قطع فى الطريق أى مع الناس المارور فيه أخرجه عن السرقة لانه ليس سرقة مطالقة
لان المنبادر منها الاحدية عن الناس وأطلق عليه اسمها مجازاً لضرب من الاخفاء وهو الاخفاء عن
الامام ومن نسبهم لحفظ الطريق ولذا لا يطلق عليه اسمها الا مقيدة بالكبرى ولزوم التقيد بعدم علامات
المجاز كقوله في فتح وميت كبرى اعظم ضررها لكونه على عامة المسلمين أو اعظم خائفاً (قوله من قصده) أى
قصده قطع الطريق وعبر عن لغيره بأنه لا يشترط كون القاطع جماعة فيشمل ما إذا كان واحداً له منعة بقوته
ومحورنه كقوله في القهستاني والعنوشى العبد وكذا المراد في طاهر الرواية الا أنها لا تعيب كقوله (قوله ولو
فى المصر ليل) أى بسلاح أو بدونه وكذا انما هو لا يحسن ما فى الأحكام كقوله (قوله ولو
المشاة دعوا لشر المتعلبة بالمعدين كفى القهستاني عن الاختيار وغيره ومثله فى البحر أما طاهر الرواية
ولا بد أن يكرن فى صيرار داراً على مسافة ليل ليل فضاء دون القرى والامصار ولا يابيهما كفى القهستاني
وفى كفى الحاكم وان قطعوا الطريق فى ارا الحرب على تحارب مسامنين أو فى دار الاسلام فى موضع غلب
على كرا الحراج ثم أتبعهم الاسم ببعض الحدود عليهم (قوله وهو معصوم) أى بالعمامة المؤبد وهو
المسلم والمسلم القهستاني هو معصوم المصطفى والمراد معصوم وماله بالاسلام أو عداً لعمدة فى حاشية السيد أبي
المعصوم وهو قطع الطريق مسافة من لا يحذر دونه من أى مخرج البقية لانه لا يخطب بالشرايع

فهى للسارق اتفاقاً اختيار
(ولو صبغته أجر أو طعن
الحنطة) أو ات السويق
(فقطع لاد ولا ضمان) وكذا
لو صبغته بعد القناع بحر خلافاً
لما في الاختيار (ولو صبغته
(أسود رده) لان السواد
نقصان خلافاً لثاني وهو
اختلاف زمان لبرهان
(سرق في ولاية سامان
ليس لسامان آخر قطعه)
اذلا ولاية له على من
ليس تحت يده فانه غلط هذا
الاصول (اذا كان للسارق
كفان فى معصوم واحد) قيل
ينبغي ان وقيل (ان تميزت
الاصابة وأمكن الاقتصاص
على قطعها لقطع الرائد)
لانه غير مستحق لقطع
(والا) تكفى متبذة (وما
هو المختار) لانه لا يمكن من
اقامة الواجب الا بذلك
سراج والله تعالى أعلم
* (باب قطع الطريق) *
وهو السرقة الكبرى (من
نصه) ولو فى المصر ليل
فى (وهو معصوم على)
محض (معصوم) ولو ميا

و بهذا الحبل يستغنى عن
تقدير مضاف كما لا يخفى
(و) الحالة الرابعة (ان
قتل وأخذ) المال خسر
الامام بين ستة أحوال ان
شاء (قطع) من خلاف (ثم
قتل أو) قطع ثم (صلب) أو
فعل (الالة) (أو قتل)
وصلب أو قتل فقط (وصلب
فقط) كذا فصله الزياحي
وبه (حيا) في الاصح
وكيفيته في الجوهره
(ويجمع) بطنه (رمح)
تشهيره ويخضعه به
(حتى يموت ويترك ثلاثة
أيام) من موته ثم يخلى بينه
وبين أهله يدفونه (لا أكثر
منها) على الطاهر وعن
الثاني يترك حتى يتقطع
(وبعد إقامة الحد عليه
لم يصح ما فعل) من أخذ
مال وقتل وجرح زياحي
(وتجوز الأحكام) المذكورة
(على الكل مباشرة بعضهم)
الأخذ والقتل والأجادة
(وجرح وعصاهم كسيف
(و) الحالة الخامسة (ان
انضم الى الجرح أخذ قطع)
من خلاف (وهو جرحه)
لعدم اجتماع قطع وصمان
(وان جرح فقط) أي لم يقتل
ولم يأخذ نصابا قل الزياحي
ولو كان مع هذا الأخذ قتل
ولا حد أيضا لان المقصود
في المال وهي من العرائب

قتل بسيف أو جرح أو عصا كذا يأتي (قوله وبمذا الحل) هو قوله بمخالفة أمره ح (قوله عن تقدير مضاف)
أي في قوله تعالى يحاربون الله وتقدر المضاف أو بأية الله اه ح قلت والاحسن عباد الله ليس بمثل الذي
كان عليه في الفتح والحاصل انه لما كان المخالفة والعصيان سببا للمعارضة أطلقت المخاربة عليها من إطلاق
المسبب على السبب (قوله خير الامام بين ستة أحوال) ترك السابع من الاقسام العقلية وهو ما اذا اقتصر
على القطع لانه لا يجوز اه ح أقول الاقسام العقلية عشرة لانه اما أن يقتصر على القطع أو القتل أو
الصلب أو يفعل الثلاثة فهذه أربعة أو يفعل اثنين منها القطع ثم القتل أو عكسه والقطع ثم الصلب أو عكسه
والقتل ثم الصلب أو عكسه فهذه ستة مع الاربعه بعشرة سكن القطع بعد القتل غير مفيد كالزاني اذا مات في
أثناء الجلد كفي الزياحي ومثله القطع بعد الصلب (قوله ان شاء قطع من خلاف ثم قتل) أي بلا صلب خلافا
لحمده انه لا يقطع ولما عن أبي يوسف انه لا يترك الصلب (قوله ويصلب حيا) أي فيما اذا اختار الامام صلبه
أو فيما اذا اقتل بالزوم على قول أبي يوسف كذا في الفتح أما فيما اذا اختار الجمع بين القتل والصلب فلا بد أن
يكون القتل سابقا والالم يبق فرق بين الجمع والاقتصار على الصلب (قوله في الاصح) وعن الطحاوي انه
يقتل ثم يصلب فوقيما من المثلة ويأتي جوابه قريبا (قوله وكيفيته في الجوهره) وهي أن تغرز خشبة في
الارض ثم يربط عليها خشبة أخرى عرضا فيضع قدميه علىها ويربط من أعلاها خشبة أخرى ويربط عليها
يديه (قوله ويجمع بطنه برمح) كذا في الهداية وغيره وفي الجوهره ثم يطعن بالرمح ثديه اليسرى ويخضع
بطنه الى أن يموت وفي الاختيار تحت ثديه اليسرى ولا يرد أن في الصلب مثله وهي منسوخة من غير أن
الطعن بالرمح معتاد فلا مثله فيه ولو سلم فالصلب مقطوع شرعية فتكون هذه المثلثة الخاصة مستثناة من
المنسوخ قطعاً فإداه في الفتح وفيه أيضا ولا يصلي على فاطم العاريق كما علم من باب الشهيد (قوله على الطاهر)
أي ظاهر الرواية لا ينادي الناس برأئحته (قوله من أخذ مال) أي ان كان ذلك كما يفيد قوله لا يضمن
وذلك لاسقوط عصمته بالقطع كمن في السرقة الصغرى أما لو كان المال باقيا رده الى مالكه كافي للملئق
(قوله وتجوز الأحكام المذكورة) من حبس ونعزير أو قطع فقط أو قتل فقط أو تخيير ط (قوله مباشرة
بعضهم) لانه جزء المخاربة وهي تتحقق بأن يكون البعض ردا لبعض هداية (قوله وجرح) مبتدأ خبره كسيف
قوله لهم أي أقطاع العاريق احتراز عن غيرهم فانه لا يقتل بالقتل بجرح وعصا لكن القتل هذا ليس بطريق
القصاص بل هو حد وعن هذا قال في النهران هذه الجملة كالتي قبلها معلومة من قوله قتل حد الا أنه أراد زيادة
الايضاح (قوله ان انضم الى الجرح أخذ) لم يتقدم للجرح ذكر فالاولى تعبير الكثرة وغيره قوله وان أخذ
مالا وجرح قطع الخ (قوله وان جرح فقط) جواب الشرط قوله الا حتى ولا حد كما ينبغي عليه الشارح وهذا
شروع في مسائل لاحد فيها ارجح سقط الحد يؤخذ بحقوق العباد من قصاص أو مال كذا يأتي (قوله
ولم يأخذ نصابا) أي بان لم يأخذ شيئا أصلاً أو أخذ مادون النصاب لانه لما كان الأخذ الموجب للحد هو
النصاب كان مادونه بمنزلة عدم كفي الجرح وتقدم أن الشرط أن يصيب كل واحد نصاب أي اذا كانوا جماعة
ومثل مادون النصاب الاشياء التي لا قطع فيها كالتاسع وما يتسارع اليه الفساد كما ينبغي عليه الزياحي (قوله ولو
كان مع هذا الأخذ) أي أخذ مادون النصاب المفهوم من قوله ولم يأخذ نصابا فافهم (قوله لان المقصود
في المال) أي انه المقصود في قطع الطريق وهذا جواب عن طعن عيسى بن أبيان في المسئلة بان القتل
وحده موجب للحد وكيف يتبع مع الزيادة قال الزياحي وجوابه أن قصدهم المال غالباً في نظر اليب لا غير
بخلاف ما اذا انتصر واصل القتل لانه تبين أن مقصدهم القتل دون المال فيجدون فعدت هذه من العرائب
اه قلت وبه أن قطع الطريق يسمى سرقة كبرى لان مقصودا القطع غالباً بأخذ المال وأما القتل فانما هو
وسيلة الى المال لكن إذا حرقه أو قتلوه فقد تدرتب عليه الشرع حد رافيتبع لانه تبين انه
المقصود دون المال أما ان وجد مع ذلك أخذ مال طهر أن مقصودهم هو المقصود الاصل وهو المال

في نذير نظر اليه فان بلغ نصاب الكل منهم وجب الحد لوجود شرطه والا فلا حد له دمه وحيث لا حد وجب
 موجب القتل من نصاب اودية ووجب ضمان المال فانهم (قوله أو قتل عدا) قيد بالقتل اي علم حكم
 أخذ المال بالاولى بحر (قوله ومن نعام توبته رد المال الخ) أي لينقطع به خدومة صاحبه ولوناب ولم
 يرد له يذ كره في الكتاب واختلفوا فيه فقيل لا يسقط الحد كسائر الحدود وقبل يسقط أشار اليه محمد في
 الاصل لان التوبة تسقط الحد في السرقة الكبرى بخصوصها للاستثناء في النص فلا يصح قياسها على باقي
 الحدود مع معارضة النص فصح وظاهره ترجيح القول الثاني بقول الشارح قيل لا حد فيه نظر لانه يفيد ضعه
 والظاهر أن هذا الخلاف عند عدم التقادم لمافي النهر عن السراح لقطع الطريق وأخذ المال ثم ترك
 ذلك وأقام في أهله زمانا ثم قدر عليه دوى عنه الحد لانه لا يستوفى مع تقادم العهد اه قال في النهر ووجه علم أن
 محرم التركة ليس توبة بل لا بد أن تظهر عليه سببها التي لا تخفى (قوله أو كان منهم غير مكان) أي صبي
 أو مجنون لانهم اجنبية واحدة قامت بالكل فاذا لم يقع فعل بعضهم وجب ما كان فعل الباقيين بعض العلة وانه
 لا يثبت الحكم كالعامر المنطوق اذا اشد تركا في القتل حيث لا يجب اقدود عن أبي يوسف يحذف الباقيون لو
 بأثر العقل عزباني (قوله أو آخرس) أي عدا فلا يبي بوم مزيل (قوله أو كان ذورحم محرم) كان تامة
 وذو فاعل والمراد به أحد القطاع وقوله من أحد المارة متعلق بمحرم وانه علة فيه كما في سابقه وشمل ما اذا
 كان المال مشتملا على المقتلوع عليهم أو لا لكن لم يأخذوا الا من ذى الرحم المحرم وما اذا أخذوا من
 أو من غيره فلا يحد دون في الاصح كفى النهر وغيره (تنبيه) لو كان في القافلة مستأمن لا يمتنع الحد
 مع أن القطع عليه وحده عنه كقوله نساء وافرقت كفى الفتح أو الامتناع في حق المستأمن انما كان
 لحال في عصاة نفسه وماله وهو أمر بحدسه أما هنا فهو لحال في الحرز والقافلة حرز واحد في غير مكان
 القريب سرق مال القريب وغير القريب من بيت القريب (قوله أو شريك مفاوض) أي لو كان في
 المقطوع عليهم شريك مفاوض لبعض القطع لا يحد دون فصح مقتضاه ان شريك العنان ليس كذلك
 وينبغي انه لو كان مال الشركة مع في القافلة ان لم لا يحد دون لاختلال الحرز تأمل (قوله أو قطع بعض
 المدة) أي القافلة وبه عبر في الكثرة وهو ظاهر وانما لم يمتنع لان الحرز واحد وهو القافلة فصار سارق سرق
 متاع غيره وهو ماله في دار واحدة فتح (قوله وأثر المصنف) وكذا في الزيلعي والقاسمي عن الاختيار
 والفتح عن شرح القواعد (قوله والاولى القود الخ) أي في المسائل انه كقوله وحام له انه لا يجب الحد
 يصير واقطاع فيضمون ما يملوا من قتل عدا أو شتمه عدا أو خط أو جراحة ورد مال لوقته شارة بتمه له كذا
 مستند كاشفة فيده بالقود يعلم منه حكم المال بالاولى ويرد بالارنس ما يمل صمان المال والمراد بالاولى من
 له ولاية المظالم البسديشمل صاحب المال ويشمل الجروح يضاف في أولى المسائل المذكورة وبه اندفع اعتراض
 الجرح على الهداية بأن ذلك لا يوجب روح لا ونيله لانه ان أفضى الجرح الى القتل ينبغي أن يجب الحد اه أي
 لو مات بالجرح ارجع الى الحاشية الثالثة وهي ما لو قتل فقط فينبغي أن يحد ولا يكون لولاها القود (قوله في
 صاهر الرواية) كذا نص عليه في المبسوط وهو انما ارادوا في خلاف المكره من ان المرأة كصبي وهو
 ضعيف الوجه مع مصادمته لاطلاق القرآن فيجب من عدل عن طهر الرواية كصاحب الرواية والتجسس
 والفتاوى الكبرى وغيرهم ونعمامة في الفتح (قوله هو اختار) قول في السريانية هذا غير طاهر الرواية
 (قوله قتل) أي في اصلاح دار بل قوله وضمن المال وهذا بناء على أن المرأة لا تكون قاطعة طريق قال
 في السريانية لايسته وهو كذلك مبني على خلاف طاهر الرواية كفى الفتح اه ح فانت مكاب في الشارح
 عدم ذكره من الفرع غير الختم من الماشي عليه المصنف من طاهر الرواية (قوله ويجوز أن يقتل دون
 ماله) أي تحت ماله توبة أو قد رماه وورعه من الخط دون يتي لمه انما سب منها مذكرة باو قال بعضهم
 على ماله (قوله وان لم يبلغ نصاب) أي نصاب السرقة وهو عشرة دراهم في مائة المنقوش في التجسس دخل

(أو قتل عدا) وأخذ المال
 (فتاب) قبل مسكه ومن
 نعام توبته رد المال ولم
 يرد له قبل لحد (أو كان
 منهم غير مكان) أو آخرس
 (أو) كان ذورحم محرم
 (من) أحد (المارة) أو
 شريك مفاوض (أو قطع
 بعض المارة على بعض
 أو قطع) شخص (الطريق
 ليلا أو نهارا في مصر أو بين
 مهران) وعن الثاني ان
 قصد ليلا مطلقا أو نهارا
 بسلاح هو قاطع وعليه
 الفتوى بحرود ورواؤه
 المصنف (فلا حد) جواب
 للمسائل الست (والاولى
 القود) في العمد (أو
 الارش) في غيره (أو
 العفو) فيهما (العبد في
 حكم قطع الطريق كغيره
 وكذا المرأة في طاهر الرواية)
 فتح سكرها لا تصلح محتملي
 وفي السراجية والدرر فيهم
 امرأة فباشرت الاخذ
 والقتل قتل الرجال دونها
 هو المتار عشر نسوة قطع
 وأخذن وقتلن قتلتن وضمن
 مال رويجوز أن يقتل
 دون ماله وان لم يبلغ نصابا
 ويقتل من يقاتله عليه
 لا طلاق الحديث من قتل
 دون ماله فهو شهيد فصح
 (ومن تكرر الخلق)

الاص داروا أخرج المتاع فله أن يقتله مادام المتاع معه لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك فان رمى به لبس له أن يقتله لانه لا يتناول الحديث وفي البرازية وغيره رجل قتل به رب الدار فان برهن انه كابر فدمه هدر والا فان لم يكن المقتول معروفا بالسرقه والشرقة قتل به قصاصا وان كان متهم متجب الديقة في ماله استجسا ما لان دلالة الحال أو رشت شبهة في القصاص لافي المال وفي الفتح أخذ اللصوص متاع قوم فاستمتعوا به قوم فخر جوا في طلبهم فان كان أرباب المتاع معهم أرباب الكس يعرفون مكانهم ويقدررون على رد المتاع عليهم حل لهم قتال اللصوص وان كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدررون على الرد لا يحل ونعمامه به (قوله بكسر الدون) أي ككتف وتسكن للتحفيف وله الخلف والخلف وده له من باب قبل مصحح (قوله في المصر) وكذا في غيره كما في شرح الشافعي عن الجامع الصغير وهو قيد اتعاقى بل غير المصر يعلم بالاولى والعمامة به لانه لا يتوهم انه لا يكون كذلك في المصر كما في قطع الطريق (قوله أي خنق مرارا) أراد مرتين فصاعدا بقرينة قوله الاتي والامان خنق مرة وفي البحر قيد متعده لانه لو خنق مرة واحدة فلا قتل عبد الامام (قوله سياسة) قدم الكلام عليهم في حد الرايا (قوله وكل من كان كذلك) كاللوطي والساحر والعواني والزنديق والسارق كما قدمناه في أوائل باب التميز (قوله عند غير أبي حنيفة) أي عند صاحبيه ومن وافقه من باقى الأئمة أما عند أبي حنيفة فتجب الديقة على عاقلة كفى الحر والله سبحانه أعلم

بكسر الون (مسه في
المصر) أي خنق مرارا
ذكره مسكين (قتله)
سياسة لسياسة في الارض
بأنفسه وكل من كان كذلك
يدفع شره بالقتل (والا) بأن
خنق مرة (لا) لانه كالقتل
بالقتل وفيه القود عند غير
أبي حنيفة فوجه الله تعالى

بسم الله و بحمده والصلاة والسلام على نبيه وآله وصحبه وجمعه و بعد فبقول مؤلفه أقدس
العباد إلى عفو مولانا يوم التاديب محمد أمين الشهير باسم عايدى * حادم العلوم الشرعية * في دمشق الشام
الحمد لله * قد تيسر بهذا لنصف المذكر * يعون الله حل وتدارك * من الحاشية المصنوعة من المختار * على
الدر المختار * في صفر الحير سنة ثمان وأربعين ومائتين * من هجرة به ما تخرج الذي تم به الالف * صلى
الله عليه وسلم وسرور وعظم * بجاه محمداته تعالى مكملا لفرع أوصلا * رد اللمعة على الدر المختار اسما
وهذا لا شئنا * على تنفع عمارته * وتوضيح ربه وشاراته * والاعتماد بيان ما هو الصحيح المعتمد * وما
هو معترض وممتنع * وتحرير المسائل المسككة * والحوادث المعضلة * التي لم نوصح كبراهم بها أحد قبل ذلك
* ولا سلك مهامهم بيانها سالك * شعوبا بذات زبر المنقري * وخلاصة كتب المتأخرين * ورسائلهم
المؤلفة في الحوادث العربية * الجامعة للفرانجية * كرسائل العلامة ابن نجيم الاربعين * ورسائل
العلامة الشرنبلالي الستين * وكثير من رسائل العلامة على القاري حاشية الراعيين * ورسائل سيدى
داوى المايلسى الخبر المتيين * ورسائل العلامة قاسم حاشية الجنديين * وحواشي البحر والمنح والاشباه
وجامع الأصول في المهمة الشيخ خير الدين * وتناوبه الخيرية وتناوب اس الشافعي والرحمى والاشباه
والمتناوب لزيادة والتراشي يتناوبه الخيرية وتناوب اس الشافعي والرحمى والاشباه
المعتبرين * وما من الله تعالى على عمده من الرسائل التي باهرت الثلاثين * وما حررته وبهجتته في كتابي
مقيع الفتاوى الحامدية الذي هو نسخة المطربين * وعير ذلك من كتب السادة الاخيار المعتمدين * مع
بيان ما وقع من سهو أو غلط في كتب الهادى وكتب الشارحين * ولا سيما ما وقع في لبحر والنهر والبحر
والاشباه والدرر وكتب المشيبي * حتى صار محمد الله تعالى عمده المذهب * والطارق المذهب
* ومرجع القضاء المقتضى * كما علم من خاص أو كاره في بيانه من العلماء العالمين * الحاشي عن داء
الحسد المسمى بحسد الصادق المصفيين * ردوان كتابا قد أعلمت به الفكر * وألذمت فيه الجفن له هر
وعرضت به من صير الشر رأيا * ووقف به من عيون المشككين أجها ما * وأودعت به من كصور
الموائد عذرة والفرار * سطت فيه من أنفع المناصب أحسن الموان * وحوالب به على مصه
لا تار * كرا لا مكر * وكشفت فيه توصيحه واس * قناع حدرات * ولم أكتب به لوج
الارات * عن - شفتخر بالحبيب * ويحيى به - حر به عبيد اهل العصر * وما دال الانحاض

انعام المولى * الذى هو بكل جد وشكر أحق وأولى * حيث أبرز هذه الجواهر المكنونة * والدرر الفرائد
المصونة * فى مبعون أيام خليفة الله فى أرضه * القائم بواجب حقه وفرضه * رافع ألوية الشرع والديعة
ومؤيدها * وموطأ بسنن المبيعة والريضة وشيورها * الباعث فى سبيل الله حق جهاده * والقاطع لدابر
الكافرين بحده واجتهاده * الذى انشئت شعور ونور الملاد سارقات مرهفاته * وتلك عيون عبود
دوى العباد عاهرات عزماته * وأبدع نظام كتاب الحيوش بأرائه السديده * ورفع أقدمة الأئمة
واله باصرة قوة طاشته الشديدة * يكاد سنى برق طاعته يذهب بالانصار * وعصبي رأفته يمس لباس الكاس
الاشنان ذات الارهار * وبكاد صواعق سطرته تزيح صم الجبال * وواكب كتاب حوزته تفتى عدد
الرمال * من أيام الامام فى طر الامان * ورعى الرعية فى مراعى الرعاية * وحسان * وأدار ترار رماض
أمداد المسلمين * فضاء فضاء نورهم بنور البقي * وزاح غيوم نجومهم برقع المشركين * ولاح دلاج
قلوبهم لآعين المطربين * وراح راحته لآلهم باعطاء الدائم * فصاح فصاح ألسنتهم بالدعاه كل حين *
خليفة خلقت أنوار عرته * شمس الصبح ودايت خلف السحبا

سالت دواصله للمعنى * صلات نواصله للمعنى بقما

السادات الاعظم * والخاقان الاعظم * نوح ملوك العرب والجم * طاب الله فى أرضه الامم * بحمد الدات *
أدرج الصفات * لارالت دعائه ساطع * وقائه * وعيوب الحوادث * وادب رحت رماض عرته
نصره مدد النبوة والابوة * ورياحين دريتم بانه بدلاوه التأييد والخلود * ودارات أعيان دوانه من
علمائه وقسانه ووزرائه * برين براس آرائهم دح الحور سداده * ثم ولاد ثلث حوم حوده الساطعة
فى أملاك سمائه * شهاب ثواب على سرده أعدائه * آمين آمين آمين * وداوود نحر هذا الدهر السمر * عن
روشن أريض مرمر * مقابلة وتحيى بحسب الامكان * سوى ماشد روض سهو أرسى بالانجوى *
حده الاساس * وذلك برسم من مر است كتابه * ورمى بيل ربهم ولادونوا * الامام الامام * الى * اقدور
والنظام * من امتلى الحوزاء مرام * وصالى مواكب المرحوم * واستمر استمرادى اطلام * فاصى
فصا * لاسلام * بهذا قصايا واحكام دلائل الاحكام * دى طير اباجيد * والى * رافريده * الى
لاترم * مولا باعدها الخليم أقدى كمدى راد القاصى ساقا * من الشام * دامت فى عرو انعام يومه
واحترام * بحسن * هو ان لا يبايعه * وانه وصحه سادته * كرامه * وياهم السادة * والاسلام * الى
الدعوات * كمدى أسير وصحة * الراسخ على ربه * بحمد آمين * نير باس سدى * راته * الى
ولاديه ولكل السبا * آمين آمين آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الجهاد)

هذا كتاب يرمي به سيرة واجتهاد دواعى والى يرجع سيرة وهي دولة كسر اذاعه من السيرة كونه
هذه السيرة رحلتها انما كانت فى سائر السيرة على أمور له رتوماته على كمال السيرة على راحة
ودلوا السيرة كمدى رصوفها صلوات كراقيامه امتد له فى السيرة كمدى رصوفها صلوات كراقيامه
وسيرة الكبير سطر كمدى رصوفها صلوات كراقيامه امتد له فى السيرة كمدى رصوفها صلوات كراقيامه
مجدد حسن رجه الله تعالى على سيرة جمع سيرة على سيرة رصوفها صلوات كراقيامه امتد له فى السيرة
بذل عرته * وهو * واحد اعظم مشاقب سيرة رصوفها صلوات كراقيامه امتد له فى السيرة
الى طاعات على الدوام * هو * اولها * صلى الله عليه وسلم * رقد رجع من عرته من الجهاد
لامر الالهاد الا كروسل عليه * صلى الله عليه وسلم * حرم فى السيرة * رقد على وتعالى حرم
اسم * موداد رسول الله صلى الله عليه وسلم * اولها * صلى الله عليه وسلم * حرم فى السيرة * رقد على وتعالى حرم
قال الجهادى * بيل الله ولولاه لى روى رقد رجع من عرته من الجهاد

(كتاب الجهاد)

مطالب فى فصل الجهاد

المتفق عليه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي العمل أفضل قال إيمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال
 الجهاد في سبيل الله قيل ثم ماذا قال حج مبرور ويجب أن يعتبر كل من الصلاة والزكاة مرادة بلفظ الإيمان من
 عموم الجاهل ولا ترد في أن المواظبة على أداء فرائض الصلاة في أوقاتها أفضل من الجهاد لأنها فرض عين
 وتكرار ولأن الجهاد ليس إلا الإيمان وإقامة الصلاة فكان حسننا غير هو الصلاة حسنة لعبها وهي المقصودة
 منه وتسام تحقيق ذلك مع ما ورد في فضل الجهاد المذكور في الفتح قلت وقد نص على ذلك الإمام السرخسي
 في شرح السير الكبير حيث قال عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام يخطب الناس فحمد الله
 وأثنى عليه ثم ذكر الجهاد فلم يدع شيئا أفضل من الجهاد إلا الفرائض يريد به الفرائض التي تثبت فريضتها
 علينا وهي الأركان الخمسة لأن فرض العين أكد من فرض الكفاية والثواب بحسب أكاداة الفرضية فلهذا
 استثنى الفرائض ثم ذكر أحاديث في أن الشبهة تكفر خطاياهم إلا الدين وقال إذا كان محسبا صابرا مقبلا
 قال وفيه بيان شدة الأمر في مظالم العباد وقيل كان هذا في الآية راء حين نهي صلى الله عليه وسلم عن
 الاستدانة لقله ذات يدهم وعجزهم عن قضائه ولهذا كان لا يصلي على مديون لم يخاف ما لا ثم نسخ ذلك بقوله
 عليه الصلاة والسلام من ترك مالا فلو رثته ومن ترك كلاً أو عيالا فهو على وورد نظيره في الحج أنه صلى الله
 عليه وسلم دعا لامة بعرفات فاستجيب له إلا المظالم ثم دعا بالمشعر الحرام فاستجيب له حتى المظالم فنزل جبريل
 عليه السلام يخبره أنه تعالى يقضى عن بعضهم حق البعض فلا يبعد مثل ذلك في حق الشهيد المدين ثم
 ذكر حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل يريد
 الجهاد في سبيل الله وهو يريد عرض الدنيا فقال عليه الصلاة والسلام لا أجر له الحديث قال ثم تأويله من
 وجهين أحدهما أن يرى أنه يريد الجهاد ومراده في الحقيقة المال فهـ إذا كان حال المنافقين ولا أجر له أو
 يكون معظم مقصوده المال وفي مثله قال عليه الصلاة والسلام لا ذي استؤجر على الجهاد بدينارين إنما
 لك ديناراك في الدنيا والآخرة وأما إذا كان معظم مقصوده الجهاد ويرغب معه في الغنمة فهو داخل في
 قوله تعالى ليس عليكم جناح أن تتغروا فضلا من ربكم يعني التجارة في طريق الحج فكأنه لا يحرم ثواب الحج
 فكذا الجهاد (قوله لا تخاد المصود) وهو إخلاء الأرض من الفساد (قوله ووجه الترقى) أي من
 الحدود إلى الجهاد (قوله غيرتني) لأن الحدود وإخلاء الأرض من الفساد والجهاد إخلاء عن الكفر (قوله
 مصدر جاهد) أي بذل وسعه وهذا عام يشمل المجاهد بكل أمر معروف ونهي عن منكر ح قلت فلم يذكر
 الشارح معناه لعله بل بين تصريحه (قوله وقتال من لم يقبله) أي قتاله مباشرة أو لا فتعريف ابن كمال تفصيل
 لأجمال هذا (قوله في القتال) أي في أسبابه وأنواعه من ضرب وهدم وحرق وقطع أشجار ونحو
 ذلك (قوله أو معاونة الخ) أي وإن لم يخرج معهم بدليل العطف ط (قوله أو تكثير سواد)
 الكثير وسواد المسلمين جاءتهم مصباح (قوله أو غير ذلك) كدوا أو الجرحى ونهية المطاعم والمشارب
 ط (قوله ومن ثوابه الرباط الخ) قال السرخسي في شرح السير الكبير والمرابطة المذكورة في الحديث
 عبارة عن المقام في ثعر العدو ولا عزاز الدين ودفع شر المشركين عن المسلمين وأصل الكلمة من ربط الخيل قال
 الله تعالى ومن رباط الخيل والمسلم يربط خيله حيث يسكن من الثغر ليرهب العدو به وكذلك يفعل عدوه
 وإلهـ داسمى مرابطة إله واشترط الإمام مالك أن يكون غير الوطن ونظر فيه الحافظ ابن حجر بأنه قد
 يكون وطنه وينوي بإقامته يدفع العدو ومن ثم اختار كثير من السافس سكي الثغور (قوله هو
 المختار) لأن مادونه لو كان رباطا فكل المسلمين في بلادهم مرابطون وتسام في الفتح قلت لكن لو كان
 الثعر المقابل لعدو ولا تحصل به كفاية الدفع إلا بشعر وراءه فهـ رباطا كما لا يخفى (قوله ووصح الخ) هذا
 يذكره في الفتح حديثا واحدا لانه قال والأحاديث في فضله كثيرة منها ما في صحيح مسلم من حديث سلمان رضي
 الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رباط يوم في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه وإن مات

مطلب المواظبة على فرائض
 الصلاة في أوقاتها أفضل من
 الجهاد

أورده بعد الحدود لانحداد
 المقصود ووجه الترقى غير
 تخفى وهو لغة مصدر جاهد
 في سبيل الله وشرعا الدعاء
 إلى الدين الحق وقتال من لم
 يقبله ثمنى وعرفه ابن السكال
 بأنه بذل الوسع في القتال في
 سبيل الله مباشرة أو معاونة
 بما لا يرى أو تكثير سواد
 أو غير ذلك من ثوابه
 الرباط وهو الإقامة في مكان
 ليس وراءه سلام هو المختار
 وصح أن مصلاة الرباط
 بحمسة مائة ودرهم بسبعة مائة
 وإن مات فيه

مطلب في تكفير الشهادة
 مظالم العباد

مطلب فحين يريد الجهاد مع
 الغنمة

مطلب في الرباط وفضله

فيه أجرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمن الفتان إذا الطيراني وبعث يوم القيامة شهيدا وروى الطبراني بسند ثقات في حديث مرفوع من مات مرابطا من الفرع الأكبر لفظ ابن ماجه بسند صحيح عن أبي هريرة قال بعث الله يوم القيامة آمنا من الفرع وعن أبي أمامة عنه عليه الصلاة والسلام قال إن صلاة المرباط تعدل خمسمائة صلاة ونفقة الديار والدرهم منه أفضل من سبع مائة دينار ينفقة في غيره اهـ (قوله أجرى عليه عمله ورزقه) قال السرخسي وقوله أجرى عليه عمله غي له عمله وذلك في كتاب الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وقال عليه الصلاة والسلام من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة فهذا هو المراد أيضا في كل من مات مرابطا أنه يجعل منزلة المرباط إلى فناء الدنيا فيمجاىري له من الثواب لأن نيته استدامة الرباط لو بقي حيا إلى فناء الدنيا والثواب بحسب النسبة اهـ قلت ومقتضاه أن المراد بإجراء العمل دوام ثواب الرباط كما صرح به في حديث آخر ذكره السرخسي ومن قتل مجاهدا أو مات مرابطا فحرام على الأرض أن تأكل لحومهم ولم يفرح من الدنيا حتى يخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وحتى يرى مقعده من الجنة وزوجته من الحور العين وحتى يشفع في سبعين من أهل بيته ويجري له أجر الرباط إلى يوم القيامة وطاهره أب من مات مرابطا يكون حيا في قبره كالشهيد وبه يظهر معنى إجراء رزقه عليه * (تنبيه) * قال الشارح في شرحه على الملتقى قد نظام شيخنا الشيخ عبد الباقي الحنبلي المحدث ثلاثة عشر ممن يجري عليه الأجر بعد الموت على ما جاء في الأحاديث وأصلها للعاديا الأسويطى رحمه الله تعالى وقال

إذا مات ابن آدم جاء يجزى * عليه الأجر - ثلاث عشر
علم بها ودعاء نجل * وغرس النخل والصدقات تجزى
وراة مصحف ورباط نعر * وحفر البئر أو إجراء نهر
وبيت للغريب بناء يأوى * إليه أو بناء محل ذكر
وتعليم القرآن ككريم * شهيد للقتال لأجل بر
كدامن سن صالحة لبقى * نذرها من أحاديث بشعر

(قوله وأمن الفتان) ضبط أمن بفتح الهمزة وكسر الميم بلا واو وأمن بضم الهمزة وبزبادة واو وضبط الفتان بفتح الفاء أي قتال القبر وفي رواية أبي داود في سننه وأمن من فتان القبر وبضمها جمع فتان قال القرطبي وتكون للجنس أي كل ذي فتنة قلت أو المراد فتان القبر من أخلاق صفة الجمع على اثنين أو على أنهم أكثر من اثنين فقد ورد أن فتان القبر ثلاثة أو أربعة وقد استدل غير واحد من هذا الحديث على أن المرباط لا يستل في قبره كالثبديد علقه على الجامع الصغير (قوله هو فرض كفاية) قال في المرام المتقى وليس بتلوع أصلا هو الصحيح فيجب على الإمام أن يبعث سرية إلى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين وعلى الرعية إعانتها إلا إذا اندلخ الجراح فإن لم يبعث كان كل الأثم عليه وهذا إذا غلب على ظنه أنه يكفونهم وإلا فلا يباح قتالهم بخلاف الأمر بالمعروف فحسبنا في الزاهرى اهـ (قوله إذا حصل المعصية وبالعص) هذا القيد لا بد منه فلا ينتقض بالنظر العام فإنه مع فروع لا غير مع أنه فرض عين لعدم حصول المعصية وبالعص نهر ذات يعنى أنه يكون فرض عين على من يحصل به المقصود وهو دفع العدو فمن كان بمحاربة العدو أو المالكين مدد معونه يفترض عينه على من يباينهم وهكذا كسبية لا يفتنى أن هذا المدد هجوم العدو أو مدد خوف هجومه وكلامه في ذمة ابتداء وهذا لا يمكن أن يكون فرض عين إلا إذا كان بالمسلمين قتال والعيادات تعلى به لا يمكن أن يقوم به بعضهم فحينئذ يفترض على كل واحد منهم عينا تأمل (قوله ولعله قدم الكفاية) أي الذي هو فرض كفاية على فرض العين وهو الآتي في قوله وفرض عين أن هجم العدو (قوله أكثره) أي كثرة ونوعه (قوله وأما قوله تعالى الحج) جواب عما يرد على قوله ابتداء وعلى عدم تعيينه بغير الأشهر الحرام ثم

مطلب في بيان من يجسر
عليهم الأجر بعد الموت

أجرى عليه عمله ورزقه وأمن
الفتان وبعث شهيدا أم
من الفرع الأكبر ونظامه
في الفتح (هو فرض كفاية)
كل ما فرض عليه فهو فرض
كفاية إذا حصل المقصود
بأنه فرض والا ففرض عين
ولعله قدم الكفاية بكثرة
(ابتداء) وإن لم يبدأوا أما
قوله تعالى فان قاتلوكم
فاقتلوهم وتخربوا في الأشهر
الحرم فسوخ بالعمومات
كأقوالوا المشركين حيث
وجدتوهم

مطلب المرباط لا يستل في
القبر كالشهيد

اعلم أن الأمر بالقتال قول من تبا فقد كان صلى الله عليه وسلم مأمورا أولا بالتبليغ والاعراض فاصدح به
تؤمروا عرض عن المشركين ثم بالمجاهدة بالاحسن أدع إلى سبيل ربك الآية ثم أذن لهم بالقتال أذن للذين
يقاتلون الآية ثم أمروا بالقتال إن قاتلوهم فإن قاتلوكم فاقتلوهم ثم أمروا به بشرط انسلخ الاشهر الحرم
فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين ثم أمروا به مطلقا وقاتلوا في سبيل الله الآية واستقر الأمر على هذا
سريحي ملخصا يعني في جميع الأزمان والأماكن سوى الحرم كفى القهستاني عن السكراني ثم نقل عن
الخطابي أن الأفضل أن لا يتدأ به في الاشهر الحرم اه والمراد بقوله سوى الحرم إذا لم يدخلوا فيه للقتال فلو
دخلوا للقتال حل قتالهم فيه لقوله تعالى حتى يقتلوا كهم قبه وتعامه في شرح الشير (قوله ان قام به البعض)
هذه الجملة وقعت موقع التفسير لفرض الكفاية فتح وحاصله أن فرض الكفاية ما يكفي فيه إقامة البعض عن
الكل لأن المقصود حصوله في نفسه من مجموع المكلفين كتغيب الميت وتكفينه ورد السلام بخلاف فرض
العين لأن المطلوب إقامته من كل عين أي من كل ذات مكلفة بعينها فلا يكفي فيه فعل البعض عن الباقي ولذا
كان أفضل كما مر لأن العناية به أكثر ثم إن فرض الكفاية إنما يجب على المسلمين العالمين به سواء كانوا كل
المسلمين شرقا ومغربا أو بعضهم قال القهستاني وفيه من أن فرض الكفاية على كل واحد من العالمين به
بما يبقى البذل وقيل أنه فرض على بعض غير معين والاول المختار لأنه لو وجب على البعض لكان الاثم بغير
مهم ما إذا غير مقبول وإلى أنه قد يصير بحيث لا يجب على أحد ويجب على بعض دون بعض فإن ظن كل
طائفة من المكلفين أن غايرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وإن لم يزم منه أن لا يقوم به أحد وإن ظن كل
طائفة أن غايرهم لم يفعلوا وجب على الكل وإن ظن البعض أن غايرهم أتى به وظن آخرون أن غايرهم ما أتى
به وجب على الآخر دون الأولين وذلك لأن الوجوب ههنا منوط بظن المكلف لأن تخصيص العلم بفعل
الغير وعدمه في أمثال ذلك في حيز التعسر فالتكليف يؤدي إلى الخرج وتعامه في مناهج العقول وإلى أنه لم
يجب على الجاهل به وما في حوائج الكشف للفاضل التفتازاني أنه يجب عليه أيضا مخالفا للمتداولات
اه (قوله في زمن ما) مفهومه أنه إذا قام به البعض في أي زمن سقط عن الباقيين مطلقا وليس كذلك ط لما
تقدم من أنه يجب على الإمام في كل سنة مرة أو مرتين وحيث لا يكفي فعله في سنة عن سنة أخرى (قوله
من المكلفين) أي العالمين به كمر ونظيره أنه لو مات واحد من جماعة مسافرين في مفارقة فاعلم يجب تكفينه
والسلافة عليه كفاية على باقي رفاقه العالمين به دون غيرهم (قوله وإياك الخ) كذا في شرح ابن كمال ومثله
في الحوائج السعدية (قوله بقيام أهل الروم مثلا) ادلا يدع بقتالهم الشرع عن الهنود المسلمين نهر عن
الحوائج السعدية ثم قال فيها وقوله تعالى قاتلوا الذين يلوونكم من الكفار يدل على أن الوجوب على أهل
كل قطر ثم قال في موضع آخر الآية تدل على أن الجهاد فرض على كل من يلي الكفار من المسلمين على
الكفاية فلا يسقط بقيام الروم عن أهل الهند وأهل ما وراء النهر مثلا كما أشير إليه اه قال في النهرو يدل
عليه ما في البسائر ولا ينبغي للأمام أن يخلى نعر من الثغور من جماعة من المسلمين فيهم غناء وكفاية لقتال
العدو فإن قاموا به سقطت عن الباقيين وإن ضعف أهل نعر عن مقاومة الكفرة وخيف عليهم من العدو فعلى
من وراءهم من المسلمين الأقرب فالأقرب أن يهتروا إليهم وأن يدوهم بالسلاح والكراع والمال لما ذكرنا
أنه فرض على الناس كلهم ممن هو من أهل الجهاد ولكن سقط الفرض عنهم لحصول الكفاية بألبعض
مالم يحصل لا يسقط اه قلت وحاصله أب كل موضع حيث هجوم العدو منه فرض على الإمام أو على أهل
ذلك الموضع حفظه وإن لم يقدروا فرض على الأقرب إليهم إغانتهم إلى حصول الكفاية بمقاومة العدو ولا ينبغي
أنه لا يغيره سنة أو هي قتالهم ابتداء متأمل (قوله يدل يفرض على الأقرب فالأقرب الخ) أي يفرض
عليهم عتار قد يقال كفاية بدل أنه لو قام به الأبعد حصل المقصود ويسقط عن الأقرب لكان هذا كره في
الدرر بما هو محم أحرق رعبه الدرر مرض عين أن هجوموا على نعر من ثغور الاسلام فيصير فرض عين

مطلب في الفرق بين فرض
العين وفرض الكفاية

(ان قام به البعض) ولو
عبيدا أو نساء (سقط عن
الكل والا) يقوم به أحد
في زمن ما (أنوا بتركه)
أي أثم الكل من المكلفين
وإياك أن تتوهم أن
فرضية تسقط عن أهل
الهند بقيام أهل الروم مثلا
بل يفرض على الأقرب
فالأقرب من العدو إلى أن
تقع الكفاية فلو لم تقع
الابل الناس فرض عين
كملا وصوصوم ومثله الجمارة
والجبهيز وتعامه في الدرر

على من قرب منهم وهم يقدرّون على الجهاد ونقل صاحب الهامة عن النخبة أن الجهاد إذا جاء النفي راء
 يصبر فرض عين على من يقرب من العدو بأمان وراهم بعد من العدو فهو فرض كفاية عليهم حتى يسعهم
 تركه إذا لم يحتج اليهم فان احتج اليهم بأن يحجز من كان يقرب من العدو عن المقاومة مع العدو أو لم يحجز وانها
 لسكرتهم تسكسوا ولم يحاهدوا فانه يفترض على من يليهم فرض عين كالصلاة والصوم لا يسعهم تركه ثم وثم إلى
 أن يفترض على جميع أهل الاسلام شرقا وغربا على هذا التدريج ونظيره الصلاة على الميت فان من مات في
 ناحية من نواحي البلاد على جيرانه وأهل محله أن يقوموا بأبوابه وليس على من كان بعيد من الميت أن يقوم
 بذلك وإن كان الذي بعيد من الميت يعلم أن أهل محله يضربون حقوقه أو يحجزون عنه كان عليه أن
 يقوم بحقوقه كذاها (قوله لا يفرض على صبي) في النخبة للاب أن يأذن للمراهق بالقتال وإن
 خاف عليه القتل وقال السعدى لا بد أن لا يخاف عليه فان خاف قتله لم يأذن له نهر (قوله وبالغ له أبوان)
 مفاده أنهم لا يأثم إن في منعه والالكان له الخروج حتى يتصل عنهما الاثم مع انهما في سعة من منعه إذا
 كان يدخلهما من ذلك مشقة شديدة وتعمل الكامر بن أيضا أو أحدهما إذا كره خروجه مخافة ومشقة
 والابل لكرهه قتال أهل دينه ولا يطعمه ما لم يحس عليه الضيعة إذا كان معسرا محتاجا إلى خدمته فرضت
 عليه ولو كافر أو ليس من الصواب ترك فرض عين ليتوصل إلى فرض كفاية ولو مات أبواه فأذن له جده
 لأبيه وجده لا مهول يأذن له الاخران أي أو الام وأم الاب فلا بأس بخروجه اقيام أب الاب وأم الام
 مقام الاب والام عنددهما والاخران كفاي الاجاب الا ذاعدم الاولان والمستحب أن لا يخرج الا
 بأذن ماولوله أم أم وأم أب والأذن لأم الأم بدليل تقدمها في الحضرة ولان الاحرى لا تقوم مقام الاب ولوله
 أب وأم أب لا ينبغي الخروج بلا اذنهم كالأم لان حق الحضرة لها وأما غير هؤلاء كالزوجة والاولاد
 والاخوان والاعمام فانه يخرج بلا اذنهم الا اذا كانت نفقتهم واجبة عليه وحاف عليهم الضيعة اه المحصا
 من شرح السير الكبير (قوله لان طاعتها فرض عين) أي والجهاد في عينه كان مراعاة فرض العين أولى
 كفى التجنيس وأخدمته في البحر كرامة الخروج بلا اذنهم ما وعرض على قول الفتح انه يحرم قلت وفيه
 نظرا فالاولى هي سابقة الاقوى والاربع أي ان الاقوى مراعاة فرض العين من نفوته ورخصانه على فرض
 الكفاية بحيث ثبت انه فرض كمال خلافة حراما وهذا قال السرخسي فله ان يقدم الاقوى ثم قدمه آما
 عنه في الجد والجدد الفاسدين أن المستحب أن لا يخرج الابادنهما (قوله وقيل عليه له - لانه والام الح)
 دليل آخر على تقديم بر الوالدين وقدمنا الحديث المتفق عليه وفيه تقدم برهما على الجهاد وفي صحيح البخاري
 في الرجل الذي جاءه يس - تأذن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد قال حتى وادله قال نعم قال وفيها ما ظاهر
 وذكر بعضهم ان ذلك الرجل هو حاكمه من العباس بن مرداس ثم رأيت في شرح السير الكبير قول وذكر
 عن ابن عباس بن مرداس انه قال يا رسول الله اني ريد الجهاد قال أمك أمك أمك قال نعم قال الزم أمك (قوله
 تحت رجل أمك) هو في معنى حديث الجمة تحت أقدام الامهات ولعل المراد منه والله تعالى نعم تقبيل رجلها
 أو هو كناية عن التواضع لها وأطلقت الجمة على سبب دخولها (قوله به - من خطر) كالجها - وسر العر
 والخطر بالخاء المعجمة والطاء المهملة المنفوحين الا نراف على الهلاك كفى ط عن القاموس (قوله
 وما لا خطر) كالسفر للتجارة والجمع والعمرى يحصل لاذن الان - بن - ما الضيعة رخصي (قوله ومنه
 السفر في طلب العلم) لانه أولى من التجارة اذا كان الطريق آمنا ولم يحس عليه الضيعة رخصي (قوله
 ومفاده الح) أي تعميل عدم وجوبه كفاية على العبد والمرأة كونه حق المولى را زوج في حق اثنين يتقدم
 على حق الخالق لاحتماح الحلق واستعماء الخالق تعالى فيلزم وجوبه كفاية على المرأة وأمرها الزوج
 لا يطاع المسامح من حق الخالق تعالى وكذا غير المزروجة لعدم المسامح من أصله وماله العبد وأمرها مولا
 لكن سكت عنه لظهور وجوبه كفاية على العبد باذن مولا بخلاف المرأة وغير مزروجة لانهم ليست من أهل

مطلب طاعة الوالدين
فرض عين

(لا) يفرض (على صبي)
وبالغ له أبوان أو أحدهما
لان طاعتها فرض عين
وقال عليه الصلاة والسلام
للعباس بن مرداس لما
أراد الجهاد الزم أمك فان
الجنة تحت رجل أمك سراج
ووبه لا يحصل سفر فيه خطر
الابادنه ما ولا خطر فيه
يحل بلاذن ومنه السفر في
طلب العلم (وعبد وامرأة)
حق المولى والزوجة ومفاده
وجوبه لو أمرها الروح به
فتح وعلى غير المزروجة نهر
فان تعامل الشهي نصف
بشأنه خلافة

القتال لضعف بئسها قال في الهداية في فصل قسمة الغنيمة ولهذا أي لجزها من الجهاد لم يلحقها فرضه ولا نكاحها
 عورة كافي القهستاني عن الخياط قال فلا يخص المروجة كما كان وبه ظهر الفرق وهو ان عدم وجوبه على العبد
 لحق المولى فاذا زال حكمه بانه ثبت الوجوب بخلاف المرقاة انه ليس لحق الزوج بل لكونه اليست من اهله ولذا
 لم يجب على غير المروجة (قوله وفي الجراح) مراد صاحب البحر مناقشة الفتح في دعواه الوجوب على المرأة
 لو أمرها الزوج ببناء على أن المراد وجوبه عليها بسبب أمره لها وفيه أن مراده الوجوب بأمره تعالى لا بأمر
 الزوج بل هو اذن وفك للعسر كما أفاده ح وقد علمت عدم وجوبه عليها أصلاً الا اذا همم العدو كما يأتي (قوله
 أي أخرج) نقله في الفتح عن ديوان الأدب وهو المناسب لقوله وأقطع وفي المغرب أنه الذي أقعده الداع عن
 الحركة وعند الأطباء هو الزمن وقيل المقعد تشيخ الاعضاء والزمن الذي طال مرضه اهـ (قوله وأقطع) هو
 المقطوع اليد والجمع قطعان كأ سود وسودان فحاح (قوله لجزمهم) لقوله تعالى ليس على الاعشى حرج
 فانما نزلت في أصحاب الاعذار رزاي وفيه اشعار بان من عجز عنه لسبب من الاسباب لم يفرض عليه كما تشير اليه
 في الاختيار قهستاني (قوله) ومديون بغير ذن غريمه (أي ولولم يكن عنده وفاء لانه تعلق به حق الغريم تجنيس
 ولو اذن له الدائن ولم يبرئه فالمستحب الاقامة لقضاء الدين لان البدء بالاجب أولى فان خرج فلا بأس ذخيرة ولو
 الدائن غائباً فوصى بقضاء دينه مات فلا بأس بالخروج لوله وفاء والا فالأولى الاقامة لقضاء دينه هندية وكذا
 لو كان عند ودية ربه غائباً فوصى الى رجل يدفعها فربما فله الخروج بحر عن التاترخانية (قوله لو
 بأمره) أي لانه حيث يثبت له الرجوع بما يؤدي عنه بخلاف ما اذا كفه لا بأمره فانه لا رجوع للكفيل عليه
 فلا يحتاج الى استئذانه بل يستأذن الدائن فقط (قوله ولو بالنفس) لان له عليه حقة بتسليم نفسه اليه اذا طلب
 منه وقد صرح حوايان للكفيل بالنفس منعه من السفر وتعماله في النهر على خلاف ما يحتمل في البحر (قوله فله
 الخروج) أي بلا اذن الكفيل لعدم توجه المطالبة بقضاء الدين لكن الافضل الاقامة لقضائه ذخيرة (قوله ان
 علم) أي بطريق الظاهر ذخيرة (قوله ليس له الخروج) لما كان الممن صادقا بجواز خروجه زاد قوله فليس
 الخ لا يفيد أنه لا يخرج ط فأتى وظاهر التعاليل بخوف ضياعهم جواز خروجه لو كان في البلدة من يساويه
 تأمل (قوله وعم في البرازية السفر) يعني أطلقه حيث قال أراد السفر (قوله ولا يخفى أن المقيّد) وهو
 منعه عن سفر العزو يفيد غيره بالأولى أي يفيد منعه عن سفر غير العزو بالأولى لان العزو وفرض كفاية
 فاذا منع منه يمنع من غيره كسفر التجارة وح النقل وأما السفر لحج الفرض أو العزو اذا همم العدو فهو غير
 مراد فاعاد الحاجة الى استثنائه على أن في دعوى الأولوية نظر لان منعه من سفر العزو ولما فيه من الخطر
 ولا يلزم منه منعه مما لا خطره كما مر في سفر الابن بلا اذن الاب فانه يمنع عن سفره للجهاد لا للتجارة وطلب العلم
 لما قلنا وأما ما في البرازية بتقديمه ان المراد به السفر الطويل أو على قصد الرحيل فان فيه ضياعهم بخلاف
 غيره فانهم (قوله وفرض عين) أي على من يقرب من العدو فان عجزوا أو تسكسوا فعلى من يابهم حتى يفترض
 على هذا التندريج على كل المسائل سفر أو غير با كما مر في عبارة الدرر عن الذخيرة قال في الفتح وكأن معناه اذا
 دام الحرب بقدر ما يصل الاعداء ويبلغهم الخبر والافه وتسكيف ما لا يطاق بخلاف انقاد الاسير وجوبه على
 السكر متجه من أهل المشرق والمغرب ممن علم ويجب أن لا يأثم من عزم على الخروج وقعوده له عدم خروج
 الماس وتسكسهم أو قعود السلطان أو منعه اهـ وفي البرازية مسلمة سببت بالمشرق وجب على أهل المغرب
 تعلية من الاسر ما لم تدخل دار الحرب وفي الذخيرة يجب على من لهم قوة اتباعهم لاخذ ما بأيديهم من
 النساء والذراري واب ذلولوا دار الحرب ما لم يبايعوا حصونهم وان لا يتبعوهم للمال (قوله ان همم العدو)
 أي دخل باده بعتة وهذه الحية تسمى الفير العام قل في الاختيار والفير العام أن يحتاج الى جميع المسلمين
 (قوله بحر - لسكن) أي كل من ذكره من المروءة والعبد والمديون وغيرهم قال السررسي وكذلك العلماء
 الذين لا يملكون ما أطلقوا القدر لا بأس بان يخرجوا رواية في الفير العام وان كره ذلك الاتباء والامهات

وفي البحر انما يلزمها أمره
 فيما يرجع الى النكاح
 وتوابعه (وأعشى ومعه)
 أي أخرج فتح (وأقطع)
 لجزمهم (ومدون بغير اذن
 غريمه) بل وكفيله أي ماله
 بأمره تجنيس ولو بالنفس
 نهر وهـ را في الحال أما
 الموجل فله الخروج ان عم
 رجوعه قبل - لوله ذخيرة
 (وعالم ليس في المادة آفة
 منه) فليس له الغزو وخوف
 ضياعهم سر اجبة وعم في
 البرازية السفر ولا يخفى أن
 القيد يفيد غيره بالأولى
 (وفرض عين ان همم العدو)
 فيخرج الكل ولو بلا اذن
 وبأثم الزوج ونحوه بالمنع
 ذخيرة (ولا بد) الفرضية
 (من) تبسد آخر وهو
 (الاستطاعة ولا يخرج
 المريض

(قوله المدنف) بالبناء للمجهول أي الذي لازمه المرض وفي ح عن جامع اللغة المدنف المرض الملازم وفي
المصباح دنف دنفان باب تعب فهو دنف إذا لازمه المرض وأدنفه المرض وأدنف هو يتعدى ولا يتعدى اه
(قوله وشروط لوجوبه القدرة على السلاح) أي وعلى القتال وملك الزاد والراحلة كما في قاضيخان وغيره قهسته تاني
وقدمه ناعنه اشتراط العلم أيضا (قوله لا أمن الطريق) أي من قطاع أو محارب فيخرجون إلى النفير ويقاتلون
بطاريقهم أيضا حيث أمكن والاسقاط الوجوب لان الطاعة بحسب المظنة تأمل (قوله لم يلزمه القتال) يشير
إلى أنه لو قاتل حتى قتل جاز لكن ذكر في شرح السير أنه لا بأس أن يحمل الرجل وحده وان ظن أنه يقتل إذا
كان يصنع شيئا يقتل أو يجرح أو يهزم فقد فعل ذلك جماعة من الصحابة بين يدي رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم أحد ومدهم على ذلك فأما ما ذكره لا ينبغي فيهم فإنه لا يحمل أن يحمل عليهم لأنه لا يحصل بحالته
شي من عزاز الدين بخلاف نهي فسدقة المسلمين من منكر إذا علم أنهم لا يمتنعون بل يقتلوه لأنه لا بأس
بالأقدام وان رخص له السكوت لان المسلمين يعتقدون ما يأمرهم به فلا بد أن يكون فعله مؤثرا في باطنهم
بخلاف الكفار (قوله ويقبل خبر المستنفر) أي طاب النفر وهو الخروج للعز وأما الشاي ويقبل
خبر العبد فيه كفي شرح المتن ط (قوله لا خبر يشتر في الحال) أي ولا يكون الوجوب مبنيا على خبر
الفاستق فقط أو المراد أن خوف الاستنفاذ قرينة على صدقه تأمل (قوله وكره الجعل) بضم الجيم وهو
ما يجعل للانسان في مقابلة شيء بفعله والمراد هنا أن يكف الامام الناس بان يقوم بعضهم بعضا بالكرام
أي الجعل والسلاح وغير ذلك من المفقة والزاد نهر وعال الكراهة في الهداية بقوله لأنه يشبه الاحر
ولا ضرورة اليه لان مال بيت المال بعدد اوائب المسلمين اه والثاني بوجوب ثبوت الكراهة على الامام
نقطه الاول بوجوبها على العازم وعلى الامام كراهة تبينه في المكروه كفي الفتح وظاهره أن الكراهة تحريرية
لقول الفتح ان حقيقة الاجر على الطاعة حرام فما يشبهه مكروه اه قبل ان هذا انما يظهر على قول المتقدمين
قلت لا ينبغي فساد بل هو على قول الكل لان المتأخرين انما أجزوا الاجر على أشياء خاصة نصوا عنها من
الطاعات وهي التعام والاذان والامامة لا على كل طاعة والاشبهل بحو الصوم والصلاة ولا قال به كنهنا
عليه غير مرة وسبب ما بيانه ان شاء الله تعالى في الاجارات وأوصفها في رسالتنا شاء العليل وبل العليل في
أخذ الاجرة على الختمات والتهليل فاهم (قوله ومفاده الخ) أي مفاده تفسير النقي بما ذكر من وجود شيء الخ
وصحوه في الذخيرة وغاية البيان وقيد بقوله هذا لان حقيقة التي عكس الفتح ما يؤيد غير قتال كالحراج
والجزية أما المأخوذ بقتال فيسمى غنمة كما أتى في الفصل الآتي ولا تنقذ الكراهة بوجود الشيء ففقا وهو
الحق كفي المنع والبر وقال الجواز الاستقراض من قبة الانواع ولذلك يترك في بعض المعبرات وانما
ذكر مال بيت المال اه وسبب ما في آخره من الجربة ببيان مصارف بيت المال وتعدت منظومة في باب
العشر من كتاب الزكاة (قوله والا لا) أي وان لم يوجد شيء في بيت المال لا يكره الجعل للضرورة (قوله لدفع
الضرر الاعلى) وهو تعدى شر الكفار إلى المسلمين فتح (قوله بالادنى) وهو الجعل المدكور في ائتم العسر
الحاصر لدفع الضرر العام * (تنبيه) * من قدر على الجهاد بنفسه وماله لزم ولا ينبغي به أخذ الجعل ومن عجز
عن الخروج له مال ينبغي أن يبيع غيره عنه بماله وبمكسبه ان أعطاه الامام كفايته من بيت المال لا ينبغي له
أن يأخذ من غيره جعلا وإذا قال القاعد لا غارز في هذه المال اعزوه به على لا يجوز لأنه استتجار على الجهاد
بخلاف قوله فاعزوه له الحج وللغازي أن يترك بعض الجعل للمفقة عليه أنه لا يتأله الخروج الا له
ونما في البحر (قوله دعوناهم إلى الاسلام) أي ندبان بلعنههم الدعوة والا بوجوبه ما لا يضمن ضررا كما
يأتى قوله وتأسلموا أي بالتلفظ بالشهادتين على تفصيل ذكره في البحر وسيد كره الشارح في آخر
باب المرتد مع انه يرى عن دينه لو كان كتابيا على ما سبب ما بيانه هناك ان شاء الله تعالى وقد يكون الاسلام
بالفعل كونه لا بالجماعة والحج ونما في البحر وتقدم ذلك منظوما في أول كتاب الصلاة وأشيعنا الكلام

مطلب اذا علم أنه يقتل
يجوز له أن يقاتل بشرط أن
يشك فيهم والا فلا بخلاف
الامر بالمعروف

المدنف أمان يقدروا على
الخروج دون الدفع ينبغي
أن يخرج لتكثير السواد
ارهابا فتح وفي السراج
وشروط لوجوبه القدرة على
السلاح لا أمن الطريق فان
علم أنه اذا حارب قتل وان لم
يحارب أسلم يلزمه القتال
(ويقبل خبر المستنفر
ومبادئ الساطان ولو) كان
كل منهما (فاسقا) لأنه خبر
يشتر في الحال ذخيرة
(وكره الجعل) أي أخذ
المال من الناس لاجل
العزة (مع النقي) أي مع
وجود شيء في بيت المال
درر وصدر السريعة
ومفاده أن النقي هي ما يسم
الغنمة فليحفظ (والالا)
لدفع الضرر الاعلى بالادنى
(فان حاصرناهم دمرناهم
إلى الاسلام فان أسلموا)

عليه ثمة (قوله فيها) أي قبلة الحسنة الكاملة أخذوا ونعمت الحسنة (قوله لم يحلها) بأن لم يكونوا من الذين
ولامن مشركي العرب كما يأتي بيانه في فصل الجزية قال في النهرو ينيق للامام أن يبين لهم مقدار الجزية
ووقت وجوبها والتفاوت بين الغني والفقير في مقدارها (قوله فلم يمانع من الانتصاف الخ) أي المعاملة
بالعدل والقسط والانتصاف الأخذ بالعدل قال في المنع والمراد أنه يجب عليهم علينا ويجب لنا عليهم لو تعرضنا
لدمائهم وأموالهم أو تعرضوا لدمائنا وأموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند المرضاه وفي البحر وسياق
في البيوع استثناء مقدمهم على الخمر والخنزير فانه كعقدنا على العصير والشاة وقد علمنا أن الذي مؤخذ بالحدود
والقصاص الأحسد الشرب ومرفى النكاح لو اعتقدوا جوازهم بلا مهر أو شهود أو في عدة نتركهم وما يدينون
بخلاف الربا اه (قوله نخرج) أي بالتقييد بالانصاف والانتصاف ٢ (قوله إذا الكفار لا مخاطبون بهاءنا)
الذي تحرر في المار وشرحه لصاحب البحر انه هم مخاطبون بالايمن والعقوبات سوى حد الشرب
والمعاملات وأما العبادات فقال السمرقنديون انه هم غير مخاطبين بهاءنا ادعوا اعتقادوا قال البخاريون انه هم
غير مخاطبين بهاءنا ادعوا وقال العراقيون انه هم مخاطبون بهاءنا فاقبوا عليهم ما هو المعتمد اه ح
(قوله ويؤيده) أي يؤيد ما ذكر من التقييد بالانصاف والانتصاف أو يؤيد خروج العبادات وحاصله أن
لهم حكمه في العقوبات والمعاملات الا ما استثنى دون الايمان والعبادات فلانطالبتهم به ما وان عوقبوا
عليهم ما في الآخرة (قوله ولا يحل لنا الخ) لان بالدعوة يعلمون أن ما نقضناهم على أموالهم وسبي عيالهم فربما
يجيبون الى المقصود بلاقبال ولا بد من الاستعلام فتح فلوقاتهم قبل الدعوة أثم للنهي ولا غرامة له دم
العاصم وهو الدين أو الاحراز بالدار فصار كقتل النساء والصبيان بحر (قوله من لا تبعه) الاول من لم
ط (قوله بفتح الدال) قال في شرحه على الملتقى الدعوة هما بفتح الدال وكذا في الدعوة الى الطعام وأما في النسب
فبالكسر كذا قاله الباقون لكن ذكر غيره أنها في دار الحرب بالضم (قوله وهو أي الاسلام) (قوله لا ينبغي
الخ) الظاهر أنه بمعنى لا يحل كما يأتي نظيره (قوله خلافا لما نقله المصنف) الاول تقديمه على قوله بقى الخ أي
لا يحل في زماننا أيضا خلافا لما نقله المصنف عن البيهقي من أن ذلك في ابتداء الاسلام وأما الآن فقد
فاض واشتهر فيكون الامام مخيرا بين البعث اليهم وتركه اه قال في المنع ويجب أن المدار غلبة ظن أن
هؤلاء لم تبلغهم الدعوة (قوله الا اذا تضمن ذلك صرا) ذكرنا هذا الاستثناء في الاستحباب مع امكانه في
الوجوب أيضا ط زاد في شرح الملتقى عن المحيط أن يطمع فيهم ما يدعوهم اليه ط (قوله كأن يستعدون
الخ) المناسب اسقاط النون لانه منصوب بان المصدرية (قوله بنصب المجابى) أي على حصونهم لانه عليه
الصلاة والسلام بصها على الطائف رواه الترمذي نهر وهو جمع من جنين بفتح الميم عند الأكثر واسكان
النون الاولى وكسر الثانية فارسية معربة تدكر وتثنيها أحسن وهي آلة ترمى بها الحجارة الكبارقات وقد
تركت اليوم للاستعانة بها بالمدايع الحادثة (قوله وحقهم) أراد حق دورهم وأمتهم قاله العيني والظاهر
أن المراد حق ذاتهم بالمجانين واداجازت محاربتهم بحرقتهم فإلهم أولى نهر وقوله بالمجانين أي برى
النار عليهم الكجواز التحريق والتعريق مفيد كما في شرح السير بما ذالم ية سكونا من الظفر بهم بدون
ذلك بالمشقة عظيمة فان تمكنوا بدونها فلا يجوز لان فيه اهلاك أطفالهم ونساءهم ومن عندهم من المسلمين
(قوله الا اذا غلب الخ) كذا في الفتح اطلاق المتون وتبعه في البحر والنهر وعلا مانه افساد في غير محل
الحاجة وما ح الاها ولا يحق حسنة لان المقصود كسر شوكتهم والحقا الغيظ بهم فاذا غلب الظن بحصول
ذلك بدون اتلاف وانه يصير لنا لا نافع (قوله ويحويه) كرماس وقد استعنى به عن النبل في زماننا قوله
سئل ذلك المي) كذا نقله في النهرو عن أبي الليث أي بان نقول له هل نرى أم لا ونعمل بقوله ولم يذكر ما ذالم
يمكن سواه (قوله وما أصيب منهم) أي اذا قصدنا الكفار بالرمي وأصبنا أحدا من المسلمين الذين تترس
الكفار بهم لا نصمهم وكر السرخسي أن القول للرامي يمينه في أنه قصد الكفار لاولى المسلمين المقتول انه

فيها (والا قال الجزية)
لوحلا لها كما سيجي رفات
قبلا واذلك فاهم مالنا)
من الانتصاف (وعاينهم
ما علينا) من الانتصاف
نخرج العبادات اذا الكفار
لا مخاطبون بهاءنا
ويؤيده قول علي رضي الله
عنه انما بذلوا الجزية
لتكون دماؤهم كدمائنا
وأموالهم كالوالا (ولا)
يحل لنا أن (نقاتل من
لأننا الدعوة) بفتح الدال
(الى الاسلام) وهو وان
اشترى زماننا شرقا وغربا
لكن لاشك أن في بلاد الله
من لا شعوره بذلك بقى
لوبيعه الاسلام لا الجزية
في التناخانية لا ينبغي
قتالهم حتى يدعوهم الى
الحرية نهر خلافا لما نقله
المصنف (وندعو ندان
باعتبه الا اذا تضمن ذلك
صرا) ولوبيعة الظن كأن
يستعدون أو يتحصنون
ولا يفعل فتح (والا) بقبوا
الجزية (نستعين بالله
ومحاربهم بنصب المجابى
وحقهم وغرقهم وقطع
أشجارهم) ولو منيرة
(وانساد زرعهم) الا اذا
غلب على الظن طفر بابكره
فتح (ورمهم) بنبل ويحويه
(وان تترسوا ببعضنا) ولو
ترسوا بنى سئل ذلك المي
(وتقصدهم) أي الكفار
(وما أصيب منهم) أي من

تعمد قتله (قوله لان الفروض لاتقرن بالغرامات) أي كقومات الحدود وبالجلد أو القتل وأورد المضطر إلى
أكل مال الغير فإنه مضمون وأجاب عنه في الفتح بأن المذهب عندنا أنه لا يجب عليه أكله فلم يكن فرضاً فهو
كالإباحة بتقييد بشرط السلامة كالمرور في الطريق (قوله ولو أخرج واحداً) أراد بالخراج ما يعم الخروح
وزاد لفظ ماله مضمون فلم يراد أي رجل كان لا يقيد كونه مسلماً أو ذمياً في نفس الأمر أو بتعذيب الظن ولذا قال
محمد ولو أخرج واحداً من عرض الناس (قوله لجواز كون المخرج هو ذلك) فصافى كون المسلم في الباقي شك
بخلاف الحالة الأولى فإن كون المسلم والذي فيهم معلوم بالفرض وقوع الفرق قطعاً وتطير هذه المسئلة
مألو تجسس بعض الثوب فغسل طرفاً منه ولو لا تحرفه أنه يصح أن يصلى به إذا لم يقم متيقن النجاسة وهو ذا يرد
على قواهم اليقين لا يزول بالشك وقد منّا تحقيق المسئلة في الطهارة عن شرح السبلة (قوله ويجرم الاستخفاف
به) زاد ذلك وإن استلزمه ما قبله لأن ذلك عنلة النهي فإن إخراجاً يؤدي إلى وقوعه في يد العدو وفي ذلك
نعمريض لاستخفافهم به وهو حرام خلاف القول الطحاوي أن ذلك إنما كان عند قلة المصاحف كى لاتقطع عن
أيدي الناس وأما اليوم فلا يكره (قوله وامرأة) أي وعن إخراج امرأة فهو معطوف على ما (قوله هو
الاصح) احتراز عن قول الطحاوي المذكور (قوله إلا في جيش) أقله عند الإمام أو بعامة أو أقل السرية
عنده مائة كمرأته في الحامية وكذا في الشربة ليلية بقلا عنها وعن العماية خلافاً لما في البحر عن الحامية من أن
أقل السرية مائتان وتبعه في النهر قال في الشربة ليلية وما قاله ابن زياد من أن أقل السرية أربع مائة وأقل
الجيش أربعة آلاف قاله من تأمّن نفسه نص عليه الشيخ أكل الدين اه وفي الفتح ينبغي أن يكون العسكر
العظيم اثني عشر ألفاً قوله عليه الصلاة والسلام إن تعلب اثنا عشر ألفاً من قلة اه قلت والتقييد باليلة لأنها
قد تعلب بسبب آخر كميانة الأمراء في زماننا * (تنبيه) في الحامية لا ينبغي للمسلمين أن يفروا إذا كانوا اثني
عشر ألفاً وإن كان العدو أكثر وذلك كالحديث ثم قال والحاصل أنه إذا تعلب على طمعه أنه يعلب لا بأس بأن يفروا
ولا بأس للواحد إذا لم يكن معه سلاح أن يفروا من اثنين لهما سلاح وذو كرفله ويكره للواحد القوي أن يفروا
من الكافرين والمائتين المائتين في قول محمد ولا بأس أن يفروا الواحد من الثلاثة والمائتين ثمانمائة (قوله
لكن الخ) قال في الفتح ثم الأولى في إخراج النساء العجائز للعالم والمداد والسقي دون الشواب ولو احتج إلى
المباضا فادري إخراج الأمه دون الحرائر (قوله ونهيهما عن غدر الخ) عدل عن قول الهداية وغيرها وينبغي
للمسلمين أن لا يغدروا لأن المشهور عند المتأخرين استعمل ينبغي ٣ بمعنى ينبغي أن لا ينبغي بمعنى يكره
تنزيهاً وإن كان في عرف المتقدمين استعماله في أهم من ذلك وهو في القرآن كبر ما كان ينبغي لنا أن نتخذ
من دونك من أولياء قال في المصباح وينبغي أن يكون كذا معناه يجب أو ينبغي بحسب ما فيه من الطلب اه
(قوله عن غدر) أي نقض عهد وغلول بضم العين الخيانة من المعنى قبل قسمته وهو شذوذ بصح الميم اسم مصدر
مثل به من باب نصر أي قطع أطرافه وشوّهه كذا في جامع اللغة ح (قوله أمّا قبله ولا بأس بهما) قال الزيلعي
وهذا حسن ونظيره الحراق بالنار وفيدجوا زها قبله في الفتح بما إذا وقعت قتلاً كبيراً وضرباً قطعاً أذنه ثم
ضرباً ففقهاً عينه ثم ضرباً قطعاً بده وأنفه ونحو ذلك اه وهو ظاهري فلو لم يكن من كثر حال قيام الحرب
ليس له أن يمثل به بل يقتله ويقتله ما في الاختيار أن له ذلك كيف وقع على يدها أبلغ في كبرهم وأمرهم ثم
* (تنبيه) ثبت في الصحيحين وغيرهما ما لا يخفى عن المثل فإن كان منته خراع قصه عريبي فالصحيح طاهر وإن
لم يدر فقد تعارض محرم ومباح فيقتل المحرم ويتضمن الحكم بفسخ الآخر وأما من جرى على جماعة بن قطع
أنف رجل وأذن رجل ويدي آخر ورجلي آخر فمأعبي آخرون به يقتل منه لكل لكن يستأنى بكل قصاص
إلى بر ما قبله فهذه المسئلة لا تصدوا وإنما يظهر أثر النهي والاحتياط من أن لا يشخص حتى قتله فقطصى النسخ
أن يقتل به ابتداء ولاية بل به فتحه لخصاص (قوله وغيره مكف) كالصبي والمجنون (قوله وشيخ حران) أصل الخبر
وشيخ فربما زاد الشارح المظنة خروجه يكون عتاف حاصر على عام قول في الفتح ثم المراد بالشيخ العام الذي

المسلمين (لاديه فيسه ولا
كفارة) لان الفروض لاتقرن
بالغرامات (ولو فتح الامام
بادة وفيها مسلم أو ذمى لا يحل
قتل أحد منهم أصلاً ولو
أخرج واحداً) ما (حل)
حينئذ (قتل الباقي)
لجواز كون المخرج هو ذلك
فتح (ونهم بناء عن إخراج
ما يجب تعذيبه ويجرم
الاستخفاف به كتحف
وكتب فقه وحديث وامرأة)
ولو يجوز المداد وأنه الاصح
ذخيرة وأراد بالنهي ما في
مسلم لا تسافروا بالقرآن في
أرض العدو (إلا في جيش
يؤمن عليه) فلا كرامة
لكن إخراج العجائز والأمه
أولى (وإذا دخل مسلم إليهم
بأمان جاز جعل المصحف معه
إذا كانوا يوفون بالعهد)
لان الظاهر عدم تعرضهم
هداية (و) تنبيهاً (عن غدر
وعلول) عن (مثله) بعد
الظفر بهم أمّا قبل فلا بأس
بها اختيار (و) عن (قتل
امرأه وغير مكف وشيخ)
خ (فان) لا يصح ولا نسله
فلا يقتل ولا إذا ارتد (و) أي

وفي السير الكبير لا بأس
لاهل الشعوب باتخاذ النساء
والدراوي أن كانوا يجبت
إذا نزل بهم العدو وقدروا
على دفعه أو على أن
يخرجوه من أرض
الاسلام اه منه

٣ مطالب لفظ ينبغي يستعمل
في المنزلة وبغيره عند
المقدمين

مطالب في بيان نسخ الآية

ومقتله (ومقتله) وزمن ومقتله
وراهب وأهل كائس لم
يخالطوا الناس (الأث
يكون أحدهم ملكا) أو
مقاتلا (أو ذارأي) أو مال
(في الحرب ولو قتل من
لا يحل قتله) من ذكر
(فعليه التوبة والاستغفار
فقط) كسائر المعاصي
لأن دم الكافر لا يتقوم
الإبالاتان ولم يوجد ثم
لا يتركونهم في دار الحرب
بل يحملونهم تكثيرا للقيء
وتماه في السراج وسجى
* (فرعان) * الأول لأبأس
بحمل رأس المشرك لوفيه
غيطهم وفيه فراغ قابض وقد
حمل ابن مسعود يوم بدر
رأس أبي جهل وألقاه بين
يديه عليه الصلاة والسلام
فقال النبي عليه السلام الله
أ كبر هذا فرعون وفرعون
أنتى كان شره على وعلى
أمتى أعظم من شرف فرعون
على موسى وأمة طهيرية
* الثاني لأبأس بنبش
قبورهم طلبا للمال تنارخانية
وعبارة الخانية قبور الكفار
فعمت الذمى (ولا) يحل
لأفزع أن (يبدأ أصله
المشرك يقتل)

لا يقتل من لا يقدر على القتال ولا الصياح عند التقاء الصفين ولا على الاحبال لأنه يجي منه الولد فيكثر محارب
المسلمين ذكره في الذخيرة زاد الشيخ أبو بكر الرازي أنه إذا كان كامل العقل فقتله ومثله يقتله إذا ارتد والذي
لا تقتله الشيخ الفاني الذي خوف وزل عن حدود العقلاء والميزين فهذا لا يقتله ولا إذا ارتداه قلت ومقتضى
كلام الرازي أنه إذا كان كامل العقل يقتل وإن لم يقدر على القتال والصياح والاحبال ومقتضى ما في
الذخيرة أنه إذا لم يقدر على ذلك لا يقتل وإن كان كامل العقل وهذا هو الموافق لما في شرح السير الكبير وهذا
الظاهر لأنه إذا كان عاقلا لكنه لا يقدر على شيء مما ذكر يكون في معنى المرأة والراهب بل أولى فصار الحاصل
أن الشيخ الفاني إن كان خرفا نزل العقل لا يقتل وإن كان له صياح ونسل لأنه في حكم المجنون وإن كان عاقلا
لا يقتل أيضا إن لم يقدر على القتال ونحوه به تعلم ما في كلام الشارح من عدم الانتظام وكان عليه أن يقول
وشيخ فأن لا صياح ولا نسل له أو خرفا لا يعقل فلا يقتل ولا إذا ارتد والمراد بمن لا صياح له من لا يحرض على
القتال بصياحه عند التقاء الصفين (قوله ومقتله وزمن) وكذا من في معناه كما بس الشق ومقتطوع
اليمنى أو من خلاف لكن نظريته في الشرع بلالية بأنه لا ينزل عن رتبة الشيخ القادر على الاحبال أو الصياح
أه قلت ومثله يقال في المرأة والصبي والاعمى وتدين بانه يندفع ما يحذر منهم بأخراجهم إلى دارنا لما يأتي
من أن من لا يقتل يحمل إلى دارنا سوى الشيخ الفاني عدم النفع بالكلية وتماه فيما علقناه على البحر (قوله
وراهب الخ) قال في الفتح وفي السير الكبير لا يقتل الراهب في صومعته ولا أهل الكائس الذين لا يخاطبون
الناس فإن خالطوا قتلوا كالقسيس والذي يجن ويفيق يقتل في حال أفاته وإن لم يقتل أه قال في الجوهرة
وكذا يجوز قتل الأخرس والأصم وأقطع اليد اليسرى أو إحدى الرجلين لأنه يمكنه أن يقتل را بكا وكذا
المرأة إذا قتلت (قوله إلا أن يكون الخ) قال في الفتح استثناء من حكم عدم القتل ولا خلاف في هذا لأحد
وصح أمره عليه الصلاة والسلام بقتل دريد بن الصمة وكان عمره مائة وعشرين عاما أو أكثر وقد عصى لمبايعة
به في جيش هو أزن للرأى وكذا يقتل من قاتل من كل من قلنا أنه لا يقتل كالمجنون والصبي والمرأة إلا أن
الصبي والمجنون يفتلان في حال قتالهما ما غيرهما من النساء والرهبان وغيرهم فإنهم يقتلون إذا قاتلوا بعد
الأسر والمرأة المملكة تقتل وإن لم تقاتل وكذا الصبي المملك لأن في قتل الملك كسر شوكتهم وقيد في الجوهرة
الصبي المملك بما إذا كان حاضرا (قوله في الحرب) متعلق برأى ومال على تأويل المال بالانفاق (قوله ثم
لا يتركونهم الخ) أي ينبغي أن لا يتركوا من ذكرهم لا يقتل بل يحملونهم إلى دار الإسلام إذا كان بالمسلمين
قوة على ذلك لما ذكر ولثلا لولد لهم فيكون في تركهم عون على المسلمين وكذلك الصبيان يبلغون فيقاتلون
وأما الشيخ الفاني الذي لا يقاتل ولا يفتح ولا رأى له فان شأنا تركوه إذا نفع فيه الكفار أو جملوه ليهادى
به أمرى المسلمين على قول من يرى المفاداة وعلى القول الآخر فائدة في جملته ومثله المجوز التي لا تلد مخ عن
السراج ملخصا والمعتمد القول بالمفاداة كما سيذكره في الباب الآتي وكذلك الرهبان وأصحاب الصوامع
إذا كانوا لا يزوجون بحر أي ولا يخاطبون وبه وفق بعض المشايخ بين هذا ورواية أنهم يقتلون أفاده
القهستاني عن المحيط (قوله وسجى) أي في الباب الآتي (قوله وفيه فراغ قلبنا) أي باندفاع شره عنا
لا شتمه رقتله بذلك (قوله وقد حل الخ) وكذا فعل عبد الله بن أنيس بسفيان بن عبد الله ومحمد بن مسلمة
بكعب بن الأشرف كما بسطه السرخسي وقال عليه أكثر مشايخنا لوفيه غيطهم وفراغ قلبنا بان يكون
المقتول من قواد المشركين أو نملحاء المبرزين أه (قوله وعبارة الخانية الخ) قال في النهر ولم أر بنش قبور
أهل الذمة ويجب أن يقال إن تحقق ذلك ولم يكن له وارث إلا بئ المال جاز بشه ثم نقل ما في الخانية وقال
وعدا بعم الذي أه أكن لا يحق أن ما في الخانية ليس فيه التقيد بتحقيق المال بل الظاهر أن المراد عند توهم
ذلك لأنه عند تحقق يجوز لبشر في المسلم لحق آدمي كسقوط متاع أو تكفين بثوب مغصوب أو دفن مال
معه ولودرهما كفي جائر البحر فادهم (قوله أن يبدأ أصله المشرك) لأنه يجب عليه أحيائه بالانفاق فيمنافضه

الاطلاق في اقنائه هداية والاولى التعليل بانه كان سبب ايجاد ما يأتى قريبا قيد بالبدء احترازا عما لو قصد
الاصول قتله كما يأتى وبلاصل احترازا عن الفرع المشترك وان سفل فلا بد أن يستدق بقتله وكذا سائر
القرائن كفى البحر والنهر وعدل عن تعبير الكثر بالاب لان أمه وأجداده وجداته من قبل الاب والام كالأب
(قوله كلاً يهدى إليه الباغى) أشار الى فائدة التقيد بالمسرك وهى انه لو كان المحارب باغياً لا يتقيد بكونه
أصلاً بل يعم الاخ وغيره قال في البحر لانه يجب عليه احيائه بالاتفاق عليه لا تحاد له من فكذا بترك القتل اه
قلت ومفاده تقيد القريب بالرحم المحرم لانه لا يجب عليه أن ينفق على غيره لكن يرد أنه يجب عليه الانفاق
على فرعه المشترك وبجواب بان ذلك في غير الحرب لانه لا يجب الانفاق على الاصول والفروع الحربيين
كما مر في بابيه لكن يلزم منه أن يكون له بدءاً أصلاً بالقتل وأن لا يصح التعليل المار عن الهداية بأنه يجب
عليه احيائه بالاتفاق كما أورد في الحواشي السعدية فالاولى التعليل بما ذكره في شرح السير أن الاب
كان سبب ايجاده فلا يكون سبب اعدامه بالقصد الى قتله كما قدمناه (قوله بل يشمله) أى بالمحارب به بان يعرّقب
فرسه أو يطرحه عنها أو يلجئه الى مكان ولا ينبغي أن ينصرف عنه ويتركه نهر (قوله فان فقد قتله) أى
اذا لم يكن ثمة غيره قتله كذا قاله في النهر ولم أره لغيره وعبارة الزياحى وان لم يكن ثمة من يقتله لا يمكنه من
الرجوع حتى لا يعود حرباً على المسلمين ولكنه يلجئه الى مكان يستسلم به حتى يحى غيره فبقته (قوله ولو قتله
فهدر) أى باطل لادب فيه ولا قصاص نعم عليه التوبة والاستغفار كما في شرح الملتقى (قوله لجواز الدفع
مطلقاً) أى ولو كان الاب مسلماً فإنه اذا أراد قتل ابنه ولا يتمكن من التخلص منه الا بقتله كان له قتله لتعينه
طريقاً للدفع شره فهنا أولى ولو كانا في سفر وعطش ومع الابن ماء يكتفى لنجاة أحدهما كان لا بد من شربه ولو
كان الاب يعوت وينبغى انه لو سمع أباه المشترك يذكر الله تعالى أو رسوله بسوء أن يكون له قتله لما روى أن أباً
عبدة بن الجراح قتل أباه حين سمعه يسب النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم فلم يشكر النبي صلى الله عليه
وسلم ذلك كذا في الفتح (قوله بمال منهم) ويصرف مصارف الخراج والجزية ان كان قبل النزول بساكتهم
بل برسول أما اذا نزل بهم فهو غنمة نخمسه او ثلثه الباقي نهر (قوله أو ما) أى بمال نعطيهم ان خاف
الامام الهالك على نفسه والمسلمين بأى طريق كان نهر (قوله له قوله تعالى وان جنحو اليه) أى ما لو اقال
في المصباح والسلم بالسكسر والفتح الصلح يذكرون وتوثق والاية مقيدة برؤية المصلحة اجاءا لقوله تعالى ٣
ولانهم نواوتدعو الى السلم وأتم الاعلان أفاده في الفتح (قوله أى نعلمهم بنقض الصلح) أفاد شرطاً اذا اعلى
المتن وهو اعلامهم بل ان نبذ العهد نقضه لكن لا يجوز قتالهم أبداً حتى يمضى عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم
من انفاذ الخبر الى أطراف مملكته حتى لو كانوا حرواً حصونهم للامان وتفرقوا في البلاد فلا بد أن يعودوا
الى ما منهم ويعمر واحصونهم كما كانت توقيعات الغدر وهذا الوجه قبل مضى المادة أما لو مضت فلا ينبذ
اليهم ولو كان الصلح يجعل ففضله قبل المدة دعاهم بحصته لانه مقابل بالامن في المدة فيرجعون يسلم لهم
الامان فيه زيلعى (قوله لفعله عليه السلام أهل مكة) تبسّع فيه الهداية وردة السكك حيث قال وأما
استدلالهم بأنه صلى الله عليه وسلم نبذ المواعدة التى كانت بينه وبين أهل مكة فالإيقاع له دليلاً لقوله
الآتى وان بدوا بخيانة فاتلهم ولم ينبذ اليهم اذا كان باتفاقهم لانهم صاروا ناقضين لا مهادنة فلا حاجة الى نقضه
وانما قال ما هذا لانه صلى الله عليه وسلم لم يبدأ أهل مكة بل هو بدؤا بالعدو قبل مضى المدة فقاتلهم ولم ينبذ اليهم
بل سأل الله تعالى أن يعصى عليهم حتى يعيهم هذا هو المدكور لجميع أهل السبى والعازم وتعمام فى ح
(قوله ولو بقتال) أى ولو كانت خيانة ملكهم بقتال أهل مكة بآذنه أى لا فرق بين قتاله بنفسه أو بقتال
بعض أتباعه بآذنه (قوله انتقض حزمهم فقط) أى حق المقاتلين ذوى المصلحة بلا اذن ملكهم قال الرباعى ولا
ينتقض فى حق غيرهم لان دعاهم لا يلزم غيرهم وان لم يكن لهم منعة لم يكن نقضاً للعهد اه أى بان قتل واحد
منهم من اثم ترك القتال يبقى عهده (قوله بلا مال) أى بلا أخذهم منهم لانه فى معنى الجزية وهى لا تقبل منهم

كلاً يهدى إليه الباغى
(ويمنع الفرع) عن قتله
بل يشمله (لـ) أجل أن
(يقتله غيره) فان فقد قتله
(ولو قتله فهدر) لعدم
العاصم (ولو قصد الاصل)
قتله ولم يمكن دفعه الا بقتله
قتله (لجواز الدفع مطلقاً)
(وبجواز الصلح) على ترك
الجهاد (معهم بمال) منهم
أو ما (لو خيراً) لقوله تعالى
وان جنحو اليه فاجتأها
(وتنبذ) أى نعلمهم بنقض
الصلح تحريزاً عن العذر
المحرم (لو خيراً) لفعله عليه
السلام والسلام بأهل مكة
(ونفاذهم) بلا نبذ مع خيانة
ملكهم (ولو بقتال ذى منعة
بآذنه ولو بدونه) انتقض
حقهم فقط (و) نصلح
(المرتدين لو غلبوا على بلاد
وصارت دارهم دار حرب) لو
خبروا (بلا مال ولا) يعابوا
على بآذنه (لان فيه تقرير
المتردد على الردة وذلك
لا يجوز فتح رواب أخذ
المال (منهم لم يرد)

قوله ولا تهنوا ولا تملوا ولا
تهبوا وأما الآية التى فيها
ولا تهنوا فهى آية أخرى
اه مصححه

بحث الامان

لانه غير معصوم بخلاف
أخذه من بغاة فانه يرد بعد
وضع الحرب أو زارها فتح
(ولم ينبع) في الزياحي يحرم
أن ينبع (منهم ما فيه
تقويتهم على الحرب) كحديث
وعبيد وخيل (ولا يحمله
الهم ولو بعد صلح) لانه عليه
الصلاة والسلام ثم من
ذلك وأمر بالميرة وهي
الطعام والقماش فجاء
استحسانا (ولا تقتل من أمنه
حرا وحره ولو فاسقا) أو
أعمى أو فانيا أو صيبا أو عبدا
أذن لهما في القتال (بأي
لعة كان) الامان (وان كانوا
لا يعرفونهم) بعد معرفة
المسلمين) ذلك (بشرط
سماعهم ذلك من المسلمين
فلا أمان لو كان بالبعد منهم)
ويصح بالصرح كمننت
أولا بأس عليكم وبالكفاية
تعال اذا ظنه أمانا
وبالاشارة بالأصبع الى
السماء ولو نادى المشرك
بالامان صح لو تمتعنا

نهر ولم يذكر صلحهم على أخذهم المال سنا ولا شئت في جوارحه عند الضرورة كمال أهل الحرب ولكن هل
يلزم اعلامهم بنقض العهد قبل انقضائه أم لا كونهم يجبرون على الاسلام بخلاف أهل الحرب
فأبراجع (قوله لانه غير معصوم) لانه يصير فيا للمسلمين اذا ظهروا فتح (قوله به وضع الحرب أو زارها)
أي أنفاله والمراد بعد انتهائهم وانما يرد عليهم لانه ليس فيا الا أنه لا يرد حال الحرب لانه اعانة لهم فتح (قوله
ولم ينبع الخ) أراد به التملك بوجه كالهبة فهستاني بل الظاهر أن الايجار والاعارة كذلك أفاده الجوى
لان الهبة منع ما فيه تقوية على قتالنا كما أفاده كلام المصنف (قوله يحرم) أي يكره كراهة تحريم فهستاني
(قوله كحديث) وكسلاح مما يستعمل للحرب ولو صعبا كالابرة وكذا ما في حكمه من الحرير والديباج فان
تملككم مكره لانه يصنع منه الراية فهستاني (قوله وعبيد) لانهم يتوالدون عندهم فيعودون حربا علينا مسلما
كان الرقيق أو كافرا بحر (قوله ولا يحمله اليهم) أي لبيع ونحوه فلا بأس لنا جونا أن يدخل دارهم بأمان
ومعه سلاح لا يريد بيعه منهم اذا علم أنهم لا يتعرضون له والا فممنوع عنه كفي المحيط فهستاني وفي كافي الحماكم
لو جاء الحرب بسيف فاشتري مكانه قوسا أو رمحا أو فرسا لم يترك أن يخرج وكذا لو استبدل بسيفه بسيفا
خيرا منه فان كان مثله أو دونه لم يمنع والمستأمن كالمسلم في ذلك الا اذا خرج بشئ من ذلك فلا يمنع من الرجوع
به اه نهر (قوله ولو بعد صلح) نعم لم يبيع والجل قال في البحر لان الصلح على شرف الانقضاء أو النقض
(قوله في از استحسانا) أي اتباعا للنص لكن لا يخفى أن هذا اذا لم يكن بالمسلمين حاجة الى الطعام ولو احتاجوه
لم يجز (قوله ولا تقتل من أمنه الخ) أي اذا أمن رجل حرا أو امرأة حرة كافرا أو جماعة أو أهل حص أو
مدينة مع أمانهم ولم يجز لاحد من المسلمين قتالهم والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام المسلمون تشكوا
دماؤهم أي لا تزدية الشريف على ذية الوضيع ويسعى بذمتهم أدناهم أي أقلهم عددا وهو الواحد
وتحمله في الفتح فهو مشتق من الادنى الذي هو الاقل كقوله تعالى ولا أدنى من ذلك ولا أكثر فهو تنصيص
على صحة أمان الواحد أو من الدنو وهو القرب كقوله تعالى مكان فاب قوسين أو أدنى فهو دليل على صحة
أمان المسلم في عمر بقرب العدو أو من الدماء فهو تنصيص على صحة أمان الفاسق أفاده السرخسي (قوله
أذن لهما في القتال أي اذا كان الصبي والعبد ما ذنوب في القتال مع أمانهم في الاصح اتفاقا فهستاني عن
الهداية بخلاف ما نقله ابن السكال عن الاختيار ودر منتهى (قوله بعد معرفة المسلمين ذلك) أي كون ذلك اللفظ
أمانا قات والظاهر أن الشرط معرفة المتكلم به واذا ثبت الامان به ثبت في حق غيره أيضا من المسلمين
ولو لم يعرف معناه فافهم (قوله فلا أمان لو كان بالبعد منهم) أشار الى أن المراد السماع ولو حكما لما نقله
ط عن الهندي لو يادوهم من موضع يسمعون وعلم أنهم لم يسموا وبأن كانوا انيا ما أو مشغولين بالحرب فذلك
أمان (قوله كنهال) قال السرخسي استدل عليه محمد بن يحيى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنما رجل من
المسلمين أشار الى رجل من العدو وأن تعال فالتك فالتك فأنه فهو آمن وتأويله اذا لم يفهم أولم يسمع
قوله ان جئت فتلتك أمالو علم وسمع فهو فيء (قوله الى السماء) لان فيه بيان اني أعطيتك ذمة الله السماء
سجانه وتعالى أو أنت آمن بجهة سرخسي (قوله ولو نادى المشرك) بالرفع على الفاعلية أي لو طالب المشرك
الامان مما صح لو تمتعنا أي في موضع عنه عن وصولنا اليه قال في البحر وان كان في موضع ليس بممتنع وهو
مدسيه أو رجه فهو فيء اه قلت ومفاده أنه اذا كان ممتنعا بصيرا ما بمجرد طلبة الامان وان لم يؤمنه
وليس كذلك بل هذا اذا ترك منعتيه وجاء اليها بالبادي شرح السير ولو كان في منعة بحيث لا يسمع
المسلمون كلامه ولا يرونه فاصح اليها وحده بلا سلاح فلما كان بحيث تسمعه نادى بالامان فهو آمن بخلاف
ما اذا أقبل سالسيه ما دام محجورا فلما اقرب استأمن فهو فيء لان البناء على الظاهر فيما يتعذر الوقوف
على حقيقة حائز ولو في اباحه الدم كدخول بيته انسان لا يلازم يدركه سارق أو هارب ولو عليه سيما الاصوص
به في الادلة ثم قرر وعلم أن من فارق المنة بعد الادلة تسمان ما يكون أم إعادة العاقبة تجعل حكما ادالم

ومع طلبه لذراريه لاله

ويدخل في الاولاد اولاد
الانبياء لا اولاد البنات
ولو غار عليهم عسكري آخر ثم
بعد القسمة علموا بالامان
فمضى القاتل الديه وعلى
الواطي المهر والولد حرم سلم
تبعه لانيه وترد النساء
والاولاد الى اهلها يعني بعد
ثلاث حيض (و) يقض
الامام (الامان) (لو) بقاؤه
(شرا) ومباشرة المصلحة
يؤدب (وبطل مان ذي)
الاذا امر به مسلم شهي
(واسير وتاجر وصي وعد

مطلب لو قل على اولادي
في دخول اولاد البنات
روايتان

٣ مطلب لو قال على اولاد
ولادي يدخل اولاد البنات

٤ مطلب في دخول اولاد
الامان في الدراريه روايتان

٥ قوله ثم ذكر فيه حكاية
حيث قال وفيه حكاية يحيى
اسماعيل فان الجاح امره
ذات يوم فادخل عليه وهم
بقتله فقال له لتقرأت على
آية من كتاب الله تعالى نصا
على أن العاوية من ذرية
السي صلى الله عليه وسلم أو
لاقتلن ولا تريد قوله تعالى
ندع أمساء وأساءكم قتلا
قوله تعالى ومن ذرية داود
وسليمان الى أن قال
وذكر يا يحيى وعيسى ثم
قال دعيسى من ذرية نوح
من قبل الاب أو من قبل
الام مبهت الجاح ورده
بجمل اه منه

لو بعد التصريح بخلافه ولو وجدنا حريصا في دارنا فمال دخلت بامان لم يصرف وكذا لو قال أنا رسول الملك
الى الخليفة الا اذا أخرج كتابا يشبهه أن يكون كتاب ملكهم وان احتمل انه مقتول لان الرسول آمن كجاري
به الرسم جاهلية واسلاما ولا يجد مسلمين في دارهم ليشهدوا له فلو لم يصحبه دليل ولا كتاب فأخذه مسلم فهو في
الجماعة المسلمين عدا أي حقيقته كمن وجد في عسكري في دار الحرب فأخذه واحدا منكم هناك بخمس رواية
واحدة وهنافية روايتان وعند محمد هو في علم أخذه كالصبي والحشيش وفي إيجاب الجس فيه رواية ان عن
محمد أيضا اه ملخصا (قوله ومع طلبه الخ) هذا غلط وعبرة البحر لو طلب الامان لاله لا يكون هو أمما
بخلاف ما اذا طلب لذراريه فانه يدخل تحت الامان اه فانهم اصبر بحجة في أنه يصح طلب الامان لاله
وذاريه جميعا غير أنه لا يدخل في الاقارب ويدخل في الثاني اه ح قات وطاهر ان الكلام بمبالغة لو قال آمنوا
أهلى أو قال آمنوا ذراري فيدخل الثاني دون الاقارب ووجه الفرق في أمال لو قال آمنوني على أهلى
أو على ذراري أو على متاعى أو قال آمنوني على عشرة من أهل الحصن يدخل هو أيضا لانه ذكر نفسه بضمير
الكتابة وشرط ما ذكره لان على الشرط كقصر على ذلك السرخصي مع فروغ آخر ذكر بعضهما
لمصلحة فيما عاقله على البحر (قوله ويدخل في الاولاد اولاد البنات الخ) أي لو قال آمنوني على اولادي دخل
فيه اولاده لصلته واولادهم من قبل الدكور دون اولاد البنات لانهم ليسوا بأولاده فكذلك كرمحمد
ههنا وذكر الحاصف عن محمد أنهم يدخلون لقوله عليه الصلاة والسلام حين أخذ الحسن والحسين ولدا
أ كاد ما ووجه الرواية الاولى أن هذا مجاز بدليل قوله تعالى ما كان تجرا أبأ أحد من رجالكم أو هو وخص
بأولادها طمة كآوى أنه عليه الصلاة والسلام قال كل الاولاد ينتمون الى آبائهم الا اولاد طمة فانهم
ينسبون الى آباءهم اكم حديث ما ذوهو بخالف لما لوما ٣ ولو قال على اولاد أو ودي دخل اولاد
البنات لان اسم ولد الولد حقيقة ان ولده ولدك وابنة ولدك فاولادته ابنتك يكون ولدك حقيقة بخلاف
الاول لان ولدك من حيث الحكم من ينسب اليك وذلك اولاد الاس دون اولاد البنات سرخصي وذكروا
الذخيرة أن فيه روايةين أيضا وسيأتى تمام تحقيق ذلك في الوفاء ان شاء الله تعالى * (تنبيه) * سكت
الشرح عن دخول اولاد البنات في الذراري ٤ وفي البحرا تين روايةين أيضا وكذا قال السرخصي
وذكر وجه رواية عدم الدخول أن اولاد البنات من ذرية آباءهم لامن ذرية قوم الام ووجه رواية الدخول
أن الذرية اسم للفرع المتولد من الاصل والابوان اصلان لا اولاد ومعنى الاسلية والتوالي في حاب الام أن لان
الولد يتولد منها بواسطة ماء الفعل ٥ ثم ذكر فيه حكاية (قوله ولو غار لمهم) أي من أمهم بعض العسكر
الاول (قوله وعلى الواطي المهر) أي مهر المال ٦ (قوله والولد حرم سلم) أي من غير قيمة وهو مسلم أيضا تعالاه
كم في البحر (قوله يعني بعد ثلاث حيض) وفي زمان لا عدد ادبوض على يد عدل والعدل امرأة مجورة
لا الرجل بحر (قوله وينقض الامان) ويعلمهم بذلك ثمرة ستاني (قوله يؤدب) أي لو علم انه
مهمى شرعا ولا يفعله لذكر في دفع العقوبة عنه فهو ستاني (قوله الا اذا امر به مسلم) بأن قال له أمنهم بقا
الدي قد آمنتمكم أو ان فلانا مسلم قد آمنكم ويصح في الوجهين أمال لو قال له المسلم قل لهم ان ولدا أممكم يصح
في الوجه الثاني لانه أدى الرسالة على وجهها دون الاول لانه خالف لانه انشاء عقدة وهو لانه بخلاف
قول المسلم له أممهم لان الدي صار مالكا لالامان هم دار الامر فيكون به بهرة مسلم آخر وتعلمه في شرح
السرخصي وصرح أيضا بأنه يصح سواء كان الرأمر أميرا عسكريا أو رجلا غريبا من المسلمين ان مان الدي
انما لا يصح لتهمة ماله اليهم وتزول التهمة اذا امر به مسلم بخلاف ما لو أمره بالقتال ادلاية بين به معنى الخبر به
في الامان اه ويظهر أن مافي الزيلعي وغيره من تقييد الامر بكونه أميرا عسكرا كقيداه في لانه الاغلب
وافهم (قوله واسير وناسر) لانهم امقهوران تحت يديهم فلا يتبعونهم والامار يخص عمل الخوف بحر ثم
نقل في البحر عن الذخيرة انه لا يصح أما في حق باقي المسلمين حتى كان لهم أن يبروا عليهم أمافي حقه وجميع

ويصير كالدخول فيهم بأمان فلا يأخذ شيئا من أموالهم ولا أرضهم وكذا معنى عدم صحة أمان العبد المحجور أي في حق غيره أما في حق نفسه فصح بلا خلاف اه قلت والظاهر أن التاجر المستأمن كذلك * (تنبيه) * ذكر في شرح السير لو أسير لو أسير ثم جاء بهم لبلال إلى عسكرنا فم في ملكنا لا تقتل رجالهم استمنا لأنهم جاؤا للاستئمان لا للقتال كالمحصور إذا جاء تاركا للقتال بأن ألقى السلاح ونادى بالأمان فإنه يأمن القتل (قوله محجورين عن القتال) فلو ما ذنوبين فيه صح في الأصح اتفاقا كما قدمناه (قوله وفي الخانية الخ) عبارة نحاري له عبد كافر فأسلم العبد ثم خدم مولاه كانت الخدمة أمانا اه وفيه أنه يعلمهم عدم جواز أمان الأسير والتاجر بأنهم مائة وهو رات تحت أيديهم يمتضى عدم صحة هذا الفرع فتأمل اه ح قات يتعين حل قوله كانت الخدمة أمانا على معنى كونها أمانا في حق العبد نفسه لا في حق باقي المسلمين نظير ما قدمناه عن الذخيرة في الأسير والعبد المحجور ويدل عليه تعبير الخانية بالحربي أي في دار الحرب من غير ذلك خروج ولا قتال إذا مسئلة ذكرها في الخانية في فصل اعتناق الحربي العبد المسلم فانهم والله أعلم * (باب المغنم وقسمته) *

محجورين عن القتال) وضح
مجد أمان العبد وفي الخانية
تخدمة المسلم مولاه الحربي
أمان له (ومحجورون وشخص
أسلم ثم لم يهاجر اليها)
لأنهم لا يملكون القتال
والله أعلم

* (باب المغنم) وقسمته *
في المغرب الغنمة ما يبل من
الكفار عنوة والحرب قائمة
فتخمس وياقها للعامة بين
والتي ما يبل منهم بعد
كخراج وهو كسافة المسلمين
(إذا فتح الإمام بلدة صلحا
بحري على موجب وكذا
من بعده) من الأمراء
(وأرضها تبقى مملوكة لهم
ولو فتحها عنوة) بالغنم أي
قهرها (قسمها بين الجيش)
إن شاء (أو أقر أهلها عليها
بجزية) على رؤسهم
(ونخراج) على أراضيهم
والأول أولى عند حاجة
العائين (أو أخرجهم منها
وأزل بها قوما غيرهم
ووضع عليهم الخراج)
والجزية (لو) كانوا
(كفاراً) فلو مسلمين وضع
العشر لا غير

مطالب بيان معنى الغنمة
والنقطة

لماذا ذكر القتال وما يسهل شرحه في بيان ما يحسب له (قوله والتي ما يبل منهم بعد) أي بعد الحرب هذا لا يشمل هدية أهل الحرب بل تقدم قتال قال في الهندية ٢ الغنمة اسم لما يؤخذ من أموال الكفرة بقوة الغزاة وقهر الكفرة والتي ما أخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنمة الخمس دون التي وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة أو خلسة أو هبة فليس بغنمة وهو لا يأخذ خاصة اه قات لكن في شرح السير الكبير لو وادع الإمام قوما من أهل الحرب سنة على مال دفعوه إليه جاز لو خير المسلمين ثم هذا المال ليس بفي ولا غنمة حتى لا يخمس ولكنه كخراج يوضع في بيت المال لأن الغنمة اسم للمال صاب بإيجاب الخيل والركاب والتي اسم لما يرجع من أموالهم إلى أيدينا بطريق القهر وهو ذار جمع البنابر يق المراضاة فيكون كالجزية والخراج يوضع في بيت المال اه ومقتضاه أن ما أخذ بالقتال والحرب غنمة وما أخذ به بعده مما وضع عليهم قهرا كالجزية والخراج في وما أخذ منهم بلا حرب ولا قهر كالهديّة والصالح فهو لا غنمة ولا في حكمه حكم التي لا يخمس ويوضع في بيت المال فتأمل (قوله إذا فتح الإمام بلدة صلحا) ويعتبر في صلح الماء الخراج والعشرى فإن كان مأوهم خراجيا صالحهم على الخراج والأفعلى العشر أفاده القهستاني ط (قوله وكذا من بعده) فلا يغيره أحد دلالة بمنزلة نقض العهد ط (قوله أي قهرا) كذا في الهداية واتفق الشارحون على أن هذا ليس بنفسه يراله لغة لأنهم من عما يعنونه وذل ونضع له كن نقل في البحر عن القاموس أن العنوة القهر واعتراضه في النهر بأن صاحب القاموس لا يعزى بين الحقيقي والمجازي بل يذكر المعاني جلة أي يذكر المعاني الاصطلاحية مع اللغوية بلا تغييرات لكن نقل صاحب النهر في أول باب العشر والخراج عن الفارابي أنه من الأضداد يطلق على الطاعة والقهر وكذا قال في المصباح عنما يعنونه إذا أخذ الشيء قهرا وكذا إذا أخذ صلحا فهو من الأضداد وفتح مكة عنوة أي قهرا اه (قوله قسمها بين الجيش) أي مع رؤس أهلها استرقاها وأموالهم بعد اخراج خراجها جهاته فتح (قوله أو أقر أهلها عليها) أي من عليهم برقابهم وأرضهم وأموالهم ووضع الجزية على الرؤس والخراج على أراضيهم من غير نظر إلى الماء الذي تسقى به أهوماء العشرة السماء والعيون واللاودية والآبار وأمواء الخراج كالأنهار التي شقتها الأعلام لأنه ابتداء التوظيف على الكافر وأما المن عليهم برقابهم وأرضهم فذكروا لأن يدفع إليهم من المال ما يتمكنون به من إقامة العمل والنفقة على أنفسهم وعلى الأراضي إلى أن يخرج العلال والانهوت وكيف بما لا يطاق وأما المن عليهم برقابهم مع المال دون الأرض أو برقابهم فقط فلا يجوز لأنه أضرار بالمسلمين بردهم حربا عليها فتح (قوله والاول أولى) عبارة الاختيار قالوا والاول أولى وعبر في الفتح والبحر بقبيل (قوله ووضع عليهم الخراج) أي على أرضهم (قوله وضع العشر لا غير) لأنه ابتداء وضع على المسلمين من

* (تنبيه) * للشرنبلاني رسالة سماها السيرة البتية في الغنمة حاصلها أن تحسب الامام بين ما ذكر مخالف
 لاجماع الصحابة على ما فعله عمر من عدم قسمة الاراضي بين الغانمين وعدم أخذ الخس منها كما نقله علماءنا
 وأقروه قلت وقد يجاب بان ما فعله عمر انما فعله لانه كان هو الاصلح اذ ذاك كما يعلم من القصة لالكونه هو
 اللازم كيف وقد قسم صلى الله عليه وسلم خيبر بين الغانمين فعلم أن الامام مخير في فعل ما هو الاصلح فيه فله
 (قوله وقتل الاسارى) بضم الهمزة وفتحها قاموس والسماع الضم لا غير كذا كره الرضى وغيره من المحققين
 أى قتل الذين يأخذهم من المقاتلين سواء كانوا من العرب أو الأحم فلا تقتل النساء ولا الرراى بل يسترقون
 لمنفعة المسلمين تهستاني (قوله ان لم يسلموا) فلو أسلموا تعين الاسر (قوله أو استرقهم) واسلامهم لا يمنع
 استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ كذا في الملتقى وشرحه (قوله ذمة لنا) أى حقا واجبا لعلهم من الجزية
 والخراج فان الذمة الحق والعهد والامان ويسمى أهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين وأمانهم كما قال ابن
 الاثير وقد ظن أن المعنى ليكونوا أهل ذمة لنا فهستاني (قوله الا مشركى العرب والمردين) فانهم
 لا يسترقون ولا يكونون ذمة لنا بل اما الاسلام أو السيف (قوله كما سيجى) أى في فصل الجزية (قوله
 قلنا نسخ الخ) أى بآية اقتلوا المشركين من سورة براءة فانها آخر سورة نزلت فسخ وأما ما روى أنه عليه الصلاة
 والسلام من على أبي عزة الجمعى يوم بدر فقد كان قبل النسخ ولذا لما أسير يوم أحد قتله وذ كره جواجا
 آخر وهو انه كان من مشركى العرب وهم لا يؤسرون فليس في المن عليه ابطال حق ثابت للمسلمين ونحن
 نقول به فيهم وفي المردين وان رأى الامام النظر للمسلمين في المن على بعض الاسارى فلا بأس به أيضا لانه
 عليه الصلاة والسلام من على ثمانية بن اثال الحنفى بشرط أن يقطع الميرة عن أهل مكة ففعل ذلك حتى خفوا
 شرح السير مطصا وقد نقل في الفتح أن قول مالك وأجد كقوانا ثم أبد مذهب الشافعى بما مر من قصة الجمعى
 ونحوها وقد علمت جوابه (قوله وحرم فداؤهم الخ) أى اطلاق أسيرهم بأخذ بدل منهم اما مال أو أسير
 مسلم فالاول لا يجوز في المشهور ولا بأس به عند الحاجة على ما في السير الكبير وقال محمد لا بأس به لو بحيث
 لا يرجى منه النسيل كالشيخ الفانى كفى الاختيار وأما الثاني فلا يجوز وعنده ويجوز عندهما والاول
 الصحيح كفى الزاد لكن في المحيط أنه يجوز في ظاهر الرواية ونماه في التهستاني وذ كرا زيلعى أيضا عن
 السير الكبير أن الجواز أشهر الروايتين عن أبي حنيفة وذ كرا في الفتح انه قواهم ما قول الائمة الثلاثة وانه
 ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم وغيره انه فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين
 وفدى بامرأته من المسلمين كانوا أسرا وبمكة قلت وعلى هذا قول المتون حرم فداؤهم مقيد باقتداء بالمال
 عندهم الحاجة أما الفداء بالمال عند الحاجة أو بأسرى المسلمين فهو جائز (قوله بعد تمام الحرب الخ)
 عبارة الدرر وصدر الشريعة وأما الفداء قبل الفراغ من الحرب جاز بالمال لا بالأسير المسلم وبعده لا يجوز
 بالمال عند عثمان ولا بالنفس عند الامام وعند محمد يجوز وعن أبي يوسف روايتان وعند الشافعى يجوز مطلقا
 اه قلت وهذا التفصيل خلاف الظاهر من كلامهم كما علمت ولذا قال ابن كمال بعد ذكروه نحو ما قلناه عنهم
 وهذا البيان ظاهر في عدم الفرق بين أن يكون ذلك قبل وضع الحرب أو زارها وبعده اه وتبعه في
 النهر (قوله واتفقوا أنه لا يهادى بنساء وصبيان) اذا الصبيان يباعون فيقاتلون والنساء يلسن ويكثر
 نسلهم مخ ولعل المنع فيما اذا أخذ البديل مالا والا فسد جوزوا دفع أسراهم وراءه لا سراهم انهم اذا
 ذهبوا الى دارهم يتناسلون ط (قوله ودخل وسلاح) أى اذا أخذناهم منهم فطلبوا الفداء بمال لم يجوز
 أن يفعل لان فيه تقوية بما يختص باقتال فلا يجوز من غير ضرورة مخ ط (قوله الا اذا أمن على اسلامه)
 أى وطابت نفسه بدفعه فداء لانه يلحق بتقليص مسلم من غير اضرار لم آخر فتح * (تنبيه) * في القنية
 أراد في دار الحرب ان يشتري أسارى وفيهم رجال ونساء وعلماء وجهال فالاول تقديم الرجال والجهال قال
 وجوابه ان كان منصوصا من السلف فسماعا وطاعة والا ففضية الدليل تقديم النساء صيانة لا بضاع

(وقتل الاسارى) ان شاء ان
 لم يسلموا (أو استرقهم أو
 تركهم أحرار ذمة لنا) الا
 مشركى العرب والمردين
 كما سيجى (وحرم منهم) أى
 اطلاقهم سببا ولو بعد
 اسلامهم ابن كمال يتعلق
 بحق الغانمين وجوز
 الشافعى لقوله تعالى فاما ما
 بعد واما ما داء قلنا نسخ
 بقوله تعالى فاقتلوا المشركين
 حيث وجدتموهم شرح
 نجع (و) حرم (فداؤهم)
 بعد تمام الحرب وأما قبله
 فيجوز بالمال لا بالأسير
 المسلم درر وصدر الشريعة
 وقالا يجوز وهو أظهر
 الروايتين عن الامام شمس
 واتفقوا أنه لا يهادى بنساء
 وصبيان ودخل وسلاح الا
 لضرورة ولا بأسير أسلم بمسلم
 أسير الا اذا أمن على
 اسلامه (و) حرم (ردهم
 الى دارهم) ثابت في نسخ
 الشرح تبعه الدرر دون
 المتن تبعه ابن السكال

للعلم به من منع المن بالاولى
(و) حرم (عقر دابة شق
نقلها) الى دارنا (قتل
وتحرق) بعده اذ لا يعذب
بالنار الا ربها (كما تحرق
أسلحة وأمتعة تذر نقلها
وما لا يحرق منها) كحديد
(يدفن بموضع خفي)
وتكسر أو انهم وتراق
أدهانهم مغليظة لهم
(ويترك صبيان ونساء
منهم شق اخراجها بأرض
خرية حتى يموتوا جوعا)
وهطشا للنهي عن قتالهم
ولا وجه الى ابقائهم (وجد
المسلمون حية أو عقربا في
رحالهم نمة) أي في دار
الحرب (ينزعون ذنب
العقرب وأنياب الحية)
قطعا للضرر عنها (بلا قتل)
ابقاء للنسل تتار خانية وفيها
مات نساء مسلمات نمة وأهل
الحرب يجامعون الاموات
بحرقن بالنار) ولا تقسم
غنيمة نمة الا اذا قسم عن
اجتهاد أو لحاجة العزاة
فتصح أو (لا يداخ) فتحل
اذا لم يكن للامام حيلة فان
أبوا هل يجبرهم بأجر المثل
روايتان

٢ مطلب في قسمة الغنيمة

المسلمات قلت والعلم باحترام العلم اه وعمل البراري تأخير العالم لفطسه لانه لا يخرج بخلاف الجاهل
در منتي وقد يقال يقدم الرجال للانتفاع بهم في القتال ط وهذا ظاهر فيما اذا اضطر اليهم والافضية
الا بضاع مقدمة على ذلك الانتفاع تأمل (قوله لعلم به) علة لتسقوطه من المتن (قوله بالاولى) لانه اذا
حرم المن وهو الاطلاق يحرم الاطلاق مع الرد الى الدار (قوله وحرم عقر دابة الخ) أي اذا أراد الامام العود
ومعه واثني أهل الحرب لم يقدموا على نقلها الى دارنا لا يعقرها كما تقبل عن مالك لما فيه من المثلة بالحيوان
فتح وفي المغرب عقر الناقة بالسيف ضرب قوائها (قوله اذ لا يعذب بالنار الا ربها) علة لفهوم قوله بعده وهو
عدم احراقها قبل الذبح وفي صحيح البخاري فانه لا يعذب بها الا الله وأخرج البزار في مسنده عن عثمان بن
حباب قال كنت عند أم الدرداء عرضي الله تعالى عنها فأخذت برغو نادا لقيته في النار فقالت سمعت أبا الدرداء
يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يعذب بالنار الا رب النار فتح لمصا ولا يرد هذا على
ما مر من جواز حرق أهل الحرب عند قتالهم لان ذلك مقيد بما اذا لم يمكن الطفر بهم بدونه كما قدمناه عن
شرح السير فافهمهم وأورد المحشي على جواز احراقها بعد الذبح انه يقتضي ان الميت لا يتألم مع انه ورد انه
يتألم بكسر عظمه قلت قد يجاب بان هذا خاص ببني آدم لانهم يتنعمون ويعذبون في قبورهم بخلاف
غيرهم من الحيوانات والالزم ان لا يتنفع بعظمها ونحوه ثم رأيت ط ذكر نحوه (قوله ولا وجهه الى
ابقائهم) لئلا يعودوا حربا علينا لان النساء بن النسل والصبيان يبلغون فيصرون حربا علينا ولولا الجية
واعترضه في الفتح بان تركهم كذلك أشد من القتل المنهي عنه في حقهم قال اللهم الآن اضطروا الى ذلك
بسبب عدم الحل والميرة فيتركووا ضرورة اه وهو عجيب فان الولوالجي صرح بان ذلك عند عدم امكان
الاخراج لا مطاعا والمسته في المحيط أيضا بحر وفيه نظر فان مراد الفتح ان تركهم في أرض خربة بلا طعام
ولا شراب أشد من القتل فحيث لم يمكن اخراجهم فليتركوا في مكانهم بلا مباشرة السبب في اهلاكهم (قوله
ابقاء للنسل) أي لتتناسل بعد رجوع عسكرنا فتؤدي أهل الحرب (قوله بحرقن بالنار) أي اذا لم يمكن دفنهم
بمحل يخفى عليهم ولم تطل المدة بحيث يتفسخ ط (قوله ٢ ولا تقسم غنيمة نمة) على المشهور من مذهب أصحابنا
لانهم لا يمكن كونها قبل الاحراز وقيل تسكره تحريمها در منتي (قوله أو لحاجة العزاة) وكذا لو طلموا القسمة من
الامام وخشي الفتنة كفي الهندية عن المحيط (قوله فتصح) أي وثبتت الاحكام فتح أي من حل الوطء والبيع
والعتق والارث بخلاف ما قبل القسمة بدون اجتهاد أو احتياج ولو بعد الاحراز بدارنا قال في الدر المنتي
والذي قرر في المنع كغيره انه لا ملك بعد الاحراز بدارنا أيضا بالقسمة فلا يثبت بالاحراز ملك لا حد بل
يتأكد الحق ولهذا لو أعتق واحد من العتاقين عبدا بعد الاحراز لا يعتق ولو كان له ملك ولو بشركة لعنتق
وحكم استيلا دار الجارية بعد الاحراز قبل القسمة وبعدها سواء نعم لو قسمت الغنيمة على الرايات أو العرافة
فوقعت حارية بين أهل راية صح استيلا دارهم وعتقه لاشركة الخاصة حيث كانوا قبلا كائنة فآقل وقيل
كاربعين والاولى تفويضه للامام اه لمصا ونظام الكلام فيه والحاصل كافي المنع عن المبسوط أن الحق
يثبت عند بانفس الاخذ ويتأكد بالاحراز ويملك بالقسمة كحق الشفعة يثبت بالبيع ويتأكد بالطلب
ويتم الملك بالاخذ وما دام الحق ضعيفا لا تجوز القسمة اه ويبنى على هذا ما يأتي في المتن من عدم جواز البيع
بل القسمة ومن استحقاق المدد لان ما قبلها كما يأتي بيانه قلت وهذا كله اذا لم يظهر عسكرا على البلد فلو
ظهر واعياها وصارت بلاد اسلام صارت الغنيمة محررة بدارنا ويتأكد الحق فتصح القسمة كما يأتي التنبيه
عليه قريبا (قوله فتحل) هو بالحل وفيما قبله بالصحة لانه ليس المراد هنا قسمة التملك بل الايداع ليجملوها
الى دار الاسلام ثم يرجعها اليهم ويقسمها كفي الجوهره وغيرها فليس قسمة حقيقة حتى توصف بالصحة
(قوله جوة) بفتح الحاء كل ما احتمل عليه من حار وغيره سواء كانت عليه الاحمال أو لم تكن اه ح (قوله
روايتان) قال في المنع والوجه انه ان حاف تفرقهم لوقسمها قسمة الغنيمة يفعل هذا وان لم يخف قسمها

قسمة الغنيمة في دار الحرب لانها تصح للحاجة وفيه اسقاط الاكراه واسقاط الاجرة اه وتوله يفعل هذا
 أي جبرهم بأجر المثل (قوله فاذا تعذر) أي القسم لا يدع بسبب عدم الاجبار على احدى الروايتين أول
 يوجد عندهم حوله على الرواية الاخرى قسمها بينهم حيث ائذ اه ح (قوله ولم تبسع الغنيمة قبلها) أي قبل
 القسمة سواء كان في دار الحرب أو بعد الاحراز في دارنا شرذ لالة لانها لا تملك قبل القسمة كما علمت قال في
 الفتح وهذا ظاهر في بيع الغزاة وأما بيع الامام لها ان ذكر الطحاوي انه يصح لانه يجتهد فيه يعني انه لا بد ان
 يكون الامام رأى المصلحة في ذلك وأقله تخفيف اكراه الجبل عن الناس أو عن البهايم ونحوه وتخفيف مؤنته
 عنهم فيقع عن اجتهاد في المصلحة فلا يقع جوازاً فينبغي قبل الاكراه مطلقاً اه وبه يظهر ما في قوله لا للامام ولا
 لغيره (قوله جوهرية) نص عبارتها ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة لانه لا ملك لاحد فيها قبل ذلك وانما
 أبيع لهم بالمعام والعلف للحاجة ومن أبيع له تناول شيء لم يجز له بيعه ممن أباح طعاما لغيره اه فقوله وانما
 أبيع لهم الخ جواب سؤال نقدية كيف لا يجوز البيع مع انه يجوز لهم الاتفايع بالمعام والعلف كما يأتي
 والجواب ظاهر ولا يخفى انه ليس المراد بيع شيء بطعام وان كان الظاهر ان الحكم كذلك (قوله ومدة
 لحقهم غنمة) أي اذ الحق للمقاتلين في دار الحرب جماعة مدونهم وينصرونهم شاركوهم في الغنيمة لما سر
 من ان المقاتلين لم يملكوها قبل القسمة فوذكر في التاترخانية انه لا تنقطع مشاركة المدداهم الا بثلاث
 احداها احراز الغنيمة بدارنا الثانية قسمتها في دار الحرب الثالثة بيع الامام لها ثلث المدد لا يشارك الجيش
 في الثمن اه قال في الشرنبلالية وتقييده بقوله غنمة أي في دار الحرب اشارة الى انه لو فتح العسكر بلاد ابدار
 الحرب واستظهروا عليه ثم لحقهم المدد لم يشاركهم لانه صار بلاد الاسلام فصارت الغنيمة محررة بدار الاسلام
 نص عليه في الاختيار اه قلت وكذا في شرح السبروزاد ان غنمة لو وقع قتال أهل الحرب في دارنا ولا شيء
 للمدد (تبيينه) * قال في البحر وأما المصنف ان المقاتل وغيره سواء حتى يستحق الجندى الذي لم يقاتل
 لمرض أو غيره واسه لا يميز واحد على آخر بشئ حتى أمير العسكر وهذا لا خلاف كذا في الفتح وفي المحيط
 والمتطوع في العزو وصاحب الديوان سواء (قوله لاسوق) هو الخارج مع العسكر للتجارة نهر (قوله
 أسلم غنمة) عائد على الحرب والمراد وأورد الضمير للمطاف بأوراد في الفتح التاجر الذي دخل أمان ولحق
 العسكر وقاتل (قوله ولومات بعد احدهما) أي بعد القسمة أو البيع ساء على ما قدمناه عن الطحاوي من
 ان للامام بيع الغنيمة (قوله أو بعد الاحراز بدارنا) قول في الدراستين وينبغي ان يراد اربع وهو التفضل
 فسبحي انه يورث عنه وان كان ما بدار الحرب وان لم يثبت له الملك فيه وفيها يبيع ما يرى مال يورث ولا يملكه
 مورثه ولم أر من يبيعه على ذلك هذا في نظر اه قلت وفي التاترخانية عن المضمرة ومن مات في دار الحرب
 من العائدين بعد القسمة أو الاحراز بدارنا أو بعد بيع الامام العتاء في دارنا وفي دار الحرب ليقسم الثمن
 بينهم أو بعد ما قبل لهم شيء آخر يضاف أو بعد ما فتح الدار وجعلها دارا لاسلامه يورث نصيبه وان مات قبل
 واحد من هذه بعد اصابة الغنيمة لا يورث اه واطاهر انه يملك ما قبضه بالتفضل ثم في كلام الدراستين في نظر
 فتدبر (قوله لتأ كدملكه) علة لقوله أو بعد الاحراز بدارنا يورث نصيبه اذ مات في دار قبل القسمة
 للمأ كدملكه لان الملك لا يملك قبل القسمة وهذا لان الحق المثل كد يورث كحق الرهن والرديا يبيع بخلاف
 الضعيف كالشفعة وخيار الشرط نـ (قوله استحسانا) اهل وجهه تعسر المقض (قوله وما في الحرم
 قياس الوقف) أي غلة الوقف فانه قال انهم صرحوا بان معلوم المستحق لا يورث بعد موته على أحد القولين
 ولم أر ترجيحاً وينبغي التفصيل فمن مات بعد خروج العدا واحراز الماطر له قبل القسمة يورث نصيبه لتأ كد
 الحق فيه كالهبة بعد لاحراز بدارنا وان مات قبل الاحراز يد المتولي لا يورث (قوله رده في النهر) حيث
 قال قول في السرر والعرد عن فوائد صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يسـ توفي حتى مات سقلاً لانه في
 معنى الصلة وكذا الناصي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة اه وجزم في البغية بانه يورث بحسب الخلاف رزق القاصي

فاذا تعذر فان بحال لوقسمة
 قدر كل على حمله قسم بينهم
 والافهم مما شق نقله وسبق
 حكمه (ولم تبسع) الغنيمة
 (قبلها) لا للامام ولا لغيره
 يعني للتول أموالاً ببيع شيئاً
 كطعام جاز جوهرية (ورد)
 البيع (لو وقع) دفعا للفساد
 فان لم يمكن رده غنمة للغنيمة
 حانية (ومدد لحقهم غنمة
 كقاتل لاسوق) وحربي
 أو مرئد أسلم غنمة (لاقتال)
 فان فاتوا شاركوهم (ولا
 من مات غنمة قبل قسمة أو
 يبيع و) لومات (بعد احدهما
 غنمة أو بعد الاحراز بدارنا
 يورث نصيبه) لتأ كدملكه
 تاترخانية وفيها ادعى رجل
 شهود الوفاة وبرهن وقد
 قسمت لم تنقض استحسانا
 ويعوص بقدر حظه من
 بيت المال وما في الحرم
 قياس الوقف على الغنيمة
 رده في النهر وحرراً في
 الوقف (ولهم)

مطلب في ان معلوم المستحق
 من الوقف هل يورث

وأنت شبيب بن أن ما يأخذ القاضى ليس صلة كماله وظاهر ولا أسراراً مثل هذا العبادة لم يقل أحد بجواز الاستتجار عليها بخلاف ما يأخذ الامام والمؤذن فإنه لا ينفك عنهما فبالنظر الى الاجرة يورث ما يستحق اذا استحق غير مقيد بظهور الغلة وقبضها في يد الناطر وبالنظر الى الصلة لا يورث وأن قبضه الناطر قبل الموت وبهذا عرف أن القياس على الغنمة غير صحيح وسيأتى لهذا من بيان في الوقف ان شاء الله تعالى اه
أقول لم يقف بما وعد من بيانه في الوقف وقوله ان ما يأخذ القاضى ليس صلة بخلاف لما في الهداية وغيرها قبيل باب المرتد كلسبأى نعم ما يأخذ الامام ونحوه في معنى الصلة ومعنى الاجرة والظاهر ان ذلك منشأ الخلاف المحكى في الدور ولكن ما جزم به في الغنمة ٣ يقتضى ترجيح جانب الاجرة وهو ظاهر لا سيما على ما أتى به المتأخرون من جواز الاجرة على الاذان والامامة والتعليم وعلى هذا مشى الامام الطرسوسى في أنفع الوسائل على ان المدوس ونحوه من أصحاب الوظائف اذا مات في أثناء السنة يعطى بقدر ما باشر ويسقط الباقي قال بخلاف الوقف على الاولاد والذرية فإنه اذا مات مستحق منهم يعتبر في حقه وقت ظهور الغلة فان مات بعد ظهورها ولم يبد صلحها صار ما يستحقه لورثته والاسقاط اه وتبعه في الاشياء وأفتى به في الفتاوى الخيرية فليكن العمل عليه من التفصيل والفرق بين كون المستحق مثل المدرس أو من الاولاد والله تعالى أعلم ثم رأيت الشيخ اسمعيل في شرحه على الدور نقل قبيل باب المرتد مثل ذلك عن المفتى أبي السعد ودوان المدرس الثاني يستحق الوظيفة من وقت اعطاء السلطان فنلق الايام التي قبل المباشرة بايام المباشرة حيث كان الاخذ عن ميت لا تهم من مبادئ ايام المباشرة كايام التعطيل اه * (تنبيه) * ظهور من كلام الطرسوسى ان معلوم المدرس ونحوه يورث عنه بقدر ما باشر وان لم تظهر الغلة وان معلوم المستحق في وقف الذرية يورث عنه بموته بعد ظهور الغلة وان لم يقبضها الناطر على خلاف ما صرح عن البحر وينبغي ان تكون الغلة بعد قبض الناطر اياها ملكاً للمستحقين وان لم تقسم حيث كانوا مائة فاقبل قياساً على الغنمة اذا قسمت على الرايات قبل ان تقسم على الرؤس فقد مر قريبا انها تلك للشركة الخاصة فالحاصل ان غلة الوقف بعد ظهورها تورث لانه تأ كدفعها للمستحقين و بعد احرارها بيد الناطر صارت ملكاً لهم وهي في يده امانة لهم يضمونها اذا استهلكها أو هلكت بعد امتناعه عن قسمتها اذا طلبوا القسمة واذا كانت حنطة أو نحوها يصح شراء الناطر حصة أحدهم منها هذا ما ظهر لي ويؤيده ما سيأتى في الحوالة ان شاء الله تعالى عن البحر حيث جعل الحوالة على الناطر من المستحق كالحوالة على المودع والله سبحانه أعلم (قوله أى للغنمين) أى ممن له سهم أو رخص شرب ليلية أو يأخذ الجندى ما يكفيه ومن معه من عبيده ونسائه وصبيانته الذين دخلوا معه بحر (قوله لا غير) نخرج الناجر والداخل لخدمة الجندى بأجر الا أن يكون قد خبز الحنطة أو طبخ اللحم فلا بأس به حيثئذ لانه ملكه بالاستهلاك ولو فعلوا الا ضمان عليهم بحر (قوله بعاف) ولا بأس بعاف دوايه البراذل يوجد الشبه بدر منتقى (قوله وطعام) أطاعه فشمى المهيأ لا كل وذخيره حتى يجوز لهم ذبح المواشى ويردون جلودها في الغنمة بحر (قوله ودهن) بالصم ما يدهن به ألباب الفخ فهو مصدر والاول هنا أولى لتناسق المعطوفات خلافا للعبى كما أمد في النهر والمراد بالدهن ما يؤكل لقول الزيلعي ان ما لا يؤكل عادة لا يجوز له تناوله مثل الادوية والطيب ودهن البنفسج وما أشبه ذلك اه ولا شك انه لو تحقق بأحد هم مرض يحوجه الى استعمالها جاز كما بحثه في الفتح وصرح به في المحيط بحر (قوله وقيد في الوقاية الخ) قل في الدور المنتقى اعلم انه ذكر في فتح القدير أن استعمال السلاح والكرع والفرس انما يجوز بشرط الحاجة بان مات فرسه أو انكسر سيفه أما اذا أراد أن يفرس سيفه وفرسه باستعمال ذلك فلا يجوز ولو فعل ثم ولا ضمان عليه ان تاف وأما غير السلاح ونحوه ثم امر كاطعام فشرط في السير الصعبر الحاجة الى تناول من ذلك وهو القياس ولم يشترطها في السير الكبير وهو الاستحسان وبه قالت الاثنا ثلاثة فيجوز لكل من اعنى والفقر تناوله اه لمخصار هكذا ذكره في الشرب ليلية ولا ينبغي ترجيح الاستحسان ههنا قلت وهو ما اختاره الماتن يعنى صاحب الماتن وهو

أى للغنمين لا غير (الانتفاع فيها) أى في دار الحرب (بماف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمة) أطلق الكل تبعاً للكثر وقيد في الوقاية السلاح بالحاجة وهو الحق وقيد الكل في الظاهرية بعدم نهى الامام عن أكله

٣ قوله الغنمة هكذا بخطه بغين معجمة فنون والذي سبق بخطه بغية بوحدة فغين معجمة فلما جرداه مصححه

الحق كما علمت اه قال في النهر ولو احتاج الكل الى السلاح والسياب قسها بحيث يند بخلاف السبي اذا
احتج اليه ولو لخدمته لكونه من فضول الخوانج اه وفصل الحاجة بالفقر قات والظاهر انها اعم اذ لو كان
غنيا ولا يجد ما يشتره فهو كذلك (قوله فان نهي لم يبيع) والحاصل منع الانتفاع بسلاح ودواب ودواء
الحاجة وحل الماء كونه مبالغا لان نهي الامام فالمنع مطلقا كمنع استباحة الفرح مطلقا لان الفرح لا يحل
الا بالملك ولا ملك قبل الاحراز بدارنا ولو ائمتنا سورة بخلاف امراته الماء سورة ومدرته وأم ولده ان لم يملأهن
الحربي كما سيجي فليحفظا در منتهى لكن في البحر ينبغي أن يقيد النهي عن الماء كونه للمشروب بما اذا لم
تكن حاجة فان كانت لا يعمل فيه اه (قوله وبلا يبيع ونقول) أي لا ينتفع بالكل بالبيع في دار الحرب
قبل القسمة أصلا احتج اليه أولا ولا التمول لعدم الملك وانما أبيع الانتفاع بالحاجة والمباح له لا يملك البيع در
منتقى والمراد بالتمول أن يبقى ذلك الشيء عنده يجعله مالا له ولذا قال القهستاني وإذا استعمل السلاح ونحوه
يرده الى المغنم (قوله رده) أي اذا أجازته الامام لانه يبيع الفضولي نهر (قوله فان قسمت) أي الغنيمة
تصدق به أي بالثمن لانه لا يمكن قسمته فتم ذرايعه الى مستحقه فتصدق به كالقطة كافي الفتح (قوله
لو غير فقير) فلو فقيرا يأكله بحر (قوله مالا يملكه أهل الحرب) أي شيئا غير مملوك لهم لكن يخص منه
ما يشترك فيه العامة لما في البحر لوحش الجندي الحشيش في دار الحرب أو استبقى الماء وباعه طاب له ثمة
(قوله فهو مشترك) أي بين الغنائم ولا يختص به الاخذ بحر (قوله أجازة) أي وأخذ الثمن ورد في
الغنيمة وقسمه بين الغنائم بحر (قوله والا) صادق بصورتين احدهما لو كان المبيع قائما والثانية لو كان
المبيع أنفع من الثمن وظاهر أنه فيهما يفسخ البيع ويرد المبيع للغنيمة مع أنه اذا كان قائما والثمن أنفع لهم
أجازة كافي البحر فيعين حل قوله أو الثمن أنفع على معنى أو لم يملك الثمن أنفع (قوله وبعد الخروح منها)
أي من دار الحرب لا أي لا ينتفع بشئ مما ذكره والبيع ولان حقهم قد تناكد حتى يورث نصيبهم بحر زاد
في الكثر وغيره وما فضل رده أي والذي فضل في يده مما أخذ قبل الخروح من دار الحرب رده الاخذ الى
الغنيمة بعد الخروح الى دارنا والاحتاجة التي هي مناط الإباحة وهذا التعايل يفيد أنه لو كان فقيرا أكله
بالضمان كافي المحيط هذا كاه قبل القسمة أما بعد ما كان غنيا وكانت العين قائمة تصدق به او يبيعها
لو هالك وان كان فقيرا انتفع به النهر (قوله ومن أسلم منهم) أي في دار الحرب لان المسلم اذا أسلم في دار
الاسلام ثم ظهر ناعا على داره فجميع ما خلفه فيها من الاولاد والصغار والمال في لان التباين قاطع للعصية
وللتبعية بحر (قوله قبل مسكه) قيد به لانه لو أسلم بعده فهو عتق لانه أسلم بعد انعقاد سبب الملك به بحر وفيد
في البحر وتبعه في النهر بقيد آخر وهو قوله ولم يخرج البنا وفيه كلام أي قريبا (قوله فان كانوا أخذوا) أي
قبل اسلامه (قوله أو أودعه معصوما) قيد بالودعة لان ما كان غصبا في يد مسلم أو ذمي فهو في عند الامام
خلافهما بحر (قوله سوى طفله) كذا نقله في النهر عن الفتح مع أنه في الفتح قبل بعده وما أودعه مسلما
أو ذميا ليس في أفقد نظر الى صدر كلامه الموهوم ولم ينظر الى بحره وسأني المسألة في الاستان من متناحيث قال
وان أسلم ثمة فجاءنا فظهر عليهم طفله حرم مسلم وودعته مع معصومه وغيره في ومن ثم قال الزياحي هالك ان
حكم المسألة بين واحد به ظهر أن تقييد البحر بقوله ولم يخرج البنا غير صحيح (قوله لا ونه الكبير) لانه
كافر حربي ولا تبعية وكذا زوجته بحر ومفاده أن المراد بالكبير البالغ وأن الصغير يتبعه ولو كان يبرع
نفسه خلافا لما قيل انه لا يتبعه في الاسلام الا اذا كان صغيرا لا يعبر عن نفسه كما قدمناه في الجمان وروى كره
أيضا في فصل استئمان الكافر فاعتنم ذلك فانه أخطأ فيه كثير (قوله وحملها) لانه يخرج منها فبرق برقه والمسلم
يحل للملك تبعها غيره بخلاف المنفصل لانه حل لانعدام الجزئية بعد ذلك بحر (قوله وعقاره) وكذا ما دونه من
زرع لم يخصص لانه في يد أهل الدار اذ هو من جلة دار الحرب ولم يكن في يده الاحكام بحر (قوله وعبد المقاتل)
لانه لما نرد على مولاه خرج من يده وصار تبعا لأهل داره بحر (قوله قبل الاسلام أو بعده) لعله لا يبعد

فان نهي لم يبيع فينبغي تقييد
المتون به (و) بلا (يبيع
وتقول) فلو باع رده ثمة فان
قسمت تصدق به لو غير فقير
ومن وجد مالا يملكه أهل
الحرب كصيد وعسل
فهو مشترك فيوقف بيعه
على اجازة الامير فان هلك
أو الثمن أنفع أجازته والارده
للغنيمة بحر (وبعد الخروح
منها) الا برضاهم (ومن
أسلم منهم) قبل مسكه
(عصم نفسه وطفله وكن
مامعه) فان كانوا أخذوا
أحرز نفسه فقط (أو أودعه
معصوما) ولو ذميا فلو عتق
حربي ذمي كالأسم لم ثم
خرج البنا ثم طهر راعا
الدار فماله ثمة في سوى
طفله لتبعية (لا ولده
الكبير وزوجته وحملها
وعقاره وعبد المقاتل)
وأمة المقاتلة وحملها لانه
جزء الام (حربي دخل دارا
بغير امان) فأخذ أحدنا
(فهو) وماله (في) الكل
المسلمين سواء (أخذ قبل
الاسلام أو بعده)

الملك فيه للمسلمين والاسلام لا يمنع الرق السابق عليه ط (قوله وقال لا تأخذوا من أموالهم شيئا) أي هو لمن أخذوا خاصة وقد منها قبل هذا الباب عن شرح السير نسبة هذا القول لـ محمد (قوله وفي الخس) أي في وجوب الخس روايتان عن الامام وكذا عن محمد كما قدمناه (قوله استأجروا خدمة سفرة الخ) هذه من مسائل الفصل الآتي ووجهها غير ظاهر فان أجبر الغازي للخدمة لاسمهم له لا تأخذ على خروجه مالا الا اذا قاتل وترك العمل كافي شرح السير وفيه لو دخل دار الحرب فارسا ثم دفع فرسه لرجل ليقاتل عليه على أن سهم الفرس لصاحبه جازلانه لو لم بشرط ذلك كان سهم فرسه له ولو كان ذلك قبل النحول فسهام الفرس لمن أدخله دار الحرب لان السبب وهو الانفصال فارسا قد انقضى ويكون لصاحب الفرس عليه أجر مثل فرسه اه ملخصا تأمل والله سبحانه أعلم

طاب مخالفة الامير حرام

وقالا لا تأخذوا من أموالهم شيئا وفي الخس روايتان قنية وفيها استأجروا خدمة سفرة فعرا يفر من المستأجر وسلاحه فسهامه بينهما الا اذا شرط في العقد أنه للمستأجر

(فصل في كيفية القسمة) * (المعتبر في الاستحقاق) لهم فارس ورجل (وقت المجاورة) أي الانفصال من دارنا وعلينا الشاعبي وقت القتال (ولو دخل دار الحرب فارسا سفق) أي مات (فرسه استحق سهمين ومن دخل راجلا فشرى فرسا استحق سهمين ولا يسهم لغير فرس واحد) صحح كبير (صالح القتال) ولو مر بغير انصح قبل العزيمة استحقه استحقا ما لا لونه هـ رافكبر تسارخانية وكان الفرق مصول الارهاب بكبير مرض لا بالهرو ولو غصب فرسه قبل دخوله أو ركبته آخر وهرود دخل راجلا ثم انذره

(فصل في كيفية القسمة) * لما فرغ من بيان الغنمة شرع في بيان قسمتها وأفردها بفصل لسكرة شعبها وهي جعل النصيب الشائع معينانهم قال في الملتقى وينبغي للامام أن يعرض الجيش عند دخول دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل قال في شرحه وأن يكتب أسماءهم وأن يؤمر عليهم سهم من كان بصيرا بأمر الحرب وتديرها ولو من الموالى وعليهم طاعته لان مخالفة الامير حرام الا اذا اتفق الاكثر أنه ضرر فيتبع اه (قوله المعتبر في الاستحقاق) أي استحقاق العائدين لاربعة أنحاس الغنمة لان خمسها يخرجها الامام لله تعالى كما سيجيء قال تعالى فان لله خمسة والرسول ذو منتقى (قوله وقت المجاورة) برفع وقت على انه خبر المبتدأ (قوله أي الانفصال من دارنا) أي مجاورة الحرب وهو الحد الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب نهر (قوله ولو دخل دار الحرب فارسا) هو من معه فرس ولو في سفينة كفي الشر بلا لية عن الاختيار وغيره لانه تأهب للقتال على الفرس والتأهب للشيء كلبا شره (قوله فسفق) كفرح ونصر نفد وفي قاموس ط وشمل ما لو قتل فرسه رجل وأخذ منه القبة كفي البحر ومثله ما لو أخذ العدو كفي شرح السير واحترز به عما لو باعه قبل القتال فانه يستحق سهم واحد كيا يأتى (قوله استحق سهمين) سهم لنفسه وسهم لفرسه وهذا عنده وعندهما ثلاثة أسهم له سهم ولفرسه سهمان لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك على ما رواه البخاري وغيره وحمله أبو حنيفة على التسهيل فوفقا بين الروايات ملتنى وشرحه واذا كان حديث في البخاري وحديث آخر في غيره رجاله رجال الصحيح أو رجال روى عنهم البخاري كان الحديثان متساويين والقول بان الاول أصح تحكم لان قول به مع أن الجمع وان كان أحدهما أقوى أولى من ابطال الآخر وتماه في الفتح (قوله ولا يسهم لغير فرس واحد) وعند أبي يوسف يسهم لفرسين وما روى فيه يحمل على التسهيل أيضا در منتنى (قوله صالح للقتال) اعترض بان هذا يعنى عن قوله صحح كبير وفيه انه لا يلزم من كونه صححا كبيرا صلاحيته للقتال لجواز كونه حرونا أو لا يعزى ولا يصلح لا كروا لفرأفاده ط لكن مراد المعترض أن كلام المتن يغني عما زاده الشارح فالاولى الجواب بانه زاد ذلك تفسير القول المتن صالح للقتال نعم كان الاولى تأخير عنه كما فعله في الشر بنسب لالية فانهم (تنبيه) * بشرط في الفرس أن لا يكون مشتركا فلا يسهم لفرس مشترك للقتال عليه الا اذا استأجر أحد الشر يكتن حصة الاخر قبل النحول در منتنى واستفيد منه انه لا يشترط أن يكون الفرس ملكه فيشمل المستأجر والمستعار وكذا المنصوب كيا يأتى (قوله لا لومهر افكبر) أي بان طال المكث في دار الحرب حتى بلغ المهر وصار صالحا للركوب فقاتل عليه لا يستحق سهم الفرسان بحر (قوله وكان الفرق الخ) هو لصاحب البحر ولا يظهر اذا كان المرض بينا أفاده ط قلت وقد ذكر الفرق الامام السر بن حسي وهو أن المرض كان صالحا للقتال عليه الا أنه تعذر لعارض على شرف الزوال فاذا زال صار كأن لم يكن بخلاف المهر فانه ما كان صالحا وانما صار صالحا في دار الحرب وبوضعه أن الصغيرة لا نفقة لها على زوجها لانها لا تصلى لخدمة الزوج بخلاف المربضة لانها كانت صالحة ولكن تعذر ذلك لعارض اه ملخصا (قوله قبل دخوله) أي في الحد الفاصل بين دارنا ودار الحرب (قوله ثم أخذ) أي في المسائل المذكورة أي أخذ قبل

القتال فله سهمان استحقاقا لانه التزم مؤنة الفرس من حين خروجه من أهله وقاتل عليه فلا يحرم سهمه
بعارض غصب ونحوه فيما بين ذلك أما لو قاتل عليه الغاصب حتى غنموا وخرجوا فله سهم الفارس اذا فرق
بين الفرس المعصوب والمملوك واصحاب الفرس سهم راجل الا اذا اصابوا غنائم بعد اخذه فرسه فله منها
سهم فارس وللغاصب سهم راجل كمالو كان الغصب بعد دخول دار الحرب وتعامه في شرح السير (قوله فله
سهمان) وكذا لو جاوزه أي جاوز الدرب مستأجرا أو مستعيرا وحضر به أي حضر به الواقعة وكذا الغاصب
لكن يستحقه من وجه محفل وحيث صدق به جوهرة وفي المخ لو رجع الواهب والموهوب له فارس فيما أصابه قبل
الرجوع وراجل فيما أصابه بعده والراجع راجل مطلقا اهـ درم متقى أي لانه جاوز الدرب راجلا باختياره
كما ذكره المصنف بخلاف المعصوب منه (قوله لا لوباعه) أي باختياره فلو كرها فله سهم فارس كما في البحر
وكالبيع مالورهنه أو آجره أو وهبه بحر (قوله ولو بعد تمام القتال) تنوع في هذا المصنف حيث قال
وفي فتح القدير لوباعه بعد الفراغ من القتال لا يسقط عند البعض قال المصنف يعني صاحب الهداية الاصح
انه يسقط لانه ظهر أن قصده التجارة اهـ وهو غلط في النقل عن الفتح وهذه عبارة الفتح ولو باعاه بعد
الفراغ من القتال لم يسقط سهم الفارس بالاتفاق وكذا اذا باعاه حال القتال لا يسقط عند البعض قال المصنف
الاصح انه يسقط لانه ظهر أن قصده التجارة اهـ ومثله في التبيين والجوهرة وعبارة القهستاني موافقة له
فلامعنى الاستدراك اهـ ح مخصاقت والظاهر انه سقط من نسخة المصنف ما بين لفظي القتال فحصل
الاختلال فاستدراك الشارح عليه في محله نعم كان الاولى له مراجعة عبارة الفتح فافهم (قوله وانخفضا هذه
القيود) أي المذكورة في قوله ولا يسهم لم يعبر من واحد صحيح كبر صالح للقتال كما هو صريح عبارة في شرحه
على الملتقى وأصل ذلك للمصنف فانه بعد أن قيد المتن بقوله صالح للقتال قال ان صاحب الكبر وغيره من
أصحاب المتون أحسن بما ذكرنا من القيد وان العجب من أصحاب المتون فانهم يتركون في متونهم قيودا لا بد
منها وهي موضوعات لعل المذهب يمتثل من يقف على مسائله الاطلاق فيجبري الحكم على احلاقه وهو مقيد
فبترك الخطأ في كثير من الاحكام في الافتاء والقضاء اهـ فافهم (قوله وذى) ولو أسلم أو باع المراهق
قبل القسمة والحروح الى دار الاسلام يسهم له كفى شرح السير والظاهر أن العبد اذا اعتق كذلك (قوله
ورصع لهم) أي بعد ان قتل من كثير فان الرضخية هي الاعطاء كذلك والكثير السهم فالرصع لا يرصع السهم
فتح (قوله عندنا) وفي قول الشافعي ورواية عن أحمد أنه من أربعه ما لا يحاسب فتح (قوله اذا بشر بالقتال)
شمل المرأة فانهم يارصع لها اذا قاتلت أيضا وأطلق مباشرة القتال في العبد فشمع ما اذا قاتل رذنه سيده أو بدونه
كفى الفتح وبه صرح في شرح السير الكبير وقول القياس انه اذا قاتل بلا إذن المولى لا يرصع كسنة من قاتل
بلاذن الامام والاستحسان انه يرصع له لانه غير مجبور عمليا ببعض مذمة وهو نائب القياس والاستحسان
في العبد المجور اذا أجزفت وسلم من العمل اهـ لمحمد بن طاهر أن قوله في الوز الجبة ان العبد اذا كان
مع مولاه يقاتل بآذنه يرصع له غير بعيد خلافا لما ذهبوا اليه في البحر ولم أر من يذهب عليه فتدبره وظهر به أيضا أن قوله في
اليقونية ينبغي أن يسهم للعبد المأذون بحث مخالف للمنتول (تنبيه) ما اقتصر المصنف على الذي كورس
لان الاجير لا يسهم له ولا يرصع لعدم اجتماع الاجر والصيب من اعمية الا اذا قاتل فله سهم به بحر أي
بخلاف المذكورين فانهم اذا قاتلوا يرصع ولا يسهم لهم (قوله أو ندوى الحرى) هذا داخل فيما ذكره مع أنه
يؤهم التخصيص بهذا النوع والاولى أن يقول بده أو تليخ أو تخبر لعراه كفى شرح السير ومثل ذلك ما سبق
ومناوبة السهام كفى الفتح والحاصل أن المراد حصول منفعة منها للعزاة احد ترازا عما اذا خرجت لخدمة
زوجها لا (قوله عند الحاجة) أما بدونه فلا لانه لا يؤمن غدره (قوله وقد استعان عليه الصلاة والسلام
الح) ذكر في الفتح أن في سنة ضعفه أو أن جماعة قالوا لا يجوز لحديث مسلم انه عليه الصلاة والسلام خرج الى
بدر فلقه رجل مشرك فقال ارجع فلن أسلمني بمشرك الحديث وروى رجا لان ثم قال وقال الشافعي رده

فله سهمان لا لوباعه
ولو بعد تمام القتال فانه
يستحق في الاصح لانه ظهر
أن قصده التجارة ففتح وأقره
المصنف ان كان نقل في
الشريعة لانه عن الجوهرة
والتي بين ما يخالفه وفي
القهستاني لوباعه في وقت
القتال فراجل على الاصح
ولو بعد تمام القتال فارس
بالاتفاق انتهى فتدبره وانخفضا
هذه القيود وخوف الخفاف
الافتاء والقضاء (ولا) يسهم
(لعبد ووصى وامرأة وذى)
ومجنون ومعتوه ومكاتب
(ورصع لهم) قبل اخراج
الحبس عذرا (اذا بشروا
القتال أو كانت المرأة تقوم
بصالح المرحوم) أو ندوى
الجرى (أو دل ادنى على
لغيره) ومما ذكره جواز
الاستعانة بالكاثر عند
الحاجة وقد استعان عليه
الصلاة والسلام باليهود على
اليهود وورصع لهم (ولا يباع
به السهم الا في الذم اذا
دل)

مطالب في الاستعانة بمشرك

عليه الصلاة والسلام المشرك والمشركون كان في غزوة بدر ثم انه عليه الصلاة والسلام استعان في غزوة خيبر
 يهود من بني قينقاع وفي غزوة حنين بن أمية وهو مشرك فالردان كان لاجل انه كان خيرا بين
 الاستعانة وعدمها فلا مخالفة بين الحديثين وان كان لاجل انه مشرك فقد نسخ ما بعده (قوله فيراد على
 السهم) أي اذا كان في دلالة منفعة عظيمة للمسلمين فيرضخ له على قدر ما يرى الامام ولو أكثر من سهام
 الفرسان شرح السير (قوله لانه كالاجرة) أشار الى الفرق بين ما اذا قاتل الذي حيث لا يبلغ في الرضخ له
 السهم وما اذا دل حيث تصح الزيادة وهو أن ما يدفع له في هذه الحالة ليس رضخا بل قائم مقام الاجرة بخلاف
 ما اذا قاتل فإنه لا يبلغ به السهم لانه عمل عمل الجهاد ولا يسوي في عمله بين من يؤجر عليه ومن لا يقبل منه أفاده
 في الفتح (تنبيه) قال في الخواشي البيهقي لا وجه لتخصيص حكم الدلالة على الطريق بالذي لان العبد
 أيضا ادل به على له أجر الدلالة بالغنا ما بلغ الا أن تمنع ارادة التخصيص فليتنامل اه (قوله سواء) أي في
 القسم فلا يفضل أحدها على الآخر فتح وهو خبر عن قول المصنف والبرازين والعناق وعلى حل الشارح
 خبر لم يتدأ محذوف أي هذه الاربعة سواء لانه قد وكل واحد منها على انفراد خبره فلا يصلح أن يكون خبرا
 عنها جميعا ولا يخفى أن ما زاده الشارح من الهجين بوزن عجين والمقرف بوزن محسن يطعمهم حكمه بالاولى لانه
 فوق البرازين (قوله لا يسهم للراحلة) هي المركوب من الابل ذكرنا كان أو أنثى والتاء فيها للوحدة أو للنقل
 من الوصفية الى الاسمية والجل يختص بالذكر ط (قوله لعدم الارهاب) أي تخويف العدو ولا تصلح للذكر
 والفر ٢ (قوله والنس الباقى) أي الباقى بعد أربعة أخماس الغنائم (قوله عندنا) وأما عند الشافعي فيقسم
 أخماسهم لذوى القربى وسهم للنبي يخلفه فيه الامام ويصرفه الى مصالح المسلمين والباقي للثلاثة لا لزيادة زباني
 (قوله لليتيم) أي بشرط فقره وفائدة ذكره دفع توهم أن اليتيم لا يستحق من الغنمة شيئا لان استحقاقها بالجهاد
 واليتيم صغير فلا يستحقها ومثله ما في التأويلات للشيخ أبي منصور لما كان فقرا وذوى القربى يستحقون
 بالفقر فلا فائدة في ذكرهم في القرآن أجاب بأن أفهام بعض الناس قد تفضى الى أن الفقير منهم لا يستحق
 لانه من قبيل الصدقة ولا تحمل لهم بحر (قوله والمسكين) المراد منه ما يشمل الفقير (قوله وجزءه الخ)
 علمه في البدائع بأن ذكر هؤلاء الاصناف لبيان المعارف لا ليجاب الصرف الى كل صنف منهم شيئا بل
 لتعيين المصرف حتى لا يجوز الصرف الى غير هؤلاء اه شربلا لية (قوله وقد حقه في شرح الملتقى) ونصه
 والنس الباقى من المعتم كالمعدن والركاز يكون مصرفها لليتيم المحتاجين والمساكين وابن السبيل فتقسم
 عندما أثلثا هذه الاموال الثلاثة لهؤلاء الاصناف الثلاثة خاصة غير متجاوز عنهم الى غيرهم فتصرف لكاهم
 أو لبعضهم فببب استحقاقهم احتياج بيتهم أو مسكنة أو كونه ابن السبيل فلا يجوز الصرف لغنيهم ولا لغيرهم
 كفى التمر نبلا لية والقهستاني قلت ونقلت فيما علقته على التنوير عن المنية انه لو صرف للغنائم لحاجتهم
 جاز اه وله باعتبار الحاجة فلا تنافي حيث ذنبه اه أقول لا معنى للترجي بعد تصريح المنية بقوله
 لحاجتهم اه ح (قوله من بنى هاشم) بيان لذوى القربى وفيه قصور لان المراد بهم هاشم بن عبد مناف
 وبنو المطالب لانه عليه الصلاة والسلام وضع سهم ذوى القربى فيهم وترك بنى نوفل وبنى عبد شمس مع
 أن فرابتهم واحدة لان عبد مناف الجد الثالث للنبي صلى الله عليه وسلم له أولاد هاشم والمطلب ونوفل
 وعبد شمس بحر والمطلب عم الجد الاول وهو عبد المطلب بن هاشم (قوله أي من الاصناف الثلاثة) وكذا
 الضمير في عليهم راجع اليهم والضمير الثاني يعني عن الاول ولكن زاده مع ما فيه من الركاكة ليفيد أن ذوى
 القربى اذا كانوا من الاصناف الثلاثة يقدمون على من كان منهم ممن ليس من ذوى القربى في بيتهم ذوى
 القربى مقدم على يتيم غيرهم وهكذا قال في الدر المنثور والوضع أن يقال خمس الغنمة والمعدن للمحتاج
 وذو القربى منه أولى (قوله باو اراخ) علمه لقوله وقد قدم أي لان غير ذوى القربى يحل له أخذ الصدقة لدفع
 حاجته بخلافهم لا يس في تقديمهم اضرا بغيرهم (قوله ولا حق لا غنيائهم عندنا) وعند الشافعي يس تنوى

مطلب في قصة الخمس

فيراد على السهم لانه كالاجرة
 (والبرازين) خيل النجم
 (والعناق) بكسر العين
 جمع عتيق كرام خيل
 العرب والهجين الذي أبوه
 عربي وأمه عجمية والمقرف
 عكسه قاموس (سواء لا)
 يسهم (للاراحة والبغل)
 والجار لعدم الارهاب
 (والنس) الباقى يقسم
 أثلاثا عندنا (لليتيم
 والمسكين وابن السبيل)
 وجزءه لصنف واحد
 فتح وفي المنية لو صرفه للغنائم
 لما جرتهم جاز وقد حقه في
 شرح الملتقى (وقدم فقرا
 ذوى القربى) من بنى
 هاشم (منهم) أي من
 الاصناف الثلاثة (عليهم)
 لجواز الصدقات لغيرهم
 لا لهم (ولا حق لا غنيائهم)
 عندنا

فيه فقيرهم وغنيهم ويقسم بينهم للذكر كالانثيين لانه لم يفرق في الآية بين الفقير والغني ولنا أن الخلفاء الراشدين قسموه كما قلنا بمحض من الصحابة فكان اجماعوا النبي صلى الله عليه وسلم كان يعطيهم بالنصرة لا بالفقر لقوله صلى الله عليه وسلم انهم لم ير الوامع هكذا في الجاهلية والاسلام وشبه بل بين أصابعه حين أعطى بني هاشم والمطلب لانهم قاموا معه حين أرادت قريش قتله عليه الصلاة والسلام ودخل بنو نوفل وعبد شمس في عهد قريش ولو كان لاجل القرابة لما خصهم لان عبد شمس ونوفل أخوان لهاشم لا يبي وأمه والمطلب كان أخاه لا يبي ٣ فكان أقرب والمراد بالنصرة كونهم معه أي وأنسونه بالكلام والمصاحبة لا بالمقاتلة ولذا كان لنسائهم فيه نصيب ثم سقط ذلك بموته عليه الصلاة والسلام لعدم تلك العلة وهي النصرة فيستحقونه بالفقر زيلعي لمخاوصه انه كما سقط سهمه صلى الله عليه وسلم بموته عندنا سقط سهم ذوى القربى بموته أيضا لفقد علة استحقاقهم حتى قال الطحاوي لا يستحق فقيرهم أيضا لكن الاول وهو قول السكرخي أظهر وقد حقق في الفتح خمسة الخلفاء الراشدين اثلاثا كما قلنا لا أخماسا كما قال الشافعي فراجع - * (تنبيه) * في الشرب لاجلية عن البدائع تعطي القرابة كفايتهم اه وفيها عن الجوهره انه يقسم بينهم للذكر كالانثيين قلت واعترضه في الدر المنثور بأنهم ذكر وهذا عن الشافعي لا عندنا قلت على انه يتناقض ما في البدائع (قوله وما نقله المصنف) حيث قال وفي الخاوي القدسي وعن أبي يوسف الخس يصر في ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه نأخذ اه وهذا يقتضي كونه عليه شخبنا يعني صاحب البحر أن الفتوى على الصرف الى الأقرباء الاغنياء فليحفظ اه (قوله نظرفيه في النهر) حيث قال وأقول فيه نظار بل هو ترجيح لا عطاءهم وغاية الامر انه سكت عن اشتراط الفقر فيهم للعلم به اه وثبت اذا تأملت كلام الخاوي رأيت شاهد ما في البحر وهذه عبارته وأما الخس فيقسم ثلاثة أسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فقرا ذوى القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع لاغنيائهم حتى وعن أبي يوسف أن الخس يصر في ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه نأخذ اه اذ لو كان كما قاله في النهر لكانت رواية أبي يوسف عن ما قبلها قدبر اه ح قلت لكن أنت خير بأن هذه رواية عن أبي يوسف وهي خلاف المشهور عنه والمتون والشروح أيضا على خلافها فالواجب اتباع اذهب في هذه المسئلة التي اعني الشراح وغيرهم بتأييد أدلة الجواب عما ينافيه فهذا أقوى ترجيح ولا يعارضه ترجيح الخاوي ثم رأيت العلامة الشخب انعميل النابلسي نبيه على نحو ما قلته في شرحه على الدرر والعرو (قوله وذكره تعالى) أي قوله تعالى فان لله خمسة (قوله لانه حكم عاق بمشتق وهو الرسالة) عبارة النهر وهو الرسول فيكون مبدء الاشتقاق علة وهو الرسالة ولا رسول بعده اه أي لم يلق قبل اذا لقيت علة كرمه واذا لقيت فاسقا مأهنة فانه عاق فيه الامر بالا كرام والاهانة على مشتق وهو عالم وفاسق فيدل على ان ما اشتق منه ذلك الوصف أعني العلم والفسق علة الحكم أي أكرمه اعلمه وأهنة افسقه وبه ينهر ما في عبارة الشارح ثم ان هذا أغلى لما علمت من أن قوله تعالى ولذي القربى ليس علمه القرابة عندنا بل النصرة الا أن يقال مرادهم نفي كون العلة مجرد القرابة بل العلة قرابة خاصة مقيدة بالنصرة على الوجه المأثور فتدبر * (تنبيه) * قد مناعن الشافعي رحمه الله تعالى أن سهمه صلى الله عليه وسلم يخلفه به الامام بعده أي بناء على انه صلى الله عليه وسلم كان يستحقه لامامته وعندنا بالرسالة ولا رسول بعده أي لا يوصف بعده فلهذا الوصف والاسم سقط بموته بخلاف الامامة والقيام بأمر الامة وبهذا التقرير اندفع ما أورده المقدسي على قولهم ولا رسول بعده من انهم ان أرادوا أن رسالته مقصورة على حياته فهو عا قد صرح في مكية المفتي بأن رسالة الرسول لا تبطل بموته ثم قل ويمكن أن يقال انه باباقية حكمه بعد موته وكان استحقاقه بحقيقة الرسالة لا بالقيام بأمر الامة اه ولا يخفى ما في كلامه من ايم ام انقطاع حقيقة قيامه صلى الله عليه وسلم فقد انفاد في الدر المنثور أنه خلاف الاجماع قامت وأما ما نسب الى الامام الاشعري امام أهل السنة والجماعة من انه كان نبوتها به الموت فهو

وما نقله المصنف عن البحر من أن ما في الخاوي يفيد ترجيح الصرف لاغنيائهم نظرفيه في النهر (وذكره تعالى للتبرك) باسمه في ابتداء الكلام اذا لكل الله (وسهمه عليه الصلاة والسلام سقط بموته) لانه حكم عاق بمشتق وهو الرسالة

٣ قوله فكان فأرب هكذا بخطه ولعل الصواب فكانا أي عبد شمس ونوفل تأمل اه مصححه

مطلب في أن رسالته صلى الله عليه وسلم باقية بعد موته

افتراء و جهتان والمصرح به في كتبه وكتب أصحابه خلاف ما نسب اليه بعض أعدائه لان الانبياء عليهم
 الصلاة والسلام أحياء في قبورهم وقد أقام النكير على افتراء ذلك الامام العارف أبو القاسم القشيري
 في كتابه شكايه السنة وكذا غيره كما بسط ذلك الامام ابن السبكي في طهقانه الكبرى في ترجمته الامام
 الاشعري (قوله كالصفي) بفتح الصاد وكسر الفاء والياء المشددة نهر أي كما سقط الصفي بموته صلى
 الله عليه وسلم (قوله يصطفيه لنفسه) أي قبل قسمة الغنمة وانحراح الخس نهر كما صطفى ذا الفقار
 وهو سيف منبه بن الحجاج حين قتله على رضى الله تعالى عنه وكما صطفى مصطفية بنت حيي بن أخطب من
 غنمة ثيسر رواء أبو داود في سننه والحاكم فتح وفي الشريعة لالية قال في طلبة الطلبة وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم لا يستأثر بالصفي زيادة على سهمه (قوله ومن دخل دارهم بأذن الامام) ولو واحد من أهل
 النمة ط عن الشلي (قوله أو منعة) في المصباح هو في منعة بفتح النون أي في عزومه فلا يقدر عليه
 من يريد قال الزنجشري وهي صدر مثل الانفة والعظامه أوجع مانع وهم العشييرة والحماة وقد تسكن في
 الشعر لا غير خلاصا لما أجازهم مطلقا (قوله خمس) أي يأخذ الامام خمسة والباقي لهم قال في الفتح لان على
 الامام أن ينصرهم حيث أذن لهم كما أن عليه أن يصر الجماعة الذين لهم منعة إذا دخلوا بغير إذنه تحاميا
 عن توهين المسلمين والدين فلم يكونوا مع نصرة الامام متاصص مكان المأخوذ فظهر الغنمة (قوله ما أخذوا)
 بضمير الجمع مراعاة لعنى من كبر وعي لفظها في قوله فأغار (قوله والا لا) أي وان لم يدخلوا بأذن الامام ولم
 يكونوا ذوى منعة بان دخلوا بلا اذنه وهم ثلاثة قتل كما أفاده في الفتح قال وعن أبي يوسف أنه قدر الجماعة
 التي لا منعة لها بسبعة والتي لها منعة بعشرة (قوله لانه احتلاس) من خلاصت الشيء خلاصا من باب ضرب
 اختلطته بسرعة على غفلة مصباح (قوله وفي المنية الخ) أفاد به تقدير المنية (قوله والاجاز) لان الخس
 في الثاني واجب بقول الامام فله أن يبطله بقوله بخلافه في الاول ولدوا دخلوا بغير اذنه خمس ما أخذوه بحر
 عن المحيط وحاصله انهم اذ لم يكن لهم منعة لا يجب الخس الا اذا أذن فيكون قد وجب بسبب قوله فله أن يبطله
 بخلاف ما اذا كانت لهم منعة فانه يجب وان لم يأذن لهم فلم يجب بقوله فليس له ابطاله وفي النهر عن
 التارخانية لو كان بعضهم بأذنه وبعضهم بلا اذنه ولا منعة لهم فالحكم في كل واحد منهم حالة الاجتماع كما
 في حالة الانفراد وان كان لهم منعة يجب الخس اه (قوله ونذب للامام) وكذا الامير السرية الا اذا انهاء
 الامام فليس له ذلك الا برضا العسكر فيجوز من الاربعه الى الخمس بحر (قوله أن ينفل) التنزيل اعطاء
 الامام الفارس فوق سهمه وهو من البطل ومنه الساقلة للزائد على الفرض ويقال لولد الولد كذلك ويقال
 فله تفجيلا ونفله بالتخفيف نفلا لغتان فصيحتان فتح (قوله وقت القتال) قيد به القدوري ولا بد منه لانه
 بعده لا يمكنه الامام وقبل ماداموا في دار الحرب يملكه كذا في السراج وقد يؤيد هذا القيل أن قوله
 صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه انما كان بعد الفراغ من حنين ولم أرجوزه قبل المقاتلة نهر
 قلت وفيه نظر لان المقول أن ذلك كان عند الهزيمة تحريض المسلمين على الرجوع الى القتال وفي
 القهستاني ان في قوله وقت القتال اشارة الى انه يجوز التنفل قبله بالاولى والى انه لا يجوز بعده لكن بعد القسمة
 لانه استقر فيه حق الغنائم اه ففيه التصريح بجوازه قبله وعزاه الى المحيط وقوله لكن بعد القسمة الظاهر
 أنه مبني على القيل المار عن السراج ويؤيده قول المتون وينفل بعد الاحراز من الخس فقط فان مفهومه
 انه قبل الاحراز يدار بجوز من الكل لكن الظاهر أن هذا المفهوم غير معتبر لانه وقع التصريح بخلافه
 في المنبع عن النخبة لانه أن التنفل قبل الاصابة واحراز الغنمة وقبل أن تضع الحرب أوزارها
 جائز ويوم الهزيمة يوم الفتح لا يجوز لان القصد به التحريض على القتال ولا حاجة اليه اذا انهمز العدو
 وأما بعد الاحراز فلا يجوز الا من الخس اذا كان محتاجا اه ملخصا وفي متن الملتقى ومتن المختار وللإمام أن

(كالصفي) الذي كان عليه
 الصلاة والسلام بصطفيه
 لنفسه (ومن دخل دارهم
 بأذن) الامام (أو منعة) أي
 قوة فأغار خمس) ما أخذوا
 لانه غنمة (والالا) لانه
 احتلاس وفي المبسوط دخل
 أربعة خمس ولو ثلاثة لا قال
 الامام ما أصبتم لأخسسه
 فلو لهم منعة لم يجوزوا الاجاز
 (ونذب للامام أن ينفل
 وقت القتال حثا)

مطالب في التنفل

مطلب الاقتباس من القرآن
جاء عندنا

مطلب في نواهم اسم الفاعل
حقيقة في الحال

وتحرىضا (فيقول من
قتل قتيلا له سلبه) سلبه
قتيل لا قربة منه (أو
يقول من أخذ شيئا فهو
له) وتديكون يدفع مال
وترغب ما لا فالتحرىض
نفسه واجب للأمر به
واختيارا لأدعى المقصود
منه دواب ولا يخالفه تعبير
القدوري بالإباحة لأنه ليس
مطردا لما تركه أولى بل
يستعمل في المندوب أيضا
قاله المصنف ولذا عبر
في المبسوط بالاستحباب
(ويستحق الامام لوقال
من قتل قتيلا له سلبه إذا
قتل هو) استحسانا
(بجواب) ما لوقال منكم
أوقال (من قتل شيئا ما لي
سلبه) ولا يستحقه إلا إذا
عمم بظهيرية

مطلب كماله لا بأس بتدليس العمل
في الدوب

ينفل قبل احراز الغنمة وقبل أن تضع الحرب أوزارها وقولهم وقبل أن تضع الحرب أوزارها ما تدفع توهم
الجواز بعد انتهاء الحرب لأن قولهم قبل احراز الغنمة يشمل ما بعد الاصابة أي اصابة العسكر الغنمة بالهزيمة
وانتهاء الحرب مع أنه غير مراد كما بينه عطف هذه الجملة وفي الفتح التمثيل انما يجوز عندنا قبل الاصابة فقد
ظهر ضعف ما في السراج مع أن صاحب السراج لم يقول عليه في مختصره الجوهرية حيث قال عن الخجندی
التفصيل اما ان يكون قبل الفراغ من القتال أو بعده فان كان بعده لا يملكه الامام لأنه انما حاز لا حصل
التحرىض على القتال وبعد الفراغ منه لا تحرىض اه قلت وكل ما ورد من التفصيل بعد القتال فهو محمول
عندنا على أنه من الجنس كسلبه السرخسي (تنبيه) قولهم أن تضع الحرب أوزارها اقتباس من القرآن
وبه يستدل على جوازه عندنا كسلبه السراج في الدر المنثور فراجع (قوله وتحرىضا) أي ترغيبا في القتال
(قوله سلبه قتيلا له سلبه منه) أي من القتل ففيه مجاز الاول مثل أعصر خرا الكن قال الزركشي وله اسم
الفاعل حقيقة في الحال أي حال الناس بالفعل لا حال الطوق فان حقيقة الضارب والمضروب لا تتقدم على
الضرب ولا تتأخر عنه نهما مع في زمن واحد ومن هذا ظهر أن قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله
سلبه أن قتيلا حقيقة وأن ما ذكره من أنه سمي قتيلا باعتبار ما شاركه في القتال لا لتحقيق فيه اه وصرح
الترافى في شرح التبيين بان المستحق انما يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال كمن ظفاه في الماضي اذا
كان محكوما به أما اذا كان متعلقا بالحكم كمن ظفاه حقيقة مطلقا في سواء كان بمعنى الحال أو الاستقبال
أو الماصي اجزاء وحيد لا مجاز أبو السعود عن الجوى وقوله اذا كان محكوما به كقولك زيد قائم فانه حكم
به على زيد بخلاف جاء القائم فانه جعل متعلقا بالحكم بالمجيء في الاول لا بد من ان يكون متصفا بالقيام حال
المطلق حتى يصح الحكم عليه بالصفة والا كان مجزا بخلاف الثاني فان قولك جاء القائم غير احكم بالمجيء على
ذات القائم غدا أي على من يسمى قائما غدا أي حال الناس بالصفة ومنه من قتل قتيلا أي شخصيا سمي قتيلا
عند تحقق القتل فيه فافهم (قوله أو يقول من أخذ شيئا فهو له) هذا المرع مع قول في حواشي الهداية
والكامل فيه كلام سند كره مع جوابه عند قول الشارح وحاز التفصيل بالسك (قوله وتديكون يدفع مال)
كأن يقول له خذ هذا المائة واقتل هذا الكافر تأمل ولم أره (قوله وترغب ما لا) الطاهر أنه به مزة ممدودة
والانفاذ على معنى في أي ترغيب في المال مثل ان قتل قتيلا ذلك ألف درهم لكن يشترط أن لا يصرح
بالجواز كسند كره قريبا (قوله والتحرىض اخ) جواب عما يورد على قوله وناب الامام الخ وحاصله أن
التحرىض الواجب قد يكون بالترغيب في ثواب الآخرة أو في انتصاف وهو واجب بخير وادا كان التفصيل
أدعى الخصال الى المقصود يكون هو الاول فيصار المندوب اختيارا سقط الواجب به لا هو في نفسه بل هو
واجب بخير فتح ملخصا وفيه رد لقول العناية ان الامر في الآية مصروف عن الوجوب لقرينة (قوله ولا
يخالفه) أي لا يخالف قول المصنف ونسب (قوله بل يستعمل في المندوب) يظهر لي أن تخلف في موضع يتوهم
فيه 'لباس أي الشدة' كنهنا فالفيه تخصيص الفارس بزيادة مع قطع الجنس بل يستعمل نظيره في القرآن
في الواجب كفي قوله تعالى فلا جناح عليه أن يطوف به ما في الحاج لما كانوا بعد قدوة من حرمة السجى
بن الصفا والمروة (قوله قاله المصنف) أي تبع الفتح وغيره (قوله ولدا) أي كونه ممدودا لا لاف الاولى
(قوله استحسانا) والقياس عدمه لان غيره يستحق بايجابه وهو لا يثبت الا بيجاب له نفسه كاتقاصي لا يثبت
القضاء لنفسه وجه الاستحسان انه أوجب الفعل للجيش وهو واحد منهم (قوله فلا يستحقه) لانه في الاول
خصهم بقوله منكم ولا يتناول الكلام وفي الثاني هو منهم بتخصيصه نفسه (قوله الاداعم بعده) أي اذا قال
ان قتل قتيلا لولي سلبه ولم يقتل أحد حتى قال ومن قتل منكم قتيلا فله سلبه يقتل الاميرة لا استحقاقه لان
التفصيل صار عاما بآية بارك كلاميه ولا فرق بين كونه بكلامين أو بكلام واحد لان الاول لم يصح للهمة
بالتخصيص وقد زالت بالثاني أفاده السرخسي وحاصله أن التميمي حصل بمجموع الكلامين لا بالثاني فقط

فأفهم (قوله ويستحقه) أي السلب (قوله وغيره) كالنابح والمرأة والعبد بحر (قوله أي التنفيل) أي تنفيل الامام بقوله من قتل قتيلا انما يكون في مباح القتل أي وان كان لفظا قتيلا نسكرة لكنه مقيد بمن يباح قتله فيدخل فيه أجبراهم ونابحهم وعبد يخدمه وولاه ومرته وأوذى لحق بهم ومريض أو مجروح وان لم يستطع القتال وشيخ فانه رأى أو يرجى نسله لان قتلهم مباح نعم لو قتل مسلما كان يقاتل في صفهم لم يكن له سلبه لانه وان كان مباح الدم لكن سلبه ليس بغنيمة كاهل البغي الا اذا كان سلبه للمشركين أعاروه اياه سرخسي وما ذكره في الدر المنقي عن البرجندي عن الظهيرية من أنه يستحق السلب بقتل من لم يقاتل استحسانا لم أراه في الظهيرية بل الذي فيها عدم الاستحقاق كما عزاها اليها القهستاني فأفهم (قوله ممن لم يقاتل) حتى لو قاتل الصبي فله سلبه لانه مباح الدم وكذا المرأة كما في شرح السير (قوله وبعم كل قتال في تلك السنة) الاولى السفرة كما عبر في البحر والنهر وفي شرح السير لونه في دار الحرب قبل القتال يبقى حكمه الى أن يخرجوا من دار الحرب حتى لو رأى مسلما مشركا فأنما يقتله فله سلبه كما لو قتله في الصف أو بعد الهزيمة أمواله نفل بعد ما اصطفوا للقتال فهو على ذلك القتال حتى ينقضى ولو بقي أياما (قوله وان مات الوالي أو عزل) في شرح السير لو جاء مع المدد أمير وعزل الأمير الاول بطل تنفيله فيما يستقبل لزوال ولايته بالعزل أمواله يقدم أمير بل مات أميرهم فأمر واعيهم غيره لم يبطل حكم تنفيل الاول لان الثاني قائم مقامه الا اذا أبطله الثاني أو كان الخليفة قال لهم ان مات أميركم فأمركم فلان فيبطل تنفيل الاول لان الثاني نائب الخليفة بتقليده من جهته فكأنه فله ابتهاد فيه قطع حكم رأي الاول برأى فوقه اه ملخصا وحاصله بطلانه بالعزل وكذا بالوت اذا نصب غيره بعده من جهة الخليفة لا من جهتهم وهو خلاف ما في الشرح تبعالههر والنهر (قوله لانه نسكرة في سياق الشرط) فيه أن النسكرة في سياق الشرط انما تنعم في اليمين المثبت لان الخلف على نظيه دون المنقي كان لم أكمل رجلا لانه على الاثبات كأنه قال لا أكمل رجلا كما في التحرير ح قلت ذكر في التحرير أيضا أنه قد يظهر عموم النسكرة من المقام وغيره كعمت نفس وعمرة خبير من جرادة وأكرم كل رجل اه وهذا كذلك كما يأتي تلوه فأفهم (قوله بخلاف ان قتلت قتيلا) أي فقتل المخاطب قتيلا مثل لا يعم الكل بل له سلب الاول فقط استحسانا والقياس انه كالاول لانه علق استحقيقه بشرط ينكره فلا ينتهي بقتل الاول وجه الاستحسان أنه في الاول لم يعلم بعينه انسابا بعينه فقد خرج الكلام منه عاما ألا ترى أنه يتناول جميع المخاطبين فكما يعم جماعتهم يعم جماعة المعتولين وحقيقة معنى الفرق أن مقصود الامام من تحريضهم المبالغة في النكابة في المشركين ولا فرق في ذلك بين أن يكون القتال لعشرة مثلاً عشرة من المسلمين أو واحد منهم وأما الثاني فالمقصود فيه معرفة جلادة ذلك الرجل وذلك يتم بدون اثبات العموم في المعتولين اه ملخصا من شرح السير الكبير وقد شرط في هذا الفرق قبل رؤيته والله تعالى الخد وحاصله يرجع الى أن العموم في أحدهما استغني عن قرينة المقام كمنهنا عليه آتفا فأفهم (قوله ولو قال ان قتلت ذلك الفارس الخ) أقول هذا اذا صرح بكونه أجرا والافهوت تنفيل لما في السير الكبير للسرخسي ولو قال الأمير لمسلم حراً وعبدان قتلت ذلك الفارس من المشركين فلك على أجور مائة دينار فقتله لم يكن له أجر لانه لما صرح بالاجور لا يمكن جعل كلامه على التنفيل والاستتجار على الجهاد لا يجوز وان قال ذلك لأذى فكذلك عندهما وعند محمد جاز وأصل جواز الاستتجار على القتل عنده لا عندهما لانه أرهق الروح وليس من عمله ولو كان الاسرى قتلى فقال من قطع رؤسهم فله أجر عشرة دراهم ففعل ذلك مسلم أو ذمى استحقيقه لان ذلك ليس من عمل الجهاد ولو أراد قتل الاسرى فاستأجر عليه مسلماً أو ذمياً فهو على الخلاف اه ملخصا وهذا صريح بأنه لو لم يصرح بالاستتجار يكون تنفيلاً ويشهد له فروع كثيرة في السير الكبير أيضاً منها من جاء بالف درهم فله ألقان فجاء رجل بالف لم يكن له غيره بخلاف من جاء بأسير فهو له وخمس مائة درهم فانه يعطى ذلك لان المقصود هنا نكابة العدو وفيما قبله لا مقصود الا المال ولو قال من قتل الملك فله عشرة آلاف دينار صرح وان لم يحصل بقتله مال قال حين اصطفوا

بإستحقاقه مستحق سهم أو
يضع نعم الذي وغيره (وذا)
أي التنفيل (انما يكون في)
مباح القتل فلا يستحقه بقتل
مرأة ومجنون ونحوهما
من لم يقاتل وسماع القتال
قوله الامام ليس بشرط في
استحقاقه) ما نقله ادريس
لوسع اسماع الكل وبع
كل قتال في تلك السنة ما لم
يرجعوا وان مات الوالي
أو عزل ما لم ينعه الثاني فهو
وكذا يعم كل قتل لانه نسكرة
في سياق الشرط وهو من
بخلاف ان قتلت قتيلا ولو
قال ان قتلت ذلك الفارس
لذلك كذا لم يصح وان قطعت
رأس أو املك القتلى فذلك
كذا صرح

للقاتل من جاء برأس فله مائة دينار فهو على رأس الرجال دون السبي لأن المقصود في هذه الحالة التحريض
على القتال أه ففي هذه الفروع عذ كرمال معلوم وقد جعل تنفيلا لاجارة لعدم التصريح بها فقد ظهر أن
ما ذكره الشارح تبعا للنهر عن المسئلة وكذا ما نقله ح عن قاضخان ليس على اطلاقه وأما القول بأن
الاستجار على الطاعات جاز عند المتأخرين ففيه أنهم أجازوه في مسائل خاصة للضرورة وليس الجهاد منها ولا
يصح حمل كلامهم على كل عبادة كما ينهنا عليه سابقا فادهم (قوله ولونفل السرية الخ) من فروع قوله
وسماع القاتل الخ (قوله هي قطعة من الجيش الخ) قد علمت ما فيه قبل هذا الباب (قوله الربع) أي
ربع الغنمة أي بأن جعل لهم ريعها يأخذونه دون بقية العسكر زيادة على سهامهم (قوله فلهم النفل)
أي للسريه والاولى أن يقول فلهما لا يتوهم عود الضمير على العسكر (قوله استخسانا) والقياس انه لا نفل
لهم لأن المقصود التحريض ولا يحصل إذا لم يسمعه أحد منهم وتسكك الأمير بذلك في عسكره كنسكاه ليلامع
عياله وجه الاستخسان أن ما يتسكك به في عسكره يفشو عادة وأن عادة الملوك التسكك بين خواصهم وتعامه
في شرح السير (قوله وجاز التنفل بالكل) بأن يقول للسرية ما أصبتم فهو لكم سوية بينكم (قوله أو
بقدر منه) بأن يقول ما أصبتم فلكم ثلثه سوية بينكم بعد الخس أو يقول قبل الخس أي لكم ثلثه بعد اخراج
الخس أو قبل اخراجه أي ثلث الاربعه الاخماس أو ثلث الكل (قوله والفرق في الدرر) أي الفرق بين
جواز التنفل المذ كور للسرية وعدم جوازه للعسكر لكن لم يذكر في الدرر في الفرق الا التنفل بالكل
لأنه يعلم منه الفرق في التنفل بقدر منه وعبارة الدرر هكذا في النهاية عن السير الكبير أن الامام إذا قال لاهل
العسكر جميعا ما أصبتم فلكم نفلا بالسوية بعد الخس فهذا لا يجوز وكذا إذا قال ما أصبتم فلكم ولم يقل بعد
الخس فإن ذلك مع السرية جاز وذلك أن المقصود من التنفل التحريض على القتال وإما يحصل ذلك
بتخصيص البعض بشئ وفي التعميم ابطال تفضيل الفارس على الراجل وابطال الخس أيضا إذا لم يستثن أه
قلت وما ذكره من حثه للسرية صرح به في الهداية والاختيار والزيلعي سكن في البحر عن الكمال
التسوية بين العسكر والسرية في عدم الصحة حيث قال لو قال للعسكر كل ما أخذتم فهو لكم بالسوية بعد
الخس أو للسرية لم يجز لأن فيه ابطال السهمين اللذين أو جهما المشرع اذ فيه تسوية الفارس بالراجل
وكذا لو قال ما أصبتم فهو لكم ولم يقل بعد الخس لأن فيه ابطال الخس الثابت بالنص ذكره في السير الكبير
قال الكمال وهذا بعينه يبطل ما ذكرناه من قوله من أصاب شيئا فهو له لا تمام الا لا يرد فيه ما هو بطلان
السهمين المنصوصين بالتسوية بل ويزيد حرمان من لم يصب شيئا أصلا بانتهائه فهو أولى بان بطلان والفرع
المذكور من الخواشي وبه أيضا ينتفي ما ذكر أي صاحب الهداية من قوله انه لو نفل بجميع المأخوذ
جاز إذا رأى المصلحة وفيه زيادة الخس الباقي وزيادة الفتنة أه وتبعه في الهر قول وبالله سبحانه التوفيق
لاتنافي بين ما نقله الجماعة وما نقله الكمال بحمل الاول على السرية المبعوثه من دار الحرب والثاني على
المبعوثه من دار الاسلام وبه يندفع ما أورده الكمال على الفرع المنقول عن الخواشي وغيره كما بهم ذلك مما
ذكره الامام السرخسي في السير الكبير في موضع متفرقة منه وحاصله أن السرية ان كانت مبعوثه من دار
الحرب بأن دخل الامام مع الجيش ثم بعث سرية ونفل لهم ما أصابوا جاز لانهم قبل التنفل لا يختصون بما
أصابوا وهذا التنفل لا يختص على وجه التحريض وان كانت السرية مبعوثه من دار الاسلام لم يكن له
ذلك وكذا لو نفل لهم الثلث بعد الخس وقبل الخس كان باطلا لا لأنه ما خص به منهم بالتنفل وليس مقصوده
الابطال الخس أو ابطال تفضيل الفارس على الراجل ولا يجوز كما لو قال لاخس عايكم فيما أصبتم أو الفارس
والراجل سواء فيما أصبتم فإنه يكون باطلا فكذلك كل تنفل لا يفيد الا ذلك باطل بحذف قوله من قتل قتيلا
فله سابهو من أصاب منكم شيئا فهو له دون باقي أصحابه فإنه يجوز لأن فيه معنى التخصيص للتحريض لأن
القاتل يختص بالنفل دون باقي أصحابه وهذا وان كان فيه ابطال الخس عن الاسلاب لكن المقصود منه

مطلب مهم في التنفل العام
بالكل أو بقدر منه

(ولونفل السرية) هي
قطعة من الجيش من
أربعة الى أربعة مائة
مأخوذة من السرية وهو
المشي ليلاد در (الربع
وسمع العسكر دون اهلهم
النفل) استخسانا طهرية
وجاز التنفل بالكل أو بقدر
منه لسرية لاهل العسكر
والفرق في الدرر

التعريض وتخصيص القتالين بإبطال شركة العسكر عن الأسلاب ثم يثبت إبطال الخمس عنها تبعاً وقد يثبت تبعاً ما لا يثبت قصداً كالشرب والطريق في البيع والوقف في المنقول يثبت تبعاً للعقار وإن كان لا يثبت قصداً ويوضحه أن الإمام لو ظهر على بلدته أن يجعلها خراجاً ويطلب منها سهماً من أصحابها والخمس ولو أراد قسمتها بين الغنائين ويجعل حصص الخمس خراجاً للمقاتلة لا غنياء لم يكن له ذلك لأنه إبطال الخمس مقصوداً فلا يجوز في الأول يثبت إبطاله تبعاً لإبطاله حق الغنائين في الغنمة فيجوز أن كان في الموضعين تخلص المنفعة للمقاتلة اهـ لمخضمين مواضعه والذي تحرر منه ومما سر أن تنفيل كل العسكر بكل المأخوذ أو ثلثه مثلاً بعد إخراج الخمس أو قبله لا يصح وكذا تنفيل السرية المبعوثه من دارنا لأنها بمنزلة العسكر والتنفيل هو تخصيص بعض المقاتلين بزيادة التعريض وهذا ليس كذلك لأنه جعل كل المأخوذ أو ثلثه بين كل المقاتلين سوية بينهم فصار المقصود منه إبطال التفاوت بين الفارس والراجل وإبطال الخمس أيضاً لم يستثنه بأن لم يقل بعد الخمس وإبطال ذلك مقصوداً لا يصح بخلاف السرية المبعوثه من الجيش في دار الحرب لأن معنى التنفيل موجود فيها لأن المراد تمييزها من بين العسكر بجميع المأخوذ أو ثلثه مثلاً لا جل تحريرها على القتال وإن لزم منه إبطال التفاوت والخمس سيكونه ضمناً لا قصداً فصار بمنزلة قوله للعسكر من قتل منكم قتيلاً فله سلبه فانه تخصيص لبعض منهم وهو القتال بزيادة على الباقي وإن لزم منه ما ذكر بخلاف قوله لكل العسكر ما أصبتم فهو لكم لأنه بمنزلة قوله ذلك للسرية المبعوثه من دار الإسلام لعدم المشاركة لها فليس فيه تخصيص بعض دون بعض فلا يصح كإقرارنا وبهذا التقرير يظهر صحة الفرع المنقول من حواشي الهداية وهو من أصاب شيئاً فهو له لأنه تخصيص للمصيب بما أصابه فهو بمنزلة قوله من قتل قتيلاً فله سلبه بخلاف قوله ما أصبتم فهو لكم أو كل ما أخذتم فهو لكم بالسوية لأنه تشريك محض بجميع المأخوذ بين جميع العسكر أو السرية لأن معناه قسمه جميع ما يأخذ كل واحد بينهم سوية فصار المقصود منه إبطال التفاوت والخمس ولا يصح إبطال ذلك قصداً كما علمت وكذا ظهر صحة قوله لو نفيل بجميع المأخوذ جازاً أي بان قال من أصاب شيئاً فهو له بخلاف ما أصبتم فهو لكم لما علمت من أنه تشريك لا تخصيص ولا يرد عليه قوله أن فيه إبطال السهمين أي التفاوت بين الفارس والراجل وكذا إبطال الخمس لما علمت من أن ذلك جائز إذا كان ضمناً لا قصداً وهذا حيث وجد تخصيص كل أخذ بما أخذه للتعريض فقد تحقق معنى التنفيل وإن لزم منه حرمان من لم يصيب شيئاً فأغتم تحقيق هذا الحل فانه من فيض المولى عز وجل (قوله ولا ينفل بعد الاحراز هنا) وكذا قبل الاحراز بعد الإصابة كما أوضحناه عند قوله ونذب للإمام أن ينفل وقت القتال (قوله لجوازه أصنف واحد) أشار به إلى أنه يشترط أن يكون التنفيل المذكور لأحد الأصناف الثلاثة فلا يجوز لغنى كما صرح به الزيايقي والقهستاني وغيرهما وما بحثه في البحر رده في النهروغبي (قوله وسلبه) بفحتمين بمعنى المساو والمجمع أسلاب (قوله مامعه من مركبه وثيابه) ومن ذهب وفضة في حقيقته أو وسطه وخاتم وسوار ومنطقة في الصحيح نهر عن الحقائق (قوله لا ماعلى دابة أخرى) ولما كان مع غلامه أو في خيمته نهر (قوله حكمه قطع حق الباقيين) أي باقي الغنائين وحيث أن الخمس فيما أصابه لأحد وبورث عنه ولومات بدار الحرب شرباً ليلسة فالحفظ درم متقى قلت ومن حكمه قطع التفاوت أيضاً فيستوى فيه الفارس والراجل كما قدمناه عن شرح السير (قوله لا المالك قبل الاحراز) هذا عندهما وعند محمد يثبت وجوب الصمان بالاتلاف قبل على هذا الاختلاف هداية وغيرها قلت والظاهر أن المراد بنفي ثبوت المالك عندهما نفي تمامه والافكيف بورث مال لم يملكه مورثه ولم أر من نبه عليه درم متقى (قوله لم يحل له وطؤها ولا بيعها) أي قبل الاحراز خلافاً لمحمد كما مر (قوله لم تحل له إجماعاً) أي حتى يخرجها ثم يستبرأها ط عن السليبي (قوله والسلب لكل) أي لكل الجندان لم يعمل الإمام به للقاتل ونخصه الشافعي رحمه الله بالقاتل درم متقى (قوله الحديث الخ) ذكر في لفتح أن الحديث ضعيف ولا يصرفه لانه مستأثر به لأحد محتمل حديث السلب

(ولا ينفل بعد الاحراز هنا) أي بدارنا (الامن الخمس) لجوازه أصنف واحد كما مر (وسلبه مامعه من مركبه وثيابه وسلاحه) وكذا ماعلى مركبه لا ماعلى دابة أخرى (و) التنفيل (حكمه قطع حق الباقيين لا المالك قبل الاحراز بدار الاسلام) فإوفال الإمام من أصاب جارية فهي له فأصابها مسلم فاستبرأها لم يحل له وطؤها ولا بيعها (كألو أخذها المتلصص غنة واستبرأها لم تحل له إجماعاً) (والسلب لكل أن لم ينفل) الحديث ليس لك من سلب قتيلاً إلا ما طابت به نفس إمامك إجماعاً حديث الساب على التنفيل قلت وفيه مر وضت المفتي أبي السعود هل يحل وطء الاماء المشتراة من العزاة الا ان

أى قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلاً فله سلبه بجماله على التنفيل وليس كل ضعيف باطلا وقد تظاهرت
 أحاديث ضعيفة تفيد أن حديث السلب ليس ٢ نصبا عاما مستترا والضعيف اذا تعددت طرقه يرتقى الى
 الحسن فيغلب الظن بانه تنفيل ونظام تحقيق المقام فيه (قوله حيث وقع الاشتباه في قسمتهم) الاولى في قسمتين
 بضمير النسوة لعوده الى الاماء الا أن يقال انه عائد الى الغزاة وفيه بعد ثم الواقع الآن انه لا تقسم غنمة أصلا
 كما ذكره في الجواب (قوله وقع التنفيل السكى) أى بقول السلطان كل من أخذ شيئا فهو له أما لو قال كل
 ما أصبتم فهو لكم فانه لا يصح كما مر والمراد وقوعه لاى عسكر كان فى أى غزوة كانت والاخالفه ما مر من انه
 يعم كل قتال فى تلك السنة ما لم يرجعوا الكنيية النظر فيما بعد موت السلطان المنفل على هذا الوجه أو بعد
 عزله ونوابه غيره هل يبقى تنفيل الاول العام أم لا ويتعين عدمه ما لم ينفل الثانى مثله وهكذا الى وقتنا هذا فقد
 ذكر فى الخبرية أن أمر السلطان لا يبقى بعده موته وما قبل من أن كل سلطان من سلاطين آل عثمان نصرهم
 الله تعالى يؤخذ عليه عهد من قبله لا ينفع كما أوضحت ذلك فى كتاب تنبيه الولاة والحكام على شاتم خسير الامام
 (٣ قوله فبعد اعطاء الخمس لا تبقى شبهة) قد علم مما قدمناه قريبا عند قوله وجزا التنفيل بالكل أنه لا يلزم اعطاء
 الخمس فى التنفيل العام المقصود منه التخصيص دون التثريب كما لا يلزم فيه تفاوت الفارس والراجل لسقوط
 ذلك ضمنه لا قصد اعلى أن الواقع فى زماننا عدم القسمة وعدم اعطاء الخمس فكيف تتبقى الشبهة على فرض
 لزوم الخمس بل الشبهة باقية من حيث اننا لم نعلم أن سلطان زماننا هل ينفل تنفيلاً عاماً أم لا ولا يقال ان عدم
 القسمة اليوم دليل على وجود التنفيل لان جيوش زماننا يأخذون ما تصل اليه أيديهم سلباً ونهبة حتى من
 بلاد الاسلام ولو ظهر ما لكه المسلم لا يدفعه اليه الا بثمنه فليس فى حالهم ما يقتضى حياهم على الكمال وكذا
 حكم هذا الزمان وأمراء الجيوش لا ينفلون ولا يقسمون ولا يخمسون والظاهر أن ما يؤخذ من العنائم اليوم
 حكمه حكم العلول وقد ذكر فى شرح السير الكبير أن الغنائم اذا ندم وأتى بماعله الى الامام بعد تفرق الجيش
 فان شاء رده عليه وأمره بصرفه الى مستحقه وان شاء أخذه منه ودفع خمسة لمستحقه ويكون الباقي كاللقطة
 فان لم يقدر على أهله تصدق به أو جعله موقوفاً فى بيت المال وكتب عليه أمره وان لم يأت به الحال الى الامام
 ان لم يقدر على رده الى أهله فاستحب له أن يتصدق به وان قدر فالحكم فيه كاللقطة ودفعه الى الامام أحب
 فى اللقطة فيعطى الخمس منه لاهله وذكر أيضاً أن بيع العارزى سهمه قبل القسمة باطل كاعتاقه وفى حاوى
 الزاهدى اشترى جارية مأسورة لم يؤد منها الخمس من الامير يهذو ويحل وطونها وان اشترىها ممن وقعت فى
 سهمه يهذو فى أربعة أخماسها ولا يحل له وطؤها ٥ أى اذا قسمت ولم تخمس وانما حل فى بيع الامير بناء
 على ان له البيع قبل الاحراز كما مر ويكون الخمس حينئذ واجباً فى الثمن لا فيها فيحل وطؤها وادام يوجد تنفيل
 ولا قسمة ولا شرعاً من أمير الجيش لا يحل الوضوء بوجه أصلاً لكن لا تحكم على كل جارية بعينها من العنينة بانها
 لم يوجد فيها شئ من ذلك لاحتمال أن من أخذها اشتراها من الامير فارتفع ثمن الحرمة وبقيت الشبهة
 القوية وان الظاهر من حال الجيوش فى زماننا عدم الشراء ولا ترتفع الشبهة بعقد عايلها لانها حيث كانت
 مشتركة بين العائين وأصحاب الخمس لم يصح تزويجها بنفسها فالا حوط ما نقله بعض الشافعية عن بعض أهل
 الورع أنه كان اذا أراد التسرى بجارية ثراها ثانياً من وكيل بيت المال فأتى أى لانه اذا حصل اليأس من
 معرفته مستحقها من العائين صارت بمنزلة اللقطة واللقطة من مصارف بيت المال لكن اذا كان المشتري فقيراً
 له ثمنها ونقل فى القنية عن الامام الوبرى أن من له حظ فى بيت المال طر بماله وجهه بيت المال فله أن
 يأخذ ديانة ٥ ونظمه فى الوهبانية وفى البرازية قال الامام الخوانى اذا كان عنده ودعة فأتى المودع لا
 وارث له أن يصرف الودعة الى نفسه فى زماننا لانه لو أعطاه لبيت المال اضاعت لانهم لا يصرفونه مضافاً
 كان من أهله صرفه الى نفسه والاصرفه الى المصروف ٥ وقدم الشارح ٥ ذانى باب العشر من كتاب الزكاة
 وظاهره أن من له حظ فى بيت المال بكونه فقيراً أو عالة أو نحو ذلك ووجد ما يرجعه الى بيت المال من أى

حيث وقع الاشتباه فى قسمتهم
 بالوجه المشروح فأجاب
 لا توجد فى زماننا قسمة
 شرعية لكن فى سنة ٩٤٨
 وقع التنفيل السكى فبعد
 اعطاء الخمس لا تبقى شبهة
 ابتداء انتهى فليحفظ والله
 أعلم

٢ قوله نصبا كذا بالاصل
 المقابل على خط المؤلف
 واعمل الصواب نصا ٥
 مصححه

٤ قوله فان لم يقدر على أهله
 الخ هكذا بخطه واعله سقط
 من قلمه شئ والاصل فان لم
 يقدر على رده الى أهله الخ
 ٥ مصححه

٣ طالب فى حكم الغنية
 المأخوذة لاقسمة فى زماننا

مطالب فى وضو السراى
 فى زماننا

مطالب فحين له حق فى بيت
 المال وظفر شئ من بيت
 المال

بيت من البيوت الاربعية في آخر الجزيرة التي أخذها ديانة بطريق الظفر في زماننا ولا يتقيد أخذها بان يكون مرجع المأخوذ الى البيت الذي يستحق منه والا فصرف تركه بلا وارث ولقطة هو لقبط فقير وقصير لا ولي له وقوله فاذا كان من أهله أي من أهل بيت المال غير مقيد بكونه من أهل ذلك البيت كما هو ظاهر كلام الوري أيضا لانه لو تقيد بذلك لزم أن لا يأخذ مستحق شيئا لأن بيت المال في زماننا غير منتظم وليس فيه بيوت مرتبة ولو رد ما وجدته الى بيت المال لزم ضياعه لعدم صرفه الا في مصارفه كما حررناه في باب العشر من الزكاة فعلى هذا اذا اشترى جارية من الغنمية كان ممن يستحق من الخس جازله صرفها الى نفسه بطريق استحقاقه من الخس وان لم يكن مستحقا منه وله استحقاق من غيره كالعلم الغني ينبغي له ان يملكها الفقير مستحق من الخس ثم يشترىها منه أو يملكها من غيرها فقط ثم يشترىه منه لانه لو صرفها الى نفسه يبق فيها الخس فلا يحل له وطؤها لكن قد يقال ان الغنمية بعد الاحراز صارت مشتركة بين العامين وأصحاب الخس وقد مر أن من مات بعد الاحراز يورث نصيبه ولكن لما جهلت أصحاب الحقوق وانقطع الرجاء من معرفتهم صار مرجعها الى بيت المال وانقطعت الشركة الخاصة وصارت من حقوق بيت المال كسائر أموال بيت المال المستحقة لعامة المسلمين استحقاقا لا بطريق الملك لان من مات وله حق في بيت المال لا يورث حقه منه بخلاف الغنمية لحررة قبل جهالة مستحقيها وتفرقهم فانها شركة خاصة وحيث صار مرجعها بيت المال لم يبق فيها حق الخس أيضا فلان يستحق من بيت المال أن يملكها لنفسه هذا ما ظهر لي وقد رأيت رسالة لتحقق الشافعية السيد السهمودي قال فيها وقد كان شيخنا الوالد قد شري لي أمة للتسرى فإذا كرس شيخنا العلامة بمحقق العصر الجلال الحلي في أمر الغنائم والشرائع وكمل بيت المال فقال له شيخنا الوالد نحن نملكها بطريق الظفر لما لنا من الحق الذي لا نصل اليه في بيت المال لان تلك الجارية على تقدير كونها من غنمية لم تقسم قسمة ثمرية قد آل الامر فيها الى بيت المال لتعذر العلم بمستحقها فقال شيخنا الحلي نعم لكم فيه حقوق من وجوه اه وهذا موافق لما نقلناه عن القنية وعن البرازية والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب استيلاء الكفار) *

لما فرغ من بيان حكم استيلاء الكفار عليهم شرع في بيان حكم استيلاء بعضهم على بعض وحكم استيلائهم علينا فتح وبه ظهر أنه من اضافة المصدر الى فاعله لا الى مفعوله أيضا لانه هو ما فرغ من بيانه فانهم (قوله على بعضهم بعضا) تبع في هذا التعبير صاحب النهر وصوابه بعضهم على بعض كما قال ح أو اسقاط لفظ بعضا كما قال ط (قوله بدار الحرب) أفاد اطلاقه أنه لا يشترط الاحراز بدار المالك حتى لو استولى كفار الترك والهند على الروم وأحرزوها بالهند ثبت الملك لكفار الترك ككفار الهند كفي الخلاصة فهستاف ونحوه في البحر ويأتي ما يؤيده لكن ذكر ابن كمال ان الاحراز هنا غير بشرط وانما هو مخصوص في المسئلة الآتية وهي قوله وان غلبوا على أموالنا الخ على ما أفصح عنه صاحب الهداية اه أي حيث أطلق هنا وقيد بالاحراز في الآتية وذكر في الشرنبلالية مثل ما ذكره ابن كمال فتأمل (قوله لا استيلائه على مباح) أي فيما يملكه هو بمباشرة سببه كالاختطاب والاصطياد (قوله ولو سبي الخ) ذكر المسئلة بتعليقها في الدرر عن واقعات الصدر الشهيد ولم يذكر أموال أهل الذمة لانها كأموالنا فتملك بالاحراز وقوله من دارنا الظاهر أنه احتراز عما لو لحق الذي بدار الحرب فسبي منها أموال ودخل دارهم على نية العود فالظاهر أنه لا يملك بالسبي لبقاء عهد الذمة فله حكمنا نأمل (قوله من ذلك السبي للكافر) فسر اسم الاشارة بما ذكره كلفيد أنه راجع الى المسئلة الاولى دون مسئلة الذي لانهم اذا لم يملكوا الذي اذ اسبوه لم يملكه منهم فانهم (قوله اعتبارا بسائر أملاكهم) أي كإتلاف باقي أملاكهم وشمل ما اذا كان بيننا وبين المسيئين موادة لاننا لم نغدرهم انما أخذنا ما لا يخرج عن ملكهم ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين وادعة كان لنا أن نشترى من السابين لما ذكرنا الا اذا اقتتلوا بدارنا لانهم لم يملكوه لعدم الاحراز فيكون شراؤنا عدرا بالآخرة لانه على ملكهم ونمائه في البحر عن الفسخ وقوله لم

* (باب استيلاء الكفار) *
على بعضهم بعضا أو على
أموالنا (إذا سبي كافر
كافرا) آخر (بدا الحرب
وأخذ ماله ملكه) لا استيلائه
على مباح (ولو سبي أهل
الحرب أهل الذمة من دارنا
لا) يملكونهم لانهم أحرار
(وما نكحنا ما نكحهم من ذلك)
السبي للكافر (ان غلبنا
عليهم) اعتبارا بسائر
أملاكهم (وان غلبوا على
أموالنا)

ملكوه لعدم الاحراز يدل على اشتراط الاحراز في المسئلة المارة كما ذكرناه (تنبيه) في النهر عن منية
المنى اذا باع الحربى هناك ولده من مسلم عن الامام انه لا يجوز ولا يجوز على الرد عن أبي يوسف أنه يجبر اذا
خاصم الحربى ولو دخل دارا بأمان مع ولده فباع الولد لا يجوز في الروايات اهـ أى لان في اجازة بيع الولد
نقض أمانه كفى ط عن الولو الجنية (قوله ولو عبادا مؤمنين) وكذا الكافر بالاولى وكان الاولى التعبير بالقن
ليخرج المدير والمكاتب وأم الولد فانهم لا يملكونهم كما سيذكره المصنف ومثل العبد الامة كفى المدير (قوله
وأحرزوها بدارهم) ويلحق بها البحر الملح ونحوه كغارة ليس وراءها بلادا سلام نقله بعضهم عن الجوى وفي
حاشية أبي السعود عن شرح النظم الهاملى سطح البحر له حكم دار الحرب اهـ وفي الشريعة لا يقيى بل باب
العشر سنل قارى الهداية عن البحر الملح أمن دار الحرب أو الاسلام أجاب أنه ليس من أحد القبيلى لانه لا قهر
لا حده ليه اهـ قال في الدر المنقى هناك لكن قد منى في باب نكاح الكافر أن البحر الملح ملحق بدار الحرب
(قوله ملكوها) هو قول مالك وأحمد أيضا في كل والوطء لمن اشتراهم منهم كفى الفتح لقوله تعالى
للفقراء المهاجرين مما هم فقراء قبل على أن الكفار ملكوا أموالهم التي هاجروا عنها ومن لا يصل الى ماله
ليس فقيرا بل هو ابن سبيل ولذا عطفوا عليهم في آية الصدقات وهذا مؤيد لما ورد من طرق كثيرة وان كانت
ضعيفة تفيد هذا الحكم بلا شك كما أوضحه وأطال في تحقيقه ابن الهمام (قوله لا الاستيلاء الخ) رد على
الهداية حيث ذكر أن عند الشافعى لا يملكونهم لان الاستيلاء مغلور فلا يفيدها الملك ولا ان الاستيلاء مورد
على مال مباح لان العصمة في المال انما ثبتت على منقاة الدليل وهو قوله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى
الارض جميعا فانه يقتضى اباحة الاموال وعدم العصمة لكنها ثبتت لضرورة تمكن المالك من الاتباع فاذا
زالت المكنة بالاستيلاء وتبين الدارين عدم مباحا كما كان اهـ موضحا من العناية والفتح (قوله لما أن
الصحيح الخ) حاصله ان هذا التعديل المنار عن الهداية مبنى على أن الاصل في الاشياء الاباحة وهو رأى المعتزلة
والصحيح من مذهب أهل السنة أن الاصل فيها الوقف حتى يرد الشرع بل الوجه أن العصمة ثابتة بخطاب
الشرع عندنا فلم تظهر العصمة في حقهم وعند الشافعى هم مخاطبون بالشرائع فظهرت العصمة في حقهم فلا
يملكونهم بالاستيلاء هذا حاصل ما فى المنبع شرح الجمع أقول وفيه نظر من وجوه * الاول أن ما مر عن
الهداية ليس مبنيا على أن الاصل الاباحة لان الخلاف المذكور فيه انما هو قبل ورود الشرع وصاحب
الهداية انما أثبت الاباحة بعد ورود الشرع مقتضى الدليل بل يعنى أن مقتضى الدليل اباحها لكن ثبتت
العصمة بعارض وقد صرح بذلك في أصول البردوى حيث قال بعد ورود الشرع الاموال على الاباحة
بالاجماع لم يظهر دليل الحرمة لان الله تعالى أباحها بقوله جعل لكم ما فى الارض جميعا * الثانى أن الكفار
مخاطبون بالايمان وبالعقوبات سوى حد الشرب وبالاعمالان وانما الخلاف في العبادات كقدمنا أوائل
الجهاد * الثالث أن قوله ولم تظهر العصمة في حقهم أى هو مباح لهم ففيه رجوع الى القول بالاماحة كما أفاده
ط * الرابع أن نسبة الاباحة الى المعتزلة مخالف لما فى كتب الاصول ففى تحرير ابن الهمام المختار الاباحة
عند جمهور الحنفية والشافعية اهـ وفي شرح أصول البردوى لا علامة الاكمل قال أكثر أصحابنا وأكثر
أصحاب الشافعى ان الاشياء التي يجوز أن يرد الشرع بابا - تناوحت قبل وروده على الاباحة وهى الاصل
فيما حتى أبيع لمن لم يبلغه الشرع أن يأكل ما شاء واليه أشار مجرى الاكرام حيث قال أكل الميتة وشرب الخمر
لم يحرم الا بالنهي فجعل الاباحة أصلا والحرمة بعارض النهى وهو قول الجبائى وأبي هاشم وأصحاب الظاهر
وقال بعض أصحابنا وبعض أصحاب الشافعى ومعتزلة بغداد انما على الخطر وقالت الاشعرية وعامة أهل
الحديث انما على الوقف حتى ان من لم يبلغه الشرع يتوقف ولا يتناول شيئا فان تناول لم يوصف فعليه محل ولا
حرمة ولا يبدل القاهر البعداى تفسيره لا يستحق ثوابا ولا عقابا واليه مال الشيخ أبو منصور اهـ وبسط أدلة
الاقوال به (قوله ويفترض عليهم اتباعهم) أى لاستنقاذ أموالنا ما موافق دار الاسلام فان دخلوا دار

مطلب فيما لو باع الحربى
ولده

مطلب يلحق بدار الحرب
المغارة والبحر الملح

ولو عبادا مؤمنين (وأحرزوها
بدارهم ما كوها)
لا الاستيلاء على مباح لما
أن الصحيح من مذهب أهل
السنة أن الاصل في الاشياء
التوقف والاباحة وأبى
المعتزلة بل لان العصمة من
جمله الاحكام المشروعة وهم
لم يخاطبوا بها فبقى في
حقهم ما لا غير معصوم
فيملكونه كما حققه صاحب
الجمع في شرحه ويفترض
عليها اتباعهم

مطلب فى ان الاصل فى
الاشياء الاباحة

قوله طهر بماله وجهه الخ
هكذا بخطه ولعل الاصول
وطهر بماله وجهه الخ اهـ

فان أسلموا تقرروا ملكهم
(وان غلبنا عليهم) أي بعد
ما أحرقوه وأبادوهم أما
قبله فهي لما لكها بجانا
مطلقا (فن وجد ملكه قبل
القسمه) بين المسلمين لا بين
الكفار كما حققه في الدرر
(فهو له بجانا) بلا شيء (وان
وجده بعدها فهو له بالقسمه)
جبرا للضررين بالقدر
الممكن (ولو) كان ملكه
(مثليا فلا يبيح له عليه
بعدها) اذ لو أخذه أخذه
بمثله فلا يفيد ولو قبها
أخذ بجانا كما (وبالثلث)
الذي اشتراه (لو اشتراه
منهم تاجر) أي من العدو
وأخرجه الى دارنا وبقيمة
العرض لو اشتراه به
وبالقيمة لو اتهمه منهم زاد
في الدرر أو ملكه بعقد فاسد
لكن في البحر شره بخمر
أو خنزير ليس لما لكه
أخذه باتفاق الروايات
وكذا لو شره بمثله فسيئة أو
بمثله فدرا ووصفا بعقد
صح أو فاسد لعدم الثابتة
فلو بأقل قدرا أو أردا وصفا
فله أخذه نالانه يفيد وليس
بربالة فداء (وان) وصليه
(فقأ عينه) أو قطع يده
(وأخذ) مشريه (أرشه)
أو فقأها المشتري فيأخذ
بكل الثمن ان شاء

الحرب لا يفترض والاولى الاتباع بخلاف الذراوى يفترض اتباعهم مطلقا بغير من المحيط وقوله مطلقا أي
وان دخلوا دار الحرب لكن ما لم يبالغوا في حصرهم كما قبله من أول الجهاد عن الذخيرة (قوله فان أسلموا تقرروا
ملكهم) أي لا يسبيل لاربابها عليها بغير عن شرح الطحاوى وعبارة الشارح بالتقرير لان ملكهم بعد الاخراج
قبل الاسلام على شرف الزوال اذا غلبنا عليهم وبهذا التعبير صحت كره هذه المسئلة في شرح قوله وان غلبوا على
أموالنا الخ ليفيد أن قوله ملكوها أي ما سلكا على شرف الزوال والا كان المناسب ذكرها عند قوله وملكها
ما نجد من ذلك الخ بان يقول الا ان كانوا أسلموا تقرروا ملكهم تأمل (قوله أما قبله) أي قبل الاخراج (قوله
مطلقا) أي قبل القسمه أو بعدها (قوله فن وجد ملكه) الاضافة للعهد أي الذي يملكه الكفار ولو دخل في
دار باحري بأمان وسرق من مسلم طامعا أو متاعا وأخرجه الى دارهم ثم اشتراه مسلم وأخرجه الى دارنا أخذ
ماله بلا شيء وكذا لو أبق عبد اليهم ثم اشتراه مسلم كفى المحيط وغيره فهستاني (قوله كما حققه في الدرر) أي
رادا على ما وقع في شرح الجمع لمصلحة من جعل القسمه على القسمه بين الكفار حيث قال انه يخالف لجميع
الكذب كما لا يخفى على أولي الابصار (قوله بلا شيء) تفسير لقوله بجانا (قوله بالقيمة) أي قيمته يوم أخذ الغنائم
فهستاني وفيه أيضا انه لو مات المالك لا يسبيل لوارثه لان الخيار لم يورث اه أي لانه مخير بين أخذه بالقيمة
ونزكه لكن نقل السائحاني عن الحسابية لو مات المأسور ومنه بعد اخراج المشتري من العدو ولو رثته أخذه على
قول محمد لا لبعض الورثة وعن أبي يوسف ليس لورثة أخذه (تنبيه) في الشرع بلاية عن الجوهر ولو كان
عبدنا فأعتقه من وقع في سهمه نفذ عتقه وبطل حق المالك وان باعه أخذه ملكه بالثلث وليس له نقض
البيع (قوله جبر للضررين الخ) لان المالك القديم يتضرر بزوال ملكه عنه بلارضاه ومن وقع العين
في نصيبه يتضرر بالاخذ منه بجانا لانه استحقه عوضا عن سهمه في الغنيمه فقلنا يباح الاخذ بالقيمة جبرا
للضررين بالقدر الممكن وقبل القسمه المالك فيه للعامة فلا يصيب كل فرد منهم ما يبالى بطوته فلا يتحقق الضرر
اه درر (قوله ولو قبها الخ) مكرر بما قبله ط (قوله الذي اشتراه) الضمير المستتر عائدا الى تاجر لانه وان
تأخر في اللفظ لانه متقدم في المعنى لانه في جواب الشرط فان التقدير ولو اشتراه منهم تاجر أخذه بالثلث الذي
اشتراه به (قوله وبالقيمة لو اتهمه منهم) لانه ثبت له ملك خاص فلا يزال الا بالقيمة بغير وفيه إشارة الى أنه لو مثليا
لا فائدة في أخذه كما (قوله أو ملكه بعقد فاسد) أي فانه يأخذ بالقيمة لو قيميا (قوله ليس لما لكه أخذه)
أي بالخر والخنزير بل يأخذ بقيمة نفسه كما قلناه في النهر عن السراج الوهاج وحيث لا معنى للاستدراك بل
كان عليه أن يقول أو ملكه بعقد فاسد كما لو شره بخمر أو خنزير اه ح قلت لكن صاحب السراج قال
في الجوهره وان اشتراه بخمر أو خنزير أخذه بقيمة الخمر وان شاء تركه اه الا أن يحمل هذا على ما اذا كان
البيع مثليا وما في السراج على ما اذا كان قيميا تأمل ولم يذ كر هل له أخذه بقيمة الخنزير والظاهر نعم يجعل
قيمة الخنزير قائمة مقام المبيع لا مقام الخنزير كما ذكره في الشفعة فيما لو اشترى دارا بخنزير وشفع بها مسلم
بأخذها بقيمة الخنزير وتكون قائمة مقام الدار فتأمل (قوله وكذا لو شره الخ) أي ليس لما لكه أخذه
وهذا انقيس لقول المتن وبالثلث الخ (قوله ولو بأقل قدرا) كما لو كان التاجر اشترى قفيزا بنصف قفيز منه
(قوله أو أردا وصفا) كأن اشترى قفيزا جيدا بأردأ منه وكذا لو بالعكس (قوله وليس بربالة فداء)
أي لا عوض وهذا راجع الى قوله ولو بأقل قدرا أما الأردأ وصف بعد التماثل في القدر لا يتوهم كونه ربالا
جيدا ورديتها سواء (قوله وان وصليه) أي واصله ما بعده بما قبلها الا شرطية (قوله فقأ عينه) المناسب
أن يرسم فقأ بالياء مبنيا للمجهول وصورة المسئلة اذا أخذ الكفار عبدا ودخلوا به دار الحرب فاشتراه
رجل وأخرجه الى دار الاسلام ففقت عينه وأخذ أرشها فان المولى يأخذ به بالثلث الذي أخذ به المشتري
من العدو ولا يأخذ الأرض لان المالك فيه صحيح وكان الأرض حاصلا في ملكه ولو أخذها فأنما يأخذ بمثلها
لان الأرض دراهم أو دنانير وتعامه في العمالية (قوله أو فقأها المشتري) أشار به الى قول البحر انه لا فرق

في الثاني بين أن يكون المشتري أو غيره (قوله لأن الأوصاف الخ) أي والعين كالوصف لأن بها يحصل وصف الأوصاف وقد كانت في ملك صحيح فلا يقابلها شيء منهنه والعقار كالارش نهر (قوله والقول للمشتري الخ) لأنه ينكر استحقاق الأخذ بما يدعيه المالك القديم كالشترى مع الشفيع (قوله لأن البيعة مبنية) أي مظهرة وهو علة المقدر وهو أمان عند وجود البرهان من أحدهما فيقبل لأن الخ (قوله أيضا) أي كما أن بيعة المالك تقبل إذا برهن وحده كما علم مما قبله (قوله خلافا للثاني) فإن البيعة عند البيعة المشتري ولا يخفى أن الأوجه الأول لأن البيعة لا تنافي خلاف الظاهر والظاهر مع من يكون القول قوله وهو المشتري فبيعة المالك أقوى لاثباته خلافاً هذا ما ظهر لي فافهم (قوله وإن تكرر الاسر والشراء) قيد بالتكرر ولأن المشتري الأول لو وهبه كان أولاً أخذ من الموهوب له بقيمة كل ووهبه الكافر لمسلم فتح (قوله لورود الاسر على ملكه) أي على ملك المشتري الأول فكان الأخذ له حتى لو أبيع أن يأخذه لم يلزم المشتري الثاني إعطاؤه للأول فتح (قوله ثم يأخذ المالك القديم) أي ثم بعد أخذ المشتري الأول من المشتري الثاني إذا أراد المالك الأول أن يأخذ من المشتري الأول يأخذه بالثمنين (قوله وقبل أخذ الأول) الظرف متعلق بما بعده وهو قوله لا يأخذ القديم قال في النهر أي لا يأخذ المالك القديم من الثاني ولو كان الأول غائباً وحاضراً أبيع عن أخذه لأن الاسر ما ورد على ملكه (قوله كذا لا يضيع الثمن) أي على المشتري الأول (قوله ومديننا) ظاهر في المدبر المطلق أما المقيد فهل يملكونه أولاً وفي تعميل المصنف بأن الاستيلاء إنما يكون سبباً للملك إذا لا في خلافه بل للملك إشارة إلى ملكهم المقيد بغير الاستيلاء (قوله فيما أخذه مالكم) ولوني بدناجر اشتراهم منهم أو واحد من العسكر نهر (قوله تؤدي ثمنه) أي إن وقع في سهمه (قوله وغلظ عليهم جميع ذلك) فلأهدى ملكهم لمسلم دية من أحرارهم ملكه إلا إذا كان قرابته ولودخل دارهم مسلم بأمان ثم اشتري من أحدهم ابنه ثم أخرجه إلى دارنا نهر أم ملكه وهل يملكه في دارهم خلاف والمصحح لا يكفي الحيثية وفيه اشعار بأن الكفار في دارهم أحرار وليس كذلك فإنهم أرقاء فيها ٢ وإن لم يكن ملك لأحد عليهم على ما في المستصفي وغيره فهو مستأنف لمخضار منعتي قلت لكن قدمنا في العتق أن المراد بكونهم أرقاء أي بعد الاستيلاء عليهم أم قبله وهم أحرار لما في الظاهرية لقول لعبد نفسه سبباً حر أو أملك حر أو علم أنه سي لا يعنق والاعتق قال وهذا دليل على أن أهل الحرب أحرار ٣ وما في المصنف دليل عليه أيضا (قوله ولوني) أي نفر من باب صرب مصدره الدود كفي البحر عن المغرب (قوله إذا لا بد للجماع) أي لمدية تكونها لا تعقل (قوله وإن أبق إليهم قن الخ) أي سواء كان مسلم أو ذمي فيد بقوله إليهم لأنهم لو أخذوه من دار الإسلام ملكوه اتفاقاً وبقوله مسلم أحتراراً عن المرتبة أي وفي العبد الذي إذا أبق قولاً كفي المصحح وقوله نهر المصنف شرح الوقاية من أن الخلاف فيما أخذوه قهر أو قيدوه أما إذا لم يكن قهر أو إكراه لكونه انطفاقاً نهر (قوله لا) أي لا يملكونه فيما أخذوه المالك القديم ٤ أي سواء كان وهو بامتنعهم للذي أخرجه ومشتري أو معنوماً لكن لو أخذ بعد القسمه وقبض الإمام المتخوذه من بيت المال ونحوه في الفتح (قوله لظهور ريدته على نفسه) لأنه آدمى مكمله يدعي نفسه وانما سقط اعتباره بغيره التمسك بالولي من الانتفاع وقد زالت يد المولى بمجرد دخوله دار الحرب فظهرت يد العبد على نفسه وصار معصوماً بنفسه ولم يبق محلاً لتلك بحلاف ما إذا أخذوه من دار بالان بد المولى فأنه حكم بالقيام بد أهل السار ونحوه في المفتح (قوله ما كوه اتفاقاً) لعدم اليد والعصمة ط (قوله وأخذ غيره الثمنين) أي عداً لإمام وعدهما بالثمن أيضاً اعتباراً بالحقبة الاجتماع بالانفراد ولا تكون يده على نفسه مائة من استيلاء الكفار على مائة لغيره المصنف للمالك بالاستيلاء كغيره بحر ونظر فيه في الفتح بأن ملكهم مائة لا يباحته ويحيا يصير مباحاً إذا تمكن عليه يداً واحد وهذا عليه يد العبد (قوله وعتق عبده مسلم) أي عتق بغيره ومثله لو أبيع يده في العبدية (قوله لأنه) أي المستأنف يجبر على بيعه أي بيع العبد الذي الذي نهر لا يمكن من ادعاء دار الحرب كفي الزيلعي عن

لأن البيعة مبنية ولو برهنا
فبيعة المالك أيضا خلافاً
لثاني نهر (وإن تكرر الاسر
والشراء) بأن أسرتنا
وشراء آخر (أخذ) المشتري
(الأول من الثاني بثنائه)
جبر الورود الاسر على
ملكه فكان الأخذ له (ثم
يأخذ) المالك (القديم
بالثمنين إن شاء) لقيامه
عليه ما وقبل أخذ الأول
لا يأخذ القديم
لا يضيع الثمن (ولا يملكون
حرّاً ومديننا وأم ولدينا
ومكتبنا) فخرينهم من
وجه فيما أخذوه مالكم مجاناً
لكن بعد القسمه تؤدي
قيمة من بيت المال (وغلظ
عليهم جميع ذلك بالعامة)
لعدم العصمة (ولو نذ إليهم
دابة ملكوها) لتعقّق
الاستيلاء دلالة للجماع
(وإن أبق إليهم قن مسلم
فأخذوه) قهر (لا) خلافاً
لهم ما ظهور ريدته على نفسه
بالخروج من دارنا فلم يبق
محلاً للملك (بمخلاف ما إذا
أبق إليهم بعد ارتدادهم
فأخذوه) ما كوه اتفاقاً
(ولو أبق ومعه فرس أو
مذراع فاشترى رجل) ذلك
(كله منهم أخذ) المالك
(العبد مجاناً) لما أسرتهم
لا يملكونه (و) أخذ (غيره
بالثمنين) لأنهم ملكوه وعتق
عبد مسلم أو ذمي لأنه

٢ مطلب في قواهم أن أهل الحرب أرقاء مطلب إذا اشترى المستأنف عبداً لم يجبر على بيعه ٣ قوله وأخذ غيره بالثمنين مجاناً هكذا يحمله والذي في الشرح بالثمنين فقط بدون زيادة كلمة مجاناً على أنه لا معنى للجمع بينهما تأمل ٤

النهاية من الايضاح (قوله اقامة لتبائن الدارين الخ) هذا وجه قول الامام وقال لا يعتق لان الازالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع وقد انقطعت ولاية الجبر عليه فبقى في يده عبدا وله أن يخلص المسلم عن ذل الكافر واجب في مقام الشرط وهو تبائن الدارين مقام العلة وهو الاعناق تخليصه كما يقام مضي الثلاث حبس مقام الطريق فيما اذا أسلم أحد الزوجين في دار الحرب ابن كمال (قوله كملوا ستولوا عليه الخ) ذكر هذا الفرع في الدرر لكن ذكر في البرازية وكذا في التتارخانية عن المنقط عبدا أسره أهل الحرب وألقوه بدارهم ثم أبق منهم بر دالي سيده وفي رواية يعتق اه وناهره أن المرجح عدم العتق وهو ظاهر لان سيده المسلم له حق استرداده كملوا فحسب ما يأتي عقبه (قوله فبذل المستأمن الخ) عبارة النهر هكذا قبل بشاره المستأمن لان الحربى لو أسر العبد المسلم وأدخله داره لا يعتق عليه اتفاقا للمانع عنده من عمل المقضى عمله وهو حق استرداد المسلم اه وبه يظهر ما في عبارة الشارح من الخلل (قوله لمانع حق استرداده) الاضافة بيانية أى لمانع هو حق استرداد المولى المسلم عبده وحاصله الفرق من جهة الامام بين هذه المسئلة وما قبلها وهو أن كلامنا من ملكه الحربى في دارنا وجب ازالته عن ملكه وهناك ما كان قبل ادخله دارهم فكان للمولى حق استرداده فلو اعتقناه على الحربى حين أحرقه أبطلنا حق استرداد المسلم اياه جبراف كان ذلك مانعا من عمل المقضى عمله أى من تأثير تبائن الدارين في الاعناق (قوله كعبد لهم الخ) أى كجاعتق عبد الخ وهذا على قوله خلافا لهما (قوله أسلم غنة) أى في دار الحرب وهو قيد اتفاق اذ لو خرج مراعى المولاه فأسلم في دارنا فالحكم كذلك بخلاف ما اذا خرج باذن مولاه أو بأمره لحاجة فأسلم في دارنا فان حكمه أن يبيعه الامام ويحفظ غنة لمولاه الحربى بحر (قوله أزاله عسكرنا غنة) لا يعلم فيه خلاف بين أهل العلم فتح (قوله أو اشتراه مسلم الخ) أى يعتق خلافا لهما لان فهر مولاه زال حقيقة بالبيع وكان اسلامه بوجوب ازاله فهر عنه الا أنه تعذر الخطاب بالازالة ما قيم ماله أثر في زوال الملك مقام الازالة بحر (قوله أو عرضه على البيع الخ) لانه لما عرضه فقد رضى بزوال ملكه ففتح (قوله في هذه النسخ صور) أقول بل هي احدى عشرة صورة لأن العبد الذى اشتراه المستأمن وأدخله دارهم امام مسلم أو ذى وقوله كملوا ستولوا عليه أى على العبد المسلم أو الذى اه ح قلت مسئلة الاستيلاء قد علمت ما فيها نعم براد مسئلة ما لو خرج مراعى المولاه (قوله ولاولاه لاحد عليه الخ) عزاء في الدرر الى غاية البيان عن شرح الطحاوى واعترض بأن الذى في شرح الطحاوى ولا يثبت ولأه العبد الخارج اليها مسلما لا حدلان هذا عتق حكى اه فقد خصه بالخارج اليها فالتسكن العذر لصاحب الدرر أن العتق حكى في الكل فالظاهر عدم الفرق (قوله لو قال الحربى الخ) الذى تقدم من المسائل صح فيه العتق بلا اعتناق وهذه بالعكس لان العتق لم يصح فيها مع صريح الاعتناق والمراد بالحربى من كان منشؤه دار الحرب سواء أسلم هناك أو بقى على حربته احترازا عن مسلم دخل دار الحرب فاشترى عبدا حرييا فاعتقه فلا استحسان انه يعتق بلا تخليه وله الولاء كما حررناه أول باب العتق فراجع (قوله آخذ ابده) أى لم يخل سبيله (قوله لا يعتق عند أبى حنيفة) حتى لو أسلم والعبد عنده فهو ملكه وعندهما يعتق اصدور ركن العتق من أهله بدليل صحة اعتناقه عبدا مسلم في دار الحرب في محله لكونه مملوكا (قوله لانه معتق ببيانه) أى بتصرحه بلسانه مسترق ببيانه أى بيده وهذا وجه قول الامام قال الزياحى وهذا لان الملك كإزول يثبت باستيلاء جديد وهو أخذ له بيده في دار الحرب فيكون عبدا له بخلاف المسلم لانه ليس بعمل التملك بالاستيلاء اه والله سبحانه أعلم

(باب المستأمن)

بكسر الميم اسم فاعل بقرينة التفسير ويصح بالفتح اسم مفعول والسين والتاء للصيرورة أى من صار مؤمنا أهاده ط (قوله دار غيره) المراد بالدار الاقامة المختص بغير ملك اسلام أو كافر لا ما يشمل دار السكى حتى يرد انه غير مانع فادهم (قوله حرم تعرضه لشيء الخ) شمل الشئ أمته المأسورة لانها من أملاكهم بخلاف زوجته

يجبر على بيعه أبيض يلى
(شراء مستأمن ههنا
وأدخله دارهم) اقامة
لتبائن الدارين مقام الاعناق
كملوا ستولوا عليه وأدخلوه
دارهم فأبقى منهم البناقيد
بالمستأمن لانه لو اشتراه حربى
لا يعتق عليه اتفاقا لمانع
حق استرداده نهر (كعبد
لهم أسلم غنة فبذلنا) الى دارنا
أولى عسكرنا غنة أو اشتراه
مسلم أو ذى أو حربى غنة أو
عرضه على البيع وان لم
يقبل المشتري بحر (أو
ظهرنا عليه) ففي هذه
التسع صور يعتق العبد بلا
اعتناق ولاولاه لاحد عليه
لان هذا عتق حكى درر
وفي الزياحى لو قال الحربى
لعبد آخذ ابده أنت حر
لا يعتق عند أبى حنيفة لانه
معتق ببيانه مسترق ببيانه
(باب المستأمن)
أى الطالب للامان (هو
من يدخل دار غيره بأمان)
مسما كان أو حربيا (دخل
مسلم دار الحرب بأمان حرم
تعرضه لشيء) من دم ومال
وفرغ (منهم)

وأم ولد ومدرته لعدم ملكهم له وكذا أما أسروهم من ذراري المسلمين فله تخليصهم من أيديهم إذا قدر أماده في البحر * (تنبيه) * في كافي الحاكم وإن بايعهم الدرهم بدرهمين نقد أو نسيئة أو بايعهم بالحر والحرير والميتة فلا بأس بذلك لأن له أن يأخذ أموالهم برضاهم في قولهما ولا يجوز تنقي من ذلك في قول أبي يوسف اه (قوله إذا أسلمون عند شروطهم) لأنه ضمن بالاستئمان أن لا يتعرض لهم والعدو حرام إلا إذا غدر به ملكهم فأخذ ماله أو حبسه أو فعل غير ذلك ولم يمنعه لانهم هم الذين نقضوا العهد بجر (قوله فلأخرج الح) تنزيح لكون الملك حراما على حرمة التعرض كما أشار إليه بقوله للعدو فافهم (قوله دية صدقه) لحصوله بسبب محظور وهو الغدر حتى لو كان جارية لا يحل له وطؤها ولا للمشتري منه بخلاف المشتراة شراء فاسدا فان حرمة وطئها على المشتري خاصة وتحلل للمشتري منسبه لانه باع بيعا صحيحا فاعطاه حق المائع الأول في الاسترداد وهذا الكراهة للعدو والمشتري الثاني كالاول فيه وتعامه في الفتح وفيه ملو تزوج امرأته منهم ثم أخرجها إلى دارنا فهرام ملكها فيفسخ النكاح ويصح بيعه لها وإن طأعته لا يصح بيعه لانه لم يملكها وقيدوا أخرجها كرها بما إذا أضر في نفسه أنه يخرجهما لبيدها ولا بد منه إذا أخرجها لاعتقاده أن له أن يذهب بزوجته إذا أرفاها المجل ينبغي أن لا يملكها اه (قوله في يد بالأخراج لا ولو غصب الح) يعني ولم يخرجه لانه محترق العبد وعبارته في الدر المنثور في يد بالأخراج لانه لو لم يخرجه وجب رده عليهم للعدو (قوله وإن أطلقوه) أي تركوه في دارهم فتح (قوله لانه لا يباح الا بالملك) ولما لم تزل الاحراز بدارنا (قوله الا اذا وجد) أي الأسير ومثله التاجر كما قدمناه وفي قوله امرأته إشارة إلى بقاء النكاح سواء سببت الزوجة قبل زواجها أو بعده لكن في فتاوى قارئ الهداية ان المأسورة تبين شرعية بلاية ثم نقل في النكاح ما يفيد انهم لا تبين عدم تبين الدارين قال لا يتأمل فيما في فتاوى قارئ الهداية درمستي (قوله بخلاف الامة) أي القصة المأسورة فلا يحل له وطؤها مطلقا لانها مملوكة لهم بجر (قوله تجب العدة) فلا يجوز وطؤها حتى تنقضي عنتها بجر (قوله للشبهة) أي شبهة الملك في البحر في غير هذا الموضع عن المحيط لانهم باسروا الوطء على تأويل الملك فوجب العدة ويثبت النسب اه (قوله فان أدانه) أي التاجر الذي دخل دار الحرب بأمان (قوله يبيع أو قرض) ظاهره قبول الدين للقرض وهو موافق لما في المغرب يخالف لما في الفاموس وفي طلبة الطالبة ما حاصله ان من قصر المداينة على البيع بالدين شدد وقال أدان من باب الافتعال ومن أدخل فيه القرض ونحوه مما يجب في الذمة بالعدة أو الاستهلاك خفف وتعامه في النهر (قوله وبكسه) أي بان أدان حربيا (قوله لانه ما التزم الح) قال الزياحي لان القضاء يستدعي الولاية ويعتمد هار ولا ولاية وقت الادانة فضلا لا قدرة للقاضي فيه على من هو في دار الحرب ولا وقت القضاء على الاستئمان لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى من أفعاله وانما التزمه فيما يستقبل والعصب في دار الحرب سبب يغير الملك لانه استيلاء على مال مباح غير معصوم فصار كالادانة وقال أبو يوسف يقضي بالدين على المسلم دون العصب لانه التزم أحكام الاسلام حيث كان وتجب بانه اذا امتنع في حق المسلم امتنع في حق المسلم أيضا حقيقة للتسوية بينهما اه ملخصا قال في الفتح ولا يخفى ضعفه فان وجوب التسوية بينهما ليس في أن يعطى حق أحدهما بل لا وجوب لوجوب إبطال حق الآخر بموجب بل انما ذلك في الاقبال والاقامة والاجلاس ونحو ذلك (قوله لانه عدو) لانه التزم بالزمان أن لا يعدرهم ولا يقضي عليه لما ذكرنا من أن ما يباح على مال مباح والحاصل ان الملك حصل بالاستيلاء فلا يقضي عليه بالرد لانه سبب محظور وهو العدو ورث خبيثا في الملك فاداب في رد ديانة فافهم (قوله لما يبيعنا) في قوله لانه ما التزم حكم الاسلام الح (قوله ككونه مكتوبا أو موعولا) أو مع عدد من المسلمين بجر (قوله لو قوعه صححنا) أي والولاية ثابتة بحالة القضاء لانها لا تراعى الاحكام بالاسلام بجر (قوله للراضى) علة لكونه صححا (قوله لما سر) أي أول الباب السابق ولا يؤثر بالرد لان ملكه صحح لا خبيث فيه نهر أي لانه لا غدر فيه بخلاف المستأمن (قوله لسقوط القود) أي في العمد لانه لا يمكن استيفاء القود لاجتماعه ولا

لانه لو غصب منهم شيئا رده عليهم وجوبا (بخلاف الأسير) فيباح تعرضه (وان أطلقوه طوعا) لانه غير مستأمن فهو كالمناصص (فانه يجوز له أخذ المال وقتل النفس دون استباحة الفسرج) لانه لا يباح الا بالملك (الا اذا وجد امرأته المأسورة أو أم ولده أو مدرته) لانهم ماء الكوهر بخلاف الامة (ولم يطعن أهل الحرب) اذا وطئوهن تجب العدة للشبهة (فان أدانه حربيا) دية يبيع أو قرض (وبكسه أو غصب أحدهما) صاحبه ونحوها (البتة قض) لا حد بشئ (لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى بل فيما يستقبل) (ويقتى المسلم برد المعصوب) زيلعي زاد الكمال (و) برد (الدين) أيضا (ديانة) لانضاء لانه غدر (وكذا الحكم) يجري في حربين (فلا ذلك) أي الادانة والعصب (ثم استئمانا) لما بينا (خرج حربى مع مسلم الى العسكر فادى المسلم اليه أسيره وقال) الحسرى (كنت مستأمننا) فالقول للعربى الا اذا قامت ترينه (ككوبه مكنونا أو موعولا) عمارة بالطاهر بجر (وان خرجا) أي الحسريان (مسلمين) ونحوها (فرضى بينهما بالدين) لو قوعه صححنا

للراضى (و) أما (العصب) (فلا) لما سر أنه ملكه (قتل أحد المسلمين المستأمنين صاحبه) (فلا) أو خطا (تجب الدية) استقوط القود دية

كالحد (في عاه) فيهما التعذر
الصيانة على العاقلة مع
تباين الدارين (والكفارة)
أيضا (في الخطأ) لا طلاق
النص (وفي) قتل أحد
(الأسيرين) إلا سحر
(كفر فقط) لما سر بالادية
(في الخطأ) ولا شيء في العمد
أصلا لأنه بالأسر صار تبعها
لهم فسقطت عصمته المقومة
للمؤثمة فلا يكفر في الخطأ
(كقتل مسلم) أسيرا أو (من
أسلم ثمة) ولو ورثته مسلمون
ثمة فيكفر في الخطأ فقط
لعدم الاحراز بداريا
* (فصل في استئمان
السكران)

(لا يمكن حربي مستأمن دينا
سنة) اثلا بصير عينا لهم
وعونا علينا (وتبيل له) من
قبل الامام (ان أقت سنة)
قيد اتفاق لجواز توفيت
مادونها كشهر وشهرين
دور لكن ينبغي أن لا يلحقه
ضرب بتقصير المدة جدا فتح
(وضعنا عليك الجزية فان
مكثت سنة) بعد قوله (فهو
ذمي) طاهر المذون أن قول
الامام له ذلك شرط لكونه
ذميا ولو أقام سنة أو سنتين
قبل القول وليس بنحو وبه
صرح العتابي وقيل نعم وبه
جزم في الدرر قال في النسخ
والأول أوجه

منعة دون الامام وجماعة المسلمين ولم يوجد ذلك في دار الحرب بحر (قوله كالحد) أي كسقوط الحد لو زنى
أو سرق لعدم الولاية (قوله فيهما) أي في العمد والخطأ (قوله لنعذر الصيانة) علة لقوله في ماله أي لا على
العاقلة لأن وجوب الديّة على العاقلة بسبب تركهم صيانتهم عن القتل ولا قدرة لهم عليها مع تباين الدارين وهذا
في الخطأ فكان ينبغي أن يزول العواقل لا تعقل العمد (قوله لا طلاق النص) هو قوله تعالى ومن قتل
مؤمنا خطأ فمحرير رقة مؤمنة بلا تعييد بدار الاسلام أو الحرب درر (قوله لما سر) أي من اطلاق النص
(قوله ولا شيء في العمد أصلا) أي لا كفارة لأنها لا تجب في العمد عندنا ولا فدية كما ذكره وهذا عندنا وقال في
الأسيرين الديّة في الخطأ والعمد ونظامه في البحر (قوله لأنه بالأسراح) بيان للفرق من جهة الامام بين
المستأمنين والأسيرين وذلك ان الأسير صار تبعاً لهم بالقهر حتى صار مقيماً بأقامتهم ومسافراً بأسفرتهم كعبيد
المسلمين فإذا كان تبعاً لهم فلا يجب بقتله دية كاملة وهو الحربي فصار كالمسلم الذي لم يجر البناء وهو المراد
بقوله كقتل مسلم من أسلم ثمة أي في دار الحرب فإنه لا يجب بقتله إلا الكفارة في الخطأ لأنه غير مؤثمة لعدم
الاحراز بالدار فكذلك هذا المعلن الاحراز الذي كان في دارنا تابعاً لهم في دارهم وأما المستأمن فعبره مقهور
لا مكان حروجه باختياره فلا يكون تبعاً لهم ونظامه في الزباني (قوله فسقطت عصمته المقومة) هي ما توجب
المال أو الغصاص عند التعرض والمؤثمة ما توجب الاثم والاولى ثبت بالاحراز بالدار كعصمة المال لا بالاسلام
عندنا فان الذي مع كفره يتقوم بالاحراز والثانية بكونه آدمياً لأنه خالق لا قامة الدين ولا يتسكن من ذلك إلا
بعصمة نفسه ان لا يتعرض له احد ولا يباح قتله إلا بعرض أفاده الزباني (قوله كقتل مسلم أسيراً) أفاد أن
تصوير المسئلة بالأسيرين غير قيد بل الاعتبار بكون المقتول أسيراً لان المباح كون المقتول صار تبعاً لهم بالقهر
كما علمت سواء كان القاتل مثله أو مستأمناً فلو كان بالعكس بأن قتل الأسير مستأماً فالظاهر انه كقتل
أحد المستأمنين صاحبه كما يحتمل ح (قوله ولو ورثته مسلمون ثمة) كذا في غالب النسخ وكان حقه أن
يقول مسلمين لأنه خبر كان المقدرة بعد لو وفي بعض النسخ المسلمون وهو وصفه لورثته وخبر كان قوله ثمة والله
سبحانه أعلم

* (فصل في استئمان السكران) * (قوله لا يمكن حربي مستأمن الخ) قيد بالمستأمن لأنه لو دخل دارنا بلا أمان
كان ومأمراً ذمياً ولو قال دخلت أماناً لأن ثبت ولو قال أنا رسول الملك فلمعه ثاب بعلامة تعرف كان آمناً
ولو دخل الحرم فهو في عهده وقال لا يؤخذ ولكن لا يطعم ولا يسقى ولا يؤذى ولا يخرج ولو قال مسلم أنا آمنته
لم يصدق إلا أن يشهد رجلان غيره وسواء أخذ قبل الاسلام أو بعده عند الامام وقال ان أسلم قبله فهو حر ولا
يختص به إلا أخذ عهده وطاهر قولهما انه يختص به اه ملخص من الفتح والبحر وقد ما بعضه قبل باب المعهم
قال الرملي ويؤخذ مما ذكره جواب حادثة الفتوى وهو انه يخرج كثيراً من سفن أهل الحرب جماعة منهم
للاستقاء من الأنهر التي بالسواحل الاسلامية فيقع فيهم بعض المسلمين فيأخذهم اه أي فيكون وبالجماعة
المسلمين عند الامام وفي كونه بحبس اه روايتان كما قدمناه قبل المعهم (قوله لا يصير عينا لهم الخ) العين هو
الجاسوس والعون الطاهر على الامر والجمع أعوان عمالية قال الرملي هذه العلة تنادي بحرمته تمكينه سنة بلا
شرط وضع الجزية عليه ان هو أقامها تأمل اه (قوله من قبل الامام) أي أو نائبه ط (قوله قيد اتفاقي)
أي بالنسبة للاقتل لا للاحراز فلا يجوز تحديداً أكثر من سنة بقريته قوله السابق لا يمكن الخ ط (قوله وقيل
نعم) أي يكون ذمياً والاولى ابدال نعم بلا أي لا يكون شرطاً (قوله وبه جزم في الدرر) أي نقلاً عن النهاية
عن المبسوط لكن عبارة المبسوط ينبغي للامام أن يتقدم اليه وأمره إلى أن قال وان لم يتقدم له مدة
فإنه يبرأ لحوال قال في النسخ وليس لازم أي لا يلزم من هذا أن قول الامام له ذلك غير شرط فإنه يصح بقوله
له ان ثبت صور الامتثال من العود فان أقام سنة من العود وفي هذا الشرط التقدم غير انه لم يوقت له
مدته خاصة والوجه أن لا يجمع حتى يتقدم اليه اه وأقره في البحر والنهر وحاصله أن ما في المبسوط غير صريح

في عدم الاشتراط فلا ينافي نصريح العتابي بالاشتراط وهو ما يشير إليه قول الهداية لأنه لما أقام سنة بغير
 تقدير الامام الخو به يستعني عن قول السعدية فاعل فيهم وايتين فافهم وعليه فإبتهاء المدّة من وقت التقدم
 لامن وقت الدخول (قوله ولا جزية عليه في حوال المكث) لأنه انما صار ذميا به نه تجب في الحول الثاني بحر
 (قوله لا بشرط أخذها منه فيه) أي في الحول أي بان قال له ان أقت حولا أخذت منك الجزية فتح (قوله
 واذا صار ذميا بحري القصاص الخ ٣) أما قبل صيرورته ذميا لا قصاص يقتله عدل الدية قال في شرح
 السير الاصل انه يجب على الامام نصرة المستأمنين ماداموا في دار باسكان حكمهم **==** أهل الدمة الا أنه
 لا قصاص على مسلم أو ذمي يقتل مستأمن ويتص من المستأمن يقتل ماله ويستودعه وارثه ان كان معه
 ود كرا أيضا المستأمن في دار اذا ارتكب ما يوجب عقوبة لا يقام عليه الا ما به حق العدم من قاص أو
 حد قذف وعند أبي يوسف يقام عليه كل ذلك الا إذا جر كاهل الذمة ولو أسلم عدل المستأمن أجز بر على يده
 ولم يترك بخرج ولودخل مع امرأته ومعهما أولاد صغار وأسلم أحدهما أو صار ذميا فالصغار تتبع له
 بخلاف الكبار ولو بالانتهاء التسمية بالبلوغ عن عقل ولا يصير الصغير بحال ذميه أو عمة أو جده ولو الاب ميتا
 في طاهر الرواية وفي رواية الحسن يصير مسلما لأم جده والصحح الاول ادلو صار مسلما لاسلام الجد الا دني
 ا صار مسلما لاسلام الاعلى ولزم الحكم بولدته لكل كافر لانهم أولاد آدم ونوح عليهم السلام ولو أسلم في دارا
 وله أولاد صغار في دارهم لم يتبعوا الا اذا خرجوا الى دار با قبل موت أبيهم اهـ لمصاصه كرهه ان عجة
 الصغير تثبت وان كان بمن يعبر عن نفسه ود كرى موضع آخر ان المستأمن لو قتل مسلما ولو عدوا أو قطع
 الطريق أو تحسس أخبارا بضعثها اليهم أو زنى بمسلة أو ذمية كرها أو سرق لا ينقض عهده اهـ لمصاص
 وحاصله ان المستأمن في دار با قبل أن يصير ذميا يحكمه حكم الذي الا في وجوب القصاص يقتله وعدم
 مؤاخذته بالعقوبات غير ما به حق العدو في أخذ العائنه العشرة وده ما قبل هذا الباب أنه ان لم أمر
 المسلمين فيما يستقبل أقول وعلى هذا لا يحل أخذ ماله به قد فاسد بخلاف المسلم المستأمن في دار الحرب فان له
 أخذ ماله هم برضاهم ولو بر ما أو فسر لان مالهم مباح لما الا أن العدو حرام وما أخذ برضاهم ليس غدر من
 المستأمن بخلاف المستأمن منهم في دار بالادار با يحل احراء الاحكام الشرعية ولا يحل لمسلم في دار با أن يعقد
 مع المسلم أمن الا ما يحل من انعقود مع المسلمين ولا يجوز أن يؤخذ منه شيء لا لزمه شرعا وان جرت به العادة
 كالذي يؤخذ من زوار بيت المقدس كقدومه في باب العائنه عن خير الزملا وسيتي نعمه في الحرية وبما
 قررناه يظهر جواب ما كثر السؤال عنه في زمانه وهو أنه جرت العادة أن تترك الدار المستأمن حروا من كل
 حربي يدفعون له أجره ويدعون أبنائهم لملوك الرجل حربي مدة في الدار يسمى ذلك المال سوكره ان
 مهم ما هل من المال الذي في المركب بحري أو غرق أو نهب أو عر يد لك الرجل صامن له بماله ما يتسدد
 مهم وله وكيل مهم مستأمن في دار با قيم في بلاد السواحل الاممية ما ذن سلطان يقض من انتجار مال
 السوكره واذهاك من مالهم في البحر نين يؤدي ذلك المستأمن للندار به تمام ما وادي يظهر لي أنه لا يحل
 للتاجر حد بدبل المالك من ماله لا يحسد ان تمام ما لا يلزم من قتلان مودع اذا نذر حره على اربعة
 يصمها اذا هلكت قلت مستأمن ما يست من عدل قبل لان المال يس في يد صاحب السوكره لي يده حب
 المركب وان كان صاحب السوكره صاحب المركب يكون أجيرا مشبه ذاقه حر آخر على الخط وعلى
 الجمل وكل من المودع والاجير المشتركة لا يصم ما لا يمكن الاحتراعه كالوت والعرق وبحودك فالت
 سيأتي قبل باب كفالة الرسلين قال لا تحراسن هذا الطريق فانه آمن فسلكت وأحسد منه يصم ولو قال
 ان كان نحو ولو أحسد مالك في صامن من وعاءه الشارح هناك بانه صم العارضة اسلانة للمعروف وصا
 اه أي بعد خلاف الاولى فانه لم يص على السمع قوله فاصم وفي جامع القسواين لاصل ان المعروف
 اعبار جمع على انه لو حصل المعروف في صمن العارضة أو صمن العارضة اسلانة للمعروف وصا

(ولا جزية عليه في حوال
 المكث لا بشرط أخذها
 منه فيه و) اذا صار ذميا
 (بحري القصاص يده
 وبين المسلم ويضمن المسلم
 ذمة جره وخنره اذا ألقه
 وتجب الدية عليه اذا قتله
 حوا ويجب كف الاذى عنه

٢ مطالب في أحكام المستأمن
 قبل ان يصير ذميا

مطالب ما يؤخذ من الصغرى
 زوار بيت المقدس لا يجوز

مطالب مهم بما يصعله التجار
 من دسح ما يسمى سوكره
 ونصم من الحربى ما هل في
 المركب

الطعان لرب البراجعة في التلو ففعله فبسه فذهب من النقب الى الماء وكان الطعان عالما به بضم اذفره في ضمن العقود وهو يقتضي السلامة اه قلت لا بد في مسألة التغرير من أن يكون الفاعل عالما بالخطر كما يدل عليه مسألة الطعان المذكورة وأن يكون المغرور غير عالم اذا شك أن رب البرلو كان عالما بنقب التلو يكون هو المضيع لماله باختياره ولحقا المغرور ينبغي عن ذلك لغتلا في القاموس غره غرأ وغروراً فهو مغرور وغرير خدعه وأطمعه بالباطل فاغتره هو اه ولا يخفى أن صاحب السوكة لا يقصد تعريض التجار ولا يعلم بحصول الغرق هل يكون أم لا وأما الخطر من الاصوص والقطاع فهو معلوم له وللتجار لانهم لا يعطون مال السوكة الا عند شدة الحرف طمعا في أخذ بدل الهالك فلم تكن مسئلتنا من هذا القبيح أيضا نعم قد يكون للتاجر شريك حربي في بلاد الحرب فيعقد شريكه هذا العقد مع صاحب السوكة في بلادهم ويأخذ منه بدل الهالك ويرسله الى التاجر فالظاهر أن هذا يحل للتاجر أخذ لان العقد الفاسد حربي بين حربيين في بلاد الحرب وقد وصل اليه ماله برضاهم فلا مانع من أخذه وقد يكون التاجر في بلادهم فيعقد معهم ماله ويقبض البديل في بلادنا أو بالعكس ولا شك أنه في الاولى ان حصل بينهما خصام في بلادنا لا يقضي للتاجر بالبديل وان لم يحصل خصام ودفع له البديل وكياله المستأمن هذا يحل له أخذه لان العقد الذي صدر في بلادهم لا حكم له فيكون قد أخذ مال حربي برضاه وأما في صورة العكس بان كان العقد في بلادنا والقبض في بلادهم فالظاهر أنه لا يحل أخذه ولو برضا الحربي لا يثبتنا على العقد الفاسد الصادر في بلاد الاسلام فيعتبر حكمه هذا ما ظهر لي في تحرير هذه المسئلة فاعتنم فالك لا تجده في غير هذا الكتاب (قوله وتحرم غيبته كالمسلم) لانه بعقد الذمة وجب له مالنا فاذا حرمت غيبة المسلم حرمت غيبته بل قالوا ان ظلم الذي أشد (قوله ويأخذونه بيينة) في بعض النسخ ويأخذونه وهو المناسب لعدم ما يقتضي حذف النون (قوله ولومن أهل الذمة الخ) قال في الفتح فان أقاموا بيينة من أهل الذمة قلت استحسننا لانهم لا يمكنهم أقامتها من المسلمين لان أنسابهم في دار الحرب لا يعرفها المسلمون فصارت كشهادة النساء فيما لا يطالع عليه الرجال فاذا قالوا لا نعلم له وارثا غيرهم دفع اليهم المال وأخذ منهم كفيلا لما يظهر في المال من ذلك قيل هو قولهم لا قول أبي حنيفة كما في المسلمين وقيل بل قولهم جميعا ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت أنه كتابه اه أي لان شهادته وحده لا تقبل فكتابه بالاولى (قوله بعد الحول) أي بعد المدة التي عينها له الامام حولا أو أقل أو أكثر (قوله كما يفيد الاطلاق) كذا بحثه في البحر وتبعه في النهر وهذا ظاهر ان خيف عدم عوده والا فلا كما يفيد التعليل الا ترى (قوله لان عقد الذمة لا ينقض) لكونه خافا عن الاسلام بحر وعبارة الزيلعي لان في عوده ضررا بالمسلمين بعوده حربا علينا وبتوالده في دار الحرب وقطع الجزية اه ولا يخفى ان المفهوم منه ان المراد بالعود للعاق بدارهم بالرجوع (قوله ومفاده مع الذي أيضا) كذا في النهر وهو مصرح به في الفتح حيث قال وتثبت أحكام الذي في حقه من منع الخروج الى دار الحرب الخ قلت والمراد بالخروج على وجه العاق بهم اذ لو خرج لتجارة مع أمن عوده عادة لا يمنع كالمسلم بقرينة التعليل المار فتدبر ثم رأيت في شرح السير الكبير أن الذي لو أراد الدخول اليهم بأمان فإنه يمنع أن يدخل فرسامه أو سلاحا لان الظاهر من حاله أنه يبيعهم منهم بخلاف المسلم الا أن يكون معروفا بعد اوتهم ولا يمنع من الدخول بتجارة على البعالم والجير والسفن لانه للعمل لكن يستهلف انه لم يرد بيع ذلك منهم (قوله كما يمنع) الاولى أن يقول كما يصير ذميا كما قاله الامام محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان فاشترى أرض خراج فوضع عليه الخراج فيها كان ذميا اه قال السرخسي في موضع عليه خراج وأسس ولا يترك أن يخرج الى داره لان خراج الارض لا يجب الا على من هو من أهل دار الاسلام فكان ذميا وفي الهداية واذا ألزمه خراج الارض فبعد ذلك تلزمه الجزية لسنة مستقبلة لانه يصير ذميا بلزوم الخراج فتمت المدة من وقت وجوبه (قوله بان ألزمه وأخذ منه) الظاهر أن المراد بالاحتداد استحقاق الاخذ منه وهو معنى الوضع عليه في عبارة الامام محمد فليس المراد به الاخذ بالفعل بل هو

وتحرم غيبته كالمسلم)
فتح وفيه لومات المستأمن في
دارنا وورثته ثمة وقف ماله
لهم ويأخذونه بيينة ولومن
أهل الذمة بكفيل ولا يقبل
كتاب ملكهم (واذا أراد
الرجوع الى دار الحرب بعد
الحول) ولو لتجارة أو قضاء
ساجدة كما يفيد الاطلاق
ار (منع) لان عقد الذمة
ينقض ومفاده منع الذي
بضا (كما يمنع) لو وضع
أبيه الخراج بان ألزم به
أخذ منه عند حلول وقته
نخراج الارض

تأ كيدلر دما قبل انه يصير ذمياً بمجرّد الشراء وهو بخلاف ظاهر الرواية لانه قد يشترى بالثبارة قال في الفتح
والمراد بوضعه الزامه به وأخذ منه عند حلول وقته وهو بمباشرة السبب وهو زراعتها أو تعطيلها مع التمكن
منها اذا كانت في ملكه أو زراعتها بالاجارة وهي في ملك غيره اذا كان خراج مقاسمته فانه يؤخذ منه لانه
المالك فيه يصير به ذمياً بخلاف ما اذا كان على المالك اه أي بأن كان خراجاً وظفاً أي دراهاً معلومة
فانه على مالك الارض فلا يصير به المستأجر ذمياً لانه لا يؤخذ منه أما خراج المقاسمة وهو ما يكون جزاً من
الخارج كدفعه أو ثلثه فانه يؤخذ من المستأجر لكن هذا على قولهما أما على قوله فان الخراج مطاقاً على
المالك وكذا الخلف في العشر وقد صرح بذلك السر حسي وهو الموافق لما تقدم في باب العشر وتقدمنا
ترجيح قول الامام هالك في اطلاق الفتح نظراً لاي ساهم أن ذلك متفق عليه عندنا ولم ينبأ على ذلك في البحر
والنهر تدبر (قوله كراج الرأس) أي في انه اذا التزمه صار ملتزماً المقام في دارنا بحر (قوله أو صار لها
الخ) أي تصير ذمياً بذلك وظاهره ان السكاح حادث بعد دخولها دارنا وليس بشرط فانها لو دخلت دارنا
ثم صار الزوج مسلماً ودمياً فهو كذلك كما أفاده في البحر وقيد بالكفاية لانها لو كانت بجوسية وأسلم
زوجها يعرض القاصي عليها الاسلام فان أسلمت والافرق بينهما وأولها أن ترجع بعد انقضاء عدتها
كفي شرح السبب (قوله اتبعينها) المراد بالتبعة كونها التزمت المقام معه كفي البحر وهذا شامل
للزوج المسلم والذي فادهم (قوله وان لم يدخلها) فالشرط مجرد عقده عليها كما أشار اليه الزيلعي
بحر (قوله لا عكسه) أي لا يصير المستأمن ذمياً اذا سلك ذمياً لانه يمكنه طلاقها فيرجع الى بلدته فلم
يكن ملتزماً المقام وكذا لو دخلت بأمان فأسلمت بحر وما في الهداية في آخر كتاب الطلاق من انه يصير ذمياً
بالتزوج في دارنا غلط من الكاتب مخالف للسنة الأصلية أفاده في النهر (قوله على ما مر عن الدرر) أي من
انه لا يشترط قول الامام ان أقتسمه وضمنه عليك الجرية (قوله ومعه اخ) أي من حكم المهر علم حكم غيره
من الدين فان الدائن معه من الرجوع أيضاً فاذا منعه ومضى حول ما رزقها (قوله فان رجعت المستأمن)
ظاهره انه لا فرق بين كونه قبل الحكم بكونه ذمياً أو بعده لان الذي اذا لحق بدار الحرب احرر بيا كما سيأتي
بحر (قوله فأسر) أي من غير ظهوره على دارهم بأن وجدته مسلمة وأسره (قوله بمعنى غلب) الاولى تأخير
عن قوله عليهم لقول المعرب طهر عليه غلب (قوله فأخذوا) احتراز عما لو عرّب كما رأينا (قوله سقط دينه)
لان اثبات البسطة عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويدين عليه أسبق اليه من يد العامة فيخص به فيسقط
ولا طريق لجمع له فبأ لانه الذي يؤخذ قهراً ولا يتصور ذلك في الدين غير ذمياً على قوله ان أسبق يده
فهو له للكل (قوله وسماه) أي لو أسلم الى مسلم دراهم على شيء (قوله وما غصب منه) ذكره في البحر بحثنا
وبى عليه في النهر السلم والاجرة (قوله وصار ماله) أفاد ان الدين ليس ماله لانه ملكت المدون وللمالك حق
المطالبة به ليستوفي مثله لاعيه (قوله كوديعته) أي عدم مسلم أو ذمياً ملحقاً له وكذا غيره بالاول وفي
البحر وانما صارت وديعته غنيمة لانها في يده تقدر الان بما مودع كبده فله يربحاً تبعاً لنفسه واذا صار ماله
غنيمة لا جسدياً وانما يصرف كبحر الخراج والجزية لانه ما خوردة قوة المسامير بالقتال بخلاف الغنيمة
(قوله واختلف في الرهن) فانه في يوسف للمرتهن بدينه وعندهم في بيعا ويستوفى دينه وائر ياد في
للمسلمين ويشيخ ترجحه لان ما زاد على قدر الدين في حكم اوديعته بحر وروى في الهريمان تقديم قول أبي
يوسف يؤذن ترجحه وهذا لان اوديعته كما كانت فيما سائر أمم أي بمحكول لا كذلك لرهن اه وأجاب
الجوى بانه على تسليم أن التمسيد يفيد الترجيح دائماً فيفيد أرجحية الاول بما اذا كان الرهن قدر الدين
أما الزيادة فقد صرحوا في كتاب الرهن بانها مائة غنيمية وموتة وكذا قال ح الحق ما في العروة ذكر نحو
ذلك (قوله وجب التسليم اليه) لان ماله لا يصير فياً إلا بأسره أو بقتله ولم يوجد أحدهما ط (قوله
وعليه) أي على مذكر من وجوب التسليم ووجهه انباء أن طالب غريمه كطالب بوكيله أو رسوله وهذه المسئلة

تكرج الرأس (أو صار لها)
أي المستأمنة الكفاية
(زوج مسلم أو ذمى)
لتبعينها له وان لم يدخلها
(لا عكسه) لانه كان ملائقها
ولو نسكها هنا فطالبت به بغيرها
فلهما منه من الرجوع
تتارخانية فساو لم يف حتى
مضى حول ينبغي سير ورويه
ذمياً على ما مر عن الدرر ومنه
علم حكم الدين الحادث في
دارنا (فان رجعت) المستأمن
(اليهم) ولو لم يرداه (حل)
دمه) لانه لان أمانه (فان
ترك ودعة عند معصوم)
مسلم أو ذمى (أو دينا)
عليهما (فأسر أو طهر) بالبناء
للجهول بمعنى غلب (عليهم
فأخذوه أو قتلوه سقط دينه)
وسلمه وما غصب منه وأجرة
عين أحررها أسبق يده
(وصار ماله) كوديعته وما
عندهم يكره ومضاره وما في
يتم في دارنا (فياً) واختلف
في الرهن وروى في الهريمان
للمرتهن بدينه وفي السراج
نوبعت من يأخذ اوديعته
والقرض وجب التسليم
اليه انتهى وعليه يوفى
مستهديه هنا ولو صار
وديعته فياً (وان قتل أو مات
فقط) بالأغلبة عليه (فدينه
وقرضه ووديعته لورثته)
لان نفسه لم تصر معنومة
فكداماله كولو طهر عليه
فهر

ذكرها في البحر بهما فقال ولم أر حكم ما إذا كان على المستأمن دين لمسلم أو ذمى أدانته في دارنا ثم رجع ولا يخفى أنه باقية المطالبة وينبغي أن يوفى من ماله المتروك ولو صارت وديعته قياً اه ولا يخفى أن قيمه ذكره الشارح تبعاً للنهر من بناء المسئلة على ما قبلها تقوية للبحث وقد علمت وجهه وقال في النهر فإن كانت الوديعة من غير جنس الدين بآهها القاضى ووفى منها وقد أقيمت بذلك اه (قوله فساله) وكذا دینه ويلزم من ذلك أنه لو أرسل من يأخذه ويجب تسليمه كما لا يخفى (قوله له ثمة) أى في دار الحرب عرس بالكسر أى زوجة (قوله وأولاد) أى ولو صغار إلا أن الصغير إنما يتبع أباه في الإسلام عند اتحاد الدار بغير أى ولو حكم للمسلم في شرح التحرير وكذا يتبعه إذا كان المتبوع في دار الحرب والتابع في دار الإسلام اه أى لأن المسلم في دار الحرب من أهل دارنا * (تنبيهه) * في شرح السير الكبير لودخل الصغير الذي يعبر عن نفسه دارنا لزيارة أبيه فإن كانا ذميين فله الرجوع إلى دار الحرب بخلاف ما إذا كانا مسلمين أو أحدهما فإنه يصير مسلماً تبعاً للمسلم من أهل الدار الذي يعبر عن نفسه في حكم التبعية في الإسلام كالذي لا يعبر عن نفسه قال وبه ذاتين خطأ من يقول من أصحابنا أن الذي لا يعبر ٣ عن نفسه لا يصير مسلماً تبعاً لأبيه فقد نص محمد بن هذيل أنه يصير مسلماً اه والحاصل أنه تنقطع تبعية الولد في الإسلام لأحد أبيه ببلوغه عاقلاً كما صرح به الشرحى قبل ذلك ومقتضاه أنه لو بلغ مجنوناً تبقى التبعية وبه ظهر ما في فتاوى العلامة ابن السلي من أن الصبي إذا عقل لا يصير مسلماً بإسلام أحد أبيه فقد علمت أن هذا القول خطأ وقد نهنا على ذلك في باب نكاح الكافرو في باب الجنائز عند قوله كصبي سبي مع أحد أبيه وبني مالو ادعى الابن البس او غ و برهن و ادعى أبوه أنه قاصر و برهن أيضاً بيه القاضى أهل الخبرة وأما لو كانت الدعوى بعد مضي مدة تقدم بينة الأب أنه قاصر ليحفل الابن مسلماً كما أفتى به الرحيمى وأطال في تحقيقه في فتاواه في أواخر كتاب الدعوى (قوله ثم ظهرنا عليهم) أى على دارهم (قوله فسكاه) أى كل ما ذكر من عرسه وما بعدهما (قوله ولوسى طفله الخ) قال في البحر ولوسى الصبي في هذه المسئلة وصار في دار الإسلام فهو مسلم تبعاً لأبيه لأنهما مجتمعان في دار واحدة بخلاف ما قبل أخواجه وهو في دار على كل حال اه لكن في العزيمة قوله ولوسى أى مع أمه فإنه لوسى بدونها لا تظهر فائدة التبعية بالأب فإنه يحكم بالإسلام بتبعية الدار على ما مر في كتاب الصلاة اه أى في فصل الجنائز (قوله لاتحاد الدار) لأنه لما أسلم في دار الحرب تبعه طفله درر فالرأى بالدرد أو الحرب فافهم وذلك لأن ما ثبت يكون باقياً ما لم يوجد مزيل ومثله لولم يسلم بل بعث إلى الإمام أى ذمة لكم أقبح في دار الحرب وبعث بالسراج كل سنة جاز ويكون الأب أحق به لما قلنا لأن الذمى لا يملك بالقهر وكذا لو أسلم الأب في دارنا أو صار ذمياً ثم رجع حتى ظهرنا على دارهم تبعه طفله ولا سبيل عليه ونعمانه في شرح السير (قوله وغیره) أى غير ما ذكر من الطفل والوديعة مع معصوم وهو أولاده البكار و عرس وعقاره و وديعته مع حربى درر (قوله لعدم النيابة) أى نيابة العاصب عنه (قوله وللامام حق أخذ دية الخ) زاد لفظا حق إشارة إلى ما في البحر من أن أخذ دية ليس لمطسه بل ليضعها في بيت المال وهو المقصود من ذكرها هنا والافحكم القتل الخطاء مع إوم ولد الم ينص على الكفارة لما سبأني في الجنابات (قوله ردية مستأمن أسلم هنا) أما إذا لم يكن مستأمناً ولم يسلم لشيء على قاتله كما في شرح مسكين وتقدم قبيل هذا الفصل مالو أسلم في دار الحرب فقتله مسلم (قوله له القتل قصاصاً) لأن الدية وإن كانت أرفع للمسلمين من قتله لكن قد تعود عليهم من قتله منفعة أخرى وهي أن ينزجر أمثاله عن قتل المسلمين بغير (قوله أو الدية صلحاً) أى برضا القاتل لأن موجب العمد هو القود بغير وحاصله أن للإمام أن يقتل أو يصلح على الدية إن رضى القاتل بالصلح والظاهر أنه ليس له الصلح على أقل من الدية كما يفترده التعليل الآتى إلا إذا لم يمكن إثبات القتل عليه كفى وصى اليتيم تأمل قال في الشريعة لا يسهل وهل إذا طلب الإمام الدية بقلب القصاص مالا كما في الولي فليظن اه فأت الصاهر نعم لقول الفتح وإنما كان للسلطان ذلك أى القتل أو الصلح لأنه هو ولي المقتول

مطلب مهم الصبي يتبع أحد أبويه في الإسلام وإن كان بعقل مالم يبلغ وخلافه خطأ

فسالاه (حربى هناله ثمة عرس وأولاد و وديعة مع معصوم وغیره فأسلم) هنا أوصار ذمياً (ثم ظهرنا عليهم فسكاه في) لعدم يده وولايته ولوسى طفله البنا فهو قن مسلم (وان أسلم ثمة بقاء) هنا (فظهرنا عليهم فسالاه حرم مسلم) لاتحاد الدار (و وديعته مع معصوم له) لأن يده كبده محترمة (وغیره في) ولوسى ما غصبها مسلم لعدم النيابة ففتح (وللامام) حق (أخذ دية مسلم لاولى له) أصلاً (و) دية (مستأمن أسلم هنا من عاقلة قاتله خطأ) لقتله نفسه معصومة (وفى العمد له القتل) قصاصاً (أو الدية صلحاً) (لا العفو)

(٣) قوله لا يعبر لفظاً لا هنا زائدة كما لا يخفى اه ناجى اه منه

قال عليه الصلاة والسلام السلطان ولي من لا اله الا هو (قوله نظر الحق العامة) فان ولايته عليهم نظرية
وايس من النظر اسقاط حقهم بلا عوض فتح وفيه ايضا انه لو كان المقتول لغيره لكان مقتول القاتل
عندهما خلافا لابي يوسف وتما فيه (قوله اومن وجب عليه قود) اي في النفس اما فيما دونها فمقتص
منه في الحرم اجماعا ذكره الشارح في الجنائيات ط (قوله التجبا بالحرم) اعادته لم ينشئ القتل فيه فلو انشاء
فيه قتل فيه اجماعا لو قتل في البيت لا يقتل فيه ذكره الشارح في الجنائيات وفي شرح السيرة لو كانوا اجماعا
دخلوا الحرم للقتال فلا بأس ان يقتلواهم لقوله تعالى حتى يقتلواكم فيه لان حرمة الحرم لا تلزمنا تحمل
أداهم كالصيد اذا سال على انسان في الحرم جاز قتله دفعا لاذاه ولو قاتلوا في غيره ثم انهم زمر او دخلوا فيه
لا تعرض لهم الا اذا كانت لهم فئة في الحرم وصارت لهم منعة لان الملتجئ الى فئة صارب وجيع ماذ كرفي
أهل الحرب هو كذلك في الخوارج والبعثة اه (قوله لا تصير دار الاسلام دار حرب) اي بان يهاب
أهل الحرب على دار من دورنا أو ارتد أهل مصر وغلبوا وأجروا أحكام الكفر ونقض أهل الذمة العهد
وتغلبوا على دارهم ففي كل من هذه الصور لا تصير دار حرب الا بهذه الشروط الثلاثة ولا بشرط واحد
لا غير وهو اظهار حكم الكفر وهو القياس هندية ويتفرع على كونها صارت دار حرب أن الحدود والقود
لا يجري فيها أو أن الأسير المسلم يجر زلة التعرض لمادون الفرح وتكس الأحكام اذا صارت دار الحرب
دار الاسلام فتأمل ط وفي شرح درر البحار قال بعض المتأخرين اذا تحقققت تلك الامور الثلاثة في مصر
المسلمين ثم حصل لاهل الامان ونصب فيه قاض مسلم ينفذ أحكام المسلمين عاد الى دار الاسلام فمن ظفر من
الملوك الاقدمين بشي من ماله بعينه فهو له بلا شيء ومن ظفر به بعد ما باعه مسلم أو كافر من مسلم أو دمي أخذه
بالبث ان شاء ومن ظفر به بعد ما وهبه مسلم أو كافر لمسلم أو دمي وسلمه اليه أخذه بالقيمة ان شاء اه قلت
حاصله أنه لما صارت دار حرب صار في حكم ما استولوا اليه في دارهم (قوله باجراء أحكام أهل الشرك) أي على
الاشتمار وان لا يحكم فيها بحكم أهل الاسلام هندية وظاهره أنه لو أجريت أحكام المسلمين وأحكام أهل
الشرك لا تكون دار حرب ط (قوله وباتصالها بدار الحرب) بان لا يخلل بينهما بلدة من بلاد الاسلام
هندية ط وظاهره أن البحر ليس فاصلا بل قد من في باب استيلاء الكفار أن يجر الملح ملحق بدار الحرب
نحو فالما في فتاوى قارئ الله - راية قلت ومع هذا ظهر أن ما في الشام من جبل تيم انه المسمى بجبل الدروز
وبعض البلاد التابعة له كلها دار اسلام لانها كانت اياها حكم دروز ونصارى ولهم قضاة على دينهم
وبعضهم يعلمون بشتم الاسلام والمسلمين لكنهم تحت حكم ولاه أموريو بلاد الاسلام محيطين بلادهم من
كل جانب واذا أرادوا الامرت بغير ذكركم منهم نفذها (قوله بالامان الاول) أي الذي كان ثابتا قبل
استيلاء الكفار للمسلمين بالاسلام والذي بعد الذمة هندية ط * (تمة) * ذكر في أول جامع الفوائد ان كل
مصر فيه والاسلام من جهة الكفار يجوز منه اقامة الجمع والاعيان واخذ الخراج ونقايذ القضاء وترويج
الايامى لاستيلاء المسلم عليهم وأما طاعة الكفرة فهي موادة ومخادعة وأما في بلادها ولاية كفار فيجوز
للمسلمين اقامة الجمع والاعيان ويصير القاضى قاضيا بترضى المسلمين ويحب عليهم طلب والمسلم اه
وقد منا نحوه في باب الجمعة عن البرازية (قوله وهذا) أي قوله حربى أو مرندا الى آخره اب وقوله ليجى
بعضه أي المسئلة الاولى فانها تنجى في الجنائيات وقوله ووضوح باقية أي مسئلة الدار وفي وضوحها نظر
والله سبحانه أعلم

* (باب العشر والخراج والجزية) *

شروع فيما على المستأمن في أرضه من الوظائف المأثبة اذا صار ذميا بعد الفراع اب يصير ذميا وذ كرا العشر
معه تقيما لوظيفة الارض وقدمه لما فيه من معنى العبادة نهر وألحق به الجزية لان المصروف واحد (قوله
أرض العرب) في مختصر تقويم البلدان جزيرة العرب خمسة أقسام تها متوحدة وجزاير وعروض وعين

مطلب فيما تصير به دار
الاسلام دار حرب وبالعكس

نظر الحق العامة (حرب)
أومرند أومن وجب عليه
قود التجبا بالحرم لا يقتل بل
يجب عليه الغداء ليخرج
فيقتل لان من دخله فهو
آمن بالاص وسيجيء في
الجنائيات (لا تصير دار
الاسلام دار حرب الا)
بامور ثلاثة (باجراء أحكام
أهل الشرك وباتصالها
بدار الحرب وبان لا يبق
فيها مسلم أو دمي آمن
بالامان الاول) على نفسه
(ودار الحرب تصير دار
الاسلام باجراء أحكام أهل
الاسلام فيها) كجمع قوعيد
(ون يبق فيها كافر أصلي
وان لم تتصل بدار الاسلام)
درر وهذا ثابت في نسخ
المتن ساقط من نسخ الشرح
فكأنه تركه ليجى بعضه

وضوح باقية

* (باب العشر والخراج

والجزية) *

(أرض العرب)

فأما تهامة فهي الناحية الجنوبية من الحجاز وأما نجد فهي الناحية التي بين الحجاز والعراق وأما الحجاز فهو جبل يقبل من اليمن حتى يتصل بالشام وفيه المدينة وعجمان وأما العروض فهو اليمامة إلى البحرين وانما هي الحجاز حجاز الانه حجز بين نجد واليمامة قال الواقدي الحجز من المدينة إلى تبوك ومن المدينة إلى طريق الكوفة وما وراء ذلك إلى أن يشارف البصرة فهو نجد ومن المدينة إلى طريق مكة إلى أن يبلغ هبط العرج حجاز أيضا وما وراء ذلك إلى مكة وجدة فهو تهامة وما كان بين العراق وبين وجرة وغرة الطائف فهو نجد وما وراء وجرة إلى البحر فهو تهامة وما بين تهامة ونجد فهو حجاز اه (قوله وهي من حد الشام) نظم بعضهم حدها طولاً وعرضاً بقوله

جزيرة هذه لا عراب حدث * بحمد علمه للعشر باقي
فأما الطول عند محققه * فمن عدن إلى ريو العراق
وساحل جدة أن سرت عرضاً * إلى أرض الشام بالاتفاق

(قوله وما أسلم أهله) أي والأرض التي أسلم أهلها وذكرا الضمير هنا وفيما سيأتي مراعاة اللفظ ما نهر (قوله عنوة) بالفتح قال الفارابي وهو من الاضداد يطلق على الطاعة والتهمة وهو المراد هنا نهر (قوله وقسم بين جيشنا) احتزبه عما اذا قسم بين قوم كافر بن غير أهله فانه خراجي كفي التفت ولو قال يتناشئ ما اذا قسم بين المسلمين غير العائدين فانه عسري لان الخراج لا يوظف على المسلم ابتداء ذكره الفهستاني درم متقى (قوله والبصرة أيضا) والقياس أن تكون خراجية عند أبي يوسف لانهم بقرب أرض الخراج لكنه ترك القياس باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم درم متقى وغيره وحاصله انه سمي أي أن ما أحياهه مسلم يعتبر قريه عند أبي يوسف وعند محمد بن يعقوب الماء والاعتماد الاول والبصرة أحياها المسلمون لانهم بنيت في أيام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهي في حيز أرض الخراج بقياس قول أبي يوسف أن تكون خراجية (قوله لانه ألبق بالمسلم) أي لما فيه من معنى العبادة وكذا هو أخف حيث يتعاق بنفس الخراج وهذا له لما أسلم أهله أو قسم بين جيشنا وأما أرض العرب فلانه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الخلفاء أخذ خراج من أراضيهم وكما لارق عليهم لاخراج على أراضيهم نهر ونماه في الفتح (قوله وحررناه في شرح الملتقى) نصه وفي دار جملة بسنة فخرجوا ان كانت لذي مطا فاحلها لهما أو لمسلم سقاها بماء أي الخراج وان سقاها بماء العشر نهر ولو أن المسلم أو الذي سقاها مرة بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم أحق بالعشر والذي بالخراج كفي الخراج واستشكل الباقي وجوب الخراج على المسلم ابتداء فيما اذا سقاها بماء الخراج بل عليه العشر بكل حال وفي العاية عن السرخسي وهو الاظهر وأجاب في البحر بان المنوع وضع الخراج عليه جبراً أما باختياره فيجوز كنهنا وكما لو أحياها وانا باذن الامام وسقاها بماء الخراج فعليه الخراج اه ح وسما أي الكلام على ماء العشر والخراج (قوله وسواد قري العراق) أي عراق العرب درو في القاموس سواد البلاد قراها وانما هي به الخضرة أشجاره وسواد قريه من سواد أو تفسيره على اسقاط أي التفسيرية والاحتراز وبغداد ونواحيها درم متقى وعليه فقوله قري بدل من سواد أو تفسيره على اسقاط أي التفسيرية والاحتراز بعراق العرب عن عراق العجم وهو من الغرب أدور بيجان ومن الجنوب شئ من العراق وخوستان ومن الشرق مفازة خراسان وفارس ومن الشمال بلاد الديلم وقزوين كفي تقويم البلدان (قوله قريه من قري الكوفة) الذي في تقويم البلدان انه ماء لبني تميم وهو أول ماء يلقى الانسان بالبادية اذا سار من قادسية الكوفة يريد مكة اه ولعله أراد بالقرية القادسية المذكورة ويؤيده انه في تقويم البلدان جعلها الحد فانه قال وامتداد العراق طولاً شمالاً وجنوباً من الحدية على دجلة إلى عبادان وامتداد عرضاً غرباً وشرقاً من الحدية إلى حلوان (قوله بضم فسكون) أي بضم الحاء وسكون اللام (قوله من الثعلبية) الذي رأيته في غيره الثعلبية بياء النسبة (قوله غاط) لانهم من منازل ابادية بعد العذبية بكثير كما نقل عن

وهي من حد الشام والكوفة إلى أقصى اليمن (وما أسلم أهله) طوعاً (أو) فتح عنوة وقسم بين جيشنا (وبصرة) أيضاً باجماع الصحابة (عشرية) لانه ألبق بالمسلم وكذا بستان مسلم أو كرمه كان داره درو درو في باب العائدين منهم من هذا وحررناه في شرح الملتقى (وسواد) قري (العراق) وحده من العذبية (بضم) بضم فتح قريه من قري الكوفة (إلى عقبة حلوان) بن عمران بضم فسكون قريه بين بغداد وهرمز (عرضاً ومن العات) بالفتح فسكون فثلثة قريه شرق دجلة موقوفة على العلوية وما قبل من الثعلبية بفتح فسكون غلط مصنف عن المعرب (إلى عبادان) بالتشديد

قوله أدور بيجان هكذا بخطه بالذال المهملة وذ كرهافي المصباح في الألف مع الذال المعجمة وما يشبهها وذك فيها ضبطين أولهما فتح الهمزة والراء وسكون الذال بينهما وثانيهما ضم الهمزة والذال واسكان الراء اه

حصن صغير بشط البحر في
المثل لبس وراء عدادان
قريبة مستصفي (طولا)
وبالأيام اثنتان وعشرون
يوما ونصف وعرض عشرة
أيام سراج (وما تضح - وة
(و) لم يقسم بين جيشنا الا
مكة سواء (أقر أهلها عليه)
أو نقل اليه كفار آخر (أو
فتح صلحا حراجية) لانه أليق
بالكافر (وأرض السواد
مملوكة لاهلها يجوز بيعهم
لها وتصردهم فيها) هداية
وعدد الائمة الثلاثة هي
موقوفة على المسلمين ولم
يجز بيعهم - فتم (ويجب
الحراج في أرض الوقف)
الا ما اشترا من بيت المال
اذا وقفها مشترها فلا عشر
ولاخراج شره لالية معزيا
للبحر وكذا الولم يوقفها كما
ذكرته في شرح المائتي
(والصواب المحموني

الخارج ودليسه وهو ما ذكرنا قول المتن يجب العشر في مسقي سماء وسبح الخ قال قول بعدم الوجوب في
 خصوص هذه الأرض يحتاج إلى دليل خاص ونقل صريح ولا يلزم من سقوط الخراج المتعلق بالأرض سقوط
 العشر المتعلق بالخارج على أنه قد ينازع في سقوط الخراج حيث كانت من أرض الخراج أو سقيت بمائه
 بدليل أن العايزي الذي اختط له الإمام دار الاشئ عليه فيها فاذا جعلها مستأما وسقاها بماء العشر فعليه العشر
 أو بماء الخراج فعليه الخراج كما يأتي مع أن الواقع الآن في كثير من القرى أو الزارع الموقوفة أنه يؤخذ منها
 للميرى النصف أو الربع أو العشر وقد نهىنا على ذلك في باب العشر من كتاب الزكاة (قوله لو كانت الأرض
 خراجية) شرط لقوله ويجب الخراج وقوله والعشر (قوله وعطف على الخراج قالوا الخ) هو مصرح به في
 الهداية وغيرها والحاصل الاتفاق على أنها خراجية وإنما اختلف العلماء في أنها فتحت عنوة أو صلحا ولا يؤثر
 في كونها خراجية لأنها تكون خراجية إذا لم يسلم أهلها سواء فتحت عنوة ومن على أهلها صلحا أو صلحا ووضع
 عليهم الجزية كما مر آنفا (قوله المأخوذ الآن من أراضي مصر أجرة لاخراج) وكذا أراضي الشام كما يأتي
 عن فضل الله الروي وقال في الدر المنثور في شرحها الإمام وي أخذ جميع الأجرة لبيت المال كدار صارت لبيت
 المال واختار السلاطون استعمالها وإن اختار بيعها فله ذلك أماما ملقا أو الحاجة وثبت أن بيع الأراضي
 المصرية وكذا الشامية صحيح مطابقا ما من مالسكها أو من السلطان فإن كان من مالسكها انتقلت بخراجها وإن
 من السلطان فإن لم يخر مالسكها عن زراعتها فذلك وإن مات مالسكها فقد مناهم صارت لبيت المال وإن
 الخراج سقط عنها فإذا باعها الإمام لا يجب على المشتري خراج سواء وقفها أو أبقاها قلت وهو ذنوع ثالث
 يعني لا عشرية ولا خراجية من الأراضي تسمى أرض المملكة وأراضي الخور وهو مامات أربابه بلا وارث وآل
 لبيت المال أو وقع له وهو يبقى للمسلمين إلى يوم القيامة وحكمه على ما في التتارخانية أنه يجوز للإمام دفعه
 للزراع بأحد طريقتين إما باقائهم مقام المالك في الزراعة وإعطاء الخراج وإما بإجارتهم بهم بقدر الخراج
 فيكون المأخوذ في حق الإمام خراجا ثم إن كان دراهم فهو خراج موظف وإن كان بعض الخارج خراج
 مقاسم وأما في حق الأكره فأجرة لا عشر ولا خراج فلما دل الدليل على عدم لزوم المؤتسب العشر
 والخراج في أراضي المملكة والخور كان المأخوذ منها أجرة لا غير أه مافي الدر المنثور ملخصا قلت فعلى
 هذا لا شيء على زراعتها من عشر أو خراج الأعلى قوله ما بان العشر على المستأجر كما مر في بابها على أنك علمت
 أن المأخوذ ليس أجرة من كل وجه بل هو في حق الإمام خراج ولا يجتمع مع عشر مع خراج تأمل ثم رأيت في
 الخبرية الزارع في الأرض الوقف عامل بالخصه وهو كالمستأجر وأمس عليه خراج قال في الاسعاف وإذا دفع
 المتولى الأرض من زراعة فالخراج أو العشر من حصه أهل الوقف لأنها اجارة معي وبمائه نقول إذا كانت
 الأرض لبيت المال وتدفع من زراعة للمزارعين فالمأخوذ منهم بدل اجارة لا خراج كما مر به الكمال وغيره
 ومما هو مصرح به أن خراج المقاسمة لا يلزم بالتعطيل فلا شيء على الفلاح لو عطلها وهو غير مستأجر لها
 ولا جبر عليه بسببها وهو علم أن بعض المزارعين إذا ترك الزراعة وسكن مصر فلا شيء عليه فافعله الظلمة من
 الاصرار به حرام مصرح به في البحر والنهر اه ملخصا لكن إذا كان المأخوذ من المزارعين كل ربع أو الثلث
 من العلة بدل اجاره كما مر يلزم أن يكون استئجار الأرض ببعض الخارج منها وهو فاسد دلجها لته فمواجه
 الجوازها قال في الدر المنثور والجواب ما قلناه أنه جعل في حق الإمام خراجا وفي حق الأكره أجرة لا ضرورة عدم
 صحة الخراج حقيقة وحكمنا ما اه أي عدم من يجب عليه بسبب موت أهلها وصيرورته لبيت المال قلت
 لكن يمكن جعلها مزارعة كما مر في كلام الحيريه وهي في معنى الاجارة لا اجارة حقيقة ولا هدا قال في الفتح
 أن المأخوذ بدل اجاره ثم علم أن أراضي بيت المال المعسمة بأراضي المملكة وأراضي الخور إذا كانت في
 أيدي رعاها لا تخرج من أيديهم ماداموا يؤدون ما عليها ولا تورث عنهم إذا ماتوا ولا يصح بيعهم لها ولكن
 حرم إرثهم في الدنيا العثمانية أن مات عن ابن انتقلت لابنه مجاما والبيت المال ولوله بنت أو أخ لابله

لو كانت الأرض (خراجية
 والعشر لعشرية) دور
 ومصر في الزكاة وقالوا
 أراضي الشام ومصر
 خراجية وفي الفتح المأخوذ
 الآن من أراضي مصر أجرة
 لاخراج

مطلب في جواز بيع
 الأراضي المصرية والشامية

مطلب أراضي المملكة
 والخور لا عشرية ولا خراجية

مطلب لا شيء على زراع
 الأراضي السلطانية من
 عشر أو خراج سوى الاجرة

قوله امام مالسكها أي
 الذي تملكها يوم الفتح أو من
 ورثه أو من شره منه أو من
 وارثه اه منه

مطلب لا شيء على الفلاح
 لو عطلها ولو تركها لا يجبر
 عليها

قالوا الى الكائنات المبنية للكفر انما تبني ولا يتعرض لها محال بذلك الاحتمال الضعيف أي كونها كائنات
برية فانصلت بها عمارة المصروف الى أن يقولوا ببقاء تلك الاراضي بيد من هي تحت أيديهم باحتمال انها كانت
مواتا فاحييت أو أنها انتقلت اليهم بوجه صحيح اه وقد أطال رحمه الله تعالى في ذلك اطالة حسنة وداعا على من
أراد انتراع أوقاف مصر واقليمها وادخالها في بيت المال بناء على انما افتحت عنوة وصارت لبيت المال فسلما
يصح وقفها قال وسبقه الى ذلك الملك الظاهر بيبرس فانه أراد مطالبة ذوى العقارات بمسندات تشهد لهم
بالمالك والالتزام بها من أيديهم متعللا بما تعلل به ذلك الظالم فقام عليه شيخ الاسلام الامام النووي وأعلمه بان
ذلك غاية الجهل والعناد وأنه لا يحل عند أحد من علماء المسلمين بل من في يده شيء فهو ملكه لا يحل لأحد
الاعتراض عليه ولا يكف اثباته ببينة ولا زال النووي رحمه الله تعالى يشنع على السلطان ويعظه الى أن كف
عن ذلك فهذا الخبر الذي اتفقت علماء المذاهب على قبول نقله والاعتراف بتحقيقه وفضله نقل اجماع العلماء
على عدم المطالبة بمسند عملا بالبدل الظاهر فيها أن ما وضعت بحق اه قلت فاذا كان مذهب هؤلاء الاعلام
أن الاراضي المصرية والشامية أصلها وقف على المسلمين أو لبيت المال ومع ذلك لم يجزوا مطالبة أحد يدعي
سبيها أنه ملكه بمسند يشهد له بناء على احتمال انتقاله اليه بوجه صحيح فكيف يصح على مذهبنا بأنهم يملوكه
لاهلها أقر واعلمها بالخراج كما قدمناه انه يقال انها صارت لبيت المال وليست يملوكه للخراج لاحتمال موت
المالكين لها شيء أو شيئا بلا وارث فان ذلك يؤدي الى ابطال أوقافها وابطال الموارث فيها وتعدى الظلمة على
أرباب الايدي الثابتة المحقة في المدد المتطاولة بلامعارض ولا ذراع ووضع العشر أو الخراج عليها لا ينافي
ملكيتها كما مر وهو صريح قول المصنف وغيره ههنا أرض سواد العراق خراجية وانها يملوكه لاهلها
واحتمال موت أهلها بلا وارث لا يصلح حجة في ابطال البدل المثبتة للمالك فانه مجرد احتمال لم ينشأ عن دليل ومثله
لا يعارض المحقق الثابت فان الاصل بقاء الملكية والبدل أقوى دليل عليها فلا نزول الا بحجة ثابتة والالزم أن
يقال مثل ذلك في كل يملوكه بظاهر اليد مع أنه لا يقول به أحد وقد سمعت نيل الامام النووي الاجماع على
عدم التعرض مع أن مذهبنا أن تلك الاراضي في الاصل غير يملوكه لاهلها بل هي وقف أو ملك لبيت المال
فعلى مذهبنا بالاولى واحتمال كون أهلها مواتا بلا وارث بعد الامام النووي أبعد البعد وهذا ابن حجر المكي
بعد النووي بخلاف من السني وقد سمعت كلامه والحاصل في الاراضي الشامية والمصرية ونحوها أن ما علم
منها كونه لبيت المال بوجه شرعي فحكمه ما ذكره الشارح عن الفتح وما لم يعلم فهو ملك لأربابه والمأخوذ
منه خراج لا أجرة لانه خراجي في أصل الوضع فاغتنم هذا التحرير فانه صريح الحق الذي يعرض عليه بالذواجد
وانما أطالت في ذلك لاني لم أومن تعرض لذلك ههنا بل تبعا للمحقق الكمال في ذلك والحق أحق ان يتبع واهل
مراد المحقق ومن تبعه الاراضي التي علم كونها لبيت المال والله تعالى أعلم (قوله وعلى هذا) أي على كونها
صارت لبيت المال (قوله من وكيل بيت المال) متعلق بشرائه وهو من نصبه الامام فيما على بيت المال وأما
البيع فيه ببيع بنفسه بخلاف الشراء فان وصي اليتيم لا يصح شراؤه مال اليتيم فلذا قيد الشراء بكونه من
الوكيل وفي الخاتمة والخلاصة فان أراد السلطان أن يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري
اه وفي التجنيس اذا أراد السلطان أن يشتري بنفسه أمر غيره أن يبيعها من غيره ثم يشتري بنفسه من
المشتري لان هذا أبعد من التهمة اه (قوله لانه كوكيل اليتيم) أي كوصيه وسماه وكبلا مشاكلة (قوله
ولا يجوز الاضرورة) أي بان احتياج بيت المال لكن نازعه صاحب البحر في رسالته باطلاق ما مر آ نفاعن
الخاتمة والخلاصة فانه يدل على جواز البيع للامام معالقا وبما في الزيلعي من أن للامام ولاية عامة وله أن
يتصرف في مصالح المسلمين والاعتياض عن المشترك العام جائز من الامام ولهذا لو باع شيئا من بيت المال صح
بيعه فقوله شيئا نكره في سياق الشرط بعم العقار وغيره الحاجة وغيرها (قوله زادي البحر) أي زاد على قوله
الاضرورة قوله أو رغب في العقار الخ وعبر عن هذه الزيادة في التحفة المرضية بقوله أو مصلحة فافهم قلت

مطالب فيما وقع من الملك
الظاهر بيبرس من ارادته
انتراع العقارات من
ملاكها لبيت المال

وعلى هذا فلا يصح بيع
الامام ولا شراؤه من وكيل
بيت المال لشيء منها لانه
كوكيل اليتيم فلا يجوز
الاضرورة والعياذ بالله
تعالى زادي البحر أو رغب
في العقار بضعف قيمته

مطالب في بيع السلطان
وشراؤه أراضي بيت المال

وسند كرا آخر الباب ان للامام أن يقطع من بيت المال الارض لمن يستحق وأن هذا غلبك رقبته كما سنهقه
وعلى هذا فيمكن شراءها من المستحق (قوله على قول المتأخرين) أي في وصي اليتيم انه ليس له بيع العقار
الافى المسائل السبع الاستية وهو المفتي به وعند المتقدمين له البيع مطلقا واختاره الاسيحي وصاحب
الجمع وكثير كافي النخبة المرضية (قوله في سبع مسائل) ونصه وجاز يبيعه عقار صغير من أجنبي لا من نفسه
بضع فيه مئة أوله مئة الصغير أو دين الميت أو وصية مرسلة لا انفاذ لها الا منه أو تكون غلته لا تزيد على
مؤنته أو خوف خرابه أو نقصانه أو كونه في يده متعلب اه ح (قوله فضل الله الروي) في بعض النسخ
الرضي وعله تحريف (قوله بان غالب أراضينا) الظاهر أن المراد الاراضي الشامية وبجملته أن يكون المراد
الاراضي الرومية ويؤيد الاول ما قدمناه عن الدر المنقي من قوله وكذا الشامية حيث جعلها مثل المصرية
وكان هذا مأخوذا من كلام الفتح المار وقد علمت ما فيه (قوله كالعارية) وجه الشبه بينهما عدم تصرف من
هو في يده تصرف المالك من البيع ونحوه اه ح فلا ينافي ما مر عن التارحانية من أنها تكون في
أيديهم بالاجرة بقدر الخراج وسيد كرا شارح أن من أقطعه السلطان أرضا فله اجارها (قوله ثم يشترها منه)
يعني من المشتري كما قدمنا التصريح في عبارة التجنيس وظاهر هذا أنه لا تشترط الضرورة في صحة البيع
والشراء كما مر (قوله واذا لم يعرف الحال في الشراء الخ) أي لم يعرف انه شراء صحيح وجدي فيه المستوعب الشرعي
بناء على ما مر عن الفتح من أنه لا يجوز الا للضرورة (قوله فالاصل الصحة) - لالحال المسلم على السكال (قوله
وبه عرف الخ) هذا كله أيضا من كلام النهر وأصله لصاحب البحر وحاصله أن من اشترى أرضا بمصار ليت
المال فقدم ملكها وان لم يعرف حال الشراء جلاله على الصحة ولا خراج عليها بناء على ما مر من أن المالكات
ملاكها بلا ورثة عادت لبيت المال وسقط خراجها لعدم من يجب عليه فاذا باءها الامام لم يجب على المشتري
خراجها لقبض الامام منها وهو بدل عينه. و قد قدم أيضا أنه لا يشترط فيها أيضا وقد مرنا في ذلك ٣ وحيث
ملكها بالشراء صح وقفه لها وتراعى شروط وقفه قال في النخبة المرضية سواء كان سلطانا أو أميرا أو غيره
وراد كره الجلال السيوطي من أنه لا يراعى شروطه ان كان سلطانا أو أميرا وأنه يستحق ريعه من يستحق في
بيت المال من غير مباشرة للوظائف فمعمول على ما اذا وصلت الى ووقف باقطاع السلطان اياه من بيت
المال لا ينفق اه وحاصله أن ما ذكره السيوطي لا يخالف ما قلنا لانه تحول على ما اذا لم يعرف شراء الواقف
لها من بيت المال بل وصلت اليه باقطاع السلطان لها أي بان جعل له خراجها مع بقاء عينها لبيت المال ولم
يصح وقفه لها ولا تلزم شروط بخلاف ما اذا ملكها ثم وقفها كما قلنا قلت امكن في ما اذا لم يعرف شراءها ولا
عدمه والظاهر أنه لا يحكم بصحة وقفها لانه لا يلزم من وقفه لها انه ملكها وهذا قول السيد الخوئي في حاشية
الاشباه قبيل قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام مانعه وقد اتفق علامة الوجود المولى أبو السعود في اساطنة
السليمانية بان أوقاف الملوك والامراء لا يراعى شرطها لانهم من بيت المال أو ترجع اليه واذا كان كذلك
يجوز الاحداث اذا كان المقرر في الوظيفة والمرتبة من مصارف بيت المال اه ولا يخفى أن المولى أبا
السعيد أدوى بحال أوقاف الملوك وماله ما سيد كره الشارح في الوقف عن الحبيبة عن المبسوط من أن
السلطان يجوز له مخالفة الشرع اذا كان غائب جهات الوقف ترمى ومزارع لان أصلها بيت المال اه
يعني اذا كانت لبيت المال ولم يعلم مث الواقفها فيكون ذلك ارسادا لا وقفا حقيقة أي ان ذلك لسلطان
الذي وقفه أخرجه من بيت المال وعيه المستحقة من العلماء والطائفة ومجروهم ونالهم على وصوهم الى
بعض فقهم من بيت المال ولما أراد السلطان نظام المملوك بقرقوف في عام ثيف وثمانين وسبعمائة ث
ينقض هذه الاوقاف لكونها أخذت من بيت المال وعقد لذلك مجلسا فلاحضه الشيخ سراج الدين
البلقيني والبرهان ابن جماعة وشيخ الحنفية الشيخ أكمل الدين شارح الهداية فقال الباقي ما وقف على
العلماء والطائفة لا يسبيل الى بقضه لان لهم في الجنس أكثر من ذلك وما وقف على فاطمة وتخيصة وعائشة ينقض

على قول المتأخرين المفتي به
قلت وسيجيء في باب الوصي
جواز بيع عقار الصبي في
سبع مسائل وأفتى مفتي
دمشق فضل الله الروي بان
غالب أراضينا سلطانية
لانقراض ملاكها فالت
بيت المال فتكون في
يد زراعها كالعارية اه
وفي النهر عن الواقعات لو
أراد السلطان شراءها
لنفسه بأمر غيره يبيعها ثم
يشترها منه لنفسه انتهى
واذا لم يعرف الحال في
الشراء من بيت المال فالاصل
الصحة وبه عرف صحة وقف
المشتراة من بيت المال وان
شروط الواقف بين صحيحة
وأنه لا خراج على أراضيها
(وموات أحياء ذمي)

٣ مطالب في وقف الاراضي
التي لبيت المال ومراعاة
شروط الواقف

مطلب أوقاف الملوك
والامراء لا يراعى شرطها

مطلب على ما وقع لسلطان
بوقف من ارادته نقض
أوقاف بيت المال

ووافقه على ذلك الحاضر دون كاذب كما السبوطى في النقل المستور ٣ في جواز قبض معلوم الوظائف بلا حضور ثم رأيت نحوه في شرح الملتقى في هذا تصريح بان أوقاف السلاطين من بيت المال ارسادات لا أوقاف حقيقة وأن ما كان منها على مصارف بيت المال لا ينقض بخلاف ما وقفه السلطان على أولاده أو عتقائه مثلاً وأنه حيث كانت ارسادات لا يلزم مراعاة شروطها لعدم كونها أوقافاً بل هي ممتلكات الواقف والسلطان بدون الشراء من بيت المال لا يملكه وقد علمت موافقة العلامة الاكمل على ذلك وهو موافق لما مر عن المبسوط وعن المولى أبي السعد ولما ساد ذكره الشارح في الوقف عن النهر من أن وقف الاقطاعات لا يجوز الا اذا كانت أرضاً مواتاً أو ملكاً للإمام فأقطعها رجلاً وهذا خلاف ما في التحفة المرضية عن العلامة قاسم من أن وقف السلطان لأرض بيت المال صحيح قلت وإعل مراده أنه لا يلزم لا يغبى إذا كان على مصلحة عامة كما نقل الطرسوسى عن قاضى خان من أن السلطان لو وقف أرضاً من بيت مال المسلمين على مصلحة عامة للمسلمين جاز قال ابن وهبان لأنه إذا أبدى على مصرفه الشرعى فممنوع من مصرفه من أمراء الجور في غير مصرفه اهـ فقد أفاد أن المراد من هذا الوقف تأييد مصرفه على هذه الجهة المعينة التي عينها السلطان بمأهولة مصلحة عامة وهو معنى الارصاد السابق فلا ينافى ما تقدم والله سبحانه أعلم (قوله باذن الامام) في بدية لان الاحياء يتوقف على اذنه ط عن النسخ (قوله كفى) أنه اذا قاتل مع المسلمين أو دلهم على الطريق برضخه ط (قوله خراج) لأنه ابتداء وضع على الكافر وهو أليق به كفى (قوله اعتبر قربه) أى قرب ما أحياءه ان كان الى أرض الخراج أقرب كانت خراجية وان كان الى العشر أقرب فعشرية ثم روان كانت بينهما فمشرية مراعاة لجانب المسلم ط وعند أبي يوسف واعتبر بمجد الماء فان أحياءه بماء الخراج فخراجية والا فعشرية بحر وبالأول يفنى در متقى (قوله ما قارب الشئ يعطى حكمه) استئناف قصد به التعليل ط كفاء الدار لصاحبها الانتفاع به وان لم يكن ملكاً له ولذا لا يجوز احياء ما قرب من العامر بحر (قوله وكل منهما الخ) تبسع في هذا صاحب الدرر وهو مخالف لما فى الهداية والتبوير والكفى وغيرهما من أن اعتبار الماء فيما لو جعل المسلم داره يستأمنه ما قال فى الكافى لان المؤنة فى غير المنصوص عليه تدور مع الماء فان كانت تسقى بماء بئر أو عين فهي عشرية وان كانت تسقى بأنهار الاعاجم فخراجية ولو به ذمارة وبه ذمارة لعشر أحق بالمسلم اهـ ومقتضاه أن المنصوص على أنه عشرى كالأرض العرب ونحوها أو على أنه خراجى كالأرض السواد ونحوها لا يعتبر فيه الماء وعن هذا قال فى الفتح بعد كلام والحاصل أن التى فتحت عنوة أن أقر الكفار عليها لا يوظف عليهم الا الخراج ولو سقيت بماء المطر وان قسمت بين المسلمين لا يوظف الا العشر وان سقيت بماء الأنهر وكل أرض لم تفتح عنوة بل أحياءها مسلم ان كان يصل اليها ماء الأنهار فخراجية أو بماء عبر ونحوه فعشرية وهذا قول محمد وهو قول أبي حنيفة اهـ فتحصل أن الماء يعتبر فيما لو أحياء مسلم أرضاً أو جعل داره يستأمنه بخلاف المنصوص على أنه عشرى أو خراجى وقد مناعن الدر المنقى أن المفتى با قول أبي يوسف أنه يعتبر القرب وهو ما مشى عليه المصنف ولا كالسكندر وغيره وقد مر فى متن الملتقى فاذا ترجحه على قول محمد وقال ح وهو المختار كفى الجوى على السكندر عن شرح قرا حصارى وعليه المتنون واعتبار الماء قول محمد قال فى الشرع بلالية قوله وكل منهما الخ فيه مخالفة لقوله قبله وما أحياءها مسلم يعتبر بقربه لأنه اعتبر بالخير ثم هو اعتبر الماء وعلمت أن ذلك قول أبي يوسف فوذا قول محمد اهـ (قوله بماء العشر) هو ماء السمى والبئر والعين والبحر الذى لا يدخل تحت ولاية أحد وماء الخراج هو ماء أنهار حفرتها الاعاجم وكذا سيجون وجيجون ودجلة والفرات بخلاف الحمد والحاصل أنه ما كان عليه يد الكفرة ثم حويناها فمهر أو ما سواه شرى وتماهه فيما قدمناه فى باب العشر (قوله خراج مقاسمة الخ) هذا انما يوضع ابتداء على الكافر كما لو تظف فاذا فتح بلدة ومن على أهلها بأرضها أنه أن يضع الخراج عليها مقاسمة أو موطناً بخلاف ما اذا قسمها بين الجيش فإنه يضع العشر قال الخبير الرملى خراج المقاسمة كالموطن مصرفاً وكالعشر ما أخذ الا فرق فيه بين الرطاب والزرع والكرم والنخل

باذن الامام) اورضخه
كفى (خراجى ولو أحياء مسلم
اعتبر قربه) ما قارب الشئ
يعطى حكمه (وكل منهما)
أى العشرية والخراجية
(انسق بماء العشر أخذ
منه العشر الأرض كافر
تسقى بماء العشر) اذا الكافر
لا يبدأ بالعشر (وان سقى
بماء الخراج أخذ منه
الخراج) لان النماء بالماء
(وهو) أى الخراج نوعان
خراج مقاسمة ان كان
الواجب بعض الخراج
كالخمس ونحوه وخراج وظيفة
ان كان الواجب شياً فى
الذمة

قوله فى النقل المستور هكذا
بالاصل المقابل على خطه
ولعله المسطور قبل بحر

المصل وغيره فبقسم الجميع على حسب ما تطبق الارض من النصف أو الثلث أو الربع أو الخمس وقد تقرر
أن خراج المقاسمة كالشرائع يخالج ولذا يتكرر بشكر الخارج في السنة وانما يشارفه في المصروف
فكل شيء يؤخذ منه ما له شر أو نصفه يؤخذ منه خراج المقاسمة وتجري الاحكام التي قررت في العشر وفاقا
وخلافا فاذ علمت ذلك علمت ما يزرع في بلادنا وما يغرس فاذا غرس رجل في أرض زينة أو كرم أو أشجارا
يقسم الخارج دلزوع ولا شيء عليه قبل أن يعلم بخلاف ما اذا غرس في الموطأ ولو أخذها مقاطعة على
دراهم معينة بالتراضي ينبغي الجواز وكذا لو وقع على عداد الاشجار لان التقدير يجب أن يكون بقدر الطاقة
من أي شيء كان ولان تقدير خراج المقاسمة مفوض لرأي الامام وكل من الأنواع الثلاثة يفعل في بلادنا
فبعض الارض تقسم ثمار أشجارها أو يأخذ ما فدون الساطن منها لنا أو يبيعون نحو بعض ما يقطع عليه
دراهم معينة وبعضها يبيع أشجارها أو يأخذ على كل شجرة قدر معين وكل ذلك جائز عند الطاقة والراضي
على أخذ شيء في مقابلة خراج المقاسمة ان يستحقه ولا شك أن أراضي بلادنا خراجية وخارجها مقاسمة كما هو
مشاهد وتقديره مفوض الى رأي الامام اهـ ويأتي تمام الكلام قلت لكن مر أن المأخوذ الآن من
أراضي مصر والشام أجرة لعشر ولا خراج والمراد الاراضي التي صارت لبيت المال لا المملوكة أو الموقوفة
كما قدمنا لكن هذه الاجرة بدل الخراج كما مروى يأتي (قوله يتعاق بالتمكن من الانتفاع) بيان لكونه واجبا
في الذمة أي انه يجب في ذمته بمجرد تمككه من الانتفاع بالارض لا بعين الخارج حتى لو تمكك من الزراعة
وعطاهما وجب بخلاف ما لو لم يتمكك كمن يسيده المصنف (قوله كما وضع الخ) تمثيل لخراج الوظيفة (قوله على
السواد) أي قري العراق (قوله بذراع كسرى) احتراز عن ذراع العامة وهو ست قبضات فتح والقبضة
أربع أصابع (قوله بالفدان) بالثقل آلة الحرث ويطبق على الثور بن يحرق عليها في قران وجمعه
فدادين وقد يخفف فيجمع على أفدنة وقد ن مصباح والمراد ههنا الارض وهو في عرف الشام نوعان روماني
وخطاطي ومساحة كل معروفة عند النلاحين (قوله وعلى الاول المعول بحر) وأصله في الفتح وقال ان
الثاني يقتضي أن الجريب يختلف قدره في البلدان ومقتضاه أن يتحدوا واجب مع اختلاف المقادير فانه قد
يكون صرف بلد فيه ستة ذراع وعرف أخرى فيه خمسون ذراعا (قوله يباعه الماء) صفة لجريب قيد بماء أي
من ان لا يخرج ان غالب الماء على أرضه أو انقطع وبه علم أن المراد الماء الذي نصير به الارض سالحة للزراعة
فصار كقول الكثر حريب صلح للزراعة (قوله صاعا) مفعول وضع وهو الفقير الهاشمي الذي ورد عن عمر
رضي الله تعالى عنه كفي الهداية وغيرها وهو ثمانية أرطال أربعة أمعاء وهو صاع رسول الله صلى الله عليه
وسلم وينسب الى الخراج فيقال صاع حجاج لان الحجاج أخرجه به مائة كفي ط عن الشامي (قوله من بر
أوشعير) أي فهو مخير في اعطاء الصاع من الشعير والبركة في النهاية معزى الى ثاوي فاسجن والصحاح
ما يزرع في تلك الارض كفي الكافي شربلاية ومثله في الجروني ما اذا عطلها والناس ان الامام بخير
أمل (قوله ودرهما) هو وزن سمعة كفي الزكاة بحر وهو أن يكون وزنه أربعة عشر قيراطا جوهره قر قوله
الرطوبة) بالفتح والجمع الرطاب وهي القثاء والخيار والبطم والباذنجان والجرى مجراه والبقول وغير
الرطاب مثل الكراث شربلاية (قوله متصلة) يعني انه يشترط في تلك الاشجار اني للعب والتمر وغيرهما أن
يكون متصلة ببعضها بعض بحيث لا يمكن أن يزرع بينهما أفاده في شرح الملتقى وهو كانت متفرقة في جوانب
الارض ووسطها مزروع ولا شيء فيها كالأشجار في غرس أشجار غيرة ممرة بحر ط وقوله فلا شيء فيها أي في
الاشجار المتفرقة بل يجب في الارض لانها اذا كانت متفرقة فهي بسنتان ويجب بقدر الطاقة على ما يأتي
أو المراد لا شيء فيها مقدر تأمل وقوله كالأشجار في غرس اح هذا اذا لم يقصد شغل أرضهم فلو استثنى أرضه
بقواتم الخلاف وما أشبهه أو القصب أو الخشيش كان فيه عشر كقدماء في باب عن البدائع وغيرها تأمل
(قوله ضعفها) أي ضعف الخمسة وهو عشرة دراهم لم يقمها من الامانة كانت لم تثمر بعد ففيها خراج الزرع

مطالب في خراج المقاسمة

يتعلق بالتمكن من
الانتفاع بالارض كوضع
عمر رضي الله عنه على السواد
لكل حريب هوستون
ذراعا في ستين بذراع كسرى
سبع قبضات وقيل المعتبر
في كل بلدة عرفهم وعرف
مصر التقدير بالفدان فتح
وعلى الاول المعول بحر
(يباعه الماء صاعا من
بر أوشعير ودرهما)
عطف على صاع من أجود
النقد ذيالي (ولجريب
الرطوبة خمسة دراهم
ولجريب الكرم أو النخل
متصلة) قبل فيها ضعفها

كافي الخانية در مستقي (قوله ولما سواه) أي سوى ما ذكر من الأشياء الثلاثة الموطف عليها (قوله مما ليس فيه توظيف عمر) قصده إصلاح المتن فإن ظاهره أن الزعفران والبستان فيه توظيف عمر كما هو قضية العطف مع أنه ليس كذلك (قوله يحوطها) أي برعاها ويحفظها أو هو بتشديد الواو أي دار عليها حائط قال في المصباح حائطه يحوطه وحوط طارعه وحوط حوله تحوطا أداره عليه نحو التراب حتى جعله يحيط به اهـ (قوله فلو ملتفة الخ) في المصباح التف النبات بعضها ببعض اختلاط ثم اعلم أن حاصل ما ذكره من الفرق بين البستان والكرم هو أن ما كانت أشجاره ملتفة فهو كرم وما كانت متفرقة فهو بستان وقد عرّف في البحر إلى الظهيرية ومثله في كافي النسق ومقتضاه أن الكرم لا يختص بشجر العنب مع أن ما في المتن من عطف النخل على الكرم يفيد أنه غيره وفي الاحتيار والجريب الذي فيه أشجار مثمرة ملتفة لا يمكن زراعتها قال محمد يوضع عليه بقدر ما يطبق لأنه لم يرد عن عمر رضي الله تعالى عنه في البستان تقدير فكان مفقوضا إلى أمر الامام وقال أبو يوسف لا يزداد على الكرم لأن البستان بمعنى الكرم فالوارد في الكرم وورد فيه دلالة وإن كان فيه أشجار متفرقة فهي تابعة للأرض اهـ ومفاده هذا أيضا أن الكرم يختص بالعنب والبستان غيره بقريته التعليل أولا وثانيا وهذا أوفق بما في كتب الله ومفاده أيضا أن الخلاف بين محمد وأبي يوسف في البستان إذا كانت أشجاره ملتفة وأن ما في المتن هو قول محمد وعنه جري في الملتقى وذكر في البدائع مثل ما في الاحتيار حيث قال وفي جريب الكرم عشرة دراهم وأما جريب الأرض التي فيها أشجار مثمرة بحيث لا يمكن زراعتها لم يذكر في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف أنه قال إذا كان النخل ملتفا جعلت عليه الخارج بقدر ما يطبق ولا يزيد على جريب الكرم عشرة دراهم (قوله لأن التنصيف الخ) علة لقوله وغاية الطاقة نصف الخارج فلا يباقي أنه يجوز النقص عنه فافهم (قوله فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة) ترك ما لم يوظف مع أن الكلام فيه فكان عليه أن يقول فلا يزداد عليه فيه ولا في خراج المقاسمة ولا في الموطف الخ أفاده ح قات وقد يجب أن قوله والتنصيف الخ يفيد أنه يجوز وضع النصف أو الربع أو الخمس فيصير خراج مقاسمة لأنه حره من الخارج وهو غير الموطف وقوله في خراج مقاسمة أراد به هذا النوع وقوله ولا في الموطف الخ أراد به النوع الأول فادهم (قوله ولا في الموطف على مقدار ما وظفه عمر) وكذا إذا فحقت براءة بعد عمر فأراد الامام أن يضع على ما يزرع حنطة درهمين وبقية ما هو تطبقه ليس له ذلك عند أبي حنيفة وهو الصحيح لأن عمر رضي الله تعالى عنه لم يزد لما أخبر بزيادة الطاقة أفاده في البحر عن الكافي قال ط وهذا نص صريح في حرمة ما أحدثه الظلمة على الأرض من الزيادة على الموطف ولو سلم أن الأراضي آلت لبيت المال وصارت مسنأة اهـ أي لما قد مناه عن التنازع فيه من أن الامام يدفعها للزراع بأحد طريقين إما بأقاصمهم مقام المالك في الزراعة وإعطاء الخراج وإما بأجارتهم بقدر الخراج فقوله بقدر الخراج يدل على عدم الزيادة قلت لكن المأخوذ الآن من الأراضي الشامية التي آلت إلى بيت المال بموجب البراءة والدفاتر السلطانية وكذا من الأوقاف شيء كثير فإن منها ما يؤخذ منه نصف الخارج ومنها الربع ومنها العشر والظاهر أنه خراج مقاسمة في أصل الوضع فيؤخذ بقدره إذا صار بدل أجرة ولعل ما مر من التوظيف كان على سواد العراق فقط والموضوع على الأراضي الشامية كان خراج مقاسمة بقي المأخوذ قدره وقدمنا التصريح عن الخبر الرمي بأنه خراج مقاسمة (قوله وان طاقت) تعميم لقوله ولا يزداد عليه الخ فيشمل ما لم يوظف كما صرح به في قوله وغاية الطاقة نصف الخارج ويشمل خراج المقاسمة كما نص عليه في النهر وكذا الموطف من عمر رضي الله تعالى عنه كافي البحر أو من امام بعده كما مر فافهم (قوله وجواز عند الطاقة) اعلم أن قول المصنف وغيره وينقص مما وظيف أن لم تطبق يفهم منه أنها إن أطاقت لا ينقص منه وهو مخالف لما في الدراية من جواز النقصان عند الطاقة قال في النهر ولو قيل بوجوبه عند عدم الطاقة وجوازه عند الطاقة لكان حسنا وعليه يحمل ما في الدراية فنذكره اهـ وحيث قد افهم من قول المصنف أن لم تطبق أنه لا يجب التمهيد عند الطاقة فلا يباقي جوازه فقول الشارح

ولما سواه) مما ليس فيه
توظيف عمر (كزعفران
وبستان) هو كل أرض
يحوطها حائط وفيها أشجار
متفرقة يمكن الزرع تحتها
فلو ملتفة أي متصلة لا يمكن
زراعتها أرضها فهو كرم
(طاقت) غاية الطاقة نصف
الخارج (لأن) التنصيف
عين الانصاف فلا يزداد
عليه في خراج المقاسمة
ولا في الموطف على مقدار
ما وظفه عمر رضي الله تعالى
عنه وإن طاقت على الصحيح
كافي (وينقص مما وظيف)
عليها (أن لم تطق) بأن لم
يلغ الخارج ضعف الخراج
الموطف فينقص إلى نصف
الخارج وجوبا وجوازا
عند الطاقة

وجوب بقيد لقول المصنف وينقص مما وطف لا لقوله في الشرح فينقص الى نصف الخارج وقوله وجوازا
عطف على وجوبا فكأنه قال وينقص وجوبا مما وطف ان لم تطق وجوازا ان أطاقت وهذا كلام
لا غبار عليه وبه سقط ما قبل ان مقتضى هذا العطف أن الخارج من الكرم مثلالو بلغ ألف درهم جاز أخذ
خمس مائة ولا قائل به والمراد انه ان بلغ الخارج ضعف الموطف أو أكثر جاز للامام أن ينقص عن الموطف
اه ووجه السقوط أن هذا الغبار لو كان قوله وجوبا بقيد لقوله فينقص الى نصف الخارج فيصير معنى
قوله وجوازا انه ينقص الى نصف الخارج جوازا عند الاطاقة ولا موجب لهذا الجمل فانه هم (قوله وينبغي
أن لا يزاد على النصف الخ) هذا في خراج المقاسمة ولم يقيد به لان فهمهم من التعبير بالنصف والخمس فان خراج
الوطيفة ليس فيه جزء معين تأمل قال في النهر وسكت عن خراج المقاسمة وهو اذا من الامام عليهم أراضهم
ورأى أن يضع عليهم خمسا من الخارج كصنف أو ثلث أو ربع فانه يجوز ويكون حكمه حكم العشر ومن
حكمه أن لا يزاد على النصف وينبغي أن لا ينقص عن الخمس قاله الحدادي اه وبه علم أن قول الشارح
وينبغي مذكوره في غير محله لان الزيادة على النصف غير جائزة كما مر النص صريح به في قوله ولا يزاد عليه وكان
عدم التنقيص عن الخمس غير مقول فدكره الحدادي بحمل السكت قال الخير الرمي يجب أن يحمل على ما اذا
كانت تطيق فلو كانت قابضة الربع كثيرة المئون ينقص اديب أن يتفاوت الواجب لتفاوت المئوية كجلى
أرض العشر ثم قال وفي الكافي وايس للامام أن يحول الخراج الموطف الى خراج المقاسمة أقول وكذلك
حكمه فيما يظهر من دليله لانه قال لان فيه نقص العهد وهو حرام اه قلت صرح بالعكس القهستاني
وقد منع عن الرمي أن المأخوذ من الاراضي الشامية خراج مقاسمة وكتبنا أن ما صار منها لبيت المال تؤخذ
أجرة بقدر الخراج ويكون المأخوذ في حق الامام خراج حيث كان كذلك تعتبر بوجه الطافة وبه يعلم أن
ما يقع له أهل التيمار والوعاءات من مطالبة أهل القرى بجميع ما عليه لهم الساطات على القرى كقسم من
النصف ونحوه ظلم محض لان ذلك المعين في الدفاتر السلطانية مبني على انه كان لا يؤخذ من الرراع سوى ذلك
القسم المعين والفاضل عنه يبق للرعاع والواقع في زماننا خلافه فان يؤخذ منهم الآن طما ما يسمى
بالنصار وغيره شئ كثير مما يستغرق جميع الخارج من بعض الاراضي لئلا يؤخذ منهم ذلك وان لم يخرج
الارض شيئا وقد شاهدنا ما رارا أن بعضهم ينزل عن أرضه لغيره بلا شئ لكثرة ما عليه من الظلم وحيث قد
غلبت البنية بالقسم ظلم على ظلم والظلم يجب اعدامه فلا يجوز مساعدة أهل التيمار على ظلمهم بل يجب أن يظهر
الى ما تطيقه الاراضي كما أفق به الخير الرمي ونقل بعض الشراح عن شمس الأئمة من سيرة الا كسيرة اذا
أصاب زرع بعض الرعية آفة أو قوضوا له ما أنفق في الرراع من بيت مالهم وقالوا التاجر شربك في الخسران كما
هو شريك في الربح فاذا لم يعطه الامام شيئا أو أقل من أن لا يعمره الخراج (قوله فعليه خراج الارض) كذا في
البحر عن شرح الطحاوي قال ط والاولى خراج الررع كما نقله السارح عن مجمع الفتاوى في باب زكاة الاموال
أي في دفع صاعا ودرهما (قوله الى أبي بصير) بصم قوله وكسرنا لك من مائة الف لعل قال في الصباح فمعت
الشجرة بالالف أدرك ثمرها (قوله فعليه خراج الكرم) أي دائما لانه صار الى الادب مع قدرته على الاعلى
قال في الفتاوى الهندية قالوا من انتقل الى أخس الامرين من غير عدو عليه خراج ادعى كسبه أرض
الزعفران فتركه وزرع الحبوب فعليه خراج الزعفران وكذلك كسبه كرم فقطع وزرع الحبوب فعليه
خراج الكرم وهذا شئ يعلم ولا يفتى به كي لا يطامع السائمة في أموال له اس كذا في الكافي ح قول في فتح
اذ يدعى كل ظالم أن أرضه كانت تصلح لزراعة الزعفران ونحوه وعلاجه صعب اه (قوله واذا طعم)
معطوف على قوله الى أن يطعم قال في البحر وفي شرح الطحاوي لو أبت أرضه كرم فعليه خراجها الى أن يطعم
فاذا أطمع فان كان ضعف وطيفة الكرم ففيه وطيفة الكرم وان كان أقل ففيه من نصفه الى أن ينقص عن ثمن
ودرههم فان نقص فعليه ثمن ودرهم اه والقفيز صاع كما مر وهذا بناء على انها كانت للرراعة ولو ارضية

مطلب لا يحول خراج
الموطف الى خراج المقاسمة
وبالعكس

مطلب لا يلزم جميع خراج
المقاسمة اذا لم تطق لكثرة
المظالم

وينبغي أن لا يزاد على
النصف ولا ينقص عن
الخمس حدادي وفيه ملو
غرس ب أرض الخراج كرما
أو غيرهما به خراج الارض
الى أن يطعم وكذا لو قطع
الكرم وزرع الحب فعليه
خراج الكرم واذا أطمع
فعليه قدر ما يتيق ولا يزيد
على عشرة دراهم ولا ينقص
عما كان

فالظاهر لزوم خمسة دراهم فلذا قال الشارح ولا ينفص عما كان تأمل (قوله وكل ما يمكن الخ) مكر ومعه ما تقدم ح (قوله على المسنة) قال في جامع الامة المسنة المهرم وهو ما يبنى للسيل ليرد الماء اه ح وحاصله أنه ما يبنى حول الارض ليرد السيل عنها وتسمى حاشيا النهر مسنة أيضا والظاهر أن الحكم فيها كذلك لان ذلك ليس محل الزرع فلا يسمى شاغلا للارض فيكون تابعها (قوله قوم) أراد باسم الجمع الاثنين مجازا بقرينة قوله أحدهما وادوا الجمع في شروا باعتبار صورة اسم الجمع ح (قوله فيها كرم) أراد به الجنس كالذي بعده بقرينة الجمع فيما يأتي ح (قوله فشرى) عطف على شروا عطف مفصل على مجمل ح (قوله فلو معلوما) أي علم حصة الكروم وحصة الاراضي من الخراج المأخوذ (قوله والا كأن كان جملة) في بعض النسخ بان كان جملة أي بأن كان خراج الضبعة يؤخذ جملة من غير بيان لحصة الكروم وحصة الاراضي (قوله فان لم تعرف الخ) يعني لم يعرف أحد أن الكروم كانت أراضى ولا أن الاراضي كانت كروما ح (قوله قسم بقدر الحاصل) أي ينظر الى خراج الكروم والاراضي فادع عرف ذلك يقسم جملة خراج الضبعة عليها على قدر حصصها ح عن الحاشية قلت والظاهر أن المراد أنه ينظر الى خراجها - ما خراج وطيفة بان ينظر كرم جريبا فيها فاذا بلغ خراج الكروم مائة درهم مثلا وخراج الاراضي مائتين يقسم جملة خراج الضبعة عليها ما أثلاثا ثلثه على الكروم وثلثاه على الاراضي (قوله تربية) المراد أهلها فلذا قال خراجهم (قوله ان لم يعلم الخ) أي ان كان لا يعلم أن خراج أراضهم كان على التساوي أم لا ترك كما كان * (تنبيه) * في الخيرية تسئل في مسجد قرية ته أرض لم يعرف عليها خراج من قديم الزمان ويريد السباهي المتكلم على القرية أن يأخذ عليها خراجا أجاب ليس له ذلك والقديم يبقى على قدمه وحل أحوال المسلمين على الصلاح واجب (قوله ولا خراج الخ) أي خراج الوطيفة وكذا خراج المقاسمة والعشر بالاولى لتعلق الواجب بعين الخراج فيها ومثل الزرع الرطبة والكرم ونحوهما خيرية (قوله ما يمكن الزرع فيه ثانيا) قال في الكبرى والفتوى انه مقدور بثلاثة أشهر نحر (قوله ويمكن الاحتراز عنها) خرج ما لا يمكن كالجراد كما في البرازية (قوله كأنعام) وكقرده وسباع ونحو ذلك بحر (قوله وفرو دودة) عبارة لبحر ومنه يعلم أن الدودة والفأرة اذا أكلتا الزرع لا يسقط الخراج اه قلت لاشك أنهما مثل الجراد في عدم امكان الدفع وفي النهر لا ينبغي التردد في كون الدودة آفة سماوية وأنه لا يمكن الاحتراز عنها قال الخير الرملي وأقول ان كان كثيرا غالبا لا يمكن دفعه بحيلة يجب أن يسقط به وان أمكن دفعه لا يسقط هذا هو المتعين للعواب (قوله أو هلك الخ) خارج بعد الحصاد (مفهومه) انه لو هلك قبله يسقط الخراج لكن بخالفه التفصيل المذكور فيما لو أصاب الزرع آفة فان الزرع اسم للقائم في أرضه فيجب الخراج مالا كعبا - لا يمكن الاحتراز عنها علم أنه يجب قبل الحصاد الا أن يحمل الهلاك هنا على ما اذا كان بما لا يمكن الاحتراز عنه فتندفع المخالفة وقد مرنا في باب العشر من الزكاة الاختلاف في وقت وجوبه فمنه يجب عند ظهور الثمرة والامن عليها من الفساد وان لم يستحق الحصاد اذا بلغت حدا ينتفع به وعند الثاني عند استحقاق الحصاد وعند الثالث اذا حصدت وصارت في الجربين فلو أكل منها بعد بلوغ الحصاد قبل أن تحصد ضمن عندهما لا عند مجرد بلوغها ما صارت في الجربين لا يضمن الجاعل من ثمنها هناك (قوله وقبله يسقط) أي الا اذا بقي من السنة ما يمكن فيه من الزراعة كما يؤخذ مما سلف ط قال الخير الرملي ولو هلك الخراج في خراج المقاسمة قبل الحصاد أو بعده فلا شيء عليه لتعلقه بالخراج حقيقة وحكمه حكم الشر بلك شركة الملك فلا يضمن الا بالتعدي فاعلم ذلك فانه مهم ويكثر وقوعه في بلادنا وفي الحاشية ما هو صريح في سقوطه في حصة تربة الارض بعد الحصاد ووجوبه عليه في حصة الاكارم مع الا بان الارض في حصة بمنزلة المستأجرة اه (قوله ان فضل عما أنفق) ينبغي أن يلحق بالنفقة على الزرع ما يأخذ الأعراب وحكام السياسة ظمما كما يعلم مما قدمناه (قوله أخذ منه مقدار ما بيننا) أي ان بقي ضعف الخراج كدرهمين وصاعين يجب الخراج وان بقي أقل من مقدار الخراج يجب نصفه وأشار الشارح الى هذا بقوله

وكل ما يمكن الزرع تحت شجره فبستان وما لا يمكن فسكرم وأما الاشجار التي على المسنة فلا شيء فيها انتهى وفي زكاة الحاشية قوم شروا ضبعة فيها كرم وأرض فشرى أحدهما الكرم والاخر الاراضي وأراد واقسم الخراج فلو معلوما فكما كان قبل الشراء والا كأن كان جملة فان لم تعرف الكروم الا كروما قسم بقدر الحاصل قرية خراجهم مائة مائة فطلبوا التسوية ان لم يعلم قدره ابتداء ترك على ما كان (ولا خراج ان غلب الماء على أرضه أو انقطع) الماء (أو أصاب الزرع آفة سماوية كغرف وحرق وشدة برد) الا اذا بقي من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانيا (أما اذا كانت الآفة غير سماوية) ويمكن الاحتراز عنها (كأن كل قرده وسباع ونحوهما) كأنعام وقار ودودة بحر (أو هلك) الخراج (بعد الحصاد) يسقط وقبله يسقط ولو هلك بعضه ان فضل عما أنفق شيء أخذ منه مقدار ما بيننا

مصنف عن السراج أن المصنف في المنع نقل ذلك عن السراج (قوله وكذلك الحكم الاجارة) أي لو استأجر أرضاً فغلب عليها الماء أو انقطع لانتجب الاجرة وأما لو أصاب الزرع آفة فأنما يسقط أجرة ما بقي من السنة بعد الهلاك لا ما قبله لأن الاجر يجب بازاء المفعة شيئاً فشيئاً فوجب أن يستوفي لا غيره فيفترق بين هذا وبين الخراج فإنه يسقط كفي البحر من اللواحية قلت لكن في اجارة البرازية عن المحيط الفتوى على أنه إذا بقي بعد هلاك الزرع مدة لا تمكن من الزراعة لا يجب الاجر ولا يجب إذا تمكن من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منع غاصب اهـ والخراج كذلك كذا قلت (قوله فان عطلها صاحبها) أي عطل الأرض الصالحة للزراعة دونه حتى قلت في الحائضية في أرض الخراج أرض سبعة لا تصلح للزراعة ولا يصلح الماء أن أمكنه اصلاحها ولم يصلح فعليه الخراج والا فلا اهـ ومن التعطيل من وجهه ما لو زرع الاخص مع قدرته على الاعلى كتمسكت ويستثنى من التعطيل ما ذكره في الاسعاف في فصل أحكام المقابر والربط لوجع أرضه مقبرة أو خماً للغة أو مسكاً سقط الخراج عنه وقيل لا يسقط والصحيح هو الاول اهـ وعليه مشي في المنقومة الحبيبة ٣ وبقى ما لو عجز مالكها عن الزراعة لعدم قوته وأسبابه فلا إمام أن يدفعها لغيره فزراعة لا يأخذ الخراج من نصيب المالك وبمسك الباقي للمالك وإن شاء أخرها أو عجز الخراج من الاجرة وإن شاعز عزمها من بيت المال فإن لم يتمكن باعها أو أخذ الخراج من ثمنها قال في النهاية وهذا لا خلاف من باب صرف الضرر العام بالضرر الخاص وعن أبي يوسف يدفع للعاجز كفايته من بيت المال فزراعة لا يسقط فهازي يابى وفي الذخيرة لو عادت قدرة مالكها زرعها الإمام عليه الألف البيوع (قوله يجب الخراج) أما في التعطيل فلان التخصيص يرجع من جهته وأما فيما بعده فلان الخراج فيه معنى المؤنة ويمكن إبقاؤه على المسلم وقد صرح أن العبادة اشترى وأراضى الخراج وكانوا يودون خراجها أو غنماهم في الفتح (قوله لا يجب شيء) لأنه إذا زرع ولم يقدر على دفعه لم يتمكن من الزراعة ولا خراج المقاسمة يتعلق بعين الخراج من العشر فإذا لم يزرع مع القدرة لم يوجد الخراج بخلاف خراج الوظيفة لأنه يجب في الذمة بمجرد أن يتمكن من الزراعة (قوله وقد علمت الخ) حمله دفع ما يتوهم من قولهم وعطلها صاحبها يجب الخراج أنه لو ترك الزراعة لم يتركها يره أو رحل من القرية يجبر على الزراعة والعود ٢ وليس كذلك أما أولاً فلما علمت من قولهم أن الإمام يدفعها عنه يره فزارعة أو بالاجرة أو يبيعها ولم يبقوا باجبار صاحبها أو ما به فلما سر من أن الأراضي انما هي خراجية مقاسمة لا وظيفة فلا يجب بالتعطيل أصلاً وأما ثانياً فلأن المصاصات بيت المال صارت المأخوذ منها اجرة قدر الخراج والاجرة لا تلزم هنا بدون التزام ما بعد الاجارة وبالزراعة والحق بالزملي في حاشية البحر أقول رأيت بعض أهل العلم أفتى بأنه إذا رحل الفلاح من قرية ولم يتركها بقرية أخرى أن يجبر على العود وربما اعتبر به بعض الجهلة وهو محمول على ما إذا رحل لاعتن طم وجور ولا من ضرورية بل تمتعاً وأمرنا سلطان بأعادته للمصلحة وهي صيانة القرية عن الحراب ولا ضرر عليه في العود وأما ما يفهم من قوله الآن من الالتزام بالرد إلى القرية مع التكليف الشقة والجور المنفرد ولا يقول به مسلم وقد جعل الحق في الشايعي في ذلك رسالة أقام بها الطامة على قائل ذلك فأرجع اليها شئت اهـ (قوله كذا لا يجزى السلة) قال في العناية ورد بأنه كيف يجوز استئمان وانهم لو أخذوا كان في موضعه لكونه واجباً تجب بانه لو أدت بما بذلك لادى كل ظالم في أرض ليس شأنه ذلك أنه أقل هذا كانت تزرع الزعفران مما أخذ خراج ذلك وهو طم وعودوا اهـ (قوله باع أرضاً خراجية الخ) هذا إذا كانت دارعة كان اختلوا في اعتبار ما يتمكن المشترى من زراعته فقبل الحط والشعر وقيل أي زرع كان وفيه هل يشترط ادراك الربيع بكمه ولا وفي واقعات الناطق أن الفتوى على تقديره ثلاثة أشهر وهدامته اعتبار زرع الدخن وادراك الربيع فإن ربيع الدخن يدرك في مثل هذه المدة وأما إذا كانت الأرض مزروعة فيها مع الزرع فإن كان قبل وقوعه فالخراج

مصنف عن السراج أن المصنف في المنع نقل ذلك عن السراج (قوله وكذلك الحكم الاجارة) أي لو استأجر أرضاً فغلب عليها الماء أو انقطع لانتجب الاجرة وأما لو أصاب الزرع آفة فأنما يسقط أجرة ما بقي من السنة بعد الهلاك لا ما قبله لأن الاجر يجب بازاء المفعة شيئاً فشيئاً فوجب أن يستوفي لا غيره فيفترق بين هذا وبين الخراج فإنه يسقط كفي البحر من اللواحية قلت لكن في اجارة البرازية عن المحيط الفتوى على أنه إذا بقي بعد هلاك الزرع مدة لا تمكن من الزراعة لا يجب الاجر ولا يجب إذا تمكن من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منع غاصب اهـ والخراج كذلك كذا قلت (قوله فان عطلها صاحبها) أي عطل الأرض الصالحة للزراعة دونه حتى قلت في الحائضية في أرض الخراج أرض سبعة لا تصلح للزراعة ولا يصلح الماء أن أمكنه اصلاحها ولم يصلح فعليه الخراج والا فلا اهـ ومن التعطيل من وجهه ما لو زرع الاخص مع قدرته على الاعلى كتمسكت ويستثنى من التعطيل ما ذكره في الاسعاف في فصل أحكام المقابر والربط لوجع أرضه مقبرة أو خماً للغة أو مسكاً سقط الخراج عنه وقيل لا يسقط والصحيح هو الاول اهـ وعليه مشي في المنقومة الحبيبة ٣ وبقى ما لو عجز مالكها عن الزراعة لعدم قوته وأسبابه فلا إمام أن يدفعها لغيره فزراعة لا يأخذ الخراج من نصيب المالك وبمسك الباقي للمالك وإن شاء أخرها أو عجز الخراج من الاجرة وإن شاعز عزمها من بيت المال فإن لم يتمكن باعها أو أخذ الخراج من ثمنها قال في النهاية وهذا لا خلاف من باب صرف الضرر العام بالضرر الخاص وعن أبي يوسف يدفع للعاجز كفايته من بيت المال فزراعة لا يسقط فهازي يابى وفي الذخيرة لو عادت قدرة مالكها زرعها الإمام عليه الألف البيوع (قوله يجب الخراج) أما في التعطيل فلان التخصيص يرجع من جهته وأما فيما بعده فلان الخراج فيه معنى المؤنة ويمكن إبقاؤه على المسلم وقد صرح أن العبادة اشترى وأراضى الخراج وكانوا يودون خراجها أو غنماهم في الفتح (قوله لا يجب شيء) لأنه إذا زرع ولم يقدر على دفعه لم يتمكن من الزراعة ولا خراج المقاسمة يتعلق بعين الخراج من العشر فإذا لم يزرع مع القدرة لم يوجد الخراج بخلاف خراج الوظيفة لأنه يجب في الذمة بمجرد أن يتمكن من الزراعة (قوله وقد علمت الخ) حمله دفع ما يتوهم من قولهم وعطلها صاحبها يجب الخراج أنه لو ترك الزراعة لم يتركها يره أو رحل من القرية يجبر على الزراعة والعود ٢ وليس كذلك أما أولاً فلما علمت من قولهم أن الإمام يدفعها عنه يره فزارعة أو بالاجرة أو يبيعها ولم يبقوا باجبار صاحبها أو ما به فلما سر من أن الأراضي انما هي خراجية مقاسمة لا وظيفة فلا يجب بالتعطيل أصلاً وأما ثانياً فلأن المصاصات بيت المال صارت المأخوذ منها اجرة قدر الخراج والاجرة لا تلزم هنا بدون التزام ما بعد الاجارة وبالزراعة والحق بالزملي في حاشية البحر أقول رأيت بعض أهل العلم أفتى بأنه إذا رحل الفلاح من قرية ولم يتركها بقرية أخرى أن يجبر على العود وربما اعتبر به بعض الجهلة وهو محمول على ما إذا رحل لاعتن طم وجور ولا من ضرورية بل تمتعاً وأمرنا سلطان بأعادته للمصلحة وهي صيانة القرية عن الحراب ولا ضرر عليه في العود وأما ما يفهم من قوله الآن من الالتزام بالرد إلى القرية مع التكليف الشقة والجور المنفرد ولا يقول به مسلم وقد جعل الحق في الشايعي في ذلك رسالة أقام بها الطامة على قائل ذلك فأرجع اليها شئت اهـ (قوله كذا لا يجزى السلة) قال في العناية ورد بأنه كيف يجوز استئمان وانهم لو أخذوا كان في موضعه لكونه واجباً تجب بانه لو أدت بما بذلك لادى كل ظالم في أرض ليس شأنه ذلك أنه أقل هذا كانت تزرع الزعفران مما أخذ خراج ذلك وهو طم وعودوا اهـ (قوله باع أرضاً خراجية الخ) هذا إذا كانت دارعة كان اختلوا في اعتبار ما يتمكن المشترى من زراعته فقبل الحط والشعر وقيل أي زرع كان وفيه هل يشترط ادراك الربيع بكمه ولا وفي واقعات الناطق أن الفتوى على تقديره ثلاثة أشهر وهدامته اعتبار زرع الدخن وادراك الربيع فإن ربيع الدخن يدرك في مثل هذه المدة وأما إذا كانت الأرض مزروعة فيها مع الزرع فإن كان قبل وقوعه فالخراج

مطلب لو رحل الفلاح من قرية لا يجبر على العود

المشتري من الزراعة فعليه
الخراج والافعل البائع
عناية (ولا يؤخذ العشر
من الخراج من أرض
الخارج) لانهم لا يجتمعان
خلاف الشافعي (ولا يتكرر
الخارج بتكرر الخراج في
سنة لو موطئا والا) بأن
كان خراج مقاسمة (تكرر)
لتعلقه بالخارج حقيقة
(كالعشر) فانه يتكرر
(ترك السامان) أو نائبه
(الخارج لرب الارض) أو
وهبه له ولو بشقاعة (جاز)
عند الثاني وحل له لو مصرفا
ولا تصدق به به يفتي وما
في الحاوي من ترجيح حله
لعير المصرف خلاف
المشهور (ولو ترك العشر
لا يجوز اجماعا ويخرجه
بنفسه للفقراء سراج خلافا
لما في قاعدة تصرف الامام
منوط بالمصلحة من الاشياء
معزى بالبرازية فتنبه وفي
النهر يعلم من قول اشافي
حكم الاقطاعات من اراضي
بيت المال اذا حاص لها أن
الربة لبيت المال والخراج له

مطلب في أحكام الاقطاع
من بيت المال

على المشتري مطلقا وان بعد بلوغه وان بعد ما دحه فهو كالمالك يبيعها فارضة ولو كان لها ريعان خريف وريعي وسلم
أحدهما للبائع والا تخوله شترى فالخراج عليه ما ولو تداولتها الايدي ولم تمسك في ملك أحدهم ثلاثة أشهر
فلاخراج على أحداه من التنازخانية ملصا (قوله عناية) لم أجده فيها وانما عزاه في البحر الى البنانية وهي
شرح الهداية للعيني (قوله ولا يؤخذ العشر الخ) أي لو كان له أرض خراجها موطئا لا يؤخذ منها عشر
الخارج وكذا لو كان خراجها مقاسمة من النصف ونحوه وكذا لو كانت عشرية لا يؤخذ منها خراج لانهم
لا يجتمعان ولذا لم يفعل أحد من الخلفاء الراشدين والائمة في الفتح (قوله ولا يتكرر الخراج الخ)
قال في الفتح فالخراج له شدة من حيث تعلقه بالتمسك وله خفة باعتباره عدم تكرره في السنة ولو زرع فيها
مرارا والعشر له شدة وهو تكرر وتكرر خروج الخراج وخفة بتعلقه بعين الخارج فاذا عطلها لا يؤخذ
بشيء اه قلت ومن ذلك أن الخراج يسقط بالموت وبالتداخل كالجزية وقيل لا كالعشر وسيأتي تمام
الكلام عليه في الفصل الآتي (قوله أو وهبه له) بأن أخذه منه ثم أعطاه اياه (قوله عند الثاني) أي عند
أبي يوسف وقال مجمل لا يجوز بحر ولم يظهر لي وجه قول مجمل ان كان مراده انه لا يجوز ولو كان مصرفا للخراج
(قوله وحل له لو مصرفا) أعاده لان قوله جاز أي جاز ما دعه السامان يعني انه لا يضمن ولا يلزم من ذلك حله
لرب الارض وفي القنية ويعد في صرفه الى نفسه ان كان مصرفا كالمفتي والمجاهد والمعلم والمتعلم والذاكر
والواعظ من علم ولا يجوز لغيرهم وكذا اذا ترك بحال السلطان الخراج لاحد بدون علمه اه (قوله خلاف
المشهور) أي يخالف لما نقله العامة عن أبي يوسف من (قوله لا يجوز اجماعا) لعل وجهه أن العشر مصرفه
مصرف الزكاة لانه زكاة الخراج ولا يكون الانسان مصرفا لانه زكاة نفسه بخلاف الخراج فانه ليس زكاة ولذا
يوضع على أرض الكافر هذا ما ظهر لي تأمل (قوله معزى بالبرازية) وذلك حيث قال وفي البرازية السلطان
اذا ترك العشر لمن هو عليه جازعيا كان أو فقيرا لکن ان كان المتروك له فقيرا فلا ضمان على السلطان
وان كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه قلت ويقتضي حله
على ما اذا كان العني من مستحق الخراج والا فينبغي أن يضمن السلطان ذلك من ماله تأمل وقد منافي باب
العشر عن النخبة مثل ما في البرازية وقال في الدر المنثور ثم رأيت في البرجندي في بيان مصرف الجزية
وكذا لو جعل العشر للمقاتلة جاز لانه مال حصل بقوتهم اه فليحفظ وليكن التوفيق اه أي بحمل القول
بالمنع على غير المقاتلة والقول بالجواز عليهم قلت لكن قوله لو جعل العشر للمقاتلة ليس صريحا في جعل
عشر اراضيهم تأمل (قوله وفي النهر) من هذا الى قوله وفي الاشياء من كلام النهر (قوله يعلم من قول الثاني)
أي يجوز ترك الخراج وهبه لمن هو مصرف له (قوله حكم الاقطاعات الخ) قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في
كتاب الخراج وللإمام أن يقطع كل موات وكل مال ليس فيه ملك لاحد ويعمل بما يرى انه خير للمسلمين وأهم
نفعهم ما قال أيضا وكل أرض ليست لاحد ولا عليها أثر عمارة فأقطعها لرجل فمصرها فان كانت في أرض
الخراج أدى عنها الخراج وان كانت عشرية ففيها العشر وقال في ذكر القمائع ان عمر اصطفى أموال
كسرى وأهل كسرى وكل من قرع أرضه أو قتل في المعركة وكل مفيض ماء أو أجه فكان عمر يقطع من
هذا لمن أقطع قال أبو يوسف وذلك بمنزلة بيت المال الذي لم يكن لاحد ولا في يد وارث فلا امام العادل أن يبيع
منه ويعطى من كان له عذاء في الاسلام ويضع ذلك موضعه ولا يجابي به فكذلك هذه الارض فهذا سبيل
القمائع عندي في أرض العراق وانما صارت القمائع يؤخذ منها العشر لانها بمنزلة الصدقة اه قلت وهذا
صريح في أن القمائع قد تكون من الموات وقد تكون من بيت المال لمن هو من مصارفه وأنه ملك رقبة
الارض ولذا قال يؤخذ منها العشر لانها بمنزلة الصدقة ويدل له قوله أيضا وكل من أقطع الولاة المهديون
أرض من أرض السواد وأرض العرب والجبالة من الاصناف التي ذكرنا أن للإمام أن يقطع منها فلا يحل
أن يأتي مدعهم من الخلفاء أن رد ذلك ولا يخرجه من يدهم هو في يده وارث أو مشتر ثم قال والارض عندي

بجولة المال فلا مام أن يجب من بيت المال من له عناه في الاسلام ومن يقوى به على العدو ويعمل في ذلك بالذي يرى انه خير للمسلمين وأصلح لامرهم وكذلك الارضون يقطع الامام منها من أحب من الاصناف اه
فهذا يدل على أن الامام أن يعطي الارض من بيت المال على وجه التملك لرقبتها كما يعطي المال حيث رأى المصلحة اذ لا فرق بين الارض والمال في الدفع للمستحق فاعتنم هذه الفائدة فاني لم أر من صرح بها وانما المشهور في الكتب أن الاقطاع تملك الخراج مع بقائه رقبته الارض لبيت المال (قوله وحيد بن) أي حين اذ كانت رقبته لبيت المال وهذا ظاهر وأما اذا كانت رقبته للمقطع له كما قلنا فلا شك في صحته به وغيره (قوله نعم له اجارته الخ) قال ابن نجيم في رسالته في الاقطاعات وصرح الشيخ قاسم في فتاوى رفعت له بان للعندي أن يؤجر ما أقطعه له الامام ولا أثر لجواز اخراج الامام له أثناء المدة كالأثر لجواز موت المؤجر في أثناء المدة ولا أسكونه ملك منفعته لا في مقابلة مال لا يتحققهم على أن من صولح على خدمة عبد سنة كان له صالح أن يؤجره الى غيره بذلك من النصوص الناطقة بايجار ما ملكه من المباح لا في مقابلة مال فهو نفير المستأجر لانه ملك منفعته الاقطاع بمقابلة استعداده لمأعده واذا مات المؤجر أو أخرج الامام الارض عن المقطع تنفسخ الاجارة لا تنقل الملك الى غيره المؤجر كالأثر في الظاهر التي خرج عليها اجارة الاقطاع وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صولح على خدمته مدة واجارة المؤنوف عليه العلة واجارة العبد المأذون واجارة أم الولد اه
(تنبيه) * المراد به - هذه الاجارة اجارة الارض للزراعة لكن اذا كان للارض زراع واضعون أيديهم عليها ولهم فيها حوث وكبس ونحوه مما يسمى كروار او يودون ما عليها لا تصح اجارتها ميرهم أما اذا لم يكن له زراع مخصوص بل يتواردها بأس به - دأخرين ويدفعون ما عليها من خراج المقاسمة - فله ان يؤجرها لمن أراد لكن الواقع في زماننا ان المستأجر يستأجرها لاجل أخذ خراجها لا الزراعة وبسمى ذلك التزاما وهو غير صحيح كما أفتى به الخليلي في كتاب الوقف وكذا في كتاب الاجارة في عدة واضع قراجه (قوله وانتقل من أقطعه له في زمن - سلطان آخر) كذا في عبارة النهر والظاهر ان قوله انتقل يعني مات ولوع به - كان أولى (قوله هل يكون لولاده) أي هل تصير الارض لولاده المقطع له عملا قول السلطان ولولاده - بمعنى ان مات عن أولاد ولولاده من بعده فهو تعلق معنى (قوله ومقتضى قواعدهم الخ) ٢ - حاصل الجواب أنها لا تكون لولاده لبطان التعليق المذكور بموجب السلطان المعاق ٣ - قال في الاشباه من كتاب الوقف به - تعليق التقرير في الوظائف أحد من تعليق القضاء والامارة بجماع الولاية ولومات المعاق بطل التقرير فاذا قال القاضي ان مات ولان أو شـعرت وطيفة كذا فقد فرتك فيها - وقد ذكره في أنفع الوسائل تفقهها وهو قد حسن اه أقول قدم الشارح في فصل كيفية القسمة في التسهيل انه يعم كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا وان مات الوالي أو عزل ما لم يمنع الا في مقتضى - هذا ان التعليق لا يبطل لموت المعاق فان قوله من قتل قتله لانه سببه فيه تعليق استحقاق السلب على القتل لكن قد منها مال عن شرح السير الكبير ولولاده وهو انه يبطل التسهيل بعزل الامير وكذا يجوز ان يصب - ير من جهة الخليفة لا من جهة العسكر (قوله ولو أقطعه السلطان رضامونا) أي من أراضي بيت المال حيث كان المقطع له من أهل الاستحقاق في بيت رقبته كما قدمناه أو من غير بيت المال والمراد باقناعه ادنه باحيائها على قول أبي حنيفة من اشـ تراط ادنه بحصة الاحياء وهذا لا يختص بكون النجي مستحقا من بيت المال بل لو كان غيبا مات ما أحياه (قوله أو ملكها السلطان) أي باحياء أو شراء من وكيل بيت المال (قوله ثم أقطعه له) يعني وهبها له (قوله جاز وقفه لها) وكذا بيعه ونحوه لانه ملكها حقيقة (قوله والارصاد الخ) الرصد الطريق ورصدته - رصدان باب قتل قعدت على الطريق وتعد لان الرصد بكسر و بالمرصاد بالكسر وبالرصد أيضا أي بطريق الارتباب والانتظار رر بذلك بالمرصاد أي مراقب ولا يحنى عليه شيء من معالك ولا تنوته مصباح ومنه سمي ارصاد السلطان بعض القرى والمزارع من بيت المال على المساجد والمدارس ونحوها لن يستحق من بيت المال

مطلب في اجارة الجندي
ما أقطعه له الامام

وحيد بن لا يصح بيعه ولا هبته ولا وقفه نعم له اجارته تخريج على اجارة المستأجر ومن الحوادث لو أقطعهها السلطان له ولولاده ونسبه وعقبه على أن من مات منهم انتقل نصيبه الى أخيه ثم مات السلطان وانتقل من أقطعه له في زمن سلطان آخر هل يكون لولاده أم لا ومقتضى قواعدهم الغاء التعليق بموت المعاق متدبره ولو قطعه السلطان أرضا مواتا أو ملكها السلطان ثم أقطعه له جاز وقفه لها والارصاد من السلطان ليس بايقاف البتة وفي الاشباه قبيل القول في الذي أفتى به - لامة قاسم

٣ - مطلب في بطلان التعليق بموت المعاق

٣ - مطلب في صحة تعليق التقرير في الوظائف

كالقراء والائمة والمؤذنين ونحوهم كأن ما أرصده قائم على طريق حاجاتهم براقهم وانما لم يكن وثقا حقيقة لعدم ملك الساطان له بل هو تعيين شيء من بيت المال على بعض مستحقه فلا يجوز أن بعده أن يغير مو بيده كما قدمنا ذلك مبسوطا (قوله بصفة اجارة المنقطع) تقدم آ نفاوذ كرنا عبارة العلامة قاسم والله سبحانه أعلم
 * (فصل في الجزية) *

هذا هو الضرب الثاني من الخراج وقدم الاول لقوته لوجوبه وان أسلموا بخلاف الجزية أولانه الحقيقة اذ هو المتبادر عند الاطلاق ولا يطلق على الجزية الا مقيدا أي فيقال خراج الرأس وهذا أمانة الجواز و بنيت على فعلة دلالة على الهيئة التي هي الاذلال عند الاعطاء نهر وأسمى جالية من جلوت عن البلد جلاء بالفتح والمد خرجت وأجابت مثله والجالية الجماعة ومنه قيل لاهل الذمة الذين جلاهم عمر رضى الله عنه عن جزيرة العرب الجالية ثم نقات الجالية الى الجزية التي أخذت منهم ثم استعملت في كل جزية تؤخذ وان لم يكن صاحبها أجلى عن وطنه فقيل استعمل فلان على الجالية والجمع الجوالي مصباح فاطلاقها على الجزية مجاز بمرتبين (قوله لانها جرت عن القتل) أي قضت وكفت عنه فاد قبلها سقط عنه القتل بحر أولانها وجبت عقوبة على الكفر كفي الهداية قال في الفتح وهذا اسميت جزية وهي والجزء واحد وهو يقال على ثواب الطاعة وعقوبة المعصية (قوله والجمع جزى) وفي لغة جزيات مصباح (قوله لا يقدروا لا يغير) أي لا يكون له تقدير من الشارع بل كل ما يقع الصلح عليه يتعين ولا يغير بزيادة ولا نقص درر وذلك كما صلح عليه الصلاة والسلام أهل نحران وهم قوم نصارى بقرب اليمن على أنى حلة في العام وصالح عمر رضى الله تعالى عنه نصارى بنى تغلب على أن يؤخذ من كل واحد منهم ضعف ما يؤخذ من المسلم من المال الواجب فلزم ذلك وتقدم تفصيله في الزكاة فتح (قوله وما وضع بعد ما نهر والحق) هذا الوضع والتقدير لا يشترط فيه رضاهم كفي الفتح (قوله على فقير معتل) ظاهره ان القدرة على العمل شرط في حق الفقير فقط لقوله الا تى وفقير غير معتل وليس كذلك بل هو شرط في حق الكل ولذا قال في البناية وغيره لا يلزم الزن منهم وان كان مفرطاً في اليسار وكذا الو مرض نصف السنة كما في شرح الزيلعي فلو حذف الفقير لكان أولى بحر أي لو حذفه من قوله الا تى فيمن لاوضع عليه الجزية وفقير غير معتل بأن يقول وغير معتل ليشمل الفقير وغيره لامن قوله هنا على فقير معتل كما فهمه في النهر فاعتصره بانه لو اقتصر على قوله ومعتل لما أفاد اشتراط القدرة على العمل في حق الغنى كيف وقد قابله اه قلت الاعتمال الاضطراب في العمل وهو الاكتساب والمراد القدرة عليه حتى لو لم يعمل مع قدرته وجبت كمن عطل الارض كفي الفتح وقال قيد بالاعتمال لانه لو كان مريضاً في نصف السنة فصاعداً لا يجب عليه شيء اه وبه ظهر أن التقيد بالمعتل هنا واقع في محله وان قوله الا تى لا توضع على زمن وأعمى وفقير غير معتل نصريح بفهوم القيد هنا وأن عطف الفقير والاعمى على الزمن عطف خاص على عام لان المراد بالزمن العاجز لو اقتصر عليه لا غناء لشموله الفقير وغيره وقد يقال ان غير المعتل أعم لانه يشمل ما اذا كان سالم الا لان صحح البدن لكنه لا يقدر على الكسب لخرقه وعدم معرفته حرفة يكسب منها وعلى هذا فتكون القدرة على العمل شرطاً في الفقير فقط اذ لا شك أن غير الفقير توضع عليه اذا كان صحياً غير زمن ولا أعمى وان لم يكن معتلاً بل هذا المعنى المذكور في تعيين تفسير غير المعتل بما ذكرنا ليندفع الاستدراك على عبارات المتن ثم رأيت في القهستاني ما يؤيده حيث قال وفيه إشارة الى أن الفقير هو الذي يعيش بكسبه يده في كل يوم فلو فضل على قوته وقوت عياله أخذت منه والا فلا والى أن غيره من لا حاجة له الى الكسب للنفقة في الحال (قوله وهذا للتسهيل الخ) الإشارة الى قوله في كل شهر درهم وقوله في كل شهر درهمان وقوله في كل شهر أربعة وفي القهستاني عن الحيط انما يجب في أوله عندهم لانهم اجزاء القتل وبعقد الذمة يسقط الاصل فوجب تخلفه في الحال الا أنه يخاطب باداء الكل عنده في آخر الحول تخفية اوباداء قسط شهرين عند أبي يوسف في آخرهما وقسط شهر عند محمد في آخره اه ومثله في التارخانية فاذا ذكره الشارح تبعاً للهداية قول محمد

بصفة اجارة المنقطع وان للامام أن يخرج من شاء وقيد ابن نجيم بغير الموات أما الموات فليس للامام اخراجه عنه لانه ملكه بالاجابة فانه فقط

* (فصل في الجزية) *
 هي لغة الجزاء لانها جرت عن القتل والجمع جزى كعبية ولحنى وهي نوعان (الموضوع من الجزية يصلح لا يقدر ولا يغير) تحرراً عن الغدر (وما وضع بعد ما نهر واقر وا على أملاكهم يقدر في كل سنة على فقير معتل) يقدر على تحصيل النقد بى وجهه كان ينابيع وتكفى صحتة في أكثر السنة هداية (اثنا عشر درهما) في كل شهر درهم (وعلى وسط الحال ضعفه) في كل شهر درهمان (وعلى المكتر ضعفه) في كل شهر أربعة دراهم وهذا للتسهيل لا لبيان الوجوب لانه بأول الحول بناية (ومن ملك عشرة آلاف درهم فصاعداً غنى ومن ملك مائتي درهم فصاعداً متوسط ومن ملك مائتي درهمين أو مائتي شاة فقير) قاله الكرخي وهو أحسن الافسوال وعليه الاعتماد بحر

والخاصل أنها تجب في أول العام وجوباً موسماً كالصلاة وإنما يجب الاداء في آخره أو في آخر كل شهر من
أشهر التسهيل والتخفيف عليه (قوله واعتبر بوجهه في العرف) حيث قال ينظر إلى عادة كل بلد في ذلك
الآثرى أن صاحب حسين ألفا يبلغ بعد من المكثرين وفي البصرة وبغداد لا يرد مكثراً وذكروا عن أبي نصر محمد
ابن سلام فتح (قوله وهو الأصح) صح في الولوالجية أيضاً قال في الدر المنثور والصحيح في معرفة هؤلاء عرفهم
كافي الكرماني وهو المتأخر في الانتصار ذكره القهستاني واعترف في المنهجة بالبحر بابه أي النهر يدل على ذكر
في ظاهر الرواية ولا يخفى أن الأول أي اعتبار العرف أقرب إلى صاحب المذهب وأقره في الشريعة بلالية وفي
شرح الجمع ونسبه وينبغي تفويضه للإمام أي كونه رأي الإمام وفي الترخاينة أنه الأصح فنصير اه يعني
أن رأي الإمام أن المقدرات التي لم يرد بها نص لا تثبت بالرأي بل تفوض إلى رأي المبطل كما قال في الماء الكثير
وفي غسل النجاسة وغير ذلك (قوله ويعتبر وجود هذه الصفات في آخر السنة الخ) قال في البحر وينبغي اعتبارها
في أولها لانه وقت الوجوب اه ورد في النهر بانهم اعتبروا وجودها في آخرها لانه وقت وجوب الاداء ومن
ثم قالوا لو كان في أكثر السنة غنياً أخذ منه جزية الاغنياء أو فقيراً أخذت منه جزية الفقراء ولو اعتبر الأول
لوجب إذا كان في أولها غنياً فقيراً في أكثرها أن يجب جزية الاغنياء وليس كذلك نعم الأكثر بالكل اه
واعترضه محشي مسكين بأن ما أورداه على اعتبار الأول مشترك في الالتزام اذ هو وارد بضاع على اعتبار الآخر
لاقتضائه وجوب جزية الاغنياء إذا كان عيباً في آخره فقيراً في أكثرها اه قلت وحاصله أنه إذا كان
المعتبر الوصف الموجود في أكثر السنة فلا فرق بين كونه في أولها أو آخرها وعلى هذا فن اعتبرها حرها أراد
إذا كان ذلك الوصف موجوداً في أكثرها وعلى هذا فلا حاجة إلى خصوص الأول ولا آخر لكن سيد كر
المصنف أن المعتبر في الأهلية وعدمها وقت الوضع بخلاف الفقير إذا أيسر بعد الوضع حيث توضع عليه وحاصله
على وجه يحصل به التدوين بينه وبين اعتباراً أكثر السنة أن من كان من أهلها وقت الوضع وضعت عليه
وذلك بأن يكون حراماً أو لا لم توضع عليه وإن صار أهلاً بعده كسبب من كان أهلاً وقت الوضع لكن
قام به عذر لم توضع عليه إلا إذا زال العذر بعده كالفقير إذا أيسر والمريض إذا صح لكن بشرط أن يبقى من
السنة أكثرها وعلى هذا فيعتبر أول السنة لتعرف الأهل من غيره وبعد شق الأهل لا يعتبر أولها في حق
تعبيراً ووصاف بل يعتبر أكثرها فيه كما إذا كان مريضاً في أولها كان صحياً في أكثرها وجبت والأول وكذا لو
كان فقيراً غير معتملاً ثم صار فقيراً معتملاً أو متوسطاً أو غنياً في أكثرها وعلى هذا يعمل ما في الولوالجية وغيرها
من أن الفقير لو أيسر في آخر السنة أخذت منه اه أي إذا أيسر أكثره وعلى هذا عكسه باب كان غنياً
في أولها فقيراً في آخرها اعتبر ما وجد في أكثرها لكن ما مر من أنه يؤخذ في كل شهر فسد يؤخذ من كان
غنياً في أولها شهر من مثلاً قسط شهرين دون الباقي في القهستاني عن المحيط بسقط الباقي في جزية السنة
إذا صار شيخاً كبيراً أو فقيراً أو مريضاً نصف سنة أو أكثر اه وأشار إلى أن ما قصص عن نصف سنة لا يعمل
عذراً ولذا قال في الفتح إنما يوظف على العمل إذا كان صحيحاً في أكثر السنة والأفلاحية عليه لأن الإنسان
لا يخلو عن قلب مرض فلا يعمل القابل منه عذراً وهو ما قصص عن نصف العام اه هذا ما ظهر لي في تحرير
هذا المحل والله تعالى أعلم (قوله وتوضع على كتابي) أي ولو عرياً يا فتى الكتاب من عتق ديناً ما ويا
أي من لا يكتب كاليهود والنصارى (قوله السامرة) فاعل يدخل وهم فرقة من اليهود وثخايف اليهود في
أكثر الأحكام ومنهم السامري الذي وضع الحمل وعبدته مصباح (قوله والارمن) نسبة على خلاف
القياس إلى ارمينية بكسر الهمزة والميم بينهما ما كثر وفتح الباء الثانية بعد النون وهي ماحية بالروم
كافي المصباح (قوله تؤخذ منهم عند خلاصهما) أي بناء على أنهم من النصارى أو من اليهود ومن أهل
الكتاب عندهم عذراً بعد ذلك أو كواكب وليسوا من الكتاب بل عبيد الاوثان كفي الفتح والنهر
قال ح أقول طاهر كلامهم أن الصابئة من العرب ادنو كانوا من أجسامهم أي الملائكة لما علمت أن

واعتبر بوجهه في العرف
وهو الأصح تارخانية
وبه يبرر وجود هذه الصفات
في آخر السنة ففتح لانه وقت
وجوب الاداء غير (وتوضع
على كتابي) يدخل في اليهود
السامرة لانهم يدينون
بشريعة موسى عليه الصلاة
والسلام ولي النصارى
الفرنج والارمن وأما
الصابئة ففي الخانية تؤخذ
منهم عذرة لافالهما

مطلب الزنديق اذا أخذ
قبل التوبة يقتل ولا تؤخذ
منه الجزية

(ومجوسي) ولو عريسا
لوضع عليه الصلاة والسلام
على مجوس هجر (ووثني
مجوسي) لجواز استرقاقه
بغض ضرب الجزية عليه
(لا) على وثني (عربي) لان
المجزة في حقه أظهر فلم
يعذر (ومرند) فلا يقبل
منهما الا الاسلام أو
السيف ولو ظهر بأعيانهم
قتلواهم وصيبتهم في
(وصي وامرأة وعبد)
ومكاتب ومدبر وابن أم
ولد (وزن) من زن يزن
زمانة نقص بعض أعضائه
أو تعطل قواه فدخل
المفلوج والشيخ العاجز
(وأعمى وفقير غير معتل
وراهب لا يخالط) لانه
لا يقتل والجزية لا سقطه
وجزم الحدادي بوجوبها
وقل ابن كمال أنه القياس
ومفاده أن الاستحسان
بخلافه فتأمل (والمعتبر
في الاهلية) للجزية
(وعدها وقت الوضع) فمن
أفاق أو عتق أو باسغ أو
برئ بعد وضع الامام

الجمي تؤخذ منه الجزية ولو مشركا اه فاشيؤ يؤيده ما نقله السامحاني عن البدائع من انه عند ما
تؤخذ منهم الجزية اذا كانوا من الجسم لانهم كمبدع الاوثان اه (قوله ومجوسي) من بعد النار فتح
(قوله على مجوس هجر) بفتحين قال في الفتح بلدة في البحرين اه وفي المصباح وقد أطلقت على ناحية
بلاد البحرين وعلى جميع الاقاليم وهو المراد بالحديث اه وفيه أيضا الجران على لفظة التثنية موضع
بين البصرة وعمان وهو من بلاد نجد (قوله ووثني مجوسي) الوثني ما كان منقوشا في حائط ولا شخص له
والصنم ما كان على صورة الانسان والصليب ما لا نقش له ولا صورة ولكنه يعبد منح عن السراج ومثله في
الجر لکن ذکر قبله الوثن ماله جنة من خشب أو حجر أو فضة أو جوهر ينحت والجمع أوثان وكانت العرب
تنصبها وتعبدها اه وفي المصباح الوثن الصنم سواء كان من خشب أو حجر أو غيره اه والجمي خلاف العربي
(قوله لجواز استرقاقه الخ) وانما لم تضرب الجزية على النساء والصبيان مع جواز استرقاقهم لانهم صاروا
أتباعا لا صواهم في الكفر فكانوا أتباعا في حكمهم فكانت الجزية عن الرجل وأتباعه في المعنى ان كان له
أتباع والاقصى عنه خاصة فتح (قوله لان المجزة في حقه أظهر) لان القرآن نزل بلغتهم فكان كفرهم
والحالة هذه أغلظ من كفر الجهم فتح وأورد في النهر أن هذا يشمل ما اذا كان كتابيا اه أي فيصالح
ما صر من أنهم اتوا بوضع عليه قتل والجواب انه وان شمله لكن خص بقوله تعالى من الذين أتوا الكتاب اه ثم
رأيت في الشربلالية (قوله فلا يقبل منهما) أي من العربي الوثني والمرند الاسلام وان لم يسلم اقتلا
بالسيف وفي الدر المننتي عن البرجندي ان نسبة القبول الى السيف مسامحة (قوله ولو ظهر بأعيانهم فنساؤهم
وصيبتهم في) لان أبابكر رضي الله تعالى عنه استرق نساء بني حنيفة وصيبتهم لما ارتدوا وقسمهم بين الغانمين
هداية قال في الفتح الا ان ذراري المرتدين ونساءهم يحجرون على الاسلام بعد الاسترقاق بخلاف ذراري
عبد الاوثان لا يعجرون اه أي وكذا نسائهم والفرق ان ذراري المرتدين تبسح لهم فيجبرون مثلهم وكذا
نسائهم لسبق الاسلام منهم (تنبيه) قال في الفتح قالوا لوجه زنديق قبل أن يؤخذ فاجبر بانه زنديق وتاب
تقبل توبته فان أخذ ثم تاب لا تقبل توبته وبقتل لانهم باطنية يعتقدون في الباطن خلاف ذلك فيقتل ولا
تؤخذ منه الجزية اه وسيتي في باب المرتدان هذا التفصيل هو المقتضى به وفي القهستاني ولا توضع على المبتدع
ولا يسترق وان كان كافرا الكفر يباح قتله اذا أظهر بدعته ولم يرجع عن ذلك وتقبل توبته وقال بعضهم
لا تقبل توبة الاباحية والشيعة والقرامطة والزنادقة من الفلاسفة وقال بعضهم ان تاب المبتدع قبل الاخذ
والاظهار تقبل وان تاب بعدهما لا تقبل كما هو قياس قول أبي حنيفة كما في النهي السالمى اه قال في الدر
المنتقى واعتمد الانخير صاحب التنوير (قوله وصي) ولا يمنون فتح (قوله وامرأة) الانساء بنى تغلب فانها
تؤخذ من نسائهم كما تؤخذ من رجالهم لوجوبه بالصالح كذلك كما سيأتي (قوله وان أم ولد) صورته استولد
جارية لها ولد قد ملكه معها فان الولد يتبع أمه في الحرية والتدبير والاستيلاء (تنبيه) قال في الدر المنتقى
سقط من نسخ الهداية الخط ابن وتبعه القهستاني بل زاد وأمة ولا ينبغي فان من المعلوم أن لحرية على النساء
الاحرار فكيف بام الولد وانما المراد ابن أم الولد (قوله وفقير غير معتل) تقدم الكلام عليه (قوله لانه لا يقتل
الخ) الاصل أن الجزية لا سقطا القتل فمن لا يجب قتله لا توضع عليه الجزية الا اذا أعانوا برأى أو مال فنجب
الجزية كما في الاختيار وغيره در مننتي وقهستاني (قوله وحزم الحدادي بوجوبها) أي اذا قدر على العمل
حيث قال قوله ولا على الرهبان الذين لا يخاطون الناس هذا محمول على أنهم اذا كانوا لا يقدر على العمل
أما اذا كانوا يدرون فعليهم الجزية لان القدرة بهم موجودة وهم الذين ضيعوها فصارت تعطيل أرض
الحراج اه وبه حزم في الاختيار أيضا كما في الشربلالية قال في النهر وجهه في الحسانية ظاهر الرواية حيث
قال ويؤخذ من الرهبان والقسيسين في ظاهر الرواية وعن محمد بن النضر (قوله ونقل ابن كمال انه
القياس) فيه نظرا لانه قال في شرح قوله ولا على راهب لا يخالط فأما الرهبان وأصحاب الصوامع الذين

يخاطبون الناس فقال محمد كان أبو حنيفة يقول بوضع الجزية إذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول أبي
يوسف قال عمرو بن أبي عمر قلت لمحمد فما قولك قال القياس ما قال أبو حنيفة كذا في شرح القندوري لا قطع
أه وبه علم أن هذا في المخالط على أن هذه الصيغة من محمد تفيد اختياره قول أبي حنيفة ولا تفيد أن مقابله
هو الاستحسان الذي يقدم على القياس ووجه كونه هو القياس فالظاهر أن على دار الحرب لئسان يقتل
الراهب المخالط بخلاف غير المخالط وقدم أن من لا يقتل لا يوضع الجزية عليه وهذا القياس هو مفهوم
ما جرى عليه أصحابमतون فيكون هو المذهب وما مر عن الخانية يمكن حمله عليه فلا يلزم أن يكون المصنف
مشى على خلاف ظاهر الرواية فانهم (قوله لم يوضع عليه) لأن وقت الوجوب أول السنة عند وضع الامام
فإن الامام يحدد الوضع عند رأس كل سنة لا غير أحوالهم بيلوغ الصبي وعق العبد وغيرهما فإذا احتلم وعنق
العبد بعد الوضع فقد مضى وقت الوجوب فلم يكونا أهلا للوجوب ولو الجية (قوله بخلاف الفقير) أي غير
المعتل إذا أسير بالعلم فانها توضع عليه ط (قوله لأن سقوطها بالجزية) لأن الفقير أهل لوضع الجزية ككفي
الاختيار أي لكونه حراما كما لا شك معذور بالفقر فإذا زال أخذت منه لكن أن بقي من الحول أكثره على
ما قدمنا تحريره (قوله كما طعن المحدث) أي الطاعنين في الدين قال في المصباح لحد الرجل في الدين لحد
وأحد الحداد طعن (قوله انما هي عقوبة لهم) ولا نهادهوه الى الاستلام بأحسن الجهات وهو أن
يسكن بن المسلمين ويرى ما من الاسلام فيسلم مع دفع شره في الحال فهستاني (قوله فاذا حارمها لهم) أي
تأخيرهم بل الجزية للاستدعاء الى الايمان أي لاجل دعائهم اليه بمحاربتهم وقت الهزم بدونها أولى أي
فامها لهم للاستدعاء الى الايمان بالجزية أولى لأن مخالطتهم للمسلمين ودرؤيتهم حسن سيرتهم تدعوهم الى
الاسلام كما علمت فيحصل المقصود بلا تال فيكون أولى هدا ما ظهر لي في تقرير الاستلام وقد مر
أبو يوسف في كتاب الخراج بأنه لا يجوز ترك واحد بالجزية فعلم أن المراد ما قررته من أنه لا (قوله وقال تعالى
الح) لا حاجة الى سوق الدليل القلي هـ لان المحدث معترض على مشروعيتها هذا الحكم من أصله (قوله
ونصارى نجران) بلدة من بلادهم من اليمن مصباح وفي الفتح روى أبو داود عن ابن عباس رضي الله
تعالى عنه ما قال صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل نجران على أن يحد له نصف في صفر والنصف في
رجب (قوله ثم فرغ عليه) أي على كونها عقوبة على الكفر (قوله ولو بعد تمام السنة) يجب أن تحمل
البعدي على المقارنة لتمامه لأنه لو أسلم بعد التمام بعدة فالسقوط بالتكرار قبل الاسلام لا بالاسلام هـ ح
قات لكن تحقق التكرار بدخول السنة الثانية فيه بخلاف كما تعرفه (قوله ويسقط المجل) على تقدير
مضاف أي بسقطه فالسقوط هـ ما عن الامام لا عنه بخلاف الواقع في المتن (قوله ويرد عليه سنة) أي لو عمل
لستين لأنه أدى خراج السنة الثانية قبل الوجوب ويرد عليه أما لو عمل لسنة في أولها فقد أدى خراجها بعد
الوجوب قال في الروا الجية هـ وهذا على قول من قال بوجوب الجزية في أول الحول كمنص عليه في الجامع
الصغير وعليه الفتوى (قوله والموت) أي ولو عند تمام السنة في تولد جميعا كفي الفتح (قوله والتكرار)
أي بدخول السنة الثانية ولا يتوقف على مضيه في الاصح كما أتى قريبا وسقوطها بالتكرار قول الامام
وعندهما لا تسقط كفي الفتح (قوله وبالعمى والزمانة الخ) أي لو حدث شيء من ذلك وتدين عليه شيء لم
يؤخذ كفي الوالدية والحماية أي لو بقي عليه شيء من أقساط الاشهر وكذا الوكر ليدوم شيء لكن قدمنا
عن القهستاني عن المحيط تقييد سقوط الباقي بما إذا دامت هذه الاعذار نصف سنة فأكثر ومثله ما ذكره
الشارح أول الفصل عن الهداية فاهم هذا وفي التارخانية قال في المتن قال أبو يوسف إذا انقضى عليه أو
أصابته زمانة وهو مومر أخذت منه الجزية قال لا مام الحاكم هو الفضل على هذه الرواية بشرط للاخذ
أهلية الوجوب في أول الحول وعلى رواية الأصل شرطها من أوله الى آخره هـ ملخصات وحاصلها أنه على
رواية المتن بشرط وجود الالهية في أوله فقط فلا يضر زوالها بعده وعلى رواية الأصل بشرط عدم

لم يوضع عليه (بخلاف الفقير
إذا أسير بعد الوضع حيث
يوضع عليه) لأن سقوطها
بالجزية وقد زال اختيار
(وهي) أي الجزية ليست
رضائنا بكمهم كما طعن
المحدث بل انما هي (عقوبة)
لهم على اقامتهم (على
الكفر) فاذا جازمها لهم
لا استدعاء الى الايمان
بدونها أولى وقال تعالى
حتى يعطوا الجزية عن يد
وهم صاغرون وأخذها
عليه الصلاة والسلام من
بحسوس هجر وأصارى
نجران وأقرهم على دينهم
ثم فرغ عليه بقوله (وتسقط
بالاسلام) ولو بعد تمام
السنة ويسقط المجل لسنة
لاستين نبرد عليه سنة
خلاصة المون والتكرار)
لأنه داخل كما سيبيء
(و) ب(العمى والزمانة
ومسير ورثة) فتشيرا أو
مقدرا أو شيئا كبيرا

٣ قوله أي الطاعنين هـ كذا
بخطه والعمل الاصول
الطاعنون كما لا يخفى هـ

ز والها وهو ما مشى عليه المصنف وابس المراد عدم الزوال أصلا بل المراد أن لا يستمر العذر ونصف سنة فما أكثر
 فلا ينافي ما مر فتدبر (قوله لا يستطيع العمل) راجع لقوله فقيرا وما بعده (قوله والاصح الخ) وقيل لا بد
 من معنى الثانية ليتحقق الاجتماع (قوله بعكس خراج الأرض) فان وجوبه بان خراج الحول لان به يتحقق
 الانتفاع (قوله ويسقط الخراج) أي خراج الأرض (قوله وقيل لا) حزم به في الملتقى (قوله بحر) أنه في
 النهر أيضا (قوله وعزاه في الخانية) حيث قال فان اجتمع الخراج فلم يؤدسنيين عند أبي حنيفة يؤخذ بخراج
 هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ونههم من قال لا يسقط الخراج
 بالاجتماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل اه قلت وقد
 ترك المصنف والشارح هذا القيد وهو العجز عن الزراعة أي في السنة الاولى وعلى هذا فلا يحل لذكر الخراج
 هـ لانه لا يجب الا بالتمكن من الزراعة فاذا لم يجب لا يقال انه سقط ويظهر أن الخلاف المذكور افضى بحمل
 القول الاول على ما اذا عجز والثاني على ما اذا لم يعجز اذ لا يأتى الوجوب مع العجز كما مر في الباب السابق ولذا
 قال فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل وعلى هذا فلم يبق في المسئلة قولان لكنه خلاف الظاهر من كلامهم
 فان الخلاف يحكى في كثير من الكتب وقد علمت أنه لا يأتى الخلاف مع العجز فالظاهر أن الخلاف عند
 عدمه وعليه فالمناسب اسقاط هذا القيد ولذا ذكر في الخانية هذه المسئلة في باب العشر بدونه ولم يذكر
 أيضا القول الثاني فاقضى كلامه اعتماد قول الامام أنه لا يؤخذ بخراج السنة الاولى لكن في الهندية عن
 المحيط ذكر صدر الاسلام عن أبي حنيفة روايتين والصحيح أنه يؤخذ اه وحزم به في الملتقى كما قدمناه وبه
 ظهر أن كلام من القولين مروى عن صاحب المذهب والمصرح بتعجيله عدم السقوط فكان هو المعتمد ولذا
 حزم به في متن الملتقى وذكر في العناية الفرق بينهما وبين الجزية بأن الخراج في حالة البقاء وثمنه من غير التفات
 الى معنى العقوبة ولذا لو شري مسلم أرضا خراجية لزمه خراجها بخلاف الجزية فانها عقوبة
 ابتداء وبقاء والعقوبات تتداخل اه وبه اندفع ما في البحر (قوله وفيها الخ) أي في الخانية ومحل ذكر
 هذه المسئلة الباب السابق وقد ذكرها في باب العشر وقد مننا الكلام عليها (قوله في الاصح) أي من
 الروايات لان قبولها من النائب يفوت المأمور به من اذلاله عند الاعطاء قال تعالى حتى يعطوا الجزية عن
 يدهم صاغرون فتح (قوله والقباض منه قاعد) وتسكون يد المؤدى أسفل ويد القباض أعلى هندية (قوله
 ويقول الخ) هذا في الهداية أيضا لكن لم يحزم به كما فعله الشارح بل قال وفي رواية يأخذ بتليبيه وبهزهرا
 ويقول أعط الجزية يا ذى اه ومفاده عدم اعتمادها وفي غاية البيان والتأليب بالفتح ما على موضع اللب
 من الثياب واللبيب موضع القلاء من الصدر (قوله يا عدو الله) كذا في غاية البيان والذي في الهداية والفتح
 والتبيين يا ذى (قوله وبصفعه في عنقه) الصفع أن يسطر الرجل كفه فيضرب بها قفا الانسان أو بدنه فاذا
 قبض كفه ثم ضربه دأيس بصفع بل يقال ضربه بجمع مصباح وما ذكره من الصفع نقله في التاتر خانية ونفسه
 أيضا في النهر عن شرح الطحاوي وقد حكاه بعضهم بقبيل (قوله لا يا كافر) مفاده المنع من قول يا عدو الله بل
 ومن الاخذ بالتأليب والهز والصفع اذ لا شك بأنه يؤذيه ولهذا رد بعض المحققين من الشافعية ذلك بأنه لا أصل
 له في السنة ولا فعله أحد من الخلفاء لراشدين (قوله ويأثم القاتل ان أذاه به) مقتضاه أنه يعزر لارتكاب
 الاثم بحر وأقره المصنف لكن نظريه في النهر قلت ولعل وجهه ما مر في يا فاسق من انه هو الذي ألحق الشين
 بنفسه قبل قول القاتل أفاده الشارح في التعزير ط قلت لكن ذكرنا الفرق هناك فانهم (قوله ولا يجوز
 أن يحرق) بضم الياء وكسر الدال وفاعله الكافر ومفعوله بيعة كما يقتضيه قول الشارح ولا صمنا في نسخة
 ولا يحرقوا أي أهل النعمة اه ح ومن الاحداث نقلها الى غير موضعها كما في البحر وغيره ط (قوله بيعة)
 بالسكسر معبد المصاري واليهود وكذلك الكيسة الا أنه غلب البيعة على معبد النصارى والكيسة على
 اليهود فاستأنى وفي النهر وغيره وأهل مصر يطلقون الكيسة على متعبد بها ويخصون اسم الدين بمعبد

لا يستطيع العمل) ثم بين
 التكرار فقال (واذا اجتمع
 عليه حولان تدانحات
 والاصح سقوط جزية السنة
 الاولى بدخول السنة
 (الثانية) زيلعي لان
 الوجوب بأول الحول بعكس
 خراج الأرض (ويسقط
 الخراج ب) الموت في الاصح
 حاوي وب (التداخل)
 كالجزية (وقيل لا) يسقط
 كالعشر وينبغي ترجيح
 الاول لان الخراج عقوبة
 بخلاف العشر بحر قال
 المصنف وعزاه في الخانية
 لصاحب المذهب فكان
 هو المذهب وفيها لا يحل
 أكل الغلة حتى يؤدي
 الخراج (ولا تقبل من الذي
 لو بعثها على يد نائبه) في
 الاصح (بل يكاف أن يأتي
 بنفسه فيعطى بها قائما
 والقباض منه قاعد) هداية
 ويقول أعط يا عدو الله
 ويصفعه في عنقه لا يا كافر
 ويأثم القاتل ان أذاه به
 قنيسة (ولا) يجوز أن
 يحدث بيعة ولا كيسة ولا
 صومعة ولا بيت نار

مطالب في أحكام الكائنات
 والبيع

النصارى قلت وكذا أهل الشام درمتني والصومعة بيت يبنى برأس طويل ليشعبد فيه بالانقطاع عن
الناس بجر (قوله ولا مقبرة) عزاه المصنف الى الخلاصة ثم ذكر ما يخالفه من جواهر الفتاوى ثم قال والظاهر
الاول ومن ثم مولنا عليه في المختصر (قوله ولو قرية في المختار) نقل تصحيحه في الفتح عن شرح شمس الائمة
السرخسي في الاجازات ثم قال انه المختار وفي الوهبانية انه الصحيح من المذهب الذي عليه المحققون الى أن قال
فقد علم انه لا يحل الافتاء بالاحداث في القرى لاحد من أهل زماننا بعد ما ذكرنا من التصحيح والاختيار
للفتوى وأن دعامة المشايخ ولا يلتفت الى فتوى من أفتى بما يخالف هذا ولا يحل العمل به ولا الاختصاص بفتواه
ويحجر عليه في الفتوى ويمنع لان ذلك منه مجرد اتباع هوى النفس وهو حرام لانه ليس له قوة الترجيح لو كان
الكلام مطلقا فكيف مع وجود النقل بالترجيح والفتوى فتنبه لذلك وانه الموفق قال في النهر والخلاف في
غير جزيرة العرب أما هي فبمعن من قراها أيضا الخبر لا يجتمع دينان في جزيرة العرب اه قلت الكلام
في الاحداث مع أن أرض العرب لا تقر فيها كنيسة ولو قد عتقت من احداث الانتم لم لا يكونون من السكينة
بالحديث المذکور كما أتى وقد بسطه في الفتح وشرح السير الكبير وتقدم تحديد جزيرة العرب أول الباب
المار * (تنبه) * ٣ في الفتح قبل الامصار ثلاثة ماصره المسلمون كالكوفة والبصرة وبعداد واسط ولا
يجوز فيه احداث ذلك اجزاء وما فتحه المسلمون عنوة فهو كذلك وما فتحوه صلحا فان وقع على أن الأرض لهم
جاز الاحداث والا فلا اذا شرطوا الاحداث اه مخلصا وعليه فقوله ولا يجوز وأن يحدوا ما فيه يدعوا اذالم
يقع الصلح على أن الأرض لهم أو على الاحداث لكن ظاهر الرواية أنه لا استثناء في كنف البحر والنهرقات
لكن اذا صلحهم على أن الأرض لهم فاهم الاحداث الا اذا صار مصر المسلمين بعد فاتهم من ينعون من
الاحداث بعد ذلك ثم لو فتحوا المسلمون من ذلك المصار الا في سيرا فاهم الاحداث أيضا فلورجع المسلمون
اليه لم يهدموا ما أحدث قبل عودهم كفي شرح السير الكبير وكذا قوله وما فتح عنوة فهو كذلك ليس على
اطلاقه أيضا بل هو في تفسيرين العاين أو صار مصر للمسلمين فقد صرح في شرح السير بأنه يوضح على
أرضهم وجعلهم مضمومة لا ينعون من احداث كنيسة لان المنع مختص بمصار المسلمين التي تقام فيها الجمع
والحدود فلوصارت مصر المسلمين منعوا من الاحداث ولا تترك اهم الكنائس القديمة أيضا ككوفة وسهياين
الغائبين لكن لا تدمر بل يجمعها ما ساكن لهم لانهم لو كرهوا ما سألهم بخلاف ما سألهم عاين قبل الظهور عليهم فإنه
يترك اهم القديمة ويجمعهم من الاحداث بعد ما صارت من أمصار المسلمين اه مخلصا * (تنبيه) * لو كانت لهم
كنيسة في مصر فادعوا أناص الحناهم على أرضهم وقال المسلمون بل ففتح عنوة وأرادوا منهم من الملة
فيما وجهه ل حال اطول العهد سأل الامام الفقهاء وأصحاب الاخبار فان وجدوا أثر عمل به فان لم يجدوا أو
اختلفت الآثار جعلها أرض صلح وجعل القول فيها الاهل الانتم في أيديهم وهم متمسكون بالاصل ونعماء في
شرح السير (قوله وبعد المهدم) هذا في القديمة التي صالحناهم على ابقائها قبل انظهور رعايتهم قال في
الهداية لان الابنية لا تبقى دائما ولما أقرهم الامام فقد عذر اليهم الاعادة لانهم لم لا يكونون من نقالها لانه
احداث في الحقيقة اه (قوله أسباه) حيث فأنفة نقل السبكي الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت ولو
بغير وجه لا يجوز اعادة بناء كره السيوطي في حسن انما صرة فأن يستبطل منه أنها لا تقبل لا تفتح ولو به
وجه كما وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة في كنيسة بحارة زويلة فقلها الشيخ محمد بن ابيس في صفة القضاة فلم تفتح
الى الآن حتى ورد الامر بالسماح في فتحها فلم يتجاسر حاكم على فتحها ولا ينافي ما نقله السبكي قول اصحابنا
بعد المهدم لان الكلام فيما هدمه الامام لا فيما تدمر فليتأمل اه قال الخبير الرملي في حواشي البحر قول
كلام السبكي عام فيما هدمه الامام وغيره وكلام الاشياء يخص الاول والذي يظهر ترجيحنا لعدم لان
العلة فيما يفاخران في اعادة بناء المسلمين استحقاقها بهم وبالا سلام واحدا اهم وكسر الشوكتهم ونسرا
للكفر وأهل غاية الامر ان فيه اقتيانا على الامام فيلزم فاعله التعزير كما اذا أدخل الحرب بغير اذنه بصره أمانه

مطلب لا يجوز احداث
كنيسة في القرى ومن أفتى
بالجواز فهو مخطئ ويحجر
عليه

مطلب نه عدم الكنائس
من جزيرة العرب ولا
يكونون من سكانها

ولا مقبرة ولا صنما حوى
(في دار الاسلام) ولو قرية
في المختار فتح (وبعد
المهدم) أي لا ما هدمه
الامام بل ما تدمر أشباه في
آخر الدعاء برفع الطاعون
(من غير زيادة على البناء
الاول) ولا يعدل

مطلب في بيان ان الامصار
ثلاثة وبيان احداث
الكنائس فيها

مطلب لائحة افعالهم
في أنما الحية أو عنوة
فان وجدوا أثر والترك
أيديهم

مطلب اذا هدمت الكنيسة
ولو بغير وجه لا يجوز اعادة

ويعز ولافتيانه بخلاف ما اذا هدموها بأنفسهم فانها العاد كما شرح به علماء الشافعية وقواعد التالاباء لعدم
 الهلة التي ذكرناها ليستثنى من عموم كلام السبكي اهـ * (تبيينه) * ذكر الشربلالي في رسالته في أحكام
 الكنائس عن الامام السبكي ان معنى قولهم لا تمنعهم من الترميم ليس المراد أنه جائز تأمرهم به بل بمعنى نتركهم
 وما يدينون فهو من جملة المعاصي التي يقرون عليها كشرب الخمر ونحوه ولا نقول ان ذلك جائز لهم فلا يحل
 للسلطان ولا للقاضي أن يقول لهم افعلوا ذلك ولا تمنعهم عليه ولا يحل لاحد من المسلمين ان يعمل لهم فيه اهـ
 ولا يخفى ظهوره وموافقته لوقوعنا في نقل عن السراج الباقيني في كنيسة اليهود ما حاصله ان الصحابة
 رضي الله تعالى عنهم عند فتح النواحي لم يكن منهم صلح مع اليهود أصلاً اهـ قلت وهذا ظاهر فان البلاد
 كانت بيد النصارى ولم تزل اليهود مضروبة عليهم الذلة ثم رأيت في حاشية شيخ مشايخنا الرحنى كتب عند
 قول الشارح في الخطبة الامام بجامع بني أمية ما نصه ثم نقض أهل الذمة عهدهم في وقعة التار وقتلوا عن
 آخرهم فكأنهم الآن موضوعه بغير حق اهـ ويؤخذ من هذا حكم حادثة الفتوى الواقعة في عام
 ثمانية وأربعين بعد المائتين والالف قريبان كتابي لهذا المحل وهي ان كنيسة الفرقة من اليهود تسمى
 اليهود القرايين مهجورة من قديم المدة هذه الفرقة وانقطاعهم في دمشق فحضر يهودي قريب هو
 من هذه الفرقة الى دمشق فدفع له النصارى دراهم معلومة وأذن لهم في بنائها وأن يجعلوا لها معبداً لهم
 وصلى عليهم على ذلك جماعة من اليهود لقوة شوكة النصارى في ذلك الوقت وبالفى ان الكنيسة
 المذكورة في داخل حارة اليهود مشتملة على دور عديدة وان مراد النصارى شراء الحارة المذكورة وادخالها
 للكنيسة وطلبوا فتوى على صحة ذلك الاذن وعلى كونها صارت معبداً للنصارى فامتنعت من الكتابة وقالت
 ان ذلك غير جائز فكتب لهم بعض المتقربين طمعه في عرض الدنيا ان ذلك صحيح جائز فقويت بذلك شوكتهم
 وعرضوا ذلك على ولي الامر ليأذن لهم بذلك حيث وافق غرضهم الحكم الشرعي بناء على ما أفتاهم به ذلك
 المفتى ٣ ولا أدري ما يؤول اليه الامر الى الله المشتكى ومستندى فيما قلته أم ورمها ما علمته من ان اليهود
 لا عهد لهم فالظاهر ان كائسهم القديمة أقرت مساكن لا معابد فتبقى كما بقيت عليه وما علمته أيضاً من ان
 أهل الذمة نقضوا عهدهم لقتالهم المسلمين مع التنازل الكفار فلم يبق لهم عهد في كائسهم فهي موضوعه
 الآن بغير حق ويأتى قريبا عند قوله وسب النبي صلى الله عليه وسلم ان عهد أهل الذمة في الشام مشروط بان
 لا يحدوا بيعة ولا كنيسة ولا يشتموا مسلماً ولا يضر يوه وانهم ان خالفوا فلا ذمة لهم ومنها أن هذه كنيسة
 مهجورة انقطع أهلها وتعطلت عن الكفر فيها فلا تجوز الاعانة على تجريد الكفر فيها وهذا اعانة على ذلك
 بالقدر الممكن حيث تعطلت عن كفر أهلها وقد نقل الشربلالي في رسالته عن الامام القرافي انه أفتى بانه
 لا يعاد ما انهدم من الكنائس وان من ساعد على ذلك فهو راض بالكفر والرضا بالكفر كفر اهـ فنعود بالله
 من سوء المنقلب ومنها أن عداوة اليهود للنصارى أشد من عداوتهم لنا وهذا الرضا والتصديق ناشئ عن
 خوفهم من النصارى لقوة شوكتهم كما ذكرناه ومنها انها اذا كانت معينة لفرقة خاصة ليس لرجل من أهل تلك
 الفرقة أن يصرفها الى جهة أخرى وان كان الكفر ملة واحدة عندنا كدرسة موقوفة على الخنزية مثلاً لا يملك
 أحد أن يجعلها لأهل مذهب آخر وان اتحدت الملة ومنها أن الصلح العمري الواقع حين الفتح مع النصارى
 انما وقع على ابقاء معابدهم التي كانت لهم اذ ذلك ومن جملة الصلح معهم كما علمته آتفاً أن لا يحدوا كنيسة
 ولا موعة وهذا احداث كنيسة لم تكن لهم بلا شك وانفقت مذاهب الأئمة الاربعة على أنهم يمنعون عن
 الاحداث كما بسببه الشربلالي بنقله نصوص أئمة المذاهب ولا يلزم من الاحداث أن يكون بناء حادثاً لانه
 نص في شرح السير وغيره على انه لو أرادوا أن يتخذوا بيتاً لهم معبد للسكنى كنيسة يجتمعون فيه بمنعون منه
 لان فيه معارضة للمسلمين وأرداء الدين اهـ أى لانه زيادة معبدهم عارضوا به معابد المسلمين وهذه الكنيسة
 كذلك جعلوا معبداً لهم حادثاً فمأفتى به ذلك المسكين خالف فيه اجماع المسلمين وهذا كله مع قطع النظر عما

مطلب ليس المراد من اعادة
 المنهدم انه جائز تأمرهم به بل
 المراد تركهم وما يدينون

مطلب لم يكن من الصحابة
 صلح مع اليهود

مطلب مهم حادثة الفتوى
 في أخذ النصارى كنيسة
 مهجورة لليهود

مطلب فيما أفتى به بعض
 المتقربين في زماننا

٣ قوله ولا أدري الخ قلت
 آل الامر بعد سنة الى أن
 شرعوا في عمارتها على
 أحسن ما أوردوا مع غصب
 أما كنسها أم لا
 من المسلمين فها ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم

قصدوه من عمارتها بأناقض جديدة وزادتهم فيها فانهم لو كانت كنيسة لهم غنمهم عنون من ذلك باجتماع أئمة
الدين أيضا ولا شك أن من أفتاهم وساعدتهم وتوهم شوكتهم يخشى عليه سوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى
(قوله عن النقص) بالضم ما تنقض من البنيان قاموس (قوله وتسامه في شرح الوهبانية) ذكر عبارته في
النهر حيث قال قال في عقد الفرائد وهذا أي قوامهم من غير زيادة يفيد أنهم لا يبدلون ما كان بالابن بالآجر
ولما كان بالآجر بالجور ولما كان بالجر يد ونشب الخلل بالنق والساج ولا يباضم يكن قال ولم أجسد في
شي من الكتب المعتمدة أن لا تعاد إلا بالنقض الأول وكون ذلك مفهوما لإعادة شرعا ولا غير ظاهر عندي
على أنه وقع في عبارة محمد بنونهم وفي اجارة الخانية يعمر واوايس فيها ما يشعر باشتراط النقص الأول وفي
الحاوي القدسي وإذا تهدمت البيعة والكائس الذي الصلح أعادتها بالمب والطيب إلى المقدار ما كان قبل
ذلك ولا يزيدون عليه ولا يشيدونها بالجر والشيد والآخر وإذا وقف الامام على بيعه جديدة أو بنى منها فوق
ما كان في القديم خرجها وكذا ما زاد في عمارتها العتيقة اه ومقتضى النظر أن النقص الأول حيث وجد
كافية البناء الأول لا يبدل عنه إلى آية جديدة أو لا شك في زيادة الثاني على الأول حيث نثذ اه (قوله وأما
القديمة الخ) مقابل قوله ولا يحدث بيعة ولا كنيسة وكان الأولى ذكره قبل قوله ويعاد المنهدم لان إعادة
المنهدم انما هي في القديمة دون الخاتمة (قوله في الفتحية) أراد بها المفتوحة عمودا بقريته مقابلتها بالصلحية
(قوله بحر) عبارته قال في فتح القدير وعالم أن البيعة والكائس القديمة في السواد لا تهدم على الروايات
كلها وأما في الامصار فاختلاف كلام محمد في العسرو الخراج تهدم القديمة وكري الاجارة لانهدم
وعلى الناس على هذا فاننا رأينا كثيرا منها توالى عليها أئمة وزمان وهي باقية لم يضرها منهدمها فكان
متوارثا من عهد الصحابة وعلى هذا الرمز نرى فيها ادبر أو كنيسة فوقه داخل السور ينبغي أن لا يهدم لانه
كان مستحقا للامان قبل وضع السور فيحمل ما في جوف القاهرة من الكائس على ذلك فانما كانت فناء
فأدار العبيدون عام السور ثم فيها الآن كائس ويعد من امام تمكن الكفة من احداث اجهار او على
هذا أيضا الكائس الموضوع الآن في دار الاسلام غير جزيرة العرب كلها ينبغي أن لا تهدم لانها كانت في
الامصار قديمة فلا شك أن الصحابة أو التابعين حين فتحوا المدينة علموا انهم او بقوا بعد ذلك ينظرون كانت
البلدة تحت عروة حكمنا بانهم بنوها مساكين لا معابد لانهم لم يكن يعنون من الاجتماع فيها للتقرب
وان عرف أن فتح صلحا حكمنا بانهم بنوها معابد فلا يعنون من ذلك في حال من الامهار اه ذات
وقوله فوقه داخل السور ينبغي أن لا يهدم نظره انه لم يرد منقول ولا نص صريح في انه خيرة وشرح السبيل
وقوله وبعد ذلك ينظر الخ قد مناهما والاختلاف في أنها فتحية أو صلحية قوله يعلم من الآثار والاختلاف في تسميتهم
(قوله خلافا لما في القهستان) أي عن التهمة من أنهم في الصلحية تهدم في المواضع كلها في جميع الروايات
(قوله ويبر الذي است) أصله أنهم لما كانوا تحت طبع أهل الاسلام فلا بد من تمييزهم عنه كي لا يعمل معاملة
المسلمين التوقير والاحلال وذلك لا يجوز بعمامة أحد في حق الطريق ولا يعرف فصلى عليه وإذا
وجب التمييز وجب أن يكون بما فيه صراحة اعزاز لا اذلالهم لانهم لا يبرعوا في صلب أو صفة من سبب
يكون منه بل المراد انصافه بهيئة موضوعة تفتح (قوله ومركبه) في اللغة الهيئته من تكون اذا ركبوا من جانب
واحسد وغلب نظري اني سمعته من الشيخ الاخ كذلك نهر قلت وهو كذلك في رسالة العلامة فسم في
الكائس وقد كتب حجر إلى أمراء الاجناد أن يحتضروا أهل المدينة بالمراسم ويركبوا على الكف عرضا
(قوله وسلاحه) تبع فيه اندرر وهو منافع لقوة تبعه من أصحاب المتون ولا يعمل بسلاح إلا أن يحمل
إلى ما إذا استعان بهم الامام أو المراد من تميزه في سلاحه بأن لا يحمل سلاحا هو بعبدة مل (قوله الا اذا
استعان بهم الامام الخ) لكنه يركب في هذه الحالة باكتاف لا يشرح كما قال بعضهم نهر (قوله وذب)
بالذال المججمة أي دفع وطرد أعداء (قوله وبلا بغل) أي ان لم يكن فيه عز وشرف وتسامه في شرح الوهبانية

مطلب في كيفية إعادة المنهدم
من الكائس

عن النقص الأول ان كفي
وتسامه في شرح الوهبانية
وأما القديمة فتترك مسكافي
الفتحية ومعهدا في الصلحية
بحر خلافا لما في القهستان في
فتحيه (ويبر الذي است) في
زبه) بالكسر لباسه وهيئته
(ومركبه وسرجه وسلاحه
فلا يركب خيل الا اذا
استعان بهم الامام لمحاربة
وذب عند خيرة وجار بهل
كهم زنتا حانية وفي المنهج

مطلب في تمييز أهل السنة
في الملبس

(قوله وهذا) أي جواز ركوبه ليعمل أو حارو كان ينبغي تأخير هذه الجملة كلها عن قوله ويركب سرجا
 كالا (قوله الاضرورة) كالأخرج الى قرية أو كان مريضاً فتح (قوله والمعتمد أن لا يركبوا) كتب
 بعضهم هنا أن الصواب يركبون بالنون كما هو عبارة الاشياء لعدم الناصب والجازم وأن تحفظ من الثقل
 واسمها ضمير أقول هذا التصويب خطأ محض لأن الحفظ من الثقل التي لا تنصب المضارع شرطها أن تقع
 بعد فعل اليقين أو ما ينزل منزلته فهو علم أن سيكون أفلا برون أن لا يرجع وهذه ليست كذلك بل هي
 المصدرية الناصبة فهو وأن تصوموا خير لكم (قوله مطلقاً) أي ولو حاراً (قوله في الجامع) أي في جامع
 المسلمين إذا مر بهم فتح (قوله كالا كف) بضمتي جمع كف مثل حمار وحرم صباح فكان الأولى التعبير
 بالاكف المفرد (قوله كالبرذعة) بدل من قوله كالا كف قال في المصباح البرذعة بالذال والدال حاسر يجعل
 تحت الرجل والجمع البراذع هذا هو الأصل وفي عرف زمانها هي للعمار ما يركب عليه بمنزلة السرج للفرس
 اه فالمراد هنا المعنى العرفي لا اللغوي (قوله ولا يعمل بسلاح) أي لا يستعمله ولا يحمله لأنه عزوكل ما كان
 كذلك يعمدون عنه قات ومن هذا الأصل تعرف أحكام كثيرة درميتي (قوله ويظهر الكسج) بصم
 الكاف وبالجميم كافي القهستاني فارسي معرب معناه العجز والذل كما في النهر في شمل القلنسوة والزئار والنعل
 لوجود الذل فيها وأقوله في البحر وكستيجات النصارى قلنسوة سوداء من البدن مضرية وزئار من الصوف اه
 فتعبر به بخصوص الزئار بيان لبعض أنواعه اه ح (قوله الزئار) بوزن تفاح وجمعه زئانير مصباح وفي
 البحر عن المعرب أنه خيط غليظ بقدر الأسبوع يشده الذي فوق نياحه قال القهستاني وينبغي أن يكون من
 الصوف أو الشعر وأن لا يجعل له حلقة تشده كما يشد المسلم المنطقة بل يعلقه على اليمن أو الشمال كما في المحيط
 (قوله ولو زرقاء أو صفراء) أي خلافاً لما في الفتح من أنه إذا كان المقصود العلامة يعتبر في كل بلدة متعارفها وفي
 بلادنا جعلت العلامة في العمامة فالزئار واليهود بالاصفر واحتص المسلمون بالابيض قال في
 النهر إلا أنه في الظهيرية قال وأما لبس العمامة والزئار الأبريسم فجاء في حق أهل الاسلام ومكسرة لقابهم
 وهذا يؤذن بمنع التمييز بين أو يثو يده ما ذكره في التتارخانية حيث صرح بمنعهم من القلانس الصغار وإنما
 تكون طويلاً من كراس مصبوغة بالسواد مضرية مبطنة وهذا في العلامة أولى وإذا عرف هذا فمنعهم
 من لبس العمامة هو الصواب الواضح بالبيان فأيد الله سلطان زماننا لولادة ما أبدى ملكه شيد ولا مره سد
 اذ منعهم من لبسها اه قلت وهذا هو الموافق لما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج من الزامهم لبس
 القلانس الطويلة المضربة وأن عركان يأمر بذلك ومن منعهم من لبس العمامة * (تنبيه) * قال في الفتح
 وكذا تؤخذ من أوهم بالزئار في الطارق فيجعل على ملاة اليهودية خرقه صفراء وعلى النصرانية زرقاء وكذا في
 الجامات اه أي فيجعل في أعناقهم طوق الحديد كما في الاختيار قال في الدر المنثور قلت وسيجيء أن
 الذمية في النظر الى المسلمة كل رجل الاجني في الاصح لا تنظر أصلاً الى المسلمة فليتنبه لذلك اه ومفاده
 منعهم من دخول حمام فيه مسلمة وهو خلاف المفهوم من كلامهم هنا تأمل (قوله واعمات تكون طويلاً
 سوداء) ظاهره أن الضمير العمامة وليس كذلك بل هو للقلنسوة لأن المقصود منعهم من العمامة ولو غير طويلاً
 والراهم بالقلنسوة الطويلة كما علمته فكان الصواب أن يقول وإنما يلبس قلنسوة طويلاً سوداء والقلنسوة
 هي التي يدخل فيها الرأس والعمامة ما يدار عليها من منديل ونحوه (قوله الأبريسم) بكسر الهمزة والراء
 وفتح السين وهو الحرير قال في المصباح الحريرة واحدة الحرير وهو الأبريسم (قوله كصوف مربع) لعله
 الفرجية فإنه الآن من خصوصيات أهل القرآن والعلم ط (قوله وأبرادريقة) البرد نوع من الثياب
 منقطع كفي النهاية (قوله وتعمامة في الفتح) حيث قال بل ربما يقف بعض المسلمين خدمة لهم خوفاً من أن
 يتعير خاطره منه فيسعى به عند مستكتبه سعياً توجب له منه الضرر ثم قال وتجعل مكابهم خشنة فاسدة
 اللون ولا يابسوا طيباً لسهة كطبا لسهة المسلمين ولا أردية كارديةهم هكذا أمروا واتفقت الصحابة على ذلك

وهذا عند المتقدمين واختار
 المتأخرون أنه لا يركب أصلاً
 الاضرورة وفي الاشياء
 والمعتمد أن لا يركبوا مطلقاً
 ولا يلبسوا العمامات وأن
 ركب الحمار اضرورة نزل في
 الجامع (ويركب سرجاً
 كالا كف) كالبرذعة في
 مقدمه شبه الرمانة (ولا
 يعمل بسلاح ويظهر
 الكسج) فارسي معرب
 الزئار من صوف أو شعر
 وعمل يلزم تمييزهم بكل
 العلامات خلاف أشباه
 والحجيج ان فتحها عنوة فله
 ذلك والادع إلى الشرط
 تتارخانية (ويمنع من لبس
 العمامة) ولو زرقاء أو صفراء
 على الصواب نهر ونحوه
 في البحر واعتمده في الاسماء
 كما قدمناه وإنما تكون
 طويلاً سوداء (و) من زئار
 الأبريسم والثياب الفاخرة
 المختصة بأهل العلم والشرف
 كصوف مربع وجوخ
 رفيع وأبرادريقة ومن
 استكتاب ومباشرة يكون
 به ما عظماء عند المسلمين
 وتعمامة في الفتح وفي الحاوي

ويثبتني أن يلزم الصغار
فما يكون بينه وبين المسلم
في كل شيء وعليه فيمنع من
التهود وحال قيام المسلم عنده
بحر ويحرم تعظيمه وتكرره
مما خفته ولا يبدأ بسلام إلا
لحاجة ولا يراد في الجواب
على وعالمك ويضيق عليه
في المرور ويجعل في داره
علامة وتماثيل في الاشياء
من أحكام الذي وفي شرح
الوجهانية لا شرب - إلى
ويحرم من استيطان
مكة والمدينة لأنهما من
أرض العرب قال عليه
الصلاة والسلام لا يجتمع
في أرض العرب دينان ولو
دخل لتجارة جاز ولا يطيل
وأما دخوله المسجد الحرام
فذكر في السير الكبير المنع
وفي الجامع الصغير عدمه
والسير الكبير آخره عيب
تجدد جهته إلى ظاهر
أنه أورد فيه ما استقر عليه
الحال في وفي الحاشية
غيرناؤه لا عيب فيهم
بالسير الكبير الذي إذا شري
داراً أي أراد شراءها (في
انصر لا ينبغي أن تباع منه
ولو اشترى يجر على بيعها
من المسموع في لا يجبر إلا إذا
كثرت ورقت في معروضات
المشتري أبي السمو من كتاب
الصلوة مثل عن محمد بن
يحيى في طرافة بيت أحد من
المسلمين وأما به الكهنة
فكانت الامم والمؤذن فقط
٢ - ما بين مكى أمس
الدم مع المسابن في مصر

أهو قال أيضاً ولا شأن في وقوع خلاف هذا في الديار اه قلت وفي هذه السنة في البلاد الشامية استأذنت
اليهود والنصارى على المسلمين ولله در القائل

أحبنا بنو ب الزمان كثيرة * وأمر من رفعة السفهاء
فم يفيق الدهر من سكراته * وأرى اليهود بذلة الفقهاء

(قوله وينبغي أن يلزم الصغار) أي الذل والهوان والظاهر أن ينبغي هنا معنى يجب قال في البحر وإذا
وجب عليهم تطهار الذل والسماع مع المسلم وجب على المسلمين عدم تعظيمهم لكن قال في الذخيرة إذا دخل
يهودي الحرام أن يخدمه المسلم طمعه في فلو سه فلا بأس به وأن تعظيماً له فإن كان لميل قلبه إلى الاسلام
فكذلك وإن لم ينو شيئاً ما ذكرنا كره وكذا لو دخل ذمي على مسلم فقام له لميل قلبه إلى الاسلام فلا بأس
وإن لم ينو شيئاً أو غلبه لغناه كره اه قال الدارسي وإن قام تعظيماً لذاته وما هو عليه كثر لان الرضا
بالكفر كفر فكيف بتعظيم الكفر اه قلت وبه - لم أنه لو قام له خوف من شره فلا بأس أيضاً بل إذا تحقق
الضرر فيجب وقد يستحب على حسب حال ما يتوقعه (قوله ويضيق عليه في المرور) بأن يلجئه إلى أضيق
الطريق وعبارة الفتح ويضيق عليهم في الطريق (قوله ويجعل في داره علامة) ثلاثة سائل فيدعوله
بالمعفرة أو يعمله في التضرع معاملة المسلمين فتح (قوله لأنهم من أرض العرب) أفاد أن الحكم غير مقرر
على مكة والمدينة بل جزيرة العرب كلها كذلك كما هو في الصح وغيره وقد مننا تخديدها والحديث المذكور
قوله عليه الصلاة والسلام في مرضه الذي مات فيه كما أخرجه في الموطأ وغيره وبسطه في الفتح (قوله ولا يطيل)
فيمنع من أن يطيل فيها المكث حتى يتخذ فيها مسكناً لأن حالهم في المقام في أرض العرب مع التزام الجزية
كالحالهم في غيرها بلا جزية وهناك لا يعمون من التجار بل من طائفة المقام فكذلك في أرض العرب شرح
السير وظاهره أن حد الطول سنة تأمل (قوله فالظاهر أنه أورد فيه ما استقر عليه الحال) أي فيكون المع
هو المعتمد في المذهب قلت لكن الذي ذكره أصحاب المتن في كتاب الحطام والاباحة أن الذي لا يمنع من
دخول المسجد الحرام وغيره ذكر الشارح هنا أنه أن قول محمد والشافعي والحنابلة المنع من المسجد الحرام
والظاهر أن ما في السير الكبير هو قول محمد وحده دون الامم وأن أصحاب المتن على قول الامم ومعه لو لم يكن
لمتون وضوءة نقل ما هو المذهب فلا يدل على ما ذهبوا إلى أن الامم ليسرخص في ذكر في شرح السير الكبير
أن أبيه فيان جاء إلى المدينة ودخل المسجد وذلك قصة قول هذا دليل له على ما ألف وجده أنه تعالى بمنه المشرقة
من أن يدخل شياً من المساجد ثم قال إن الشافعي قال بمنع من دخول المسجد الحرام خاصة للذرية التي
المشركون محسرة ما عند الأئمة من كمالهم عن دخول سائر المساجد ويستوي في ذلك الحربي والذمي
الح (قوله وفي أنا بفتح الح) كان الأولى تقديم على مسألة الاستيذان أن طاهره أن نساهم غير ما كساه
دون العبيد مع أنه ليس في عبادة الحاشية ذكر النساء صلا ونصهاوا يؤخذ من غير أهل الذمة بالكسائجات
وهكذا نقله عنها في البحر والسر وبما رواه نهره لو لم يعبثت غير نساهم أيضاً نساهم في البرقة
والجسمات وفي ثمانية ولا يؤخذ من غير أهل الذمة بالكسائجات اه (قوله الذي إذا اشترى داراً) ٢
قال السرخصي في شرح السير فان مصر الامم في راضيهم للمسلمين كسرهم رضى الله عنه لمصره والكوفة
فاشترى بها أهل الذمة دوراً وسكنوا مع المسلمين لم يعبه وامن ذلك فقلنا منهم فقد الله يفتوا على حسن
الدين فعسى أن يؤمنوا واختارهم بالمسلمين والسكر معهم يتحقق هو المعنى وكان شيخنا الامام شمس الدين
الخلواني يقول هذا إذا قلوا وكان بحيث لا يتعدى جماعات المسلمين ولا تتقال اجده عندهم كمالهم هذه الصفة
وما إذا كثروا إلى وجه يزدى إلى تعظيم بعض الجماعات وتقليلهم لغيرهم من ذلك وأمر أن يسكنوا حاشية
ليس فيها مسلمين جماعة وهذا محفوف عن أبي يوسف في الامم اه (قوله أي أراد شراءها) انما فسر
بهذا التوجه بعد لا ينبغي أن تباع منه ط (قوله وفي لا يجبر إلا إذا كثر) نقله في البحر عن الصغرى بهر ان

ان كان بين المسلمين يسكن * بل اهل ذمة على ما بينوا

اه قلت ومقتضى النظم الذي ذكره المنع ولوا البناء قد عاينه على المنع على السكى لاعلى التعلية في البناء
 سكن مثل في الخبرية عن طبقة اليهودى را كبة على بيت مسلم يريد المسلم منهم من سكناها ومن التعلية عاينه
 فأجاب بأنه ليس للمسلم ذلك وقد جوزوا البقاء دار الذمى العالية على دار المسلم وسكناها اذا ملكها ما لم يهدم فانه
 لا يعيدها عالية كما كانت ومن صرح بذلك ابن الشحنة في شرح النظم الوهباني وكبر من علمائنا اه وذكر
 في جواب سؤال آخر أنه اذا كان التعلية للتحفظ من اللصوص لا يمنع منهم فبوا على انهم ليس لهم رفع
 بنائهم على المسلمين وعلة المنع مقيدة بالتعلية على المسلمين فادالم يكن ذلك للتحفظ ولا يمنعون كما هو ظاهر اه
 وقال قارى الهداية في فتاواه اهل الذمة في العمارات كالمسلمين في اجاز للمسلم في ملكه حرامهم ومساكنهم
 وانما يمنع من تعلية بنائهم اذا حصل لجاره ضرر كمنع ضروءه واه قال هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي
 أبو يوسف في كتاب الخراج أن لا يبايع منعه من السكى بين المسلمين بل يسكنون معه زان قال قارى
 الهداية وهو الذى أفتى به أنا اه أى لانه اذا كان له معهم من السكى يندفع منه من التعلية بالاولى
 وذكر في جواب آخر لا يجوز لهم أن يعاونوا مسلميهم على بناء المسلمين ولا أن يسكنوا دارا عالية البقاء بين المسلمين
 بل يعاونون أن يسكنوا لان المسلمين اه وهذا يدل منه أنى ما قلناه من أنى يوسف وفتى ولا يفتواوا ظاهر
 أن قوله هذا هو ظاهر المذهب يرجع إلى قوله اهل الذمة في العمارات كالمسلمين وما كنت لا يبرم منه أن
 يكونوا مثلهم فيما يباح استعماله على المسلمين أنى في الموضوعين بالمنع لما قدمه اشارح عن الحديث من انه ينبغي
 أن يلزم الصغار فيما يكون بينهم وبين المسلمين في كل شئ ولا يخفى أن استعماله على السكى على جوار المسلمين
 خلاف الصغار بل بحث في الفتح اذا استعماله على المسلمين حل لا مام قتله ولا يخفى ان الخط استعماله يشمل
 ما بالقول وما بالفعل وبهذا انقضى ما ذكره في الخبرية من انما قد منادى من قوله ان ما أفتى به
 قارى الهداية من ظاهر المذهب أقوى مدرك للحديث الشريف الموجب ان يكونهم اهل ذمة وعاليتهم ما اياها
 فان درى الهداية لم يفت به بل أفتى في الموضوعين به لانه كما سمعت والحديث الشريف لا يفيد ان اهل ذمة
 الذم والشرف بل في العمارات من العمود ونحوها لانه يدلية على الزامهم الصغار وعدم التردد على المسلمين
 وصرح الشافعية بان منعهم عن التعلية واجب وذلك لحق الله تعالى وتعالى رزاح برضا الجار
 المسلم اه وقواعدنا لا أباه وقد مر أنه يعزيم بعضهم ولا يخفى أن لرضا المستعلاء تعاليم اه داما صهرى في
 هذا الحل والله تعالى أعلم (قوله وينتقض عهدهم اح) لانهم بدت صروا حوا على ما وعدوا به من سك
 الا لدفع شرحا تم به معنى عن الفائدة فلا يبق ولا يمتل ما دريت من مقتضى عهدهم (قوله بالعامة
 موضع) أى قرية أو حصن فتح وقوله للعرب أى لاجل حرب ماوى بعض المسلمين لعرب يريد الالب
 واحترز بالعلية المذكورة عمالو كانوا مع اهل الذمة يعينونهم على القتال ولا ينقض عهدهم كذكر
 الزيلعي وغيره في باب البعارة (قوله أو بالعاق بدار الحرب) لا يبعد أن يقال انتم الى المكان الذى تعلمون
 فيه كانتقاله الى دار الحرب بالاتفاق ان لم يكن ذلك المكان موافقا لدار الاسلام أى أن كل منته بدار
 الحرب والا فعلى قولهما كفى الفتح (قوله أو بالامتناع عن قبول الحربية) أى من ذم الامتناع عن ادائهم
 على ما يأتي امكن الامتناع عن قبولها انما يكون عند اداء وضعه ووجوبه انما يكون عهدهم حتى ينتقض
 ويمكن تصويره فحين دخل في عهد الذمة تعانم صار اهل الذمة لا يقيمون والى فاذا أفتى أو اح أقول الحول موضع
 عليه فاذا امتنع انتقض عهده أفاده ط (قوله أو يجعل فسطاطا للمسلمين) هذا مما زادنى اعني انما
 لكن لم يدكره ههنا بل ذكره في السكاح في باب سكاح الشرب (قوله أى حيث يطعم) سورة تيدل
 مستأمن ويقيم سنة وتضرب عليه الجزية وقصده التجسس على المسلمين بحرب العذر (قوله ولا يبرم منه) اه
 كن دميأ أصليا وطرأ عليه هذا القصد ط (قوله وعاليتهم يجعل كلاما) اه حيث قال أبو كعب جبرائيل

(و) نه نصهم مدد بهم بالعلية
 على ما يضع للعرب أو
 بالعاق بدار الحرب) زادنى
 المنع أو بالامتناع عن
 قبول الجزية (أو يجعل
 فسطاطا للمسلمين)
 بان يبعث يطعم على أئمة
 العدة ولا يبرم منه
 ينتقض عهده وعاليتهم
 كلاما (أو وصار) المسمى
 في ذل الأربع صور
 (كثرة)

مطالب يجب انتقض عهدهم
 المسمى وما لا ينتقض

بمعيوب المسلمين أو يقتل رجلا من المسلمين ليعتله لا يكون نقضا للعهد وهذا الترفيق لصاحب البحر وأقره في
النهر وغيره ويشعر به تعبير الفتح بالطائفة فان الطائفة واحدة الطائفة في الحرب وهم الذين يهتدون لبطولوا
على أخبار العدو كافي البحر عن المغرب (قوله في كل أحكامه) فيحكم بموته بالحاق واذا تاب تقبل توبته
وتعود ذمته وتبين منه زوجته الذميمة التي خلفها في دار الاسلام اجاعا ويقسم ماله بين ورثته ففتح وتسامه في
البحر (قوله والمرتب يقتل) لان كفره أغلظ بحر (قوله والمرتب يجبر على الاسلام) أما المرتدة فانه استرق
بعد المعاقرة واية واحدة وقوله في رواية بحر (قوله بقوله نقض العهد) لانه لا ينتقض عهده بالقول بل
بالفعل كما سرب بخلاف الامام للمربي قلت واعل وجسه الفرقان امان الحرب على شرف الزوال لثمة من
العود متى أراد فهو غير لازم بخلاف عهد الذمة فهو لازم لا يصح الرجوع عنه ولذا لا يمكن من العود الى دار
الحرب فيجبره الامام على الجزية مادام تحت قهره بخلاف ما ادخل الحق بدارهم أو غلبوا على موضع أو جعل نفسه
طليعة أو امتنع عن قبول الجزية لانه في الاولين صار حرا علينا كما سرب وفي الثالث علم انه لم يقصد العهد بل
جعله وصلة الى اضراره بنا وفي الرابع لم يوجد منه ما يدفع عنه القتل بخلاف ما ادخل الامتناع عن أدائها ولذا قال
الزيادي وغيره لان العاية التي ينتهي بها القتال التزام الجزية لا أدائها والالتزام باق فبأخذها الامام منه
جبرا اه وهذا يدفع ما استشكله في النهر من انه لو امتنع عن قبولها انتقض عهده وليس ذلك الا بالقول
وجه الدفع أن الانتقاض لم ينج من قوله لا أقبل بل من عدم وجود ما يدفع عنه القتل وهو التزام أدائها
بخلاف امتناعه عن أدائها بقوله لا أؤذيها فانه قول وجد بعد التزامها للدافع للقتل ولا يزال ذلك الالتزام به
وكذا بقوله نقض العهد لما قلنا من أنه لازم لا عكس فصرح بحاولا دلالة مادام تحت قهرنا فافهم وان دفع به
أضاما أو رده في الدور من أن امتناعه عن أدائها بقوله لا أعطيها يسا في بقاء الالتزام لما قلنا من لزوم ذلك
الالتزام وانه لا عكس نقضه صرح بحافكذا دلالة بالاولى فيجبر على أدائها مادام مقهورا في دارنا ثم رأيت الجوى
أجاب بنحوه والله تعالى أعلم (قوله بل عن قبولها) أي بل ينتقض عهده بالاباء عن قبولها وقد مضى بوجه وقد
علمت آفاوحه الفرق بين المسئلتين (قوله ونقل العيني) حيث قال وفي رواية مذكرة وفي واقعات حسام ان
أهل الذمة اذا امتنعوا عن أداء الجزية ينتقض العهد ويقاثلون وهو قول الثلاثة اه ولا يخفى ضعفها
رواية ودراية بحر قلت أما وجه الضعف رواية فلانه خلاف الرواية المشهورة في المذهب المصوصة في
المتون وغيرها وأما الدراية أي الضعف من حيث المعنى فلما علمت من بقاء الالتزام للدافع للقتل فتؤخذ
منهم جبرا ويمكن تأويل ما في الواقعات بما اذا كانوا اجاعا تغلبوا على موضع هو بلادهم أو غيرها أو طهروا
العصيان والمخاربة فانها حينئذ لا يمكن أحدهما منهم الا بالقتال تأمل (قوله ولا بالزنا بسملة) بل يقام عليه
موجبه وهو الحدو كذا لو نسكها لا ينعقد عهده والنكاح باطل ولو أسلم بعده وعززان وكذا الساعي
بينهما بحر (قوله واقعات مسلم) مصدر أفتن الرباعي اه ح قلت لكن الذي رأيتاه في النسخ افتتان
تأين وفي المصباح تن المال المساس من باب ضرب استباحهم وقتل في دينه واقتن أيضا بالماء لا مفعول مال
عه اه ومقتضاه أن الافتتان متعدلا لازم تأمل (قوله وسب النبي صلى الله عليه وسلم) أي اذا لم يعلن
دلوأعلن يشتهه أو اعتاده قتل ولو امرأة به يفتي اليوم درم متقى وهذا حاصل ما سبذ كرهه الشارع هو وقوله
الخبر الرمي بقيد آخر حيث قال أقول هـ هذا ان لم يشترط انتقاضه أما اذا شرط انتقاضه به كما هو ظاهر اه
قلت وورد كراما أبو يوسف في كتاب الخراج في صلح أبي عبيدة مع أهل الشام أنه صالحهم واشترط
عليهم حين دخلها على أن يترك كاسهم ويبيعهم على أن لا يحدوا بسايعه ولا كنيسته وأن لا يشتموا مسلما
ولا يصرفوا لحوذ كراما سلامه فاسم من رواية الخلال والبيهقي وغيرهما كتاب العهد وفي آخره فلما أتيت
عمر بن الخطاب بالكتاب زاد فيه وأن لا تضرب أحد من المسلمين شرطا لهم ذلك عليا وعلى أهل ملتنا وقبلما
عهم الامان فان نحن حال غمناشيا فمما شرط اه لكم وضمنا على أنفسنا ولا ذمة لنا وقد حل لكم فاما يحل لكم

في كل أحكامه (الا أنه) لو
أسر (يسترق) والمرتب
يقتل (ولا يجبر على قبول
الذمة) والمرتب يجبر على
الاسلام (لا) ينتقض عهده
(بقوله نقض العهد)
زيادي (بخلاف الامان)
للحربي فانه ينتقض بالقول
بحر (ولا بالاباء عن) أداء
(الجزية) بل عن قبولها
كما سرب ونقل العيني عن
الواقعات فتسلبه بالاباء عن
الاداء قال وهو قول الثلاثة
لكن ضعفه في البحر
(و) لا (بالزنا بسملة) وقل
مسلم) واقعات مسلم عن
دينه وقطع الطريق (وسب
النبي صلى الله عليه وسلم)

طالب في حكم سب النبي
لنبي صلى الله عليه وسلم

وله ومقتضاه الخ وجسه
لك أن تطرعه بأن افتن
في المعهول يقتضى أنه
نعدلا لازم لان المبني
معهول لا يكون من اللازم
منه

من أهل المعاندة والشقاق وفي رواية الخلال فكتب عمر أن امض لهم ما سألوه وألحق فيهم حرفين اشترطهما
عليهم مع ما شرطوا على أنفسهم أن لا يشترطوا شيئا من سبائنا ومن ضرب مسلما عمدا فقد خلع عهده اه
وتدكر الشربلالي في رسالته كتاب العهد بتمسكه ثم قال وقد اعتمد الفقهاء ذلك من كل مذهب كتحمله القاضي
بدر الدين القرافي اه ثم ذكر الشربلالي انه انتقض عهدهم باحداث ذلك الذي أحذثوه في زمنه
وألف فيه الرسالة المذكورة ثم قال بعد ذكره ما ألحقه عمر رضي الله تعالى عنه ان هذا دليل لما قاله الكل بن
الهمام من نقض العهد بقردهم واستعلائهم على المسلمين اه قلت واعلمهم لم يبق دوا من القيد لظهوره كما
تقدم عن الرملي لان المعاق على أمر لا يوجد بدونه ولان مرادهم بيان أن مجرد عقد الذمة لا ينتقض بما
ذكر ومن السبب ويحويه والجهانماض الى يوم القيامة وليس كل امام ايا فتح بانه بشرط هذا الشرط الذي
شرطه عمر فادركوا التعمير به على أن ما شرطه عمر على الشام ويحويه لا يجري حكمه على كل ما فتحه من
البلاد ما لم يعلم اشتراطه عليهم أيضا فصار الحاصل أن عقد الذمة لا ينتقض بما ذكره ما لم بشرط انتقاضه به
هذا الشرط انتقض والا فلا اذا أعلن بالشتم أو اعتاد ما قدما ولما يأتي عن المعروضات ويبرها وما
ذكره ط عن الشافعي عن حنيفة الدين السفي اذا طعن الذي في ديس الاله لام طعنا طاهر احرقه لانه لا يبر
معه قومه اه على أن لا يعلن فاد طعن فقد نكث عهده وحسب من الذمة اه لكن مقتضى هذا التعليق
اشترط عدم الطعن بمجرد عقد الذمة وهو خلاف كلامهم فتأمل * (نبيهه) * قيد الشاذعية الشتم بما
لا يتديون به ونقحه في حاشية الداء السعد عن لخيرته بقوله اذا ذكره ويبره فقدمه ويتديون به
قال انه ليس رسول وقتل اليهود بغير حق أو سببه الى الكذب فبعض الائمة لا ينتقض عهده ما اذا
ذكره بما لا يبره ولا يبره كما ينسبه الى الرما وطعن في نسبه ينتقض اه (قوله لمقارن) اه أي امهد
الذمة (قوله فالطاري) أي بالسبب (قوله لو من مسلم قتل) أي ان لم يتب لام طعنا فاد كره في الدرر
هنا والبرازية وغيره فانه مذهب المالكية لا مذهبنا كما سيأتي تحرير فاهم (قوله ويؤدب الذي
ويعاقب الخ) اطاعه فشمع نأديس وعقابه بالقتل اذا اعتاده وعلن به بغيره وبذلك ما قد مره آتد عن
حنيفة الدين السفي وتقدم في باب التعرير انه يقتل المكابر بالعلم وقضاء طريق وانكاس وجيع الفتنة
وجميع الكبار وانه نقي المصهي قتل من مؤدور أيت في كتاب الله ارم انسلول اسمه الاسد لاس تيميه
الحنبل ما نضه وأما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا لا ينتقض العهد بالسب ولا يقتل الذي ذلك لكن يبرر على
اطهار ذلك كما يزر على اصهار المسكرات التي ليس لهم عملها من اصهار أصواتهم بكتهم وعودله وحكاه
الطحاوي عن الثوري ومن صورهم يعني الحنيفة انه لا يقتل به عهدهم بل يقتل بالمثل واجب في غير
القبل اذا تكرر فادامام أن يقتل فادله وكذلك في يزيد على الحار المقتدر اداره مصلحة في ذلك ويحذون
ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من القتل في مثل هذه الجرائم على انه رأى الحنيفة في ذلك وبه يبره
القتل سياسة وكان حصة أنه ان يبرر بالقتل في الجرائم التي تعطلت لتكرار وترفع به في جاسها
ولهذا أفتى أكثرهم بقتل من أكره من سب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الذمة والاسد واحد
وقالوا يقتل سياسة وهذا متوجه على أصواتهم اه وقد فاد به يجوز عدما قتلها اذا ذكره مدد وصهر
وقوله وان أسلم بعد أخذه لم أر من صرح به عددها كنهه نقية عن مذهبه او هو ثابتة ل (قوله قل العبي الخ)
قال في البحر لأصله في الرواية اه ورده الحير الرملي انه لا يلزم من عدم انقض عهدهم القتل وقد صرحوا
قاطبة بأنه يبرر على ذلك ويؤدب وهو يدل على جوارته بجر العير دايحوزا الترفي في تعرير التي اذا
عظم موجبها ومذهب الشافعي ذهب الى اصح قول ابن السكيت لا ينبغي أن يبرر من عدم الانتقاض
أه لا يقتل فان ذلك لا يلزم اه وائس في مذهبنا ما يبرر قتل خصوصا اذا أظهر ما هو عا به في الأمر وعدم
الاكتران والاستخفاف واستعلى على المسلمين على وجه لا يبرر ادعائهم اه ونقل المقدسي ما قد العبي

لان فقره المقارن له
لا يبره فالطاري لا يبره ولو
من مسلم قتل كسيحي
(ويؤدب الذي يعاقب
على سبه ديس الاسلام أو
القرآن أو النبي صلى الله
عليه وسلم حوى وعيره قال
العيني واختياره في السب
أن يقتل اه

قلت ومذهب الشاذعية ما
في المباح وريحه لان حجر
ولو زنى سياسة أو ضامها
بسكاح أو دل أهل الحرب
على عور للمسلمين وقت
مسلم عن دينه أو طعن في
الاله أو القرآن أو ذكر
جهر الله أو رسوله صلى الله
عليه وسلم أو القرآن أو
باسم الله لا يتديون به
فلا يصح أنه ان شرط
انتقاض العهد انتقض
لما ألف الشرط ولا بشرط
دلت أو شئت على شرط أولا
على الاوجه لا ينتقض
لان لا دخل بقسود العقد
وتصح في أصل الرخصة أن
لا ينتقض مطلقا وضعف
انتهى

للمنقى أى ما يعتقده آه
منه

وتبعه ابن الهمام قلتوبه
أفتى شيخنا الحبر الرملى
وهو قول الشافعى ثم
رأيت في معروضات المفتى
أبى السموود أنه ورد أمر
سلطانى بالعمل بقول
أئمة القائلين بقتله إذا
ظهر أنه معتاده وبه أفتى
ثم أفتى في بكر اليهودى قال
لبشر البصرانى نبيكم عيسى
وليزابا أنه يقتل لسبه لآل نبياء
عليهم الصلاة والسلام آه
قلت ويؤيده أن ابن كمال
باشا في أحاديثه الأربعينية
في الحديث الرابع والثلاثين
باعتسافه لا تكونى فاحشة
مأنصه والحق أنه يقتل
عند ما إذا أعلن بشتمه عليه
الصلاة والسلام صرح به
في سبر الذخيرة حيث قال
واستدل محمد ببيان قتل
المرأة إذا أعلنت بشتم
الرسول بما روى ابن عمر
عدي لما سمع عاصم بنت
مروان تؤذى الرسول وقتلها
ليلا مدحه صلى الله عليه
وسلم على ذلك انتهى فلحفظ
(ويؤخذ من مال بالغ تعالى
وتعليبة) لامن طفلهم الا
الحراح (صعف زكاتنا)
بأحكامها (مما تجب فيه
الزكاة) المعهودة بين آلان
الصالح وقع كذلك (و) يؤخذ
(من مولاه) أى معتق
التعالى (في الجزية والحراح
كمولى القرشى)

ثم قال وهو مما عجل اليه كل مسلم والمتون والشروح خلافة أقول ولنا أن تؤدب الذى تعزى برأشديا بحيث
لومات كان دمه هدرا آه قلت لكن هذا إذا أعلن بالسب وكان مما لا يعتقده كما علمته آنفا (قوله وتبعه ابن
الهمام) حيث قال والذى عندي أن سبه عليه الصلاة والسلام أو نسبة ما لا ينبغي إلى الله تعالى أن كان مما
لا يعتقده ٢ كنسبة الولد إلى الله تعالى وتقدس عن ذلك إذا أظهره يقتل به وينتقض عهده وإن لم يظهره
ولكن عثر عليه وهو يكتفه فلا وهذا لأنه الغاية في التردد والاستخفاف بالسلام والمسلمين فلا يكون جاريا على
العقد الذى يدفع عنه القتل وهو أن يكون صاغرا ذليلا إلى أن قال وهذا البحث منا واجب أنه إذا
استعمل على المسلمين على وجه صار متهما عليهم بحل للإمام قتله أو يرجع إلى الذل والصغار آه قال في
البحر وهو بحث خالف فيه أهل المذهب آه وقال الحبر الرملى أن ما بحثه في النقض مسلم مخالفة للمذهب
وأما ما بحثه في القتل فلا آه أى لما علمته آنفا من حواز التعزير بالقتل ولما يأتي من جواز قتله إذا أعلن به
(قوله وبه أفتى شيخنا) أى بالقتل لكن تعزيرا كما قدمناه عنه وينبغي تقييده بما إذا ظهر أنه معتاده كما قيده
به في المعروضات أو بما إذا أعلن به كما يأتي بخلاف ما إذا عثر عليه وهو يكتفه كما مر عن ابن الهمام (قوله وبه
أفتى) أى أنوال السموود مفتى الروم بل أفتى به أكثر الحنفية إذا أكثر السب كما قدمناه عن الصارم المسلول
وهو معنى قوله إذا ظهر أنه معتاده ومثله ما إذا أعلن به كما مر وهو هذا معنى قول ابن الهمام إذا أظهره يقتل
به فلم يكن كلامه مخالفا للمذهب بل صرح به محررا للمذهب الإمام محمد كما يأتي (قوله بأنه يقتل) لم يقيده بما إذا
اعتاده كما قيده أولا فظاهر أنه يقتل مطلقا وهو موافق لما أفتى به الحبر الرملى ولما مر عن العيني والمقدسى
لكن علمت تقييده بالأعلان أو بما في الصارم المسلول من اشتراط التكرار (قوله لسبه لآل نبياء) المراد
الجنس والافهوقد سب نبياء واحدا (قوله ويؤيده) أى يؤيد قتل الكافر الساب (قوله في أحاديثه) الجار
والجور وخبر مقدم وما في قوله مأنصه بكرة موصوفة بمعنى شئ مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر خبر أن
ونصه مصدر بمعنى منصوصه مردوع على أنه مبتدأ وقوله والحق الخ هذه الجملة إلى آخره أريد بها لفظها في
محال رفع على أنها خبر نصه وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل رفع على أنها صفة لما الواقعة مبتدأ وجملة
ما وخبرها المقدم خبر أن في قوله أن ابن كمال والمعنى أن ابن كمال شئ منصوصه والحق الخ ثابت في أحاديثه
الأربعينية فادهم (قوله حيث قال الخ) بيانه أن هذا استدلال من الإمام محمد رحمه الله تعالى على جواز قتل
المرأة إذا أعلنت بالشتم وهو مخصوص من عموم النهى عن قتل النساء من أهل الحرب كما ذكره في السير
الكبير فيدل على جواز قتل الذى المنهى عن قتله بعقد الدمة إذا أعلن بالشتم أيضا واستدل بذلك في شرح
السير الكبير بعدة أحاديث منها حديث أبى اسحق الهمدانى قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقال سمعت امرأة من يهودى تشتمك والله يا رسول الله إنها محسنة إلى فقمت لها فأهدر النبي صلى الله
عليه وسلم دمها (قوله تعالى وتعليبة) بكسر اللام على الأصل ومهم من يفتحها مصباح نسبة إلى تغلب بن
وائل بن ربيعة بوزن تصرب قوم نصر وافي الجاهلية وسكنوا بقرب الروم امتنعوا عن أداء الجزية فصالحهم
عمر على ضعف زكاتنا وهو وإن كان جزية في المعنى إلا أنه لا يراعى فيه شرائطها من وصف الصغار وتقبل من
النائب بل شرائط الركاثة وأسبابها وإذا أخذت من المرأة لاهليتها بالخلاف الصبي والمجنون ولا يؤخذ من
مواشيهم وأموالهم كما في النهر (قوله الاخراج) أى خراج الأرض فانه يؤخذ من طفلهم والمجنون لانه وطيفة
الأرض وليس عباده بحر (قوله ضعف زكاتنا) بما أخذ الساعى من غنمهم السائمة من كل أربعين شاهياتين
ومن كل مائة واحدة وعشرين أربعين شاهياتين وعلى هذا من الأبل والبقر غير ولائى عليهم في بقية أموالهم
ورقبهم كما في الاتفاقى يعنى إذا امر راعى العائش فانه يأخذ منهم ضعف ما يأخذ من المسلمين ط عن الجوى
(قوله كمولى القرشى) يعنى أن معتق التعللى كعتق القرشى في أن كلامه لا يتبع أصله حتى نوضع الجزية
والخراج عليهم وإن لم يوصعوا على أصالهم التحفيف والمعتق لا يلحق أصله في التحفيف ولذا لو كان مسلم مولى

نصراني وضعت عليه الجزية وتما في الفتح (قوله وحديث الخ) جواب سؤال وهو أن ما ملكتهم به من أن
 المعتقد لا يلحق أصله في التخصيف معارض النص والجواب أن الحديث المذكور لا يجرى على عموم
 بالاجماع فان مولى الهاشمي لا يلحقه في الكفاية الهاشمية ولا في الامامة واذا كان عاماً في خصوص ما يصح تخصيصه
 أيضاً بما ذكرنا من العلة وتما في الفتح (قوله ومصرف الجزية والخراج الخ) قيد بالخراج لأن العشر
 مصرفه مصرف الزكاة كما (قوله وانما يقبلها الخ) ترك قيداً أخذ كره في الجوهرية وهو أن يكون
 المهدي لا يبايع في ايمانه لردت هدية فلو طمع في ايمانه بازدياد لا يقبل منه (قوله وما أخذهم الا حرب) فيه
 أن ما قبله مأخوذ لا حرب لكن فسر في الهر بالمأخوذ صلحاً على ترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم
 (قوله مصالحنا) به بذلك على انه لا يخمس ولا يقسم بين العامين نهر وهو جمع مصلحة فتح المم والملازم
 ما يعود نفعه الى الاسلام ط عن القهستاني (قوله كسد ثغور) أي حفظ المواضع التي ليس وراءها
 اسلام وفيه اشعار بأنه يصرف الى جماعة يحفظون الطريق في دار الاسلام من المصوص تهستاني (قوله
 وبماء قطرة وجسر) القطر تامة على الماء لا عمود والجسر ما يفتح والكسر ما يعبر به النهر وغيره منبها
 كان أو غيره كفي المعرب ومثله ماء مسحوق وحوض ورمان وكري أنهم ارعطام برهم الوكة كاليل وجيكون
 فهستاد وكذا الفتحة على المسحوق في زكاة الحامية ويدخل فيه الصرف على اقامة شعائره من وظائف
 الامامة والاذار ونحوهما بخبر (قوله وكفاية العلماء) هم أصحاب تفسير والحديث والظاهر أن المراد هم
 من يعلم العلوم الشرعية مثل الصرف والمحو وغيرهما جوي عن البرحمدي ط وفي التعبير كفاية
 اشعار بأنه لا زاد عليهم وسيأتي بيانه وكذا يشعر بان شرطنا في خبرهم لكن في حطار لطابة سأل على الرازي
 عن بيت المال هل للاعباء فيه نصيب قال لا لأن يكون عاماً أو فاصلاً وليس له قضاء فيه نصيب لا فيه
 فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه أو القرآن اه قال في البحر أي بأن صرف غالب أوقافه في العلم وليس
 مراد الرازي الاقتصار على العامل وانما يصح بل أن لا يرحم مالي على من ورثه لم يعمل المسلم به دخل فيه
 المفتي والجدى وسحق الكفاية مع المعنى اه وذ كره له عن الفتح ط طالب العلم قبل أن يهمل عامل
 بنفسه اكن يعمل بعدد المسلمين (قوله وانما مال) من عطاء الله على الخاص لما في المهمات والاصم
 والتشديد جمع عامل وهو الذي يتولى أو يورثه في عمله ودل اس لا يورثه من بعده كروا الراعي
 بحق وعلم كفي امنية وكذا الواقي وط ب العلم والتب والقص والمقت والمعم لا حرك في المسمرات (قوله
 وشهودهم) باسب المهمة أي الذين يسمون بالقسمين ورثة واسرهم واسيدهم وتوقيه وفي نسخة
 وشهود قيمة ايامهم في التهمة أي الذين يشهدون على القوي به من رتبة في نسخة ط (قوله ورثاه
 سواحل) جمع رقيب من رفته رقيب من باب قل أي حفتة سواحل جمع ساحل وحوش من البحر
 مصباح والمراد بدين يحفظون السواحل وهم المراقبون في الثغور وأعم فافهم (قوله ورزق المتبررين)
 الرزق كسر اسم من الرزق بالفتح من تنحبه فوس وقدر ارباب رزق قال له عطاء الجاردي يا
 كان رديو يولاه صيب ولما يمس لى الجوف ويتعدى به فها تارة ط قوله أي درارى من د كرا الخ
 لان الله له تمام الكل كما صرح به تهستاني ومه مسكين وغيرهما عبارة الرزق كافي وتوهم تخصيصهم
 بالمتكلمة وصرح شارح الجمع قولى سره لا فاني برويس كندشتوتة في نسخة رديو وصرح
 البراري في شرح در راجع بالزوج توادله (قوله ر) ن اشعيب السطى وصرح به قول
 أبو يوسف في كتاب الخراج ان من كس مستحق في ثلث مال ودرص المستحق فيه فانه فرض
 لدرينه ضامه ولا يسقط بونه وقول صاحب الخارى فتوى في امره من رزاري علماء وفتوى
 والمقتضى ومن كس مستحق في بيت المال لا يسقط قطار من رزاريه بكونهم اه ط ذلك كقول المتوهم
 لا يتوهم من في نصف الحول حرم من العطاء به في ذلك الا يحجب بار ما يجرى على الرازي عطاء

مطلب في مصارف بيت المال

وحديث مولى القوم منهم
 مخصوص بالاجماع (و مصرف
 الجزية والخراج وما
 التامى وهديتهم للامام)
 واما قضاهااد وقع عندهم
 ان قتاله للدين لا لذل
 حوهره (وما أخذهم الا
 حرب) ومنه تركه دجى
 ومأخذ عشر منهم طهيرة
 (صالحه) خبر مصرف
 كسد ثغور ومقتضى
 وجسر وكفاية العلماء
 والمتعين تحبب وبه يدخل
 طلبة العلم (والقضاء
 والعلم) كيكبة قضاة
 وشهود قضاة ورزق سواحل
 (ورزق المتبررين) ودر رزقهم
 نى درارى من د كرمكين
 رتاده في بحر فاذل روجل
 يعطون اعداء آبائهم
 حاة الصعير لم أراه والى ها
 تمت مصارف بيت المال
 مز

طالب من له استحقاق في بيت
 المال يعطى ولله العدة

مستقل خاص بالذاري لا عطاء الميت بطريق الارث بين جميع الورثة تأمل لكن ما مر عن الخاوي لم أره
 في الخاوي القدسي ولا في الخاوي الزاهد ولا رجعت واضع كثيرة من كتاب الخراج فلم أره فيه والله أعلم نعم
 قال الخاوي في رسالته وقد ذكر علمه وثباته يفرض لاولادهم تبعاً ولا يسقط بموت الاصل ترغيباً اه و ذكر
 العلامة القدسي أن اعطاءهم بالاولى لشدة احتياجهم سيما اذا كانوا يجتهدون في سلوك طريق آبائهم اه
 ونقل العلامة البيري عن الخزائنة عن مبطوط نخر الاسلام اذ امانت من له وظيفة في بيت المال لحق الشرع
 واعزاز الاسلام كاجر الامامة والتأذين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والمسلمين وللميت ابناء
 براهون ويقومون بحق الشرع واعزاز الاسلام كما راعى ويقوم الاب فالامام أن يعطى وظيفة الاب لابناء الميت
 لا لغيرهم لمحصل مقصود الشرع وانحياز كسر قلوبهم اه قال البيري أقول هذا مؤيد لما هو عرف
 الحرمين الشريفين ومصر والروم من غير تكبر من ابقاء ابناء الميت ولو كانوا صغاراً على وظائف آبائهم مطابقاً
 من امامة وخطابة وغير ذلك عرفاً مرضياً لان فيه احياء خلف العلماء ومساعدتهم على بذل الجهد في الاشتغال
 بالعلم وقد أفتى بجواز ذلك طائفة من أكابر الفضلاء الذين يعول على افتائهم اه قلت ومقتضاه تخصيص ذلك
 بالذكور دون الاناث وأنت تفسر بأن الحكم يدور مع علته فان العلة هي احياء خلف العلماء ومساعدتهم
 على تحصيل العلم فاذا اتبع الابن طريقة والده في الاشتغال في العلم فذلك ظاهر أما اذا أهمل ذلك واشتغل
 باللهو واللعب أو في أمور الدنيا جاهلاً غافلاً معطالاً للوظائف المدكورة أو ينسب غيره من أهل العلم بشئ قليل
 ويصرف باقي ذلك في شهواته فانه لا يحصل لما فيه من اخذ وظائف العلماء وتركهم بلا شئ يستعينون به على
 العلم كالمواقع في زماننا فان عامة ارفاق المدارس والمساجد والوظائف في أيدي جهلة أكثرهم لا يعلمون
 شيئاً من فرائض دينهم وياً كون ذلك بلامباثرة ولا اناية بسبب تسلكهم بان خسر الاب لابنه فيمتارثون
 الوظائف أبان جدكاهم جهلة كالانعام ويكبرون بذلك فراههم وعماهم ويتصدرون في البلدة حتى أدى
 ذلك الى اندراس المدارس والمساجد أكثرها صار يوتابا عوها أو بساتين استغلوا فان أراد أن يطلب
 العلم لا يجد له ما ييسر له ولا شيئاً يأكله فيضطر الى أن يترك العلم ويكتسب ووقع في زماننا أن رجلاً من أكابر
 دمشق مات عن ولد أجهل منه لا يقرأ ولا يكتب فوجهت من وظائفه تولية مسجد ومدرسة على رجلين من أعلم
 علماء دمشق فذهب ولده وعزله جماعة عن ذلك بالرشوة وفي أواخر القرن الثالث من الاشياء اذ اولى السلطان
 مدرساً ليس بأهل لم تصح توليته وفي البرازية الساعات اذ أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين بمنع المستحق
 واعطاء غيره اه ففي توجيه هذه الوظائف لابناء هؤلاء الجهلة ضياع العلم والدين واعانتهم على اضرار المسلمين
 فيجب على ولاية الامور توجيهها على أهلها وترعاهما من أيدي غير الادل واذا مات أحد من أهلها توجه على ولده
 فان لم يخرج على طريقة والده بعزل عنها وتوجه لاهل اذ لا شك ان غرض الواقف احياء ما وقفه من ذلك
 فكما كان فيه تضییعاً فهو مخالف لعرض الشرع والواقف هذا هو الحق الذي لا يجحد عنه ولا حول ولا
 قوة الا بالله العلي العظيم (قوله فهذا) أي ما ذكر من المصالح وقوله مصرف جزية وخراج أي ونحوهما
 مما ذكرهما (قوله مصرف الزكاة) أي في باب المصرف (قوله مصرف السير) أي في فصل كيفية القسمة (قوله
 وبقية رابع) تقدم هذا مع الثلاثة التي قبله نظاماً لان الشحنة في آخر باب العشر من كتاب الزكاة وقد مرنا
 الكلام عليها (قوله وفقر بلاولي) أي ليس له من يجب نفقته عليه قال في البحر يعطون منه نفقتهم وأدوينهم
 ويكفن به موتاهم ويعقل به جنايتهم اه (ترتبيه) قال في الاحكام العلماء يستحقون من النوع الاول
 بالعمل مع العنى ومن النوع الثاني بصفة الفقر ونحوها ومن النوع الثالث بأحد صفات مستحقه ومن
 النوع الرابع بصفة المرض ونحوها ومن خص استحقاقهم بالاول نظر الى محض صفة العلم اه (قوله بيتنا
 يحصه) فلا يحلط به غيره لان لكل نوع يكلي اختصاص به زيلعي (قوله لا تصرفه لآخر) أي لاهله قال
 الزياحي ثم اذا حصل من ذلك النوع شيء زده في المستقرض منه الا أن يكون المصروف من الصدقات أو من

مطلب من له وظيفة توجه
 لولده من بعده

مطلب تحقيق مهم في توجيه
 الوظائف للدين

فهذا مصرف جزية وخراج
 ومصرف زكاة وعشر مصرف
 الزكاة ومصرف خمس
 وركوز مصرف السير وبقية
 رابع وهو لقطه وتركه بلا
 وارث ودية مقتول بلاولي
 ومصرفها لقطه فقير وفقير
 بلاولي وعلى الامام أن
 يجعل اسكل نوع بيتنا يحصه
 وله أن يستقرض من
 أحدها لمصرفه لآخر

نجس الغنيمة على أهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد فيه شيئا لانهم مستحقون للصدقات بالفقر وكذا في غيره اذا
 صرفه الى المستحق اه (قوله ويعطى بقدر الحاجة الخ) الذي في الزيلى هكذا ويجب على الامام أن يتقى
 الله تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في ذلك كان الله تعالى عليه حسيبا اه
 وفي البحر عن القنية كان أبو بكر رضى الله تعالى عنه يسوى في العطاء من بيت المال وكان عمر رضى الله
 تعالى عنه يعطيهم على قدر الحاجة والنفقة والفضل والاختياري في زماننا أحسن فتعتبر الامور الثلاثة اه أى
 فله أن يعطى الاحوج أكثر من غير الاحوج وكذا الافقه والافضل أكثر من غيرهما وظاهره أنه لا تراعى
 الحاجة في الافقه والافضل والافلا فائدة في ذكرهما وبؤيده أن عمر رضى الله تعالى عنه كان يعطى من كان
 له زيادة فضيلة من علم أو نسب أو نحو ذلك أكثر من غيره وفي البحر أيضا عن المحيط والرأى الى الامام من
 تفضيل وتسوية من غير أن يعمل في ذلك الى هوى وفيه عن القنية وللإمام الخيار في المنع والاعطاء في
 الحكم اه قلت ومثله في كتاب الخراج لابي يوسف الذي خاطب به هرون الرشيد حيث قال فاما الزيادة
 على أرزاق القضاة والعمال والولاة والنقصان مما يجرى عليهم فذلك اليك من رأيت أن تزيد من الولاة
 والقضاة في رزقهم فزدهم ومن رأيت أن تحط رزقهم حططت (قوله هو المفتى اليوم) لانهم كانوا يحفظون
 القرآن ويعلمون أحكامه ط (قوله ممن ذكر) أى ممن يقوم بمصالح المسلمين كاقضاة الغزاة ونحوهم
 ز يلى (قوله في نصف الحول) المراد به ما قبل آخره بقية قوله ولوفى آخره ط (قوله حرم من العطاء) هو
 ما ثبت في الدون باسم كل ممن ذكره من المقاتلة وغيرهم وهو كالجلاء مكية في عرفنا الا أنهم اشهر به والعطاء
 سنوى فتح (قوله لانه صلة) ولذا يسمى عطاء فلائلك قبل القبض فلا يورث ويسقط بالوفى فتح (قوله في زماننا)
 قال في العناية وفي الابتداء كان يعطى كل من كان له ضرب مزينة في الاسلام كزواج النبي صلى الله عليه وسلم
 وأولاد المهاجرين والانصار (قوله القاضى والمفتى والمدرس) عبارة البحر مثل القاضى والمفتى والمدرس
 وهى أولى لشمولها للمقاتلة اه ح قلت وهى عبارة الهداية أيضا (قوله أو بعد تمامه) هذا مفهوم
 بالاولى لانه اذا استحب الصرف الى القريب قبل التمام فبعد اولى (قوله فينبى الوفاء له) قال في الفتح
 والوجه يقتضى الوجوب لان حقه تأكد باتمام عمله في السمية كما قلنا انه يورث سهم العازى بعد الاحراز بدار
 الاسلام لتأكد الحق حيث نذر وان لم يثبت له ملك وقول نخر الاسلام في شرح الجامع الصغير وانما خص نصف
 السنة لان عند آخرها يستحب أن يصرف ذلك الى ورثته فاما قبل ذلك فلا الا على قدر عنته يقتضى أن يعطى
 حصته من العام اه (قوله قبل يجب الخ) عبارة الزيلى قبل يجب رد ما بقى من السنة وقبل على قياس قول
 محمد في نفقة الزوجة يرجع وعندهما لا يرجع هو يعتبره بالانفاق على امرأة ليتزوجها وهما يعتبرانه بالهبة
 اه ونقل في الشربلالية تصحيح وجوب الرد عن الهداية والكافي ولكن لم أره فيه - ما في هذا الموضع
 فليراجع (قوله فانه يسقط الخ) حاصله أن ما يأخذ الامام والمؤذن من الوقف بمنزلة ما يأخذ القاضى
 ونحوه من بيت المال نظر الى أنه في معنى الصلة فلائلك الا بالقبض كما مر (قوله وقبل لا يسقط الخ) أى
 ما يأخذ الامام والمؤذن قال في الشربلالية تجزم في البغية تلخيص القنية بانه يورث بخلاف رزق القاضى كفى
 الاشياء والنظار اه قلت ووجه ما أشار اليه الشارح تبع الدردور بقوله لانه كالأجرة أى فيه معنى الأجرة
 ومعنى الصلة فليس أجرة من كل وجه لكن وجه الأجرة فيه أرجح لجواز أخذ الأجرة على الاذان والامامة
 والتعليم كما أفتى به المتأخرون بخلاف القضاء وغيره من الطاعات فانه لا يجوز أصلا ولعل وجه القول الاول
 ترجيح معنى الصلة في الكل بناء على أصل المذهب من عدم جواز الأجرة على شئ من الطاعات لكن الفتوى
 على قول المتأخرين فلذا جزم في البغية بالقول الثانى وقرئ بين الامام والقاضى كقدمناه قبيل فصل في كيفية
 القسمة وقدمنا هناك عن الطرسوسى وغيره أن المدرس ونحوه اذا مات في أثناء السنة يعطى بقدر ما باسرفه فقط
 بخلاف الوقف على الاولاد والذرية فان المعتبر فيهم ظهور العلة فمن مات بعد ظهورها استحق لاقبله وقدمنا

ويعطى بقدر الحاجة والنفقة
 والفضل فان قصر كان الله
 عليه حسيبا ز يلى وفي
 الحاوى المراد بالحفاظ في
 حديث لحافظ القرآن
 ما نادى بنار هو المفتى اليوم
 ولائى لئلى في بيت المال
 الا أن به الشا لضعفه فيعطيه
 ما يسد جوعته (ومن
 مات) ممن ذكر (في نصف
 الحول حرم من العطاء) لانه
 صلة فلائلك الا بالقبض
 وأهل العطاء في زماننا
 القاضى والمفتى والمدرس
 صدر شرعية (ولو) مات
 (في آخره) أو بعد تمامه كما
 صححه أخى زاده (يستحب
 الصرف الى قريبه) لانه اوفى
 تعب - فينبى الوفاء له ومن
 تجله ثم مات أو عزل قبل
 الحول قبل يجب رد ما بقى
 وقبل لا كالنفقة المجهلة
 ز يلى (والمؤذن والامام اذا
 كان لهما وقف ولم يستوفيا
 حتى ماتا فانه يسقط) لانه
 كالصلة (وكذلك القاضى
 وقبل لا) يسقط لانه كالأجرة

٣ مطالب فيما اذا مات المؤذن
 أو الامام قبل أخذ وظيفة منهما

هناك أيضا عن المقتي أبي السعد ومثل ذلك وأن المدرس الثاني يستحق الوظيفة من وقت توجيه السلطان
(قوله وهذا) أي قوله والمؤذن الخ وقد نقله في الدرر عن فوائد صاحب المحيط (قوله ونعمانه في الدرر) قال
فيها وفي فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود قرية فيها أراضى الوقف على امام المسجد يصرف اليه غلاتها وقت
الادراك فأتخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب عن تلك القرية لا يسترد منه حصه ما بقي من السنة وهو
تطير موت القاضي وأخذ الرزق ويحل للامام كل ما بقي من السنة ان كان فقيرا وكذلك الحكم في طلبه
العلم في المدارس والله سبحانه أعلم

* (باب المرتد) *

شروع في بيان أحكام الكفر الطارئ بعد بيان الاصل أي الذي لم يسبقه ايمان (قوله وركنها اجراء كلمة
الكفر على اللسان) هذا بالنسبة الى الظاهر الذي يحكم به الحاكيم والافقد تكون بدونه كالمعرض له
اعتقاد باطل أو نوى أن يكفر بعد حين أفاده ط (قوله بعد الايمان) نخرج به الكافر اذا تلفظ بكفر فلا
يعطى حكم المرتد ط نعم قد يقتل الكافر ولو امره اذا أعلن بشتمه صلى الله عليه وسلم كما مر في الفصل
السابق (قوله وهو تصديق الخ) معنى التصديق قبول القلب واذا علم بالضرورة أنه من دين محمد صلى الله
عليه وسلم بحيث تعلمه العامة من غير افتقار الى نظر وادلال كل واحدانية والنفوة والبهت والجزاء ووجوب
الصلاة والركعة الخ ونحوها اه ح عن شرح المسامرة (قوله وهل هو فقط) أي وهل الايمان
التصديق فقط وهو المختار عند جمهور الاشاعرة وبه قال المتأخرين ح عن شرح المسامرة (قوله أو هو مع
الاقرار) قال في المسامرة وهو مقول عن أبي حنيفة ومثله مشهور عن أصحابه وبعض المحققين من الاشاعرة وقال
الخوارج هو التصديق مع الطاعة ولذا كفروا بالذنب لا تنفاه عن الماهية وقال الكرامية هو التصديق
باللسان فقط فان طابق تصديق القلب فهو مؤمن ناج والادب مؤمن مخالف في النار اه ح فلت وقد حقق في
المسامرة أنه لا بد في حقيقة الايمان من عدم ما يدل على الاستخفاف من قول أو فعل ويأتي بيانه (قوله والاقرار
شرط) هو من تمة القول الاول ح أما على القول الثاني فهو شرط لانه جزء من ماهية الايمان فلا يكون بدونه
مؤملا عند الله تعالى ولا في أحكام الدنيا لكن بشرط أن يدرك زمانا يتمكن فيه من الاقرار ولا يكفيه
التصديق اتفاقا كما ذكره التفتازاني في شرح العقائد (قوله لاجراء الاحكام الدنيوية) أي من الصلاة عليه
وخلفه والدفن في مقابر المسلمين والمطالبة بالعشور والركون ونحو ذلك ولا يخفى أن الاقرار له هذا الغرض
لا بد أن يكون على وجه الاعلان والاطهار على الامام وغيره من أهل الاسلام بخلاف ما اذا كان لانعام
الايمان فانه يكفي مجرد التسليم وان لم ينفه على غيره كذا في شرح المقاصد (قوله بعد الاتفاق) أي بعد اتفاق
القائمين بعدم اعتبار الاقرار قال في شرح المسامرة واتفق القائلون بعدم اعتبار الاقرار على انه يلزم المصدق أنه
يعتقد أنه متى طوبى به أي به فان طوبى به فلم يقرب فهو أي كفه عن الاقرار كفر عما دونه هذا ما قالوا ان ترك
الاحكام شرط وفسر به أي فسروا ترك العناد بان يعتقد أنه متى طوبى بالاقرار أي به اه بقى ما لو لم يعتقد ذلك
بان كان خالي الذهن أو اعتقد انه متى طوبى به لا يأتي به لكنه عند ما طوبى به أي به فهل يكفي نظرا لحصول
المقصود أولا يكفي نظرا لاشتراطهم الاعتقاد السابق فليجروا اه ح أقول الظاهر أن المراد بالاشتراط المذكور
نفي اعتقاده أنه لا يعتقد انه متى طوبى به لا يقرب في شرح المقاصد وشرح التحرير ما يفيد ونصه ثم الخلاف
فيما اذا كان قادرا وترك التسليم لا على وجه الالباء العاجز كالأخوس مؤمن اتفاقا والمصر على عدم الاقرار
مع المطالبة به كافر وفاقا لكون ذلك من أمارات عدم التصديق ولهذا أطيعوا على كفر أبي طالب اه
وطاهر أن خالي الذهن لو أتى به عند المطالبة مؤمن لعدم الاصرار على عدم الاقرار ومن اعتقد عدم الايمان
به عدمه ليس مؤمنا ولو أتى به عند ما كان ذلك ايمانا مستأنفا هذا ما طهر لي (قوله من هزل بلفظ كمر)
أي تسكاهم به بانتصاره غير قاصد معناه وهذا لا يسفي ما مر من أن الايمان هو التصديق فقط أو مع الاقرار لان

وهذا ثابت في نسخ الشرح
ساقط من نسخ المتن هنا ونعمانه
في الدرر وقد خصناه في
الوقف

* (باب المرتد) *

هو لغة الراجع مطلقا وشرعا
(الراجع من دين الاسلام)
وركنها اجراء كلمة الكفر على
اللسان بعد الايمان وهو
تصديق محمد صلى الله عليه
وسلم في جميع ما جاء به عن
الله تعالى مما علم بحجته
ضرورة وهل هو فقط أو
هو مع الاقرار قولان
وأكثر الخليفة على الثاني
والحقون على الاول
والاقرار شرط لاجراء الاحكام
الدنيوية بعد الاتفاق على
انه يعتقد متى طوبى به أي
به فان طوبى به فلم يقرب فهو
كفر عندنا قاله المصنف وفي
الفصح من هزل بلفظ كفر ارتد
وان لم يعتقد الاستخفاف

التصديق وان كان موجودا حقيقة لكنه زائل كمالان الشارح جعل بعض المعاصي أمارا على عدم وجوده كالهزل المذكور وكالوسجد لصنم أو وضع مصحف في قاذورة فانه يكفر وان كان مصدقا لان ذلك في حكم التكذيب كما أفاده في شرح العقائد وأشار الى ذلك بقوله لا استخفاف فان فعل ذلك استخفاف واستهانة بالدين فهو أمارا على عدم التصديق ولذا قال في المسابقة وبالجملة فقد ضم الى التصديق بالقلب أو بالقلب واللسان في تحقيق الايمان أمور الاختلال بها الاختلال بالايمان اتفاقا كترك السجود لصنم وقتل نبي والاستخفاف به وبالمصنف والكعبة وكذا مخالفة أو إنكار ما أجمع عليه بعد العلم به لان ذلك دليل على أن التصديق مفقود ثم حقق أن عدم الاختلال بهذه الأمور أحسد أجزاء مفهوم الايمان فهو حجة نفي التصديق والاقرار وعدم الاختلال بما ذكر دليل أن بعض هذه الأمور تكون مع تحقق التصديق والاقرار ثم قال ولا اعتبار التعظيم الدما في الاستخفاف ككفر الحنفية بألفاظ كثيرة وأفعال تصدر من المنتهكين لدلائلها على الاستخفاف بالدين كالصلاة بلا وضوء عمد ابل بالمواظبة على ترك سنة استخفافا به بسبب أنه فعلها النبي صلى الله عليه وسلم زيادة أو استقباحها كمن استعجب من آخر جعل بعض العمامة تحت حلقه أو أحفاء شاربه اه قلت ويظهر من هذا أن ما كان دليل الاستخفاف يكفر به وان لم يقصد الاستخفاف لانه لو توقف على قصد الاستخفاف الى زيادة عدم الاختلال بما سئلان قصد الاستخفاف منافي للتصديق (قوله فهو ككفر العناد) أي ككفر من صدق بقلبه وامتنع عن الاقرار بالشهادتين عنادا ومخالفة فانه أمارا على عدم التصديق وان قلنا ان الاقرار ليس ركا (قوله والكفر العناد) ومنه سمي الفلاح كافر لانه يستتر البذر في الارض ومنه كفر النعمة وهو موجود في المعنى الشرعي لانه ستر ما وجب اظهاره (قوله تكذيبه صلى الله عليه وسلم الخ) المراد بالتكذيب عدم التصديق الذي مر أي عدم الاذعان والقبول لما علم بحجته صلى الله عليه وسلم ضرورة أي علما ضروريا لا يتوقف على نظر واستدلال وليس المراد التصريح بانه كاذب في كذا لان مجرد نسبة الكذب اليه صلى الله عليه وسلم ككفر وظاهر كلامه تخصيص الكفر بمجرد الضرورة فقط مع أن الشرط عندنا ثبوته على وجه القطع وان لم يكن ضروريا بل قد يكون بما يكون استخفافا من قول أو فعل كما مر ولذا ذكر في المسابقة أن ما يفي الاستسلام أو بوجوب التكذيب فهو كفر فإيضا في الاستسلام كل ما قدمناه عن الحنفية أي مما يدل على الاستخفاف وما ذكره من قتل نبي ادا الاستخفاف فيه أظهر وما وجب التكذيب مجرد كل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ادعائه ضرورة وأما ما لم يبلغه الضرورة كاستخفاف بنت الابن السادس مع البنت باجماع المسلمين فظاهر كلام الحنفية الا كفار بمجرد فأنهم لم بشرطوا سوى القطع في النبوت ويجب حله على ما اذا علم السكر ثبوته قطعا لان مساط التكفير وهو التكذيب والاستخفاف عند ذلك يكون أما اذا لم يعلم فلا أن يذكروه أهل العلم ذلك فيلج اه وهذا موافق لما قدمناه من انه يكفر بانكار ما أجمع عليه بعد العلم به ومثله ما في نور العين عن شرح العمدة أطلق بعضهم أن مخالف الاجماع يكفر والحق أن المسائل الاجماعية نارة يصحها التوازن عن صاحب الشرع كوجوب الخس وذلا يصحها فالاول يكفر جاحده لمخالفة التوازن لمخالفة الاجماع اه ثم نقل في نور العين عن رسالة الفاضل الشهير حسام جلبي من عظماء علماء الساطان سليم بن باز يدحان مانصه اذا لم تكن الآية أو الخبر المتوارق قطعي الدلالة أو لم يكن الخبر متواترا أو كان قطعيا لكن فيه شبهة أو لم يكن الاجماع اجماع الجميع أو كان ولم يكن اجماع الصحابة أو كان ولم يكن اجماع جميع الصحابة أو لم يكن قطعيا بل لم يثبت بطريق التوازن أو كان قطعيا لكن كن اجماعا سكو تباقي كل من هذه الصور لا يكون الجحد كفرا يظهر ذلك من نظري كتب الاصول فافهم هذا الاصل فانه ينبغي في استخراج فروعه حتى تعرف منه صحة ما قيل انه يلزم الكفر في موضع كذا ولا يلزم في موضع آخر اه * (تنبيه) * في البحر والاصل أن من اعتقد الحرام حلالا فان كان حراما لغيره كمال العبر لا يكفر وان كان لعينه فان كان دليله قطعيا ككفر والا فلا وقيل التفصيل في العالم أما

فهو ككفر العناد والكفر
لغة الستر وشرعا تكذيبه
صلى الله عليه وسلم في شيء
مما جاء به من الدين ضرورة
والفاظه تعرف في الفتاوى

مطالب في مسكر الاجماع

الجاهل فلا يفرق بين الحرام لعينه وغيره وإنما الفرق في حقيقة أن ما كان قطعياً ككفر به والأفلا فيكفر إذا قال
 التجرأيس بحرام ونحوه فيه (قوله بل أفردت بالتأليف) من أحسن ما ألف فيه ما ذكره في آخر نور العين
 وهو تأليف مستقل ومن ذلك كتاب الإعلام في توابع الإسلام لابن حجر المسكي ذكر فيه المكفرات عند
 الحنفية والشافعية وحقق فيه المقام وقد ذكر في البحر جملته من المكفرات (قوله قال في البحر الخ) سبب ذلك
 ما ذكره قبله بقوله وفي جامع الفصولين روى الطحاوي عن أصحابنا لا يخرج الرجل من الإيمان إلا بحدود
 ما أدلت له فيه ثم ما يتيقن أنه ردة يحكم به أو ما يشك أنه ردة لا يحكم به إذا كان الإسلام الثابت لا يزول بالشك مع أن
 الإسلام يعلم وينبغي للعالم إذا رفع اليه هذا أن لا يبادر بتكفير أهل الإسلام مع أنه يقضي بحقيقة إسلام المكره
 أقول قدمت هذا البصره برأياً فمما نقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في بعضها أنه كفر مع أنه
 لا يكفر على قياس هذه المقدمة ولنبأ أن ما في جامع الفصولين وفي الفتاوى الصغرى الكفر بشي عظيم
 فلا أجعل المؤمن كافراً متى وجدت رواية أنه لا يكفر أه وفي الخلاصة وغيره إذا كان في المسئلة وجوه
 توجب التكفير ووجه واحد معناه فعلى المفتي أن يعيّل إلى الوجه الذي يمنع التكفير بتحسين اللفظ بالمسلم
 زاد في البرازية إذا صرح بارادة وجوب الكفر فلا ينفعه التأويل ح وفي التتارخانية لا يكفر بالتمهل لأن
 الكفر نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية في الجناية ومع الاحتمال لانهاية أه والذي تحرر أنه لا يقضي
 بكفر مسلم أمكن جل كلامه على محمل حسن أو كان في كفره اختلاف ولورواية ضعيفة فعلى هذا إذا كان
 ألفاظ التكفير المذكورة لا يقضي بالتكفير بها ولقد أئزمت نفسي أن لا أفتي بشي منها أه كلام البحر
 باختصار (قوله والطوع) أي الاختيار احترازاً عن الإكراه ودخل فيه الهازل كما مر لأنه بعد مستحفاً
 لعدم التلطف به وإن لم يقصد معناه وفي البحر عن الجامع الأصغر إذا أطلق الرجل كلمة الكفر عبد الكفر لم
 يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر لأن الكفر يتعلق بالضمير ولم يعتد الضمير على الكفر وقال بعضهم
 يكفر وهو الصحيح عندي لأنه استخف بدينه أه ثم قال في البحر والحاصل أن من تكلم بكلمة الكفر
 هازل أو لعباً كفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به في الخانية ومن تكلم بمخطئة أو مكرها لا يكفر
 عند الكل ومن تكلم بمعامداً علماً كفر عند الكل ومن تكلم بها اختياراً جاهلاً بانها كفر ففيه اختلاف
 أه (قوله ومعتوه) عزاء في النهر إلى السراح وهو الماتص العقل وقيل المدهوش من غير جنون كذا في
 المعرب وفي أحكام الأشباه أن حكمه حكم الصبي العاقل فتصح العبادات منه ولا تجب وقيل هو كالجنون
 وقيل كالبالغ الماتل أه قلت والاول هو الذي صرح به الأصوليون ومقتضاه أن تصح ردة لكنه
 لا يقتل كما هو حكم الصبي العاقل تأمل ثم رأيت في الخانية قال وأما ردة المعتوه فلم تذكر في الكتب المعروفة
 قال مشايخنا هو في حكم الردة بمنزلة الصبي أه (قوله وموسوس) بالكسر ولا يقال بالفتح ولكن موسوس
 له أو إليه أي تلقى إليه الوسوسة وقال الليث الوسوسة حديث النفس وإنما قيل موسوس لأنه يحدث بما في
 ضميره وعن الليث لا يجوز إطلاق الموسوس قال يعني المغلوب في عقله وعن الحاكم هو المصاب في عقله إذا
 نكلم يتكلم بغير نظام كذا في المعرب (قوله وصبي لا يعقل) قدر عقله في فتاوى قارئ الهداية بأن يبلغ سبع
 سنين ثم روي في آخر الباب (قوله وسكران) أي ولومن محرم لما في أحكام الأشباه أن السكران من
 محرم كالصاحي إلا في ثلاث الردة والقرار بالحدود والخاصة والشهادة على شهادة نفسه الخ (قوله
 ومكره عليها) أي على الردة والمراد الإكراه على من قتل أو قطع عضو أو ضرب مبرح فانه يردخص له أن يظهر
 ما أمر به على لسانه وقابه مطمئن بالإيمان ولا تبين زوجته استحسنها كما سيجي في بابها (قوله فليس باشرط)
 هذا في الكورة بالاتفاق وأما في البلوغ فمعهما خلافاً لا يوجب كلاً أي في آخر الباب ح (قوله فانه
 يقتل ولا يعنى عنه) قيده في البحر بما إذا كان سكره بسبب محذور بإشرافه مختاراً لا إكراهاً ولا فهو كالجنون أه
 ح قلت وما جزم به أشرح من أنه لا يعنى عنه أي أن تاب سياتي ما يخالفه (قوله من ارتد) أي عن الإسلام

مطالب ما يشك في أنه ردة
 لا يحكم بها

بل أفردت بالتأليف مع
 أنه لا يقضي بالكفر بشي منها
 إلا فيما اتفق المشايخ عليه
 كما سيجي قال في البحر وقد
 أئزمت نفسي أن لا أفتي
 بشي منها (وشرائط صحتها
 العقل) والطوع
 فلا تصح ردة مجنون ومعتوه
 وموسوس وصبي لا يعقل
 وسكران ومكره عليها وأما
 البلوغ والذكورة فليسا
 بشرط بدائع وفي الأشباه
 لا تصح ردة السكران
 إلا الردة بسبب النبي صلى الله
 عليه وسلم فانه يقتل ولا
 يعنى عنه (من ارتد عرض)

فلو أن اليهودي نصر أو نجس أو أصر في تهود أو نجس لم يجبر على العود لما كان عليه لان الكفر كالملة واحدة كفي البرجندى وغيره درممتني وسيد كره المصنف (قوله الحاكم) أي الامام أو القاضي بحر (قوله لبوغة الدعوة) مصدر مضاف للمفعول والدعوة قاعل اه ح قال في البحر وعرض الاسلام هو الدعوة اليه ودعوة من بلغته الدعوى غير واجبة (قوله بيان لثمرة العرض) الظاهر أن ثمرة العرض الاسلام والنجاة من القتل وأما هذا فهو ثمرة التأجيل ثلاثة أيام لان من انتقل عن الاسلام والعباد بالله تعالى لا بد له غالباً من شبهة فتكشفت له ان أبدأها في هذه المدة تأمل (قوله وقيل ندبا) أي وان استعمل وظاهر الرواية الاول وهو أنه لا يهل بدون استمهال كفي البحر (قوله ان استمهال) أي بعد العرض للتفكر فهستاني (قوله ولا قتله) أي بعد عرض الاسلام عليه وكشف شبهته ط (قوله الاذارجي اسلامه) أي فانه يهل وهل هو حينئذ واجب أو مستحب محل تردد والظاهر الثاني تأمل (قوله لكنه يضرب الخ) أي اذا ارتد ثانياً ثم تاب ضربه الامام ونحلي سبيله وان ارتد ثالثاً ثم تاب ضربه ضرباً وجيعاً وجب حتى تظهر عليه آثار التوبة ويرى أنه مختص ثم نحلي سبيله فان عاد فعل به هكذا بحر عن التتارخانية وفي الفتح فان ارتد بعد اسلامه ثانياً قبل ان توبته أيضاً وكذا ثالثاً ورابعاً الا أن الكرخي قال فان عاد بعد الثالثة يقتل ان لم يتب في الحال ولا يؤجل فان تاب ضربه ضرباً وجيعاً ولا يبلغ به الحد ثم يجسه ولا يخرج منه حتى يرى عليه خشوع التوبة وحال الخاص حينئذ يحل سبيله فان عاد بعد ذلك فعل به كذلك أبداً مادام يرجع الى الاسلام قال الكرخي هذا قول أصحابنا جميعاً ان المرتد يستتاب أبداً وماد كره الكرخي مروى في النوادر قال اذا تكرر ذلك منه يضرب ضرباً مبرحاً ثم يجس الى أن تظهر توبته ورجوعه اه وذلك لا طلاق قوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة الآية وعن ابن عمر وعلى لا تقبل توبته من تكررت ردة كالزنديق وهو قول مالك وأحمد والليث وعن أبي يوسف لو فعل ذلك مراراً يقتل غيلة وفسره بأن ينتظره اذا أظهر كلمة الكفر قتل قبل أن يستتاب لانا ظهر منه الاستخفاف اه باختصار وحاصله أن ظاهر قوله وكذا ثالثاً ورابعاً لو استمهال بعد الرابعة يؤجل ولا يجس بعد التوبة والذي نقله عن الكرخي انه لا يؤجل بعد الرابعة بل يقتل الا ان تاب فانه يضرب ويحبس كما هو رواية النوادر وعن ابن عمر وغيره يقتل ولا توبة له مثل الزنديق (قوله عن آخر حدود الحانية) ونصه وحكي انه كان يهدد نصرانيين مرتدان اذا أخذوا تاباً واذا تركوا عادوا الى الردة قال أبو عبد الله البلخي يقتلان ولا تقبل توبتهما اه أقول الظاهر أن البلخي اختار قول ابن عمر ولا يصح بناؤه على رواية النوادر المارة عن الفخ كالاخفى فادهم (قوله بلا توبة) أي بلا قول توبة وابس المراد أنه يقتل ان لم يتب لانه لا نزاع فيه (قوله والاقتل) أي ولو عبداً فيه قتل وان تضمن قتله ابطال حق المولى وهذا بالاجماع لا طلاق الادلة فتح قال في المنح وأطاق فشميل الامام وغيره لكن ان قتله غيره أو قطع عضو منه بلا إذن الامام أدبه الامام اه وسياق متناوشر حاشيته أربعة عشر لا يقتلون (قوله الحديث الخ) رواه أحمد والبخاري وغيرهما زيلعي (قوله بعد نطقة بالشهادتين) كذا فيده في العناية والنهاية وعزاه القهستاني الى المبسوط والايضاح وغيرهما وقال وانما لم يذكره لان ذلك معلوم لكن مقتضى ما في الفتح عدم اعتماده لانه عبر عنه بقيل وكأنه تابع ظاهر المتن وهو مفاد كلام الزياجي وبؤيده ما سبذ كره في المتن من أن انكاره الردة توبة ورجوع وتدبر فوق بحمل ما هو ظاهر المتن على الاسلام المنجى في الدنيا عن القتل وما في الشروح من اشتراط النطق بالشهادتين أيضاً محمول على الاسلام الحقيقي المانع في الدنيا والآخرة تأمل وذكري الفتح أن الاقرار بالبعث والنشور مستحب (قوله على وجه العادة) أي بدون تبري قال في البحر وأفاذ باشتراط التبري أنه لو أتى بالشهادتين على وجه العادة لم ينفعه ما لم يرجع عما قال اذ لا يرتفع بهما كفره كذا في البرازية وجامع الفصول اه قلت وظاهره اشتراط التبري وان لم يتحل ديناً آخر بأن كان كفره بمجرد كلمة الردة والظاهر خلافه وأن اشتراط التبري فيمن انتحل ديناً آخر انما هو شرط لاجراء أحكام الدنيا عليه أما بالنسبة لأحكام الآخرة فيكفيه النطق بالشهادتين مخلصاً كما يدل

الحاكم (عليه السلام استحباً) على المذهب لبوغة الدعوة (وتكشف شبهته) بيان لثمرة العرض (ويحبس) وجوباً وقيل ندبا (ثلاثة أيام) يعرض عليه الاسلام في كل يوم منها خائبة (ان استمهال) أي طالب المهلة والاقتل من ساعته الاذارجي اسلامه بدائع وكذا الوارد ثانياً لكنه يضرب وفي الثالثة يحبس أيضاً حتى تظهر عليه التوبة فان عاد فذلك تتارخانية قلت لكن نقل في الزواهر عن آخر حدود الحانية معز بالبلخي ما يطيد قتله بلا توبة فتنبه (فان أسلم) فيها (والاقتل) الحديث من بدل دينه فاقتلوه (واسلامه أن يتبرأ عن الاديان) سوى الاسلام (أو عما انتقل اليه) بعد نطقه بالشهادتين ونعاه في الفتح ولو أتى مع ما على وجه العادة لم ينفعه ما لم يتبرأ برأيه (وكره) تنزيهاً

عليه ما نذكره في اسلام العيسوية (قوله لماصر) أي من أن العرض مستحب ويكره تحريمه عند من أوجب
 أفاده في شرح الملتقى ط (قوله قيد باسلام المرتد) أي في قوله واسلامه (قوله لان الكفار) أي بكفر أصلي
 والمرتد كفره عارض (قوله كالدهرية) بضم الدال نسبة الى الدهر بفتحها سوا بذلك لقولهم وما يهلكنا الا الدهر
 ح (قوله كالثنوية) وهم المجوس القائلون بالهين أو كالمجوس كفاي أنفع الوسائل ومقتضاه أنهم غيرهم وهو
 الذي حقه ابن كمال باشا نقلا عن الآمدى مع مشاركة السكل في اعتقاده أن أصل العالم النور والظلمة أي النور
 المسمى بزبان وشأنه خلق الخير والظلمة المعصاة أه من وشأنه خلق الشر (قوله كالغلاسة) أي قوم منهم
 كفاي النهر والافقه هور الغلاسة يشنون الرسل على أبلغ وجه لقولهم بالايجاب اه ح أي بالزوم والتوليد
 لا بالاختيار لانكارهم كونه تعالى مختارا ويسكرون كونها بنزول الملك من السماء وكثيرا مما علم بالضرورة
 بحجج الانبياء به كشر الاجساد والجنة والنار والحاصل أنهم وان أثبتوا الرسل لكن لا على الوجه الذي يشته
 أهل الاسلام كذا كره في شرح المسيرة فصار اثباتهم بمنزلة العدم وعليه فيصح اطلاق الشارح تأمل (قوله
 كالوثنية) فيه أن الوثنية لا ينكرون الصانع تعالى كما لا يخفى ح قال في شرح السير وعبد الاوثان كانوا يقولون
 بالله تعالى قال تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ولكن كانوا لا يقررون بالوحدانية قال تعالى اذا قيل
 لهم لا اله الا الله يستكبرون اه وهذا زاده في الدرر على ما في البدائع وتبعه الشارح والظاهر أن صاحب
 البدائع أدخله في الثنوية لانهم جعلوا مع الله تعالى معبودا ثانيا وهو آمنهم فهم منكرون بالوحدانية
 كالمجوس وحكمهم في الاسلام واحد كما تعرفه (قوله كالعيسوية) هم قوم من اليهود ينسبون الى عيسى
 الاصطفاي اليهودي ح قلت وعبرة البدائع وصنف منهم يقولون بالصانع وتوحيد الرسالة في الجملة لكنهم
 ينكرون عموم رسالة رسولنا صلى الله عليه وسلم وهم اليهود والصاري قال في النهر وليس المراد كل الصاري
 بل طائفة منهم في العراق يقال لهم العيسوية صرح بذلك في المحيط والخامسة اه (قوله فيكتفي في الاولين
 الخ) عبارة البدائع فان كان من الصنف الاول أو الثاني فقال لا اله الا الله يحكمهم باسلامه لان هؤلاء ممنعون
 عن الشهادة أصلا فاذا أقر واجها كان ذلك دليل إيمانهم وكذلك اذا قال أشهد أن محمدا رسول الله لانهم
 ممنعون عن كل واحدة من كلمتي الشهادة فكان الايمان بواحدة منهما أيتهما كانت دلالة الايمان اه أي
 ويلزم من الايمان باحدهما الايمان بالآخرى وهذا صريح في أن الثنوية ينكرون الرسالة فهم كالوثنية
 فيكتفي في السكل باحدى الكلمتين وبه صرح في أنفع الوسائل فقال ان عبدة الاوثان والذين في
 الربوبية والمكر للوحدانية كالثنوية اذا قال الواحد منهم لا اله الا الله يحكمهم باسلامه وكذا لو قال أشهد أن محمدا
 رسول الله أو قال أسلمنا أو آمنا بالله اه وذكر قوله عن المحيط ان الكافر اذا أقر بخلاف ما اعتقده يحكم
 باسلامه ونحوه في شرح السير الكبير وبه علم أن ما في شرح المسيرة لان أبي شريف الشافعي من انه يكتفي
 في الثنوي والوثني بالشهادتين بدون تبري فهو على مذهبه أو المراد به احدهما فافهم (قوله وفي الثالث
 بقول محمدا رسول الله) فلو قال لا اله الا الله لا يحكمهم باسلامه لانه ممنوع عن هذه الشهادة ولو قال
 أشهد أن محمدا رسول الله يحكمهم باسلامه لانه ممنوع عن هذه الشهادة فكان الاقرار به ادليل الايمان بدائع
 ومقتضاه أن الايمان بالثانية يكفيه لان المدار على الاقرار بخلاف معتقده (قوله وفي الرابع باحدهما) اه
 في الدور بانه منكر للامرين جميعا فبإيهما شهد دخل في دين الاسلام اه وهذا التعليق موافق لما قدمناه عن
 البدائع وبه صرح أيضا في شرح السير الكبير وزاد أنه لو قال أنا مسلم فهو مسلم لان عبدة الاوثان لا يدعون
 هذا الوصف لانفسهم بل يقولون على قصد المعايظة للمسلمين وكذا لو قال أنا على دين محمد أو على الحنيفية
 أو على دين الاسلام وقد علمت أن هذا الرابع داخل في الاولين والحكم في السكل واحد وهو الاكتفاء
 بأحد الاطمين عن الآخر وان ما مر عن شرح المسيرة لا يدفع المقول عنه فافهم (قوله وفي الخامس
 مع ما مع التبري الخ) ذكر ابن الهمام في المسيرة أن اشتراط التبري لأجراء أحكام الاسلام عليه لا لثبوت

مطلب في أن الكفار خمسة
 أصناف وما يشترط في
 اسلامهم

لماصر (قوله قبل العرض
 بلا ضمان) لان الكفر
 مبيع للدم قيد باسلام المرتد
 لان الكفار أصناف خمسة
 من ينكر الصانع كالدهرية
 ومن ينكر الوحدانية
 كالثنوية ومن يقربهما
 لكن ينكر بعثة الرسل
 كالغلاسة ومن ينكر
 السكل كالوثنية ومن يقر
 بالسكل لكن ينكر عموم
 رسالة المصطفى صلى الله
 عليه وسلم كالعيسوية
 فيكتفي في الاولين بقول
 لا اله الا الله وفي الثالث بقول
 محمدا رسول الله وفي الرابع
 بأحدهما وفي الخامس بهما
 مع التبري عن كل دين
 يخالف دين الاسلام بدائع
 وآخرا هية الدرر وحيد

مبحث في اشتراط التبري
 مع الايمان بالشهادتين

الايمان فيما بينه وبين الله تعالى فانه لو اعتقد محموم الرسالة وتشهد فقط كان مؤمنا عند الله تعالى اه
ثم ان الذي في البدائع لو اتى بالشهادتين لا يحكم باسلامه حتى يتبرأ من الدين الذي هو عليه وزاد في المحيط
لا يكون مسلما حتى يتبرأ من دينه مع ذلك ويقر أنه دخل في الاسلام لانه يحتمل أنه تبرأ من اليهودية
ودخل في النصرانية فاذا قال مع ذلك ودخل في الاسلام يزول هذا الاحتمال وقال بعض مشايخنا اذا
قال دخلت في الاسلام يحكم باسلامه وان لم يتبرأ مما كان عليه لانه يدل على دخول حادث منه في الاسلام اه
ومثله في شرح السير الكبير قلت اشترط قوله ودخلت في دين الاسلام ظاهر فيما اذا تبرأ من دينه فقط
أما اذا تبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام فلا يحتاج اليه لعدم الاحتمال المذكور فلذا لم يذكره الشارح
مع صيغة التبري التي ذكرها او الظاهر أنه لو اتى بالشهادتين وصرح بتعميم الرسالة الى بني اسرائيل
وغيرهم أو قال وأشهد أن محمدا رسول الله الى كافة الخلق الانس والجن يكفي عن التبري أيضا كما صرح
به الشافعية * (تنبيه) * قال في الفتح ان اشترط التبري انما هو فيمن بين أظهرنا منهم وأما من في دار
الحرب لو جعل عليه مسلم فقال محمدا رسول الله فهو مسلم أو قال دخلت في دين الاسلام أو دين محمد صلى الله
عليه وسلم فهو دليل اسلامه فكيف اذا أتى بالشهادتين لان في ذلك الوقت ضيقا وقوله هذا انما أراد به
الاسلام الذي يدفع عنه القتل الحاضر فيحمل عليه ويحكم به بمجرد ذلك اه قلت وانما اكتفى عليه
الصلاة والسلام بالشهادتين لان أهل زمانه كانوا منكروا رسالة أصلا كما يأتي ثم اعلم أنه يؤخذ من مسألة
العيسوي أن من كان كفره بانكار أمر ضروري كحرمة الخمر مثلا أنه لا بد من تبرئه مما كان يدينه تقده لانه
كان يقر بالشهادتين معه فلا بد من تبرئه منه كما صرح به الشافعية وهو ظاهر (قوله في تفسير من جهل
حاله) ذكر ذلك في النهر بعد أن ذكر أنه ليس كل اليهود والنصارى كذلك بل طائفة منهم يقال لهم
العيسوية فقال وعلى هذا فينبغي أن يستفسر الاتي بالشهادتين منهم ان جهل حاله اه أي فان ادعى
نه عيسوي يعتد تخصيص الرسالة بغير بني اسرائيل لا يصح اسلامه الا بالتبري وان ادعى أنه ينكرها مطلقا
اكتفى بالشهادتين فانهم (قوله بل عجم في الدرر الخ) في البحر أول الجهاد عن الذخيرة أما اليهود والنصارى
فكان اسلامهم في زمانه عليه الصلاة والسلام بالشهادتين لانهم كانوا ينكرون رسالة صلى الله عليه وسلم
وأما اليوم به بلاد العراق فلا يحكم باسلامهم ما لم يقل تبرأت عن ديني ودخلت في دين الاسلام لانهم يقولون
انه رسول الى العرب والعجم لا الى بني اسرائيل كذا صرح به محمد اه وفي شرح السير للسرخسي
وأما اليهود والنصارى اليوم بين طهراني المسايين اذا أتى واحد منهم بالشهادتين لا يكون مسلما لانهم
جميعا يقولون هذا ليس من نصرائي ولا يهودي عندنا نساله الا قال هذه الكلمة فاذا استفسرته قال رسول
الله اليكم لا الى بني اسرائيل ثم قال ولو قال أنا مسلم لم يكن مسلما بهذا لان كل فريق يدعي ذلك لنفسه فالمسلم
هو المستسلم للحق وكل ذي دين يدعي أنه منقاد للحق وكان شيخنا الامام يقول الاجوس في ديارنا فان من
يقول منهم أنا مسلم يصير مسلما لانهم يأتون هذه الصفة لانفسهم ويسبون به أولادهم ويقولون يا مسلمان
اه قلت وما عزاء الى شجته يعني الامام الخلواني جزم به في محل آخر وقد ساعه قريب في الوثني أنه يصير
مسلم بقوله أنا مسلم أو على دين محمد أو الخليفة أو الاسلام فعلى هذا يقال كذلك في اليهود والنصارى في
بلادنا فانهم يمتنعون من قول أنا مسلم حتى ان أحدهم اذا أراد منع نفسه عن أمر يقول ان فعلته أكون
مسلم فاذا قال أنا مسلم طائعا فهو دليل اسلامه وان لم يسمع منه المنطق بالشهادتين كما صرح به في شرح السير
فمن صلى بجماعة فانه يحكم باسلامه وبأنه يحكم بالاسلام بمجرد سمي المسلمين في حق الصلاة عليه اذ مات
وكذا يمتنعون من النطق بالشهادتين أشد الامتناع فاذا أتى بهما طائعا يجب الحكم باسلامه لانه فوق
السمي اذ لا شك أن محمدا انما اشترط التبري بناء على ما كان في زمانه من اقرارهم بالرسالة على خلاف
ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم من انكارها فاذا أنكروها في زماننا وامتنعوا من النطق

فيستفسر من جهل حاله بل
عجم في الدرر اشترط التبري
من كل يهودي ونصراني
ومثله في فتاوى المصنف
وابن نجيم وغيرهما وفي
رهن فتاوى قارئ الهداية
كدا أفنى علماؤنا والذي
أتى به صحتة بالشهادتين بلا
تبري

بالشهادتين يجب أن يرجع الأمر إلى ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم إذ لم يبق وجه له سدول عنه على أن مجرد انما يحكم على ما كان في بلاد العراق لا مطلقا كما لو هم ما في الدرر وعن هذا ذكر العلامة قاسم أنه سئل عن سامري أتى بالشهادتين ثم رجع فأجاب بما حاصره أنه ينظر في اعتقاده فأنهم ذكر وأن بعض اليهود يخص رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم بالعرب وهذا لا يكفيه مجرد الشهادتين بخلاف من ينكر الرسالة أصلا وبهض من أعنى الله قلبه جعلهم فرقة واحدة في جميع البلاد حتى حكم في نصراني منكر للرسالة تلفظا بالشهادتين ببقائه على النصرانية لأنه لم يتبرأ اه ملخصا والحاصل أن الذي يجب التعويل عليه أنه إن جهل حاله يستفسر عنه وإن علم كافي زماننا فالامر ظاهر وهذا وجه ما يأتي عن قارئ الهداية (قوله) لأن التلفظ بها صار علامة على الإسلام الخ) أفاد بقوله صار إلى أن ما كان في زمن الامام محمد بن عبد الله لا ينهم في زمنه ما كانوا يمتنعون عن النطق به فلم تكن علامة الإسلام فلذا شرط معها التبري أما في زمن قارئ الهداية فقد صارت علامة الإسلام لأنه لا يأتي بها الا المسلم كافي زماننا هذا ولذا نقل في البحر أول كتاب الجهاد كلام قارئ الهداية ثم أعقبه بقوله وهذا يجب المصير اليه في ديار مصر بالقاهرة لأنه لا يسمع من أهل الكتاب فيها الشهادتان ولذا قيده محمد بالعراق اه ومثله في شرح العلامة المقدسي ونقل أيضا في الدر المنثور كلام قارئ الهداية ثم قال وبه أفق أحسن كمال باشا وفي شرح الملتقى لعبد الرحمن أفندي داماد وأفقي البعض في ديارنا بالإسلام من غير تبر وهو المعمول به اه فليحفظ اه وقد أسسمه آتفا ما فيه الكفاية * (خاتمة) * اعلم أن الإسلام يكون بالفعل أيضا كالصلاة بجماعة أو الاقرار بها أو الاذان في بعض المساجد أو الحج وشهود المناسك لا الصلاة وحده ومجرد الاحرام بحر وقدم الشارح ذلك نظما في أول كتاب الصلاة وقد مر هذا الكلام عليه مستوفى وذكرها اه أنه لا فرق في الإسلام بالفعل بين العيسوي وغيره والمراد أنه دليل الإسلام فيحكم على فاعل ذلك به والا فحقبة الإسلام المنجية في الآخرة لا بد فيها من التصديق الجازم مع الاقرار بالشهادتين أو بدونه على الخلاف المار (قوله) لا يفتي بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن) ظاهره أنه لا يفتي به من حيث استحقاقه للقتل ولا من حيث الحكم ببذونية زوجته وقد يقال المراد الاول فقط لأن تأويل كلامه للنباعد عن قتل المسلم بأن يكون قصد ذلك التأويل وهذا لا ينافي معاملة بظاهر كلامه فيما هو حق العبد وهو طلاق الزوجة وملكها لنفسها بدليل ما صرحوا به من أنه إذا أراد أن ينكح بكلمة مباعدة جري على لسانه كلمة الكفر خطأ بلا قصد لا يصدقه القاضي وإن كان لا يكفر فيما بينه وبين ربه تعالى فتأمل ذلك وحرره في الثاني لم أر التصريح به نعم سيد كرا الشارح أن ما يكون كفرا اتصافا يبطل العمل والنكاح وما فيه خلاف يؤمر بالاستغفار والتوبة وتجديد النكاح اه وظاهره أنه أمر احتياط ثم إن مقتضى كلامهم أيضا أنه لا يكفر بستم دين مسلم أي لا يحكم بكفره لا مكان التأويل ثم رأيت في جامع الفصولين حيث قال بعد كلام أقول وعلى هذا ينبغي أن يكفر من شتم دين مسلم ولكن يمكن التأويل بأن مراده أخلاقه الرديئة ومعاملته القبيحة لا حقيقة دين الإسلام فينبغي أن لا يكفر حية ذوالله تعالى أعلم اه وأقره في نور العين ومفهومه أنه لا يحكم بفسخ النكاح وفيه البحث الذي قلناه وأما أمره بتجديد النكاح فهو لا شك فيه احتياط خصوصا في حق الهمج الارذال الذين يشتمون بهذه الكلمة فأنهم لا يخطر على بالهم هذا المعنى أصلا وقد سئل في الخبرية عن قال له الخا كم ارض بالشرع فقال لا أقبل ما أفق مفت بأنه كفروا بنت زوجته فهل يثبت كفره بذلك فأجاب بأنه لا ينبغي للعالم أن يبادر بتكفير أهل الإسلام إلى آخر ما حرره في البحر وأجاب قبله في مثله بحوب تعزيره وعقوبته (قوله) ولورواية ضعيفة قال الخبر الرمي أقول ولو كانت الرواية لغير أهل مذهبنا ويدل على ذلك اشتراط كون ما يوجب الكفر بجماعه اه (قوله) كما حرره في البحر) قدمنا عبارته قبل قوله وشرائط صحتها (قوله وجوه) أي احتمالات لما مر في عبارة البحر عن التنازعانية أنه لا يكفر بالاحتمال (قوله)

مطلب الإسلام يكون بالفعل كالصلاة بجماعة

لأن التلفظ بها صار علامة على الإسلام فيقتل إن رجع ما لم يعد (و) اعلم أنه (لا يفتي بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن أو كان في كفره خلاف ولو) كان ذلك (رواية ضعيفة) كما حرره في البحر وعزاه في الاشباه إلى الصغرى وفي الدرر وغيرها إذا كان في المسئلة وجوه فوجب الكفر وواحد عنده فعلى المفتي الميل لما عنده ثم لو نيت ذلك فسلم

مطالب في حكم من شتم دين مسلم

٣ مطالب توبة اليأس مقبولة
دون ايمان اليأس

(٣) مطالب أجمعوا على
كفر فرعون

والألم ينفعه جعل المفتي
على خلافه وينبغي التعوذ
بهذا الدعاء صباحا ومساء
فانه سبب العصمة من
الكفر بوعده الصادق
الامين صلى الله عليه وسلم
اللهم اني أعوذ بك من أن
أشرك بك شيئا وأنا أعلم
وأستغفر لك لما لا أعلم انك
أنت علام العيوب وتوبة
اليأس مقبولة دون ايمان
اليأس دور وفيها أيضا
شهود نصرايان على نصرائي
أنه أسلم وهو يشكر لم تقبل
شهادتهما وكذا لو شهد
رجل وامرأتان من المسلمين
وفي النوازل تقبل شهادة
رجل وامرأتين على
الاسلام وشهادة نصرايين
على نصرائي بانه أسلم اه
(وكل مسلم ارتد فتوبته
مقبولة الا) جماعة من
تكررت ردة على ما
و(الكافر بسبب نبى) من
الانبياء فانه يقتل حدا ولا
تقبل توبته مطلقا ولو سب
الله تعالى قات

(٤) مطالب في استثناء قوم
يونس

(٥) مطالب في احياء نوح
النبي صلى الله عليه وسلم بعد
موتهما

(٦) مطالب مهمهم في حكم
سائر الانبياء

والا) أي وان لم تكن توبته ذلك الوجه الذي يمنع الكفر بان أراد الوجه المكفر أو لم تكن له نية أصلا لم ينفعه
تأويل المفتي لكلامه وجهه إياه على المعنى الذي لا يكفر كما لو شتم دين مسلم ورجل المفتي الدين على الانحلال
الردية لم يفتل عنه فلا ينفعه ذلك التأويل فيما بين وبين ربه تعالى الا اذا نواه (قوله) وينبغي التعوذ بهذا
الدعاء صباحا ومساء) تدخل أو راد الصباح من نصف الليل الأخير والمساء من الزوال هذا فيما عدا ما
وأما اذا عدا به باليوم والليلة فيعتبران تحديدا من أولهما فلو قدم المأمور به فيما عليه لا يحصل له الموعد
به أفاده بعض من كتب على الجامع الصغير للسيوطي ط قامت ولم أرفي الحديث ذكر صباحا ومساء بل فيه
ذكر ثلاثا كما في الزواجر عن الحكم الترمذي أفلا أدلك على ما يذهب الله به عنك صغار الشرك وكباره تقول
كل يوم ثلاث مرات اللهم اني أعوذ بك أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم وأستغفر لك لما لا أعلم وعند أحدوا الطبراني
أبها اليأس اتقوا الشرك فانه أخفى من ديبب النمل قالوا وكيف تنقيه يا رسول الله قال قولوا اللهم انا نعوذ بك
ان نشرك بك شيئا نعلمه ونستهفرك لما لا نعلمه (قوله) وتوبة اليأس مقبولة دون ايمان اليأس) هو بالثلاثة
التي هي صد الرجا وقطع الطمع عن الحياة وعمل قبولها في الدرر تبة البرازية بان الكافر أجني غير عارف
بأنه تعالى وابتدأ ايمانا وعرفانا والفاسق حاله حالة البقاء والبقاء أسهل من الابتداء والدليل على قبولها
مطابق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اه وقد أطل في آخر البرازية في هذه المسئلة ونقل
قبله القول بعدم قبول كل من عاوزه اه أيضا إلى الخفية والمالكية والشافعية وانتدبره من لا على القارى
في شرح بدء الامالى وقد من ذلك بسوطة في أول باب صلاة الجنائز وأما ايمان اليأس فذهب أهل الحق أنه
لا ينفع عند العريرة ولا عند معاينة عذاب الاستئصال لقوله تعالى ولم يكن ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا
ولذا أجمعوا على كفر فرعون (٣) كما رواه الترمذي في تفسيره في سورة يونس وان خالف في ذلك الامام
العارف المحقق سيدي محي الدين بن عربي في كتابه الفتوحات قال العلامة ابن حجر في الزواجر فانا وان كما
دعته بجلالة قائله فهو مردود فان العصمة ليست الا لانبياء مع انه نقل عن بعض كتبه انه صرح فيها بان
فرعون مع هامان وقارون في النار واذا اختلف كلام امام في موضع ما يوافق الادلة القاهرة ويعرض عما
خالفها ثم أطل في بيان رده وذكر أيضا انه (٤) يستثنى من ايمان اليأس قوم يونس عليه السلام لقوله
تعالى الا قوم يونس الآية بناء على أن الاستثناء متصل وأن ايمانهم كان عند معاينة عذاب الاستئصال وهو
قول بعض المفسرين يجعله كرامة وخصوصة لبيهم فلا يقاس عليهم الا ترى ان نبينا صلى الله عليه وسلم قد
أكرمه الله تعالى بحياة أبيه له حتى آمنابه (٥) كافي حديث صحيح القرطبي وابن ناصر الدين حافظ الشام
وغيرهما فان تنفعا بالايمان بعد الموت على خلاف القاعدة كرامة لبيهم صلى الله عليه وسلم كما أحيا قتيلا
اسرائيل ليخبر بقائه وكان عيسى عليه السلام يحيى الموتى وكذلك نبينا صلى الله عليه وسلم احيا الله
تعالى على يديه جماعة من الموتى وقد صرح ان الله تعالى رده عليه صلى الله عليه وسلم الشمس بعد مغيبها حتى صلى
على كرم الله وجهه العصر وكما كرم بعود الشمس والوقت بعد فواته وكذلك كرم بعود الحياة ووقت
الايمان بعد فواته وما قيل ان قوله تعالى ولا تستئل عن أصحاب الجحيم نزل فيهما لم يصح وخبره مسلم أبي وابول
في الدار كان قبل علمه اه ملخصا وقد من تمام الكلام على ذلك في باب نكاح الكافر (قوله) وفيها أيضا شهد
نصرايان الخ) هذا ساقط من بعض النسخ وسيد كره بعد قوله وكل مسلم ارتد الخ (قوله على امر) أي عن
الخاتبة معز باللبطى انك قد من ان المروى عن أصحابنا جميعا خلافة (قوله الكافر بسبب نبى) (٦) في بعض
النسخ والكافر بواو العطف وهو المناسب (قوله فانه يقتل حدا) يعنى أن جزاءه القتل على وجه كونه حدا
ولذا عطف عليه قوله ولا تقبل توبته لان الحد لا يسقط بالتوبة فهو عطف تفسير وأفاده حكم الدنيا ما عند
الله تعالى فهي مقبولة كفى البحر ثم اعلم ان همداد كره الشارح مجازاة لصاحب الدرر والبرازية والا
سب ذكر خلافه وبنى تحقيقه (قوله مطلقا) أي سواء جاء تائب بنفسه أو شهد عليه بذلك بحر (قوله)

لأنه حق الله تعالى والأول
 بحق عبد لا يزول بالتوبة
 ومن شك في عذابه وكفره
 كفر وتعماه في الدور في
 فصل الجزية معزى بالبرازية
 وكذا لو أبغضه بالقلب فتح
 وأشباهه في فتاوى المصنف
 ويجب الحاق الاستهزاء
 والاستخفاف به لتعلق حقه
 أيضا وفيها سئل عن قال
 لشريف ابن الله والديك
 ووالدي الذين خافوك
 فأجاب الجيع المضاف يعم
 ما لم يتحقق عهد خلافه لا ي
 هاشم وإمام الحرمين كفى
 جمع الجوامع وحينئذ فيم
 حضرة الرسالة فينبغي القول
 بكفره وإذا كفر بسببه
 لا توبة له على ما ذكره
 البرازي وتوارد الشارحون
 نعم لولم يلاحظ قول أبي هاشم
 وإمام الحرمين باحتمال
 العهد فلا كفر وهو اللائق
 بمذهبه التصريح بهم بالليل
 إلى ما لا يكفر وفيها من نقص
 مقام الرسالة بقوله بأن سبه
 صلى الله عليه وسلم أو بفعله
 بأن بغضه بقاءه قتل حدا كما
 التصريح به لكن صرح في
 آخر الشفاء بأن حكمه
 كالمرتد

(ه) قوله لأنه حق عبد
 هكذا بخطه والذي في
 الشارح لأنه حق الله تعالى
 والأول حق عباده

لأنه حق عبد (ه) فيه أن حق العبد لا يسقط إذا طالب به كدالة الذف فلا بد ههنا من دليل يدل على أن
 الحكم له هذه المطالبة ولم يثبت وإنما الثابت أنه صلى الله عليه وسلم ههنا من كثيرين ممن آذوه وشتموه وقبل
 إسلامهم كما في سفيان وغيره (قوله وتعماه في الدور) حيث قال نقلا عن البرازية وقال ابن سحنون
 المالكي أجمع المسلمون أن شتمه كفر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر اه قلت وهذه العبارة
 المذكورة في الشفاء للقاضي عياض المالكي نقلها عنه البرازي وأخطأ في فهمه لأن المراد به ما قبل التوبة
 والا لزم تكفير كثير من الأئمة المجتهدين القائلين بقبول توبته وسقوط القتل به عنه على أن من قال يقتل
 وإن تاب بقوله أنه إذا تاب لا يعد ذنب في الآخرة كالمصرح به وقدمناه آنفاً فاعلم أن المراد ما قلناه قطعاً (قوله
 والديك ووالدي الذين خافوك) بكسر الدال على لفظ الجمع فهما أو في أحدهما (قوله فيم حضرة الرسالة)
 أي صاحبها صلى الله عليه وسلم وعليه لا يختص الحكم بالشريف بل غيره مثله لأن آدم عليه السلام
 أبو جميع الناس ونوح الأب الثاني (قوله باحتمال العهد) المفهوم من العبارة السابقة أنهم ما يقولون بأنه
 لا يعم وإن لم يتحقق عهد (قوله فلا كفر) أي لو جرد الخلاف في عمومه وتحقق الاحتمال فيه (قوله لكن
 صرح في آخر الشفاء الخ) هذا استدراك على ما في فتاوى المصنف وعبارة الشفاء هكذا قال أبو بكر بن
 المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل ومن قال ذلك مالك بن أنس
 واللب وأحمد واسحق وهو مذهب الشافعي وهو مقتضى قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه ولا تقبل توبته
 عنده هؤلاء وبمثله قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وأهل الكوفة والأوزاعي في المسلم لكنهم قالوا هي ردة
 وروى مثله الوليد بن مسلم عن مالك وروى الطبراني مثله عن أبي حنيفة وأصحابه فبين ينقصه صلى الله عليه
 وسلم أو يرى منه أو كذبه اه وحاصله أنه نقل الاجماع على كفر الساب ثم نقل عن مالك ومن ذكر بعده
 أنه لا تقبل توبته فعلم أن المراد من نقل الاجماع على قتله قبل التوبة ثم قال وبمثله قال أبو حنيفة وأصحابه
 الخ أي قال أنه يقتل يعنى قبل التوبة لا مطلقاً ولذا استدرك بقوله لكنهم قالوا هي ردة يعنى ليست حداً ثم
 ذكر أن الوليد يروي عن مالك مثله قول أبي حنيفة فصارع مالك ورايتان في قبول التوبة وعدمه
 والمشهور عنه عدمه ولذا قدمه وقال في الشفاء في موضع آخر قال أبو حنيفة وأصحابه من يرى من محمد صلى
 الله عليه وسلم أو كذبه فهو مرتد حلال الدم إلا أن يرجع اه فهذا تصريح بما علم من عبارته
 الأولى وقال في موضع بعد أن ذكر عن جماعة من المالكية عدم قبول توبته وكلام شيعي وخناه ولا يبنى
 على القول بقتله حداً لا كفر أو أم على رواية الوليد عن مالك ومن وافقه على ذلك من أهل العلم فقد صرحوا
 أنه ردة قالوا ويستتاب منها فإن تاب نكح وإن أبي قتل فحكموا له بحكم المرتد مطلقاً والوجه الأول أشهر
 وأظهر اه يعنى أن قول مالك بعدم قبول التوبة أشهر وأظهر مما رواه عنه الوليد فهذا كلام الشفاء صريح
 في أن مذهب أبي حنيفة وأصحابه القول بقبول التوبة كما هو رواية الوليد عن مالك وهو أيضاً قول الثوري
 وأهل الكوفة والأوزاعي في المسلم أي بخلاف الذي إذا سب فإنه لا ينقض عهده عندهم كما مر تحريره في
 الباب السابق ثم إن ما نقله عن الشافعي خلاف المشهور عنه والمشهور بقبول التوبة على تفصيل فيه قال الإمام
 حاتم المجتهد بن الشيخ تقي الدين السبكي في كتابه السيف المسلول على من سب الرسول حاصل المنقول عند
 الشافعية أنه متى لم يسلم قتل قطعاً ومتى أسلم فإن كان السب قد فاقا لوجه الثلاثة هل يقتل أو يجازى أو لا شيء
 وإن كان غير قدف فلا عرف فيه نقلاً للشافعية غير قبول توبته وللحنفية في قبول توبته قرييب من الشافعية
 ولا يوجد للحنفية غير قبول التوبة وأما الحنابلة فكلامهم قرييب من كلام المالكية والمشهور عن أحمد
 عدم قبول توبته وعنه رواية بقبولها فذهب مالك سواء هذا تحريراً للمقول في ذلك اه ملخصاً لهذا
 أيضاً صريح في أن مذهب الحنفية القول بأنه لا قول لهم بخلافه وقد سبقه إلى نقل ذلك أيضاً شيخ الإسلام
 تقي الدين أحمد بن تيمية الحنبلي في كتابه الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم كما رأيت في نسخة

منه قد بعة عايمها خطه حيث قال وكذلك كرجاعة آخرون من أصحابنا أي الحنابلة أنه يقتل سباب الرسول صلى الله عليه وسلم ولا تقبل توبته سواء كان مسلماً أو كافراً وعامة هؤلاء علماء كروا المسئلة قالوا خلافاً لأبي حنيفة والشافعي وقوله ما أي أبي حنيفة والشافعي إن كان مسلماً يستتاب فإن تاب والاقتل كالمرتد وإن كان ذمياً قال أبو حنيفة لا ينقض عهده ثم قال بعد ورقة قال أبو الخطاب إذا قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبل توبته وفي الكافر إذا سبها ثم أسلم روايتان وقال أبو حنيفة والشافعي تقبل توبته في الحالين اه ثم قال في محل آخر قد ذكرنا أن المشهور عن مالك وأحمد أنه لا يستتاب ولا يسقط القتل عنه وهو قول الليث بن سعد وذكر القاضي عياض أنه المشهور من قول السلف وجهور العلماء وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي وحكى عن مالك وأحمد أنه تقبل توبته وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وهو المشهور من مذهب الشافعي بناء على قبول توبة المرتد اه فهذا صريح كلام القاضي عياض في الشفاء والسبكي وابن تيمية وأئمة مذهبهم على أن مذهب الحنفية قبول التوبة بلا حكاية قول آخر عنهم وإنما حكوا الخلاف في بقية المذاهب وكفى بهؤلاء حجة ولم يوجد النقل كذلك في كتب مذهبنا التي قبل البرازي ومن تبعه مع أنه موجود أيضاً كما يأتي في كلام الشارح قريداً وقد استوفيت الكلام على ذلك في كتاب سميت تسمية الولاية والحكام على أحكام شامة خير الأنام أو أحد أصحاب الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله ومفاده قبول التوبة) أقول بل هو صريح ونص في ذلك كما علمته (قوله والبرازي تبس صاحب السيف المسلول) الذي قاله البرازي أنه يقتل حداً ولا توبة له أصلاً سواء بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء نائباً من قبل نفسه كالزنديق لأنه حد وجب ولا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لا حد لأنه يتعلق به حق العبد إلى أن قال ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول اه وهذا كلام يقضي منه غاية العجب كيف يقول لا يتصور فيه خلاف لا حد بعد ما وقع فيه اختلاف الأئمة المجتهدين مع صدق الناقلين عنهم كما أسمعتك وعزوه المسئلة إلى كتاب الصارم المسلول وهو لا يسب تسمية الخطبى يدل على أنه لم يتصفح ما نقلناه عنه من التصريح بأن مذهب الحنفية والشافعية قبول التوبة في مواضع متعددة وكذلك صرح به السبكي في السيف المسلول والقاضي عياض في الشفاء كما سمعته مع أن عبارة البرازي بطولها أكثرها مأخوذة من الشفاء فقد علم أن البرازي قد تساهل غاية التساهل في نقل هذه المسئلة وليته حيث لم ينقلها عن أحد من أهل مذهبنا بل استند إلى ما في الشفاء والصارم أمعن النظر في المراجعة حتى يرى ما هو صريح في خلاف ما فهمه ممن نقل المسئلة عنهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فاقصد صار هذا التساهل سبباً لوقوع عامة المتأخرين عنه في الخطأ حيث اعتدوا على نقله وقلدوه في ذلك ولم ينقل أحد منهم المسئلة عن كتاب من كتب الحنفية بل المنقول قبل حدوث هذا القول من البرازي في كتبنا وكتب غيرنا خلافاً (قوله وقد صرح في التنف الخ) أقول ورأيت في كتاب الخراج لأبي يوسف ما نصه وأعمار رجل مسلم سب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كذبه أو عابه أو تنقصه فقد كفر بالله تعالى وبانت منه امرأته فإن تاب واقتل وكذلك المرأة إلا أن أبا حنيفة قال لا تقتل المرأة وتجر على الإسلام اه وهكذا نقل الخبير الرملي في حاشية البحر أن المسطور في كتب المذهب أنها ردة وحكمها حكمها ثم نقل عبارة التنف ومعين الحكم والعجب منه أنه أفتى بخلافه في الفتاوى الحسرية ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائحاني في هذا محل والعجب كل العجب حيث سمع المصنف كلام شيخ الإسلام يعنى ابن عبد العال ورأى هذه النقول كيف لا يشطب ممتنه عن ذلك وقد أسمعني بعض مشايخي رسالة حاصلها أنه لا يقتل بعد الإسلام وأن هذا هو المذهب اه وكذلك كتب شيخ مشايخنا الرحمتي ههنا على نسخته أن مقتضى كلام الشفاء وابن أبي جرة في شرح مختصر البخاري في حديث أن فريضة الحج أدركت أبي الخ أن مذهب أبي حنيفة والشافعي حكمه حكم المرتد وقد علم أن المرتد تقبل توبته كما نقله ههنا عن التنف وغيره فإذا كان هذا في سباب الرسول صلى الله

ومفاده قبول التوبة كما لا يخفى زاد المصنف في شرحه وقد سمعت من مفتي الحنفية بمصر شيخ الإسلام ابن عبد العال أن الكمال وغيره تبعوا البرازي والبرازي تبع صاحب السيف المسلول وعزاه إليه ولم يعزه لأحد من علماء الحنفية وقد صرح في التنف ومعين الحكم وشرح الطحاوي وحاوي الزاهد وغيرها بأن حكمه كالمرتد ولفظ التنف من سب الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه مرتد وحكمه حكم المرتد يفعل به ما يعمل بالمرتد انتهى

مائة كتاب وان قوله لها شئ
 لعن الله بني هاشم كذلك
 وأن شتم الملائكة كالانبياء
 فليحروهم من حوادث الفتوى
 ما لو حكم حنفي بكفره بسبب
 نبي هل للشافعي أن يحكم
 بقبول توبته الظاهر نعم
 لان احادثة أخرى وان حكم
 بموجبه نهر قات ثم رأيت
 في معروضات المفتي أبي
 السعود سؤالاً لخصه ان
 طالب علم ذكر عنده
 حديث نبوي فقال أكل
 أحاديث النبي صلى الله عليه
 وسلم صدق يعمل بها فأجاب
 بأنه يكفر أولاً بسبب
 استفهامه الانكارى وثانياً
 بالحاقه الشين للنبي صلى الله
 عليه وسلم ففي كفره الاول
 من اعتقاد يؤمر بتجديد
 الاعيان فلا يقتل والثاني
 يبيد الرندقة فبعد أخذه
 لا تقبل توبته اتفاقاً يقتل
 وقبله اختلاف في قبول توبته
 فعند أبي حنيفة تقبل فلا
 يقتل وعند بقية الاثمة
 لا تقبل ويقتل حداً فذلك
 ورد أمر سلطاناً في سنة ٩٤٤
 لقضاء الممالك الحمية برعاية
 رأى الجانبين بأنه ان ظهر
 صلاحه وحسن توبته
 واسلامه لا يقتل ويكتفى
 بتعزيره وحجسه فلا يقول
 الامام الاعظم وان لم يكن
 من اناس يفهم خبرهم
 يقتل فلا يقول الاثمة ثم
 في سنة ٩٥٥ تقرر هذا

عليه وسلم في سباب الشيخين أو أحدهما بالاولى فقد تحرر أن المذهب كذهب الشافعي قبول توبته كما هو
 رواية ضعيفة عن مالك وأن تحتم قتله مذهب مالك وما عداه فانه اما نقل غير أهل المذهب أو طرقة مجهولة لم
 يعلم كاتبها فكيف يمكن على بصيرة في الاحكام ولا تغتر بكل أمر مستغرب وتغفل عن الصواب والله تعالى أعلم اه
 وكذلك قال الجوزي في حاشية الاشياء نقلاً عن بعض العلماء ان ما ذكره صاحب الاشياء من عدم قبول التوبة
 قد أنكره عليه أهل عصره وان ذلك انما يحفظ لبعض أصحاب مالك كما نقله القاضي عياض وغيره أما على
 طريقنا فلا اه وذكري آخر كتاب نور العين ان العلامة النحرير الشهير بحسام جلبي ألف رسالة في الرد
 على البرازي وقال في آخرها وبالجملة قد تبعنا كتب الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول توبة الساب عندهم
 سوى ما في البرازية وقد علمت بطلانه ومنشأ غلطه أول الرسالة اه وسيد كرا الشارح عن المحقق المفتي
 أبي السعود التصريح بان مذهب الامام الاعظم انه لا يقتل اذ تاب ويكتفى بتعزيره فهذا صريح المنقول عن
 تقدم على البرازي ومن تبعه ولم يستند هو ولا من تبعه الى كتاب من كتب الحنفية وانما استند الى فهم أخطأ
 فيه حيث نقل عن صرح بخلاف ما فهمه كما قدمنا من ان أردت زيادة البيان في المقام فارجع الى كتابنا تنبيه
 الولاة والحكام (قوله وهو ظاهر في قبول توبته) المراد بقبول التوبة في الدنيا بدفع القتل عنه أما قبولها في
 الآخرة فهو محل وفاق وأصرح منه ما قدمناه عن كتاب الحراج لابي يوسف فان تاب والقتل (قوله كذلك)
 أي يكون شاملاً للنبي لكن قوله يا ابن مائة كتاب ان قاله لشريف فهو ممكن فيجوز فيه الخلاف المشار في قبول
 توبته وعدمه والافندي يكون له مائة أب ليس فيهم نبي على انه يمكن أن يكون مراده انه اجتمع على أم المشنوم
 مائة كتاب أو ألف خنزير فلا يدخل أجداً في ذلك وحيث احتمل التأويل فلا يحكم بالكفر عندنا كما مر
 (قوله وان شتم الملائكة كالانبياء) هو موضح به عندنا فقالوا اذا شتم أحداً من الانبياء أو الملائكة كفر
 وقد علمت أن الكفر بشتم الانبياء كفر ردة فكذا الملائكة فان تاب فيها والقتل (قوله فليحرو) قد علمت
 تحريره بما قلنا (قوله هل للشافعي أن يحكم بقبول توبته) أي في اسقاط القتل عنه وهو مبني على ما ذكره
 البرازي وقد علمت أن أهل المذهب فائزون بقبول توبته فلا وجه لما ذكره اه ط وكذا قال الرحمن قد
 علمت أن هذا ليس مذهباً للحنفية كما نطق به كتبهم ونقله عنهم الاثمة كالقاضي عياض وابن أبي جرة (قوله
 لان احادثة أخرى الخ) يعني أن حكم الحنفي بكفره بناء على ان مذهبه عدم قبول التوبة لا يرفع الخلاف في
 عدم قبول التوبة لان عدم قبولها احادثة أخرى لم يحكم بها الحنفي فيسوغ للشافعي الحكم بقبولها وان
 قال الحنفي حكمه بالكفر وموجبه لان موجب الكفر القتل ان لم يتب وهو المتفق عليه ولا يلزم منه القتل
 أيضاً ان تاب على الله موجبات آخر من فسح النكاح وجب العمل وغير ذلك فلا يكون قول الحنفي
 حكمه بموجبه حكماً بقتله وان تاب فللشافعي أن يحكم بعدم قتله اذ تاب والعجب من الشارح حيث نقل صريح
 ما في كتب المذهب من أن الحنفي كالشافعي في قبول توبته كيف جارى صاحب النهر في هذه المسئلة فكان
 الصواب ان يبدل الحنفي بالمالكي أو الحنبلي (قوله سؤالاً) مفعول رأيت وفي بعض النسخ سؤال بالرفع وهو
 تحريف (قوله فأجاب بأنه يكفر الخ) قال السائحاني أقول هذا لا يصدر عن أبي السعود لان كلام القائل
 يحتمل أن كل الاحاديث الموجودة ليست صدقاً لان فيها الموضوع وهذا الاحتمال أقرب من غيره وتقدم
 عن الدرر اذا كان في المسئلة وجوه توجب الكفر ووجه واحد عن فعل المفتي الملبس بالاعتناء وقوله والثاني
 أي الحاق الشين يفيد الرندقة أقول لا افادة فيه لان الرندقة ان لا يتدين بدين اه وكتب ط نحوه (قوله
 فبعد أخذه الخ) تفريع على كونه صار رنديقاً وحاصل كلامه ان الرنديق لو تاب قبل أخذه أي قبل ان
 يردع الى الحسا كم تقبل توبته عندنا وبعده لا اتفاقاً وورد الامر السلطاني للقضاء بان ينظر في حال ذلك
 الرجل ان ظهر حسن توبته يعمل بقبول أبي حنيفة والافندي قول باقي الاثمة وأنت خير بان هذا مبني على ما مضى
 عليه القاضي عياض من مشهور مذهب مالك وهو عدم قبول توبته وان حكمه حكم الرنديق عندهم وتبعه

الامر بما تحرف به نظر القائل من أي النهر يقين هو فيعمل بمقتضاه اه فاجبتا

البرازي كما قدمناه عنه وكذا اتبعه في القبح وقد علمت أن صريح مذهبنا خلافاً له كما صرح به القاضي عياض وغيره (قوله ولكن التوفيق) أي بحمل ما صرح عن المتف وغيره من أنه يفعل به ما يفعل بالمرتد على ما إذا تاب قبل أخذه وحل ما في البرازية على ما بعد أخذه وأنت خير بأن هذا التوفيق غير ممكن لنصر صريح علماء الثنايان حكمه حكم المرتد ولا شك أن حكم المرتد غير حكم الزنديق ولم يفصل أحد منهم هذا التفصيل ولأن البرازي ومن تابعه قالوا أنه لا توبة له أصلاً سواء بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء تاباً من قبل نفسه كما هو مذهب المالكية والحنابلة فعملهم أنهم ما قولاً لا مختلفان بل مذهبان متباينان على أن الزنديق الذي لا تقبل توبته بعد الأخذ هو المعروف بالزندقة الداعي إلى زندقته كما يأتي ومن صدرت منه كلمة الشتم مرة عن غيظ أو نحوه لا يصير زنديقاً بهذا المعنى (قوله وهو الذي ينبغي التعويل عليه) قلت الذي ينبغي التعويل عليه ما نص عليه أهل المذهب فإن اتبعنا له واجب ط (قوله رعاية بجانب حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم) أقول رعاية جانبه في اتباع ما ثبت عنه عند المجتهد (قوله لكن في النهر الخ) قال السيد الخوئي في حاشية الاشياء حتى عن عرب نجيم أن أحاد أفتى بذلك فطلب منه العقل فلم يوجد إلا على طرة الجوهرة وذلك بعد حرق الرجل اه وأقول على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهرة لا وجه له يظهر لما قد مدنا من قبول توبة من سب الانبياء عندنا خلافاً للمالكية والحنابلة وإذا كان كذلك فلا وجه للقول بعدم قبول توبة من سب الشيخين بل لم يثبت ذلك عن أحد من الأئمة فيما أعلم اه ونقله عنه السيد أبو الوفاء عوداً لأزهرى في حاشية الاشياء ط أقول نعم نقل في البرازية عن الخلاصة أن الرافضي إذا كان يسب الشيخين ويعلنهم كافراً وكافروا كان يفضل عليهما عليهما فهو مبتدع اه وهذا لا يستلزم عدم قبول التوبة على أن الحكم عليه بالكفر مشكل لما في الاختيار اتفاق الأئمة على أصل اهـ بل البدع أجمع وتخطئتمهم وسب أحد من الصحابة وبغضه لا يكون كفراً لكن يضل الخوذ كوفي فتح القدير أن الخوارج الذين يستحلون دماء المسلمين وأموالهم ويكفرون الصحابة حكمهم عند جمهور الفقهاء وأهل الحديث حكم البغاة وذهب بعض أهل الحديث إلى أنهم مرتدون قال ابن المذر ولا أعلم أحداً وافق أهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضي نقل إجماع الفقهاء وذكر في المحيط أن بعض الفقهاء لا يكفرون أحد من أهل البدع وبعضهم يكفرون البعض وهو من خالف بيده عنه ولا يقطع بأمره إلى أكثر أهل السنة والعقل الأول أثبت وابن المذر أعرف بنقل كلام المجتهدين نعم يقع في كلام أهل المذهب تكفير كثير ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من غيرهم ولا عبرة بغیر الفقهاء والمقول عن المجتهدين ما ذكرنا اه ومما يبريد ذلك وضوحاً ما صرحوا به في كتبهم متوناً وشروحاتهم ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف وتقبل شهادة أهل الأهواء الخطائية وقال ابن مالك في شرح الجمع وترد شهادة من يظهر سب السلف لأنه يكون ظاهر الفسق وتقبل من أهل الأهواء الجبر والقدر والرفض والخوارج والتشبيه والتعطيل اه وقال الزيلعي أو يظهر سب السلف يعني الصالحين منهم وهم الصحابة والتابعون لأن هذه الاشياء تدل على قصور عقله وقلة مروءته ومن لم يمتنع عن مثلها لا يمتنع عن الكذب عادة بخلاف ما لو كان يخفى السب اه ولم يعمل أحد لعدم قبول شهادتهم بالكفر كما ترى نعم استثنوا الخطائية لأنهم يرون شهادة الزور ولا يشاءهم أو لعالمهم وكذا نص المحدثون على قبول رواية أهل الأهواء فهذا بين يسب عامة الصحابة ويكفرونهم بناء على تأويل له فاسد فاعلم أن ما ذكره في الخلاصة من أنه كافر قول ضعيف مخالف للمتون والشروح بل هو مخالف لإجماع الفقهاء كما سمعت وقد ألفت العلامة من لا على القاري رسالة في الرد على الخلاصة وفيها علم قطمان ما عزي إلى الجوهرة من الكفر مع عدم قبول التوبة على فرض وجوده في الجوهرة باطل لا أصل له ولا يجوز العمل به وقدمنا أنه إذا كان في المسئلة خلاف ولوروا به ضعيفة فعلى المفتي أن يميل إلى عدم التكفير فكيف يميل هنا إلى التكفير مخالف لإجماع فضلاء عن ميله إلى قتله وإن تاب وقدمنا أيضاً أن المذهب قبول توبة سب الرسول صلى الله عليه وسلم فكيف

ولكن التوفيق (أو)
الكافر بسب (الشيخين
(أو) بسب (أحدهما) في
البحر عن الجوهرة معزيا
لشهود من سب الشيخين
أو طعن فيهما كفر ولا
تقبل توبته وبه أخذ الدبوسي
وأبو الليث وهو المختار
للفقهاء انتهى وختم به في
الاشياء وأقره المصنف قائلاً
وهذا يفتي القول بعدم
قبول توبة سب الرسول
صلى الله عليه وسلم وهو
الذي ينبغي التعويل عليه
في الاقتضاء والقضاء رعاية
لجانب حضرة المصطفى صلى
الله عليه وسلم اه لكن
في النهر وهذا لا وجود له في
أصل الجوهرة وإنما وجد
على هامش بعض النسخ
فالحق بالأصل مع أنه
لا ارتباط له بما قبله انتهى
قلت

مطلب مهم في حكم سب
الشيخين

قوله والخوارج هكذا بخطه
ولعل الأنسب بما قبله وما
بعده أن يقول والخروج
تأمل اه مصححه

٣ مطالب في حال الشيخ
الاكبر سيدي محيي الدين
ابن عربي نفعنا الله تعالى به

ويكفينا ما مر من الامر
فتدبر وفي المعروضات
الزبودة ما معناه أن من قال
عن فصوص الحكم للشيخ
محيي الدين بن العربي انه
خارج عن الشريعة وقد
صنفه للاضلال ومن طالع
له ما اذا يلزمه أجاب نعم
فيه كلمات تبين الشريعة
وتكاف بعض المتصافين
لارجاعها الى الشرع لكنا
تبقنا أن بعض اليهود
افتراها على الشيخ قدس
الله سره فيجب الاحتياط
بتلك مطالعة تلك الكلامان
وقد صدر أمر سلطانني
بالنهي فيجب الاجتناب من
كل وجه انتهى فيحفظ
وقد أتني صاحب القاموس
عليه في سؤال رفع اليه فيه
فكتب اللهم أنطق بما فيه
رضاك

ساب الشيخين والعجب من صاحب البحر حيث تساهل غاية التساهل في الاقتناء بقتله مع قوله وقد ألزمت
نفسى أن لا أفتي بشئ من ألفاظ التكفير المذكورة في كتب الفتاوى نعم لاشك في تكفير من قذف
السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها أو أنكر صحة الصديق أو اعتقد الألوهية في علي أو أن جبريل غلط
في الوحي أو نحو ذلك من الكفر الصريح المخالف للقرآن ولكن لو تاب تقبل توبته هذا خلاصة ما حررناه في
كتابنا تنبيه الولاة والحكام وإن أردت الزيادة فارجع اليه واعتمد عليه ففيه الكفاية لذوى الدراية (قوله
ويكفينا الخ) هذا مرتب بقوله وهذا يقوى القول الخ ط والمراد بالامر الامر السلطاني وقد علمت ما فيه
والحاصل انه لا شك ولا شبهة في كفر شاتم النبي صلى الله عليه وسلم وفي استباحة قتله وهو المنقول عن الأئمة
الأربعة وإنما الخلاف في قبول توبته اذا أسلم فعندنا هو المشهور وعند الشافعية القبول وعند المالكية
والحنابلة عدمه بناء على أن قتله حد أولاً وأما الرافضي ساب الشيخين بدون قذف للسيدة عائشة ولا إنكار
لصحة الصديق ونحو ذلك فليس بكفر فضلاً عن عدم قبول التوبة بل هو ضلال وبدعة وسيأتي تمامه في
أول باب البغاة ان شاء الله تعالى (قوله للشيخ محيي الدين بن العربي) ٣ هو محمد بن علي بن محمد الخاتمي
الطائي الأندلسي العارف الكبير ابن عربي ويقال ابن العربي ولد سنة ٥٦٠ ومات في ربيع سنة
٦٣٦ ودفن بالصالحية وحسبك قول زروق وغيره من الفحول ذاكرين بعض فضله هو وأعرف بكل فن
من أهله واذا أطلق الشيخ الاكبر في عرف القوم فهو المراد ونعمه في ط عن طبقات المناوي (قوله بعض
المتصافين) أي المتكافين (قوله لكاتبنا الخ) لعل تيقنه بذلك بدليل ثبت عنده أو بسبب عدم اطلاعه على
مراد الشيخ فيها وأنه لا يمكن تأويلها فتعين عنده أنهم مفرقة عليه كما وقع للعارف الشعرازي انه افترى عليه
بعض الخساذ في بعض كتبه أشياء مكفرة وأسأعها عنه حتى اجتمع بعلماء عصره وأخرج لهم مسودة كتابه
التي علمها انحطوط العلماء فاذا هي خالية عما افترى عليه هذا ومن أراد شرح كلماته التي اعترضها المنكرون
فليرجع الى كتاب الرد المتبين على منتقص العارف محيي الدين لسيدى عبد الغنى النابلسي (قوله فيجب
الاحتياط الخ) لانه ان ثبت افتراؤه فالامر ظاهر والأفلا يفهم كل أحد مراده فيها فيخشى على الناظر فيها
من الإنكار عليه أو فهم خلاف المراد وللحافظ السيوطي رسالة سماها تنبيه الغبي بترثه ابن عربي ذكر فيها
أن الناس افترقوا فيه فرقتين الفرقة المصيبة تعتقد ولايته والآخرى بخلافها ثم قال والقول المصطلح عندي فيه
طريقة لا يرضاها الفرقتان وهي اعتقاد ولايته وتحريم النظر في كتبه فقد نقل عنه انه قال نحن قوم يحرم
النظر في كتبنا وذلك أن الصوفية تواطوا على ألفاظ اصطلاحها وأرادوا بها معاني غير المعاني المتعارفة
منها بين الفقهاء فمن جعلها على معانيها المتعارفة كفر نص على ذلك العزالي في بعض كتبه وقال انه شبيهه بالمشابه
في القرآن والسنة كالوجه واليسد والعين والاستواء اذا ثبت أصل الكتاب عنه فلا بد من ثبوت كل كلمة
لاحتمال أن يدس فيه ما ليس منه من عدو أو ملحد أو وتديق وثبوت انه قصد بهذه الكلمة المعنى المتعارف
وهذا السبيل اليه ومن ادعاه كفر لانه من أمور القلب التي لا يطالع عليها الا الله تعالى وقد سأل بعض أكابر
العلماء بعض الصوفية ما جاسكم على انكم اصطلمتم على هذه الألفاظ التي يستشنع طاهرها فقال غيرة على
طريقنا هذا أن يدعيه من لا يحسنه ويدخل فيه من ليس أهل والمتصدي للنظر في كتبه أو اقراهم لم ينصح
نفسه ولا غيره من المسلمين ولا سيما ان كان من القاصرين عن علوم الظاهر فانه يضل ويضل وان كان عارفاً
فليس من طريقهم اقراء المرادين لكتبهم ولا يؤخذ هذا العلم من الكتب اه لمخصاوذ كفي محل آخر
سمعت أن الفقيه العالم العلامة عز الدين بن عبد السلام كان يطعن في ابن عربي ويقول هو زنديق فقال له
يوما بعض أصحابه أريد أن تريني القطب فأشار الى ابن عربي فقال له أنت تطعن فيه فقال حتى أصون طاهر
الشرع أو كما قال اه والحمد لله ابن كمال باشا فتوى قال فيها بعدما أبدع في مدحه وله مصنفات كثيرة منها
وصوص حكمية وفتوحات حكمية بعض مسائلها مفهومة النص والمعنى وموافق للامر الالهى والشرع

الذي اعتقده وأدين الله

به أنه كان رضى الله تعالى
عنه شيخ الطريقة حالا
وعلماء وأمام الحقيقة حقيقة
ورسمًا وصحفي رسوم المعارف
فعلا واسما

إذا تعامل فكر المرء في طرف
من علمه غرقت فيه خواطره
عباب لا تسكدره الدلاء *

وسحاب تنقاصى عنه الأنواء
كانت دعوته تحرق السبع
الطباقي * وتغرق بركانه

فملا الآفاق * وأنى أضفه
وهو يقينا فوق ما وصفته *

وناطق بما كتبته وغالب
نطى أنى ما أنصته *

وماعلى إذا ما ذلت معتقدي
دع الجهول يظن الجهل
عدوانا

والله والله العظيم ومن
أقامه حجة لله برهانا

ان الذى قلت بعض من
مما قبله

ما زدت الا على زدت نقصانا
الى ان قال ومن خدواص

كتبه انه من واطب على
مطالعتها انشرح صدره

لفك المعضلات * وحل
المشكلات * وقد أثنى

عليه الشيخ العارف عبد
الوهاب الشعراني سمياني
كتابه تنبيه الغيباء * على
قطرة من بحر علوم الاولياء
فعاينك به وبالله التوفيق
(و) الكافر بسبب اعتقاده
(السحر) لا توبة له (ولو
امرأة) في الاصح

النبوى و بعضهما خفي عن ادراك اهل الظاهر دون اهل الكشف والباطن ومن لم يطلع على المعنى المرام
يجب عليه السكوت في هذا المقام لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك
كان عنه مسؤولا (قوله شيخ الطريقة حالا وعلماء) الطريقة هي السيرة المختصة بالسالكين الى الله تعالى من
قطع المنازل والترقي في المقامات والحال عند اهل الحق معنى يرد على القلب من غير تصنع ولا اجتناب ولا
اكتساب من طرب أو حزن أو قبض أو بسط أو هيبة أو يزول بظهور صفات النفس سواء تعقبه المثل أو لا
فاذا دام وصار له كسبة يسمى مقامًا فالاحوال مواهب والمقامات تحصل ببذل الجهود والعلم هو الاعتقاد الجازم
المطابق للواقع ومنه على وهو ما لا يؤخذ من الغير وانظر الى ما أخذ من الغير اه من تعريفات السيد
الشريف قدس سره (قوله وأمام الحقيقة) هي شهادة الربوبية بالقلب ويقال هي سر معنوي لا حمله ولا
جهة وهي الطريقة والشريعة متلازمة لان الطريق الى الله تعالى لها ظاهر وباطن فظاهرها الشريعة
والطريقة وباطنها الحقيقة فبطون الحقيقة في الشريعة والطريقة كبطون الزبد في لبنه لا يظفر من اللبن
يزيده بدون مخضه والمراد من الثلاثة إقامة العبودية على الوجه المراد من العبد اه من الفتوحات الالهية
للقاضى زكريا (قوله حقيقة ورسمًا) الحقيقة ضد اجاز والرسم الاثر أو بقية أو ما لا شخص له من الآثار رجعه
ارسم ورسوم قاموس والمراد أنه الامام من جهة الحقيقة ونفس الامر ومن جهة الآثار الظاهر البصر (قوله
فعلا واسما) أى أحياء آثارها من جهة الفعل والاسم حتى صارت المعارف فاعله أفعاله وهو مشهور بين الناس
(قوله إذا تغافل الخ) هذا بيت من بحر البسط والتغافل الدخول والاسراع والفكر بالكسر ويقف أعمال
النظر في الشيء والخاطر الهاجس قاموس وهو ما يخفى في القلب من تدبير أمر مصباح (قوله عباب) كغراب
معظم السيل وكثرته أو وجهه والدلاء جمع دلوى لا يتغير بأخذ الدلاء منه لانم الاتصال الى أسفله لكثرة
(قوله تنقاصى عنه الأنواء) التنقاصى بالغاف والصاد المهملة التبعاد والأنواء جمع نوء وهو النجم واستثناءه
طاب نوءه أى عطاءه قاموس أى انه سحاب يتبعاد عن مطره وفيه النجوم التي يكون المطر وقت طلوعها أو
تتبعاد عنه عطايا الناس أى لا تشبهه (قوله الآفاق) جمع أفق يضم وبضمين الساجية وما ظهر من نواحي
الفلك قاموس (قوله وهو يقينا) مفعول مطابق للفعل محذوف تقديره أيقنه جملة معترضة بين المبتدأ والخبر
ط (قوله وناطق بما كتبته) المراد أنه مقربه وأن القول مطابق للفعل ط والجملة عطف على أضفه (قوله
ما أنصفته) يقال أنصفته انصافا عاملته بالعدل والقسط مصباح (قوله وماعلى) ما استفهامية أو بافية أى
وماعلى شئ (قوله يظن الجهل) أى يظن الجهل في غيره فهو مفعول أول أو يظن الظن الجهل فهو مفعول
مطلق وقوله عدوانا أى ظلمًا مفعول لاجله أو حال وهو ذا أولى مما قبل ان الجهل بمعنى الجهول مفعول أول
وعدوانا مفعول ثان أى ذاع عدوان فافهم (قوله برهانا) هو الحجة قاموس فهو حال مؤكدة ط (قوله من
مما قبله) جمع منقبة وهي المنفرة قاموس ط (قوله الالهى) أى لكن أخاف وأشفق أنى زدت من جهة
الاعتصان والتقصير في حقه فنه نقصانًا تعبير لا مفعول زدت لئلا يرد عليه ما قبل في زاد المتص أنه لا مناسبة بين
الزيادة والنقص حتى يتساوا أحدهما على الآخر (قوله والكافر بسبب اعتقاده السحر) م في الفتح
السحر حرام بالاختلاف بين أهل العلم واعتقاده باحتماله كفر وعن أصحابنا ومالك وأحمد يكفر الساحر بتعلمه
وفعله سواء اعتقده الحرمة أو لا ويقتل وفي حديث سرفوع حد الساحر صرته بالسيف يعنى القتل وعدم
الشافعى لا يقتل ولا يكفر الا اذا اعتقده باحتماله وأما الكاهن فقبل هو الساحر وقبل هو العراف الذي يحبس
وينخرص وقبل من له من الجن من يأتيه بالخبر وقال أصحابنا ان اعتقده أن الشياطين يفعلون له
ما يشاء كفر لا ان اعتقده أنه تخيل وعند الشافعى ان اعتقده ما يوجب الكفر مثل التقرب الى الكواكب وأنها
تفعل ما يلزمه كفر وعند أحمد حكمه كالساحر في رواية يقتل وفي رواية ان لم يتب ويجب أن لا يعدل عن
مذهب الشافعى في كفر الساحر والعراف وعدمه وأما قتله فيجب ولا يستتاب اذا عرفت من أوله لعمل السحر

لسميه بالفساد في الارض بالفساد
ذكره الزياحي ثم قال
(و) كذا الكافر بسبب
(الزندقة) لا توبة له وجعله في
الفتح ظاهر المذهب لكن
في حظر الخانية الفتوى على
أنه (إذا أخذ) الساحر أو
الزندقي المعروف الداعي
(قبل توبته) ثم تاب لم تقبل
توبته ويقتل ولو أخذ
بعدها قبلت وأفاد في
السراج أن الخناق

مطلب في الفرق بين
الزندقي والمذاقي والدهري
والمحد

قوله وفي الثالث كذا
بالاصل المقابل على خط
المواف والمناسب حذف
في كالاول والثاني قبله
اه معجزة

لسميه بالفساد في الارض لا بمجرد علمه اذ لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره اه وحاصله أنه اختار أنه لا يكفر
الا اذا اعتقد ككفر او به جرم في النهر وتبعه الشارح وأنه يقتل مطلقا ان عرف تعاطيه له ويؤيده ما في
الخانية اتخذ لعبة يلحق بين المرء وزوجه قالوا هو مرتد ويقتل ان كان يعتقد لها أثرا ويعتقد التفريق من
اللعبة لأنه كافر اه وفي نور العين عن المختارات ساحر يسحر ويدعي الخلق من نفسه يكفر ويقتل لردنه
وساحر يسحر وهو جاحد لا يستتاب منه ويقتل اذا ثبت سحره دفعا للضرر وعن الناس وساحر يسحر تجر به ولا
يعتقده لا يكفر قال أبو حنيفة الساحر اذا أقر بسحره أو ثبت بالبينة يقتل ولا يستتاب منه والمسلم والذي
والحر والعبد فيه سواء وقبل يقتل الساحر المسلم لا الكفاي والمراد من الساحر غير المشعوذ ولا صاحب
العالم ولا الذي يعتقد الاسلام والسحر في نفسه حق أمر ككائن الا انه لا يصلح الا للشر والضرر بالخلق
والوسيلة الى الشر شر فيصير مذموما اه والفرق بين الثلاثة أن الاول مصرح بما هو كفر والثاني لا يدري
كيف يقول كما وقع التعبير به في الخانية لأنه جاحد ويعلم منه أن الاول لا يستتاب أيضا أي لا يجهل طلبا للتوبة
لان لا تقبل منه في دفع القتل عنه بعد أخذه كما يأتي دفعا للضرر وعن الناس كقطاع الطريق والخناق وان كافر
مسلمين وبه علم أن الثالث وان كان لا يكفر لكنه يقتل أيضا للاشترار في الضرر وأن تقييد الشارح بكونه
كافرا بسبب اعتقاد السحر غير قبل يقتل ولو كان كافرا أصليا ولم يكفر باعتقاده نعم لما كان كلام المصنف
في المسلم الذي ارتد قيد بذلك تأمل وعلم به وبما قلناه من الخانية أنه لا يكفر بمجرد عمل السحر ما لم يكن فيه
اعتقاد أو عمل ما هو مكفر ولذا نقل في تبين المحارم عن الامام أبي منصور أن القول بأنه كفر على الاطلاق
خطأ ويجب البحث عن حقيقة ما كان في ذلك رد ما لزم في شرط الايمان فهو كفر والادلا اه والظاهر أن
ما نقله في الفتح عن أصحابنا مبني على أن السحر لا يكون الا اذا تضمن كفر او يأتي تحقيقه وقد مرنا في خطبة
الكتاب تعداد أنواع السحر ونعام بيان ذلك في رسالتنا المسماة سل الحسام الهندي لنصرة مولانا خالد
النقشبندى (قوله لسميه بالفساد) أي لا بسبب اعتقاده الذي هو ردة لان المرتدة لا تقتل عندنا ومقابل الاصح
ما في المنتقى أنه لا تقتل بل تجلس وتصرب كالمرتدة كما في الزياحي (قوله وكذا الكافر بسبب الزندقة) قال
العلامة ابن كمال باشا في رسالته الزندقي في لسان العرب بطابق على من ينفي الباري تعالى وعلى من يشك
الشريكة وعلى من ينكر حكمته والفرق بينه وبين المرتد العموم الوجهي لانه قد لا يكون مرتدا كما لو كان
زنديقا أصليا غير منتقل عن دين الاسلام والمرتد قد لا يكون زنديقا كما لو تنصر أو فهو قد يكون مسلما
فيتردق وأما في اصطلاح الشرع فالفرق أظهر لا اعتبارهم فيه ابطان الكفر والاعتراف بنبوة نبي ماصلي الله
عليه وسلم على ما في شرح المقاصد لكن القيد الثاني في الزندقي الاسلامي بخلاف غيره والفرق بين الزندقي
والمذاقي والدهري والمحمد مع الاشتراك في ابطان الكفر أن المذاقي غير معترف بنبوة نبي ماصلي الله عليه وسلم
والدهري كذلك مع انكاره اسناد الحوادث الى الصانع المختار سبحانه وتعالى والمحد وهو من مال عن الشرع
القويم الى جهة من جهات الكفر من أحد في الدين حادو عدل لا يشترط فيه الاعتراف بنبوة نبي ماصلي الله
عليه وسلم ولا بوجود الصانع تعالى وجه هذا فرق الدهري أيضا ولا ضمرا الكفر وبه فارق المذاقي ولا سبق
الاسلام وبه فارق المرتد فالمحد أوسع فرق الكفر حدا أي هو أعم من الكل اه لمصافات لكن الزندقي
باعتباره قد يكون مسلما وقد يكون كافرا من الاصل لا يشترط فيه الاعتراف بالنبوة وسيأتي عن الفتح
تفسيره بمن لا يتدين بدين ثم بين حكم الزندقي فقال اعلم أنه لا يخلو اما أن يكون معروفا داعيا الى الضلال أولا
والثاني ما ذكره صاحب الهداية في التجنيس من انه على ثلاثة أوجه اما أن يكون زنديقا من الاصل على الشرك
أو يكون مسلما فيتردق أو يكون ذميا فيتردق فالاول يترك على شركه ان كان من العجم أي بخلاف مشرك
العرب فانه لا يترك والثاني يقتل ان لم يسلم لانه مرتد وفي الثالث يترك على حاله لان الكفر مله واحدة اه
والاول أي المعروف الداعي لا يحلوم أن يتوب بالاختيار ويرجع عما فيه قبل أن يؤخذ أولا والثاني يقتل

دون الاول اه ونمامه هناك (قوله لا توبة له) تصريح بوجبه الشبه والمراد به عدم التوبة أنهم لا تقبل منه في نفي القتل عنه كما في الساب ولذا نقل البيهقي عن الشمسي بعد نقله اختلاف الرواية في القبول وعدمه أن الخلاف في حق الدنيا أما فيما بينه وبين الله تعالى فتقبل توبته بلا خلاف اه ونحوه في رسالة ابن كمال (قوله لسكن في حظر الخانية الخ) استدل على الفتح حيث لم يذكر هذا التفصيل ونقل في المهر عن الدراية روايتين في القبول وعدمه ثم قال وينبغي أن يكون هذا التفصيل محمل الروايتين اه (قوله المعروف) أي بالزندقة الداعي أي الذي يدعو الناس إلى زندقته اه ح فان قلت كيف يكون معروفاداعيا إلى الضلال وقد اعتبر في مفهومه الشرعي أن يظن الكفر قلت لا بعد فيه فان الزنديق يتوهم كفره ويرقح عقيدته الفاسدة ويخرجها في الصورة الصحيحة وهذا معنى إبطال الكفر فلا ينافي إظهاره الدعوى إلى الضلال وكونه معروفا بالاضلال اه ابن كمال (قوله أن الخناق لا توبة له) أفاد بصيغة المباعدة أن من خنق مرة لا يقتل قال المصنف قبيل الجهاد ومن تكرر الخناق منه في المصر قتل به والا لا اه ط قلت ذكر الخناق هنا استطرادى لأن الكلام في الكافر الذي لا تقبل توبته والخناق غير كافر وإنما لا تقبل توبته لسعيه في الأرض بالفساد ودفع ضرره عن العباد وماله قطاع الطريق (قوله الكاهن قبل كالمسحر) في الحديث من أتى كاهنا أو عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد أخرجه أصحاب السنن الأربعة وصححه الحاكم عن أبي هريرة والكاهن كما في مختصر النهاية للسيوطي من يتعاطى الخراف عن الكائنات في المستقبل ويدعي معرفة الاسرار والعراف النجم وقال الخطابي هو الذي يتعاطى معرفة مكان المسروق والضالة ونحوهما اه والحاصل أن الكاهن من يدعي معرفة الغيب بأسباب وهي مختلفة فلذا انقسم إلى أنواع متعددة كالعراف والرمال والنجم وهو الذي يخبر عن المستقبل بطالع النجم وغروبه والذي يضرب بالحصى والذي يدعي أنه صاحب من الجن يخبره عما سيكون والكل مذموم شرعا محكوم عابهم وعلى مصدقهم بالكفر وفي البرازية يكفر بادعاء علم الغيب وبانيان الكاهن وتصديقه وفي التتار خانية يكفر بقوله أنا أعلم المسروقات أو أنا أخبر عن أخبار الجن إياي اه قلت فعلى هذا أرباب النجاريين من أنواع الكاهن لدعائهم العلم بالحوادث السكائنة وأما ما وقع لبعض الخواص كالأنبياء والأولياء بالوحي أو الإلهام فهو باعلام من الله تعالى فليس مما يحسن فيه اه ملخصا من حاشية نوح من كتاب الصوم قلت وحاصله أن دعوى علم الغيب معارضة لبص القرآن فيكفر بها إلا إذا أسند ذلك صريحا أو دلالة إلى سبب من الله تعالى كوحى أو إلهام وكذا لو أسنده إلى أمانة عادية يجعل الله تعالى قال صاحب الهداية في كتابه مختار الدوازل وأما علم النجوم فهو في نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسمان حسابي وانه حق وقد نطق به الكتاب قال تعالى ٣ والشمس والقمر بحسبان أى سيرهما بحسبان واستدلوا بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وتدره وهو جائز كاستدلال الطبيب بالنبض على الصحة والمرض ولولم يعتد بقضاء الله تعالى أو ادعى علم الغيب بنفسه يكفر اه ونمام تحقيق هذا المقام يطلب من رسالتنا سائل الحسام الهندي (قوله الداعي إلى الإلحاد) قد ماعن ابن كمال بيانه (قوله والاباحي) أي الذي يعتقد إباحة المحرمات وهو معتقد الزنادقة في فتاوى قارئ الهداية الزنديق هو الذي يقول ببيعة الدهر ويعتقد أن الأموال والحرم مشتركة اه وفي رسالة ابن كمال عن الامام العزالي في كتاب التفرقة بين الاسلام والزندقة ومن جنس ذلك ما يدعيه بعض من يدعي التصوف انه بلغ حالة بينه وبين الله تعالى أسقطت عنه الصلاة وحل له شرب المسكر والمعاصي وأكل مال السلطان فهذا مما لا أشك في وجوب قتله اذ ضرره في الدين أعظم وينفتح به باب من الإباحة لا يسدوه مرر هذا فوق مرر من يقول بالإباحة مطلقا فانه يمتنع عن الأصحاء إليه لظهور كفره أما هذا فبرغم انه لم يرتكب الاتخاص عموم التكليف بمن ليس له مثل درجته في الدين ويتدعى هذا إلى أن يدعى كل فاسق مثل حاله اه ملخصا في نور العيون عن التهديد أهل الأهواء اذ اظهرت بدعتهم بحيث توجب الكفر فانه يباح قتلهم جميعا اذ لم يرجعوا ولم يتوبوا واذا تابوا وأسلموا تقبل توبتهم جميعا

لا توبة له وفي الشمسي
الكاهن قبل كالمسحر وفي
حاشية البضاوي ملخصا
الداعي إلى الإلحاد والاباحي
كالزنديق وفي الغص والمناق
الذي يظن الكفر ويظهر
الاسلام كالزنديق

مطالب في الكاهن والعراف

مطالب في دعوى علم الغيب

٣ قوله والشمس والقمر
بحسبان كذا بخطه
والتلاوة الشمس والقمر
بحسبان بدون واو اه
مصححه

الاباحية والغالية والشبيعة من الروافض والقرامطة والزنادقة من الفلاسفة لا تقبل توبتهم بحال من الاحوال ويقتل بعد التوبة وقبلها لانهم لم يعتقدوا بالصانع تعالى حتى يتوبوا ويرجعوا اليه وقال بعضهم ان تاب قبل الاخذ والاطهار تقبل توبته والا فلا وهو قياس قول أبي حنيفة وهو حسن جدا فاما في بدعة لا توجب الكفر فانه يجب التعزيز بأي وجه يمكن أن يمنع من ذلك فان لم يمكن بلا حيس وضرب بجوز حيسه وضربه وكذا لو لم يمكن المنع بالسيوف ان كان رئيسهم ومقتداهم جاز قتلهم سياسة وامتناعا والمبتدع لوله دلالة ودعوة للناس الى بدعته ويتوهم منه أن ينشر البدعة وان لم يحكم بكفره جاز للسلطان قتله سياسة وزجرا لان فسادهم أعلى وأعم حيث يؤثر في الدين والبدعة لو كانت كفرا يباح قتل أصحابها عاما ولولم تكن كفرا يقتل معلمهم ورئيسهم زجرا وامتناعا اهـ (قوله الذي لا يتدين بدين) يحتمل أن يكون المراد به الذي لا يستقر على دين أو الذي يكون اعتقاده خارجا عن جميع الاديان والثاني هو الظاهر من كلامه الذي سنده كره عنه وقدمنا عن رسالة ابن كمال تفسيره سرعا بمن يظن الكفر وهذا أعم (قوله وتما فيه) أي في الفتح حيث قال ويجب أن يكون حكم المنافق في عدم قبوله توبته كالزنديق لان ذلك في الزنديق لعدم الاطمئنان الى ما يظهر من التوبة اذا كان يخفي كفره الذي هو عدم اعتقاده ديننا والمنافق مثله في الانحفاء وعلى هذا فطريق العلم بحاله اما بان يعثر بعض الناس عليه أو يسره الى من أمن اليه اهـ * (تنبيه) * يعلم مما هنا حكم الدروز والنيامنة فانهم في البلاد الشامية يظهرون الاسلام والصوم والصلاة مع انهم يعتقدون تناسخ الارواح وحل الجبر والزنا وأن اللوهمية تظهر في شخص بعد شخص ويحسدون الحشر والصوم والصلاة والحج ويقولون المسمى بهم غير المعنى المراد ويتكلمون في جناب نبينا صلى الله عليه وسلم كلمات فظيمة وللعلامة المحقق عبد الرحمن العمادي فيهم فتوى مطولة وذكر فيها أنهم ينتحلون عقائد النصرانية والاسماعيلية الذين يلقبون بالقرامطة والباطنية الذين ذكرهم صاحب المواقف ونقل عن علماء المذاهب الاربعة انه لا يحل اقرارهم في ديار الاسلام بحرية ولا غيرها ولا تحل مناكتهم ولا ذبايحهم وفيهم فتوى في الخيرية أيضا فراجعها والحاصل أنهم يصدق عليهم اسم الزنديق والمنافق والمحد ولا يخفى ان اقرارهم بالشهادتين مع هذا الاعتقاد الخبيث لا يجعلهم في حكم المرتد لعدم التصديق ولا يصح اسلام أحدهم ظاهرا الا بشرط التبري عن جميع ما يخالف دين الاسلام لانهم يدعون الاسلام ويقرون بالشهادتين وبعد الظاهر بهم لا تقبل توبتهم أصلا وذكر في التاترخانية انه سئل فقهاء سمرقند عن رجل يظهر الاسلام والايمان ثم أقر بأني كنت أعتقد مع ذلك مذهب القرامطة وأدعو اليه والآن تبت ورجعت وهو يظهر الآن ما كان يظهره قبل من الاسلام والايمان قال أبو عبد الكريم ابن محمد قتل القرامطة واستئصالهم فرض وأما هذا الرجل الواحد فبعض مشايخنا قال ينبغي قتل أي طالب غفلته في عرفان مذهبه وقال بعضهم يقتل بلا استغفال لان من ظهر منه ذلك ودعا الناس لا يصدق فيما يدعى بعدم التوبة ولو قبل منه ذلك لهدموا الاسلام وأضلوا المسلمين من غير أن يمكن قتلهم وأطال في ذلك ونقل عدة فتاوى عن أئمتنا وغيرهم بخود ذلك لكن تقدم اعتماد قبول التوبة قبل الاخذ بعده (قوله لكن في حظر الخانية) أي في كتاب الحظر والاباحة منها والاستدراك على قول الفتح أولا أي أولم يعتقد تحريمه وقد مرنا في الفتح نقل ذلك عن أصحابنا وأنه اختاروا أنه لا يكفر ما لم يعتقد ما يوجب الكفر لكنه يقتل ولعل ما نقله عن الأصحاب مبني على أن السحر لا يتم الا بمجاهد وكفر كما يفيد قوله تعالى وما يعلمان من أحد حتى يقولوا انما نحن فتنة فلا تكفر وعلى هذا فغير المكفر لا يسمى سحرا أو يؤيده ما قدمناه عن المختارات من أن المراد بالساحر غير المشعوذ ولا صاحب الطلسم ولا من يعتقد الاسلام أي بأن لم يفعل أو يعتقد ما ينافي الاسلام ولذا قال هنا ولا يعتقد ففقد علم انه لا يسمى ساحرا ما لم يعتقد أو يفعل ما هو كفر والله سبحانه أعلم (قوله فالاستثنى أحد عشر) أي من قوله وكل مسلم ارتد فتوبته مقبولة الا أحد عشر من تكررت ردة وساب النبي صلى الله عليه وسلم وساب أحد الشيخين والساحر والزنديق والخناق والكاهن والمحد والاباحي

مطلب في أهل الأهواء
إذا ظهرت بدعتهم

الذي لا يتدين بدين وكذا
من علم أنه ينكر في الباطن
بعض الضروريات كحرمة
الخمر ويظهر اعتقاده حرمة
وتما فيه وفيه يكفر الساحر
بتعلمه ودعاه اعتقد تحريمه
أولا ويقتل انتهى لكن
في حظر الخانية لو استعمله
للجسرة والامتحان ولا
يعتقده لا يكفر وحينئذ
فالمستثنى أحد عشر
(و) اعلم أن كل مسلم
ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا
جماعة

مطلب حكم الدروز
والنيامنة والصبرية
والاسماعيلية

مطلب جملة من لا تقبل
توبته

٣ (المرأة والخنثى ومن
اسلامه تبعا والصبي
اذا أسلم والمكره على
الاسلام ومن ثبت اسلامه
بشهادة رجلين ثم رجعا) زاد
في الاشباه ومن ثبت اسلامه
بشهادة رجل واحد وامرأتين
انتهى ولو شهد نصرانيان
على نصراني انه أسلم وهو
ينكر لم تقبل شهادتهما
وقبل تقبل ولو على نصرانية
قبلت اتفاقا وتماها في آخر
كراهية الدرر ويلحق
بالصبي من ولدته المرتدة
بينما اذا بلغ مرتدا والسكران
اذا أسلم وكذا الاقبط لان
اسلامه حكمي لا حقيقي
وقيد في الحانية وغيرها
المكره بالحربي أما الذي
والمستأن ولا يصح اسلامه
انتهى لكن حله المصنف
في كتاب الاكرام على جواب
القياس وفي الاستحسان
يصح فليحفظ وحديثه
فالمستثنى أربعة عشر
(شهدوا على مسلم بالردة
وهو منكرو لا يتعرض له)
لأنه كذب الشهود والعدول
بـ (لان انكاره توبة
ورجوع) بمعنى فيمنع
القتل فقط وثبت بقية
أحكام المرتد

٣ مطلب جلة من لا يقتل
اذا ارتد

والمنافق ومنكر بعض الضرورات باطنا اه ح قلت لكن الساحر لا يلزم أن يكون مرتدا بأن يكون
مسلم أصليا ثم فعل ذلك فانه يقتل ولو كافرا ككافر والخناق غير كافر وانما يقتل لسعيه بالفساد كما قدمناه
وأما الزنديق الداعي والمخدوم ابده فيكفي فيه اظهاره للاسلام وان كان كافرا أصليا فعلم أن المراد بيان جلة
من لا تقبل توبته سواء كان مسلما ارتد أو لم يرتد أو كان كافرا أصليا وعليه فكان المناسب ذكر قطاع
الطريق وكذا أهل الأهواء ككافر عن التمسيد وكذا العواني ككافر في باب التعزير وكذا كل من وجب
عليه حدونا أو سرقة أو قذف أو شرب أو ما ذكره صاحب النسخ صلى الله عليه وسلم أو أحد الشخين فقد
علمت ما فيه (قوله المرأة) يستثنى منها المرتدة بالسحر ككافر وهو الاصح ككافي البحر (قوله والخنثى)
أي المشكل فانه اذا ارتد لم يقتل ويحبس ويحبس على الاسلام بحر عن التارخانية (قوله ومن اسلامه
تبعا) صوابه تبعا اه ح قال في البحر عن البدائع صبي أبواه مسلمان حتى حكمه باسلامه تبعا لأبويه
فباغ كافرا ولم يسمع منه اقرار باللسان بعد البلوغ لا يقتل لانعدام الردة منه اذ هي اسم للتكذيب بعد سابقه
التصديق ولم يوجد منه التصديق بعد البلوغ حتى لو أقر بالاسلام ثم ارتد يقتل ولكنه في الأولى يحبس لانه
كان له حكم الاسلام قبل البلوغ تبعا والحكم في أكسابه كالحكم في أكساب المرتد لانه مرتد حكما اه
(قوله والصبي اذا أسلم) أي استقلا لا بنفسه لا تبعا لأبويه والافهوا المسئلة المارة وأطاق عدم قتله فشم
ما بعد البلوغ ففي البحر لو بلغ مرتدا لا يقتل استحضارنا لقيام الشبهة باختلاف العلماء في صحة اسلامه
وسواء أتى الكلام في اسلامه وردته وبقي مسئلة أخرى ذكرها في البحر والفتح عن المبسوط وهي ما لو ارتد
الصبي في صغره فعلم أن الأولى فيما اذا ارتد حال البلوغ أي قبل أن يقر بالاسلام (قوله والمكره على الاسلام)
لان الحكم باسلامه من حيث الظاهر لان قيام السيف على رأسه ظاهر في عدم الاعتقاد فيصير شبهة في
اسقاط القتل فتح وفيه بعد فله هذه المسائل عن المبسوط قال وفي كل ذلك يجبر على الاسلام ولو قتله قاتل
قبل أن يسلم لا يلزمه شيء (قوله ثم رجعا) لان الرجوع شبهة الكذب في الشهادة (قوله ومن ثبت اسلامه
بشهادة رجل وامرأتين) هذا على رواية النوادر كما ستره ح (قوله وتقبل) يوهم ان المسئلة الأولى
اتفاقية وليس كذلك ويمكن ارجاعه للمسئلتين (قوله ولو على نصرانية قبلت اتفاقا) لان المرتدة لا تقبل
بخلاف المرتد ولكنها تجبر على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين على
الاسلام وشهادة نصرانيين على نصراني انه أسلم وهذا هو الذي في آخر كراهية الدرر كافي ح واعة مد
فاضل خان قول الامام بعدم القتل بشهادة النساء وان كان يجبر على الاسلام لان أي نفس كانت لا تقبل
بشهادة النساء ط عن فوح أفندي (قوله من ولدته المرتدة بيما) لانه يجبر على الاسلام كأمة لكنه
لا يقتل كمن كان اسلامه تبعا لأبويه ولم يصف الاسلام فبلغ كافرا ككافرو قوله بيننا أي المسلمين غير قيدا
سيأتي من أن الزوجين لو ارتداهما فوالت ولدا يجبر بالضرب على الاسلام وان حبست به ثمة (قوله والسكران
اذا أسلم) يعني فان اسلامه يصح فان ارتد لا يقتل كالصبي العاقل اذا ارتد بحر عن التارخانية قلت أي ان ارتد
بعد صحوه لا يقتل لان في اسلامه شبهة (قوله لان اسلامه حكمي) أي بتبعية الدار كسيأتي في باب (قوله وفي
الاستحسان يصح) وهو المعمول به وملي وهو الصواب ط عن بعض العلماء قلت ووجهه ان الحربى انما
يقاتل على الاسلام أصالة فلا يمتأني فيه قياس واستحسان بخلاف الذي فانه بعد اتمام الذمة لا يقاتل عليه
فالقياس أن لا يصح اسلامه بالاكرام ولا تصح ردة المسلم به وفي الاستحسان يصح لكن لو ارتد لا يقتل وتقدم
وجهه (قوله فالمستثنى أربعة عشر) لان المكره تحت ثلاثة الحربى والذى والمستأن وشهادة نصرانيين
على نصراني أو نصرانية صورتان والباقي ظاهر (قوله لان انكاره توبة ورجوع) ظاهره ولو بدون
اقرار بالشهادتين وهو ظاهر قول المتون أول الباب واسلامه أن يشرأع الايمان حيث لم يذكر والاقرار
بالشهادتين ويحتمل أن يكون المراد الانكار مع الاقرار به ما يؤيده ما في كافي الحسا كم واذا رفعت المرتدة الى

الامام فقالت ما اردتدذ وأما أنتهدذ أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله كان هذا توبة منها اه تأمل ثم
 رأيت في البيري على الاشياء قال كون مجرد الانكار توبة غير مراد بل ذلك مقيد بثلاثة قيود قال في الذخيرة
 عن بشر بن الوليد اذا جحد المرتد الردة وأقر بالتوحيد وبمعرفته رسول الله صلى الله عليه وسلم وبدين الاسلام
 فهذا منه توبة اه (قوله كبطاع عمل) يأتي الكلام عليه (قوله وبطلان وقف) أي الذي وقفه حال اسلامه
 سواء كان على قرينة ابتداء أو على ذريته ثم على المساكين لانه قرينة ولا بقاء لهم مع وجود الردة واذا عاد مسلما
 لا يعود وقفه الا بتجديد منسبه واذا مات أو قتل أو لحق كان الوقف ميراثا بين ورثته بغير طلاق اجماعا ثم اذا تاب
 وبينونة زوجة) وتكون فسحاء عندهما وقال محمد مرفقة بطلاق ولو هي المرتدة فبغير طلاق اجماعا ثم اذا تاب
 وأسلم ترتفع تلك البينونة بيري عن شرح الطحاوي وأقره السيد أبو السعود في حاشية الاشياء قلت والظاهر
 ان قوله ترتفع أصله لا ترتفع فسقطت لفظة لا الناقبة من قلم السامخ والافهوخ مخالف لفرعهم الكثيرة المقررة
 في باب نكاح الكافر وغيره المصرحة بلزوم تجديد النكاح ومنهما ما يأتي قريبا وصرح في البحر عن العناية
 ان البينونة لا تتوقف على اسلامه كبطلان وقفه فانه لا يعود صحيحا باسلامه تأمل (قوله لو فيما تقبل توبته)
 شرط في قوله السابق فيمنع القتل ط (قوله ككافر) قدمنا ما فيه (قوله وقد رأيت من يغلط في هذا المحل)
 أي حيث فهم ان الشهادة لا تقبل أصلا حتى في بقية الاحكام المذكورة (قوله فالمستثنى أربعة عشر) صوابه
 خمسة عشر لان هذا زائد على ما تقدم والوجه فيه انه لم يثبت حقيقة وانما تاب ككاتب جعل انكاره توبة فهو داخل
 في المسلم الذي ارتد ولم يثبت ط (قوله وأولاده وأولاد زنا) كذا في فصول العمادى لكن ذكر في نور العيون
 ويجدد بينهما النكاح ان رضيت زوجته بالعود اليه والا فلا تجبر والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد
 الردة يثبت نسبته منه لكن يكون زنا اه قات واجل ثبوت النسب لشبهة الخلاف فانهم عند الشافعي لا تبين
 منه تأمل (قوله والتوبة) أي تجديد الاسلام (قوله وتجديد النكاح) أي احتياطا كما في الفصول
 العمادية وزاد فيها قسم ثالثا فقال وما كان خطأ من اللفاظ ولا يوجب الكفر فقائله يقر على حاله ولا يؤمر
 بتجديد النكاح ولكن يؤمر بالاستغفار والرجوع عن ذلك وقوله احتياطا أي يأمره المفتي بالتجديد
 ليكون وطؤه حلالا باتفاق وظاهره انه لا يحكم القاضي بالفرقة بينهما وانه قدم ان المراد بالاختلاف ولو
 رواية ضعيفة ولو في غير المذهب (قوله بخلاف المرتدة) أي فانها تسترق بعد اللحاق بدار الحرب وتجبر على
 الاسلام بالضرب والحبس ولا تقتل كما صرح به في البدائع ولا يكون استرقاقها مسقطا عنها الجبر على
 الاسلام كلوارتدت الامة ابتداء فانها تجبر على الاسلام بغير (قوله ويرزول ملك المرتد الخ) أي خلافا لهما
 وفي البدائع لا خلاف أنه اذا أسلم فأمواله باقية على ملكه وانه اذا مات أو قتل أو لحق تزول عن ملكه وانما
 الخلاف في زوالها بهذه الثلاثة مقصورا على الحال عندهما ومستند الى وقت وجود الردة عنده وتظهر
 الثمرة في تصرفاته فعندهما نافذة قبل الاسلام وعندهما وقوفة لوقوف املاكه اه قيد بالملك لانه لا توقف
 في اجباط طاعته وفرقة زوجته وتجديد الايمان فان الارتداد فيها عمل عملة كذا في العناية وتقسم أن من
 عباداته التي بطلت وقفه وانه لا يعود باسلامه وكذا لا توقف في بطلان ايجاره واستجاره ووصيته وايضائه
 وتوكيله ووكالته ونماه في الجرفات ويستثنى من فرقة الزوجية ما لو ارتد معافاته يبق النكاح كما صرح به في
 العناية وفي البحر وأفاد أن الكلام في الحر ولذا قال في الخانية وتصرف المكاتب في ردته نافذ في قولهم زاد
 في النهر عن السراج وكسبه حال الردة لولاه (قوله فان أسلم الخ) جملة مفسر لما قبلها ط (قوله ورث
 كسب اسلامه وارثه المسلم) أشار الى أن المعتبر وجود الوارث عند الموت أو القتل أو الحكم باللعاق
 وهو رواية محمد عن الامام وهو الاصح وروى عنه اعتبار وقت الردة وروى اعتبارها مع ما على الاصح
 لو كان له ولد كافر أو عبد يوم الردة فعتق أو أسلم بعد ما قبل أحد الثلاثة ورثه وكذا لو ولد من علق حدث
 بعدها اذا كان مسلما تبعه لاسمه بان علق من أمة مسلمة ونماه في البحر لكن قوله أو الحكم باللعاق

كسب عمل وبطلان وقف
 وبينونة زوجة لو فيما تقبل
 توبته والقتل كالردة بسببه
 عليه الصلاة والسلام كما
 أشبهه زاد في البحر وقد
 رأيت من يغلط في هذا
 المحل وأقره المصنف وحيث
 فالمستثنى أربعة عشر وفي
 شرح الوهبانية للشرنبلالي
 ما يكون كفر اتفقا في بطل
 العمل والنكاح وأولاده
 أولاد زنا وما فيه خلاف
 يؤمر بالاستغفار والتوبة
 وتجديد النكاح (ولا يترك)
 المرتد (على ردته باعطاء
 الجزية ولا بأمان موت
 ولا بأمان مؤبد ولا يجوز
 استرقاقه بعد اللحاق) بدار
 الحرب بخلاف المرتدة حانية
 (والكفر) كله (مسألة
 واحدة) خلافا للشافعي
 (فلوته صريحا ودى أو عكسه
 ترك على حاله) ولم يجبر
 على العود (ويرزول ملك
 المرتد عن ماله زوالا موقفا
 فان أسلم عاد ملكه وان مات
 أو قتل على ردته) أو حكم
 بلحقه (ورث كسب اسلامه
 وارثه المسلم)

خلاف الأصح فإن الأصح وهو ظاهر الرواية اعتبار وجود الوارث عند اللحاق وروى عند الحكم به كما
 في شرح السير الكبير (قوله ولو زوجته) لأنه بالردة كأنه مرض مرض الموت لا اختياره سبب المرض
 بأصراره على الكفر مختاراً حتى قتل نهر (قوله بشرط العدة) قال في النهر هذا يقتضي أن غير المدخول
 به لا يرث أصير وروى بالردة الأجنبية وليست الردة موتاً حقيقياً بل دليل أن المدخولة إنما تعتد بعد موته بالخوض
 لا بالأشهر فلا تنقض سبب الارث والارث وان استند إلى الردة لكن يقرر عند الموت هذا حاصل ما في الفتح
 اهـ (قوله بعد قضاء دين إسلامه الخ) هذا أعني قضاء دين إسلامه من كسب الإسلام ودين الردة من كسبها
 رواية زفر عن الإمام وروى أبو يوسف عنه أنه من كسب الردة الآن لا يني فيبقى الباقي من كسب الإسلام
 وروى الحسن عنه أنه من كسب الإسلام الآن لا يني فيبقى الباقي من كسب الردة قال في البسائر
 والولو الجبسة وهو الصحيح لأن دين الميت إنما يقتضي من ماله وهو كسب إسلامه فأما كسب الردة فلجماعة
 المسلمين فلا يقتضي منه الدين الا لضرورة فإذا لم يفتح تحقق نهر فمافي المتن تبعاً للكتف كفا في البحر
 قلت لكن الحكم عليه بالضعف غير مسلم فإنه جرى عليه أصحاب المتن كالتحار والوفاية والمواهب
 والملتقى وهي موضوعة لنقل المذهب كما صرحوا به * (تنبيه) * في القهستانى هذا إذا كان له كسبان
 والاقتضى مما كان بالاختلاف وهذا أيضاً ثابت الدين بغير الاقرار والاقتضى كسب الردة (قوله وكسب
 رده في) أي للمسلمين في موضع بيت المال نهستانى والمراد ما كتبه قبل اللحاق أما ما كتبه في دار
 الحرب فهو لابنه الذي ارتد ولحق معه إذا مات مرتداً لأنه اكتسبه وهو من أهل الحرب وهم يتوارثون فيما
 بينهم فلو لحق معه من مسلم ورث كسب إسلامه فقط وتعامه في شرح السير (قوله وقالاميراث أيضاً) لأن
 زوال ملكه عندهما مقصور على الحال كما مر (قوله ككسب المرتدة) فإنه لو رثتها ويرثها زوجها المسلم ان
 ارتدت وهي مريضة لقصد إبطال حقه وان كانت صحيحة لا يرثها لأنه لا تقتل فلم يتعلق حقه بها بالردة
 بخلاف المرتد والحاصل أن زوجة المرتدة منه مطلقاً وزوج المرتدة لا يرثها إلا إذا ارتدت وهي مريضة بحر
 وسيأتى أيضاً (قوله وان حكم لحاقه) كان الأولى للمصنف أن يذكر الحكم باللحاق أولاً كما عبر الشارح
 ويقول وعق مدبره الخ عطف على ورث لئلا يوهى اختصاص العتق بالحكم باللحاق وان كان يفهم منه أن
 الموت والقتل مثله فإنه تطويل بلا فائدة كما أفاده ح (قوله من ثلث ماله) الظاهر أن المراد به كسب
 الإسلام ح وبه جزم ط بناء على ما مر من الصحيح (قوله وحل دينه) لأنه باللحاق صار من أهل الحرب
 وهم أموات في حق أحكام الإسلام فصار كالموت لأنه لا يستقر لحاقه إلا بالقضاء لاحتمال العود وإذا قرر
 موته ثبتت الأحكام المتعلقة به كما ذكر نهر (قوله ويؤدى مكاتبه) أي يؤدى بدل كتابته (قوله والولاء
 للمرتد) أي لورثته ابتداءً فيرثه العصبية بنفسه بخلاف ما إذا كان للورثة فإنه يدخل فيه الأماث ط (قوله
 وينبغي الخ) اعلم أن بعضهم لا يشترط القضاء باللحاق بل يكفي بالقضاء بحكم من أحكامه وعامتهم على أنه بشرط
 القضاء به سابقاً على القضاء بالأحكام أفاده في المجتبى ونحوه في الفتح وظاهره أن القضاء باللحاق قصده الصحيح
 وينبغي أن لا يصح إلا في ضمن دعوى حق لا بعد لان اللحاق كالموت ويوم الموت لا يدخل تحت القضاء فينبغي
 أن لا يدخل اللحاق تحت القضاء قصداً بحر قال في النهر وأقول ليس معنى الحكم بالحاقه سابقاً على هذه
 الأمور أن يقول ابتداءً حكمت بالحاقه بل إذا ادعى مدبر مثلاً على وارثه أنه لحق بدار الحرب مرتداً وأنه عتق
 بسببه وثبت ذلك عند القاضي حكم أولاً بالحاقه ثم يعتق ذلك المدبر كما يعرف ذلك من كلامهم اهـ ونحوه في
 شرح المقدسى والحاصل أن ما في المجتبى من الخلاف معناه أنه لو حكم القاضي بعتق المدبر يكفي عند البعض
 لثبوت اللحاق ضمناً وأما عند العامة فلا بد من حكمه أولاً باللحاق لأنه السبب وفي كونه في حكم الموت خلاف
 الشافعى ولشبهة الخلاف لا بد من الحكم به أولاً ثم بالعتق وليس المراد أنه يحكم باللحاق قبل دعوى المدبر مثلاً
 حتى يرد ما قاله في البحر فقول الشارح إلا في ضمن دعوى حق العبد معناه أن يسبق دعوى حق العبد بحكم

ولو زوجته بشرط العدة
 زياحي (بعد قضاء دين إسلامه
 وكسب رده في بعد قضاء
 دين رده) وقالاميراث أيضاً
 ككسب المرتدة (وان
 حكم) القاضي (لحاقه عتق
 مدبره) من ثلث ماله (وأم
 ولده) من كل ماله (وحل
 دينه) وقسم ماله ويؤدى
 مكاتبه إلى الورثة والولاء
 للمرتد لأنه المعتق بدائع
 وينبغي أن لا يصح القضاء
 به إلا في ضمن دعوى حق
 العبد نهر

به أولا ثم بما ادعاه العبد لانه الذي في النهر وليس المراد انه يكتب عن الحكم به بالحكم بما ادعاه ليه ثبت
الحكم بالعاق في ضمن الحكم الاول فانهم (قوله واعلم الخ) بيان لنصرفه حال رده به بعد بيان حكم
املاكه قبل رده ببحر (قوله على أربعة أقسام) نافذ اتفاقا باطل اتفاقا موقوف اتفاقا موقوف
عنده نافذ عندهما ط (قوله ما لا يعتمد تمام ولاية) قال الزيلعي لانها لا تستدعي الولاية ولا تعتمد حقيقة
المالك حتى صحت هذه التصرفات من العبد مع قصور ولايته اه ط (قوله الاستيلاء) صورته اذا جاءت بولد
فادعاه ثبت نسبه منه ويرث ذلك الولد مع ورثته وتصير الجارية أم ولده ببحر ط (قوله والطلاق) أي
مادامت في العدة لان الحرمة بالردة غير متأبدة لارتفاعها بالاسلام فيقع طلاقه عليها في العدة بخلاف حرمة
الحرمة فانها لا غاية لها فلا يفيد لحوق الطلاق فائدة فتح من باب نكاح الكافر وقد منها هناك عن الخاتمة ان
طلاقه انما يقع قبل لحوقه فلو لحق بدرا الحرب فطلق امرأته لا يقع الا اذا عاد مسلما وهي في العدة فطلاقها
وأوردانه كيف يتصور طلاقه ونديات برده وأجيب بانه لا يلزم من وقوع البينة امتناع الطلاق وقد
سلف ان المبانة يلحقها الصريح في العدة ببحر أي ولو كان الواقع بذلك الصريح باثنا كالطلاق الثلاث
أو على مال وكذا لو قال أنت طالق بائن وأما قولهم ان البائن لا يلحق البائن فذلك اذا أمكن جعله اخبارا عن
الاول حتى لو قال أبنتك بأخرى يقع كما تقدم في النكاحيات فانهم (قوله وتسليم الشفعة والجحر) قال في البحر
ولا يمكن توقف التسليم لان الشفعة بطلت به مطاقا وأما الجحر فيصح بحق الملك فحقيقة الملك الموقوف أولى
اه قلت ومفهومه ان له قبل اسلامه الاخذ بالشفعة والذي في شرح السيرة ان ذلك قول محمد وفي قول أبي
حنيفة لا شفعة له حتى يسلم فلو لم يسلم ولم يطلب بطلت شفيعته لتركه الطالب بعد التمكن بأن يسلم (قوله
ما يعتمد الملة) أي ما يكون الاعتماد في صحته على كون فاعله معتقدا ملة من المال ط أي والمراد لانه
أصلا لانه لا يقر على ما انتقل اليه وليس المراد ملة سماوية لانه لا يراد لنكاح الجوسى والوثني صحيح
ولاملة لهما سماوية بل المراد الاعم (قوله النكاح) أي ولو لم يرد مثله (قوله والذبيحة) الاولى والذبيحة لانه
من التصرفات (قوله والصيد) أي بالكاب والبازي ومثله الرمي ببحر (قوله والشهادة) أي أداؤها
لا تحملها ط وذكر في الاشياء عن شهادات الولوالجية انه يبطل ما رواه غيره من الحديث فلا يجوز للاسماع
منه أن يرويه عنه به رده اه ولكن كلامنا فيما فعله في رده وهذا قبلها (قوله والارث) فلا يرث أحدا
ولا يرثه أحدا كما كذب في رده بخلاف كسب اسلامه فانه يرثه ورثته كما مر لاستناده الى ما قبلها وهو ارث
مسلم من مثله والكلام في ارث المرتد فانهم (قوله ما يعتمد المساواة) أي بين المتعاقدين في الدين (قوله وهو
المفاوضة) فاذا فاض مسلما توقفت اتفاقا ان أسلم فغدت وان هلك بطلت وتصير عتقا من الاصل عندهما
وتبطل عنده ببحر عن الخاتمة (قوله أو ولاية متعدية) أي الى غيره (قوله ويتوقف منه عند الامام) بناء
على زوال الملك كما سلف نهر (قوله وينفذ عندهما) الا أنه عند أبي يوسف تصح كما تصح من الصحيح لان
الظاهر عوده الى الاسلام وعند محمد كما تصح من المريض لانها تنفذ الى القتل طاهر ط من البحر (قوله
والصرف والسلم) من عطف الخاص لانهم من عقود المبايعات ط (قوله والهبة) هي من قبيل المبادلة ان
كانت بعوض كفي النهر ومن قبيل التبرع ان لم تكن ح (قوله والرهن) لانه مضمون عند الهالك
بالدين فهو معاوضة ما لا (قوله والصلح عن اقرار) أي فيكون مبادلة وأما اذا كان عن انكار أو سكوت
فالمدكور في كتاب الصلح انه معاوضة في حق المدعي وفداء عيدين وقطع نزاع في حق الآخر ومقتضاه انه ان كان
المرتد مدعيا فهو داخل في عقود المبادلة وان كان مدعى عليه يدخل في عقد التبرع فأما ط لكن في كونه
تبرعا نظرا لانه لم يدفع المال مجانا بل اداة ليمينه فهو خارج عن مبادلة المال بالمال وعن عقد التبرع تأمل
(قوله لانه مبادلة حكمية) وجهه ما قالوا ان الدين يقضى بمثله وتقع المقاصة فقبض الدين أخذ بذيل ما تحقق
في دمه المديس ط (قوله والوصية) أي التي في حال رده أما التي في حال اسلامه فالمدكور في طاهر الرواية

(و) اعلم أن تصرفات المرتد
على أربعة أقسام (و) ينفذ
منه) اتفاقا ما لا يعتمد تمام
ولاية وهي خمس (الاستيلاء
والطلاق وقبول الهبة
وتسليم الشفعة والجحر على
عنده) المأذون (ويصل
منه) اتفاقا ما يعتمد الملة وهي
خمس (النكاح والذبيحة
والصيد والشهادة والارث
ويتوقف منه) اتفاقا
ما يعتمد المساواة وهو
(المفاوضة) أو ولاية
متعدية (و) هو (التصرف
على ولده الصغير) يتوقف
منه عند الامام وينفذ
عندهما كل ما كان مبادلة
مال بمال أو عقد تبرع
ك(المبايعات) والصرف
والسلم (والعتق والتدبير
والسكابة والهبة) والرهن
(والاجارة) والصلح عن
اقرار وقبض الدين لانه
مبادلة حكمية (والوصية)

من المبسوط وغيره انها تبطل قربة كانت أو غير قربة من غير ذلك خلاف وتعمامه في الشرع بلالية عن الفتح
(قوله وبقي الخ) لما فرغ من ذكر المنقول في الاقسام الاربعة ذكر أشياء لم يصرحوا بها فانهم (قوله ولا
شك في بطلانها) أما الامان فلانه لا يصح من الذي فن المرتد أولى وأما العقل فلان المرتد لا ينصر ولا ينصر
والعقل بالنصرة ح (قوله فينبغي عدم جوازها) عبارة النهر فلا ينبغي التردد في جوازها منه اهـ فلفظة
عدم من سبق القلم (قوله بطل ذلك كله) الاشارة ترجع الى المتوقف اتفاقا والمتوقف عند الامام ط
(قوله فمكانه لم يرتد) فلا يعتق مديروه وأم ولده ولا تحل ديونه وله ابطال ما تصرف فيه الوارث لكونه فضوليا
بحر وماع وارثه يعود للملكة بلا قضاء ولا رضامن الوارث در منتهى قلت وكذا يبطال ما تصرف فيه بنفسه
بعد اللحاق قبل الحكم به كالأعتق عبده الذي في دار الاسلام أو بآء من مسلم في دار الحرب ثم يرجع ثانيا
قبل الحكم بلحاظه فإله مردود عليه وجميع ما صنع فيه باطل لانه بالحق زال ملكه وانما توقف على القضاء
دخوله في ملك وارثه فتصرفه به والحق صادف ما لا غير مملوك له فلا ينفذ وان عاد الى ملكه بعد كالبائع بشرط
خيار المشتري اذا تصرف في المبيع لا ينفذ وان عاد الى ملكه بفسخ المشتري نعم لو أقر بحرية العبد أو بأنه
لفلان صح لانه ليس بأشياء انصرف بل هو اقرار لازم كالأقرار بعبد العير ثم ملكه اهـ ملخصا من شرح
السير الكبير (قوله وكالوعاد بعد الموت الحقيقي) أي لو أحيى الله تعالى ميتا حقيقة وأعادته الى دار الدنيا
كان له أخذ ما في يد ورثته بحر لأنه ذكروه بعد عود من حكم بلحاظه وكذا ذكره الزيلعي فمكانه على
الشارح ذكره بقوله وان جاء بعد كآفاده ح (قوله بقضاء أورضا) لان بقضاء القاضي بلحاظه صار
المال ملكا لورثته فلا يعود الا بالقضاء ألا ترى أن الوارث لو أعتق العبد بعد رجوع المرتد قبل القضاء برده
المال عليه نفذ عتقه ولم يضمن للمرتد شيئا كالأعتق قبل رجوع المرتد ومذايب استدلال على أنه لا ينفذ عتق
المرتد لان العتق يستدعي حقيقة الملك شرح السير ونقله في البحر عن التارحانية وبه جزم الزيلعي (قوله
ولو في بيت المال لا) قال في النهر وفي قوله وارثه ايماء الى أنه لا حق له فيما وجده من كسب رده لان أخذه
ليس بطريق الخلاف عنه بل لانه في ألتري أن الحرب لا يسـ ترد مال بهد اسلامه وهذا وان لم نر مسطورا
الأن القواعد تؤيده اهـ وأصل البحث لصاحب البحر وظاهره أن ما وضع في بيت المال لعدم الوارث له
أخذه ففي كلام الشارح ايهام كآفاده السيد أبو السعود (قوله أو أزاله الوارث عن ملكه) سواء كان بسبب
يقبل الفسخ كببيع أو هبة أو لا يقبله كعتق أو تدبير واستيلا دقانه يعضى ولا عود له فيه ولا يضمنه اهـ فتح
(قوله وله ولا عود له وأم ولده) أفاد أنهم لا يعودون في الرق لان القضاء بعتقه قد صح والعتق بعد نفاذه
لا يقبل البطلان فسخ (قوله ومكانه) مبتدأ وخبر (قوله ان لم يؤد) أي الى الورثة بدل الكفاية فبأخذها
من المكاتب وأمان أداء اليهم فلا سبيل له عليه لانه عتق بأداء المال والعتق لا يحتمل الفسخ وبأخذهم
المال لو فائما والاضمان عليهم كسائر أمواله بحر (قوله والمعصية تبقى بعد الردة) نقل ذلك مع التعليل
قبله في الخاتمة عن شمس الاثنا الخواص قال القهستاني ود كرا الترتائي انه يسقط عند العامة ما وقع حال
الردة وقبها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين اهـ وتعمامه فيه قلت والمراد أنه يسقط عند العامة
بالتوبة والعود الى الاسلام للحديث الاسلام يجب ما قبله وأما في حال الردة فيبقى ما فعله فيها أو قبها اذا مات
على رده لانه بالردة ازداد فوقه ما هو أعظم منه فكيف تصلح ما حية له بل الظاهر عوده معاصيه التي تاب منها
أيضالان التوبة طاعة وقد حبط طاعته ويدل له ما في التارحانية عن السراجية من ارتد ثم أسلم ثم كفر
ومات فإنه يؤخذ بعتقه الكفر الاول والثاني وهو قول الفقيه أبي الليث اهـ ثم لا يخفى أن هذا الحديث
يؤيد قول العامة ولا يافيه وجوب قضاء ما ركه من صلاة أو صيام ومطالبة بحقوق العباد لان قضاء ذلك
كأنه ثابت في ذمته وليس هو بنفس المعصية وانما المعصية اخراج العبادة عن وقتها وجبايتها على العبد فاذا
سقطت هذه المعصية لا يلزم سقوط الحق الثابت في ذمته كما أجاب بعض المحققين بذلك عن القول بتكفير

وبقي أمانه وعقله ولا شك
في بطلانها وأما ايداعه
واستيداعه والتقاطه
ولقطة فينبغي عدم جوازها
نهر (ان أسلم فذوان
هالك) بعوت أو قتل (أو لحق
بدار الحرب وحكم) بلحاظه
(بطل) ذلك كله (فان جاء
مسلم قبله) قبل الحكم
(مكانه لم يرتد) وكالوعاد
بعد الموت الحقيقي في زيلعي
(وان) جاء مسلما (بعده
وماله مع وارثه أخذه) بقضاء
أورضا ولو في بيت المال
لالانه في نهر (وان هالك)
ماله (أو أزاله) الوارث
(عن ملكه لا) يأخذه ولو
فائما لصحة القضاء وله ولا
مديروه وأم ولده ومكاتبه
ان لم يؤد وان عجز عا رقيقا
له بدائع (ويقتضى ما ترك
من عبادة في الاسلام) لان
ترك الصلاة والصيام معصية
والمعصية تبقى بعد الردة
مطالب المعصية تبقى بعد الردة

الحج المبرور والكفار والله سبحانه أعلم (قوله وما أدى منها فيه يبطل) في التنازلية معزي إلى التهمة قبل له لو تاب يعود حسنة قال هذه المسئلة مختلفة فعند أبي علي وأبي هاشم وأصحابنا أنه يعود وعند أبي القاسم الكعبي لا ونحن نقول أنه لا يعود ما بطل من ثوابه لكنه تعود طاعته المتقدمة مؤثرة في الثواب بعد اه بحر وفي شرح المقاصد للحمدة في التفتازاني في بحث التوبة ثم اختلفت المعترلة في أنه اذا سقط استحقاق عقاب المعصية بالتوبة هل يعود استحقاق ثواب الطاعة الذي أبطلته تلك المعصية فقال أبو علي وأبو هاشم لا لأن الطاعة تنعدم في الحال وانما يبقى استحقاق الثواب وقد سقط والساقط لا يعود وقال الكعبي نعم لأن الكبيرة لا تزال الطاعة وانما تمنع حكمها وهو المدح والتعظيم فلا تزال ثمرتها فاذا صار بالتوبة كأن لم تكن ظهرت ثمرة الطاعة كنور الشمس اذا زال الغيم وقال بعضهم وهو اختيار المأثورين لا يعود ثوابه السابق لكن تعود طاعته السالفة مؤثرة في استحقاق ثمراته وهو المدح والثواب في المستقبل بمنزلة شجرة احترقت بالنار أغصانها وثمارها ثم انطفأت النار فانه تعود أصل الشجرة وعروقها الى خضرتها وثمرتها اه وهذا يفيد أن الخلاف بين أبي علي وأبي هاشم وبين الكعبي على عكس ما مروا أن الخلاف في احباط الكفار للطاعات لان هؤلاء الجماعة من المعترلة وعندهم أن الكبيرة تخرج صاحبها من الايمان لكنها لا تدخله في الكفر وان كان يخاف النار ويلزم من اخراجه من الايمان حبط طاعاته فالكبيرة عندهم من هذه الجهة بمنزلة الردة عندنا فيصح نقل الخلاف المذكور الى الردة تأمل (قوله الا الحج) لان صبيته البيت المكرم وهو باق بخلاف غيره من العبادات التي اذا هالحوح سببها اولها اذا اولى الظاهر مثلاً ثم اردت ثم تاب في الوقت بعد الظهور لبقاء السبب وهو الوقت ولنا اعترض اقتضاه على ذكر الحج وتسميته قضاء بل هو اعادة لعدم خروج السبب (قوله لانه بالردة الحج) علة لقوله ولا يقضى ولقوله الا الحج ط (قوله اصاب مالا) أي أخذ وتولاه أو شيئاً أي فعل شيئاً الخ ط (قوله يعني المال المسروق لا الحد) الاولى ذكره عند قول المصنف يؤخذ به وليس ذلك في عبارة الخازنة ولا هو محل ايهام لان قوله أو حد مرفوع عطفاً على فاعل يجب لا منصوب عطفاً على مفعول اصاب حتى يحتاج للتأويل (قوله وأصله) أي القاعدة فيما ذكر ط (قوله انه يؤخذ بحق العبد) أي لا يسقط عنه ما جيع حقوق العباد الا القصاص في النفس فانه لا يسقط بغيره عن شرح الطحاوي (قوله ففيه التفصيل) وهو أنه يقضى ما ترك من عبادة في الاسلام كما مروا أما الحد ودفع في شرح السير لو اصاب المسلم مالا أو ما يجب به القصاص أو حد القذف ثم اردت أو اصابه وهو مرتد ثم لحق ثم تاب فهو مأخوذ به لا لو اصابه بعد اللحاق ثم أسلم وما اصابه المسلم من حدود الله تعالى في زنا أو سرقة أو قطع طريق ثم اردت أو اصابه بعد الردة ثم لحق ثم أسلم فهو موضوع عنه الا أنه يضمن المال المسروق والدم في قطع الطريق بالقصاص أو الدية لو خطأ على العاقلة ولو قبل الردة وفي ماله لو بعدهما وما اصابه من حد الشرب ثم اردت ثم أسلم قبل اللحاق لا يؤخذ به وكذا لو اصابه وهو مرتد محبوس في يد الامام ثم أسلم لان الحدود زواج عن أسبابها فلا بد من اعتقاد المرتكب حرمة السبب ويؤخذ بما سواه من حدوده تعالى لاعتقاده حرمة السبب وتمكن الامام من اقامته لكونه في يده فان لم يكن في يده حين اصابه ثم أسلم قبل اللحاق لا يؤخذ به أيضاً اه ملخصاً (قوله أو الدية) أي على عاقبته ان اصاب ذلك قبل الردة وفي ماله ان اصابه بعدها كما مر (قوله وحار بن زمانا) تأكيده لقوله ثم لحق وكذا بدون ذلك بالاولى (قوله أخبرت بارتداد زوجها) أي من رجلين أو رجل وامرأتين على رواية السير وعلى رواية كتاب الاستحسان يكفي خبر الواحد العدل لان حل التزوج وحرمة أمر ديني كالأخبار بموته والفرق على الرواية الاولى أن ردة الرجل يتعلق باستحقاق القتل كفي شرح السير الكبير للسرخسي ونقل المصنف عنه ان الاصح رواية الاستحسان ومثله في الشربة لامية معلاً بأن المقصود الاخبار بوقوع الفرقة لا انبسات الردة (قوله أو تطليقه ثلاثاً)

مطلب لو تاب المرتد هل يعود حسنة

(وما أدى منها فيه يبطل ولا يقضى) من العبادات (الا الحج) لانه بالردة صار كالكافر الاصل فاذا أسلم وهو غني فعليه الحج فقط (مسلم اصاب مالا أو شيئاً) يجب به القصاص أو حد السرقة (يعني المال المسروق لا الحد خانية وأصله أنه يؤخذ بحق العبد وأما غيره ففيه التفصيل) (أو الدية ثم اردت أو اصابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق) وحار بن زمانا (ثم جاء مسلماً يؤخذ به كله ولو اصابه بعد ما لحق مرتداً فأسلم لا) يؤخذ بشئ من ذلك لان الحربي لا يؤخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حال كونه حارباً لنا (أخبرت بارتداد زوجها) فلهما التزوج بالتزويج بعد العدة (استحساناً) كافي (الاخبار) من ثقة (بموته أو تطليقه) ثلاثاً وكذا لو لم يكن ثقة

فأثابها بكتاب طلاقها وأكبر
وأبها أنه حق لا بأس بان
تعتد وتزوجه مبسوط
(والمرتدة) ولو صغيرة أو
خنثى بحر (تجبس) أبدا
ولا تجالس ولا تؤاكل
حقائق (حتى تسلم ولا تقتل)
خلافًا للشافعي (وان قتلها
أحد لا يضمن) شيأ ولو أمة
في الأصح وتجبس عند
مولاهما لخدمته سوى الوطء
سواء طلب ذلك أم لا في
الأصح ويتولى ضربها
جمعاً بين الحقيين وليس
للمرتدة التزوجه بغير زوجها
به يفتى وعن الإمام نسرق
ولو في دار الإسلام ولو أفتى
به حسم القصد لها السيئ
لا بأس به وتكون فدية
للزوجه بالاستيلاء مجتهد
وفي الفتح أنهم أفتى للمسلمين
في شترها من الإمام أو غيرها
له لو مصرفاً (وصح تصرفها)
لأنهم لا تقتل (وأكسأها)
مطلقاً (لورثتها) ويرثها
زوجها المسلم لو مريض
وماتت في الهدنة كغيري
طلاق المريض قلت وفي
الزواهر أنه لا يرثها وصحجة
لأنها لا تقتل فلم تكن فارة
فتأمل (ولدت أمته ولدا
فادعاه فهو ابنه حر ابنه في)
أمته (المسألة مطلقاً) ولدت
لاقل من نصف حول أو أكثر
لاسلامه تبعه لأمه والمسلم
يرث المرتد (ان مات) المرتد
(أو لحق بدارهم وكذا في)
أمته (النصرانية) أي الكفاية
(الا إذا جاءته به لا كثر من
نصف حول منذ ارتد) وكذا

ينبغي أن يكون البائن مثله وظاهره أنه في الرجعي لا يجوز لها التزوج ولعله لاحتمال المراجعة ويجزو ط
(قوله فأثابها بكتاب) ظاهره أن غير الثقة لولم يأنها بكتاب لا يحل لها وان كان أكبر رأيها صدقه تأمل (قوله
لا بأس بأن تعتد) أي من حين الطلاق أو الموت لا من حين الانخبار فيها يظهر تأمل ثم لا يخفى أنه إذا ظهرت
حياته أو أنكر الطلاق أو الردة ولم تقم عليه بينة شرعية بنفسه النكاح الثاني وتعود اليه (قوله تجبس) لم
يذكر ضربهم في ظاهر الرواية وعن الإمام أنها تضرب في كل يوم ثلاثة أسواط وعن الحسن تسعة وثلاثين إلى
أن تموت أو تسلم وهذا قتل معنى لان مولاة الضرب تفضي اليه كذا في الفتح واختار بعضهم أنها تضرب خمسة
وسبعين سوطاً وهذا ميل إلى قول الثاني في نهاية التعزير قال في الحاوي القدسي وهو المأخوذ به في كل تزوير
بالضرب نهر وخزم الزيلعي بأنها تضرب في كل ثلاثة أيام وظاهر الفتح تضعيف ما مر والظاهر اختصاص
الضرب والحبس بغير الصغيرة تأمل وسند كرم ما يؤيده (قوله ولا تقتل) يستثنى الساحة كما تقدم وكذا
من أعانت بستم النبي صلى الله عليه وسلم كما مر في الجزية (قوله خلافًا للشافعي) أي وباقي الأئمة والأدلة
مذكورة في الفتح (قوله لا يضمن شيئاً) لكنه يؤدب على ذلك لارتكابه ما لا يحل بحر (قوله وليس للمرتدة
التزوجه بغير زوجها) في كافي الحساكم وان لحقت بدار الحرب كان لزوجها أن يتزوج أختها قبل أن تنقض
عدها فان سببت أو عادت مسلمة لم يضر ذلك نكاح الأخت وكانت فيما أن سببت وتجبس على الإسلام وان عادت
مسلمة كان لها أن تتزوج من ساعته اه وظاهره أنها التزوجه بمن شاءت لكن قال في الفتح وقد أفتى
الدوسي والصفار وبعض أهل سمرقند بعدم وقوع الفرقة بالردة وأعلمها وغيرهم مشوا على الظاهر ولكن
حكموا بجبرها على تحديد النكاح مع الزوج وتضرب خمسة وسبعين سوطاً واختاره فاضيلان للفتوى اه
(قوله وعن الإمام) أي في رواية النوادر كافي الفتح (قوله ولو أفتى به الخ) في الفتح قبل ولو أفتى به هذه لا بأس
به فحين كانت ذات زوج حسم القصد لها السيئ بالردة من اثبات الفرقة (قوله وتكون فدية للزوجه بالاستيلاء)
قال في الفتح قبل وفي البلاد التي استولى عليها التزوجه وأجرها أحكامهم فيها ونحو المسلمين كما وقع في خوارزم
وغيرها إذا استولى عليها الزوج بعد الردة ملكها لانها صارت دار حرب في الظاهر من غير حاجة إلى أن يشترها
من الإمام اه (قوله وفي الفتح الخ) هذا ذكره في الفتح قبل الذي نقلناه عنه آتفاً وحاصله أنها إذا ارتدت في
دار الإسلام صارت فيما للمسلمين فتسترق على رواية النوادر بان يشترها من الإمام أو يهبها له أما لو ارتدت
فيما استولى عليه الكفار وصار دار حرب فله أن يستولى عليها بنفسه بلا شراء ولا هبة كمن دخل دار الحرب
متلصصاً وسبي منهم وهذا ليس بمنبأ على رواية النوادر لان الاسترقاق وقع في دار الحرب لا في دار الإسلام (قوله
وصح تصرفها) أي لا توقف تصرفاتها من مباينة ونحوها بخلاف المرتدة نعم يطل منها ما يطل من تصرفاته
المارة (قوله لأنها لا تقتل) فلم تكن ردتها سيال الزوال ملكها فخارت تصرفها في مالها بالاجماع بحر عن البدائع
قال المقدسي فلو كانت ممن يجب قتالها كالساحرة ولزديقة ينبغي أن يلحق بالمرتدة (قوله وأكسأها مطلقاً
لورثتها) أي سواء كانت كسب اسلام أو كسب الردة قال في النهر تبعاً للبحر وينبغي أن يلحق بها من لا يقتل إذا
ارتد لشبهة في اسلامه كاسر (قوله لو مريض) لأنها تكون فارة كما قدمناه (قوله لو صحجة) أي لو ارتدت حال
كونها صحجة (قوله فلم تكن فارة) لأنها إذا كانت لا تقتل لم تكن ردتها في حكم مرض الموت فلم تكن فارة فلا
يرثها لانها بانت منه وقد ماتت كادرة بخلاف ردة لانها في حكم مرض الموت مطلقاً فترثه مطلقاً (قوله فتأمل)
ما ذكره في الزواهر فهو مسموع مما قبله وقد مناه التصريح به عن البحر وتقدم متنا في باب طلاق المريض أيضاً ولم
يظهر وجه الأمر بالتأمل نعم يوجد في بعض النسخ قبل قوله قلت ما نصه ويرثها زوجها المسلم استحياساً ان
ماتت في العدة وترث المرتدة زوجها المرتد اتفاً فاحتجبت قلت وفي الزواهر الخ وعليه فالمر بالتأمل وادعى
اطلاق قول الخازني ويرثها زوجها المسلم والله سبحانه أعلم (قوله ولدت له لادن من نصف حول) أي من وقت
الارتداد ط (قوله أي الكفاية) فسره ببيع اليهودية ط (قوله الا اذا جاءته به لا كثر الخ) استثناء

لثبته لعلقه من ما المرند في تبعه (٣٣٢) لقر به للاسلام بالجبر عليه والمرند لا يرث المرتد (وان لحق بماله) أي ماله (وظهر عليه فهو)

من قوله يرثه أما إذا جاءت به لاقول من ستة أشهر كان العلق في حالة الاسلام فيكون مسلمًا يرث المرتد (قوله بالجبر عليه) أي على الاسلام فالظاهر من حاله أن يسلم درر أي بخلاف ما إذا تبسع أمه الكتابية لانها لا تحبر عليه (قوله وظهر عليه) بالبناء للمجهول أي غلب وقهر (قوله فيء) أي غنمة بوضع في بيت المال لا لورثته بحر (قوله لان المرتد لا يسترق) بل يقتل ان لم يسلم ولا يشكل كون ماله فيأدون نفسه لان مشركي العرب كذلك بحر (قوله بلامال) متعلق بلحق بقي ما إذا لحق ببعض ماله ثم رجوع ولحق بالباقي ومقتضى النظر أن مال الحق به أولافيء وما لحق به ثانيا لورثته اه ح (قوله في ظاهر الرواية) لان عوده وأخذ عودته لخاصة ثانيا بارجح جانب عدم العود ويؤكده فيتقرر رمونه وما احتج للقضاء بالحاق لصيرورته ميراثا لا ميراثا بارجح عدم عودته فتقرر راقامة ثمة فيتقرر رمونه فكان رجوعه ثم عوده ثانيا بمنزلة القضاء وفي بعض روايات السير جعله في الألبان بغير الحاق لا يصير المال ملكا للورثة والوجه ظاهر الرواية كذا في الفتح تبعا للنهاية والعمامة ونحو الاسلام من أن ظاهر الرواية الاطلاق واعتمده في الكافي وبه سقط اشكال الزياي على النهاية أفاده في البحر (قوله وحكمه) أي حكم المالك القديم اذا وجد ملكه في الغنمة مما صر في الجهاد من التفصيل المذكور (قوله لعدم الفائدة) أي في أخذه ودفع مثله (قوله لحق بدارهم) أي بدار أهل الحرب (قوله فجاء المرتد مسلما) يعني قبل أداء البذل للابن اذ لو كان بعده يكون الولاء لابن وقيد بالكتابة لان الابن اذا دبره ثم جاء الاب مسلم فان الولاء لابن دون الاب كما في البحر عن التارخانية وكان الفرق أن الكتابة تقبل الفسخ بالتجيز فلم تكن في معنى العتق من كل وجه بخلاف التدبير نهر (قوله كلاهما للاب) قال في البحر أشار به الى أنه لا يملك فسخ الكتابة لصمدورها عن ولاية شرعية وقد صرح به الزياي وقدم ما عن الحانية أنه يملك ابطال كتابة الوارث قبل أداء جميع البذل الآن يقال ان مرادهم أنه لا يملك فسخها بمجرد مجيئه من غير أن يفسخها أما اذا فسخها انفسخت الآن جعلهم الوارث كالوكيل من جهة يأباه اه (قوله فلحق) أما لو قتل بعد الحاق ثم جاء ثانيا فلا شيء عليه وكذا لو غصب أو قذف لصيرورته في حكم أهل الحرب بحر (قوله فريته في كسب الاسلام) هذا بناء على رواية الحسن المصححة كما قدمناه من أن دين المرتد يقضى من كسب اسلامه الآن لا يفي فن كسب رده كما يظهر من عبارة البحر وهذا خلاف ما مشى عليه المصنف كغيره في الدين (قوله عن الحانية) صوابه عن التارخانية وفيه رد على قول الفتح لو لم يكن له الا كسب ردة فقط فجاءته هدر عنده خلافا لهما قال في البحر والظاهر أنه سهو ثم قال وان كان له الكسبان فلا يستوفى منهما وقال الامام من كسب الاسلام أولا فان فضل شيء استوفى من كسب الردة (قوله وكذا) ظاهره أن الإشارة الى ما قبله من وجوبه في كسب الاسلام ان كان الخ وهو صريح عبارة النهر عن الفوائد الظهيرية لكن في الشرنبلالية عن فوائد الظهيرية وان ثبت ذلك باقراره فعنددهما يستوفى من الكسبين جميعا وعنده من كسب الردة لان الاقرار تصرف منه في ماله وكسب الردة ماله عنده اه ومثله في البحر عن التارخانية (قوله بكنائيتهم في غير الردة) فيخير السيديين الدفع والفداء والمكاتب موجب جنائيتهم في كسبه وأما الجنائية عليهم فهي ردة أفاده في البحر وأما جنائية المدبر فستأتي في الجنائيات ط (قوله فارتد) أفاد أن الردة بعد القطع فلو قبله لا يضمن فاطعه اذ لو قبله لا يضمن كما مر (قوله والعباد بالله) مبتدأ وخبر أو بالنصب مفعول مطلق أي نعوذ بالعباد بالله تعالى (قوله ومات منه) أي من القطع أي مات مرتدا فلو مسلما فيأتي (قوله نصف الدية) أي ضمن دية اليد فقط وذلك نصف دية النفس ولا يضمن بالسراية الى النفس شيئا (قوله لو ارثه) انما كانت له لانها بمنزلة كسب الاسلام ط (قوله لان السراية الخ) تعليل للمسئلة الاولى وعمل الثانية في الهداية بأنه صار ميتا تقدير او الموت يقطع السراية واسلامه حياة حادثة في التقدير فلا يعود حكم الجنائية الاولى اه وانما سقط القصاص لاعتراض الردة (قوله لانه في الخطا على العاقلة) الضمير يرجع الى ما ذكر من ضمان نصف الدية وفيه أن العاقلة لا تعقل الاطراف فليتمامل ط أقول لم نرمز من قال ذلك

أي ماله (فيء) لانفسه لان المرتد لا يسترق (فان رجع) أي بعد ما لحق بلامال سواء قضى بخلافه أولا في ظاهر الرواية وهو الوجه فتح (فلحق) ثانيا بماله وظهر عليه فهو لو ارثه) لانه بالحاق انتقل لو ارثه فكان مالكا قديما وحكمه ما مر أنه له (قبل قسمته بلا شيء) وبعدها بقية ميراثه ان شاء ولا يأخذ لومثابا لعدم الفائدة (وان قضى بعبد) شخص (مرتد لحق) بدارهم (لابنه فكاتبه) الابن (فجاء المرتد) مسلما قبلها والولاء كلاهما (للأب) الذي عاد مسلما لجعل الابن كالوكيل (مرتد قتل رجلا خطأ فلحق أو قتل قديته في كسب الاسلام) ان كان والاف في كسب الردة بحر عن الحانية وكذا لو أقر بغصب أمواله كان الغصب بالمعينة أو بالبيينة فإنه في الكسبين اتفقا ظهيرية واعلم ان جنائية العبد والامنة والمكاتب والمدبر بجنائيتهم في غير الردة (قطعت يده عمدا فارتد والعباد بالله ومات منه أو لحق) فحكم به (فجاء مسلما فمات منه ضمن القاطع نصف الدية في ماله لو ارثه) في المسئلتين لان السراية حلت بخلافه معصوم فأهدرت قيد بالعمد لانه في الخطا على العاقلة (و) قيدنا بالحكم لخاصة لانه (ان) عاد قبله أو (أسلم ههنا) ولم يلحق (فمات منه) بالسراية (ضمن) الدية

(كلها) لكونه معصوما وقت

السراية أيضا ارتد القاطع
فقتل أو مات ثم سرى إلى
النفوس فهدر لوهذا الغوات
محل القود ولو خطأ فالدية
على العاقلة في ثلاث سنين
من يوم القضاء عليهم خاتمة
ولا عاقلة لمرتد (ولو ارتد
مكاتب ولحق) واكتسب مالا
(وأخذ بماله) لم يسلم (فقتل
فبدل مكاتبه ماله ولا وما بقي)
من ماله (لوارثه) لان الردة
لا تؤثر في الكتابة (زوجان
ارتدا ولحقا فولدت) المرتدة
(ولدا وولده) أي لذلك
المولود (ولفظه عليهم)
جميعا (فالولدان في) كاصلهما
(و) الولد (الاول يجبر)
بالضرب (على الاسلام)
وان حبست به ثمة اتبعته
لابويه (لا الثاني) لعدم
تبعية الجدر على الظاهر
فحكمه كحرابي (و) فيسدد
بردته لانه (لومات مسلم عن
امراه حامل فارتدت ولحققت
فولدت هنالك ثم طهر عليهم)
أي على أهل تلك الدار
(فانه لا يسترق ويرث أباه)
لانه مسلم (ولو لم تكن ولده
حتى سييت ثم ولدته في دار
الاسلام فهو مسلم) ثمعلا لاييه
(مرفوق) ثمعلا لاه (ولم
يرث أمه) لانه بدائع واذ
ارتد صبي عاقل صح (خلافا
للثاني ولا خلاف في تخليده في
النار لعدم العفو عن الكفر
تأويل (كاسلامه) فانه يصح
اتفاقا (فلا يرث أبويه
السكادرين) فتربع على

وانما المصريح به ان العاقلة لا تعقل مادون نصف عشر الدية والواجب هنا نصف الدية فتحملة العاقلة بلا شبهة
(قوله كلها) هذا عند مدحهما وعند مدح نصف بحر (قوله ارتد القاطع) لما بين حكم المقطوع المرتد
أراد بين حكم القاطع المرتد ط (قوله لغوات محل القود) مقتضاء عدم الفرق في القاطع بين ان يرتد
أولا ط قلت وقد صرحوا في الجنايات بأن موت القتاتل قبل المقتول مسقط للقود (قوله فالدية على
العاقلة) لانه حين القطع كان مسلما وتبين أن الجناية قتل بحر (قوله ولا عاقلة لمرتد) اعترض
بأنه لا محل له هنا بل محله عند قوله مرتد قتل رجلا خطأ ذات أشار بذ كره هنا إشارة خفية كما هو عادته
شكر الله تعالى سعيه إلى فائدة التقييد بكون الردة بعد القطع في قوله ارتد القاطع وهي ماله كان القاطع في
حال الردة فانه لا شيء على العاقلة فانه لا عاقلة للمرتد فاستعني بالتعليل عن التصريح بالمال لانها ماله مما قبله ولا
تنس قوله في خطبة الكتاب فربما خالفت في حكم أو دليل فحسبه من لا اطلاع له ولا فهم عدولا عن السبيل
الحق فافهم (قوله وأخذ بماله) أي أسرمع ماله الذي اكتسبه في زمن ردته نهر (قوله فبدل مكاتبه ماله ولا الخ)
أما على أصلهما فظاهر لان كسب الردة ملكه اذا كان حرا فكذا اذا كان مكاتباً وأما عنده فلان المكاتب
انما عاك أ كسابه بالكتابة والكتابة لا تتوقف بالردة فكذا كسابه بحر (قوله ولحقا فولدت) وكذا اذا
ولدت قبل الردة ثم لحقها أو أحدهما إلى دار الحرب فانه يخرج عن الاسلام لانه كان بالبيعة لهما أو للدار وقد
انعدم السكل فيكون الولد فيأوي يجبر على الاسلام اذا بلغ كالام فان كان الاب ذهابه وحده والام مسلمة في دار
الاسلام لم يكن الولد فيأوي لانه بقي مسلماً تبعاً لأمه بحر (قوله فالولدان في) كاصلهما هذا ظاهر في الولد فان أمه
تسرق والولد يتبع أمه في الحرية والرق أما ولد الولد فلا يتبعها لانه لا يتبع الجد كما يأتي وهذه مجردة في حكم
الجد ولا أباه لان أباه تبع والتبع لا يستتبع غيره كما يأتي وأجيب بأنه تبع لأمه الحر بية وفيه أنه قد تكون
أمه ذمية مستأمنة فالمناسب كون العلة في كونه فيأوي أن حكمه حكم الحر كما يأتي فافهم (قوله والولد الاول
يجبر بالضرب) أي والحبس نهر أي بخلاف أبويه فانهم ما يجبران بالقتل (قوله وان حبست به ثمة)
أشار إلى أن الواجب له في دار الاسلام يجبر بالاولى وبه يناهر أن تقييد الهداية بالحبس في دار الحرب غير
احترازي أفاده في البحر (قوله لتبعيته لابويه) أي في الاسلام والردة وهما يجبران فكذا هو وان
اختلفت كيفية الجبر ط (قوله لعدم تبعية الجد) ولعدم تبعيته لاييه لان ردة أبيه كانت تبعاً والتبع
لا يستتبع خصوصاً وأصل التبعية ثابتة على خلاف القياس لانه لم يرتد حقيقة ولذا يجبر بالحبس لا بالقتل
بخلاف أبيه بحر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عنه انه يتبع الجد وجه الاول
انه لو تبع الجد لكان الناس كلهم مسلمين تبعاً لآدم وحواء عليهم السلام ولم يوجد في ذريتهما كافر غير
مرتد وعصاه في الزيلعي والمسائل التي يخالف فيها الجد الاب ثلاثة عشر ستأتي في الفرائض وذكر في البحر
منها هنا احدى عشر ذكرها المحشي (قوله فحكمه كحرابي) في انه يسرق أو توضع عليه الجزية أو يقتل
وأما الجد فيقتل لا محالة لانه المرتد بالاصالة أو يسلم بحر عن الفتح (قوله لانه مسلم) أي تبعاً لاييه ولا يتبع أمه
في الرق لعدم تحقق المالك عليها وقت ولادته بخلاف ما اذا ولدته بعد السبي ط (قوله واذا ارتد صبي عاقل
صح) سواء كان اسلامه بنفسه أو تبعاً لابويه ثم ارتد قبل البلوغ فحكمه كحرابي ولا يرق وارثا
فهو ستأتي ولكن لا يغتسل كما مر لان القتل عقوبة وهو ليس من أهلها في الدنيا ولكن لو قتله انسان لم يحرم سبياً
كالمرأة اذا ارتدت لا تقتل ولا يغرم قاتلها كفي الفتح عن المبسوط (قوله خلافا للثاني) فلا تصح عنده لانها
ضرر محض وفي التنازع خاتمة عن المتقي أن الامام رجع إليه ومثله في الفتح (قوله ولا خلاف في تخليده في
النار) فالخلاف انما هو في أحكام الدنيا فقط بحر لان العفو عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك خلاف
حكم الشرع والعقل كفي الاصول فهستاني (قوله كاسلامه) فتترتب عليه أحكامه من عصمه النفس والمال
وحل الذبح ونسكاح المسلمة والارث من المسلم فهستاني (قوله فانه يصح انفاقا) أي من أمتها الثلاثة والا فقدر

مطلب هل يجب على الصبي
الايمان

الثاني (ويجب عليه)
بالضرب تفريع على الاول
(والعاقل المميز) وهو ابن
سبع فأكثر مجتبي
ومراجعة (وقبل الذي يعقل
أن الاسلام سبب النجاة
وعزيز الحديث من الطيب
والحلو من المر) فأنه
الطرسوسى فى أنفع الوسائل
فأن لا يؤمن قدره بالسن
قلت وقد رأيت نقله وبؤيده
أنه عليه الصلاة والسلام
عرض الاسلام على
رضي الله تعالى عنه وسنه
سبع وكان يفخر به حتى قال
سبقتكم الى الاسلام طرا*
غلاما بالغت أو ان حلمي
وسقتكم الى الاسلام قهرا*
بصارهم حتى وسمان هزى
ثم هل يقع فرضا قبل
البلوغ ظاهر كلامهم نعم
اتفاقا وفي التحرير المختار
عند الماتريدي أنه مخاطب
بإدائه الايمان كالبالغ حتى
لومات بعده بالايمان فخلد
فى السارخر وفى شرح
الوهبانية

بدرويش درويشان كفر
بعضهم

ومع أن لا كفروا هو امر

مطلب فى معنى درويش
درویشان

خالف فى صحة اسلامه زفر والشافعى كفى الفتح فان قيل هو غير مكاف قلنا انما يلزم اذا قلنا بوجوبه عليه قبل
البلوغ كما عن أبي منصور والمعتزلة وأنه يقع مسقطا للواجب لكانما اختار أنه يصح ليرتب عليه الاحكام
الدنيوية والاخرية ففتح (قوله ويجبر عليه بالضرب) أى والحبس كما مر قلت والظاهر أن هذا بعد بلوغه
لما مر أن الصبي ليس من أهل العقوبة ولما فى كفاي الحاكم وان اردنا الغسلام المراهق من الاسلام لم يقتل
فان أدركه كافرا حبس ولم يقتل (قوله وقيل الذى يعقل الخ) قال فى الفتح بين أى صاحب الهداية أن الكلام
فى الصبي الذى يعقل الاسلام زاد فى المبسوط كونه بحيث ينظر ويفههم ويحكم اه قلت والظاهر أن
ما ذكره المصنف بيان لقوله يعقل الاسلام ومعنى تميزه المذكور أن يعرف أن الصدق مثلا حسن والكذب
قبيح بلام فاعله وأن العسل حل والصرمر ومعى كونه بحيث ينظر أن يقول ان المسلم فى الجنة والكافر فى
الدار واذا قبل له لا ينبغي لك أن تخالف دين أبويك يقول نعم لو كان دينهما حقا أو نحو ذلك ولا يخفى أن ابن
سبع لا يعقل ذلك غالبا ويحتمل أن يكون المراد المناطرة ولو فى أمر دنيوى كالأشياء ترى شيئا ودفع الى
البائع الثمن وامتنع البائع من تسليم المبيع قائلا لا أسلمه الا الى أهلك لانك قاصر فيه قول له لم أخذت منى
الثلث فان لم تسلم المبيع ادفع الى الثمن فهذا ويحتمل وقوعه من ابن سبع غالبا وعليه يتخذ القولان تأمل (قوله
وقد رأيت) بفتح تاء الخطاب (قوله وسنه سبع) وقيل ثمان وهو الصحيح وأخرجه البخارى فى تاريخه عن
عروة وقيل عشرة أخرجه الحاكم فى المستدرک وقيل خمسة عشر وهو مردود ونظام ذلك مبسوط فى الفتح
وهو أول من أسلم من الصبيان الاحرار ومن الرجال الاحرار أبو بكر ومن النساء خديجة ومن الموالي زيد بن
حارثة ونظام تحقيق ذلك فى الدر المنقى ونقل عبارته المحشى (قوله حتى قال الخ) ذكر فى القاموس فى مادة
ودق قال المازنى لم يصح أن عليا رضى الله تعالى عنه تكلم بشئ من الشعر غير هذين البيتين تلکم قریش
تغناني لتقتلني الخ وصوبه الزمخشري اه ومقتضاه أن نسبة ما ههنا اليه لم تصح (قوله ظاهر كلامهم نعم
اتفاقا) فائدة وقوعه فرضا علم فرضية تجديد اقرار آخر بعد البلوغ قال فى الفتح ومقتضى الدليل انه يجب
عليه بعد البلوغ ثم قال لكنهم اتفقوا على أن لا يجب على الصبي بل يقع فرضا قبل البلوغ أما عند غير الاسلام
فلانه ثبت أصل الوجوب به على الصبي بالسبب وهو حدوث العالم وعقلية دلالة دون وجوب الاداء لانه
بالخطاب وهو غير مخاطب فاذا وجد بعد السبب وقع الفرص كتجمل الزكاة وأما عند شمس الأئمة لا وجوب اصلا
لعدم حكمه وهو وجوب الاداء فاذا وجد وجد فصار كالسافر يصلى الجمعة يسقط فرضه وليست الجمعة فرضا
عليه لكن ذلك لا ترفية عليه بعد سببها فاذا فعل ثم اه (قوله وفى التحرير الخ) هذا قول ثالث وعبارة التحرير
فى الفصل الرابع وعن أبي منصور والماتريدي وكثير من مشايخ العراق والمعتزلة انما وجوب الايمان به أى
بعقل الصبي وعقابه بتر كونهما باقى الحنفية دراية لقوله عابه الصلاة والسلام رفع القلم عن ثلاثة عن النائم
حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن الجنون حتى يعقل ورواية لعدم انفساخ نكاح المراهقة بعدم وصف
الايمان اه موضحا من شرحه لابن أمير حاج وقال فى أول الفصل الثانى وزاد أبو منصور واجبا على الصبي
العاقل ونقلوا عن أبي حنيفة لم يبعث الله تعالى للساير رسولا لوجب عليهم معرفته بعقولهم وقال البخاريون
لا تعلق لحكم الله تعالى بفعل المكلف قبل البعثة والتبليغ كالشاعرة وهو المختار وحكموا بأن المراد من
رواية لا عذر لاحد فى الجهل بخالق الله ما يرى من خلق السموات والارض وخلق نفسه بعد البعثة وحيث نذ
فوجب حل الوجوب فى قول الامام لوجب عليهم معرفته على معنى ينبغي ونظامه فى شرحه المذكور (قوله لومات
بعده) أى بعد العقل (قوله كفر بعضهم) لان معناه جميع الاشياء بما حدة فيدخل فيه ما لا تجوز اباحتها
فيكون مباح الحرام وهو كفو وهذا باطل لان معناه مسكنة المساكين أو فقر الفقراء فمكانه قال نعم كما مسكنة
المساكين أو افتقر بالدين فقر الفقراء ولا دلالة فيه قط على ما ذكره فى البرازية ونازعه فى نور العين بأن
ما ذكره من المعنى هو معناه الوضعى أما العرفى الذى جرى عليه اصطلاح الملاحة والقلندر به فهو أن جميع

الاشياء مباحة لك فالحق أن يكفر القائل ان كان من تلك الفئة أو أراد ما أرادوه أو لم يعلم معناه لمكفره قاله
تقايدها وتشبهها بهم أو يخشى عليه الكفر فيجدد وجوباً واحتياطاً بجماعته وان قاله غير عالم ولا متأمل فهو
مخطئ يلزمه ان يستعفف وغاية الامر ان لا يرنح في التكلم بأمثال هذه المقالة اه ملخصاً (قوله قيل يكفره)
لعل وجهه انه طلب شيئاً لله تعالى والله تعالى غني عن كل شيء والسكل مفتقر ومحتاج اليه وينبغي أن يرجع
عدم التكفير فانه يمكن أن يقول أردت أطالب شيئاً كرامات الله تعالى اه شرح الوهبانية قلت فينبغي
أو يجب التبعاعد عن هذه العبارة وقد مر أن ما فيه خلاف يؤمر بالتوبة والاستغفار وتجديد النكاح لكن
هذا ان كان لا يدري ما يقول أما ان قصد المعنى الصحيح فالظاهر انه لا بأس به (قوله ليس يكفر) فان
الحضور بمعنى العلم شائع ما يكون من نجوى ثلاثة الالهة وابعههم والنظر بمعنى الرؤية ألم يعلم بأن الله يرى
فالمعنى يا عالم يا من يرى برازية (قوله ومن يستحل الرقص قالوا بكفره) المراد به التمايل والحفص والرفع
بحركات موزونة كما يفعله بعض من ينتسب الى التصوف وقد نقل في البرازية عن القرطبي اجماع الائمة
على حرمة هذا العناء وضرب القضيب والرقص قال ورأيت فتوى شيخ الاسلام جلال الملة والدين الكرمانى
أن مستحل هذا الرقص كافر وتعمامه في شرح الوهبانية ونقل في نور العين عن التهيد أنه فاسق لا كافر ثم
قال التحفة بقى القاطع للنزاع في أمر الرقص والسماع يستدعى تفصيلاً ذكره في عوارف المعارف واحباء
العلوم وخلاصة ما أجابه العلامة النحرير ان كمال باشا بقوله

ما في التواجد ان حقة من حرج * ولا التمايل ان اخلصت من باس

فصمت تسعى على رجل وحق لمن * دعاه مولاه أن يسعى على الراس

الرخصة فيما ذكر من الاوضاع * عند الذكروا السماع * للعارفين الصارفين أو قاتنهم الى أحسن الاعمال *
الساكنين المالكين لضبط أنفسهم عن قبائح الاحوال * فهم لا يستمعون الامن الاله * ولا يشعرون الاله *
ان ذكره ناحوا * وان شكروه باحوا * وان وجدوه صاحوا * وان شهدوه استراحوا * وان سرحو الى
حضرة قربه ساحوا * اذا غاب عليهم الوجد بغلباته * وشربوا من موارد ارادته * فمنهم من طرقت طوارق
الهيبة نفرو ذاب * ومنهم من برقت له بوارق اللطف فتحرك وطاب * ومنهم من طلع عليه الحب من مطلع
القرب وسكر وغاب * هذا ما عني في الجواب * والله تعالى أعلم بالصواب

ومن يك وجده وجد اصحبا * فلم يحج الى قول المعنى

له من ذاته طرب قديم * وسكر دائم من غير دن

(قوله ومن لولى الخ) من مبتدأ أو قال صلته وجعل خبره ولولى متعلق بجوز وطى مبتدأ خبره بجوز وأصل
التركيب ومن قال طى مسافة يجوز لولى جهول وهذا قول الزعفرانى والقائل بكفره هو ابن مقاتل ومحمد بن
يوسف ط (قوله واثباتها الخ) قال في البرازية وقد ذكر علماء زماننا ما هو من المعجزات السكار كاحياء الموتى
وقلب العصا حية وانشقاق القمر واشباع الجمع من الطعام وخروج الماء من بين الاصابع لا يمكن احرازه كرامة
للولى وطى المسافة منه لقوله عليه الصلاة والسلام زويت لك الارض ولو جاز لعبره لم يبق فائدة للتخصيص
لك في كلام القاضى أبى زيد ما يدل على انه ليس بكفر اه قلت ويدل به ما قالوا فيمن كان بالشرق وتزوج
امراً بالمغرب فأتت بولد يلحقه فتأمل وفي التمارخانية أن هذه المسئلة تؤيد الجواز وقد قال العلامة التفتازانى
بعد أن حكى عن أكثر المعتزلة الملع من اثبات الكرامات الاوليه ما أن الاستناد بأبائهم يحق عيلاً الى قريب من
مذهبهم وحكى ما قدمناه وأن امام الحرمين قال المرضى عندنا نجويز جملة خوارق العادات في معرض
الكرامات ثم قال نعم قد يرد في بعض المعجزات نص قاطع على أن أحداً لا يأتي بمثلها أصلاً كقوله أن ثم ذكر
بقية الاقوال ثم قال والانصاف ما ذكره الامام انفسى حين سئل عما يحكى أن الكعبة كانت تزور واحداً من
الاولياء هل يجوز القول به فقال نقض العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند أهل السنة قلت

مطاب في مستحل الرقص

كذا قول شى لله قيل بكفره

ويا حاضر يا ناظر ليس يكفر

ومن يستحل الرقص قالوا

بكفره

ولا سيما بالدفع يلهو ويرى

ومن لولى قال طى مسافة

يجوز جهول ثم نهض يكفر

واثباتها في كل ما كان خارقاً

عن النسب في النجم بروى

وينصر

مطاب في كرامات الاولياء

النسفي هذا هو الامام نجم الدين عمر مفتي الانس والجن رأس الاولياء في عصره اه من شرح الوهبانية
وتعالمه فيه والله سبحانه أعلم

(باب البغاة)

آخره لقله وجوده وليا ان حكم من يقتل من المسلمين بعد من يقتل من الكفار بحر قلت ولم يترجم له بكتاب
اشارة الى دخوله تحت كتاب الجهاد لان القتال معهم في سبيل الله تعالى ولذا كان المقتول مناشهيدا ككسباني
اذ لا يختص الجهاد بقتال الكفار وبه اندفع ما في النهر قال في الفتح والبغاة جمع باغ وهذا الوزن مطرد في كل
اسم فاعل معتل الا لام كفراة وروماة وقضاة اه وانما جعله لانه قلما يوجد واحد يكون له قوة الخروج فهو ستماني
(قوله البغي لغة الطالب الخ) عبارة الفتح البغي في اللغة الطالب بغيت كذا أي طلبته قال تعالى حكاية ذلك ما كنا
نبغي ثم اشتهر في العرف في طلب ما لا يحل من الجور والظلم والباغي في عرف الفقهاء الخارج على امام الحق
اه لكن في المصباح بغية بغية بغية وبغى على الناس بغيا ظلم واعتدى فهو باغ والجمع بغاة وبغى سعى
في الفساد ومنه الفرقة الباغية لانها عدلت عن القصد وأصله من بغى الجرح اذا تراعى الى الفساد اه وفي
القاموس الباغى الطالب وقتة باغية خارجة عن طاعة الامام العادل اه قال في البحر فغوله في فتح القدير
الباغى في عرف الفقهاء الخارج عن امام الحق تساهل لما علمت أنه في اللغة أيضا اه قات قد اشتهر أن
صاحب القاموس يذكر المعاني العرفية مع المعاني اللغوية وذلك مما عيب به عايبه فلا يدل ذكره لذلك أنه
معنى لغوي ويؤيده أن أهل اللغة لا يعرفون معنى الامام الحق الذي جاء في الشرع بعد اللغة نعم قد يعترض
على الفتح بأن كلامه يقتضي اختصاص البغي بمعنى الطالب وأن استعماله في الجور والظلم معنى عرفي فقط وقد
سمعت انه لعوى أيضا وقد يجاب بان مراده بقوله ثم اشتهر في العرف الخ العرف اللغوي وأن الاصل ومدار
اللفظ على معنى الطالب لكن ينافيه قول المصباح وأصله من بغى الجرح الخ فتأمل (قوله وشرعاهم الخارجون)
عطفه على ما قبله يقتضي أن يكون التقدير والباغي شرعاهم الخارجون وهو فاسد كما أفاده ح فكان المناسب
أن يقول فالبغاة عرفا الطالبون لما لا يحل من جور وظلم وشرع الخ أفاده ط ويمكن أن يكون على تقدير مبتدا
أي والبغاة شرع الخ (قوله على الامام الحق) الظاهر أن المراد به ما يعم التغلب لانه بعد استقرار سلطنته ونفوذه
فهو لا يجوز الخروج عليه كما صرحوا به ثم رأيت في الدر المننقي قال ان هذا في زمانهم وأما في زماننا فالحكم
للعلمة لان السك بطالبون الدنيا فلا يدري العادل من الباغى كفى العمادية اه وقوله بغى حق أي في نفس
الامر والامانة شرط اعتقادهم أنهم على حق بتأويل والافهم لصوص ويأتى تمام بيانه (قوله وتعالمه في جامع
الفصولين) حيث قال في أول الفصل الاول بيانه أن المسلمين اذا اجتمعوا على امام وصاروا آمنين به فخرج عليه
طائفة من المؤمنين فان فعلوا ذلك لظلم ظلمهم به فهم ليسوا من أهل البغي وعليه أن يترك الظلم وينصفهم ولا
ينبغي للناس أن يعينوا الامام عليهم لان فيه اعانة على الظلم ولا أن يعينوا تلك الطائفة على الامام أيضا لان فيه
اعانة على خروجهم على الامام وان لم يكن ذلك لظلم ظلمهم ولكن لدعوى الحق والولاية فحقوا الحق معناتهم
أهل البغي فعلى كل من يقوى على القتال أن ينصر والامام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم ملعونون على
لسان صاحب الشرع قال عليه الصلاة والسلام الفتنة بائنة لعن الله من أيقظها فان كانوا كاهنوا بالخروج
لكن لم يعزموا على الخروج بعد فليس للامام أن يتعرض لهم لان العزم على الجناية لم يوجد بعد كذا ذكر في
واقعات اللامشى وذ كرا القلانسي في تهذيبه قال بعض المشايخ لولا على رضى الله عنه ما درينا القتال مع أهل
القبلة وكان على ومن تبعه من أهل العدل ونخصمه من أهل البغي وفي زماننا الحكم للعبادة ولا تدري العادلة
والباغية كلهم بطالبون الدنيا اه ط لكن قوله ولا أن يعينوا تلك الطائفة على الامام فيه كلام سيأتي
(قوله قطاع طريق) وهم قسيمان أحدهم الخارجون بلا تأويل بمنعة وبلا منعة يأخذون أموال المسلمين
ويقتلونهم ويخيفون الطريق والثاني قوم كذلك الا أنهم لا منعة لهم لكن لهم تأويل كذا في الفتح لكنه

(باب البغاة)

البغي لغة الطالب ومنه ذلك
ما كاتبني وعرفا طالب مالا
يحل من جور وظلم ففتح وشرعا
(هم الخارجون على الامام
الحق بغى برحق) فلو بحق
فليسوا بعبوة وتعالمه في جامع
الفصولين ثم الخارجون
عن طاعة الامام ثلاثة
قطاع طريق وعلم حكمهم

قوله عن امام الحق الذي في
عبارة الفتح على امام الحق
كما قلنا هو قبل ذلك باسطار
والخطب سهل اه مصححه

وبغاة ويحى محكمهم
 وخوارج وهم قوم لهم منعة
 خرجوا عليه بتأويل يرون
 أنه على باطل كفر أو معصية
 توجب قتاله بتأويلهم
 يستحلون دماءنا وأموالنا
 ويسبون نساءنا ويكفرون
 أصحاب نبينا صلى الله عليه
 وسلم وحكمهم حكم البغاة
 بأجماع الفقهاء كما حققه
 في الفقه وانما نكفروهم
 لكونه عن تأويل وان كان
 باطلا بخلاف المسهل بلا
 تأويل كما صرح في باب الامامة
 (والامام يصير اماما) بأمرين
 (بالمبايعة من الاشراف
 والاعيان

مطلب في اتباع عبد الوهاب
 الخوارج في زماننا

مطلب في عدم تكفير
 الخوارج وأهل البدع

مطلب لاعتبره بغير الفقهاء
 يعني المجتهدين

مطلب الامام يصير اماما
 بالمبايعة أو بالاستخلاف
 ممن قبله

عقد الاقسام أربعة وجعل هذا الثاني قسما منهم مستقلا لمحقا بالقطاع من جهة الحكم وفي النهر هنا تعريف
 فتنبه له (قوله وبغاة) هم كافي الفتح قوم مسلمون خرجوا على امام العدل ولم يستباحوا ما استباحه الخوارج
 من دماء المسلمين وسبي ذرارهم اهـ والمراد بخرجوا بتأويل والافهم قطاع كما علمت وفي الاختيار أهل البغي
 كل فئة لهم منعة يتعلبون ويحتمعون ويقاؤون أهل العدل بتأويل يقولون الحق معناو يدعون الولاية اهـ
 (قوله وخوارج وهم قوم الخ) اظهر أن المراد تعريف الخوارج الذين خرجوا على رضى الله تعالى عنه
 لان مناط الفرق بينهم وبين البغاة هو استباحة دماء المسلمين وذرارهم بسبب الكفر اذ لا تنسب الذراري
 ابتداء بدون كفر لكن الظاهر من كلام الاختيار وغيره أن البغاة أعم فالمراد بالبغاة ما يشمل الفريقةين ولذا
 فسرى البسائط البغاة بالخوارج لبيان أنهم منهم وان كان البغاة أعم وهذا من حيث الاصطلاح والافهم
 والخروج من جهة مكان في كل من الفريقتين على السوية ولذا قال على رضى الله تعالى عنه في الخوارج اخواننا
 اغوا علينا (قوله لهم منعة) بفتح النون أى عزة في قومهم فلا يقدر عليهم من يريدهم مصباح (قوله بتأويل)
 أى بدليل يؤيدونه على خلاف ظاهره كما وقع للخوارج الذين خرجوا من عسكر على عليه بزعمهم انه كفر هو
 ومن معه من الصحابة حيث حكم جماعة في أمر الحرب الواقع بينهم وبين معاوية وقالوا ان الحكم الله ومذهبهم
 أن مرتكب الكبيرة كافروا أن التحكيم كبيرة لشبه قامت لهم استدلالهم اذ كورة مع ردها في كتب
 العقائد (قوله ويكفرون أصحاب نبينا صلى الله عليه وسلم) علمت أن هذا غير شرط في معنى الخوارج بل هو
 بيان لمن خرجوا على سيدنا على رضى الله تعالى عنه والافهم في فهم اعتقادهم كفر من خرجوا عليه كوقع في
 زماننا في اتباع عبد الوهاب الذين خرجوا من نجد وتعلبوا على الحرمين وكانوا ينتحلون مذهب الحنابلة لكنهم
 اعتقدوا أنهم هم المسلمون وأن من خالف اعتقادهم مشركون واستباحوا بذلك قتل أهل السنة وقتل
 علمائهم حتى كسر الله تعالى شوكتهم وخرب بلادهم وظفر بهم عساكر المسلمين عام ثلاث وثلاثين ومائتين
 وألف (قوله كما حققه في الفتح) حيث قال وحكم الخوارج عند جمهور الفقهاء والمحدثين حكم البغاة ومذهب
 بعض المحدثين إلى كفرهم قال ابن المنذر ولا أعلم أحدا وابق أهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضى نقل
 اجماع الفقهاء وقد ذكر في المحيط أن بعض الفقهاء لا يكفر أحدا من أهل البدع وبعضهم يكفر من خالف
 منهم ببدعة دليل لا يطعنوا به إلى أكثر أهل السنة والنقل الاول أثبت نعم يقع في كلام أهل المذهب تكفير
 كثير لكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمقول عن
 المجتهدين ما ذكره ابن المنذر أعرف بنقل مذاهب المجتهدين اهـ لكن صرح في كتابه المسيرة بالاتفاق على
 تكفير المخالف فيما كان من أصول الدين وضرورياته كما قول مقدم العالم ونفي حشر الاجساد ونفي العلم
 بالجزئيات وأن الخلاف في غيره كفي مبادئ الاهل ونفي عوم الارادة والقول بخلاق القرآن الخ وكذا قال
 في شرح منية المصلى ان سباب الشيخين ومنكر خلافتهم ممن بناء على شبهة لا يكفر بخلاف من ادعى ان عليا
 اهـ وأن جبريل غلط لان ذلك ليس عن شبهة واستفراغ وسع في الاجتهاد بل محض هوى اهـ وتعالى فيه
 ثلث وكذا يكفر قاذف عائشة ومنكر حجة أبيها لان ذلك تكذيب صريح القرآن كما صرح في الباب السابق
 (قوله بخلاف المستحل بلا تأويل) أى من يستحل دماء المسلمين وأموالهم ونحو ذلك مما كان قطعي التحريم
 ولم ينسبه على دليل كما بناء الخوارج كما مر لانه اذا بناء على تأويل دليل من كتاب أو سنة كان في زعمه اتباع
 الشرع لا معارضته ومنابدته بخلاف غيره (قوله والامام) أى الامام الحق الذي ذكره أولا ولم يذكر
 شروطه استعنا بما قدمه في باب الامامة من كتاب الصلاة وقد مرنا لكلام عليا هناك فراجعها (قوله يصير اماما
 بالمبايعة) وكذا باختلاف امام قبله وكذا بالتعاب والقهر كما في شرح المقاصد قال في المسيرة ويثبت عقد
 الامامة اما باستخلاف الخليفة اياه كما فعل أبو بكر رضى الله تعالى عنه واما ببيعة جماعة من العلماء أو من أهل
 الرأي والتدبير وعند الأشعرى يكفي الواحد من العلماء المشهورين من أولى الرأي بشرط كونه بمشهد شهود

٣ مطالب فيما يستحق به
التولية العزل

وبأن ينفذ حكمه في رعيته
خوفا من قهره وجبروته
فان يابيع الناس) الامام
(ولم ينفذ حكمه فيهم لجزه)
عن قهرهم (لا يصير اماما
فاذا صار اماما فإذ لا ينزل
ن) كان (له قهر وغلبة)
عوده بالقهر فلا يفيد (والا
ينزل به) لانه مفيد خائبة
وتعامه في كتب الكلام
فاذا خرج جماعة مسلمون
عن طاعته) أو طاعة نائبه
لذي الناس به في أمان دور
وغلبوا على بلاد دعاهم اليه
أي الى طاعته (وكشف
شبهتهم) استعجابا (فان
تجزوا مجتمعين حل لنا
تألهم بدأ حتى نفرق
معههم) اذا حكمهم يدار على
ليسه وهو الاجتماع
الامتناع (ومن دعاه الامام
لى ذلك) أي قتالهم
افترض عليه اجابته) لان
طاعة الامام فيما ليس
بعصبة فرض فكيف فيما
هو طاعة بدائع (لو قادرا)
والالزم بيته دور

مطالب في وجوب طاعة
الامام

لرفع الانكار ان وقع بشرط المعتزلة خمسة وذكر بعض الحنفية اشتراط جماعة دون عدد مخصوص اه ثم
قال لو تعذر وجود العلم والعدالة فحين تصدى للامامة وكان في صرفه عنها اثار فتنه لا تطاق حكمه بانتهقاد
امامته كي لا تكون كن بني قهر او يجرم مصر او اذا تغلب آخر على التغلب وقدم مكانه انزل الاول وصار
الثاني اماما وتجب طاعة الامام عادلا كان أو جائرا اذ لم يخالف الشرع فقد علم انه يصير اماما بثلاثة أمور لكن
الثالث في الامام التغلب وان لم تكن فيه شروط الامامة وقد يكون بالتغلب مع المبايعه وهو الواقع في سلاطين
الزمان نصرهم الرحمن (قوله وبأن ينفذ حكمه) أي بشرط مع وجود المبايعه نفاذ حكمه وكذا هو شرط أيضا
مع الاستخلاف فيما يظهر بل يصير اماما بالتغلب ونفاذ الحكم والقهر بدون مبايعه أو استخلاف كما علمت
(قوله فلا يفيد) أي لا يفيد عزله (قوله والا ينزل به) ٣ أي ان لم يكن له قهر ومنعه ينزل به أي بالجور قال
في شرح المقاصد ينحل عقد الامامة بما يزيل به مقصود الامامة كالردة والجنون المطبق وصيرورته أسيرا
لا يبرح خلاصه وكذا بالمرض الذي ينسب به المعلوم وبالعمى والصمم والخرس وكذا بخلعه نفسه لجزه عن
القيام بصالح المسلمين وان لم يكن ظاهرا بل استشعره من نفسه وعابه يحمل خلع الحسن نفسه وأما خلعه
نفسه بلا سبب فله خلاف وكذا في انزاله بالفسق والاكثرون على انه لا ينزل وهو المختار من مذهب
الشافعي وأبي حنيفة ترجعهما الله تعالى وعن مجاهد روايتان ويستحق العزل بالاتفاق اه وقال في المسيرة
واذا قل عدلا ثم جار فسق لا ينزل ولكن يستحق العزل ان لم يستلزم فتنه اه وفي المواقف وشرحه ان
للأمة خلع الامام وعزله بسبب يوجب مثل ان يوجد منه ما يوجب اختلال أحوال المسلمين وانتكاس أمور
الدين كما كان لهم نصبه وقامته لا تتظامها واعلاها وان أدنى خلعه الى فتنه احتمال أدنى المضرتين اه (قوله
فاذا خرج جماعة مسلمون) قيد بذلك لان أهل الذمة اذا غلبوا على بلاد صاروا أهل حرب كما مروا قاتلونا مع
أهل البغي لم يكن ذلك نقض للعهد منهم وهذا لا يرد على المصنف لانهم أتباع للبيعة المسلمين نهر أي فالهم
حكمهم بطريق التبعية (قوله عن طاعته) أي طاعة الامام وقيد في الفتح بأن يكون الناس به في أمان
والعارفان آمنة اه ومثله ما ذكره عن الدرر وجهه انه اذا لم يكن كذلك يكون عاجزا أو جائرا طالما يجوز
الخروج عليه وعزله ان لم يلزم منه فتنه كما علمته آنفا (قوله وغلبوا على بلاد) الظاهر أن ذكر البلد ببيان
لواقع غالب لان المدار على تجمعهم وتسكرهم وهو لا يكون الا في محل يظهر فيه قهرهم والغالب كونه بلدة
فلو تجمعوا في قرية فالحكم كذلك تأمل (قوله أي الى طاعته) أشار الى أنه على تقدير مضاف (قوله وكشف
شبهتهم استعجابا) أي بأن يسألهم عن سبب خروجهم فاب كان لظلم منه أزاله وان لدعوى أن الحق معهم
والولاية لهم فهم بغاة ولو قاتلهم بلا دعوة جاز لانهم علموا ما يقتلون عليه كالمرتدين وأهل الحرب بعد باو غ
الدعوة بحر (قوله فان تحيزوا مجتمعين) أي مالوا الى جهة مجتمعين فيها أو الى جماعة وهه ذافي معنى قوله
وغلبوا على بلاد فكان أحدهما يغني عن الآخر على ما قلنا (قوله حل لنا قتالهم بدأ) هذا اختيار لما نقله
خواهر زاده عن أصحابنا انابدهم قبل أن يبدؤا لانه لو انتظر حقيقة قتالهم ربما لا يمكنه الدفع فيدار على
الدليل ضرورة دفع شرهم ونقل القدوري انه لا يبدؤهم حتى يبدؤهم وظاهر كلامهم أن المذهب الاول بحر
ولو اندفع شرهم بأهون من القتل وجب بقدر ما يندفع به شرهم زيلعي (قوله افترض عليه اجابته) والاصل
فيه قوله تعالى وأولى الامر منكم وقال صلى الله عليه وسلم اسمعوا وأطيعوا وأولوا امر عليكم عبادي
أجدع وروى مجتذع وعن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام قال عليكم بالسمع والطاعة لكل من يؤمر
عليكم مالم يأمركم بمسكر في المنكر لا سمع ولا طاعة ثم اذا أمر العسكر بأمر فهو على أوجه ان علموا انه نفع
ببقين أطاعوه وان علموا خلافه كأن كان لهم قوة والعدو مدد يلحقهم لا يطيعونه وان شكوا لزمتهم اطاعته
وتعامه في التدبير (قوله والالزم بيته) أي ان لم يكن قادرا وعليه يحمل ما روى عن جماعة من الصحابة انهم
فقدوا في الفتنه وربما كان بعضهم في تردد من حل القتال والمروى عن أبي حنيفة من قوله الفتنة اذا وقعت

وفي المبتغي لو شوا لأجل ظلم الساطان ولا يمنع عنه لا ينبغي للناس مساواة الساطان ولا مساواتهم (ولو طلبوا الموادة أجيبوا) البها ان خيرا
للمسلمين) كفاي أهل الحرب (والالا) يجابوا بحر (ولا يؤخذ منهم شيء) فلا يؤخذ منهم رهونا (٣٣٩) وأخذوا منا رهونا ثم غدروا بنا وقتلوا

رهونا نسلا تقتل رهونهم
ولكنهم يحبسون الى أن
يهلك أهل البغي أو يتوبوا
وكذلك أهل الشرك) اذا
فعلا وبرهونا ذلك لا نفعل
برهونهم (و) لكن (يجبرون
على الاسلام أو يصيروا
ذمة) لنا (ولو لهم ذمة أجهز
على جريحهم) أي أتم قتله
(واتبع مولاهم والالا)
لعدم الخوف (والامام
بالخيار في أسرهم ان شاء
قتله وان شاء حبسه) حتى
يتوب أهل البغي فان تابوا
حبسه أيضا حتى يحدث
قوبة سراج (ونقاتلهم
بالمجنيق والاغراق وغير
ذلك) كاهل الحرب
وما لا يجوز قتله من أهل
الحرب) كنساء وشيوخ
(لا يجوز قتله منهم) مالم
يقاتلوا ولا يقتل عادل محرمه
مباشرة مالم يرد قتله (و) لم
تسب لهم ذرية وتجنس
أموالهم الى ظهور نوبتهم)
فترد عليهم ويبيع الكراع
أولى لانه أنفع فتح ويقاس
عابه العبيد نحر (ونقاتل
بسلاحهم وخيلهم عند
الحاجة ولا ينتفع بعيرهم
من أموالهم مطلقا) ولو
عند الحاجة سراج (ولو قال
الباغي تب وألقى السلاح)
من يده (كف عنه ولو قال

بين المسلمين فالواجب على كل مسلم أن يعتزل الفتنة ويعد في بيته محجول على ما إذا لم يكن لهم امام وما روى اذا
التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار محجول على اقتتاله - حاجية وعصية كما يتفق بين أهل
قرنين ومحدثين أولاد - ل الدنيا والملك وتعامه في الفتح (قوله وفي المبتغي الخ) موافق لما مر عن جامع
الفصولين ومنه في السراج ليجب على كل من أطاق الدفع أن يقاتل مع الامام الا أن أبدوا
ما يحوز لهم القتال كأن ظلمهم أو ظلم غيرهم ظالما لا شبهة فيه بل يجب أن يعينوهم حتى ينصفهم ويرجع
عن جورهم بخلاف ما اذا كان الحال مشتبهاته ظلم مثل تحميل بعض الجبايات التي للامام أخذها والحق
الضرر بهم الدفع ضرر أعظم منه اه قلت ويمكن التوفيق بأن وجوب اعانتهم اذا أمكن امتناعه عن بغيه والا
فلا كما يفيد قول المبتغي ولا يمنع عنه تأمل (قوله ولو طلبوا الموادة) أي الصلح من ترك قتالهم ط (قوله
ولا يؤخذ منهم شيء) أي على الموادة لانهم مسلمون ومثله في المرتدين فتح (قوله لا تقتل رهونهم) أي وان
وقع الشرط على أن أيها غدر يقتل الا تخرون الرهن لانهم صاروا آمنين بالموادة أو باعطاء الامان لهم
حين أخذناهم رهونا والغدر من غيرهم لا يؤخذون به والشرط باطل وتعامه في الفتح (قوله أو يصيروا ذمة
لنا) أو بمعنى الا فلا ذلك حذف النون ح (قوله أجهز على جريحهم) بالبناء للمفعول فيه وفي اتبع (قوله
أي أتم قتله) في المصباح جهزت على الجريح من باب نفع وأجهزت اجهزا أتممت عليه وأسرت قتله (قوله
واتبع مولاهم) أي هاربهم لقتله أو أسره كذا يلحق هو أو الجريح بقتله (قوله والالا) أي وان لم يكن لهم
ذمة يلحقونهم الا يجهز ولا يتبع (قوله ان شاء قتله) أي ان كان له فتمتوا الا لا كفاي القهستاني عن المحيط قال في
الفتح ومعنى هذا الخيار أن يحكم نظره فيما هو أحسن الامر من في كسر الشوكة لاجل وى النفس والنشفي
(قوله كنساء وشيوخ) أدخات الكاف الصبيان والعبيات كفاي البحر ط (قوله مالم يقاتلوا) أي فيقتلون
حال القتال وبعد الفراغ الا الصبيان والمجانين بحر (قوله ولا يقتل) أي يكرهه كفاي الفتح (قوله مالم يرد
قتله) فاذا أراد قتله دفعه ولو بقتله وله أن يتسبب ليقته غيره كعقد ابنته بخلاف أهل الحرب فله أن يقتل
محرمه منهم مباشرة الا والدين بحر أي فانه لا يجوز قتله قتلا والدين الحربيين مباشرة بل له منهجهما ليقتهما
غيره الا اذا أراد قتله ولا يمكن دفعه الا بالقتل فله قتله مباشرة كحرم أول الجهاد والحاصل أن المحرم هنا
كأول الدين بخلاف أهل الحرب فان له قتل المحرم فقط والفرق كفاي الفتح انه اجتمع في الباغي حرمات حرمة
الاسلام وحرمة القرابة وفي الكافر حرمة القرابة فقط (قوله ولم تسب لهم ذرية) أي أولاد صغار وكذا
النساء لان الاسلام يمنع الاسترقاق ابنة - داء كفاي الزياي (قوله ويبيع الكراع أولى) بضم الكاف من
تسمية الشيء باسم بعضه لما في المصباح ان الكراع من الغنم والبقر مستند الساعد بعزله الوطيف من الفرس
وهو مؤنث يجمع على أكرع والا كرع على أكارع قال الازهرى الا كارع لادابة قوائمه (قوله لانه أنفع)
أي أنفع من امساكه والانفاق عليه من بيت المال أو الرجوع على صاحبه كما يفيد كلام البحر (قوله وألقى
السلاح) فعل ماض معطوف على قال (قوله فني ألقاه الخ) قال في الفتح ومالم يلق السلاح في صورة من الصور
كان له قتله ومضى ألقاه كف عنه بخلاف الحربى لا يلزمه الكف عنه بالقاء السلاح (قوله فلا شيء فيه) أي
لا ذية ولا قصاص اذا ظهرنا عليهم فتح (قوله لسكونه مباح الدم) ألا ترى أن العادل اذا قتله لا يجب عليه شيء
ولان القصاص لا يستوفى الا بالولاية وهي بالمنفعة والولاية لا ممانعة عليهم فلم يجب شيء وصار كالقتل في دار
الحرب وعند الاغثة الثلاثة يقتل به فتح (قوله فلا شيء أيضا) أخذ في النهر من طاهر كلام الفتح ومثله في
البحر فتأمل (قوله وقتلنا شهداء) أي فيصنع بهم ما يصنع بالشهداء كفاي (قوله بل يكفون) أي بعد أن

كف عنى لا نظرى أمرى لعلى أتوب وألقى السلاح كف عنه ولو قال أمان على دينك وعه السلاح لا لان وجود السلاح معه فريضة بقاء بغية فنى
ألقاه كف عنه والالا فتح (ولو قتل باغ مثله فظهر عليهم فلا شيء فيه) لسكونه مباح الدم فتح فلا شيء أيضا وقتلا بالشهادة ولا يصلى على بعاة بل يكفون
و بدفون بدائع (وبكره نقل رؤسهم الى الآفاق) وكذلك رؤس أهل الحرب

يغسلوا كفاي البحر ح (قوله لانهم امثلة) أي لان هذه الهيئة أو أنشئت لتأنيث الحبر أي والمثله منهي عنها
 (قوله وجوز بعض المتأخرين) لمنع كونه مثله قال في البحر ومنعه في المحيط في رؤس البغاة وجوز في رؤس
 أهل الحرب (قوله ان لم يجر الخ) أي بأن أخرجهم امام العدل قبل تقرير حكمهم لانه حينئذ لم تنقطع ولاية
 الامام فوجب القود فتح (قوله وان جرى لا) أي لا يقتل به ولكن يستحق عذاب الاخرة فتح (قوله
 مطلقا) يفسره ما بعده قال في البحر اذا قتل عادل باغيا فانه يرثه ولا تفصيل فيه لانه قتله بحق فلا يمنع الاوثر
 وأصله أن العادل اذا أتلف نفس الباغى أو ماله لا يضمن ولا يأثم لانه ما مور بقتالهم دفعا لشرهم كذا في
 الهداية ونحوه في البسائط وفي المحيط العادل لو أتلف مال الباغى يضمن لانه معصوم في حقنا ووفق الزيلعي
 يحمل الاول على اتلافه حال القتال بسبب القتال اذ لا يمكنه أن يقتلهم الا باتلاف شيء من أموالهم كالخيل وأما
 في غير هذه الحالة فلا معنى لمنع الضمان لعصمة أموالهم اهـ ملخصات ويظهر لي التوفيق بوجه آخر وهو
 حل الضمان على ما قبل تحيزهم وخروجهم أو بعد كسرهم وتفرق جمعهم أما اذا تحيزوا والقتال ناجم من فأنهم
 غير معصومين بدليل حل قتالنا لهم وبدل عايه تعليل الهداية بالامر بقتالهم اذ لا يؤمر بقتالهم الا في هذه
 الحالة فلو أتلف العادل منهم شيئا في هذه الحالة لا يضمنه لسقوط العصمة بخلاف غير هاتهانه يضمن لانه حينئذ
 معصوم في حقنا ولم أر من ذكر هذا التوفيق والله تعالى الموفق (قوله وبالعكس) أي اذا قتل باغ عادلا
 (قوله وقت قتله) متعلق بقوله أنا على باطل فكان عليه أن يذكر عقبة اذ يلزم قوله ذلك وقت قتله بل
 اللازم اعتقاده ذلك وقته لكن قدينا في لفظ قال بمعنى اعتقد تأمل وعسارة البحر وان قال قتله وأنا أعلم اني
 على باطل لم يرثه (قوله اتفاقا) أي من أبي يوسف وصاحبيه (قوله لعدم الشبهة) وهي التأويل باعتقاد
 كونه على حق (قوله ورثه) أي خلافا لأبي يوسف لانه أتلف بتأويل فاسد والفاسد منه ملحق بالصحيح
 اذا ضمت اليه المصلحة في حق الدفع كفاي منعة أهل الحرب وتأويلهم والحاصل أن نفي الضمان منوط بالمصلحة
 مع التأويل فلو تجردت المصلحة عن التأويل كقوم تغلبوا على بلدة وقتلوا واستهلكوا الاموال بلا تأويل ثم
 ظهر عليهم أخذوا بجميع ذلك ولو انفراد التأويل عن المصلحة بانفراد واحد ودان فقتلوا وأخذوا عن
 تأويل ضمنوا اذا تابوا وقد در عليهم ونماه في الفتح والزيلعي وفي الاحتيار وما أصاب كل واحد من
 الفريقين من الاخر من دم أو جراحة أو استهلاك مال فهو موضوع لادبية فيه ولا ضمان ولا قصاص وما
 كان قائما في يد كل واحد من الفريقين للاخر فهو لصاحبه قال محمد رحمه الله تعالى اذا تابوا أفتيمم أن
 يغرموا ولا أجبرهم على ذلك لانهم أتلفوه بغير حق فسقوط المطالبة لا يسقط الضمان فيما بينه وبين الله
 تعالى وقال أصحابنا ما فعلوه قبل التحيز والخروج وبعد تفرق جمعهم يؤخذون به لانهم من أهل دارنا ولا
 منعة لهم كغيرهم من المسلمين أما ما فعلوه بعد التحيز لا ضمان فيما بيننا اهـ قلت فنحصل من ذلك كله أن أهل
 النبي اذا كانوا كثيرين ذوى منعة وتحيزوا لغتالنا معتقدين حله بتأويل سقط عنهم ضمان ما أتلفوا من دم
 أو مال دون ما كان قائما ويضمنون كل ذلك اذا كانوا قليلين لا منعة لهم أو قبل تحيزهم أو بعد تفرق جمعهم
 وتقدم أن ما أتاه أهل العدل لا يضمنونه وقيل يضمنونه وقد مننا التوفيق (قوله تبطل ديانتهم) أي تأويله
 الذي كان يتدين به وأسقطنا ضمانه بسببه فاذا رجع ظهر أنه لا تأويل له فلا يرث ويضمن ما أتلف وفي عامة
 النسخ ديانة بدون ضمير وهو تحريف والموافق لما في ابن كمال عن غاية البيان هو الاول (قوله عمدا) ليس في
 كلام الفتح ولكن حمله عليه في الهزل لانه المراد بدليل التعاليم ثم قال في النهر وينبغي أن لا يرث منه وهـ
 رد على اطلاق المصنف (قوله كفاي المستأمن) أي كما لو قتل المسلم مستأما في دار ما فتح (قوله لبقاء شبهة
 الاباحة) علة لعدم وجوب القصاص المفهوم من وجوب الدية اهـ ح (قوله تحريما) بحث صاحب
 البحر حيث قال وظاهر كلامهم أن الكراهة تحريمية لتعليقهم بالاعانة على المعصية ط (قوله من أهل الفتنة)
 شمل البعاطة وقطاع الطريق والاصوص بحر (قوله ان علم) أي ان علم البائع ان المشتري منهم (قوله لانه

لاتهم امثلة وجوز بعض
 المتأخرين لوفيه كسر
 شوكتهم أو فراغ قلبنا فتح
 ومر في الجهاد ولو غلبوا
 على مصر فقتل مصري مثله
 عمدا فظهر على المصر قتل
 به ان لم يجر على أهله) أي
 المصر (أحكامهم) وان
 جرى لا لا تقطاع ولاية
 الامام عنهم (وان قتل
 عادل باغيا ورثه) مطلقا
 وبالعكس (اذا قال) الباغى
 وقت قتله (أنا على باطل لا)
 يرثه اتفاقا لعدم الشبهة
 (وان قال أنا على حق) في
 الخروج على الامام وأصر
 على دعواه (ورثه) أمواله
 رجوع تبطل ديانتهم فلا يرث
 ابن كمال وفي الفتح لو دخل
 باغ بآمان فقتله عادل عمدا
 لزمه الدية كفاي المستأمن
 لبقاء شبهة الاباحة (ويكره)
 تحريما (بيع السلاح من
 أهل الفتنة ان علم) لانه

اعانة على المعصية) لانه يقاتل بعينه بخلاف ما لا يقاتل به الابصنة تتحدث فيه كالحديد ونظيره كراهة بيع
 المعازف لان المعصية تقام بها عينها ولا يكره بيع الخشب المتخذة هي منه وعلى هذا يبيع الخمر لا يبيع ويصح
 بيع العنب والفرق في ذلك كراهة ما ذكرنا فتح ومثله في البحر عن البدائع وكذا في الزيلعي لكنه قال بعده
 وكذا لا يكره بيع الجارية المغنية والكبش الطروح والديك المقاتل والحمامة الطيارة نه ليس عينها منكر
 وانما المنكر في استعمالها المظور اه قلت لكن هذه الاشياء تقام المعصية بعينها لكن ليست هي المقصود
 الاصل منها فان عين الجارية للخدمة مثلا والعناء عارض فلم تكن عين المنكر بخلاف السلاح فان المقصود
 الاصل منه هو المحاربة به فكان عينه منكر اذ يبيع لاهل الفتنة فصار المراد بمقام المعصية به ما كان
 عينه منكر ابل عمل صنعة فيه فخرج نحو الجارية المغنية لانها ليست عين المنكر ونحو الحديد والعصير لانه
 وان كان يعمل منه عين المنكر لكنه بصنعة تحدث فلم يكن عينه وبهذا ظهر ان يبيع الامر ممن يلزم به مثل
 الجارية المغنية فليس مما تقوم المعصية بعينه خذ الا لما ذكره المصنف والشارح في باب الخطر والاباحة
 ويأتي تمامه قريبا (قوله يكره لاهل الحرب) مقتضى ما تقدمه عن الفتح عدم الكراهة الا ان يقال
 المنفي كراهة التحريم والمثبت كراهة التنزيه لان الحد يدوان لم تقم المعصية بعينه لكن اذا كان يبيعه ممن
 يعمل سلاحا كان فيه نوع اعانة تأمل (قوله نهر) عبارة وعرف بهذا انه لا يكره بيع ما لم تقم المعصية
 به كبيع الجارية المغنية والكبش الطروح والحمامة الطيارة والعصير والخشب الذي يتخذ منه المعزف وما في
 بيع الحائصة من انه يكره بيع الامر ممن فاسق يعلم انه يعصى به مشكل والذي حرمه في الخطر والاباحة
 انه لا يكره بيع جارية ممن يأتيها في دبرها او يبيع العلامة من لوطي وهو الموافق لما روينا عن عذري ان ما في الحائصة
 محمول على كراهة التنزيه والمنفي هو كراهة التحريم وعلى هذا فيكره في السكك تنزيها وهو الذي اليه تطمئن
 النفس لانه تسبب في الاعانة ولم أر من تعرض له هذا والله تعالى الموفق اه (قوله ينفذ) بالتشديد مبيها
 للمجهول (قوله لو عادلا) أي لو كان حكم قاضيه عادلا أي على مذهب اهل العدل قال في الفتح واذا ولى
 البغاة قاضيا على مكان غابوا عليه فمضى ما شاء ثم طهر اهل العدل فرفعت أقضية الى قاضي العدل نفذ منها
 ما هو عدل وكذا ما قضى برأي بعض المجتهدين لان قضاء القاضي في المجتهدين نافذ وان كان مخالفا لرأي قاضي
 العدل اه (قوله ولو كتب قاضيهم الخ) محله اذا كان من اهل العدل والا لا يقبل كتابه لفسقه كقوله في الفتح
 وأفاد صحة تولية البغاة القضاء كما سيأتي في بابها والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القبط)

أي كتاب القبط القبط قهستان والاولى قول الجوى كتاب في بيان أحكام القبط لان الكتاب معهود لبنيان ما هو
 أهم من لقطه كمنه ووجبايته وادنه وغير ذلك ط (قوله عقبه مع اللقطة بالجهاد) تبع في هذا التعبير صاحب
 النهر وفيه قاطب وصوابه عقب الجهاد به مع اللقطة ط قلت لكن في المصباح كل شيء جاء بعد شيء فقد عاقبه وعقبه
 تعقبيا ثم قال وعقبته زيدا عقبه بقتل وعقبه باجثت بعده ثم قال والسلام بعقبه الشهد أي يتلوه فهو
 عقب له اه فعلى هذا اذا قلت أعقبته زيدا عمرا كان معناه جعلت زيدا تابيا لعمرو ولا نزيدا فاعل في
 الاصل كما في ألبست زيدا جبة وكذا تقول أعقبته السلام الشهد أي أثبت بالسلام بعد الشهد ومثله
 أعقبته السلام بالشهد زيدا الباء وعليه وقوله عقب القبط بالجهاد معناه أتى به عقب الجهاد فلا قلب فيه
 هذا ما ظهر لي (قوله لعرضتهما) بفتح العين والراء اه ح أي اتوقع عروض الهلاك ونزول فيهما أي كما
 ان النفس والاموال في الجهاد على شرف الهلاك وانما قدمه عليهم الكونه فرضا لعله كلة الله تعالى
 والالتقاط مندوب (قوله ما يلقط) أي يرفع من الارض فخر (قوله ثم غاب) أي في اللعبة كما هو ظاهر المعرب
 والمصباح فهو كاستعمالهم اللفظ بمعنى الملقط ثم تخصيصه بما يلقطه الفم من الحروف (قوله باعتبار المال)
 لانه يؤل أمره الى الالتقاط في العادة وظاهره انه مجاز لعوى بعلاقة الاول مثل أعصر خرا وانظر ما قدمناه في

مطلب في كراهة بيع
 ما تقوم المعصية بعينه

اعانة على المعصية (و يبيع
 ما يتخذ منه كالحديد) ونحوه
 يكره لاهل الحرب (لا)
 لاهل البغي لعدم تفرغهم
 لعمله سلاحا لقرب زوالهم
 بخلاف اهل الحرب زيادى
 قلت وأفاد كلامهم أن
 ما قامت المعصية بعينه يكره
 بيعه تحريما والاقتزايها
 نهر وفي الفتح ينفذ حكم
 قاضيهم لو عادلا والا ولو
 كتب قاضيهم الى قاضينا
 كتابا فان علم انه قضى بشهادة
 عدلين نفذوا والا

*(كتاب القبط)

عقبه مع اللقطة بالجهاد
 لعرضتهما لطوات النفس
 والمال وقدم القبط لتعاقبه
 بالنفس وهي مقدمة على
 المال (هو) لغة ما يلقط
 فاعل بمعنى مفعول ثم غلب
 على الولد المبوذ باعتبار
 المال

باب كيفية القسمة عند قوله **سماه قتيلا الخ** (قوله وشرا على مولود الخ) كذا في البحر وظاهر الفتح اتحاد المعنى الشرعي واللغوي وعلى ما هنا فالغاية بينهما بزيادة قيد الحياة وهو غير ظاهر لان الميت كذلك فيها يظهر حتى يحكم باسلامه تبعاً للدار في غسل ويصلى عليه ولو وجد قتيلا في محلة تجب فيه الدية والقسامة كما سئل كره تامل والمراد به ما كان من بني آدم كأنه قتل عن الاتقاني وقيد بقوله طرحة أهله احترازاً عن الضائع (قوله خوفاً من العيلة) بالفتح الفجر مصباح (قوله فراراً من تهمة الريبة) التهمة بفتح الهاء وسكونها السكت والريبة مصباح وفيه أيضاً الريبة الظن والشك لكن المراد بها هنا الزنا (قوله مضيعه) أي طارحه أو تاركه حتى ضاع أي هلك (قوله ان غلب على ظنه هلاكه) بأن وجوده في مفارقة ونحوها من المهالك وليس مراد الأكثر من الوجوب الاصطلاحي بل الافتراض فلا خلاف بيننا وبين باقي الأمة كما قد توههم بحر قال في النهرو فيه إجماعاً إلى أنه يشترط في الملتقط كونه مكافئاً لاصح التقاط الصبي والمجنون ولا يشترط كونه مسلماً عدلاً رشيداً لما سيأتي من أن التقاط الكافر صحيح والفاصل أولى وأن العبد المحجور عليه يصح التقاطه أيضاً فالمحجور عليه بالسبب أولى اهـ ويأتي قريباً تمام الكلام على المحجور (قوله والا فندوب) قال في البحر وينبغي أن يحرم طرحة بعد التقاطه لانه وجب عليه بعد التقاطه حفظه فلا يملك رده إلى ما كان عليه (قوله وهو حر) أي في جميع أحكامه حتى يحد فاذقه لان الأصل في بني آدم الحرية لأنهم أولاد خيبار المسلمين آدم وحواء وانما عرض الرق بعروض الكفر لبعدهم وكذا لدار دار الاحرار فتح وشمل ما إذا كان الواجد حراً أو عبداً أو كاتبا ولا يكون تبعاً للواجد ولو ألبس في المحيط ولو وجد المحجور ولا يعرف الا بقوله وقال المولى كذبت بل هو عبيدي فالقول للمولى لانه ذو اليد لا يد للعبد على نفسه وان كان العبد ما ذونا فالقول له لانه يدا وتعامه في البحر (قوله مسلم تبعاً للدار) أفاد أن المعتبر في ثبوت اسلامه المكان سواء كان الواجد مسلماً أو كافراً وفيه خلاف سيأتي (قوله لا يجعز رقه) يستثنى منه مالهو كان الملتقط عبداً محجوراً وادعى مولاه انه عبده كما مر آنفاً وكذا لو ادعاه الملتقط الحر ان لم يكن أقر بأنه اقبط كما في البحر (قوله على خصم وهو الملتقط) هذا إذا كان الملتقط صغيراً ولو كبيراً يثبت رقه بأقامة البينة عليه وبإقراره أيضاً كما في القهستاني عن النظم لكن إقراره يقتصر عليه ويأتي بيانه في الفروع (قوله وما يحتاج اليه) عبارة المتون ونفقة في بيت المال قال في البحر ولو قال وما يحتاج اليه كان أولى لما في المحيط من أن مهره إذا زوجه السلطان في بيت المال وان كان له مال ففي ماله اهـ (قوله من نفقة وكسوة الخ) في النهر قد مر أن النفقة اسم للطعام والشراب والكسوة والسكنى (قوله ودواء) ذكره في النهر بحالانه أولى من التزويج (قوله اذا زوجه السلطان) أي أو وكيله وقيد به لان الملتقط لا يملك تزويجه كما يأتي والظاهر أن تزويج السلطان له مقيد بالحاجة كمن لو احتاج إلى خادم تزوجه امرأة تخدمه أو نحو ذلك والادعية الاتفاق من بيت المال بلا ضرورة والظاهر أن نفقة زوجته في بيت المال أيضاً تامل (قوله ان برهن على التقاطه) لانه عساه ان يسه وجهه أن لا يتوقف على البينة بل ما يرجح صدقه لانهم لم تقم على خصم حاصروا لدا قال في المبسوط هذه لكشف الحال والبينة لكشف الحال مقبولة وان لم تقم على خصم فتح * (تنبيه) أفاد أنه لو أنفق الملتقط من ماله فهو متبرع الا اذا أذن له القاضي بشرط الرجوع وسيأتي تمامه في اللقطة (قوله ولودية) قال في الفتح حتى لو وجد اللقب قتيلا في محلة كان على أهله اديته لبيت المال وعليهم القسامة وكذا اذا قتله الملتقط أو غيره خطأ فالدية على عاقلة لبيت المال ولو عمداً فاختار إلى الامام اهـ أي بين القتل والصلح على الدية وليس له العفو بحر (قوله بكنائته) أي على غيره (قوله لان الغرم بالغنم) تعليل لقوله بكنائته قال في المصباح والغنم بالغرم أي مقابل به فكأن المال يختص بالغنم ولا يشارك فيه أحد فكذلك يتحمل الغرم ولا يتحمل معه أحد وهذا معنى قولهم الغرم مجبور بالغنم اهـ (قوله وليس لأحد أخذه منه قهراً) لانه ثبت حق الخطأ له لسبق يده وينبغي ان يترع منه اذا لم يكن أهلاً لحفظه كما قالوا في الحاضرة وكما يفيد قول الفتح الآتي الاسباب يوجب ذلك بحر قلت

وشرا (اسم على مولود طرحة أهله خوفاً من العيلة أو فراراً من تهمة الريبة) مضيعه آثم ومحرزه غانم (التقاطه فرض كفاية ان غاب على ظنه هلاكه لو لم يرفعه) ولو لم يعلم به غيره ففرض عين ومثله رؤية أمي يقع في بئر شني (والا فندوب) لما فيه من الشفقة والاحياء (هو حر) مسلم تبعاً للدار (الاجعز رقه) على خصم وهو الملتقط لسبق يده (وما يحتاج اليه) من نفقة وكسوة وسكنى ودواء ومهر اذا زوجه السلطان (في بيت المال) ان برهن على التقاطه (وان كان له مال) أو قرابة (ففي ماله) أو على قرابته (وارثه) ولودية (في بيت المال بكنائته) لان الغرم بالغنم (وليس لأحد أخذه منه قهراً) وهل للامام الاعظم أخذه بالولاية العامة

مطالب في قولهم الغرم بالغنم

وكذا يفيد ما سياتي من انه يثبت نسبه من ذمي ولكن هو مسلم فينزع من يده قبيل عقل الاديان والظاهر ان
 النزاع فيه واجب كمالو كان الملتقط فاسقا يخشى عليه منه الفجور بالقبيل فينزع منه قبيل حد الاشهاد ولا
 ينفيه ما في الخانية من انه اذا عم القاضي بحجزة عن حفظه بنفسه وأتى به اليه فان الاولى له أن يقبله اه لانه اذا
 لم يرد بالاولى الوجوب فوجه انه اذا لم يقبله منه بعد ما أتى به اليه علم أمانته وديانته وانه حيث لم يقبله منه يدفعه
 هو الى من يحفظه فلم يتعين القاضي لاخذ منه بخلاف ما اذا كان يخشى عليه من الملتقط وبه اندفع ما في النهر
 (قوله في الفتح لا) حيث قال لا ينبغي للامام أن يأخذ من الملتقط الا بسبب يوجب ذلك لان يده سبقت اليه
 فهو أحق منه (قوله وحرر في النهر نعم) حيث قال وأقول المذكور في المبسوط أن للامام الاعظم أن يأخذ
 بحكم الولاية العامة الا أنه لا ينبغي له ذلك وهو الذي ذكره في الفتح (قوله وهذا) أي عدم أخذه من
 الملتقط (قوله لانه أنفع للقبيل) لانه يعلم أحكام الاسلام ولانه محكوم له بالاسلام فكان المسلم أولى بحفظه
 أماده في البحرة قلت وهذا اذا لم يعقل الاديان والنزاع من الكافر ولو كان هو الملتقط وحده كما يأتي تأمل
 (قوله ولو استويا) بان كانا مسلمين أو كافرين (قوله فالرأي للقاضي) وينبغي أن يرجح ما هو أنفع للقبيل
 نهر بأن يقدم العدل على الفاسق والغنى على الفقير بل ظاهر تعليل الخانية بأنه أنفع للقبيل عدم اختصاص
 الترجيح بالاسلام فبمع ما ذكره في العدل والغنى حيث كان هو الأنفع ولذا قال في البحر وهو يفيد أنه
 ان أمكن الترجيح اختصاص به الراجح اه وعلى هذا يحمل قوله ولو استويا أي في صفات الترجيح كلها (قوله
 استحسانا) والقياس أن لا تصح دعواهما أما الملتقط فلتناقضه وأما غيره فلان فيه إبطال حق ثابت بمجرد
 دعوى أعنى الحفظ للملتقط وحق الولد للعامة وتوجه الاستحسان انه اقرار لاصبي بما ينفعه والتناقض لا يضر
 في دعوى النسب وإبطال حق الملتقط صمنا ضرورة ثبوت النسب وكم من شيء يثبت ضمنا لا قصدا ألا ترى أن
 شهادة القابلة بالولادة تصح ثم يترتب عليها الاستحقاق للارث ولو شرب عليه ابتداء لم يصح نهر (قوله لو حيا)
 أي لو كان الاقريط حيا وهو مرتبط بقوله بمجرد دعواه (قوله والا بما بينه) أي وان كان الاقريط ميتا وترك
 مالا أولم يترك فادعى رجل بعد موته انه ابنه لا يصدق الا بحجة بحر عن الخانية أي لاحتمال ظهور مال له ولعل
 وجه الفرق ان دعوى الحي تتعمد بالنسب بخلاف الميت لا تستعنه به بالموت فصارت دعوى الارث ثم
 رأيت صريح في الفتح وأيضافه في دعوى الحي غير منهم لا قراره على نفسه بوجوب النفقة تأمل (قوله ومن
 اثنين مستويين) أي اذا ادعياه معا فلو سبق أحدهما فهو باء ما لم يبرهن الآخر فبقيد بالاستواء اذ لو كان
 لاحدهما صريح فهو أولى كملتقط وخارج فيحكم به للملتقط ولو ذميا وباسلام الولد ولو خارجين يقدم من
 برهن على من لم يبرهن والمسلم على الذمي والحر على العبد والذمي الحر على العبد المسلم أماده في البحر وكائن
 الشارح ترك التقييد بالمعية لكونه لا سبق له مرجح وهو السابق لعدم المنازع ومن المرجح وصف أحدهما
 علامة كما يأتي (قوله كولد أمة مشتركة) أي فانه لو ادعاه كل من الشريكين أو الشركاء معا ثبت من السك
 فهو تشبيه لمسألة المتن بهذه كجانبه في الدرا المنق لا تقييد لما في المتن بما اذا ادعاه كل من الملتقطين من جارية
 مشتركة خلافا لما فهمه في البحر من عبارة الخانية كجانبه عليه في النهر ولذا قال بعده ولا يشترط اتحاد الام وبه
 صرح في التتارخانية كما يأتي (قوله وعبارة المنية) مبتدأ ومضاف اليه وقوله ادعاه الخ بدل من عبارة وقوله
 ظاهرة خبر المبتدأ ومثل ما في المية ما في الفتح حيث قال ولا يلحق بأكثر من اثنين عند أبي يوسف وهو رواية عن
 أحمد ودعوى محمد لا يلحق بأكثر من ثلاثة وفي شرح الطحاوي وان كان المدعى أكثر من اثنين فعن أبي
 حنيفة انه يجوز الى خمسة اه قال في البحر ولم أر توجيها لهذه الاقوال (قوله ولا يشترط اتحاد الام) لما في النهر
 عن التتارخانية لو عين كل واحد منهما امرأة أخرى قضى بالولد بينهما وهل يثبت نسب الولد من امرأتين على
 قياس قوله يثبت وعلى قولهما لا (قوله لكن في القهستاني الخ) استدراك على ما في المية وعبارة القهستاني
 هكذا وفيه أي في قول القابلة ولو رجلين إشارة الى أنه لو ادعاه أكثر من رجلين لم يثبت منه وهذا عند أبي
 يمينه

في الفتح لا وأقره المصنف
 تبع البحر وحرر في النهر نعم
 لكن لا ينبغي أخذه الا
 بموجب (ولو أخذ أحد
 وخاصة الاول رد اليه) الا
 اذا دفعه باختياره لانه
 أبطل حقه (و) هذا اذا
 اتحد الملتقط فلو نعد وترج
 أحدهما كما لو وجد مسلم
 وكافر فتمازعوا قضى به للمسلم
 لانه أنفع للقبيل خانية ولو
 استويا فالرأي للقاضي
 بحر بخثار ويثبت نسبه من
 واحد) بمجرد دعواه ولو غير
 الملتقط استحسانا لو حيا والا
 فبالبيعة خانية (ومن اثنين)
 مستويين كولد أمة
 مشتركة وعبارة المية ادعاه
 أكثر من اثنين فعن الامام
 أنه الى حصة طاهرة في عدم
 قبول دعوى الزائد ولا
 يشترط اتحاد الام نهر
 لكن في القهستاني عن
 النظام ما يفيد ثبوته من
 الاكثر فليجرر (ولو ادعته
 امرأة) واحدة ذات زوج
 فان صدقها زوجها أو
 شهدت لها القابلة أو قامت
 بينة

الولاية (مصحف) وهو ما
(والالا) لباقي من تعميل
النسب على الغير (وان لم
يكن له زوج فلا بد من
شهادة رجلين ولو ادعت
امرأتان وأقامت أحدهما
البينة فهي أولى به وان
أقامت جميعا فهو ابنهما
حدا لهما الكمال من
الخاتبة (وان ادعاه خارجان
ووصف أحدهما علامة
به) أي بحسده لا بثوبه
(ووافق فهو أحق) اذ لم
يعارضها أقوى منها كينة
الاخر وحريته وسبقه
وسنة ان أرخا فان اشتبه
في بينهما واسلامه ولو ادعى
أحدهما أنه ابنه والاخر
أنه ابنته فاذا هو خشي فسلو
مشكلا قضى لهما والا
فلن ادعى أنه ابنه ولو شهد
للمسلم ذميان وللمسلم
مسلمان قضى به للمسلم
تتارخانية (و) يثبت نسبه
(من دمي و) لكن (هو
مسلم) استحسننا فيمنع
من يده فيبيل عقل الاديان
ما لم يبرهن بمسلمين أنه ابنه
فيكون كافرا نحر (ان لم
يكن) أي يوجد (في مكان
أهل الذمة) كقريتهم
أو بيعة أو كنيسة والمسئلة
رباعية لانه اما أن يجده
مسلم في مكانا مسلم أو كافر
في مكان مسلم فكافر أو كافر
في مكانا أو عكسه فظاهر
الرواية اعتبار المكان

يوسف وأما ما ذهب إليه فيثبت من الثلاث الاكثر وعند أبي حنيفة يثبت من الاكثر اه فقله من الاكثر
يشمل ما فوق الخمسة لكن حيث قيده غيره بالخمس يحمل اطلاقه عليه لانه صريح (قوله ولو زوجا وامرأتين)
لعله أتى بالبالغة إشارة الى أن قوله الاثنى فلا بد من شهادة رجلين ليس المراد به الحصر في الرجلين بل المراد
به نصاب الشهادة فهو ثلثي لقبول شهادة الفرد فلا ينافي قبول شهادة رجل وامرأتين لان الشهادة على النسب
لا يشترط فيها الرجال بخلاف نحو الحدود والقود فافهم (قوله على الغير) أي على الزوج لانه يلزم من ثبوته
منها ثبوته منه لان الولد للفراس (قوله فلا بد من شهادة رجلين) ذكر في النهر أن هذا يخالف ما في المذمة من
أنها تصدق ولو ادعت أنه ابنهما اه وذكر في الخاتبة الفرق بين هذا وبين قبول دعوى الرجل بالبينة
وهو أن في قبول قول الرجل دفع العار عن اللقيط وليس ذلك في دعوى المرأة فلا يقبل قولها بالبينة اه
ولذا قبل قولها بتصدق الزوج وشهادة القابلة لانه يثبت نسبه من الزوج فيندفع عنه العار أي عاره بكونه
لأب له فانه مظنة كونه ابن رثا (قوله خلافا لهما) فعندهما لا يكون لواحدة منهما لكن عن مجرور وايتان
أحدهما كقول الامام كافي البحر من البسائع (قوله الكل من الخاتبة) أي ما ذكر من مسائل دعوى
المرأة والمرأتين (قوله وان ادعاه خارجان) أي لا يدل أحدهما عليه وقيد به لما في البحر من أن ظاهر
ما في الفتح تقديم ذي اليد على الخارج ذي العلامة (قوله أي بحسده) أي كشامة وساعة (قوله لا بثوبه)
لان الثوب غير ملازم له فلا يفيده التعيين ط قلت وهذا ذكره في النهر أخذنا من مفهوم قول القسدي
بحسده (قوله ووافق) قيده لانه لو لم يوافق فلا ترجيح وهو ابنهما وكذا لو أصاب في البعض دون البعض
أو وصلها ولم يصب واحد منهما أو أصاب أحدهما دون الآخر فهو لمن أصاب بحر عن الظهير به (قوله
وسبقه) أي لو كانت دعوى أحدهما سابقة على الآخر كان ابنه ولو وصف الثاني علامة لثبوته في وقت
لا منازع له فيه اه فتح فاعلم أن المراد بالسبق في الدعوى لاني وضع اليد لان الكلام في الخارجين فافهم
(قوله وحريته) ذكره في النهر بحثا (قوله وسنة ان أرخا فان اشتبه في بينهما) هذا يوجد في بعض النسخ قال
في البحر وفي الظهير به رجلان ادعياه وأرخت بينة كل منهما يقضى لمن يشهد له سن الصبي فلو اثن
مشتهرا فعلى قولهما يسقط اعتبار التاريخ ويقضى لهما وعلى قوله في رواية كذلك وفي أخرى لا يسبقهما
تاريخا وفي التتارخانية يقضى به بينهما في عامة الروايات وهو الصحيح اه لمصاوح حيث كانت العلامة
مربحة فالظاهر اعتبارها هنا أيضا يقضى به لذى العلامة قال في الفتح وكلام يترجح دعوى واحد من المدعين
يكون ابنا لهما وعند الشافعي يرجع الى القافة (قوله قضى لهما) لانه لم يظهر ترجيح أحدهما على الآخر
فاستويا كولو وصلها ولم يصب واحد منهما كما سرفافهم (قوله والا فلن ادعى أنه ابنه) مقتضاه ولو ظهر انه
أنثى وهو مخالف للمسائل المارة ولذا قال المقدسي ينبغي انه لمن وافق قات على أن الذي رأته في التتارخانية
وان لم يكن مشكلا وحكم بكونه ابنا فهو والذي يدعى انه ابنه اه وهذا الاشكال فيه والشارح تبع في
التعبر صاحب البحر وفيه اختصار محل (قوله قضى به للمسلم) لان الذميين شهدا على ذمي والمسلمين على مسلم
فصحبت الشهاداتتان وترجح المسلم اه ح (قوله استحسننا) والقياس أن لا يثبت نسبه لانه في ذمة الله
الثابت بالدار وجه الاستحسان أن دعواه تضمنت شيئين النسب وهو نفع للصغير ونفي الاسلام الثابت بالدار
وهو ضرره وليس من ضرورته ثبوت النسب من الكافر الى كافر بل هو ابن مسلم هو ابن كافر بأن أسلمت أمه
فصحبت دعواه فيما ينفعه دون ما يضره فتح (قوله ما لم يبرهن) وذكر ابن سماعة عن محمد بن علي زكي أهل
الشرك كصليب ونحوه فهو ابنه وهو نصراني فتح (قوله بمسلمين) ولو أقام بينة من أهل الذمة لا يكون ذميا
لانه كما بناه اسلامه فلا يبطل هذا الحكم بهذه البينة لانها شهادة قامت في حق الدين على مسلم ولا تقبل بحر
عن الخاتبة (قوله أو عكسه) أي مسلم في مكانهم (قوله فظاهر الرواية اعتبار المكان) أي في الصورتين وفي
بعض نسخ المبسوط اعتبر الواحد وفي بعضها اعتبر الاسلام أي ما يصير به الولد مسلما طاراه ولا يذعي أن يعدل

لسبقه اختيار (و) يثبت
 (من عبد وهو حر) وان
 ادعى أنه ابنه من زوجته
 الامة عند محمد وكلام الزيلعي
 ظاهر في اختياره (ولو ادعاه
 حران أحدهما أنه ابنه من
 هذه الحرة والآخر من
 الامة فالذي يدعيه من الحرة
 أولى) لثبوته من الجانبين
 زيلعي (وان وجد معه مال
 فهو له) عملاً بالظاهر ولو
 فوزه أو تخسه أو دابة هو
 عليها لاما كان يقر به
 (فيصرفه الواحد) أو غيره
 (اليه بأمر القاضي) في
 ظاهر الرواية لأنه مال
 ضائع (ولو قرر والقاضي
 ولأه للملغطة صح) ظهريه
 لأنه قضاء في فصل بجهته فيه
 نعم له بعد بلوغه أن يوالي من
 شاء مالم يعقل عنه بيت المال
 حانية (ويُدفعه في حرفة
 ويقبض هبته) وصدقته
 (وليس له ختنه) ولو فعل
 فهلك ضمن ولو علم الختان
 أنه ملتقط ضمن ذخيرة (وله
 نقله حيث شاء) و يبيح
 منعه من مصر إلى قرية بحر
 (ولا ينفذ للملغطة عليه
 نكاح وبيع و) كذا
 (أجارة) في الأصح لأن الولاية
 عليه في ماله ونفسه للسلطان
 لحديث السلطان ولي من
 لا ولي له * (فروع) * لو
 باع أو كفل أو دبر أو كاتب
 أو أعتق أو وهب أو تصدق
 وسلم ثم أقر أنه عبد لزيد
 لا يصدق في إبطال شيء من
 ذلك لأنه منهم وتماه في

عن ذلك وقيل يعتبر بالسبب والري فصح وعلى ما رجح في الفتح بصيرته سلماني ثلاث سور وفيه في صورة واحدة
 وهي ماله ووجه ذم في مكانهم وهو ظاهر الكثرة وغيره وقال في البحر أيضاً ولا يعدل عنه (قوله لسبقه) أي
 سبق المكان على يد الواحد (قوله وهو حر) أي لا يجهل بقرته كما قدمه المصنف (قوله عند محمد) وقال أبو يوسف
 يكون عبداً لأنه يستحيل أن يكون الولد حراً بين رقيقين قلنا لا يستحيل لجواز عتقه قبل الانفصال وبعده فلا
 تبطل الحرية بالشك زيلعي وتماه في النهر (قوله لثبوته من الجانبين) فيه أن النسب يثبت من جانب
 الأم أيضاً سواء كانت الامة وزوجته أو مملوكة له فالمراد بثبوت أحكامه كما عساه الزيلعي أي كالارث وحق
 الحضنة ووجوب النفقة ونحو ذلك وهذا مختص بالحرة فكانت هذه البيضة أكثر أثباتنا (قوله عملاً بالظاهر)
 أو رد عليه أن الظاهر يصلح للدفع للاثبات قلنا ثم يدفع به هذا الظاهر دعوى ملك غيره عنه ثم يثبت ملكه
 بقيام يده مع حرية المحكوم بها فأقاده في الفتح (قوله ولو فوزه أو تخته) دخل فيه الدراهم الموضوعة عليه
 وينبغي أن تكون الدراهم التي فوق فراشه أو تحت له كباسه ومهاده ودثاره بخلاف المدفونة تحته ولم
 أره بحر (قوله أو دابة) بالنصب عطف على فوزه أي ولو كان ذلك المالدابة هو عليها اهـ ح (قوله
 لاما كان يقر به) في بعض النسخ لا مكان يقر به وعليها كتب ح فقال الظاهر أنه سقط لفظ في الأصل
 لأن مكان يقر به عطف على فوزه اهـ قال في الهرويه عرف أن الدار التي هو فيها وكذا البستان لا يكون له
 بالاولى اهـ وقد توقف فيه في البحر بعد أن نقل عن الشافعية أن الدار له وفي البستان وجهان (قوله لأنه
 مال ضائع) قال في الفتح أي لا حافظ له ومالكه وان كان معه فلا قدرته على الحفظ والقاضي ولاية صرف مثله
 اليه وكذا لغير الواحد بأمره والقول له في نفقة مثله وقيل له صرفه عليه بغير أمر القاضي (قوله ولو قرر
 القاضي ولأه للملغطة صح) أي بان يقول له جعلت ولأه هذا اللقيط لك ثرته إذا مات وتمقل عنه إذا جنى
 (قوله لأنه قضاء في فصل بجهته فيه) فاس من العلماء من قال إن الملغطة يشبه المعتق من حيث أنه أحياء كالمعتق
 فعلى هذا لا يكون متبرعاً بالانفاق بغير أمر القاضي إذا شهد ليرجع كلوصي بحر من كتاب الملغطة ط
 (قوله نعم له الخ) ظاهره أن له ذلك ولو بعد ما قرر القاضي ولأه للملغطة والظاهر خلافه لأنه تأكد بالقضاء
 وقد رجعت عبارة الخانية فرأيت مذكر المسئلة الثانية ولم يذكر مسألة تقرير القاضي (قوله مالم يعقل عنه
 بيت المال) فإن جنى ثم عقل عنه تقر رادنه له لأن العنم بالعم (قوله ويدفعه في حرفة) ينبغي أن يقال ما قيل في
 وصي اليتيم أنه يعلمه العلم أو لا فإن لم يجد فيه قابلية سلمه لحرفة نهر (قوله ويقبض هبته وصدقته) أي
 ما وهبه له الغير أو تصدق به عليه إذا كان فقيراً (قوله وليس له ختنه) الظاهر أن هذا لو بدون إذن السلطان
 أو نائبه فلو أذن صح لأن ولايته كما يأتي ولذا كان لوصي اليتيم أن يخنه (قوله ولو علم الختان الخ) نقله في البحر
 عن الذخيرة بقبيل (قوله ولا ينفذ للملغطة عليه نكاح) لأنه يعتمد الولاية من القرابة والمالك والسلطنة
 ولا وجود لواحد منها نهر وقدم الشارح أن مهره في بيت المال إذا زوج السلطان (قوله وبيع)
 أي بيع ماله وكذا اشترى شيء ليسحق الثمن ديناً عليه لأن الذي إليه ليس إلا الحفظ والصيانة وما من
 ضروريان ذلك اعتباراً بأدب فانه لا يجوز له ذلك مع أنها تلك زوجه عدم العصبية وتماه في الفتح
 (قوله في الأصح) لأنه لا يملك اتلاف منافع ولا يملك تأديتها فاشبه العلم بخلاف الام لأنها تلك اتلاف منافع
 بالاستخدام والاعارة بلا عوض فيلزم العوض بالأجارة أولى فصح وقوله ولا يملك تأديتها يشمل ما إذا آجر
 لياخذ الاجرة لنفسه أو للقبيل بل المتبادر الثاني لأن الاول معلوم من قوله لا يملك اتلاف منافع وعليه فيشكل
 قول القهستاني لا يجوز أن يؤجر لياخذ الاجرة لنفسه مع أنه خلاف إطلاق المتن وعلى هذا فلا يصح أن
 يحمل مقابل الأصح من جواز إيجاره على ما إذا آجر لياخذ الاجرة لنفسه توفيقاً بين القولين فانهم (قوله
 لو باع الخ) أي اللقيط بعد بلوغه (قوله وسلم) قيد في وهب وتصديق لا يصدق الملك للموهر به والمتصدق
 عليه (قوله لا يصدق في إبطال شيء من ذلك) مفهوماً أنه يصدق في إقراره بالرق لزيد وهذا إذا كان زيد يدعيه

وكان قبل أن يقضى عليه بما لا يقضى به إلا على الأحرار كالأحد الكامل ونحوه. فلو بعد القضاء بنحو ذلك لا يقبل
لأن فيه إبطال حكم الحاكم ولأنه مكذب شرعا فهو كالكاذب زيد ولو كانت القبطة امرأته لجاز وج كانت أمة
للمقر له ولا تصدق في إبطال النكاح ولو كان رجلا عليه مهر لزوجته لا يصدق في إبطاله لأنه دين ظهر وجوبه
أه فحق ملخصه أو تمامه في البصر وفيه عن التناخانية إذا أقر أنه عبد لا يصدق في إبطال شيء كان فعله إلا
النكاح لأنه زعم أنه لم يصح لعدم إذن من يزعم أنه مولاه فيؤخذ بزعمه بخلاف المرأة لا يبطال نكاحها أه
(قوله ومجهول نسب كقبط) أي فيما ذكر من الأقرار لا في جميع أحكامه كما لا يخفى وهذه المسئلة ستأتي في
آخر كتاب الأقرار بتفاصيلها إن شاء الله تعالى والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القطة)

تقدم وجه تقديم القبط عليها وقال في العناية هما متقاربان لفظا ومعنى ونخص القبط ببني آدم والقطة
بغيرهم للتمييز بينهما وقد قدم الأول لشرف بني آدم (قوله بالفخ) أي فتح القاف مع ضم اللام ويفتحهما كجافي
القاموس (قوله وتسكن) قال الأزهري الفخ قول جميع أهل اللغة وحذاف النحويين وقال الليث هي
بالسكون ولم أسمعه لغيره ومنهم من بعد السكون من لحن العوام مصباح (قوله اسم وضع للمال المنقط) فهو
حقيقة لا مجاز وهذا هو المتبادر من كتب اللغة لكن اختار في الفخ أنها مجاز لأنهم بالفخ وصف مبالغة للفاعل
كهمزة ولمزة الكثير الهمز والهمز بالسكون للمفعول كضحكة وهرأة لن يضحك منه ويهرأ به وإنما قيل
للمال لقطة بالفخ لأن الطباع في العالب تبادر إلى النقطة لأنه مال فصار باعتبار أنه داع إلى أخذه لمعنى فيه
كانه الكثير الالتقاط مجازا والحق حقيقة المنتقط الكثير الالتقاط وما عن الأصمعي وابن الأعرابي أنه بالفخ
اسم للمال أيضا محمول على هذا أه (قوله وشرعا ما يوجد ضائعا) الظاهر أنه مساو للمعنى اللغوي المدكور
ومثله قول المصباح الشيء الذي تجده ملقى فتأخذه ويدل عليه أن ابن كمال لم يذكر المعنى اللغوي وهو ظاهر
كلام الفخ أيضا وعليه فلا يلزم في حقيقة عدم معرفة المالك ولا عدم الإباحة أما الأول فلأنه إذا وجب رده
إلى مالكه الذي ضاع منه لا يخرج عن كونه لقطة وما كونه يجب تعريفها بذلك إذا لم يعرف مالكها إذا
لا يلزم اتحاد الحكم في جميع أفراد الحقيقة كالصلاة وغيرها وأما المباح كالساقط من حربي فكذلك ومثله
ما يلقط من الثمار يجوز ونحوه كما يأتي فهو يسمى لقطة شرعا ولعله وان لم يجب تعريفه لردده إلى مالكه وبه
علم مغايرة هذا التعريف لما بعده ولا ضرر في ذلك فافهم (قوله ما لا يوجد الخ) نخرج ما عرف مالكه فليس
لقطة بدليل أنه لا يعرف بل برد إليه وبالأخصير مال الحربي لكن يرد عليه ما كان محرزًا بمكان أو حافظ فانه
داخل في التعريف فالأولى أن يقال هو مال معصوم معرض للضياع بحر وأقول الحرز بالمكان ونحوه
نخرج بقوله يوجد أي في الأرض ضائعا لا يقال في المحرز ذلك على أنه في المحيط جعل عدم الأحرار من شرائعها
وعرفها بما يأتي وهذا يفيد أن عدم معرفة المالك ليس شرطًا في مفهومها نهر (قوله رفع شيء الخ)
هذا تعريف لها بالمعنى المصدري أعني الالتقاط لأنه لازمها وهذا يقع في كلامهم كثيرا ومنه الاضحية فانها
اسم لما يضحى به وعرفوها شرعا بفتح حيوان مخصوص الخ وهذا التعريف يخرج ما كان مباحا (قوله
لالتملك) الأولى لا التملك (قوله وفيه أنه أمانة للقطة الخ) فيه نظر فان القطة أيضا أمانة وعدم وجوب
تعريفه لا يخرج عنه كونه لقطة كما قدمنا لأنه وان علم مالكه فهو مال ضائع أي لا حافظ له نظير ما مر في
المال الذي يوجد مع القبط وفي القاموس ضاع الشيء صار مهملًا ولا هذا ذكر في الهر أن هذا الفرع يدل
على ما استفيد من هذا التعريف من أن عدم معرفة المالك ليس شرطًا في مفهومها (قوله ندب رفعها) وقيل
الأفضل عدمه والصحيح الأول وهو قول عامة العلماء خصوصًا في زماننا كفي شرح الوهبانية قلت ويمكن
التوفيق بالأمس وعدمه (قوله إن آمن على نفسه تعريفها) أي عدم تعريفها كما لا يخفى أه ح أي لأن
الامن مما يخاف منه والخوف عدم التعريف لا التعريف لأن يدعي تضمين أمن على نفسه معنى وثق منها

ومجهول نسب كقبط

(كتاب القطة)

(هي) بالفخ وتسكن اسم
وضع للمال المنقط عيني
وشرعا ما يوجد ضائعا بن
كمال وفي التناخانية عن
المضمرات مال يوجد ولا
يعرف مالكه وليس بمباح
كمال الحربي وفي المحيط
(رفع شيء ضائع لفظا على
الغير لا التملك) وهذا
ما علم مالكه كالواقع من
السكران وفيه أنه أمانة
للقطة لأنه لا يعرف بل يدفع
لمالكه (ندب رفعها
لصاحبها) إن أمن على
نفسه تعريفها والافترق
أولى وفي البسائر وان
أخذها لنفسه حرم لأنها
كالغصب (ووجب) أي
فرض

تأمل (قوله والام) أي وان لم يأمن بان شك فلا ينافي ما في البدائع لانه فيما اذا أخذها لنفسه فاذا تبين من نفسه
منعها من صاحبها فرض الترتك واذا شك ندب أفاده ط لكن ان أخذها لنفسه لم يبرأ من ضمانها الا بردها
الى صاحبها كافي الكافي (قوله لانها كانغصب) أي حكم من جهة الحرمة والضمان والا فحققة الغصب ورفع
البدائع ووضعت المبطله ولا يدحضها هنا تأمل (قوله ووجب أي فرض) ظاهره أن المراد الفرض القطعي
الذي يكفر منكروه وفيه نظر على أنه في الفتح لم يفسر الوجوب بالافتراض كما فعل الشارح بل قال وان غاب
على ظنه ذلك أي ضياعها ان لم يأخذها ففي الخلاصة يفترض الرفع اه تأمل (قوله فتح وغيره) أي
كالخلاصة والمجتبي لكن في البدائع أن الشافعي قال انه واجب وهو غير سديد لان الترتك ليس تضديعاً بل
امتناع عن حفظ غير ملتزم كلامتناع عن قبول الوديعة اه وأشار في الهداية الى التبري من الوجوب
بقوله وهو واجب اذا خاف الضياع على ما قالوا بغير ملخصا وجرم في النهر بأن ما في البدائع شاذ وأن ما في
الخلاصة جرى عليه في المحيط والتاريخانية والاختيار وغيرها اه قلت وكذا في شرح الوهبانية تبعاً للذخيرة
(قوله عند خوف ضياعها) المراد بالخوف غلبة الظن كما نقلناه آتفاعن الفتح وهذا اذا أمن على نفسه
والا فالترتك أولى كافي البحر عن المحيط تأمل (قوله كما مر) أي في اللقيط من قوله التقاطه فرض كفاية اذا
غاب على ظنه هلا كه لولم يرفع ولم يعلم به غيره ففرض عين اه وينبغي هذا التفصيل هنا جوى (قوله
فلو تركها) أي وقد أمن على نفسه والا فالترتك أفضل ط (قوله ظاهر كلام النهر لا) الاولى أن يقول
استظهر في النهر لا وأصله لصاحب البحر استدل لا بما في جامع المصواب لو انفتح رقبته رجل فلولم يأخذ
برئ ولو أخذ ثم ترك ضمن لو مالسه كما تبين بالواقع كذا الورأي ما وقع من كم رجل اه فقوله وكذا يدل
على أنه لا يضمن بتركه أخذها لكنه يدل على أنه لو أخذ ثم تركه بضمنه وهو خلاف ما يأتي في بيان الفتح
والفرق بينه وبين الرق أن الرق اذا انفتح ثم تركه بعد أخذه لا بد من سيلان شيء منه فالهلاك فيه محقق بخلاف
الواقع من السكم لو تركه بعد أخذه لاحتمال أن يلتقطه أمين غيره * (تنبيه) * أفاده أنه لا يلزم من الاتم الضمان
واستدل له في البحر بما قالوا لو منع المالك عن أمواله حتى هلكت يائماً ولا يضمن اه قلت وكذا الوجه دابة
مربوطة ولم يذهب بها فهرت أوفتح باب فقص فيه طير أو دار فيها دواب فذهبت فلا يضمن بخلاف ما اذا حل
حبلاء اق فيه شيء أو شق رقابه زيت كافي كافي الحسا كم لان السقوط والسيلان محقق بنفس الحل والشق
بخلاف ذهاب الدواب أو الطير فانه بغيرها لا بنفس فتح الباب ومثله ترك اللقطة بعد أخذها فان هلا كها ليس
بالترتك بل بفعل الاخذ بعده وكذا لو تركها قبل أخذها بالاولى بخلاف ترك الرق المفتح بعد أخذه فان سيلانه
بتركه أمالوتركه قبل أخذه فانه لا ينسب سيلانه اليه أصلاً (قوله لما في الصيرفية الخ) ذكر الزاهد في هذا
الفرع بالفظ رأي جاره قال الخير الرملي فلو الجار غيره أفتيت بعدم الضمان اه ولا يخفى ظهور الفرق
بين جاره وجار غيره فانه اذا كان الجار له وتركه صار الفعل منسوباً اليه والنفع عائداً عليه بخلاف جار غيره
فانه وان كان الاتلاف محققاً وهو يشاهده لكنه لا ينتفع به فهو كالورأي رقاً منفتحاً كما مر واذا لم يضمن هنا
لا يضمن بترك اللقطة بالاولى لعدم تحقق التالف به كما قلنا فافهم (قوله لم يضمن في ظاهر الرواية) هذا اذا
أخذها ليعترفها فلولم يأكلها لا يبرأ مالاً بردها الى ربه كافي نور العين عن الخانية وقد مناه عن كافي الحسا كم
وأطلقه فشميل ما اذا ردها قبل أن يذهب بها أو بعده قال في الفتح وقيل به بعض المشايخ بما اذا لم يذهب بها فلو
بعده ضمن وبعضهم ضمنه مطلقاً والوجه ظاهر المذهب اه وشمل أيضاً ما لو خاف باعدها الهلاك وهو مؤيد
لما استظهره في النهر كما مر (قوله رصح التقاط صبي وعبد) أي ويكون التعريف الى ولي الصبي كافي المجتبى
وينبغي أن يكون التعريف الى مولى العبد كافي بجامع الجرف فها أما الماذون والمكاتب فالتعريف
اليهما نهر رصح أيضاً التقاط الكافر لقول الكافي لو أقام مدعيه شهوداً كفاراً على ملته قط كافر قبلت اه
وعليه فتثبت الاحكام من التعريف والتصدق بعده أو الانتفاع ولم أره صريحاً بحر (قوله لا يجنون الخ)

فتح وغيره (عند خوف
ضياعها) كما مر لان مال
المسلم حرمة كماله له فلو
تركها حتى ضاعت أمم وهل
يضمن ظاهر كلام النهر لا
وظاهر كلام المصنف نعم لما
في الصيرفية جارية كل
حنطة انسان فلم يضمنه حتى
أكل قال في البدائع الصحيح
انه يضمن انتهى وفي الفتح
وغيره لو ردها ثم ردها
لمكانها لم يضمن في ظاهر
الرواية وصرح التقاط صبي
وعبد لا يجنون ومدحوش
ومعتوه وسكران لعدم
الحفظ منهم

ما أخذ من قوله في النهر ينبغي أن لا يتردد في اشتراط كونه عاقلا صاحبا فلا يصح التقاط الجنون الخ لكن
الشارح زاد عليه المعنوي وقد منا أول باب المرئ أن حكمه حكم الصبي العاقل ومقتضاه صحة التقاطه تأمل قال
ط وفائدة عدم صحة التقاط الجنون ونحوه أنه بعد الاتفاق ليس له الاخذ من أخذها منه ومطاد التعليل تقييد
الصحة في الصبي بالعقل اه (قوله فان أشهد عليه) ظاهر المبسوط اشتراط العدلين فتح (قوله ويكفيه)
أي في الاشهاد أن يقول الخ وكذا قوله عندي ضالة أو شيء فمن سمعتموه الخ ولا فرق بين كون اللقطة واحدة
أو أكثر لانهم بالسم جنس ولا يجب أن يعين ذهباً أو فضة خصوصاً في هذا الزمان فتح وقوله أو شيء يدل على أنه
لا يشترط التصريح بكونه لقطة وبه صرح في البحر عن الولوالجية (قوله ينشد) في المصباح نشدت الضالة نشداً
من باب قتل طلبتها وكذا إذا رقتها والاسم نشدة ونشداً بكسر هـ أو أنشدتها بالالف عرفت (قوله)
وعرف) معطوف على أشهد فظاهره أن الاشهاد لا يكفي لنفي الضمان وهكذا شرط في المحيط لنفي الضمان
الاشهاد وإشاعة التعريف وحكي فيه في الظاهر به اختلافاً فقال الحلواني يكفي عن التعريف بأشهاد عند
الاخذ بانه أخذها البردها وهو المذكور في السير ومنهم من قال يأتي على أبواب المساجد وينادي وحاصله أن
الاشهاد لا بد منه على قول الامام باتفاقهم والخلاف في أنه هل يكفي عن التعريف بعده أو لا ولم يقل أحدان
التعريف بعد الاخذ يكفي عن الاشهاد وقت الاخذ خلافاً لما فهمه في الفتح هـ. راجع ما في البحر والهر
(قوله أي نادى عليها الخ) أشار إلى أن المراد بالتعريف الجهر به كفي الخلاصة لا كما فعله بعضهم حيث دلى
رأسه في بئر خارج المصرف نادى عليها فاتفق أن صاحبها كان هناك فسمعه كما حكاه السرخسي ومر أن لقطة
الصبي يعرفها وليه زاد في القنية أو وصيه وهل للمانقط دفعها إلى غيره ليعرفها فقبل نعم ان يجوز قبل الامام
بأذن القاضي بحر ملخصاً في القهستاني له دفعها لأمين وله استردادها منه وان هلك في يده لم يضمن
(قوله وفي الجامع) أي محلات الاجتماع كالأسواق وأبواب المساجد بحر وكبيوت القهوان في زماننا
(قوله إلى أن علم أن صاحبها لا يطلبها) لم يجعل للتعريف مدة اتباع السرخسي فانه بي الحكم على غالب الرأي
في عرف القليل والكثير إلى أن يعلب على رأيه أن صاحبه لا يطلبه وصححه في الهداية وفي المضمرات والجوهرية
وعليه الفتوى وهو خلاف ظاهر الرواية من التقدير بالحول في القليل والكثير كما ذكره الاستيعابي وعليه
قبل يعرفها كل جمعة وقبل كل شهر وقبل كل ستة أشهر بحر قلت والمتون على قول السرخسي والظاهر
أنه رواية أو تخصيص لظاهر الرواية بالكثير تأمل قال في الهداية فان كانت شيئاً يعلم أن صاحبها لا يطلبها
كالنواة وقشر الرمان يكون القفاؤه اباحاً حتى جاز الانتفاع به بلا تعريف ولكنه يبقى على ملك مالكه لان
التبليس من الجهول لا يصح وفي شرح السير الكبير لو وجد مثل السوط والحبل فهو بمنزلة اللقطة وما جاء في
الترخيص في السوط فذلك في المسكرو ونحوه مما لا قيمة له ولا يطلبه صاحبه بعد ما سقط منه وربما ألقاه على
النوى وقشر الرمان وبعراً لابل وحلشد الشاة الميتة أما ما يعلم أن صاحبه يطلبه فهو بمنزلة اللقطة والهداية
الجمعاء التي يعلم أن صاحبها تركها إذا أخذها انسان فمليه ردها الشخصاً لان صاحبها انما تركها عجزاً فلا
يرزول ملكه عنها بذلك والسوط انما ألقاه رغبة عنه لقدرته على حمله ولو ادعى على صاحب الدابة أنك قلت من
أخذها فهي له فالقول لصاحبها بيمينه الا اذا نكل أو برهن الاخذ فهي له وان لم يكن حاصراً حين هذه المقالة
وبعد صحة الهبة اذا سمعت الدابة في يده فليس للواهب الرجوع لان الزيادة المتصلة تمتع الرجوع اه ملخصاً
(قوله كانت أمانة) جواب قوله فان أشهد الخ (قوله مع التمكن منه) أي من الاشهاد أو مالاً لم يجد من يشهده
عند الرفع أو خاف أنه لو أشهد عنده يأخذ منه الظالم وتركه لا يضمن بحر عن الخانية (قوله أولم يعرفها)
مبنى على ما مر من أن الاشهاد لا يكفي عن التعريف (قوله ان أنكر ربه) أ مالاً صدقه فلا ضمان اجتماعاً
بحر (قوله وبه نأخذ الخ) وكذا ذكر الطحاوي كافي الهر عن الاتقاني قال في البحر وفي الولوالجية محل
الاختلاف فيما اذا اتفقا على كونها لقطة لكن اختلافاً هل التقطها المالك أولاً أم اذا اختلفا في كونها لقطة

(فان أشهد عليه) بانه
أخذه ليرده على ربه ويكفيه
أن يقول من سمعتموه
ينشد للقطة فدلوه على
(وعرف) أي نادى عليها
حيث وجدها وفي الجامع
(إلى أن علم أن صاحبها
لا يطلبها أو أنها تفسدان
بقيت كالأطعمة) والتمار
(كانت أمانة) لم تضمن بلا
تعد فلو لم يشهد مع التمكن
منه أو لم يعرفها ضمن ان
أنكر ربه أخذ للرد وقبل
الثاني قوله بيمينه وبه نأخذ
حاوي وأقره المصنف وغيره

فقال المالك أخذتها غصبا وقال الملقط لقطعة وقد أخذتها لك فالملقط ضامن بالاجماع (قوله ولومن الحرم) لا إطلاق قوله عليه الصلاة والسلام اعرف عفاصها أي وعامها ووكامها أي رباطها وعرفها سنة وأما قوله عليه الصلاة والسلام في مكة ولا تحل ساقطتها الا لمنشد فقال في الفتح لا يعارضه لان معناه لا يحل الا لمن يعرف ولا يحل لنفسه وتخصيص مكة حيث نزل دفع وهم سقوط التعريف بها بسبب أن الظاهر أن ما وجد بهما من لقطة فالظاهر أنه لا غريباء وقد تفرقوا فلا يبعد التعريف فيسقط (قوله ولقطعة ولقطعة) أي لا فرق بينهما أي في وجوب أصل التعريف ليناسب قوله إلى أن علم أن صاحبها لا يطلبها فإنه يقتضي تعريف كل لقطة بما يناسبها بخلاف ما مر عن ظاهر الرواية من التعريف حول الكل (قوله فينتفع الرابع) أي من رفعها من الأرض أي النقطة أو التي بالطاء فدل على أنه انما ينتفع بها بعد الاشهاد والتعريف إلى أن غلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها والمراد جواز الانتفاع بها والتصدق وله امساكها لصاحبها وفي الخلاصة له بيعها أيضا وامساكها ثمها ثم اذا جازر بها ليس له نقض البيع لو بأمر القاضي والادولفاته ابطاله وان هلكت فان شاء ضمن البائع وعند ذلك ينفذ بيعه في ظاهر الرواية وله دفعها للقاضي فيصدق بها أو يقرضها من مليء أو يدفعها مضاربة والظاهر أن له البيع أيضا وفي الحاوي القدسي الدفع إلى القاضي أجود ليحل الصلح وفي المجتبى التصديق بها في زماننا أولى وينبغي التفصيل بين من يغلب على الظن ورعه وعدمه من مخلصا (تبيينه) * ظاهر كلامهم متونا وشروحا أن حل الانتفاع للفقير بعد التعريف لا يتوقف على ادن القاضي وبخالفه ما في الخانية من أنه لا يحل ذلك للفقير بلا أمره عند عامة العلماء وقال بشرى محل اه بحر ومثله في الشرنبلالية عن البرهان نعم في الهداية والعناية جواز الانتفاع للفقير باذن الامام لانه مجتهد فيه ويأتي قريسا عن النهروفي النهر معنى الانتفاع بها صرفها إلى نفسه كافي الفتح وهذا لا يتحقق ما بقيت في يده لا تملكها كما توهمه في البحر لان ما بقية على ملك صاحبها لم يتصرف بها حتى لو كانت أقل من نصاب وعنده ما تصير به نصابا حال عليه الحول تحت يده لا يجب عليه زكاة اه قلت مقتضاه أنهم لو كانت ثوبا فابسه لا يملكها مع أنه يصدق عليه أنه صرفها إلى نفسه فراد البحر التصرف بها على وجه التملك فلو دراهم يكون بانفاقها وغيرها بحسبه فهو احتراز عن التصرف بطريق الإباحة على ملك صاحبها ولذا قال وانما نفسنا الانتفاع بالتملك لانه ليس المراد الانتفاع بدونه كالإباحة ولذا ملك بيعها وصرف الثمن إلى نفسه كافي الخانية اه (قوله لو فقيرا) قيد به لال الغنى لا يحل له الانتفاع بها الا بطريق القرض لكن باذن الامام نهر (قوله على فقير) أي ولو ذميا لا حرييا كافي شرح السير قال في النهر قالوا ولا يجوز على غنى ولا على طفله الفقير وعنده ولو فعل ينبغي أن لا يتردد في ضمانه (قوله وفرعه) الضمير عائذ إلى الغنى المعلوم من قوله والاتصدق بها فلا بد أن يراد بفرعه الكبير الفقير لما علمت من أنه لا يجوز على طفل الغنى ولو فقيرا (قوله توضع في بيت المال) للنواب بحر ط (قوله وفي القسبة الخ) عبارة وما يتصدق به الملقط بعد التعريف وغلبة ظنه أنه لا يوجد صاحبها لا يجب ايصاؤه وان كان يرجو وجود المالك وجب الايصاء اه والمراد الايصاء بضمها اذا ظهر صاحبها ولم يحضر تصدق الملقط لا الايصاء بعينها قبل التصديق بالسكنه مفهوم بالاولى فلذا عم السارح وفي النهر ثم اذا أمسكها وحضرته الوفاة أو وصى بها ثم الورثة يعرفونها قال في الفتح ومقتضى النظر أنهم لو لم يعرفوها حتى هلكت وجاء صاحبها أنهم يضمنون لانهم وضعوا أيديهم على اللقطة ولم يشهدوا أي لم يعرفوا قال في البحر وقد يقال ان التعريف عليهم غير واجب حيث عرفها الملقط اه قلت الظاهر أن كلام الفتح فيما اذا لم يشهد الملقط ولم يعرفها انشاء على ما قدمناه عنه من أن الشرط التعريف قبل هلاكها الا الاشهاد وقت الاخذ وتقدم ما قبله (قوله بعد التصديق) أراد به ما يشمل انتفاع الملقط بها اذا كان فقيرا كافي البحر (قوله أو تضمينه) فملكها الملقط من وقت الاخذ ويكون الثواب له خانية (قوله اجازتها) الاولى اجازته أي اجازة فعل الملقط (قوله الصبي كبالغ) أي في اشتراط الاشهاد قال في البحر وفي القسبة وحدا الصبي لقطة ولم يشهد يضمن كالبالغ اه قلت والمراد

(ولومن الحرم أو قلمية أو كثيرة) فلا فرق بين مكان ومكان وائطة ولقطة (فينتفع) الرابع (مها) لو فقيرا ولا تصدق بها على فقير ولو على أصله وفرعه وعرضه الا اذا عرف أنها لذيها توضع في بيت المال) تتارخانية وفي القسبة لورجى وجود المالك وجب الايصاء (فان جاء مالكا) بعد التصديق (خير بين اجازة فعله ولو بعد هلاكها) وله ثواب (أو تضمينه) والظاهر انه ليس للوهى والاب اجازتها نهر وفي الوهبانية الصبي كالبالغ فيضمن ان لم يشهد

ثم لا يه أو وصيه (قوله ثم لا يه أو وصيه) أي بعد الاشهاد والشعير فكافي القنية
 وقال في البحر وكذا له تملكها المصلي لو فقير بالاولى (قوله ووضعتهم في مالهما) كذا بحثه في شرح منظومة ابن
 وهبان المصنف حيث قال ينبغي على قول أصحابنا اذا تصدق بمال أو الوصي ثم ظهر صاحبها أو ضمنها أن
 يكون الضمان في مالهما دون المصلي اه قلت قد يؤيد بحثه بما يأتي من أن الملتقط تضمن القاضى تأمل
 وبه يدفع بحث البحر بان في تصدقهما بالضرار بالاصغر اذا حضر المالك والعين هالكه من يد الفقير (قوله
 ولو تصدق بأمر القاضى) مرتبط بقوله أو تضمنه لان أمر القاضى لا يز يد على تصدقه بنفسه (قوله وأيهما
 ضمن لا يرجع به على صاحبه) فان ضمن الملتقط ملكها الملتقط من وقت الاخذ ويكون الثواب له خائبة
 وبه علم أن الثواب موقوف بحر (قوله أو ضال) الضال هو الانسان والضالة الحيوان الضائع من ذكر
 أو أنثى ويقال لغير الحيوان ضائع ولقطعة مصباح فعلم ان الضالة بالناء تشمل الانسان الضائع وغيره من
 الحيوان وبدون ناء خاص بالانسان وهو الماء به غنا العطفه على البهيمه (قوله أصلا) أى سواء النقطه من
 مكان قريب أو بعيد بخلاف الابقى كما أتى وفي كافي الحياكم وان عوضه شيئا خسن (قوله فله أجر مثله)
 عاله في المحيط بانهم الجارة فاسدة واعترضه في الجريانه لاجارة أصلا لعدم من يقبل وأجاب المقدسي بحمله على اه
 قال ذلك لجمع حضر قلت يؤيده ما في اجارات الولوالجية ضاع له شيء فقال من دلتى عليه فله كذا فالاجارة باطلة
 لان المستأجر له غير معلوم والدلالة ليست بعمل يستحق به الاجر فلا يجب الاجر وان خصص بان قال لرجل
 بعينه ان دلتى عليه فله كذا ان مشى له ودله يجب أجر المثل في المشى لان ذلك عمل يستحق بعقد الاجارة
 الا انه غير مقدر بقدر فيجب أجر المثل وان دله بلامشى فهو الاول سواء اه وبه ظهر أنه هنا ان خصص
 فالاجارة فاسدة لكون مكان الرد غير مقدر فيجب أجر المثل وان عمم بماطلة ولا أجر فقله كاجارة فاسدة
 الاولى ذكره بصيغة التعايل كما عمل في المحيط (قوله ونذب النقط البهيمه الح) وقال الاثمة الثلاثة اذا وجد
 البقر والبعير في الصحراء فالترك أفضل لان الاصل في أخذ مال البعير الحرمة وباحة الالتقاط فمناقة الضباع
 واذا كان معها ما تدفع به عن نفسها كالقرن مع القوة في البقر والردس مع الكدم في البعير والفرس يقبل
 ظن ضياعها ولكنه يتوهم ولنا أنها القطة يتوهم ضياعها فيستحب أخذها وتعريفها بصيابة لاموال الناس
 كالشاة وقوله عليه الصلاة والسلام في ضالة الابل مالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء ونؤا كل
 الشجر فذرهما حتى يجدها ربهما أجاب عنه في المبسوط بانه كان اذ ذاك لغلبة أهل الصلاح والامانة وأما في
 زماننا فلا يأمّن وصول يد خائفة اليه بعده في أخذها احياؤها وحفظها فهو أولى ومقتضاه ان غلب على طنه
 ذلك أن يجب الالتقاط وهذا حق فاما قطع بآن مقصود الشارع ووصولها الى ربه ما اذا تعبير الزمان وصار
 طريق التلف فحكمه عنده بلا شك خلافه وهو الالتقاط للحفظ ونماه في الفتح (قوله وكره الح) قال في البحر
 وبه علم ان النقط البهيمه على ثلاثة أوجه لكن ظاهر الهداية ان صورة الكراهة انما هي عند الشافعي
 لا عندنا اه قلت وهو أيضا ظاهر ما قدمناه آتفا عن الفتح (قوله وكدم) بفتح الكاف وسكون الدال فعليه
 من باب ضرب وقتل وهو العض بأذى الفم (قوله ان ظن ان ضالة) أى غلب على طنه بأن كانت في موضع لم
 يكن بقر به بيت مدر أو شعر أو قافله نازلة أو دواب في مراعيها بحر عن الحساوى (قوله الا اذا قال له قاض
 اخ) أى بعد اقامة البينة من الملتقط كما شرطه في الاصل وصححه في الهداية لاحتمال أن يكون غصبه بآي يده
 والبينة لكشف الحال لا للقضاء بلا بشرط لها خصم وصرح في الظهيرية بان الملتقط كذلك وان قال لا يبيته على
 يقول له بين يدي ثقت أنفق علمها ان كنت صادقا وقد منان القاضى لو جعل ولاء اللقيط للملتقط جاز لانه
 قضاء في أصل مجتهد فيه فعليه لا يكون متبرعا بالانفاق بلا أمره اذا شهد ليرجع كالوصى بحر ملخصا (قوله
 لم يكن دينافي الاصح) لان الامر متردد بين الحسبة والرجوع فلا يكون دينيا بالشك بحر (قوله لا ما زعمه
 ابن المالك) من انه اذا لم يأمره بالانفاق فادعاه بعد بلوغه وصدقه اللقيط يرجع عليه ح (قوله نهر) أصله

ثم لا يه أو وصيه (قوله ثم لا يه أو وصيه) أي بعد الاشهاد والشعير فكافي القنية
 وقال في البحر وكذا له تملكها المصلي لو فقير بالاولى (قوله ووضعتهم في مالهما) كذا بحثه في شرح منظومة ابن
 وهبان المصنف حيث قال ينبغي على قول أصحابنا اذا تصدق بمال أو الوصي ثم ظهر صاحبها أو ضمنها أن
 يكون الضمان في مالهما دون المصلي اه قلت قد يؤيد بحثه بما يأتي من أن الملتقط تضمن القاضى تأمل
 وبه يدفع بحث البحر بان في تصدقهما بالضرار بالاصغر اذا حضر المالك والعين هالكه من يد الفقير (قوله
 ولو تصدق بأمر القاضى) مرتبط بقوله أو تضمنه لان أمر القاضى لا يز يد على تصدقه بنفسه (قوله وأيهما
 ضمن لا يرجع به على صاحبه) فان ضمن الملتقط ملكها الملتقط من وقت الاخذ ويكون الثواب له خائبة
 وبه علم أن الثواب موقوف بحر (قوله أو ضال) الضال هو الانسان والضالة الحيوان الضائع من ذكر
 أو أنثى ويقال لغير الحيوان ضائع ولقطعة مصباح فعلم ان الضالة بالناء تشمل الانسان الضائع وغيره من
 الحيوان وبدون ناء خاص بالانسان وهو الماء به غنا العطفه على البهيمه (قوله أصلا) أى سواء النقطه من
 مكان قريب أو بعيد بخلاف الابقى كما أتى وفي كافي الحياكم وان عوضه شيئا خسن (قوله فله أجر مثله)
 عاله في المحيط بانهم الجارة فاسدة واعترضه في الجريانه لاجارة أصلا لعدم من يقبل وأجاب المقدسي بحمله على اه
 قال ذلك لجمع حضر قلت يؤيده ما في اجارات الولوالجية ضاع له شيء فقال من دلتى عليه فله كذا فالاجارة باطلة
 لان المستأجر له غير معلوم والدلالة ليست بعمل يستحق به الاجر فلا يجب الاجر وان خصص بان قال لرجل
 بعينه ان دلتى عليه فله كذا ان مشى له ودله يجب أجر المثل في المشى لان ذلك عمل يستحق بعقد الاجارة
 الا انه غير مقدر بقدر فيجب أجر المثل وان دله بلامشى فهو الاول سواء اه وبه ظهر أنه هنا ان خصص
 فالاجارة فاسدة لكون مكان الرد غير مقدر فيجب أجر المثل وان عمم بماطلة ولا أجر فقله كاجارة فاسدة
 الاولى ذكره بصيغة التعايل كما عمل في المحيط (قوله ونذب النقط البهيمه الح) وقال الاثمة الثلاثة اذا وجد
 البقر والبعير في الصحراء فالترك أفضل لان الاصل في أخذ مال البعير الحرمة وباحة الالتقاط فمناقة الضباع
 واذا كان معها ما تدفع به عن نفسها كالقرن مع القوة في البقر والردس مع الكدم في البعير والفرس يقبل
 ظن ضياعها ولكنه يتوهم ولنا أنها القطة يتوهم ضياعها فيستحب أخذها وتعريفها بصيابة لاموال الناس
 كالشاة وقوله عليه الصلاة والسلام في ضالة الابل مالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء ونؤا كل
 الشجر فذرهما حتى يجدها ربهما أجاب عنه في المبسوط بانه كان اذ ذاك لغلبة أهل الصلاح والامانة وأما في
 زماننا فلا يأمّن وصول يد خائفة اليه بعده في أخذها احياؤها وحفظها فهو أولى ومقتضاه ان غلب على طنه
 ذلك أن يجب الالتقاط وهذا حق فاما قطع بآن مقصود الشارع ووصولها الى ربه ما اذا تعبير الزمان وصار
 طريق التلف فحكمه عنده بلا شك خلافه وهو الالتقاط للحفظ ونماه في الفتح (قوله وكره الح) قال في البحر
 وبه علم ان النقط البهيمه على ثلاثة أوجه لكن ظاهر الهداية ان صورة الكراهة انما هي عند الشافعي
 لا عندنا اه قلت وهو أيضا ظاهر ما قدمناه آتفا عن الفتح (قوله وكدم) بفتح الكاف وسكون الدال فعليه
 من باب ضرب وقتل وهو العض بأذى الفم (قوله ان ظن ان ضالة) أى غلب على طنه بأن كانت في موضع لم
 يكن بقر به بيت مدر أو شعر أو قافله نازلة أو دواب في مراعيها بحر عن الحساوى (قوله الا اذا قال له قاض
 اخ) أى بعد اقامة البينة من الملتقط كما شرطه في الاصل وصححه في الهداية لاحتمال أن يكون غصبه بآي يده
 والبينة لكشف الحال لا للقضاء بلا بشرط لها خصم وصرح في الظهيرية بان الملتقط كذلك وان قال لا يبيته على
 يقول له بين يدي ثقت أنفق علمها ان كنت صادقا وقد منان القاضى لو جعل ولاء اللقيط للملتقط جاز لانه
 قضاء في أصل مجتهد فيه فعليه لا يكون متبرعا بالانفاق بلا أمره اذا شهد ليرجع كالوصى بحر ملخصا (قوله
 لم يكن دينافي الاصح) لان الامر متردد بين الحسبة والرجوع فلا يكون دينيا بالشك بحر (قوله لا ما زعمه
 ابن المالك) من انه اذا لم يأمره بالانفاق فادعاه بعد بلوغه وصدقه اللقيط يرجع عليه ح (قوله نهر) أصله

للبحر (قوله والمديون) أي الذي يثبت للملتقط الرجوع عليه بما أنفق بقول القاضى أنفق لترجع (قوله
أوسيد) أي أن ظهوره سيد باقراره بحر (قوله أوهو بعد بلوغه) فلو مات صغيرا يرجع على بيت المال كما
في القسمة ثانياً عن النظم (قوله وان كان له أنفق) بان كانت بهيمة يحمل عليها كالخمار والبغل (قوله باذن
الحاكم) الذي في الملتقى وغيره أنه يؤجرها القاضى لكن لا يخفى أن اذنه كفعله (قوله منه) أي من بدل
الاجارة (قوله كالضال) أي العبد الذي ضل عن سيده (قوله بخلاف الايق) فانه لا يؤجره القاضى لانه
يخاف عليه أن يأتى كذا في التبيين وسوى بينهما في الهداية بقوله وكذلك يفعل بالعبد الا يق بحر ووفق
المقدس في شرحه بحمل ما في الهداية على ما اذا كان معه علامة تمنع من الايق كالراية ونقل الشر بنبلالى عنه
وجها آخر وهو حمله على ما اذا كان المستأجر ذا قوة ومنعة لا يخاف عليه أو على الايجار مع اعلام المستأجر
بحاله ليحفظه غاية الحفظ اه قال في البحر ولم أر حكم اللقيط اذا صار مميزا ولا مال له هل يؤجره القاضى للنفقة
أولا (قوله ولو لا انفاق أصلح الخ) قالوا انما يأمر بالانفاق يومين أو ثلاثة على قدر ما يرى رجاء أن يظهر مالها
فاذا لم يظهر يأمر ببيعها لان دائرة النفقة مستأصلة فلا نظري في الانفاق مدة مديدة هداية (قوله وله منعها من
ربها يأخذ النفقة) فان لم يعطها باعها القاضى وأعطى نفقة ورد عليه الباقي ولا فرق بين أن يكون الملتقط
أنفق من ماله أو استدان بأمر القاضى ليرجع على صاحبها كفي الحاروي وقد صرحوا في نفقة الزوجة
المستدانة باذن القاضى أن المرأة تتمكن من الحوالة عليه بغير رضاه وقياسه هنا كذلك بحر (قوله فان
ها كت بعد حبسه) أي منع الملتقط اللقطة عن صاحبها سقطت النفقة لانها تصير كالرهن قال في النهر ولم يحك
المصنف في السكا في تبعا لصاحب الهداية فيه خلافاً لغيرهم أنه المذهب وجعله القدوري في تقريره قول زفر
وهذا أصحنا لا يسقط لو هلك بعد وعزاه في الينابيع الى علمائنا الثلاثة اه قلت وظاهر الفتح اعتماد
ما ذكره القدوري فانه قال انه المنقول وكذا نقل في الشر بنبلالية عن خط العلامة قاسم أن ما في الهداية ليس
بمذهب لاحد من علمائنا الثلاثة وانما هو قول زفر ولا يساعده الوجه ثم نقل عن المقدسي انه يمكن أن يكون
عن علمائنا فيه روايتان أو اختار في الهداية قول زفر فتأمل اه وعلى ما في الهداية حرم في الملتقى والدرر
والنقاية وغيرها (قوله جبراعليه) أفاد أن المراد بعدم الدفع عدم لزوم كفي البحر (قوله بلاينة) أراد بها
القضاء بها بحر (قوله فان بين علامة) أي مع المطابقة ومصر في اللقيط أن الاصابة في بعض العلامات لا تكفي
وظاهر قول التتار حانية أصاب في علامات اللقطة كلها انه شرط ولم أر ما يبين كل من المدعين وأصابا
وينبغي حل الدفع لهما بحر (قوله بين أولا) لكن هل يجبر قيل نعم كالموهرن وقيل لا كالوكيل بقبض
الوديعة اذ صدقه المودع ودفع بالفرق بان المالك هاهنا غير ظاهر والمودع في مسألة الوديعة ظاهر فتح (آفة)
دفع بالتصديق أو بالعلامة وأقام آخر بينة أنها له فان قائمة أخذها وان هالكه ضمن أهم ما شاء فان ضمن
القابض لا يرجع على أحد أو الملتقط فكذلك في رواية وفي أخرى يرجع وهو الصحيح لانه وان صدقه الا أنه
بالقضاء عليه صار مكذبا شرعا بطل اقراره نهر عن الفتح (قوله لان يده أحق) لعل وجهه كونها أسبق
وان له حق تملكها بعد التعريف لوفيقا ويذهب منه بالاولى انه لو انتزعهما من يده أخذهما منه كما قالوا في
اللقيط وهو خلاف ما في الولوالجية حيث سوى بين مسئلتى الضياع والانتزاع في أنه لا خصومة له ولا يخفى
أن ما في السراج يشبهها (قوله جهل أربابا) يشمل ورثتهم ولو علمهم لزمه الدفع اليهم لان الدين صار حقهم وفي
الفصول العلامية من له على آخر دين فطالبه ولم يعطه فسات رب الدين لم يتبق له خصومة في الآخرة عند أكثر
المشايخ لانهم بسبب الدين وقد انتقل الى الورثة والمختار أن الخصومة في الظلم بالمع للميت وفي الدين للوارث
قال محمد بن الفضل من تناول مال غيره بغير اذنه ثم رد البذل على وارثه بعد موته برئ عن الدين وبقي حق
الميت لظلمه اياه ولا يبرأ عنه الا بالتوبة والاستغفار والدعاء اه (قوله فعليه التصديق بقدرها من ماله) أي
الخاص به أو المتحصل من المطالم اه ط وهذا ان كاله مال وفي الفصول العلامية لو لم يقدر على الاداء

مطلب فممن عليه ديون
ومظالم جهل أربابها

لفقره أو لئسبانه أوله دم قدرته قال شداد والناطق في رجه ما لله تعالى لا يؤخذ به في الآخرة إذا كان الدين
 من متاع أو قرض أو كان غصبا يؤخذ به في الآخرة وان نسي غصبه وان علم الوارث دين مورثه والدين
 غصب أو غيره فعليه أن يقضيه من التركة وان لم يقض فهو مؤخذ به في الآخرة وان لم يجد المدين ولا وارثه
 صاحب الدين ولا وارثه فتصدق المدين أو وارثه عن صاحب الدين برى في الآخرة (قوله) سكن في يده عروضا
 لا يعلم مستحقها) يشمل ما إذا كانت لفظة أو غصبا أو رشوة فان كانت لفظة فقد علم حكمها وان كانت غيرها
 فالظاهر وجوب التصديق بأعيانها أيضا (قوله سقط عنه المطالبة الخ) كانه والله تعالى أعلم لا يجوز له المال
 الضائع والفقره مصرفه عند جهل أربابه وبالتوبة يسقط اثم الاقدام على الظلم ط (قوله) يجب عليه أن
 يتصدق بعثله) المختار أنه لا يلزمه ذلك كفي القهستاني عن الظهيرية وكذا في البحر والنهر عن الولوالجية (قوله)
 جاز لفريقه الخ) الظاهر أنه احتراز عن الاجنبي اذ الرفيق في السفر مأذون بذلك دلالة كما قالوا في جواز
 احرامه عن رفيقه اذا أغنى عليه وكذا انفاقه عليه وهذه المسئلة وقعت لمحدرجه الله تعالى في سفره مات بعض
 أصحابه فباع كتبه وأمتعته فقبل له كيف تفعل ذلك ولست بقاض فقال والله يعلم المفسد من المصلح يعني أن
 ذلك من الاملاح المأذون فيه عادة فانه لو حل متاعه الى أهله يحتاج الى نقطة ربما استغرقت المتاع لكن
 للورثة الخيار في أدب الاوصياء عن المحيط عن المنتقى مات في السفر فباع رفقاه وتركته وهم في موضع ليس
 فيه فاض قال محمد جاز بيعهم وللمشتري الانتفاع بما اشتراه منهم ثم اذا جاء الوارث ان شاء أجاز البيع وان
 شاء أخذ ما وجد من المتاع وضمن ما لم يجد كاللغة اذا جاء صاحبها يأخذها فان لم يجد فله أن يضمن الذي
 أصابها وله أن يجيز التصديق اه (قوله) ان له قيمة فلفظة) وقيل انه كالتفاح الذي يجده في الماء وذكروا في شرح
 الوهبانية صابطا وهو أن ما لا يسرع اليه الفساد ولا يعتاد رمية كحطب وخشب فهو لفظة ان كانت له قيمة ولو
 جعه من أما كن متفرقة في الصحيح كالأوز وجوزة ثم أخرى وهكذا حتى بلغ ماله قيمة بخلاف تفاح أو كثرى
 في نهر جاز فانه يجوز أخذه وان كثرت لانه مما يفسد ولو ترك وبخلاف النوى اذا وجد متفرقا وله قيمة فيجوز أخذه
 لانه مما يبرى عادة فيصير بمنزلة المباح ولا كذلك الجوز حتى لو تركه صاحبه تحت الاشجار فهو بمنزلة (قوله) في
 ما لم يكن كثيرا) ذكر الضمير على تأويل التركة بالمتروك والظاهر أن المراد بالكثير ما زاد على خمسة دراهم لما
 البحر عن الخلاصة والولوالجية مات غريب في دار رجل ومعه قد وخسة دراهم فله أن يتصدق على نفسه ان كان
 فقيرا كاللغة وفي الثانية ليس له ذلك لانه ليس كاللغة قال في البحر والاول أثبت وصرح به في المحيط (قوله)
 فان لم يجدهم فله لو مصرفا) هذا ذكره في النهر وهو رائد على مانعه في البحر عن الحاوي القدسي وقد راجعت
 الحاوي فلم أجده فيه أيضا (قوله) محضنة) بالخاء المهملة والضاد المعجمة في المصباح حرض المطاير بيضه اذا جثم
 عليه (قوله) أي برج) في المصباح برج الحمام مأواه (قوله) اختلط بها أهلي لغيره) المراد بالاهلي ما كان مما لو كان
 لغيره (قوله) لا ينبغي له أن يأخذه) لانه ربما يطير فيذهب الى محله الأصلي فلا ينافي ما مر من أن اللقطة يندب
 أخذها أفاده ط (قوله) لانه ملك الغير) لان ولد الحيوان يتبع أمه (قوله) واذالم ملك الفرخ) أي ولم يعلم
 مالكه (قوله) وفي الوهبانية الخ) نقل بالمعنى وتركه مما في الوهبانية قيد كون الثمار مما لا يبقى وكون ذلك
 في بستان احتراز عن القرى والسواد وحاصل ما في شرحها عن الثانية وغيرها أن الثمار اذا كانت ساقطة
 تحت الاشجار فلو في المصر لا يأخذ شيئا منها ما لم يعلم أن صاحبها أباح ذلك نصا ودلالة لانه في المصر لا يكون مباحا
 عادة وان كان في البستان فلو الثمار مما يبقى ولا يفسد كالجوز واللوز لا يأخذ ما لم يعلم الاذن ولو مما لا يبقى
 فقبل كذلك والمعتمد أنه لا بأس به اذ لم يعلم النهي صريحا أو دلالة أو عادة وان كان في السواد والقرى فلو
 الثمار مما يبقى لا يأخذ ما لم يعلم الاذن ولو مما لا يبقى اتفقوا على أن له الاخذ ما لم يعلم النهي ولو كانت الثمر على
 الشجر فالأفضل أن لا يأخذ ما لم يؤذن له الا في موضع كثير الثمار يعلم انهم لا يشعرون بمثل ذلك الا كل دون

الدين (في العقبى) تجني
 وفي المسئلة وجب لفظة
 وعرفها ولم يرد بها فانتفع
 بها فقره ثم أسرى يجب
 عليه أن يتصدق بعثله (مات
 في البادية جاز لفريقه) يسع
 متاعه ومركبه وحمل ثمنه
 الى أهله حطب وجد في
 المساء ان له قيمة فلفظة والا
 فلال لا أخذه) كسائر
 المبسات الاصلية تدور في
 الحواي غريب مات في
 بيت انسان ولم يعرف
 وارثه فتركته كلفظة مالم
 يكن كثيرا فليبت المال
 بعد الفحص عن ورثته
 سمين فان لم يجدهم فله لو
 مصرفا (محضنة) أي برج
 (حمام اختلط بها أهلي
 لغيره لا ينبغي له أن يأخذه
 وان أخذه طلب صاحبه
 ليرده عليه) لانه كاللغة
 (فان فرخ عند فان)
 كانت (الام غريبة
 لا يتعرض لفرخها) لانه
 ملك الغير (وان الام لصاحب
 المحضنة والغريب ذكر
 فالفرخ له) وان لم يعلم
 أن يبرجه غريبا لا شيء عليه
 ان شاء الله فانت واذالم ملك
 الفرخ فان فقيرا أكله وان
 غنيا تصدق به ثم اشتراه
 وهكذا كان يعمل الامام
 الحواي في ظهيرية وفي
 الوهبانية مر بثمار تحت
 شجار في غير أمصار لا بأس

التناول ما لم يعلم النهي صريحا أو دلالة وعليه الاعتماد وفيها أخذت لها من الهرجاريا * يجوز وكثرى
 ٣ مطلب فمين مات في سفره فباع رقيقه متاعه ٣ مطلب فمين وجد حطب في نهر أو وجد جوزا أو كثرى

٢ مطلب ألقى شيئا وقال
من أخذه فهو له

٣ مطلب له الأخذ من
نثار السكر في العرس

٤ مطلب وجد دراهم في
الجدار أو استيقظ وفي يده
صره

٥ مطلب أخذ صوف
ميتة أو جلد هاء

مطلب سرق مكعبه ووجد
مثله أو دونه

وفي الجوز ينكر

(كتاب الآبق)

مناسبتة عرضية التلف
والزوال والاباق انغلاق
الرقيق تمردا كذا عرفه ابن
الكمال ليدخل الهارب

٣ قرر الزيادة أن الانسان
اذا ضاع له شيء وأراد أن
يرده الله سبحانه عليه فليقف
على مكان عال مستقبلا
التوبة ويقرأ الفاتحة
ويهدي ثواب النبي صلى
الله عليه وسلم ثم يهدي ثواب
ذلك السيد أحمد بن
عنوان ويقول يا سيدي
أجد يا ابن عنوان ان لم ترد
علي ضالتي والانزعك من
ديوان الاولياء فان الله
تعالى يرد علي من قال ذلك
ضالته ببركته أجهوري مع
زيادة كذا في حاشية شرح
المنهج للداودي رحمه الله

الله

الجل (قوله وفي الجوز ينكر) لانه مما يبق ولا يرمى عادة بخلاف التفاح والكمثرى لانه لو ترك يفسد
وبخلاف النوى لانه مما يرمى كالمريانة في مسألة الخطب * (فروع) * ٢ ألقى شيئا وقال من أخذه فهو له
فلن سمعه أو بلغه ذلك القول أن يأخذه والالم يملكه لانه أخذه اعانة لما لكة ليرده عليه بخلاف الاول لانه
أخذه على وجه الهبة وقد تمت بالقبض ولا يقال انه ايجاب لمجهول فلا يصح هبة لانه قول هذه جهالة لا تفضي
الى المنازعة والمالك يثبت عند الأخذ وعنده هو متعين معلوم أصله انه عليه الصلاة والسلام قرب بدنان ثم قال من
شاء اقتطع ويقرره أن مجرد الالقاء من غير كلام يفيد هذا الحكم ٣ كمن ينثر السكر والدرهم في العرس
وغيره فمن أخذ شيئا ملكه لان الحال دليل على الاذن وعلى هذا لو وضع الماء والجدة على بابها يساح الشرب منه
لمن مر به من غنى أو فقير وكذلك اذا غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لاحد وأباح للناس ثمارها وكل ذلك
مأخوذ من الحديث اه ملخصا من شرح السير الكبير وفي التتارخانية عن الينابيع ٤ اشترى دار
فوجد في بعض الجدار دراهم قال أبو بكر انها كاللحظة قال الفقيه وان ادعاه البائع رد عليه وان قال ليست
لي فهي لحظة اه وفيها ألقى رجل عطاء وجهه الله تعالى عن بات في المسجد فاستيقظ وفي يده صرة دنانير قال
ان الذي صرته في يدك لا يريد الا أن يبعها لك وفي البحر وجد في البادية بعير امذوي حاقرب الماء لا بأس
بالا كل منه ان وقع في قلبه أن ماله له أباحه وعن الثاني ٥ طرح ميتة فاخذ آخر صوفها لانتفاع به
ولمالك أخذه منه ولو سلخ الجلد ودبغه لملك أن يأخذه ويرد عليه ما زاد الدبغ فيه وفي الخانية وضعت
ملاعقها ووضع في الاخرى ملاعقها ثم أخذت الاولى ملاعة الثانية لا ينبغي للثانية الانتفاع بملاعق الاولى فان
أرادت ذلك قالوا ينبغي أن تصدق بها على بنتها الفقيرة بنية كون الثواب لصاحبها ان رضيت ثم تستوهب
الملاعق من البنت لانها بمنزلة اللحظة وكذلك الجواب في المكعب اذا سرق اه وقيد بعضهم بأن يكون المكعب
الثاني كالاول أو أجود فلو دونه له الانتفاع به بدون هذا التكاف لان أخذ الاجود وترك الادون دليل الرضا
بالانتفاع به كذا في الظهيرية وفيه مخالفة للقطعة من جهة جواز التصديق قبل التعريف وكأنه للضرورة اه
ملخصا قلت ما ذكر من التفصيل بين الادون وغيره انما يظهر في المكعب المسروق وعليه لا يحتاج الى تعريف
لان صاحب الادون معرض عنه قصد افهو بمنزلة الدابة المهزولة التي تركها صاحبها عمدا بل بمنزلة القاء النوى
وقشور الرمان أم لو أخذ مكعب غيره وترك مكعبه غلطا الظلمة أو نحوها ويعلم ذلك بالقرائن فهو في حكم اللحظة
لا بد من السؤال عن صاحبه بلافق بين أجود وادون وكذا الواشقة كونه غلطا أو عمدا لعدم دليل الاعراض
هذا ما ظهر لي فتأمل اه * (فائدة) * ٣ ذكر ابن حجر في حاشية الايضاح عن بعض الصوفية قدس الله تعالى
أسرارهم ما نصه اذا ضاع منك شيء فقل يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد اجمع بيني وبين
كذا ويسميه باسمه فانه يحجب قال النووي وقد جربته فوجدته نافعا لوجود الضالة عن قرب غالبا ونقصا عن
بعض مشايخه مثل ذلك اه والله سبحانه أعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الآبق) *

اسم فاعل من أبق كضرب وسمع ومنع قاموس والاكثر الاول مصباح ومصدره أبق ويحرك وابق ككتاب
وجعه ككفار وركع قاموس (قوله مناسبتة) أي مناسبة الآبق للقيط واللحظة عرضية التلف أي الهلاك
والزوال أي زوال بد المال أي توقع عروض الامرين أو أحدهما في الثلاثة وهو وجه ذكره عقب الجهاد
فان النفس والاموال فيه على شرف الزوال كما مر واعترض في الفتح بان عرضية ذلك في الآبق بفعل فاعل
مختار فالاول ذكره عقب الجهاد وأجاب في البحر بان خوف التلف من حيث الذات في اللقيط أو كثر من
اللحظة نذكره عقبه وأما التلف في الآبق فن حيث الانتفاع للمولى لا من حيث الذات لانه لو لم يعد الى مولاه
لا يموت بخلاف اللقيط فانه لصغره ان لم يرفع يموت فالانصب ترتيب المشايخ (قوله والاباق انغلاق الرقيق
تمردا) وهو في اللغة الهرب كفى المغرب والتمرد الخروج عن الطاعة احتزبه عن الضال وهو المملوك الذي ضل

ووصيه (أخذه فرض ان
خاف ضياعه ويحرم)
أخذه (لنفسه ويندب)
أخذه (ان قوى عليه) والا
فان ندب لما في البدائع حكم
أخذه كالمطاة (فان ادعاه
آخر دفعه اليه ان برهن
واستوثق) منه (بكفيل)
ان شاء لجواز ان يدعيه
آخر (وبخلافه) الحاكم
أضار بالله ما أخرجه عن
ملكه بوجه وان لم يبرهن
عطف على ان برهن (وأقر)
العبد (انه عبده أو ذكر)
المولى (علامته وحالته دفع
اليه بكفيل فان أنكر المولى
أباقه) بخلافه (حالف)
الا أن يبرهن على أباقه أو
على اقرار المولى بذلك
زيلي (فان طالت المدة)
أي مدة يحبس المولى (باعه)
القاضي ولو علم مكانه (لأنه
يتضرر المولى بكثرة النفقة
وحفظ ثمنه لصاحبه و)
أمسك من ثمنه ما أنفق منه
وان جاء المولى (بعده
وبرهن) أو علم (دفع باقي
الثمن اليه ولا يملك) المولى
(نقص بيعه) أي يبيع
القاضي لانه بأمر الشرع
كمكسه لا ينقض قلت
لكن رأيت في معروضات
المرحوم أبي السعد مفتي
الروم أنه صدر أمر سلطان
يمنع القضاة عن اعطاء
الاذن يبيع عبيد العسكريه
وحيث فلا يبيع يبيع عبيد
السباهية فاهم أخذها من

من الطريق الى منزل سيده بلا قصد (قوله من مؤخره) بفتح الجيم اه ح أي مستأجره ولو عبر به لسكان
أولى ط (قوله ومودعه) بفتح الدال اه ح (قوله ووصيه) أي الوصي عليه بان مات سيده عن أولاد صغير
وأقام هو والقاضي عليهم وصيافان العبد يكون داخل تحت وصايته (قوله أخذه فرض ان خاف ضياعه)
أي ان غلب على ظنه ذلك وهذا ذكره في البحر أخذ من عبارة البدائع ويأتي ما فيه وذكره في الفتح بخلافه
المصنف (قوله ويندب أخذه ان قوى عليه) عبارة كافي الحاكم واذا وجد عبدا أبقاوه وقوى على أخذه
قال يسهه تركه وأحب الى أن يأخذه فيرده على صاحبه اه وفيه موه أن قيد القوة على أخذه تأكيذا لا فائدة
جواز الترك وانه لا يجب أخذه بل يندب فهو في الحقيقة لدفع توهم الوجوب عند القوة عليه وبه اندفع ما أورد
على المصنف من أن هذا الشرط لا يخص ما نحن فيه بل هو عام في سائر التكاليف على أن كون القدرة شرطا
عاما لا يوجب عدم ذكرها في معرض بيان الاحكام قال تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
ولم يصرح بالشرط عدم خوف ضياعه لعلمه من قوله فرض ان خاف ضياعه فاهم (قوله لما في البدائع الخ)
تعليل لقوله أخذه فرض ان خاف ضياعه الخ وقد تبين في ذلك البحر واعترضه في النهر بأنه قدم عن البدائع
أن القول بفرضية أخذ اللقطة عند خوف الضياع قول الشافعي فقول البدائع هذا ان حكم أخذ الآبق
كمك اللقطة لا يدل على فرضية أخذه عندنا نعم في الفتح يمكن أن يجري فيه التفصيل في اللقطة بين أن يغلب
على ظنه تلفه على المولى ان لم يأخذه مع قدرة تامة عليه فيجب أخذه والا فلا اه قلت لكن تقدم أن مانسبه
في البدائع الى الشافعي مذهبا فقوله هنا حكمه كمك اللقطة يفيد انه اذا كان أخذا واجبيا يكون أخذه
مثلا وقد مر في غير البدائع بان أخذها واجب فأخذ الآبق كذلك فليستأمل (قوله واستوثق منه
بكفيل ان شاء) قال في الفتح ثم اذا دفعه اليه عن بينة في أولوية أخذ الكفيل وتركه روايتان اه وظاهره
أن ذلك في حق القاضي وهو مخرج مافي كافي الحاكم قال ط وذكر العلامة توح قبل رواية عدم أخذ
الكفيل أصح لانه لما أقام البينة أنه له حرم تأخير به لان الدفع في هذه الصورة واجب اه قلت لكن في
التارخانية أن رواية الأخذ أحوط (قوله أيضا) أي مع الاستيثاق منه بكفيل (قوله بوجه) كبيع أو هبة
بنفسه أو بوكيله (قوله دفع اليه بكفيل) أخذه الكفيل ههنا رواية واحدة كما في الفتح قال في التارخانية
ولم يذكر في الكتاب أن القاضي يتخير في الدفع اليه أو يجب عليه الدفع وقد اختلف المشايخ فيه اه قلت
ينبغي وجوب الدفع في صورة اقرار العبد وعدمه في صورة ذكر العلامة تأمل (قوله بخلافه) أي
أخذ جعله (قوله بذلك) أي بأباقه (قوله فان طالت المدة) سيأتي أن القاضي يحبس الآبق تعزيرا وفي
التارخانية يحبس له أن يجيء طالبه ويكون هذا الحبس بطريق التميز برونه في مدة الحبس
من بيت المال ثم قال فان لم يجيء له طالب وطال ذلك باعه بعد ما حبسه ستة أشهر ويدفع الثمن الى صاحبه
اذا وصف حالته وعلامته اه وجواز بيعه ظاهر على أنه لا يؤخره خوف أباقه كما مر في اللقطة ويأتي (قوله
ولو علم مكانه) في الحواشي البعقونية ينبغي أن يكون هذا اذا تذر اتصاله الى مالكه وخيف تلفه وقد ذكر
في القنينة أن مال الغائب لا يباع اذا علم مكان الغائب لا مكان اتصاله اه نهر قلت قد يكون اتصاله الى
مالكه موجبا لكثرة النفقة فيضرر مالكه وقد لا يمكن معه أخذ ما أنفق عليه القاضي (قوله وأمسك من
ثمنه ما أنفق منه) الضمير في منه للقاضي والمراد ما أنفق من بيت المال أي أمسك قدر ما أنفق ليرده الى بيت
المال (قوله أو علم) بتشديد اللام أي وصف علامته وفي المصباح علمته علامة بالشد يد وضعت له أمانة
يعرفها (قوله دفع باقي الثمن اليه) نقل في التارخانية عن التهذيب انه لا يدفع اليه الثمن الا بالبينة ولا يكتفي
بالحلية ونقل عن الكافي انه يجوز أن يكتفي بها قلت يمكن التوفيق بين الاول في وجوب الدفع والثاني في
جوازه (قوله عن اعطاء الاذن) أي لجواز الآبق (قوله وحيث لا يبيع الخ) لانه لا يبيع ببيع بلا اذن
القاضي وحيث كان القاضي ممنوعا من اعطاء الاذن لا يبيع اذنه لانه يستفيد الولاية من السلطان ولكن هذا

المنع السلطاني لا يبق بعد موت السلطان المانع على ما أقاده الخير الرولى فى فتاواه تأمل (قوله فكذلك)
 أى لا يصح بيع القاضى لان تصرفه ممنوط بالمصلحة وخصوصا بعد ورود الامر له بذلك (قوله لم يصدق فى
 نقضه) أى لم يصدق فى زعمه المذكور فى حق نقض البيع والافهوه واخذ باقراره على نفسه (قوله الا أن
 يكون عنده ولد منها) أى ولد ولدته فى ملكه فيدعى أنه ولده منها فيصدق عليه ويثبت النسب ويفسخ
 البيع اه كفى الحاكم الشهيد (قوله أو يبرهن على ذلك) أى على ما زعمه من التدبير ونحوه وأقاده أن
 ما ذكره المصنف محمول على ما إذا كان مجرد دعوى بالبرهان وبه اندفع ما فى البحر من اللقطة من أن عدم
 تصديقه مشكل لانه أى المالك لو باع بنفسه ثم قل هو مدبر أو كاتب أو أم ولد أو برهن قبل برهانه لان
 التناقض فى دعوى الحرية وفروعه لا يمنع اه قال فى النهر فيحمل على ما إذا لم يبرهن اه وبه أجاب المقدسى
 أيضا (قوله واختلاف فى الضال) الاولى للمصنف ذكر هذا بقوله ويندب ان قوى عليه لئلا يوهبهم أن
 الاختلاف فى نقض البيع (قوله قيل الخ) وعليه فهو مما خالف فيه الا ببق ويخالفه أيضا فى انه لا جعل لراثة
 وأنه لا يحبس وأنه يؤجره وينفق عليه من أجرته كاللقة كفى البحر وسيأتى (قوله ولو عرف بيته الخ) يشير
 الى أن محل الاختلاف ما إذا لم يعلم الواحد مولاه ولا مكانه قال فى الفتح أما اذا علم فلا ينبغي أن يختلف فى أفضلية
 أخذه وردة (قوله صدق) أى بيته كفى (قوله من مدة سفر) الظاهر أن المعتبر فى هذه المسافة ما بين مكان
 الاخذ ومكان سيد العبد سواء أبقى من مكان سيده أو غيره كما يشعر به قول الهداية ومن رد الا ببق
 على مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فصاعد فقد اعتبر مكان الرد ومكان المولى وعليه فلو خرج فى حاجة لمولاه مسافة
 يومين ثم أبقى منها مسافة يوم فأخذه رجل وردده على مولاه فله أن يعون درهما اعتبار المكان المولى والظاهر
 أيضا كما أفاده ط أن المعتبر فى مكان المولى المكان الذى يحصل فيه الرد عليه حتى لو حلقه المولى وقد سار يوما
 فلقبه الواحد بعدما سار يومين فله جعل اليومين فقط (قوله ولو صيبا أو عبدا الخ) جلة معترضة بين اسم ان
 وخبرها وهو قوله ممن يستحق الجعل ودخل فى هذا التعميم ما إذا تعدد الراد كائين فبشر كان فى الاربعين
 اذا رده الى مولاه وما اذا رده بنفسه أو بنائيه كما اذا دفعه الى رجل وأمره أن يأتى به الى مولاه وأن يأخذ منه
 الجعل وما اذا اغتصبه منه رجل وجاء به الى مولاه وأخذ جعله ثم جاء الاخذ وبرهن أنه أخذه من مسيرة سفر
 فله الجعل ويرجع المولى على العاصب بما دفعه اليه لانه أخذه بغير حق (قوله ممن يستحق الجعل) بان لم يكن
 ممن يعمل متبرعا بخلاف المتبرع اما لو جوب ذلك العمل عليه كالسلطان أو أحد نوابه أو لكونه يحفظ مال
 سيد العبد كوصى اليتيم وعائلته أو لكونه ممن جرت العادة برده عليه تبرعا مالا استعانة به أولانه ممن فى عياله أو
 لزوجة أو بؤنة أو شركة (قوله وشحنة) هو حائط المدينة اه ح (قوله وخفير) هو معنى المعاهد أى من
 يعاهدك على النصرة ولعل المراد به من ينصبه الحاكم فى الطريق لدفع القطاع عن المسافرين ثم رأيت نقلا
 عن الجوى أن المراد به هنا الخارس (قوله وعائلته) أى من يعول اليتيم ويريه فى حجره بلا وصاية (قوله فقال
 نعم) كذا شرطه فى التنازخانية مع اللابانه قد وعد له الاعانة بخر قال المقدسى والظاهر أنه ليس بشرط لان
 الظاهر منه التبرع بالعمل حيث لم يشترط عليه جعل اه قلت وفيه نظر فان عدم شرط الجعل لا يبدل على
 التبرع والالزم شرطه فى كل المواضع بخلاف ما اذا استعان به ووعد له الاعانة فان اجابته بالقول لمسا طلب دليل
 التبرع تأمل (قوله أو كان فى عياله) عطف على استعان وشمل أحد الابوين اذا رده عبد الابن فلا جعل له
 اذا كان فى عيال الابن كحكم بقية المحارم كفى الهداية وشروحا كعباية البيان والمعراج والفتح والعناية
 وكذا فى البرازية والجوهرة والقهة تانى والنهر على خلاف ما فى البحر والمنع حيث سوى بين الابوين والابن
 ومثله قول الجوى المقدسى اذا كان الراد فى عيال مالك العلام لا جعل له والا فله الجعل سواء كان أجنبيا أو
 ذارحم محرم الا والدين والمولودين (قوله وابن) عطف على سلطان ح (قوله مطلقا) أى سواء كان الابن
 فى عيال الاب وأحد الزوجين فى عيال الآخر أو لا قال الزياحى لان رد الا ببق على المولى يوع خدمة للمولى

مشتريها ويرجع المشتري
 بثمنه على البائع وأما عبيد
 الرعايا فكذلك اذا كان
 بغيب فاحش والا فلرعايا
 الثمن وبذلك ورد الامر
 أيضا انتهى بالمعنى فليحفظ
 فانه مهم (ولو زعم) المولى
 (تدبيره أو كتابته) أو
 استيلاها (لم يصدق فى
 نقضه) الا أن يكون عنده
 ولده منها أو يبرهن على
 ذلك ثم ر (واختلاف فى
 الضال) قيل أخذه أفضل
 وقيل تركه ولو عرف بيته
 فأصله اليه أولى (أبقى عبد
 فجاءه رجل وقال لم أجده
 معه شيئا) من المال (صدق)
 ولا شيء عليه (ولم رده)
 خبر لقوله الا ببق أربعون
 درهما (اليمن مدة سفر)
 فأكثر (وهو) أى والحال
 ان الراد ولو صيبا أو عبدا
 لكن الجعل لمولاه (ممن
 يستحق الجعل) قد بدله لانه
 لا جعل لسلطان وشحنة
 وخفير ووصى يتيم وعائلته
 ومن استعان به كان
 وجده نفعه فقال نعم
 أو كان فى عياله وابن واحد
 الزوجين مطلقا زياحى

ونخدمة الاب مستحقة على الابن فلا تقابل بالاجر وكذا خدمة أحد الزوجين الآخر (قوله وشريك) لان عمله يكون في حصة وحصة شريكه بلا تمييز ولا أجر له كمن استأجر شريكه على حمل الحمل المشترك بينهما لا يستحق أجرا ومنه ما في الولوالجية لوجابه وارث الميت ان أخذته وسار به ثلاثة أيام وسلمه في حياة المولى يستحق الجعل ان لم يكن في عياله وان سلمه بعد موته وليس ولد المولى ولا في عياله وكان معه وارث آخر قال محمد له الجعل في حصة شركائه وقال أبو يوسف لا وقيل قول أبي حنيفة كقول محمد اه لمصاقلت ولعل وجه الخلاف انه ان نظر الى أن العمل الموجب للجعل وهو سير ثلاثة أيام حصل في حياة المولى قبل أن يصر الراد شريكاً وجب الجعل وان نظر الى أن الاستحقاق بالتسليم وهو لم يحصل الا بعد الموت والاشراك لم يجب الجعل ويؤيد الثاني عدم استحقاق الجعل في موت مولى أم الولد والمدير كما يأتي قريباً تأمل (قوله ووهبانية) كذا في بعض النسخ والذي رأيته في عدة نسخ ووهبان وهكذا رأيته معزياً الى نسخة الشارح وهو الصواب لان الشارح عزاه لولوالجية والذي رأيته فيها ووهبان وشحنة وهكذا رأيته في التجنيس والظاهر أنه في عرفهم اسم لنوع ممن يرهب منه من أهل الولايات بقرينه ذكره مع الشحنة وحيث تذييل قول الشارح فالمستثنى أحد عسرفان به يتم العدد فافهم (قوله أربعون درهما) بوزن سبعة مثاقيل فتح وان أنفق أضعافها بغير أمر القاضى كافي الحاكم أموالاً أنفق بأمره فان له الأربعين مع جميع ما أنفق فلا يستحق الأربعين فقط الا اذا كان انفاقه بغير أمر القاضى وبه سقط اعتراضه في الدر المنثور على شارح الوهبانية بان تعبيره بلفظ غير من سبق القلم (قوله فبطل صلحه فيما زاد عليها) لانه زيادة على ما ثبت بالنص كباطل صلح القاتل فيما زاد على الدية قال في البحر بخلاف الصلح على الأقل لانه خطأ منه (قوله استحساناً) والقياس أن لا يكون له شيء الا بالشرط كذا رد به قيمة ضالة أو عبيداً ضالاً وجه الاستحسان أن العصابة رضي الله تعالى عنهم أجروا على أصل الجعل واختلفوا في مقداره فأوجبنا الاربعين في مدة السفر وما دونها في ما دونه جمع بين الروايتين نهر (قوله ولو ردأمة الخ) اهلم أنه في كافي الحاكم عم أولاً في وجوب الجعل في رد الآبق فقال بالغاً أو غير بالغ ثم قال واذا أبق أمة ولها صبي رضيع فرد هارجل كان له جعل واحد فان كان ابنها غلاماً قد قارب الحلم فله الجعل ثمانون درهما اه قال في الفتح لان من لم يراهق لم يعتبر برأبها ومقتضاه أن المراد بقوله أو غير بالغ هو المراهق ووفق في البحر بين عسارتي الكافي بأن الولدان كان مع أحد أبويه اشتراط كونه مرأهاقاً أي اشتراط ذلك لوجوب جعل آخر لرد الولدان لم يكن مع أحدهما لا يشترط أن يكون مرأهاقاً لكن بشرط عقله لقول التتارخانية وما ذكر من الجواب في الصغير محمول على ما اذا كان يعقل الا باق والافهوضال لا يستحق له الجعل اه ووفق في النهر بأن قوله قد قارب الحلم غير قيد لقول شارح الوهبانية اتفق الاصحاب أن الصغير الذي يجب الجعل برده في قول محمد وهو الذي يعقل الا باق وحاصله أنه لا يشترط كونه مرأهاقاً في وجوب الجعل برده سواء كان مع أحد أبويه أو وحده بل الشرط أن يعقل الا باق فثبت النهر انما هو تقييد الولد في مسألة الكافي بكونه يعقل الا باق إشارة الى أنه المراد من قوله قد قارب الحلم (قوله لثبوت به بالص) فلا يحط منه لقصان القيمة كصدقة لفطر لا يحط منها لو كانت قيمة الرأس أنقص من صدقة الفطر قاله النعبي وقال محمد يعنى بقيمة الادره مالان المقصود احياء مال الملك فلا بد أن يسلم له شيء تحقيقاً للفائدة وذكر صاحب البدائع والاسيحا بي الامام مع محمد فكان هو المذهب بحر والذي عليه المتون مذهب أبي يوسف كما لا يخفى فينبغي أن يعول عليه ولو وافقته للنص والله تعالى أعلم من ط (قوله ان أشهد الخ) شرط لاستحقاق الجعل المذكور وهذا عند التمكن من الاشهاد والا فلا بشرط والقول قوله في انه لم يتمكن منه كصرح به في التتارخانية بحر وفي الكافي أنه أخذ رجل فاشتراه منه ورجل وجاء به فلا جعل له لانه لم يأخذه ليرده وكذلك الهبة والوصية والميراث وان أشهد حين اشتراه أنه انما اشتراه ليرده على صاحبه لانه لا يقدر عليه الا بالشراء فله الجعل اه ويكون متبرعاً بالثمن نهر (قوله به سلمه) بأن تقسم الاربعون على الايام لسكل يوم ثلاثة

وشريك تنف ووهبانية
ولوالجية فالمستثنى أحد عشر
أربعون درهما) فبطل
صلحه فيما زاد عليها (ولو بلا
شرط) استحساناً ولورد
أمة ولها ولد يعقل الا باق
فعلان نهر عسارتي (وان لم
مدلها) عند الثاني لثبوت
النص فلا بد أن يعول عليه
رأب المتون (ان أشهد
نه أخذه ليرده) والا لا شيء
(و) لراد (من أقل منها
قسطه وقيل

وضخ له برأى الحاكم) أو يقدّر بأعمالهما (به يأتى) تتارخانية بحر (ولومن المصير) نيرضخ له أو بقسطه كالمير (وأم ولد ومدير) وماذون
(كفن) فى الجعل (وان مات المولى قبل وصوله) أى لا بقى (وهو مدير أو أم ولد فلا جعل له) لعتقهما بموته (وان أبى منه بعد اشهاده)
المتقدم (لم يضمن) لانه أمانة حتى لو استعمل فى حاجة نفسه ثم انه أبى ضمن ابن ملك (٣٥٧) عن القنية وفى الوهبانية لو أنكر

المولى أباه قبل قوله بيمينه
ويلزم مريد الرد قيمته مالم
يسين أباه (ضمن لو) أبى
أومات (قبله) مع تمكنه منه
لانه غاصب (ولا جعل له فى
الوجهين) خلافا للثانى فى
الثانى لان الاشهاد عنده
ليس شرطاً فيه وفى اللقطة
(ولا جعل برد مكاتب)
لحرية بدا (وجعل عبد
الرهن على المرتن لوقيته
مساوية للدين أو أقل ولو
أكثر من الدين فعليه بقدر
دينه والباقى على الرهن) لان
حقه بالقدر المضمون منه
(وجعل عبد أوصى برفقته
لإنسان وبخدمته لآخر
على صاحب الخدمة)
فى الحال لان المنفعة له (فاذا
انقضت) الخدمة (رجع
صاحبها على صاحب الرقة
أو بيع العبد فيه) أى فى
الجعل (وجعل ماذون
مديون على من يستقر له
المالك) فان بيع بدى بالجعل
والباقى للغير ماء (كما يجب
جعل) أبى جنى خطأ لافى
بدلاً أخذ على من سيصير
له و (معصوب على غاصبه
وموهور على موهوره
وان رجع الواهب) بعد
الرد لان زوال ما كان

عشر وثلاث نهر (قوله برضخ له) يقال رضخ له كنع وضرب أعطاه غير كثير فاموس واعتبار رأى
الحاكم عند عدم الاصطلاح على شئ ط (قوله به يفتى) أى بالرضخ برأى الحاكم (قوله ولومن المصير)
نعم لم نقوله ومن أقل وعنه انه لا شئ له فهستافى عن المضمرة ان لكن الاول هو المذكور فى الاصل وهو الصحيح
بحر (قوله كفن فى الجعل) أى فى وجوبه وهذا اذا رد المدير وأم الولد فى حياة المولى كما أفاده ما بعده (قوله
لعتقهما بموته) فيقع رد حر لأمولك وهذا فى أم الولد ظاهر وكذا فى المدير لو يخرج من الثلث لانه حينئذ
يعتق بالموت اتفاقاً والا فكذلك عندهما وعند بصير كالمكاتب لانه يسعى فى قيمته ليعتق ولا جعل فى رد
المكاتب وتعامه فى الفسخ (قوله وان أبى منه) وكذا لومات فى يده نهر (قوله ثم انه أبى) أى فى حال استعماله
أمالو بعد فراغه وعزمه على أن يردّه الى صاحبه فينبغى عدم الضمان لعوده الى الوفاق ط (قوله ويلزم مريد
الرد قيمته) أى اذا أبى منه أومات فى يده سواء شهد أنه أخذه ليرده أولاً كما هو ظاهر لانه غير مقيّد عند
انكار المولى أباه (قوله مالم يبين أباه) أى باقامة البينة على أباه أو على اقرار المولى به زياى (قوله فى
الوجهين) أى فيما اذا أبى منه بعد الاشهاد أو قبله قال المنع أمانى الاول فلا يردّه الى مولاه وأما الثانى
فلا يترك الاشهاد صارغاصباً (قوله خلافاً للثانى فى الثانى) أى فى قوله وضمن لو قبله فله لا يضمن عند
أبي يوسف وان لم يشهدوا الاول ذكر الخلاف قبل قوله ولا جعل له لثلاثيهم ان الخلاف فى الجعل وليس
كذلك لان أبا يوسف وان أوجب الجعل بدون اشهاد لكن لا بد فيه أن يردّه على مولاه والكلام فيما اذا
أبى أومات قبل الرد فافهم (قوله أو يبيع العبد فيه) أى ان لم يدفع صاحب الرقة الجعل والطاهر أن
الذى يبيعه هو القاضى (قوله على من يستقر له الملك) وهو المولى ان اختار قضاء دينه أو انقرضه ان اختار
بيعه فى الدين فيجب الجعل فى الثمن وفى كلامه تسامح لان الملك لم يستقر لهم فيه بل فى ثمنه وانما استقر
ملكه للمشتري ولا شئ عليه كفى الفسخ (قوله جنى خطأ) أى قبل الاباق أو بعده قبل الاخذ كما يفهم
قوله لافى بدلاً أخذ ترزبه عمالوجى فى بدلاً أخذ فلا جعل له على أحد كلكم قتل عمدا ثم رده (قوله
على من سيصير له) وهو المولى ان اختار فداءه أو الاولياء ان اختار دفعه اليهم فلو دفع المولى الجعل ثم
قضى عليه بالدفع الى الاولياء الرجوع على المدفوع اليه بالجعل بحر عن المحيط تأمل (قوله على غاصبه)
لانه أحياه له لتبرأ ذمته بدفعه وطاهر لزوم الجعل له ولورده الى مالكه ويحرد ط (قوله وهو ترك التصرف)
أى تصرفه بما يمنع رجوع الواهب فى هبته (قوله عيصى) بالاضافة الى جعل عبد المصير فى مال المصير (قوله
كدفعة لقطة) لانه لقطة حقيقة فلو أنفق عليه الاخذ بلا أمر القاضى كان متبرعاً وبأدنه كان له الرجوع
بشرط أن يقول على أن ترجع على الاصح بحر (قوله وله حبسه لدين نفقته) فان طالت المدة ولم يجنى
صاحبه باعه القاضى وحفظ ثمنه كما قدمناه بحر فالتأويل حبسه أيضاً لجعل قال فى الكافى ولمن جاءه بالآبق أن
يمسكه حتى يأخذ الجعل فان مات فى يده بعد ما قضى له القاضى بما سأكه بالجعل فلا ضمان عليه ولا جعل
وكذلك لو مات قبل أن يرفع الى القاضى (قوله وقبل يؤجره للنفقة) تقدم الكلام عليه فى اللقطة (قوله
بخلاف اللقطة والضال) فان الدابة اللقطة تؤجر لينفق عليها من أجزائها والضال لا يجبس وطاهر أنه
يؤجر لينفق عليه من أجرته وبه صرح فى كتاب اللقطة (قوله ثم بعد ها يبيعه القاضى) أى ويرد لبيت
المال ما أنفق منه كما قدمناه ح والله سبحانه أعلم

بالرجوع بتمصيره وهو ترك التصرف (و) جعل عبد (مصي فى ماله و) الا بقى (نفقته كدفعة لقطة) كالمير (وله حبسه لدين نفقته ولا يؤجره
القاضى) خشية أباه ناسياً (و) لكن (بحبسه تغزيراً) له وقيل يؤجره للنفقة وبه جزم فى الهداية والكافى (بخلاف) اللقطة و (الضال) وقدر فى
التتارخانية مدة حبسه ستة أشهر ونفقته فيها من بيت المال ثم بعد ها يبيعه القاضى كالمير * (فرع) * أبى عبد البيع قبل القبض للمشتري
رفع الامر للقاضى ليفسخ والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المفقود)

مناسبته لا يبقى ان كلاً منهما فقد أهله وهم في طلبه وأثره لعله وجوده (قوله هو غائب الخ) أفاد أن قول السكندر هو غائب لم يدر موضعه معناه لم يدر حياته ولا موته قال في البحر فالمدار انما هو على الجهل بحياته وموته لا على الجهل بمكانه فانهم جعلوا منه كافي المحيط المسلم الذي أسره العدو ولا يدرى أى أم ميت مع أن مكانه معلوم وهو دار الحرب فانه أعم من أن يكون عرف أنه في بلدة معينة من دار الحرب أو لا اه لكن في الملتقى وغيره هو غائب لا يدرى مكانه ولا حياته ولا موته قيل فهذا صريح في اشتراط جهل المكان فيكون التعويل عليه قات الظاهر أن علم المكان يستلزم العلم بالموت والحياة غالباً وعدمه عدمه فالعطف للتفسير ولو علم مكانه من دار الحرب مع تحقق الجهل بحاله وعدم امكان الاطلاع عليه لاشك في أنه مفقود فادعهم (قوله فيتوقع قدومه) أى يطلب أو ينتظر وقوعه وقوله قدومه بدل اشتهال من الضمير في يتوقع العائد الى قوله غائب لا نائب فاعل لان حذفه لا يجوز (قوله ومرة لم يدر الحق أم لا) أى فانه يوقف ميراثه كما يوقف ميراث المسلم كافي الحاكم لانه اذا جهل لحاقه لا يمكن الحكم به بخلاف ما اذا علم فانه يحكم به ويكون موتاً حكماً يقسم ميراثه على ما مر في بابيه (قوله وهو في حق نفسه حى) مقابلة قوله الآتى وميت في حق غيره وحاصله أنه يعبر بحيا في حق الاحكام التى تضره وهى المتوقفة على ثبوت موته ويعتبر بميتاً فيما ينفعه ويضره غيره وهو ما يتوقف على حياته لان الاصل انه حى وأنه الى الآن كذلك استصحاباً للحال السابق والاستصحاب بحجة ضمنية تصلح للدفع لا للاثبات أى تصلح لدفع ما ليس بثابت لا لاثباته (قوله نزعه) أى نزاع مال المفقود (قوله لماسيجى الخ) فيه أن ما هنا أودعه بنفسه وما يجىء في مال مورثه ط قلت لكن يأتى قريباً انه لو كان له وكيل له حفظ ماله أى لانه لا ينزل بفقد الموكل كما يأتى لكن نقل ابن المؤيد عن جامع الفصولين لو أخذ القاضى ودية المفقود ممن هى بيده ووضعها عند ثقة لا بأس به اه وهذا يخالف ما فى المعروضات الا ان يقال ما فيها هو فى حق أمين بيت المال فليس له ذلك وان كان المفقود لا وارث له الا بيت المال لان الوارث حقيقة ليس له ذلك فأمين بيت المال بالاولى وما نقلناه انما هو فى القاضى الذى له ولاية حفظ مال الغائب والظاهر أنه محمول على ما اذا رأى المصلحة فى ذلك بأن كان من المال بيده غير ثقة والا فهو عبث تأمل (قوله ولا تفسخ اجارته) لانها وان كانت تفسخ بموت المؤجر أو المستأجر لكنه لم يثبت موته (قوله المقر بها) بالبناء للمجهول أى التى أقر بها غير ماؤه قديماً فى النهر وبخاصة فى دين وجب بعقده لا خلاف لا فيما وجب بعقد المفقود ولا فى نصيبه فى عقار أو عرض فى بئر أو فى حق من الحقوق اذا جحد من هو عنده أو عليه لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل من جهة القاضى وهو لا يملك الخصومة بلا خلاف (قوله ويقوم عليه) أعم مما قبله لانه يشمل الحفظ وغيره كصا دو دياس مثلاً (قوله عند الحاجة الخ) متعلق بقوله ونصب القاضى وهذا بحث ذكره فى البحر حاصله انه انما ينصب اذا لم يكن له وكيل فى الحفظ أقامه الغائب قبل فقد لانه لا ينزل بفقد ماله فى التجنيس جعل داره بيد رجل ليعمرها أو دفع ماله ليحفظه وفقد الدافع له الحفظ لا التعمير الا باذن الحاكم لانه له مات ولا يكون الرجل وصياً اه وأجاب فى الهرج بأن الظاهر انه أى وكيل المفقود لا يملك قبض ديونه التى أقر بها غير ماؤه ولا غلاته وحينئذ فيحتاج الى النصيب وكان هذا هو السر فى اطلاقهم نصب الوكيل اه قلت وفيه نظر لان مراد البحر أن القاضى انما ينصب له من يأخذ حقه ويحفظ ماله اذا لم يكن له وكيل فى ذلك لان وكيله لا ينزل بفقد ماله وقول النهر الظاهر أنه لا يملك قبض ديونه الخ غير مسلم الا بقول صريح لانه اذا لم ينزل وفدوكاه بذلك فما المانع له منه فادعوا الله أعلم لم يعقل الشارح على كلامه (قوله ليس بخصم فيما يدعى على المفقود) ولا فيما يدعى له كعلمته قال فى البحر وكذا ليس للورثة ما ذكر لانهم يرونه بعد موته ولم يثبت ثم نقل عن البرازية مات عن ابين أحدهما مفقود فزعم ورثة المفقود أنه حى وله الميراث والابر الآخرون زعم موته لا خصوصية بينهما مالان ورثة المفقود

(كتاب المفقود)

(هو) لغة المعلوم وشرعاً (غائب لم يدر أى هو) فيتوقع قدومه (أم ميت أودع المهد الملقع) أى القفر جمع به بلا قع فدخل الاسير ومرة لم يدر الحق أم لا (وهو فى حق نفسه حى) بالاستصحاب هذا هو الاصل فيه (ولا ينكح عرسه غيره ولا يقسم ماله) قلت وفى معروضات المفتى أبى السعد أنه ليس لأمين بيت المال نزعه من يده من بيده من أمه عليه قبل ذهابه لماسيجى معزياً لخزانة المفتين (ولا تفسخ اجارته ونصب القاضى من) أى وكيله (ياخذ حقه) كعلائه ودونه المقر بها (ويحفظ ماله ويقوم عليه) عند الحاجة فلوله وكيل له حفظ ماله لا تعمير داره الا باذن الحاكم لانه له له مات ولا يكون وصياً تجنيس (لكنه) أى هذا الوكيل المصوب (ليس بخصم فيما يدعى على المفقود من دين ووديعة وشركة فى عقار أو رقيق

اعترفوا أنه لا حق لهم في التركة فكيف يخافونهم اه لان اعترافهم بحبائنه اعتراف بأن الحق له
 (قوله ونحوه) أي نحو ما ذكر من رد بيع أو مطالبة لاستحقاق بحر (قوله بخلاف) لما فيه من تضمن
 الحكم على العائب وانما الخلاف المعروف بينهم فيمن وكله المالك بقبض الدين هل ذلك الخصومة أم لا
 فعندهم ملكها وعندهم لا اه ح عن الزياحي (قوله لم ينفذ) اعلم أن قضاء القاضي ثلاثة أقسام قسم رد
 بكل حال وهو ما خالف النص أو الاجماع وقسم يرضى بكل حال حتى لو رفع إلى قاض آخر لا يراه نفاذه وأما
 ولا يبطله وهو ما يكون الخلاف فيه لا في نفس القضاء بل في سببه وأمثاله كثيرة منها لو قضى شافعي بشهادة
 المحدودين بعد التوبة أو قضى لامرأة بشهادة زوجها وأجنبي نفذ ولو رفع إلى حنفي لزمه تنفيذ فلهذا لان
 الاختلاف في سبب القضاء وهو أن شهادة هؤلاء هل تصير حجة للحكم أم لا أما نفس الحكم فلا اختلاف فيه
 والقسم الثالث الحكم المجتهد فيه وهو ما يقع الخلاف فيه في نفس الحكم فقبل ينفذ أو يضار قبل لا ينفذ إلا
 إذا نفذ قاض آخر فإذا نفذ الثاني نفذ حتى لو رفع إلى ثالث أمضاه وإذا أبطله الثاني طيس لاحد أن يجيزه
 وهذا هو الصحيح وبعضهم صحح الاول وذلك كما لو قضى لولد على أجنبي أو لامرأة بشهادة رجلين لان نفس
 القضاء مختلف فيه واختلافه فيما لو قضى على العائب فقبل هو من هذا القسم فلا ينفذ إلا بتنفيذ قاض آخر
 وهو ما نقله عن الزياحي والكمال بناء على أن الاختلاف في نفس القضاء على العائب وقبل هو من القسم
 الثاني فينفذ بلا توقف على تنفيذ قاض آخر وهو ما نقله عن الخلاصة بناء على أن الاختلاف لا في نفس
 القضاء بل في سببه وهو أن البيئة هل تكون حجة من غير خصم حاضر أو لا (قوله يعني لو القاضي مجتهدا)
 ومثله ما لو كان مقلدا المجتهد وهوذا ترجح لما حققه في البحر من كتاب القضاء من أن المال في نفاذ القضاء
 على الغائب محله ما إذا كان مذهب القاضي صحة هذا القضاء بخلاف القاضي الحنفي وسياق في القضاء ان
 شاء الله تعالى تحقيق ذلك (قوله ولا يبيع القاضي ما لا يخاف فساده) موقولا كان أو عقارا لان القاضي
 لا ولاية له على الغائب إلا في الحفظ وفي البيع ترك حفظ الصورة بلا ملجئ وما يخاف عليه الفساد كالثمار
 ونحوها يبيعه لانه تعذر حفظ صورته ومعناه فينظر للعائب بحفظ معناه اه من الهداية والفتح وفي
 جامع الفصولين وشرح الوهابية للقاضي يبيع مال المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار إذا خيف
 عليه الفساد وإيسر له بيعه بالنفقة على أهله وان باعها لحرف الضباع فصارت دراهم أو دنانير يعطى النفقة
 منها بقرينه اه وفيه شراء فغاب قبل قبضه غيبة منقطعة ولا يدري أين هو جاز للقاضي يبيع المبيع
 وإبقاء الثمن للبائع لو كان المبيع موقولا لاو عقارا وعلى هذا الورع المديون وغاب غيبة منقطعة فرفع المرتهن
 الأمر للقاضي ليبيع الرهن بدينه ينبغي أن يجوز كفي هذه المسئلة اه قلت ومسئلة يبيع المبيع
 ذكرها المصنف في متفرقات البيوع وذكر في النهر مالك أنه لو غاب بعد قبض المبيع ليس للقاضي بيعه
 ومسئلة يبيع الرهن ذكرها الشارح في كتاب الرهن ومقتضى قياس هذه على المسئلة الاولى تخصيص
 الرهن بكونه منقولا تأمل (قوله مأمورون بالبيع) أي أمرهم السلطان بذلك أقول كيف يتجه هذا الأمر
 مع مخالفة لما ذكره المصنف تبعه المال في كتب المذهب كالأرداية وغيرها وكافي الحاشية الشهابية لاحكامية
 بخلاف الآن يقال انه اذن للقضاة بالحكم على مذهب الغير لكن في حكم القاضي بخلاف مذهبه كلام
 مذكور في كتاب القضاء على أن أمر قضاء زمانه لا يسرى على غيرهم كحروقه في الخيرية (قوله وينفق)
 أي الوكيل المصوب نهر أي ينفق من مال المفقود والحاصل في بيته والواصل من ثمن ما يتسارع اليه
 الفساد ومن مال مودوع عند مقرودين على مقرودين في الفتح والبحر (قوله ولادا) نصب على التمييز نهر
 (قوله وهم أصوله وفروعه) أعاد الصبر بالجمع على القريب لانه يصدق على الواحد والاكثر والمراد الأصول
 وان علوا والفروع وان سفلا ولم يشترط الفقر في الأصول استعفاء بما سرق في النفقات وإعما يتفق عليهم لان
 وجوب النفقة لهم لا يتوقف على القضاء فكان اعانة لهم بخلاف غير الولاد من الاخ ونحوه فان وجوبها

ونحوه) لانه ليس بمالك
 ولا نائب عنه وانما هو
 وكيل بالقبض من جهة
 القاضي وأنه لا يملك الخصومة
 بخلاف ولو قضى
 بخصومه لم ينفذ زاد الزياحي
 في القضاء وتبعه الكمال
 إلا بتنفيذ قاض آخر لكن
 في الخلاصة الفتوى على
 النفاذ يعني لو القاضي
 مجتهدا نهر (ولا يبيع)
 القاضي (ما لا يخاف فساده
 في نفقة ولا في غيرها بخلاف
 ما يخاف فساده) فانه يبيعه
 القاضي ويحفظ ثمنه قلت
 لكن في معر وضات المفتي
 أبي السعود أن القضية
 وأما بيت المال في زنا
 مأمورون بالبيع مطابقا
 وان لم يخف فساداه فان
 طهر حيا فله الثمن لان القضاة
 غير مأمورين بفسخه نعم
 اذا بيع بفن فاحس فله
 فسخته اه فليحفظ (وينفق
 على عرسه وقريبه ولادا)
 وهم أصوله وفروعه (ولا
 يفرق بينهم ويبيهاولو بعد
 مضي أربع سنين)

مطالب قضاء القاضي ثلاثة
 أقسام

يتوقف عليه فكان قضاء على الغائب وهو لا يجوز وهذا الاطلاق مقيد بالذراهم والدنانير والتبرلان حقه في
 المطعوم والملبوس فان لم يكن ذلك في ماله احتج الى القضاء بالقيمة وهي النقدان وقد علمت انه على الغائب
 لا يجوز الا في الاب فان له بيع العرض لنفقته استحقاقا في البسوط وقدم المصنف في النفقات ان لهؤلاء
 أخذ النفقة من مودعه ومدونه المقرين بالنكاح والنسب اذ لم يكونا طاهرين عند القاضي فان ظهر الم
 بشرط أو أحدهما اشترط الاقرار بما نحن في هو الصحيح فان أنكر الوديعه والدين لم ينتصب أحد من هؤلاء
 خصما فيه والمسئلة بفروعهما مرت أي مرت في النفقات (قوله خلافا لمالك) فان عنده تعدد زوجة المفقود
 عدة الوفاة بعد مضي أربع سنين وهو مذهب الشافعي القديم وأما الميراث فذهب ما كذا ذهبنا في التقدير
 بتسعين سنة أو الرجوع الى رأي الحاكم وعند أحد ان كان يغلب على حاله الهلاك كن فقديين الصغين أو في
 مركب قد انكسر أو خرج حاجة فريضة فلم يرجع ولم يعلم خبره فهذا بعد أربع سنين يقسم ماله وتعد
 زوجته بخلاف ما اذا لم يغلب عليه الهلاك كالمسافر لنجاسة أو لسياسة فانه يؤخذ للحاكم في رواية عنه وفي
 أخرى يقدر بتسعين من مولده كما في شرح ابن الشحنة لكنه اعترض على الناظم بأنه لا حاجة للعنف الى ذلك
 أي لان ذلك خلاف مذهبنا فحذفه أولى وقال في الدر المنثور ليس بأولى لقول القهستاني لو أفتى به في موضع
 الضرورة لا بأس به على ما أظن اه قلت ونظير هذه المسئلة عدة ممتدة الطهر التي بلغت برؤية الدم ثلاثة أيام
 ثم امتد طهرها فان لم يتبق في العدة الى أن تحيض ثلاث حبض وعند مالك تنقضي عدتها بتسعة أشهر وقد قال
 في البرازية الفتوى في زماننا على قول مالك وقال الزاهري كان بعض أصحابنا يفتون به للضرورة واعترضه في
 النهر وغيره بأنه لا داعي الى الافتاء بمذهب العير لا مكان الترافع الى مالكي بحكم مذهب به وعلى ذلك مشي ابن
 وهبان في منظومته هناك لكن قد منا أن الكلام عند تحقق الضرورة حيث لم يوجد مالكي بحكم به (قوله
 وميت في حق غيره) معطوف على قوله وهو في حق نفسه حتى كسر (قوله وللمفقود بنتان وأبناء) الظاهر أنه
 بالمدح جمع ابن اذ لا يصح أن يكون مهورا منصوبا وفي بعض النسخ وابنان بصيغة المثنى وفي بعضها وان بصيغة
 المفرد والكل صحيح (قوله والتركة في يد البنتين) أي بنتي الرجل الميت واعلم أن في هذه المسئلة ست
 صور والذكور ههنا صورة واحدة منها وحاصل الصور أن المال إما أن يكون في يد أحبي أو في يد البنتين
 أو في يد أولاد الابن وعلى كل إما أن يتفقوا على الفسقة أو ينكره من في يده المال ويدعي أنه مات وأحكام
 الكل معينة في الفتح فراجع ان شئت (قوله أي لا يترعه من يد البنتين) بل يقضى لهما بال نصف ميراثا
 ويوقف النصف في أيديهما على حكم ملك الميت فان ظهر المفقود وحيا دفع اليه وان ظهر ميتا أعطى البنتان
 سدس كل المال من ذلك النصف والثالث الباقي لأولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين فتح (قوله ولا يستحق
 الخ) أي لا يحكم باستحقاقه الوصية بعد موت الموصي ولا بعده بل يوقف الى ظهور الحال فان ظهر الى آخر
 ما سيذكره المصنف (قوله الى موت أقرانه) هذا ليس خاصا بالوصية بل هو حكمه العام في جميع أحكامه من
 قسمة ميراثه وبينونة زوجه وغير ذلك (قوله في بلده) هو الاصح بحر وقيل المات بموت أقرانه من جميع
 البلاد فان الأعمار قد تختلف طولا وقصرا بحسب الاقطار بحسب اجرائه سبحانه العادة ولذا قالوا الصغالية
 أطول أعمارا من الروم لكن في تعرف موت أقرانه من البلاد حرج عظيم بخلافه من بلده فانما فيه نوع حرج
 محتمل فتح (قوله على المذهب) وقيل يقدر بتسعين سنة بتقديم التام من حين ولادته واختاره في السكز وهو
 الارفق هداية وعليه الفتوى ذخيرة وقيل بمائة وقيل بمائة وعشرين واختار المتأخرون ستين سنة واختار
 ابن الهمام سبعين لقوله عليه الصلاة والسلام أعمار امتي ما بين الستين الى السبعين وكانت المنتهى غالبا
 وذكر في شرح الوهبانية انه حكاه في السابيع عن بعضهم قال في البحر والمحجب كيف يختارون خلاف ظاهر
 المذهب مع انه واجب الاتباع على مقلد أبي حنيفة وأجاب في النهر بأن التفحص عن موت الاقران غير ممكن
 أو فيه حرج فعن هذا اختاروا تقديره بالسن اه قلت وقد يقال لا مخالفة بل هو تفسير لظاهر الرواية وهو

مطلب في الافتاء بمذهب
 مالك في زوجة المفقود

خلافا لمالك (وميت في حق
 غيره فلا يرث من غيره) حتى
 لو مات رجل عن بنتين وابن
 مفقود وللمفقود بنتان
 وأبناء والتركة في يد
 البنتين والكل مقرون
 بفقد الابن واختصموا
 للقاضي لا يتبغى له أن يحرك
 المال عن موضعه أي
 لا يترعه من يد البنتين خزانة
 المفتين (ولا يستحق
 ما أوصى له اذا مات الموصي
 بل يوقف قسطه الى موت
 أقرانه في بلده على المذهب)
 لانه الغالب

موت الاقران لكن اختلفوا فمنهم من اعتبر أطول ما يعيش اليه الاقران غالباً ثم اختلفوا فيه هل هو تسعون
 أو مائة أو مائة وعشرون ومنهم وهم المتأخرون اعتبروا الغالب من الاعمال رأى أكثر ما يعيش اليه الاقران
 غالباً لا أطوله فقدروه بستين لأن من يعيش فوقها نادر والحكم للغالب وقدره ابن الهمام بسبعين للحديث
 لانها نهاية هذا الغالب ويشير الى هذا الجواب قوله في الفتح بعد حكاية الاقوال والحاصل أن الاختلاف ما جاء
 الا من اختلاف الرأي في أن الغالب هذا في الطول أو مطلقاً اهـ (قوله واختار الزيلعي تفويضه للإمام)
 قال في الفتح ذمى وقت رأى المصلحة حكم بموته قال في النهر وفي البناء يسع قيل يفوض الى رأى القاضى ولا
 تقدير فيه في ظاهر الرواية وفي القنية جعل هذا رواية عن الامام اهـ قلت والظاهر أن هذا غير خارج عن
 ظاهر الرواية أيضاً بل هو أقرب اليه من القول بالتقدير لانه فسر في شرح الوهبانية بأن ينظر ويحتد
 ويعمل ما يعاب على ظنه فلا يقول بالتقدير لانه لم يرد به الشرع بل ينظر في الاقران وفي الزمان والمكان
 ويحتد ثم نقل عن معنى الحنبلة حكايته عن الشافعي ومحمد وأنه المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف
 وقال الزيلعي لانه يختلف باختلاف البلاد وكذا غالبية الظن تختلف باختلاف الأشخاص فان الملك العظيم اذا
 انقطع خبره يغلب على الظن في أدنى مدة انه قد مات اهـ ومقتضاه انه يحتد ويحكم القرائن الظاهرة الدالة
 على موته وعلى هذا ينبغي ما في جامع الفتاوى حيث قال واذا فقد في المهلكة فوته غالب فيحكم به كما اذا فقد في
 وقت الملاقة مع العدو أو مع قطاع الطريق أو سافر على المرض الغالب هلاكه أو كان سافراً في البحر وما
 أشبه ذلك حكم بموته لانه الغالب في هذه الحالات وان كان بين احتمالين واحتمال موته ناشئ عن دأب
 لاحتمال حياته لان هذا الاحتمال كاحتمال ما اذا باع المفقود قد دار ما لا يعيش على حسب ما اختلفوا في
 مقداره ونقل من الغنية اهـ ما في جامع الفتاوى وأفتى به بعض مشايخ مشايخنا وقال انه أفتى به قاضى زاده
 صاحب بحر الفتاوى لكن لا يخفى انه لا بد من مضي مدة طويلة حتى يغلب على الظن موته لا بمجرد فقدده عند
 ملاقة العدو وسفر البحر ونحوه الا اذا كان ما كاعظماً فانه اذا بقي حياته شهر حياته فلذا قلنا ان هذا ينبغي
 على ما قاله الزيلعي تأمل (قوله وطريق قبول البينة) فيه اهمام انه يحتاج الى بينة على موت أقرانه وليس
 بمراد بل المراد ما اذا قامت بينة على موته حقيقة في النهر عن التنازعية ثم طريق موته اما بالبينة أو موت
 الاقران وطريق قبول هذه البينة أن يجعل القاضى الخ (قوله أو ينصب عليه قسماً) أي اذا لم يكن له وكيل
 يحفظ ماله ينصب عنه مسخر الأثبات دعوى موته من زوجته أو أحد ورثته أو غيره (قوله بقضاء الخ) هو
 أحد قولين قال القهستاني وفي الغناء من قوله فتعتمد عرسه دلالة على انه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا
 يتوقف على قضاء القاضى كما قال شرف الأئمة وقال نجم الأئمة القاضي عبد الرحيم نص على أنه يتوقف عليه
 كافي المنية اهـ وما قاله شرف الأئمة موافق للمتون سائحاني قلت لكن المتبادر من العبارة أن المصوص
 عليه في المذهب الثاني ثم رأيت عبارة الواقعات عن القنية أن هذا أي ماروى عن أبي حنيفة من تفويض
 موته الى رأى القاضى نص على أنه انما يحكم بموته بقضاء الخ (قوله فان ظهر قبله) هذه القبلية لا مفهوم لها
 وان ذكرها الكثيرون سائحاني ولذا قال في البحر وان علم حياته في وقت من الاوقات يرث من مات قبل ذلك
 الوقت من أقاربه اهـ لكن لو عاد حيا بعد الحكم بموت أقرانه قال ط الظاهر أنه كليت اذا حي والمرند
 اذا أسلم فالباقي في يد ورثته ولا يطالب بما ذهب قال ثم بعد رقه رأيت المرحوم أبا السعد ودفعه عن الشيخ
 شاهين ونقل أن زوجته والا ولدان اهـ تأمل (قوله ذلك القسط) أي الموقوف له من الوصية
 وكذا الارث كما علمت (قوله وبعده) أي بعد موت أقرانه وهو متعلق بقوله يحكم لا بقوله ظهر لانه يصير
 المعنى وان ظهر حيا بعد موت أقرانه يحكم بموته الخ وهو فاسد كما لا يخفى (قوله فتعتمد منه عرسه للموت) أي
 عدة الوفاة ويرد قسطه من الوصية الى ورثة الموصى (قوله بين من يرثه الآن) أي حين حكم بموته لامن
 مات قبل ذلك الوقت من ورثته زياي وكذا يحكم بعق مدبريه وأموات أولاده في ذلك الوقت بحر (قوله

واختار الزيلعي تفويضه
 للإمام وطريق قبول البينة
 أن يجعل القاضى من يده
 المال خصمائه أو ينصب
 عليه فيما تقبل عليه البينة
 ثم رقت وفي واقعات المفتين
 لقد رى أفندي معز بالقنية
 انه انما يحكم بموته بقضاء
 لانه أمر محتمل فيالم ينضم
 اليه القضاء لا يكون حجة
 (فان ظهر قبله) قبل موت
 أقرانه (حجافه ذلك)
 القسط (وبعده يحكم بموته
 في حق ماله يوم علم ذلك)
 أي موت أقرانه (فتعتمد)
 منه (عرسه للموت) ويعتمد
 ماله بين من يرثه الآن
 (في) يحكم بموته (في) حق
 (مال غيره)

من حين فقده) أي ما لم تعلم حياته في وقت كسر (قوله عند موته) أي موت المورث (قوله حجة دافعة) فتدفع ثبوت حق لغيره في ماله (قوله لامشبهة) فلا يثبت له حق في مال غيره (قوله ولو كان مع المفقود وارث يحجب به الخ) أي يحجب ذلك الوارث بالمفقود ويظهر هذا من المثال السابق حيث لم يعط أولاد الابن المفقود شيئاً قبل ظهور حياته لغيرهم به وأعطى البنتان النصف فقط دون الثلثين ووقف لهما السدس ولأولاد الابن الثلث إلى ظهور موته فإن ظهر حياً أخذ النصف الموقوف (قوله كالحل) فإنه لو كان معه وارث لا يتغير ارثه بحال يعطى كل نصيبه وإن كان ينقص حصة به يعطى الأقل وإن كان يسقط به لا يعطى شيئاً فلو ترك أباً وزوجة حاملات على الزوجة الثمن لأنه لا يتغير والابن نصف الباقي لأنه أقل من كل الباقي على تقدير موت الحل ومن ثلث الباقي على تقدير كون الحل أنثى ولو ترك زوجة حاملات وأحاشية فأولادها لا يعطى شيئاً لاحتمال ذكورة الحل (قوله ولا حذفه) أي حذف قوله ولو كان مع المفقود وارث الخ (قوله فرع الخ) عزاء في الدرر إلى فصول العمادى (قوله ويبيعهما) في شرح الوهبانية عن القبية فقدت مولاهن ولا تحزن ففقدته وخيف عليها الفاحشة فللقاضى أن يبيعها أو يزوجها من امرأة ثقة وأيسر له تزويجها أه والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشركة)

قبل مشروعيها ثابتة بالكتاب والسنة والمعقول واختلفوا في النص المبيد لذلك قال في الفتح ولا شك أن مشروعيها أظهر ثبوتاً في التوارث والتعامل بهما من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهلم جرا متصل لا يحتاج فيه لإثبات حديث بعينه (قوله من حيث الأمانة) فإن مال أحد الشريكين أمانة في يد الآخر كما أن مال المفقود أمانة في يد الحاضر بحر وجعل في الفتح هذه مناسبة عامة فيهما وفي الآبق والقيط واللقطة (قوله بل قد تحقق في ماله) هذه مناسبة خاصة ببيانها أنه لو مات أبوه عنه وعن ابن آخر فإن مال المفقود من الزكاة على تقدير حياته مشترك أي مختلط مع مال أخيه (قوله بكسر فسكون في المعروف) كذا في الفتح أي المشهور وبها كسر الشين وسكون الراء قال في النهر والفتح الشين مع كسر الراء وسكونها (قوله لغة الخلط) قال في الفتح هي لغة خلط النصيبين بحيث لا يتميز أحدهما وما قبل اختلاط النصيبين تساهل لأن اسم المصدر والمصدر الشريك مصدر شركت الرجل أشركه شركاً فظهر أنهم يفعل الإنسان وفعله الخلط وأما الاختلاط وصفة للمال ثبتت عن فعلهما ليس له اسم من المادة وتعامه فيه قامت لكن الشركة قد تحقق بالاختلاط كما يأتي ويلزم أن لا يكون لها اسم بأمل إلا أن يقال إن أهل اللغة لا يسمونها شركة (قوله سمي بها العقد) عبارة الزياحي ثم يطابق اسم الشركة على العقد مجازاً لكونه سبباً له (قوله لأنها سمي به) الضمير الأول عائلاً إلى العقد بتأويل الشركة والثاني إلى الخلط اهـ ح والاطهر نذكر الضميرين كعبارة الزياحي أو يقول لأنه سمي بها أي لأن العقد سبب الشركة التي حقيقتها الخلط فالعلاقة السببية من إطلاق اسم المسبب على سببه قال في الفتح فإذا قبل شركة العقد بالاضافة فهي اضافة بيانية (قوله وشرا الخ) ظاهر كلامهم اتحاد اللغوي والشرعي فأم في الشرع تطابق على الخلط وكذا على العقد مجازاً تأمل بدليل تقسيمهم لها إلى شركة عقد وشركة ملك والثانية تكون بالخلط أو الاختلاط إلا أن يقال المراد تعريف شركة العقد فقط لأنها التي وصفت أنواعها إلى أربعة من مفادضة وغيرها تأمل (قوله في شركة العين) أي المال فأنها في مقالة العقد الذي هو عرض غير عين وقوله اختلاطهما أي اختلاط المالين بحيث لا يتميز أحدهما وبه الاختلاط تبعاً لافتح مع أن مقتضى ما أمر به التعيين بالخلط تأمل (قوله اللفظ المفيد له) أي لعقد الشركة وهو الانجاب والقبول ولو لمعنى كما سيأتي (قوله كون الواحد الخ) كذا في البحر عن الجميع والظاهر أن المراد بالواحد المفعول عليه أن يراعى المباحات والنكاح والوقف لماسيأتى من قوله وشرطها كون المفعول عليه لا لاوكة فإن المراد من قبوله الاشتراط (قوله وهي ضربان) أي الشركة من حيث هي لا بقيد كونها شركة عقد وفيه شبهة الاستخدام

من حين فقده فيرد الموقوف له إلى من يرث مورثه عند موته) لما تقرر أن الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة دافعة لامشبهة (ولو كان مع المفقود وارث يحجب به لم يعط) الوارث (شياً وإن انتقص حقه) به (أعطى أقل النصيبين) ويوقف الباقي (كالحل) ومحل الفرائض ولذا حذفه القدوري وغيره (فرع) ليس للقاضى تزويج أمة غائب ومجنون وعبد هـ ما وله أن يكاتبهما ويبيعهما (كتاب الشركة)

لا يخفى مناسبتها للمفقود من حيث الأمانة بل قد تحقق في ماله عند موت مورثه (هي) بكسر فسكون في المعروف لغة الخلط سمي بها العقد لأنها سببه وشرا (عبارة عن عقدين المتشركين في الأصل والربح) جوهرية (وركنها في شركة العين اختلاطهما وفي العقد اللفظ المفيد له) وشرط جوازها كون الواحد قابلاً للشركة (وهي ضربان

٢ مطالب الحق أن الدين ملك

المغرب قهستاني (قوله أوحفظا) دخوله في الملك المفسر بالاختصاص ظاهر والمقصود بيان اشتراكهما في الحفظ وثبوت الحق لهما لا لواحده فقط ولا يلزم من ذكر مسألة في باب جريان جميع أحكام الباب فيها كالدين المشترك فانه لا تجرى فيه جميع أحكام العين فانهم (قوله هبه الريح) حقه أن يقال هبت به الريح لما في القاموس الهب والهوب ثوران الريح وهبه هبا وهبة بالفتح وهبة بالكسر قطعه اه فقد جعل المتعدي بمعنى القطع وهو غير مراد هنا كما لا يخفى (قوله على ما هو الحق) قال في الفتح ان بعضهم ذكر من شركة الاملاك الشركة في الدين فقبل مجاز لان الدين وصف شرعي لا ملك وقد يقال بل ملكا شرعا ولذا جاز هبته ممن عليه وقد يقال ان الهبة تجاز عن الاسقاط ولذا لم تجز من غير من عليه والحق ما ذكرنا من ملكه ٢ ولذا ملك ما عنده من العين على الاشتراك حتى لو دفع الخ اه وقوله ملك ما عنده الخ أي لو صالح أحدهما عن نصيبه على عين كوثب مثلا ملكه مشتركا بين الآخر ونحوه في الصلح قبيل التخرج (قوله وان من حيل الاختصاصه) أي اختصاص الاختصاص لا تخذ بما أخذ دون شريكه وهذه الحيلة مذكورة في الفتح أيضا وسيأتي غيرها في الصلح (قوله بارت) متعلق بقوله ملك متعدد (قوله بأي سبب كل الخ) هو مفهوم قوله بارت أو يبيع فان الاول جبري والثاني اختياري ومن الاول ما لو اختلط مالهما بالاصح من أحدهما ومن الثاني ما لو ملكا معا بهمة أو استيلاء على مال حربي أو دخلهما مالهما بحيث لا يتميز كإتاني أو قبلا وصية بعين لهما كما في البحر (قوله ولومنه اقبا) مرتبط بقوله أن ملك متعدد ط (قوله ثم أشرك فيه آخر) سبذ كالمصنف مسألة الاشراك آخر الشركة (قوله في الامتناع) الاولى حذفه لانه أجني في التصرف لافي الامتناع عنه الا أن يقال قوله أجني أي كاجني ويكون هذا إذا لوجه الشبه ط (قوله عن تصرف مضر) احتراز به عن غير المضر كالانتفاع ببيت وخادم وأرض في غيبة شريكه على ما سيأتي بيانه (قوله فصحه ببيع حصته) تفريع على التقيد بعمل صاحبه ط (قوله الا في صورة الخلط) والاختلاط فانه لا يجوز البيع من غير شريكه بلا اذنه والفرق أن الشركة اذا كانت بينهما من ابتداء بأن اشترى باحطة أو ورثاها كانت كل حصة مشتركة بينهما فيبيع كل مهمان نصيبه شائعاً جاز من الشريك والاجنبي بخلاف ما اذا كانت بالخلط أو الاختلاط كان كل حصة مملوكة بجميع أجزائها ليس للاجنبي تصرف في حصة شريكه فاذا باع نصيبه من غير الشريك لا يقدر على تسليمه الا مخلوطا بنصيب الشريك فينتوقف على اذنه بخلاف بيعه من الشريك لا القدرة على التسليم والتسليم اه فتح وبحر قلت ومثل الخلط والاختلاط ببيع ما فيه ضرر على الشريك أو البائع أو المشتري كبيع الحصة من البناء أو الغراس وبيع بيت معين من داره شركة كما يأتي تحريره (قوله بفعلها) احتراز عما اذا كان يفعل أحدهما بلا اذن الآخر فان الخلط ملك مال الآخر ويكون مضمونا عليه بالمثل للتعدي (قوله كحطة بشعير) ومثله حطة بحطة بالاولى لانه ذر التميز وفي الاول يتعسر (قوله وكبنا وشجر وزرع مشترك) صنيعه يقتضي أن هـ ذامن قبيل الخلط وليس كذلك وانما توقف البيع فيه من الاجنبي على اذن شريكه لتضرر الشريك بالقلع والهدم كما سيأتي تفصيله اه ح قلت ويمكن الجواب بأن قوله وكبنا معطوف على قول المصنف في صورة الخلط فيكون استثناء صورة أخرى وهي ما في بيعه ضرر كما قلنا (قوله ونحوه في فتاوى ابن نجيم) أي في كتاب البيع حيث أفتى بأنه لو باع أحد الشريكين في البساء حصته لاجنبي لا يجوز ولشريكه جاز وأفتى أيضا بأنه لو باع حصته من الزرع لاجنبي بلا رضا شريكه لا يجوز ومفاده تقييد الاول أيضا بما اذا لم يرض الشريك أفاده ح وفي الخبرية صرحوا بان بيع الحصة في البساء والعرض لعير الشريك لا يجوز (قوله وفيها بعد ورقين أن المبطحة كذلك) ونصه سئل في مبطحة بين شريكين باع أحدهما حصته لاجنبي بثمن معلوم بدون رضا شريكه هل يجوز البيع أم لا أجاب لا يجوز البيع اه والمراد بالمبطحة البطح المزروع لا أرض البطيخ اذ يبيع مع الأرض جائزا والمراد أيضا ما اذا باعه قبيل النضج لان فيه

مطلب مهم في بيع الحصة
الشائعة من البناء أو
الغراس

ضرر على الشريك بالقطع قال في جامع الفصولين باع نصيبه من المبطحة بوضا شريكه فلو ضره القطع لم يجز
 البيع ونصيب البائع المشتري ما لم يفسخ البيع وشريكه أن لا يرضى بعد الاجازة اذ في قله ضرر الانسان
 لا يجبر على تحمل الضرر اه ومطاده أن البيع فاسد قبل الفسخ لقوله ونصيب البائع للمشتري الخ يعني
 اذا قبض المبيع (قوله لكن فيها الخ) أفتى بطله في الفتاوى الخيرية واستند الى ما في فتاوى ابن نجيم وبين
 وجه ذلك حيث قال سئل فيما اذا باع أحد الشرك حصته في القراس في الارض المحتكرة من أجنبي وأعلمه
 بما على الحصصة من الحكر هل يجوز بيعه لكونه لا مطالب به بالقطع فلا يتضرر أم لا أجاب نعم يجوز بيعه لعدم
 الضرر بعدم التكليف بالقطع ففي فتاوى الشيخ زين بن نجيم اذا باع أحد الشريكين في البناء والقراس في
 الارض المحتكرة حصته من أجنبي هل يجوز البيع منه أم لا أجاب نعم يجوز وكذا من الشريك والله أعلم اه
 ووجه عدم المطالبة في الارض المحتكرة بالقاع كالمظهر اه ما في الخيرية وبه ظهر أنه لا مخالفة بين
 هذا وما تقدم لان مناط الفساد حصول الضرر فافهم ولذا قال الطرسوسي بعد كلام فحذرنا من هذه
 النقول أن يبيع الحصصة من الزرع والثمرة والمبطحة بنفسه الارض من الاجنبي أو من أحد شركيه لا يجوز فلو
 رضى الشريك قيل لا يجوز أيضا وقيل يجوز ويظهر في التوفيق بحمل الاول على ما اذا قصد المشتري اجبار
 الشريك على القلع والثاني على ما اذا لم يقصد ذلك ويفهم هذا التوفيق من تعليل المحيط لعدم الجواز بقوله
 لان فيه ضررا والانسان لا يجبر على تحمل الضرر وان رضى به اه كما قالوا فيما اذا باع نصف زرع من رجل
 لا يجوز لان المشتري يطالبه بالقطع فيتضرر البائع فيمالم يبيعه وهو الصنف الآخر كبيع الجذع في السقف
 ثم اذا طلب المشتري القلع لا يجاب اليه نظر الشريك اسكن ان طالب هو أو البائع النقض ففسخ البيع لانه
 فاسد وان سكت الى وقت الادراك انقلب جائزا زال المانع وذكر في الخانية أن نصيب البائع يكون
 للمشتري ما لم ينقض البيع اه وأما يبيع هذه المذكورات من الشريك كأرض بينهما مزارع لهما
 لم يدرك فباع أحدهما نصيبه من الزرع لشريكه بدون الارض ففي رواية يجوز وفي أخرى لا وعاءها جواب
 عامة الاصحاب ولكنها تحمل على ما به ضرر بالقطع كبيع رب الارض من الا كاحصته من الزرع أو الثمر
 فلا يجوز لانه يكف الا كارقاع فيتضرر أمالو باع الا كارب الارض فانه يجوز اتفاقا والدليل قول المحيط
 لان البائع يطالبه بالقاع ليفرغ نصيبه من الارض ولا يمكن ذلك الا بقاع الكل فيتضرر المشتري فيمالم يشتره
 وهو نصيب نفسه اه كلام الطرسوسي ملخصا ثم حوّر أن حكم العراس كالزراع وهذا كله فيما اذا لم يدرك
 الزرع والثمر والاجاز لعدم الضرر بالقاع كما سيذكره الشارح عن الفتاوى اذا باعت الاشجار أو ان القطع
 جاز الشراء والافسسد ومثلا الزرع كفي يوع الجردن والولولجية والحاصل أن ما بلغ أو ان قطعه يصح بيع
 الحصصة للشريك ولغيره ولو بلاذن الشريك لعدم الضرر والالم يجوز بيعه من الاجنبي بلاذن الشريك فلو
 باذنه لم يجوز ان كان مراد المشتري اجبار الشريك على القاع والابان سكت الى وقت الادراك يجوز وعلى هذا
 ما كان في الارض المحتكرة لانه معسدة للبقاء لا للقطع فلا يتضرر أحدهما فلو أراد القطع قبل بلوغ أواته
 لا يجاب الى ذلك واذا طلب أحدهما ففسخ البيع يجاب لانه فاسد وانما ينافى جاز اذا سكت الى وقت
 الادراك وأما البناء فدكر الطرسوسي انه أما أن يكون الارض لهما أو لغيرهما أو لأحدهما فان كانت
 لهما ففي المحيط انه لو باع أحدهما حصته من البناء فقط لاجنبي لم يجوز ولو باذن الشريك لان للبائع مطالبة
 بالهدم وكذا لو كان الكل له فباع نصفه من رجل لان المشتري يطالبه بالهدم فيتضرر البائع فيمالم يبيعه ولو
 باع من شريكه في رواية جاز وفي أخرى لا واختارها أبو الميث لان البائع يطالبه بغير بيع نصيبه من الارض
 وان كانت الارض لغيره ما في الدائع والخلاصة لو باع لاجنبي لم يجوز لانه لا يمكن تسليمها الا بضرر وهو
 نقض البناء ومقتضاه أنه لشريكه يجوز اسكن ينبغي حله على ما لا ضرر فيه كالمستعارة للبناء مدة ومضت المدة
 لان البائع لاحقه في الارض فلا يمكنه مطالبة المشتري بالقطع بخلاف الارض لمسة أجرة لبقاء حقه في

لكن فيها بعد وقتين
 أخرين جواز بيع البناء
 أو العرس المشترك في الارض
 المحتكرة ولو للاجنبي

فتنبه فلا يجوز بيعه الا باذنه

ولو كانت الدار مشتركة
بينهما باع أحدهما بيتا معينا
أو نصيبه من بيت معين
فلا تخرب أن يبطل البيع وفي
الواقعات دار بين رجلين
باع أحدهما نصيبه لا تخرب
يجوز لأنه لا يتخلو ما ان باعه
بشرط الترتك أو بشرط القلع
أو الهدم أما الأول فلا
يجوز لأنه شرط منقضة
للمشتري سوى البيع فصار
كشرط اجارة في البيع ولا
يجوز بشرط الهدم والقلع
لأن فيه ضررا بالشريك الذي
لم يبيع وفي الفتاوى مشجرة
بين قوم باع أحدهم نصيبه
مشاعا والأشجار قد انتهت
أو ان القطع حتى لا يضرها
القطع جاز السراة والمشتري
أن يقطع لأنه ليس في
القسم ضرر وفي النوازل
باع نصيبه من المشجرة بلا
أرض بلا إذن شريكه ان
بلغت أو ان انقطاعها حاز
البيع لأنه لا يضر المشتري
بالقسم وان لم تبلغ فسد
لتضردها وفيها باع بناء
بلا أرضه على أبي ترك
المشتري البناء بالبيع فاسد
عمادية من الفصل الثالث
من مسائل الشيوخ
(والاختلاط) بلاصع من
أحدهما فلا يجوز بيعه الا
بأذنه لعدم شيوع الشركة
في كل حبة بخلاف محو حام
وطاحون وعبد ودابة حيث
يصح بيع حصته اتفاقا كما
يسطه المصنف في فتاوى به

الأرض الآن يؤجر نصيبه منها قبل البيع وكذا لو كانت الأرض مغصوبة لأن البناء غير مستحق للبقاء بل
للقلع فهو كالمقوع حقيقة فيصح بيعه ولو لاجنبي ومثله الأحكار التي يدفع لها في كل سنة مبلغ معلوم بلا اجارة
شرعية فينبغي أن يكون كالمغصوبة لأنه مستحق للقلع وان كانت الأرض لأحدهما فان باع أحدهما
لاجنبي لا يجوز وان اشترى يكتسب في الجواز سواء كان البائع صاحب الأرض أو لا تخرب لأن البناء ههنا لا يكون
الابطريق الاباحة فهو مستحق القلع بخلاف الزرع في أرض أحدهما فانه بطريق المزارعة وهي عقد لازم
فالزرع مستحق البقاء فلذا لم يصح بيع صاحب الأرض حصته في الزرع للمزارع وصح العكس لعدم
الضرر هنا خلاصة ما حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل قلت والعرف الآن في العمارة أنها تنبني في أرض
الوقف أو أرض بيت المال بعد استحكار أرض الوقف مدة طويلة على مذهب من يراها فاذا باع حصته من
البناء لاجنبي بعد ما أحكره الحصة من الأرض أو فرغ له عن حق تصرفه في الأرض السلطانية باذن المتكامل
عليه اصح لعدم الضرر وكذا لو تخاروا أحكار أو الفراغ عن البيع لارتفاع الفساد كما مر فيما لو باع حصته
من الشجر قبل الادراك ولم يطالب القلع الى الادراك وعلى هذا فصار عن البدائع والخلاصة من عدم
الجواز لاجنبي ينبغي حمله على ما اذا كانت الأرض مستعارة بقربة التعليل وذلك لأن المشتري غير مستعير
ولا بد من تسليم المبيع فلا بد من الهدم وفيه ضرر على الشريك بخلاف ما اذا كانت في أرض وقف أو أرض
سلطانية لأنه يمكنه تسليم المبيع مع الأرض فيقوم المشتري مقام البائع اذا كان قصده بقاء البناء وتزول
هذه الفساد التي ذكرها وههنا ما استند اليه الخبير الرملي في حلة الجواز تبعاً لابن نجيم كما مر لكنه سوى بين
الغراس والبناء فيحمل ما مر من عدم الجواز في الغراس الذي لم يباغ أو ان القلع على ما اذا كانت الأرض
للبيات وقد استوفينا الكلام على هذه المسائل في كتابنا العقود الدرية تنقيح الفتاوى الحامدية قراجه (قوله
فتنبه) أشار به الى وجه التوفيق الذي ذكرناه بين كلامي ابن نجيم (قوله فلا يجوز بيعه الا باذنه) راجع الى
قوله الا في صورة الخلط وما بعده اهـ ح وقد سقط في بعض النسخ من ههنا الى قوله والاختلاط (قوله فلا تخرب
أن يبطل البيع) كذا في غالب كتب المذهب معاليين بتضرر الشريك بذلك عند القسمة ادلوصح في نصيبه لتعين
نصيبه فيه فاذا وقعت القسمة للدار كان ذلك ضرراً على الشريك ادلا سبيل الى جمع نصيب الشريك فيه والحال
ههنا لأن نصفه للمشتري ولا جمع نصيب البائع فيه افوا ذلك بيبعه المصف واذا سلم الامر من ذلك انتفى ذلك
وسهل طريق القسمة كذا في الخبرية من البيع (قوله باع أحدهما نصيبه) أي من البناء فقط كما هو صريح
العمادية أما بيع النصيب من الدار بتمامها فلا مانع من جوازه أفاده ح (قوله بشرط القلع أو الهدم) أي
قلع الانحساب أو هدم البناء والعمارة والذي في ح عن العمادية والهدم بالواو (قوله كشرط اجارة في
البيع) أي كالمو باع البناء واشترط عليه اجارة الأرض وهو مفسد للعقد لأن فيه منفعة لأحد المتعاقدين
(قوله باع أحدهم نصيبه) أي من الشجر وبه عبر في شرح المتن ط (قوله قد انتهت أو ان القطع) الأولى قد
انتهى أو ان قطعها وهذا النما يظهر في شجر يرا دمنه القطع بخلاف ما يرا دمنه الثمر ط (قوله حتى لا يضرها)
أي لا يضر الأشجار وفي نسخة لا يضرهما بضمير التثنية أي لا يضر الشريك والمشتري (قوله والمشتري أن
يقطع) أي بعد القسمة ط (قوله وفي النوازل) هو عين ما في الفتاوى ط لكن أعاده لأن فيه التصريح
بقوله بلا أرض وبقوله بلا إذن شريكه ومفاده أنه لو باع نصيبه من الأرض والشجر يصح وان لم يباغ أو ان
القطع لأنه ليس لأحدهما أن يطالب شريكه بالقلع لأن ما تحت ملكه فلا يضر أحدهما كما في أنفع الوسائل
عن المحيط وان لو باع باذن شريكه أو من الشريك نفسه انه يصح أيضاً تقدم الكلام عليه (قوله وفيها الح)
هي مسئلة الواقعات ط (قوله والاختلاط بلاصع من أحدهما) كما اذا انشق الكيسان فاختلط ما بينهما
من الدراهم ط عن الشافعي (قوله لعدم شيوع الشركة الح) يشير الى الفرق الذي قدمناه عن الفخ والبحر
(قوله حيث يصح بيع حصته) أي من غير شريكه ط (قوله كما بسط المصنف في فتاوى به) حاصل ما بسطه

هو ما قدمناه من ذكر الفرق بين المشترك بالخلط والاختلاط والمشارك بغيرهما كالتحريم وهو والله لا يشترط
 في صحة البيع الاقرار عند التسليم لا تملكهم على صحة بيعه وشاع لا يمكن اقراره كالجسم والطلحون والعبد
 والداية (قوله ثم الظاهر ان البيع) أي الواقع في قول المصنف فصيح له بيع حصته الخ وهذا ما أخذ من البحر
 لكن اخرج المشترك عن الملك به يشترط له كونه غير قابل للقسمة كبيت صغير وحمام وطاحون أما قابليها
 فلا يصح ما لم يقسم فيه بغير كالمشترك بخلط أو اختلاط وبعد القسمة لا حاجة الى اذن الشريك تأمل (قوله
 وتماه في الرسالة المباركة الى قوله وأما الانتفاع) ساقط من بعض النسخ قال في النهر وباقى الاحكام في الاشياء
 المشتركة بيننا مستوفى في الرسالة المباركة في الاشياء المشتركة فعليك بها ترددهم اجمع اعفانهم لمن ابتلى بالافتاء فافهم
 وأتوار القبول عليها ساطعة (قوله وزاد الواني) أي محشى الدرر حيث قال قوله الا في صورة الخلط والاختلاط
 اعترض عليه بأنه ينبغي أن يشترط الى استثناء صورة الشفعة أيضا فانهم حالو وراثا رضا لا يجوز أن يبيع أحد
 الوارثين حصته من الارض من غير شريكه الا باذنه ولا يخفى أن هذه الصورة غير خارجة عن صورة الاختلاط اه
 وفيه تأمل بل هذه الصورة من الشركة بسبب جبري فإذا آلت اليها بالارث جاز لكل التصرف في حصته
 وان كان لشريكه الشفعة ط قلت ويؤيده أن قوله الا في صورة الخلط والاختلاط استثناء من صحة البيع
 بلا اذن الشريك وحاصله توقف الصحة على اذن الشريك وهذا لا يتأني في الشفعة فان بيع الحصته من الدار
 صحيح وان كان للشريك حق الملك بالشفعة فإنه اذا ادعى الشفعة يملكها ملكا جديدا وان سكت يبقى ملك
 المشتري على حاله سواء أذن أولا (قوله وأما الانتفاع الخ) محرز قوله عن تصرف مضر (قوله فني بيت وخادم
 الخ) قال في جامع الفصولين وفي الكرم يقوم عليه فاذا أدركت الثمرة يبيعه ويأخذ حصته ويقتطع حصته
 الغائب فاذا قدم الغائب أجاز بيعه أو ضمنه القيمة ولو أدى الخراج فتبرع أرض بينهما زرع أحدهما كلها
 تقسم الأرض بينهما فوقع في نصيبه أقر وما وقع في نصيب شريكه أمر بقلعه وضمن نقصان الأرض هذا الم
 يدرك الزرع لو أدرك أو قرب يغرم الزارع لشريكه نقصان نصيبه لو انتقصت لانه غاصب في نصيب شريكه اه
 قلت هذا اذا كان الشريك حاضرا كما قيده في الخاتبة لان قسمة الأرض لا تكون مع الغائب ولانه لا يكون
 غاصبا في صورة الغيبة والالم يكن له زراعته انهم يمكن كونه غاصبا لو كانت الزراعة تنقصها لقوله في الفصولين
 ويقضي بأنه لو علم أن الزرع ينفع الأرض ولا ينقصها فإنه أن يزرع كلها ولو حضر الغائب فإنه أن ينتفع بكل
 الأرض مثل تلك المدة لرضا الغائب في مثله دلالة ولو علم أن الزرع ينقصها أو الترت ينفعها ويريد هاقوة
 فليس للحاضر أن يزرع فيها شيئا أصلا اذا الرضالم يثبت وكذا لو مات أحدهما للشريك أن يزرع اه قلت وفي
 القنية لا يلزم الحاضر في الملك المشترك أجروا ليس للغائب استعماله بقدر تلك المدة لان المهايأة بعد المصومة اه
 وهذا موافق لما سبقت في آخر الباب عن المنظومة المحببة لكنه يخالف لما مر ولما ذكر في تنوير البصائر عن
 الخاتبة أن الدار كالارض وأن الغائب أن يسكن مثل ما سكن شريكه وان المشايخ استحسنوا ذلك وهذا ما روى
 عن محمد وعليه الفتوى اه وسبقتي تمامه في العصب (قوله ينتفع بالكل) في الخاتبة للحاضر أن يسكن كل
 الدار بقدر حصته وفي رواية له أن يسكن منها قدر حصته ولو خاف أن تخرب الدار له أن يسكن كلها اه والفرق
 بين الروايتين أن الرواية المشهورة أنه لو كان له نصف الدار ومثلا يسكنها كلها مدة بقدر حصته كصفتة
 ويتركها نصف سنة فعلى الرواية الثانية يسكن نصفها فقط وهذا الم يخفى خرافا بالترك فلو خاف يسكنها
 كلها دائما ود كر في الفصولين وكذا في الخادم يستخدمه الحاضر بحصته ومقتضاه أنه يستخدمه يوما ويتركه
 يوما بقدر حصته العائب فاطلاق السارح في محصل التقييد (قوله بخلاف الداية) متفاوت الناس في الركوب
 لا السكى والاستخدام فصولين وهذا ظاهر اذا كان يسكن وحده أموالا كان له أولاد وعيال كثيرون لاشك
 أن السكى متفاوت أكثر من الركوب وكذا الاستخدام يتفاوت بكثرة الاعمال والاشغال فليتأمل وأما
 في شرح الوهبانية أن الملع في الركوب خاصة لا في غيره كالحرث ونحوه (قوله أي واقعة بسبب العقد) أشار

ثم الظاهر أن البيع ليس
 بقيد بل المراد الانحراج
 عن الملك ولو جهة أو وصية
 وتماه في الرسالة المباركة في
 الاشياء المشتركة وهي نافعة
 لمن ابتلى بالافتاء وزاد الواني
 الشفعة أيضا فراجعوا وأما
 الانتفاع به بغير شريكه ففي
 بيت وخادم وأرض ينتفع
 بالكل ان كانت الأرض
 يقطعها الزرع ولا البحر
 بخلاف الداية ونحوها
 وتماه في الفصل الثالث
 والثلاثين من الفصولين
 (وشركة عقد) أي واقعة
 بسبب العقد

طلب شركاء العقد

به الى أن الاضافة من الاضافة الى السبب وهي أقوى الاضافات وقد سلف عن الكمال أن الاضافة للبيان ط
 (قوله قابلية الوكالة) يعني عنه قول المصنف بعد شرطها كون المعقود عليه قابلاً للوكالة ط (قوله الايجاب
 والقبول) كأن يقول أحدهم ما شاركك في كذا ويفصل الآخر ولفظاً كذا كتابة عن الشيء أعم من أن
 يكون خاصاً كالنهر والبقول أو عاماً كما إذا شارك في عوم التجارات بحر (قوله ولومعني) يرجع الى كل من
 الايجاب والقبول ط (قوله كالدفع له ألفاً) أي وقبل الآخر وأخذها وفعل انعقدت الشركة بحر وقوله
 وأخذها عطف تفسير لان المراد القبول معنى وهو بنفسه لاخذ (قوله وشرطها الخ) أفاد أن كل صور عقود
 الشركة تتضمن الوكالة وذلك ليكون ما يستفاد بالنصف مشتركاً بينهما فيتحقق حكم عقد الشركة المطلوب منه
 وهو الاشتراك في الربح اذ لو لم يكن كل منهما وكيلاً عن صاحبه في النصف وأصيل في الآخر لا يكون المستفاد
 مشتركاً لاختصاص المشتري بالمشتري فتح (قوله كاحتطاب) واحتشاش واصطباد وتكدفان الملك في
 كل ذلك يختص بمن باشر السبب فتح (قوله وحكمها الشركة في الربح) الوار للعمال ط أي فيلزم انتفاء
 حكمها لو لم يرجح غير المسمى ويحتمل كون الوار للعطف على قوله وشرطها (تنبيه) ويندب الاشهاد عليها
 وذ كر محمد كيفية كتابتها فقال هذا ما اشترك عليه فلان وفلان اشتراكاً على تقوى الله تعالى وأداء الامانة ثم يبين
 قدر رأس مال كل منهما ويقول ذلك كله في أيديهما يشترى به ويبيع به جميعاً وشقي ويعمل كل منهما برأيه
 ويبيع بالنقد والسبب هو هذا وان مالاً كل بمطابق عقد الشركة الا أن بعض العلماء يقول لا يملكه الا
 بالتصريح به ثم يقول فما كان من ربح فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما وما كان من وضعية أو تبعة وكذلك
 ولا خلاف أن اشتراط الوضعية بخلاف قدر رأس المال باطل ٣ واشتراط الربح متفقاً وناعداً صحيحاً فيما
 سبذ كرفان اشتراط التفاوت فيه كسواء كذلك ويكتب التاريخ كى لا يدعى أحدهم بالنفسه حقاً فيما اشترى
 الآخر قبل التاريخ فتح (قوله وهي) أي شركة العقد وقوله أربعة خبر عنه وقول المصنف امام مفادسة مع
 ما عطف عليه بدل منه تأمل (قوله وكل من الاخيرين) أي التقبل والوجوه فهي حينئذ ستة ولا يخفى ما فيه
 من الركائز فكان عليه أن يقول وهي ستة شركة بالمال وبالاعمال بوجوده وكل امام مفادسة أو عمن كما قاله
 الشبان الطحاوى والكرخى وجرى عليه الزيلعي وغيره نعم ما فعله الشارح حسن من حيث أن قول المصنف
 امام مفادسة وامامان خاص بشركة المال بدليل قوله بعده واما تقبل وامام وجوه فقد دفع ما يورثه المان من أن
 الاخيرين لا يكونان مفادسة ولا عماناً فافهم وسند كرفان شروط المفادسة في المواضع الثلاثة مختلفة وأن
 الطاهر أنهم في الاخيرين مجاز (قوله من التفويض) أو من الفوض الذي منه فاض الماء اذا عم فتح ولذا قال
 في الهداية لانها شركة عامة في جميع التجارات وفي القاموس المفادسة الاشتراك في كل شيء والمساواة اه لكنها
 في الاصطلاح أخص لانه لا يلزم فيها مساواتهم في العقار والعروض كما أفاده ط (قوله ان تضمنت وكالة
 وكفالة) أي بأن يكون كل واحد منهما مأموراً بصاحبه بمنزلة الوكيل وفيما وجب عليه بمنزلة الكفيل عنه
 خاتمة وقد اعترض ذكر الوكالة بانه لا فائدة فيه لانه لا يخص المفادسة وأحاط في الهرياه لا بدع في ذكر شرط
 الشيء وان كان شرطاً آخر اه على أن الشرط مجموع الوكالة والكفالة وهذا خاص بالمفادسة (قوله لصحة
 الوكالة بالجموع صمنا) جواب عما أورد من أن الوكالة بالجهول لا تصح وأورد أيضاً أن الكفالة لا تصح بدون
 قبول المكفول له وههنا مجهول وأجيب بمثل ما أجاب به الشارح فكان عليه أن يذكر الكفالة أيضاً لكن
 قال في النهر عقب الجواب المذكور على أن المتوى في الكفالة على الصحة أي بلا توقف على القبول وسببه
 الى هذا في الدرر فلا اعتراض بها ساقط من أصله فالدالم يذكرها الشارح لكن فيه اشتباه وهو أن الواقع هما
 جهالة المكفول له ولا خلاف في أن العلم به شرط وانما الخلاف في اشتراط قبول الكفالة فقبل يشترط وعليه
 المتون وصححه وقيل غير شرط وصحح أيضاً (قوله تصح به الشركة) صفة لقوله مالا احترز به عما لو اخص
 أحدهما بالك عرض أو عقار كإباني أو دين كإفي الحانية أي قبل قبضه فلو قبضه بطالت وانقلب عداً ما اذا

قابلية للوكالة (ووكنتها) أي
 ماهيتها (الايجاب والقبول)
 ولومعني كالدفع له ألفاً قال
 أنخرج مثلها واشترى الربح
 بيدها (وشرطها) أي شركة
 العقد (كون المعقود عليه
 قابلاً للوكالة) فلا تصح في
 مباح كاحتطاب (وعدم
 ما يقطعها كشرط دراهم
 مسماة من الربح لأحدهما)
 لانه لا يرجح غير المسمى
 وحكمها الشركة في الربح
 (وهي) أربعة مفادسة
 وعنان وتقبل ووجوه وكل
 من الاخيرين يكون مفادسة
 وعماناً كما سيجيء (اما
 مفادسة) من التفويض
 بمعنى المساواة في كل شيء
 (ان تضمنت وكالة وكفالة)
 لصحة الوكالة بالجهول صمنا
 لا تصح (وتساويهما)
 تصح به الشركة وكدار بها

٣ مطالب اشتراط الربح
 متفقاً وصحح بخلاف
 اشتراط الخمران

٤ مطلب في شركة المفادسة

ودينا) لا ينبغي أن التساوى
في التصرف يستلزم
التساوى في الدين وأجازها
أبو يوسف مع اختلاف
المسألة مع الكراهة (فلا
تصح) مفاوضة وان صحت
عنانا (بين حرو عباد)
ولم يكتبوا أو ما ذونا (وصي
وبالغ ومسلم وكافر) لعدم
المساواة وأفاد أنها لا تصح
بين صبيين لعدم أهليتهما
للكفالة ولا ما ذونين
لتفاوتهما قيمة (وكل موضع
لم تصح المفاوضة لفقد
شرطها ولا يشترط ذلك في
العنان كان عنانا) كما
(لاستجماع شرائطه) كما
سيوضح (وتصح) المفاوضة
(بين حنفى وشافعى) وان
تفاوتا تصرفا في مترك
التسمية لتساويهما ماملة
وولاية الازام بالحجة ثابتة
(ولا تصح الابلظ المفاوضة)
وان لم يعرفا معناه اسراج (أو
بيان) جميع (مقتضياتها)
ان لم يذكر اللفظها اذ العبرة
للامنى لا للمبنى واذا صحت
(فيما اشترى أحدهما يقع
مشتركا الاطعام أهله
وكسوتهم) استحسانا لان
المعلوم بدلالة الحال
كل شرط بالمقال وأراد
المستثنى

مطلب فيما يقع كثيرا في
الفلاحين مما صورته شركة
مفاوضة

تشرط المساواة ابتداء بقاء كيانى (قوله كما حققه الوائى) أخذ من كونها عبارة عن المساواة في جميع
ما يتعلق به الشركة وقال فلذا لم يتعرضوا له قلت في الخاتمة ويشترط المساواة في الربح أيضا (قوله يستلزم
التساوى في الدين) لان الكافر اذا اشترى خيرا أو خيرا لا يقدر المسلم أن يبيعه وكالة من جهة فيفوت
شرط التساوى في التصرف ابن كمال (قوله مع الكراهة) لان الكافر لا يهتدى الى الجائز من العقود
زيلعى (قوله ومسلم وكافر) أفاد أنها تصح بين ذميين كذصرانى ومجوسى كفى الخاتمة (قوله لعدم المساواة)
فان العبد لا يملك التصرف والكفالة الا باذن المولى بخلاف الحر والصبي لا يملك الكفالة أصلا ولا يملك
التصرف باذن المولى بخلاف البالغ والكافر يقدر على تلك الخمر وتلكها بخلاف المسلم أفاده في الدرر والنهر
وفي عبارة ح ه ناسقة فتنبه (قوله وأفاد) أى بالدلالة الاولى (قوله لعدم أهليتهما للكفالة) أى ولو
باذن المولى نهر (قوله ولا ما ذونين) ولا مكاتبين نهر ولا بين حرو مكاتب ولا بين مجنون وعاقل ح عن
الهندية (قوله لتفاوتهما قيمة) أى فانهما وان كانا أهلا للكفالة بالاذن الا أنهم مائة لها من فيها لانها
يتفاوتان قيمة ولم يتحقق كون كل منهما كفلا بجميع ما لزم صاحبه نهر لانه اذا استغرق الدين رتبتهما
يتعاقب قيمتهما فيلزم مطالبة الاكثر قيمة بأكثر من الآخر (قوله ولا يشترط ذلك في العنان) جملة حاله احتراز
بها عما يشترط في العنان أيضا كعدم اشتراط دراهم معلومة من الربح لاحدهما فلا تكون عنانا أيضا (قوله
كافر) فى قوله وان صحت عنانا ح (قوله لاستجماع شرائطه) أى شرائط العنان (قوله كما يستصح) أى
فى قوله فتصح من أهل التوكيل وان لم يكن أهلا للكفالة ح (قوله لتساويهما ماملة الخ) جواب عما استدل
به لابي يوسف على جوازها بين مسلم وكافر ببدء الفارق قال فى الفهم وأما الحنفى والشافعى فالمساواة بينهما
ثابتة لان الدليل على كونه ليس ملاممة ومافانم وولاية الازام بالحجة ثابتة باتحاد الملة والاعتقاد فلا يجوز
التصرف فيه للشافعى كالحنفى اه أى بخلاف الكافر فان الدليل على منع بيع الحر والخزير وان كان
قائما لكه لم يلزم ملته حتى يلزمه بالدليل (قوله وان لم يعرفا معناه) لان لفظها علم على تمام المساواة فى
أمر الشركة فاذا كراهت ثبت أحكامها اقامة للفظ مقام المعنى فتح (قوله أو بيان جميع مقتضياتها) بان
يقول أحدهما وهما حوران بالغان مسلمان أو ذميان شاركتهما فى جميع ما أملك من نقد وقدر ما أملك على
وجه التفويض العام من كل من لا لا خفى التجارات والمقدور النسبة وعلى أن كلا ضامن عن الآخر ما يلزمه
من أمر كل بيع فتح* (تنبيه)* يقع كثيرا فى الفلاحين ويحورهم أن أحدهم يموت فتقوم أولاده على تركته
بلا قسمه ويعملون فيها من حث وزراعة وبيع وشراء واستدانة ونحو ذلك وتارة يكون كيرهم هو الذى
يتولى مههماتهم ويعملون عنده بأمره وكل ذلك على وجه الاطلاق والتفويض لكن بلا تصريح بلفظ
المفاوضة ولا بيان جميع مقتضياتها مع كون التركة أغنياء أو كلها عروضا لا تصح فيها شركة العتد ولا شرك
أن هذه ليست شركة مفاوضة بخلاف ما أفتى به فى زماننا من لا خبرة له بل هى شركة ملك كما حرره فى تنقيح
الحامدية ثم رأيت التصريح به بعينه فى فتاوى الخاوى فاذا كان سبعهم واحدا ولم يتغير ما حصله كل واحد منهم
بعماله يكون ما جعوه مشتركا بينهم بالسوية وان اختلفوا فى العمل والرأى كثرة وصوابا كما أفتى به فى الخيرية
وما اشترى أحدهم لنفسه يكون له ويضمن حصة شركائهم من ثمنه اذا دفعه من المال المشترك وكل ما استدانه
أحدهم يطالب به وحده وقد سئل فى الخيرية من كتاب الدعوى عن اخوة أشقاء عائلتهم وكسبهم واحد
وكله فوض لانه جميع التصرف ادى أحدهم أنه اشترى بستانا لنفسه بأجاب اذا قامت البينة على أنه
من شركة المفاوضة تقبل وان كتب فى صلح التساوى انه اشترى لنفسه اه لمخصاوي أى تمام الكلام فى
أول الفصل الا تى (قوله استحسانا) والقياس أن يكون الطعام المشترى والكسوة المشترية بينهما لانهما من
عقود التجارة فكان من جنس ما يتناوله عقد الشركة زيلعى (قوله لان المعلوم الخ) لان كلا منهما لم يقصد
بالمفاوضة أن تكون نفقته ونفقة عياله على شريكه ولا يمكن من تحصيل حاجته الا بالشرع انصار كل منهما

مستثنى هذا القدر من تصرفه والاستثناء المعلوم بدلالة الحال كاستثناء المشرط ودور (قوله ما كان من حوائجه) مثل شراء بيت السكنى والاستجار للسكنى أو الركوب لحاجته كالخج وغيره وكذا الإدام بحر (قوله ولو جارية لوط) لكن هذا لا يرجع شريكه عليه بشئ من ثمنها المؤدى من مال الشركة (قوله كما يأتي) أى فى الفصل الآتى (قوله أيمه ما شاء) أى المشتري بالأصله وصاحبه بالكفالة دور (قوله بما أدى) الأولى حذفه ليشمل ما لو أدى المشتري نعم يفهم ذلك دلالة وفى ط عن الشايعى قال فى البيع وان نقد الثمن من مال الشركة ضمن نصه لصاحبه فاذا وصل الى يده بطلت المفاوضة لانه فضل مال شريكه والفضل فى المال يبطل المفاوضة اه (قوله بقدر حصته) بدل من قوله بما أدى (قوله ان أدى من مال الشركة) وان أدى من غيره وهو لك لا يرجع وبطلت المفاوضة ان كان من جنس ما تصح فيه الشركة لانه بدخوله فى ملكه زاد ماله والادلة تبطل كما اذا دفع عرضا كما لا يخفى ط (قوله وكل دين لزم أحدهما الخ) يستثنى ما اذا كان الدائن الشريك للمسا فى الظهيرية لو باع أحدهما من صاحبه ثوبا ببيعة قطعه فيه بالنفسه أو أمة لبساطها أو طعاما لاهله جاز البيع بخلاف ما اذا باعه شريكه من الشركة لأجل التجارة اه فى صورة الجواز لزمه الثمن ولم يلزم شريكه أفاده فى البحر قات ويكوب الثمن نصفه له ونصفه لشريكه كذا كره الحماكم فى الكافى وانما جاز البيع لان ذلك مما يختص به المشتري فلا يقع مشتركا بينهما حيث اشتراه لنفسه بخلاف ما اذا اشتراه للتجارة فانه لا يصح لانه لا يبعد اذ لو صح عامه مشتركا بينهما كما كان وله هذا قال فى الكافى وان كان لأحدهما عبد ميراث فاشتراه الآخر للتجارة جاز وكان بينهما اه ووجهه أن الشراء هنا مفيد لانه لم يكن مشتركا قبل الشراء هذا ما ظهر لى (قوله بخبرة) كمن المشتري فى بيع جاز و قيمته فى فاسد سواء كان مشتركا أو لنفسه وأجرة ما استأجره لنفسه أو لحاجة التجارة وكذا مهر المشتري الموطوءة لأحدهما اذا استحققت فالمستحق أن يأخذ أيمه ما شاء بالعقر لانه وجب بسبب التجارة بخلاف المهر فى النكاح بحر (قوله واستقرض) هو ظاهر الرواية وليس لأحدهما الاقراض فى ظاهر الرواية بحر وسأبقى تمام الكلام عليه (قوله وغصب) المراد به ما يشبه ضمان التجارة فيدخل فيه الاستهلاك والوديعة المجردة أو المستهلكة وكذا العارية لان تقرير الضمان فى هذه المواضع يفيد له تلك الأصل فيصير معنى التجارة بحر وعليه فالأولى أن يقول تجارة وما يشبهها كاستقراض وغصب الخ وخرج ما لا يشبه ضمان التجارة كمهر وبدل خلع أو جناية كما أتى (قوله وكفالة بمال بأمره) هذا قول الامام وقال لا يلزم الآخر لانها تبرع وله أنها تبرع ابتداء ومعاوضة انتهاء لان الكفيل تضمن المكفول عنه لو كانت بأمره بخلاف كفالة النفس لانها تبرع ابتداء وانتهاء وكذا كفالة المال بلا أمر فلا يلزم صاحبه فى الصحيح لانعدام معنى المعاوضة وتتمام فى الفتح (قوله ولولزمه) أى لزوم ما ذكر من الثلاثة باقراره أى فانه يكون عابها لانه أحدهم عن أمره لك استثنائه بحر عن المحيط وسنذكر فى الفروع أن اقراره بالاستقراض يلزمه خاصة ويأتى تمامه وما ذكره من لزومه بالاقرار فى شركة المفاوضة أما العنان فلا يضى اقراره على شريكه بل على نفسه على تفصيل سنذكر عند تناول المصنف لا اقراره بدين (قوله لمن لا تقبل شهادة له) كأصوله وفروعه وامراته وعندهما يلزم شريكه أيضا لا لعبده ومكاتبه بحر (قوله ولو معتدنه) أى عن نكاح فلو أعتق أم ولده ثم أقرها بدين يلزمه ما وان كانت فى عدته لان شهادته لها جائزة بخلاف المعتدنة عن نكاح فى ظاهر الرواية بحر (قوله وخلع) على تقدير مضاف أى بدل خلع كالوعدت امرأة شركة مفاوضة مع آخر ثم خالعت زوجها على مال لا يلزم شريكها وكذا لو أقرت ببذل الخلع فتح (قوله وجنابه) أى أقر جنابه على الآدمى أما الجناية على الدابة أو الثور فيلزم شريكه فى قول الامام ومحمد لما أنه عاك المجنى عليه بالضمان نهر عن الحدادى (قوله وكل ما تصح الشركة فيه) كالصلح عن دم العمود وعن الدفقة بحر (قوله وفائدة الزوم الخ) بيان لوجه الفرق بين ما يلزم أحدهما الشريكين بمباشرة الآخر وما لا يلزمه (قوله انه اذا ادعى على أحدهما) أى ادعى عليه يبيما أو نحوه فله تخلف الآخر أى الذى لم يباشر

ما كان من حوائجه ولو جارية
للوطء باذن شريكه كما أتى
(وللبائع مطالبة أيمه ما
شاء بينهما) أى الطعام
والكسوة (وبرجع
الآخر) بما أدى (على
المشتري بقدر حصته)
ان أدى من مال الشركة
(وكل دين لزم أحدهما
بتجارة) واستقرض
(وغصب) واستهلك
(وكفالة بمال بأمره لزم
الآخر ولو) لزومه (باقراره)
الا اذا أقرمان لا تقبل شهادته
له ولو معتدنه فيلزمه خاصة
كمهر وخلع وجناية وكل
ما لا تصح الشركة فيه
(و) فائدة الزوم أنه (اذا
ادعى على أحدهما فله
تخلف الآخر)

١ لعقد لكن يحلف المباشر على البت أي القطع بان يحلف اني ما بعثك مثلاً لانه فعل نفسه ويحلف الآخر على العلم بان يحلف اني لا أعلم أن شريكك باعك وانما يحلف الآخر لان الدعوى على أحدهما دعوى عليه ما قال في البحر ولو ادعى عليه ما يستحلف كل واحد البتة لان كل واحد منهما يستحلف على فعل نفسه فأيهما كان كل عن اليمين غنى الأمر عليه ما لان اقرار أحدهما كإقرارهما اه وهذا لو كان كل من المدعى عليه ما مباشرين كما يفيد التعليل فلو كان المباشر أحدهما يحلف الآخر على العلم لانه فعل غيره كما لا يخفى (قوله ولو ادعى على الغائب) أي على فعل الغائب بان ادعى على الحاضر بان شريكك الغائب باعني كذا (قوله تحلف الحاضر على علمه) لانه فعل غيره بحر (قوله له تحليفه البتة) لانه يستحلفه على فعل نفسه بحر قال ح أي اليمين البتة فالبتة قائم مقام المفعول المطلق المحذوف قيام الصفة مقام الموصوف اه قال في البحر ولو ادعى على أحدهما أرض جراحة خطأ واستحلفه البتة لم يكن له تحليف الآخر وكذا المهر والخلع والصلح عن دم العمد لان هذه الاشياء غير داخله تحت الشركة فلا يكون فعل أحدهما كفعلهما (قوله وبطأت ان وهب الخ) لو قال وبطأت ان ملك أحدهما الخ كان أنحصر وأقود لشموله ما ذكره الشارح من الصدقة والابصاء ط عن أبي السعود (قوله مما يجي) أي في قوله ولا تصح مفاوضة وعنان بعير التقدين الخ ط (قوله ووصل ليد) مقتضاه اشتراط ذلك في الموروث أيضاً ورده في الشر بنسب لية بان الملك حصل بمجرد موت المورث اه ح وهو محمول على المقدار العين بخلاف الدين لقول الزياحي ولو ورث أحدهما ديناً وهو ذراهم أو دينار لا تبطل حتى يقبض لان الدين لا تصح الشركة فيه أفاده ط عن أبي السعود (قوله كعرض) أدلت الكاف الديون فانها لا تبطل بها الا بالقبض ط عن البحر (قوله بما ذكر) أي ملك أحدهما ما تصح فيه الشركة ط (قوله صارت عنانا) لعدم اشتراط المساواة فيها ط عن المنع (قوله ذكر فيها المال) لا حاجة اليه لان الكلام في شركة الاموال اه ح أي لما قدمنا من أن قوله امام مفاوضة واماعنان خاص بشركة المال بدليل عطفه عليه قوله وتقبل ووجوه وقد تابع الشارح النهر والدرر (قوله بعير التقدين) فلا تخمان بالعرض ولا بالكيل والموزون والعددي المتقارب قبل الخطأ بحسنه وأما بهـ فذلك في ظاهر الرواية فيكون المحلوط شركة ملك وهو قول الثاني وقال محمد شركة عقد وأثر الخـ لاف يظهر في استحقاق المشروط من الربح وأجمعوا أنهم اعمداً اختلاف الجنس لا تتعقد نهر (قوله والفلوس المادقة) أي الرائجة وكان يعنى عنه ما بعده من التقييد بجران التعامل والجواز بهما هو الصحيح لاننا أئمان باصطلاح الكل ولا تبطل مالم يصطلح على ضده نهر (قوله والتبر والنقرة) في المغرب التبر مالم يضرب من الذهب والفضة والنقرة القطعة المدابة منهما اه زاد في المصباح وقبل النوب هي التبر فاذكره الشارح يصلح تفسير الهـ ما لا نذكره من الضرب في كل منهما لكن الفرق بينهما أن التبر يذب في النار تأمل (قوله ان جرى التعامل بهما) في ذلك زيادة على ما في السكتز ليوافق الرواية المصححة كما أوضحه في البحر (قوله وصحت) أي شركة الاموال سواء كانت مفاوضة أو عناناً بقريته قوله ثم عقداها مفاوضة أو عناناً ط (قوله ان باع كل منهما بالبيع صار بينهما شركة ملك حتى لا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد بعده صارت شركة عقد فيجوز لكل منهما أن يتصرف زياحي (قوله بنصف عرض الآخر) وكذا الوباة بالذراهم ثم عقد الشركة في العرض الذي باعه جازاً أيضاً زياحي وبحر وقوله الذي باعه يعني الذي باع نصفه بالذراهم (قوله وهذا) أي بيع النصف بالنصف (قوله قد رما تثبت به الشركة) أوضحه في النهاية بأن تكون قيمه عرض أحدهما أربعة مائة وقيمة عرض الآخر مائة فإنه يبيع صاحب الأقل أربعة أحماس عرضه بمس عرض الآخر فيصير المتاع كله أخماساً ويكون الربح كله بينهما على قدر رأس مالهما اه ورده الزياحي بان هذا الخـ غير محتاج اليه لانه يجوز أن يبيع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال الآخر وان تفاوتت قيمتهما حتى يبر المال بينهما نصفين وكذا العكس جائز وهو ما اذا كانت قيمتهما متساوية فباعاه على التفاوت بان باع أحدهما

ولو ادعى على الغائب له تحليف الحاضر على علمه ثم اذا قدم له تحليفه البتة ولو الجيسة (وبطأت ان وهب لأحدهما أو ورث ما تصح فيه الشركة) مما يجيء ووصل ليد له بصدقة أو ابصاء لفوات المساواة بقاء وهي شرط كالاتداء (لا) تبطل بقبض (مالاتصع فيه) الشركة (كعرض وعقار) اذا بطأت بما ذكر (صارت عنانا) أي تنقلب اليها (ولا تصح مفاوضة وعنان) ذكر فيها المال والافهما تعقل ووجوه (بعير التقدين والفلوس الناقصة والتبر والنقرة) أي ذهب وفضة لم يضربا (ان جرى) بحري النقود (التعامل بهما) والا فكعرض (وصحت بعرض) هو المتاع غير التقدين وبحر كقاموس (ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم عقداها) مفاوضة أو عناناً وهذه حيلة لصحتها بالعرض وهذا ان تساوى بقيمة وان تفاوتتا باع صاحب الأقل بقدر ما تثبت به الشركة ابن كمال فقوله بنصف عرض الآخر

ربيع ماله بثلاثة أو باع مال الآخر فسلم بذلك أن قوله باع نصف ماله الخ وقع اتفاقاً أو قصد البكون شاملاً
للمفاوضة والعنان لأن المفاوضة شرطها التساوى بخلاف العنان اهـ وأقره في البحر ولا يخفى ما فيه فان
ما صور في النهاية هو الواقع عادة لأن صاحب الاربع مائة مثلاً لا يرضى في العادة ببيع نصف عرضه بنصف
عرض صاحب المائة حتى يصير العرضان بينهما نصفين وإن أمكن ذلك لم يكن مطلق الكلام يحمل على
المتعارف ولذا جلا ما في المتن من بيع النصف بالنصف على ما ادانساو باقية فافهم (قوله اتفاقاً) أي
لم يقصد ذكره لفائدة وقد علمت أن فائدته موافقته للعادة وشموله للمفاوضة أي نصاً بخلاف ما إذا قال باع
بعض عرضه ببعض عرض الآخر فإنه وإن شمل المفاوضة أيضاً لكان لا يشملها إلا إذا أريد ببعض النصف
دون الأقل والاكثر فافهم نعم هو اتفاق بالنظر إلى جواز بيع نصفه بالدرهم كالمثل (قوله ولا تصح بمال
غائب) ٣ بل لا بد من كونه حاضراً والمراد حضوره عند عقد الشراء لا عند عقد الشركة فإنه لو لم يوجد عند
عقدها يجوز ألا ترى أنه لو دفع إلى رجل ألفاً وقال أخرج منها ما اشتريته وأما الباقي فإني أشتريها منك بكذا
حاضر وقت الشركة فبرهن المأمور على أنه فعل ذلك وأحضر المال وقت الشراء جاز بحر عن البرازية ومثله
في الفتح وغيره لكن نقل في البحر أوضاع القيمة ما يفيد فسادها بالاتفاق بلا دفع ثم انعقادها وقت حضور
المال * (فرع) * دفع إلى رجل ألفاً وقال أشتري بها يني وبينك نصفين والربح لنا والوضعية علينا ذلك
المال قبل الشراء لم يضمن وبعدة ضمن المشتري النصف بحر عن الدخيرة قلت ووجهه أنه لما أمره بالشراء
نصفين صار مشترى بالنصف وكالة عن الآخر والنصف أصالة عن نفسه وقد أوفى الثمن من مال الآخر فيضمن
حصة نفسه والظاهر أن هذه شركة ملك لا شركة عقد كما سبقت في قبيل الفروع وليس مضااربة لما قلنا فتنبه
لذلك فإنه يقع كثيراً (قوله على موجب الشركة) أي من البيع والشراء بالمال والربح به (قوله وأما عان) ٤
مأخوذة من عن كذا عرض أي ظهر له أن يشار إليه في البعض من ماله وتعامه في النهر (قوله من أهل
التوكيل) أي توكيل غيره فتصح من الصبي المأذون بالتجارة وفي حكمه المعتوه (قوله لكونه لا تقتضي
الكفالة) أي بخلاف المفاوضة كما مر فلوز كالكفالة مع توفر باقي شروط المفاوضة انعقدت لمفاوضة وإن
لم تكن متوفرة كانت عناماً ثم هل بطل الكفالة يمكن أن يقال تبطل وأن يقال لا تبطل لأن الاعتبار فيها أي في
العنان عدم اعتبار الكفالة لا اعتبار عدمها قال في الفتح وتدير مع الأول بأن كفالته بجهول فلا تصح الاضمانا
فاذا لم تكن مما تضمنها الشركة لم يكن بيوئها الاقصدا اهـ نهر قلت لكن في الخائبة ولا يكون في شركة
العنان كل واحد منهما كفيلاً عن صاحبه إذا لم يذكر الكفالة بخلاف المفاوضة اهـ ومقتضاه أنه يكون
كفيلاً إذا ذكر الكفالة وهذا ترجيح للاحتمال الثاني ولعل وجهه أن الكفالة متى ذكرت في عقد الشركة
ثبت تبعاً لها وضماً لا قصد الان الشركة لا تنافي الكفالة بل تستدعيها الكفالة لا تثبت فيها الا باقتضاء اللفظ
لها كلفظ المفاوضة أو يذكرها في العقد تأمل (قوله ولذا) أي لكونه لا تقتضي الكفالة ومقتضاه أنها
لواقتضاهم تصح خاصة أي في نوع من أنواع التجارة ولا مؤقتة بوقت خاص قال حـ وهذا يقتضي أن
المفاوضة لا تكون خاصة مع أنها تكون كالمصرح في البحر اهـ ثم إذا وقتها فهل تتوقت بالوقت حتى لا تبقى
بعد مضميه فيه روايتان كفي توقيت الوكالة وتعامه في البحر عن المحيط ولم يذكر ترجيحاً أو جزم في الخائبة بانها
تتوقت حيث قال والنوقت ليس بشرط لهذه الشركة والمضاربة وإن وقتها ذلك وقتاً بآل قال
ما اشترى اليوم فهو بيننا صح التوقيت ما اشترى بعد اليوم يكون للمشتري خاصة وكذا لو وقت المضاربة
لأنها والشركة توكيل والوكالة مما يتوقت اهـ لكن سبذ كوالشارح في كتاب الوكالة عن البرازية الوكيل
إلى عشرة أيام وكيل في العشرة وبعدها في الأصح تأمل (قوله ومع التفاضل في المال دون الربح) أي بأن
يكون لأحدهما ألف وللآخر ألفان مثلاً واشترط التساوى في الربح وقوله وعكسه أي بان يتساوى المالان
ويتفاضل في الربح لكن هذا قيد بأن يشترط ألا أكثر العامل منهما أولاً أكثرهما عملاً أو شرطاً للقاعد

٣ مطلب لا تصح الشركة
بمال غائب

٤ مطلب في شركة العنان

اتفاقاً (ولا تصح بمال غائب
أو دين مفاوضة كانت أو
عناناً) لتعذر المضى على
موجب الشركة (وأما عان)
بالكسر وتفتح (ان تضمنت
وكالة فقط) بيان لشرطها
(فتصح من أهل التوكيل)
كصبي ومعتوه بعقل البيع
(وان لم يكن أهلاً للكفالة)
لكونها لا تقتضي الكفالة
بل الوكالة (و) (لذا تصح)
عاماً خاصاً ومطلقاً وقتاً
و (مع التفاضل في المال
دون الربح وعكسه ويصح
المال دون بعض وبخلاف
الجس كدباير) من أحدهما
(ودراهم من الآخر)
بخلاف (الوصف كبعض
وسود

مطلب في توقيت الشركة
روايتان

مطلب في تحقيق حكم
التفاضل في الربح

أولاً قلها عملاً فلا يجوز كفاي البصر عن الزياحي والسكال قلت والظاهر أن هذا محمول على ما إذا كان العمل مشروطاً على أحدهما وفي النهر اعلم أنهما إذا شرط العمل عليهما أن تساوي بالمال وتفاوتا ببحار جاز عند علمائنا الثلاثة خلافاً للفرق والربح بينهما على ما شرطوا وان عمل أحدهما فقط وان شرطاه على أحدهما فإن شرط الربح بينهما بقدر رأس مالهما جاز ويكون مال الذي لا عمل له بضاعة عند العامل له ربحه وعليه وضيعته وان شرط الربح للعامل أكثر من رأس ماله جاز أيضاً على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط الربح للدافع أكثر من رأس ماله لا يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة لكل واحد منهما جاز ماله والوضعية بينهما على قدر رأس مالهما أبداً هذا حاصل ما في العناية اهـ ما في النهر قلت وحاصل ذلك كله أنه إذا تفاضل في الربح فإن شرط العمل عليهما سوية جاز ولو تبرع أحدهما بالعمل وكذا لو شرط العمل على أحدهما وكان الربح للعامل بقدر رأس ماله أو أكثر ولو كان لا أكثر لعبر العامل أولاً قلها عملاً لا يصح وله ربح ماله فقط وهذا إذا كان العمل مشروطاً كما يفيد قوله إذا شرط العمل عليهما الخ فلا ينافي ما ذكره الزياحي في كتاب المضاربة من أنه إذا أراد رب المال أن يجعل المال مضموناً على المضارب أقرضه كاه الأدرهم آمنه وسلمه إليه وعقد شركة العنان ثم يدفع إليه الدرهم ويعمل فيه المستقرض فإن ربح كان بينهما على ما شرطوا وان هلك هلك عليه اهـ وروايت مثله في آخره بسوط السرخسي ووجه عدم المناقاة أن العمل هالم يشترط على أحد في عقد الشركة بل تبرع به المستقرض فيجوز لصاحب الدرهم الواحد أن يأخذ من الربح بقدر ما شرط من نصف أو أكثر أو أقل وان لم يكن عاملاً يؤيده هذا التوفيق ما ذكره في البحر قبيل كتاب الكفالة في بحث ما لا يطل بالشرط الفاسد حيث قال ما نصه قوله والشركة بان قال شاركته على أن ثم ديني كذا ومن هذا القبيل ما في شركة البرازية لو شرط العمل على أكثرهما مالا والربح بينهما انصفي لم يحز الشرط والربح بينهما أثلاثاً اهـ وقد وقعت حادثة توهم بعض حنفية العصر أنهم من هذا القبيل وليس كذلك هي تفاضل في المال وشرط الربح بينهما انصفي ثم تبرع أحدهما مالا بالعمل فأجبت بان الشرط صحيح لعدم اشتراط العمل على أكثرهما مالا والنهر ع ليس من قبيل الشرط والدليل عليه ما في بيوع الذخيرة اشترى خطباء في قرية شراء صحبها وقال موصولاً بالشرا من غير شرط في الشراء جله إلى منزلي لا يفسد العقد لان هذا ليس بشرط في البيع بل هو كلام مبتدأ بعد تمام البيع فلا يوجب فساداً اهـ هذا كلام صاحب البحر وهو صريح فيما ذكرناه من التوفيق والله تعالى الموفق وبق ما يقع كشرائه وأن يدفع رجل إلى آخر ألفاً يقرضه نصفها ويشاركه على ذلك على أن الربح ثلثه للدافع وثلثه للمستقرض فهنا تساوي في المال دون الربح وهي صورة العكس وصرح مامر عن الزياحي والسكال أنه لا يصح للدافع أخذ أكثر من نصف الربح إلا إذا كان هو العامل فلو كان العامل هو المستقرض كما هو العادة كان له نصف الربح بقدر ماله لكنه محمول على ما إذا شرط العمل عليه وان لم يشترط صح التفاضل كما علمت من التوفيق وعمما أكثر وقوعه أيضاً أنه يكون لأحدهما ألف فيدفع له آخر ألفين له عمل بالسكال ويشترط الربح أثلاثاً وهذا جاز أيضاً حيث كان الربح بقدر رأس المال كما صرح في عبارة النهر ولو شرط الربح أرباعاً مع اشتراط العمل لم يصح كما يفيد التقييد بكونه بقدر رأس مالهما ومثله قول الطهيري وان اشترط الربح على قدر رأس مالهما أثلاثاً والعمل من أحدهما كان جائزاً * (تنبيه) * علم مما مر أن العمل لو كان مشروطاً عليهما إلا يلزم اجتماعهما عليه كما هو صريح قوله وان عمل أحدهما فقط ولذا قال في البرازية اشتركا وعمل أحدهما في غيبة الآخر فلما حضر أعطاه حصته ثم غاب الآخر وعمل الآخر فلما حضر العائب أبي أن يعطيه حصته من الربح ان كان الشرط أن يعمل لاجتماعهم وشي بما كان من تجارتهما من الربح فبينهما على الشرط عملاً أو عمل أحدهما فان مرض أحدهما ولم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما ما اهـ والظاهر أن عدم العمل من أحدهما لا فرق أن يكون بعذر أو بدونه كما صرح به في البرازية في شركة التقبل معللاً بان العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه واستحقاقه الربح بحكم الشرط

في العقد لا العمل اه ولا يخفى أن الالة تجارية هنا (قوله وان تفاوتت قيمتهما) واجمع لخلاف الجاس
والوصف واحترز به عن المفاوضة فإنه لا بد فيها من تساوي القيمة فيهما في ظاهر الرواية كفي الجرفاقهم
(قوله والربح على ما شرط) أي من كونه بقدر رأس المال أولا لكنه يجوز على ما علمت من التفصيل المار
وأعاده مع قوله مع التفاضل في المال دون الربح للنصر بوجوب هذا الشرط صحيح فافهم نعم ذكره بين المنعاطقات
غير مناسب وقيد بالربح لأن الوضعية على قدر المال وان شرطاً غير ذلك كفي الملتقى وغيره (قوله ومع عدم
الخلط) فيه اشعار بان المفاوضة يشترط فيها الخلط وهذا قياس وفي الاستحسان لا يشترط كفي المبسوط
وغيره ح عن الفهستاني (قوله لاستناد الشركة في الربح إلى العقد لا المال) لأن العقد يسمى شركة
ولا بد من تحقق معنى الاسم فيه فلم يكن الخلط شرطاً بحر فلا كان لاسد مائة درهم ولا خم مائة دينار
فاشترى بياهم فهو على قدر المال وكذا لو اشترى بالدرهم متاعاً ثم بالدنانير آخر فوضعا أي خسراني أحدهما
وربح في الآخر فهو على قدر مالهما اه ملخصاً من كافي الحاكم (قوله فلم يشترط الخ) تفريع على
قوله ومع التفاضل وما عطف عليه (قوله فقط) فيد للمشتري أي ولا يطالب شريكه الآخر (قوله لعدم
تضمن الكفالة) هذا إذا لم يذكر الكفالة كما قدمناه من الخسائية (قوله ويرجع على شريكه بحصته منه)
أي بحصة شريكه من الثمن لأن المشتري وكيل عنه في حصته فيرجع عليه بحسابه أن أدى من مال نفسه وان
من مال الشركة لم يرجع وان كان شراؤه لا يعرف إلا بقوله فعليه الخ لانه يدعي وجوب المال في ذمة الآخر
وهو ينكر والقول للمسكر بيمينه كفي المخ ونحوه في الزباني وبقي ما لو صدقه في الشراء للشركة وكذبه في
دعوى الاداء من مال نفسه قال الخبير الرملي في حاشية المنح والذي يظهر أن القول للمشتري لانه لما صدقه
الآخر في الشراء ثبت الشراء للشركة وبه يثبت نصف الثمن بذمته ودعواه أنه دفع من مال الشركة دعوى
وفاته فلا تقبل بلا يمين ولذا قالوا إذا لم يعرف شراؤه إلا بقوله فعليه الخ لانه يدعي وجوب المال في ذمة الآخر
وهو ينكر وهذا ليس بنكر ابل مقر بالشراء الموجب لتعلق الثمن بذمته وله تحليفه أنه ما دفعه من مال الشركة
اه ثم لا يخفى أنه في ورقة ما إذا كذب في الشراء للشركة ان كان ما اشتراه الكاف ظاهر وان كان قائماً فهو له
وان كذبه في أصل الشراء وادعى أنه من أعيان الشركة قال القول للمشتري ان كان المال في يده لما سبأ في
الفروع أنه لو قال ذواليد استقرضت ألفاً والقول له ويأتي بيانه وأما لو ادعى الشراء لنفسه لا للشركة ففي
الخسائية اشترى متاعاً فقال الآخر هو من شركتنا وقال المشتري هو لي خاصة اشترى به بحالي لنفسي قبل الشركة
فأقول له بيمينه بالله ما هو من شركتنا لانه حري بعمل لنفسه فيما اشترى اه والظاهر أن قوله قبل الشركة
احتراز عن الشراء حال الشركة ففيه تفصيل ذكره في البحر عن المحيط وهو أنه لو من جنس تجارته ما فهو
لشركته وان أشهد عند الشراء أنه لنفسه لانه في النصف بمنزلة الوكيل بشراء شيء معين وان لم يكن من تجارتهما
فهو له خاصة اه قلت ويخالفه ما في فتاوى قارئ الهداية ان أشهد عند الشراء أنه لنفسه فهو له والافان
نقد الثمن من مال الشركة فهو للشركة اه لكن ادعى أن رض بانه لم يستند له فلا يعارض ما في المحيط وقد
يجاب بحمله على ما إذا لم يكن من جنس تجارته ما تأمل وبقي شيء آخر يقع كثيرا وهو ما لو اشترى أحدهما
من شريكه لنفسه هل يصح أم لا لكونه اشترى ما ملك بعضه والذي يظهر لي أنه يصح لانه في الحقيقة اشترى
نصيب شريكه بالحصة من الثمن المسمى وان أوقع الشراء في الصورة على الكل ثم رأيت في الفتح من باب البيع
الفساد لو ضمنه إلى مال المشتري وباعهما بعهده واحد صح في ماله بالحصة من الثمن على الأصح وقيل لا يصح
في شيء اه ملخصاً ورأيت في بيوع الصربية أيضاً اشترى نصف دار مشاعاً ثم اشترى جميعها ثانياً قال يجوز
في المصنف الباقي وفي فتاوى الصغرى لا يجوز اه (قوله والا) أي ان لم يبق مال الشركة أي لم يكن في يده
مال ناض بل صار مال الشركة أعياناً وأمتعة فاشترى بدارهم أو دنائير نسبته فالشراء له خاصة دون شريكه
لانه لو وقع على الشركة صار مستديناً على مال الشركة وأحد شريكي العمان لا يملك الاستدانة إلا أن يأذن له في

مطالب في دعوى الشريك
أنه أدى الثمن من ماله

وان تفاوتت قيمتهما
والربح على ما شرطوا (مع
(عدم الخلط) لاستناد
الشركة في الربح إلى العقد
لأن المال فلم يشترط مساواة
واحد وخاط (ويطالب
المشتري بالثمن فقط) لعدم
تضمن الكفالة (ويرجع
على شريكه بحصته منه ان
أدى من مال نفسه) أي مع
بقاء مال الشركة والا فالشراء
له خاصة لئلا يصير مستديناً
على مال الشركة بلا إذن بحر
مطالب ادعى الشراء لنفسه

(وتبطل) الشركة (بهلاك المالين أو أحدهما قبل الشراء) والهلاك على مالكة قبل الخلط وتليهما بعده (وان اشترى أحدهما بماله وهالك) بعده (مال الآخر) قبل أن يشتري به شيئاً (فالمشتري) بالفتح (بينهما) شركة عقد على ما شرط (ورجع على شريكه بحصة منه) أي من الثمن لقيام الشركة وقت الشراء (وان هلك) مال أحدهما (ثم اشترى الآخر بماله) فان صرح بالوكالة في عقد الشركة) بان قال على أن ما اشتراه كل منهما بماله هذا يكون مشتركا ثم روي صدر الشريعة (فالمشتري مشترك بينهما على ما شرط) في أصل المال لا الربح لصيرورتها (شركة ملك لبقاء الوكالة) المصريح بها ويرجع بحصة ثمنه (والا) أي ان ذكر مجرد الشركة ولم يتصافا على الوكالة فيها بل كمال (فهو لمن اشتراه خاصة) لان الشركة لما بطلت بطل ما في ضمنها من الوكالة (وتفسد باشتراط دراهم مسماة من الربح لأحدهما) لقطع الشركة كالمس

مطلب اشتراك على ان ما اشترى من تجارة فهو بينهما

ذلك بحر عن المحيط (قوله وتبطل بهلاك المالين الخ) لان المعقود عليه فيها هو المال ويبطل العقد بهلاك المعقود عليه كفي البيع وسيدكر المصنف تمام المذلات في الفصل الآتي (قوله أو أحدهما قبل الشراء) لان المباحطات في الهالك بطلت فيما يقابلها لانه ما روي بشركة صاحبه في ماله الا بشركة في ماله (قوله والهلاك على مالكة) فلا يرجع بنصف الهالك على الشريك الا خرجت بطلت الشركة ولو الهالك في يد الآخر لان المال في يده أمانة بخلاف مال الهالك بعد الخلط لانه يملك على الشركة لعدم التمييز ط عن الاتقاني قال وظاهره أنه اذا تمزج بعد الخلط كدراهم بدنانير فهو كعدم الخلط اه وفي كافي الخا كم لو خلط الدراهم كان الهالك منها لهما والباقي بينهما الا أن يعرف كل شيء من الهالك أو الباقي من مال أحدهما بعينه فيكون ذلك له وعليه والباقي من الهالك والقائم بينهما على قدر ما خلط ولم يعرف اه لمخصا (قوله وان اشترى أحدهما) بيان لمفهوم تقييد الهالك بما قبل الشراء (قوله بعده) أي بعد الشراء ونبه بزيادة على أن الواو هنا لترتيب احتراز أعمال الهالك قبله كما يأتي (قوله فالمشتري بينهما) لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك بحر (قوله شركة عقد على ما شرط) أي من الربح وأيم ما باع جاز بيعه وهذا عند محمد وعند الحسن بن زياد هي شركة ملك فلا يصح تصرف أحدهما الا في نصيبه وظاهر كلام كثير ترجيح قول محمد كافي النهر (قوله ويرجع على شريكه بحصة منه) لانه وكيل في حصة شريكه وقد قضى الثمن من ماله فيرجع عليه بحسابه وفي المحيط لأحدهما مائة دينار قيمتها ألف وخمسمائة وللآخر ألف درهم وشرط الربح والوضعية على قدر المال فاشترى الثاني جارية ثم هلك الدينانير فالجارية بينهما ويرجعها أحاسا ثلاثة أخماسه لأول وخمساه للثاني لان الربح يقسم على قدر ما لهما يوم الشراء ويرجع الثاني على الاول بثلاثة أخماس الالف لانه وكيل عنه بالشراء في ثلاثة أخماس الجارية وقد نقد الثمن من ماله ولو كان على عكسه رجوع صاحب الدينانير على الآخر بخمسي الثمن أربعون دينارا ولو اشترى كل واحد منهما بماله غلاما وقبضوا له كما يجب كان من مالهما لان كل واحد حين اشترى كانت الشركة بينهما قائمة اه بحر لمخصا (قوله لقيام الشركة الخ) اه لكون المشتري بينهما كالمس وأما على الرجوع وكونه وكيل كالمس (قوله بأن قال) الاولى قال كافي عبارة النهر وأفادهم هذا التصريح أنه ليس المراد من التصريح بالوكالة ذكر لفظها بل ما يشمل معناها (قوله كل منهما) الاولى كل من أفاده ح (قوله بماله هذا) قيد به لان فرض المسئلة في عقد الشركة على مال مخصوص لا لكونه قيد في ثبوت الوكالة صريحا فافهم قال في الولو الحية رجل قال لغيره ما اشترى من شيء فهو بيني وبينك أو اشترى كاه على أن ما اشترى من تجارة فهو بيننا يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان الصفة والقدر والوقت لان كلامهما صار وكيل عن الآخر في نصف ما يشترى وغرضه بذلك تكثير الربح وذلك لا يحصل الا بعموم هذه الاشياء اه وسيأتي تمام في الفصل ذات وهذه الشركة تقع في زماننا كثيرا يكون أحد الشريكين في بلدة والآخر في بلدة يشترى كل منهما ما يرسل الى الآخر ليبيع ويشترى لكونها شركة ملك والغالب أنهم ما يعقدان بينهما شركة عقد بمال متساو أو متفاضل منهما ويجمعان الربح على قدر رأس المال ويقتسمان ربح الشركتين كذلك وهذا صحيح في شركة العقد لا في شركة الملك لان الربح فيها على قدر الملك فاذا شرط الشراء بينهما مناصفة يكون الربح كذلك الا اذا شرط الشراء على قدر مال شركة العقد فيكون الربح على قدر المال في الشركتين فتنبه لذلك فانه يقع كثيرا ويغفل عنه (قوله لا الربح) فانه يكون بقدر المال (قوله لصيرورتها الخ) اه لقوله لا الربح وقوله لبقاء الوكالة دالة لقوله مشترك بينهما ح (قوله ولم يتصافا على الوكالة) عبارة ابن كمال ولم يتصافا على الوكالة فيها ط (قوله كالمس) أي في قوله وعدم ما يقطعها الخ وأشار به الى أن التصريح بفسادها بما ذكره مفرغ على مقدمه من أنه يشترط فيها عدم ما يقطعها فلا يس ذلك تكرارا محضا فافهم وبيان القطع أن اشتراط عشرة دراهم مثلا من الربح لأحدهما يستلزم اشتراط جميع الربح له على تقدير أن لا يظهر ربح الا عشرة والشركة تقتضي الاشتراك في الربح وذلك يقطعها فتخرج

الى القرض أو البضاعة كافي الفتح (قوله لانه شرط الح) يعني أن علة الفساد ما ذكر من قطاع الشركة
وليست العلة اشتراط شرط فاسد فيها لان الشركة لا تفسد بالشروط الفاسدة والمصرح به أن هذه الشركة
فاسدة فقوله قات الح تأييد لقوله لانه شرط الح وأما قوله وظاهره أي ظاهر قوله لعدم فسادهما بالشروط
فلا محل له للاسستغناء عنه بما قبله (قوله ويكون الربح على قدر المال) أي وان اشترط فيه التفاضل لان
الشركة لما فسدت صار المال مشتركاً كشركة ملائ والربح في شركة الملك على قدر المال وسيأتي في الفصل أنهما
لو فسدت وكان المال كله لأحدهما فلا تخراج مثله (قوله ولكل من شريكي العنان الح) هذا كله عند
عدم النهي ففي الفتح وكل ما كان لأحدهما إذا نهى عنه شريكه لم يكن له فعله وله - ذالوقال له اخرج للميطاط
ولا تجاوزها فخار زها فها تلك المال ضمن حصة شريكه لانه نقل حصته بغير إذنه وكذلك لو نهى عن بيع النسبة
بعد ما كان أذن له فيه اه قلت وسيأتي في المضاربة أنه إذا صار المال عروضا لا يصح نهى المضارب عن البيع
نسبة لانه لا يملك عزله في هذه الحالة وظاهره أن الشركة ليست كذلك لانه يملك فسخها مطلقا كما سيأتي
في الفصل (قوله ويبضع الح) في القاء ومن الباضع الشريك اه والمراد هنا دفع المال لا تخراجه عمل فيه على
أن يكون الربح لرب المال ولا شيء للعامل بحر (قوله ويعبر) فلو أعار دابة فعطبت تحت المستعير فالقياس
أن يعبر من المير نصف شريكه ولكني استحسن أن لا أضمه وهذا قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
وكذلك لو أعار ثوبا أو دارا أو خادما بحر عن كافي الحاكم (قوله ويضارب) أي يدفع المال مضاربة وهو الأصح
أما إذا أخذ مالا مضاربة فإن أخذته ليتصرف فيما ليس من تجارتهم فالربح له خاصة وكذا فيما هو من تجارتهم
إذا كان بحضرة صاحبه ولو مع غيبته أو مطلقا كان الربح بينهما نصفه لشريكه ونصفه بين المضارب ورب المال
كذا في المحيط ثم وقوله أو مطلقا أي عن التقيد بكونه من تجارتهم (قوله لانها) أي المضاربة دون الشركة
لكون الوضعية تلزم الشريك ولا تلزم المضارب فتضمن الشركة المضاربة فتح (قوله ويوكل) لان التوكيل
بالبائع والشراء من أعمال التجارة والشركة انعمت بها بخلاف الوكيل صريح بالشراء ليس له أنه يوكل
به لانه عمدة خاص طالب به شراء شيء بعينه فلا يستتبع مثله فتح (قوله ولونها المفاوضات الاخر) التقيد
بالمفاوض وبكون النهي عن التوكيل اتفاقا لما مر أن كل ما كان لأحدهما فعله يصح نهى الآخر عنه
ط أقول سباق كلام البحر يقتضي أن هذا خاص بالمفاوضة خلافا لما فهمه ح كما يعلم من مراجعة البحر
لكن يخالفهما في الحاشية في فصل العنان ولو وكل أحدهما رجلا في بيع أو شراء وأخرجه الآخر عن الوكالة
صار خارجا عنها فأر وكل البائع رجلا لا يتقاضى ثمن ما باع وليس للآخر أن يخرج رجلا من الوكالة اه أي
لانه ليس لأحدهما قبض ثمن ما باعه الآخر ولا الخصامة فيه كما يأتي في باب كذا ليس له اخراج وكيله
بالقبض ثم لا يخفى أن الضمير المنصوب في قول الشارح ولونها عائد الى الوكيل كما هو صريح عبارة الحاشية
لا الى الموكل حتى يكون النهي عن التوكيل ويكون التقيد فيه اتفاقا فافهم (قوله ويبيع بماء زوهان)
أي له أن يبيع بثمن زائد وباقص قبض بالبائع لان الشراء لا يجوز الا بالمعروف كافي الرمي على المنع عن
الجوهرة وسيد كر الشارح في كتاب الوكالة أن الوكيل له البيع بما قبل أو أكثر وبالعرض وخصاه
بالقيمة والنقد وبه يفتي برازية اه ومقتضاه أن المفتي به هنا كذلك لكن ذكر الامة قاسم هناك
تصحيح قول الامام وأنه أصح الاقوال فافهم وفي البحر عن البرازية وان باع أحدهما متاعا ورد عليه فقبله
جاز ولو بلا قضاء وكذا لو حط أو أخر من عيب وان بلا عيب جاز في حصته وكذا لو وهب ولو أقر بعيب في متاع
باعه جاز عليهما اه ويأتي تمام ذلك قبيل قوله وهو أمين (قوله وبنقد ونسيئة) متعلق بقوله يبيع أما
الشراء فإن لم يكن في يده دراهم ولا دنائير من الشركة فاشترى بدراهم أو دنائير فهو له خاصة لانه لو وقع مشتركا
تضمن إيجاب مال زائد على الشريك وهو لم يرض بالزيادة على رأس المال ولو الجبسة ومطاده انه لو رضى وقع
مشتركا لانه يملك الاستدانة باذن شريكه كما قدمناه عن البحر عن المحيط ومنه ما سيأتي قبيل الفروع عن

لالانه شرط لعدم فسادهما
بالشروط وظاهره بطلان
الشرط لا الشر ككثرة بحر
ومصنف قلت صرح صدر
الشريعة واس الكمال بفساد
الشركة ويكون الربح على
قدر المال (واكل من
شريكي العنان والمفاوضة
أن يستأجر) من تجرله أو
يحفظ المال (ويبضع) أي
يدفع المال بضاعة بان
يشترط الربح لرب المال
(ويودع) ويعبر (ويضارب)
لانها دون الشركة
فتضمنتها (ويوكل) أجنبيها
يبيع وشراء ولونها المفاوضات
الاخر صريح نهيه بحر
(ويبيع) بماء زوهان
خلاصة و (بنقد ونسيئة)
برازية (ويشافر) بالمال
له حل أولا هو الصحيح

مطلب ذلك الاستدانة باذن
شريكه

مخلافاً للشباه وقيل ان الله
 حل يضمن والاظهارية
 ومؤنة السفر والسكران من
 رأس المال ان لم يربح
 نهلاصة (لا) لك الشريك
 (الشركة) الا باذن شريكه
 جوهرية (و) (لا) الرهن) الا
 باذنه أو يكون هو العاقد في
 موجب الدين وحينئذ فيصح
 اقراره بالرهن والارتهان
 سراج (و) (لا) (الكتابة)
 والاذن بالتجارة (وتزويج
 الامة) وهذا كله (لوعنا)نا
 أما المفاوضة له كل ذلك
 ولو فاض ان باذن شريكه
 جاز والاتفاق عندنا بجر
 (ولا يجوز لهما) في عنان
 ومفاوضة (تزوج العبد ولا
 الاعتاق) ولو على مال (و)
 لا الهبة) أي لثوب ونحوه
 فلم يحز في حصة شريكه وجاز
 في تحولم ونحوه وفاكهة
 (و) (لا) القرض) الا باذن
 شريكه اذا صرح بحاقبه
 سراج وفيه اذا قال له
 اعمل برأيك فله كل التجارة
 الا القرض والهبة (وكذا
 كل ما كان اتلافا للمال أو)
 كان (تعلبكا) للمال (بغير
 عوض) لان الشركة
 وضعت للاسترباح وتوابعه
 ما ليس كذلك لا ينتظمه
 بقدها (وصح بيع)
 شريك (مفاوض من ترد
 بهادته له) كتابه وأبيه
 ينفذ على المفاوضة اجماعا
 (لا) يصح (اقراره بدين)
 (ينفذ على المفاوضة عنده
 ازية

الاشباه ويأتي ثمانية وما حرم من التفصيل في الشراء انما هو في شركة العنان أما في المفاوضة فهو عليهم ما
 مطابقا لكافي الخانية (قوله مخلافاً للشباه) الذي فيها هو ما نقله عقبه عن الظهيرية (قوله ومؤنة السفر الخ)
 أي ما أنفق على نفسه من كرائته ونفقة وطعامه وأدامه من بخله رأس المال في ذر واية الحسن عن أبي حنيفة
 قال محمد وهذا استحسان فان ربح تحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت من رأس المال خانية (قوله
 لا لك الشريك) أي شريك العنان بقريته قوله أما المفاوضة الخ وفي الخانية من فصل العنان ولو شارك
 أحدهما شركة عنان فما اشتراه الشريك الثالث كان نصيبه ونصفه بين الشريكين وما اشتراه الذي لم
 يشارك فهو بينه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث اهـ ومثله في الولوالجية وفيها ولو أخذ
 مالا مضاربة فهو له كالأجر نفسه اهـ ولكن فيه تفصيل قدمناه قريبا (قوله ولا الرهن) قال في الفتح أي
 رهن عين من مال الشركة فان رهن بدين عليه ما لم يحجز وضمن ولو ارتهن بدين له ما لم يحجز على شريكه فان
 هلك الرهن في يده وقبضته والدين سواء ذهب بحصته وبرجع شريكه بحصته على المطالب وبرجع
 المطالب بنصف قيمة الرهن على المرتهن وان شاء شريك المرتهن ضمن شريكه حصته من الدين لان هلاك
 الرهن في يده كالاتيفاء اهـ (قوله أو يكون هو) أي الراهن العاقد أي الذي تولى عقد المباينة قال في
 الخانية وان ولي المباينة أن يرهن بالثمن اهـ ط (قوله في موجب) بكسر الجيم ح (قوله وحينئذ) أي
 حين اذ كان الراهن هو العاقد بنفسه قال في النهر واقراره بالرهن والارتهان عند ولايته العقد صحيح اهـ ط
 أما الولي العقد غيره أو كانا وليا لا يجوز اقراره في حصة شريكه وهل يجوز في حصة نفسه فهو على الخلاف
 ولا يصح اقراره بعد ما تم افضا الشركة اذا كذبه الاخرات خانية (قوله ولا الكتابة) لانه ليس من عادة
 التجار بجر (قوله فله كل ذلك) أي المذكور من الشركة والرهن الخ (قوله ولو فاض) أي المفاوض (قوله
 والا تعقد عنانا) وما خصه من الربح يكون بينه وبين شريكه ط (قوله ولا يجوز لهما تزويج العبد) أي
 عبد التجارة واحترز بالعبد عن الامة فان لاحد المتفاوضين تزويجها كافي الخانية ولا يزوج العبد ولو من أمة
 التجارة استحسانا ط عن الهندية (قوله ولا الهبة) يستثنى منه هبة ثمن ما باعه ففي البحر عن الظهيرية لو باع
 أحد المتفاوضين عينا من تجارته ما ثم وهب الثمن من المشتري أو أبرأه منه جاز خلافا لابي يوسف ولو وهب غير
 المائع جاز في حصته فقط اجماعا اهـ قلت لكنه في الاولى يضمن نصيب صاحبه كوكيل البيع اذا فعل ذلك
 كافي الخانية (قوله ونحوه) أي مما ليس من جنس ما يؤكل ويهدى عادة بقريته ما بعده (قوله ولم يحجز) أي
 ما ذكر من الهبة في حصة شريكه بل جاز في حصته ان وجد شرط الهبة من التسليم والقسمه فمباينة سم وكذا
 الاعتاق وتجري فيه أحكام عتق أحد الشريكين المقررة في آية (قوله وجاز في تحولم الخ) بتحترز قوله أي
 لثوب ونحوه (قوله ولا القرض) أي الاقراض في ظاهر الرواية أما الاستعراض فقدم انه يجوز ويأتي ثمانية
 في الفروع (قوله اذا صرح بها) ولو قال اعمل برأيك لا يكفي (قوله وفيه الخ) ومثله ما في البحر عن البرازية ولو
 قال كل منهما الا آخر اعلم برأيك فليس كل منهما أن يعمل ما يقع في التجارة كالرهن والارتهان والسمير
 والخاط بماله والشركة بمال الغير لا الهبة والقرض وما كان اتلافا للمال أو غايه كأمس غير عوض فانه لا يجوز
 ما لم يصرح به نصا (قوله لان الشركة) أي ما نقله اقولاه وصح بيع شريك مفاوض) أنظر هل المفاوض
 قيد في كلام المصنف ط عن الجوى (قوله لا يصح اقراره بدين) أي لمن لا تقبل شهادته له أما العبرة به بقول
 كما سبق في قوله وكل دين لم أحدهما الخ وهذا انما هو في شريك المفاوضة أما شريك العنان ففيه تفصيل قال
 في الخانية ولو أقر أحد شريكي العنان بدين في تجارته ما لم يقر جميع ذلك ان كان هو الذي واية وان أقر أنه
 وليا لم يضمنه نصفه وان أقر أن صاحبه وليا لا يلزمه شيء بخلاف شركة المفاوضة فان كل واحد منهما ما يكون مطالبها
 بذلك اهـ ونحوه في الفتح وحاصل ما أن اقرار أحد شريكي العنان بدين في تجارته ما لا يعضى على الآخر وانما
 يعضى على نفسه على التفصيل المذكور أما شريك المفاوضة فيعضى عليه ما مالم يوافقا فانهم لكن سياتى في الفروع

العنان بجارية لم يجزى
 حصته شريكه ولو باع
 أحدهما ليس للآخر أخذ
 ثمنه ولا الخصومة فيما باعه
 وأدائه (وهو) أى الشريك
 (أمين في المال فيقبل قوله)
 بيمينه (في) مقدار الربح
 والخسران والضيايع (والدفع
 لشريكه ولو) ادعاه (بعد
 موته) كافي البحر مستدلا
 بمافى وكالة الوالوجية
 كل من حكي أمرا لا يملك
 استئنافه ان فيه احتجاب
 الضمان على الغير لا يصدق
 وان فيه نفي الضمان عن
 نفسه صدق انتهى فليحفظ
 هذا الضابط (ويضمن
 بالتعدي) وهذا حكمكم
 الامانات وفي الخاتمة
 التقيد بالمكان صحيح فلو
 قال لا تجاوزوا زعم فجاوز
 ضمن حصته شريكه وفي
 الاشياء نهى أحدهما
 شريكه عن الخروج وعن
 بيع النسبة جاز (كبايع
 الشريك) عنانا أو مفاوضة
 بحر (بموته صح) لا نصيب
 صاحبه) على المذهب
 والقول بخلافه غلط كافي
 الوقف من الخاتمة وسيجي
 في الودعة خلافا للاشياء
 * (فروع) * في المحيط قد
 وقع حادثان * الاولى نهى

مطلب أقر بمقدار الربح
 ثم ادعى الخطأ

مطلب في قبول قوله دفعت
 المال بعد موت الشريك
 أو المالك

انه لو قال أحد الشريكين استقرضت ألفا قال قوله ان المال في يده ويأتى الكلام عليه (قوله وفي الخلاصة)
 استدرالك على المتن بان العين كالدين اه ح لكن مافى المتن في المفاوضة وهذا في العنان (قوله بجارية)
 أى في يده من الشركة أنهم الرجل تارخانية (قوله ليس للآخر أخذ ثمنه) أفاد أن للمدين أن يمنع من
 الدفع اليه فان دفع برى من حصته القابض ولم يبرأ من حصته الآخر فتح وكذا لا يجوز تأجيله الدين لو العاقد
 غيره أو هما بعد أى حنيفة وعندهما يجوز في نصيبه ولو أجله العاقد جاز في النصيبين عندهما وعد أى يوسف
 في نصيبه فقط وأصله الوكيل بالبيع اذا برأ عن الثمن أو حط أو أجله يصح عندهما خلافا لابي يوسف الآن
 هناك يضمن لموكله عندهما لا هنا بحر عن المحيط (قوله في مقدار الربح) فلو أقر بمقداره ثم ادعى
 الخطأ فيه لا يقبل قوله كذا نقله أبو السعود عن اقرار الاشياء ط قلت لكن في حادى الزاهدى قال الشريك
 ربح عشرة ثم قال لا بل ربح ثلاثة فله أن يحلفه انه لم يربح عشرة اه ومقتضاء أن القول له بيمينه
 لكن لا يخفى أن الوجه مافى الاشياء لانه يرجوعه متناقض فلا يقبل منه ومافى الاشياء عزاه الى كافي الحاكم
 فهو نص المذهب فلا يعارضه مافى الحاوى (قوله والضيايع) أى ضيايع المال كالأوبعضا ولو من غير
 تجارة ط (قوله مستدلا بمافى وكالة الوالوجية) عبارة الوالوجية ولو وكل بقبض وديعة ثم مات الموكل
 فقال الوكيل قبضت في حياته وهالك وأنكرت الورثة أو قال دفعته اليه صدق ولو كان دين لم يصدق لان
 الوكيل في الموضوعين حكي أمر الالملك استئنافه لكن من حكي أمر الالملك استئنافه ان كان فيه احتجاب
 الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الودعة فيما يحكى
 ينفي الضمان عن نفسه فصدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكى يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل
 المقبوض فلا يصدق اه قلت أى أن الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضته من المدين وهالك عندي أو قال
 دفعته للموكل الميت لا يصدق بالنسبة الى براءة المدين لان في ذلك الزام الضمان على الميت فان الدين تقضى
 بأمثالها فيثبت للمدين بذمة الدائن مثل مال الدائن بذمة فيلتزم بقصاص أو أمان بالنسبة الى الوكيل نفسه
 فيصدق لانه أمين وموت الموكل لم ترتفع أمانته وان بطلت وكالة فلا يضمن ما قبضه ولا يرجع عليه
 المدين وقد أوضح المسئلة في الخبرية أول كتاب الوكالة فادهم (قوله كل من حكي أمرا الخ) فان الوكيل
 هنا حكي أمرا وهو قبض الودعة أو الدين في حياة الموكل وهو لا يملك استئنافه بعد موت الموكل أى لو
 كان لم يقبض في حياته وأراد استئناف القبض بعد موته لم يملك لانه اعزل عن الوكالة (قوله التقيد
 بالمكان صح الخ) طاهر التفريع أن التنصيص على المكان بلا نهى لا يكون تقييدا وعبارة البرازية
 التقيد بالمكان صح حتى لو قال اخرج الى خوارزم ولا تجاوزه صح فلو جاوزه ضمن وفي الجوهر من المضاربة
 والألفاظ التخصيص والتقييد أن يقول خذ هذا مضاربة بالنص على أن تعمل به في الكوفة أو فاعمل به في
 الكوفة أما اذا قال واعمل به في الكوفة بالواو لا يكون تقييدا فله أن يعمل في غيرها لان الواو حرف عطف
 ومشورة وليست من حروف الشرط اه فأفاد أن مجرد التنصيص لا يكفي بل لابد من أمر يفيد التقييد
 كالشرط وكالنهى (قوله وفي الاشياء الخ) أعم منه ما قدمناه عن الغنم من أن كل ما كان لأحدهما اذا نهى
 عنه شريكه لم يكن له فعله (قوله جاز) أى النهى (قوله بموته صح الخ) في حادى الزاهدى ما الشريك ومال
 الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كالومات مجهلا لعين اه أى عين سال الشركة
 الذى في يده ومثله بقية الامانات لكن ادعاه أن وارثه يعلمها يضمن ولو ادعى الوارث العلم وأنكر الطالب فان
 فسرهما الوارث وقال هي كذا وهلك صدق كما سيأتى ان شاء الله تعالى في كتاب الودعة (قوله والقول بخلافه
 غلط) وهو رد تامين المفاوض (قوله وسيجي في الودعة) سيجي هناك بضع عشرة موضعا يضمن فيها الامين
 بموته مجهلا (قوله خلافا للاشياء) حيث جرى في كتاب الامانات على ما هو العلط (قوله في المحيط) صوابه في
 البحر فان الحادثتين وقعتا لصاحب البحر مثل دهنهما وأجاب بما ذكر ثم قال ولم أروهما الا ما قدمته أى ما

عن الخانية (قوله فان أجاز فالرجح لهما) وان لم يجوز فالبيع في حصته باطل (قوله فأجبت أنه غاصب) أي
 كما هو صريح ما قدمه عن الخانية من قوله ضمن حصته شريكه (قوله بالانخراج) فيه نظر في مضاربة الجوهره
 عند قول القدوري وان خص له رب المال التصرف في بلد بعينه أو في سبعة بعينها لم يجوز أن يتجاوز ذلك فان
 خرج الى غير ذلك البلد أو دفع المال الى من أخرجه لا يكون مضمونا عليه بمجرد الانخراج حتى يشتري به
 خارج البلد فان هلك المال قبل التصرف فلا ضمان عليه وكذلك لو أعاده الى البلد عادت المضاربة كما كانت
 على شرطها وان اشترى به قبل العود صار مخالفا ضامنا ويكون ذلك لانه تصرف بغير اذن صاحب المال
 فيكون له ربحه وعليه وضعته لا يطيب له الربح عندهما خلافا لابي يوسف وان اشترى ببعضه وأعاده بقيته الى
 الباسد ضمن قدوماً واشترى به ولا يضمن قدوماً أعاده اهـ والظاهر أن الشركة كذلك (قوله فيمنعني أن
 لا يكون الربح على الشرط) أي بل يكون له كماله منقولا (قوله ومقتضاه فساد الشركة) أي مقتضى
 الجواب بانه صار غاصبا بأن الربح لا يكون على الشرط ولكن هذا بعد التصرف في المال لا بمجرد الانخراج
 فلو عاد قبل التصرف بقيت الشركة كما علمت فانهم (قوله فاجاب الخ) حيث قال ان القول قول الشريك
 والمضارب في مقدار الربح والخسران مع بعينه ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد
 الى الشريك اهـ قلت ٢ بقي مالو ادعى على شريكه خيانة مهمة في قضاء الاشياء لا يحلف ونقل الجوى عن
 قارئ الهداية أنه يحلف وان لم يبين مقدار الكسب اذا نكل عن اليمين لزمه أن يبين مقدار ما نكل فيه ثم قال
 وأنت تخبر بان قارئ الهداية لم يستند الى نقل فلا يعارض مانعته في الاشياء عن الخانية (قوله ومثله المضارب
 والوصى والمتولى) سيد كرا لسارح في الوقف من القنية أن المتولى لا تلزمه المحاسبة في كل عام ويكتفى
 القاضي منه بالاجمال لومعروفه بالامانة ولومتهم ما يجبره على التعيين شيئا فشيئا ولا يجبره بل يمدده ولو اتهمه
 يحلف اهـ والظاهر أنه يقال مثل ذلك في الشريك والمضارب والوصى فيحمل اطلاقه على غير المتهم أي الذي لم
 يعرف بالامانة تأمل (قوله نهر) يعني عنه قوله أولا وفيه (قوله الى سحت المحصول) السحت بالضم وبضمين
 الحرام أو ما نحت من المكاسب فلزم منه العار ط عن القاموس اذا يجوز للقاضي الاندح على نفس المحاسبة
 لانها واجبة عليه نعم لو كتب سجلا أو تولى قسمة وأخذ أجر المثل له ذلك كما حرمه الوقف (قوله
 واما تقبل) عطف على قوله امامفاوضة (قوله وتسمى شركة صنائع) جمع صناعة كرسالة ورسائل وهي
 كالصناعة حرفه الصانع وعمله (قوله وأعمال وأبدان) لان العمل يكون منهما غالبا بأبدانهم (قوله ان اتفق
 صانعا الخ) أشار الى أنه لا بد من العقد أولا بان يتفقا على الشركة قبل التقبل لماسيا أي قبيل الفروع ولو تقبل
 ثلاثة عملا بلا عقد شركة فعمله أحدهم فله ثلث الاجر ولا شيء للآخرين وسمايت بيانه والمراد عقد الشركة
 على التقبل والعمل لماسي البحر عن القنية اشترك ثلاثة من الجالين على أن يلا أحدهم الجوالق ويأخذ
 الثاني فهاو يحماها الثالث الى بيت المستاجر والاجر بينهم بالسوية فهي فاسدة قال نساد هال هذه الشروط
 فان شركة الجالين صحيحة اذا اشتركوا في التقبل والعمل جميعا اهـ أي وهما لم يذكرا التقبل أصلا بل بمجرد
 العمل متبدا على كل واحد بنوع منه لكن لا يشترط كون التقبل منهما معالما في البحر أيضا واشتركا على
 أن يتقبلا أحدهما المتناع ويعمل الآخر أو يتقبلا أحدهما ويقطعه ثم يدفعه الى الآخر للخياطة بالمص
 جاز كذا في القنية لكن من شرط عليه العمل فقط لو تقبل جاز ولو شرط على من عليه العمل أن لا يتقبل لا يجوز
 لانه عند السكوت جعل اثباتها اقتضاء ولا يمكن ذلك مع النفي كذا في المحيط اهـ قلت وبه علم أن الشرط
 عدم نفي التقبل عن أحدهما لا التخصيص على تقبل كل منهما ولا على عماله لانه اذا اشتركا على أن يتقبل
 أحدهما ويعمل الآخر فلا نفي كان لكل منهما التقبل والعمل لتضمن الشركة الوكالة قال في البحر وحكمها
 أن يصير كل واحد منهما وكلا عن صاحبه بتقبل الاعمال والتوكيل به جاز سواء كان الوكيل بحسن مباشرة
 ذلك العمل أولا (قوله فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان) تفريع الاول على كلام المصنف ظاهر وأما الثاني فن

مطلب فيما لو ادعى على
 شريكه خيانة مهمة

مطلب في شركة التقبل

عن البيع نسبة فباع
 فأجبت بنفاذه في حصته
 وتوقفت في حصته شريكه
 فان أجاز فالرجح لهما *
 الثانية تنها عن الانخراج
 فخرج ثم ربح فأجبت أنه
 غاصب حصته شريكه بالانخراج
 فيمنعني أن لا يكون الربح على
 الشرط انتهى ومقتضاه
 فساد الشركة نهر وفيه
 وتفرع على كونه
 أمانة ماسئل قارئ الهداية
 عن طلب محاسبه شريكه
 فأجاب لا يلزم بالتفصيل
 ومثله المضارب والوصى
 والمتولى نهر وقضاء زماننا
 ليس لهم قصد بالمحاسبة الا
 الوصول الى سحت المحصول
 (و) اما (تقبل) وتسمى شركة
 صنائع وأعمال وأبدان (ان
 اتفق) صانعا (خياطان
 أو خياط وصباغ) فلا يلزم
 اتحاد صنعة ومكان

حيث انه لم يقيد بالمكان ووجه عدم الزوم كافي الفتح أن المعنى المجوز لشركة التقبل من كون المقصود تحصيل
الربح لا يتفاوت بين كون العمل في ذلكا كين أو دكان وكون الاعمال من أجناس أو جنس (قوله على أن
يتقبل الاعمال) أي محالها كالشباب مثلاً فإن العمل عرض لا يقبل القبول أفاده القهستاني وعلمت أن
التنصيب على تقبل كل منهما أو على عمله غير شرط وفي النهر أن المشترك فيه انما هو العمل ولذا قالوا من صور
هذه الشركة أن يجلس آخر على دكانه في طرح عليه العمل بالنصف والقياس أن لا تجوز لأن من أحدهما
العمل ومن الآخر الخانات واستحسن جوازها لأن التقبل من صاحب الخانات عمل اهـ ومنها ما في البحر عن
البرازيه لأحدهما آلة القصارة وللآخر بيت اشتركا على أن يعمل في بيت هذا والكسب بينهما جاز وكذا
سائر الصناعات ولو من أحدهما أداة القصارة والعمل من الآخر فسدت والربح للعامل وعليه أجزأ مثل الاداة
اهـ ونظير هذه الاخبار مسائل سنأتي في الفصل قبيل قوله وتبطل الشركة الخ (قوله التي يمكن استحقاقها)
أي التي يستحقها المستأجر بعقد الاجارة وزاد في البحر قيد أن يكون العمل حلالا لما في البرازيه لو اشتركا
في عمل حرام لم يصح اهـ وأنت خير بان الحرام لا يستحق بالأجر فافهم (قوله ومنه) الأولى ومنها أي
الاعمال المذكورة (قوله على المفتوح) أي الذي هو قول المتأخرين من جواز أخذ الاجرة على التعليم وكذا
على الادان والامامة فافهم (قوله بخلاف شركة دالين) فان عمل الدلالة لا يمكن استحقاقه بعقد الاجارة حتى لو
استأجر دال لا يبيع له أو يشتري فالاجارة فاسدة اذا لم يبين له أجيالا كما صرح به في اجارة المجتبي ح (قوله
ومغنين) لأن الغناء حرام ح (قوله وشهود محاكم) لعدم صحة الاستئجار على الشهادة ح (قوله وقراء
مجالس وتعاير) يحتمل أنه عطف تفسير أو مغاير وهو فتح التاء المشبهة فوق وبعين مهملة بعدها ألف ثم زاي
جمع تعزية وهي المأتم بالهمزة والتاء المشبهة فوقية الذي يصنع للاموات لأن عادتهم القراءة بصوت واحد
يشتمل على التخطيط وعلى قطع بعض السكيمات والابتداء من أثناء السكامة ولأنه استئجار على القراءة والذي
أجازه المتأخرون انما هو الاستئجار على التعليم خلافاً لمن توهم خلافه كما سيأتي في الاجارات ان شاء الله تعالى
وفي القنية ولا شركة القراءة بالزمرة في المجالس والتعاير لأنهما غير مستحقين عليهما اهـ وفي القاموس الزمزمة
الصوت البعيد له دوى وتتابع صوت الرعد وذكر ابن الشحنة أن ابن وهبان بالغ في التكبير على اقرارهم
على هذا في زمانه وعلى القراءة بالتخطيط ومنع من جواز سماعها وأطرب في انكارها وتعامه في ح (قوله
ووعاط) أي شركة وعاط فيما يتحصل لهم بسبب الوعظ لانه غير مستحق عليهم ط (قوله وسؤال) بتشديد
الهمزة جمع سائل وهو الشكاذا اهـ ح (قوله لان التوكيل بالسؤال لا يصح) وما لا تصح فيه الوكالة لا تصح
فيه الشركة كما مر (قوله مطلقاً) أي سواء شرط الربح على السواء أو متفاضلاً أو سواء ياتي العمل أولاً
وقبل ان شرطاً أكثر الربح لادناهما عملاً لا يصح والصحيح الجواز أفاده في البحر وهذا اذا لم تكن مفاوضة
اذ لا تكون المفاوضة الامع التساوي كما يأتي (قوله لانه ليس بربح الخ) اعلم أن التفاضل في الربح عند اشتراط
التساوي في العمل لا يجوز قياساً لان الضمان بقدر مباشر عليه من العمل فالزيادة عليه بربح مالم يضمن فلم يجز
العقد كفي شركة الوجوه ويجوز استحساناً لان ما يأخذ ليس بربح لان الربح انما يكون عند اتحاد الجنس
وهنا رأس المال عمل والربح مال فلم يتحد الجنس فكان ما يأخذ بدل العمل والعمل يتقوم بالتقويم اذا رضيا
بقدر معين فيقدر بقدر ما قومه به فلم يؤد الربح مالم يضمن بخلاف شركة الوجوه حيث لا يجوز فيها التفاوت
في الربح عند التساوي في المشتري لان جنس المال وهو الثمن الواجب في ذمتهم متحد والربح يتحقق في الجنس
المحدد فلو جاز زيادة الربح كان ربح مالم يضمن وتعامه في العناية (قوله فيطالب كل واحد منهما بالعمل الخ)
هذا ظاهر فيما اذا كانت مفاوضة أما اذا أطلقاها أو قيداهما بالعنان فشبهت هذين الحكمين استحساناً وفيما
سواهما فهي باقية على مقتضى العنان ولذا لو أقر يدين من ثمن مبيع مستهلك أو أجزأ جبراً أو كان لمدة مضت
لا يصدق الالبينة لان نفاذ الاقرار على الآخر موجب للمفاوضة ولم ينصاعاها فلو كان المبيع لم يستهلك أو

(على أن يتقبلا الاعمال)
التي يمكن استحقاقها ومنه
تعليق كتابه وقرآن وفقه على
المفتي به بخلاف شركة دالين
ومغنين وشهود محاكم
وقراء مجالس وتعاير ووعاط
وسؤال لان التوكيل
بالسؤال لا يصح قنية وأشياء
(ويكون الكسب بينهما)
على ما شرط طاماً لما في الاصح
لانه ليس بربح بل بدل عمل
فصح تقويمه (وكل ما تقبله
أحدهما يلزمهما) وعلى
هذا الاصل (فيطالب كل
واحد منهما بالعمل
ويطالب كل منهما) بالاجر

المدة ثم نص فانه يلزمهما كفي الحيط اه ح مخصا (قوله ويراد فاعها) أنت الضمير وان عاد على الآخر لتأويله بالاجرة ط (قوله والحاصل الخ) ما من قوله ويكون الكسب بينهما ما انما هو في الكسب الحاصل من عملهما وما هنا في الحاصل من عمل أحدهما أي لا فرق بين أن يعمل أو يعمل أحدهما سواء كان عدم عمل الآخر مذكورا ولا لان العامل معين القابل والشرط مطلق العمل الخ ما ذكره (قوله واما وجوه) ويقال لها شركة المفاليس فهستاني (قوله نوعا أو أنواعا) أفاد أنها تكون خاصة وعامة كفي النهر ولذا حذف المصنف المفعول (قوله أي بسبب وجاهتهما) أفاد وجه التسمية لان من لا مال له لا يبيعه الناس نسبة الا اذا كان له جاه وجاهة وشرف عندهم وأفاد الكمال أن الجاه مقلوب الوجه بوضع الواو موضع العين فوزنه مثل الآن الواو انقلبت ألفا للموجب لذلك وقيل أضيفت الى الوجوه لانها تبذل فيها الوجوه لعدم المال (قوله بالنسبة) هو على حل الشارح متعلق بقوله اشترى او قصده بذلك دفع ما هو ماله المتين من كونه مطالبا لشيء أو يبيعه وليس كذلك بل هو مطالوب لقوله يشترى فمكان ينفي للمصنف ذكره عقبه لانه لا مال لهما فشرأوهما يكون بالنسبة أما البيع فهو أعم (قوله ويكون كل منهما عسنا ومفاوضة بشرطه) فصوره اجتماع شرائط المفاوضة في التقبل كفي الحيط أن يشترك الصانعان على أن يتقربا لاجتماع الاعمال وأن يضمنا العمل جميعا على التساوي وأن يتساويا في الربح والوضعية وأن يكون كل منهما ما كفيلا عن صاحبه فيما لحقه بسبب الشركة اه وصورتها في الوجوه كفي الهاية ان يكون الرجلان من أهل الكفالة وأن يكون ثمن المشتري بينهما نصفين وأن يتلفا بلفظ المفاوضة في الفتح ويتساويا في الربح ويكفي ذكر مقتضيات المفاوضة عن التلفظ بها كسلف ونعامة في البحر ولا يخفى أنه اذا فقه من شرط كانت عسنا وفي القهستاني أن شروط المفاوضة في المواضع الثلاثة قد اختلفت ولم يتعرض في المتداولات الى أنهما في كل منها حقيقة والظاهر أنهم في الاول أي في المال حقيقة وفي الباقيين مجازا ترجحا على الاشتراك (قوله من مناصفة المشتري) أي في المفاوضة والعنان وقوله أو مثالثة أي في العنان فهستاني (قوله لثلا يؤدي الخ) هذه المفهوم ما قبله وهو أنه لا يجوز أن يكون الربح مخالفا لعدد الملك وعبارة الكثر وان شرطا مناصفة المشتري أو مثالثة فالربح كذلك وبطل شرط الفضل اه قال في النهر لان استحقاق الربح في شركة الوجوه بالضمنان وهو على قدر الملك في المشتري فكان الربح الزائد عليه ربح مالم يضمن بخلاف العنان فان التفاضل في الربح فيها مع التساوي في المال صحيح لانها في معنى المضاربين من حيث ان كلا منهما يعمل في مال صاحبه فالتحقت بها (قوله بخلاف العنان) أي في شركة الاموال وكذا في شركة التقبل فانه يجوز فيها التفاضل كما قدمناه لان المأخوذ فيها ليس بربح بل بدل عمل كما مر تقريره فافهم (قوله بمال) كفي شركة الاموال وفي المضاربة في حق رب المال (قوله أو عمل) كالمضارب في المضاربة (قوله أو تقبل) عبارة للدرر أو ضمان وكذا في البحر وغيره وذلك لمن اجلس على دكانه تليذا يطرح عليه العمل بالسب وكافي شركة الوجوه فان الربح فيها بقدر الضمان والزائد عليه ربح مالم يضمن فلا يجوز كما مر قال في الدرر وهذا لو قال لغيره تصرف في مال على أن لي بعض ربحه لا يستحق شيئا لعدم هذه المعاني والله سبحانه أعلم

* (فصل في الشركة الفاسدة) * ما في هذا الفصل مسائل متفرقة من كتاب الشركة وكان الاولى أن يترجم بها وان كانت الزيادة على ما في الترجمة لا تضر (قوله واصطباد) جعله من المباح وذلك عقيد بما اذا لم يكن للتلهي أو يتخذ حرفة ولا فلا يعمل كافي الاشياء وسيأتي تمام الكلام على ذلك في باب (قوله وطلب معدن من كنز) المعدن ما وضع في الارض خلقة والكنز ما وضعه بنو آدم والركاز بينهما فلو قال وطلب معدن وكنز جاهلي كما فعل في الهندية لكان أولى لان الكنز الاسلامي لقطة ط (قوله من طين مباح) فان كان الطين أو النورة أو سهلة الزجاج مما لو كاشف كافي أن يشترى بذلك ويطبخه ويبيعه جاز وهو كشركة الوجوه كذا في الخلاصة معزي إلى الشافعي وتبعه البرازي والعيني والمذ كوفي الفتح أن هذا من شركة

أو مسافر أو ائتمن مع هذا بلا عسنا لان الشرط مطلق العمل لا عمل القابل الا ترى أن القصار لو استعان بغيره أو استأجره استحق الاجر برأيه * (و) اما (وجوه) هذا رابع وجوه شركة العقد ان عقداها على أن يشترى نوعا أو أنواعا (بوجوههما) أي بسبب وجاهتهما (ويبيعا) فما حصل بالبيع يدفعان منه ثمن ما اشترى (بالنسبة) وما بقي بينهما (و) يكون كل منهما من التقبل والوجوه (عسنا ومفاوضة) أيضا (بشرطه) السابق واذا أطلقت كانت عسنا (وتضمن) شركة كل من التقبل والوجوه (الوكالة) لا اعتبارها في جميع أنواع الشركة (والكفالة أيضا اذا كانت مفاوضة بشرطها (والربح) فيها (على ما شرط من مناصفة المشتري) بفتح الراء (أو مثالثة) ليكون الربح بقدر الملك لثلا يؤدي الى ربح مالم يضمن بخلاف العنان كما مر وفي الدرر لا يستحق الربح الا باحدى ثلاث بمال أو على أو تقبل

* (فصل في الشركة الفاسدة) * لا تصح شركة في احتطاب حشاش واصطباد واستقاء سائر مباحات كاجتناء ارم من جبال وطلب معدن

الصناع والاول أظهر نهر (قوله وما حصله أحدهما) أي بدون عمل من الآخر (قوله وما حصله معاً) الخ
 يعني ثم خلطاه وباعه فيقسم الثمن على كبل أو وزن مال كل منهما وإن لم يكن وزناً ولا كيباً يقسم على قيمة
 ما كان لكل منهما وإن لم يعرف مقدار ما كان لكل منهما صدق كل واحد منهما إلى النصف لأنهما
 استويا في الاكتساب وكان المكتسب في أيديهما فالظاهر أنه بينهما نصيبان والظاهر يشهد له في ذلك
 فيقبل قوله ولا يصدق على الزيادة على النصف إلا بينة لأنه يدعي خلاف الظاهر اه فتح * (تنبيه) *
 يؤخذ من هذا ما أفتى به في الخبرة في زوج امرأتها بأنها اجتمعت في دار واحدة وأخذ كل منهما يكتسب على
 حدة ويجمعان كسبهما ولا يعلم التفاوت ولا التساوي ولا التمييز فأجاب بأنه بينهما سوية وكذلك لو اجتمع
 أخوة يعملون في شركة أبيهم وغنا المال فهو بينهم سوية ولو اختلفوا في العمل والرأي اه وقد من أن هذا
 ليس شركة مفوضة مالم يصرحا بلفظها أو بمقتضياتها مع استيفاء شرطها ثم هذا في غير الابن مع أبيه لما في
 القنية الابن وابنه يكتسبان في صنف واحد ولم يكن لهما شيء فالكسب كله للابن إن كان الابن في عياله
 لكونه معياله ألا ترى لو غرس شجرة تكون للابن ثم ذكر خلافا في المرأة مع زوجها إذا اجتمع عملهما
 أموال كثيرة فقبل هي للزوج وتكون المرأة معياله إلا إذا كان لها كسب على حدة فهو لها وقيل بينهما
 نصيبان وفي الخاتبة زوج بنيه الخمسة في دارهم وكاهم في عياله واختلفوا في المتاع فهو للابن والبنين الشباب التي
 عليهم لا غير فان قالوا هم أو امرأته بعد موته ان هذا استفدناه بعد موته فالتقول لهم وإن أقر وأنه كان يوم
 موته فهو ميراث من الابن (قوله باعانة صاحبه) سواء كانت الاعانة بعمل كما إذا أعانه في الجمع والقاع أو
 الربط أو الحمل أو غيره أو بالة كمالودفع له بغلا أو راوية ليستقي عليها أو شبكة ليصيدها حوى وقهستانى
 ط (قوله لا يجاوز به) بفتح الواو على البناء للمفعول وقوله نصف من ذلك بالرفع لأنه هو النائب عن الفاعل
 اه فتح أي يعطى أجر المثل لو كان مثل نصف الثمن أو أقل أو أكثر لا يراد على نصف الثمن لأنه رضى بنصف
 الثمن ثم التعبير بنصف الثمن وقع في كافي الحساكم والهداية وغيرهما قال ط وذكري النقاية أن أجر
 المثل لا يراد على نصف القيمة لأن المعين وصاحب العدة يطالبان أجر المثل عند تمام العمل فربما لا ييسر
 البيع عند تمام العمل فكيف يرض نصف ثمنه حتى يطالب حوى وفي القهستانى ولا يراد على نصف القيمة
 أي قيمة المباح يوم الاختزان كان له قيمة والافينغى أن يكون الحكم فيه التخمين والقياس اه (قوله يؤذن
 باختياره) قال في العذاية وكذا تقديم دليل أبي يوسف على دليل محمد في المبسوط دليل على أنهم اختاروا قول
 محمد اه أي لأن الدليل المتأخر يتضمن الجواب عن الدليل المتقدم وهذه عادة صاحب الهداية أيضاً أنه
 يؤخذ دليل القول المختار وعبرة كافي الحاكم يؤذن أيضاً باختيار قول محمد حيث قال أنه أجر مثله لا يجاوز
 نصف الثمن في قول أبي يوسف وقال محمد أجر مثله بالغام بالغ لا ترى أنه لو أعانه عليه فلم يصب شيئاً كان له
 أجر مثله اه ونقل ط عن الجوى عن المفتاح أن قول محمد هو المختار للفتوى وعن غاية البيان أن قول
 أبي يوسف استحسن اه قلت وعليه فهو من المسائل التي ترجح فيها القياس على الاستحسان (قوله والربح
 الخ) حاصله أن الشركة الفاسدة ما بدون مال أو به من الجانبين أو من أحدهما فحكم الأولى أن الربح فيها
 للعامل كالمثل والثانية بقدر المال ولم يذكر أن أحدهم أجراً لأنه لا أجر للشريك في العمل بالمشاركة
 كما ذكره في تفسير الطحان والثالثة لرب المال وللاخر أجر مثله (قوله بالشركة فاسدة) لأنه في معنى بيع
 منافع دأبى ليكون الأجر بينهما فيكون كله لصاحب الدابة لأن العاقدة عقد العدة على ملك صاحبه بأمره
 وللعاقدة أجر مثله لأنه لم يرض أن يعمل بجاراً فتح * (تنبيه) * لم يذكر مالاً كانت الدابة بين اثنين دفعها
 أحدهما للاخر على أن يؤجرها ويعمل عليها على أن تلتى الأجر للعامل والثالث للاخر وهي كثيرة الوقوع
 ولا شك في فسادها لأن المنفعة كالعروض لا تصح فيها الشركة وحيث ذل الأجر بينهما على قدر ملكهما وللعامل
 أجر مثله ولا يشبه به العمل في المشترك حتى نقول لأجره لأن العمل فيها يحمل وهو لغيرهما مل وتماه

مطلب اجتماع في دار واحدة
 واكتساب ولا يعلم التفاوت
 فهو بينهما بالسوية

(وما حصله أحدهما فله
 وما حصله معاً فلهما)
 نصيبان إن لم يعلم مال كل
 (وما حصله أحدهما باعانة
 صاحبه فله ولصاحبه أجر
 مثله بالغام بالغ عند محمد
 وعند أبي يوسف لا يجاوز به
 نصف من ذلك) قيل تقديمهم
 قول محمد يؤذن باختياره
 نهر وعذاية (والربح في
 الشركة الفاسدة بقدر المال
 ولا عبرة بشرط الفضل) فلو
 كل المال لأحدهما فلا آخر
 أجر مثله كمالودفع دابة لرجل
 ليؤجرها والاجر بينهما
 فالشركة فاسدة والربح
 للمالك وللآخر أجر مثله
 مطلب يرجح القياس

في حوائش المنع للغنم الرمي ويأتي قريسا ما يؤيده (قوله وكذلك السفينة والبيت) أي مثل الدابة وفي
 البحر عن القنينة سفينة فاشترى مع أربعة على أن يعملا بسفينته وآلاتهما والخمس لصاحب السفينة والباقي
 بينهم بالسوية فهي فاسدة والحاصل لصاحب السفينة وعليه أجر مثلهم اهـ (قوله ولولا أحدهما بطل
 ولا حريز) أي وقد اشترى كالأى أن كلا يؤجر الكل واحد والحاصل بينهما فهو باطل أيضا لأن معنى
 هذا أن كلا قال لصاحبه بيع منافع دابته ودابتي على أن ثمنه بينهما أن أحدهما بأجر معلوم صفقة واحدة
 في عمل معلوم قسم الأجر على مثل أجر البغل ومثل أجر الجمل بخلاف ما لو اشترى كالأى أن يتقبلا الجولات المعلومة
 بأجر معلوم ولم يؤجرا البغل والجمل كانت صفقة لانهما شركة التقبل والأجر بينهما نصفان ولا يعتبر زيادة عمل
 الجمل على عمل البغل كما لا يعتبر في شركة التقبل زيادة عمل أحدهما كصباغين لأحدهما آتاه الصبغ ولا حريز
 يبت بعمل فيه وإن أجر البغل أو البعير بعينه كان كل الأجر لصاحبه لانه هو العاقد فلا أعانه الآخر على التحميل
 والنقل كان له أجر مثله فتح (قوله على مثل أجر البعل) الأولى أجر مثل البغل ونحوه والبعير أي وأجر مثل
 البعير فلو البعير يؤجر بضعف ما يؤجر به البغل مثلاً فصاحب البعير ثلثا الأجر ولصاحب البغل ثلثه ط وإن
 أجرة كل واحد منهما مادابته وشرطهما في الدابة أو عمل أحدهما من السوف والجمل وغير ذلك كان الأجر
 مقسوما بينهما على قدر أجر مثل دابتهما وعلى مقدار أجزائهما كقابل الشركة اهـ قال الخبير الرمي وهو
 مؤيد لما قلنا * (فرع) * أعطى بذرا الفيلق رجلا يقوم عليه فيعلمه بالأوراق على أن ما حصل فهو بينهما
 فالفيلق لصاحب البذر لانه حصل من بذره والرجل الذي قام عليه قيمة الأوراق وأجر مثله على صاحب البذر
 وعلى هذا إذا دفع البقرة بالعلف ليكون الحادث بينهما نصفين فإحداث فهو لصاحب البقرة وللآخر مثل
 علفه وأجر مثله تأخر غانية (قوله أي شركة العقد) أما شركة الملك فلا تبطل ونول الدرر وتبطل الشركة معطافا
 فالأطلاق فيه بالمظن والمفاوضة والعمان ط قلت والمراد أن شركة الملك لا تبطل أي لا يبطل الاشتراك فيها
 بل يبقى المال مشتركا بين الحى وورثة الميت كما كان والافلايخنى أن شركة الميت مع الحى بمات بموته تأمل
 (قوله بموت أحدهما) لانها تتضمن الوكالة أي شرط لها ابتداء وبقاء لانه لا يتحقق ابتداءها الا بولاية
 التصرف لكل منهما في مال الآخر ولا تبقى الولاية الا ببقاء الوكالة وبه اندفع ما قبل الوكالة تثبت تبعاولا يلزم
 من بطلان التمتع بآل الأصل فتح فلو كانوا ثلاثة فمات أحدهم حتى انقضت في حقه لا تنسخ في حق
 الباقين بحر عن الظهيرية (قوله بأن قضى بالحاقه مرندا) حتى لو عاد مسلما لم يكن بينهما شركة وان لم
 ينقض بالحاقه انقضت على سبيل التوقف بالاجماع فان عاد مسلما قبل الحكم بقيت وان مات أو قتل انقضت
 ولو لم يلحق وانقضت المفاوضة على التوقف هل يصير عينا ماعده لا وعندهما نعم بحر عن الاول والى اليمين الخاصة
 (قوله بانكارها) أي ويضمن حصة الآخر لان وجود الامين غصب كفى البحر سائحا في (قوله وبقوله لا عمل
 هناك) اهـ دأى المعنى فسخ فكان الأولى تأخير عن قوله وبفسخ أحدهما وفي البحر عن البرازية انه تركا
 واشترى بأمته ثم قال أحدهما لا عمل معك بالشركة وغاب فباع الحاضر الامتعة والحاصل للبائع وعليه قيمة
 المتاع لان قوله لا عمل معك فسخ للشركة معه وأحدهما ملك ففسخها وان كان المال عروضاً بخلاف المضاربة
 هو المختار اهـ (قوله بخلاف المضاربة) والفرق أن مال الشركة في أيديهم مامعا وولاية التصرف اليهم بما
 فيملك كل منهم من التصرف في ماله نقدا كان أو عروضاً بخلاف مال المضاربة لانه مامعا صار عرضاً
 ثبت حق المضارب فيه لاستحقاقه ربحه وهو المفرد بالتصرف فلا يملك رب المال فيه اهـ فتح (قوله خلافا
 للزيابي) حيث قبل فسخ أحدهما الشركة بكون المال دراهم أو دنانير فأعاد ماله وعروضاً كفى المضاربة
 وهو قول الطحاوى وصريح في الخلاصة بأن أحد الشريكين لا يملك فسخ الشركة الا برضا صاحبه قال في التمتع
 وهذا غلط وقد صحح هو أي صاحب الخلاصة انه فراد الشريكين بالفسخ والمال عروض اهـ ووزق في البحر
 بين كلامي الخلاصة واعترضه في النهر وأجبت عنه فيما علقناه على البحر (قوله وينتوقس الخ) تقييد للمتن

وكذلك السفينة والبيت
 ولولا بيع عليها البر فالرجح
 لرب البر وللاخر أجر مثل
 الدابة ولولا أحدهما بطل
 ولا حريز فالأجر بينهما
 على مثل أجر البغل والبعير
 نهر (وتبطل الشركة) أي
 شركة العقد (بموت أحدهما)
 علم الآخر ولانه عزل
 حكمي (ولو حكم) بأن قضى
 بالحاقه مرندا (و) تبطل
 أيضا (بانكارها) وبقوله
 لا عمل معك فتح (و) بفسخ
 أحدهما (ولو المال عروضاً
 بخلاف المضاربة هو المختار
 بخلاف المضاربة هو المختار
 وينتوقس على علم الآخر

لأنه عزل قصدي (ويجنونه مطبقاً) قال يرجع بذلك للعامل لكنه يتصدق بربح مال الجنون (٣٨٣) تتارخانية (ولم يترك أحدهما مال الآخر

بغير إذنه فان أذن كل وأديا
معا) أوجهل (ضمن كل
نصيب صاحبه) وتقاصا أو
رجع بالزيادة (وان أديا
متعاقبا كان الضمان على
الثاني علم بأداء صاحبه
أولا كالأمر بأداء الزكاة)
أو الكفارة (إذا دفع للفقير
بعد أداء الأمر بنفسه)
لان فعل الأمر عزل
حكمي وفيه لا يشترط العلم
خلافهما (اشترى أحد
المتفاوضين أمة باذن
الآخر) صريحاً فلا يكفي
سكوته (ليطأها فهي له)
للاشركة (لا شيء) لتضمن
الاذن بالشراء للوطء الهبة
اذ لا طريق لحله إلا بها
لحرمة وطء المشتركة وهبة
المشاع فيما لا يقسم جائزة
وقال يلزمه نصف الثمن
(وللبائع) والمستحق
(أخذ كل بتمنها) وعقرها
لتضمن المفاوضة للكفالة
(ون اشترى عبداً) مثلاً
(فقال له آخر اشركي فيه
فقال فعات ان قبل القبض
لم يصح وان بعده صح ولزمه
نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن
خير عند العلم به ولو قال
اشركي فيه فقال نعم ثم لقيه
آخر وقال مثله وأجيب نعم
فان كان القائل (علماً
بشاركة الاول فله ربه
وان لم يعلم فله نصيبه) لمكون
مطأوبه شركته في كامله
(و) حيثئذ (نوح العبد

(قوله لانه عزل قصدي) لانه نوع جبر في شرط علمه دفعاً للضرر عنه فتح (قوله ويجنونه مطبقاً) فالشركة
قائمة الى أن يتم اطباق الجنون فتفسخ فاذا عمل بعد ذلك فالرجع كالعامل والوضعية عليه وهو كالغصب لمال
الجنون فيطلب له ربح ماله لا مارجع من مال الجنون فيتصدق به بجرع عن التارخانية قال ط وظاهره انه
لا يحكم بالفسخ إلا بطباق الجنون وهو مقدر بشهر أو بنصف حول على الخلاف (قوله لكنه يتصدق الخ)
والظاهر أنه يقال مثل ذلك فيما اذا تصرف أحدهما بالمال في صور بطلان الشركة المارة فان الرجوع يكون
للعامل ويتصدق بمارجع من مال الآخر (قوله ولم يترك أحدهما الخ) لان الاذن بينهما في التجارة والزكاة
ليست منها وان أداء الزكاة من شرطه النية وعند عدم الاذن لانيته فلا تسقط عنه لعدمها ط عن الجوى
(قوله وأديا معا) أى أدى كل منهما عن نفسه وعن شريكه ح وصورته كما قال ابن كمال بأن أدى كل منهما
بغية صاحبه واتفق أداؤه في وقت واحد (قوله وتقاصا) أى ان كانت مفاوضة أو عناناً تساويها ط
(قوله أو رجع) أى بالزيادة ان كانت عناناً لم يتساو فيها المالان ط (قوله اشترى أحد المتفاوضين) قيل
التقييد بالمفاوضين اتفقا وفيه نظر لان قوله والائتاع أخذ كل بتمنها لا يشمل العنان لعدم تضمنها الكفالة
وأضافان شريك العنان له أن يشترى ما ليس من جنس تجارتهم ما يقع الشراء له ويطلب بالثمن وكذا يقع
الشراء له اذا اشترى من جنس تجارتهم ما بعد ما صار المال عروضاً كما مر قبيل قول المصنف وتبطل بهلاك
المالين (قوله باذن الآخر) قيد به لانه لو اشترى الوطء بلاذن كانت شركة بجرع (قوله للوطء) متعلق
بالشراء وقوله الهبة بالنصب فمحل تضمن (قوله وقال يلزمه نصف الثمن) لانه أدى ديناً عليه خاصة من مال
مشترك فيرجع عليه صاحبه بنصيبه بجرع والمتون على قول الامام (قوله وللبيع الخ) لانه دين وجب بسبب
التجارة بجرع والمراد بالتجارة الشراء فانه من أنواعها كما مر في قوله وكل دين لزم أحدهما بتجارة فافهم (قوله
وعقرها) يرجع الى المستحق قال ح فهو شرم مرتب (قوله للكفالة) متعلق بتضمن واللام فيه للقرينة
وهي الداخلة على معمول المتعدي بنفسه اذا كان محمولا على الفعل أو متأخراً عن معموله وما هنا من الاول
فافهم (قوله ومن اشترى) بمعنى المفرد لما في الفتح لو اشترى اثنان عبداً فاشركا به آخر فالقياس أن يكون
له نصفه ولكل من المشتريين ربعه لان كلاهما كان نصف نصيبه وفي الاستحسان له ثلثه لانهم ما حدين
أشركاه سوياً بأنفسهما فكأنه اشترى العبد معهما اه (قوله ان قبل القبض لم يصح) قال في الفتح اعلم
أن ثبوت الشركة فيما ذكرنا كانه ينبنى على صيرورة المشتري بائعاً للذى أشركه وهو استفاد الملك منه فأنبى
على هذا أن من اشترى عبداً فلم يقبضه حتى أشرك فيه رجلاً لم يجز لانه يبيع ما لم يقبض ولو أشركه به والقبض
ولم يسلمه اليه حتى هلك لم يلزمه ثمن ويعلم انه لا بد من قبول الذى أشركه لان اقطاً أشركت صار ايجاباً بالبيع
اه قلت ومثله قوله في النخبة اشترى شيئاً ثم أشرك أخوه فيه فهذا يبيع النصف بنصف الثمن الذى اشتراه به
اه ومقتضاه أنه يثبت فيه بقية أحكام البيع من ثبوت خيار العيب والرؤية ونحوه وأنه لا بد من علم
المشتري بالثمن في المجلس وهو خلاف المتبادر من قول المصنف وان بعده صح الخ فتأمل (قوله ولزمه
نصف الثمن) بناء على أن مطلق الشركة بقيةضى التسوية قال الله تعالى فهم شركاء في الثلث الا أن يبين خلافه
فتح (قوله ثم لقيه آخر) أمالوا شركائين صفقة واحدة كان العبد بينهما أثلاثاً فتح وكفى (قوله فان
كان القائل) أى الثانى (قوله فله ربعه) أى ربع جميع العبد لانه طأب منه الاشرار في نصيبه ونصيبه
النصف بجرع (قوله لكون مطأوبه شركته في كامله) لانه حيث لم يعلم بشاركة الاول يصير طأوباً للشراء
النصف وقد أجابه اليه * (تنبيه) * لا يخفى أبه هذه الشركة شركة مملوكة في التارخانية عن التهمة سئل
والدى عن أحد شريكي عنان اشترى بما في يده من المال عروضاً ثم قال لاجنى أشركت في نصيبى مما
اشتريت قال يصبر شريكه شركة ملك (قوله ما اشتريت اليوم الخ) ذكر اليوم غير قيد كفى الهندية وفي
كفى الحاكم وان اشتركا بل مال على أن ما اشترى من الرقيق فهو بينهما جاز وكذا لو قال في هذا الشهر

من ملك الاول) ما اشتريت اليوم من أنواع التجارة فهو يبي ويملك فقال نعم بجازاً شبهاء وفيها تغل ثلاثة عملاً ولا عقد شركة فعمله أحده

نفسا العمل والوقت فان قال أحدهما اشترى يتستألفه كذا منى وطالب شريكه بنصف ثمنه لم يصدق فان
برهن على الشراء والقبض ثم ادعى الهلاك صدق بيمينه وان شرط الريح أن لا يباطل الشرط والريح بينهما
نصفان ولا يستطاع أحدهما الخروج من الشركة إلا بمحض من صاحبه اهـ لمخاضا في البحر عن الظهيرية
وليس لواحد منهما أن يبيع حصة الآخر مما اشترى إلا بإذن صاحبه لانهم ما اشترى كافي الشراء لا في البيع
اهـ فأفاد أن هذه شركة مال لا عقد وتدمنان الولو الجلية اشترى كافي أن ما اشترى من تجارة فهو بينهما يجوز
ولا يحتاج فيه الى بيان الصفة والقدر والوقت لان كلاهما صار وصيلا عن الآخر في نصف ما يشترى به
وغرضه تكثير الربح وذلك لا يحصل إلا بعموم هذه الاشياء وفي التتار خاتمة عن المنتقى قال هشام سمعت
أبا يوسف يقول في رجل قال لا تخرمي عشرة آلاف نفذهما شركة تشترى بيبي وببيك قال هو جائز والربح
والوضعية عليهما اهـ (قوله ولا شيء للآخرين) لانهم لم يسموا شركاء كان على كل منهم ثلث العمل
لان المستحق على كل منهم ثلثه بثالث الاسراف اذا عمل أحدهم السكل صار متطوعا في الثلث فلا يستحق الآخر
اهـ ح عن البحر قال ابن وهبان هـ ذاق القضاء أما في الديانة فينبغي أن يوفيه بقية الاجرة لان النساير من
حال العامل انه انما عمل الجميع على ظن أن يعطيه جميع الاجرة فلا ينبغي أن يخيب ظنه (قوله القول لشرك
الشركة) أي اذا كان المال في يده فادعى عليه آخر أنه شاركه مفاوضة فالقول للعاقد مع يمينه وعلى المدعي
البينة لانه يدعي العقد واستحقاق ما في يده وهو منكر فحق (قوله برهن الورثة الخ) أي اذا مات أحد المفاوضين
والمال في يد الحي فبرهن الورثة على المفاوضة لم يقض لهم بشيء مما في يد الحي لانهم ما شهدا بعقد علم ارتفاعه
بالموت ولانه لا حكم فيما شهدا به على المال الذي في يده في الحال لان المفاوضة فيمضي لا توجب أن يكون
المال الذي في يده في الحال من شركتهما لأن يبرهنوا أنه كان في يده في حياة الميت أو أنه من شركتهما فانه
حيث شهدوا بالنصف للميت وورثته خلفاؤه فحق (قوله برهنوا على الارث) يعني والمال في أيديهم كفي
الفتح (قوله قضى له بنصفه) أي ترجىح اليسته على يمينتهم لانه خارج يدعي نصف المال على ذي اليد بعقد
المفاوضة مع المورث (قوله تصرف أحد الشريكين في البلد الخ) تخصيص أحدهما بكونه تصرف في البلاد
والآخر في السفر مبني على أنه صورة الواقعة أو ليفيد أن القول للذي اليد وان لم يعلم صاحبه بما صبح
(قوله فالقول له ان المال في يده) لانه حينئذ أمين فعد ادعى أن الالف حق الغير بخلاف ما ادعى ان يكون في يده
لانه يدعي ديناء عليه فلو قال في هذا المال الذي في يدي كذا يقبل أيضا كما يقبل أنه للغير تأمل وهي واقعة
الفتوى وبه أفتيت رمل على المنع وأفتى أيضا في الخبرية فيما اذا قال الذي في يده المال كمت استدنت من
ولان ذلك الشركة ودعت له دينه بأن القول قوله بيمينه واستدل له بما في المنع عن جواهر الفتاوى وهو
ما ذكره الشارح هـ ما يؤيده ما في الحامدية عن محيط السرخسي في فصل ما يجوز لأحد شريكي العنان
لواستقرض أحدهما مال الزمهم لان الاستقراض تجارة ومبادلة معي لانه يملك المستقرض ويلزمه رد مثله
فشابه المصارفة أو الاستعارة وتأم ما كان نفذه على صاحبه اهـ ومثله في الولو الجلية وكذا في الخاب من فصل
شركة العنان لكن في الخاتمة أيضا قال أحد شريكي العنان اني استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة لزمه
خاصة دون صاحبه لان قوله لا يكون حجة لزام الدين عليه وان أمر أحدهما صاحبه بالاستدانة لا يصح الامر
ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل
بالاستقراض وهو باطل لانه توكيل بالتسكدي الا أن يقول الوكيل للمقرض ان فلا يستقرض منك ألف
درهم فينتد يكون المال على الموكل لا على الوكيل اهـ أي لانه يكون حينئذ رسولا والمستقرض هو المرسل
وكذا قال في الولو الجلية وان أذن كل منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة فكان المقرض أن يأخذه منه
وليس له أن يبرج على شريكه وهو الصحيح لان التوكيل بالاستقراض باطل وصاوا الاذن وعدمه سواء اهـ
قات و يظهر من هذا أن في المسئلة قولين أحدهما ما مر عن اعطاء من أن السكل من شريكي العنان

فله ثلث الاجر ولا شيء
للآخرين * (فروع) *
القول لشرك الشركة *
برهن الورثة على المفاوضة
لم يقبل حتى يبرهنوا أنه
كان مع الحي في حياة الميت
* برهنوا على الارث والحي
على المفاوضة قضى له بنصفه
فخ * تصرف أحد الشريكين
في البلد والآخر في السفر
أراد القسمة فقال ذواليد
داستقرضت ألفا فالقول
ان المال في يده * شروا
رما فباعوا آخرته

طالب اذا قال الشريك
استقرضت ألفا فالقول له
بالمال بيده

٣ مطلب دفع الفاعل على ان
نصفه فرض ونصفه مضاربة
أو شركة

ودفعوه لاحدهم ليحفظه
فدسه في التراب ولم يحده
حلف فقط * دفع لا يخرج
مالا أقرضه نصفه وعقد
الشركة في السكك فشري
أمة فطلب رب المال حصته
ان لم يصبر لرضه أخذ المتاع
بقية الوقت * بينهما متاع
على دابة في الطريق سقطت
فاكتري أحدهما بغية
الاخر خوف من هلاك
المتاع أو نقصه رجوع
بحصته فنية * دابة مشتركة
قال البيطارون لا بد من كفا
فكواها الحاضر لم يضمن *
دار بين اثنين سكن أحدهما
وخرب ان خرب بالسكنى
ضمن * طاحون مشتركة
قال أحدهما لصاحبه
عمرها فقال هذه العمارة
تكفيني لأرضي بعمارتك
فعمرها لم يرجع جواهر
الفتاوى * وفي السراجية
طاحون مشتركة أنفق
أحدهما في عمارة فليس
بمتطوع ولو أنفق على عبد
مشترك أو أدى خراج كرم
مشترك فهو متطوع الكل
من مخ المصنف ثلث

٣ مطلب مهم فيما اذا
امتنع الشريك من العمارة
والانفاق في المشترك

الاستقراض لانه تجارة أي مبادلة معنى والثاني عدم الجواز ولو بصريح الاذن وهو الصحيح موافقة لقولهم
ان التوكيل بالاستقراض باطل لانه توكيل بالتكدي وبيانه أن الاستقراض تبرع ابتداء فكان في معنى
التكدي أي الشحاذة وينفزع على ذلك أنه لو استقرض بالاذن وهلك القرض يهلك عليهما على القول
الاول وعلى الثاني يهلك على المستقرض لكن لا يخفى ان هذا لا ينافي ما مر عن الجواهر لان ما استقرضه
أحدهما ملكه المستقرض لعدم صحة الاذن فينفذ عليه فاذا أخذ المال ووضعه في مال الشركة وكان المال
في يده يصدق فيه أخذ نظيره لما قدمه المصنف أن الشريك أمين في المال فيقبل قوله بيمينه وأما قوله وليس
له أن يرجع على شريكه فذلك فيما اذا هلك القرض فلا ينافي بقوله ان بعض هذا المال قرض وأراد
أخذ نظيره اذ لا رجوع في ذلك على الشريك وكذا لا ينافي ما قدمناه عند قوله لا يصح اقراره بدین من أنه يلزم
المقر جميع الدين ان كان هو الذي وابه الخ لما قلنا ثم يشكل عليه ما مر هناك في الشرح من أنه لو أقر بجارية
في يده من الشركة انهم الرجل لم يحجز في حصته شريكه الا أن يجاب بان المراد ما اذا علم ببيعة أو اقرار أنهم من المال
المشترك بينهما اذ لا يصدق على شريكه بل اقراره يقتصر عليه هذا ما ظهر لي في هذا المقام فاعتنم تحريره
والسلام (قوله ودفعوه) أي الثمن المفهوم من البيع التزاما والمصنف صرح به اه ح (قوله فدسه في
التراب) أي تراب الكرم الحصين بباب وغاق ولوفي الارض المملوكة لم يضمن ان جعل علامة والاضمن
كالوضع في المفاضة مطلقا جامع الفصولين والفرق بين الكرم والارض أن الكرم مطلوب لاجل الثمار فلا بد
من كونه حرزا وأما الارض فليست مقصودة ساكني فافهم (قوله أقرضه نصفه) يحتمل أن يكون الاقراض
بعد اقراره أو قبله فان قرض المشاع جائز بالاجماع كما في جامع الفصولين وفي مضاربة التارخانية ولو قال أخذ
هذه الالف على ٣ أن نصفها قرض على أن تعمل بالنصف الاخر على أن يكون الرجح لاجز ولا يكره فان
تم صرف بالالف ورجح كان بينهما على السواء والوضعية عليهما لان نصف الالف صار ملكا للمضارب بالقرض
والنصف الاخر بضاعة في يده وان على أن نصفها قرض ونصفها مضاربة بالنصف جاز ولم يذكروا الكراهة
هنا اه قلت ويظهر عدم الكراهة في الثاني بالاولى والظاهر أن الشركة كالمفاوضة لو دفع الفانصفا
قرص على أن يعمل بالالف بالشركة بينهما والرجح بقدر المالين مثلا وأنه لا كراهة في ذلك لانه ليس قرضا
حرفعا (قوله فطلب رب المال حصته) أي مما كان من الشركة من غير ما ارادته طلب مال القرضة قال صبر
ألى أن يصبر مال الشركة ناضا أي دراهم ودناير يأخذ ما أقرضه من جسمه وان لم يصبر لرضه أخذ متاعا
بقية الوقت والظاهر أنه مقيد بوضا شريكه والافله دفع قرضه من غير المتاع ان كان له غيره أو يأمره
القاضي ببيعه وانما قلنا ان المراد مال القرض لانه لو كان المراد حصته من مال الشركة فانه يقوم بيمينه
يوم اشترى ياهو يكون الرجح بينهما على قدره كما نقله في البحر عن البنابيع (قوله بينهما متاع الخ) ولو كان
بينهما بعير حمل عليه أحدهما بأمر شريكه ففسد في الطريق فخره ان كان ترجح حياته ضمن والا فلا ولو
نخره أجنبي يضمن مطلقا وهو الاصح وكذا الشاة ولو ذبحها الراعي على هذا التفصيل ولو ذبحها غيره يضمن
ط لمخضاع الهندية (قوله دابة مشتركة) أي بين حاضر وغائب ط (قوله قال البيطارون) جمع
بيطار معالج الدواب قاموس ط (قوله لم يضمن) أي اذا هلك لانه اعتمد على خبر أهل المعرفة
ومطهره انه لو فعله من تلقاء نفسه ضمن ط (قوله سكن أحدهما الخ) تقدمت مسائل الانتفاع
بالمشترك في غيبة شريكه أول الباب عند قوله الا في الخلط والاختلاط وقد مرنا الكلام عليها (قوله طاحون
مشتركة) المراد بها كل ما لا يقسم ط (قوله عمرها) بصيغة الامر أي قال لا يخرج عمرها معي فافهم (قوله
لم يرجع) لان شريكه يجبر على أن يفعل معه كما يعلم من الضابط الاثني (قوله فليس بمطوع) مخالف لما
قبله وللضابط (قوله فهو متطوع) لانه يجبر على الانفاق وعلى أداء الخراج ط ٣ قال في جامع الفصولين
جاز الجبر على الانفاق في قن وزرع ودابة مشتركة ولم يجبر ذوا السفل على البناء لانه في الاول يصير الممتنع

عن النسخة من طائفة ما في الشرية فيجب بخلاف الثاني لأن حق ذي العلو ثابت إذ حقه قرار العلو على
السفل ولم يبقا ليكن يأتي في الحائط المشترك لو انهم دم وعرضته عرضة قيل لا يجبر وقيل يجبر وهو الاشبه
لتضرر الشرية في فعل هذا القول ينبغي أن يجبر ذو السفل على البناء اهـ ملخصا وذو السفل في قن أو زرع
بينهما فغاب أحدهما وأنفق الآخر يكون متبرعا بخلاف ذي العلو مع أن كلا لا يصل إلى احياء حقه الا
بالانفاق والفرق أن الأول غير مضطر لأن شرية كل واحد حاضر يجبره القاضي على الانفاق ولو غابا بيا أمر القاضي
الحاضر به ليرجع على الآخر فلما زال الاضطرار كان متبرعا أما ذو العلو فمضطر في بناء السفل إذا القاضي
لا يجبره لو حاضر أفلا يأمر غيره ولو غابا والمضطر ليس بتبرع اهـ ملخصا وحاصله أن في الجبر على الانفاق على
القن والزرع قولين وأنه ينبغي أن يكون ذو السفل كذلك (قوله والضابط الخ) نقل هذا الضابط في
متفرقات قضاء الجبر عن الامام الخواني قلت ولا بد من تقييده بما إذا كان يريد الانفاق مضطرا إلى انفاق
شرية معه فيقال إذا كان أحدهما مضطرا إلى الانفاق مع الآخر وأنفق بلا إذن الآخر فإن كان الآخر الممتنع
يجبر على الفعل معه فهو متطوع لنكته من دفعه إلى القاضي ليجبره والا لا أي وإن لم يجبر الممتنع لا يكون
متطوعا فالأول كما في الثلاث التي ذكرها الشارح وكما في قن وزرع ودابة على أحد القولين والثاني كما في سفل
اندم فان صاحبه لا يجبر على البناء على ما مر فذو العلو مضطر إلى البناء وصاحبه لا يجبر فإذا أنفق ذو العلو
لا يكون متبرعا ومثله الحائط المنهدم إذا كان عليه جولة لا يخرج على ما يأتي بيانه بخلاف ما إذا كان يريد
الانفاق غير مضطر وكان صاحبه لا يجبر كدار يمكن قسمتها وامتنع الشرية من الممارسة فانه لا يجبر ولو أنفق
عليها الآخر بلا إذنه فهو متبرع لانه غير مضطر إذ يمكنه أن يقسم حصته ويبيعها كما صرح به في الحاشية
ويعلم مما يأتي من التقييد بما لا يقسم أيضا وبه علم أنه لا بد من التقييد بالاضطرار كما قلنا والالزم أن لا يكون
متبرعا حيث أمكنه القسمة وعلى هذا يحمل ما في جامع الفصولين حيث قال والتحقيق أن الاضطرار يثبت
فيما لا يجبر صاحبه لا فيما يجبر في الأول يرجع إلى الثاني لو فعله بلا إذن وهذا يخلصك عن الاضطراب الواقع
في هذا الباب اهـ ملخصا فانهم هذا وفي شرح الوهبانية للشرية لابي حاتم بن رجلين أو دولاب ويحويه مما نفوت
بقسمته المنفعة المقصودة احتاج إلى المزمة وامتنع أحدهما منها قال بعضهم يؤجرها القاضي ليربها بالاجرة
أو يأذن لأحدهما بالاجرة وأخذ المزمة منها وقال بعضهم إن القاضي يأذن لغير الآتي بالانفاق ثم يمنع صاحبه
من الانتفاع به حتى يؤدي حصته والفتوى على هذا القول اهـ ومثله في الخبر به عن الحاشية قلت وهذا زيادة
بيان لما سكت عنه الضابط المذكور وهو أنه إذا اضطرر ورفع الأمر إلى القاضي ليجبره ثم امتنع تعنتا أو عجزا
يأذن القاضي للمضطر ليرجع بقى أنه لم يذكر بما إذا يرجع وفي جامع الفصولين عطف بينهما وهي وخيف
سقوطه فأراد أحدهما نقضه وأبى الآخر يجبر على نقضه ولو هدم حائط بينهما فأبى أحدهما عن بناءه يجبر
ولو انهم لا يجبروا لكنه ينبغي الآخر فيمنعه حتى يأخذ نصف ما أنفق لو أنفق بأمر القاضي ونصف قيمة البناء
لو أنفق بلا أمر القاضي اهـ ونقل هذا الحكم في شرح الوهبانية عن الذخيرة في مسألة انهدام السفل وقال
انه الصحيح المتعار للفتوى يعلم أن هذا فيما لا يجبر عليه كالحائط والسفل أما ما يجبر عليه مثل ما لا يقسم لا بد فيه
عند الامتناع من إذن القاضي كما علمت خلافا لما سياتي عن الاشبه به وبه يظهر لك ما في قسمة الخبر به حيث
سئل في عقار لا يقبل القسمة كالمطاحون والحمام إذا احتاج إلى مزمة وأنفق أحد الشرية يكتن من ماله أجاب
لا يكون متبرعا ويرجع بقيمة البناء قدر حصته كما حققه في جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه في الواحدة
قال في جامع الفصولين معزى إلى فتاوى الفضلي طاحونة لهما أنفق أحدهما في مرمتها إلا أن الآخر لم يكن
متبرعا إذ لا يتوصل إلى الانتفاع بنصيبه الا به اهـ مراجع كتب المذهب فان في هذه المسئلة وقع تحير واضطراب
في كلام الاصحاب اهـ ملخصا قلت ما نقله في جامع الفصولين عن الفضلي قال عقبه أقول ينبغي أن يكون على
تفصيل قدمته اهـ قلت أراد بالتفصيل ما مر من إاطة الرجوع وعدمه على الجبر وعدمه وحاصله أنه لم

والضابط أن كل من أجبر
أن يفعل مع شرية إذا فعله
أحدهما بلا إذن فهو
متطوع والا

ولا يجبر الشريك على
العمارة الا في ثلاث وصي
وناظر وضرورة تميز قسمة
ككري نهر - ومرة قذاة
ونهر ودولاب وسفينة
معيبة وحائط لا يقسم
أساسه فان كان الحائط
يحتمل القسمة ويبقى كل
واحد في نصيبه المسترة لم
يجبر والا يجبر وكذا كل
ملا يقسم كحمام وخان
وطاحون وتماه في
متفرقات فضاء البحر والعيني
والاشباه وفي غصب المجتبي
زرع بلاذن شريكه فدفع
له شريكه نصف البذر
ليكون الزرع بينهما قبل
النبتان لم يجز وبعد جاز
وان أراد قلعه يقاسمه فيقلعه
من نصيبه

مطالب في الحائط اذا خرب
وطالب أحد الشريكين
قسمته أو تعميره

٣ قوله والذي تحصل الخ
قد نظمت هذا الحاصل
لتسهيل حفظه فقط

وان يعمر الشريك المشترك
بدون اذن للرجوع مملكت
ان لم يكن لذلك مضطربان
أمكنه قسمة ذلك السكن

أما اذا اضطر لذا وكان من
أبي على التعمير يجبر فان
بأذنه أو اذن قاض يرجع
وفعله بدون ذات برع

ثم اذا اضطر ولا جبر كما
في السفل والجدار يرجع
بما

أنفقه ان كان بلاذن بني
لذا والافقية البناء

اه منه

يرض بما في فتاوى الفضلي لان الشريك في الطاحون يجبر لكونها مالا يقسم فلا يرجع المعمر بلاذنه وبلا
أمر القاضي ويمكن تأويل كلام الفضلي بحمله على ما اذا أنفق بأمر القاضي أو عوقل آخر كما يأتي وأما ما في
الولوية فقد ذكره في مسألة السفل وهو ما قدمناه آنفا عن شرح الوهبانية عن الذخيرة بعينه وهذه
المسألة لا يجبر فيها الشريك فيرجع عليه المعمر وان عمر بلاذنه كما علمت ولا تقاس عليه بمسألة الطاحون
٣ والذي تحصل في هذا المحل أن الشريك اذا لم يضطر الى العمارة مع شريكه بأن أمكنه القسمة فأنفق بلا
أذنه فهو متبرع وان اضطر وكان الشريك يجبر على العمل معه فلا بد من أذنه أو أمر القاضي فيرجع بما
أنفق والا فهو متبرع وان اضطر وكان شريكه لا يجبر فان أنفق بأذنه أو بأمر القاضي يرجع بما أنفق والا
فبالقيمة فاعتنم تحرير هذا المقام الذي هو منزلة أقدام الاقلام (قوله وصي وناظر) قال في وصايا الخانية
جدار بين دارين عليه حوله يخاف عليه السقوط والكل صغير وصي فطلب أحد الوصيين مرمة الجدار
وأبي الآخر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يبيع القاضي أمينا ينظر فيه ان علم أن في تركه ضررا
عليه ما أجبر الا في أن يبني مع صاحبه وليس هذا كإباء أحد المالكين لان نعمة الا في رضى بدخول الضرر
عليه ولا يجبر برأيه الوصي أراد ادخال الضرر على الصغير فيجبر أن يرم مع صاحبه اه قلت ويجب أن
يكون الوقف كمال البيت فاذا كانت الدار مشتركة بين وقفين واحتاجت الى المرمة فأرادها أحد الناظرين
وأبي الآخر يجبر على التعمير من مال الوقف وقد صارت حادثة الفتوى كذا في متفرقات قضاء الجرح
قلت بقي لو كانت الشراكة بين بالغ و يتيم وينبغي انه لو كان الضرر على البالغ لا يجبر وصي البيت بخلاف
العكس وكذا لو بين يتيمين والضرر على أحدهما بأن كانت حوله الجدار له فينبغي أن يجبر وصي المتضرر ولو
امتنع وكذا يقال في الوقف مع الملك تأمل (قوله وضرورة ته - ذر قسمة) الاضافة للبيان ط (قوله
ككري نهر) أي ته - ديله (قوله فان كان الحائط يحتمل القسمة) أي يحتمل أساسه القسمة بأن كان
هر يضاف في المسئلة تفصيل لانه اما أن يكون عليه حوله أو لا في الثاني ان طلب أحدهما القسمة وأبي
الآخر فقيل لا يجبر مطلقا وقيل يجبر لو عرصة عرضة وبه يفتي وان طلب أحدهما البناء لا القسمة
فلو عرضة لا يجبر الا في ولو غير عرضة قيل لا يجبر برأيه وقيل يجبر وهو الاشبه به وان بني أحدهما قبل
لا يرجع لو عرضة لانه غير مضطرب فيه وفي الاول وهو ما اذا كان عليه حوله فاما أن تكون الحولة لهما
أو لأحدهما فان كانت لهما فان طلب أحدهما قسمة عرصة الحائط لا يجبر الا في ولو عرصة لأحدهما قبل
حق في كامل العرصة وهو وضع الجذوع على جميع الحائط وان طلب أحدهما البناء قيل لا يجبر الا في
لو عرضة وقيل مطلقا وقيل يجبر مطلقا به يفتي اذ في عدم الجبر تعطيل حق شريكه وهو وضع الجذوع على
جميع الحائط ولو بني بلاذن قبل لو عرضة لا يرجع وقيل يرجع وهو الصحيح لانه مضطرب كما لو كانت غير
عرضة لكن مر أن الفتوى على أن شريكه يجبر على البناء ولا اضطرار فيما يجبر عليه كما مر تحقيقه فينبغي
أن يفتي بأنه متبرع وان كانت الحولة لأحدهما وطالب صاحبها القسمة يجبر الا في ولو عرضة وهو الصحيح وبه
يفتي ولو أراد ذو الحولة البناء وأبي الآخر فالصحيح انه يجبر ولو بني فالصحيح انه يرجع لما مر أنه مضطرب ولو
بناه الا في والعريضة عرضة فهو متبرع ثم في كل موضع لم يكن الباني متبرعا كان له منع صاحبه من
الانتفاع لي أن يرد عليه ما أنفق أو قيمة البناء على ما مر فلو قال صاحبه ألاما أمتنع بالمبنى قيل لا يرجع الباني
وقيل يرجع اه جامع الفصولين ملخصا (قوله والا جبر) أي وان لم يحتمل القسمة أجبر الا في على
البناء وهو الاشبه كما مر (قوله كمام الخ) أي اذا احتاج الى مرمة أو قدر أو نحوه بخلاف ما اذا خرب وصار
صحرا لانه يمكن قسمة كمان الفصولين (قوله بلاذن شريكه) أي في الارض بان كانت مشتركة بينهما
نصفين (قوله لم يجز) لانه يبيع معنى فلا يصح في ممدوم (قوله وان أراد) أي عبر الزارع (قوله يقاسمه) أي
يقاسمه الارض المشتركة بينهما (قوله فيقلعه) أي يقطع الزرع من نصيبه من الارض ونظيره هذا ما قالوا فيها

لو بني في دار مشتركة وطلب الاخر رفع البناء فانه يقاسم الدار ويأمر بهم عدم ما خرج من البناء في حصته
 (قوله ويضمن الزارع نقصان الارض بالقلع) أي نقصان نصف الارض لو انتقصت لانه غاصب في نصيب
 شريكه شرح الملتقى (قوله والصواب نقصان الزرع) هذان عند الشارح لان عبارة المجتبى انتهت عند
 قوله نقصان الارض بالقلع كما وجدته في نسخة متقدمة من نسخ المجتبى ولا وجه لتصويب الشارح فان نقصان
 الزرع بازادة مالكة على الخصوص أما نقصان الارض بالقلع فضرر لا شريك لكونهما مالكة لها فان القسمة
 وقعت على الزرع فقط لا على الارض أيضا هذا ما ظهر لي فتأمل اه ح قلت في عبارته قلب والصواب
 أن يقول فان القسمة وقعت على الارض فقط لا على الزرع أيضا على أن ما فهمه من كلام الشارح غير متعين
 ويعدم هذا الشارح الفاضل أن يفهم هذا الفهم العاطل بل مراده أن الصواب أن يقول ويضمن
 الزارع نقصان الارض بالزرع لكنه اختصر العبارة فقال نقصان الزرع من اضافة المصدر الى فاعله أي
 ما نقصها الزرع ووجه التصويب أن الارض ينقصها الزرع لا القلع لانها تحترق لاجل الزرع فاذا زرع
 ونبت الزرع تحتاج الى حرث آخر بل بعض أنواع الزرع يعطل الارض بحيث لا يمكن زراعتها حتى تترك
 عامين أو أكثر أما نفس القلع فليس ضررا للارض منه فافهم (قوله والابني ثم آجره لبر جمع) أي آجره باذن
 القاضي لياخذ ما أنفق من الاجرة وهذا أحد قولين والاني أن القاضي يأذن له بالاتفاق ثم يمنع صاحبه من
 الانتفاع به حتى يؤدي حصته وقد منع عن شرح الوهبانية للشرنبلالي أن الفتوى على هذا القول وعبارة
 الاشياء كما ذكره الشارح في آخر القسمة والابني ثم آجره لبر جمع عما أنفق لو بأمر قاض والافقية البناء
 وقت البناء اه وقد من أن هذا التفصيل فيما لا يجبر فيه الشريك (قوله باع شريك الخ) أي شركة المالك
 وهذه المسئلة تقدمت متنا أول الباب عند قوله وكل أجنبي في مال صاحبه الخ (قوله وهلك) أي الفرس
 والالف فيه للاطلاق والمراد أنه هلك بيد المشتري (قوله وكان ذا) أي البيع المقرون بالتسليم اذا البيع
 وحده لا يوجب الضمان لعدم تحقق الغصب به كما ذكره في كتاب الغصب وفي البرازية قال بعث الوديعه
 وقبضت منها لا يضمن مالم يقل دفعها الى المشتري (قوله فان يشاؤ الخ) أي الشريك وفي الحامدية عن
 فتاوى قارى الهداية والمخ له ماداة فباع أحدهما نصيبه وسلمها الى المشتري بغير إذن شريكه فهلك
 عند المشتري فالشريك بخير بين أن يضمن شريكه أو المشتري فان ضمن الشريك جاز به نصف الثمن له
 وان ضمن المشتري رجع بنصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع بما ضمن على أحد كما هو حكم الغاصب
 اه وبه علم أن معنى الضمان هو التسليم الى المشتري بدون إذن الشريك لا مجرد البيع كما قلناه فافهم ووجه
 اخباره وان البائع كالغاصب والمشتري كغاصب الغاصب (قوله وان يكن كل شريك آجر الخ) هذه المسئلة
 سئل عنها الامام الفضلي وأجاب فيها بعدم الرجوع ثم قال يحتمل أن يقال المسئلة آجر يقوم مقام مؤجره فيما
 أنفق فيه رجع على مؤجره وهو أي مؤجره على شريكه ويحتمل أن يقال المسئلة آجر انما رجع على مؤجره
 بالامر وأمره انما يجوز على نفسه لا على غيره فالمسئلة آجر متبرع في نصيب شريكه فلا يرجع على أحد اه
 وناقشه في جامع الفصولين بقوله أقول لو روم المؤجر بنفسه فلو كان له الرجوع على شريكه ينبغي أن يرجع
 المستأجر على مؤجره وهو على شريكه لصحة الامر إذا أمر فيماله فعلة فكأنه روم بنفسه فلامعنى لقوله وأمره
 انما يجوز على نفسه لا على غيره ولولم يكن له الرجوع اذا روم بنفسه لم يجز أمره على حق شريكه والارجوع
 فلا يفيد قوله يقوم مقام مؤجره فالخاصة أن أحد الاحتمالين باطل إلا أن يكون قولان في رجوع المؤجر
 لوروم بنفسه والظاهر أن فيه قولين على ما يظهر مما تقدم ولوروم المؤجر بنفسه يتأتى به ما مر من تفصيل
 المطالبة وتركها والحضور والغيبه وأمر القاضي وعدمه فينبغي أن يكون رجوعه على التفصيل اه قلت
 وهو كلام وجيه لكن تقدم عن فتاوى الفضلي أنه لو أنفق في مرمة الطاحون لم يكن متبرعا ببناءه على أن
 الآتي لا يجبر وهو مخالف للضابط المتقدم كما قدمنا تحريره فالظاهر أن كلام الفضلي هنا مبني على ما ذكره

ويضمن الزارع نقصان
 الارض بالقلع والصواب
 نقصان الزرع وفي قسمة
 الاشياء المشتركة اذا انعدم
 فأبى أحدهما العبارة فان
 احتمل القسمة لاجبر وقسم
 والابني ثم آجره لبر جمع
 ونعناه في شركة المنظومة
 المحيية وفيها

باع شريك شقه لا آخر
 ولو بلا إذن شريك ناظر
 فيما عدا الخلط والاختلاط
 جواز ذلك البيع والتعاطي
 ثم الشريك ههنا لو باع
 حصته من فرس وابناها
 ذلك منه الاجنبي وهلكا
 وكان ذا بغير إذن الشريكا
 فان يشاؤا ضمنوا الشريك أو
 من اشترى منه على ما ذكره
 روا

بان يكن كل شريك آجرا
 حصته جام له من آخر
 كان شخص منهما قد أذنا
 لذلك في تعميها وبالبناء
 الارجوع صاحب المستأجر
 هذا البناء على الشريك

في فتاواه فيرجع لورم بنفسه أو روم مأموره وهو المستأجر لانه أمر بما عاك فله فيرجع المستأجر عليه وهو يرجع على شريكه أما عدم رجوع المستأجر على شريك المؤجر فظاهر لانه أجنبي عنه وقد كتب الشارح هنا على الهامش عند قوله فلا رجوع صاحب المستأجر الخ ما نصه قلت ظاهره انه يرجع على الآخر ذن بقي يرجع بملكه أو بحصته فلا يرجع اه قلت صريح عبارة الفضلي المسألة انه يرجع على الآخر ذن وهو المؤجر وانه يرجع بالكل على الاحتمال الاول وبوجه المؤجر فقط على الاحتمال الثاني لانه جعله متبرعا في نصيب الشريك وإذا قلنا بأنه يثبت للشريك الرجوع فالظاهر أن مأموره يرجع عليه بالكل أما على مقتضى الضابط المار فلا رجوع للشريك ويرجع المأمور عليه بحصته فقط والله تعالى أعلم (قوله لو واحد من الشريكين سكن الخ) قدمنا الكلام على هذه المسألة أول الباب قبيل شركة العقد (قوله بأجرة السكنى) أى ولو لم يعد اللادى تغلل لانه سكن يتأويل ملك فلا أجر عليه نعم لو كان وقفا أو مال يتيم يلزمه أجره شريكه على ما اختاره المتأخرون وهو المعتمد كما سيأتى في كتاب الغصب ان شاء الله تعالى (قوله لكنه الخ) هذا في غير الوقف لان الوقف لا تجرى فيه القسمة ولا المهايأة كما يأتى والله سبحانه وتعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوقف)

هو مصدر وقفت أو فست ومنه الموقف لحبس الناس فيه للحساب وأوقفت لغة رديشة حتى ادعى المازنى انهم لم تعرف من كلام العرب قال الجوهري وليس في الكلام أوقفت الاحرفا واحدا أوقفت على الامر الذى كنت عليه ثم اشتهر في الموقف فقيل هذه الدار وقف ولذا جع على أوقاف وقد قال الشافعى رحمه الله تعالى لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمت وانما حبس أهل الاسلام وفي وقف المنية الرباط أفضل من العتق ثم (قوله ادخال غيره معه في ماله) هذا في الشركة ظاهر وأما في الوقف فلا يتم الا اذا وقف على نفسه وغيره وما في النهر أو وضع حيث قال مناسبتة بالشركة باعتبار أن المقصود بكل منهما ما لا تنفع بما يزيد على أصل المال الا أنه في الشركة على ملك صاحبه وفي الوقف يخرج عنه عند الأكثر اه ح (قوله على حكم ملك الواقف) قدر لفظ حكم تبعاً للاسعار والشربة لالية ليكون تعريفاً للوقف اللازم المتفق عليه أما غير اللازم فانه باق على ملك الواقف حقيقة عنده ولذا قال القهسستانى وشرعا عنده حبس العين ومنع الرقبة المملوكة بالقول عن تصرف الغير حال كونهم مقتصرين على ملك الواقف فالرقبة باقية على ملكه في حياته وملك لورثته بعد وفاته بحيث يباع ويوهب ثم قال ويشكك بالمسجد فانه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع اللهم الا أن يقال انه تعريف للوقف المختلف فيه اه والحاصل أن المصنف عرف الوقف المختلف والشارح قدر الحكم اختياراً اللازم المتفق عليه ولكل جهة هو مولى لها لكن جهة الشارح أرجح من حيث أن المصنف قال هو حبس العين وذلك لا يناسب تعريف غير اللازم اذا حبس فيه لانه غير ممنوع عن بيعه ونحوه بخلاف اللازم فانه محبوس حقيقة وشرائط ما تخفى رموز هذا الشارح الغاضل على الناظرين خصوصاً من هو مولى بالاعتراض عليه فافهم (قوله ولو في الجملة) فيدخل فيه الوقف على نفسه ثم على الفقراء وكذا الوقف على الاغنياء ثم الفقراء لما في النهر عن المحيط لو وقف على الاغنياء وحدهم لم يجز لانه ليس بقربة أما لو جعل آخره للفقراء فانه يكون قربة في الجملة اه وبهذا التعميم صار التعريف جامعاً واستغنى عما زاده فيه الكمال وتبعه ابن كمال من قوله أو صرف منه منتهى الى من أحب وقال ان الوقف يصح لمن يحب من الاغنياء بلا قصد القرية وهو وان كان لا بد في آخره من القرية بشرط التأيد كالفقراء ومصالح المسجد لكنه يكون وقفاً قبل انقراض الاغنياء بلا تصديق اه أفاده في النهر وأجاب في البحر أيضاً بأنه قد يقال ان الوقف على الغنى تصديق بالمنفعة لان الصدقة تكون على الاغنياء أيضاً وان كانت مجازاً عن الهبة عند بعضهم وصرح في النخبة بأن في التصديق على الغنى نوع قربة دون قربة الفقير اه واعترضه ح بان هذا النوع من القرية لو كفى في الوقف لصح الوقف على الاغنياء من غير أن يجعل آخره للفقراء وعلمت تعريجه المحيط بأنه لا يصح

لو واحد من الشريكين سكن
في الدار مدققت من الزمن
فليس للشريك أن يطالبه
بأجرة السكنى ولا المطالبة
بأنه يسكن مثل الاول

لكنه ان كان في المستقبل
يطالب أن يهاين الشريكة
يجاب فافهم ودع التشكيك
(كتاب الوقف)

مناسبتة للشركة ادخال غيره
معه في ماله غير أن ملكه
باق فيها لافيه (هو) لغة
الحبس وشرعا (حبس العين
على) حكم (ملك الواقف
والتصدق بالمنفعة) ولو في
الجملة

مطلب لو وقف على الاغنياء
وحدهم لم يجز

وسياتي قبل الفصل ثلث والجواب الصحيح أن الوقف تصدق ابتداء وانتهاء فلا بد من التصريح بالتصدق على وجه التأييد أو ما يقوم مقامه كما يأتي تحقيقه ولكن إذا جعل أوله على معينين صار كأنه استثنى ذلك من الدفع إلى الفقراء كما صرحوا به ولذا الوقف على بنبيه ثم على الفقراء ولم يوجدا لابن واحد يعطى النصف والنصف الباقي للفقراء لأن ما بطل من الوقف على الابن صار للفقراء لأن الوقف خرج عن ملك الواقف بقوله صدقة موقوفة أبدا فقد ابتداء بالصدقة وختم بها كما قاله الخصاص فعلم أنه صدقة ابتداء ولا يخرج عنه ذلك اشتراط مرفعه معين (قوله والأصح أنه عنده جائز الخ) قال في الاستيعاف وهو جائز عند علماء أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وذكر في الأصل كان أبو حنيفة لا يجيز الوقف فأخذ بعض الناس بظاهر هذا اللفظ وقال لا يجوز الوقف عنده والصحيح أنه جائز عند الكل وإنما الخلاف بينهم في لزوم وعدمه فعنده يجوز جواز الاعارة فتصرف منفعة إلى جهة الوقف مع بقاء العين على حكم ملك الواقف ولو رجع عنه حال حياته جازع الكراهة ويورث عنه ولا يلزم إلا بأحد أمرين إما أن يحكم به القاضي أو يخرج به مخرج الوصية وعندهما يلزم بدون ذلك وهو قول عامة العلماء وهو الصحيح ثم أن أبا يوسف يقول يصير وفقا بمجرد القول لأنه بمنزلة الاعتاق عنده وعليه الفتوى وقال محمد لا إلا بأربعة شروط ستأتي اهـ ملخصا وببحث في الفتح باب إذا لم يزل ملكه عنده قبل الحكم فلفظ حبس لا معنى له لأن له التصرف فيه متى شاء فلم يحدث الوقف إلا مشيئة التصديق بالمنفعة وله أن يترك ذلك متى شاء وهذا القدر كان ثابتا قبل الوقف فلم يبدل لفظ الوقف شيئا وحيث أن الوقف من أخذ بظاهر ما في الأصل صحيح ونظريته في البحر بأن سلب الفائدة مطلقا غير صحيح لأنه يصح الحكم به ويحسب للفقير أن يأكل منه ويثاب واقف به ويتبع شرطه ويصح نسب المتولي عليه وقول من أخذ بظاهر اللفظ غير صحيح لأن طاهره عدم الصحة أصلا ولم يقل به أحد والالزم أن لا يصح الحكم به اهـ قال بل ذكر في الاستيعاف أنه عنده يكون نذرا بأنه تصدق حيث قال وحكمه ما ذكر في تعريفه فلو قال أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة جاز لا زما عند عامة العلماء وعند أبي حنيفة يكون نذرا بالصدقة بعلة الأرض ويبقى ملكه على حاله فإذا مات يورث عنه اهـ أي فيجب عليه التصديق بغلته (قوله على حكم ملك الله تعالى) قدر اللفظ حكم ليفيد أن المراد أنه لم يبق على ملك الواقف ولا انتقل إلى ملك غيره بل صار على حكم ملك الله تعالى الذي لا ملك فيه لاحد سواه والا فالكل ملك لله تعالى واستحسن في الفتح قول مالك رحمه الله أنه حبس العين على ملك الواقف فلا يزول عنه ملكه لكن لا يباع ولا يورث ولا يوهب مثل أم الولد والمدير وحققه بما لا مزيد عليه قالت والظاهر أن هذا مراد شمس الأئمة السرخسي حيث عرفه بأنه حبس المملوك عن التملك من الغير فإن الحبس يفيد أنه باق على ملكه كما كان وأنه لا يباع ولا يوهب (قوله وصرف منفعة على من أحب) عبر به بل قوله والتصدق بالمنفعة لأنه أعم وإلى التعميم أشار بقوله ولو غلبه أذاه حـ لكن علمت أن الوقف على الأعيان وحدهم لا يجوز فالما سب التعبير بالتصدق بالمنفعة ألا أن يراد صرف منفعتها على وجه التصديق (قوله ويلزم) فربيع على ما أفاده التعريف من خروج العين عن ملك الواقف لثبوت التلازم بين اللزوم والخروج عن ملكه بانفاق أئمتنا الثلاثة كما ذكر في الفتح (قوله وعليه الفتوى) أي على قولهما يلزمه قال في الفتح والخفي ترجيح قول عامة العلماء بلزومه لأن الأحاديث والآثار متطابقة على ذلك واستمر على الصحابة والتابعين ومن بعدهم على ذلك فادانرج خلاف قوله اهـ ملخصا (قوله ببر الاحباب) أي من يحب برهم ويطعمهم من قريب أو فقير أجنبي (قوله يعنى بالنية) قيد للثواب إذا لا ثواب بالنية (قوله من أهالها) وهو المسلم المعادل وأما البلوع فليس بشرط لصحة النية والثواب سبيل هو شرطها لصحة التبرع (قوله لا يباح الخ) يعنى قد يكون مباحا كما عبر في البحر والمراد أنه ليس بموضوعا لاعتقابه كالصلاة والحج بحيث لا يصح من الكافر أصلا بل التقرب به موقوف على بقاء القرابة فهو بدونه مباح حتى يصح من الكافر كاعتق والملك يمكن الاعتق أنه قد منه حتى يصح كونه حراما كاعتق لاصنم بخلاف الوقف فإنه لا بد فيه من أن يكون في صورة القرابة وهو معنى

والأصح أنه (عنده) جائز غير لازم كالعارية (وعندهما هو حبسها على) حكم ملك الله تعالى وصرف منفعتها على من أحب ولو غلبه فلا يجوز له إبطاله ولا يورث عنه وعليه الفتوى ابن الكمال وابن الشحنة (وسببه) إرادة محبوب النفس في الدنيا ببر الاحباب وفي الآخرة بالثواب يعنى بالنية من أهلها لأنه مباح بدليل صحته من الكافر وقد يكون واجبا بالنذر

ما يأتي في قوله ويشترط أن يكون قربة في ذاته اذ لو اشترط كونه قربة حقيقة لم يصح من الكافر هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله في تصديقها أو بئنها) خلط الشارح مسألة النذر بالوقف بمسألة ما لو كانت صيغة الوقف نذرا مع أن حكمها مختلف فأما النذر به فقال في البحر والثالث المنذور كل ما قال أن قدم ولدي فعلى أن أقف هذه الدار على ابن السبيل فقدم فهو نذر يجب الوفاء به فان وقفه على ولد غيره ممن لا يجوز دفع زكاته اليهم جاز في الحكم ونذره باق وان وقفه على غيرهم سقط وانما صح النذر لان من جنسه واجبا فانه يجب أن يتخذ الامام للمسلمين مسجدا من بيت المال أو من مالهم ان لم يكن لهم بيت مال كذا في فتح القدير وأما مسألة ما لو كانت صيغة الوقف نذرا فقال في البحر قبل هذا التاسع لو قال هي للسبيل ان تعارفوه وقفهم وبدل الفقراء كان كذلك والاستئثار فان قال أردت الوقف صار وقفه لانه محتمل لفظه أو قال أردت معنى صدقة فهو نذر في تصديقها أو بئنها وان لم ينو كانت ميراثا ذكره في النوازل اه ح قلت صيغة النذر بالوقف التي ذكرها في البحر غير متعينة فليكن الشارح أشار الى صيغة غيرها تشمل المسائلين كأن قال ان قدم ولدي فعلى أن أجعل هذه الدار للسبيل وحينئذ فان أراد بالسبيل الصدقة كانت كذلك وفرد ذكر حكمها بقوله في تصديقها أو بئنها وان أراد الوقف أو كان متعارفا كانت وقفه أو فاد حكمها بقوله ولو وقفها لخدمته ونظر الشارح واجازه في التعبير يفوق ذلك كما لا يخفى على من مارس كتابه فافهم (قوله جازي الحكم) أي صح الوقف في حكم الشرع لصدوره من أهله في محله وصح تعيينه الموقوف عليه لانه لا يسقط به النذر لان الصدقة الواجبة لا بد أن تكون لله تعالى على الخالص وصرفها الى من لا يجوز شهادته له فيه نفع له فلم تخلص لله تعالى كما لو صرف اليه الكفارة والزم كاتو وقعت صدقة وبقيت في ذمته (قوله وبهذا) أي بما ذكر من أنه يكون قربة بالنية ومباحا بدونها واجبا بالنذر (قوله وحكمه) أي الاثر المترتب عليه (قوله ما صرف في تعريفه) أي من أنه تصدق بالمنفعة (قوله ومحل المال المتقوم) أي بشرط أن يكون عقارا أو منقولا فيه تعامل كما سيأتي بيانه ثم رأيت هذا مسطورا في الاسعاف (قوله وركنه الالفاظ الخاصة) وهي ستة وعشرون لفظا على ما بسطه في البحر ومنها ما في الفتح حيث قال فرع يثبت الوقف بالضرورة وموردنه أن يوصى بغلة هذه الدار للمساكين أبدا أو لفلان وبعده للمساكين أبدا فان الدار تصير وقفها بالضرورة والوجه أنها كقوله ادامت فقد وقفت داري على كذا اه أي فهو من المعلق بالموت وسيأتي الكلام عليه وانه كوصية من الثلث وذكروا في البحر محلها وقال اشترطوا من غلة داري هذه كل شهر بعشرة دراهم خبز او فرقوه على المساكين صارت الدار وقفا اه وعزاه لاذنخيرة وبسط الكلام عليه في أنفع الوسائل وقال لا أعلم في المسئلة خلافا بين الاصحاب قات ومقتضاه أن الدار كلها تصير وقفها من ثلث ماله ويصرف منها الخبز الى ما عينه الواقف والباقي الى الفقراء لانهم مصرف الوقف في الاصل مالم ينص على غيرهم ونظيره ما قدمناه لو وقف على أولاده وليس له الاولاد واحد فله النصف والباقي للفقراء وقد سئل عن نظير هذه المسئلة في رجل أوصى أن يؤخذ من غلة داره كل سنة كذا دراهم يشتري بها زيت لمسجد كذا ثم باع الورثة الدار وشرطوا على المشتري دفع ذلك المبلغ في كل سنة للمسجد فأتيت بعدم صحة البيع وبأنها صارت وقفها حيث كانت تخرج من الثلث (قوله واكتفى أبو يوسف بلفظ موقوفة الخ) أي بدون ذكر تأييد أو ما يدل عليه كلفظ صدقة أو لفظ المساكين ونحوه كالسجد وهذا اذا لم يكن وقفه على معين كزيد أو أولاد فلان فانه لا يصح بلفظ موقوفة لما فاة التعيين للتأيد ولذا فرق بين موقوفة وبين موقوفة على زيد حيث أجاز الاول دون الثاني نعم تعيين المسجد لا يضر لانه مؤبد وسيأتي تمامه قال في البحر لا يصح أي موقوفة بقا الا عند أبي يوسف فانه يجعلها بمجرده هذا اللفظ موقوفة على الفقراء واذا كان مفيدا لخصوص المصروف أعني الفقراء لزم كونه مؤبدا لان جهة الفقراء لا تمقطع قال الصدر الشهيد ومشايخ بلخ بفتون بقول أبي يوسف ونحن نفتي به أيضا المكان العرف لان العرف اذا كان بصرفه الى الفقراء كان كالتصميم عليهم اه قلت وهذا بناء على أن ذكر التأيد أو ما يدل عليه

في تصديقها أو بئنها ولو وقفها على من لا يجوز له الزكاة جاز في الحكم وبقي نذره وبهذا عرف مصنفه وحكمه ما صرف في تعريفه (ومحل المال المتقوم وركنه الالفاظ الخاصة كما رضى هذه) صدقة موقوفة مؤبدة على المساكين ونحوه من الالفاظ كوقوفه لله تعالى أو على وجه الخير أو البن واكتفى أبو يوسف باللفظ موقوفة فقط قال الشهيد ونحن نفتي به للعرف

مطاب قد يثبت الوقف بالضرورة

غير شرط عنده كما سيأتي بيانه (قوله وشرطه شرط سائر التبرعات) أفاد أن الواقف لا بد أن يكون مالكا له وقت
الوقف ملكا باتا ولو بسبب فاسد وأن لا يكون محجورا عن التصرف حتى لو وقف العاصب المعصوب ولم يصح
وإن ملكه بعد بشرائه أو صلح ولو أجاز المالك وقف فضولي جاز وصح وقف ما شرأ فاسدا بعد القبض وعاليه
القيمة للبائع وكالشرء الهبة الفاسدة بعد القبض بخلاف ما لو اشترى بخيارا للبائع فوقفها وإن أجازا للبائع
بعده وينقض وقفه استحق ذلك أو شفعة وإن جعله مسجدا أو وقف مريض أحاط دينه بماله بخلاف صحيح
وسياقي تمامه مع حكم وقف المرهون قبيل الفصل وكذا وقف محجور لسلفه أو دين كذا أطلقه الخصاص قال
في الفتح وينبغي أنه إذا وقفها المحجور لسلفه على نفسه ثم على جهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي يوسف وهو
الصحيح عند المحققين وعند الكل إذا حكم به حاكم اه قال في البحر وهو مدفوع بأن الوقف تبرع وهو
ليس من أهله وفي النهر يمكن أن يجاب بأن الممنوع التبرع على غيره لا على نفسه كما هنا واستحقاق العسيرة
انما هو بعدموته (قوله وأن يكون قرية في ذاته) أي بأن يكون من حيث النظر إلى ذاته وصورته قرية
والمراد أن يحكم الشرع بأنه لو صدر من مسلم يكون قرية جلا على أنه قصد القرية لكنه يدخل فيه مال وقف
الذي على حج أو عمرة مع أنه لا يصح ولو أجرى الكلام على ظاهره لا يدخل فيه وقف الذي على الفقراء لأنه
لا قرية من الذي ولو جعل على أن المراد ما كان قرية في اعتقاد الواقف يدخل فيه وقف الذي على بيعته مع أنه
لا يصح فتعين أن هذا شرط في وقف المسلم فقط بخلاف الذي لم يفي البحر وغيره أن شرط وقف الذي أن يكون
قرية عندنا وعندهم كالوقف على الفقراء أو على مسجد القدس بخلاف الوقف على بيعته فإنه قرية عندهم فقط
أو على حج أو عمرة فإنه قرية عندنا فقط أفاد أن هذا شرط لوقف الذي فقط لأن وقف المسلم لا يشترط كونه
قرية عندهم بل عندنا كوقفنا على حج وعمرة بخلافه على بيعته فإنه غير قرية عندنا بل عندهم (قوله معلوما)
حتى لو وقف شيئا من أرضه ولم يسمه لا يصح ولو بين بعد ذلك وكذا لو قال وقفت هذه الأرض وهذه نعم لو
وقف جميع حصته من هذه الأرض ولم يسم السهام جاز استحسانا ولو قال وهو ثلث جميع الدار فأداهو
النصف كان الكل وثمما كفي الخاتمة نهر أي كل النصف وفي البحر عن المحيط وقف أرضا فيها أشجار
واستثنائها لا يصح لأنه صار مستثنا الأشجار بمواضعها فيصير الداخل تحت الوقف مجهولا (قوله منجزا) مقابله
المعلق والمضاف (قوله لا معلقا) كقوله إذا جاء غدا أو إذا جاء رأس الشهر أو إذا كتبت فلانا فأرضي هذه صدقة
موقوفة أو أن شئت أو أحببت يكون الوقف باطلا لأن الوقف لا يحتمل التعاقب بالخطار لكونه مما لا يخلف به
كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لأنه يحتمل ويخلف به ولو قال إن كتبت فلانا إذا قدم أو إن برئت من مرضي
هذه فأرضي صدقة موقوفة يلزمه التصديق بعينها إذا وجد الشرط لأن هذا بمنزلة المذر والبيعي اسعاف (قوله
الابكائن) أو وجود المال فلا ينافي عدم محتمله معلقا بالموت قال في الاسعاف ولو قال إن كانت هذه الأرض في
مالي فهي صدقة موقوفة فإن كانت في مالي وقت التكلم صح الوقف والأفلاان التعليق بالشرط
الابكائن تنجز (قوله ولا مضافا) يعني إلى ما بعد الموت فقد نقل في البحر أن مجدانص في السير الكبير أنه إذا
أضيف إلى ما بعد الموت يكون باطلا عند أبي حنيفة اه نعم سياقي في الشرح أنه يكون وصية لازمة من الثلث
بالموت لا قبله أما لو قال داري صدقة موقوفة غدا فإنه صحيح كالجزم به في جامع الفصولين وأقره في البحر والبحر
وسيد كره المصنف قبيل باب الصرف فمراد الشارح بالمضاف الأول فلا غلطا في كلامه فافهم (قوله ولا موقتا)
كما إذا وقف داره يوما أو شهرا قاله الخصاص وفصل هلال بين أن يشترط رجوعها إليه بعد الوقت فيبطل والا
ولا وظاهر الخاتمة اعتماده بحر ونهر وبأني تمامه عند قول المصنف وإذا وقفته بطل (قوله ولا بخيار شرط)
معلوما كان أو مجهولا عند مجرد صححه هلال اسعاف وفي ط عن الهندية وصح اشتراطه ثلاثة أيام عند
الثاني ومحل الخلاف في غير وقف المسجد حتى لو اتخذ مسجدا على أنه بالخيار جاز والشرط باطل اه (قوله
ولا ذكره اشتراط بيعه الخ) في الخصاص لو قال على أن لي أخراجها من الوقف إلى غيره أو على أن أهبها

وشرطه شرط سائر التبرعات
تحرية وتكليف (وان
كون) قرية في ذاته معلوما
منجزا) لا معلقا بالابكائن ولا
مضافا ولا موقتا ولا بخيار
رط ولا ذكره اشتراط
به وصرف ثمنه حاجته
نذكره

وأن تصدق بثمنها أو على أن أهملها لمن شئت أو على أن أرهنها متى بدى وأخرجها عن الوقف بطل الوقف
ثم ذكر أن هذا في غير المسجد أما المسجد لو اشترط إبطاله أو بيعه صح وبطل الشرط قلت ولو اشترط في
الوقف استبداله صح وسيأتي بيانه * (تتمة) * لا يشترط قبول الموقوف عليه لو غير معين كالفقراء فلو
لشخص بعينه وآخره للفقراء اشترط قبوله في حقه فإن قبله فالعلة له وإن رده فالفقراء ومن قبل ليس له الرد
بعده ومن رده أول الأمر ليس له القبول بعده وتعمم الفروع في الاستعاف والبر ولا يشترط أيضا وجود
الموقوف عليه حين الوقف حتى لو وقف على مسجد دهيأ مكانه قبل أن يبنيه فالصحيح الجواز كما سيأتي ولا
تحديد العقار بل الشرط كونه معلوما خلافا لما يؤولهمه كلام القنية والفتح نعم هو شرط الشهادة وسنذكر
تمامه عند قوله ولو وقف العقار بغيره (قوله بطل وقفه) هو المختار جامع الفصولين وغيره (قوله فقتل أو
مات) أما ما أسلم صح كفى البحر (قوله أو ارتد المسلم بطل وقفه) ويصير ميراثا سواء قتل على رده أو مات
أو عاد إلى الإسلام إلا أن أعاد الوقف بعد عودته إلى الإسلام ويصح وقف المرتدة لأنها لا تقتل بحر وفي هذه
المسئلة الاختلاف في الآية داء لا في البقاء عكس القاعدة فإن الردة المقارنة للوقف لا تبطله بل يتوقف بخلاف
الطائفة فانهم اتبعوا ما هـ ط وسيأتي تمام الكلام على ذلك قبيل الفصل الآتي (قوله ولا يصح وقف
مسلم أو ذمي على بيعة) أما في المسلم فله عدم كونه قربة في ذاته وأما في الذمي فاعدم كونه قربة عندنا وعندكم كما مر
أفاده ح لكن هذا إذا لم يجهل آخره للفقراء على الفتح ولو وقف أي الذمي على بيعة مثلا فاذا خربت يكون
للفقراء كان للفقراء ابتداء ولو لم يجهل آخره للفقراء كان ميراثا عنه نص عليه الخصاص في وقفه ولم يحل فيه
خلافا هـ ومثله في الاستعاف ويظهر منه أن في عبارة البحر سقط ما ثبت قال ولو وقف على بيعة فاذا خربت
كان للفقراء لم يصح وكان ميراثا لأنه ليس بقربة عندنا هـ قلت وينبغي أن يصح وقفه على الفقراء مطلقا
على قول أبي يوسف المفتي به وهو عدم اشتراط التصريح بالتأييد كما مروى يأتي إلا أن يحجب بان التقييد بالبيعة
ينافي التأييد كما قدمناه نرى افتأمل (قوله أو حربي) لا ما قدمه بناعن برهم ط (قوله قبل أو مجوسي) أشار
إلى أن الصحيح صحة الوقف عليه ابتداء كما اختاره في القنية وفي الاستعاف لو وقف نصرا في مثله على مساكين
أهل الذمة جاز صرفها لمساكين اليهود والمجوس الكونهم من أهل الذمة ولو عين مساكين أهل دينه تعينوا
ولو صرفها القيم إلى غيرهم ضمن وإن كان أهل الذمة ملزمة واحدة تعين الوقف بمن يعينه الواقف (قوله على
المذهب) فيه رد على الطرسوسي حيث شمع على الخصاص بأنه جعل الكفر سبب الاستحقاق والإسلام سبب
الحرمان قال في الفتح ولا نعلم أحدا من أهل المذهب تعقب الخصاص غيره وهذا لعدم من الفقه فان شرائط
الواقف معتبرة إذا لم تخالف الشرع وهو مالك فله أن يجعل ماله حيث شاء ما لم يكن معصية وله أن يخص صنفا
من الفقراء ولو كان الوضع في كاهم قربة ولا شك أن التصديق على أهل الذمة قربة حتى جاز أن يدفع إليهم
صدقة الفطرا والكفارات عندنا فكيف لا يعتبر بشرطه في صنف دون صنف من الفقراء أرايت لو وقف على
فقراء أهل الذمة ولم يذ كر غيرهم أليس يحرم منه فقراء المسلمين ولو دفع المتولى إلى المسلمين ضمن فهذا منسأله
والإسلام ليس سببا للحرمان بل الحرمان لعدم تحقق سبب ناكه لهذا المال وهو إعطاء الواقف المالك
هـ (قوله والمالك يزول) أي ملك الواقف فيصير الوقف لازما لا تطاق على التلازم بين الزوم والخروج عن
ملكه كما قدمناه عن الفتح (قوله بأربعة) هذا على قول الإمام لكن فيه أنه بالثاني والثالث لا يزول الملك فيه
عند الإمام حتى كان له الرجوع عنه مادام حيا كما سيأتي عليه الشارح (قوله بأربعة مسجد) عبر بالافراز لأنه
لو كان مشاعا لا يصح إجماعا أو أفاداه يلزم بلا قضاء (قوله وقضاء القاضي) أي قضائه بلرومه كفى الفتح وعبر
في موضع آخر بـ له بقوله أي بخروجه عن ملكه وكل صحيح لما قدمناه عنه آفغان التلازم بين الخروج
واللزوم * (تنبيه) * قال العلامة ابن الغرس في الفواكه البدرية قالوا القضاء بصحة الوقف لا يكون قضاء
بلرومه وتوجيهه أن الوقف جائز غير لازم عند الإمام لازم عندهما فإذا قضى القاضي بصحته احتمل أن يكون

مطابق في وقف المرتد والكافر

بطل وقفه برأيه وفي الفتح
لو وقف المرتد فقتل أو مات
أو ارتد المسلم بطل وقفه ولا
يصح وقف مسلم أو ذمي على
بيعة أو حربي قبل أو مجوسي
وحاز على ذمي لأنه قربة حتى
لو قال على أن من أسلم من
ولده أو انتقل إلى غير
النصر أيسة فلا شيء له لزم
شرطه على المذهب (والمالك
يزول) عن الموقوف
بأربعة بأفراز مسجد كما
سيجيء (بقضاء القاضي)

مطالب شرائط الواقف معتبرة
إذا لم تخالف الشرع

فرضي بذلك على مذهبه ولا معنى الجواز هنا الا العصة ولا يلزمها لزوم في لزوم الوقت الى التصريح
بذلك وفيه نظار وجهه أن الامام لم يقل يكون الوقف جائزا غير لازم مطلقا بل هو عند لازم اذا علقه الواقف
بالموت أو قضى به القاضي ولا شك أن القضاء بجهة الوقف قضاء بالوقف فيكون القضاء بجهة مقتضى اللزوم
فلا يحتاج الى التصريح باللزوم في القضاء به فليتأمل اهـ كلام اس العرس وحاصله أن القضاء بجهة
كالقضاء بلزومه أو بخروجه عن ملكه وفيه نظار لانهم اتفقوا على صحة الوقف بمجرد القول وانما الخلاف في
اللزوم فالامام لا يقول به وقد تقرر أن كل مجتهد فيه اذا حكم به حاكم يراه نفذ حكمه وصار جمعا عليه فليس
لحاكم غيره نقضه والوقف من هذا القبيل فاذا حكم بلزومه حاكم يراه لازم انفاقا وارفع الخلاف أما لو حكم
بأصل الصحة فلا لازم اليست محصل الخلاف ولا نسلم أنها تستلزم اللزوم والالم يكن خلاف فيه مع أنه ثابت
فقولهم يلزم عند الامام بالقضاء معناه بالقضاء بلزومه أو بخروجه عن ملكه كما سأل أما لو حكم بالصحة بأن وقع
الزراع فيها فقط بأن ادعى عبده تعليق عتقه على وقفه أرضه فأنكر المولى صحة الوقف لكونه علقه بشرط
مثلا فثبت العبد أنه علقه بكائن حكم الحاكم بجهة فهو صحيح ولا يستلزم اللزوم لانه ليس محل النزاع هذا
ما ظهر للفكر الفاتر قد براه (قوله لانه مجتهد فيه) أي انه يسوغ فيه الاجتهاد والاختلاف بين الامة فيكون
الحكم فيه رافعا للخلاف كما قلنا وهذا تعليل لزوال الملك ولزومه عند الامام القائل بعدم ذلك فافهم (قوله
وصورته) أي صورة قضاء القاضي بلزومه (قوله أن يسلم) أي يسلم الواقف وقفه بعد أن نصب له متوليا
(قوله ثم يظهر الرجوع) أي يدعى عند القاضي أنه رجع عن وقفه ويطلب رده اليه لعدم لزومه ويختص
المتولى من رده اليه فيحكم القاضي بلزومه فيلزم عند الامام أيضا لارتفاع الخلاف بالقضاء (قوله لا المحكم)
فان الصحيح أن يحكمه لا يرتفع الخلاف وللقاضي أن يبطله بحج عن الحائض ومثله في الاسعاف خلافا لما
صح في الجوهرة * (تنبيه) * قال في الاسعاف ولو كان الواقف مجتهدا يرى لزوم الوقف فامضى رأيه فيه وعزم
على زوال ملكه عنه أو مقلدا فسأل فأتى بالجواز فقبله وعزم على ذلك لزم الوقف ولا يصح الرجوع فيه وان
تبدل رأى المجتهد وأفتى المقلد بعدم اللزوم بعد ذلك اهـ فهذا مما يراى ادعى ما يلزم به الوقف لكن قال في
النهر بعد نقله الظاهر ضعفه اهـ أي لخالفه لقول المتون يزول بقضاء القاضي وأيضافا العبر لرأى الحاكم
فاذا رفع اليه حكم يحكم فيه برأيه لا برأى الخصم والظاهر أن ما في الاسعاف صحيح بالنسبة الى الديانة لان
المجتهد اذا تعبر رأيه لا ينقض ما مضاه أولا وكذا المقلد في حادثة ليس له الرجوع فيها بغيره بجهة
أما لو رفعت حادثة ذلك المجتهد أو المقلد الى حاكم آخر فانه يحكم برأى نفسه كما قلنا ولذا قال ولا يصح الرجوع
فيه ولم يقل ولا يصح الحكم بخلافه فاعتنم هذا التحريم (قوله وسيجىء) أي في أول الفصل الآتي (قوله أن
البينة تقبل بلا دعوى) أي في الوقف لان حكمه هو التصديق بالعله وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى
يصح القضاء بالشهادة من غير دعوى بحج عن المحيط وأشار به هذا الى أن ما من تصور بالدعوى غير
لازم لكن قال الخبير الرملى الكلام في الحكم الراجع للخلاف لا الحكم بثبوت أصله فانه غير محتاج الى الدعوى
عند البعض وأما الحكم باللزوم عند دعوى عدمه فلا يرفع الخلاف الا بعد تمام الدعوى فيه ليمبر في حادثة
اذ المتنازع فيه حيثما اللزوم وعدمه فيرفع الخلاف اهـ (قوله قضاء على الكافة الخ) أي لا على المتضى
عائيه فقط كما في دعوى الملك فانه لو ادعى على ذى اليد أن هذا ملكه وحكم به القاضي تسمع دعوى رجل آخر
على المدعى بأنه ملكه بخلاف ما اذا حكم لانسان بالحريه ولو عاوضة أو من كاح امرأة أو ناسب أو بولا عتاقة
فانه لا تسمع دعوى آخر عليه فانه في هذه الاربعه تصاع على كافة الناس كما أفاده في البحر وسحقى في باب
الاستحقاق (قوله ورحم المصنف) حيث قال ونافى أنه يقتضى ويعول عليه لما فيه من صواب ادعى عن
التعرض اليه بالحيل والتلايس والدعوى المقتضية قصد الاطالة ولذا في من الدفع للوقف وقد صرح صاحب
الحاوى القدسي بأنه يفتى بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختار العلماء فيه حتى نقضت الاحارة عند الزيادة

لانه مجتهد فيه وصورته ان
يسلمه الى المتولى ثم يظهر
الرجوع عن المفتى معزيا
لافتح (المولى من قبل
الاساطمان) لا المحكم
وسيجىء أن البينة تقبل
بلا دعوى ثم هل القضاء
بالوقف قضاء على الكافة
ولا تسمع فيه دعوى ملك
آخر ووقف آخر أم لا فتسمع
أفتى أبو السعد مفسر
الروم بالاول وبه جزم في
المقاومة المحيية ووجه
المصنف صونا عن الحيل
لا بطاله لانه نقل بعده عن
البحر

الفاحشة نظرا للوقف وصيانة لحق الله تعالى وإبقاء للخيرات اه ط (قوله أن المعتمد الثاني) قال شيخنا حفظه الله تعالى ينبغي الاقتناع بهذا أن طرف الوقف بالحيل لانه قد يقف بمقار غير موقوفة قضى القاضي بلزومه لدفع دعوى مالكة والافيتى بالاول اه وهو حسن وفيه جمع بين القولين (قوله أو بالموت الخ) معطوف على قوله بقضاء ومقتضاء أنه يزول الملك به وهو ضعيف كما أشار اليه الشارح قال في الهداية وهذا أي زوال الملك في حكم الحاكم صحيح لانه قضاء في فصل بجهته فيه أمافي تعليقه بالموت فالصحيح أنه لا يزول ملكه الا أنه تصديق بما فيه مؤبدا فيصير بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبدا فيلزم اه والحاصل أنه اذا علق بموته فالصحيح أنه وصية لازمة لكن لم يخرج عن ملكه فلا يتصور التصرف فيه يبيع ونحوه بعدموته لما يلزم من ابطال الوصية وله أن يرجع قبل موته كسائر الوصايا وانما يلزم بعدموته بحج ومثله في الفسخ ومحصل هذا أن المعلق بالموت لا يكون وقفا في الصحيح فلا يزول به الملك قبل الموت ولا بعده بل يكون وصية لازمة به - مدحه حتى لا يجوز التصرف به لا قبله حتى جاز له الرجوع عنه وهذا معنى قول الشارح فالصحيح أنه كوصية الخ فانه قصد به تحويل كلام المصنف لان كلامه فيما يزول به الملك لا فيما يلزم ولا ينافي هذا ما قدمناه من الاتفاق على التلازم بين اللزوم والخروج عن الملك لان ذلك في الوقف وأما المعلق بالموت فليس ونظرا كما علمت ولا يلزم من لزومه وصية أن يخرج عن الملك (قوله فالصحيح أنه كوصية) قد علمت أنه تحويل لكلام المصنف لا تفريع قال في الفسخ وانما كان هذا هو الصحيح لما يلزم على مقابله من جواز تعليق الوقف والوقف لا يقبل التعليق بالشروط اه واعتراضه المأوى بأنه تعليق بكائن وهو كالتجزئة قلت قد مننا أن المراد بالسكان الحقق وجوده للحال فادهم (قوله ولولو ارثه الخ) أي يلزم من الثلث ولو كان وقفا على وارثه وان رددوه أي الورثة الموقوف عليهم أو وارث آخر في البحر عن الظاهر بيرية امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم على أولادهن وأولاد أولادهن أبدا ما تناسلوا فاذا انقرضوا للفقراء ثم ماتت في مرضها وخلفت بنتين واختلاب والاخت لا ترضى بما صنعت ولا مال لها سوى المنزل جاز الوقف في الثلث ولم يجز في الثلثين فيقسم الثلثان بين الورثة على قدر سهامهم ويوقف الثلث فإخرج من غلته قسم بين الورثة كلهم على قدر سهامهم ما عاشت البنات فاذا ماتتا صرفت العلة الى أولادهما وأولاد أولادهما كما شرط الواقعة لاحق للورثة في ذلك رجل وقف دارا له في مرضه على ثلاث بنات له وليس له وارث غيره قال الثلث من الدار وقف والثلثان مطلق يصنعن به ما شئن قال الفقيه أبو الليث هذا اذا لم يجز أما اذا أجزن صار الكل وقفا عليهم اه وهذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد - عاف أي لانه مشاع حيث وقفه على الثلاثة ولم يقسمه كما يفهم من كلام الاسعاف (قوله لكنه يقسم) أي اذا رددوه يقسم الثلث الذي صار وقفا أي تقسم غلته كالثلثين فتصرف مصرف الثلثين على الورثة كلهم مادام الموقوف عليهم حيا أما اذا مات تقسم غلة الثلث الموقوف على من يصير له الوقف كما علمت وبقي ما لو مات بعض الموقوف عليهم فانه ينتقل سهمه الى ورثته ما بقي أحد من الموقوف عليه حيا كفي الاسعاف (قوله بقول البرازي) عبارة أرضي هذه وفوفة على أبي فلان فان مات فعلى ولدي وولد ولدي ونسلي ولم تجز الورثة فهي ارث بين كل الورثة مادام الاس الموقوف عليه حيا فاذا مات صار كلها للنسل اه (قوله أي حكما) اعلم أن خبر المبتدأ وهو قول مدلول أي التفسيرية فكأنه قال مفسر بالارث حكما وحكما يميز عن الارث المقدر وحاصله أن المراد أنه ارث من جهة الحكم أي من حيث انه يقسم كالارث على الطريقة الشرعية مادام الموقوف عليه حيا والابن الحقيقة الثالث وقف والباقي ملك (قوله لا يخل في عبارته) أي عبارة البرازي وهذا جواب عن قول البحر هي عبارة غير صحيحة لما مر عن الظاهرية أن الثلثين ملك والثالث وقف وأن غلة الثلث تقسم على الورثة مادام الموقوف عليه حيا اه قلت والظاهر أن الاعتراض على عبارة البرازي من وجهين الاول ما مر من قوله فهي ارث وجوابه ما علمت من أنها ارث حكما أي حصص الوقف فقط والثاني قوله فاذا مات صار كلها للنسل فانه غير صحيح أيضا لان الذي يصير للنسل هو

ان المعتمد الثاني وصححه في الفواكه البدوية وبه أفنى المصنف (أو بالموت اذا علق به) أي بموته كذا مات فقد وقفت دارى على كذا فالصحيح أنه كوصية تلزم من الثلث بالموت لا قبله قلت ولولو ارثه وان رددوه لكس يقسم كالثلثين فنقول البرازي انه ارث أي حكما فلا يخل

مطلب في وقف المريض

قوله قال الثلث من الدار وقف الخ أي لان الوقف في المرض وصية فتتضمن الثلث فقط الا باجازه لكن صرحوا بان الوصية للوارث لا تجوز ولعل مرادهم ان وجد المنار ع وهو الوارث الاخر لعلق حقه فان لم يوجد تجوز بلا اجازة لكن قد يقال اذا لم يوجد غيره فلم لا يجوز في الكل بل توقف جوازها في الثلثين على الاجازة وقد يجب أن الشارع لم يجعل للموصي حقا بما زاد على الثلث فلم تجز في الزائد وان كانت للوارث بلا منازع الا اذا اذا أجازها هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم اه منه

الثالث الموقوف أما الثلثان فهما ملك للورثة حيث لم يجز وأما الذي يظهر في الجواب عن الوجهين أن الضمير في قوله فهي ارث راجع إلى غلة الثلث الموقوف وكذا ضمير قوله صار كلها للنسل أو يقال مراده ما إذا كانت الأرض كلها تخرج من الثلث فإنما حيث تنقسم ميركها وقفاً وحيث لم يجز واتقسم غلتها كالارث ثم بعد موت الابن تصير كلها للنسل يؤيد ما قلنا ما في البرازية أيضاً وقف أرضه في مرضه على بعض ورثته فإن أجاز الورثة فهو كما قالوا في الوصية ببعض ورثته والأفان كانت تخرج من الثلث صارت الأرض وقفاً والافقة سداً مخرج من الثلث يصير وقفاً ثم تقسم جميع غلة الوقف ما جاز به الوقف وما لم يجز على فرائض الله تعالى مادام الموقوف عليه أو أحدهم في الأحياء فإذا انقضوا كلها تصير غلة الأرض إلى الفقراء إن لم يوص الواقف إلى واحد من ورثته ولومات أحد من الموقوف عليهم من الورثة وبقي الآخر ونفان الميت في قسمة الغلة مادام الموقوف عليهم أحياء كأنه حتى يقسم ثم يحمل سهمه ميراثاً لورثته الذين لأحصة لهم من الوقف اهـ (بني لو وقفها في مرضه ثم مات عن زوجة ولم تجز في البحر ينبغي أن يكون لها السدس والباقي وقف لما في وصايا البرازية لومات عن زوجة وأوصى بكل ماله لرجل فإن جازت فالكل له والأفان سدس لها وخمسة الأسداس له لأن الموصى له يأخذ الثلث أو الباقي أربعة تأخذ الربع والثلاثة الباقية له فكل له خمسة من ستة اهـ ولا شك أن الوقف في مرض الموت وصية اهـ (قوله فاعترضوا الوارث المخ) قال في البحر والحاصل أن المريض إذا وقف على بعض ورثته ثم على أولادهم ثم على الفقراء فإن أجاز الوارث الآخر كان لكل وقفاً واتباع الشرط والا كان الثلثان ملكين للورثة والثالث وقف مع أن الوصية للبعض لا تنفذ في شيء لأنه لم يتمحض للوارث لأنه بعده اعبره فاعترض العبر بالنظر إلى الثلث واعتبر الوارث بالنظر إلى غلة الثلث الذي صار وقفاً لا يتبع الشرط مادام الوارث حياً وانما تقسم غلة هذا الثالث على فرائض الله تعالى فإذا انقض الوارث الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث اهـ (قوله بالنظر للعلمة) ولهذا الاعتبار فيهما كالثلثين اهـ ح (قوله والوصية) بالنصب عطف على قوله الوارث أي واعتبروا الوصية بالنظر لغيره وكان حق العبارة أن يقول واعتبروا الغير بالنظر إلى الوصية أي إلى لزومها ط (قوله وان ردوا) أي الورثة أي بقيتهم ط وكذا ورد كلهم كأنهم من الظهيرية (قوله وان لم تنفذ لوارثه) الاوضح أن يقول له دم بغاذه لوارث ويكون غلة لقوله والوصية بالنظر لغيره يعني اعتبر الغير في لزوم الوصية لعدم بغاذه لوارث ط (قوله لانهم لم يتمحضوا له) غلة لقوله واعتبروا الوصية ح (قوله ففهم) أمر بالفهم لافقة المقام ثم اعلم أن ما ذكره الشارح من قوله قلت إلى هنا ليس هذا محله لأن خروج الملك بالقضاء أو بالتعليق بالموت تفريع عن قول الامام أو بيان لمسئلة اجماعية كما يأتي عن النهروما ذكره هنا مصور في مسئلة الوقف في المرض فكان عليه أن يذكره آخر الباب عند الكلام على وقف المريض لأن ذكره هنا يوهم أن الوقف في المرض يلزم عند الامام نظير التعليق بالموت وليس كذلك ففي البحر عن الهداية ولو وقف في مرضه قال الطحاوي هو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح أنه لا يلزم عند أبي حنيفة وعندهما يلزم إلا أنه يعتبر من الثلث والوقف في الصحة من جميع المال اهـ والحاصل أن ما ذكره الشارح صحيح من حيث الحكم لكنه على قواهم ما هو كلامهم اعتماداً على قول الامام الذي الكلام فيه فلا في الصحيح كما علمته من عبارة البحر والعجب من من قال صدر عبارة البحر المذكورة لم ينظر تمامها فافهم ثم هذا بخلاف ما إذا أوصى أن تكون وقفاً بعد وفاته فإنه الرجوع لأنه وصية بعد الموت والذي يحزه في مرضه يصير وقف السدس إذا رعى من مرضه فافهم في الحصاف (قوله أو بقوله الخ) ذكر الحياة والموت غير قريب إلا عناء التأنيدهم قال في الإسماعيل وقول أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة جازة دعاه العلماء إلا أن محمداً اشترط التسمية إلى المتولي واختاره جماعة وعند الامام يكون نذراً بالصدقة لعله الأرض ويبقى ملكه على حاله فادامات تورث عنه اهـ (قوله فانه حائز عندهم) أي عند أئمتنا الثلاثة وهذا أيضاً تحويل لكلام المصنف عن ظاهره أصلاً حاله لأن كلامه فيها

في عبارته فاعترض والوارث بالنظر للعلمة والوصية وان ردوا بالنظر للغير وان لم تنفذ لوارثه لانهم لم يتمحضوا له بل لغيره بعده فافهم (أو بقوله وقفها في حياتي وبعد وفاتي مؤبداً) فإنه

جاءت عندهم لكن عند

الامام مادام حيا وتندر
بالصدق بالغلة فعليه الوفاء
وله الرجوع ولولم يرجع حتى
مات جاز من الثالث قلت في
هذين الامرين له الرجوع
مادام حيا غنيا أو فقيرا بامر
قاض أو غيره شرنا لاية
فقول الدرر لو اقتصر بفسخه
الفاضل لو غير مسجل منظور
فيه (ولا يتم الوقف) حتى
يقبض (لم يقبل للمتولي
لان تسليم كل شيء بما يليق
به ففي المسجد بالافراز وفي
غيره بنصب المتولي وتسليمه
ايام ابن كمال (ويفرز) فلا
يجوز وقف مشاع يقسم
خلاف الثاني (ويجعل آخره
لجهة) قرية (لا تقطع)
مطلب شروط الوقف على
قولهما

٣ مطلب في الكلام على
اشترط التأيد

٣ (قوله وهو أبو يوسف لم
يشترطه تأمل) قال شيخنا
لكن يأتي في الشارح نقل
الاجماع عن الرباعي على صحة
جعل الوقف نفسه فيما يمكن
ناقش الرباعي العلامة قائم
في حكاية الاجماع ونقل
الحشي انتصار صاحب الامر
للابي بن عمن محمد في
هذه المسئلة رواية فحكا
الاجماع بحججه على
احدهما وعلى هذه الرواية
يعمل كلام القهستاني اه
(قوله أي لانه مشاع الخ)
فيه انه هذا الشروع طار

يزول به المالك عند الامام (قوله لكن الخ) أفاد أنه عند صاحبه جائز لازم تأمل (قوله وله الرجوع) أي
مع الكراهة كما قدمنا عن الاسعاف (قوله جاز من الثالث) ويكون كالعبد الموصى بخدمة له لانسان
فان خدمته والرقبة على مالك مالها فلومات الموصى له يصير العبد ميراثا لورثة المالك الا أن في الوقف لا يتوهم
انقطاع الموصى لهم وهم الفقراء فتأيد هذه الوصية اسعاف ودرر (قوله في هذين الامرين) أي فيما اذا
علقه بالموت وفيما اذا قال وقفها في حياتي وبعد مماتي وقد استوى الامر ان من حيث انما ما يبيد ان
الخروج والزموم بموت الواقف بخلاف الامر الاول والرابع وهما اما اذا حكم به حاكم أو أقره مسجدا
فانما ما يبيد ان الخروج والزموم في حياته بلا توقف على موته كافي الشر بنسب لاية فالزموم فيه ما حالي وفي
الآخرين ما لي (قوله له الرجوع) الظاهر أن هذا على قوله أما على قوله ما فالظاهر أنه وقف لازم لكن
ينافي ما قدمناه في تعليقه بالموت من أنه لا يكون وقفا في الصحيح بل هو وصية لازمة بعد الموت لا قبله وله
الرجوع قبله لما يلزم على جعله وقفا من جواز تعليقه والوقف لا يقبل التعليق تأمل نعم لا تعليق في المسئلة
الثانية فالزموم فيها ظاهر عندهما (قوله لو غير مسجل) أي محكوم به فأطاق التسجيل وهو الكتابة في السجل
وأراد لزومه وهو الحكم لانه في العرف اذا حكم بشيء كتب في السجل ط (قوله منظور فيه) لان في
هذين الامرين له الرجوع بلا اشتراط فترة ولا فسخ قاض على قول الامام كما علمته وسبب أن تمام الكلام على
ذلك قبيل الفصل عند قول المصنف أطلق القاضي بيع الوقف غير المسجل لو ارث الواقف بباع صح ولو اعيه لا
(قوله ولا يتم الوقف الخ) شروع في شروطه على القول بلزومه كما أشار اليه الشارح بعد (قوله لان تسليم
الخ) ويشمل تسليمه الى الموقوف عليهم كافي العزيمة عن الخاتمة (قوله في المسجد بالافراز) أي والصلاة
فيه كما سيأتي وفي المقبرة بدفن واحد فصاعدا بذنه وفي السقاية بشرب واحد وفي الخان بنزول واحد من المارة
لكن السقاية التي تحتاج الى صب الماء فيها والخان الذي ينزله الحاج بمكة والغزاة بالغز لا بد فيه من
التسليم الى المتولي لان نزولهم يكون في السنة مرة فيحتاج الى من يقوم بمصالحه والى من يصب الماء فيها اسعاف
(قوله وفي غيره) أي غير المسجد ونحوه مما ذكرنا وفي القهستاني أن التسليم ليس بشرط اذا جعل الواقف
نفسه قيميا ولا يعتبر التسليم للمشرف لانه حاد لا غير اه لكن فيه أن من شرط التسليم وهو محمول يصح
تولية الواقف نفسه ومن صحها وهو أبو يوسف لم يشترطه تأمل ٣ (قوله ويفرز) أي بالقسمة وهذه
الشروط وان كان مفرعا على اشترط القبض لان القسمة من تمامه الا أنه نص عليه ايضا وأبو يوسف
لما لم يشترط التسليم أجاز وقف المشاع والخلاف فيما يقبل القسمة أما ما لا يقبها كالحمام والبئر والرحى
فيجوز اتفاقا فالأفي المسجد والمقبرة لان بقاء الشرك يمنع الخلوص لله تعالى نهر وقف (قوله ولا يجوز وقف
مشاع يقسم الخ) سهل ما لو استحق جزء من الارض شائع فيبطل في الباقي لان الشيوخ مع مقارن كافي الهبة
بخلاف ما لو رجح الوارث في الثلثين بعد موت الواقف في مرضه وفي المال ضيق لانه شيوخ طار ولو استحق
جزء معين لم يبطل في الباقي لعدم الشيوخ بخر عن الهداية ولو بينهما أرض وقفها ودفعها له الى قيم
واحد جاز اتفاقا لان المانع من الجواز عند محمد هو الشيوخ وقت القبض لا وقت العقد ولم يوجد ههنا
لوجودهما معا من ههنا وكذا لو وقف كل منهما نصيبه على جهة وسلماه مع القيم واحد لعدم الشيوخ وقت
القبض وكذا لو اختلفا في وقفهما جهة وقبضا وانحدر زمان تسليمهما ههنا أو قال كل منهما القيمة قبض فيبي مع
نصيب صاحبه لانهم اصابا المتول واحد بخلاف ما لو وقف كل واحد وحده وسلم لقيمة واحدة فيصح عند محمد
لوجود الشيوخ وقت العقد وتمكنه وقت القبض اسعاف وفيه أيضا وقف دارها على ما تم الاتفاق على
النفق والامال لها غيرها ولا وارث غيرهن فالثلث وقف والثلاثان ميراث لهن وهذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد
اه أي لانه مشاع حيث لم تقسمه بينهما (قوله ويجعل آخره لجهة قرية لا تقطع) يعني لا بد أن ينص على
٣ التأيد عند محمد خلافا لابي يوسف اه ح ويأتي بيانه وهذا في غير المسجد اذا لا خلاف لمحمد في لزومه بل

هو موافق للإمام فيه وتسلم في الشريعة (قوله هذان) أي ما ذكره المصنف تبعاً للكثير وغيره من قوله ولا يتم حتى يقبض وأشار إلى ما في النهر حيث قال فان قامت هذا مناف لقوله أولاً والمالك يزول بالقضاء اذ مفاده أنه لا يزول بغيره ولو توفرت هذه الشروط قلت الأولى أن يحمل ما قاله أولاً على مسألة اجماعية هي ان المالك بالقضاء يزول أما اذا حصل من القضاء فلا يزول الا بعد هذه الشروط عند محمد واختاره المصنف تبعاً لعامة المشايخ وعليه الفتوى وكثير من المشايخ أخذوا بقول أبي يوسف وقالوا ان عليه الفتوى ولم يرج أحد قول الامام وبهذا التقرير اندفع ما في البحر كنف مشي أولاً على قول الامام وثانيه على قول غيره وهذا مما لا ينبغي يعني في المتن الموضوع للتعليم اه (قوله لانه كالمصدق) أي فلا بد من القبض والافراز اه ح (قوله وجعله أبو يوسف كالاتاق) فلذلك لم يشترط القبض والافراز اه ح أي فيلزم عنده بمجرد القول كالاتاق بجامع استعاط المالك قال في الدرر والصحيح أن التأييد بشرط اتفاق الكن ذ كره ليس بشرط عند أبي يوسف وعند محمد لا بد أن ينص عليه اه وصحة في الهداية أيضاً وقال في الاسعاف لو قال وقفت أرضي هذه على ولز يدوز كرجاعة بأعيانهم لم يصح عند أبي يوسف أيضاً لا تعيين الموقوف عليه بمنع ارادة غيره بخلاف ما اذا لم يعين لجهله اياه على الفقراء ألا ترى أنه فرق بين قوله موقوفة وبين قوله موقوفة على ولدي فصح الأول دون الثاني لان مطلق قوله موقوفة يصرف الى الفقراء عرفاً فاذا ذكر الولد صار مقيداً فلا يبقى العرف فظهر بهذا أن الخلاف بينهما في اشتراط ذكر التأييد وعدمه انما هو في التنصيص عليه أو على ما يقوم مقامه كالفقراء ونحوهم وأما التأييد بمعنى فشرط اتفاقاً على الصحيح وقد نص عليه محققو المشايخ اه قلت ومقتضاه أن المقيد باطل اتفاقاً لكن ذكر في البرازية أن عن أبي يوسف في التأييد روايتين الأولى انه غير شرط حتى لو قال وقفت على أولادي ولم يرد جاز الوقف واذا انقرضوا عاد الى ملكه لو حيا والا فالى ملك الوارث والثانية انه شرط لكن ذكره غير شرط حتى تصرف الغلة بعد ادولاد الى الفقراء اه ومقتضاه أنه على الرواية الأولى يصح كل من الوقف والتقييد ودعوى الثانية يصح الوقف ويبطل التقييد لكن ذكر في البحر أن ظاهر المجنبى والخلاصة أن الروايتين عنه فيما اذا ذكر لفظ الصدقة أما اذا ذكر لفظ الوقف فقط لا يجوز اتفاقاً اذا كان الموقوف عليه معيناً اه قلت وبشهادة ما في الذخيرة لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة فهي وقف بلا خلاف اذا لم يعين انساباً فلو عين وذ كر مع لفظ الوقف لفظ صدقة بأن قال صدقة موقوفة على فلان جاز ويصرف بعده الى الفقراء ثم ذكر بعده عن المتن أنه يجوز مادام فلان حياً وبعده يرجع الى ملك الوارث أو الى ورثته بعده اه وفيها أيضاً لو عين كوقفها على فلان لا يجوز اه فهذا يدل على أن الروايتين عن أبي يوسف فيما اذا ذكر لفظ صدقة مع موقوفة عين الموقوف عليه أما اذا لم يعينه يجوز بلا خلاف واذا أفرد موقوفة عين لا يجوز بلا خلاف خلافاً لما في البرازية حيث جعل الروايتين فيه فانه يقتضي صحة الوقف وبالحقه أيضاً كلام الاسعاف وقوله في الهداية وقيل ان التأييد بشرط بالاجماع الا أن عند أبي يوسف لا يشترط ذكره لان لفظ الوقف والصدقة مني عنه وهذا قال في الكتاب وصار بعدها للفقراء وان لم يسمهم وهذا هو الصحيح وعند محمد ذكره شرط المح قوله لان لفظ الوقف والصدقة يفيد أن الكلام في ذكرهما معاً في ذكر لفظ الوقف فقط وبوجهه ما في الخاتمة لو قال صدقة موقوفة على فلان صح وبصيرته صدقة موقوفة على الفقراء لان محل الصدقة الفقراء الا أن غلته تكون لفلان مادام حياً ولو قال موقوفة على فقراء قرأني أو على ولدي لا يصح لانهم ينقطعون ولا يتأيد الوقف وبدون التأييد لا يصح الا أن يجعل آخره للفقراء فرق أبو يوسف بين قوله موقوفة وبين قوله موقوفة على ولدي فصح الأول لا الثاني اه أي لان الثاني ذكر مقيداً بالموقوف عليه المعين وذلك ينافي التأييد حيث لم يصرح به ولا بما في معناه بخلاف ما اذا دل موقوفة فقط لانصراده الى الفقراء عرفاً فهو مؤبد وكذا صدقة موقوفة على فلان فانه وان قيد بعين لكنه مطابق لان الصدقة للفقراء فكأنه قال وبعده فلان وعلى الفقراء فيكون مؤبداً

هذان بيان شرائط الخاصة على قول محمد لانه كالمصدق وجعله أبو يوسف كالاتاق

مطلب مهم فرق أبو يوسف بين قوله موقوفة وقوله موقوفة على فلان

مطلب التأييد بمعنى شرط اتفاقاً

.. مستقيم قال شيخنا والظاهر ان هذه بطلان هذا الوقف عند محمد عدم التسليم الى المتولى وقول المحشى حيث لم يسمهم المح غير ظاهر فليتأمل فيه فانه لم يقل أحد باشتراط القسم بين الموقوف عليهم اه

واختلف الترجيح والاختلاف

يقول الثاني أحوط وأسهل
بحر وفي الدرر وصدر
الشريعة وبه يفتي وأقره
المصنف (واذا وقفه) بشهر
أو سنة (بطل) اتفاقا
وروي عليه فلو وقف على رجل
بعمته عاد بعد موته لورثة
الوقف به يفتي فتحت
وجزم في الخاتمة بصحة الموقت
مطلقا فتنبه وأقره
الشرع بلالي

٢ (قوله نهى وقف مؤبد
الح) فيه أن هذا وقف على
ما يحتمل الانقطاع فكيف
يكون مؤبدا لئن قال
شخصا سيأتي أنه لو قال
وقف دارى على أولادى
اقتصر على البطن الأول
وإذا قال على أولاد أولادى
اقتصر على البطن الثانى وإذا
ذكر البطن الثالث تناول
جميع البطون الى يوم
القيامة فاعل مراده بقوله
مؤبد يعنى على أولاده وليس
المراد أنه بعد انقراضهم
ينتقل مؤبدا على الفقراء
وهو كلام حسن

٣ (قوله الا عند محمد الح) أى
يعود المسجد الى ملك الوقف
بعد الانقضاء وقوله وقيل
يصح اتفاقا قال شيخنا
هو الصحيح لان عود المسجد
الى ملك الوقف عند محمد
مقتد بعدم وجوب ربيع
يعمر به وقد وجد الربيع
الموقوف اه

لكن إذا لم يقيد بمعين فهو مؤبد بخلاف فيصح عند محمد أيضا كما مر لعدم منافي التأييد أصلا ولذا قال
في الخاتمة لو قال موقوفة ولم يرد لا يجوز الا عند أبي يوسف ويكون وقفاً على المساكين ولو قال موقوفة صدقة
أو صدقة موقوفة ولم يرد جاز عند أبي يوسف ومحمد وهلال وقيل لا مال يقبل وأخرها للمساكين أبداً والصحيح
الجواز لان محل الصدقة في الأصل الفقراء فلا يحتاج الى ذكرهم ولا انقطاع اهم فلا يحتاج الى ذكر الابد أيضاً
اه فهذا صريح في أن التصريح بالصدقة تصريح بالتأييد فيجوز عندهما بخلاف ان لم يعين فلو عين لم يجز
عند محمد وجاز عند أبي يوسف ثم بعد انقطاعه يعود الى الفقراء كما صححه في الهداية وعليه المتون كالقدوري
والمتقي والبقاية وغيرهما أو يعود الى ملك الوقف أو ورثته وسيد كراي الشارح تصحيحه لكن نقل في
الذخيرة أن هذا القول مذکور في شرح الطحاوى وشرح السرخسى وأن بعض المشايخ قالوا إنه خطأ قلت
ويؤيده ما مر من الاسعاف من أن التأييد معنى شرط اتفاقاً وإذا عاد الى الملك لم يكن مؤبداً لفظاً ولا معنى
والحاصل أنه لا خلاف عند ههنا في صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه إذا ذكر لفظ التأييد أو ما في
معناه كالفقراء أو كلفاً صدقة موقوفة وكوقوفة لله تعالى وكوقوفة على وجوه البر لانه عبارة عن الصدقة وكذا
موقوفة على الجهاد أو على أكلان الموتى وحفر القبور كما في الخاتمة وغيرها وأنه لا خلاف في بطلانه لو اقتصر
على لفظ موقوفة مع التعيين كوقوفة على زيد بخلاف ما في البرازية وإنما الخلاف بينهما لو اقتصر بالتعيين
أوجع مع التعيين كصدقة موقوفة على فلان فعند أبي يوسف يصح ثم يعود الى الفقراء وهو المعتمد وقيل
يعود الى الملك والمراد بالمعين ما يحتمل الانقطاع كالأولاد زيد أو فقراء فلان وهم يحصون وفي الذخيرة
عن وقف الخصاص قال جعلت هذه الأرض صدقة موقوفة على فلان وولده وولده وولده وأولاد أولادهم فإذا
سمى من ذلك ثلاث بطون نهى وقف مؤبد ٢ الى يوم القيامة وتبقى ما إذا وقف على عمارة مسجد معين
فقيل يصح عند أبي يوسف لتأييده مسجد الا عند محمد ٣ وقيل يصح اتفاقاً في البحر عن المحيط أنه المختار
فاختتم تحرير هذا الحل فأنك لا تجد في غيره هذا الكتاب والحمد لله تعالى ملهم الصواب (قوله واختلف
الترجيح) مع التصريح في كل منهما بأن الفتوى عليه لكن في الفتح أن قول أبي يوسف أوجه عند المحققين
(قوله بطل اتفاقاً) هذا إذا شرط رجوعه بعد الوقت والافه وبطل أيضاً عند الخصاص صحيح مؤبد عند
هلال كفى الاسعاف وظاهر ما في الخاتمة اعتماده كفى البحر وجهه أنه إذا قال صدقة موقوفة يوماً أو شهراً
فهو مثل مال الوقف على معين فينبغي أن يجري فيه الخلاف المار بين محمد وأبي يوسف فيصح عند الثاني لان لفظ
صدقة يفيد التأييد فيلغو التوقيت أما إذا شرط رجوعه اليه بعد مضي الوقت فقد أبطل التأييد فيبطل الوقف
نعم ذكر في الاسعاف عن هلال أنه لو قال صدقة موقوفة بعد موتى سنة يصح مؤبداً إذا قال فإذا مضت السنة
فالوقف باطل فهو كما شرط فتصير العلة للمساكين سنة والأرض ملك لورثته لانه باسقاط البطلان خرجت
من الوقف المضاف اللازم بعد الموت الى الوصية المحضة (قوله وعليه فلو وقف على رجل) أى مقروءاً بلفظ
صدقة والا لم يجز اتفاقاً كحقيقة فقهائنا ثم إن هذا لا يصح بماؤه على بطلان الوقف الموقت بل هو مبني على
صحته فكان عليه أن يذكر به كلام الخاتمة بل الأولى ذكره قبل قوله وإذا وقفه ليكون تفريراً على قول
أبي يوسف لكنه على إحدى الروايتين عنه وقد علمت أنه خلاف المعتد للفتاوى انص عليه صحة المشايخ
ولما في المتون من أنه بعد موت الموقوف عليه يعود للفقراء لانه لو عاد الى ملك لم يكن موقفاً لفظاً ولا معنى
والتأييد معنى متفق عليه في الصحيح كما مر فإذا أفاد في الأمر ضعف ما هنا وان نقل في الفتح عن الاجناس أنه به
يفتي (قوله قلت وجزم في الخاتمة الح) استدراك على قول الدرر بطل اتفاقاً وعبارة الشريعة لالية أقول
يرد عليه أى على الدرر ما في الخاتمة من رجل وقف داره يوماً أو شهراً أو وقتاً مع الوعد لم يرد على ذلك جاز الوقف
ويكون وقفاً أبداً اه قلت وعلى ما حمل عليه كلام الدرر لا يرد ما في الخاتمة لان المراد به ما إذا لم يشترط
رجوعه اليه بقريضة قوله ولم يرد على ذلك وبه تعلم أنه لا محل لقول الشارح مع القائل أنه ليس في كلامه ما يفسر

الاطلاق بل ربما يفيد أنه يجوز وان شرط رجوعه اليه مع أنه يبطل اتفاقا كما علمت وقد قال في الخاتمة عقب
 عبارته المذكورة ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة شهر فاذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلا
 في قول هلال لان الوقف لا يجوز الا بالامور اذا كان التأيد شرطا لا يجوز وقتا اه وانما يفيد بقوله في قول
 هلال لانه على قول المصنف باطل مطلقا كما علمت آتفا وقيد الصيغة بقوله صدقة موقوفة لانه بدون لفظ صدقة
 أو ما يقوم مقامها لا يصح كما روي به يظهر أن قوله وقف داره يوم ليس صيغة الوقف بل حكاية عنه وصحة قوله
 الواقف أرضي صدقة موقوفة ونحوه (قوله فاذا تم ولزم) لزومه على قول الامام بأحد الامور الاربعة المارة
 وعندهما مجرد القول ولكيه صدق لا يتم الا بالقبض والافراز والتأيد لفظا وعند أبي يوسف بالتأيد
 فقط ولو معنى كما علم مما مر (قوله لا يملك) أي لا يكون مملوكا لصاحبه ولا يملك أي لا يقبل التملك لغيره بالبيع
 ونحوه لاستحالة تملك الخارج عن ملكه ولا يعار ولا يرهن لاقتضائهما الملك درر ويستثنى من عدم تملكه
 ما لو اشترط الواقف استبداله وسيأتي الكلام عليه وعلى بيع الوقف اذا افتقر الواقف ولم يكن مسجلا
 ويستثنى من عدم الاعارة ما لو كان دارا موقوفة للسكنى لان من له السكنى له الاعارة كما صرح به في البحر وغيره
 بخلاف الموقوف للاستعمال قال في الاسعاف ومن وقف دوره للاستعمال ليس له أن يسكنها أحد ابلا أحر
 اه وفي شرح الملتقى وجاز بيع المصنف الخرق وشراء آخر بمنه (قوله فبطل الخ) لا يصح تفريغه على
 قوله ولا يرهن لانه في رهن الوقف لا في الرهن به بل هو تفريع على قوله ولا يملك فانهم ووجهه أن الرهن ليس
 بشئ مالي بحق يمكن استيفاء منه كالدين والاعيان الضمونة بالمثل والقيمة حتى لو هلك الرهن صار المرئى من
 مستوفيا حقه ولو مساو بالرهن ولا يخفى أن الاستيفاء انما يتأتى فيما يمكن تملكه والوقف لا يمكن تملكه فلا
 يصح الرهن به ولانه أمانة عند المستعير وهو غير مضمون قال في الاشباه في القول في الدس معزى إلى السبكي
 فرع حدث في الاضرار القرية وقف كتب شرط الواقف أن لا تعار الا برهن أولا تخرج أصلا والذي أقول
 في هذا أن الرهن لا يصح بها لانها غير مضمونة في يد الموقوف عليه ولا يقال لها عارية أيضا بل لا تحذفها
 ان كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويدها يمسك أمانة بشرط أخذ الرهن عليها فاسد وان أعطى كان
 رهنا فاسدا ويكون في يد خازن الكتب أمانة هذا ان أراد الرهن الشرعي وان أراد مدلوله اعمه وأن يكون
 تذكرة فيه شرط لانه غرض صحيح واذا لم يعلم مراد الواقف فالأقرب الحمل على اللغو تصحيد الكلام وفي
 بعض الاوقاف يقول لا تخرج الا بتذكرة فيصح ويكون المقصود أن تجوز الواقف الانتفاع بشرط بذلك
 ولانقول انها تبقى رهنا بل أخذها فيطالبه الخازن برد الكتاب وعلى كل فلا تثبت له أحكام الرهن ولا بيعه
 ولا بدل الكتاب الموقوف بتلفه ان لم يفرط اه ملخصا قال في الاشباه بعد نقله وقول أصحابنا لا يصح الرهن
 بالامانات شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل فاذا هلك لم يجب شئ بخلاف الرهن الفاسد فانه
 مضمون كالصح وأما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى اللغوي فعبر به عيدا اه وسيأتي تمام الكلام
 على جواز نقل الكتب قبيل قوله ويبدأ من غلته بعمارة (قوله لزم أحوال المثل) بناء على المفتى به عند
 المتأخرين من أن منافع العقار ضمن اذا كان وقفا أو لينهم أو معدا للاستعمال كما سيأتي في الفصل عند قول
 المصنف يفتى بالضمن الخ و به أفنى الرمي وغيره وجزم به في الفتح آخر الباب وعلى هذا فساد كراهية القيمة
 أيضا من أنه لو سكن الدار سنين يدعى الملك ثم استحققت للوقف لا تلزمه اجرة ماضية اه ضعيف كما جزم به في
 البحر لانه مبني على قول المدة دمين وجوب الاجرة قول المتأخرين كإتصافه في الاسعاف أو أنه الخبير الرمي
 ولو بي المشتري أو غرس وسيأتي حكمه عند مسئلة ابن القفاري سوادة الفصل الآتي (قوله ولا يقسم
 الا بعدهما الخ) أي اذا قضى قاض بجواز وقف المشاع ونفذ قضاءه وصار متفقا عليه كسائر المتلفات فان
 طاب بعضهم القسمة فعدله لا يقسم ويتهاون وبعدهما يقسم أي اذا كانت بين الواقف والمالك وأجمعوا
 أن الكل لو كان موقفا على الارباب فارادوا القسمة لا يقسم كذا في المحيط درر وهو زامعنى قول المصنف

(فاذا تم ولزم لا يملك ولا يملك
 ولا يعار ولا يرهن) فبطل
 شرط واقف الكتب الرهن
 كافي التمييز ولو سكته
 شترى أو المرئى ثم بان انه
 وقف أو اصعب لزم أحوال المثل
 قسمة (ولا يقسم)

مطلب في شرط واقف
 الكتب ان لا تعار الا برهن

طالب سكن دار ثم ظهر
 ما وقف لمره اجرة ما سكن

الا عندهما اذا كانت بين الواقف والمالك لا الموقوف عليهم (قوله بل يتهايون) قال في فتاوى ابن السامى
 القسمة بطريق التهايون وهو التناوب في العين الموقوفة كما اذا كان الموقوف أرضاً مثلاً بين جماعة فتراضوا
 على أن كل واحد منهم يأخذ من الأرض الموقوفة قطعة معينة يزرعها لنفسه هذه السنة ثم في السنة الاخرى
 يأخذ كل منهم قطعة غيرها فذلك سائغ وليس يلزم فلهم ابطاله وليس ذلك في الحقيقة بقسمة اذ
 القسمة الحقيقية أن يختص ببعض من العين الموقوفة على الدوام اه ونحوه في البحر عن الاسعاف ومقتضاه
 انه ليس لهم استدانة هذه القسمة بل يجب عليهم نقضها واستبدالها ما كن بعضها ببعض اذ لو استبدلت
 صارت من القسمة الممنوعة بالاجماع لتأديها في طول الزمان الى دعوى الملكية أو دعوى كل منهم أو بعضهم
 أن مافي يده موقوف عليه بعينه ولا يخفى مافي ذلك من الضرر ثم لا يخفى أن ما قيل من أن المهايأة في الوقف
 لا يمكن ابطالها لانه لا يكون الا بطلب القسمة والقسمة في الوقف منعدرة فهو ممنوع بل يمكن نقضها وابطالها
 باعادته كما كان أو باستبدالها كما قلنا ولو ثبت عدم امكان ابطالها بطل ما نقلوه من الاجماع على أن
 الوقف لا يقسم أى قسمة مستدامة فقد ظهر لك أن هذا كلام ناشئ عن عدم التدبر لمخالفة للاجماع فتدبر
 بقى ما لو كان الموقوف داراً شرط الواقف سكناها لاولاده ونسله قال في الاسعاف تكون سكناها لهم ما بقى منهم
 أحد فلو لم يبق الا واحد أو اثنان يؤجرها أو ما فضل عنهما ليس له ذلك وانما له السكنى فقط ولو كثرت
 اولاد الواقف وضافت الدار عليهم ليس لهم أن يؤجرها وانما تقسط سكناها على عددهم ومن مات منهم
 بطل ما كان له من سكناها ويكفي لمن بقى منهم ولو كانوا ذكوراً وانما أراد كل من الرجال والنساء أن
 يسكنوا معهم نساءهم وأزواجهن معهم جاز لهم ذلك ان كانت الدار ذات مقاصير ويحجر يعاق على كل واحدة
 باب وان كانت داراً واحدة لا يمكن أن تقسط بينهم لا يسكنها الا من جعل لهم الواقف السكنى دون غيرهم من
 نساء الرجال ورجال النساء اه أى لان الواقف قصد مساكنهم وسترهم فلو سكن زوج امرأته معها ولها في هذه
 الدار أخوات مثلاً كان فيه بذلة لهن بدخول الرجل عليهن كفى الحصاص بخلاف ما اذا كان لكل منهم
 حجرة لها باب يغلق فان لكل أن يسكن بأهله وحشمة وجب مع من معه كفى الحصاص أيضاً وقد منافي السرقة ان
 المقصورة بالحجرة بلسان أهل الكوفة وانه ذكر محمد فمما لو أخرج السارق السرقة الى صحن الدار أنه ان كان فيها
 مقاصير فأخرجها من مقصورة الى صحن الدار قطع قال في الفتح هناك أى اذا كانت الدار عظيمة فيها بيوت كل
 بيت يسكنه أهل بيت على حدتهم ويستعملون به استعناء أهل المازل بما زالهم عن صحن الدار وانما ينتفعون
 به انتفاعهم بالسكة اه وهل المراد هنا بالحجرة كذلك انما يظهر كما يفيد قول الحصاص لكل أن يسكن في
 حجرة بأهله وحشمة وجب مع من معه ثم قد صرح الحصاص بأنه اذا لم يكن فيها حجر لا تقسم ولا يقع فيها هياأة بينهم
 وظاهره أنه لو كان فيها حجر لا تسكنهم فهي كذلك أى يسكنها المستحقون فقط دون نساء الرجال ورجال
 النساء ولذا قال في الفتح بعد نقله كلام الحصاص وعن هذا تعرف أنه لو سكن بعضهم فلم يجد الآخر موضعاً
 يكفيه لا يستوجب أحرة حصته على الساكنين بل ان أحب أن يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة
 أو زوج والترك المنضيق وخرج أو جاسوا معاً كل في بقعة الى جنب الآخر ثم ذكر أن الحصاص لم يخالفه
 أحد فيما ذكر كيف وقد نقلوا اجماعهم على الاصل المذكور أى على قولهم لو كان الكل وقفاً على أربابه
 وأرادوا القسمة لا يجوز التهايون اه لكن هذا يشك على قول الشارح بل يتهايون والتوفيق كما أفاده
 الخبر الرامى بحمل مافي الحصاص وغيره من عدم جواز القسمة والتهايون على قسمة التملك بحراً وما في الشرح
 تبعاً للاسعاف وغيره على قسمة التراصى بالزوم ولذا قالوا لمن أبى منهم بعد ذلك اطلاله (قوله فيقسم
 المشاع) فإذا تقاسم الواقف مع شريكه فوقع نصيب الواقف في موضع لا يلزمه أن يقفه ثانياً لان القسمة
 تعين الموقوف واذا أراد الاجتناب عن الخلاف يقف المقسوم ثانياً بحجر عن الخلاصة أى اذا لم يكن محكوماً
 بحجته اذ بعد الحكم لم يبق خلاف وفي البحر عن الظهيرية ولو كانت له أرضون ودور بينه وبين آخر فوقف

مطلب في التهايون في أرض
 الوقف بين المستحقين

مطلب فيما اذا ضاقت الدار
 على المستحقين

بل يتهايون (الاعدهما)
 فيقسم المشاع وبه أفتى
 قارى الهداية وغيره (اذا
 كانت) القسمة (بين الواقف
 و) شريكه (المالك) أو
 الواقف الاخرى وناظره

مطلب في قسمة الواقف مع
 شريكه

مطلب قاسم وجمع حصه
الوقف في أرض واحدة تجاز

مطلب لو كان في القسمة
فضل دراهم من الواقف
صح لامن الشريك

مطلب اذا وقف كل نصف
على حدة صار وقفين

ان اختلفت جهة وقفهما
قارئ الهداية ولو وقف
نصف عقار كله فالقاضي
يقسمه مع الواقف مدر
الشريعة وابن الكمال
وبعد موته لو رثته ذلك
فيقرز القاضي الوقف من
الملك والهم يبعه به أفتى قارئ
الهداية واعقده في المنظومة
الحبية (لا الموقوف عليهم)
فلا يقسم الوقف بين مستحقه
اجزاء درر وكافي وخلاصة
وغیر هالان حقهم ليس في
العزيز به جزم ابن نجيم في
فتاوا وفي فتاوى قارئ
الهداية هذا والمذهب
وبعضهم جوز ذلك ولو سكن
بعضهم ولم يجز الاخر
موضعاً يكفيه فليس له أجرة
ولاله أن يقول أنا أستعمل
بقدر ما استعملته لان
المهياة انما تكون بعد
الخصومة فنية نعم لو استعمله
كله أحدهم بالغلبة بلاذن
الاخر لزمه أجرة حصه شريكه
ولو وقف على سكاها بخلاف
الملك المشترك ولو معدا
للأجرة فنية قلت ولو بعضه
ملك وبعضه وقف ويأتي في

نصيبه ثم أراد أن يقاسم شريكه ويجمع الوقف كله في أرض واحدة ودار واحدة فانه جائز في قول أبي يوسف
وهلال اه وفي الفتح ولو كان في القسمة فضل دراهم بأن كان أحد النصيبين أجود فجعل ياراء الجود
دراهم فان كان الاخذ للدراهم هو الواقف بأن كان غير الموقوف هو الاحسن لا يجوز لانه يصير بائعاً
بعض الوقف وان كان الاخذ شريكه بأن كان نصيب الوقف أحسن جاز لان الواقف مشترط لا بائع فكانه
اشترى بعض نصيب شريكه فوقه اه لكن في الاسعاف وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفاً مثله في الخانية
وكذا في البحر عن الظاهرية تأمل (قوله ان اختلفت جهة وقفهما) أي بأن كان كل وقف منهما على
جهة غير الجهة الاخرى لكن هذا التقيد يخالف لما في الاسعاف حيث قال ولو وقف نصف أرضه على جهة
معيّنة وجعل الولاية عليه لزيد في حياته وبعد مماته ثم وقف النصف الاخر على تلك الجهة أو غيرهما وجعل
الولاية عليه لعمرو في حياته وبعد وفاته يجوز لهما أن يقسما ويأخذ كل واحد منهما النصف فيكون في
يده لانه لما وقف م كل نصف على حدة صار وقفين وان اختلفت الجهة كالأمرين فوقفها كذلك اه
(قوله فالقاضي يقسمه مع الواقف) أي بان يأمر رجلاً بان يقاسمه وله طريق آخر كما في الفتح وهو أن يبيع
نصيبه الثاني من رجل ثم يقاسم المشتري ثم يشتري ذلك منه ان أحب وهو هذا لان الواحد لا يصلح أن يكون
مقاسماً ومقاسماً اه (قوله به أفتى قارئ الهداية) حيث قال نعم تجوز القسمة ويفرز الوقف من الملك
ويحكم بجهتها ويجوز للورثة بيع ما صار اليهم بالقسمة واذا قسم بينهم من هو عالم بالقسمة ان ساء عين جهة
الوقف وجهة الملك بقوله والاولى أن يقرع بين الجزأين نفياً للتمتع عن نفسه اه (قوله فلا يقسم الوقف
بين مستحقه اجزاء) وكذا لا يجوز التهاؤ فيه جبراً كما حررناه آنفاً (قوله وبعضهم جوز ذلك) هذا ضعيف
لخالفته الاجماع (قوله لان المهياة انما تكون بعد الخصومة) مفهومه نبوت المهياة له بعد الخصومة في
المستقبل وقد علمت أنه لا مهياة في الوقف نعم هذا في الملك كما سبق في الوقف نظاماً (قوله لزمه أجرة حصه
شريكه) لانه لما استعمله بالغلبة صار غاصباً ومنافع الوقف مضمونة على المفتي به بخلاف المسئلة التي قبل هذه
لان الساكن فيها غير غاصب كما فاده في النهر والخبر الرملی خلافاً لما توهمه في البحر (قوله ولو وقف على
سكاها) أي وان كان من له السكنى ليس له الايجار كما قدمناه عن الاسعاف لان هذا نصيب لا ايجار قصدي
(قوله بخلاف الملك المشترك) أي بين بالغين فلو أحدهما يتيماً وسكبه الاخر لزمه أجرة حصه التيمم (قوله ولو
معدا لأجرة) لانه سكنه بتأويل ملك كما يأتي في الغصب اه ح (قوله ولو بعضه ملك وبعضه وقف) جملة
المتداوخل خبر وما عطف عليها خبر كان المقدرة معدو واهمها مستتر فيها عائد على المكان المستعمل المحدث عنه
والولوج بالادتراض يمنع الاهتداء الى طريق الصواب فانهم (قوله ويأتي في الغصب) في بعض النسخ بدون
واو على انه جواب لوالاخرة لكن نسخ اثباتها أحسن لان غالب ما ذكره من مسائل الغصب يأتي في باب
وان كانت الاخرة لم تذكر فيه نصاً لكنها معلومة لانهم قسم قصوا هناك على تضمين منافع الوقف ولم يقيده بما
اذالم يكن بعضه ملكاً على أنه في الغصب قال أماني الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بلاذن لزم الاخر اه
فقوله اذا سكنه أحدهما أي أحد الشريكين يشمل الشريك في الملك أو في الوقف واحترز بالغلبة عما اذا
لم يجز شريك الوقف موضعاً يسكن فيه فخرج باختباره كما مر وأما اذا كانت الدار كلها وقفاً فان الساكن
يلزمه أجرة ولو كانت بتأويل ملك كما اذا اشتراهما ثم ظهر أنهما وقف كما قدمنا (قوله ويرزول ملكه عن المسجد
الح) اعلم أن المسجد يخالف سائر الاوقاف في عدم اشتراط التسليم الى المتولى عند تمديد وفي منع الشيوخ
عند أبي يوسف وفي خروجه عن ملك الواقف عند الامام وان لم يحكم به حاكم كافي الدرر وغيره (قوله
والمصلحة) يشمل مصلي الجنائز ومصلي العبد قال بعضهم يكون مسجد احتي اذا مات لا يورثه من وقال بعضهم
هذا في مصلي الجنائز أما مصلي العبد لا يكون مسجداً بل مقبلاً وانما يعطى له حكم المسجد في حصة الاقتداء بالامام
وان كان مفصلاً عن الصفوف وفيما سوي ذلك فليس له حكم المسجد وقال بعضهم يكون مسجداً حال أداء

الصلاة غير وهو والجبانة سواء ويجنب هذا المكان عما يجنب عنه المساجد احتياطا اه خاتمة واسعاف
والظاهر ترجيح الاول لانه في الخاتمة يقدم الاشهر (قوله بالفعل) أي بالصلاة فيه ففي شرح الملتقى انه يصير
مسجدا بل اختلاف ثم قال عند قول الملتقى وعند أبي يوسف يزول بمجرد القول ولم يرد أنه لا يزول بدونه لما
عرفت أنه يزول بالفعل أيضا لاختلاف اه قلت وفي النخبة وبالصلاة بجماعة يقع التسليم باختلاف
حتى أنه اذا بنى مسجدا وأذن للناس بالصلاة فيه جماعة فإنه يصير مسجدا اه ويصح أن يراد بالفعل الافراز
و يكون بيانا للشرط المتفق عليه عند الكل كما قد مناه من أن المسجد لو كان مشاعا لا يصح اجباؤه عليه فقوله
عند الثاني مرتبط بقول المتن بقوله جعلته مسجدا وليست الواو فيه بمعنى أرفأهم لكن عنده لا بد من افرازه
بطريقه ففي النهر عن القنية جعل وسط داره مسجدا وأذن للناس بالدخول والصلاة فيه ان شرط معه
الطريق صار مسجدا في قولهم جميعا والافلا عند أبي حنيفة وقال لا يصير مسجدا او يصير الطريق من حقه من
غير شرط كقول آخر أرضه ولم يشترط الطريق اه وفي القهستاني ولا بد من افرازه أي تمييزه عن ملكه من
جميع الوجوه فلو كان العلوم مسجدا والسفل حوانيت أو بالعكس لا يزول ملكه لثعلق حق العبد به كفاي
الكافي * (تنبيه) * ذكر في البحر أن مفاد كلام الحارثي اشتراط كون أرض المسجد ملكا للباني اه
لكن ذكر الطرسوسي جوازها على الأرض المستأجرة أخذها من جواز وقف البناء كما سئذ كره هالك وسئل
في الخبرية بمن جعل بيت شعرة مسجدا فأفتى بأنه لا يصح (قوله وشرط محمد والامام الصلاة فيه) أي مع الافراز
كاملته واعلم أن الوقف انما احتيج في لزومه الى القضاء عند الامام لان لفظه لا يبنى عن الانحراج عن الملك
بل عن الإبقاء فيه لتصل العلة على ملكه فيصدق بها بخلاف قوله جعلته مسجدا فإنه لا يبنى عن ذلك لاحتياج
الى القضاء بزواله فاذا أذن بالصلاة فيه قضى العرف بزواله عن ملكه ومقتضى هذا أنه لا يحتاج الى قوله وقفت
ونحوه وكذلك وأنه لو قال وقفته مسجدا ولم يأذن بالصلاة فيه ولم يصل فيه أحد أنه لا يصير مسجدا بلا حكم
وهو بعيد كذا في الفتح ملخصا واقتل أن يقول اذا قال جعلته مسجدا فالعرف قاض وماض بزواله عن
ملكه أيضا غير متوقف على القضاء وهذا هو الذي ينبغي أن لا يتردد فيه نهر قلت ٣ يلزم على هذا أن
يكتفي فيه بالقول عنده وهو خلاف صريح كلامهم تأمل وفي الدر المنثور وقدم في التتوير والدور والوقاية
وغيرها قول أبي يوسف وعلمت أرجحية في الوقف والقضاء اه (قوله بجماعة) لانه لا بد من التسليم عندهما
خلافا لابي يوسف وتسليم كل شيء بحسبه ففي المغيرة بدفن واحد وفي السقاية بشربة وفي الخان بزوله كفاي
الاسعاف واشترط الجماعة لان المقصود من المسجد ولذا شرط أن تكون جهرا اذان واقامة والام يصير
مسجدا قال الزيلعي وهذه الرواية هي الصحيحة وقال في الفتح ولو اتحد الامام والمؤذن وصلى فيه وحده صار
مسجدا بالاتفاق لان الادعاء على هذا الوجه كالجماعة قال في النهر واذا قد عرفت أن الصلاة فيه أقيمت مقام
التسليم علمت انه بالتسليم الى المتولى يكون مسجدا دونها أي دون الصلاة وهذا هو الاصح كفاي الزيلعي وغيره
وفي الفتح وهو الوجه لان التسليم اليه يحصل تمام التسليم اليه تعالى وكذا لو سلمه الى القاضي أو نائبه كفاي
الاسعاف وقبل لا واختاره السرخسي اه (قوله وقيل يكفي واحد) لكن لو صلى الواقف وحده فالصحيح أنه
لا يكفي لان الصلاة انما تشترط لاجل القبض للمامة وقبضه لنفسه لا يكفي فكذا صلاته فخص واسعاف (قوله
وجعله في الخاتمة ظاهر الرواية) وعليه المتون كالكنز والملتقى وغيرهما وقد علمت تصحيح الاول وصححه في
الخاتمة أيضا وعليه اقتصر في كفاي الحاشية فهو ظاهر الرواية أيضا (قوله ان الباني الخ) المتبادر ٤ من
العبارة أن المراد باني المسجد أو لکن المناسب أن يراد مريد البناء الآن وفي ط عن الهندية مسجد مبني
أراد رجل أن ينقضه ويبنيه أحكام ليس له ذلك لانه لا ولاية له مضمرة الا أن يخاف أن يهدم ان لم يهدم
تشارخا وتناو يله ان لم يكن لباني من أهل تلك المحلة وأما أهلها ولهم أن يهدموه ويجددوا بناءه ويهرشوا
الحصرو ويعاقوا القناديل لكن من مالهم لاس مال المسجد الا بأمر القاضي خلاصة ويضموه احضان الماء

بالفعل و (بقوله جعلته
مسجدا) عند الثاني (وشرط
محمد) والامام (الصلاة فيه)
بجماعة وقيل يكفي واحد
وجعله في الخاتمة ظاهر
الرواية * (فرع) * أراد
أهل المحلة نقض المسجد
وبناءه أحكم من الاول ان
الباني من أهل المحلة لهم
ذلك والا لا برأية

٣ (قوله قلت يلزم على هذا
الخ) فيه ان الاذن بالصلاة
قول أيضا على أن قوله
جعله مسجدا أصرح من
الاذن بالصلاة فيه و فرق
شخنا بين القوايين بأن
الاذن بالصلاة يقتضي
التسليم الى العامة ويهدم
جعله مسجدا أيضا وشرط
الامام الفعل ليس الاضافه
من التسليم وقد وجد في
الاذن دون قوله جعلته
مسجدا اه

٤ (قوله المتبادر من العبارة
الخ) وجهه المتبادر ان
موضوع المسئلة في ان
مريد الهدم والبناء هم
أهل المحلة وحيث كان
الموضوع ذلك لا يصح
التفصيل بقوله فان كان
الباني من أهل تلك المحلة الخ
فعلى كل حال لا تخلو العبارة
عن محذور اه

المسجد (أي المسجد) (جل)
 كتبت في القدس (ولو جعل
 لغيرها أو جعل) (فوقه بيتنا
 وجعل باب المسجد إلى
 طريق وعزله عن ملكه لا
 يكون مسجداً) (وله بيعه
 وورث عنه) خلافاً لهما
 (كلو جعل وسط داره
 مسجداً وأذن للصلاة فيه)
 حيث لا يكون مسجداً إلا
 إذا شرط الطريق ذياً
 * (فرع) * لو بني فوقه بيتنا
 للإمام لا يضر لأنه من المصالح
 أما لو تمت المسجدية ثم أراد
 البناء منع ولو قال عني
 ذلك لم يصدق تارة خاتمة فإذا
 كان هذا في الواقع فكيف
 غيره فيجب هدمه ولو على
 جدار المسجد ولا يجوز أخذ
 لاجرة منه ولا أن يجعل شياً
 منه مستغلاً ولا سكنى بزازية
 ولو خرب ما حوله واستغنى
 به بقي مسجد عند الإمام
 الثاني) أبداً إلى قيام
 ساعة (وبه يفتى) حاوي
 قدسي (وعاد إلى الملك)
 بملك الباني أو ورثته
 عند محمد

طلب فيما لو خرب المسجد
 غيره

قوله بخلاف ما إذا كان
 هذه العبارة توهم أنه
 كون مسجد إذا كان
 لو أسفل موقوفاً وهو
 - لا ف ما صرح به في
 سعاف وأعل في العبارة

بما سقط من فلم الناسخ ترتب عليه قوله بخلاف الخ اه

الشرب والوضوء ان لم يعرف المسجد بان عرف فالباني أولى وليس لورثته منعهم من تقصيره والزيادة فيه
 ولا هل الخلة تحويل باب المسجد خاتمة وفي جامع الفتاوى لهسم تحويل المسجد إلى مكان آخر ان تركوه بحيث
 لا يصل فيه ولهم بيع مسجد عتيق لم يعرف بانيه وحرف عنه في مسجد آخر اه سائحاني اه قلت وفي الهندية
 آخر الباب الاول من احياء الموات نقلاً عن الكبري أراد أن يحفر بئر في مسجد من المساجد اذ لم يكن في ذلك
 ضرر وبوجه من الوجوه وفيه نفع من كل وجه فله ذلك كذا قال هناؤد كرفي باب المسجد قبل كتاب الصلاة
 لا يحفر ويضمن والفتوى على المذكور هنا اه وقد ذكر في البحر جلة وافية من أحكام المسجد فراجع
 (قوله واذ جعل تحته سرداباً) جمع سراديب وهو بيت يتخذ تحت الارض لغرض تبريد الماء وغيره كذا في
 الفتح وشرط في المصباح أن يكون ضيقاً نهر (قوله أو جعل فوقه بيتاً الخ) ظاهره أنه لا فرق بين أن يكون
 البيت للمسجد أو لا لأنه يؤخذ من التعليل أن محل عدم كونه مسجد افيما اذ لم يكن وقفاً على مصالح المسجد
 وبه صرح في الاسعاف فقال واذا كان السرداب أو العلوصالح المسجد أو كان وقفاً عليه صار مسجداً اه
 شرب لالية قال في البحر وحاصله ان شرط كونه مسجداً أن يكون سفله وعالوه مسجداً لينقطع حق العبد عنه
 لقوله تعالى وأن المساجد لله بخلاف ما اذا كان السرداب والعلوصال مسجداً فهو كسرداب
 بيت المقدس هذا هو ظاهر الرواية وهناك روايات ضعيفة مذكورة في الهداية اه (قوله كلو جعل الخ)
 ظاهره أنه لا خلاف فيه مع أن فيه خلافاً أيضاً كقدمناه عن القنية ونحوه في الهداية فكان المناسب ذكر
 قوله خلافاً لهما بعد هذه المسئلة ليكون راجعاً للمسائل الثلاث (قوله وأذن للصلاة) اللام للتعليل لا للصلاة
 أذن والوضع وأذن للباس بالصلاة فيه والمراد الاذن مع الصلاة اذ لو لم يصل فيه أحد لا يصح في المسجد المهرز
 فهنا أولى كما لا يخفى (قوله أما لو تمت المسجدية) أي بالقول على المفتي به أو بالصلاة فيه على قولهما ط
 وعبارة التتارخاتية وان كان حين بناء خلى بينه وبين الناس ثم جاء بعد ذلك يني لا يترك اه وبه علم أن
 قوله في النهر وأما لو تمت المسجدية ثم أراد هدم ذلك البناء فإنه لا يمكن من ذلك الخ فيه نظراً لأنه ليس في عبارة
 التتارخاتية ذكر الهدم وان كان الظاهر أن الحكم كذلك (قوله فاذا كان هذا في الواقع الخ) من كلام
 البحر والاشارة إلى المنع من البناء (قوله ولو على جدار المسجد) مع أنه لم يأخذ من هواء المسجد شيئاً اه ط
 ونقل في البحر قبله ولا يوضع البذع على جدار المسجد وان كان من أوقافه اه قلت وبه علم حكم ما يصنعه
 بعض جيران المسجد من وضع جذوع على جداره فإنه لا يحل ولودفع الاجرة (قوله ولا أن يجعل الخ) هذا
 ابتداء عبارة البرازية والمراد بالمستغل أن يؤجره نه شيئاً لاجل عمارته وبالسكنى محالها وعبارة البرازية على
 ما في البحر ولا مسكوتاً ورد في الفتح ما بحثه في الخلاصة من أنه لو احتاج المسجد إلى نفقة تؤجر قطعة منه بقدر
 ما ينفق عليه بأنه غير صحيح قلت وبه - ذاعلم أيضاً حرمه أحداث الخلو في المساجد كلتي في رواق المسجد
 الاموى ولا سيما ما يرتب على ذلك من تقدير المسجد بسبب الطبخ والغسل ونحوه ورأيت تأليفاً مستقلاً في
 المنع من ذلك (قوله ولو خرب ما حوله) أي ولو مع بقائه عامراً وكذا لو خرب وليس له ما يعمر به وقد استغنى
 الناس عنه لبناء مسجد آخر (قوله عند الامام والثاني) فلا يعود يرا ثا ولا يجوز نقله ونقل ماله إلى مسجد
 آخر سواء كانوا يصلون فيه أو لا وهو الفتوى حاوي القدسي وأكثر المشايخ عليه مجتبي وهو الوجه فصح
 اه بحر قال في الاسعاف وذكر بعضهم أن قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف وبمعنهم ذكره كقول
 محمد (قوله وعاد إلى الملك عند محمد) ذكر في الفتح ما معناه انه ينفرع على الخلاف المذكور ما اذا انهدم
 الوقف وليس له من العلة ما يعمر به يرجع إلى الباني أو ورثته عند محمد خلافاً لأبي يوسف ان كان عند محمد انما
 يعود إلى ملكه ما خرج عن الانتفاع المقصود للوقوف بالكلية ككانت اح - ترق ولا يستأجر بشئ ورباط
 وحوض محلة خرب وليس له ما يعمر به وأما ما كان معداً للعلو فلا يعود إلى الملك الا بقصد وتبقى ساحة وقفها
 أو جرو لو بشئ قليل بخلاف الرباط ونحوه فإنه موقوف للسكنى وامتعت بانم راه اما دار العل فانها قد خرب

وتصير كوما وهي بحيث لو نقلت نفعها يسـتأجر أرضها من يبنى أو يغرس ولو بقليل فيغفل عن ذلك وتباع
لواقفها مع أنه لا يرجع اليه منها الا انقض واستند في ذلك للغانية وغيرها وظاهر كلامه اعتماده (قوله وعن
الثاني الخ) حزم به في الاسعاف حيث قال ولو خرب المسجد وما حوله وتفرق الناس عنه لا يعود الى ملك
الواقف عند أبي يوسف فيباع نفعه بأذن القاضي ويصرف ثمنه الى بعض المساجد اهـ (قوله ومثله حشيش
المسجد الخ) أي الحشيش الذي يفرش بدل الحصر كما يفعل في بعض البلاد كبلاد الصعيد كما أخبرني به بعضهم
قال الزياي وعلي هذا حصر المسجد وحشيشه اذا استغنى عنهما يرجع الى مالكه عند محمد وعند أبي يوسف
ينقل الى مسجد آخر وعلى هذا الخلاف الرباط والبئر اذا لم ينتفع بهما اهـ وصرح في الخانية بأن الفتوى
على قول محمد قال في البحر وبه علم أن الفتوى على قول محمد في آلات المسجد وعلى قول أبي يوسف في تأييد
المسجد اهـ والمراد بالآلات المسجد نحو القنديل والحصير بخلاف أنقاضه لما قدمنا عنه قريبان أن الفتوى
على أن المسجد لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ونقل ماله الى مسجد آخر (قوله وكذا الرباط) هو الذي يبني للفقراء
بحر عن المصباح (قوله الى أقرب مسجد أو رباط الخ) لف ونشر مرتب وظاهره أنه لا يجوز صرف وقف
مسجد خرب الى حوض وعكسه وفي شرح الماتني يصرف وقفها الا قرب مجانس لها اهـ ط (قوله تفريع
على قولهما) أي قوله فيصرف الخ مفرع على قول الامام وأبي يوسف أن المسجد اذا خرب يبقى مسجد أبدا
لكن علمت أن المفتي به قول أبي يوسف أنه لا يجوز نقله ونقل ماله الى مسجد آخر كما مر عن الحاوي نعم هذا
التفريع انما يظهر على ما ذكره الشارح من الرواية الثانية عن أبي يوسف وقد منأته حزم به في الاسعاف
وفي الخانية رباط بعيد استغنى عنه المارة وبجانبه رباط آخر قال السيد الامام أبو شجاع تصرف غلته الى
الرباط الثاني كالمسجد اذا خرب واستغنى عنه أهل القرية فرفع ذلك الى القاضي فباع الخشب وصرف الثمن
الى مسجد آخر جاز وقال بعضـهم يصير ميراثا وكذا حوض العامة اذا خرب اهـ ونقل في النخبة عن شمس
الائمة الحلواني أنه سئل عن مسجد أو حوض خرب ولا يحتاج اليه لتفرق الناس عنه هل للقاضي أن يصرف
أوقافه الى مسجد أو حوض آخر فقال نعم ومثله في البحر عن القنية وللشرب لابل رسالة في هذه المسئلة اعترض
فيها ما في المتن تبعا للدرر بما مر عن الحاوي وغيره ثم قال وبذلك تعلم فتوى بعض مشايخ عصرنا بل ومن قبلهم
كالشيخ الامام أمين الدين بن عبد العال والشيخ الامام أحمد بن يونس الشلبي والشيخ زين بن نجيم والشيخ
محمد الوفاي فنههم من أفتى بنقل بناء المسجد ومنهم من أفتى بنقله ونقل ماله الى مسجد آخر وقد مشى الشيخ
الامام محمد بن سراج الدين الحلواني على القول المفتي به من عدم نقل بناء المسجد ولم يوافق المذكورين اهـ
ثم ذكر الشرنبلالي أن هذا في المسجد بخلاف حوض وبئر ورباط ودابة وسيف وشجر وقنديل وبساط
وحصير مسجد فقد ذكر في التتارخانية وغيرها جواز نقلها اهـ قالت لكن الفرق غير ظاهري فليست أمل والذي
ينبغي متابعة المشايخ المذكورين في جواز النقل بلفرق بين مسجد أو حوض كما أفتى به الامام أبو شجاع
والامام الحلواني وكفي به ما قدوة ولا سيما في زماننا فان المسجد وغيره من رباط أو حوض اذا لم ينقل يأخذ
أنقاضه للصوص والمتغلبون كما هو مشاهد وكذلك أوقافه يأكلها النظار أو غيرهم ويلزم من عدم النقل
خراب المسجد الا سخر المحتاج الى النقل اليه وقد وقعت حادثة سالت عنها في أمير أراد أن ينقل بعض أحجار
مسجد خراب في سفح قاسيون بدمشق ليبدأ بها صحن الجامع الاموي فأقنيت بعدم الجواز متبعة
للشربلالي ثم بلغني أن بعض المتغلبين أخذ تلك الاحجار لنفسه فقدمت على ما أقنيت به ثم رأيت الآن في
النخبة قال وفي فتاوى النسفي سئل شيخ الاسلام عن أهل قرية رباطا دعاي مسجد ها الى الخراب وبعض
المتغلبة يستولون على خشبها ويقولونه الى دورهم هل لواحد لاهل المحلة أن يبيع الخشب بأمر القاضي
ويمنع الثمن ليصرفه الى بعض المساجد أو الى هذا المسجد قال نعم وحكي أنا وقع مثله في زمن سيدنا الامام
الاجل في رباط في بعض الطرق خرب ولا ينتفع المارة وله أوقاف عامرة فسئل هل يجوز نقلها الى رباط آخر

مطلب في نقل انقاض
المسجد ونحوه

وعن الثاني ينقل الى مسجد
آخر بأذن القاضي (ومثله)
في الخلاف المذکور
(حشيش المسجد وحصره
مع الاستغناء عنهما) كذا
(الرباط والبئر) لم ينتفع
بهما فيه صرف وقف المسجد
والرباط والبئر) والحوض
(الى أقرب مسجد أو رباط
أو بئر) أو حوض (اليه)
تفريع على قولهما درر
وفيها وقف ضبعة على
الفقراء وسلمها للمتولى
ثم قال لوصيه أعط من غلتها
فلانا كذا وفلانا كذا لم
يصح لخروجه عن ملكه
بالسجيل

قوله هل لواحد لاهل المحلة
الخ هكذا بخطه ولعل الاولى
من أهل المحلة تأمل اهـ
مصححه

ينتفع الناس به قال نعم لان الوقف غرضه انتفاع الموقوف يحصل ذلك بالثاني اهـ (قوله فلو قبله) أي قبل
 التسجيل الذي هو الحكم لا مجرد التسليم الذي في صدر العبارة لكن هذا انما يظهر على قول الامام بعدم
 لزوم الوقف قبل الحكم ولذا لم يذكر التسجيل في الخاتمة حيث قال وقف ضيعة في صحته على الفقراء وأخرجها
 من يده الى المتولى ثم قال لو وصيه عند الموت أعطى من غلتها فلان كذا فلان كذا فلان لا وتلك باطل لانها
 صارت لا فقراء أو لا فلانك ابطال حكمهم الا اذا شرط في الوقف أن يصرف غلتها الى من شاء اهـ والمراد
 ببطالته أنه لا يصح كون حقا لارزما فلان في غلة الوقف فلو كان فلان فقيرا لا يلزم اعطاؤه بل له أن يعطى غيره
 (قوله لكن سيجي) أي آخر الفصل الا في وفيه كلام سيأتي (قوله اتحد الوقف والجهة) بان وقف وقفين
 على المسجد أحدهما على العمارة والاخر الى امامه أو مؤذنه والامام والمؤذن لا يستقر اقله المرسوم للحاكم
 الدين أن يصرف من فاضل وقف المصالح والعمارة الى الامام والمؤذن باستصواب أهل المصالح من أهل الجهة
 ان كان الوقف متحدا لان غرضه احباء وقفه وذلك يحصل بما قلنا بجر عن البرازية وظاهر اختصاص
 ذلك بالقاضي دون الناظر (قوله بسبب خراب وقف أحدهما) أي خراب أما كن أحد الوقفين (قوله بأن
 بن رجلان مسجدين) الظاهر ان هذان متلاهما معا أما اختلاف الوقف ففيما اذا وقف رجلان وقفين
 على مسجد (قوله لا يجوز له ذلك) أي الصرف المذكور لكن نقل في البحر بعد هذا عن الولوالجية مسجد له
 أوقف مختلفا لابأس لاقيم أن يخلط غلتها كلها وان خرب حانوت منها فلا بأس بصرفه من غلة حانوت آخر
 لان السكل للمسجد ولو كان مختلفا فلان المعنى يجمعهما اهـ ومثله في البرازية تأمل * (تنبيه) * قال الخبر
 الرمي أقول ومن اختلاف الجهة ما اذا كان الوقف منزلي أحدهما للسكنى والاخر للاستعمال فلا يصرف
 أحدهما الا في خروجه واقعة الفتوى اهـ (قوله ولو وقف العقار) هو الارض مبنية أو غير مبنية تقع
 وفي القاموس هو الضيعة وهو المناسب لقوله بيقراء الخ نهر (قوله عبدة الخرائون) الأكرية الخرائون
 من أكرت الارض حريتها واسم الفاعل اكر للمبالغة مصباح والمراد أنهم اذا كانوا عبدة صح وقفهم تبعا
 للارض وكذا آلات الخرائنة كفي البحر (قوله مع استحسان الخ) لانه قد ثبت من الحكم تبعا ما لا يثبت
 مقصودا كالشرب في البيع والبناء في الوقف وهذا قول أبي يوسف ومحمد معه لانه أجاز افراد بعض المقول
 بالوقف فالبيع أولى قال في الاسعاف ويدخل في وقف الارض ما فيها من الشجر والبناء دون الزرع والثمرة
 كفي البيع ويدخل أيضا الشرب والطريق كالأجارة ولو جعلها مقبرة وفيها أشجار عظيمة وأبنية لا تدخل
 ولو زاد في وقف الارض بحقوقها وجميع ما فيها ومنها على الشجرة ثمرة فائتة يوم الوقف قال هـ لال لا تدخل
 قياسا وفي الاستحسان يلزمه التصديق بها على وجه النذر لا الوقف وذكر التام في ادق المقول بحقوقها لا تدخل في
 الوقف وهذا أولى خصوصا اذا زاد بجميع ما فيها ومنها ولو وقف دار بجميع ما فيها وهي اجسامات بطرب
 أو بيتا وفيه كوارات غسل يدخل الحمام والنخل تبعا للدار والغسل كالأوقاف من قبلة مؤذ كرمها من العبيد
 والدوايب وآلات الخرائنة اهـ لمخصا وقوله وذكر ما فيها الخ يفيد عدم الدخول بلاد كرويه صرح
 في الفتح وقد اختصر في البحر عبارة الاسعاف اختصارا مختلا * (تنبيه) * لم يذكر المصنف لصحة الوقف اشتراط
 تحديد العقار لان الشرط كونه معلوما وقول الفتح اذا كانت الدار مشهورة ومعروفة صح وقفها وان لم تحدد
 استغناء بشهرتها عن تحديدها اهـ ظاهرا اشتراط التحديد ولا يخفى ما فيه بل ذلك بشرط لقول الشهادة
 بوقفيته واتممه في البحر وقال في أنفع الوسائل بعد ما قسم مسئلة التحديد الى سبع صور وأما الصورة
 الثالثة أي مال لم يحدد أصلا وهم لا يعرفون ما قال المصنف فيه بالوقف باطل الا أن تكون مشهورة
 وقال هلال الشهادة باطلة ولا شك أن الاول يحتاج الى تأويل بمعنى أن الشهادة باطلة كقول هلال وغيره
 ولا يجوز العمل بظاهرها لان الوقف لا يشترط لصحته التحديد في نفس الامر ولا يجوز الحكم بانها لا بمجرد
 قول الشهود لم يحددها لولا ان يعرفها ولا هي مشهورة اهـ لمخصا (قوله وجاز وقف التمسك على مال الرباط)

٣ مطلب في وقف المقول
 تبعا للعقار

فلو قبله صح قلت لكن
 سيجي معز بالفتاوى مؤيد
 زاده ان للوقف الرجوع
 في الشروط ولو مسجد
 اتحد الوقف والجهة وقل
 مرسوم بعض الموقوف
 عليه بسبب خراب وقف
 أحدهما (بإجازة الحاكم أن
 يصرف من فاضل الوقف
 الاخر عليه) لانها حادثة
 كشيء واحد (وان اختلف
 أحدهما) بأن بن رجلان
 مسجدين أو رجل مسجدا
 يدرسته وقف عليهما
 أوقافا (لا يجوز له ذلك) ولو
 وقف العقار بيقراء كونه
 بفتح بن عبدة الخرائون
 (صح) استحسانا تبعا للعقار
 وجاز وقف القن على مصالح
 الرباط خلاصة

مطلب لا يشترط التحديد في
 وقف العقار

ونفقته وجنابته في مال
الوقف ولو قتل صيدا لا قود
فيسه بزازية بل تجب قيمته
ليشترى به ما يبدله (ك) ما
صح وقف (مشاع قضى
بجواز) لانه مجتهد فيه
فللعنفى المقلد أن يحكم
بصح وقف المشاع وبطلانه
لاختلاف الترجيح وإذا
كان في المسئلة قولان
مصححان جاز الاختراع والقضاء
بأحدهما بحر ومصنف
(و) كما صح أيضا وقف كل
(منقول) قصدا (فيه تعامل)
للناس (كها) س

مطلب في وقف المشاع
المقضى به

مطلب مهم اذا حكم الحنفى
بما ذهب اليه أبو يوسف
أو محمد لم يكن حاكما بخلاف
مذهبه

مطلب مهم اشكال في وقف
المنقول على النفس
مطلب فيها اذا كان في
المسئلة قولان مصححان

مطلب في وقف المنقول قصدا

نظيره جواز وقفه استقلالاً وبؤيده أنه ذكره في الفتح عن الخلاصة في مسائل وقف المنقول الذي جرى فيه
التعامل فكان ينبغي للشارح ذكره بعد قول المصنف ومنقول فيه تعامل أثلايتوهم أن المراد أنه وقفه تبعاً
للرباط كما توهمه في البحر حيث قال وأما وقف العبيد تبعاً للمدرسة والرباط فسيأتي أنه جوزه بعض
المشايخ اه مع أنه فيما سيأتي انما ذكر ما في الفتح عن الخلاصة (قوله ونفقته) أي وإن لم بشرطها
الواقف وفي الاسعاف لو شرطها من الغلة ثم مرض بعضهم استحقها أن شرط اجراءها عليهم ماداموا أحياء
وان قال لهم لا يجزى شيء على من تعطل عن العمل ولو باع العاجز واشترى بثمنه عياداً كان جازاً اه وقال
في موضع آخر وكذلك الدوايب والآلات يبيعها ويشتري بثمنها ما هو أصح للوقف (قوله وجنابته في
مال الوقف) وعلى المتولي ما هو الأصح من الدفع أو الغداء ولو فداها بكثر من أرض الجنابة كان متطوعاً في
الزاد فيضيه من ماله وان فداها أهل الوقف كانوا متطوعين ويبقى العبد على ما كان عليه من العمل اسعاف
(قوله لا قود فيه) كأن وجهه أن في القود ضرر الوقف بغوات البدل اه ح والظاهر أن محل ما ذكر فيها
إذا رضى القاتل بدفع البدل أما إذا لم يرض إلا بتسليم نفسه للقصاص فله لا يجبر لأن القصاص عندنا هو
الأصل ط (قوله بل تجب قيمته) كما لو قتل خطأ ويشتري به المتولى عياداً يصير وقفاً كما لو قتل المدبر خطأ
وأخذ مولاه قيمته فإنه يشتري به عياداً يصير مدبراً وقد صرح به في الذخيرة عن الخصاص بحر (قوله كما
صح وقف مشاع قضى بجوازه) ويصير بالقضاء متفقاً عليه والخلاف في وقف المشاع مبنى على اشتراط
التسليم وعدمه لأن القسمة من تمامه فأبو يوسف أجازها لانه لم يشترط التسليم ومحمد لم يجزه لاشتراطه التسليم
كما مر عند قوله ويفرز وقد مر أن محل الخلاف فيما يقبل القسمة بخلاف ما لا يقبلها فيجوز أنهما قالوا في المسجد
والقبرة وقد مرنا بعض فروع ذلك (قوله لانه مجتهد فيه) أي بسوء فيه الاجتهاد لعدم مخالفتهم لنص أو إجماع
(قوله فالحنفى المقلد الخ) أفاد أن المراد بقوله قضى بجوازه ما يشمل قضاء الحنفى وانما خصه بالنفر يع لئلا
يتوهم أن المراد به من مذهب آخر لان امام مذهبنا غير قائل به لكن لما كان قول أصحابه غير خارج عن
مذهبه صح حكم مقاده به ولذا قال في الدرر من كتاب القضاء عند الكلام على قضاء القاضي بخلاف مذهبه ان
المراد به خلاف أصل المذهب كالحنفى اذا حكم على مذهب الشافعى وأما اذا حكم الحنفى بما ذهب اليه
أبو يوسف أو محمد أو نحوهما من أصحاب الامام فليس حاكماً بخلاف رأيه اه فقد أفاد أن أقوال أصحاب
الامام غير خارجة عن مذهبه فقد نقلوا عنهم أنهم ما قالوا قولاً الا هو مروى عن الامام كما أوضحت ذلك في
شرح منظومتى في رسم المفتى وبما ذكرته في الاشكال المشهور والذي ذكره الامام الطرسوسى في أنفع الوسائل
والعلامه ابن الشايبى في فتاواه وهو أن وقف الانسان على نفسه أجازها أبو يوسف ومحمد كما سيأتي ووقف
المنقول كالبناء بدون أرض والكتب والمصحف منعه أبو يوسف وأجازها محمد ووقف المنقول على النفس
لا يقول به واحد منهما فيكون الحكم به ملحقاً من قولين والحكم الملحق باطل بالإجماع كما مر أول الكتاب وبه
يندفع ما أجاب به الطرسوسى من أنه في منية المفتى أفاد جواز الحكم الملحق وتعمام ذلك مبسوط في كتابنا
تنقيح الحامدية في الباب الاول من الوقف (قوله لا اختلاف الترجيح) فان كلام من قول أبي يوسف وقول محمد
صح بالخطا الفتوى كما مر (قوله قولان مصححان) أي وقد تساوى في لفظي التصحيح والافالاولى الاخذ بما هو
أكدر في التصحيح كلكو كان أحدهما بالفظ الصحيح والآخر بالفظ عليه الفتوى فان الثانى أقوى وكذا لو كان
أحدهما في المتن أو كان ظاهر الرواية وكان عليه الأكثر أو كان هو الأرفق بالناس فإنه اذا صح هر ومقابلته
كان الاخذ به أولى كما قدمنا في أول الكتاب (قوله بأحدهما) أي بأى واحد منهما أراد لكن اذا قضى
بأحدهما في حادثة ليس له القضاء فيها بالقول الا نحن نعلم يقضى به في حادثة غيرها وكذا المفتى وينبغي أن
يكون طمع نظره الى ما هو الأرفق والأصل وهذا معنى قولهم ان المفتى يقتضى بما يقع عنده من المصلحة أى
المصلحة الدينية لا مصلحة الدنيوية (قوله كل منقول قصدا) أما تبعاً للمعارف وجازر بلا خلاف عندهما

مطالب في وقف الدراهم
والدينار

وقدوم) بل (ودراهم
ودنانير) قلت بل ورد الامر
للقضاء بالحكم به كافي
معروضات المفتي ابي السعود
ومكبل وموزون فيبيع
و يدفع ثمنه مضاربة أو
بضاعة على هذا الوقف
كرا على شرط أن يقرضه
لمن لا بذله ليزرع له نفسه
فاذا أدرك أخذ مذاره ثم
أقرضه لغيره وهكذا جاز
خلاصة ومهاوقف بقرة
على أن ما خرج من لبنها أو
سمها للفقر أو اعتادوا
ذلك رجوعون أن يجوز
(وقدر وجنارة) وثيابها
ومصحف وكتب لان التعامل
يترك به القياس

مطلب في التعامل
والعرف

كأمر كمالا خلاف في صحة وقف السلاح والكراع أي النبل لانه المشهوره والخلاف فيما سوى ذلك
فعمد أبي يوسف لا يجوز وعند محمد يجوز ما فيه تعامل من المقولات واختاره أكثر فقهاء الامصار كافي
الهداية وهو الصحيح كافي الاسعاف وهو قول أكثر المشايخ كافي الظهيرية لان القياس قد يترك بالتعامل
ونقل في المجتبى عن السير بجواز وقف المنقول مطلقا عند محمد وإذا جرى فيه التعامل عند أبي يوسف وتعامه في
البحر والمشرق هو الاول (قوله وقدوم) بفتح أوله وضم ثانيه مخففا ومثقلا (قوله بل ودراهم ودنانير)
عزاه في الخلاصة الى الانصارى وكان من أصحاب زفر وعزاه في الحاشية الى زفر حيث قال وعن زفر شرذبلانية
وقال المصنف في المنع والمأجور التعامل في زماننا في البلاد الرومية وغير هاهنا في وقف الدراهم والدينار دخلت
تحت قول محمد المفتي به في وقف كل منقول فيه تعامل كالا يخفى ولا يحتاج على هذا الى تخصيص القول
بجواز وقفها بذهب الامام زفر من رواية الانصارى والله تعالى أعلم وقد أدنى مولا صاحب البحر بجواز وقفها
ولم يحك خلافا اه ما في المنع قال الرملي لکن في الحاشية بقول فيه تعامل نظر ادهى مما لا ينتفع به مع بقاء
عينها على ملك الواقف وافتاء صاحب البحر بجواز وقفها بلا حكاية خلاف لا يدل على أنه داخل تحت قول محمد
المفتي به في وقف منقول فيه تعامل لاحتمال أنه اختار قول زفر وأفتى به وما استدلل به في المنع من مسئلة البقرة
الاتية بمموج بما قلنا لا ينتفع بلبنها وسمها مع بقاء عينها لکن إذا حكم به حاكم أو رفع الخلاف اه ملخصا
قلت ان الدراهم لا تتعين بالتعيين فهي وان كانت لا ينتفع به مع بقاء عينها لکن بدلها قائم مقامها لعدم
تعيينها فكأنها باقية ولا شئ في كونها من المنقول فيجوز فيها تعامل دخلت فيها أجازة محمد ولهذا المماثل
محمد بأشياء جرى فيه التعامل في زمانه قال في الفتح ان بعض المشايخ زادوا أشياء من المنقول على ما ذكره محمد
لما رأوا جريان التعامل فيها وكرهوا مسئلة البقرة الاتية ومسئلة الدراهم والمكبل حيث قال في الخلاصة
وقف بقرة على أن ما يخرج من لبنها أو سمها يعطى لأبناء السبيل قال ان كان ذلك في موضع غالب ذلك
في أوقافهم رجوعون أن يكون جائزا وعن الانصارى وكان من أصحاب زفر ومن وقف الدراهم أو ما يكال أو
ما يوزن يجوز ذلك قال نعم قيل وكيف قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يصدق بها في الوجه الذي وقف عليه وما
يكال أو يوزن يباع و يدفع ثمنه مضاربة أو بضاعة قال فعلى هذا القياس اذا وقف كرا من الحنطة على شرط أن
يقرض للفقر أو الذين لا بذلهم ليزرعوه ولا أنفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرص ثم يقرض لغيرهم
من الفقراء أبدأ على هذا السبيل يجب أن يكون جائزا قال ومثل هذا كثير في الري وما حجة دو ماوند اه ومما
ظهر صحة ما ذكره المصنف من الحاشية بالمعقول المتعارف على قول محمد المفتي به وانما خصوها بالنقل عن زفر
لانها لم تكن متعارفة اذ ذلك ولانه هو الذي قال بها ابتداء قال في الهجر ومقتضى ما مر عن محمد عدم جواز ذلك
أي وقف الحنطة في الاقطار المصرية لعدم تعارفها بالكلية نعم وقف الدراهم والدينار معروف في الديار الرومية
اه (قوله ومكبل) معطوف على قول المصنف ودراهم (قوله و يدفع ثمنه مضاربة أو بضاعة) وكذا يفعل في
وقف الدراهم والدينار وما خرج من الربح يصدق به في جهة الوقف وهذا هو المراد في قول الفتح عن الخلاصة
ثم يصدق بها فهو على تقدير مضاف أي برحبها وبضاعة الاسعاف ثم يصدق بالفضل (قوله فعلى هذا) أي
القول بصحة وقف المكبل (قوله وجنارته) بالكسر النعش وثيابها ما يعطى به الميت وهو في العس ط (قوله)
لان التعامل يترك به القياس فان القياس عدم صحة وقف المنقول لان من شرط الوقف أنه يدوم والمنقول
لا يدوم والتعامل كافي البحر عن التحرير هو الاكثر استعمالا وفي شرح البسيري عن المبسوط أن الثابت
بالعرف كالثابت بالنص اه وتعمم تحقيق ذلك في رسالتنا المسماة بنشر العرف في بقاء بعض الاحكام على
العرف وطاهر ما مر في مسئلة البقرة اعتبار العرف بالحادث ولا يلزم كون من عهدها حاشية وكذا هو طاهر
ما قدمناه آنفا من زيادة بعض المشايخ أشياء جرى التعامل فيها وعلى هذا ما طاهر اعتبار العرف في الموضع أو
الزمان الذي اشتهر به دون غيره فوقف الدراهم متعارف في بلاد الروم دون بلادها ووقف النأس والقدوم

كان متعارفاً في زمن المتقدمين ولم نسمع به في زماننا فالظاهر أنه لا يصح الآن ولئن وجدنا داراً لا يعتبر لها علمت من أن التعامل هو الأكثر استعمالاً فتأمل (قوله لحديث الخ) رواه أحمد في كتاب السنة ورواه من عزاه للمسندين من حديث أبي وائل عن أسامة بن ميمون وهو موقوف حسن ونعمانه في حاشية الجوى عن المقاصد الحسنة للسرخاوى (قوله ومحتاج) ما يتمتع به فهو عطف عام على خاص فيشمل ما يستعمل في البيت من أثاث المنزل ككفراش وبساط وحصراء - يرمسجدوا الاواني والقدر ونحوه - وعرف وقف الاواني من النحاس ونص المتقدمون على وقف الاواني والقدر والمحتاج اليها في غسل الموتى (قوله وهذا) أى جواز وقف الموقوف المتعارف (قوله وألحق في البحر السفينة بالمحتاج) أى فلا يصح لكن قال شيخ مشايخنا السائحاني أنهم تعاملوا وقفها فلا ترد في حكمه اهـ وكأنه حدث بعد صاحب البحر وألحق في المنع وقف البناء بدون الارض وكذا وقف الاشجار بدونها لانه منقول فيه تعامل ونعمانه في الدر المنقي وسبأني عند قول المصنف بى على أرض الخ (قوله جاز وقف الاكسية الخ) قلت وفي زماننا قد وقف بعض المتولين على المؤذنين الفقراء شتاء ليل فينبغي الجواز سيما على ما روى عن الزاهد في تدبير شرح الملتقى أى ما ذكره الزاهد في المجتبى من جواز وقف الموقوف مطلقاً عند مسجد ولا يخفى أن هذا في وقف نفس الاكسية أما لو وقف عقاراً وشرط أن يشتري من ريعه أكسية للفقراء أو المؤذنين فلا كلام فيه كما أفاده ط (قوله ان يحصون جاز) هذا الشرط معنى على ما ذكره شمس الأئمة من الضابط وهو أنه اذا ذكر الوقف مصرفاً لا بد أن يكون فيهم تنصيب على الحاجة حقيقة كالفقراء أو استعمالاً لابن الناس كاليتامى والزمنى لان العال بغيرهم الفقير فيصح للاغنياء والفقراء معاً ان كانوا يحصون والا فمقتضى ما رويهم فقط ومتى ذكر مصرفاً يستوى فيه الاغنياء والفقراء فان كانوا يحصون مع ما عدا ما رويهم من الابطال وروى عن محمد أن ما لا يحصى عشرة وعشرون ألف يوسف مائة وهو المأخوذ به عبد البص و قيل أربعون وقيل ثمانون والفتوى انه مفوض الى رأى الحاكم اسعاف وبحر (قوله وان وقف على المسجد جاز) ظاهره أنه لا يشترط فيه كون أهله ممن يحصون لان الوقف على المسجد لا على أهله كماله المتبادر من المقابلة ولعل وجهه أنا يصبر كالتنصيب على التأييد بمنزلة الوقف على عمارة مسجد معين فانه يصح في المختار انما يبدى مسجداً كما قدمنا عند قوله ويجعل آخره لجهة فربة لا تقطع (قوله ولا يكون محصوراً على هذا المسجد) هذا ذكره في الخلاصة بقوله وفي موضع آخر ولا يكون الخ أى ود كرى كتاب آخر فهو قول آخر مقابل لقوله ويقرأ فيه فان ظاهره أنه يكون مقصوراً على ذلك المسجد وهذا هو الظاهر حيث كان الواقف عين ذلك المسجد فافعله صاحب الدرر حيث نقل العبارة عن الخلاصة وأسقط ما هو قوله وفي موضع آخر غير مناسب لايها أنه من تنبيه ما قبله الا أن يكون قد فهم أن قوله ويقرأ فيه محمول على الاولوية ويكون ما في موضع آخر غير مخالف له تأمل لكن في القية سبيل معصفاً في مسجد بعينه للقرأة ليس له بعد ذلك أن يدفعه الى آخر من غير أهل تلك المحلة للقرأة قال في النهر وهذا يوافق القول الاول لا ما ذكر في موضع آخر اهـ فهذا يقيد أنهم ما قولاً متعارفاً خلافاً لما فهمه في الدرر وتبعه الشارح (قوله وبه عرف حكم الخ) الحكم هو ما بينه بعد بقوله فان وقفها الخ ط (قوله لم يجز نقلها) ولا سيما اذا كان الناقل ليس منهم نهر ومما داه أنه عين مكانه بأن بنى مدرسة وعين وضع الكتب فيها لا تنفع سكانها (قوله وان على طائفة العلم الخ) ظاهره صحة الوقف عليهم لان العال بهم الفقراء كما علم من الضابط الماراً بفار في البحر قال شمس الأئمة فعلى هذا اذا وقف على طلبه العلم في بلدة كذا يجوز لان الفقراء غالب فيهم فكان الاسم مناسباً عن الحاجة ثم ذكر الصابط المارقات ومقتضاه أنهم هم اذا كانوا لا يحصون يختص بفقرائهم فعلى هذا وقف المحصف في المسجد والكتب في المدارس لا يحل لغير فقير وهو خلاف المتبادر من عبارة الخلاصة والقنية في المحصف وقد يقال ان هذا مما يستوى في الانتفاع به العبي والفقير كما سيأتى من أن الوقف على ثلاثة أوجه منها ما يستوى فيه الفقير يقان كرباط وحان ومقابر وسقاية وعاله في الهداية بأن أهل العرف ير بدون فيه التسوية بينهم ولان الحاجة داعية وهذا كذلك فان واقف الكتب يقصد نفع الفقير يقب

مطلب متى ذكر للوقف
مصرفاً لا بد أن يكون فيهم
تنصيب على الحاجة

لحديث ما رآه المسلمون حسناً
فهو عند الله حسن بخلاف
مالا تعامل فيه شياب
ومتاع وهذا قول محمد
وعليه الفتوى اختيار
وألحق في البحر السفينة
بالمحتاج وفي البرازية جاز
وقف الاكسية على الفقراء
فتدفع اليهم شتاء ثم يردونها
بعده وفي الدرر وقف معصفاً
على أهل مسجد للقرأة فان
يحصون جاز وان وقف على
المسجد جاز ويقرأ فيه ولا
يكون محصوراً على هذا
المسجد وبه عرف حكم
نقل كتب الاوقاف من
مخالها للانتفاع بها
والفقهاء بذلك مبتلون فان
وقفها على مستحق وقفه لم
يجز نقلها وان على طائفة
العلم وجعل مقرها في خزائنه
التي في مكان كذا

مطلب في حكم الوقف على
طائفة العلم

مطلب في نقل كتب الوقف
من محلها

ولأنه ليس كل غني يحد كل كتاب يريد به خصوصاً وقت الحاجة إليه (قوله في جواز النقل تردد) الذي تحصل من كلامه أنه إذا وقف كتباً وعين موضعها فإن وقفها على أهل ذلك الموضع لم يجوز نقلها منه لغيرهم وظاهره أنه لا يحل لغيرهم الانتفاع بها وإن وقفها على طلبة العلم فلكل طالب الانتفاع بها في محلها أو أمانة لها منه ففيه تردد ناشئ مما قدمه عن الخلاصة من حكاية القولين من أنه لو وقف المصحف على المسجد أي بلا تعيين أهله قيل يقر فيه أي يختص بأهله المترددين إليه وقيل لا يختص به أي فيجوز نقله إلى غيره وقد علمت تقوية القول الأول بما مر عن القسبة وبقي ما لو عجم الواقف بأن وقفه على طلبة العلم لكنه شرط أن لا يخرج من المسجد أو المدرسة كالمادة وقد مر عند قوله ولا يبرهن عن الاشتباه أنه لو شرط أن لا يخرج الأبرهن لا يبعد وجوب اتساع شرطه وحل الرهن على المعنى اللغوي تبعاً لما قاله السبكي ويؤيده ما قدمناه قبيل قوله والمالك يزيل عن الفتح من قوله أن شرائط الواقف معتبرة إذا لم يخالف الشرع وهو مالك فله أن يجعل ماله حيث شاء ما لم يكن معصية وله أن يخص صنفاً من الفقراء وكذا سيأتي في فروع الفصل الأول أن قولهم شرط الواقف كص الشارع أي في المفهوم والدلالة ووجوب العمل به قاتل لا يخفى أن هذا إذا علم أن الواقف لم يسه شرط ذلك حقيقة أما مجرد كناية ذلك على ظهر الكتب كما هو العادة فلا يثبت به الشرط وقد أخبرني بعض قوام مدرسة أن واقفها كتب ذلك ليحبل حيلة لمنع إعارته من يخشى منه الضياع والله سبحانه أعلم (قوله ويبدأ من غلته بعمارته) أي قبل الصرف إلى المستحقين قال القهستاني العمارته بالكسر مدروسة ما يعمر به المكان بأن يصرف إلى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان عليه دون الزيادة أن لم يشترط ذلك كما في الراهدى وغيره ولو كان الوقف شحراً يخاف هلاكه كان له أن يشتري من غلته قصبة لا يغيره لأن الشجر يفسد على امتداد الزمان وكذا إذا كانت الأرض سبخة لا يثبت فيها شيء كان له أن يصلحها كغنى المحيطاء ومثله في الخانية وغيرها ودخل في ذلك دفع المصد الذي على الدار فإنه مقدم على الدفع للمستحقين كما في تناوي تلميذ الشارح المرحوم الشيخ اسمعيل وهذه فائدة جليلة قل من تنبه لها فإن المصددين على الوقف ضرورة تعميرها فإذا وجد في الوقف مال ولو في كل سنة شيء حتى تتخلص رتبة الوقف ويصير يؤخر بأجرة له لزم الناظر ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وذكر في البحر أن كون التعمير من غلة الوقف إذا لم يكن الخراب يصنع أحد ولذا قال في الوالو الجية رجل آجر دار الوقف فجعل المستأجر رواقها مرطاً للدواب وخربها يضمن لأنه فعل بغير إذن اهـ * (تنبيه) * لو كان الوقف على معين فالعمارة في ماله كما سيأتي بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي وقفه فإن خرب يبنى كذلك ولا تجوز الزيادة بالأرضاء ولو كان على الفقراء فكذلك وعلى البعض تجوز والأول أصح ههنا ملاحظة لمصاوبه علم أن عمارة الوقف زيادة على ما في زمن الواقف لا تجوز بالأرضاء المستحقين وظاهر قوله بقدر ما يبقى الخ منع البياض ٣ والجرة على المحيطان من مال الوقف أن لم يكن فعله الواقف وإن فعله فلا يمنع بحر (قوله ثم ما هو أقرب لعمارته الخ) أي فإن انتهت عمارته وفضل من الغلة شيء يبدأ بعمارة أقرب للعمارة وهو عمارته المعنوية التي هي قيام شعائره قال في الحاوي القدسي والذي يبدأ به من ارتفاع الوقف أي من غلته بعمارته شرط الواقف أولاً ثم ما هو أقرب إلى العمارة وأعم للمصلحة كالإمام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف إليهم إلى قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك إلى آخر المصالح هذا إذا لم يكن معيناً فإن كان الوقف معيناً على شيء يصرف إليه بعد عمارة البناء اهـ قال في البحر والسراج بالكسر القناديل ومراده مع زيتها والبساط بالكسر أيضاً الحصير ويلحق به ما معلوم خادمهما وهو الوقاد والفراش فيقدمان وقوله إلى آخر المصالح أي مصالح المسجد يدخل فيه المؤذن والناتر ويدخل تحت الإمام الخطيب لأنه إمام الجامع اهـ لمخصاً لا يخفى أن تعبير الحاوي بشيء يقدم للعمارة على الجميع كما هو أصل المتن فيصرف إليهم الفضل عنها خلافاً لما يورده كلام البحر نعم كلام الفتح الآتي يفيد المشاركة أي بيانه فافهم (قوله بقدر كفايتهم) أي لا بقدر استحقاقهم المشروط لهم والظاهر أن قول الحاوي هذا إذا لم يكن معيناً الخ راجع كذلك اهـ

في جواز النقل تردد خبر (ويبدأ من غلته بعمارته) ثم ما هو أقرب لعمارته كالإمام مسجد ومدرس مدرسة يعطون بقدر كفايتهم ثم السراج والبساط

مطلب يبدأ من غلة الوقف بعمارته

مطلب دفع المصد مقدم على الدفع للمستحقين

مطلب كون التعمير من الغلة أن لم يكن الخراب يصنع أحد

مطلب عمارة الوقف على الصفة التي وقفه

مطلب يبدأ بعد العمارة بما هو أقرب إليها

٣ (قوله منع البياض والجرة الخ) قال شيخنا وقد رأيت تقييد ذلك بما إذا لم يورث البياض والجرة زيادة في الأجرة فإن كان كذلك فلا منع ثم قال وهو تقييد حسن ويظهر أن الزيادة في أماكنه كذلك اهـ

اليه كما فهمه في شرح الملتقى وقال ان فرض المسئلة فيما اذا كان الوقف على جملة المستحقين بلا تعيين قدر لكل
فلو به فلا ينبغي جعل الحكم كذلك اهـ أى بل يصرف الى كل منهم القدر الذى عينه الواقف ثم قال في شرح
الملتقى ويمكن أن يقال لا فرق بين التعيين وعدمه لان الصرف الى ما هو قريب من العمارة كالعمارة وهى
مقدمة مطلقة او يقويه تخويلهم مخالطة شرط الواقف في سبعة مسائل منها الامام لو شرط له ما لا يكفيه يخالف
شرطه اهـ قلت وهذا مأخوذ من البحر حيث قال والتسوية بالعمارة تقتضى تقديمهما أى الامام والمدرس
عند شرط الواقف انه اذا ضاق ربيع الوقف قسم الربيع عليهم بالحصة وأن هذا الشرط لا يعتبر اهـ والحاصل
أن الوجه يقتضى أن ما كان قريبا من العمارة يلحق به فى التقديم على بقية المستحقين وان شرط الواقف قسمة
الربيع على الجميع بالحصة أو جعل لكل قدرا وكان ما قدره للامام ونحوه لا يكفيه فيعطى قدر الكفاية لئلا
يلزم تعطيل المسجد فيقدم أولا العمارة الضرورية ثم الأهم فالأهم من المصالح والشعائر بقدر ما يقوم به
الحال فان فضل شئ يعطى لبقية المستحقين اذ لا شك أن مراد الواقف انتظام حال مسجد أو مدرسته لا مجرد
انتفاع أهل الوقف وان لم يعطيه خلاف ما يوهمه كلام الحاوى المذكور لكن يمكن ارجاع الاشارة في قول
الحاوى هذا اذا لم يكن معينا الخ الى صدر عبارته يعنى أن الصرف الى ما هو أقرب الى العمارة كالامام ونحوه
انما هو فيما اذا لم يكن الوقف معينا على جماعة معلومين كالمسجد والمدرسة أما لو كان معينا كالدار الموقوفة على
الذرية أو الفقراء فإنه بعد العمارة يصرف الربيع الى ما عينه الواقف بالتقديم لأحد على أحد فاغتنم هذا
التحرير (قوله كذلك) أى بقدر الكفاية لا بقدر الشرط وأما قوله الا فنعطوهم الشروط وقوله دلهم
أجرة عمالهم فيأتى الكلام فيه (قوله لثبوت اقتضاء) لان قصد الواقف صرف العلة مؤبدا ولا تبقى دائمة الا
بالعمارة فيثبت شرط العمارة اقتضاء بحر ومتاهاما هو قريب منها كما قررناه آنفا (قوله وتقطع الجهات)
أى تمنع من الصرف اليها وعبارة الفتح وتقطع الجهات الموقوف عليهم بالعمارة ان لم يخف ضرر بين فان خيف
قدم اهـ أى أن من يخاف بقطعه ضرر بين كمام ونحوه يقدم أى على بقية المستحقين ممن ليس في قطعهم
ضرر بين لا على العمارة فانهم الا أن يكون المراد العمارة الغير الضرورية فان الامام يقدم عليها ويحتمل أن
المراد من قوله قدم انه لا يقطع بقرينة صدر العبارة لكن يصير مفاده أن من في قطعها ضرر بين يساوى
العمارة في صرف أولا اليها والى هو خلاف المفاد من التعبير بثم في عبارة الحاوى كما مر اما أن يراد بثم معنى
الواو كما هو مفاد كلام البحر أو يراد بالعمارة فبما هو الضرورية كرفع سقف أو جدار فيصرف الربيع اليها
أولا كما هو مفاد المتون ثم المفاضل الى الجهات الضرورية الأهم فالأهم دون غيرها كالشاهد
والجاني وخازن الكتب ونحوهم ويراد بما في الفتح العمارة الغير الضرورية فتقدم الجهات الضرورية
عليها أو تشاركها اذا كان الربيع يكفي كلاهما ثم لا ينبغي ان لو احتج قطع الكل للعمارة الضرورية قدمت
على جميع الجهات اذ ليس من النظر خراب المسجد لاجل امام ومؤذن فالحاصل أن الترتيب المستفاد من
عبارة الحاوى بالنظر الى تقديم العمارة الضرورية على جميع الجهات والمشاركة المفاد من عبارة الفتح
بالنظر الى غير الضرورية أو اذا كان في الربيع زيادة على الضرورية ثم رأيت في حاشية الاشياء التصريح
بحمل ما فى الحاوى على ما قلنا (قوله فيعطى الشروط لهم) برفع الشروط نائب فاعل يعطى وفي بعض النسخ
فيعطوا بالجرم محذوف الون عطفا على قدموا ونصب الشروط مفعول ثان واعتراض بان ما ذكره تابع
فيه النهر وهو خلاف ما مر من أنهم يعطون بقدر كفايتهم وخلاف ما فى البحر من أخذ قدر الاجرة قلت
لا ينبغي عليك أن قول الفتح المار وتقطع الجهات الخ معناه أن من يخاف بقطعه ضرر بين لا يقطع مع لومه
المشروط له بل يقدم ويأخذ بخلاف غيره من المستحقين كالناظر والساد والمباشر ونحو ذلك فإنه يقطع
ولا يعطى شيئا أى الاداء عمل زمن العمارة فله قدر أجرته فقط لا المشروط فانه فى الفتح قال بعد قوله قدم
وأما الناظر فان كان المشروط له من الواقف فهو كما حدد المستحقين فاذا قطعوا للعمارة قطع الا أن يعمل

كذلك الى آخر المصالح
ونعاه في البحر (وان لم
بشرط الواقف) لثبوت
اقتضاء وتقطع الجهات
للعمارة ان لم يخف ضرر بين
فتح فان خيف كمام ونحوه
وفرش قدموا فيعطى
المشروط لهم

مطلب في قطع الجهات
لاجل العمارة

كالفاعل والبناء ونحوهما في أخذ قدر أجرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئاً اهـ ولهذا قال في النهر وآفاد في
 البحر أن مما يخاف بقطعه الضرر والبين الامام والخطيب فيعطيان المشروط لهما أما المباشر والشاهد اذا عمل
 زمن العماره فانما يستحقان بقدر أجره عملهما لا المشروط اهـ لكن الظاهر أن قوله وآفاد في البحر سبق قلم
 وصوابه وآفاد في الفتح لأن ما ذكره هو مفاد كلام الفتح كما علمته وأما ما في البحر فانه خلاف هذا لانه بعد ما ذكر
 كلام الفتح قال فظاهره أن من عمل من المستحقين زمن العماره يأخذ قدر أجرته لكن اذا كان مما لا يمكن
 ترك عمله الا بضرر بين كالامام والخطيب ولا يراعى المعلوم المشروط زمن العماره فعلى هذا اذا عمل المباشر
 والشاهد زمن العماره يعطيان بقدر أجره عملهما فقط وأما ما ليس في قطعه ضرر بين فانه لا يعطى شيئاً أصلاً زمن
 العماره اهـ وأنت تجيب بأن ما نسب به الى ظاهر الفتح خلاف الظاهر فان ظاهر الفتح أن من لا يقطع يعطى
 المشروط لا الاخر ومن يقطع وهو من ليس في قطعه ضرر بين لا يعطى ثم ذكر أن الناظر ممن يقطع وأنه اذا عمل
 فله قدر أجرته أي لا مشروط له الواقف فأفاد أن من يقطع كالناظر لا يعطى شيئاً الا اذا عمل وهذا كله كما ترى
 مخالف لما فهمه في البحر من أن من لا يقطع كالامام له الاجر اذا عمل ومن يقطع لا يعطى شيئاً أصلاً أي لا أجراً
 ولا مشروطاً وان عمل وفيه أيضاً أنه جعل للشاهد والمباشر أجره اذا عمل الا ومقتضاه أنهما من الشعائر التي لا تقطع
 وهو خلاف ما صرح به نفسه بعد نحو ثلاث أوراق نعم هو وافق لما بحثه في الاشياء من أنه ينبغي أن يلحق
 به ولا يعنى الامام والمدرس والخطيب والمؤذن والبقية والناظر وكذا الشاهد والكاتب والجاني زمن
 العماره اهـ لكن رد في البرماني الاشياء بأنه يخالف اصريح كلامهم كما مر بل الناظر وغيره اذا عمل زمن
 العماره كان له أجر مثله كما جرى عليه في البحر وهو الحق اهـ ومراده بما جرى عليه في البحر ما نقله عن الفتح
 ومراده بقوله بل الناظر وغيره أي من ليس في قطعه ضرر بين ووجه مخالفته لا منقول أن هؤلاء لهم أجره
 عملهم اذا عملوا زمن العماره فالخالفهم بالامام وأخوه يقتضي أن لهم المشروط وليس كذلك كما دل عليه كلام
 الفتح وبه ظهر خلل ما في البحر وصحة ما ذكره الشارح تبعاً للنهر خلافاً لما نسبهم الى عدم الفهم فافهم نعم في
 عبارة البحر والنهر خال من وجه آخر وهو أن كلامهم مامني على أن المراد بالعمل في عبارة الفتح عمله في وظيفة
 وهو بعيد لانه اذا عمل في وظيفة وأعطى قدر أجرته لم يقطع بل صدق عليه أنه قدم كغيره ممن في قطعه ضرر
 كالامام وهذا خلاف ما مر من تقديم الالههم فالاهم وايضاً من لم يعمل عمله المشروط لا يعطى شيئاً أصلاً ولو كان
 في قطعه ضرر فلا فرق بينه وبين غيره في تعيين جل العمل في كلام الفتح على العمل في التعمير وعبارة الفتح
 صريحة في ذلك فانه قال الا أن يعمل كالفاعل والبناء ونحوهما في أخذ قدر أجرته اهـ لكن هو مقيماً بما
 اذا عمل بأمر القاضي لما في جامع الفصولين لو عمل المتولى في الوقف بأجر حازو يفتى به بعد ما دل على وجوبه
 ومستأجر او صلح لو أمر الحاكم أن يعمل فيه اهـ وعليه في القيمة اذا عمل القيمة في عبارة المسجد والوقف
 كعمل الاجير لا يستحق أجراً محمول على ما اذا كان بلا أمر الحاكم والظاهر أن الناظر غير قيد بل من عمل
 في التعمير من المستحقين له أجر عمله وانما هو على الناظر لانه لا يصلح مؤجراً ومستأجراً أي مستأجراً لنفسه
 فاذا كان بأمر الحاكم كان الحاكم هو المستأجر له بخلاف غيره من المستحقين فان المستأجر له هو الناظر ولا
 شبهة في استحقاقه الاجرة كالاجنبي وحيث حملنا كلام الفتح على ما قلنا صار حاصله أن من في قطعه ضرر بين
 لا يقطع زمن التعمير أي بل يبقى على ما شرط له الواقف وأما غيره فيقطع ولا يعطى شيئاً أصلاً وان عمل في
 وظيفة نعم يعطى له كل أجره اذا عمل في العماره ولو هو الناظر لكن لو بأمر الحاكم وهذا الامر برسطة
 ما قدمناه عن النهر في الرد على الاشياء اذ لا أجره على العمل في غير التعمير ثم لظاهر المراد بالمشروط
 ما يكفي لان المشروط له من الواجب لو كان دون كذا اية وكان لا يقوم بعمله الا به - زاد عليه ويؤيده اسمائى
 في فروع الفصل الاول أن للتقاضي الريه على معلوم الامام اذا كان لا يكتفي به وكذا الخطيب قامت لظاهر
 أن كل من في قطعه ضرر بين وهو كذلك لانه في حكم العماره هذه - بل لو رادت أجرة الاجير في التعمير وأما

وأما الناظر والكاتب والجاني فإن عوارضهم أجرة عملهم لا المشروط بحر (٤١٣) قال في النهر وهو الحق خلاف ما في

الاشباه وفيها عن النخبة
لوصرف الناظر لهم مع
الحاجة الى التعمير ضمن
وهل برجع عليهم الظاهر
لا انعم عليه بالدفع وما قطع
للعامة يسقط رأسا وفيها
لشرط الواقف تقديم العماره
ثم الغاضل للقراء أو
للمستحقين لزم الناظر
امسالة قدر العماره كل
سنة وان لم يحتج به الآن
لجواز أن يحدث حدث ولا
غلة بخلاف ما دام يشترطه
فيحفظ الفرق بين الشرط
وعدمه وفي الوهبانية لو زاد
المتولي ذنا على احر المثل ضمن
الكل لوقوع الاجارة وفي
شرحها للسرنبلالي عند قوله
ويدخل في وقف المصالح قيم
امام خطيب والمؤذن يعبر
الشعائر التي تقدم شرط أم
لم يشترط بعد العماره هي
امام وخطيب ومدرس
وفاد وفراش ومؤذن
وناظر وغن زيت وفساديل
وحصر وماء وضوء وكفنة
نقله لا مبيضا فليس مباشر
وشاهد وشاذ وجاب وخازن
٣ (قوله بل له الرجوع الخ)
مقتضى هذا أن تكون
مسألة الوديعه المقاس
عليها كذلك مع أن أحدا
من الفقهاء لم يفصل في عدم
رجوع المودع بل اتفق
كلهم على اطلاق عدم
الرجوع والفرق غير ظاهر
قوله شيخنا ثم قال ويظهر لي
ان مسألة الوديعه من قبيل
قضاء الدين عن الاجنبي لان

لو كان المشروط له أكثر من قدر الكفاية فلا يعطى الا الكفاية في زمن التعمير لانه لا ضرورة الى دفع الزائد
المؤدي الى قطع غيره فيصرف الزائد الى من يليه من المستحقين وعلى هذا يحصل انوفيق بين ما مر عن الجاوي
من أنهم يعطون بقدر كفايتهم وبين ما استفيد من الفتح من أنهم يعطون المشروط والحاصل مما تقررون وتقرر
أنه يبدأ بالتعمير الضروري حتى لو استغرق جميع العلة صرفت كلها اليه ولا يعطى أحد ولو اتماما أو مؤذنا فان
فضل عن التعمير شيء يعطى ما كان أقرب اليه ثماني قطع ضرر بين وكذا لو كان التعمير غير ضروري بأن
كان لا يؤدي تركه الى خراب العين لو أسرى غلة السنة القابلة فيه قدم الالههم فالاهم ثم من لا يقطع يعطى
المشروط له اذا كان قد وكفايته والاراد أو ينقص ومن لم يكن في قطعه ضرر بين قدمت العماره عليه
وان أمكن تأخيرها الى غلة العام التالي كما هو مقتضى اطلاق المتن ولا يعطى شيئا أصلا وانما شرطه
مادام الوقف محتاجا الى التعمير وكل من عمل من المستحقين في العماره فله أجرة عمله لا المشروط ولا قدر
الكفاية فهذه غاية ما ظهر لي في تحريره هذا المقام الذي رأيت فيه أقدام الالههم (قوله وأما الناظر
والكاتب الخ) قد علمت ما في هذا الكلام وما ادعاه في النهر أنه الحق مخالف لما في الاشباه بما حررناه آنفا
(قوله ضمن) هذا اذا كان في تأخير التعمير خراب عين الوقف والافيجو والصرف للمستحقين وتأخير
العماره للعلة الثانية اذا لم يخف ضرر بين فان خيف قدم كفاي الزواهر عن البحر درمستي (قوله الظاهر لا)
قياسا على مودع الاس اذا اتفق على الابوين بلاذنه ولا اذن القاضي فانه يضمن بالرجوع عليهم مالانه
بالضمان تبين أنه دفع مال نفسه وأنه متبرع بحر وفيه نظر ٣ بل له الرجوع مادام المدفوع قائما لولها
لانه هبة نهر أقول لا وجه لجعله هبة بل هو مدفوع مال يستحقه غير المدفوع اليه على ظن أنه يستحقه المدفوع
اليه فينبغي الرجوع قائما أو مستهلكا كدفع الدين المظنون بخلاف مودع الابن فانه مأمور بالحفظ
وملي لمصاونه وفي شرح المقدسي ونقل ط نحوه عن السيري والحاصل أن الظاهر الرجوع مطلقا
لا عدمه مطلقا ولا التفصيل (قوله وما قطع الخ) في الاشباه اذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم
المستحقين كله أو بعضه فما قطع لا يبقى دين الهم على الوقف لاحق لهم في الغلة زمن التعمير وقائده لو
جاءت العلة في السنة الثانية وفاض شيء بعد صرف معلومهم هذه السنة لا يعطيهما الفاضل عوضا عما قطع اه
(قوله قدر العماره) أي القدر الذي يغلب على طنه الحاجة اليه جوى ويصرف الزيادة على ما شرط الواقف
اشباه (قوله ولا غلة) أي والحال أنه لا غلة للأرض حين يحدث حدث (قوله فيحفظ الفرق الخ) قال في
الاشباه في فرق بين اشتراط تقديم العماره كل سنة والسكون عنه فانه مع السكون تقدم العماره عند
الحاجة اليها ولا يدخر لها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدخرها عند عدمها ثم
يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل عنها للفقراء اه ط (قوله لو زاد المتولي ذنا) صورته استأجر
المتولي رجلا في عماره المسجد بدرهم ودانق وأجرة مثله درهم ضمن جميع الاجرة من ماله لانه زاد في الاجر
أكثر مما يتغنى فيه الناس فيصير مستأجرا لنفسه فاذا نقد الاجر من مال المسجد كان ضامنا بحر عن الحماية
والدانق سدس الدرهم والمدار على ما لا يتغنى فيه أي ما لا يقبل الناس العين فيه اذ مادونه بسير لا يمكن
الاحتراز عنه (قوله وفي شرحها) خبره مقدم وبجمله قوله الشعائر الخ قصد به الفطاهم مبتدأ مؤخر (قوله في
وقف المصالح) أي فيما لو وقف على مصالح المسجد (قوله يعبر) من العبور بمعنى الدخول (قوله التي
تقدم) أي على بقية المستحقين بعد العماره الضرورية (قوله امام وخطيب الخ) ظاهره أن جميع من
ذكر يكرر في قطعه ضرر بين وخصه في النهر بالخطيب فقط بشرط أن يتحد في البلد كمكة والمدينة ولم يوجد
من يخطب حسبة باذن الامام اه وفيه نظر كفي الجوى (قوله مباشر) أنظر ما المراد به (قوله وشاهد) قيل
المراد به كاتب العيبة المعروف بالقطعي يعرف أهل الشام (قوله وشاد) هو الملازم للمسجد مثلا لتفقد
حاله من تنظيف ونحوه ط وقيل هو المسمى بالدعوى قلت وبؤيده ما في القاموس الاشادة رفع الصوت

النفقة دين على الابن المودع وقد يتبرع المودع بالدفع الى الابوين وقضاء الدين عن المودع من مال نفسه ملكه بالضممان اه

٢ مطلب فيمن لم يدرس
لعدم وجود الطلبة

٣ مطلب في استحقاق
القاضي والمدرس الوظيفة
في يوم البطالة

كتب من الشعائر فتقدمهم
في دفن المحاسبات ليس
بشرعي ويقع الاشتباه في
بواب ومزمسلاقي قاله في
البحرقات ولا تردد في تقديم
بواب ومزمسلاقي وخادم
مطهرة انتهى قلت انما
يكون المدرس من الشعائر
لومدرس المدرسة كما مر أما
مدرس الجامع فلا لانه
لا يتعطل لغيرته بخلاف
المدرسة حيث تقفل أصلا
وهل يأخذ أيام البطالة
كم يوم رمضان لم أره وينبغي
الحاقه ببطالة القاضي
واختلفوا فيها والاصح أنه
يأخذ لانها لا تستريح
أشبهه من قاعدة العادة
بحكمة وسجيء ما لو غاب
فليحفظ (ولو) كان الموقوف
دارا عمارته على من له
السكنى ولو تمتع مدام
بأله لامن الغلة

مطلب في عمارة من له
سكنى

٢ مطلب من له السكنى
لا علك الاستعلال واختلاف
في عكسه

بالشيء وتعرف الضالة والاهلال والشبهة السام بالابل وذلك الطيب بالجلد اه (قوله ومزمسلاقي) هو
الشواوي يعرف أهل الشام درمستقي وقيل هو في عرف أهل مصر من ينقل الماء من الصهر يجر إلى الجرار
وفي القاموس مزملة كمظمة التي يبرد فيها الماء (قوله قاله في البحر) أي قال ما مر من قوله الشعائر إلى هنا
(قوله قات ولا تردد) رد على قول البحر ويقع الاشتباه الخ (قوله انتهى) أي كلام الشرنبلالي في شرح
الوهبانية (قوله لو مدرس المدرسة) ولا يكون مدرسه من الشعائر الا اذا لازم التدريس على حكم الشرط
أما مدرسو زماننا فلا أشباه ولو أنكر الناظر لازمة المدرس فالقول للمدرس بيمينه وكذا الورثة لقيامهم
مقامه وكذا كل ذي وظيفة ونظامه في حاشية الرمل عند قول البحر السادسة وفي الجوى ٢ مثل المصنف
عن لم يدرس لعدم وجود الطلبة فهل يستحق المعلوم أجاب ان فرغ نفسه للتدريس بأن حضر المدرسة
المعينة لتدريسه استحق المعلوم لا مكان التدريس غير الطلبة المشروطين قال في شرح المنظومة المقصود من
المدرس يقوم بعير الطلبة بخلاف الطالب فان المقصود لا يقوم بغيره اه وسبأني قبيل الفروع انه لو درس
في غيرها لتعذره فيها ينبغي أن يستحق الملوقة وفي فتاوى الخانوتي يستحق المعلوم عند قيام المانع من العمل
ولم يكن بتمهيد سواء كان ناظرا أو غيره كالجابي (قوله وينبغي الحاقه ببطالة القاضي الخ) ٣ قال في الاشباه
وقد اختلفوا في أخذ القاضي ما رتب له في بيت المال في يوم بطالة فقال في المحيط انه يأخذ لانه يستريح لليوم
الثاني وقيل لا اه وفي المنية القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة في الاصح وفي الوهبانية
انه لا يظهر فينبغي أن يكون كذلك في المدرس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة تكون للمطاعة
والتحريز عند ذوى الهمة ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطالة طويلة أدت إلى أن صار الغالب البطالة
وأيام التدريس قليلة اه ورده البيري بما في القيسية ان كان الواقف قد رلد درس لكل يوم مباعا فلم يدرس
يوم الجمعة أو الثلاثاء لا يحل له أن يأخذ ويصرف أجره من البيومين أي مصارف المدرسة من المزمة وغيرها
بخلاف ما إذا لم يقدر لكل يوم مباعا فانه يحل له الأخذ وان لم يدرس فيها لا يعرف بخلاف غيرهما من أيام
الاسبوع حيث لا يحل له أخذ الاجر عن يوم لم يدرس فيه مطلقا سواء قدر له أجر كل يوم أولا اه ط قلت
هذا ظاهر فيما إذا قدر له كل يوم درس فيه مباحا أما لو قال يعطى المدرس كل يوم كذا فينبغي أن يعطى ليوم
البطالة المتعارفة بقريسة ما ذكره في مقابله من البناء على العرف حيث كانت البطالة معروفة في يوم الثلاثاء
والجمعة وفي رمضان والعبد ينحل الأخذ وكذا الوكيل في يوم غير معتاد لتحرير درس الا اذا نص الواقف على
تقييد الدفع باليوم الذي يدرس فيه كما قلنا وفي الفصل الثامن عشر من التتارخاية قال الفقيه أبو الليث ومن
يأخذ الاجر من طائفة العلم في يوم لا درس فيه أرجو أن يكون جائزا وفي الحاوي اذا كان مشتهرا بالكتابة
والتدريس اه (قوله وسيجي) أي عن نظم الوهبانية بعد قوله مات المؤذن والامام (قوله على من له
السكنى) أي على من يستحقها ومفاده أنه لو كان بعض المستحقين غريبا كن فيها يلزمه التعمير مع
الساكين لان تركه لحقه لا يسقط حق الوقف في عمر معهم والاتواجر حصته كما يأتي (قوله من ماله) فادارم
حيطانهم بالاجر أو أدخل فيها جذا عائمات ولا يمكن نزع ذلك وليس للورثة نزع بل يقال لمن له السكنى بعده
اضمن لورثته قيمة البناء فان أبي أو جرت الدار وصرفت العلة اليهم بقدر قيمة البناء ثم أعيدت السكنى إلى من
له السكنى وليس له أن يرصى بالهدم والقلع وان كان مازم الأول مثل تخصيص الحيطان وتطين السطوح
وشبه ذلك لم يرجع الورثة بشئ بحر عن الظاهرية أي لان مالا يمكن أخذه منه نهو في حكم الهالك بحاف
الاجر والجدع ولو بنى الأول ما يمكن رفعه بالاصر وأمر الورثة برفعه وليس للأبني تملكه ولا رشاهاهم كفى
الاستعاف وفي البحر عن القية لو بنى واحدا من الموقوف عليهم بعض الدار وطبخ البعض وجصص البعض
وبسط فيه الآخر فطلب الآخر حصته ليسكن فيها معه حتى يدفع حصة ما أنفق ليس له ذلك والطبخ والجص
صارتا تبعاً للوقف وله نقض الآخر لم يضر (قوله لامن العلة) ٢ لان من له السكنى لا علك الاستعلال بل

خلاف واختلاف في حكمه والراجح الجواز كما حذر الشريفة لآل في رسالة ويأتي تمامه قريبا (قوله إذا الغرم
 بالغرم) أي المضرورة بمقابلة المنفعة (قوله بقدر الصفة التي وقفها الواقف) هذا موافق لما قدمناه عن الهداية
 عند قوله يبدأ من غلته بعمارة والظاهر أن المراد منه منع الزيادة بلا رضاه كما يطبقه تمام عبارة الهداية وكذا
 ما يأتي عن الزياحي فلا ينافي ما في الاسعاف من أنه يقال له ومها مرمية لا غنى عنها وهي ما يمنع من خرابها ولا
 يلزمه أن يد من ذلك اه ولا يلزمه إعادة البياض والحجرة ولا إعادة مثل ما حارب في الحسن والمفاضة هذا ما ظهر
 لي (قوله ولو أجي من له السكنى) أي كلهم أو بعضهم في وجوه خاصة لا يبي ثم يردّها إليه كما في القهستاني والدر
 المنتقى والاسعاف (قوله عمر الحاكم) أي أو المتولي قهستاني قال في البحر ولو قالوا عمرها المتولي أو القاضي
 لكان أولى (قوله كعمارة الواقف) أي به مع علمه مما تقدم للاستثناء ط (قوله ولم يزد في الأصح) يشير
 إلى أن فيه خلافا لاسكن هذا ذكره الزياحي في الموقوف على الفقراء وقد قدمناه أيضا عن الهداية وكلامنا الآن
 في الموقوف على معين أي كذرية الواقف ونحوهم ممن عين لهم السكنى وظاهر كلامهم أنه لا خلاف في عدم
 الزيادة فيه (قوله ولا تصح اجارة من له السكنى) ٣ أي إذا لم يكن متوليا ولو زادت على قدر حاجته ولا
 مستحق غيره كما قدمناه عند قوله ولا يقسم وقدمنا هناك ما لوضاقت على المستحقين وكذا لا تصح اجارة من له
 العلة كما في البحر وسيأتي في قول المصنف والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة في لو أجز ولم تصح ينبغي أن
 تكون للوقف بحر لكن قال الحنفوني أنه غاصب وصرحوا بأن الاجرة للغاصب اه قلت هذا مبني على
 مذهب المتقدمين والمفتي به ضمان منافع الوقف كما سيأتي قبيل قوله يفتي بالضمنان في غصب عمار الوقف فاذا
 كانت العلة أو السكنى له وحده ينبغي أن تكون الاجرة له والا فلا كل تأمل (قوله بل المتولي أو القاضي)
 ظاهره أن للقاضي الاجارة ولو أجي المتولي لأن يكون المراد التوزيع فالقاضي يؤجرها إن لم يكن لها متول
 أو كان وأجي الأصح وأما مع حضور المتولي وليس للقاضي ذلك بحر وفي الاشبه في قاعدة الولاية الخاصة أقوى
 من الولاية العامة بعد أن ذكر فرعا على هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود باطر ولو من قبله اه
 قال الرملي وسيأتي أن ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له ووصيه تنبه اه ومفاده أنه ليس له الايجار
 مع حضور المتولي وأيده الرملي في محل آخر واستدل به بالقاعدة المارة لكنه نقل بعده عن أوقاف هلال أن
 القاضي إذا أجز دار الوقف أو وكيله بأمره جاز قال وظاهره اطلاق الجواز مع وجود المتولي ووجهه ظاهر اه
 سكن في فتاوى الخانوق أن تنصيصهم على أن القاضي يحجور عن التصرف في مال اليتيم عند وصي الميت
 أو القاضي يقتضي بالقياس عليه أنه هنا كذلك فلا يجوز الاداء لم يكن متول أو كان وامتنع اه وعليه يحمل
 كلام هلال * (تنبيه) لم يذكر الشارحون حكم العمارة من المتولي أو القاضي وفي المحيط أنها بالصاحب
 السكنى لان الاجرة بدل المنفعة وهي كانت له فكذلك بدلها والقيم إنما أجز لاجله اه ومقتضاه أنه لو مات
 تكون ميراثا كالميراث بطلت بحر (قوله رعاية للعقب) حق الوقف وحق صاحب السكنى لانه لو لم يعمرها
 تفوت السكنى أصلا بحر (قوله ولا عمارة على من له الاستغلال الخ) مفهوم قول المتن وعمارة على من له
 السكنى وهذا معلوم أيضا من قوله يبدأ من غلة الوقف بعمارة وعطف عليه قوله ولو دار الخ (قوله لانه
 لا سكنى له) ٢ قال في البحر وظاهر كلام المصنف وغيره أن من له الاستغلال لا يملك السكنى ومن له السكنى
 لا يملك الاستغلال كما صرح به في البرازية والفتح أيضا بقوله وليس للموقوف عليه سم الدار سكنها بل
 الاستغلال كما ليس للموقوف عليهم السكنى الاستغلال اه وما في الظهيرة من أن العمارة على من يستحق
 العلة محمول على أن العمارة في غلته ولما كانت غلته له صار كأن العمارة عليه اه قلت وبؤيده أن
 الحاصف سوى بين المسئتين لكنه فرق بينهما في محل آخر بأن من له الاستغلال له السكنى لان سكاه كسكنى
 غيره بخلاف العكس لانه لو جب فيه ما حق غيره ومن له الاستغلال اذا سكن لا يوجب حق غيره وادعى
 الشريفة لآل في رسالة أن الراجح هذا كما قدمته قريبا وتماه فيما علقته على البحر ٣ * (تنبيه) يفهم من

٣ مطلب فيما لو أجز من له
 السكنى

إذا الغرم بالغرم درو (ولم
 يزد في الأصح) يعني أما
 تحب العمارة عليه بقدر
 الصفة التي وقفها الواقف
 (ولو أجي) من له السكنى
 (أو عجز) لفقره (عجز
 الحاكم) أي أجزها الحاكم
 منه أو من غيره وعمرها
 (بأجزها) كعمارة الواقف
 ولم يزد في الأصح الا برضا
 من له السكنى زيلعي ولا يجبر
 الا على على العمارة ولا
 تصح اجارة من له السكنى
 بل المتولي أو القاضي (ثم
 ردها) بعد التعمير (الى من
 له السكنى) رعاية للعقب ولا
 عمارة على من له الاستغلال
 لانه لا سكنى له

مطلب لا يملك القاضي
 التصرف في الوقف مع
 وجود باطر ولو من قبله

٣ مطلب من له الاستغلال
 لا يملك السكنى وبالعكس

٣ مطلب وقف الدار عند
 الاطلاق يحمل على
 الاستغلال لا على السكنى

كلام الفتح المذكور وأن الواقف إذا أطلق ولم يقيد بكونه للسكنى أو للاستغلال أنه تكون للاستغلال
وفي الفتاوى المصير به المصريح به في كتبنا أن الواقف إذا أطلق الواقف فهو على الاستغلال لا السكنى قال في
النظم الوهباني

ومن وقفت دار عليه فماله * سوى الاجر والسكنى بها لا تتقرر

ثم ذكر عبارة شرحه لابن الشحنة وأن المسئلة من التجنيس وفتاوى الخاصى وذ كر في الخبرية في محل آخر
والحاصل أن الواقف إذا أطلق أو عين الاستغلال كان للاستغلال وإن قيد بالسكنى تقيد به وإن صرح بها
كان لها ما جريا على كون شرط الواقف كص الشارع وهذا كما ترى خلاف ما رجحه الشرنبلالي وسيد كر
الشارح القولين عند قول المصنف والموقوف عليه العلة لا يملك الاجارة (قوله فلا سكنى) أى من له العلة على
القول بأنه لا سكنى له (قوله لعدم الفائدة) لأنها إذا أخذت منه دفعت إليه حيث لم يكن له شريك في العلة
كما في البحر (قوله ولو هو المتولى) أى لو كان الساكن في دار العلة هو المتولى (قوله ينبغي الخ) البحث اصحاب
النهر (قوله نصب متولى بالعمرها) الظاهر أنه لا حاجة لنصب متولى لها من أنه لو أبى من له السكنى أو عجز
عمر الحاكم الآن براد أنه ينصب متولى له مطلقا لخصوص التعمير لظهور رخصة الأول بما جعل فليته أم لا
(قوله ولو شرط الواقف غلته) أى للموقوف عليه الدار (قوله صحا) أى الوقف والشرط المذكور لا يمكن
أصل العبارة في التنازعانية فالوقف جائز مع هذا الشرط اهـ وهذا يحتمل أن يكون المراد جواز الوقف
مقتضى هذا الشرط ولا يلزم منه صحة هذا الشرط تأمل (قوله الظاهر لا) هذا خلاف ما استظهره في البحر
حيث قال وظاهره أنه يجب على عمارتها وقياسه أن الموقوف عليه السكنى كذلك اهـ واستوضح في
النهر ما استظهره بقول الهداية فيما مر ولا يجب الممتنع على العمارة لما فيه من اتلاف ماله فأشبه امتناع
صاحب البذر في المزارعة ولا يكون امتناعه منه رضا بطلان حقه لأنه في حيز التردد اهـ قال في النهر وأنت
خبر بأن هذا باطلا فله يشمل ما لو شرط عليه الواقف المرمة لأنها حيث كانت عليه كان في اجبارها اتلاف ماله
اهـ واعترض بان الجبر فائدة صحة الشرط والادلة ثمة قلت علمت أن صحة الشرط غير صحيحة في عبارة
التنازعانية وتعميل الهداية شامل للشرط وغيره فهو دليل على عدم صحته فافهم على أن هذا الشرط لا ثمة
له لأن العلة حيث كانت للموقوف عليه فلا فرق بين تدميره منها أو من غيرها فاذا امتنع عن العمارة من ماله
يؤجرها المتولى ويعمرها من غلتها لأنها وقوفة للغة له ولو كان هو المتولى وامتنع من عمارتها ينصب غيره
ليعمرها أو يعمرها الحاكم كما مر ثم قد تظهر الثمة فيما إذا كانت غلتها لا تفي بعمارتها فان قلنا بصحة
الشرط لزمه أن يعمرها من ماله وهو بعبد الله علمته من كلام الهداية ولأن كلام الواقف لا يصلح ملزمه
بتعميرها إذا ولابه له على المستحق (قوله لم أره) قال في الفتح بعد هذا الحال فيها يؤدى إلى أن تصير نقسا
على الأرض كرماد تسفوه الرياح اهـ أى لو تركت بلا عمارة تصير هكذا (قوله أو يردها الورثة الواقف) قال في
البحر وهو عجيب لأنهم صرحوا باستبدال الواقف إذا خرب وصار لا ينتفع به وهو شامل للأرض والدار قال في
الذخيرة وفي المنتقى قال هشام سمعت محمدا يقول الوقف إذا صار بحيث لا ينتفع به المساكين والقاضي أن يبيعه
ويشترى بثمنه غيره وإيس ذلك للقاضي اهـ وأما عود الوقف بعد دخرا إلى ملك الواقف أو ورثته فقد
قدمنا ضعفه فالحاصل أن الموقوف عليه السكنى إذا امتنع من العمارة ولم يوجد مستأجر باعه القاضي
واشترى بثمنها ما يكون وقفا لكون ظاهر كلام المشايخ أن محل الاستبدال عند التعذر انما هو الأرض لا البيت
وفد حقه في وسالة الاستبدال اهـ كلام البحر واعترضه الرملى بأن كلام المنتقى المذكور وشامل للأرض
والبيت فالفرق بينهما غير صحيح (قوله فلا هو الوارث لم أره) قيل هذا عجيب من الشارح بعد ما رأى كلام
البحر خصوصا قوله في النهر من أن الحكم هو الاستبدال فقط وهو لا يختلف بالوارث وغيره به ظهر
ضعفه ما في فتاوى قارئ الهداية اهـ قلت بل هو عجيب من المعترض بعد قول البحر لكون ظاهر كلام المشايخ الخ

سكن هل تلزمه الاجرة
لما هو لعدم الفائدة
إذا احتج للعمارة
لأنها المتولى ليعمرها
هو المتولى ينبغي أن يجبر
ساضى على عمارتها بما
به من الاجرة فان لم يفعل
ب منوال يعمرها ولو
يط الواقف غلتها له
وتتأمله صحا هل يجبر
ب عمارتها الظاهر لا نهر
ما الفتح لم يجد القاضي
يستأجرها لم أره وخاطر
أنه يجبره بين أن يعمرها
يردها الورثة الواقف قلت
هو الوارث لم أره

له لا تتقرر هكذا بخطه
ماله لا تتقرر بناء واحدة
مع الوزن ولبحر اهـ
دفعه

لمب في الوقف إذا خرب ولم
ن عمارته

وفي فتاوى قارئ الهداية ما يفيد استبداله أو رد ثمنه للورثة أو الفقراء (وعرف) الحاكم أو المولى (١٧) حاوى (نقضه) أو ثمنه ان تضرع إعادة

عينه (الى عمارته ان احتاج
والاحفظه لاحتاج) الا اذا
خاف ضياعه فيبيعه ويملك
ثمنه لاحتاج حاوى (ولا
يقسم) النقض أو ثمنه (بين
مستحقى الوقف) لان حقهم
في المنافع لا العين (جعل
شيئ) أى جعل الباني شيئاً
(من الطريق مسجد) (دا)
اضيقه ولم يضر بالمساكين
(جاز) لانهم مال للمسلمين
(كعكسه) أى يجوز عكسه
وهو ما اذا جعل في المسجد
ممرات تعرف أهل الامصار
في الجوامع وجاز لكل أحد
أن يمر فيه

مطالب في جعل شيء من
المسجد طريقاً

(قوله بان أحصرت المؤن
الح) هـ هذه صورة عدم
الاحتياج لا صورة الاحتياج
كما صنع المحشى تأمل هـ

(قوله فسيبيله سبيل فلتمها
الح) نقل شيخنا من وقف
هـ لال من باب وقف الدار
أو الارض على معينين أن

ما ييس من الشجر المثمر
حكمه حكم النقض ثم قال
ويحمل كلام الصغار على

شجرة غير مثمرة لانها تزرع
للغلة ابتداء بخلاف المثمرة
فانه يقصد الاستعمال بثمرها
فلا مخالفة بين كلامي هلال

والصغار هـ ويرافق ما هنا
مانقوله البرازى عن الفضلى
(قوله أطلق في الطريق فعم

نعم يرد عليه ما قاله الرملى وكذا ما قدمنا من الفتح عند قوله وعاد الى الملك عند محمد من أن دار الغلة اذا خربت
انما يعود الى الملك عنده نقضها دون ساحتها لان ساحتها يمكن استغلالها ولو بشئ قليل بخلاف غير المعد للغلة
كر باط أو حوض خرب فهذا يعود الى الملك كما عند محمد (قوله وفي فتاوى قارئ الهداية الح) حيث قال
سئل عن وقف انهدم ولم يكن له شيء يعمر منه ولا يمكن اجارته ولا تعميره هل تباع أنقاضه ممن حجر وطوب
وخشب أجاب اذا كان الامر كذلك صح بيعه بأمر الحاكم ويشترى بثمنه وقف مكانه فاذا لم يمكن رده الى
ورثة الواقف ان وجدوا والا يصرف للفقراء اه قلت الظاهر أن البيع مبنى على قول أبي يوسف والرد
الى الورثة أو الى الفقراء على قول محمد وهو جمع حسن حاصله أنه يعمل بقول أبي يوسف حيث أمكن والا
فبقول محمد تأمل * (تتمه) * قال في الدوا المتقى في كلام المصنف إشارة الى أن الخان لو احتاج الى المرممة
أجر بيتاً أو بيتين وأنفق عليه وفي رواية يؤذن للناس بالتزول سنة ويؤجر سنة أخرى ويرم من أجرته وقال
الناظر في القياس في المسجد أن يجوز اجارة سطحه رتمه بحيط وفي البرجندى والظاهر أن حكم عمارة أو قاف
المسجد والحوض والبر وأمثالها حكم الوقف على الفقراء اه (قوله نقضه) بتأليف النون على ما ذكره
البرجندى أى المنفعة وض من خشب وحجر وأجر وغيرها شرح الملتقى (قوله ان احتاج) بان أحصرت المؤن
أو كان المنهدم لقلته لا يخل بالانتفاع فيؤخره للاحتياج والافعال انهدم تحقّق الحاجة فلا معنى للشرط
حيث ذهب عليه في الفتح وأغفله في البحر نهر (قوله لاحتياج) الاولى للاحتياج كما عبر في الكنز (قوله فيبيعه)
فعلى هذا يباع النقص في موضعين عند تعذر عوده وعند خوف هلاكه بحر ويراد ما في الفتح حيث قال
واعلم أن عدم جواز بيعه الا اذا تعذر الانتفاع به انما هو فيما اذا ورد عليه وقف الواقف أما اذا اشتراء المتولى من
مستغلات الوقف فانه يجوز بيعه بلا هذا الشرط لان في صيرورته وقفاً خلافاً واختار أنه لا يكون وقفاً فلا قيم
أن يبيعه متى شاء لمصلحة عرضت اه وستأتى المسئلة في الفصل الآتى متناً (قوله لا العين) لامها حق المالك
أو حق الله تعالى على الخلاف ومنه يؤخذ عدم جواز قسمة حصر المسجد العتيقة بين المستحقين وكذا ما بقى من
شعره ضمان وزيته للامام والوفادى حوى الا اذا كان العرف في ذلك الموضع أن الامام أو المؤذن يأخذ هذه
بلا صريح اذن الدافع فله ذلك كما في البحر عن القنية ط قلت ونحو الوقف ليس له حكم العين لما في البحر
عن الفتح سئل أبو القاسم الصفار عن شجرة وقف ييس بعضها وبقي بعضها قال ما ييس منها ٣ فسيبيله سبيل
غلتها وما بقى متروكة على حالها وفي البرازى عن الفضلى ان لم تكن مثمرة يجوز بيعها قبل القام لانه غلتها والمثمرة
لا تباع الا بعد القام كبناء الوقف اه وفي جامع الفصولين غصب وقفاً فتمسك به ما يؤخذ بنقصه يصرف الى
مرمته لا الى أهل الوقف لانه بدل الرقبة وحقهم في الغلة لا في الرقبة اه (قوله جعل شيئاً) بالبناء للمفعول
وشيئاً نائب فاعل والاصل ما فسره الشارح وكان المناسب ذكر هذه المسائل فيما مر من الكلام على المسجد
(قوله أى جعل الباني) ظاهره أن أهل الحلة ليس لهم ذلك وسند كرميا مخالفه (قوله من الطريق) أطلق
في لطريق ٤ فعم الداء وغيره وفي عباراتهم ما يؤيد ط ونسأله فيه (قوله لضيقه ولم يضر بالمساكين) أفاد
أن الجواز مقيد بدين الشرطين ط (قوله جاز) ظاهره أنه يصير له حكم المسجد وقد قال في جامع الفصولين
المسجد الذى يتخذ من جانب الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق بليل أنه لو وقع حوائطه عاد
طريقاً كما كان قبله اه شرب لا يلة قلت الظاهر أن هذا في مسجد جعل كله من الطريق والكلام فيما
أدخل من الطريق في المسجد وهذا الامار من أخذ حكم المسجد حيث جعل منه كسجدة مكة والمدينة وقد مر
قبيل التور والنوافى في بحث أحكام المسجد أن ما ألحق بمسجد المدينة لمحق به في الفضيلة نعم تحرى الاول أولى
اه فانهم (قوله كعكسه) فيه خلاف كما ترى تحريره وهذا عند الاحتياج كقوله في الفتح فانهم (قوله
لتعارف أهل الامصار في الجوامع) لانعلم ذلك في جوامعنا نعم تعارف الناس المرور في مسجده بابان وقد قال
في البحر وكذا يكره أن يتخذ المسجد طريقاً وأن يدخله بلا طهارة اه نعم يوجد في أطراف بعض الجوامع

(٥٣ - (ابن عابدين) - ثالث) (الح) لكن التعليل بقوله لانهم مال للمسلمين يخص الماذن ان المراد به لعموم المسلمين
وغير النافذ ليس كذلك بل هو لانس مخصوصين فيكون حكمه حكم الارض المملوكة بجوار مسجد ضيق ويأتى حكمها اه

روايات مسندة ووفية للمتنى فيها وقت المطر ونحوه لاجل الصلاة أو الخروج من الجامع لا المرور للمار بن مطلقا
كالطريق العام ولعل هذا والمراد من كان له حاجة الى المرور في المسجد يمر في ذلك الموضع فقط ليكون بعيدا
عن المصلين وليكون أعظم حرمة لصل الصلاة فتأمل (قوله حتى الكافر) اعترض بأن الكافر لا يمنع من
دخول المسجد حتى المسجد الحرام فلا وجه لجعله غايه هنا قلت في البحر عن الحارث ولا بأس أن يدخل
الكافر وأهل الذمة المسجد الحرام وبيت المقدس وسائر المساجد لمصالح المسجد وغيرها من المهمات اه
ومفهومه أن في دخوله لغیر مهمة بأسا وبه يتجه ما هنا فافهم (قوله كما جاز الخ) قال في الشرنبلالية فيه نوع
استدراك بما تقدم الآن يقال ذلك في اتخاذ بعض الطريق مسجد او هذا في اتخاذ جميعها ولا بد من تقييده
بما اذا لم يضر كما تقدم ولا شك أن الضرر ظاهر في اتخاذ جميع الطريق مسجد الا بطلان حق العامة من المرور
المعتاد لدوابهم وغيرها فلا يقال به الا بالتأويل بأن يراد بعض الطريق لا كلها فتأمل اه وأجيب بان
صورته ما اذا كان المقصد طريقا واحتاج العامة الى مسجد فانه يجوز جعل أحدهما مسجدا وليس فيه
ابطال حقهم بالسكنة (قوله لا عكسه) يعني لا يجوز أن يتخذ المسجد طريقا وفيه نوع مداومة لما تقدم الا
بالنظر لبعض الكل شرنبلالية قلت ان المصنف قد تابع صاحب الدور مع أنه في جامع الفصولين نقل أولا
جعل شيئا من المسجد طريقا ومن الطريق مسجد اجاز ثم رمل كتاب آخر وجعل الطريق مسجد ويجوز
لا جعل المسجد طريقا لانه لا تجوز الصلاة في الطريق فجاز جعله مسجدا ولا يجوز المرور في المسجد فلم يجز
جعل طريقا اه ولا يخفى أن المتبادر أنهم ما قولان في جعل المسجد طريقا بقرينة التعليل المذكور
و يؤيده ما في التتارخانية عن فتاوى أبي الليث وان أراد أهل الجهة أن يجعلوا شيئا من المسجد طريقا للمسلمين
فقد قيل ليس لهم ذلك وانه صحيح ثم نقل عن العناية عن خواهر زاده اذا كان الطريق ضيقا والمسجد واسعا
لا يحتاجون الى بعضه تجوز الزيادة في الطريق من المسجد لان كلها للامة اه والمتون على الثاني وسكان هو
المعتد امكن كلام المتون في جعل شيء منه طريقا واجعل كل المسجد طريقا فالظاهر أنه لا يجوز قول واحد
نعم في التتارخانية سئل أبو القاسم عن أهل مسجد أراد بعضهم أن يحملوا المسجد رحبة والرحبة مسجدا أو
يتخذوا له بابا أو يحولوا بابا به عن موضعه وأبي البعض ذلك قال اذا اجتمع أكثرهم وأفضلهم ليس للاقل منهم
اه قلت ورحبة المسجد ساحته فهذا ان كان المراد به جعل بعضه رحبة فلا إشكال فيه وان كان المراد جعل
كله فليس فيه ابطاله من كل جهة لان المراد تحويله بجعل الرحمة مسجدا بدله بخلاف جعله طريقا تأمل ثم
ظاهر ما نقلناه أن تقييد الشارح أولا بالبابي وثانيا بالامام غير قيد نعم في التتارخانية وعن محمد في مسجد ضاق
بأهله لا بأس باب يلحق به من طريق العامة اذا كان واسعا وقيل يجب أن يكون بأمر القاضي وقيل بما يجوز
اذا فتحت البلدة عنوة لالوصلها (قوله لجواز الصلاة في الطريق) فيه أن الصلاة في الطريق مكروهة كالمرور
في المسجد ٣ فالصواب لعدم جواز الصلاة في الطريق كما قدمناه عن جامع الفصولين يعني ان فيه ضرورة
وهي أنهم لو أرادوا الصلاة في الطريق لم يحز فكان في جعله مسجدا ضرورة بخلاف جعل المسجد طريقا لان
المسجد لا يخرج عن المسجدية أبدا فلم يحز لانه يلزم المرور في المسجد ولا يخفى أن المتبادر من هذا كون المراد
مرورا أي ما دل ولو غير جنب وهذا يؤيد أن هذا قول آخر وقد علمت ترجيح خلافه وهو جواز جعل شيء منه
مسجدا ونسقط حرمة المرور فيه للضرورة لكن لا تسقط عنه جميع أحكام المسجد فالدال يجوز المرور فيه بجنب
ونحوه كما مر فافهم (قوله تؤخذ أرض) في الفتح ولو ضاق المسجد وجنب أرض وقف عليه أو حانوت جاز أن
تؤخذ ويدخل فيه اه زادت في البحر عن الخانية بأمر القاضي وتقييده بقوله وقف عليه أي على المسجد فيفيد
أنهم لو كانت وقفا على غيره لم يجوز لكن جواز أخذ المملوكة كرها في الجواز بالاولى لان المسجد لله تعالى
والوقف كذلك ولذا ترك المصنف في شرحه هذا القيد وكذا في جامع الفصولين تأمل (قوله بالقيمة كرها)
لماروى عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم لما ضاق المسجد الحرام أخذوا أرضين كره من أصحابهم ما القيمة

حتى الكافر الا الجنب
والحائض والدواب زيلعي
(كما جاز جعل) الامام
(الطريق مسجد لا عكسه)
لجواز الصلاة في الطريق
لا المرور في المسجد (تؤخذ
أرض) ودار وحانوت (بجنب
مسجد ضاق على الناس
بالقيمة كرها) درو عمادية
(جعل) الواقف (الولاية
لنفسه
(قوله فالصواب لعدم جواز
الخ) رأيت بخط شيخنا على
هامش نسخة ما نصه فيه ان
لمراد بالطريق الذي جازت
الصلاة فيه الطريق الذي
جعل مسجدا ومثل هذا
قال في قوله لا المرور في
المسجد اه

جاز) بالاجماع وكذا لو لم
يشترط لاحد فالولاية له عند
الثاني وهو ظاهر المذهب
نهر خلافا لما نقله المصنف ثم
لوصيه ان كان والا فلحاكم
قنوي ابن نجيم وقارئ
الهداية وسجي (وينزع)
وجو بابر اذ به (لو) الواقف
در رفيعه بالاولى (غير
مأمون) أو عاجزا أو ظهريه
فسق كشر بخر ونحوه فتح

مطلب ياتم بتولية الخائن

مطلب فيما يعزل به الناظر

مطلب في شروط المتولي

مطلب في تولية الصبي

وزادوا في المسجد الحرام بحر عن الزياي قال في نور العيون ولعل الاخذ كرها ليس في كل مسجد ضاق بل
الظاهر أن يختص بحال يمكن في البلد مسجد آخر اذ لو كان فيه مسجد آخر يمكن دفع الضرورة بالذهاب اليه نعم
فيه مخرج لكن الاخذ كرها أشد حرجا منه ويؤيد ما ذكرنا فعل الصحابة اذ لا مسجد في مكة سوى المسجد
الحرام اه (قوله جاز بالاجماع) كذا ذكره الزياي وقال لان شرط الواقف معتبر في راي لكن الذي في
التقدم وري انه يجوز على قول أبي يوسف وهو قول هلال أيضا وفي الهداية انه ظاهر الرواية وقد رد العلامة
قاسم على الزياي دعواه الاجماع بان المنقول ان اشتراطها يفسد الوقف عند محمد كما في الذخيرة ونازعه في النهر
وأما لو أطاب وحاصل ما ذكره أن فيه اختلاف الرواية عن محمد واختلاف المشايخ في تأويل مانع عنه وان
هالا أدرك بعض أصحاب أبي حنيفة لانه مات سنة خمس وأربعين ومائتين ولفظ المشايخ يقال على من دونه
اه وفي الفتح هلال الراي هو هلال بن يحيى بن مسلم البصري نسب الى الراي لانه كان على مذهب الكوفيين
ورأيهم وهو من أصحاب يوسف بن خالد البصري ويوسف هذا من أصحاب أبي حنيفة وقيل ان هلالا أخذ
العلم عن أبي يوسف وزفر ووقع في المبسوط والذخيرة وغيرهما الرازي وفي المغرب هو تحرير لانه من البصرة
لامن الري والرازي نسبة الى الري وهكذا الصحيح في مسند أبي حنيفة وغيره اه (قوله خلافا لما نقله المصنف)
أي عن السراجية من أنه لا يصح هذا الوقف عند محمد وبه يفتي (قوله وسجي) أي في الفصل الآتي
وهو قول المتن ولاية نصب القيم الى الواقف ثم لوصيه ثم للقاضي (قوله وينزع وجوبا) مقتضاه اثم القاضي
بتركه والاثم بتولية الخائن ولا شأن فيه بحر لم يكن ذكر في البحر أيضا عن الخصاص أن له عزله أو ادخال
غيره معه وقد يجب بان المقصود دفع ضرره عن الوقف فاذا ارتفع اضم آخر البه حصل المقصود قال في البحر
وقدمنا انه لا يعزله القاضي بمجرد الطعن في أمانته بل بحيانة ظاهرة بينة وأنه اذا أخرجه وناب وأبأ أعاده
وان امتناعه من التعمير خيانة وكذا الوباغ الوقف أو بعضه أو تصرف تصرفا غير جائزا لماله اه وقوله لا يعزله
القاضي بمجرد الطعن الخ سيذكره الشارح في الفروع ويأتي الكلام فيما على حكم عزل القاضي بلا
جنحة وسيأتي في الفصل قبيل قوله باع دار احكم عزل الواقف للناظر * (تنبيه) * اذا كان باطرا على أوقاف
متعددة وظهرت خيانتها في بعضها أفنى المفتي أبو السعود بانه يعزل من الكل قلت ويشهد له قولهم في الشهادة
ان الفسق لا ينجزي وفي الجواهر القيم اذا لم يراع الوقف يعزله القاضي وفي خزائن المغتني اذا زرع القيم
لنفسه بخبره القاضي من يده قال البيهقي يؤخذ من الاول ان الناظر اذا امتنع من اعارة لكتب الموقوفة كان
للقاضي عزله ومن الثاني لو سكن الناظر دار الوقف ولو بأجر المثل له عزله لانه نص في خزائن الاكمل أنه لا يجوز
له السكنى ولو بأجر المثل اه وفي الفتح انه يعزل بالجنون المطبق سنة لا أقل ولو برئ عاد اليه الناظر قال في
النهر والظاهر أن هذا في المشروط له الناظر أما منسوب القاضي فلا وفي البيهقي أيضا عن أوقاف الناصبي
الواقف لو وقف على قوم ولا يوصل اليهم ما شرط لهم ينزعه القاضي من يده وتولية غيره اه وينعزل المتولي
من قبل الواقف بموت الواقف على قول أبي يوسف المفتي به لانه وكيل عنه الا اذا جعله قيميا في حياته و بعد موته
كما في البحر (قوله لو الواقف) أي لو كان المتولي هو الواقف (قوله ويره بالاولى) قال في البحر واستفيد منه أن
للقاضي عزل المتولي الخائن غير الواقف بالاولى (قوله غير مأمون الخ) قال في الاسعاف ولا يولي الأمين قادر
بنفسه أو بنائبه لان الولاية مقيمة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخائن لانه يخل بالمقصود وكذا تولية
العاقل ان المقصود لا يحصل باو يستوى فيه الذكروا الانثى وكذا الانثى والبصير وكذا الحدود وفي قدف اذا
ناب لانه أمين وقالوا من طلب التولية على الوقف لا يعطى له وهو كمن طلب القضاء لا يقد اه والظاهر أنها
شرائط الاولوية لا شرائط الصحة وأن الناظر اذا فسق استحق العزل ولا يعزل كلقاضي اذا فسق لا يعزل
على الصحيح المفتي به ويشترط للصحة بلوغه وعقله لاجريته واسلامه لمسا في الاسعاف لو أوصى الى صبي تبطل
في القياس مطلقا وفي الاستحسان هي باطلة مادام صغيرا فاذا كبرت تكون الولاية له ولو كان عبدا يجوز قياسا

وأنه إذا أهليت في ذاته بدليل أن تصرفه الموقوف لحق المولى يتفقد عليه بعد العتق لزوال المسامحة بخلاف
 الصبي ثم الذمي في المسكن كالعبد فلو أخرجهما القاضي ثم عتق العبد وأسلم الذمي لا تعود اليهما أه
 مخلصا ونحوه في النهر وفي فتاوى العلامة الشافعي وأما الاستناد للصغير فلا يصح بحال لا على سبيل الاستقلال
 بالنظر ولا على سبيل المشاركة لغيره لأن النظر على الوقف من باب الولاية والصغير يولى عليه لقصوره فلا يصح
 أن يولى على غيره أه وفي أنفع الوسائل عن وقف هلال لوقال ولا يهتم إلى ولدي وبهم الصغير والكبير يدخل
 القاضي مكان الصغير رجلا وإن شاء أقام الكبار مقامه ثم نقل عنه ما مر عن الاستعاف فلهذه القول صراحة
 بأن الصبي لا يصلح ناظرا وأما ما في الأشباه في أحكام الصبيان من أن الصبي يصلح وصيا وناظرا أو يقيم القاضي
 مكانه بالغاً إلى بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا أه ففيه أنه لم يذكر في المنظومة قوله وناظر أتم رأيت
 شارح الأشباه تبعه على ذلك أيضاً وأما ما ذكره الشارح في باب الوصي عن المجتبي من أنه لو فوض ولاية الوقف
 لصبي صح استحساناً ففيه أن ما ذكره صاحب المجتبي صريح في نفسه في الحاوي بقوله ولو أوصى إلى صبي في
 وقفه فهو باطل في القياس ولكن استحسن أن تكون الولاية إليه إذا كبر أه وهذا هو ما مر عن الاستعاف
 نعم رأيت في أحكام الصغار للاستروشن عن فتاوى رشيد الدين قال القاضي إذا فوض التولية إلى صبي يجوز
 إذا كان أهلاً للحفظ وتكون له ولاية التصرف كما أن القاضي يملك إذن الصبي وإن كان الولي لا يبدن أه
 وعليه فيمكن التوفيق بحمل ما في الاستعاف وغيره على غير الأهل للحفظ ما كان لا يقدّر على التصرف أما
 القادر عليه فتكون توليته من القاضي إذا لم يملك في التصرف وللقاضي أن يأذن للصغير وإن لم يأذن له وإليه
 وبهذا تعلم أن ما شاع في زماننا من تفويض نظر الأوقاف لصغير لا يعقل وحكم القاضي الحنفى بهذه ذلك
 خطأ محض ولا سيما إذا شرط الواقف توليه النظر للأرشد فلا يرشد من أهل الوقف فإنه حينئذ أولى بالغ عاقل
 رشيد وكان في أهل الوقف أرشد منه لا تصح توليته لمخالفتها شرط الواقف فكيف إذا كان ماله لا يعقل وتم
 بالغ رشيد أن هذا هو الضلال البعيد واعتقادهم أن خبر الألب لا يثبت له من تعبير حكم الشرع
 ومخالفة شرط الواقف وإعطاء الوطائف من تدريس وإمامة وغيرها إلى غير مستحقة كما أوضحت ذلك في
 الجهاد في آخر فصل الجزية كيف ولو أوصى الواقف بالتولية لابنه لا تصح مادام صغيراً حتى يكبر فتكون
 الولاية له كما مر وكذلك اعتقادهم أن الأرشد إذا فوض وأُسند في مرض موته لمن أراد صح لان مختار الأرشد
 أرشد فهو باطل لأن الرشيد في أمور الوقف صفة فائقة بالرشيد لا تحصل له بمجرد اختيار غيره له كما لا يصح
 الشخص الجاهل عالم بمجرد اختيار الغير له في وظيفة التدريس وكل هذه أمور ناشئة عن الجهل واتباع العادة
 المخالفة لمخرج الحق بمجرد تحكيم العقل المحتمل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (قوله) أه وكان يصرف ماله
 في السكينة) لأنه استقرئ من أحوال منعاطها أنهم استجروا إلى أن يخرج من جميع ما في يده وقد ترتب عليه
 ديونهم هذا السبب فلا يبعد أن يحرقه الحلال إلى إضاعة مال لوقف ط (قوله) أه وان شرط عدم نزع أه هي من
 المسائل السبع التي يخالف فيها شرط الواقف على ما في الأشباه وسأنت ط (قوله) أه كالوصي) فإنه ينزع
 وإن شرط الموصي عدم نزع أه وان حال ط (قوله) أه فلو ما ونالم تصح توليته غيره) قال في شرح الملتقى معزياً
 إلى الأشباه لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له النظار بلا اختيار ولو عزله لا يصح بغير الثاني توليه أو يصح
 عزل الناظر بلا اختيار لو منصوص بالقاضي أي لا الواقف وليس للقاضي الثاني أن يعزله وإن عزله الأول
 بلا سبب لحل أمره على السداد إلا أن ثبت أهليته أه وأما الواقف فله عزل الناظر مطلقاً به يبقى ولو لم يجعل
 ناظر فنصبه القاضي لم يملك الواقف إخراج كذا في فتاوى صاحب التنوير أه بتصريف والده صيل المدكور
 في عزل الناظر نقله في البحر عن القنية وذكر المرحوم الشيخ شاهين عن فضل الأخير من جامع الفصولين
 إذا كان للوقف متول من جهة الواقف أو من جهة غيره من القضاء لا يملك القاضي نصبه متول آخر بلا سبب
 موجب لذلك وهو ظهور وخيانة الأول أو شئ آخر أه قال وهذا مقدم على ما في القنية أه بوالسعدود

أو كان يصرف ماله في
 السكينة نهر بحثاً (وان
 شرط عدم نزع) أو ان
 لا يترعه قاض ولا سلطان
 لمخالفته لحكم الشرع
 فيعطى كالوصي فلو ما ونالم
 تصح توليته غيره أشباه

مطاب فيما شاع في زماننا
 من تفويض نظر الأوقاف
 للصغير

مطاب في عزل الناظر

٢ مطلب لا يصح عزل صاحب
وظيفة بلا جنة أو عدم
أهلية

٣ مطلب في النزول عن
الوظائف

٤ مطلب لا بد بعد الفراغ من
تقرير القاضي في الوظيفة

٥ مطلب لو قرر القاضي رجلا
ثم قرر السلطان آخر فالمعتبر
الاول

٦ مطلب الماطر المسروط له
التقرير مقدم على القاضي

(وجاز جعل غلة الوقف)

٣ (قوله فالقاضي بالاولي
الح) أي لحصول الفراغ
أمام القاضي كاف في العزل
بالاولي وليس المراد ان
القاضي يعزل بالفراغ
بالاولي لعدم ظهور تلك
الاولوية اه

٤ (قوله وعند محمد لا يجوز
بناء الح) لعل وجه البناء
ان محمدا لما قال بأشترائط
التسليم منع صحة الولاية
لنفسه وما ذاك الا لما بقي
من تعلق حق المولى بالوقف
أعني التسليم عليه وإذا كان
الامر كذلك في جعل الولاية
لنفسه بما لا يولى يكون جعل
الغلة لنفسه مبطلة لعدم حق
للاوقف أقوى من حق
التسليم فاشترائط التسليم
ملحوظ فيه بقطاع حق
الوقف اه

٧ مطلب للمفروع الرجوع
بمال الفراغ

مطلب في اشتراط لعله نفسه
مطلب في الوقف على نفسه الواقف

قال وكذا الشيخ خير الدين أطلق في عدم صحة عزله بلا خيانة وان عزله مولانا السلطان فمطلقاته مالو كان
منصوب القاصي اه ط قلت وذكري في البحر كلاما عن الخاتبة ثم قل عقبه وفيه دليل على أن للقاضي عزل
منصوب قاض آخر بغير خيانة اذ رأى المصلحة اه وهذا داخل تحت قول جامع الفصولين أو شيء آخر كما
دخل فيه مالو عجز أو فسق وفي البري عن حاوي الحصري عن وقف الانصاري قال لم يكن من يتولى من
جيران الواقف وقرابة الابرزق ويفعل واحد من غيرهم بل ارزق فذلك الى القاضي ينظر فيها هو الاصلح
لاهل الوقف اه * (تنبيه) * قال في البحر ٣ واستبعد من عدم صحة عزل الماطر بلا جنة عدمه صاحب
وظيفة في وقف بغير جنة وعدم أهلية واستدل على ذلك بمسئلة غيبة المتعلم من أنه لا تؤخذ حجرته ووظيفته
على حالها اذا كانت غيبته ثلاثة أشهر فهذا مع العيبة فكيف مع الحضرة والمباشرة وسأني مسألة الغيبة
وحكم الاستنابة في الوظائف قيل قول المصنف ولاية نصب القيم الى الواقف وفي آخر الفن الثالث من
الاشباه اذ اولى السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصح توليته لان فعله مقيد بالمصلحة خصوصاً ان كان المقرر من
مدرس أهل فان الأهل لم يعزل وصرح البرازي في الصلح بان السلطان اذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتبه
يمنع المستحق واعطاء غير المستحق اه لمخصوذاً كرى في البحر أيضاً ان المتولى لو عزل نفسه عند القاضي
ينصب غيره ولا يعزل بعزل نفسه حتى يبلغ القاضي ٣ ومن عزل نفسه الفراغ له بغيره عن وظيفة الماطر أو
غيرها ثم ان كان المنزول له غير أهل لا يقرره القاضي ولو أهل لا يجب عليه تقريره وأفتى العلامة قاسم بان من
فرغ لسانه عن وظيفة سقط حقه وان لم يقرر الماطر المنزول له اه فالقاضي ٣ بالاولي وقد جرى
التمار في مصر الفراغ بالدرهم ولا يخفى ما فيه وينبغي ابراء العام به اه ما في البحر لمخصوذاً كرى بان
هذا ما يأتي في الفصل من أن المتولى اذا أراد اقامة غيره مقامه لا يصح الا في مرض موته وسبب أي تمام الكلام
عليه مع الجواب عنه هناك وذكري صاحب البحر في بعض رسائله أن ما ذكره العلامة قاسم لم يستند فيه الى
نقل وأنه خولف في ذلك أي لا بد من تقرير القاضي وسئل في الخبرية عما اذا قرر السلطان رجلا في وظيفة
كانت لرجل فرغ له بغيره عنها بما أجاب بأنهم المقرر السلطان لا للمفروع له اذ الفراغ لا يمنع تقريره
سواء قلنا بصحته المتنازع فيها أو بعدمها لوافق للقواعد الفقهية كحروقه العلامة المقدسي ثم رأيت صريح
المسئلة في شرح منهاج الشافعية لابن حجر معالاً بان مجرد الفراغ سبب ضعيف لا بد من انضمام تقرير الماطر
اليه اه لمخصوذاً أفتى في الخبرية أيضاً انه لو قرر القاضي رجلا ثم قرر السلطان آخر فالعبرة بتقرير القاضي
كالوكيل اذ اجتزأ ما وكل فيه ثم فعله الموكل وأفتى أيضاً بان الماطر المشروط له التقرير لو قرر شخصاً فهو
المعتبر دون تقرير القاضي أخذ من القاعدة المشهورة وهي أن الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وبه
أفتى العلامة قاسم وأما اذ لم يشترط الواقف له التقرير فالمعتبر تقرير القاضي اه وأفتى في الخبرية أيضاً انه
لو فرغ عن الوظيفة بمال فلم يفروع له الرجوع بالمال لانه اعتبار من حق محروقه ولا يجوز مخرجه
فاطبة قال ومن أفتى بخلافه فقد أفتى بخلاف المذهب لبنائه على اعتبار العرف الخاص وهو خلاف المذهب
والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها الامتناع من رسائل بواتبع الجادة أولى والله أعلم وكتب على ذلك أيضاً كتابة
حسنة في أول كتاب الصلح من الخبرية فراجعها وسيأتي تمام الكلام على ذلك في أول كتاب البيوع وحاصله
جواز أخذ المال بالرجوع (قوله وجاز جعل غلة الوقف لنفسه الح) أي كلها أو بعضها وعند محمد لا يجوز بناء
على اشتراط التسليم الى من تولد قبل هي مسألة مبتدأة أي غير مبنية على ذلك وهو أوجه ويتفرع على الخلاف
مالو وقف على عبده وامائه صح عند أبي يوسف لا عند محمد وأما اشتراط الغلة لمديره وأمته أو أولاده فالاصح
صحته اتفاقاً بالشروط حرثهم بموته فهو كالوقف على الجانب ونسوته لهم حال حياته تبع لما بعدهما وقد يجعل
الغلة لنفسه لانه لو وقف على نفسه قبل لا يجوز وعن أبي يوسف جوازه وهو المعتمد وما في الخاتبة من انه لو وقف
على نفسه وعلى فلان صح نصفه وهو حصة فلان وبطل حصة نفسه ولو قال ثم على فلان لا يصح شيء منه مبني على

أو الولاية (أنفسه عند الثاني) وعليه الفتوى (و) جاز (شرط الاستبدال به) أرضاً أخرى حيثئذ (أو) شرط (بيعه) ويشترى بثمنه أرضاً أخرى إذا شاء فإذا فعل صارت الثانية كالأولى في شرائها وإن لم

ع (قوله والثاني على ما إذا ذكره الخ) يعني أن صورة الإجماع هي ما ذكر فيها لفظ الاستبدال وفيه أن شرط الاستبدال مفسر على جعل الغلة لنفسه المختلف في صحته فيكون شرط الاستبدال مختلفاً في صحته أيضاً فكيف يحكى قاضيان الإجماع على صحته والعجب من منيع المحشى حيث صرح في أول العبارة بالتفريع وهنا يجعل الاستبدال صورة الإجماع ويمكن أن يقال أنه تقدم أن في مسألة جعل الولاية لنفسه روايتين عن محمد فلهل جعل الغلة لنفسه كذلك وهو الظاهر وحيث كان كذلك يكون مسألة الاستبدال المفرعة عليها مثلاً جازماً ويكون كذا الإجماع على إحدى الروايتين والخلاف على الأخرى وتقدم نظير ذلك

القول الضعيف بحر مخصصاً لكنه يستند في تضعيفه واعتقاده الجواز إلى نقل صريح ولعله بناء على عدم الفرق بين جعل الغلة لنفسه والوقف على نفسه إذا ليس المراد من الوقف على شخص سوى صرف الغلة إليه لأن الوقف تصديق بالمنفعة فينتد يكون التصحيح الموقوف في صحة الأول شاملاً لصحة الثاني وهو ظاهر ويؤيده قول الفتح ويتفرع على الخلاف ما لو وقف على عبده وأما الخ مع أن الخلاف المذكور في جعل الغلة لنفسه (قوله أو الولاية) مفاده أن فيه خلاف مجمد مع أنه قد أورد أن اشتراط الولاية لنفسه جائز بالإجماع لكن لما كان في دعوى الإجماع نزاع كما قدمناه مع التوفيق بأن عن محمد روايتين أحدهما توافق قول أبي يوسف والأخرى تخالفه فدعوى الإجماع مبنية على الرواية الأولى ودعوى الخلاف على الثانية فلا دخل في العقليين فلدامشى الشارح عاجهما في موضعين مشيراً إلى صحة كل من العبارتين فافهم (قوله وعليه الفتوى) كذا قاله الصدر الشافعي وهو مختار أصحاب المتن ودرج في الفتح واختاره مشايخ بلخ وفي البحر عن الحاوي أنه المختار للفتوى ترغيباً للناس في الوقف وتكثيراً للخير ٣ (قوله وجاز شرط الاستبدال به الخ) اعلم أن الاستبدال على ثلاثة وجوه الأول أن بشرطه الواقف لنفسه أو لغيره أو لنفسه وغيره فلا استبدال فيه جائز على الصحيح وقيل اتفاقاً والثاني أن لا بشرطه سواء شرط عدمه أو سكت الكس صار بحيث لا ينتفع به بالكلية بأن لا يحصل منه شيء أصلاً أو لا يفي بمؤنته فهو أيضاً جائز على الأصح إذا كان باذن القاضي ورأيه المصلحة فيه والثالث أن لا بشرطه أيضاً ولكن فيه نفع في الجملة وبذلك خبره رابعاً ونحوه وهذا لا يجوز استبداله على الأصح المختار كذا حرره العلامة قناني زاده في رسالته الموضوعية في الاستبدال وأطنب فيها عليه الاستدلال وهو مأخوذ من الفتح أيضاً كما سنذكره عند قول الشارح لا يجوز استبدال العاشر إلى أربع ويأتي بقية شروط الجواز وأفاد صاحب البحر في رسالته في الاستبدال أن الخلاف في الثالث إنما هو في الأرض إذا ضعفت عن الاستغلال بخلاف الدار إذا ضعفت بخراب بعضها ولم تذهب أصلها فإنه لا يجوز حينئذ الاستبدال على كل الأقوال قال ولا يمكن قياسها على الأرض فإن الأرض إذا ضعفت لا يرغب غالباً في استئجارها بل في شرائها أما الدار فيرغب في استئجارها مدة طويلة لأجل تعميرها للسكنى على أن باب القياس مسدود في زماننا وأن العلماء العقل من الكتب المعتمدة كما مر جوابه (قوله أرضاً أخرى) مفعول بالاستبدال وعمل المصدر المفعول بالقليل (قوله حيثئذ) أي حينئذ كالمفتوى على قول أبي يوسف وأشار به هذا إلى أن اشتراط الاستبدال مخرج على القول بجواز اشتراط الغلة لنفسه ولهذا قال في البحر وفرع في الهداية على الاختلاف بين الشيخين شرط الاستبدال لنفسه بخوزه أبو يوسف وأباطله محمد وفي الحاشية الصحيح قول أبي يوسف اه وذكروا في الحاشية في موضع آخر صحة الشرع إجماعاً ووفق بينهما صاحب البحر في رسالته بحمل الأول على ما إذا ذكر الشرط بالفظ الخ والثاني على ما إذا ذكره بالفظ الاستبدال بقرينة تعبير الحاشية بذلك والادعوى مشكل اه (قوله أو شرط بيعة) ظاهره أنه لا فرق بين ذكره لفظ الاستبدال أو البيع وهو خلاف التوفيق المذكور آنفاً (قوله ويشترى بثمنه أرضاً) أي وأن يشترى على حد قوله بالبيع عبادة وتقرعني * وقد بدله لأن شرط البيع فقط يفسد الوقف كما مر أول الباب لأنه لا يدل على إرادة الاستبدال الأبد كراشراء وفي فتاوى الكاظمي عن الشرع لا يلى أنه سئل عن وقف شرط لنفسه الاستبدال والبيع فأجاب بأن الوقف باطل لأنه لما شرط البيع بعد الاستبدال كان كأنه كان معاً وأطلق البيع ولم يقل واشترى بالثمن ما يكون وقفه كأنه أبقى الوقف لقول الحنفية لو اشترى بيع الأرض لم يقل لا ثم لما يكور وتما كالموقف باطل اه (قوله إذا شاء) كذا وقع في عبارة الدرر ولم يذكر في البحر والفتح وأما الكتب التي رأيتها أهم رأيتها معرباً بالدخيرة والظاهر أنه قيد للبيع لا للشراء فكان المناسب ذكره بل قوله ويشترى إنما يؤيدهم أنه قيد للشراء بل هو معاشرة شرط البيع وإن لم يرد أن يشترى بثمنه غيره وهو مفسد لا وقف كعلمته هذا ما ظهر لي ولم أره من غيره (قوله وإن لم

بذكرها) أي الشرائط قال في البحر ولو شرط أن يبيعه أو يشتري بثمنها أرضاً أخرى ولم يزد صريحاً استحساناً وصارت الثانية وفقاً لشرائط الأولى ولا يحتاج إلى الإيقاف كالعبد الموصى بخدمته إذا قتل خطأ واشترى بثمنه عبداً آخر ثبت حق الموصى له في خدمته (قوله ثم لا يستبدلها بثالثة) قال في الفتح إلا أن يذ كر عبارة تفيد له ذلك دائماً وكذلك ليس للقيم الاستبدال إلا أن ينص له عليه وعلى وران هذا الشرط ولو شرط لنفسه أن ينقص من المعاليه إذا شاء ويريد ويخرج من شاء ومن استبدل به كان له ذلك وليس لقيمة أن يجعله له وإذا أدخل وأخرج مرة فليس له ثانياً إلا بشرطه ولو شرطه للقيم ولم بشرطه لنفسه كان له أن يستبدل بنفسه اهـ وذ كر في البحر فروعاً مهمة فلتراجع (قوله ولو للمساكين آل) أي رجوع وهذه المبالغة لم يذ كرها في الدرر قال ح ولم يظهر لي وجهها (قوله بدون الشرط) دخل فيه ما لو اشترط عدمه كما سيذ كر الشارح وفي شرح الوهبانية عن الطرسوسي أنه لا نقبل فيه لكنه مقتضى قواعد المذهب لأنهم قالوا إذا شرط الواقف أن لا يكون للقاضي أو السلطان كلام في الوقف أنه شرط باطل وللقاضي الكلام لأن نظره أعلى وهذا شرط فيه تفويت المصلحة للموقوف عليهم وتعطيل للوقف فيكون شرطاً لا فائدة فيه للوقف ولا مصلحة فلا يقبل اهـ بحر (قوله وشرط في البحر الخ) عبارته وقد اختلف كلام قاضيان في موضع جوزه للقاضي بالشرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منع منه ولو صارت الأرض بحال لا ينتفع بها والمعتد أنه بالشرط يجوز للقاضي بشرط أن يخرج عن الانتفاع بالسكية وأن لا يكون هناك ريع للوقف بعمره وأن لا يكون البيع بغبن فاحش وشرط في الاسعاف أن يكون المستبدل قاضي اللجنة المفسر بذي العلم والعمل أن لا يحصل التطرق إلى إبطال أوقاف المسلمين كما هو العال في زماننا اهـ ويجب أن يرد آخر زماننا وهو أن يستبدل بعقار لا بدراهم ودنانير فأنفذ شاهدنا المظاريأاً كونها وقل أن يشتري بها بدلاً ولم نر أحداً من القضاة نقس على ذلك مع كثرة الاستبدال في زماننا اهـ وحاصله أنه بشرط له خمسة شروط أسقط الشارح منها الثاني والثالث لظهورهما لكر في الخامس كلام يأتي قريياً وأما في البحرز ياد شرط سادس وهو أن لا يبيعه ممن لا تقبل شهادته له ولا يمس له عليه دين حيث قال وقد وقعت حادثتان للفتوى * أحدهما باع الوقف من ابنه الصغير فأجبت بأنه لا يجوز اتفاقاً كولو كيل بالبيع باع من ابنه الصغير والكبير كذلك خلافاً لهما كما عرفت في الوكالة * ثانيتهما باع من رجل له على المستبدل دين وباعه الوقف بالدين وينبغي أن لا يجوز على قول أبي يوسف وهلال لأنهم لا يجوز أن البيع بالعروض فالدين أولى اهـ وذكر عن القنية ما يفيد شرطاً سابعاً حيث قال وفي القنية مبادلة دار الوقف بدار أخرى إنما يجوز إذا كانتا في محلة واحدة أو محلة الأخرى خير أو بالعكس لا يجوز وإن كانت المملوكة أكثر مساحة وقيمة وأجره لاحتمال خرابهم في أدوار الحائنين لداءها وقلة الرغبة فيها اهـ وزاد العلامة قنالي زاده في رسالته ثامناً وهو أن يكون البديل والمبدل من جنس واحد ما في الخاتمة ولو شرط لنفسه استبدالها بدار لم يكن له استبدالها بأرض وبالعكس أو بأرض البصرة تفيد اهـ فهذا فيما شرطه لنفسه فكذلك يكون شرطاً فيما لم بشرطه لنفسه بالأولى تأمل ثم قال واظهار عدم اشتراط اتحاد الجنس في الموقوفة للاستئلال لأن المظور فيها كثرة الربيع وقلة المرمية والموتنة ولو استبدل الخانوت بأرض تزرع ويحصل منها غلة قدر أجرة الخانوت كان أحسن لأن الأرض أدوم وأبقى وأغنى عن كلفة التزيم والتعمير بخلاف الموقوفة للسكن لظهور أن قصد الواقف الانتفاع بالسكن اهـ ولا يخفى أن هذه الشروط فيما لم بشرط الواقف استبدالها لنفسه أو غيره ولو شرطه لا يلزم خروجه عن الانتفاع ولا مباشرة القاصي له ولا عدم ريع بعمره كما لا يخفى فاعتمد هذا التحرير (قوله ولو بالدراهم والديابير) ولما مر عن البحر من اشتراط كون البديل عقاراً وحاصله أنه أن اشتراط ذلك إنما هو لكون الدراهم بخشي عليها أكل النظر لها وإذا كان المشروط كون المستبدل قاضي اللجنة لا يخشى ذلك قلت وفيه نظر لأن قاضي اللجنة شرط للاستبدال فقط لا للشراء بالثمن أيضاً وقد يستبدل قاضي اللجنة بالدراهم ويبقيها عنده أو عند

مطلب في اشتراط الإدخال
والإخراج

بذكرها ثم لا يستبدلها
بثالثة لأنه حكم ثبت بالشرط
والشرط وجسد في الأولى
للاثباتية (وأما) الاستبدال
ولو للمساكين آل (بدون
الشرط فلا يملكه إلا
القاضي) درر وشرط في
البحر خروجه عن الانتفاع
بالسكية وكون البديل
عقاراً والمستبدل قاضي
اللجنة المفسر بذي العلم
والعمل وفي التمهيد أن
المستبدل قاضي اللجنة
فالنفس به مطمئنة فلا
يخشى ضياعه ولو بالدراهم
والديابير

مطلب في شروط الاستبدال

٤ (قوله ومن استبدال به
الخ) الصواب حذف من
وجعل الفعل بصيغة
المستقبل عطفاً على سابقه
اهـ

وكذا الوشرط عدمه وهي
احدى المسائل السبع
التي يخالف فيها شرط الواقف
كإبسطه في الاشياء وزاد
ابن المصنف في زواهر ثمانية
وهي اذ انص الواقف ورأى
الحاكم ضم مشارف حاز
كلوهى وعزاد الانفع
الوسائل وفيها لا يجوز
استبدال العاصر الا في أربع
مطالب يجوز مخالفة شرط
الواقف في مسائل

مطالب لا يستبدل العاصر
الافى أربع

الناظر ثم يعزل القاضى ويأتى في السنة الثانية من لا يقتضى عليها فاضيع نعم ذكر في البحر أن صريح كلام
فاضيخان جواز به بالدراهم ولكن قال قارئ الهداية وإن كان للوقف ربع ولكن يرغب شخص في استبداله
ان أعطى مكانه بدلا أكثر يعامنه في صقع أحسن من صقع الوقف جاز عند أبي يوسف والعمل عليه والا فلا
فقد عين العقار للبدل فدل على منعه بالدراهم اه واعترضه الخبير الرملى بأنه كيف يخالف فاضيخان مع
صراحته بالجواز بما قاله قارئ الهداية مع أنه ليس فيه تعرض للاستبدال بالدراهم لابن قتيبة ولا اثبات اه
قلت لا يخفى أن قوله ان أعطى مكانه بدلا الخ يدل على نفي الجواز بدون العقار بل صرح به في قوله والا فلا نعم
يرد على البحر أن كلام قارئ الهداية لا يعارض كلام فاضيخان لأنه فقيه النفس والحواب أن صاحب البحر
لم يسر كون القول في المذهب ما قاله فاضيخان ولكن مراده أن هذا المنقول كان في زمنهم وأن ما قاله
قارئ الهداية مبنى على تغير الزمان ويدل على أن مراده هذا قوله فيما سبق ويجب أن يراد آخر في زماننا الخ
ولاشك أن هذا هو الاحتياط ولا سيما إذا كان المستبدل من قضاء هذا الزمن وناظر الوقف غيره وثمن نعم
ما أتى به قارئ الهداية من جواز الاستبدال إذا كان للوقف ربع يخالف لما سرفى الشروط من اشتراط
خروجه عن الانتفاع بالكلية ويأتى تمام الكلام عليه قريبا (قوله وكذا الوشرط عدمه) معطوف على
قول المتن وأما بدون الشرط وقد سماع الطرسوسى ان هذا لا نقل فيه بل قواعد المذهب تقتضيه (قوله وعلى
احدى المسائل السبع) الثانية شرط أن القاضى لا يعزل الناظر فله عزل غير الاهل الثلاثة شرط أن
لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجار سنة أو كان في الزيادة نفع للنفع فلا قاضى
المخالفة دون الناظر الرابعة لو شرط أن يقرأ على قبره فالتعيين باطل أى على القول بكراهة القراءة على القبر
والخيار ثلاثة الخامسة شرط أن يتصدق بفاضل العلة على من يسأل في مسجد كذا القيمة التصديق على مسائل
غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل السادسة لو شرط للمسحوقين بزا والجمعة يوما كل يوم
فلقيم دفع القيمة من المقدوفى ووضع آخرهم طاب المعين وأخذ القيمة أى فالخير لهم لاله وذكر في الدر
المستقى انه الراجح السابعة تجوز الزيادة من القاضى على معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان عالما بتقيا وهذه
الاخيرة سبذ كرها للشارح في فروع الفصل الا تى ويأتى الكلام عليها هناك وزاد عليها أخرى وهي
جواز مخالفة الساطن الشروط اذا كان أصل الوقف لبيت المال (قوله وزاد ابن المصنف في زواهر) أى في
حاشيتن زواهر الجواهر على الاشياء والمظاهر ونص عبارة أنفع الوسائل هكذا اذ انص لوانب على أن أحدا
لا يشارك الناظر في الكلام على هذا الوقف ورأى القاضى أن يضم اليه مشارف ويجوز له ذلك كالوصى اذا
ضم اليه غير محبب يهض اه وهذا حاصل ما يأتى عن المعروفيات قلت وأوصاه في الدر الممتقى الى احدى
عشرة فراجع به وزاد البيرى مسئين الاول ما اذا شرط أن لا يؤجر بأكثر من كذا وأجر المسائل أكثر
والثانية لو شرط أن لا يؤجر لجنود أى لصاحب جاء فآجره منه بأجرة محجلة واعترض بأن الآية الحوف على
رقبة الوقف كها ومشاهد قلت وينبغي التفصيل بين الحوف على الاجرة والحوف على الوقف ففي الاول صح
بتجمل الاجرة (قوله وفيها) أى في الاشياء (قوله الا فى أربع) الاولى لو شرط الواقف الثانية اذا عصبه
غاصب وأجرى عليه الماء حتى صار بحر فيضم القيمة ويشترى المتولى بها أو ضابدا الثالثة أن يجده
العاصب ولا يبيته أى وأراد دفع القيمة للمتولى أخذها ليشترى بها بدلا الرابعة أن يرغب انسان فيه بدل
أكثر غلة وأحسن مفعلا يجوز على قول أبي يوسف وليس له الفتوى كفى فتاوى قارئ الهداية قال
صاحب الدر في كتابه اجابة السائل قول قارئ الهداية والعمل على قول أبي يوسف معارض بما قاله صدر
الشريعة يحسن لا نفى به وقد شاهدنا فى الاستبدال ما لا يعدو بحسبى فان طاعة المصنفات مع لوه حيله لا بطل
أوقاف المسامين وعلى تقديره فقد قال فى الاسعاف المراد بالقاضى هو قاضى الجمة المفسر بنى العلم والعمل
اه ولعمري أن هذا أحزم من الكبريت الاحمر وما أراه الالة فاني ذكر فالاحرى فيه السرد خوفا من

بجواز الخلد والله سائل كل انسان اه قال العلامة البيري بعد نقله أقول وفي فتح القدير والحاصل
 أن الاستبدال إما عن شرط الاستبدال أولا عن شرطه فإن كان لخروج الوقف عن انتفاع الموقوف عليهم
 فينبغي أن لا يختلف فيسه وان كان لا لذلك بل اتفق أنه أمكن أن يؤخذ بثمنه ما هو خير منه مع كونه منتفعا
 به فينبغي أن لا يجوز لأن الواجب إبقاء الوقف على ما كان عليه دون زيادة ولأنه لا موجب لتجويره لأن
 الموجب في الأول الشرط وفي الثاني الضرورة ولا ضرورة في هذا إذ لا تحب الزيادة بل ببقية كما كان أقول
 ما قاله هذا المحقق هو الحق الصواب اه كلام البيري وهذا ما حرره العلامة القنالي كما قدمناه (قوله
 قلت لكن الخ) استدراك على الصورة الرابعة المذكورة (قوله بمنع استبداله) أي استبدال العمار
 إذا قل ربه ولم يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو الصورة الرابعة بقريته قوله تبع الترجيح صدر الشريعة فإن
 الذي وجهه هذه الصورة كما علمته آنفا (قوله فالتولون الخ) لا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة والظاهر
 أنهم ما عبر به من عبارة تركية وحاصلها أنه ورد الأمر بعدم العمل بهذا الشرط فإذا كان المتولى من الامراء
 لا يستقل بنفسه بل يعرض أمر الوقف على الدولة العلية أي على السلطان لقرب الامر منه فيصرف بالوقف
 برأي السلطان على مقتضى الشرع الشريف وان كان المتولى ممن دون الامراء في الرتبة وهو من لا وصول
 له بنفسه الى السلطان يعرض أمر الوقف برأي الامراء على القضاة ليصرف معهم على وفق المشروع عن
 المواد الحادثة ولا يخالف المتولى القاضي إذا أمره بالمشروع ولا القاضي المتولى إذا كان تصرف المتولى على
 وفق المشروع (قوله فالواقفون الخ) حاصله أن الواقف إذا شرطوا هذا الشرط ولعنوا من يدخل الناظر
 من الامراء والقضاة كانوا هم الملعونين لانهم أرادوا بهذا الشرط أنه مهم ما صدر من الناظر من الفساد
 لا يعارضه أحد وهذا شرط مخالف للشرع وفيه تفويت المصلحة للموقوف عليهم وتعطيل الوقف فلا يقبل
 كما قدمناه عن أنفع الوسائل (قوله بني على أرض الخ) كان المناسب للمصنف ذكر هذه المسئلة عند قوله
 ومنقول فيه تعامل لما تقرر أن البناء والعراس من قسم المنقول ولذا لا تجرى فيه الشفعة كما سنذكره في بابها
 ولزم من ذكرها هذا الفصل بين مسائل الاستبدال والبيع (قوله ثم وقف البناء قصدا) ٣ احتراز به عن
 وقفه تبع الأرض فإنه جائز بلا نزاع ثم اعلم أن العلامة قاسم أفق بأنه لا يصح وقف البناء بدون أرض وعزاه
 الى الاصل للإمام محمد والى هلال بن يحيى البصري والخصاف والى الواقعات والمضمرات وقال بجحتم هذا الميع
 أن يكون لا لعدم التعارف بل لأن غير المنقولات تبقى بنفسها مدة طويلة فتكون متأبدة بخلاف البناء فإنه
 لا بقاء له بدون الأرض فلا يتم التخرج فثبت أنه باطل بالاتفاق والحكم به باطل اه ملخصا قلت لكن في
 البحر عن الذخيرة وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجز هو الصحيح لانه منقول وقفه غير متعارف وإذا كان
 أصل البقعة وفوقا على جهة قرية فبني عليها بناء وقف بناءها على جهة قرية أخرى مختلفا وفيه اه فهذا
 صريح بأن عدم الجواز كونه غير متعارف لا لما ذكره العلامة قاسم فثبت تعورف وقفه جاز عن هذا
 خالفه تلميذه العلامة عبد البر بن الشيخة بعد ما جرى بينهما كلام في مجلس السلطان الملك الظاهر سنة ٨٧٢
 وقال ان الناس من زمن قديم نحو مائتي سنة والى الآن على جوازه والاحكام به من القضاة العلماء متوازية
 والعرف جار به فلا ينبغي أن يتوقف فيه اه ورده العلامة محمد بن طهيرة القرشي كفي فتاوى الكازروني
 بما حاصله أنه خالف نصوص المذهب على عدم جوازه وخالف شيخه الذي أجمع علماء عصره من المذاهب
 الاربعة على علمه وقبول قوله وأنه اعتمد على قول مرجوح وأنه احتج بالعرف وعمل القضاة والعرف لا يصادم
 المقول وحكم القضاة بالرجوح لا ينفذ اه قلت لا يخفى عليك أن المفتي به الذي عليه المتون جواز وقف
 المقول المتعارف وحيث صار وقف البناء متعارفا كان جوازه موافقا للمنقول ولم يخالف نصوص المذهب
 على عدم جوازه لانهم امكنه على أنه لم يكن متعارفا كما دل عليه كلام الذخيرة الماروي يأتي قريبا نص الخصاف
 على جوازه إذا كان البناء في أرض محتكرة هذا والذي حرره في البحر أخذ من قول الظهيرية وأما إذا وقفه

لا يصح) وقيل صح وعليه
 الفتوى سئل قارئ الهداية
 عن وقف البناء والعراس
 بلا أرض فأجاب الفتوى
 على صحة ذلك ورجحه شارح
 الوهبانية وأقره المصنف
 مع الإلابة منقول فيه تعامل
 فيتمين به الافتاء (وان
 موقوفة على ما عيى البناءه
 جاز) تبعا (اجتماعا وان)
 الأرض (جهة أخرى
 فمختلف فيه) والصحيح
 الصحة كفى المظومة الحمية
 وسئل ابن نجيم عن وقف
 الأشجار بلا أرض فأجاب
 يصح لو الأرض وقفها ولو لغير
 الواقف وسئل أيضا عن
 البناء والعراس في الأرض
 المحتكرة هل يجوز بيعه
 ووقفه وهل يجوز وقف
 العين المرهونة أو المستأجرة
 فأجاب نعم وفي البرازية
 لا يجوز وقف البناء في
 أرض عارية أو اجارة

مطلب في وقف المكردار
 والكرك

٣ (قوله ان غرسها على
 أرض مملوكة الخ) في البحر
 عن الظهيرية مانعه واذا
 غرس شجرة ووقفها ان
 غرسها في أرض غير موقوفة
 لا يحل وان وقفها بموضعها من
 الأرض صح تبعا للأرض
 بحكم الاتصال الى آخر
 العبارة وجه ذاتها لم ينفى
 عبارة الحشى اه

على الجهة التي كانت البنية ووقفها عليها جاز انما قاتبه بالبيعة أن قول المنحيرة لم يجوز هو الصحيح مقصور على
 ما عدا صورة الاتفاق وهو ما اذا كانت الأرض ملكا أو وقفها على جهة أخرى قال وقصره العارسي على
 الملك وهو غير ظاهر اه قلت وهو كذلك فان شرط الوقف التأيد والأرض اذا كانت ملكا لغيره وللمالك
 استردادها وأمره بنقض البناء وكذا لو كانت ملكا له فان لورثته بعده ذلك فلا يكون الوقف مؤبدا وعلى هذا
 فينبغي أن يستثنى من أرض الوقف ما اذا كانت معدة للاحتكار لان البناء يبقى فيها كما اذا كان وقف البناء
 على جهة وقف الأرض فانه لا مطالب لنقضه والظاهر أن هذا وجه جواز وقفه اذا كان متعارفا ولهذا أجازوا
 وقف بناء قنطرة على النهر العام وقالوا ان بناءه لا يكون ميراثا وقار في الخانية نه دليل على جواز وقف البناء
 وحده يعني فيما سبيله البقاء كقلاو به يتضح الحال ويزول الاشكال ويحصل التوفيق بين الاقوال (قوله
 وقيل صح وعليه الفتوى) أخذ من اطلاق مائة له عن قارئ الهداية فقد قال في البحر ان ظاهره أنه لا فرق
 بين أن تكون الأرض ملكا أو وقفها لغيره كعلمته آنفا ولما يأتى عن فتاواه وقد علمت ما فيه
 من منافاته لا تأيد وعن هذا نص في الخانية وغيرها على أنه لا يجوز وقف البناء في أرض هي عارية أو اجارة
 كما يأتى فيجب حل كلام قارئ الهداية على غير الملك (قوله وأقره المصنف) ليس في عبارة التصریح بالملك
 وأما شارح الوهبانية فليس في كلامه تصریح بترجيحه فانه قال نظما

وتجوز إيقاف البنادون أرضه * ولو تلك الملك الغير بعض يقرر

(قوله والصحيح الصحة) أى اذا كانت الأرض محتكرة كما علمت وعن هذا قال في أنفع الوسائل انه لو نفي في
 الأرض الموقوفة المستأجرة مسجد أنه يجوز قال واذا جاز على من يكون حكره والظاهر أنه يكون على
 المستأجر مادامت المدة باقية فاذا انقضت يذهب أن يكون من بيت مال الخراج وأخواته وصالح المسلمين
 (قوله لو الأرض وقفها) مبنى على ما مشى عليه المتن (قوله في الأرض المحتكرة) أصل الحكر المنع بحرق
 عن الخطاط وفي الظهيرية الاستحكار عقد اجارة يقصده استبقاء الأرض مقرررة للبناء والعرس أولا حدهما
 (قوله فأجاب نعم) أى يجوز بيعه ووقفه أما البيع فقد تقدمنا الكلام عليه صررنا في أول كتاب الشركة وأما
 وقف المأجور ففي البحر يصح ولا تبطل الاجارة فاذا انقضت أومات أحداهما صرف الى جهات الوقف اه
 وأما وقف المرهون فسيأتى بيانه فيبيل الفصل وأما وقف الشجرة فهو كوقف البناء وفي البرازية غرس شجرة
 ووقفها ان غرسها على أرض مملوكة يجوز وقفها تبعا للأرض وان بدون أصلها لا يجوز وان كانت في أرض
 موقوفة ان وقفها على تلك الجهة جاز كفى البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الخلاف المار كور في وقف
 البناء اه (قوله أجازة) يستثنى منه ما ذكره الخصاص من أن الأرض اذا كانت مقرررة للاحتكار فانه
 يجوز بحر قال في الاسعاف ود كرفى أوقاف الخصاص أن وقف حوائث الاسواق يجوز ان كانت الأرض
 باجارة في أيدي الذين بنوها لا يخرجهم السلطان عنها من قبل أما رأيناها في أيدي أصحاب البناء توارثوها
 وتقسيم بينهم لا يتعرض لهم السلطان فيها ولا يزعجهم وانما غلة يأخذها منهم وتدوايها خاف عن ساف
 ومضى عليها الدهور وهي في أيديهم تباعون أو يؤحرون أو تجوزهم أو يوصيهاهم ويهدمون بناءها
 ويعيدونها وينون غيره كذلك الوقف فيها جاز اه وأقره في الفتح وذكر أيضا أنه منصوص لا طلاق قوله
 أو اجارة وقد علمت وجهه وهو بقاء التأيد وهو مؤبد لما لنا من تخصيص الوقف لما اذا كانت الأرض
 محتكرة ٢ * (تنبيه) في البرازية وقف الكردار بدون الأرض لا يجوز كوقف البناء بلا أرض اه وفي
 مزارعة الحيرة الكردار هو أن يحدث المزارع في الأرض بناء أو غراسا أو يساها بالتراب صرح به غالب أهل
 الفتاوى اه قلت فعلى هذا ينبغي التفصيل في الكردار فان كل كسبا بالتراب ولا يصح وقفه وان كان بناء
 أو غراسا فيه ما مر في وقف البناء والسجور ومن الكردار ما يسمى الآك كالكفى حوايت الوقف وسجورها من
 رفوف مركبة في الحانوت واعلاف على وجه القرار ومنه ما يسمى قيمة في البساتين وفي الخيام وقر أو غيره

مطلب في زيادة أجرة الأرض
المتكورة

مطلب في استبقاء العمارة
بعد فراغ مدة الاجارة باجر
المثل

وأما الزيادة في الأرض
المتكورة ففي المنة حانوت
لرجل في أرض وقف فابى
صاحبه أن يستأجر الأرض
بأجر المثل ان العمارة لو
رفعت تستأجر بأكثر مما
استأجره أمر برفع العمارة
وتؤجر لغيره والترك في يده
بذلك الآخر ومثله في البحر
وفيه لو زيد عليه ان اجارته
مشاهدة تفسخ عند رأس
الشهر ثم ان ضرر رفع البناء
لم يرفع وان لم يضر رفع أو
يتملكه القيم برضا المستأجر
فان لم يرض تبقي الى أن
يخلص ملكه بحسب طبق لو
اجارته مسانحة أو مدة طويلة
والظاهر أنه لا تقبل الزيادة
دفعاً للضرر عليه ولا ضرراً
على الوقف لان الزيادة إنما
كانت بسبب البناء لا لزيادة
في نفس الأرض انتهى

٣ (قوله فيبقى الى ان يخلص
الح) أي يبقى البناء في
الأرض الى ان يخلص ملك
البناء ويؤجرها القيم
ببائنها لكن باده ثم يقسم
الاجر على مثل قيمة أجرة
الأرض ومثل أجرة البناء
ونقل شيخنا عن الرمي ان
الظاهر ان القيم لا يعطى
البناء شيئاً بل يكون كل
الاجر لجهة الوقف اهـ

في تنقيح الحامدية والظاهر أنه لا يصح وقفه لعدم العرف الشائع بخلاف وقف البناء والشجر فانه مما شاع
وذاع في عامة البقاع (قوله وأما الزيادة في الأرض المتكورة الخ) محل ذكر هذه المسائل في أول الفصل
الآتي عند ذكر اجارة الوقف والحاصل أن مستأجر أرض الوقف اذا بنى فيها ثم زادت أجرة المثل زيادة فاحشة
فاما أن تكون الزيادة بسبب العمارة والبناء أو بسبب زيادة أجرة الأرض في نفسها ففي الأول لا تلزمه الزيادة
لانها أجرة عمارته وبنائه وهذا لو كانت العمارة ملكه أمالو كانت للوقف كالمبنى بأمر الناطر ليرجع
على الوقف تلزمه الزيادة ولهذا قيد بالمتكورة وفي الثاني تلزمه الزيادة أيضاً كما يأتي بيانه في الفصل (قوله أمر
برفع العمارة) ينبغي تقييده بما اذا لم يضر رفعه بالأرض أخذاً مما بعده (قوله وتؤجر لغيره) لان النقصان
عن أجرة المثل لا يجوز من غير ضرورة بحر (قوله والترك في يده بذلك الآخر) لان فيها ضرورة بحر عن المحيط
وظاهر التعليق تركها بغيره ولو بعد فراغ مدة الاجارة لانه لو أمر برفعها لتؤجر من غيره يلزم ضرره وحيث
كان يدفع أجرة مثاله لم يوجد ضرره على الوقف فتترك في يده لعدم الضرر على الجانبين وحيث لم يرفع فلومات المستأجر
كان لورثته الاستبقاء أيضاً الا اذا كان فيه ضرر على الوقف بوجه ما بان كان هو أو وارثه مفاسداً أو سبباً للمعاملة
أو متغلباً يخشى على الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر كما في حاشية الخبير الرمي من الاجارات وأفتى به في
فتاواه الخيرية أنه مخالف لاطلاق المتن والشروح من أنه بعد فراغ المدة يؤمر بالرفع والتسليم وبه أفتى
في الخيرية أيضاً قبيل باب ضمان الاجير في خصوص الأرض المتكورة قلت لسكن ينبغي تخصيص اطلاق
المتن والشروح واخراج الأرض المدة للاحتكار من هذا الاطلاق ليتوافق كلامهم ويؤيد ذلك ما مر من
انحصاف من صحة وقف البناء في الأرض المتكورة وقد منا وجهه وهو أن البناء عليه يكون على وجه الدوام
فيبقى التأييد المشروط لصحة الوقف ومثل ذلك غالب القرى التي هي وقف أو بيت المال فان أهلها اذا علموا
أن بناءهم وغراسهم يقطع كل سنة وتؤخذ القرية من أيديهم وتدفع لغيرهم لزم خوفاً وعدم من يقوم
بعمارتها ومثل ذلك أصحاب السكر داو في البساتين ونحوها وكذا أصحاب السكك في الحوانيت ونحوها فان
إبقاءها في أيديهم سبب لعمارتها ودوام استغلالها ففي ذلك نفع للأوقاف وبيت المال ولكن كل ذلك
بعد كونهم يؤدون أجرة مثاله بالنقصان فاحش وهذا خلاف الواقع في زماننا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم وهذا خلاصة ما حررته في رسالتي المسماة بتحرير العمارة فمن هو أحق بالاجارة فعليك بها فانها بديعة
في بابها مغنية لطالها والله تعالى الحمد (قوله وفيه) أي في البحر وعزاه الى المحيط وغيره (قوله لو زيد عليه) أي
من غير أن يزيد أجرة المثل في نفسه فتاوى الخيرية ويدلله قوله الآتي والظاهر أنه لا تقبل الزيادة الخ فظهر
أن المراد بزيادة منعت فافهم (قوله تفسخ عند رأس الشهر) أي قبل دخوله لانه اذا استأجر مشاهرة كل
شهر بكذا نص في الشهر الأول فقط وكلما دخل شهر رخصت فيه (قوله أو يتملكه القيم) هذا فيما اذا ضرر رفع
البناء فكان عليه أن يقول فان لم يضر رفع وان ضرر لا بل يتملكه القيم الخ وعبارة البحر ينظر ان كانت أجرة
مشاهرة اذا اجار رأس الشهر كان للقيم فسخ الاجارة ثم ينظر ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف فله رفعه لانه ملكه
وان كان يضر به فليس له رفعه لانه وان كان ملكه فليس له أن يضر بالوقف ثم ان رضى المستأجر أن يتملكه
القيم للوقف بالقيمة مبنياً أو منزوعاً أي ما كان أنصف يتملكه القيم وان لم يرض لا يتملك لان التملك بغير رضاه
لا يجوز فيبقى الى أن يخلص ملكه ٣ اهـ قلت شيئاً في كتاب الاجارات انه ان ضرر يتملكه القيم لجهة
الوقف جبراً على المستأجر كما في عامة الشروح فيه قول عليهما لان النقل المذهب بخلاف نقول الفتاوى اهـ
وذكره في المنع هناك وحاصله انهم في الفتاوى كالمحيط والحاشية والعمادية جعلوا الخيار للمستأجر ولو كان
القاع يصر وأصحاب الشروح جعلوا الخيار للباطران ضرراً ولا للمستأجر ولا ينبغي أن كلامنا في الفتاوى
والشروح مخالف لما مر من قوله والترك في يده كأنه ما عليه آتفاً وعلمت التوفيق على التحقيق (قوله
والظاهر أنه لا تقبل الزيادة الخ) حاصله انهم امثال المشاهرة فانه في المشاهرة تقبل الزيادة أيضاً بل يهـ الى انتهاء

الشهر والحاصل انه لا تقبل الزيادة في كل الصور حيث لم ترد اجرة مثله في ذاتها لزوم العقد وعدم موجب
 ١ الفسخ فلو قال والظاهر انها كذلك لكان أحصروا أولى أفاده الخبر الرمي في حاشية البحر (قوله وأما وقف
 الاقطاعات الخ) هي ما يقطعه الامام أي يعطيه من الاراضي رقبية أو منفعة لمن له حق في بيت المال وحاصل
 ما ذكره صاحب البحر في رسالته التحفة المرضية في الاراضي المصرية أن الواقف لارض من الاراضي لا يحلو
 اما أن يكون مال كالهيا من الاصل بأن كان من أهلها حين يمن الامام على أهلها أو تاتي الملائكة من مال كهابو جبه
 من الوجوه أو غيرهما فان كان الاول فلا خفاء في صحة وقفه لوجود ملكه وان كان الواقف غيرهما لا يحلو
 اما ان وصلت الى يده باقطاع السلطان اياها له أو بشراء من بيت المال من غير أن تكون ماله فان كان
 الاول فان كانت مواتا أو ملكا للسلطان صح وقفها وان كانت من حق بيت المال لا يصح قال الشيخ قاسم
 ان من أقطعه السلطان أرضا من بيت المال ملك المنفعة بمقابلته ما أعده له وله اجارتها وتبطل بموته أو
 احراجه من الاقطاع لان للسلطان أن يخرجها منه اه وان وصلت الارض الى الواقف بالشراء من بيت
 المال بوجه مسوق فان وقفه صحيح لانه ملكها وبراى فيها شروطه سواء كان سلطانا أو أميرا أو غيرهما وما
 ذكره السيوطي من أنه لا يراعى فيها شرائط ان كان سلطانا أو أميرا فمعه ول على ما ذا وصلت الى الواقف
 باقطاع السلطان من بيت المال أو بعه على أصل في مذهبه وان كان الواقف اياها السلطان من بيت المال من
 غير شراء فادنى العلامة قاسم بأن الوقف صحيح أجاب به حين سئل عن وقف السلطان حقيقة فانه أرضا
 من بيت المال على مصالح مسجد وأفتى بان سلطانا آخر لا يملك ابطاله اه حاصل ما في الرسالة قلت وما أفتى
 به العلامة قاسم مشكل لما تقدم من أنها ان كانت من حق بيت المال لا يصح وكذا ما سيذكره الشارع في
 فروع الفصل الا تقي عن المبسوط من أن السلطان من الفقة شرط الواقف اذا كان غالب جهات الوقف قري
 ومزارع لان أصلها بيت المال أي فلم تكن ونفا حقيقة بل هي أرضا أخرجه الامام من بيت المال
 وعينها لمن يستحق منه من العلماء ونحوهم كما أوضحناه في باب العشر والخراج والجزية وقدمه هناك اه اذا
 لم يعلم شراؤه لها ولا عدمه فالظاهر أنه لا يحكم بحصة وقفه لان شرطه الملك ولم يعلم ولا يلزم علمه من وقفه لانه لان
 الاصل بقاؤها لبيت المال كما يفيد المذكور عن المبسوط ولهذا أفتى المولى أبو السعد بأن أوقاف الملوك
 والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال أو تول اليه اه وأما ما ذكره في النهره من من قوله واذا لم
 يعرف الحال في الشراء من بيت المال فالاصل هو الصحة والظاهر أن معناه اذا علم الشراء ولو لم يكن له علم
 حاله هل هو صحيح أم لا لعدم وجود شرطه لانه لا يصح الشراء من بيت المال الا اذا كان بالمسلمين حاجة به
 هناك فيحمل على الاصل وهو الصحة فانهم وامل مراد العلامة قسم بقوله ان الوقت صحيح أي لازم لا يقض
 على وجه الارصاد المقصود به وصول المستحقين الى حقوقهم ولم يرد حقيقة الوقف وقدمه انما ذلك هناك
 فراجع (قوله يجعلونها مشتراة صورة) أي بدون شرائطه المستوعبة لعدم احتياج بيت المال الى بيعها في
 هذه الدولة العثمانية أعزاته الاسلام والمسلمين ومقتضاه أنه لا يكون وقتها حقيقة بل هو ارصاد علامته
 مما حرره آ نفا فلم يكن مما جهل حال شرائه حتى يحمل على الصحة فانهم (قوله يجعلونها مشتراة) كما وقف على
 المسجد بخلافه على معين وأولاده فانه لا يصح وان جعل آخره الفقراء كما ونفعه العلامة عمر بن شامة ط
 (قوله ويؤجر) لان بيت المال معد لمصالح المسلمين فاذا أبده على مصرفه الشرعي يشاء لا سيما اذا كان
 يخاف عليه أمراء الخو والدين يصرفونه في غير مصرفه لشرعي فيكون قد منع من بيعه ومصرفه ذلك
 التصرف ذكره العلامة د لبر ط رة ناده أنه ارصاد لا وقف حقيقة كما قدمناه (قوله فأتاح) أصله
 ما في الحانية لو أن سلطانا أذن لهم أن يجعلوا أرضا من أراضي بلاده حوايب ومرفعة على المسجد أو مرفه
 أن يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت ابدية فحت عوة نذلنا نسير ما كلالا ليدور من السلطان
 فيها واذا فتحت صلتها تقي على ملك ملاكها فلا يبدل أمره فيها اه قلت ومفاد التعديل المراد بالبناء ووجه

مطلب مهم في وقف
الاقطاعات

مطلب في أوقاف الملوك
والامراء

وأما وقف الاقطاعات ففي
النهر لا يجوز الا اذا كانت
الارض مواتا أو ملكا للامام
وأقطاعاتها رجالا قال وأغلب
أوقاف الامراء بمصر انما
هو اقطاعات يجعلونها
مشتراة صورة من وكيل بيت
المال وفي الوهبانية
ولو وقف السلطان من بيت
ماله

لمصلحة تمت يجوز ويؤجر
قلت وفي شرحها للشرنبلالي
وكذا يصح اذنه بذلك ان
فتحت عنوة لاصلها لبقاء
ملك مال كهابو قبل الفتح

٣ (قوله وعدم موجب
الفسخ الخ) أي الآن والا
فهى نفسخ في آخر المدة اه

عنوة التي لم تقسم بين الغائمين اذ لو قسمت صارت ملكا لهم حقيقة فتأمل (قوله اطلاق القاضى) أى أجاز ط
 عن الوافى (قوله بيع الوقف) أى كاه أو بعضه كما أفق به المولى أبو السعد و قد قال ان لم يكن مسجلا وباعه
 برأى الحاكم يبطال وثيقته ما باعه والباقي على ما كان كما نقله عنه المصنف فى المنح (قوله غير المسجل) معنى
 قولهم مسجلا أى محكوما بلزومه بأن صار لازما وحادثه وقع التنازع فيها فحكم القاضى باللزوم بوجهه
 الشرعى ومضى معنى مسجلا لان المحكوم به يكتب فى سجل القاضى (قوله وكان حكما بطلان الوقف) الضمير
 فى كان عائدا الى اطلاق القاضى وعبارة البرازية كان حكما بصفة بيع الوقف اهـ والظاهر أن الحكم
 ببطلان الوقف يكون بعد بيعه تأمل (قوله كما حققه المصنف) حيث ذكر أن هذا ليس مبنيا على قول الامام
 فقط بعدم لزوم الوقف قبل التسجيل بل هو صحيح على قولهما أيضا لوقوعه فى فصل مجتهد فيه كما صرح به فى
 البرازية ويؤيده قول قارئ الهداية اذ ارجع الوقف عما وقفه قبل الحكم بلزومه صح عنه لکن الفتوى
 على خلافه وأنه يلزم بلا حكم ومع ذلك اذ افضى بصفة الرجوع قاض حنفى صح ونفذ فاذا وقفه ثانيا على جهة
 أخرى وحكم بحاكم صح ولزم وصار المعتبر الثانى لتأيد الحكم اهـ وبه يندفع ما ذكره العلامة قاسم ومن
 تبعه من عدم النفاذ عللا بأنه قضاء بالرجوع اهـ وليس كذلك لما فى السراجية من تصحيح أن المفتى يفتى
 بقول الامام على الاطلاق ثم يقول أبى يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد ولا يتخير اذ لم يكن
 مجتهدا وقول الامام صحيح أيضا فقد جزم به بعض أصحاب المتون ولم يعودوا على غير دور وجه ابن كمال فى بعض
 مؤلفاته واذا كان فى المسئلة قولان صحيحان يجوز القضاء والافتاء بأحدهما ما حصل ما ذكره المصنف
 وفيه نظر فان كتب المذهب مطبقة على ترجيح قولهما بلزومه بلا حكم وبأنه المفتى به وفى الفتح أنه الحق كما
 فى المفتى والقاضى العمل به وأما قوله جزم به بعض أصحاب المتون الخ ففيه أنهم ذكروا أولا قول الامام
 لكون المتون موضوعة لنقل مذهبه ثم ذكروا قولهم او فرعوا عليه وأما قول السراجية ان المفتى يفتى
 بقول الامام على الاطلاق ولا يتخير فذلك فى غير ما صرح أهل المذهب بترجيح خلافه ولذا قال اذ لم يكن
 مجتهدا ولا شك أن أهل الاجتهاد فى المذهب رجحوا قولهما فعلى اتباع ترجيحهم والا كان عبثا كما رجحوا
 قولهما فى المزاغة والخبر ثبت أن قوله مرجوح والقضاء بالرجوع غير صحيح وأما ما أفق به قارئ الهداية
 فقد أفق نفسه بخلافه وقال لکن الفتوى على قولهما أنه لا يشترط للزوم شئ مما شرطه أبو حنيفة فعلى هذا
 الوقف هو الاول وما فعله ثانيا لا اعتبار به الا ان شرطه فى وقفه اهـ وعن هذا قال فى البحر ولو قضى الحنفى بصفة
 بيعه فحكمه باطل لانه لا يصح الا بالصحيح المفتى به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال فى القنية
 فأبيع باطل ولو قضى القاضى بصفته وقد أفق به العلامة قاسم وأما ما أفق به قارئ الهداية من صحة الحكم
 ببيع قبل الحكم بوقفه فمحمول على أن القاضى مجتهدا وسهو منه اهـ فانهم * (تنبيه) * صرح كلام
 القنية المذكور أن البيع باطل لا فاسدا قال المقدسى فى شرحه وقد وقع فيه اختلاف وأفق بعض مشايخ العصر
 بفساد ورتب عليه ملك المشترى اياه والصحيح أنه باطل وقد بينا ذلك فى رساله لما وقع الاختلاف فى البلاد
 الرومية وأفق مفتيها بسريان الفساد اذ ابيع ملك ووقف صفقة واحدة وحالفه شيخنا السيد الشريف
 محي الدين الشهير بمعلول أمير وألف جماعة من المصريين رسائل فى ذلك حتى الشاعبة كالشيخ ناصر الدين
 الطيلاوى لما وقع بين قاضى القضاء نور الدين الطرابلسى وقاضى القضاة محي الدين بن الياس اهـ (قوله
 وأفق به) أى المصنف فى دواواه (قوله تبعه الشيخه) أى صاحب البحر فى فتاواه وقد علمت أنه فى بحر ما ارتضاء
 (قوله لکن حله فى النهر) أى نبع البحر كما علمت ومثل القاضى المجتهد من فلد مجتهدا يراه أفاده ح (قوله لا يصح
 بيعه) يفيد أن اطلاق القاضى ببيع الوقف غير الوارث حكم ببطلان الوقف ويعود الى ملك الوارث غاية أن
 بيع غير الوارث باطل لانه باع ملك الغير لکن ينبغي أن يكون البيع صحيحا وموقوفا على اجاره الوارث كما لا يخفى
 اهـ ح لکن ليس فى كلام الشارح ما يوجب البطلان لان قوله لا يصح وقوله لا يجوز لا يقتضيه وليس

مطالب فى اطلاق القاضى
 ببيع الوقف للواقف أو لوارثه

(الطلق) القاضى (بيع)
 الوقف غير المسجل لوارث
 الواقف قباع صح) وكان
 حكما ببطلان الوقف لعدم
 تسجيله حتى لو باعه الواقف
 أو بعضه أو رجع عنه
 ووقفه لجهة أخرى وحكم
 بالثانى قبل الحكم بلزوم
 الاول صح الثانى لوقوعه
 فى محمل الاجتهاد كما حققه
 المصنف وأفق به تبعه الشيخه
 وقارئ الهداية والملا أبى
 السعود قلت لکن حله فى
 النهر على القاضى المجتهد
 فراجع (ولو اطلق القاضى
 البيع (لغيره) أى غير
 الوارث (لا) يصح بيعه لانه
 اذ ابطال عادى الى ملك الوارث
 وبيع ملك الغير لا يجوز
 در ربعى يعبر طريق شرعى

مطالب ببيع الوقف باطل
 لا فاسد

٢ (قوله والظاهر ان
 الحكم الخ) فيه انه يقتضى
 اشتراط تقدم الدعوى
 والمأزعة والامر ليس كذلك
 بل مجرد الاذن كاف فى صحة
 البيع وابطال الوقف اهـ

٣ مطالب في الوقف اذا
انقطع ثبوته

مطلب الوقف في مرض
الموت

ساقى العمدية باع القيم
لوقف بأمر القاضي ورأيه
بازالت وأما المسجل لو
نقطع ثبوته وأراد أولاد
واقف إبطاله فقال المفتي
بوالسعود في معروضاته
دمع القضاة من استماع
الدعوى انتهى فاحفظ
الوقف في مرض موته
لهبة فيه) من الثلث مع
قبض (فان خرج) الوقف
من الثلث أو أجاز الوارث
ساقى الكل والابطل في
ثالث على الثلث) ولو أجاز
بعض جاز بقدره وبطل
فراهن معسرو مريض
يون بمحيط بخلاف صحيح
نيل الحجر

الب في وقف الراهن
لمريض المديون

في كلامه أيضا ما يقتضي بطلان الوقف بمجرد إطلاق القاضي بيعه لغير الوارث وقوله لأنه اذا بطل يعني بعد
البيع (قوله لساقى العمدية باع القيم الخ) ينبغي أن يكون هذا في صورة الاستبدال اهـ ح وعليه فالمراد
بالمسوق التسري وجود شرائط الاستبدال وقيد بأمر القاضي لان الاستبدال اذا لم يشترطه الواقف لا يجوز
لغير القاضي كما مر (قوله وأما المسجل الخ) ظاهره أنه مقابل قول المتن غيبة المسجل فيكون المراد به المحكوم
بلمومه وهذا الاشبهة في عدم صحة بيعه ما لم يصل الى حال يجوز استبداله ٣ وأما وانقطع ثبوته ففي الخصاص أن
الارواقف التي تقدم أمرها ومات شهودها فما كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في أيديهم أحسيت على
رسومها الموجودة في دواوينهم استحسانا اذا تمازج أهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوين القضاة القياس
فيها عند التمازج أن من أثبت صحة حكمه به اهـ وسبأني تمامه في الفروع (قوله الوقف في مرض موته
كهبة فيه) أي في مرض الموت أقول لأنه اذا وقف على بعض الورثة ولم يجزه باقيم لا يبطل أصله وانما
يبطل ما جعل من الغلة لبعض الورثة دون بعض فيصرف على قدر مواريتهم عن الواقف مادام الموقوف
عليه حيا ثم يصرف بعده موته الى من شرطه الواقف لانه وصية ترجع الى الفقراء وليس كوصية لوارث لا يبطل
أصله بالرد نص عليه هلال رحمه الله تعالى فتنبه لهذه الدقيقة شرعا لئلا يوقد من تمام الكلام عليه عند قول
المصنف أو بالموت (قوله من الثلث مع القبض) خبر ثان عن قوله الوقف أو متعاق بمعدوف وبمسار الدرو
فيعبر من الثلث وبشروط فيه ما يشترط فيها من القبض والافراز اهـ وأصله في الخاتمة حيث قال ههنا قال
الشيخ الامام ان الفضل الوقف على ثلاثة أوجه ما في الصحة أو في المرض أو بعد الموت فالقبض والافراز
شرط في الاول كالهبة دون الثالث لانه وصية وأما الثاني فكالاول وان كان يعتبر من الثلث كالهبة في المرض
وذ كرا الطحاوي أنه كالضاف الى ما بعد الموت وذ كرا السرخسي أن الصحيح أنه كوقف الصحة حتى لا يمنع
الارث عند أبي حنيفة ولا يلزم الآن يقول في حياته وبعد مماته اهـ لمصاوبه علم أن المراد بالقبض قبض
المتولي وهو مبني على قول محمد باش شرط التسليم والافراز كمبريئانه وان الخلاف في كون وقف المرض
كوقف الصحة أو كالضاف الى ما بعد الموت ثمرته في كونه لا يلزم على قول الامام فاذا مات يورث عنه كوقف
الصحة أو يلزم فلا يورث كالضاف وحيث مشى لشارح على ترجيح قول أبي يوسف بعدم اشتراط القبض
كان الاولى له حذف قوله مع القبض واثلا بوجه من المراد قبض الموقوف عليه (قوله أو أجاز الوارث) أي
وان لم يخرج من الثلث (قوله والابطل) الا أن يظهر له مال آخر اسعاف وخاتمة (قوله ولو أجاز البعض) أي
بعض الورثة جاز بقدره أي نفذ مما زاد على الثلث بقدر ما أجاز وبطل باقي ما زاد وصورته لو كانت ثمانية تسعة
ووقف في مرضه ستة ومات عن ثلاثة أولاد فأجاز أحدهم نفذ في واحد فيصح الوقف من أربعة ووجه آت في
كتاب الوصايا ولو أجاز البعض ورد البعض جاز على الجيز بقدر حصته وسبأني بيانه ان شاء الله تعالى (قوله
وبطل وقف الراهن معسر) فيه مسامحة والمراد أنه سيبطل في الاستسماف وغيره لو وقف المرهون بعد تساميه
صح وأجبره القاضي على دفع ما عليه ان كان موسرا وان كان معسرا أبطل الوقف وباعه فيما عدا اهـ
وكذا لو مات فان عن وفاء عاد الى الجهة والابيع وبطل الوقف كفي الفتح (قوله ومريض مديون بمدينه) أي
بدين محيط بماله فانه يباع ويقتض الوقف بغير ويأتي محترزا لحيطة وفي ط عن الفواكه البدرية لادس
الحيط بالتركه مانع من نفوذ الاعناق والايقاف والوصية بالمال والمحبات في عقود العوض في مرض الموت
الا باجازه الدائير وكذا يجمع من انتقال الملك الى الورثة فيجمع تسريهم الا بالاجارة اهـ (قوله بخلاف صحيح)
أي وقف مديون صحيح فانه يصح ولو قصر به الماطلة لانه صادق ماله في دفع الوسائل عن الدخيرة فان في
الفتح وهو لازم لا يقضه أرباب الديون اذا كان قبل الحجر بالانفاق لانه لم يتعلق حقهم بالعين في حال صحته
اهـ وبه ائتي في الخبرية من البيوع وذ كرا أنه أئتي به اس بجيم وسبأني فيه كلامه عن المعروف (قوله
لو قبل الحجر) أما بعده فلا يصح وفي رسا أول الباب عند قوله ونشرطه بشرط سائر التبرعات عن الفتح اهـ ووقفه

فان شرط وفاء دينه من غلته صحيح وان لم بشرط يوفى من الفاضل عن كفايته بلا سرف ولو وقفه (١٣١) على غيره فغلته لمن جعله له خاصة فتاوى

ابن نجيم قلت قيد بحيط لان
غير المحيط يجوز في ثلث ما بقي
بعد الدين لوله ورثة والا ففى
كله فلو باعها للقاضى ثم
ظهر مال شرى به أرض
بدلها ونماه فى الاسعاف
فى باب وقف المريض وفى
الوهبانية

وان وقف المرهون فافتكه
يجز

فان مات عن عين تقي لا يغير
أى والا فيبطل أو للعلية يهل
فليتأمل قات لكن فى
معروضات المفتى أبى
السعود سئل عن وقف
على أولاده وهرب من
الديون هل يصح فأجاب
لا يصح ولا يبرم والقضاء
ممنوعون من الحكم
وتسجيل الوقف بمقدار
ما شغل بالدين انتهى
فليحفظ (اوقف) على
ثلاثة أوجه (أما الفقراء أو
للأغنياء ثم الفقراء أو
يسمى فيه الفريقان
كرباط وخان ومقابر
وسقايات وقباطون نحو
ذلك) كما سجد وطواحي
وطست لاحتياج الكل
لذلك

٣ (قوله ليس تبرعا) أى
وهو انما يحجر عن التبرع
قال شيخنا وفيه نظر فانه
وان لم يكن متبرعا بالعلة
لكنه تبرع بما هو أعظم
منها وهو العين فحينئذ يكون

على نفسه ثم على جهة لا تنقطع ينبغي أن يصح على قول أبى يوسف المصحح وعند الكل إذا حكم به حاكم أه
وتقدم هنالك الكلام عليه وحاصله أنه أن وقفه على نفسه ليس ٣ تبرعا بقى أن عدم صحة وقف المحجور انما
يظهر على قولهما بصحة حجر السفيه أما على قوله فلا لانه لا يرى صحة حجه فيبقى تصرفه نافذا وعن هذا حكم
بعض القضاة بصحة وقفه لان القضاء بحجره لا يرفع الخلاف لوقوع الخلاف فى نفس القضاء كما صرح به فى
الهداية فيصح الحكم بصحة تصرفه عند الامام فيصح وقفه لكن الحكم يلزمه مشكل لان الامام وان قال
بصحة تصرفه لكنه لا يقول يلزم الوقف والقائن يلزمه لا يقول بصحة تصرف المحجور فيصح به الحكم يلزم
وقفه مركبا من مذهبهين هذا حاصل ما ذكره فى أنفع الوسائل وأجاب عنه بأنه فى منية المفتى جواز الحكم الملقق
وقدمنا ما فيه عند الكلام على وقف المشاع ٤ (قوله فان شرط وفاء دينه) أى وقفه على نفسه بشرط وفاء
دينه منه كما فى فتاوى ابن نجيم وحذفه الشارح استغناء بالمقابل وهو قوله ولو وقفه على غيره أه ح
(قوله يوفى من الفاضل عن كفايته) أى إذا فضل من غلة الوقف شئ عن قوته فالغرماء أن يأخذوا منه لان
العلة بقيت على ملكه فذخيرة (قوله لوله ورثة) أى ولم يحسب زوا فقوله والا أى وان لم يكن له ورثة أو كان
وأجازوا أه ح (قوله فلو باعها للقاضى) أى فى صورة المحيط أه ح (قوله أى والا فيبطل) بالبناء
للمجهول وهو ذات صريح بالمفهوم أى وان لم يمت عن مال يبنى بما عليه من الدين فان الوقف يغير أى يبطله
القاضى ويبيعه للدين قال الشرنبلالى فى شرح الوهبانية وهذا يخالف عتق الرهن لا يباع ويسعى فى
الدين ان لم يزد على قيمته ولا يبطل العتق وبحت فاضل فقال ينبغي أن لا يبطل الوقف ويؤخذ من غلته لوفاء
الدين كسعاية العبد إذا لم يقدر بزم والجامع بينهما التحرير فان الوقف تحرير عن البيع وتعلق حق
الغير يقضى من ربه كسعاية العبد بل انه أمكن اذ قد يموت العبد قبل أداء السعاية والعقار باق رعاية
للمصلحة فليتأمل أه ما فى شرح الوهبانية قلت وفيه نظر لظهور الفرق بين الوقف والعبد فان العتق عقد
لازم واستهلاك للرهن من كل وجه بخلاف الوقف فانه حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة
عند الامام ولهذا يدوم الثواب بدوامه لبقائه على ملكه وقد وقع الخلاف فى عوده الى ملك الواقف بعد خروجه
وفى جواز بيعه اذا أطلقه القاضى للواقف أو وارثه كما مر بخلاف العبد بعد العتق فانه لا خلاف فى عدم عوده
الى الملك فلذا كان الوقف وقفا على الفسك فاذا افتكه نفذ وان لم يفتكه حتى مات وترك مالا فانه يفتك منه
وان لم يترك مالا يبطل لتمذر الفسك من العين بدونه والمنفعة كالسبب خارجة عن الرهن فان الذى كان
للمرتمن فيه حق الحبس انما هو العين وأما العبد فلا يمكن رده بعد العتق الى الملك بوجه فلذا يستسعى ولان
العتق من أول الامر صدر من غير موقوف بخلاف الوقف هذا ما ظهر لى (قوله أو للعلية يهل) حكاية قول
آخر فليست أوفيه للتخيير لكن علمت أن هذا القول بحث غير منقول وأنه قياس مع الفارق فهو غير مقبول
(قوله قلت لكن الخ) استدراك على قوله بخلاف صحيح أه ح والاقرب أنه استدراك على ما فى الوهبانية
فانه فى معناه أيضا (قوله وأجاب لا يصح ولا يلزم الخ) هذا يخالف لصريح المنقول كما قدمناه عن الذخيرة
والفتح الا أن يخص بالمرضى المديون وعبرة الفتاوى الاسماعيلية لا يفيد القاضى هذا الوقف ويجزى
الوقف على بيعه وفاء دينه والقضاء ممنوعون عن تهذيبه كما أفاده المولى أبو السعود أه وهذا التعبير
أظهر وحاصله أن القاضى اذا منعه السلطان عن الحكم به كان حكمه باطلا لانه وكيل عنه وقد نهاه الموكل
صيانة لاموال الناس ويكون جبره على بيعه من قبيل اطلاق القاضى بيع وقف لم يحجل وقد مر الكلام
فيه وينبغي ترجيح اعلان الوقف بذلك للضرورة (قوله أو للأغنياء ثم الفقراء) أما للأغنياء فقط فلم يحجز لانه
ليس بقربة كما مر أول الباب (قوله كما سجد الخ) وكذا ما صنف مساجد وكتب مدارس كما هو ظاهر ما مر
عند قوله ومنقول فيه تعامل (قوله لاحتياج الكل لذلك) أى للتزول فى الحان والشرب من السقاية الخ زاد فى

وقفه باطلا على رأى صحيح الحجز أه ٤ (قوله على وقف المشاع) حاصل ما تقدم ان التعلق بالمنوع انما هو التعلق بغير مذهبين أجنيين
فحينئذ لا يكون هذا الحكم باطلا خصوصا وقد قيل ان كل قول لأصاحبين مرادى عن الامام أه وعلى هذا ما فى المية

لب في وقف المرتد

الاف الادوية فلم يجز
بلا تعميم أو تنصيص
نخل الاغنياء به حال الفقراء
: (فرع) أقرب وقف
يجوب أنه أخرجه من يده
أثره يعلم خلافه جاز
ف ولا تسمع دعوى
به قضاء درر في الوهبانية
ال أوقف امرئ يارثه
ل ارتداد منه لا وقف
در

وصل يراعى شرط
نفي في اجارته) فلم يزد
- بم بل القاصي لانه
به الظرفه في عائب
ت (فلو أهمل الواقف
نما قبل نطاق) الزيادة
م (وقيل تقيد بسنة)
قار و بها) أي بالسنة
في في الدار و بثلاث
في الارض)

الشراح أقرب وقف
(م) بوضع صحيح فاعل أقرب
إيج المريض فان وقفه
بنفذه من الثالث اه

الهداية أن الفارق بين الوقف للغة وبين هذا هو العرف فان أهل العرف يريدون بذلك في اللغة للفقراء وفي غيرها التسوية بينهم وبين الأغنياء (قوله بخلاف الادوية) أي الموقوفة في التبرعات فان الحاجة اليها دون الحاجة الى السقاية فان العطشان لو ترك شرب الماء ياتم ولو ترك المريض التداوي لا ياتم أماده ح عن المنع (قوله فيدخل الاغنياء تبعاً) هذا في التعميم أما في التنصيص فهم مقصودون اه ح (قوله وبأنه أخرجه من يده) أي سلمه الى المتولي على قول محمد بن ذلك شرط وقوله صحيح غني عنه لان صحة الوقف باستيفاء شروطه (قوله ووارثه يعلم خلافه) أي انه لم يقفه ولم يخرج من يده درر (قوله قضاء) أما في الديانة فتسمع دعواه بمعنى يسوغ له السعي في ابطاله وأخذته لنفسه حيث علم أن اقرار مورثه كاذب في نفس الامر وأنه باق على ملكه لان الحكم بجوازها إنما هو بناء على ما أقر به لا على نفي الامر (قوله وتبطل أوقف امرئ يارثه) (الح) لا يحمل لذكره هنا ومحل أول الباب وقد ذكره هناك عن الفتح وحاصله مسألان * احدهما لو وقف ثم ارتد والعياد بالله تعالى بطل وقفه وان عاد الى الاسلام لم يعد وقفه بعد عودته لحوط عمله بالردة وتعارفه ابن السكينة في شرحه بأن الحوط في ابطال الواجب لا فيما يتعلق به حق الفقراء وأجاب الشرح بل في شرحه بما في الاسعاف من أنه لما جعل آخره للمساكين وذلك بقربة تبطل اه قلت وهذا الجواب غير لائق للسؤال وإنما ذكره في الاسعاف جواباً عن سؤال آخر وهو أنه اذا وقفه على قوم بأعيانهم لم يكن قربة فاجاب بما ذكره في الجواب الصحيح أن الوقف على الفقراء قربة باقية الى حال الردة والردة تبطل القربة التي قارنتها كما لو ارتد في حال صلته أو صومه بخلاف ما اذا ارتد بعد صلته أو صيامه فانه لا يبطل نفس الفعل بل ثوابه فقط وأما حق الفقراء فغناه وفي الصدقة فقط فاد ابطال التصديق الذي هو معنى الوقف يبطل حقهم ضمنياً وان كان لا يمكن ابطاله قصداً كما يبطل في خراب الوقف وخروجه عن المنفعة هذا ما طهر لي فافهم * الثاني لو وقف في حال رده فهو موقوف عند الامام فان عاد الى الاسلام صح والابان مات أو قتل على رده أو حاكمهم المصالحه بطل ولا رواية فيه عن أبي يوسف وعند محمد يجوز منه ما يجوز من القوم الذين انتقل الى دينهم وبصح وقف المرتدة لانها لا تقتل الا أن يكون على حج أو غيره ونحو ذلك لا يجوز كما في شرح الوهبانية في المخصص (قوله في حال ارتداد) منصوب على الظرفية متعلق باسم لا وأجد رأي أحق خبره والمعنى لا يكون الوقف حال الردة أحق بالمعاليق من الوقف قبها بل ذلك أحق بالاطلاق لعدم توقفه هذا ما طهر لي فافهم والله سبحانه أعلم

(فصل) * هذا الفصل مشتمل على بيان أحكام اجارة الوقف ونصبه والثبوت هاداه عليه والبدعي والمتمولي عليه وما يتبع ذلك و زاد فيه الشارح مروجاهم وفوائده (قوله يراعى شرط الوانف في اجارته) أي ونصبها لمساكين في الفروع من أن شرط الوانف كص الشارح كما يأتي بيانه في مسائل تقدمت (قوله فلم يزد القيم الح) يعني اذا شرط الواقف أن لا يوجر أكثر من سنة والمساكين لا يوجب استيجارها وكانت اجارته أكثر من سنة أنفع للفقراء وليس للقيم أن يوجرها أكثر من سنة بل يرجع الامر للقاضي حتى يوجرها لانه ولاية النظر للفقراء والعائب والميت وان لم يشترط الواقف وقيم ذلك اذا اذن القاضي كفي المنع عن الحايه ولو استثنى وقال لا يوجر أكثر من سنة الا اذا كان أنفع للفقراء وقيم ذلك اذا رآه خيراً بلا اذن القاضي اسعاف (قوله لفقير) أي فيما اذا كان الوقف على الفقراء وانه لو وقف على المسجد وكذا الوقف على اولاد الواقف لان مهم الفقير والعائب بل ومن لم يحاق عند الاجاره (قوله وبطل وميت) فانه يحفظ اللقطة ومال المفقود ومال الميت الى أن يظهر له وارث أو وصي (قوله وتبطل بطل بسنة) لا المدة اذا طالت تؤدى الى ابطال الوقف فان من رآه يتصرف فيها تصرف المالك على حرة لم يبرأ نظامه مال كاسعاف (قوله مطلقاً) أي في الدار والارض ح (قوله وبثلاث سيرة في الارض) أي اذا كان لا يتمكن المستاجر من الرعاة فيها الا في الثلاث كما في المسقف بها المديون حيث قال يمي أن الارض ان كانت مزارع في كل سنتين مرة أو في كل ثلاث كان له أن يوجرها مدة يفكر فيها من اربعة اه

٣ مطلب أرض اليتيم وأرض
بيت المال في حكم أرض
الوقف

٣ مطلب في الاجارة الطويلة
بعقد

الا اذا كانت المصلحة بخلاف
ذلك وهذا مما يختلف زمانا
وموضعا وفي البرازية لو احتج
لذلك بعقد عقود يكون
العقد الاول لازما لانه فخر
والثاني لانه مضاف قلت
لكن قال أبو جعفر الفتوى
على ابطال الاجارة الطويلة
ولو بعقد ذكره الكرماني
في الباب التاسع عشر
وأقره قدرى أفندي
وسيجى في الاجارة ويؤجر
(ب) أحر (المثل)

٢ مطلب في لزوم الاجارة
المضافة لحيضان ٣

٣ (قوله انتقضت الاجارة
الح) هذا خلاف المعتمد
والاصح عدم انتقاضها في
الوقف بموت المؤجر ولو هو
الوقف اه

٣ (قوله فينبغي الح) فيه
أنه لا حاجة حيث تعدد
العقود بل يكفي عقد قد
وجد المحظور في كل
من الروايتين قال شيخنا
ويمكن أن يحسن رواية
عدم الزوم ولا نسلم قول
الحشى أنه لا تنفع لانه اذا
فسخ المستأجر بعد صرف
الناتر ما أخذ منه يكون
ماله دين على الوقف يأخذه
عند حصول غلة فهنا قد وجد
الفسخ ومع ذلك قد حصلت
المصلحة للوقف في الجملة اه

ومثله في الاسعاف وكذا في الخاتبة لكن ذكر فيها بعد ذلك قوله وعن الامام أبي حفص البخاري انه كان يجيز
اجارة الضباع ثلاث سنين فان أجزأ أكثر اختلافا فيه وأكثر مشايخ بل لا يجوز وقال غيرهم يرفع الامر
الى القاضي حتى يبيح له به أخذ الفقيه أبو الليث اه وظاهره جواز الثلاث لا تنفس بل تأمل وان
مختار الفقيه جواز الاكثر وان كان لا يمكن للقاضي ابطالها أي اذا كان أنفع الوقف ثم رأيت الشربسلالى
اعترض على الدور بانه أخرج المتن عن ظاهره والفتوى على اطلاق المتن كما أطلقه شارح الجمع وهو قول
الامام أبي حفص الكبير اه واعلم أن المسئلة فيها ثمانية أقوال ذكرها العلامة قتالي زاده في رسالته
أحدها قول المتقدمين بعدم تقدير الاجارة بعدد ورجه في ألحق الوسائل والمفتى به ماذ كره المصنف خوفا
من ضياع الوقف كما علمت (قوله الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك) هذا أحد الأقوال الثمانية وهو ماذ كره
الصدر الشهيد من أن المختار أنه لا يجوز في الدور أكثر من سنة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وفي الضياع
يجوز الى ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وهذا أمر يختلف باختلاف المواضع واختلاف
الزمان اه وعزاه المصنف الى أنفع الوسائل وأشار الشارح الى أنه لا يخاف ما في المتن لان أصل عدول
المتأخرين عن قول المتقدمين بعدم التوقيت الى التوقيت انما هو بسبب الخوف على الوقف فاذا كانت
المصلحة الزيادة أو النقص اتبعت وهو توقيت حسن ومن مرو ع ذلك ما في الاسعاف دار لرجل فيها موضع
وقف بمقدار بيت واحد وليس في يد المتولى شئ من غلة الوقف وأراد صاحب الدار استئجارها مدة طويلة قالوا
ان كان لذلك الموضع مسلك الى الطريق الاظم لا يجوز له أن يؤجره مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف وان
لم يكن له مسلك جاز اه وفي فتاوى قارئ الهداية اذ لم تحصل عمارة الوقف الا بذلك يرفع الامر للحاكم
ليؤجره أكثر اه أي اذا احتج الى عمارته من أجره يؤجره الحالك مدة طويلة بقدر ما يعمربه (تنبيه) *
محل ماذ كره من التقييد ما اذا كان المؤجر غير الواقف لما في القمية أجزا الواقف عشر سنين ثم مات بعد خمس
وانتقل الى مصرف آخر انتقضت ٣ الاجارة ويرجع بما سبق في تركه الملبت اه تأمل ٢ ثم ان أرض اليتيم
في حكم أرض الوقف كما ذكره في الجوهره وأفتى به صاحب البحر والمصنف وكذا أرض بيت المال كما أفتى
به في الخيرية وقال من كتاب الدعوى ان أراضي بيت المال حرت على رقبتهما أحكام الوقوف المؤبدة (قوله
لو احتج لذلك) أي لا يجازى الى مدة زائدة عن التقدير المذكور أي بأن لم تحصل عمارة الوقف الا بذلك كما
ذكرناه آنفا عن قارئ الهداية (قوله بعقد عقود) ٣ أي عقود مترادفة كل عقد سنة بكذا خاتبة والظاهر
أن هذا في الدار أما في الأرض فيصح كل عقد ثلاث سنين وصورة ذلك أن يقول أجزأك الدار الفلانية سنة
تسع وأربعين بكذا وأجزأك ابها سنة خمسين بكذا وأجزأك ابها سنة احدى وخمسين بكذا وهكذا الى تمام
المدة (قوله والاني لا) أي لا يكون لازما وأراد بالاني ما عدا العقد الاول لان جميع ما عداه مضاف لكن
قال قاضيان وذ كرشمس الائمة السرخسي أن الاجارة المضادة تكون لازمة في احدى الروايتين وهو
الصحيح وأيضا عرض قاضيان ذواهرهم ان احتياج القيم الى تعجيل الاجرة بعقد عقود مترادفة بأنهم أجمعوا
على أن الاجرة لا تلك في الاجارة المضافة باشـراط التعجيل أي فيكون للمستأجر الرجوع بما عجله من الاجرة
ولا يكون هذا العقد مفيد السكن أجاب العلامة قتالي زاده بان رواية عدم لزوم الاجارة المضافة معصية أيضا
و بأن قاضيان نفسه أجاب في كتاب الاجارات عن الثاني بقوله لكن يجب عليه بأن ملك الاجرة عند التعجيل
فيه روايتان فيؤخذ برواية الملك هنا للمعاجة وهذا في دعواه الاجاع هنا ٢ قلت وقد ذكر الشارح
في أواخر كتاب الاجارة أن رواية عدم الزوم تأيدت بأن علماء الفتوى أي فتكون أصح التصحيحين لان
لفظ الفتوى في التصحيح أقوى لكن أنت خبير بان رواية عدم الزوم هنا لا تنفع لانه ثبت للمستأجر
الفسخ ويرجع بما عجله من الاجرة وان قلنا انما ملك بالتعجيل فينبغي ٣ هنا ترجيح رواية الزوم
للمعاجة نظرا لما قاله قاضيان في رواية الملك (قوله الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة ولو بعقد) أي

لحقق المحذور والمأربها وهو أن طول المدة يؤدي إلى إبطال الوقف كما في الذخيرة قلت لكن الكلام هنا عند الحاجة فاذ اضطررنا إلى ذلك لحاجة عمارة الوقف بتجديد أجرة سنين مستقبلة بزل المحذور والمأرب هو من عند وجود الضرر المتيقن فالظاهر تخصيص بطلان هذه الاجارة بما عدا هذه الصورة وهو جعلها حيلة لتطويل المدة فتدبر ثم رأيت ط نقل عن الهدية أن بعض الحكماء كين أرادوا به هذه الاجارة بقاء الوقف في يد المستأجر أكثر من سنة فقال الفقهاء أبو جعفر أنما تبطلها مبينة للوقف وعليه الفتوى كذا في المضمرات اه
 ملخصا وأنت خير بأن هذا دليل على ما قلنا من أن إبطالها عند عدم الحاجة فلا يناسب ذكره هنا فافهم
 (قوله فلا يجوز بالقل) أي لا يصح إذا كان يغيب فاحش كما يأتي قال في جامع الفصولين إلا عن ضرورة وفي فتاوى الخانوقى شرط اجارة الوقف بدون أجرة المثل إذا كانت نائبه أو كان دين اه قلت ويؤخذ منه
 ومما عدا ذلك لا يشبهه جواز اجارة الدار التي عليها مرصدون أجرة المثل ووجه ذلك أن المرصدين على الوقف ينفقه المستأجر لعمارة الدار لعدم مال حاصل في الوقف فإذا زادت أجرة مثلهما بهذه العمارة التي صارت للوقف لا تلزمه الزيادة لأنه إذا أراد الناظر إيجار هذه الدار لمن يدفع ذلك المرصدا صاحبها لا يرضى باستئجارها بأجرة مثلهما الآن لكن أفتى في الخبرية بلزوم الاجرة الزائدة ولعله محمول على ما إذا كان في الوقف مال وأراد الناظر دفع المرصدين منه فحينئذ لا شك في لزوم الزيادة فتأمل (قوله ولو هو المستحق) الضمير راجع للمؤجر وعبارة
 فإني الهداية ستل عن مستحق لوقف عليه هو ناظره آجره بدون أجرة المثل هل يصح ذلك فأجاب لا يجوز ذلك وإن كان هو المستحق لما يصل اليه ٣ من الضرر للوقف بالاجرة اه أي لا احتمال بوجهه فيضرب من بعده من المستحقين ويرى ما يتضرر الوقف أيضا الآن إذا كان محتاجا لله عسبر وأما ما يوجد في بعض نسخ الشرح من قوله بلو أن يموت قبل انقضاء المدة وتفسخ هذه الاجارة اه فهو غير ظاهر لأن التفسخ يموت الناظر على أن الضرر انما هو في إبقائه بالاجرة القليلة لا في فسخها لأنهم إذا فسخت توجب بأجر المثل فلا يتضرر أحد تأمل ولا يجوز إرجاع الضمير في قوله ولو هو المستحق إلى المستأجر إذا الظاهر أنه لا ضرر فيه على أحد بعده لا نفسا حيا بموته فانهم (قوله الابنة قصان يسير) هو ما يتغابن الناس فيه اسعاف أي ما يقبلونه ولا يعدونه غنما (قوله لا يفسخ العقد) أي لو طلب المستأجر فسخه لا يجيبه الناظر للزوم الضرر على الوقف قال في الفتح وليس له الإقالة إلا ان كانت أصلح للوقف (قوله ولوراد آجره) أي بعد العقد على آجر مثله أي الذي كان وقت العقد وقيد في الحاوي القدسي الزيادة بالفاحشة قال في البحر وهو يدل على عدم نفعها باليسيرة ولعل المراد بالفاحشة ما لا يتغابن الناس فيها كما مر في طرف القصان والواحد في العشرة يتغابن الناس فيه كذا كروه في كتاب الوكالة وهذا قيد حسن يجب حفظه فإذا كانت أجرة دار عشرة مثلا وزاد آجر مثلهما واحدا فانها لا تنقص ككلو آجرها المتولى بتسعة فانها لا تنقص بخلاف الدرهمين في الطرفين اه قلت لكن نقل البيهقي وغيره عن الحاوي الحصري أن الزيادة بالفاحشة مقدارها نصف ما آجر به أولا اه وأنت خير بان هداية ما بحثه في البحر نعم في اجار ان الخبرية ما يفيد أن المراد به مقدار الجس وهو عين ما بحثه في البحر وفي الخلاصة أن آجره المتولى بأجر مثله أو بقدر ما يتغابن الناس فيه فانه لا تفسخ الاجارة وان جاء آخر وزاد في الاجرة درهمين في عشرة فهو يسير حتى لو آجر بثمانية وأجر مثله عشرة لا تفسخ اه فهذا صريح في أن الخمس قابل في طرفي الزيادة والنقصان ولا تفسخ به الاجارة لكن في وكالة البحر عن السراج أن ما يتغابن الناس فيه صف العشر أو أقل ولو أكثر فلا ثم نقل بعده تفصيلا وهو أن ما يتغابن الناس فيه في العروض نصف العشر وفي الحيوان العشر وفي العقار الخمس وما خرج عنه فهو مما لا يتغابن فيه ووجه كثرة التصرف في العروض وقائمه في العقار وتوسطه في الحيوان وضرورة العين لقله التصرف بهذا يؤيد بحث البحر ما عليه عمل الناس اليوم وانظر ما في جامع الفصولين آخر الفصل السابع والعشر يرفاهه نقل التفصيل ثم قال وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين مما ليس له قيمة معلومة فلو علمت كفعهم شرا يدير العين لا ينفذ على الموكل وبه يفتى وفي الخبر

مطلب لا يصح إيجار الوقف بأقل من أجرة المثل إلا عن ضرورة

مطلب في استئجار الدار المرصدون أجرة المثل

٣ (لا) يجوز (بالقل) ولو هو المستحق قارئ الهداية الابنة قصان يسير أو إذا لم يرغب فيه إلا بالقل أشباه (فلورخص آجره) بعد العقد (لا يفسخ العقد) للزوم الضرر (ولوراد) آجره (على آجر مثله)

مطلب ليس للناظر الإقالة

مطلب فيما لو زاد آجر المثل بعد العقد زيادة فاحشة

٣ (قوله لما يصل اليه الخ) أي إلى المستحق لكن لا بالمعنى الأول يعني المؤجر بل بمعنى المستحق الآتي ففيه استخدام اه

الزملي في حاشيته عليه عن البحر والمخ وغيرهما أن الأخير هو الصحيح قلت والظاهر أن القول بالمصير ببيان
لهذا القول تأمل * (تنبيه) * حرر في البحر أن طريق علم القاضي بالزيادة أن يجتمع رجلان من أهل البصر
والأمانة فيؤخذ بقوله لهما معاً عند محمد وعندهما قول الواحد يكفي اهـ (قوله قبل يعقد ثانياً) أي مع المستأجر
الأول كإثباته عليه بعد وقوله به أي بأجر المثل والمراد أنه يجدد العقد بالاجرة الزائدة والظاهر أن قبول المستأجر
الزيادة يكفي عن تجديد العقد (قوله في الاشياء الخ) هو عين ما في المتن لكنه نقله لا موصلة عنها المتن * وأولها
أنه ليس المراد بالزيادة ما يشمل زيادة نعمت أي أضرار من واحد أو اثنين فاهم غير مقبولة بل المراد أن تزيد في
نفسها عند الكل كما صرح به الأسبغاني وأفاد أن الزيادة من نفس الوقف لا من عبارة المستأجر بما له لنفسه
كما في الأرض المحتكرة لأجل العمارة كما مر قبل الفصل * ثانياً التصحيح بأنه به يفتى فانه أقوى * ثالثاً أنه
لا يفسخ العقد بمجرد الزيادة بل يفسخه المتولى كما حرره في أنفع الوسائل وقال فان امتنع يفسخه القاضي
* رابعاً أنه قبل الفسخ لا يجب الا المسمى وانما يجب الزيادة بعده (قوله وقبل لا يعقده ثانياً) أي لا يفسخ ولا
يعقد بناء على أن أجر المثل يعتبر وقت العقد وهذا رواية فتاوى ممرقند وعليها مشي في التجنيس لمصاحب
الهداية والاسعاف والأولى رواية شرح الطحاوي بناء على أن الاجارة تنعقد شيئاً فشيئاً والوقف يجب له النظر
(قوله والمستأجر الأول أولى الخ) نقيض لقوله يعقد ثانياً والمراد إذا كان مستأجر اجارة صحيحة والأفلاح
له وتقبل الزيادة ويخرج كفي البحر وقوله اذا قبل الزيادة أي الزيادة المعتبرة عند الكل كما مر بيانه فان
قبها فهو الاحق والا آجرهما من الثاني اذا كانت الأرض خالية من الزراعة والا وجبت الزيادة على المستأجر
الأول من وقتها إلى أن يستفصل الزرع لان شغلها بملكه يمنع من صحة إيجارها لغيره فاذا استفصل ففسخ وأجر من
غيره وكذلك كان بني فيها أو غرس لكن هنا يبقى الى انتهاء العقد لانه لا نهاية معلومة للبناء والغراس بخلاف
الزرع فاذا انتهى العقد فقد مر بيانه قبل الفصل في قوله وأما حكم الزيادة في الأرض المحتكرة الخ وقد مرنا أن
المماثل ذكروا هنا * (تنبيه) * قد علم مما قررناه أن قولهم ان المستأجر الأول أولى انما هو فيما اذا زادت
أجرة المثل في أثناء المدة قبل فراغ أجزائه وقد قبل الزيادة أما اذا فرغت مدته فليس بأولى الا اذا كان له
فيها حق القرار وهو المسمى بالكردار على ما ذكرنا من سوطاني مسألة الأرض المحتكرة من أن له الاستبقاء
بأجرة المثل دفعا للضرر عنه مع عدم الضرر على الوقف وأن هذا مستثنى من اطلاق عبارات المتون والشروح
المفيدة لوجوب القاع والتسليم بعدم مضي مدة الاجارة فهو أحق بالاستبقاء من غيره وأما وجهه في
مسألة زيادة أجرة المثل في أثناء المدة فهو أن مدة اجارته قائمة بنقض وقدر عرض في أثناءها ما يسوق الفسخ
وهو الزيادة العارضة فاذا قبلها ورضى بدفعها كان أولى من غيره لزوال ذلك المسوق غ في أثناء مدته فلا يسوع
فسخها وإيجارها لغيره بل تؤجر منه لزيادة المذكورة الى تمام مدته ثم يؤجرها ناظر الوقف لمن أراد وأن قبل
المسألة أجزاها الأولى الزيادة والعلل الاحقية وهي بقاء مدة اجارته الا اذا كان له فيها حق القرار فهو أحق من
غيره ولو بعد تمام المدة لهذه العلة الاخرى كما علمت وبهذا ظهر أن المستأجر لأرض الوقف ونحوها من حانوت
أو دارا لم يكن له فيها حق القرار المسمى بالكردار لا يكون أحق بالاستبقاء بعد فراغ مدة استئجاره سواء
زادت أجرة المثل أو لا وسواء قبل الزيادة أو لا خلافا لما يفهمه أهل زماننا من أنه أحق من غيره مطلقا ويسمونه
ذا البدو يقولون انه متى قبل الزيادة العارضة لا تؤجر لغيره ويحكمون بذلك ويظنون به مع كونه مخالف لما
أطبقت عليه كتب اذهب من متون وشروح وفتاوى بل مستندهم اطلاق عبارة المصنف هنا وهو
باطل قطعاً لما علم من أنه مصور في زيادة أجرة المثل قبل ٣ انتهاء مدة الاجارة كما هو صريح عباراتهم
ولم يقل أحد باطلاً ولا يفتي مع ذلك ما فيه من الفساد وضياع الاوقاف حيث لزم من انقاء أرض الوقف
بعدم استأجر واحد مدة مديدة تؤديه الى دعوى ملكها مع أنهم معوا من تطويل مدة الاجارة خوفاً من ذلك
كعلمته وهذا خلاصة ما ذكرته في رسالتي المسماة بتحرير العبارة فيمن هو أولى بالاجارة وراجعتهما يظهر لك

قبل يعقد ثانياً به على
الاصح) في الاشياء ولو زاد
أجر مثله في نفسه بلا زيادة
أحد فلا متولى فسخها به
يفتى وما لم يفسخ فله المسمى
(وقيل لا) يعقده ثانياً
(كزيادة) واحد (نعنتا)
فانما لا نعني بوسجى في
الاجارة (والمسألة أجزاها الأولى
ولى من غيره اذا قبل الزيادة
والوقوف عليه الغلبة)
أو السكى

مطالب مهم في معنى قولهم
المستأجر الأول أولى

٣ (قوله في زيادة أجرة المثل قبل
انتهاء مدة الخ) قال شيخنا
لكن رأيت في بعض شروح
الاشياء ما نصه يعرض
المؤجر الزيادة بعد تمام
المدة على المستأجر الأول
فان قبها والا أجر من غيره
ومع ذلك لو أجر لغيره بدون
عرض صح اهـ فهذا يؤيد
ما عليه العمل اليوم اهـ

قوله حيث لزم الخ انظر أين
فأول لزم اهـ

مطالب الموقوف عليه لا يملك
الاجارة

مطالب في دعوى الموقوف
عليه

مطالب اذا كان الوقف على
معين قيل يجوز ان يكون
هو المتولي

(لا يملك الاجارة) ولا الدعوى
لوعصب منه الوقف (الا
بتولية) او اذن فاض ولو
الوقف على رجل معين
على ما عليه الفتوى عمادية
لان حقه في الغلة لا العين

٣ قوله والا يملك أكثر مما
يملك الخ) أي وهذا ممنوع
حيث لم يملك العيين من كل
وجه بخلاف ما اذا ملك
من كل وجه ألا ترى الى
الموهوب له بدون عوض
أو الوارث مثلا حيث يملك
البيع والهبة بعوض اه

مطالب في اجارة الموقوف
عليه اذا كان معيناً

الحجب العجيب وتوقف على حقيقة الصواب والجد لله المنة الوهاب (قوله لا يملك الاجارة) لانه يملك المنافع بلا
بدل فلم يملك تملكها ببطل وهو الاجارة ٣ والا يملك أكثر مما يملك بخلاف الاجارة ط (قوله ولا الدعوى
لوعصب منه الوقف) ظاهره انه لا يملك دعوى العين فقط مع أن دعوى الغلة كذلك ففي جامع الفصولين ادعى
الموقوف عليه أنه وقف عليه لولد عام باذن القاضي يصح وقفاً وبغير اذنه ففيه روايتان والاصح انه لا يصح لان
له حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصمه ما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم انه وقف وبغير
اذن القاضي لا يصح رواية واحدة ومستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولي اه
وأفاد أن دعوى الموقوف عليه في الغلة كدعوى عين الوقف لكن تعليله للاصح بان له حقا في الغلة لا غير فيفيد
صحة دعواه بها وقد يجب ان عدم سماع دعواه في الغلة اذا كان الموقوف عليهم جماعة بخلاف ما اذا كان
واحد او ادعى بها لانه يرد اثبات حقه فقط ويؤيده قوله بعدم امر ولو كان الوقف على رجل معين قيل
يجوز أن يكون هو المتولي بنفسه اطلاق القاضي اذا لم يرد له ويقتضي بانه لا يصح لان حقه أخذ الغلة
لا التصرف في الوقف اه فاذا كان حقه أخذ الغلة وعصبه بالغصب ينبغي أن لا يتردد في سماع دعواه عليه
ليصل الى حقه وفي فتاوى الخانقاري والحق أن الوقف اذا كان على معين تصح الدعوى منه وظاهره سماعها
على عين الوقف أيضا واذا قال في نور العين ان الغلة غلة الوقف فبطل الوقف نزول الغلة فيصير كأن الموقوف
عليه ادعى شرط حقه فينبغي أن تكون رواية الصحة هي الاصح اه واستشهد في البرازية لهذه الرواية
بعدة مسائل عن المصنف قلت وكذا في الاسعاف ادعى أحد الموقوف عليهم على واحد منهم أنه باع الوقف
من الغاصب وسلمه اليه وبرهن أن كل الاخرية ضر عليه بقيمة ويشترى بها ضيقه فوقف كالاول اه
وفي التمار خانية عن المحبط أرض في يد رجل يزعم ان ملكه فادعى قوم أنه وقفها عليهم قبلت بينهم وحكمت
عليه بالوقف وأخرجتهم من يده قال وهذه المسئلة تصرح بأن الدعوى من الموقوف عليه صحيحة اه قلت
وبقي ما لو ادعى رجل على المتولي بانه من الموقوف عليهم م وأن له حقا في غلة الوقف أو بأن حقه فيها كذا
أكثر مما كان يعطيه وينبغي عدم التردد أيضا في سماعها لانه يرد مجرد اثبات حقه ويؤيده ما في الاسعاف
لومنع الواقف أهل الوقف ما سمى اهم فطالبوه به ألزمه القاضي بدفع ما في يده من غلته اه وكذا ما سيذكره
الشارح بعد صفحة عن المصنف والخانية وذكر في البرازية في الفصل السادس من الوقف عدة مسائل من
هذا القبيل منها دعواه أنه من فقراء القرابة فراجع وسيد كرم المصنف أن بعض المستحقين يتعصب خصمه عن
الكل اذا كان أصل الوقف ثابتا وهو صريح في صحة دعوى أحد الموقوف عليهم م ولم يقيده باذن القاضي
فيجعل مامر من عدم سماعها رواية واحدة على ما إذا لم يكن أصل الوقف ثابتا وهذا ما قام به من صحة دعواه
على المتولي بانه من الموقوف عليهم او باستحقاقه فتأمل هذا واعلم أن عدم ملكه الدعوى في عين الوقف لا ينافي
قبول الشهادة لانها تعقل حسبة وان لم تصح الدعوى كما يذكره المصنف فربما يأتي بيانه بل سيأتي منه أنه
لو باع دارا ثم ادعى أني كنت وقفها أو قال وقف على لم يصح ولو أقام بينة قيات وبني تمام الكلام عليه
(قوله الابتولية) أي بأن يكون متوليا من قبل أو ينصبه القاضي متوليا ليعلم دعواه كفي البرازية وفيها
أيضا أنه تصح دعوى الواقف قوله أو اذن فاض بالدعوى والايجار (قوله ولو الوقف على رجل معين الخ)
هذا في الدعوى وقد علمت بيانه وأما في الايجار فليذكره في العمادية على هذا الوجه بطل قال والموقوف
عليهم لم يملكوا اجارة الوقف وقال انه يقيده أبو جعفر لو كان الاجارة للموقوف عليه بان كالا لا يحتاج الى
العمارة ولا تشرية في الغلة فيجب في الدور والحواييت وأما الاراضي فان شرط الواقف قديم العشر
والخراج وسائر المئون وجعل للموقوف عليه العاضل لم يكن له أن يؤجره لانه لو حار كان كل الاجرة يحكم
القدية فلو شرط الواقف ولو لم بشرط يجب أن يجوز ويكون الخراج والمئون عليه اه ويحوي في الاسعاف
دفع علم صحة ايجار الموقوف عليه اذا كان معيناً بهذه الشروط ويشترط أيضا أن يترجى اجرة المثل والام يصح

وهل تلك السكنى من يسحق الريع في الوهبانية لا في شرحها للشرنبلالي والشرنبلالي (و) الموقوف (إذا أجرة المتولي بدون أجر المثل لزم المستاجر) لا المتولي كما غلط فيه بعضهم (تمامه) أي تمام أجر المثل (كاتب) وكذا وصى خاتبة (٤٣٧) (أجر منزل صغيره بدونه) فإنه

يلزم المستاجر تمامه اذ ليس لكل منهما ولاية الخط والاسقاط وفي الاشياء عن القنية أن القاضي يأمره بالاستئجار بأجر المثل وعليه تسليم زود السنين الماضية ولو كان القسيم ساكناً فسد رتبه على الرفع للقاضي لا غرامة عليه وانما هي على المستاجر واد اظهر الناظر بمال الساكن فله أخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه قضاء وديانة اه فليحفظ قلت وقيد باجارة المتولي لما في عصب الاشياء لو أجاز الغاصب ما منفعه مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معد فعلى المستاجر المسى لأجر المثل وعلى الغاصب رد ما قبضه لا غير لتأويل العقد انتهى فليحفظ (يفتق بالضمين في غصب عقار الوقف وغصب منفعه) أو اتلافها كالموسكن بلا اذن أو أسكنه المتولي بلا أجر كان على الساكن أجر المثل ولو غير معد للاستعمال به يفتى صيانة الموقوف

مطلب اذا أجز المتولي بغبن فاحش كان خيانة

٢ مطلب سكن المشتري دار الوقف

٣ قوله زود السنين فيه ان مصدر زاد الزيد بالياء اه

كأمر من قارئ الهداية قلت وينبغي عدم التردد في صحة اجاره اذا شرط الواقف التولية والنظر للموقوف عليهم أولاً وشد منهم وكان هو الارشد أولم يوجد غيره لانه حيث شذ يكون منصوب الواقف (قوله وهل تلك السكنى الخ) قد منابيان ذلك عند قول المتن ولو أجز المجرع المالك بأجرها (قوله كما غلط فيه بعضهم) منشأ غلطه أنه وقع في عبارة الخلاصة لزمه فأرجع ذلك البعض الضمير للمتولي مع انه للمستاجر كما نبه عليه العلامة قاسم في فتاواه مستنداً الى القول الصريح ٢ لكن قال في البحر ينبغي أن يكون ذلك خيانة من المتولي لو علم بذلك وذكر الحاصف أن الواقف أيضاً اذا أجز بالاقبل مما لا يتغابن الناس فيه لم تجز ويطلبها القاضي فان كان الواقف أمونا وفعل ذلك على طريق السهو والغفلة أقره القاضي في يده وأمره باجارتها بالاصح وان كان غيره أمونا أخرجهما من يده وجعلها في يده من يتق يدينه وكذا اذا أجزها الواقف سنين كثيرة ممن يخاف أن يتألف في يده يبطل القاضي الاجارة ويخرجها من يد المستاجر اه فاذا كان هذا في الواقف فالمتولي أولى اه (قوله لكل منهما) الأولى منهم ليدخل المتولي ط (قوله وعليه تسليم ٣ زود السنين الماضية) لا ينفى هذا ما مر من أن الاجارة ما لم يفسخ كان على المستاجر المسى لان موضوعه فيما اذا أجز أو لا بأجر المثل ثم زاد الاخر في نفسه ط أي فالاجارة وقعت من ابتداءها صحيحة بخلاف ما هنا (قوله لا غرامة عليه) وعليه الحرمة ولا يعذر وكذا أهل الحلة قال في الاشياء عن القنية لا يعذر أهل الحلة في الدور والحوادث المسئلة اذا أمكنهم رفعه قال في شرح الملتقى فيما تم كلهم بنفس السكوت فما بالك بالمتولي والجاني والساكن اذا تركوها ولا سيما لأجل الرشوة تعود بالله تعالى اه ط (قوله بمال الساكن) يعني وكان من جنس حقه ط عن الجوى (قوله قضاء وديانة) مرتبط بقوله أخذ ط (قوله ما منفعه مضمونة) أي على العاصب ط (قوله أو معد) أي للاستغلال (قوله فعلى المستاجر المسى الخ) يعني للغاصب كما يفيد ما بعده قال العلامة البيهقي الصواب أن هذا مفرع على قول المتقدمين أما على ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب أجر المثل اه أي ان كان ما قبضه من المستاجر أجر المثل أو دونه فلو أكثر رد الزائد أيضاً لعدم طيبه له كما حرره الجوى وتبعه السيد أبو السعود قلت وينبغي على قول المتأخرين المقتضى به وهو تضمن منافع مال الوقف واليتيم والمعد أن لا تضمن المستاجر أيضاً تمام أجر المثل كالأجر المتولي بدون أجر المثل كما مر تأمل (قوله لتأويل العقد) ليس هذا في عبارة الاشياء ط (قوله في غصب عقار الوقف) بان كان أرضاً أجز عاينها المأه حتى صارت لا تصلح للزراعة (قوله وغصب منفعه) ٣ يشمل مالو عطله ولم ينتفع به كما يدل عليه قوله أو اتلافها فان الأصل في الهطف المعايرة فان اتلافها بالاستعمال ولذا قل كالموسكن الخ ويدل عليه أيضاً ما سبق في الغصب من قول المصنف تبعه الدرر لا تضمن منافع الغصب استوفاه أو عطلها الا في ثلاث فقتضاء ضمانها فبالاستيفاء أو التعطيل فقول الشرنبلالي هناك وينظر مالو عطل المفعة هل يضمن الاجرة كالموسكن اه لا محالة نعم وقع في الحاصف لو قبض المستاجر الارض في الاجارة الفاسدة ولم يرزعه الا أجز عليه وكذلك الدار اذا قبضها ولم يسكنها اه لكنه مبنى على قول المتقدمين كما صرح به في الاسعاف ومفاده لزوم الاجرة بالة كمن في الفاسدة على قول المتأخرين وسيد كره الشارح في أوائل الاجارات عن الاشياء (قوله أو أسكنه المتولي) أي أسكن فيه غيره الا اذا كان موقفاً للسكنى وانحصرت فيه فان له اعارته ولو أسكنه المتولي بنفسه ولم يكن للسكنى فإنه يلزمه أجر المثل بل قدمنا عن خزنة المفتين أنه لو زرع الوقف لنفسه يخرجه القاضي من يده (قوله كان على الساكن أجر المثل) حتى لو باع المتولي دار الوقف فسكنها المشتري ثم أبطال القاضي البيع كان على المشتري أجر المثل فتح وبه أفتى الرملى وغسبه كما قدمنا وما في الاسماء عليه من الافتاء بخلافه تبعاً للقنية فهو ضعيف كما صرح به في البحر ودخل مالو كان الوقف مسجداً أو مدرسة سكن فيه فوجب فيه أجر المثل كما أفتى به في الحامدية قال وأفتى به

٣ (قوله يشمل مالو عطله الخ) هذا التعبير يقتضى ان للعصب صورة أخرى غير مسئلة التعطيل ولعل صورة غصب العينين باجاء المأه عليها من صور غصب المنافع أيضاً ما فيه من التعطيل ضمناً اه

فيها الشهادة حسبة بلا
دعوى

وكذا ما دفع مال اليتيم دور
(وكذا) يفتى (بكل ما هو
أنفع للوقف فيما اختلف
العلماء فيه) حوى القدسي
ومتى دفع بالقيمة شريها
عقار آخر فيكون وتبادل
الاول (و) الذي (تقبل فيه
الشهادة) حسبة (بدون
الدعوى) أربعة عشر
منها الوقف على ما في الاشباه
لان حكمه التصديق بالغلة
وهو حق الله تعالى بقي
لوقف على معينين هل
تقبل بلا دعوى في الخانية
ينبغي لانها في شرح
الوهبانية للشيخ حسن
وهذا التفصيل هو المختار
وفي التتارخانية ان هو حق
الله تعالى تقبل والا لا
بالدعوى فليحفظ فوات لكن
بحث فيه ابن الشحنة ووثق
المصنف بقولها مطلقا
لا بكون أصل الوقف لها
للفقراء وباشتراط الدعوى
اثبت الاستحقاق اما في
الخانية لو كان ثمة مستحق
ولم يدع لم يدفع له شيء من
العلة وتصرف كلها للفقراء
قلت ومفاده أنه لو ادعى
استحقاق مع أنها لا تسمع منه
على المئني به

قوله وأراد تحليف البائع
باعتباره البرازية والظاهر
نصوا به المشتري اه

الجد والعم والرملي والقدسي وكذا ما لو كان بعضه ملكا وسكنه الشريك كإسرا أول الشركة (قوله) وكذا ما دفع
مال اليتيم) دخل فيه مالوسكنته أمه مع زوجها في الزوج الاجرة وكذا اشريك اليتيم كإسرا في شريك
كتاب الغصب ان شاء الله تعالى وكذا ما لو شرها أحد ثم ظهر أنها اليتيم كافي جامع الفصولين (قوله) فيما اختلف
العلماء فيه) حتى نقضوا الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظرا للوقف ومصلحة لحق الله تعالى كافي الحاوي
القدسي أيضا أي مع أن في المسئلة قولين محسبين وكذا أفقوا بالضمين في غصب عقاره ومنافعه مع أن العقار
لا يضمن بالغصب عندهما بل عند محمد وزفر والشافعي وكذا في مسائل كثيرة منها عدم استبدال ما قبل ريعه
وكذا صحة الوقف على النفس وعدم صحة الاجارة مدة طويلة كإسرا والتبعية ينفي الحصر فادهم (قوله) ومتى
قصي بالقيمة) أي بأن غصب أرضا وأجرى عليها الماء حتى صارت بحرا لا تصلح للزراعة اسعاف وقد مناعن
جامع الفصولين لو غصب وقفا فنقص فبايؤخذ بنقصه بصرف الى مرسته لا الى أهل الوقف لانه بدل الرقبة
وحقهم في الغلة لا في الرقبة اه (قوله) فيكون وتبادل الاول) أي بلا توقف على تلفظ بوقفه كافي معين المظني
وغيره كذا في شرح الماتني ط (قوله) حسبة بالاكسر الاجر كافي القاموس أي لقصد الاجر لا لاجابة
مدع أفاده ط ٢ (قوله) أربعة عشر) وهي الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحريه الامة وتبديلها
والخلع وهلال رمضان والنسب لسكران في البحر بخلافه وحسد الزنا وحسد الشرب والايلاء والظهار وحرمه
المصاهرة ودعوى المولى نسب العبد اه فانت ويراد الشهادة بامضاء كالمشني عليه المصنف في باب (قوله)
منها الوقف) أي الشهادة بأصله لا بريعه أشباه وأما الدعوى به أو بريعه فقدم الكلام عليها ويأتي ثريها
ويأتي بيان المراد بأصله (قوله) وهذا التفصيل) أي بين ما اذا كان الوقف على معينين ولا تقبل ويب ما اذا
قامت على أنه لا فقراء أو المسجد ونحوه فتقبل (قوله) وفي التتارخانية) هو عين التفصيل اه ح (قوله)
اكسر بحث فيه ابن الشحنة الخ) أي بحث في الاطلاق المذكور في الماتني اه ح والاصوب ابداله بإس وهبان
وبعد الضمير الى التفصيل قال المصنف في المنع نقلا عن الخانية وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل اذا
كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل الية عليه بدون الدعوى اه قال إس وهبان وهذا التفصيل غير
محتاج اليه لان الوقف وان كان على قوم بأعيانهم فآخره لا بد وأن يكون لجهة لا تقطع كالفقراء وغيرهم
والشهادة تقبل بحقه اما حالا أو ما لا اه قال ابن الشحنة التفصيل لا بد منه لان البينة اذا قامت بأن هذا
وقف يستحقه قوم بأعيانهم لا بد فيه من الدعوى لثبوت استحقاقهم وتداولهم وان كان آخره ماذ كر بخلاف
ما اذا قامت على أنه وقف على الفقراء أو المسجد ونحو ذلك اه وللمصنف أقول ماد كره إس وهبان
ظاهر جدا وما ذكره ابن الشحنة لا ينتهض حجة عليه لان كلام إس وهبان في أن ثبوت أصل الوقف لا يحتاج
الى الدعوى مطلقا وان كان المستحق لا يدفع له شيء على تقدير عدم دعواه وكلام إس الشحنة في ثبوت
الاستحقاق لا موقوف عليه المعين ولا شك في توطئه على الدعوى اه قلت لكن في الحادي عشر من دعوى
البرازية ناع أرضا ثم ادعى أنه كان وقفها أو قال وقف على قال لم تكن له بينة ٣ وأراد تحليف البائع لا يعاف
لعدم صحة الدعوى للتعاض وان برهن قال العقبة أبو جعفر يقبل ويمطال البيع لعدم اشتراط الدعوى في
الوقف كافي عتق الامة وبه أخذ الصدر والصحيح أن الاطلاق غير مرمي فان الوقف لو حق الله تعالى فالجواب
ما قاله وان حق العبد لا بد فيه من الدعوى اه وأنت تخبر بان الوقف لا بد أن يكون في حق الله تعالى اما حالا
أو ما لا وهذا التصحيح للتفصيل المار عن الخانية يقتضي أن المفاور ليه الحال لا الماسأل والاليم يصح قوله
وان حق العبد الخ وهذا خلاف ما قاله ابن وهبان حيث جعل الوقف كله حقا لله تعالى باعتماد الماسأل ومؤيد
لما قاله ابن الشحنة حيث اعتبر فيه الحال لكان قد يقال التحقيق أن الوقف من حيث هو حق الله تعالى
لانه تصديق بالمنفعة فلا تشترط له الدعوى لكن اذا كان أوله على معين وأريد اثبات استحقاقه اشترط له
الدعوى وان ثبت أصل الوقف بدونه اثبت ما قاله المصنف وهذا في الحقيقة تحقيق ويبقى القولين

وتوفيق بنظر دقيق لكن لو كان المدعى هو البائع لا يمكن اثبات استحقاقه لانه متناقض فلا تصح دعواه وتبقى
 البينة مسموعة لا ثبات أصل الوقف ويأتي له زيادة بيان عند قوله باع دارا (قوله الابتولية) أي أو باذن قاض
 (قوله كما) أي عن العمادية لكن فيه أن ما مر في دعوى عين الوقف لو غصبه غاصب أماد دعوى المستحق
 استحقاقه من غلة الوقف فلا شبهة في صحتها ولا تحتاج إلى التدبر أفاده ح قلت قدمنا التصريح ببيان مستحق
 غلة الوقف لا يملك الدعوى به ما هو مشكل يحتاج إلى التدبر وقد منا بيبانه وقوله فلا شبهة الخ مؤيد لما قدمناه
 (قوله لنا شاهد حسبة في أربعة عشر) هذا مكرر بما تقدم فالأولى الاقتصار على ما بعده أفاده ط (قوله
 وليس لنا مدع حسبة) بتدوين مدع ونصب حسبة على التمييز وفي بعض النسخ مدعى بالباء فهو مضاف
 وحسبة مجرور به (قوله والمفتي به لا) أي لا تسمع دعواه ولا يحلف الخصم لو أنكر كما قدمناه آنفا عن البرازية
 لكن لو أقام بينة تقبل بطريق الحسبة كما علمت تحريره (قوله فالا جنى أولى) قال في الاشياء عقب هذا
 وظاهر كلامهم أنهم لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقا اه أي لان الخلاف مذكور في دعوى الموقوف
 عليه هل تسمع أم لا والمفتي به لا فظاهره أن الاجنى لا تسمع دعواه اتفاقا لكن قال العلامة البيري بل
 الظاهر من كلامهم أن الخلاف فيه أيضا لان محل النزاع كون المحل قابلا لدعوى الحسبة أم لا فن قال بانه
 قابل جواز ذلك من الموقوف عليه كما لا يخفى اه وحينئذ يتجه ما مر من التفصيل فاذا كانت الدعوى لا ثبات
 عين الوقف يكون حق الله تعالى فتسمع فيه الدعوى حسبة من الموقوف عليه وغيره الا اذا باع الوقف ثم ادعى
 فلا تسمع دعواه وأما البينة فانه تقبل مطلقا الا اذا كانت لا ثبات غلة الوقف فلا تقبل بالدعوى صحيحة وتقدم
 الكلام فيه ثم لا يخفى أن شاهد الحسبة لا بد أن يدعى ما يشهد به ان لم يوجد مدع غيره وعلى هذا كل ما تقبل
 فيه الشهادة حسبة يصدق عليه أنه تقبل فيه الدعوى حسبة وهذا ينافي ما مر عن الاشياء الا أن يكون مراده
 أنه لا يسمى مدعيا أو أن مدعى الحسبة لا يحلف له الخصم عند عدم البينة فلا يتحقق بدون الشهادة بلذا انقضاء
 فليتأمل وفي الفصولين وفي عتق الامه والطلاق قيل يحلف وقيل لا * (تنبيه) * شاهد الحسبة اذا أخرها عبر
 عذر لا تقبل لفسقه أشباه عن الغنية وقال ابن نجيم في رسالته المولفة فيما تسمع في الشهادة حسبة ومقتضاه
 أن الشاهد في الوقف كذلك (قوله وقدر) أي عدم سماع الدعوى من الموقوف عليه لو غصب منه الوقف
 الابتولية مع زيادة قوله ولو الوقف على معين ولا يخفى أن الدعوى على العاصب دعوى أصل الوقف أي
 لا دعوى الغلة فادهم (قوله لا يكون اثباتا للمجهول) هذا بناء على قول الامام ان الوقف ليس أصل الملك
 على ملك الواقف فلا بد من ذكره أفاده المصنف ط (قوله وفي العمادية تقبل) أي من غير بيان الواقف وهو
 قول أبي يوسف وعليه مشايخ بلخ كأبي جعفر وغيرهم وعليه اقتصر الحصاص ومقتضى كون الفتوى على قول
 أبي يوسف في الوقف أنه يفتى بقوله هنا أفاده في المنع ط وفي الخبر به وقف قديم مشهور لا يعرف واقفه استولى
 عليه ظالم فادعى المنولى أنه وقف على كذا مشهور وشهد بذلك فالحتم أن يجوز اه وعرا إلى جامع
 الفصولين وفي الاسعاف عن الحائبة وتصح دعوى الوقف والشهادة به من غير بيان الواقف * (تنبيه) * ذكر
 في الاسعاف لو ادعى أن هذه الارض وقفها فلان على ردو اليد يحسد ويقول هي ملكي لا يصح وان شهدت
 البينة أنها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يفت مال ملكه وهو بيده باحارة أو اعاره اه لمخاوه فاده
 انه يشترط بعد بيان الواقف بيان انه وقفه وهو ملكه وهذا ظاهر في نحو هذه الدعوى وكذا لو اختلفا في انه
 وقفه قبل أن يملكه أو بعد ما باعه أمالوا ختلفا في أن فلا ما وقفه أولا أو كان وقفه قديم مشهورا باعه أحد
 أو استولى عليه ظالم فهذا شرط للحكم بحصة الوقف لا الحكم بنفس الوقف ففي فتاوى قارئ الهداية سئل هل
 يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الواقف أو البائع أو المؤجر وحيازته أم لا
 أجاب نعم بحكم بالصفة اذا ثبت أنه مالك لما وقفه أو أن له ولاية الايجار أو البيع لما باعه ملك أو نيابة وكذا في
 الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصفة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اه (قوله لا ثبات أصله)

الابتولية كما مر فتدبر وفي
 الاشياء لنا شاهد حسبة في
 أربعة عشر وليس لنا مدع
 حسبة الا في دعوى الموقوف
 عليه أصل الوقف فانها تسمع
 عند البعض والمفتي به لا
 الابتولية فاذا لم تسمع دعواه
 فالا جنى أولى انتهى وقد
 مر فتدبر (ويشترط) في
 دعوى الوقف (بيان
 الواقف) ولو الوقف قديم
 (في الصحيح) برازية لئلا
 يكون اثباتا للمجهول وفي
 العمادية تقبل (و) تقبل
 فيه (الشهادة على الشهادة
 وشهادة النساء مع الرجال
 والشهادة بالشهر لا ثبات
 أصله

٣ قول المصنف والشهادة
 بالشهرة الخ طاهره ولو
 نت في يد شخص يدعى
 الملك لكن قيسه في شرح
 الملتقى بما اذا كان الوقف
 سائبة حتى لو كان في يد
 شخص يدعى الملك لا بد من
 شهادة المعايينة وفوايقه
 عديدة نقله شيخنا ولم يرضه
 اه

مطالب في دعوى الوقف
 بالبيان الواقف وبلا بيان
 انه وقف وهو بملكه

مطلب في الشهادة على
لوقف بالتسامع

ان صرحوا به أي بالسماح
في المختار ولو الوقف على
يعينين حفظا للاوقاف
القديمة عن الاستهلاك
بمخلاف غيره (لا) تقبل
الشهرة (ا) لثبات شرائطه
لن الاصح) دور وغيرها
لكن في المجتبى المختار قبولها
على شرائطه أيضا واعتمده
في المراج وأقره الشرنبلالي
وقواه في الفتح بقولهم يسلك
نقطع الثبوت المجهولة
مراثله ومصارفه ما كان
عليه في دواوين القضاة
تتبعه وجوابه أن ذلك
لا ضرورة

٢ (قوله فانه لا يتيقن فيها
الح) حتى لو يتيقن ان الشهادة
التسامع في غير الوقف
يحكم بها القاضي أفاده
ليخبرنا وقال هكذا رأيت من
مضهم اه

طالب في حكم الوقف القديم
المجهولة شرائطه ومصارفه

منه على بالشهادة بالشهرة فقط وفي الجمع كل ما يتعلق بهذه الوقف ويتوقف عليه فهو من أصله وما لا يتوقف
عليه فهو من الشرائط (قوله وان صرحوا به) بان قالوا عند القاضي تشهد بالتسامع دور وفي شهادات
الخيرية الشهادة على الوقف بالتسامع أن يقول الشاهد أشهده لاني سمعته من الناس أو بسبب أني سمعته من
الناس ونحوه (قوله أي بالسماح) أشار به الى تأويل الشهادة بالتسامع فساغ تذكير الضمير فأفاد أنهم ماتوا
واحد ط وفي حاشية فوح أفندي الشهادة بالشهرة أن يدعى المنولي أن هذه الضبعة وقف على كذا مشهور
ويشهد الشهود بذلك والشهادة بالتسامع أن يقول الشاهد أشهده بالتسامع اه ولا يخفى أن المسائل
واحد وان اختلفت المادة فافهم (قوله في المختار الح) هذا مخالف لما في المتن من الشهادات في الكثرة وغيره
ولا يشهد بمالم يعين الا النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف فله أن يشهد به اذا
أخبر به به من يثق به ومن في يده شيء سوى الرقيق لك أن تشهد أنه له وان فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع أو
بعمالة اليد لا تقبل قال العيني وان فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع في موضع يجوز بالتسامع أو فسر أنه يشهد
له بالملك بعمالة اليد يعني بوقوفه لا تقبل لان القاضي لا يزيد علمه بذلك فلا يجوز له أن يحكم الخ ومنه له
في الزياحي مبسوطا وفي شهادات الخيرية الشهادة على الوقف بالتسامع فيها اختلاف والمتون قاطبة قد أطاقنا
القول بانه اذا فسر أنه يشهد بالتسامع لا تقبل وبه صرح فاضل خان وكثير من أصحابنا اه ومثله في فتاوى
شيخ الاسلام علي أفندي مفتي الروم اه ملخصا من مجموعة شيخنا شيخنا ملا علي التريكي قلت لكن تقدم
انه يفتى بكل ما هو أنفع للوقف فيما احتاج العلماء فيه كما أشار الى وجهه تبعه الدردر بقوله حفظا للاوقاف
القديمة الخ وذكرا المصنف عن فتاوى رشيد الدين أنه تقبل وان صرحا بالتسامع لان الشاهد ربما يكون سنة
عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي أنه يشهد بالتسامع لا باليمان فاذن لا فرق بين السكوت
والإفصاح أشار اليه ظهير الدين المرغيناني وهذا بخلاف ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع فانها اذا صرحا به
لا تقبل اه أي بخلاف غير الوقف من الخمسة المارة فانه لا يتيقن ٣ فيها بان الشهادة بالتسامع في فرق فيها
بين السكوت والإفصاح والحاصل أن المشايخ رجحوا استثناء الوقف من الضرورة وهي حفظ الاوقاف القديمة
عن الضياع ولان التصريح بالتسامع فيه لا يزيد على الإفصاح به والله سبحانه أعلم (قوله لا ثبات شرائطه)
المراد من الشرائط أن يقولوا ان قدرنا من العلة لكذا ثم يصرف الفضل الى كذا بعد بيان الجهة بغير من
الشهادات وقوله بعد بيان الجهة متعلق بقوله أن يقولوا لان بيان الجهة هو بيان المصروف ويأتى أنه من
الأصل لا من الشرائط فالمراد من الشرائط ما يشرطه الواقف في كتاب وقفه لا الشرائط التي يتوقف عليها الجهة
الوقف كالمالك والافراز والتسليم عند القائل به ونحو ذلك مما مر أول الباب (قوله في الاصح) وعليه الفتوى
هندية عن السراجية ط (قوله وأقره الشرنبلالي) وعزاه الى العلامة قاسم (قوله وقواه في الفتح بقولهم
الح) حيث قال في كتاب الشهادات وأنت اذا عرفت قولهم ذلك لم تتوقف عن تحسين ما في المجتبى لان ذلك
هو معنى الثبوت بالتسامع اه أي لان الشهادة بالتسامع هي أن يشهد بمالم يعينه والعامل بمالي
دواوين القضاة عمل بمالم يعين وأيضا قولهم المجهولة شرائطه ومصارفه يفهم منه أن مالم يجعل منه يعمل
بما علم منه او ذلك العلم قد لا يكون بمشاهدة الواقف بل بالتصرف القديم وبه صرح في المدخيرة حيث قال سئل
شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال يظن الى المعهود ومن حله
فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لان القاهر أنهم هم
كانوا يعملون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المقلدون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه وهذا عين
الثبوت بالتسامع وفي الحسرية ان مكان الوقف كتاب في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في
أيدى سم اتبع ما فيه استخسانا اذا تنازع أهله فيه ولا ينظر الى المعهود من حله فيما سبق من الزمان من أن
قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجحنا الى القياس الشرعي وهو أن من أثبت بالبرهان

مقتضى حكمه به اه لكن قولهم الجوهلة شرائطه الخ يقتضى أنها لو علمت ولو بالنظر الى المعهود من حاله فيما سبق من تصرف القوام لا يرجع الى ما في سجل القضاة وهذا عكس ٣ ما في الخبر به فتنبيهه ذلك * (تنبيهه) * ذكر في الخاتمة والاسعاف ادعى على رجل في يده ضيعة أنهم اوقف وأحضر صكافيه خطوط العدول والقضاة الماضين وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ذلك لان القاضي انما يضي بالجهة والجهة انما هي البيئة أو الاقرار أما الصك فلا يصلح بحجة لان الخط يشبه الخطا وكذا لو كان على باب الدار لوح مضروب ينطق بالوقف لا يجوز للقاضي أن يقضى ما لم تشهد الشهود اه قلت ٤ وهذا بظاهره ينافي ما هنا من العمل بما في دواوين القضاة والجواب أن العمل بما فيها المستحسن كفي الاسعاف وغسيره وما ذكرناه من الخاتمة محله ما اذا لم يكن للصك وجود في سجل القضاة أمال ووجد فيه فانه يعمل به كفي حواشي الاشياء ومثله ما قدمناه من قول الخبر به ان كان للوقف كتاب الخ ووجهه ظاهر لانه اذا كان له كتاب وافق لما في سجل القضاة يزداد به قوة ولا سيما اذا كان الكتاب عليه خطوط القضاة الماضين فعلى هذا فنقول الاشياء في أول كتاب القضاء لا يعتمد على الخط ولا يعمل به الا في كتاب أهل الحرب بطلب الامان الى الامام وفي دفتر السمسار والصراف والبيع يستثنى منه أيضا هذه المسئلة كما أفاده البيهقي فتصير المسائل المستثناة ثلاثا وتتمام بيانها في كتابنا تتبع الفتاوى الحامدية من كتاب الدعوى فراجعها فانه هم ثم اعلم أنه ذكر في الاشياء انه يمكن أن يلحق بكتاب أهل الحرب البراءة السلطانية بالوظائف ان كانت العلة أنه لا يزور قال العلامة البيهقي والظاهر هذا ويشهد له ما في الزكاة اذا قال أعطيتها وأظهر البراءة يجوز العمل به وعلى بان الاحتمال في الخط نادر كفي المصنف اه قلت وهذا يؤيد ما ذكره الشارح في رسالة عماله في الدفاتر الخاف في المعنون بالطرة السلطانية المأمونة من التزوير الى أن قال فلو وجد في الدفاتر أن المكان الفلاني وقف على المدرسة الفلانية مثلا يعمل به من غير بيئة قال وبذلك يفتي مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في جملة عبد الله افندي وغيرها اه لكن أفتى في الخبر به بأنه لا يثبت الوقف بمجرد وجوده في الدفاتر السلطانية لعدم الاعتماد على الخط فتأمل (قوله والمدعى أعم) أي من كونه للضرورة أو غيرها ولكن فيه نظر فان الكلام في جهل الشرائط كما علمت اذ عند علمها لا حاجة الى اثباتها فالكلام عند الضرورة لا أعم فكلام الكمال أنهم فافهم (قوله وبيان المصنف من أصله) مبتدأ وخبر رأى فتقبل الشهادة على المصنف بالتسامع كالشهادة على أصله لان المراد بأصله كل ما تنوقف عليه صحته والافهم من الشرائط كما ذكرناه وكونه وقفا على الفقراء أو على مسجد كذا تنوقف عليه صحته بخلاف اشتراط صرف غلته لزيد أو للدرية فهو من الشرائط لا من الأصول واعل هذا مبني على قول مجر بآشراط التصريح في الوقف بذكر جهة لا تقطع وتقدم ترجيح قول أبي يوسف بعدم اشتراط التصريح به فاذا كان ذلك غير لازم في كلام الواقف فينبغي أن لا يلزم في الشهادة بالاولى لعدم توقف الصحة عليه عنده ويؤيد هذا ما في الاسعاف والخاتمة لا تجوز الشهادة على الشرائط والجهات بالتسامع اه ولا يخفى أن الجهات هي بيان المصارف فقد ساوى بينها وبين الشرائط الا أن يراد بها الجهات التي لا تنوقف صحة الوقف عليها وفي التارخانية وعن أبي الليث تجوز الشهادة في الوقف بالاستفاضة من غير الدعوى وتقبل الشهادة بالوقف وان لم يبينوا وجهها ويكون للفقراء اه وفي جامع الفصولين ولو ذكر الواقف لا المصنف تقبل لو قد عاينوا صرف الى الفقراء اه وهذا صريح فيما قلنا من عدم لزومه في الشهادة والظاهر أنه مبني على قول أبي يوسف وعليه فلا يكون بيان المصنف من أصله فلا تقبل في الشهادة بالتسامع كما سمعت نقله عن الخاتمة والاسعاف والظاهر أن هذا اذا كان المصنف جهة مسجد أو مقبرة أو نحوهما أمالو كان للفقراء فلا يحتاج الى اثباته بالتسامع لما علمت من أنه يثبت بالشهادة على مجرد الوقف فاذا ثبت الوقف بالتسامع يصرف الى الفقراء بدون ذكرهم كما علم من عبارة التارخانية والفصولين هذا ما ظهر لي في هذا المحل وقد ذكر الخير الرملي في حاشية المنع توفيقا آخر بين ما ذكره المصنف وبين ما نقلناه عن الاسعاف والخاتمة بحمل جواز الشهادة على ما اذا لم يكن الوقف ثابتا على

مطالب أحضر صكافيه
خطوط العدول والقضاة
لا يقضى به

مطالب لا يعتمد على الخط
الا في مسائل

مطلب في البراءة السلطانية
والدفاتر الخافانية

والمدعى أعم بحر (وبيان
المصرف) كقولهم على
مسجد كذا (من أصله)
اتوقف صحة الوقف عليه
فتقبل بالتسامع

٣ (قوله وهذا عكس الخ)
يمكن أن يدعى عدم حصول
العكس بحمل ما في الخبر به
على عدم وجود كتاب لذلك
الوقف اه

٤ (قوله وهذا بظاهره ينافي
الخ) فرق شيخنا بين هذه
المسئلة وبين مسئلة العمل
بما في الدواوين بأن مسئلة
العمل قد وجد فيها النصادق
على ثبوت أصل الوقف
فالعامل بالخط انما هو في
مجرد الشرائط بخلاف
ما هنا فانه لو فرض صحة
الحكم بالصك يكون تد
حكم بالخط في أصل الوقف
خصوصا والوقف في يد مدع
لملك أي فيلزم ابطال حق
ذي اليد بمجرد الخط اه

مطلب فمن انتصب لهما
من غيره

(وبعض مستحقه) وكذا
بعض الورثة ولا ثالث لهما
كافي الاشياء قلت وكذا
لو ثبت اعساره في وجه أحد
الغرماء كما سيجي فتأمل
وقالوا نقبل بينة الافلاس
لعينة المدعي وكذا بعض
الاولياء المتساوين يثبت
الاعتراض لكل كلاً وكذا
الامان والقود وولاية
المطالبة بازاء الضرر العام
من طريق المسلمين والتابع
يقتضي عدم الحصر ثم اعلم
ينتصب أحد الورثة خصماً
عن الكل لوفى دعوى دين
لا عين مالم تكن بيده فاحفظ

١٠ قوله قلت وكذا استيفاء
الح) أى حيث كان بعض
مستحقى القود صغيراً غائباً
حتى لا ينافي قولهم في
الجماليات ولا يقدح في
بجته إذا أخوه غاب عن
خصومته وافرقتنا بين
العائب والقاصر بان احتمال
العفو من العائب شبهة
بخلافه في الصغير فانه شبهة
الشبهة لان احتمال العفو
منه بعد احتمال البلوغ
أى وهى غير معتبرة في الدرع
اه

مطلب في انتصاب بعض
الورثة خصماً عن الكل

جهة بأن ادعى على ذى يد بصرى بذلك بأنه وقف على جهة كذا فشهدوا بالسماع وحل عدم الجواز على
ما اذا كان أصله ثابتاً على جهة فادعى جهة غيره او شهدوا عليه بالسماع للضرورة في الاول دون الثاني لان
أصل جواز الشهادة فيه بالسماع للضرورة والحكم بدور مع علمه وجازت اذا قدم قال وقد رأيت شيخنا
الحائقي أجاب بذلك اهـ (قوله وبعض مستحقه) مبتدأ وضمير اليه وقوله ينتصب خصماً عن الكل
خبر المبتدأ ويأتى بيانه وكذا بعض نظائر الوقف لما في الحادى عشر من التارخانية وقف أرضه على قرابته
فادعى رجل أنه منهم والواقف حتى فهو خصمهم والا فالقيم ولو تعددوا وان ادعى على واحد جاز ولا يشترط
اجتماعهم ولا يكون خصماً وارث الميت ولا أحد أبواب الوقف (قوله وكذا بعض الورثة) أى يقوم مقام جميعهم
فبما للميت أو عليه ويأتى تمامه قريباً (قوله قلت الح) استدلال على قوله ولا ثالث لهما (قوله وكذا الوثيث
اعساره في وجه أحد الغرماء) فانه ينتصب خصماً عن بقيتهم فلا يحبس لهم ط (قوله كما سيجي) لم أره في
فصل الحبس من كتاب القضاء ولا في كتاب الجفر فاعلمه ذكره في غيرهما فراجع (قوله وقالوا نقبل بينة الافلاس
بغية المدعي) هذا تأييد لقبولها في وجه أحد الغرماء لا بيان لموضع آخر مما نحن فيه حتى يرد عليه أنه لا يصلح
لذكره هنا لعدم انتصاب أحد عن أحد فيه فافهم (قوله وكذا بعض الاولياء المتساوين) كذا خبره مقدم
وبعض الاولياء مبتدأ وخروجه يثبت الح) استئناف يأتى معنى أن رضا بعض الاولياء المتساوين ينسكح
غير الكف قبل العقد وبعده كرضا الكل لان حق الاعتراض ثبت لكل واحد من الاولياء كلاً وهذا على
ظاهر الرواية وأما على المفتى به فالنسكح باطل من أصله لفساد الزمان كما تقدم في باب الولي اهـ ح أى أن
تزوجها نفسها الغير كفء باطل اذا كان لها اول لم يرص به قبل العقد ولا يفيد رضا بعده واسلم يكن لها اول
فهو صحيح كما مر في بابه ثم حيث ثبت الحق لكل من الاولياء كلاً فادعى أحدهم نكاحاً فام مقام غيره في
الرضا حتى لا يثبت لغيره حق الاعتراض ولو قال يثبت الاعتراض وكذا الانسكاح في الصغيرة كان أولى (قوله
وكذا الامان) يعنى أمان واحد من المسلمين لحر بي كأمان جميعهم كما تقدم في السير اهـ ح (قوله والقود)
يعنى اذا هلك واحد من اولياء المقتول سقط القود كما اذا عفا جميعهم اهـ ح ٣ قلت وكذا استيفاء القود فسيأتى
في الجنائيات أن الجكار القود قبل كبر الصغار خلافاً لهما والاصل أن كل لا يتجزأ اذا وجد عليه كاملاً يثبت
لكل على الكمال كولاية انسكاح وأما اذا كان الكبير أجيباً عن الصغير ولا يملك القود حتى يباغ الصغير
اجماعاً زياً على ذلك كالموت في صغير وامرأته وهى غير أم الصغير اهـ ط (قوله وولاية المطالبة الخ)
قال المصنف من باب ما يحدثه الرجل في الطريق من نحو الكيف والميزاب ولكل واحد من أهل الحصومة
ولو ذميا منعه ابتداءه ومطالبته بنقضه ورفع به بعده أى بمدالبه مساوياً كان ويصرراً ولا اذا نسي نفسه معبر
اذن الامام ولم يكن له مطالبته اهـ فقوله بازاء الضرر ليس بقيد بل يقوم أحد من له الحصومة بالمطالبة
وان لم يضر اهـ ط (قوله والتابع يقتضى عدم الحصر) يعنى أنه زاد ما ذكر ولم يحصر المواضع بعدد لانه
يمكن بالتتابع الزيادة عليهم احكاماً لمفعول في الاشياء وقد زاد البيرى مسألة وهى قال محمد رحمه الله تعالى لو قال
سالم وبريغ وميمون أحرار وأقام واحد منهم البينة على ذلك ثم جاء غيره لا يعيد البينة لانه ائمة وواحد اهـ
قلت ويراد أيضاً في الفصل الرابع من جامع الفوائد ليس برهن على رجل أنه باعه وولاه العائب بما كذا يقتضى
على الحاضر بنصف ثمنه لادلى العائب الآن يحضر ويعيد البينة عليه ولو كان قد ضمن كل منهما مائة على الآخر
من الثمن جاز ويةضى عليه ما فلا حاجة الى إعادة البينة على العائب اهـ وسيأتى في كتاب القضاء أنه لا يقتضى
على غائب ولا له الا في مواضع منها أن يكون ما يدعى على العائب بما لا يدعى على الحاضر كذا مرهناً على ذى
اليدين اشترى الدار من فلان العائب فحكم على الحاضر كان ذلك حكماً على العائب أيضاً حتى لو حضر وأكر
لم يعتبر قال الشارح هناك وله صور كثيرة ذكرها في النجاشي ثم عاود شربن (قوله ثم غي) ينتصب الخ) قال
في جامع الفصولين ادعى بئثار نفسه ولاخوته العيب وسامه وقال الشهود لا تعلم له وارثاً غيرهم فقبل

(ينتصب خصم عن الكل)

أى إذا كان وقف بين جماعة وواقفه واحد فلو أحدهم أروكيله الدعوى على واحد منهم أروكيله (وقيل لا) ينتصب فلا يصح القضاء إلا بقدر ما فى يد الحاضرين (وهذا) أى انتصاب بعضهم (إذا كان الأصل ثابتاً والأفلا) ينتصب أحد المستحقين خصماً وتعمامه فى شرح الوهبانية (٣) اشترى الموقوف بمال الوقف داراً للوقف (لا تلحق بالمنازل الموقوفة ويجوز بيعه - هاهنا الأصح) لأن لازمه كلاماً كثيراً ولم يوجد ههنا (مات المؤذن والامام ولم يستوفيا وظيفتهما من الوقف سقط) لأنه كالصلة (كالقاضي وقيل لا) يسقط لأنه كالأجرة كذا فى الدرر قبل باب المرتد وغيره قال المصنف ثمة وظاهره ترجيح الأول لحكاية لثاني بقيل قلت قد خرم فى البغية تلخيص القنية بأنه يورث بخلاف رزق القاضي كذا فى وقف

٢ مطلب بعض المستحقين ينتصب خصم عن الكل

٣ مطلب اشترى بمال الوقف داراً للوقف يجوز بيعها

٤ مطلب فى الامام والمؤذن اذ مات فى أثناء السنة

٥ مطلب اذ مات المدرس ونحوه يعطى بقدر ما باشر

البينة فى بون البيت للميت اذ أحد الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه ألا ترى أنه لو ادعى على الميت دين بحضرة أحدهم يثبت فى حق الكل وكذا لو ادعى أحدهم ديناً على رجل للميت وبرهن ثبت فى حق الكل وأجمعوا على أنه لا يدفع إلى الحاضر إلا نصيبه يعنى فى البيت مشاعاً غير مقسوم ثم قال لا يؤخذ نصيب الغائب ويوضع عند عدل وقال أبو حنيفة لا يؤخذ وأجمعوا على أن ذاليد ولو مقر لا يؤخذ منه نصيب الغائب هذا فى العقر أما فى العقلى فعندهما يوضع عند عدل وعند قيل كذلك وقيل لا يؤخذ كالأول كان مقر أو لومان عن ثلاثة بنين فغاب اثنان وبقى ابن والد فى يده غير مقسومة فادعى رجل كلهم لكامل سلاً أو الشراء من أبيهم يحكم به بالكل ولو برهن على أحدهم أن الميت غصب شيئاً وبعضه بيد الحاضر وبعضه بيد وكيل الغائب قضى على الحاضر بدفع ما بيده دون وكيل الغائب فالخامس أن أحد الورثة خصم عن الميت فى عينه وفى يده الوارث لا فيما ليس بيده حتى لو ادعى عليه عينا من التركة ليست فى يده لا تسمع وفى دوى الدين ينتصب أحدهم خصماً عن الميت ولو لم يكن بيده شيء من التركة اهـ لمخصاً وتعمام الكلام فيه من الفصل الرابع (قوله ينتصب خصم عن الكل) ٢ أى كل المستحقين وكذا بعض الظاهر كقوله مناه والمستهة فى المحيط والقنية ووقف بين أخوين مات أحدهما وبقى فى يده الحى وأولاد الميت فبرهن الحى على أحدهم أن الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد يقبل وينتصب خصماً عن الباقي ولو برهن الأولاد أن الوقف مطابقاً ليناو عايلك فبينة الأول أولى (قوله وهذا الخ) وعليه فلا مفاهاً بين ما هنا وما قدمه من أن الموقوف عليه لا يملك الدعوى لأن ذلك فيما إذا لم يكن الوقف ثابتاً وأراد اثبات أنه وقف ومرة تقرر به (قوله اشترى بمال الوقف) ٣ أى بغلة الوقف كما عبر به فى الحانية وهو أولى احترازاً عما لو اشترى ببطل الوقف فإنه يصير وقفاً كالاول على شروطه وان لم يذ كر شيئاً كما مر فى بحث الاستبدال وقيدته فى الفتح بما إذا لم يحتج الوقف إلى العمارة وهو ظاهر إذ ليس له الشراء كإليس له الصرف إلى المستحقين كما مر وفى البحر عن القنية انما يجوز الشراء باذن القاضي لأنه لا يستفاد الشراء من مجرد تقبض القوامه إليه فلو استدان فى ثمة موقع الشراء له اهـ قلت اسكن فى التارخانية قال الفقيه ينبغى أن يكون ذلك بأمر الحاكم احتياطاً فى موضع الخلاف (قوله ويجوز بيعه فى الأصح) فى البرازية بعد ذكر ما تقدم وذكر أبو الليث فى الاستحسان يصير وقفاً وهذا صريح فى أنه المختار اهـ رملى قلت وفى التارخانية والمختار أنه يجوز بيعها احتياجاً إليه (قوله كالعاقضى) ٤ فإنه يسقط حقه الا اذ مات فى آخر السنة يستحب الصرف لورثته كفى الهداية قبل باب المرتد (قوله وقيل لا يسقط) أى بل يعطى بقدر ما باشر ويصير ميراثاً عنه كما يأتى (قوله قلت قد خرم فى البغية الخ) أى خرم به يقتضى ترجحه قات ووجهه ما سبذ كره فى مسئلة الجسامكية أن لها شبهة الأجرة وشبهه الصلة ثم إن المتقدمين منعوا أخذ الأجرة على الطاعات وأفتى المتأخرون بجوازها على التعاليم والأذان والامامة فالظاهر أن من نظر إلى مذهب المتقدمين رجع شبهه الصلة فقال بسقوطها بالموت لأن الصلة لا تملك قبيل القبض ومن نظر إلى مذهب المتأخرين رجع شبهه الأجرة فقال بعدم السقوط وحيث كان مذهب المتأخرين هو المفتى به خرم فى البغية بالثاني بخلاف رزق القاضي فإنه ليس له شبهة بالأجرة أصلاً إذا قاتل بأخذ الأجرة على القضاء وعن هـ ذامشى الطرسوسى فى أنفع الوسائل على أن المدرس ونحوه من أصحاب الوظائف اذ مات فى أثناء السنة يعطى بقدر ما باشر ٥ ويسقط الباقي وقال بخلاف الوقف على الأولاد والنزيرة فإنه يعتبر فيه وقت ظهور الغلة فمن مات بعد ظهورها ولو لم يبدأ صلاحها صار ما يستحقه لورثته والاسقط اهـ وتبعه فى الأشهاد وأفتى به فى الخبرية وهو الذى حرره المرحوم مفتى الروم أبو السعود العمدى وهذا خلاصة ما قدمناه فى كتاب الجهاد قبل فصل القسمة وقيل باب المرتد ولو كان الوقف وجراً قسماً فتمام كل تسط بمنزلة طلوع العلة فمن وجد وقتها استحق كما أفتى به الحانوتى تبعاً للفتح وبما قررناه ظهر سقوط ما نقله الميرى عن شيخ

الشيوخ الذين يروى من أنه ينبغي أن يعمل بهذا القول وهو عدم السقوط بلوث في حق المدرس والامانة لا في
 حق المؤذن والامام لان الاذان والامامة من فروع الكفاية فلا تكون بمقابلة آجرة اه لمخاضات
 المتأخرين فتروا بأخذ الآجرة على الثلاثة * (تنبيه) * ذكر البيرى أيضاً أنه سئل العلامة ابن طه بيرة
 القرشي الحنفي ٢ اذا كان للميت شيء من الصبر والحب وورد ذلك عن السنين الماضية في حياته ٣ وفي
 السنة التي مات فيها هل يستحقه بقسطه أجاب نعم يستحق نصيبه منه وان كان مبرة من الساطن صار نصيبه في
 حكم الحول وذكر الامام أبو الليث في النوازل أنه يكون لو رثته اه ويؤيده ما في البرازية عن محمد بن
 عمرو أن يكتبوا مساكين مسجدهم فكتبوا ورفعوا أسامهم وأخرجوا الدراهم على عدددهم فمات واحد
 من المساكين قال يعطى وارثه ان مات بعد رفع اسمه اه ومنه يعلم حكم الامانات الواصلة لاهل مكة المشرفة
 والمدينة المنورة على وجه الصلة والمبرة ثم يموت المرسل اليه وقد أفتيت بدفع ذلك لولده بيري (قوله وان
 آجرها الامام لا) أي لا يسقط معلومه تنزيلاً لعقده من قبض تأمل لكن تقدم أن الموقوف عليه له صلة
 أو السكنى لا يملك الاجارة والظاهر أن هذا الفرع مبني على القول الاول بالسقوط (قوله أخذ الامام الغلة)
 أي قبض معلوم السنة بتمامها كما في البحر ٣ قال في الهندية امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة
 لا يسترده منه الصلة والعبرة بوقت الحصاد فان كان يوم في المسجد وقت الحصاد يستحق كذا في الوجيز وهل
 يحل للامام أكل حصة ما بقي من السنة ان كان فقيراً يحل وكذا الحكم في طلبة العلم يعملون في كل سنة شيئاً
 مقدراً من الغلة وقت الادراك فأخذوا أحدهم قسطه وقت الادراك فتحول عن تلك المدرسة كذا في المحيط اه
 وقوله والعبرة بوقت الحصاد طاهره المناقاة لما قدمناه عن الطرسوسى لكن أجاب في البحر بأن المراد أن العبرة
 به فيما إذا قبض معلوم السنة قبل مضيها الا استحقاقه بلاقبض قال مع أنه نقل في القية عن بعض الكتب
 أنه ينبغي أن يسترده من الامام حصة ما لم يؤم فيه قال ط فالت وهو الاقرب لعرض الواقع اه قات وينبغي
 تقييده هذا بما اذا لم يكن ذلك مفرد الكل يوم لما قدمناه عن القية ان كان الواقف قد رده لدرس لكل يوم
 مبلغاً فلم يدرس يوم الجمعة أو الثلاثاء لا يحل له أجر هذين اليومين وتقدم غمامة قبيل قوله ولوداراه مكرته على
 من له السكنى (قوله فصار كالجزية) أي اذا مات الذي في أثناء السنة لا يؤخذ منه الجزية تمام مضي من الحول
 ويحتمل أن المراد أنه اذا عجزها أثناء السنة ثم أسلم أو مات لا يترد ط (قوله ونظم ابن الشحنة الغيبة الخ)
 أقول حاصل ما في شرحه تبعا للبرازية أنه اذا غاب عن المدرسة فاما أن يخرج من الصرا ولا فان خرج مسجيرة
 سه فرجع ليس له طلب ما مضى من معلومه بل يسقط وكذا الوساخر للحج ونحوه وان لم يخرج سفر بان
 خرج الى الرستاق فان أقام خمسة عشر يوماً أكثر فبالاعذر كالحروج للتردد كذلك وان اعذر كغيب
 المعاش فهو عفو الا أن تزد غيبته على ثلاثة أشهر فاعيره أخذ حجته ووظيفته أي معلومه وان لم يخرج من
 المصر فان اشتعل بكافة علم شرعى فهو عفو والاجازة له أيضاً واختلاف فيما اذا خرج للرستاق وأقام دون
 خمسة عشر يوماً لم يعذر فقل يسقط وقبل لاهد احاصل ما ذكره ابن الشحنة في شرحه وهو طه لا يسقط
 معلومه الماضي ولا يعزل في الاثنى ادا كان في المصر مشتغلاً به لم شرعى أو خرج الى مصر وأقام دون خمسة
 عشر يوماً بلا عذر على أحد القولين أو خمسة عشر يوماً أكثر له مذكر شرعى لطالب المعاش ولم يزد على ثلاثة
 أشهر وأنه يسقط الماضي ولا يعزل لو خرج مدة سفر ورجع أو افرح ونحوه أو خرج للرستاق اعذر
 ما لم يزد على ثلاثة أشهر وأنه يسقط الماضي ويعزل لو كان في المصر غير مشتغل به لم شرعى أو خرج منه وأقام
 أكثر من ثلاثة أشهر ولولع رقال الخير الرمالى وكل هذا اذا لم ينصب نائباً عنه والا فلا يساعده به
 اه وياتى قريباً حكمه الياسة هذا وفي القية من باب الامامة امام يترك الامام منزلة اقرب في الرساتي
 أسبوعاً أو نحو أوله صبية أو لاستراحة لا بأس به ولا عفو في العادة وشرع اه وهذا مبني على القول
 بأن خروجه أقل من خمسة عشر يوماً بالاعذر شرعى لا يسقط معلومه وتدد كرى ادش بهاء في قاعدة إعادة

٢ مطلب اذا مات من له
 شيء من الصبر والحب يستحق
 نصيبه

الاشياء ومنعهم النهر ولوعلى
 الامام داروتف فلم يستوف
 الاجرة حتى مات ان آجرها
 المتولى سقط وان آجرها
 الامام لا عمادية أخذ الامام
 الغلة وقت الادراك وذهب
 قبل تمام السنة لا يسترده منه
 غلة باقى السنة فصار
 كالجزية وموت القاضي
 قبل الحول ويحل للامام غلة
 باقى السنة لو فقيراً وكذا
 الحكم في طلبة العلم لم في
 المدارس وروا نظم ابن
 الشحنة الغيبة المسقطه
 للمعالم المقتضية للعزل

٣ مطلب فيما اذا قبض
 معلوم وغاب قبل تمام السنة

مطلب في الغيبة التي يستحق
 بها العزل عن الوظيفة
 وما لا يستحق

٤ (قوله في حياته) متعلق
 بالماضية وقوله يستحق
 نصيبه منه أي من الوارد
 المفهوم من ورد اه

محكمة عبارة القنية هذه وجها على أنه يسامح أسبوعا في كل شهر واعترضه بعض محشيه بأن قوله في كل شهر ليس في عبارة القنية ما يدل عليه قلت والظاهر ما في آخر شرح منية المصلي للعلامة أن الظاهر أن المراد في كل سنة * (تنبيه) * ذكر الحصاص أنه لو أصاب القيم خمس أو عى أو جنون أو فالج أو نحوه ومن الآفات فإن أمكنه الكلام والامر والنهي والاختصاص والاعطاء فله أخذ الآخر والا فلا قال الطرسوسى ومقتضاه أن الدرس ونحوه إذا أصابه عذر من مرض أو حج بحيث لا يمكنه المباشرة لا يستحق المعلم لأنه أدار الحكم في العلوم على نفس المباشرة فإن وجدت استحق العلوم والا فلا وهذا هو الفقه اه لمخاضا قلت ولا ينافى هذا ما مر من المسامحة بأسبوع ونحوه لأن القابل مغتفر كما سوغ بالعبادة المعتادة على ما مر بيانه في محله (قوله ومنه) أى من النظم لأن ابن الشحنة نظم في هذه المسئلة خمسة أبيات فاقصر الشارح على يثنين منها (قوله مطلقا) أى سواء كان له منه بد أو لا لكن بعد كونه مسيرة سفر كما أفاده بقوله والحكم في الشرع يسفر بفتح الياء من السفر قال ناظمه والمراد به قولنا في الشرع يسفر أى من بعد مسافر أشعر بالكن اعترضه ط بقول القائموس السافر والمسافر لا فعل له (قوله قلت وهذا) أى التفصيل المذكور في الغيبة انما هو فيما إذا قال وقفت هذا على ساكني مدرستي وأطلق أقالو شرط شرطا اتبع كحضور الدرس أيا ما معلومة في كل جمعة فلا يستحق المعلم الامن بأشخصه وصالا إذا قال من غاب عن الدرس قطع معلومه فيجب اتباعه ونماه في البحر (قوله أما فيهما) أى في فرض الحج وصلة الرحم (قوله والمعلوم) بالنصب عطف على العزل (قوله لا تحجز استنابة الفقيه) لانهية وتحجز مجزوم بها وهو بصم أوله وكسر ثانيه ولا الثانية تأكيده للاولى وقوله سائر الارباب أى أصحاب الوظائف وقوله فذا من باب أى عدم جواز الاستنابة ان لم يكن عذر من باب أولى وقد تابع الناظم في هذا ما فهمه الطرسوسى من كلام الحصاص المار آنفا قال فانه لم يجعل له الاستنابة مع قيام العذر والمذكورة فانه لو جازت لقال ويجعل له من يقوم مقامه الى زوال عذره واعترضه في البحر بان الحصاص صرح بان القيم أن يوكل وكيله يقوم مقامه وله أن يجعل له من المعلوم شيئا وكذا في الاسعاف وهذا كالمهرج يجوز الاستنابة لان النائب وكيل بالاجرة وفي القنية استخاف الامام خليفة في المسجد ليوم فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة من أوقف الامامة شيئا ان كان الامام أم أكثر السنة اه وفي الخلاصة أن الامام يجوز استخلافه بلاذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفة شاغرة وتصح النيابة قال في البحر وحاصل ما في القنية أن النائب لا يستحق شيئا من الوقف لان الاستحقاق بالتقريب ولم يوجد يستحق الاصيل الكل ان عمل أكثر السنة وسكت عما يعينه الاصيل للنائب كل شهر في مقابلة عمله والظاهر أنه يستحقه لانها اجارة وقد وفي العمل بناء على قول المتأخرين المفتي به من جواز الاستجارة على الامامة والتدريس وتعليم القرآن وعلى القول بعدم جواز الاستنابة اذ لم يعمل الاصيل وعمل النائب كانت الوظيفة شاغرة ولا يجوز للنظر الصرف الى واحد منهم ما يجوز للقاضي عزله وعمل الناس بالقاهرة على الجواز وعدم اعتبارها شاغرة مع وجود النيابة ثم قال فالذي تحرر جواز الاستنابة في الوظائف اه ويؤيده ما مر في الجمعة من ترجيح جواز استنابة الخطيب قال الخبير الرملي في حاشيته ما تقدم عن الخلاصة ذكره في كتاب القضاء من الكثر والهداية وكثير من المتون والشروح والفتاوى ويجب تقييد جواز الاستنابة بوظيفة تقبل الانابة كالتدريس بخلاف التعلم وحيث تحرر الجواز فلا فرق بين أن يكون المستناب مساويا له في الفصيلة أو فوقة أو دونه كما هو ظاهر ورأيت تأخرى الشافعية من قيده بالمساوى وبما فوقة وبعضهم قال بجوازه مطلقا ولودونه وهو الظاهر والله تعالى أعلم اه وقال في الخبرية بعد نقل حاصل ما في البحر والمسئلة وضع فيها سائل ويجب العمل بما عليه الناس وخصوصا مع العذر وعلى ذلك جميع المعلم للمستنيب وليس للنائب الا الاجرة التي استأجره بها اه قلت وهذا الاختيار خلاف ما أفتى به علامة الوجوه المفتي أبو السعود من اشتراط العذر الشرعى وكون الوظيفة مما يقبل النيابة كالافتاء والتدريس وكون النائب مثل الاصيل أو خيرا منه وأن المعلم يتمامه يكون للمائب ليس للاصيل

مطلب مهم في الاستنابة في الوظائف

ومنه

وما ليس بدمنه ان لم يزد على ثلاث شهور فهو يعفى ويغفر وقد أطيعوا الا ياخذ السهم مطلقا

لما قدمه ضى والحكم في السرعة يسفر

قلت وهذا كله في سكان المدرسة وفي غير فرض الحج وصلة الرحم أما فيهما فلا يستحق العزل والمعلوم كما في شرح الوهبانية للشمس زملالى وفي المطومة الحجة

لا تجز الاستنابة الفقيه لا ولا المدرس لعذر حصلا

كذلك الحكم سائر الارباب أو لم يكن عذر فذا من باب

م مطالب فيما اذا شرط المعلوم
لمباشر الامامة لا يستحق
المستنيب

مطالب فيما اذا اجر ولم يذ كر
جهة توليته

والتولي ولو لوقف اجرا
لكنه في صككم ما ذكرنا
من أي جهة تولي الوقف
ما جوزوا ذلك حيث يلقي
ومثله الوصي اذ يختلف
حكمهما في ذاهلي ما يعرف
بحسب التقيد والنصب
ففس

كل التصرفات كي لا تلبس
فانت لكن للسيوطي رسالة
بماها الضمانية في جواز
لاستابة ونقل الاجماع
الى ذلك واجتفا (ولاية
بب القيم الى الواقف ثم
صيه) اقيامه مقامه ولو
عله على امر الوقف فقط
ان وصيا في كل شيء خلافا
لاني ولو جعل النظار لرجل
جعل آخر وصيا كما
لمرين

المب ولاية نصب القيم
، الواقف ثم لوصيه ثم
اضى

اب الاضل في زماننا
ب المتولي بالاعلام
اضى وكذا وصي اليتيم

طالب الوصي بصره توليا

من

منه شيء اه وانه البيرو وقال انه الحق لكنه نقل عن الشيخ يدور الدين الشهاوي الحنفي مثل ما في البحر وعن
شيخ مشايخه القاضي علي بن ظهير الحنفي اشترط العذوق اما اشترط العذر وله وجه ما كوت النائب
مثل الاصيل أو غير امنه فهو بعبد حيث وجدت في النائب أهلية تلك الوط فله الا أن يراد مثله في الأهلية
ويشير اليه ما في فتاوى ابن السلي حيث سئل عن الناظر اذا ضعفت قوته عن التحدث على الوقف هل له أن
يأذن لغيره فيه بقية حياته وهل له النزول عن النظر أجا ب نعم له استنباطه من فيه العدالة والكفاية ولا يصح
نزوله عن النظر المشروط له ولو عزل نفسه لم ينزل اه وأما كون المعلوم للنائب فينا فيه مامر عن البحر من
أن الاستحقاق بالتقرير ولا سيما اذا باشر الاصيل أكثر السنة فصرح مامر عن القبة أنه لا يستحق النائب شيئا
أي الا اذا شرط له الاصيل آجرة أما اذا كان المباشر هو النائب وحده وشرط الواقف المعلوم لمباشر الامامة أو
التدريس مثلام فلا يخفى في اختصاصه بالمعلوم بتمامه وكتب في تنقيح الحامدية عن المحقق الشيخ عبد الرحمن
أفندي العمادي أنه سئل فيما اذا كان لمؤذي جامع مرتبات في أوقاف شرطها واقفوها لهم في مقابلة أدعية
يباشرون الواقفين المذكورين وجعل جماعة من المؤذنين لهم نوابا عنهم في ذلك فهل يستحق النواب
المباشرون للاذان والادعية المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين الجواب نعم (قوله والمتولي
لو وقف اجرا الخ) في الاسعاف الناظر اذا آجر أو تصرف تصرفا آخر وكتب في الصك آجر وهو متول على هذا
الوقف ولم يذ كر أنه متول من أي جهة فالواتكون فاسدة اه قلت وهذا مشكل اذ لو كان متوليا في نفس
الامر من جهة الواقف أو القاضي يصح ايجاره والظاهر أن المراد فساد كتابة الصك لا ان الصكوك تبني على زيادة
الابضاح ولانه لا يمكن للعامة أن يحكم بجهة ايجاره وبقي تصرفاته مالم يصح نصبه ممن له ولاية ذلك يؤيده ما في
السابع والعشرين من جامع الفصولين لو كان الوصي أو المتولي من جهة الحاكم فادونق أن يكتب في
الصكوك والسجلات وهو الوصي من جهة حاكم له ولاية نصب الوصية والتولية لانه لو اقتصر على قوله وهو
الوصي من الحاكم ربما يكون من حاكم ليس له ولاية نصب الوصي فان القاضي لا يمكن نصب الوصي والمتولي
الا اذا كان ذكر التصرف في الاوقاف والاية نام منصوص عليه في منشوره نصا حكمه نائب القاضي فانه لا بد
أن يذ كر وأن فلانا القاضي مأذون بالاية فخر زاعن هذا الوهم اه قال في البحر ولا شك أن قول السلطان
بجماعة القاضي القضاة كالتصميم على هذه الاشياء في المنشور كما صرح به في الخلاصة في مسئلة استخلاف
القاضي اه (قوله بحسب التقليد) متعلق بقوله يخاف (قوله ففس كل التصرفات) أي على الاحارة وذلك
كالبيع والشراء وقوله كي لا تلبس أي الاحكام وهو علة لقوله ما جوزوا ط (قوله بماها الضمانية) ايها
كشف الضمانية في القاموس الضباب بالفتح ندى كالعجم أو محاب رقيق كالهان ط (قوله ولاية نصب القيم
الى الواقف) قال في البحر قد منا أن الولاية للواقف ثابتة مدة حياته وان لم يشترطها وان له عزل المتولي وأن
من ولاء لا يكون له النظر بعد موته أي موت الواقف الا بالشرط على قول أبي يوسف ثم ذكر في البحر خلافه
ما حاصله أن أهل المسجد لو اتفقوا على نصب رجل متوليا لمخالج المسجد فعند المتقدمين يصح ولكن الا فضل
كونه باذن القاضي ثم اتفق للتأخرون ان الافضل أن لا يعلموا القاضي في زماننا ما عرف من طمع
القضاة في أموال الاوقاف وكذلك اذا كان الوقف على أرباب معدومين يحصى عددهم اذ انصوا ومتوليا وهم
من أهل الصلاح اه قلت ذكروا مثل هذا في وصي اليتيم وأنه لو تصرف في ماله أحد من أهل السكة من بيع
أو شراء جاز في زماننا للضرورة وفي الحاية انه استحسن وبه يفتي وأما ولاية نصب الامام والمؤذن وسيد كرها
المصنف (قوله ثم لوصيه) فلو نصب الواقف عند موته وصيا ولم يذ كر من أمر ايراف شي يكون ولاية
الوقف الى الوصي بحر ومقتضى قوله هم وصي القاضي كوصي الميت الا في سائل أن وصي القامي هما
كذلك لعدم استمائه من الضابط المذكور أفاد الرمي ذات ووصي الوصي كالوصي كإياني (قوله كدوماني
كل شيء) هو ظاهر الرواية وهو الصحيح تنازعانية (قوله خلافا للثاني) معناه اذا قال به أنت وصي في أمر

الوقف فهو وصي في الوقف فقط وهو قول هلال أيضا وجعل في الخاتبة أبا يوسف مع أبي حنيفة فكان عنه رواية أن اسعاف وفي التارخانية أنه قول محمد أيضا وجعل مافي الخاتبة طاهر الرواية عن أبي يوسف فكان الأولى أن يقول خلافًا لمحمد وأن يحذف قوله فقط (قوله مالم يخص) بأن يقول وقفت أرضي على كذا وجعلت ولايتها فلان وجعلت فلا وصي في تركتي وجميع أموري فينتسب فينفرد كل منهما بما فوض اليه اسعاف ولعل وجهه أن تخصيص كل منهما بشي في مجلس واحد قرينة على عدم المشاركة لكن في أنفع الوسائل من النصيرة ولو أوصى لرجل في الوقف وأوصى إلى آخر في ولده كانا وصيين فيهما جميعا عند أبي حنيفة وأبي يوسف اه تأمل (قوله فلو وجد كتابا وقف الخ) أي كتابا لوقف واحد وهذا الجواب أخذ في البحر من عبارة الاسعاف المذكورة ثم قال ولا يقال إن الثاني ناسخ كما تقدم عن الحصاف في الشرائط أي من أنه لو شرط أن لا تباع ثم قال في آخره على أنه الاستبدال كان له لأن الثاني ناسخ للاول لا نقول ٢ إن التولية من الواقف خارجة عن حكم سائر الشرائط لانها فيها التغيير والتبديل كما بدله من غير شرط في عقدة الوقف على قول أبي يوسف وأما باقي الشرائط فلا بد من ذكرها في أصل الوقف اه وفيه منظر بل تعليل به يدل على خلافه فتأمل نعم ذكر في أنفع الوسائل عن الحصاف اذا وقف أرضين كل أرض على قوم وجعل ولاية كل أرض الى رجل ثم أوصى بعد ذلك الى زيد فلزيد أن يتولى مع الرجلين فان أوصى زيد الى عمرو فامروهم مثل ما كان لزيد قال في أنفع الوسائل فقد جعل وصي الوصي بمنزلة الواقف حتى جعل له أن يشاؤك من جعل الواقف البطالة اه وفي أدب الاوصياء عن التارخانية أوصى الى رجل ومكث زمانا فأوصى الى آخر فلهما وصيان في كل وصاياهما سواء تذكرا بصاها الى الاول أو نسي لان الوصي عندنا لا ينزل مالم يعزله الوصي حتى لو كان بين وصيته مدة سنة أو أكثر لا ينزل الاول عن الوصاية اه وقد قالوا ان الوقف يستتق من الوصية نعم في القنية لو نصب القاضي فيما آخر لا ينزل الاول ان كان منصوبا من الواقف فلو من جهته ويعلم وقت نصب الثاني ينزل ومفاده الفرق بين الواقف والقاضي في نصب الثاني ففي الواقف يشاؤك وفي القاضي يختص الثاني وينزل الاول ان كان يعلم وقت نصب الثاني فاغتنم هذا التحرير (قوله طالب التولية لا يولي) كمن طالب القضاء لا يملك دفع وهسل المراد أنه لا ينبغي أولا يحل استظهر في البحر الاول تأمل (قوله الا المشروط له النظر) ما قال به ان نظروا في فلان والظاهر أن مثله مالم يشروط له كور من الموقوف عليهم لم يوجد غير ذكروا واحد وأما لو انحصر الوقف في واحد لا يلزم أن يكون هو الباطر عليه بالشرط الواقف كما قدمناه عن جامع الفصولين عند قوله الموقوف عليه لا يملك الايجار ولا لدعوى (قوله بعد موت الواقف الخ) فبديه لانه لو مات قبله قال في المحتى ولاية النصب للواقف وفي السير الكبير قال محمد بالنصب للقاضي اه وفي الفتاوى الصغرى رأى للواقف لا للقاضي فان كان الواقف ميتا فوصيه أولى من القاضي فان لم يكن أوصى فالرأى للقاضي اه بحر ومفاده أنه لا يملك التصرف في الوقف مع وجود المتولى ومنه الايجار كما حرره عند قول المصنف ولو أبا أو عجز عمر الحاكم بأجنحتها الح ويؤيده قوله في البحر بعد ما نقاناه عنه فأفاد أن ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له ووصيه فبسته فاستفاد منه عدم صحة تقرير القاضي في الوظائف اذا كان الواقف شرط التقرير للمتولى وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا وقبله ببسيرا اه وأفتى في الخبرية بهذا المستفاد وقال وبه أفتى العلامة قاسم كما قدمناه عند قول المصنف وينزع لو غير مأمون (قوله ولم يوص) أي المشروط له قال في البحر اذا مات المتولى المشروط له بعد الواقف فالقاضي ينصب غيره بشرط في المحتى أن لا يكون المتولى أوصى به لا آخر عند موته فان أوصى لا ينصب القاضي اه فان وهذا اذا لم يكن الواقف شرط بعد التولى المذكور الى آخر لانه يصير مشروطا أيضا ويأتي بيانه فريبا (قوله للقاضي) فبديه في البحر بقاضي القضاء أخذ من عبارة جامع الفصولين التي قدمناها قبل ورقة ثم قال وعلى هذا يقولهم في الاستدابة بأمر القاضي المراد به القاضي القضاء وفي كل موضع ذكرنا لقاضي

مطلب نصب متوليا ثم آخر
اشتركا

مالم يخص وتعامه في
الاسعاف فلو وجد كتابا
وقف في كل اسم متول
وتاريخ الثاني متأخر اشتركا
بحر * (فرع) * طالب
التولية لا يولي الا المشروط
له النظر لانه مولى ويريد
التفويض نهر (ثم) اذا
مات المشروط له بعد موت
الواقف ولم يوص لاحد
فولاية لنصب (للقاضي)
مطلب التولية خارجة عن
حكم سائر الشرائط لانها
فيها التعبير بالشرط بخلاف
باقي الشرائط

مطلب طالب التولية لا يولي

مطلب ولاية القاضي متأخرة
عن المشروط له ووصيه

مطلب المراد قاضي القضاء في
كل موضع ذكرنا والقاضي
في أمور الاوقاف

٣ (قوله ولعل وجهه الخ)
لا حاجة اليه بل هذا مفرع
على قول محمد ولا يصح
تفريعه على قواهما أو أيضا
هذا الفرع منقول عن
الاسعاف وليس فيه العرو
الى أحدهما إلا أنه اه

مطالب نائب القاضى لا يملك
ابطال الوقف

مطالب لا يجعل الناظر من
الوقف

اذ لا ولاية لمستحق الابنولية
كلمى (ومادام احدى يصلح
للتولية من اقارب الواقف
لا يجعل المتولى من الاجانب)
لانه اشفق ومن قصده نسبة
الوقف اليهم (اراد المتولى
اقامة غيره مقامه في حياته)
وصحته ان كان التفويض
له (بالشرط عاماصح)

مطالب اذا قبل الاجنبى
النظر رجاءا فللقاضى نصبه

مطالب للناظر ان يوكل غيره

في امور الاوقاف بخلاف قواهم واذا ارفع اليه حكم قاض امضاء فانه اهم كالا يخفى اه قال في الحسبر يتوهو
صريح في ان نائب القاضى لا يملك ابطال الوقف وانما ذلك خاص بالاصل الذى ذكره السلطان في مشوره
نصب الولاء والاوصياء وفرض له امور الاوقاف وينبغي الاعتماد عليه وان بحث فيه شيخنا الشيخ محمد بن
سراج الدين الحافى لما فى اطلاق قوله للنواب في هذا الزمان من الاختلال والمصلحة لانص فيها بخصوصها فيها
اطلعنا عليه وكذا فيها اطلع عليه شيخنا المذكور وصاحب البحر وانما استخراجها تفقها اه ونقل في
حاشيته على البحر عبارة شيخنا الحافى بطوله او اقرها ومن جانتها ومما يدل على عدم اختصاص قاضى القضاة
باستبدال الوقف بل يجوز من نائبه ايضا ان نائبه قائم مقامه ولذا كان المفهوم من كلامهم انه اذا شرط في
منشوره تزويج الصغار و لصغار كان منصوبه ذلك وعبارة ابن الهمام في ترتيب الاولياء في الكاح ثم السلطان
ثم القاضى اذا شرط في عهد ذلك ثم من نصبه القاضى اه ملخصا (تنبيه) قد مناعن البحر ان المتولى يعزل
عن الواقف الا اذا جعله قيميا في حياته وبعد موته وذكر في القمية اذا مات القاضى او عزل ينفى مانص به على
حاله قياسا على نائبه في القضاء اه قال في انفع الوسائل وينبغي ان يجعل على ما اذا عزم له الولاية في حياته
وبعد وفاته لان القاضى بمنزلة الواقف اللهم الا ان يقال ان ولاية القاضى اعم وفعله حكمه ولا يبطل موته
ولا عزله وتما فيه لكه ذكر ان ولاية الوقف للقاضى وان لم بشرطها السلطان في تقابله ولم يعزه الى احد
وهو خلاف الميعول في جامع الفصولين كما علمت (قوله اذ لا ولاية مستحق) تعاليل لمناهم من حصر الولاية بمن
ذكر (قوله كلى) اى من قوله والموقوف عليه العلة لا يملك الا حارة الابنولية وقد مرناه تريبا (قوله ومادام
احد الخ) المسئلة في كافى الحاكم ونصها ولا يجعل القيم فيه من الاجانب ما وجد في ولد الواقف واهل بيته من
يصلح لذلك فان لم يجد فيهم من يصلح لذلك فجعله الى اجنبى ثم صار فيهم من يصلح له صرفه اليه اه ومفاده بتقديم
اولاد الواقف وان لم يكن الوقف عليهم بان كان على مسجد او غيره ويدل له التعديل الاستدلال في الهندية عن
التنذيب والافضل ان ينصب من اولاد الموقوف عليه واقارب ما لم يوجد احد منهم يصلح لذلك اه والظاهر
ان مراده بالموقوف عليه من كان من اولاد الواقف فلا ينافى ما قبله ثم تعبيره بالافضل يفيد انه لو نصب اجنبيا
مع وجود من يصلح من اولاد الواقف يصح فافهم ولا ينافى ذلك ما في جامع الفصولين من انه لو شرط الواقف كون
المتولى من اولاده واولادهم ليس للقاضى ان يولى غيرههم بلا اختيار ولو فعل لا يصير تريبا اه لانه فيما اذا
شرط الواقف وكلامنا عند عدم الشرط ووقع قريبا من او اخر كتاب اوقف من الخيرية ما يفيد انه وهم عدم
الصحة مطلقا كنهو المتبادر من لفظ لا يجعل فتأمل وافق ايضا بان من كان من اهل الوقف لا يشترط كونه
مستحقا بالفعل بل يكفي كونه مستحقا بعد زوال المانع وهو ظاهر ثم لا يخفى ان تقديم من ذكره مشروط بتقيام
الاهلية فيه حتى لو كان خائبا يولى اجنبى حيث لم يوجد فيهم اهل لانه اذا كان الواقف له بمنزل بالحياتية ويرى
بالاولى (تنبيه) قد مناعن البيرى عن حاوى الحسبرى عن وقف الانصارى انه اذا لم يكن من يتولى الوقف من
بيران الواقف وقرابته الابرزق وقبل واحد من غيرهم بل ارزق للقاضى ان ينظر الاصلح لاهل الوقف (قوله
ومن قصده) اى قصد الواقف وعبارة الاسعاف اولان من قصد الواقف نسبة الوقف اليه وذلك فيما ذكرنا
(قوله اراد المتولى اقامة غيره مقامه) اى بطريق الاستتلال اما بطريق التوكيل فلا ينفى بمرض الموت
وفي الفتح للناظر ان يوكل من يقوم بما كان اليه من امر الوقف ويجعل له من جعله شيئا وله ان يعزله ويستبدل
به ولا يستبدل ولو جئنا عزله وكيله ويرجع الى القاضى في النصب اه ونحمل كلام المصنف المتولى من
جهة القاضى او الواقف كفى انفع الوسائل عن التمة وقال وهو اعم من قوله في القمية لانه يولى اب يرض
فيما يرض اليه ان عزم القاضى التفريض اليه ولا اه فان طاهره ان هذا الحكم في المتولى من جهة
القاضى فقط (قوله وصحته) عطف تفسير ارادته ببيان ان المراد بالحياتية ما قال المرص وهو الصلة لا يشملهما
فانهم (قوله ان كان التفويض له بالشرط عاماصح) لم يطهرلى معنى قوله بالشرط واعلم المراد بالشرط

ولا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل له التفويض والعزل (والا) فان فوض في صحته (لا) يصح وان في مرض موته ضعف وينبغي أن يكون له العزل والتفويض الى غيره كالا يصاء أشباه قال وسئل عن ناظر معين بالشرط ثم من بعده (٤٤٩) للعاكم فهل اذا فوض الناظر لغيره

ثم مات ينتقل للعاكم
فأجبت ان فوض في صحته
فتم وان في مرض موته
لاما دام المفوض له باقيا
لقيامه بمقامه وعن واقف

٢ مطلب في الفرق بين
تفويض الناظر النظري
صحته وبين فراغه عنه

٣ مطلب شرط الواقف الناظر
لعبد الله ثم لزيد ليس
لعبد الله أن يفوض لرجل
آخر

٣ (قوله لما في الحاشية من
انه بمنزلة الوصي الخ) فيه ان
هذا قياس مع الفارق لان
كلامنا الآن في تفويض
المتولي بمعنى فراغه عن
النظر ونزوله عنه لا آخر
لا في ايصاء بالنظر حتى يصح
القياس على الوصي اه
أى لان الايصاء جعل
الغير وصيا بعبد الموت
والتفويض جعل الغير
متوليا في الحال فافترا اه

٣ (قوله ادلوس سقط قبله
انتقض الخ) لا انتقاض
لان المعنى الاقامة بمعنى
التولية والذي أفنى به
العلامة قاسم اغما هو صحة
الفراغ وعزل الفارغ ولم
يقع في كلامه النعوض
لصحة التولية ولا يلزم بين
صحة الفراغ والتولية أى

(٥٧ - (ابن عابدس) - ثالث) لا يلزم من صحته فراغه لغيره بمعنى عزله لنفسه صحة تولية المفروغ له اه ٤ (قوله لان الفراغ عزل
خاص الخ) هذا يبعد عدم صحة تولية غير المنزول له لان الفارغ لم يرض بعزل نفسه التصير الوظيفه لمن نزل له لان الفراغ عزل مشروط
بالصيرورة المذكورة مع انه تقدم للمعشئ انه يصح العزل ولا يتعين على القاضى تولية المفروغ له بل له أن يولى غيره اه

الواقف أو القاضى ذلك له وقت النصب ومعنى العموم كفى أنفع الوسائل أنه ولاء وأقامه مقام نفسه وجعل
له أن يسندوه ويوصى به الى من شاء ففي هذه الصورة يجوز التفويض منه في حال الحياة وفي حالة المرض المتصل
بالموت اه (قوله ولا يملك عزله الخ) هذا ذكره الطرسوسى بحثا وقال بخلاف الواقف فان له عزل القيم وان
لم بشرطه والقيم لا يملكه كالوكيل اذا أذن له الموكل في أن يوكل فوكل حيث لم يملك العزل وكالقاضى اذا
أذن له الساطان في الاستخلاف فاستخاف شخصا لا يملك عزله الا ان شرط له السلطان العزل وأطال في ذلك
فراجعه ان شئت (قوله والا) أى وان لم يكن التفويض له عاملا يصح وقوله فان فوض في صحته الاولى حذفه
لان الكلام في الصحة وحينئذ فتقوله وان في مرض موته مقابل لقوله في حياته وانما صح اذا فوض في مرض
موته وان لم يكن التفويض له عاملا لما في الحاشية ٣ من انه بمنزلة الوصى ولا وصى أب بوصى الى غيره اه
وسيدكر الشارح في كتاب الاقرار عن الاشياء الفعل في المرض أحط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسألة
استناد الناظر الناظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح لافي الصحة كلى التهمة وغيرها اه ووجهه
ما علمته من أنه بمنزلة الوصى ولما كان الوصى له عزل من أوصى اليه ونصب غيره اتجه قوله وينبغي أن يكون
له العزل والتفويض كالا يصاء بخلاف الاستناد في حال الصحة لانه في حال الصحة كالوكيل ولا يملك الوكيل
العزل كما مر * (تبيينه) * ٢ مر حوا الصحة الفراغ عن الناظر وغيره من الوظائف أفنى العلامة قاسم بسقوط
حق الفارغ بمجرد فراغه لكنه لم يتابع على ذلك فلا بد من تقرير القاضى كما قدمناه عند قوله ويتزع لو غير
مأمون وأنت خبير بأن هذا شامل للفراغ في حال الصحة والمرض فيساقى ما هنا من عدم صحة التفويض في
حال الصحة بالاتعميم وتوقفت في ذلك مدة وظهري الآن الجواب بأن الفراغ مع التقرير من القاضى عزل
لا تفويض ويدل عليه قوله في البحر اذا عزل نفسه عند القاضى فانه ينصب غيره ولا ينزل بعزل نفسه مالم
يبلغ القاضى ثم قال ومن عزل نفسه الفراغ عن وظيفة الناظر لرجل عند القاضى الخ فهو ذاصريح فيما قلناه
ولله الجدوبه ظاهر أن قولهم م هنا لا يصح اقامة المتولى غيره مقامه في حياته وصحته مقبدا اذا لم يكن عند
القاضى أموال وكان عند القاضى كان عزلا لنفسه وتقرير القاضى للغير نصب جدد وهو مسألة الفراغ بعينها
وبهذا يتجه عدم سقوط حق الفارغ قبل تقرير القاضى خلافا لما أفنى به العلامة قاسم ادلوس سقط قبله انتقض
٣ قولهم لا تصح اقامته في صحته بخلافه بتقرير القاضى لانه بعده يصير عزلا لنفسه عن الوظيفة ولا يرد أن
العزل يكفي فيه مجرد عدم القاضى كما مر فلا حاجة الى التقرير لان الفراغ عزل خاص ٤ مشروط فانه لم
يرض بعزل نفسه الا لتصير الوظيفة لمن نزل له عنها فاذا قرر القاضى المنزول له تحقق الشرط فتحقق العزل وبهذا
تجتمع كلماتهم فاغتنم هذا التحرير فانه فريد (قوله قال) أى صاحب الاشياء (قوله فأجبت ان فوض الخ)
أى أخذ ما مر آنفا من الفرق بين حال الصحة والمرض لكن فيه أن مقتضى كلام الواقف عدم الاذن باقامة
غيره مقامه لافي الصحة ولا في المرض حيث شرط انتقاله من بعده للعاكم وكذا نقل الجوى انه يجب انتقاه
للعاكم ولو فوض في مرضه لان في التفويض تفويض العمل بالشرط المنصوص عليه من الواقف اه
ونقل السيد أبو السعود أن هذه المسألة مما لم يطالع على نص فيها اه قلت بل هي منصوصة في أنفع الوسائل
عن أوقاف هلال ونصه اذا شرط الواقف ولاية هذه الصدقة ٣ الى عبد الله ومن بعد عبد الله الى زيد فبات
عبد الله وأوصى الى رجل أ يكون للوصى ولاية مع زيد قال لا يجوز له ولاية مع زيد اه ولا يخفى أن قوله
فات عبد الله وأوصى الى رجل يقتضى أن ذلك في المرض فما قيل انه محمول على حالة الصحة فلا ينافى ما في
الاشياء مردود بل العمل بالتبادر من المقول مالم يوجد نقل صريح بخلافه ولم يستند في الاشياء الى نقل حتى

بعدل عن هذا القول الواجب العمل به لانه مقتضى نص الوقف وهذا ما حرمه سيدي عبد القني النسابي
 راداعلى الاشياء وبذلك أفتى العلامة الحانوتي أيضا في شرط النظر للارشاد من ذريته ففرغ الارشاد
 زوج بنته ومات فقال ينتقل لمن بعده عما بشرط الوقف ونسأله في فتاواه وفي فتاوى الشيخ اسمعيل
 التفويض المخالف لشرط الوقف لا يصح فاذا شرط للارشاد ففوض الارشاد في المرض لغير الارشاد
 ونظرت خيانتها بولي القاضي الارشاد اه وقوله ونظرت خيانتها أي خيانة المفوض حيث سأل في
 تفويضه ذلك شرط الوقف وما اشتهر على الالسة من أن يختار الارشاد أرشد قد منارده عند قوله
 وينزع لو غير مأمن الخ وتعام ذلك في كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية (قوله شرط مرتبا) أي رتب له
 من ريع الوقف دراهم أو غيرها (قوله وفيها) أي في الاشياء (قوله للوقوف عزل الناطر مطلقا)
 أي سواء كان بجنحة أو لا وسواء كان شرط له العزل أو لا وهذا عند أبي يوسف لانه وكيل عنه وخالفه
 محمد كافي البحر أي لانه وكيل الفقراء عنده وأما عزل القاضي للناظر فقدمنا الكلام عليه عند قوله
 وينزع لو غير مأمن الخ (قوله به يفتي) والذي في النجيس والفتوى على قول محمد أي بعدم العزل عند
 عدم الشرط وحزم به في الصحيح القيد دورى للعلامة قاسم وكذلك المؤلف أي ابن نجيم في رسالته وهو من باب
 الاختلاف في الاختيار اه يرى أي في نفسه اختلاف الصحيح فأت وهو مبني على الاختلاف في الشرط
 التسليم الى المتولى فانه شرط عند محمد فلا يتبع للوقوف ولاية الابا بشرط وغير شرط عند أبي يوسف فتبقى ولايته
 فاختلاف الصحيح هنا معنى على اختلافه هناك ٢ (قوله ولم أر حكم عزله لمدرس وامام ولاهما) أقول وقع
 التصريح بذلك في حق الامام والمؤذن ولا ريب أن المدرس كذلك بلفرق في لسان الحكماء عن الخائفة
 اذا عرض للامام والمؤذن عذر منعه من المباشرة ستة أشهر للمتولى أن يعزله وبولي غيره وتقدم ما يدل على
 جواز عزله اذ مضى شهر يرى أقول ان هذا العزل لسبب مقتضى والكلام عند عدمه ط قلت وسيد ذكر
 الشارح عن المؤيدة التصريح بالجواز لو غير أصلح ويأتي تمام الكلام عليه وقد مناعن البحر حكم عزل
 القاضي لمدرس ونحوه وهو أنه لا يجوز الا بجنحة وعدم أهلية (قوله فنصب القاضي) عبارة الاشياء فنصب
 القاضي له قيم وقضى بقوامته وظاهره أن القضاء شرط لعدم اخراج الوقف له وذكر البيرى أن منسوب
 الوقف كذلك اذا قضى القاضي بقوامته لا تلك الوقف اخراج وعزله للاجناس (قوله ان علم الوقف أو
 القاضي صح) فهو كالوكيل اذا عزل نفسه وقدمنا تمام الكلام على عزل نفسه وراعه لا آخر وظاهره هذا
 أنه ينزل بلا عزل لكن في الاشياء في بحث ما يقبل الاسقاط قال وفي القنية الناطر المشروط له النظر اذا عزل
 نفسه لا ينزل الا أن يخرج به الوقف أو القاضي اه تأمل (قوله ثم باعها المشتري من آخر) ٣ ليس هذا
 قيدا بل ذكره ليفيد أنه لا فرق في قبول البيعة بين بقائه في يد المشتري أو تولى أو خروجه عنها الى آخره لانه
 صورة واقعة سئل عنها ابن نجيم فبين يملك عقارا فباعه من آخر وباعه المشتري من آخر ومنى على ذلك مدة
 سبعين ثم أظهر البائع مكتوباً ببيعها ببايعا فباعه من البيعة فأجاب بسمعه دعواه وتقبل بيعة واذابت
 بطل البيع اه (قوله أو قال وقف على) يشير الى أنه لا فرق بين أن يكون هو الوقف أو غيره رملى (قوله لم
 تصح) أي الدعوى للتناقض وهو الصحيح كفي الحسانية (قوله فلا يحلف المشتري) لان الخائف يترتب على
 دعوى صحبة أمادة في الهندية ط (قوله أو برزجة شرعية) أي كتاب وقف له أصل في ديوان القضاة
 الماضين كما قدمناه عند قوله وتقبل فيه الشهادة حسبة لا الدعوى الخ وفي القنية أما الكتاب الشرعي المدي
 وجد في يد الخصم هل يدفع الدعوى والفتوى على أنه يدفع ويعمل القضاة بكتاب القضاة الماضين اه
 وظاهر كلامهم أن هذا خاص بالوقف القديم (قوله قيات) أي البيعة لان الدعوى وان بطلت للتناقض بقيت
 الشهادة وهي مقبولة في الوقف من غير دعوى هدية ط (قوله ويلزم أحوال المثل فيه) أي يلزم المشتري
 لان منافع الوقف ضمنت وان كانت بشمة ملك كما مر وقد مناعن هذا هو الصحيح (قوله لاني المالك) يستثنى منه

مطلب للوقوف عزل الناطر

٣ مطلب فمن باع داراً ثم ادعى انها وقف

٤ مطلب في عزل الوقف لمدرس وامام وعزل الناطر نفسه

شرط مرتبة الرجل معين ثم من بعده للفقراء ففرغ عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للفقراء فأجبت بالانتقال وفيها للوقوف عزل الناطر مطلقاً يفتي ولم أر حكم عزله لمدرس وامام ولاهما ولو لم يجعل ناطراً فنصب القاضي لم يملك الوقف اخراجه ولو عزل الناطر نفسه ان علم الوقف أو القاضي صح والا لا باع داراً ثم باعها المشتري من آخر (ثم ادعى اني كنت وقفها أو قال وقف على لم تصح) فلا يحلف المشتري (ولو أقام بيعة) أو برزجة شرعية (قبلت) فيبطل البيع ويلزم أحوال المثل فيه لاني المالك لو استحق على المعتمد بزازية وغيرها

ليس المشتري بحسبه بالثمن منبعض الاستحقاق وهي إحدى المسائل السبع المشتملة من (٤٥١) قولهم ٢ من سعي في نقض ما تم من جهته

فسعه مردود عليه واعتمده في الفتح والبحر أنه ان ادعى وقفاً محكوماً بلزومه قبل والا لا وهو تفصيل حسن اعتمده المصنف في باب الاستحقاق لكن اعتمده الاول آخر الكتاب تبعاً للكثرة وغيره وفي العمادية لا تقبل عند الامام وهو المختار وصوبه ٣ الزيلعي قال وهو أحوط وفي دعوى المظومة المحببة وهذا في وقف هو حق الله تعالى أمالو كان على العباد لم يجوز قلت قد قدمنا قبولها مطابقاً لثبوت أصله لما له للفقراء فتدبروني فتاوى ابن نجيم ثم تسمع دعواه وبينته

مطلب من سعي في نقض ما تم من جهته فسعه مردود عليه الا في تسع مسائل

٣ مطلب باع عقاراً ثم ادعى أنه وقف

٣ (قول الشارح وصوبه الزيلعي الخ) أي لان موضوع مسئلته وقف عليه وعلى ذريته اه

٤ (قوله تسمع دعواه على البائع لو هو المتولي) الظاهر ان مرجع الضمير المشتري فان المعروف من كلامهم اشتراط التولية في المدعى لافي المدعى عليه حتى يصح رجوعه على البائع لكن قول أبي جعفر وان لم تسمع الدعوى على غير المتولي تفيد ان مرجع الضمير في عبارة البائع وعبارة الخيرية كذلك اه تأمل

ملك اليتيم فانه كالوقف وأما المدعى للاستغلال فانه مضمون أيضاً لكنه اذا سكنه بتأويله لك كسكى شريك أو مشتراً أو بتأويل عقده رهن فانه لا يضمن بخلاف عقار الوقف أو اليتيم فانه مضمون مطلقاً كما سيأتي في الغصب (قوله وليس للمشتري بحسبه بالثمن) لان الحبس بمنزلة الرهن والوقف لا يرهن ط (قوله وهي) أي مسألة المتن إحدى المسائل السبع المذكورة في قضاء الاشياء أنهم اتسع الاولى اشترى عبد او قبضه ثم ادعى أن البائع باعه قبله من فلان المائب بكذا وبرهن يقبل لانه برهن على اقرار البائع انه ملك العائيب الثانية وهب جارية واستولها الموهوب له ثم ادعى الواهب أنه كان دبرها أو استولها وبرهن يقبل ويسترد هار العقار لان التناقض فيما هو من حقوق الحرية لا يمنع صحة الدعوى جلاء على أنه فعل ونتم الثالثة باعه ثم ادعى انه كان أعتقه وفي الفتح التناقض لا يضر في الحرية وفروعها اه وظاهره قبول دعوى البائع التسدير والاستيلاء فالهبة مثال الرابعة اشترى أرضاً ثم ادعى أن بائعها كان جعلها مقبرة أو مسجداً الخامسة اشترى عبداً ثم ادعى أن البائع كان أعتقه وبرهن يقبل عند الثاني لا عندهما السادسة مسألة المتن السابعة باع الأب مالاً ولده ثم ادعى الغيب الفاضل الا اذا أقر أنه باعه بمن المثل الثامنة اذا باع الوصي ثم ادعى كذلك التاسعة المتولى على الوقف كذلك قال في القنية بعد ذكر هذه الثلاثة وكذا كل من باع ثم ادعى الفساد وشرط العمادى التوفيق بأنه لم يكن علماً به وذكر فيها اختلافاً اه مافي الاشياء الخصامع زيادة (قوله واعتمده في الفتح والبحر الخ) أي في باب الاستحقاق من كتاب البيع فانه في الفتح جزم به حيث قال هناك ٣ باع عقاراً ثم برهن أنه وقف لا يقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعتراف ولو برهن انه وقف محكوم بلزومه يقبل اه وجزم به المصنف هناك في متنه وقال في شرحه هنا ينبغي أن يعول عليه في الافتاء والقضاء اه قال ط وهذا انما يتأتى على قول الامام أما على المفتى به من أنه يتم بلفظ الوقف ونحوه فلا اه على أن الوقف يلزم عند الامام أيضاً اذا كان مضافاً الى الموت أو كان في الحياة وبعد الموت (قوله وفي العمادية لا تقبل الخ) يخالف لما في شرح المصنف حيث قال ولو أقام بيينة قبلت على المختار كما تقدم عن العمادية وبه صرح في الخلاصة والبرازية وفي خزائن الاكل تقبل البيينة وينقض البيع قال وبه نأخذ اه (قوله وصوبه الزيلعي) حيث قال وان أقام البيينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط (قوله قلت قد قدمنا) أي عن المصنف عند قوله وتقبل فيه الشهادة بدون الدعوى (قوله مطلقاً) أي سواء كان على معين ابتداء أو على الفقراء وهو المراد من قوله هو حق الله تعالى وقد مناعنا الكلام عليه (قوله تسمع دعواه وبينته) يعني الدعوى المقرونة بالبيينة أما الدعوى المجردة عن البيينة فلا تسمع حتى لا يخالف المشتري كما مر وقد صرح في الخاتمة بعدم سماعها في الصحيح والحاصل أن المعتقد سماع البيينة دون الدعوى المجردة وهو ما ذكره المصنف في المتن هنا وقد مناعنا شرحه ترجحه وفي الخبرية أحاب لا تسمع دعواه ولكن اذا أقام البيينة احتملوا فيه والاصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلاوه بأن الوقف حق الله تعالى فتسمع فيه البيينة بدون الدعوى وفرق بعضهم بين المسجل فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمنا أنه الاصح واذا ثبت انه وقف وجبت الاجرة له في تلك المدة اه وقال الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب تقبل على الاصح خلافاً لما صوبه الزيلعي اه قلت ويظهر لي أن التحقيق هو التفصيل والتوفيق وذلك أن البائع اذا ادعى فان كان هو الموقوف عليه تقبل بينته على اثبات أصل الوقف ولا يعطى شيئاً من العلة لعدم صحة دعواه وقد مر عند قوله وتقبل فيه الشهادة بدون الدعوى تحقيق ما ذكره المصنف في شرحه من أن ثبوت أصل الوقف لا يحتاج للدعوى وأن المستحق لا يدفع له شيء بلا دعوى وحيثذا كان البائع هو المستحق لا تسمع دعواه لتناقضه بخلاف ما اذا كان المدعى غيره من المستحقين لعدم التناقض منهم وأما اذا كان الوقف على الفقراء أو على المسجد فتقبل البيينة ويثبت الوقف بلا فرق بين كون المدعى هو البائع أو غيره والله سبحانه أعلم (تنبيه) بقى ما لو اشترى داراً ثم ادعى المشتري أنه وقف ٤ تسمع دعواه على البائع لو هو المتولي والانصب

الدعوى على غير المتولي تفيد ان مرجع الضمير في عبارة البائع وعبارة الخيرية كذلك اه تأمل

ما نرب تصرف أو فاقه إلى مجازته فكذلك الارصاد فهو استدلال على قوله تلزم ادارتها أي الارض المرصدة كما كانت أي بان يصرف خراجها في تسهيل الماء كما قررناه والمقصود الحاق الارصاد بالوقف لانه نظيره ولا يضر كون النقل فيما ذكره من وقف إلى وقف وفي الحادثة من وقف إلى ملك فانهم (قوله في الثاني) متعاقب يدخل أي في الوقف الثاني الموقوف على الذرية والعقب ثم على العتقاء ٢ والمراد هل يشارك عتيقه فلان بقية العتقاء فيما آل اليهم لكونه منهم أولا يدخل لكون الواقف خصه بوقف على حدة (قوله مذكور في الذخيرة) عبارتها لو جعل نصف غلة أرضه لفقراء قرابته والنصف الآخر للمساكين فاحتاج فقراء قرابته هل يعطون من نصف المساكين قال هـ لال لا وهو قول ابراهيم بن خالد السني وقال ابراهيم بن يوسف وعلى ابن أحمد الفارسي وأبو جعفر الهندواني يعطون اه نهر (قوله لكن في الخاتبة الخ) استدراك على قوله اختلاف الافتاء فان المراد به افتاء بعض علماء الروم يعني حيث وجد نص صريح الخاتبة بالأصح فلا وجه للاختلاف بل يلزم متابعة الأصح بعد عبارة الخاتبة وقال في النهر هذا ملخص رسالة كبرى لولا ما فاضى القضية على جلبي وضعها حين نقض حكم ولا نأخذ شاه بأدريه وكل منهم ارد على صاحبه وقد علمت ما هو المعتمد فاعنده والله سبحانه الموفق اه قات وقد رأيت في الخاتبة صريح الواقعة وهو ٣ وقف ضبعة نصفها على امرأته ونصفها على ولده زيد على انه ان ماتت المرأة نصيبها الاولاد ثم ماتت المرأة فالنصف لابنه زيد ونصيب المرأة لساير الاولاد ولز يد لانه جعل نصيبها بعد موت الاولاد وزيد منهم أيضا اه ملخصا ولم يحل فيه خلافا وأما مسألة الوصية المذكورة هـ فقد ذكر في الولوالجية فيها تفصيلا فقال ان أوصى للكل دفعة واحدة لا يأخذ وان أوصى له ثم أوصى بوصايا أخر ثم أوصى في آخره للفقراء بكذا فله الأخذ لانه في الاول لما قال بمرة واحدة ميز بينه وبين الفقراء فلا يصح الجمع اه وأفتى الحنفية في الوقف بمثل قياسه عليه فبين وقف ثلثي كذا على طائفة والثلث على الفقراء فراجع له لكن ما نقلناه عن الخاتبة يخالفه فان ظاهره أنه وقف الكل دفعة واحدة وهو ظاهر ما نقله الشارح عنها أيضا فالظاهر عدم التفصيل في الوقف والوصية والله سبحانه أعلم (قوله لم يأكل) أي بل يبيعها المتولى ويصرفها في مصالح الوقف بحر (قوله ان غرس للسبل) وهو الوقف على العامة بحر (قوله والا) أي وان لم يغرسها للسبل بان غرسها للمسجد أو لم يعلم غرضه بحر عن الحاي ووهذا محل الاستدلال على قوله الظاهر أنه اذا لم يعلم شرط الوقف لم يأكل وهو ظاهر قافهم وأصله لصاحب البحر حيث قال ومقتضاه أي مقتضى ما في الحاي أنه في البيت الموقوف اذا لم يعرف الشرط أن يأخذها المتولى لبيعها ويصرفها في مصالح الوقف ولا يجوز للمستأجر الا كل منها اه وضمير يبيعها للتمار لا للشجار كما في البحر من الظهير به شجرة ووقف في دار وقف خربت ليس للمتولى أن يبيع الشجرة ويعمر الدار ولا يكرى الدار ويستعين بالكراء على عمارة الدار لا بالشجرة اه فهذا مع خراب الدار فكيف يجوز بيعها مع عمارة ثم الظاهر أنه في مسئلتنا يدفع الشجرة على وجه المساقاة للمستأجر قال في الاسعاف ولو كان في أرض الوقف بحر فدفعه معاملة بالنصف مثلاً جاز اه ثم ظاهر كلام البحر أن هذه الانجار في الدار لا تمنع صحة استجارها لانها لا تعد شغلة لانها لا تخل بالمقصود وهو السكنى بخلاف الانجار في الارض لان ظلمها يمنع الانتفاع بالزراعة ولهذا شرطوا أن يتقدم عقد المساقاة على الاستجار وستأتي مسألة غرس المستأجر والمتولى (قوله قولهم شرط الواقف كنص الشارع) في الخيرية قد صرحوا بان الاعتبار في شروط المساء والواقع لما كتب في مكتوب الوقف فلو أقيمت بيعة لما لم يوجد في كتاب الوقف عمل بها بل لا ريب لان المكتوب بخط مجرد ولا عبرة به بخروجه عن الحجج الشرعية اه ط (قوله أي في المفهوم والدلالة الخ) كذا عبر في الاشياء والذي في البحر عن العلامة قاسم في الفهم والدلالة وهو المناسب لان المفهوم عندنا غير معتبر في النصوص والمراد به مفهوم المخالفة المسمى دليل الخطاب وهو أقسام المفهوم الصلوة والشرط والغاية والعدد واللقب أي الاسم الجامد كقوله لا والمراد بعدم اعتباره في النصوص أن مثل قولك أعط الرجل العالم أو أعط زيدا ان سألنا

رأيت في الهندية عن المحيط ما يفيد ذلك حيث قال بعد نقل عبارة الذخيرة لما يجب ان يكون جواب هلال فيما اذا كان عقد واحد اه

٣ مطالب وقف بيتا على عتيقه
فلان والباقي على عتقائه
هل يدخل فلان منهم

مطلب وقف النصف على
ابنه زيد والنصف على
امراته ثم على اولاده يدخل
زيد فيهم

مطلب استأجر دارا فيها
أشجار

مطلب في قولهم شرط
الوقف كنص الشارع

مطلب بيان مفهوم المحالطة

(قوله فالظاهر عدم
التفصيل) فيه ان هذا
الظاهر مخالف لقاعدة حل
المطلق على المقيّد عند
اتحاد الحادثة وقد اتحدت
فيجب حل ما في الخاتبة على
ما اذا كان عقد واحد وقد

أو أعطاه إلى أن يرضى أو أعطاه عشرة أو أعطاه ثوبا لا يدل على نفي الحكم عن الخالف للمنطوق بمعنى أنه لا يكون منهيًا عن إعطاء الرجل الجاهل بل هو مسكوت عنه وبقا على العدم الأصلي حتى يأتي دليل يدل على لا مرياعطائه أو النهي عنه وكذا في البواقي ونظام الكلام على ذلك في كتب الأصول نعم المفهوم معتبر عندنا في الروايات في الكتب ومنه قوله في أنفع الوسائل مفهوم التصنيف حجة اه أي لأن الفقهاء يقصدون بذكر الحكم في المنطوق نفيه عن المفهوم غالبًا كقولهم يجب الجمعة على كل ذكر بالغ عاقل مقيم فانهم يريدون بهذه الصفات نفي الوجوب عن مخالفتها ويستدل به الفقيه على نفي الوجوب على المرأة والعبد والصبي الخ وقد يقال إن مراده بقوله في المفهوم أنه لا يعتبر مفهومه كما لا يعتبر في نصوص الشارع وفي البيروني نحن لا نقول بالمفهوم في الوقف كالمفهوم مقرر ونص عليه الإمام الحافظ وأنتى به العلامة قاسم اه وبه صرح في الحبرية أيضا أي فإذا قال وقف على أولادى الد كور يصرف إلى الذكور منهم بحكم المنطوق وأما الإناث فلا يعطى لهن لعدم ما يدل على الإعطاء إلا إذا دل في كلامه دليل على إعطائهن فيكون مثبتهن لإعطائهن ابتداء لا بحكم المعارضة لكن نقل البيروني في محل آخر عن المصنف وخزانة الروايات والسراجية أن تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي ما عداه في متفاهم الناس وفي المعقولات وفي الروايات قلت وكذا قال ابن أمير حاج في شرح التحرير عن حاشية الهداية للبخاري عن شمس الأئمة السكردري أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه في خطابات الشارع أما في متفاهم الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقليات يدل اه قال في شرح التحرير وتداوله المتأخرون وعابه ما في خزانة الأكل والخاتبة لوفيل مالك على أكثر من مائة درهم كان أقرارا بالمائة اه فاعلم أن المتأخرين على اعتبار المفهوم في غير النصوص الشرعية ونظام تحقيق ذلك في شرحنا على منظوم متنا في رسم المفتي وحدث كان المفهوم معتبرا في متفاهم الناس وعرفهم وجب اعتباره في كلام الواقف أيضا لأنه يتكلم على عرفه وعن هذا قال العلامة قاسم ونص أبو عبد الله الدمشقي في كتاب الوقف عن شيخه شيخ الإسلام قول الفقهاء نصوصه كص الشارع يعنى في الفهم والدلالة لا في وجوب العمل مع أن التحق أن الغناء ولفظ الموصى والخالف والمأذون وكل عاقد يحمل على عادته في خطابه واعتقاده حتى يتكلم به أو افقت لغة العرب ولغة الشرع أم لا اه قال العلامة قاسم قلت وإذا كان المعنى ما ذكرنا كان من عبارة الواقف من قبيل المفسر لا يحتمل تخصيصا ولا تأويلًا يعمل به وما كان من قبيل الظاهر كذلك وما احتمل ووجه قرينة حمل عليه ما وما كان مشتركا لا يعمل به لا لا وهو له عندنا ولم يقع فيه نظر الجنته دليل برح أحد مدلوليه وكذلك ما كان من قبيل الحمل إدامات الواقف وإن كان حيا يرجع إلى بيانه هذا معنى ما أفاده اه (قوله وجوب العمل به) هذا خلاف لما قاماه آتفا مع أنه في الجبروت اه أيضا وقال عقبه فعلى هذا إذا ترك صاحب الوظيفة مباشرة ما في بعض الاوقات المشروط عليه في العمل لا يأثم عند الله تعالى غاية أنه لا يستحق المع لوم اه نعم في الاشياء جزم بما ذكره الشارح وقترافى النهر وعزاه في قضاء البحر إلى شرح النجم قلت ويظهر لي عدم التنافي وذلك أن عدم وجوب العمل به من حيث ذاته بدليل أنه لو ترك الوظيفة أصلا وباشرها غيره لم يأثم وهذا لا شبهة فيه وجوب العمل به باعتباره محل تناول المعلوم معنى أنه لو لم يعمل به وتناول المعلوم أثم لتناوله بغير حق (قوله الكل من النهر) مبدا وخبر أى كل هذه الفروع مأخوذة من النهر (قوله الجامكية) هى ما يرتب في الاوقاف لاسيما الوصائف كما يفيد كلام البحر عن ابن المائع وفي النسخ الجامكية كالمعطاء وهو ما يثبت في الدوايا باسم المداولة أو غيرهم الآن اعطاء سنوى والجامكية شهرية (قوله أى في زمن الماسنة راج) هى أب اعتبار شهورها بالاجرة من حيث حل تناولها للاغنياء أدلوكا صدقة تحضن لم تحل ان يتناولها ومن حيث ان المدرس لو مات أو عرل في أثناء السنة قبل محيها وظهورها من الأرض يعطى بقدر ما سرب به يربا عنه كالا جبر إدامات في أثناء المدة ولو كانت مدة محضه لم يعط شيئا لأن اللة لا تأت قبل ان تسقط بالموت

مطلب مفهوم التصنيف حجة

مطلب لا يعتبر المفهوم في الوقف

مطلب المفهوم معتبر في عرف الناس والمعاملات والعقليات

وجوب العمل به فيجب عليه خدمة وظيفته أو تركها لمن يعمل والأثم لاسيما فيما يلزم بتركها تعطيل الكل من النهر وفي الاشياء الجامكية في الاوقاف لها شبهة الاجرة أى في زمن المباشرة والحل للاغنياء وشبه الصلة

مطلب الجامكية في الاوقاف

قبوله بخلاف القاضي اذا مات في أثناء المدة فانه يسقط رقبه لانه ليس فيه شبه الاجرة لعدم جواز أخذ الاجرة على القضاء أما على التدريس وهو التلميم فأجازه المتأخرون وبخلاف الوقف على الاولاد والذرية فان من مات منهم قبل ظهور العلة سقط أيضا لانه صلة محضة كحرره الطرسوسي وتقدم تمامه عند قول المصنف مات المؤذن والامام ولم يستوفيا وظيفتهما الخ (قوله لا تسترد المصلحة) أي لو قبض بامكية السنة بتمامها ومات في أثناء السنة لا تسترد حصة ما بقى لان الصلة تلك بالقبض ويحل له لو قبض كما قدمه الشارح ولو كانت آجرة محضة استرد منه ما بقى (قوله فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء) لانه لا بد أن يكون صدقة من ابتدائه لان قوله صدقة وقوفة أبدا ونحوه شرط لصحته كما مر تحريره وأشرنا اليه أول الباب وبيننا أن اشتراط صرف الغلة للمعين يكون بمنزلة الاستثناء من صرفه الى الفقراء فيكون ذلك المعين قائما مقامهم فصار في معنى الصدقة عليه لقيامه مقامهم هذا غاية ما وصل اليه فهمي في هذا الحل فليتأمل (قوله وتماه فيها) قدمنا حاصله (قوله يكره اعطاء نصاب الفقير الخ) لانه صدقة فاشبه الزكاة أشباهه (قوله الا اذا وقف على فقراء قرابته) أي ولا يكره لانه كالوصية أشباهه ولانه وقف على معينين لاحق لغيرهم فيه فيأخذونه قل أو كثر (قوله لبعض العلماء الفقراء) متعلق بالمرتبة فان كان ذلك المرتب بشرط الواقف فلا شبهة في جواز مارتبه وان كثروا وان كل من جهة غيره كالموتوى ولا يجوز النصاب هذا ما طهر لي وفي حاشية الجوى المرتب اعطاء مني لاني بمقابلة خدمة بل لصالح المعطى أو علمه أو فقره ويسمى في عرف الروم الزوائد اهـ (قوله ليس للقاضي أن يقرر وظيفة في الوقف الخ) يعنى وظيفة حادثه لم يشترطها الواقف أما لو قرر في وظيفة مشروطة بجواز الاندثار الواقف التقرير للموتوى كما قدمناه عن الخيرية وقال الخبير الرملي في حاشية البحر وهـ ذاء أي عدم التقرير بغير شرط اذا لم يقل وقفت على مصالحه فلو قال يفعل القاضي كل ما هو من مصالحه اهـ وهذا أيضا في غير أوقاف الملوك والامراء أما هي أوقاف صورية لا تراعى شروطها كما أفق به المولى أبو السعود ويأتى قريبا في الشرح عن المبسوط (قوله لا المظر على الوقف) اعلم أن عدم جواز الاحداث مقيد بعدم الضرورة كما في فتاوى الشيخ قاسم أما ما دعت اليه الضرورة واقضت المصلحة كخدمة الرعية الشريعة وقراءة العشر والجباية وشهادة الديوان فيرفع الى القاضي ويثبت عنده الحاجة فيقرر من يصلح لذلك ويقدر له أجر مثله أو يأذن للمظر في ذلك قال الشيخ قاسم والنص في مثل هذا في الولوالجية أو السعود على الاشياء وعليه فالانحصار على المظر فيه نظر كما أفاده ط قلت لكن في الذخيرة وغيره بالنسب للقاضي أن يقرر فتراسا في المسجد بلا شرط الواقف قال في البحر ان في تقريره مصلحة لكن يمكن أن يستأجر الموتى فرائش والممنوع تقريره في وظيفة تكون بحاله ولذا صرح في الحاشية بأن للمتولى أن يستأجر حامدا للمسجد بأجرة المثل واستغفر منه عدم صحة تقرير القاضي لا شرط في شهادة ومباشرة وطلب بالاولى اهـ (قوله أجر مثله) وعبر بعضهم بالعشر والصواب أن المراد من العشر أجر المثل حتى لو زاد على أجر مثله رد الرائد كما هو مقرر معلوم ويؤيد أنه صاحب الولوالجية بعد أن قال جعل القاضي للقيم عشر غلة الوقف فهو أجر مثله ثم رأيت في احاطة السائل ومعنى قول القاضي للقيم عشر غلة الوقف أي التي هي أجر مثله لا ما توهمه أرباب الاغراض الفاسدة الخ يرى على الاشياء من القضاء قلت وهذا فيمن لم يشترط له الواقف شيئا وأما الماطر بشرط الواقف فله ما عينه له الواقف ولو أكثر من أجر المثل كما في البحر ولو عيى له أقل فلا قاصي أن يكمل له أجر المثل بطالبه كما بحثه في أرفع الوسائل ويأتى قريبا ما يؤيد وهذا مقيد لقوله الآتى ليس للمتولى أحد زيادة على ما قدر له الواقف أصلا (قوله تجوز الزيادة من القاضي الخ) أي اذا اتحد الواقف والجهة كما مر في المتن وفي البحر عن القضية قبيل فصل أحكام المسجد يجوز صرف شيء من وجوه مصالح المسجد للامام اذا كان يتعطل لولم يصرف اليه يجوز صرف الفاضل عن المصالح للامام الفقير باذن القاضي ولو زاد القاضي في مرسومه من مصالح المسجد والامام مستعين وغيره يؤم بالرسوم المعهود تطيب له الزيادة لو عالمات قيا ولو نصب امام آخر له أخذ الزيادة

مطلب فيما ومان المدرس
أو عزل قبل مجيئ العلة

فلومات أو عزل لا تسترد
المصلحة وشبه الصدقة لتصحج
أصل الوقف فانه لا يصح
على الاغنياء ابتداء وتماه
فيها * يكره اعطاء نصاب
لفقير من وقف الفقراء
الا اذا وقف على فقراء قرابته
اختيار ومنه يعلم حكم المرتب
الكثير من وقف الفقراء
لبعض العلماء الفقراء
فلحظ ط * ليس للقاضي
أن يقرر وظيفة في الوقف
بغير شرط الواقف ولا يحل
للمقرر الاخذ بالنظر على
الوقف بأجر مثله قضية *
تجوز الزيادة من القاضي
على معلوم الامام اذا كان
لا يكفيه وكان عالمات قيا

مطلب ليس للقاضي ان
يقرر وظيفة في الوقف الا
النظر

مطلب المراد من العشر
للمتولى أجر المثل

مطلب في زيادة القاضي
في معلوم الامام

ان كانت لقله وجود الامام لاول كانت لقله في الاول كفضيلة أو زيادة حاجة اه فعلم أنه يجوز الزيادة اذا كان ينعمل المسجد يدونها أو كان فقيرا أو عالما تقيا فالمناسب العطف بأوفى قوله وكان عالما تقيا وأما ما في قضاء البحر لو قضى بالزيادة لا ينفذ فهو محمول على ما اذا فقدت منه الشروط المذكورة كما أجاب به بعضهم ومقتضى التقييد بالقاضي أن المتولي ليس له أن يزيد للامام (قوله ثم قال) أي في الاشياء (قوله يلحق بالامام) الظاهر أنه يلحق به كل من في قطعه ضررا اذا كان المعين لا يكتفيه كالناظر والمؤذن ومدرس المدرسة والباب ونحوهم اذ لم يعمهوا ولا يدون الزيادة أو يدهم في البرازية اذا كان الامام والمؤذن لا يستقر لقله الرسوم للعاكم الدين أن يصرف اليه من فاضل وقف المصالح والعمارة باستصواب أهل الصلاح من أهل الجهة لو اتحد الواقف لأن غرضه احياء وقفه لا لو اختلف أو اختلفت الجهة بأن بني مدرسة ومسجد أو عين لكل وقف وفضل من غلة أحدهما لا يبدل شرطه (قوله ونقل) ٣ أي صاحب المحبة عن المبسوط أي مبسوط خواهر زاده والذي في الاشياء بعد ما نقل عن ينبوع السبوطي ما يفيد أن الوظائف المتعلقة بأوقاف الامراء والساطين ان كان لها أصل من بيت المال أو ترجع اليه يجوز لمن كان بصفة الاستحقاق من عالم بعلم شرعي وطالب علم كذلك أن يأكل مما وقفوه غير مقيد بمشروطه ما نصه وقد اختلف بذلك كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا تناول معالم الوظائف بغیر مباشرة وبمخالفة الشروط والحال أن ما نقله السبوطي عن فقهاءهم انما هو فيما بقي لبيت المال ولم يثبت له ناقل أما الاراضي التي باعها السلطان وحكم ببيعها ثم وقفها المشتري فإنه لا بد من مراعاة شرائطه ولا فرق بين أوقاف الامراء والساطين فإن السلطان الشراء من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي أجاب عنها المحقق ابن الهمام في فتح القدير فإنه سئل عن الاشراف برسبای انه اشترى من وكيل بيت المال أرضا وقفها فأجاب بما ذكرناه وأما اذا وقف السلطان من بيت المال أرضا للمصلحة العامة فذكر في الخانية جواز ولا يرعى ما شرطه دائما اه في نذير ينبغي التفصيل فيما نقله في المحبة فان كان السلطان اشترى الاراضي والمزارع من وكيل بيت المال يجب مراعاة شرائطه وان وقفها من بيت المال لا تجب مراعاتها اه ط قلت ويفهم من قول الاشياء انما هو فيما بقي من بيت المال ولم يثبت له ناقل الخ أنه انما يرعى شروطه اذا ثبت الناقل وهو كون الواقف مالكا بإشراء أو اقطاع رغبة بان كانت موانع الاملاك لاحد فيها فأقطعها السلطان لمن له حق في بيت المال أما بدون ثبوت الناقل فلا يلزم ابعاده علم أنهم امن بيت المال فالأصل بقدرها على ما كانت فيكون وقفها ارضا أو ما يفرزه الامام من بيت المال ويعينه المستحقين من العلماء ونحوهم عونا لهم على وصولهم الى بعض حجة هم من بيت المال في زمننا لقله شرطه لان المقصود وصول المستحق الى حقه وعن هذا قال المولى أبو السعد ومفتي دار السلطنة أن أوقاف المملوك والامراء لا يرعى شرطها لانها من بيت المال ٣ أو ترجع اليه اه ذات والمراد من عدم مراعاة شرطها أن للامام أو نائبه أن يزيد فيها وينقص ونحو ذلك راجع المراد أنه يصرفها عن الجهة المعنية بان يقطع وظائف العلماء ويصرفها الى غيرهم فان بعض المملوك أراد ذلك ومنعهم علماء عصرهم وقد أوقفنا ذلك كله في باب العشر والخراج وقد مناشأ به من قبيل الفصل عند قوله وأما وقف الاقطاعات ولا يقاس على ذلك أوقاف غير المملوك والامراء بل تجب مراعاة شروطهم لان أوقافهم كانت أملا كالهم (قوله يصح تعليق التقرير في الوظائف) هذا ذكره في أنفع الوسائل تفهها أخذ من جواز تعليق القضاء والامارة بجامع الولاية ولومات المعلق بطل التقرير وهو تفقه حسن أشباه قلت ودليله من السنة ما في صحيح البخاري من أنه صلى الله عليه وسلم أمر في غزوة موتة زيد بن حارثة وقال صلى الله عليه وسلم ان قتل زيد بن جعفر من أبي طالب فقتل جعفر فعبد الله بن زيد واحدة الحديث ثم رأيت الامام السرخسي في شرح السيرة الكبرية ذكر الحديث دليلا على ذلك وقال فيه أيضا ما حصل لوجاء مع المدد أمير وعزل الأمير الاول بطل تنفيله فيما يستعمل لزوالة ولاية بالاعزل لا لومات أميرهم فأمر وعلمهم غيره لان الثاني قام مقامه الا اذا أبعاله الثاني أو كان انما لقله قال لهم ان مات

٣ طلب للسلطان مخالفة الشرط اذا كان الوقف من بيت المال

ثم قال بعدورتين والخطيب يلحق بالامام بل هو امام الجماعة قامت واعتمده في المنظومة المحمية ونقل عن المبسوط ان السلطان يجوز له مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات الوقف قري ومزارع فيعمل بأمره وان غير شرط الواقف لان أصلها لبيت المال * يصح تعليق التقرير في الوظائف فساو قال القاضي ان مات فلان

مطالب يصح تعليق التقرير في الوظائف

٣ (قوله أو ترجع اليه) صورته اشترى الامام مملوك لبيت المال ودفع ثمنه منه ثم أعتقه ثم اشترى هذا العتيق أشياء ووقفها فهذا الوقف لا تراعى شروطه لرجوعه لبيت المال لعدم صحة اعتناق الامام فان تصرفه في بيت المال مشروط بالمصلحة اه

(قوله موتة بضم الميم وتسجيل الواو وفتح المثناة الفوقية اسم لارض بجهة الشام اه

أميركم فأمركم فلان فإنه يهمل تنفيذه الأول لأن الثاني نائب الخليفة بتقليد من جهة فكا أنه قلدها بدار
 فيقطع رأي الأول برأي فوقه اهـ ملخصا وحاصله بطلان تنفيذه الأمير بعزله وكذا بمرته إذا نصب غيره من
 جهة الخليفة لا من جهة العسكر إلا إذا أبطله الثاني ولا يخفى أن التنفيذ بقوله من قتل قتيلا فله سلبه فيه تعليق
 استحقاق النفل بالقتل ففيه دليل على قوله فلو مات المعلق بطل التقرير ويدل أيضا على بطلانه بالعزل بقى
 هل له الرجوع قبل الموت أو الشغور فالذي حرره في أنفع الوسائل أنه لا يصح عزله لأن المعلق بالشرط عدم
 قبل وجود الشرط والتعليق ليس بسبب الحال عندنا وفرق بين هذه المسئلة وبين مالو وكاه وكالة مرسله ثم
 قال له كلما عزلت فأنت وكيل في ذلك وكالة مستقبلة ثم قال عزلتك في تلك الوكالة كلها فروى عن محمد أنه
 ينعزل عن المعلقة وعن أبي يوسف لا ينعزل ووجه الفرق أن التعليق عند محمد حصل في ضمن الوكالة المنجزة
 فصار المجموع سببا وقد ثبت ضمننا لا يثبت قصد فلا يمكن أن يقول هنا بصفة العزل لأنه قصدي فيبقى جواب
 محمد وجواب أبي يوسف هنا واحد في أنه لا يصح العزل هذا خلاصة ما طال به قلت لكن علمت أن للامير الثاني
 ابطال التنفيذ والظاهر أن الأول كذلك فكذا يقال هنا لو رجع عن التعليق يصح لأنه قبل موت فلان ليس
 عزلا بلاجحة لأنه لا يتقرر في الوظيفة إلا بعد موت فلان وقبله لم يثبت له استحقاق فيها إذ لو ثبت لم يبطل التقرير
 بموت المعلق فافهم (قوله أو شغرت) بفتح السين والغين المجتمعتين أي خلت عن العمل والبلد الشاغر الخالية
 عن الناصر والسلطان ط (قوله ليس للقاضي عزل الناظر) قيد بالقاضي لأن الواقف له عزله ولو بلاجحة
 به يفتى كما قدمناه عند قوله ويتزع لو غير مأمون وقد مناهناك عن الاشياء أنه لا يجوز للقاضي عزل الناظر
 المشروط له النظر بالأمانة ولو عزله لا يصحير الثاني متوليا ويصح عزله لو منسوب للقاضي وأنه في جامع
 الفصولين قال لا عليك القاضي عزله مطلقا إلا لموجب وتقدم تمامه وأنه في البحر أخذ منه عدم العزل لصاحب
 وظيفة الاستجبة أو عدم أهلية وقد مناهناك أيضا بعض موجبات العزل وأحكام الفراغ والتقرير في
 الوظائف (قوله حتى يثبتوا عليه خيانة) نعم له أن يدخل معه غيره بمجرد الشكاية والطعن كما حوره في
 أنفع الوسائل أخذ من قول الخصاص أن طعن عليه في الأمانة لا ينبغي إخراج الاستجبة ظاهرة وأما إذا
 أدخل معه رجلا أو جرحه باق وان رأى الحاكم أن يجعل لذلك الرجل منه شيئا فلا بأس وإن كان المال قليلا فلا
 بأس أن يجعل للرجل رزقا من غلة الوقف ويقتصد فيه اهـ ملخصا وسيأتي حكم تصرفه عند قوله ولو ضم
 القاضي للقيم ثقة الخ (قوله وكذا الوصي) أي وصي الميت ليس للقاضي عزله بمجرد الشكاية بخلاف الوصي
 من جهة القاضي كما سيأتي في باب آخر الكتاب (قوله إذا أجازنا) أي وامتنع عن مطالبة بزازية (قوله
 ولو فرط في خشب الوقف الخ) وعلى هذا إذا قصر المتولي في عين ضمنها إلا فيما كان في الذمة كافي البحر فلو
 ترك بساط المسجد بالنقص حتى أكلته الأرضة ضمن إن كان له أجرة وكذا خازن المكتب الموقوفة كافي
 السير في ط عن الجوى والبيري (قوله لا تجوز الاستدانة على الوقف) أي إن لم تكن تكسب بأمر الواقف
 وهذا بخلاف الوصي فإنه أن يشتري لليتيم شيئا بنسيئة بلا ضرورة لأن الدين لا يثبت ابتداء إلا في الذمة
 واليتيم له ذمة صحيحة وهو معلوم فتصوره مطالبته أما الوقف فلا ذمة له والفقراء وإن كانت لهم ذمة لكن
 لكثرتهم لا تتصور مطالبتهم فلا يثبت الأهل القيم وما وجب عليه لا يملك قضاءه من غلة الفقراء ذكره هلال
 وهذا هو القياس لكنه ترك عند الضرورة كما ذكره أبو الليث ٣ وهو المختار أنه إذا لم يكن من الاستدانة بد
 تجوز بأمر القاضي إن لم يكن بعيدا عنه لأن ولايته أعم في مصالح المسلمين وقبل تجوز مطالبة العمارة والمعتمد في
 المذهب الأول أماله منه بد كالتصرف على المستحقين فلا كافي القنية إلا الامام والخطيب والمؤذن فيما يظهر
 لقوله في جامع الفصولين ضرورة مصالح المسجد اهـ والاحصر والزيت بناء على القول بأنهم مأمون المصالح
 وهو الراجح هذا خلاصة ما أطال به في البحر (قوله الأول اذن القاضي) فلو ادعى الاذن فالظاهر أنه لا يقبل إلا
 بينة وإن كان المتولي مقبول القول لما أنه يريد الرجوع في الغلة وهو وانما يقبل قوله فيما في يده وعلى هذا فإذا

مطلب ليس للقاضي عزل
الناظر

مطلب للقاضي ان يدخل مع
الناظر غيره بمجرد الشكاية

أو شغرت وظيفته كذا فقد
 قررتك فيها صح * ليس
 للقاضي عزل الناظر بمجرد
 شكايه المستحقين حتى
 يثبتوا عليه خيانة وكذا
 الوصي الناظر إذا أجازنا
 فهرب ومال الوقف عليه لم
 يضمن ولو فرط في خشب
 الوقف حتى ضاع ضمن *
 لا تجوز الاستدانة على
 الوقف إلا إذا احتج بها
 لمصلحة الوقف كنعيم وشراء
 بذرفيجوز بشرطين الأول
 اذن القاضي فلو يبعد منه
 يستدين بنفسه

مطلب في الاستدانة على
الوقف

(قوله كما ذكره أبو الليث الخ)
 الذي ذكره أبو الليث هو
 أنه إذا لم يكن من الاستدانة
 بد تجوز بأمر القاضي
 فعلى حق التركيب هكذا
 والمختار كما ذكره أبو الليث
 أنه إذا أجازنا بعبارة البحر قال
 الصدور الشهيد والمختار
 ما ذكره أبو الليث إذا لم يكن
 الخ اهـ

مطلب في اذن الناطق
للمستأجر بالعمارة

الثاني أن لا تبسراجارة
العين والصرف من أجزائها
والاستدانة القرض
والشراء نسبة وهل للمتولي
شراء متاع فوق قيمته ثم يبيعه
للعامة ويكون الربح على
الوقف الجواب نعم * أقر
بأرض في يد غيره أنها وقف
وكذبه ثم ملكها صارت
وقفا * به عمل بالمصادقة على
الاستحقاق

مطلب لو اشترى القيم
العشرة بثلاثة عشر فالربح
عليه

مطلب في المصادقة على
الاستحقاق

٣ (قوله كيف اختاره
ورضى به) اعلم أن تصرف
الناظر في الوقف مشروط
بالمصلحة حتى لو اشترى
ما يساوي عشرة بخمسة
عشر لا ينفذهما التصرف
على الوقف وحيث يكون
ما ذكره ابن وهبان غير
معارض بنقول المحشي
لحصول العين الفاحش في
شراء الشيء البسير بالثلاثة
دنانير فينفذ الشراء على
المتولي وأما العشرة فتقدم
القرض فيها على الوقف
بعدد على حدة بخلاف
ما ذكره ابن وهبان فإنه
انما اشترى بقيمة فقط وان
زاد على قيمته في الحال له

كان الواقع أنه لم يستأذن بحرم عليه الاخذ من الغلة لأنه بلا اذن متبرع بحر (قوله الثاني أن لا تبسراجارة
العين الخ) أطلق الاجارة فشم الطويلة منها ولو بمقدور فلا وجود ذلك لا يستدين أقاده البير وما سلف من
أن المفقى به بطلان الاجارة الطويلة فذلك عند عدم الضرورة كبحر رناه سابقا فافهم (قوله والاستدانة
القرض والشراء نسبة) صوابه الاستقراض اه ح وتفسير الاستدانة كفا في الخانية أن لا يكون للوقف غلة
فيحتاج الى القرض والاستدانة أما إذا كان للوقف غلة فأنفق من مال نفسه لا صلاح الوقف كان له أن يرجع
بذلك في غلة الوقف اه ومفاده أن المراد بالقرض الاقتراض من ماله لا الاستقراض من مال غيره لدخوله في
الاستدانة وفي تناوي الخانات الذي وقفت عليه في كلام أصحابنا أن الناطق إذا أنفق من مال نفسه على عمارة
الوقف ليرجع في غلته الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا يقبل منه بل لا بد أن يشهد أنه أنفق ليرجع
كفاي الرابع والثلاثين من جامع الفصول وبهذا يقتضي أن ذلك ليس من الاستدانة على الوقف والا لما جاز
الاباذن القاصي ولم يكف الاشهاد اه قلت لكن ينبغي تقييد ذلك بما إذا كان للوقف غلة والا فلا بد من
اذن القاضى كما أفاده ما ذكرناه عن الخانية ومثله قوله في الخانية أيضا ذلك الاستدانة الإباصر القاصي
وتفسير الاستدانة أن يشتري للوقف شيئا وليس في يده شيء من العملة أمواله كافي في يده شيء فاشترى للوقف من
مال نفسه ينبغي أن يرجع ولو بلا أمر قاض اه وما ذكرناه في انفاقه بنفسه يأتي مثله في اذنه للمستأجر أو
غيره بالاتفاق فليس من الاستدانة وفي الخيرية مثل في عليه جارية في رفته ثم ردت فاذن الناطق لرجل مان
يعمره من ماله فما الحكم فيما صرفه من ماله باذنه أجاب اعلم أن عمارة لوقف باذن متوليه ليرجع بما
أنفق يوجب الرجوع باتفاق أصحابنا وإذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناطق بنفسه
فولير وعمارة مأذونه كعمارة فيقع فيها الخلاف وقد جزم في القبية والحاوي بالرجوع وإن لم يشترطه إذا
كان يرجع معظم العمارة الى الوقف اه قلت وفي الفصل الثاني من اجارات التتار حانية عن الحاوي مثل
عن آجر منزل لرجل وقف والده عليه وعلى أولاده وأنفق المستأجر في عمارة أمر المؤجر قال ان كان للمؤجر
ولاية على الوقف يرجع بما أنفق على الوقف والا كان المستأجر متعاضدا ولا يرجع على المؤجر اه وظاهره
مع ما مر عن الخيرية أنه يرجع وإن لم يكن في يد القيم مال من غلة الوقف وهو خلاف ما قدمناه عن الخانية
فيمالوا أنفق من مال نفسه فعمل ما هنا مبني على رواية أنه لا يشترط في الاستدانة اذن القاصي والا فهو مشكل
فليتأمل وإذا قلنا بدينائه على ذلك فعلى هذا ما يفعله في زماننا في اثبات المرصد من تكسب قس حنبل يرى صحة
اذن الناطق للمستأجر بالعمارة الضرورية بلا أمر قاض غير لازم (قوله فوق قيمته) أى شراهم من مؤجل
فوق ما يباع ثمن حال لا قيمة المؤجل فوق قيمة الحال (قوله ويكون الر -) أى ما ربحه نافع المانع بسبب
التأجيل (قوله الجواب نعم) كذا حرره ابن وهبان أشباه لكن في القبية لو لم يكن فيه غلة لله اه في الحال
فاستقرض العشرة بثلاثة عشر في السنة واشترى من المقرض شيئا يسير بثلاثة دنانير يرجع في غلته بالعشرة
وعليه الزيادة اه قال في البحر وبه اندفع ما ذكره ابن وهبان من أنه لا جواب للمشايخ وبها اه ومثله في شرح
المقدس وكذا نقل البيرى عن التتار حانية مثل ما في القبية وقال وهذا الذي نفق به وما شأنا حرره ابن وهبان
عدم الوقوف على تحرير الحكم من تقدمه والعجب من المصنف أى صاحب الاشياء كيف اختاره ورضى به ٣
اه (قوله وكذبه) أى الغير (قوله ثم ملكها) أى المقر ولو بسبب جبري أشباه (قوله صارت وقفها) مؤاخنة
له بزعمه أشباه (قوله يعمل بالمصادقة على الاستحقاق الخ) أقول اعتر كثير من الاطلاق وقنوا بسقوط الحق
بمجرد الاقرار والحق الصواب أن السقوط مقيد بقيود يعرفها الفقيه قال العلامة الكبير الحافظ قردقال
غلة هذه الصدقة لفلان دوني ودون الناس جميعا باصر حق واجب ثابت لازم عرفه ولزمى الاقرار له بذلك
قال أصدقه على نفسه وألزم ما أمر به مادام حيا فإذ مات ردت العملة الى من جعلها الواقف له لانا لما قال
ذلك جعلته كان الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له وعلاه أيضا قوله الجواب الوافق قال ان له أن يزيد

وينقص وأن يخرج جواً أن يدخل مكانه من رأى في صدق زيد على حقه اه أقول يؤخذ من هذا أنه لو علم
القاضي أن المقر إنما أقرب بذلك لاختد شيئاً من المال من المقر له عوضاً عن ذلك لكي يستبد بالوقف أن ذلك
القرار غير مسموع لانه إقرار خال عما هو يجب تصحيحه بما قاله الامام الخصاص وهو الاقرار الواقع في زماننا
فتأمل ولا قوة الا بالله يبرى أى لو علم أنه جعله لغيره ابتداء لا يصح كما أفاده الشارح بعد (قوله) وان خالف
كتاب الوقف) جلا على أن الواقع رجع عما شرطه ونسب ما أقرب به المقرز كره الخصاص في باب مستقل
أشبه أقول لم أر شيئاً منه في ذلك الباب وإنما الذي فيه ما نقله البيرى أنفاً وليس فيه التعليل بأنه رجع عما
شرطه وإن قال الجوى أنه مشكل لأن الوقف إذا لم يرد ما في ضمنه من الشروط إلا أن يخرج على قول الامام
بعدم لزومه قبل الحكم ويجعل كلامه على وقف لم يسجل اه لمصاقت ويؤيده ما مر عن الدرر قبيل قول
المصنف اتحاد الوقف والجهة وهذا التأويل يحتاج إليه بعد ثبوت العقل عن الخصاص والله تعالى أعلم (قوله)
لكن في حق المقر خاصة) فإذا كان الوقف على زيد وأولاده ونسبه ثم على الفقراء فأقرز يدين الوقف عليهم
وعلى هذا الرجل لا يصدق على ولده ونسبه في ادخال النقص عليهم بل تقسم الغلة على زيد وعلى من كان
موجوداً من ولده ونسبه فما أصاب زيدا منها كان بينه وبين المقر له مادام زيد حياً فإذا مات بطل إقراره ولم يكن
للمقر له حق وان كان الوقف على زيد ثم من بعده على الفقراء فأقرز يدين هذا الإقرار لهذا الرجل شاركه الرجل
في الغلة مادام حياً فإذا مات زيد كانت للفقراء ولم يصدق زيد عليهم وان مات الرجل المقر له وزيد حياً فمصف
الغلة للفقراء والنصف لزيد فإذا مات زيد صارت الغلة كلها للفقراء اه خصاص لمصاقت وانما عا د نصف
الغلة للفقراء إذا مات المقر له مع أن استحقاق الفقراء بعدهم وزيد في هذه الصورة الأخيرة لان إقراره المذكور
يتضمن الإقرار بأنه لاحق له في النصف الذي أقرب به للرجل فلا يرجع اليه بعد موت الرجل فيرجع
الى الفقراء لعدم من يستحقه غيرهم هذا ما ظهر لي ويؤخذ منه أنه لو كان الوقف على زيد وأولاده وذريته ثم
على الفقراء كفي الصورة الاولى فمات الرجل المقر له يرجع ما كان يأخذ من الغلة الى الفقراء لا الى زيد لا قراره بأنه
لاحق له فيه ولا الى أولاده لانه لم يقر لهم به ولم ينقص عليهم شيئاً من حقهم وكذا لو كان الوقف على زيد ثم من
بعده على أولاده وذريته ثم على الفقراء ثم مات الرجل المقر له يرجع ما كان يأخذ من الغلة الى الفقراء لا الى زيد
لما قلنا ولا الى أولاده لانهم لا يستحقون شيئاً من بعدهم فصاروا المستحقين في حكم منقطع الوسط الذي بيننا وبين
الفروع كما هو رنه في تنقيح الحامدية فاعتنم هذه الفائدة السنية (قوله أو النظر) أفاد أن الإقرار بالنظر مثل
الإقرار ببيع الوقف أى غلته ولو أقرا الناظر أن فلاناً يستحق معه نصف النظر مثلاً يؤخذ باقراره وبشاركه
فلان في وظيفة ما مادام حيين بقي مالمات أحدهما فان كان هو المقر فالحكم طاهر وهو بطلان الإقرار
وانتقال النظر لمن شرطه الواقف بعده وأما مالمات المقر له فهي مسئلة تقع كثير أو قد سئلت عنها مراراً والذي
يقضي به النظر بطلان الإقرار أيضاً لكن لا تعود الحصة المقر بها الى المقر لها وإنما وجهها القاضي للمقر
أولاً أراد من أهل الوقف لانا صحت إقراره جلا على أن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له كما مر عن
الخصاص فيصير كأنه جعل النظر لثنين قال في الاشباه وما شرطه لثنين ليس لأحدهما الانفراد وإذا مات
أحدهما أقام القاضي غيره وليس للحي الانفراد الا إذا أقامه القاضي كفى الاسعاف اه ولا يمكن هنا القول
بانتقال ما أقرب به الى المسا كين كما قلنا في الإقرار بالغلة لاحق لهم في النظر وإنما حقهم في الغلة فقط هذا
ما حرمه في تنقيح الحامدية ولم أر من يبعه عليه فاعتنم (قوله ص) أى الإقرار المذكور والمراد أنه يؤخذ
باقراره حيث أمكن تصحيحه أماً لو كان في نفس الامر أقراً كدب لا يحل للمقر له شيء مما أقرب به كما صرحوا به في
غير هذا المحل إذا إقرار أخبار لا تملك على أن التملك هنا غير صحيح (قوله ولو جعله لغيره) أى لا يصير لغيره
لان تصحيح الإقرار إنما هو معاملة له بإقراره على نفسه من حيث طاهر الحال تصديقاً له في أخباره مع إمكان
تصحيحه جلا على أن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له كما مر أما إذا قال المشروط له الغلة أو النظر رجعت

وان خالف كتاب الوقف
لكن في حق المقر خاصة فلو
أقر المشروط له الربيع أو
النظر أنه يستحقه فلان
دونه صح ولو جعله لغيره
لا يصح

مطلب في المصادقة على النظر
مطلب في جعل النظر أو
الربيع لغيره

ذلك لفلان لا يصح لانه ليس له ولاية الشاهد ذلك من تلقاء نفسه ومفرق بين الاخبار والانشاء نعم لو جعل الناظر
 لغيره في مرض موته يصح ان لم يخالف شرط الواقف لانه يصير وصيا عنه وكذا لو فرغ عنه لغيره وقرر القاضي
 ذلك الغير يصح أيضا لانه يملك عزل نفسه والفراغ عزل ولا يصير المفروغ له ناظر بمجرد الفراغ بل لابد من
 تقرير القاضي كغيره من المسابقات اذ قرر القاضي المفروغ له صار ناظر بالتقرير لا بمجرد الفراغ وهذا غير الجعل
 المذكور ههنا فانهم وأما جعل الربيع لغيره فقال ط ان كان الجعل بمعنى التبرع بمعلومه لغيره بأن يوكله
 ليقبضه له ثم يأخذه لنفسه فلا شبهة في صحة التبرع به وان كان بمعنى الاسقاط يقال في الخاتمة ان الاستحقاق
 المشروط كارت لا يسقط بالاسقاط اه قلت ما عزا للخاتمة الله أعلم بثبوته فراجع ههنا المنقول في الخاتمة
 ما سيأتي وقد فرق في الاشهاد في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق بين اسقاطه من غير معين وذكر ذلك في
 جلة مسائل كثر السؤال عنها ولم يجد فيها نقلا فقال اذا أسقط المشروط له الربيع حقه لا لأحد لا يسقط كما
 ذهبه الطرسوسي بخلاف ما اذا أسقط حقه لغيره اه أي فانه يسقط لكه ذكرا به لا يسقط مطالعة في رسالته
 المؤلفة في بيان ما يسقط من الحقوق وما لا يسقط أخذنا مما في شهادات الخاتمة من كان فقير من أصحاب
 المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بإبطاله ولو قال أبطأت حتى كاره له أن يأخذه اه قلت
 لكن لا يخفى أن ما في الخاتمة اسقاط لا لأحد نعم ينبغي عدم الفرق اذا الموقوف عليه الربيع اعلم استحققه بشرط
 الواقف فاذا قال أسقطت حتى منه فلان أو جعلته له يكون مخالفا لشرط الواقف حيث أدخل في وقفه ما لم
 يرضه الواقف لان هذا انشاء استحقاق بخلاف اقراره بأنه يستحقه فلان فانه اخبار يمكن تصحيحه ثم رأيت
 الخبير الرمي أفتى بذلك وقال بعدة نقل ما في شهادات الخاتمة وهذا في وقف المدونة فكيف في الوقف على الدربة
 المستحقين بشرط الواقف من غير توقف على تقرير الحاكم وقد صرح جوابا بشرط الواقف كص الشارح
 فأشبهه الارث في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يحجب أربابا اه (قوله ولا
 يكفي صرف الناظر) أي لو ادعى رجل أنه من ذرية الواقف متمسكا بأن الناظر كان يدع له الاستحقاق
 لا يكفي بل لابد من ائببات نسبه في الخبرية في جواب سؤال ان الشهادة بانه هو وأبوه وجهه متصرفون في
 أربعة قرار بط لا يثبت به المدعى كمن ادعى حق المرور أو قربا الطريق على آخر ورهن أنه كان يرفى هذه
 لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علماءنا والشاهد اذا فسر للقاضي أنه يشهد بمعاينة اليد لا تقبل شهادته
 وأنواع التصرف كثيرة فلا يجعل الحكم بالاستحقاق في علة الوقف بالشهادة أنه هو وأبوه وحده متصرفون فقد
 يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو غصب أو نحو ذلك ومما صرحوا به ان دعوى بنوة العم تحتاج الى ذكر نسبة
 الأب والام الى الجد ليصير معلوما لان انتسابه بهذه النسبة ليس ثابتا عند القاضي في شرط البيان بل
 لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد والمقصود ههنا العلم بالنسبة الى الواقف وكونه ابن عمه فلان لا يتحقق
 به استحقاق من وده الجد الاعلى لتحقيق العمومية بأنواعها الملتزم اه قلت ههنا ظاهر فيما اذا أراد
 اثبات أنه من ذرية الواقف بمجرد كونه ابن عمه فلان الذي هو من ذرية الواقف فيثبت له من ائببات نسبه الى
 الجد الجامع وأما لو ادعى أنه من ذرية الواقف المستحقين للوقف فالظاهر أنه يكفي اثبات ذلك بدون ذكر
 النسب اذا كان الوقف على الذرية لانه يحصل المقصود بذلك لانه لا يختلف ذلك بخلاف بؤة الم لانه قد يكون
 ابن عم للمتوفى ولا يكون من ذرية الواقف لكونه ابن عم لام تأمل وسيأتي ان الوقف على دفء قرابته لابد
 من اثبات القرابة وبيان جهتها (قوله وسجي في دعوى ثبوت النسب) أي في الفروع حيث قال الشارح
 ولو أحصر رجلا يدعى عليه حقا لابه وهو مقر به أو لافله اثبات نسبه عند القاضي بحضرة ذلك الرجل ط
 (قوله متى ذكر الواقف شرطين متعارضين) في الاسعاف لو كتب أرل كتاب الوقف لاسعاف ولا يوجب
 ولا يملك ثم قال في آخره على أن لفلان يبيعه والاستبدال بينهما يكون وقيل مكانه جازي يبيعه وكون الثاني باعسا
 للاول ولو عكس بأن قال على ان لفلان يبيعه والاستبدال به ثم قال آخره لا يباع ولا يوجب لا يجوز بيعه لانه

ولا يكفي صرف الناظر
 لثبوت استحقاقه بل لابد من
 ائببات نسبه وسجي في
 دعوى ثبوت النسب *
 متى ذكر الواقف شرطين
 متعارضين يعمل بالتأخر
 منهما عندئذ لانه باسح للاول

مطلب لا يكفي صرف الناظر
 لثبوت الاستحقاق

مطلب متى ذكر الواقف
 شرطين متعارضين يعمل
 بالتأخر

وسبوع مما شرطه أولا وهذا اذا تعارض الشرطان أما اذا لم يتعارضوا أمكن العمل بهما وجب كذا كره
 البيرى في القاعدة التاسعة من الاشياء وما ذكره داخل تحت قولهم شرط الواقف كص الشارع فان
 النصين اذا تعارضوا عمل بالمتأخر منهما ط (قوله الوصف بعد الجمل الخ) سيد كرا الشارح هذه المسئلة عن نظم
 الجمعية مع ما يناسبها وسبب أي الكلام على ذلك (قوله متى وقف) أي على أولاده لانه منشأ الجواب المذكور كما
 تعرفه وبه يظهر فائدة التقييد بقوله حال صحته (قوله كما حققه مفتي دمشق الخ) أقول حاصل ما ذكره في الرسالة
 المذكورة أنه ورد في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال سقوا بين أولادكم في العطية ولو كنت موثرا أحدا
 لا تثرن النساء على الرجال رواه سعيد في سننه وفي صحيح مسلم من حديث النعمان بن بشير اتقوا الله واعدلوا
 في أولادكم فالعدل من حقوق الأولاد في العطايا والوقف عطية فيسوي بين الذكور والانثى لانهم فسرروا
 العدل في الأولاد بالتسوية في العطايا حال الحياة وفي الخاتمة ولو وهب شيئا لأولاده في الصحة وأراد تفضيل
 البعض على البعض روى عن أبي حنيفة لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل في الدين وان كانوا
 سواء يكره وروى المعلى عن أبي يوسف انه لا بأس به اذا لم يقصد الاضرار والاسوي بينهم وعليه الفتوى
 وقال محمد يعطى للذكور ضعف الانثى وفي التتارخانية معزى الى تيمم الفتاوى قال ذكر في الاستحسان في
 كتاب الوقف وينبغي للرجل أن يعدل بين أولاده في العطايا والعدل في ذلك التسوية بينهم في قول أبي يوسف
 وقد أخذ أبو يوسف حكم وجوب التسوية من الحديث وتبعه أعيان المجتهدين وأوجبوا التسوية بينهم
 وقالوا يكون أنما في التخصيص وفي التفضيل وليس عند المحققين من أهل المذهب فريضة شرعية في باب
 الوقف الا هذه بموجب الحديث المذكور والظاهر من حال المسلم اجتناب المكره فلا تصرف الفريضة
 الشرعية في باب الوقف الا الى التسوية والعرف لا يعارض النص هذا خلاصة ما في هذه الرسالة وذكر فيها
 انه أفنى بذلك شيخ الاسلام محمد الجبازي الشافعي والشيخ سالم السنهوري المالكي والقاضي تاج الدين
 الحنفي وغيرهم اهـ فلو قد كنت قد عرجت في هذه المسئلة رسالة سميتها العقود الدرية في قول الواقف
 على الفريضة الشرعية حققت فيها المقام وكشفت عن مخدراته اللثام بما حاصله أنه صرح في الظهيرية بانه
 لو أراد أن يبر أولاده فلا فضل عند محمد أن يجعل للذكر مثل حظ الانثيين وعند أبي يوسف يجعلهما سواء
 وهو المختار ثم قال في الظهيرية قبيل المحاضر والسجلات عند الكلام على كتابة ذلك الوقف ان أراد
 الوقف على أولاده يقول للذكر مثل حظ الانثيين وان شاء يقول للذكر والانتى على السواء وكن
 الاول أقرب الى الصواب وأجلب للشواب اهـ وهكذا رأيت في نسخة أخرى بلفظ الاول أقرب الى الصواب
 فهذا نص صريح في التفرقة بين الهبة والوقف فتكون الفريضة الشرعية في الوقف هي المفاضلة فاذا طلقها
 الواقف انصرفت اليها لانها هي الكاملة المعهودة في باب الوقف وان كان الكامل عكسها في باب الصدقة
 فالتسوية بينهم ما غير صحيحة على أنهم صرحوا بأن مراعاة عرص الواقفين واجبة وصرح الاصوليون بأن
 العرف يصلح مخصصا للعرف العام بين الحواص والعوام أرفريضة الشرعية يراد بها المفاضلة وهي
 اعطاء الذكر مثل حظ الانثيين ولذا يقع التصريح بذلك لزيادة التأكيدي في غالب كتب الاوقاف بان يقول
 يقسم بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ولا تكاد تسمع أحدا يقول على الفريضة
 الشرعية للذكر مثل حظ الانثى لانه غير المتعارف بينهم في هذا اللفظ وفي الاشياء في قاعدة العادة محكمة أن
 ألفاظ الواقفين تبني على عرفهم كما في وقف فتح القدير ومثله في فتاوى ابن حجر ونقل التصريح بذلك عن جماعة
 من أهل المذهب وفي جامع الفصولين مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف الى المتعارف وقد مناحوه عن
 العلامة قاسم وقد مر وجوب العمل بشرط الواقف حيث شرط القسمة كذلك وكان عرفهم هذا اللفظ
 المفاضلة وجب العمل بما أراد ولا يجوز صرف اللفظ عن مدلوله العرفي لانه صار حقيقة عرفية في هذا المعنى
 والالفاظ تعمل على معانيها الحقيقية اللغوية ان لم يعارضها نقل في العرف الى معنى آخر فلفظ الفريضة

مطلب مهم في قول الواقف
 على الفريضة الشرعية

* الوصف بعد الجمل يرجع
 الى الاخير عندنا والى الجية
 عند الشافعية ولو بالواو
 ثم قال في الاخير اتفاقا الى
 من وقف الاشياء وتسامه
 القاعدة التاسعة *
 وقف حال صحته وقال على
 الفريضة الشرعية قسم على
 ذكورهم واناثهم بالسوي
 هو المختار المقبول عن
 الاختيار كما حققه مفتي
 دمشق يحيى بن المنقاري
 الرسالة المرضية على
 الفريضة الشرعية

مطلب مراعاة غرض
 الواقفين واجبة والعرف
 يصلح مخصصا

الشرعية اذا كان من لغة أو شرعاً نسوية وكان معناه في العرف المفاضلة وجب عليه على المعنى العرفي كما
 علمت ولو ثبت أن المفاضلة في الوقف مكرهة كفي الهيئة وان النص الوارد في الهيئة وارد في الوقف أيضاً نقول
 ان هذا الواقف أراد المفاضلة وأرتكب المكره فلا يكون في ذلك تقديم العرف على النص بل فيه إعمال
 النص بإثبات الكراهة فيما فيه وإعمال لفظه بحمله على مدلوله العرفي فان النص لا يغير اللفظ عن معانيها
 المرادة بل يبقى اللفظ على مدلوله العرفي وهو المفاضلة لانه صار علماً عليها وهي فرضة شرعية في ميراث الاولاد
 فاذا ذكرها في وقفه على أولاده وجب العمل بمراعاة هذا كله بعد تسليم أن المفاضلة في الوقف مكرهة كما
 في الهيئة وقد سمعت النص صريحاً بخلافه عن القاهري وقد وقع سؤال في أوامر كتاب الوقف من الفتاوى
 الخيرية فيه ذكر الفريضة الشرعية مع عدم التصريح بأن المذكور من خطأ الاثنين فأجاب فيه بالقسم
 بالمفاضلة وأجاب في الخبرية قبله في سؤال آخر بذلك أيضاً به أفتى مفتي دمشق المرحوم الشيخ اسمعيل تليز
 الشارح وكذا شيخ مشايخنا السائح في رأيتمثل ذلك في فتاوى الشهاب أحمد بن السلي الخنفي شيخ
 صاحب الجرو وواقعه عليه الشهاب أحمد الرمي الشافعي في فتاويه ورأيتمثل ذلك أيضاً في فتاوى شيخ الاسلام
 محقق الشافعية السراج البلقيني ومثله في فتاوى المصنف وعزاه أيضاً إلى المقدسي والطبلاوي بتأنيق قرييما
 فكل هؤلاء الاعلام أفتوا بما هو المتعارف من معنى هذا اللفظ وكفى بهم قدوة وهذا خلاصة ما ذكرته في
 الرسالة المذكورة ومن أراد زيادة على ذلك فليرجع اليها وليعتمد عليها في المقنع لمن يتسدد برأيهم مع وثقه
 الحد (قوله ويحوى في فتاوى المصنف) هذا عجيب بل الذي فيه إخلال وهو انصرف الفريضة الشرعية إلى
 القسمة بالمفاضلة حيث وجد ذكر وانما تم وقع في السؤال الذي سئل عنه المصنف أنه آله الوقف إلى أن
 الميت لأم وأخيه الشقيق فأجاب بأنهما تقسم العلة بينهما نصفين لقسمة الميراث أي لا يعطى للأخ لأم
 السدس والباقي للشقيق وقال ان هذا هو الموافق للغالب أحوال الواقفين وهو قصد التفاوت بين الذكر
 والأنثى فاذا قال على حكم الفريضة ينزل على الغالب المذكور ثم قال وقد أجاب من الجواب شيخ الاسلام
 عمدة الانام مفتي الوقت بالقاهرة المحروسة هو الشيخ نور الدين المقدسي وشيخ الاسلام عمدة الطبلاوي الشافعي
 مفتي الديار المصرية اه وحاصل كلامه أنه حيث وجد ذكر كور فقط كافي واقعة السؤال من أخوين
 أحدهما لأم والأخر شقيق يحمل لفظ الفريضة الشرعية على القسمة بالسوية لا على قسمة الميراث بينهما
 لان الغالب من أحوال الواقفين ارادة التفاوت بين الذكر والأنثى فيحمل هذا اللفظ على الغالب اذا وجد
 ذكر وأنثى لا اذا كانا ذكرين قلت وهذا الشك فيه وهو صريح فيه قلنا من حمل اللفظ المذكور على
 معناه العرفي وكان الشارح نظراً إلى قوله في صدر الجواب تقسم العلة بينهما نصفين ولم ينظر إلى باقيه مع أن
 الضمير في بينهما راجع للأخوين لا إلى الذكر وأنثى وقد وقع لأن المقار في رسالته من غير ما وقع للشارح فانه
 نقل عن الحافظ السيوطي فتوى استدلل بها على كلامه مع انه ادلة على خلاف مراده وان حاصلها ان واقفاً
 شرط انتقال نصيب من مات عن غير ولد إلى أقرب الطبقات إليه فمات شخص عن ابن عمه و أنثى فاجاب
 بانتقال النصيب إلى الثلاثة وان قوله بالفريضة الشرعية محمول على تفضيل الذكر على الأنثى فقط ولا يختص
 به ابن العم وان كان عصبه وحاصله حمل الفريضة الشرعية على المفاضلة لا على النسوية ولا على قسمة الميراث
 من كل وجه وهذا عين ما أجاب به المصنف والله الموفق فانهم (قوله ولله تولي الأمر) أي أجوزل الما كان
 المذكور في مدة وضع المشتري يده على القول المختار كفي البرازية وغيره ما ذكر في المصنف (قوله ودللت لهما)
 هكذا عبارة فتاوى المصنف ونصها واذا أراد المشتري في المكان المذكور زيادة هي ماله تقوم كآباءه
 والعرض وذلك لهما ولهما ما لم يطلب به فيسألنهما ما فيه طريقاً يظهر نفعهما بها في الوقف ويعلم ونفعها اه
 والظاهر أن يقول ذلك له أي لا يشتري والمراد بالانفع لا وقف أن كان القلع وانما لا يشتري أنفع
 للوقف يفعل والأبأن كان القلع بضر بالوقف يتملكه بالضر للوقف كضر في به لانه أحسن من فواته اذا

ونحوه في فتاوى المصنف
 وبما تقي ثبت بطريق شرعي
 وقضية مكان وجب نقض
 البيع ولا ثم على البائع
 مع عدم علمه وللمتولي
 أو غيره ولو بى المشتري
 أو غرس فذلك لهما فيسأل
 معهما بالانفع للوقف

مطالب فيما لو اشترى دار
 الوقف وعمر أو غرس فيها

كان النقص ملك المشتري فلو بناء بنقص الوقف فهو الوقف وبقى لو هدمه ففي البحر عن المحيط لو هدم المشتري البناء ان شاء القاضي ضمن البائع قيمة البناء فينفذ بيعه أو ضمن المشتري ولا ينفذ البيع وملك المشتري البناء بالضممان ويكون الضمان للوقف لا للموقوف عليهم اهـ والمراد بالبناء نقضه وهذا اذا لم يمكن اعادته والا أمر بآدائه كما سنبذ كره في الغصب وبقى أيضا لو هدمه وبناه على غير صفته ففي الحامدية عن فتاوى المفتي أبي السعود يلزم المشتري قلع ما بناه وقيمة ما قامه اهـ قلت هذا ان لم يكن البناء الثاني أنفع للوقف ففي فتاوى قارئ الهداية سئل اذا استأجر شخص دارا وقفا ثم انه هدمها وجعلها طاحونا أو فرنا أو غير ما يلزمه أجاب ينظر القاضي ان كان ما غيرها له أنفع لجهة الوقف أخذ منه الاجرة وبقى ما عر لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفقه في العمارة ولا يحسب له من الاجرة وان لم يكن أنفع ولا أكثر ريبا ألزم به عدم ما صنع واعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تعزيره بما يليق بحاله اهـ (قوله وفي البرازية الخ) الذي في فتاوى المصنف وكذا له الرجوع بقيمة البناء على البائع اذا نقض المستحق البناء بلا قيد كما في البرازية نقلا عن الذخيرة ومبنا نقلا عن الجامع أنه انما يرجع على البائع بقيمة مبني اذا كان المشتري سلمي النقص الى البائع وأما اذا أمسك النقص لا يرجع على البائع بشئ اهـ ما في فتاوى المصنف وقوله بلا قيد أي قيد التسمية المقيدة في العبارة الثانية ومثله ما سنبذ كره الشارح في باب الاستحقاق عن المبنة شري دارا وبني فيها فاستحق رجوع بالتسليم وقيمة البناء مبني على البائع اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبالتسليم لا غير اهـ وقوله يوم تسليمه يتعلق بالقيمة حتى لو أنفق في البناء عشرة آلاف وسكن في الدار حتى تعبر البناء وتهدم بعضه لم يرجع الا بقيمة يوم يسلم البناء للبائع ولو غلا حتى صار بعشرين ألفا يرجع بقيمة يوم يسلم ولا ينظر الى ما أنفق كذا في الحامدية وبه ظهر أن قول الشارح بعد نقضه متعلق بمرجع لا بقيمة وأشار به الى أنه انما يرجع بقيمة ما كان نقضه وتسليمه الى البائع ولا يرجع بقيمة حص وطبن كما سنبذ كره في باب الاستحقاق فادهم (قوله بخلاف ما لو استحق المبيع) هذا لم يذكر في فتاوى المصنف ولا في البرازية كما سمعت والصواب اسقاطه لان ما نحن فيه من استحقاق المبيع وهذا هو الفرق بين ما لو استحق لوقف وما لو استحقه مالك ولم زمن فرق بينهما والمصنف لم يفرق بينهما كما علمت من عبارته في الفتاوى فادهم (قوله لو انقطع ثبوته الخ) المراد علم أنه وقف بالشهرة ولكن جهلت شرائطه ومصارفه بالعلم حاله ولا تصرف قوامه السابقين كيف كانوا يعملون والى من يعرفونه فثبتت ينظر الى ما في دواوين القضاة فان لم يوجد فيها لا يعطى أحد من يدعى فيه حقا ما لم يبرهن فان لم يبرهن يصرف للفقراء لان الوقف في الاصل لهم وقد علم مجرد كونه وقف ولم يثبت فيه حق لغيرهم فيصرف اليهم فقط وهذا معنى قولهم يجعلها للقاضي موقوفة الى أن يظهر الحال وقد من تمام تحقيق هذه المسئلة عند قوله وبين المصنف من أصل فادهم (قوله أو وارثه) أي ان مات مالكه أو وليت المال ان لم يكن له وارث (قوله فلو وقفه السلطان) أي بعد ما صار لبيت المال بموت أربابها وقد من أن هذا الرصيد لا وقف حقيقي (قوله عاما) كالسجد والمقبرة والسقاية ومثله ما وقفه في مسجد وكنيسة العلماء ونحوهم ممن له حق في بيت المال فلا يجوز لاحد ابطاله نعم السلطان مخالفة شرط وقفه بزيادة ونقص ونحو ذلك لا يصرفه عن جهته الى غير جهة كما مر عند قوله ونقل عن الميسوط (قوله ولو لجهة خاصة) كذريته أو عتقائه (قوله لا يصح) لان فيه تعطيل حق بقية المسلمين وقد بسط المقام في شرح الوهبانية فراجع (قوله فظاهر كلامهم قبولها) كالوشهد بوقف مدرسة وهو صاحب وظيفة بها فتاوى المصنف وكذلك شهادة أهل الحلة بوقف عليها أو أبناء السبيل بوقف على أبناء السبيل وهذا في الشهادة بأصل الوقف لا فيما يرجع الى الجهة كشهادة باجارتونحوها فلا تقبل لان له حقا فيها فكان متهم كما في شهادات البحر وسيأتي تمامه ان شاء الله تعالى فيسئل قوله والاجير الخاص ووجه القبول أن الشهادة تقبل في الوقف حسبية بدون الدعوى كما مر (قوله بل يمدده) يومين أو ثلاثة فان

مطلب اذا هدم المشتري
أو المستأجر دار الوقف ضمن

وفي البرازية معز بالجامع
انما يرجع بقيمة البناء
بعد نقضه ان سلمه المشتري
البائع وان أمسكه لم يرجع
بشئ بخلاف ما لو استحق
المبيع لو انقطع ثبوته في
كان في دواوين القضاة
اتباع والافن برهن على
شئ حكم له به والا صرف
للفقراء ما لم يظهر وجهه
بطلانه بطريق شرعي فيعود
لملك واقفه أو وارثه أو لبيت
المال فلو وقفه السلطان
عاما جاز ولو لجهة خاصة
فظاهر كلامهم لا يصح
* لو شهد المتولى مع آخر
بوقف مكان كذا على
المسجد فظاهر كلامهم
قبولها * لا تلزم المحاسبة في
كل عام ويكتفى القاضي منه
بالاجمال لو معروف فبالامانة
ولو منها ما يجبره على التعيين
شأ من شأنه ولا يحسبه بل يمدده

٢ مطلب في الوقت اذا
انقطع ثبوته

الوصول إلى مقتضى المصداق
لو ادعى المتولى الدفع قبل
قوله بلا عيب لكن أفق
المتلا أو السعدود أنه ان
ادعى الدفع من غلة الوقف
لمن نص عليه الواقف في
وقفه كالأولاد أو أولاد أولاده
قبل قوله وان ادعى الدفع
إلى الإمام بالجامع والبواب
ونحوه مما لا يقبل قوله كما
لو استأجر شخصاً للبناء
في الجامع بأجرة معلومة
ثم ادعى تسليم الأجرة إليه لم
يقبل قوله قال المصنف وهو
تفصيل في غاية الحسن
فيه عمل به واعتقده ابنه في
حاشية الأشباه قلت
وسيجي في العارية معزياً
لاخي زاده لو أجاز القيم ثم
عزل فقبض الأجرة للمصوب
في الأصح وهل يملك المعزول
مصادقة المستأجر على
التعجيل قبل نعم قال المصنف
والذي ترجح عندي لا

٣ مطالب في محاسبة المتولى
وتحليله

٤ مطالب في قبول قول المتولى
في ضياع العلة وتفريقها

٥ مطالب إذا كان الماطر
مفسداً لا يقبل قوله بيمينه

(قوله مع لاد الخ) فيه ان هذا
التعليل لا ينتج اذ القبض
من حقوق الوقف وهي
ترجع للعاقبة ألا ترى الى
الوكيل لو عقد ثم مات
قالوا وصيه أولى بالقبض
وكذا المعزل تكون ولاية
القبض له لان العهدة عليه

فعل ولا يكتفى منه باليمين بحر (قوله ولو اتهمه بحافه) م أي وان كان أميناً كالودع يدعي هلاك
الوديعة أو ردها قبل انما يستخلف اذا ادعى عليه شيئاً معلوماً وقيل بخلف على كل حال بحر عن القنية
قلت وسياق قبيل كتاب الاقرار أنه لا تخلف على حق مجهول الا في ست اذ اتهم القاضي وصي يتيم ومتولى
وقف وفي رهن مجهول ودعوى سرقة ونصب وخيانة مودع اه (قوله قات وقدمنا الخ) استدرنا
على قوله ولو لم يتم ما يجبره على التعيين وقد يجاب بحد ما قدمه على ما اذا كانت معروفة بالامانة (قوله بلا عيب)
مخالف لما في البحر عن وقف الناصح اذا أجاز الواقف أو قيمه أو وصيه أو أمينه ثم قال قبضت اعملة فضاغت
أو فرقته على الموقوف عليهم وأنكروا فالقول له مع يمينه اه ومثله في الاسعاف وكذا في شرح الماتق عن
شروط الظهيرية ثم قال وسيجي في العارية انه لا يضمن ما أنكره بل يدفعه ثانياً من مال الوقف اه وفي حاشية
الخبر الرمي الفتوى على انه يخلف في هذا الزمان اه قلت بل نقل في الحامدية عن المفتي أبو السعود انه أفق بأنه
ان كان مفسداً مبذراً لا يقبل قوله بصرف مال الوقف بيمينه وفيها القول في امانة قول الامين مع يمينه الا ان
يدعي أمر يكذب الظاهر فينتدزول الامانة وتظهر الحياة فلا يصدق يري عن أحكام الاوسياء وعلى هذا
لو ظهرت خيانة ناضر لا يصدق قوله ولو بيمينه وهي كثيرة الوقوع اه وفيها عن فتاوى الشلبي بعد كلام ومن
اتصف بهذه الصفات المخالفة للشرع التي صار بها فاسدة لا يقبل قوله فيما صرحه الا بيمينه اه وبقي هل يقبل قول
الناظر الثقة بعد العزل أيضاً ذكر الجوى في حاشية الاشباه من كتاب الامانات ان ظاهر كلامهم القول لان
العزل لا يخرج من كونه أميناً وأطال فيه فراجع به وبه أفق المصنف قياساً على الوصي لو ادعى به بدلولوع
اليتيم أنه أنفق كذا فانه يقبل وعالوه بأنه أسندته الى حالة منافية للضمان (قوله في وقفه) أي وقف الواقف
المعلوم من المقام (قوله قبل قوله) أي ولو بعد موتهم كافي شرحه على الماتق (قوله لا يقبل قوله) لان ما أخذه
الإمام ونحوه ليس بمجرد صلة بل فيه شوب الأجرة كما مر (قوله قال المصنف) أي في فتاواه لكن قال في كتابه
نحلة الاقران غير أن العلماء على الافتاء بخلافه اه وفي حاشية الخبر الرمي والجواب عما قاله أبو السعود
انهم ليس لها حكم الأجرة من كل وجه ومقتضى ما قاله أبو السعود انه يقبل قوله في حق براءة نفسه لا في حق
صاحب الوظيفة لانه أمين فيما في يده فيلزم الضمان في الوقف لانه عامل له وفيه سرور بالوقف فلا قضاء بما قاله
العلماء متعين وقوله يعني المصنف هو تفصيل في غاية الحسن في غير محله اذ يلزم منه تصمين الماطر اذ ان مع أهم بلا
بينه لتعديده اه قلت وفيه نظر بل الضمان على الوقف لانه عامل له ولا تعدي منه أصلاً لانه دفع حقاً لمن
يستحقه فأين التعدي اذ لم يشهد والالزم انه يضمن أيضاً في مسألة استجاره شخصاً للبناء اذ ادفع له الأجرة بلا
بينه ولذا قال في الحامدية بعد نقله كلام الخبر الرمي قلت تفصيل أي السعدود في غاية الحسن باعتبار التمثيل
بالأجرة فهي مثلها وقول العلماء يقبل قوله في الدفع الى الموقوف عليهم يجوز على غير أرباب الوصية
المشروط عليهم العمل ألا ترى انهم اذ لم يملوا ولا يستحقون الوظيفة فهي كالأجرة لا حصة وهو أنه أجبر
فاذا كتبه يمين الناظر يضيع عليه الأجر لاسيما في هذا الزمان وقال المولى عطاء الله ثمدي في شجرة يمينه
سئل شيخ الاسلام ذكر يا أئدي عن هذه المسئلة وأجاب بأنه ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة فهي أجرة
لا بد للمتولى من اثبات الادعاء باليدنة والافهى صلة وعطية يقبل في أدائه قول المولى مع يمينه واقضاء من بعده
من المشايخ الاسلامية الى هذا الزمان على هذا متمسكين بتجوز المتأخرين الأجرة في مقابلة الملاءات اه
(قوله فان وسيجي الخ) حيث قال وأما اذا ادعى الصرف الى وظائف المراجعة فلا يقبل قوله في سقمه اسكن
لا يضمن ما أنكره بل يدفعه ثانياً من مال الوقف كما بسط في حاشية اخي زاده اه قلت وسيجي في قوله
في الوديعة حكم مالومات الماطر مجبها لغلالات الوقف فراجع (قوله في الأصح) ذكره في البحر عن القنية
مع لاد بان المعزول أجره الاوقف لان نفسه خلافاً لما أفق في فتاواه كما مر عليه لوملي (قوله قال المصنف والادعي
ترجح عندي لا) أي لا أصح مصادقته وأخذ المصنف ذلك من قوله في الوصاية من حكم أمر الأمانة اه

٢ مطلب فيما يأخذ المتولى
من العوائد العرفية

٣ مطلب في تحريم حكم
ما يأخذ المتولى من عوائد

٤ مطلب فيما يسمى خدمة
وتصديقاً زماننا

* ليس للمتولى أخذ زيادة

على ما قدر له الواقف أصلاً

ويجب صرف جميع

ما يحصل من غناء وعوائد

شرعية وعرفية لمصارف

الوقف الشرعية ويجب على

الحاكم أمر المرتضى برد

الرشوة على الراشي غيب

الدعوى الشرعية الكل

من فتاوى المصنف قلت

لكن سيجي في الوصايا ومن

أيضاً أن للمتولى أجر مثل

عقوله فتابعه ولو وقف على فقراء

قرباته لم يستحق مدعياً ولو

ولبنا الصغير لا بينة على فقره

وقرباته مع بيان جهته فإذا

قضى له استحققه

مطلب في أحكام الوقف

على فقراء قرباته

هـ قوله وغلال يأخذونها

الخ عبارة الفتاوى يأخذها

أه

(٢ قول الشارح ولو لبنا)

الاحسن جعل غير الولي

والوصى غاية إذا المتوهم في

الغيب كالأم والعم وكذا

الاجنبي إذا كان في حجرهم

عدم سماع دعواه وأما الولي

والوصى فلا يتوهم فيهما

ذلك أه

أن كان فيه إيجاب الضمان على الغير لا يصدق وإن كان فيه نفي الضمان من نفسه صدق قال وحكاية المتولى
ذلك فيما يجب الضمان على جهة الوقف فينبغي عدم تصديقه وهذا ما ترجح عندي في الجواب أه قلت
وهذا يشمل المعزول والمنصوب فذكر المعزول غير قيد وأصرح بما ذكره المصنف ما في دعوى البرازية
لا ينفذ أقرار المتولى على الوقف ومثله في السابع من العمادية وفي فتاوى الحنفية من الإحارة التصديق غير
صحيح لأنه أقرار منه على الوقف وأقرار الناظر على الوقف غير صحيح (قوله ليس للمتولى الخ) فيه كلام يأتي
قريباً (قوله ويجب صرف الخ) حاصل ما ذكره المصنف أنه سئل عن قرية موقوفة يريد المتولى أن يأخذ
من أهلها ما يدفعونه بسبب الوقف من العوائد العرفية من سمن ودجاج وغلال يأخذونها من يحفظ الزرع
ولأن يحضر تذريته في دفع المتولى لهما منها يسيراً أو يأخذ الباقي مع ما ذكر لنفسه زيادة على معلومه فأجاب
بجميع ما تحصل من الوقف من غناء وغيره مما هو من تعلقات الوقف يصرف في مصارفه الشرعية كعمارة
ومستحقته أه لمحصله لكن أفتى في الخبرية بأنه إذا كان في ربيع الوقف عوائد قديمة معهودة يتناولها
الناظر بسببه طامها لقول الأشباه عن إجازات الظهيرية والمعروف عرفاً كالشروط شرطاً وهو صريح في
استحقاقه ما حوت به العادة أه لمحصله قلت ٣ ويؤيده ما في البحر من جواز أخذ الإمام فاصل الشمع في رمضان
إذا حوز به العادة وقد ظهر لي أنه لا ينافي ما ذكره المصنف لأن هذا في المتعارف أخذه من ربيع الوقف بأن
يعرف مثلاً أن هذا الوقف يأخذ متوليه عشرة ربيعاً حيث كان قد عيى جعل كأن الواقف شرطه له وما ذكره
المصنف فيما يأخذ المتولى من أهل القرية كالذي يمدى له من دجاج وسمن فإن ذلك رشوة وكالذي يأخذ
من الغلال المذكورة التي جعلت للمحافظة فهم لكن الذي يظهر أن الغلال إذا كانت من ربيع الوقف يجب
صرفها في مصاريف الوقف وأما مثل الدجاج فيجب رده على أصحابه وهو ما أشار إليه بقوله ويجب على الحاكم
أمر المرتضى برد الرشوة على الراشي نعم إن كان ما يأخذ منه منهم تكملة أجرة المثل يجب صرفه في مصاريف الوقف
وذلك كما يقع في زماننا كثيراً أن المستأجر إذا كان له كدك أو كردار في ذلك أو عقار لا يستأجر إلا بدون أجر
المثل ويدفع للناظر دراهم تسمى ٤ خدمة لأجل أن يرضى الناظر بالأجرة المذكورة كورة قهسي في الحقيقة من
أجرة المثل فلا فائدة من المستأجر يلزم ضرر الوقف ولا تحل للناظر لأنه عامل للوقف بمباشرة له الواقف
أو القاضي رده صرحوا أيضاً بأن الناظر إذا لم يمكنه أخذ الأجرة من المستأجر وظفر به مال المستأجر حله أخذ
قدراً الأجرة منه فهذه الخدمة إن كانت رشوة لا يجب ردها على الراشي حيث لم يمكنه أخذ أجرة المثل منه بل عليه
صرفها في مصاريف الوقف وبهذا علم حكم ما يفعله الناظر في زماننا من أخذهم ما يسمى تصديقاً فيما إذا مات
صاحب الكدك أو الكردار في أخذ الناظر من ورثته دراهم ليصدق لهم على انتقال ذلك إليهم وكذا إذا
اشترى أحد ذلك يأخذ من المشتري دراهم فإن كان ذلك تكملة أجرة المثل فأخذها بآثران صرفه في مصاريفه
والأفلا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (قوله ويجب على الحاكم الخ) لم أجده في نسختي من فتاوى
المصنف (قوله غيب الدعوى الشرعية) الغيب بالكسر عاقبة الشيء كفي القاموس ط وهو متعاقب بقوله
يجب لأن وجوب الحكم على الحاكم بعد الدعوى الشرعية فإذا ادعى الراشي على المرتضى بمادفعه إليه
وثبت ذلك وجب على الحاكم أمر المرتضى برد الرشوة قاهم (قوله قلت لكن الخ) استدراك على قول
المصنف في فتاواه ليس للمتولى أخذ زيادة على ما قدر له الواقف قلت والجواب أن كلام المصنف فيمن شرط له
الواقف شيئاً معياراً ما سيجي في الوصايا ومن أيضاً غيب مسألة الجامكية فيمن نصبه القاضي ولم بشرط له
الواقف شيئاً كما قد رمناه لكن قد مناً أيضاً عن أنفع الوسائل بحثاً أن الأول لو عين له الواقف أقل من أجرة المثل
فلا قاضي أن يكمل له أجرة المثل بطله فهذا مقيد لا طلاق المصنف كما قدمناه هناك هـ (قوله لو وقف على فقراء
قرباته الخ) سيأتي تفصيل القرباة والفقر في آخر الفصل الآتي وفي البرازية وقف على فقراء قرباته غناء
رجل وادعى أنه من أقرباء الواقف وهو فقيه كف أن يبرهن على الفقر وأنه من أقرباء الواقف وأنه لا أحد

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

يجب عليه نفقته وينفق عليه والفسقوان كان أمرا أصليا يثبت بظاهر الحال لكن الظاهر يكتفي بالنفع
 لا للاستحقة اق وانما شرط عدم المنفق لانه بالاتفاق عليه بعد غيبا في باب الوقف وشرط لزومه لانه لو لم يكن واجبا
 عليه فالظاهر ترك الاتفاق فيكون فقيرا قال هلال ولا بد أيضا أن يسأل عنه في السر ثم يستخلفه بالله مالك مال
 ولاك أحد يجب نفقته عليه وان برهن على ما ذكرنا فأن خبر عدلان بعنايهما أولى والخبر والشهادة هنا سواء
 لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قال لا نعلم أحد يجب نفقته عليه كفي ولو زعم البعض أنه غني أن ادعى
 أنه لا مال يصير به غنيا له أن يحلفه على أنه ليس بغني وليس له تخليف المتولى لانه لو أقر لا يلزم شي فإذا أنكر
 لا يحلف والخصم في ذلك هو الواقف لو حيا والا فن الوقف في يده ولو أحد الوصير دون لوارث وأصحاب الوقف
 فان برهن على المتولى بأنه قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالأخوة لابوين ولا تب ولا م
 لا على الأخوة المطلقة أو العمومة وان قالوا لا نعلم له وارثا آخر أعلاه ولا يتأني زما ثم يدفع اليه ويأخذ كفيلا
 عندهما كافي الميراث وإذا أراد الرجل اثبات قرابة ولده أو فقره فله ذلك لو صغير بخلاف الكبار فانهم يتون
 فقرهم بأنفسهم ووصي الاب مثله فان لم يكونا ذلام أو الم ان ثبت ذلك لو الص مير في حجرهما استجسدا لانه
 تمحض نفعه فأنشبه قبول الهبة اه ملخصا وتعلم الفروع وما ارجعها وسيأتي آخر الفصل الاتم له تعاق
 بما هنا (قوله من حين الوقف عليه) أي من حين وجود شرط كونه من أهل الوقف وهو الفقير والغريب لا من
 حين القضاء قال في الاسعاف فان شهوره بالقر بعد مجيء العلة لا يدخل فيها وانما يدخل في ما يثبت منها بعد
 الشهادة الا أن يشهد له في وقف ويسند فقره الى زمن سابق فانه يقضى له بالاستحقاق من مبدأ الزمن الاول
 وان طال اه (قوله أجب نعم) أي ينقطع حقه بالزواج الا أن يشترط أن من مات زوجها أو طلقها أعاد حقه
 اسعاف وفتح وفي لسان الحكم لاب الشحنة أن جده أجب كذلك وأن الكائني حاطه وقال يعود والد وام
 كان بالفراق ووقع النزاع بين يدي الساطان وأن جده أخرج القول فوافقه الحاضرون (قوله في شيء لا أن
 بشرط الخ) بخلاف ما لو وقف على من يسكن بعد ادم فقره فرائه فأتى به بعضهم وسكن الكوفة ثم عاد إليها
 وسكن ٣ فانه يعود حقه لان المنار ههنا الى حالهم يوم قسمة غلة الوقف لا ترى أنه لو اذنت الاغنياء واستغنى
 الفقراء تكون العلة لمن افتقد دون من استغنى ولولم يطر الى حالهم يوم القسمة لم يلزم دفع الغلة الى
 الاغنياء دون الفقراء وتغامر في الاسعاف فانهم (قوله فغنى بدخول ولد البنت) أي في صورة الوقف على أولاد
 أولاده (قوله لا الماضي لو مستهاكة) لان الحكم وان كان يستمد الى وقت الوقف كفي حق الموجود
 وقت الحكم وغلات تلك السنين معدومة كالحكم فسادا لكاح يعبر ولي لا يظهر في الوطأت المسافرة
 والمهر حتى لو كان غلات السنين الماضية قائمة يستحق أولاد البينات حصتهم منها شرح الوهبانية عن القنية
 ملخصا لكن تقدم أن نفاني الوقف فقره فرائه أنه من قضى له استحقاقه من حين الوقف عا به وفي فضاء الخبرية
 لو ثبت أن الوقف سوية بسبب زيد وعمرو وكان زيد يتناول زيادة عما يخصه مدسسين أجب لعمرو الرجوع
 عليه بما تناوله زائد عن حقه المادة الماضية والقضاء ههنا ظاهر ومعي اكونه كاشة ان يستدله بوث وعاد
 حتى يقتصر كقرره أصحاب الاصول والفروع أيضا اه وفي فتاوى اس حبه سئل عن واقف وقف على
 ذريته ففرق الناظر الغلة سنين على جماعة منهم ثم أثبت واحد أنه منهم وقضى به على الناظر ومالا بما يخصه
 في الماضي فهل له ذلك أجب بأنه ان دفع الى الجماعة بعد قضاء رجع بما يخصه على الطر والارجع على
 الجماعة أخذ من مسئلة الوصي اذ قضى دين الميت بجميع التركة ثم صهر ديس آخر بم فانهم قالوا ان دفع
 بغير قضاء رجع الدائن عليه والاعلى القابضين ولا يعارضه ما في القنية لوقعه بدخول أولاد البينات الخ لان
 دخولهم مختلف ويختلف ما يحسن فيه للاتفاق اه ود كر ذلك بعينه في ذي الحساوت وحاصه له أن في
 دخول أولاد البينات في الوقف على أولاد أولاده خلافا كسبأت تحريره فادامى بدخولهم فانه وان وقع
 دخولهم مستند الى وقف الوقف لكن بسبب الاختلاف ما رالحكم مثبتة حقههم الا في علة القائمة اه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

(قوله لا ترى انه لو اذنت الاغنياء واستغنى (قوله لا ترى انه لو اذنت الاغنياء واستغنى)

فله مسكنة الحكم وغلة السنين الماضية اذا كانت قائمة للاستناد دون المسكنة لشبهة الاقتصار بخلاف من لم يقع خلاف في دخوله ثم أثبت دخوله فان القضاء به مظهر أنه منهم لا مثبت فيستند ولا يقتصر كما مر قد دبر (قوله) لانه مفرد مضاف فيهم أي الواحد والاكثر بخلاف بنيه وعبارة الاسعاف لان أقل الجمع هنا اثنان واسم الولد يصدق على الواحد فلهذا الاختلاف في الحكم اه * (تنبيه) في البحر ولو وقف على أولاده وليس له الا واحد أو على بنيه وليس له الا ابن واحد كان النصف له والنصف للفقراء هكذا سوى بينهما في الحامية وفرق بينهما في فتح القدر فقال في الاولاد يستحق الواحد الكل وفي البنين لا يستحق الكل وقال كأنه مبني على العرف وقد علمت أن المنقول خلافه اه قلت والحاصل أنه لا فرق بين أولاده وبنيه في أن الواحد يستحق النصف فقط لان اللفظ جامع أقله في الوقف اثنان كالموصية بخلاف ولده فان الواحد يستحق الكل لما مر وما ذكره في الفتح مشي عليه في أيمان الاشياء حيث قال الجمع لا يكون للواحد الا في مسائل ووقف على أولاده وليس له الا واحد فله كل الغلة بخلاف بنيه الخ وقال في الدر المنثور آخر الوقف وأما ما في الاشياء فقد مر اه للمدة وكذا ذكره في التنازعانية وغيرها فلم يبق الكلام الا في التوفيق فأقول وبالله التوفيق قد لاح لي أنه لا يبعد أن يحمل كلام الحامية على ما اذا وقف على أولاده وله ولدان ثم على الفقراء فبات واحد وبق واحد وقت وجود الغلة كما يفيد قوله وله ولد وقت وجود الغلة فيندفع عن الاشياء الاشتباه فتدبر ولا قوة الا بالله اه قلت ويكفي في التوفيق ما مر عن الفتح من ابتداءه على العرف اذ لا شك أن من وقف على أولاده وأولادهم يريد أنه لو بقي منهم واحد يأخذ الوقف كله وبما تقرر علمت أن ما في الفتح موقوف أيضا (قوله للمتولي الاقالة لو خيرا) كذا في البحر عن جامع الفصولين وقال في الاشياء اقالة الساطر عقد الاجارة جائزة الا في مسئلتين الاولى اذا كان العاقد ناظر اقبله كما فهم من تعليلهم الثانية اذا كان الناظر تجمل الاجرة كفي القنية ومشى عليه ابن وهبان اه لكن في شرح الوهبانية للشرنبلالي أقول هذا ليس فيه تحرير فان قبض الاجرة وعدمه ليس فيه نظر للتحرير وعدمه بل النظر انما هو لما فيه مصلحة وهو الذي في البحر عن جامع الفصولين المتولي يملك الاقالة لو خيرا واطلاقه يشمل القبض وعدمه ويشمل اقالة عقد ناظر قبله ويؤيده مسئلة هي لو باع القيم دارا اشتراها بمال الوقف فله أن يقبل البيع مع المشتري اذ لم يمسك البيع بأكثر من ثمن المثل وكذا اذا عزل ونصب غيره فلا منصوب اقالته بخلاف كذا في البحر وفي الاشياء المتولي على الوقف لو أجزا الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم يجز على الوقف فالمنظور اليه المصلحة وعدمها ولذا قال في الدرر اذا باع المتولي أو الوصي شيئا بأكثر من قيمته لا تجوز اقالته اه مع أن المبيع اذا عادت رجع ماله على ما كانت عليه والعين الموحدة لا تبقى الاجرة بمضي الزمن الا بالاستتجار في فوت النفع الذي لم بالاستتجار فكان عدم صحة الاقالة مع فوات النفع ألزم من اقالة البيع خصوصا وقد تر بوالمضرة باحتياج العين التي كانت مؤجرة لثلاثة قطع ومرة بها اه (قوله وخصاه بالبقود) بناء على أن الناظر وكيل يتصرف بالعرض وبالانقضاء بالنسيئة عنده وعندهما بالبقود كما سيأتي في كتاب الوكالة كذا قيل والمسئلة نظامها في الوهبانية (قوله للمستأجر غرس الشجر الخ) كذا في الوهبانية وأصله في القنية يجوز للمستأجر غرس الاشجار والكروم في الاراضي الموقوفة اذ لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولي دون حصر الحياض وانما يحل للمتولي الاذن فيما يرضى بالوقف به خيرا ثم قال قلت وهذا اذ لم يكن لهم حق قرار العماره فيها أما اذا كان يجوز الحفر والعرض والحائط من ترابها لوجود الاذن في مثلها دلالة اه ولا يخفى أن قوله قلت الخ محله عدم الضرر بالارض كما يعلم بالاولى من قوله وانما يحل الخ ثم اعلم أن العادة في زماننا أن الساطر لا يمكن المستأجر من العرس الا بانه اذا لم يكن له في الارض حق القرار المسمى بمسكنة المسكنة فينبغي أنه لا يملك ذلك بدون اذنه ولا سيما وفيه صريح على الوقف لان النفع أن يعرس الناظر للوقف أو يأذن للمستأجر بالمناصب وهي أن يعرس على أن العرس يثبت ويرى الوقف كما هو العادة ولا شك أنه أنفع من غرسه لنفسه فقط (قوله وما بناء مستأجر أو غرسه فله) أن اذ بناء من ماله بلاذن

مطالب من وقف على أولاده
هل يشمل الواحد أولا

وله ولد واحد فله النصف
والباقي للفقراء أو على ولده
له الكل لانه مفرد مضاف
فيهم * للمتولي الاقالة لو
خيرا * أجز بعرض
معين مع وخصاه بالبقود
* المستأجر غرس الشجر
بلاذن الناظر اذ لم يضر
بالارض وليس له الحفر
الا باذن ويأذن لو خيرا والا
لا وما بناء مستأجر أو غرسه
فله ماله ينوه للوقف

مطلب في اقالة المتولي عقد
الاجارة

مطلب للمستأجر غرس
الشجر

مطلب انما يحل للمتولي
الاذن فيما يرضى بالوقف به
خيرا

وفيهم الغنى والفقير تصرف
الغلة للفقير ثم انه لو افتقر
الاغنياء الخ اه

الزاخر ثم اذا لم يضر رفعه بالبناء عليه و رفعه وانما هو المبيع ماله الغير من ان يملك من حيث المالك
 ثم يأخذ من لا يكون بناؤه ماله من جهة الاجارة من غيره اذ لا يملكه عليه حيث لا يملك رفعه ولو امكنه ان
 يجعله للوقف بمن لا يجاوز اقل القيمتين متزوعاً ومبنيهما مع جامع الفصولين وفي حاشيته للغير الرمي الى القول
 ظاهره اشتراط الرضا اذا الصلح لا يكون الا مع ائمة ثم صرحوا في الاجارة اذا مضت المدة وكان القاع يضر
 بالارض يملكه المتوجر بأقل القيمتين جبراً واطلاقاً يقتضي عدم الفرق بين الوقف والمثل اذ لا وجه للفرق
 بينهما في ذلك فيحمل الصلح في كلامه على مجرد الاخبار بالصفة لا على انه شرط منعين في ذلك اهـ وفي السطابة
 طرح فيها السرقين وغرس الاشجار ثم مات فلا شجار لورثته ويؤمرون بقامها ولا رجوع لهم بمجازاة
 السرقين في الارض عندنا اهـ وقد مناه مسئلة استبقاء المسألة أحراراً في الارض المتكررة قبل الفصل عند
 قول الشارح وأما الزيادة في الارض المتكررة وقد مناه مسئلة العمارة باذن الناظر عند مسئلة الاستبدال
 (قوله والمتولى بناؤه الخ) اعلم ان البناء في أرض الوقف فيه تفصيل فان كان الباني المتولى عليه فان كان
 بمال الوقف فهو وقف سواء بناه للوقف أو لنفسه أو أطلق وان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف الا اذا
 كان هو الواقف وأطلق فهو له كافي الدخيرة وان بناءه من ماله له وأشهدنا له وهو له كافي القنية والخني
 وان لم يكن متولياً فان بنى باذن المتولى ابرجيع فهو وقف والا فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق
 فلا رفعه ان لم يضر وتماه في ط عن الاشياء وما وحواشيه وفي السطابة ولو غرس في المسجد يكون للمسجد
 لانه لا يغرس فيه بنفسه (قوله ماله يشهد انه لنفسه قبله) أي قبل البناء وهو متعلق بشهده وهذا اذا بناءه من
 ماله كما علم مما مر قبله وقيد بالشهادة على الجامع الفصولي وغيره لكن صرح الخصاص بأن القول قوله اذا
 اختلف هو وأهل الوقف بان قال زوجه تهالفتي بدري ونعق وقالوا بل املان البذر في ساحة ثم يهوله
 بمنزلة الواقف فيما يزرع له قال الخصاص وأرى اخرجهم ويده بما فعل ويضمن نقصان الارض اهـ ومثله
 في السطابة وهو صريح أيضاً بانه يكون خيانة منه يستحق بها العزل وكأنه في الحرم بوجه حيث قال ونبى أن
 يكون خيانة وقد مناه عند قوله ويتزعر وجو بالوخانة عن شرح الاشياء للبيري أنه يؤخذ مما ذكرناه أن
 الناظر لو سكن دار الوقف ولو بأجر المثل للقاضي عزله لانه نص في خيانة الاكمل أنه لا يجوز له السكنى ولو
 بأجر المثل (قوله ولو أجزأه) أي الكبير اذا الصغير تبع له شرح الوهبانية وفي جامع الفصولين لو باع القيم
 مال الوقف أو أجزأه لا تقل شهادته له لم يجز عند أبي حنيفة وكذا الوصي وقبل الوصي كضارب وفيه المتولى
 اذا أجزأه الوقف من ابنه البالغ أو أبيه لم يجز عند أبي حنيفة الا بأكثر من أجزأه المثل كبيع الوصي لو مثل
 قيمته مع عندهما ولو خير اليتيم مع عبد أبي حنيفة وكذا امتول أجزأه من نفسه لو خيرا مع والا لومعنى الطبرسي
 في بيع الوصي من نفسه وبه يفتي اهـ والذي مره وقوله في شراء مال الصبي حازل الوصي ذلك لو خيرا
 وتفسيره أن يأخذ بخمسة عشر مائة أو عشرة أو ربع منه بعشرة مائة أو خمسة عشر مائة وبه يفتي اهـ
 (قوله كعبه اتفاقاً) وكذا الوهابية (قوله هذا لو باشر بنفسه) أما لو ذهب الى القاضي فآخوه مع شرح
 الوهبانية عن الخيانة قالت ويشكل عليه ما مر عند قوله ولاية نصب القيم الى الواقف ثم وصيه ثم للقاضي من
 أن القاضي لا يملك التصرف مع وجود المتولى والجواب انه لا يملك ذلك على ما بين من النزاع عند نسخة تصرف
 المتولى بنفسه وعنه الا يصح وقد مناه هذا الكلام على قطع الجهات للتعهد بأن المتولى لو عمل كالمعلم والمناقلة
 قدر أجزأه لو أمره الحاكم بالاداء لا يصلح وجراؤه مستأجراً وهذه اعمدة حاربه ما ورد من أيضاً أول الفصل
 اذا شرط الواقف أن لا توجر الارض أكثر من سنة وكانت اجازتها أكثر نفع الفقراء فليس له قبله أن يوجرها
 أكثر بل يرفع الامر للقاضي ليؤجرها لانه ولاية الخير للفقراء فاهم (قوله وكذا الوصي) أي من قبل
 الاب بخلاف وصي القاضي فانه لا يصح بيعه ولا شراؤه بل اليتيم ولو خيرا في باب الاجارة يبيع المسمع
 أفاده ط (قوله بخلاف الوكيل) فانه لا يعقد مع من ترد شهادته له لانه مع عدم اطلاق له المتولى

مطلب في حكم بناء المستأجر
 في الوقف بلا إذن

مطلب في حكم بناء المتولى
 ونهيه في أرض الوقف

* والمتولى بناؤه وغرسه
 للوقف ماله يشهد أنه لنفسه
 قبله * ولو أجزأه لم يجز
 بخلافهما كعبه اتفاقاً
 هذا الرابح بنفسه ولو
 القاضي مع وكذا الوصي
 بخلاف الوكيل * وقف
 على أصحاب الحديث
 لا يدخل فيه الشافعي اذا لم
 يكن في طلب الحديث
 ويدخل الخنفي كان في طلبه
 أولاً برأيه

مطلب لو أجزأه المتولى لابنه
 أو أبيه لم يجز الا بأكثر من
 أجزأه المثل

مطلب في الوقف على
الصوفية والعميان

أي لكونه يعمل بالمرسل
و يقدم خبر الواحد على
القياس وجاز على حكم
القبور والا كفاً على
الصوفية والعميان في
الاصح * ولو شرط النظم
للارشاد فالارشاد من أولاده
فاستويا اشتر كلبه أفنى
الملا أبو السعود * والذبات
أفضل التفضيل ينظم
الواحد والمتعدد وهو ظاهر
وفي النهي عن الاسماع
شرطه لا فضل أولاده
فاستويا فلا تسهم ولو
أحدهما أروع والآخ
أعلم بأمور الوقف وهو أولى
إذا أمن خيانتته انتهى
جوهره وكذلك شرطه
لارشادهم كافي أنفع الوسائل

مطلب في شرط التولية
للارشاد فالارشاد

مطلب إذا صار غير الارشاد

قوله هو من سقط الخ هكذا
بخطه والذي في حاشية ط
هو ما سقط الخ وهي أولى
اه مصحح

قوله فان يخصصون لعل
صوابه يخصصوا إحدى النون
اه مصحح

كما سيأتي في بابها أفاده ط (قوله أي لكونه يعمل بالمرسل) هو من سقط منه الصحابي ط وهذا التعليل
ذكره في شرح الوهبانية بقوله وفي حاشية تعليقه بكونه يعمل الخ ولكي لم أظفر به الآن اه قلت ووجهه
أنه عمل بكل الأحاديث حيث لم يترك العمل بمسذين فصار أحق باطلاق هذا اللفظ عليه والظاهر أن هذا
منه عدم العرف أما إذا عرفت اطلاقه على من غلب عليه هذا العلم حتى اشتهر به وصار يطلق عليه أنه من
أهل الحديث تعين جله على عرف الواقف كما قدمناه في مسألة ابن المقار (قوله وجاز على حكم القبور
والا كفاً) هو المفتي به كافي الجرح عن الفتاوى وفي شرح الوهبانية أن الصحة أظهر (قوله لا على الصوفية
والعميان في الاصح) فإنه وقع فيه خلاف قال في شرح الوهبانية عن الخلاصة بعد حكاية الخلاف وأخرج
الامام على السعدي الرواية من وقف الخصاص أنه لا يجوز على الصوفية والعميان فرجعوا إلى جوابه اه
قلت لكن في الاسماع قال شمس الأئمة إذا ذكر مصرف فيهم تنصب على الحاجة فهو صحيح وان استوى به
الغنياء والفقراء فان يخصصون صح والابال الا ان كان في لفظه ما يدل على الحاجة عرفاً كاليتامى والوقف عليهم
صحيح ويصرف لفقرائهم فهذا الضابط يقتضي صحة الوقف على الزمى والعميان وقراء القرآن والفقهاء
وأهل الحديث ويصرف لفقرائهم لاسماع الاسماء بالحاجة استعمل الان العمى والاشتغال بالعلم يقطع
عن الكسب فيغلب فيهم الفقرو هو أصح مما سيأتي في باب الباطل أنه باطل على هؤلاء اه ومقتضاه أنه
يصح على الصوفية أيضاً لان الفقريهم أغلب من العميان بل اصطلحهم تسميتهم بالفقراء وهذا ان كانت
العلة ما ذكره الا في التنازع بينه عن الامام أبي اليسر أن الصوفية أنواع فـ هم قوم يضربون بالزامير
ويشربون الخمر إلى أن قال فيهم اذا كانوا من المثابة كيف يصح الوقف عليهم اه فأما أن العلة أن منهم
من لا يصح الوقف عليهم فلا يكون قرينة ويحتمل أن المراد لا يصح الوقف على هذا النوع منهم اذا عينهم
الواقف وهذا وان كان خلاف ظاهر العبارة لكيم من حيث المسمى أظهر لان لفظ الصوفية انما يراد به في
العامة من كانوا على طريقة مرضية أما غيرهم فليسوا منهم حقيقة وان سموا أنفسهم بهذا الاسم واذا أطلق
الاسم لا يدخلون فيه فيصح الوقف ويستحقه أهل ذلك الاسم حقيقة وحقيقة تكون علة الصحة ما مر من غلبة
وصف الفقريهم فاعتنم هذا الخبر بر (قوله وفي النهي عن الاسماع الخ) تخصيص لما أفنى به أبو السعود
(قوله فهو أولى) أي الا علم بأمور الوقف أولى ومثله لو استويا في الديانة والساداد والفضل والارشاد فالاعلم
بأمور الوقف أولى بحر عن الظهيرية (قوله وكذلك شرطه لارشادهم) بتقديم الاستويا فيه الاسن ولو
أننى كافي الاسماع والاعلم بأمور الوقف وأقنى في الاسماع علية بتقديم الرجل على الانثى والعالم على الجاهل
أي بعد الاستواء في الفضيلة والارشاد قال في البحر والظاهر أن الرشاد صلاح المال وهو حسن التصرف وفيه
من الاسماع ولو قال الأفضل فالأفضل فأبى الأفضل القبول أو مات يكون ان يليه على الترتيب ذكره
الخصاف وقال هلال القياس أن يدخل القاضي بدله رجلاً مادام حياً فان مات صارت الولاية لمن يليه في
الفضل ولو كان الأفضل غيره وضع أقام رجلاً مقامه واذا مات تنتقل لمن يليه فيه واذا صار أهلاً بعده تراد الولاية
اليه وكذا لو لم يكن فيهم أهل أقام القاضي أجنبياً إلى أن يصير فيهم أهل ولو صار المفضل منهم أفضل ممن كان
أفضلهم تنتقل الولاية اليه فينظر في كل وقت إلى أفضلهم كالوقف على الاقر فالأقر اه لمصاقلت وبه علم
علم صحة ما أفنى به في الحامدية اه اذا ثبت أحدهم أرشدته انه لا تقبل بينة آخر أنه صار أرشاداً واستبدلها
في حاوى السبوطي أن العبرة لمن فيه هذا الوصف في الابتداء لا في الانماء ويبت الخواب عنه في تنقيحها
وذكرت فيه تفصيلاً أخذ من القواعد المذهبية وهو أنه اذا ادعى آخر الارشاد به قبل الحكم به الاول
وتعارضت البيتان اشتر كافي التولية لاسر من أن أفع التفضيل ينظم الواحد والا أكثر ولاه لا سبيل إلى
ترجيح احدي البيتين على الاخرى قبل الحكم وان كان بعده وفصر الزمن لا تسمع الثانية لترجح الاولى
بالحكم بهما فتلغوا الثانية وأما اذا طال بحيث يمكن أن يصير الثاني أرشاداً وكذلك الا اذا شهدت الثانية بأن

طالب ليس المشرف
المشرف

ولو ضم القاضي للقيم ثقة
أي ناظر حسبه هل للأصيل
أن يستقل بالتصرف لم أره
وأفتى الشيخ الأخاه ان ضم
اليه لحياته لم يستقل والاقله
ذلك وهو حسن نهر
وفي فتاوى مؤيد زاده معزيا
للمسألة ونسبها ليس
للمشرف بالتصرف بل الحفظ
ليس للمتولي أن يستدين
على الوقف للعمارة الاباذن
القاضي ومات المتولي
والجباة يدعون تسليم
العلة اليه في حياته ولا بينة
لهم صدقوا بيمينهم لانكارهم
الضمان لا يجوز الرجوع
عن الوقف اذا كان مسجلا
ولكن يجوز الرجوع عن
الموقوف عليه المشروط
كماؤذن والامام والمعلم
وان كانوا أصح اه
جوهرة وفي جواهر
الفتاوى شرطه لنفسه
مادام حيا ثم لولده فالان
مأاش ثم بعده للاحف
الارشاد من اولاده

طالب القيم والمتولي
والناظر بمعنى واحد

مطالب لا يجوز الرجوع
عن الشروط

ساحبها بالاثبات ارشد من الاول والله تعالى أعلم اه ثم رأيت المصريح بذلك في فتاوى الشيخ المصنف حيث
قال اذا قامت بينة أخرى بالارشادية تغير فلا بد من نص صريح بان هذا أمر يتجوز كقبوله أن الشهادة
بالارشادية تحتاج أن يكون الاولاد واولاد الاولاد معلومين بحضور من يكون المشهود له ارشاد من غيرهم
(قوله ولو ضم القاضي للقيم ثقة) تقدم عند قول الشارح ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستفيدين
أنه يضم اليه اذ اطعن في أمانته بدون ا ثبات خيانة والاخره وتقدم تمام الكلام عليه هناك (قوله والاقله
ذلك) قد يقال انه اذا ضم اليه للطعن في أمانته وكان للأصيل الاستقلال بالتصرف لم يبق فائدة لضمه اليه
الا أن يصور فيما اذا ضم اليه اعانة له لا للطعن ولا لحياته تأمل ٢ (قوله ليس للمشرف بالتصرف) بل له
الحفظ لان التصرف في مال الوقف مفوض الى المتولي خائبة والظاهر أن المراد بالحفظ حفظ مال الوقف عند
لكن قال في الفتح وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المشرف اه ومقتضاه أنه لو تعرف تصرفه مع
المتولي اعتبر ويحتمل أن يراد بالحفظ مشاركته للمتولي عند التصرف للتلايطعل ما يضر ويؤيده ما ذكره في
مشرف الوصي ففي الخاتمة قال الامام الفصلي يكون الوصي أولى بالمسالك المال ولا يكون المشرف وصيا
وأثر كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه وفي أدب الاوصياء عن فتاوى الخصاصي وبقول الفضلي
يفتي وأنت تنخير بان الوقف يستقي من الوصية ومسائله تترع منها وعن هذا أفتى في الخاتمة بانه ليس للمتولي
التصرف في أمور الوقف بدون اذن المشرف واطلاعه وفي الخيرية ان كان الناظر بمعنى المشرف فقد صرحوا
بان الوصي لا يتصرف الا بعلم المشرف وفيها مثل في وقف له ناظر ومتول هل لاحدهما التصرف بلا علم الآخر
أجاب لا يجوز والقيم ٢ والمتولي والناظر في كلامهم بمعنى واحد اه قلت هذا ظاهر عند الافراد المشروط
الواقف متوليا وناظرا عليه كما يقع كثيرا فإيراد الناظر المشرف وعن هذا أجبت في حادثة بانه ليس للمتولي
الايجار بلا علم الناظر خلافا لما في الفتاوى الرحيمية من أنه لو آجر المتولي اجارة شرعية بأجرة المثل لاعتك الناظر
معارضته لانه في معنى المشرف تأمل وأفتى في الاسماء على بانه ليس للناظر معارضة المتولي الا ان يثبت أن
نظارته بشرط الواقف اه قلت وفيه نظر اذ لو نصبه القاضي ناظرا على المتولي لثبوت نيابته لم يستقل المتولي
بالتصرف كما مر عن النهر بل مثله ما لو نصبه عليه للطعن في أمانته كما بحثناه آنفا تأمل (قوله ليس للمتولي
أن يستدين الخ) مكرره مع ما تقدم (قوله اذا كان مسجلا) مبي على قول الامام ان الوقف لا يلزم قبل الحكم
والتمسك به ومن أن المفتى به قولهما (قوله وان كانوا أصح) الذي رأيت في فتاوى مؤيد زاده اذ لم يكونوا أصح
أوفي أمرهم منها وان يجوز للواقف الرجوع عن هذا الشرط اه وهكذا نقله عنها في شرحه على الملتقى ثم
نقل عن الخلاصة لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلا ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه وفيه
وان كان مشروطا كماؤذن والامام والمعلم ان لم يكونوا أصح أو أنها ونوا في أمرهم فيجوز للواقف منقذ الشرط
اه قال ط أقول وبالله تعالى التوفيق ان ما ذكره من المؤذن والامام ان لم يكونوا أصح ليس من الرجوع
وانما هو مخالفة لشرط اكونم أنفع للوقف بنصب غيرهم ممن يصلح فهو كما اذا شرط أن لا يترع من الولاية
نغان فانه يترع ولا يعتبر هذا الشرط ويولى غيره وكذا اذا شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة ولا وشبة فبإعائه
فانه يخالف وما كان ينبغي للشارح أن يفرد هذا بفرع مستقل لانه لوهم أنه يجوز له الرجوع في جميع
الشروط وليس كذلك اه قلت وقد أجاد فيما أفاد أعطاء مولا غايه المراد وحاصله انه لو شرط الواقف أن
يكون الامام أو المؤذن أو المعلم شخصا معينا يصلح الرجوع عنه لو كان متهاونا في مباشرة وطيفته أو كان غيره
أصلح فهو في الحقيقة تغيير كغيره في الخلاصة أي تعييرا الشخص المعين بغيره للمصلحة الراجحة الى السليم فهو
تظاير ما قدمه المصنف من قوله الباني أولى بنصب الامام والمؤذن في المختار الا اذا عين القوم أصلح من غيره وبه
ظهر الجواب عما نقله الشارح عن الاشباه من قوله ولم أر حكم عزله لمدرس وامام ولاهما وهو انه جاز له مصلحة
اذا كانا شروطين في أصل الوقف بدونه بالاولى وقد ظهر أنه ليس المراد أنه يجوز للواقف الرجوع عن

شروط الوقف كلفهم الشارح حتى تكلف في شرحه على المتن للجواب مما قدمه عن الدور قيل قول المصنف
 التحريم للواقف والجهته من أنه ليس له إعطاء الغلة لغير من عينه نظروا الوقف عن ملكه بالتجديد اه فانه
 صريح في عدم صحة الرجوع عن الشروط ولا يخالفه ما في المؤيدية على ما علمت ويدل عليه قوله في البحران
 التولية خارجة عن حكم سائر الشروط لان فيه التغيير كإبداله وأما باقي الشرائط فلا بد من ذكرها في أصل
 الوقف اه وفي الاسعاف ولا يجوز له أن يفعل الأمان شرط وقت العقد اه وفيه لو شرط في وقته أن يزدي
 وظيفة من يرى زيادته أو ينقص من وظيفة من يرى نقصانه أو يدخل معهم من يرى ادخاله أو يخرج من
 يرى اخراجه جازم اذا فعل ذلك ليس له أن يغيره لان شرطه وقع على فعله برأه فاذا رآه وأمضاه فقد انتهت
 مآرأه اه وفي فتاوى الشيخ فاسم وما كان من شرط معتبر في الوقف فليس للواقف تغييره ولا تخصيصه بعد
 تقريره ولا سيما بعد الحكم اه فقد ثبت ان الرجوع عن الشروط لا يصح الا التولية ما لم بشرط ذلك لنفسه
 فله تغيير المشرط مرة واحدة الا أن ينص على أنه يفعل ذلك كلما بدله والا اذا كانت المصلحة اقتضيه فاعتقم
 هذا التحريم (قوله فانها ٣) أي الكتابة كما يعلم مما بعده والمراد بها الضمير وتسمية الضمير كتابة اصطلاح
 الكوفيين أفاده ط (قوله لا قرب المكتبات) أي لا قرب المذكورات التي يمكن أن يكون الضمير كتابة عنها
 (قوله بمقتضى الوضع) أي الأصل وهو ٢ عود الضمير إلى أقرب مذكور إليه قلت وهذا الأصل عند الحلوة عن
 القرائن ولذا قال في الخبرية سئل عن وقف على ولد حسن وعلى من يحدث له من الأولاد ثم على أولادهم
 المذكور ثم على أولاده الأناث وأولادهن ثم حدث للواقف ولدا اسمه محمد ثم مات حسن المذكور فهل الضمير
 في يحدث له راجع إلى حسن لانه أقرب مذكور أم إلى الواقف فيدخل محمد فأجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا
 الشيخ حسن الشرنبلالي بأنه راجع إلى الواقف ثم قال في الخبرية ان هذا مما لا يشك ذو فهم فيه اذ هو الأقرب
 إلى فرض الواقف مع صلاحية اللفظه وقد تقررت في شروط الواقفين انه اذا كان للفظ محتملان تعين أحد سما
 بالغرض واذا أرجعنا الضمير إلى حسن لزم حرمان ولد الواقف لصلبه واستحقاق أولاد أولاد البنات وفيه غاية
 البعد ولا تمسك بكونه أقرب مذكور لما ذكرنا من المحاور وهذا العاية ظهوره غنى عن الاستدلال اه (قوله
 وكذلك مسائل ثلاث) أي يعتبر فيها الأقرب وان لم يكن هناك ضمير فان الثانية والثالثة لا ضمير فيهما ط
 (قوله فالهاء لعمر فقط) أي لا يدخل نسل زيد زادا إلا ما المضاف فان قال على عبد الله وزيد وعمر
 ونسلهما فالغلة لعبد الله وزيد وعمر ونسل زيد وعمر ودون نسل عبد الله اه (قوله فالد كور راجع لولد
 الولد فحسب) أي فقط أي للمضاف المعطوف دون المضاف إليه ودون المعطوف عليه فقوله على ولدي بقي
 شامل للذ كور والاناث من صلبه وقوله وولد ولدي الذ كور يختص بالذ كور من أولاد الذ كور والاناث أي
 بالمضاف فعلا لانه أقرب مذكور ولا يقال المضاف إليه أقرب مذكور لانا نقول الأصل عود الضمير إلى المضاف
 كما اذا قلت جاء غلام زيدوا كرمته أي العلامة لانه المحدث عنه والمضاف إليه ذكر معرفا للمضاف غير موصود
 بالحكم ويحتمل أن يكون قوله فحسب احترازا عن رجوعه للمضاف إليه فقط فلا ينافي رجوعه للمعطوف
 عليه أيضا وهذا وان كان بعيدا من أقوى العبارة لكنه هو الموافق لما نص عليه هلال بقوله قات رأيت ان
 قال على ولدي وولد ولدي الذ كور قال فهمي لمن كان ذكرا من ولد وولد ولده قال الذ كور من ولد البنين
 والبنات قال نعم اه فقد جعله قيد المعطوف والمعطوف عليه دون المضاف إليه ومثله في الاسعاف ونصه
 ولو قال على ولدي وولد ولدي الاناث يكون للاناث من ولده دون ذكورهم والاناث من ولد الذ كور والاناث
 وهن فيهما سواء اه وهو المتبادر من كلام الخصاص أيضا لكن يأتي أن الوصف ينصرف إلى ما يليه عندما
 وهو مؤيد للاحتمال الاول في عبارة جواهر الفتاوى ومقتضى كلام الاشياء انه قيد للمضاف إليه فقط وتتمام
 تحرير المقام في كتابنا تنقيح الحامدية فراجع (قوله وعكسه وقفت الخ) عكس مبتدأ أو جملة بعده أريد بها
 لفظها خبر والمراد أنه عكس ما قبله في كون القيد فيه متقدما فيكون لما قبل العاطف بخلاف ما تقدم فان

٢ مطلب في ان الأصل عود
 الضمير إلى أقرب مذكور

فالهاء تنصرف للذين
 لا للواقف لان الكتابة
 تنصرف لأقرب المكتبات
 بمقتضى الوضع وكذلك
 مسائل ثلاث وقف على
 زيد وعمر ونسله فالهاء
 لعمر فقط وقفت على
 ولدي وولد ولدي الذ كور
 فالد كور راجع لولد الولد
 فحسب وعكسه وقفت على
 بني زيد وعمر ولم يدخل بنو
 عمر ولانه أقرب إلى زيد
 فيصرف إليه

مطلب اذا كان لفظ
 محتملان تعين أحدهما
 بفرض الواقف

مطلب فيما اذا قال على
 أولادي وأولاد أولادي
 الذكور

مطلب اذا تقدم القيد
 يكون لما قبل العاطف

٣ قوله فانها الخ هكذا
 نخطه والذي في نسخ الشارح
 فالهاء هو الاوفق بما يأتي
 لا سيما ولا مرجع في
 الشارح للضمير في قوله فانها
 تأمل اه

مطلب الوصف بعد جمل
يرجع الى الاخير عندنا

هذا هو الصحيح قلت وقدمنا
أن الوصف بعدم تعاطفين
للاخير عندنا وفي الزاوي
من باب الحرمات وقولهم
ينصرف الشرط اليهما وهو
الاصل قلنا ذلك في الشرط
المصرح به والاستثناء بعيشته
الله تعالى وأما في الصفة
المذكورة في آخر الكلام
وتصرف الى ما يليه نحو
جاء زيد وعمرو والعالم الى
آخره فيحفظ وفي المظومة
التيية قال

والوصف بعد جمل اذا أتى
يرجع للجميع فيما ثبتا
عند الامام الشافعي فيما

مدالب الشرط والاستثناء
يرجع الى الكل انفاقا
لا الوصف فانه لاخير عندنا

مطلب على ان من مات
عن ولد من قبيل الشرط

(قوله ولا يدخل بنات الصلب)
أي لا يدخلن في الوالدين
أي لا يستحق أولادهن في
هذا الوقف شيئا وليس
المسراد أن في دخولهن
أنفسهن في الوقف حتى ينفى
التعميم في الولد الاول كما
توهم اه

التيية فيه آخر فيكون ثابته العاطف والمخير في قوله لانه أقرب الى قوله ينصرف على ما هو عليه
لا لعمر وكلاهما مقتضى كلامه أن الوصف يعود الى ما يليه سواء تأخر أو تقدم فإذا قال على فقراء أولادي
وبغير أن ينصرف الى الاول فقط وكذا لو قال على ذكور أولادي وأولادهم فيدخل فيه الأناث من أولاد
الذكور يؤيده أن الأصل العطف على المضاف ولم أر ما لو توسط الوصف مثل على أولادي الذكور وأولاد
أولادي والظاهر انصرافه للاول فقط فيخص الذكور أصلا به ويعم الذكور والأناث من أولاد أولاده
الذكور والأناث نعم لو قال وأولادهم يخص الذكور والأناث من أولاد الذكور لعود العطف الى الميراثهم وفي
الاستعانة لو قال على الذكور من ولدي وعلى أولادهم فهي للذكور من ولده أصابه ولوليد الذكور أنما كانوا
أو ذكور دون بنات الصلب فلا تعطى البنت الصلبة وتعطى بنات أختها ولو قال على ذكور ولدي وذكور
ولدي يكون لاد كور من ولده أصلا والذكور من ولده و يكون الذكور من ولد لبنين والبنات فيسه
سواء ولا يدخل أنى من ولده ولا ولد له ولو قال على ولدي وعلى أولاد الذكور من ولدي فيستحب على ولده
أصله الذكور والأناث وعلى الذكور والأناث من ولد الذكور من ولده ولا يدخل بنات أصاب اه (قوله
هذا هو الصحيح) راجع لاصل المسئلة ومقابله القول بأن السكينة تنصرف الى الأناث لا الذكور ككلام المصنف
قبيل هذا الفصل والظاهر أن الخلاف في باقي المسائل كذلك (قوله قلت وقدمنا) أي في هذا الفصل حيث
قال الوصف بعد الجمل يرجع الى الاخير عندنا الخ ويأتي قريبا وهذا أيضا قوله ذكور راجع لولد الولد
خسب لكن علمت مخالفة لكلام هلال والاسعاف (قوله عندنا) وعند الشافعي للجميع ان لم يضاف ثم
كما روينا في (قوله من باب الحرمات) أي في كتاب السكاح (قوله وهو الاصل) أي انصرف الشرط الى
المتعاطفين عندنا وعند الشافعية (قوله في الشرط المصرح به) مثل فلانة طالق وولدت له بنتا ان كانت الدار تكون
دخول الدار شرط الطلاق فلهما الا لم يطوف فقط اهط (قوله والاستثناء بعيشته الله تعالى) لانه شرط حقيقة فلو ان
سمى استثناء عرفا واحدا ترزده عن الاستثناء بالادنى التلويح اد اورد الاستثناء عقيب جمل معنوف بعيشته على
بعض بلوا ولا خلاف في جواز رده الى الجميع والاخير خاصة وأما الخلاف في انما هو رده الى إطلاق مذهب
الشافعي انه طاهر في العود الى الجميع وذهب بعضهم الى التوقف وبعضهم الى التفصيل ومذهب أبي حنيفة
أنه طاهر في العود الى الاستثناء والمراد بالتفصيل هو أنه ان استثناءات مشابهة عن الاول بالانصراف عنها
فلاخير فالانصراف للجميع والترز بالجل عن الاستثناء عقيب مفردات لانه للسكينة اتفاقا كما في شرح التقرير بمثل
الاول وقت دارى على أولادى ووقفت بسببى على اخوى الا اذا خرجوا ومثل الثانى وقتت دارى على
أولادى وأولادهم الا اذا خرجوا (قوله ينصرف الى ما يليه) أي الى ما يلي العاطف وهو المعنوف انما هو
الوجه من صرفها للجميع كفى ثم بران اهمام (قوله نحو جاء زيد وعمرو الخ) لا يخفى أن الوصف هنا
لا يمكن صرفه للجميع وان أمكن للذول لكه غير محل الخلاف ولما سبب بل ان اهمام قوله فقيه
وقرئش الطوال فلو ان الطوال جمع طويل يمكن صرفه للمتعاطفين ولاخير برفقة والثاني مذهب وهو
الوجه كما علمت والاول مذهب الشافعي قال في جمع الجوامع وشرحه ان الصلوة كالاستثناء في العود الى ال
المتعدد على الاصح ولو تقدمت ووقف على أولادى وأولادهم المتأخرين ووقف على عدة من أولادى
وأولادهم فيعود الوصف في الاول الى الاولاد مع أولادهم وفي الثانى الى أولاد الاولاد مع الاولاد وقيل لا أما
المتوسطة نحو ووقف على أولادى المتأخرين وأولادهم فانه متاخر اختصامه بامواله ويحتمل أن يقال يعود الى
ماولها أيضا اه * (تنبيه) * حصل ما مر أن كلاما شرط والاستثناء والعطف يعود الى المتعاطفين جميعا
عند الشافعي وكذا عندنا الا الوصف في الاخير فقط كى سمات اه فته لما قدمناه من ان الوصف يعود الى
المصنف ممن وقف على أولاده وعددهم على الفريضة الشرعية وليس كذلك حق لا اذا كان عازيا ثم على
أولاد الموقوف عليهم على أولادهم واساهم على أن من مات منهم عن ولد لم يترك له من اولادهم

راجع لكل أو للجملة الثانية المعطوفة بثم وما بعدها طول الفصل بين الأولى والثانية وهو قوله ليس للأنث
حق الخ أجاب صرح أصحابنا بأن قوله على أن كذا من قبيل الشرط لما فيها من معنى الزوم ووجود الجزاء
يلزمه وجود الشرط كما قال تعالى يبايعكم على أن لا يشركن أي بشرط أن لا يشركن وبأن الشرط اذا تعقب
جلا يرجع الى الكل بخلاف الصفة والاستثناء في الانخير عند ما لم يفرق أصحابنا بين العطف بالواو والعطف
بثم وعلى هذا فيعود نصيب من مات عن ولد لولده عملا بالشرط المذكور وهو الموافق لعرض الواقفين اه
مختصا وظاهره أن طول الفصل المذكور لا يضر أيضا (قوله ان كان ذا العطف بواو) قال العراقي في تناواه
وقد أطلق أصحابنا في الأصول والفروع العطف ولم يقيدوه بأداة وعن حكى الاطلاق امام الحرمين والعزالي
والشيخان وزاد بعضهم على ذلك جعل ثم كالأول كالتولي حكاه عنه الرافعي ومثله امام الحرمين المسئلة ثم ثم
يقيد بطريق البحث بما اذا كان ذلك بالواو ونما فيه جوى (قوله الى الانخير) متعلق برجعه الى هو
جواب أما (قوله ولو على البنين وقفا يجعل الخ) يعني لو قال على بنى وله بنون وبنات يدخل فيه البنات لان
البنات اذا جعن مع البنين ذكرن بافظ التذكير ولوله بنات فقط أو قال على بناتى وله بنون لا غير فالعلة
للمساكين ولا شيء لهم ونما في الاسعاف وهذا البيت يعنى عمه البيت ان الانخير ان (قوله وولد الابن كذا) كذا
البنات أى كذا ولد البنات فدف المضاف وأبقى المضاف اليه على جزء اه ح أى لو وقف على ذرية يدخل
فيه أولاد البنين وأولاد البنات (قوله ولو وقف الوقف على الذرية) أى لو قال على ذرية زيد أو قال على ذرية أبا
ماتما سلا يدخل فيه ولده وولده وولد البنين وولد البنات في ذلك سواء خصاف (قوله من غير ترتيب الخ)
أى ان لم يرتب بين البطلون تقسيم العلة يوم تجبى على عددهم من الرجال والنساء والصبيان من ولده لصلبه
والاسفل درجة بالسوية بلا تفضيل ثم كلمات احدهم سقطت منه وتنقض القسمة وتقسيم بنين من يكون
موجود اليوم تأتى العلة أمالور تب بأن قال يقدم البطل الاعلى على الذين يلونهم ثم الذين يلونهم بطما بعد بطن
اعتبر شرط ونما في الخصاف (قوله ولو على أولاد الخ) اعلم أنهم ذكره وأب ظاهر الرواية المفتى به عدم
دخول أولاد البنات في الأولاد طالما أى سواء قال على أولادى بافظ الجمع أو بافظ اسم الجنس كولد
وسواء اقتصر على البطل الاول كما شئت أو ذكر البطل لثاني مضافا الى البنات الاول المضاف الى صميم الواف
كأولادى وأولاد أولادى أو العائد على الأولاد كأولادى وأولادهم على ما فى أكثر الكتب وقال الخصاف
يدخلون في جميع ما ذكر وقال على الرازي ان ذكر البطل الثاني بافظ اسم الجنس المضاف الى صميم الواقع
كولدى وولدولدى لا يدخلون وان اعطى الجمع المضاف الى ضمير الأولاد كأولادى وولد أولادهم دخلوا
وقال شمس الأئمة السرخسى لا يدخلون في البطن الاول رواية واحدة وإنما الخلاف في البطن الثانى وطاهر
الرواية الدخول لان ولد الولد اسم لمن ولد ولده وابنته ولده من ولدته بنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما دا
قال على ولدى فان ولد البنات لا يدخل في ظاهر الرواية لان اسم الولد بما ولد ولده لصلبه وانما يتناول ولد الاس
لانه ينسب اليه عرفا وهو اختيار لقول هلال وصحة في الحاشية مستند الكلام محمد بن السير الكيرونى
الاسعاف أنه الصحيح وخزم به قاضى القضاة نور الدين الطرابلسى وتلبيذ الشلى وابن الشحنة وابن حليم
والخافون وغيرهم من المتأخرين وكذا الخبر الرولى في موضع من فتاواه وخاف في موضع آخر ونما في تحرير
ذلك ونرجع ما جنى اليه المتأخرون في كتابي تهذيب الحامدية وقدمنا في الجهاد بعض ذلك ثم رأيت في فتاوى
الكاظمى جوابا معقولا للعلامة الشرح على المقدسى لمحة أن المحقق ابن الهمام قال في الفتح ولو وصم الى الولد
ولد الولد فقال على ولدى وولدولدى اشترك الصليبيون وأولاد بنيه وأولاد بناته كذا اختاره هلال والخصاف
وصحة في الحاشية وأنكر الخصاف رواية حرمان أولاد البنات قال لم أجدهم يقوم برواية ذلك عن أصحابنا
وانما روى عن أبي حنيفة فمن أوصى بثلث ماله لولد زيدا فان وحده ولذ كور رما لصلبه يوم موت الموصى
كان بينهم وان لم يكن له ولد له ليه بل ولد له من أولاد الد كور واولاد كور دون أولاد الاما

مطلب في تحرير الكلام
على دخول أولاد البنات

ان كان ذا العطف بواو اما
ان كان ذا عطف بثم وقفا
الى الانخير باتفاق رجعا
ولو على البنين وقفا يجعل
فان في ذلك اية تدخل
وولد الابن كذا البنات
يدخل في ذرية بنت

ولو وقف الوقف على
من غير ترتيب فبالسوية
يقسم بين من علا والاسفل
من غير تفضيل لبعض فاقبل
وتنقض القسمة في كل سنة
ويقسم الباقي على من عيه
ولو على أولاده ثم على
أولاد أولاده فدرجة لا
وقفا فقالوا ليس في ذيل
أولاد بنت على ما يقبل
بى أولادى كذا أفاربي
واخوتى ولفظ آباء احسب

فكانهم قاسوه على ذلك و فرق شمس الاثمة بينهما بالفرق المشهور المذكور في الخاتمة وغيرها أي ما قدمناه من
 فهذا ابن الهمام المعروف بالتحقيق عند الخاص والعام قد اعتمد على هؤلاء الاثمة العظام أما هلال فإنه تلميذ
 أبي يوسف وأما الخصاص فقد شهد له بالفضل شمس الاثمة الخواص فقال ان الخصاص امام كبير في العلوم يصح
 الاقتداء به وقد اتقده في به اثمة الشاذلية وأما قاضيخان وشمس الاثمة فساقى الملققات ينبغي عن التناول واما
 كان مثل الامام الخصاص لم يجد من يقوم برواية حرمان أولاد البنات في صورة ولدي وولدي يعلّم أن الصورة
 التي بلفظ الجمع ليس فيها اختلاف رواية قطعا بل دخول أولاد البنات فيها رواية واحدة فمن هذا قال شيخ
 مشايخنا السري ابن الشحنة ينبغي أن تصح رواية الدخول قطعا لان فيها نص مجمد عن أصحابنا والمراد بهم أبو
 حنيفة وأبو يوسف وقد انضم الى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يصدقون غيره وعما
 عملهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ وقد وقع لشيخ مشايخنا الصمد والجل المولى ابن كمال باشا في ما وقع
 من ابن الهمام من الاعتماد على هؤلاء الاثمة العظام قال ويقطع عرق شبهة الاختلاف في صورة أولاد ولدي
 ما نقله في الذخيرة عن شمس الاثمة السرخسي أن أولاد البنات يدخلون رواية واحدة وانما الروايات فيها
 اذا قال آمنوني على أولادي اه وبهذا البيان انضح أن ما وقع في بعض الكتب كالتجنيس والواقعات والمجمل
 الرضوي من ذكر الخلاف في العبارة المذكورة من قبيل نقل الخلاف في إحدى الصورتين قياسا على الأخرى
 مع قيام الفرق بينهما ما وما ذكره في التعاليل من أن ولد البنت ينسب لآبيه لا يساعدهم لانه ان أراد أن الولد
 لا ينسب الى الأم لعة وشرا فلا وجه له ادلا شبهة في صحة قول الواقف وانفتحت على أولاد بنات وان أراد لا ينسب
 اليها عرفا فلا يجدى نفع في عدم دخول ولد البنت في الصورة المذكورة لما عرف أن دخوله فيها يحكم العبارة
 لا يحكم العرف والدخول يحكم العرف انما هو في صورتى الوجه الاول وهما اولدي وأولادي والتعليل المذكور
 ينطاق عليهما وقد ذكر شيخ الاسلام ابن الشحنة أن العرف موافق للحقيقة في العوبة فيجب المصير اليه
 والله ويل عليه اه وقد أجاب العلامة الحانوتي بمثل ما قاله المقدسي (قوله يشترك الاناث والد كور) أي
 عند الاجتهاد تعالينا للمذكور على الموث (قوله ومما يكثر وقوعه الخ) اعلم أن هذه المسألة وقعت فيها
 اختلاف واشتباه ولا سيما على صاحب الاشباه ولما رأيت الامر كذلك جمعت فيه حين وصولي الى هذا العمل
 رسالة سميتها الاقوال الواضحة الجلية في مسألة نقض القسمة ومسألة الدرجة الجعلية في كسرت شبهة أن
 ذلك في كتابي تنقيح الحامدية وأوفحت فيه المسائل بما قرره العسب من أراد الوقوف على حقيقة الامر
 فلا يرجع الى هذين التأليفين فان ذلك يستدعي كلاما طويلا ولا اريد كذلك بل اريد ذلك انه
 اذا وقف على أولاده ثم على أولادهم وهكذا مرتباً بين البنات وشروط أن من مات عن ولد فصبه لولده وعن
 غير ولد فصبه لمن في درجته ومن مات قبل استحقاقه لشيء وله ولد قام ولده مقامه واستحق ما كان يستحق في حق
 حياته من الواقف أو غيره عن عشرة أولاد مثلاً ثم مات أحدهم عن ولد يعطى سهمه لولده لا بالشرط والزمات
 بعده آخرون ولد وللمات والده في حياة أبيه فهل يعطى هذا الولد مع عمه حصة بعده لان الواقف جعل
 درجة درجة أبيه وهي درجة الجعالة فيشارك أهل الطبقة الاول وهي درجة عمه ولا يعطى شيئاً فبني
 السبكي بعدم المشاركة ونخص العم بحصة أبيه بناء على أن المتوفى في حياة والده لا يسمى من أولاد أبيه ومن
 أهل الوقف وانما يعامل بشرطه الاول وهو كل من مات عن ولد فصبه لولده فكذلك من مات عن واحد من البنات
 يعطى سهمه لولده دون ولد لولده الذي مات قبل الاستحقاق الى أن يموت اما من من الطبقة الثانية فاذا مات
 هذا العاشر عن ولد لا يعطى نصيبه لولده بل بعض القسمة ويقسم على البعاض المقتضية منة ويطلب
 قول الواقف من مات عن ولد فصبه لولده ويرجع الى العمل بقوله ثم على أولادهم حيث يبين الطبقة ان
 وبعد ذلك بكل من مات من البطل الثاني عن ولد فصبه لولده وهكذا الى أن يموت آخرهم ما يمتد الى
 فتبطل القسمة وتستأف حصة أخرى على الطبقة الثالثة وهكذا الى آخر البنية كما بيناه في كتابنا

يشترك الاناث والد كور
 فيه وذلك واضح مسطور
 ومما يكثر وقوعه ما لو وقف
 على ذريته مرتباً ووجه ل
 من شرطه أن من مات قبل
 استحقاقه وله ولد قام مقامه
 لو بقي حياً فقول له حظ أبيه
 لو كان حياً وشارك العاقبة
 الاولى أولا

نوله أو لا يعطى له شيئاً
 هكذا بخطه ولعل الاوفق
 حذف كلمة اللهم الا أن
 يجعل الجار والمجرور نائب
 فاعل يعطى على أنه لوجود
 للمفعول به أو يقرأ الفاعل
 البناء للفاعل تأمل اه

طالب في مسألة السبكي
 لواقعة في الاشباه في نقض
 القسمة والدرجة الجعلية

لكن السبكي قسم على الموتي من كل طبقة عند استئصال القسم وأعطى حصة كل ميت لأولاده وأما
 الخصاص فقسم على عدد أهل الطبقة التي تستألف القسم عليها ولم ينظر إلى أصولهم فهذا خلاصة ما قاله
 السبكي وخالفه الجلال السيوطي فاختر أن ولد من مات قبل الاستحقاق يقوم مقام والده عـ لا بالشرط
 ويستحق من جده مع أعمامه وأنه إذا مات أحد من أعمامه عن غير ولد استحق معهم أيضا لان عدم كونه
 من أهل الوقف ممنوع بل صريح قول الوافف ومن مات من أهل الوقف قبل استحقاقه أنه منهم فأهل الوقف
 يشمل المستحق ومن كان بصـدد الاستحقاق وأنه إذا مات آخر من في الطبقة عن ولد يعطى سهمه لولده ٣
 وحاصله أنه خالفه في شيئين أحدهما أن أولاد المتوفي في حياة والده لا يحرمون مع بقاء الطبقة الأولى بل
 يستحقون معهم عـ لا بشرط الدرجة الجعلية ثانيهما أنه إذا انقرضت الطبقة لا تنقض القسم كما هو صريح
 اعطاء سهم آخر من مات من الطبقة لولده فقوله في الاشياء أنه وافق السبكي على نقض القسم غير صحيح ثم إن
 صاحب الاشياء قال إن مخالفة السبكي في أولاد المتوفي في حياة أبيه واجبة وأما نقض القسم بعد انقراض
 كل بطن فقد أفتى به بعض علماء العصر وعزوه للخصاف ولم ينسبوا الفرق بين صورتي الخصاف والسبكي
 فان صورة السبكي ذكر فيها العطف بكافة ثم بين الطبقات وصورة الخصاف قال فيها وقف على ولده وولد
 ولده ونسأهم مرتبة أي قائلا على أن يبدأ بالبطن الأعلى ثم بالذين يلونهم ثم بالذين يلونهم ثم بطنا بعد بطن
 فصدر مسئلة الخصاف اقتضى اشتراك البطن الأعلى مع الأسفل وقوله على أن يبدأ بالبطن الأعلى إخراج بعد
 التدول وصدر مسئلة السبكي اقتضى عدم الاشتراك للعطف بتم بالوالد ونقض القسم خاصة بمسئلة
 الخصاف دون مسئلة السبكي فكيف يصح أن يستدل بكلام الخصاف على مسئلة السبكي وحاصله أنه إن عـبر
 بالوالد بين الطبقات مرتبة بعده بأن يبدأ بالبطن الأعلى تنقض القسم عند انقراض كل بطن كما قاله الخصاف
 وإن عـبر بتم لا يصح القول بنقض القسم خلافا للسبكي بل كلمات أحد من ولد يعطى سهمه لولده في جميع
 البطون هذا خلاصة ما قاله في الاشياء وقد ورد عليه جميع من جاء بعده حتى أن العلامة المقدسي ألف في الرد
 عليه رسالة مستقلة ذكرها الشرنبلالي في مجموع رسائله وحق فيها عدم الفرق في نقض القسم بين العطف
 بتم والعطف بالوالد المقترنة بما يفيد الترتيب وقال قد أفتى بذلك جماعة من أفاضل الحنفية والشافعية منهم
 المصري عبد البر بن الشحنة الحنفي ونور الدين الحلبي الشافعي وبرهان الدين الطرابلسي الحنفي ونور الدين
 الطرابلسي الحنفي وشهاب الدين الرملي الشافعي والبرهان ابن أبي شريف الشافعي وعلاء الدين الانجمي
 وغيرهم قلت وأفتى بذلك أيضا العلامة ابن السبكي في سؤال مرتب بتم وقال الصواب بنقض القسم كما
 اقتضاه صريح كلام الخصاف ولا أعلم أحدا من مشايخنا خالفه في ذلك بل وافقه جماعة من الشافعية
 وغيرهم اهـ وقد أيد العلامة ابن حجر في فتاواه القول بنقض القسم على نحو ما مر عن الخصاف ونقل مثله
 عن الامام البلقيني وغيره في صورة الترتيب بتم فقد تحرر بتم هذا أن الصواب القول بنقض القسم بالفرق بين
 العطف بتم أو بالوالد المقترنة بما يفيد الترتيب وأن اشتراط الدرجة الجعلية معتبر لكن الذي عليه جمهور
 العلماء قيام من مات في حياة والده قيام والده في الاستحقاق من سهم جده وأما دخوله في الاستحقاق من سهم
 ونحوه ممن هو في درجة أبيه المتوفي قبل الاستحقاق فقد وقع فيه معتزك عظيم بين العلماء فمنهم من قال بدخوله
 في الموضعين وهو اختيار السيوطي كما مر ووافقه جماعة كثيرون واعتمدوا الشرنبلالي وألف فيه رسالة تبسح
 فيها العلامة المقدسي وأفتى جماعة كثيرون من أئمة المذاهب الأربعة بعدم دخوله في الثاني وهو الذي حقيقته
 في الرسالة وفي تنقيح الحامدية والله سبحانه أعلم وأغتنم توضيح هذا الحل واشكر مولاي عز وجل (قوله أفتى
 السبكي بالمشاركة وخالفه السيوطي) العبارة مقبولة كما ظهر لك مما قرأناه فان السبكي أفتى بعدم المشاركة
 وبنقض القسم والسيوطي خالفه في الأمرين لاني أحدهما خلافا لاشياء (قوله وهذه مخالفة واجبة)
 أي يجب القول بمشاركته لأهل درجة أبيه على التفصيل الذي قلناه أو مطلقا (قوله فبالوالد) أي المقترنة بما

أفتى السبكي بالمشاركة
 وخالفه السيوطي وهذه
 المخالفة واجبة كما أفتى
 ابن نجيم في الاشياء مو
 القاعد التاسعة لسكن
 ذكر بعد دورتين أن
 بعضهم يعبر بين الطبقات
 بتم وبعضهم بالوالد فبالوالد
 يشارك

٣ (قوله يعطى سهمه
 لولده) ولا تنقض القسم إذا
 لا فائدة في نقضها لان السبكي
 انما نقضها لأجل ادخال
 ولد من مات والده قبل
 الاستحقاق والسيوطي
 أدخله في درجة أبيه فلو قال
 بنقض القسم لم يكن هنالك
 فائدة لانه اذا نقض بنقض
 كالسبكي بمعنى انه يقسم
 أولا على الأصول الاموات
 ويعطى أعيب كل منهم
 لولدهو يعد من مات قبل
 الاستحقاق مع الأصول
 المقسوم عليهم ويعطى
 نصيبه لولده الذي حرم من
 درجة أبيه فادعى للقسم
 انما هو اعطاء من كان
 محروما ولا يحرم في رأي
 السيوطي فلا داعي للنقض
 لان الظاهر اتفاقهما على
 معنى القسم لانهما
 مذهبان اهـ

الامير رحم الله ولداً أفتيت فيه (٤٧٦) وقف على أولاد الظهور ودون الامثليات مستحقة عن ولدين ابوهما من أولاد الظهور بأنه يتنقل

لصاحبها المصدق كونهما من أولاد الظهور باعتبار أبيهما كما يعلم من الاسعاف وغيره وفي الاسعاف والتأخير خاتمة لو وقف على عقبه يكون لولده وولد ولده أبنائاً متساوياً لو من أولاد الذكور دون الامثليات الآن يكون أزواجهن من ولد ولده المذكور كل من يرجع نسبته الى الواقف بالآباء فهو من عقبه وكل من كان أبوه من غير المذكور من ولد الواقف فليس من عقبه انتهى وسيجيء في الوصايا أنه لو أوصى لآله أو جنسه دخل كل من ينسب اليه من قبل آباءه ولا يدخل أولاد البنات وأنهم الوأوصى الى أهل بيته أو لجنسها لا يدخل ولدها إلا أن يكون أبوه من قومها لان الولد إنما ينسب لآبيه لا لأمه قلت وبه علم جواب حادثة لو وقف على أولاد الظهور ودون أولاد الباطون فماتت مستحقة عن ولدين ابوهما من أولاد الظهور هل يتنقل نصيبها لهما فأجبت نعم بتنقل نصيبها لهما المصدق كونهما من أولاد الظهور باعتبار والدهما المذكور والله أعلم * (فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد)

يفيد الترتيب بين الطبقات وقوله بشارته موافقة تنقض القسمة (قوله بخلاف ثم) فان القسمة لا تنقض فيها بانقراض كل طبقة وقد علمت أن الصواب نقض القسمة في الموضعين (قوله ولداً أفتيت الخ) أفتي بطله الخاتوني (قوله بأنه يتنقل نصيبها لهما) أي اذا وجد في كلام الواقف ما يدل على انتقال نصيب الميت لولده (قوله وفي الاسعاف الخ) هذا كله الى الفصل ساقط من بعض النسخ وبدل على أنه لم يوجد في أصل النسخة ما فيه من التكرار باعادة الحادثة التي أفتي بها (قوله الآن يكون أزواجهن من ولد ولده) استأنس من قوله دون الامثليات وهذا دليل ما أفتي به وهو مراده من قوله كما يعلم من الاسعاف وهو ما يؤيد سقوط هذه الجملة من أصل النسخة (قوله كل من يرجع الخ) توضيح لما قبله وسيد كرفي الفصل الا تفتي نفسه برالعقب والنسل والآل والجنس وبأبي الكلام عليه والله سبحانه أعلم * (فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد) ما قدمه عن جواهر الفتاوى وما بعده الى هنا من متعلقات هذا الفصل فكان المناسب ذكره فيه (قوله وعبارة المواهب) أي مواهب الرحمن للعلامة برهان الدين ابراهيم الطرابلسي صاحب الاسعاف (قوله في الوقف على نفسه) أي في فصل الوقف على نفسه وظاهره أن جميع ما ذكره عبارة المواهب وليس كذلك لأن أكثر ما ذكره هناك يذكّر في المواهب (قوله جعل ربعه لنفسه الخ) تقدم هذا في قول المتن وحاز جعل غلة الوقف لنفسه عند الثاني كما علمت (قوله وأمكن يختص بالصبي) أي بالبطون الاول ان وجد فلا يدخل فيه غيره من البطون لان لغنا ولدي مفرد وان عم معي بخلاف أولادي بالمعنى الجمع على ما يأتي (قوله وبم الانثى) أي كالد كر لاسم الولد أخو ومن الولادة وهي موجودة فيهما دور واسعاف (قوله ما لم يقيد بالذكر) في بعض النسخ بالذكور وهي كذلك في الدرر (قوله ويستعمل به الواحد) أي بأن كان له أولاد حين الوقف فماتوا الواحد أو لم يكن له الا واحد فان ذلك الواحد يأخذ جميع غلة الوقف لان اخفا ولدي مفرد مضاف فيم بخلاف الوقف على بنيه فان الواحد يستحق نصفه والآخر النصف الا نحو الفقراء لان أقل الجمع اثنان كفي الاسعاف وقد مر في الفروع (قوله ما اتى النكاح) أي مات والاولى التعبير به (قوله دون ولد الولد) لاقتصاره على البطان الاول ولا يستحق ما دون شرط اسعاف وانما صرف للفقراء لا لقطاع الموقوف عليه كفي الدرر وهذا يسمى بمقتطع أو ساقط كما قدمناه (قوله فيقتسب بولد الابن) أي لا يشاركه في الغلة من دونه من الباطون ويكون ولد الابن عدم السلي بمره اسلمى درر في لانه ينسب اليه وفي الحاصف فان لم يكن له ولد أصابه ولا ولد لولده ولا ولد لولده ولا ولد لولده وان كان ساقط من الباطون والفرق بينه وبين الصبي - يتنقل نصيبه مع الصبي من هو أسفل أنه لما اراد أن يتركه لغيره صاروا من الفقهاء والقبيلة كما لو قال لولد العباس بن عبد المطلب وهو بنو نسب الى العباس اه مائة (قوله ولو أنثى) لان لغنا الولد بهما كما قدمنا بقا (قوله في الصحيح) وهو صاهر الرواية وبه أحدهم لان أولاد البنات ينسبون الى آباءهم لا أمهاتهم بخلاف ولد الابن دور وقوله بخلاف ولد الابن في ما يدخل فيه ولد البنت وقد ما تحريره (قوله ولولوا ذور ولد لذي فقط) أي مائة من اعلى الاول وانما (قوله انتم عليهما) أي على الباطنين قال في الدرر يشتركون في الغلة ولا يقدم الصبي على ولد الابن لانه سوي بهما أي حيث لم يذكّر ما يدل على الترتيب بخلاف ما ادارتب كما أفتي ثم في الورد والورد والورد والورد

من الدرر وغيرها وعبارة المواهب في الوقف على نفسه وولد ونسبه وعقبه جعل ربعه لنفسه أي ما جاز في نفسه من الغلة وبه يفتي بجعله لولده ولكن يختص بالصبي وبم الانثى ما لم يقيد بالذكر ويستعمل به الواحد في السابق والظاهر دور واولاد لا يكون حين الوقف صابى فيختص بولد الابن ولو أفتي دون من دونه من الباطون ودون ولد البنت في الصحيح والورد والورد والورد

في الورتين المذكورتين أي صورة الاقتصار على البطن الأول وصورة زيادة الثاني صرفت الغلة إلى الفقراء
 لانتطاع الموقف عليه أي لانه في الصورتين لا يدخل البطن الثالث حيث لم يذكر الولد بلفظ الجمع (قوله
 ولوراد البطن الثالث) بان قال على ولدي وولد ولدي وولد ولدي (قوله عم نسله) أي صرف إلى
 أولاده ما تناسلوا لا للفقراء ما بقي واحدا من أولاده وان سفل (قوله ويستوي الاقرب والابعد) أي
 يشترك جميع البطون في الغلة لعدم ما يدل على الترتيب وعاله الخصاص بأنه لما سمي ثلاثة أبطن صاروا بمنزلة
 الفخذ وتكون الغلة لهم ما تناسلوا قال الأثرى أنه لو قال على ولدي وولد ولدي وولد ولدي وولد ولدي وولد ولدي
 أو أكثر أن هؤلاء بمنزلة الفخذ والغلة لمن كان من ولدي وولد ولدي وولد ولدي وولد ولدي وولد ولدي وولد ولدي
 على الترتيب) بان يقول الاقرب فالأقرب أو يقول على ولدي ثم على ولدي أو يقول بطن بعد بطن فحينئذ
 يبدأ بآبائهم الواقف (قوله كما لو قال الخ) مرتبطا بقوله عم نسله وعبارة البرر كذا أي صرف إلى أولاده
 ما تناسلوا لا للفقراء إذا قال على ولدي وأولاد أولادي أو قال ابتداء على أولادي يستوي فيه الاقرب والابعد
 إلا أن يذكر ما يدل على الترتيب كما مره قال محشيته عزى زاده قوله أو قال ابتداء الخ هذا مخالف لما في الخاتمة
 رجل وقف أرضا على أولاده وجعل آخره للفقراء فبات بعضهم قال هلال يصرف الوقف إلى الباقي فان ماتوا
 يصرف إلى الفقراء لا إلى ولد الولد اه وهو موافق لما في الخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين
 والمنتف نعم قال في الاختيار شرح المختار لو قال ٣ على أولادي يدخل فيه البطون كلها وهم اسم الاولاد ولكن
 يقدم البطن الاول فاد انقرض فالثاني ثم من بعدهم يشترك جميع البطون فيه على السواء قريبهم وبعيدهم
 اه وقد استفتي عن ذلك بعض العلماء من المولى أبي السعود وأدرج في سؤاله عبارة واقعة في بعض الكتب
 موافقة لما مر من الاختيار فأجاب عنه المولى المذكور بما حاصله ان هذه المسئلة قد أخطأ بها رضى الدين
 السرخسي في محيطه واعتمد عليه صاحب الدرر اه وما قاله حق مطابق للكتب المعتمدة كتحفة وخلافه شاذ
 ثم ان ما في الدرر غير موافق لذلك القول الشاذ أيضا لان مؤدى كلامهم تقديم البطن الاول ثم البطن الثاني ثم
 الاشراف بين الاقرب والابعد بخلاف ما يدل عليه كلام الدرر من استواء الاقرب والابعد وأولا وآخر اه ما في
 العزيمة لمخصا وأفاد أن قول المفتي أبي السعود واعتمد عليه صاحب الدرر فيه نظر لان كلام الدرر غير موافق
 لكل من القولين لكن جزم بمثله في فتح القدير والمفسر في شرحه والاشباه في قاعدة الاصل الحقيقة نعم ما في
 الخاتمة وغيرها ذكره الخصاص ايضا (قوله ولكن سماهم) فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء
 درر قلت فلو كان أولاده أربعة وسمي منهم ثلاثة لم يدخل المسكوت عنه فلو قال ثم على أولادهم لم يدخل أولاد
 المسكوت عنه لعود الضمير في أولادهم إلى المسمى بخلاف ما إذا قال ثم على أولاد أولادهم فانهم يدخلون لانه
 لم يصف اليهم ويدل عليه ما في الاسماء لو قال على ولدي وأولادهم وأولاد أولادهم وله أولاد مات بعضهم
 قبل الوقف يكون على الاحياء وأولادهم فقط دون أولاد من مات قبل الوقف لان الوقف لا يصح الا على
 الاحياء ومن سجدت دون الاموات وقد أعاد الضمير إلى أولاد الاحياء يوم الوقف دون غيرهم ولو قال على
 ولدي وولد ولدي وأولاد أولادهم دخلوا لقوله وولد ولدي فان ولد من مات قبله وولد له اه لمخصا
 * (فروع مهمة) * قال على ولدي المخلوقين ونسلي فحدث له ولدا صلبه يدخل بقوله ونسلي بخلاف ما إذا قال
 ونسلهم فان الحادث لا يدخل هو ولا أولاده ولو قال على ولدي المخلوقين ونسلهم وكل ولد يحدث لي فانه يدخل
 الحادث دون أولاده ولو قال على ولدي المخلوقين ونسلهم ونسل من يحدث لي دخل أولاد الحادث دونه ولو قال
 على ولدي المخلوقين وعلى أولاد أولادهم ونسلهم ٢ يدخل أولاد أولاده بقوله ونسلهم وان تجاوزهم ببطن
 بخلاف ما إذا قال على ولدي المخلوقين وعلى نسل أولادهم اه لمخصا من الخصاص (قوله صرف نصيبه
 للفقراء) لانه وقف على كل واحد منهم بخلاف ما إذا وقف على أولاده ثم للفقراء أي ولم يسم الاولاد فبات
 بعضهم فانه يصرف إلى الباقي لانه وقف على الكل لا على كل واحد فاده في الدرر (قوله لم يحتص ابها) أي

٣ مطلب لو قال على أولادي
 بلفظ الجمع هل يدخل كل
 البطون

٤ مطلب وقف على أولادهم
 وسماهم

ولو زاد البطن الثالث عم
 نسله ويستوي الاقرب
 والابعد إلا أن يذكر ما يدل
 على الترتيب كما لو قال ابتداء
 على أولادي بلفظ الجمع أو
 على ولدي وأولاد أولادي
 ولو قال على أولادي ولكن
 سماهم فبات أجدهم صرف
 نصيبه للفقراء ولو على
 امرأته وأولاده ثم ماتت
 لم يختص ابها بنصيبها اذ لم
 يشترط رد نصيب من مات
 منهم إلى ولده ولو قال على
 بنى أو على اخوتي

٣ (قوله يدخل أولاد
 أولاده الخ) ويكون فيه
 ارجاع الضمير لغير القريب
 قال شيخنا ورأيت بعض
 المفتين خص القساعة
 بالصمير المفرد قال وأما
 ضمير الجمع فيرجع
 للجميع واستدل به ذاك
 الفرع على دلالة اه

لا يدخل الانثى على الاوجه
 للمساكين ويكون وطناً
 منقطة فان حدث ما ذكره
 اليه ويدخل في قسمة العلة
 من ولد لولده نصف حول مذ
 طالع العلة لا الاكثر اذا
 ولد بمباينته أو أم ولده
 الممتعة لدون سنتين لثبوت
 نسبه بالاحل وطنها
 فلا يدخل في الاحتمال عاوقه
 بعد طالع العلة وتقسيم بينهم
 بالسوية ان لم يرتب الباطون
 وان قال لذكر كذا نسبه
 فكما قال فلو وصية فرض
 ذكر مع الانثى وان شئ مع
 الذكور ورجع سهمه
 للورثة لعدم صحة الوصية
 للمعدوم فلا بد من فرضه
 ليعلم ما يرجع للورثة ولو
 قال على ولدي ونسلي أبداً
 وكلمات واحدهم كان
 نصيبه لنسبه فالعلة لجميع
 ولده ونسله جميع وميتهم
 بالسوية ونصيب الميت لولده
 أيضاً بالارث عـ لا بالشرط
 ولو قال وكل من مات منهم
 مطلب في بيان طـ اوع
 العلة الذي أنيط به
 الاستحقاق
 ٣ مطلب قال للذكر كذا نسبه
 ولم يوجد الا ذكر فقط أو
 انثى فقط
 ٣ (قوله وكذا لا يدخل الحنفى
 في الصورتين) أى صورة
 الوقف على البنات والتي
 قبلها أى الوقف على البنين
 الشامل للذكر والانثى
 هذا هو المراد بالصورتين
 كما صرح به ط قال شيخنا لوجه حرمانه في صور الوقف على المين الشامل للذكر والانثى لأنه لا يخرجهم ما شاع به ما عي
 ان يراد بالصورتين الصورة الى كتب عليهم الحنفى والتي بعدها أى مالو وقف على بنين وله بنات فقط أى رند الحنفى في هذه الصورة

ومضى بنات لا يدخل البنون ولو قال على بنى وله بنات فله أو قال على بنات فله بنون فالأول

المولد من الواقف بل يكون نصيب الجميع الاولاد ذكر لكن مقتضى ما قدمناه في بيان المنقطع ان يصرف
 نصيبها الى الفقراء تأمل (قوله دخل الانثى على الاوجه) لان جمع الذكور عند الاختلاط يشمل الاناث كما
 سلف ط (قوله لا يدخل البنون) وكذا لا تدخل م الحنفى في الصورتين لاننا لم نعلم ما هو هندية ط (قوله
 فالعلة للمساكين) ولا تنس البنات أو البنين لعدم صدق كل منهما على مدلول الاخر برهانه ط (قوله
 ويكون وقفاً منقطعاً) أى منقطع الاول (قوله فان حدث ما ذكر) أى بان ولده بنون في الاول أو بنات في
 الثاني عاد الوقف اليه أى الى الحادث (قوله ويدخل في قسمة العلة الخ) قال في الفتح ثم المستحق من الولد كل
 من أدركه خروج العلة عاوقاً في بيان أمه حتى لو حدث ولو به دخوع العلة بأقل من ستة أشهر استحق ومن
 حدث الى خمسها وصاحبها لا يستحق لانها تنقضي بوجود الاول في البطن عند دخوع العلة فاستحق ما مات قبل
 القسمة كان لورثته وهذا في ولد الزوجة أما لو جاءت أمته بولد أقل من ستة أشهر فاعترف به لا يستحق لانه منهم
 في الاقرار على الغير أعني باقى المستحقين بخلاف ولد الزوجة فانه حين يولد ثابت النسب (قوله طالع العلة)
 قال في الفتح وخروج العلة التي هي الماط وقت انعقاد الزرع جاباً وقال بعضهم يوم يصير الزرع مقوماً ذكره
 في الخاتمة وهو ذاق الحب خاصة وفي وقف الحاصف يوم طاعت النمرة ويذني أن يعتبر وقت أماله العامة كقاي
 الحب لانه بالانعقاد يأمن العامة وقد اعتبر انعقاده وأما على طريقة بلادنا من اجارة أرض الوقف ان يزرعها
 لنفسه بأجرة تستحق على ثلاثة أقساط كل أربعة أشهر قسط فيجب اعتبار ادراك القسط وهو كدراك العلة
 فكل من كان مخلوقاً قبل تمام الشهر الرابع حتى ثم وهو مخلوق استحق هذا القسط ومن لا دله اه (قوله
 لدون سنتين) أى من وقت الابانة والعتق وان كان لا أكثر من ستة أشهر من وقت وجود العلة لحكم الشرع
 بوجود الحبل قبل الطلاق والعتق لحرمة الوطء في العدة فيكون موجوداً عند طالع العلة اه ح (قوله
 لثبوت نسبه بالاحل وطنها) هو معنى قولنا لحكم الشرع الخ وهو تعالى لقوله الا اذا ولدت اى يدخل
 في قسمة العلة اذا ولدت بمباينة الخ والمراد دخوله في كل غلبة خرجت في هذه المادة المحقة وجوده عند
 (قوله فلا يدخل) أى وطؤها بان كانت أم ولد غير معتقة أو زوجة أو معتدة رجى (قوله ذلاً) أى لا يدخل الا
 اذا ولدت لدون ستة أشهر من وقت العلة ط (قوله وتقسيم بينهم بالسوية) يعنى منه قوله سابقاً ويستوى
 الاقرب والابعد الخ ط (قوله وان قال للذكر كذا نسبه الخ) ٣ فيه اختصار ونسبه ما في الاسف ولو قال
 بطنابه لبطن لذكره مثل حظ الانثيين فان جاءت العلة والبطن الاعلى ذكر وانثى يكون بينهم لذكر كمثل
 حظ الانثيين وان ذكرهما فقط أو انثاهما فقط فبالسوية من غير أن يضر ذكر مع الانثى ونسبه مع ذكر
 بخلاف مالو أوصى بانث ماله لولد زيد بينهم لاذ كرم مثل حظ الانثيين وكالولد كوراً فقط أو ولد كوراً
 يفرض مع الذكور أنثى ومع الاناث ذكوراً قسم الثلث عليهم مساوياً لهم أحدهم ما أصاب المهرم
 اليهم يراد بالورثة الموصى والفرق أن ما يطل من الثلث يرجع ميراثاً الى ورثة الموصى وما يدخل من ارفق
 لا يرجع ميراثاً وانما يكون للبطن الثاني وأنه لاحق له مادام أحد من البنين الاعلى ما في العلم ان مراده بنوه
 لاذ كرم مثل حظ الانثيين اعما هو على تقدير الاختلاط لا مطلقاً وعلى هذا أمر والداس وعابهم اه (قوله
 فرض ذكر) كذا في كبر من النسخ وفي بعض هذا ذكر بالصب فيكون فرض مبنياً على الغافل (قوله علة
 لجميع ولده الخ) لانه لم يرتب بين الباطون ولم يفضل بين الذكور والاناث (قوله ويصيب الميت لولده بنات) أى
 ما أصاب الميت يأخذه ولده من نصيبه لانه استحقه من وجهين اسعاف وكذا يقال لورث بين الباطون
 وشرط انتقال صيب الميت لولده كما بسطه في الاسعاف (قوله بالارث) الا الى حدوده والافتقار على ما بعد لانه
 ان ارثاً حقيقة ولداً لو كن ولد الميت ذكر أو أنثى استحقه بالسوية ثم هو شيء بالارث من حيث انتقال نصيب
 الاصل الى فرع (قوله ولو قال الخ) أى في صورة الترتيب بين الباطون طبقة بعد طبقة كصورة الخصة في ودية

من غير نسل كان نصيبه لمن
فوقه ولم يكن فوقه احد
أو سكت عنه يكون راجعا
لاصل الغلة لا للفقران مادام
نسله باقيا والنسل اسم للولد
وولده أبدا ولو أنثى والعقب
للولد وولده من الذكور أي
دون الأبناء الآن يكون
أزواجه من من ولولده
الذكور وآله وجنسه
وأهل بيته كل من يناسبه
إلى أقصى أب له في الاسلام
وهو الذي أدرك الاسلام
أسلم أولا وقرا ته وأرحامه
وأسابه كل من يناسبه إلى
أقصى أب له في الاسلام من
قبل أبويه سوى أبويه وولده
لصلبه فانهم لا يسمون قرابة
اتفاقا وكذا من علامتهم أو
سفل عندهما خلافا لمحمد
فعدمهم منها وان قيده
بطقاتهم يعتبر الفقر وقت
وجود الغلة

مطلب هـ هم فيمالي شرط
عود نصيب من مات لآل
ولدا على طرية

مطلب في النسل والعقب
والآل والجنس وأهل
البيت والقرابة والأرحام
والانساب

مطلب يعتبر في لفظ القرابة
الحرمة والاقرب فالاقرب

في الاسعاف وقوله أو سكت معطوف على قوله لو قال والحاصل انه اذا رتب بين البعوت لا يعطى للبعوت الثاني
مالم ينقض الاول الا اذا شرط بعد ذلك أن من مات من ولد نصيبه لولده فيعطى لولده وان كان من البطن
الثاني فان سكت عن بيان نصيبه لا يعطى لولده بل يرجع لاصل الغلة فيقسم على جميع المستحقين وكذا اذا بين
نصيب من مات عن غير ولد بان شرط عوده لا على طبقة أولى من درجته وطبقته أولى من دونه اتبع شرطه فان لم
يوجد ما شرطه عاد نصيب ذلك الميت لاصل الغلة فيقسم على الجميع لا على الفقراء لانه شرط تقدم النسل عليهم
فلاحق لهم ما بقي أحدهم من نسله وكذلك لو سكت عن نصيب من مات فانه يرجع إلى أصل الغلة قلت وبهذا ظهر
لأنه لو شرط عود نصيب من مات عن غير ولد إلى من في درجته الاقرب فالاقرب منهم ككله والعالم في
الوقوف ولم يوجد في الدرجة أحد يرجع نصيبه إلى أصل الغلة لا إلى أعلى طبقة كما أفتى به كثيرون منهم الرملي
ولا إلى الاقرب من أي طبقة كانت كما أفتى به آخرون منهم الرملي أيضا لانه انما اشترط الدرجة واشترط
الاقرب من أهل الدرجة مادام لم يوجد في الدرجة أحد لم يوجد شرطه فتأخروا الاقربية أيضا وحيث لم يوجد
الشرط يرجع نصيبه إلى أصل الغلة اذ لا فرق بين قوله لا على طبقة وقوله لمن في درجته فمن أفتى بخلاف ذلك
فقد خالف ما نص عليه انحصاف وبعده في الاسعاف ولم يستند أحد منهم إلى نقل يعارض ذلك فتعين الرجوع
إلى المنصوص عليه كما أوضحنا ذلك في تنقيح الحامدية بما لم أسبق اليه ثم بعد أيام من تحرير هذا المقام
ورد على السؤال من طرابلس الشام مضمونه أنه وجد في درجة المتوفى أولادهم وفي الدرجة التي تحتها
أولاد أخت وزية فتاوى جماعة من أهل العصر نبيه المأني الطيرية بانتقال نصيب المتوفى إلى أولاد الأخت لانهم
أقرب نسبا وان كانوا أنزل درجة وأفتيت بعوده لأولاد المأني الحامدية ولما نقله فيها عن الهمسي شارح
المتن لان الوقف انما اشترط عود النصيب للاقرب من أهل درجة المتوفى لا إلى مطاق أقرب وأوصحت ذلك
غاية الايضاح في رسالة تميم غاية المطلب في شرط الوقف عود النصيب إلى أهل درجة المتوفى الاقرب فالاقرب
وبينت فيها ما وقع في جواب الرملي من الاوهام (قوله ولو أنثى) ذكره لالروايتين في دخول أولاد البنات
في النسل وكذا قاضيخان وصاحب المحيط ورح كلام مرحون كما يفيد كلام العلامة عبد البراه ط (قوله
والعقب للولد وولده من الذكور) أي أبدا ما تناسلوا فكل من يرجع بنسبه إلى الوقف بالآباء فهو من عقبه
وكل من كان أبوه من غير الذكور من ولد الوقف وليس من عقبه اسعاف (قوله كل من يناسبه) أي بأبائه
اسعاف وهو مفاعلة من النسب أي من يدخله في نسبه ببعض الآباء إلى أقصى أب في الاسلام وهو الذي
أدرك الاسلام أسلم أول يسلم فكل من يناسبه إلى هذا الأب من الرجال والنساء والصبيان وهو من أهل بيته كما
في الاسعاف وكذا من آله وجنسه والمراد من كان موجودا منهم حال الوقف أو حدث بعد ذلك لا قبل من ستة
أشهر من مجيء الغلة كفي الفتح وقيل بشرط اسلام الأب الأعلى في العلوى أقصى أب له أدرك الاسلام هو
أبو طالب فيدخل أولاده عقيل وجعفر وعلي أما على القول الآخر لا يدخل الأولاد على لانه أول أب أسلم كما
في التارخاية (قوله من قبل أبويه) أي من جهة أي واحد منهما (قوله خلافا لمحمد ومعهما) أي عدم محمد
من القرابة من علام من جهة أبويه ومن سفل من جهة ولده ويوهم هذا التعبير ضعفه مع أنه في الاسعاف قال
وهو ظاهر الرواية عنهما وروى عنهما أنهم لا يدخلون وقال ويدخل فيه الحارم وغيرهم من أولاد البنات وان
بعدوا عندهما وعبد أبي حنيفة تعتبر الحرمة والاقرب فالاقرب للاستحقاق اه قلت وقول الامام هو الصحيح
كافي الفهستاني وغيره وعليه المتون في كتاب الوصايا ومحل الخلاف اذ لم يقل الاقرب فالاقرب لانهم قالوا لو
قال على أقاربي أو أقربائي أو أرحامي أو أسابني لا يكون لآل س ابن ابن عند أبي حنيفة وعندهما يطلق على
الواحد أيضا قال في شرح درر البحار وشرح المجمع المسمى عن الحقائق اذ ادكر مع هذه الاماط الاقرب
فالاقرب لا يعتبر الجمع انما قالان الاقرب اسم فرد خرج تفسير الاول ويدخل فيه المحرم وغيره واسكن يقدم
الاقرب لصريح شرطه اه وسماه في الذخيرة (قوله وان قيده بقراهم) أمالو قال من افتقر منهم قال محمد

تكون ان كان غنيهم ثم افتقر ونظما استرا ما تقدم الغنى ولو قال من احتاج منهم لشي لسكل من يكون
محتاجا وقت وجود الغلة سوله كان غنيا ثم احتاج او كان محتاجا من الاصل ومثله المسكين والفقير اسعاف
(قوله وهو الجوز لاخذ الزكاة) أي الفقير هناه والجوز الخ لكان ذكر في الاسعاف بعده أنه لو كان ولده غني
تجب نفقته عليه لا يدخل في الوقف بل قدمنا في الفروع عند قوله لو وقف على فقراء قرابة أنه لا بد أن لا يكون
له أحد يجب نفقته عليه لانه بالانفاق عليه بعد غنيته في باب الوقف وذكر في الاسعاف أن الاصل أن الصغير
يعمد غنيا غني أبويه وحديه فقط والرجل والمرأة غني فروعهم ما وزوجها فقط وهذا مذهب أصحابنا قال
الخصاف والصواب عندى اعطاؤهم وان كان تفرض نفقتهم على غيرهم ورده هلال ونظامه فيه (قوله ولو
تأخر صرفها سنين الخ) لو وقف على أولاده فاستحقاق العلة يعتبر يوم حدوث العلة على قول عامة المشايخ لا يوم
الوقف فالوجود منهم يوم الوقف والمولد بعد سواه اذا كان موجودا يوم حدوث الغلة وكذا لو وقف على
فقراء قرابة في كان فقيرا يوم حدوث العلة يعطى له ولو استغنى بعده أو كان غنيا قبله اه وفي التارخانية
المستحق للعلة من كان فقيرا يوم تجيء الغلة عند هلال وبه تأخذ وفي الخانية وعالية الفتوى ثم ذكر بعده أن
الخصاف يعتبر يوم القسمة لا يوم طلوع العلة وقال في الخ في وقف الخصاف لو اجتمعت عدة سنين بالقسمة
حتى استغنى قوم واقتصر آخرون ثم قسمت يعطى من كان فقيرا يوم القسمة ولا ينظر الى من كان فقيرا يوم الغلة
ثم استغنى اه وبهذا ظهر لك ان قوله شارك المفتقر وقت القسمة الخ لا ينشئ على قول هلال ولا على
قول الخصاف لانه يقتضى أن من كان غنيا وقت العلة ثم افتقر وقت القسمة يستحق مع من كان فقيرا وقت
القسمة فقيرا وقت العلة واستحقاق الاول ظاهر على قول الخصاف والثاني على قول هلال بالظاهر أن
الصواب أن يقال لا يشارك بلا النافية فيكون كل من المستثنين على قول هلال المقتضى ويدل عليه قوله
ولو تأخر الخ فانه مفرع على قوله قبله يعتبر الفقرو وقت وجود العلة (قوله لان الصلات الخ) بكسر الصاد
جمع صلة وهو تعليل لما فهم من اختصاص الاستحقاق بمن سكن فقيرا وقت وجود العلة ناعا على ما قلنا
من أن الصواب لا يشارك بلا النافية وهذا وبذلك أيضا بيان التعلييل حجة ثان من كان فقيرا وقت
الغلة في هذه السنين يستحق حصة كل سنة ولا يصير غنيا بما يستحقه لانه صلا لا تلك الا بالقبض فاداء يوم
القسمة وكان غنيا يأخذ ما يستحقه في السنين الماضية بصفة الفقر لان طرق العمل لا يصلح ذلك ثم مات بعد
طلوع العلة فان نصيبه منها لا يطالب بالموت بل يصير ميراثا لورثته (قوله ولا خلاف) أي من هذه العلة التي
خرجت وهو رجل في بطن أمه (قوله لعدم احتياجه) لا الفقير هو المحتاج والحال غير محتاج بخلاف الرتبة
على أولاده فانه يدخل الحل لتعاق الاستحقاق بالذنب وهما بالفقر (قوله وقيل يستحق) اه هذا قول
الخصاف والاول قول هلال (قوله ولو فدية بصلاتهم) الصالح من كان مستورا ولم يكن له وسيل لا صاحب
رية وكان مستقيم الطريقة سليم الساجية كأمي الادنى قليل الشراسيع غير له يبدل ولا يمد عليه الرسل
ولا قذا فالأعصيات ولا معروف بالكذب وهذا هو الصلاح عندنا وله أهل العفاف والخير والفضل ومن كان
أمره على خلاف ما ذكرنا فليس هو من أهل الصلاح ولا العفاف اسعاف (قوله أو بالأقرب فالأقرب)
المراد بالأقرب أقرب الناس رجلا الارث والعصوبة كخفي الخير به وقد كرفي أفع الوفاة أن أبوي يوسف
لم يعتبر باقرب في التقدير بل سوي بينهما وبين الابعد ثم قل وباجله انه ضعيف لانه يلزم من ذلك العاصية بجهة
أفعل بلا دليل والعامه قصود الواقف من تقديم الأقرب اه فالاعتماد على الأقرب به وهو المشهور وقد
الخبر به لكن أفتى في موضع آخر بحلا حيث شارك جميع أهل الدرجة في وثرة الميراث بقديم الأقرب
من أهل الدرجة والظاهر أنه دلوله من هذا الشرط ولا فهو ضعيف كحجرات وفي الاسعاف لو قال على
أقرب الناس أي أوالى ثم على المسا كبر وله ولد وأبواب فهي له ولولا ذلك أقرب من أبيه ثم
تكون للمسا كبر دون أبيه لانه لم يقل للأقرب فالأقرب بولاه فوالى فهي له مناصبه له ولولا ذلك

وهو الجوز لاخذ الزكاة ولو
تأخر صرفها سنين لعارض
فاقتقر الغنى واستغنى
الفقير شارك المفتقر وقت
القسمة الفقير وقت وجود
العلة لان الصلات انما كانت
حقيقة بالقبض وطرو
الغنى والموت لا يطالب ما
استحقه وأما من ولد منهم
لدون نصف حول بهد مجيء
العلة فلاخذ له لعدم احتياجه
فكان بمنزلة الغنى وقيل
يستحق لان الفقير من لا شيء
له والحل لا شيء له ولو فدية
بصلاتهم أو بالأقرب
فالأقرب

مطلب المراد بالأقرب فالأقرب

مطاب في نفسه الصالح

أوفالاحوج أو بن جاوره

منهم أو بن سكن مصر تقيد
الاستحقاق به عمل بشرط
ونعاه في الاسعاف ومن
أحوجه حوادث زمانه إلى
ما خفي من مسائل الاوقاف
فلي نظر إلى كتاب الاسعاف
المخصوص بأحكام الاوقاف
المخلص من كتاب هلال
والخصاف كذا في البرهان
شرح مواهب الرحمن
للشيخ ابراهيم بن موسى بن
أبي بكر الطرابلسي الحنفي
نزيل القاهرة بعد دمشق
المتسوفي في أوائل القرن
العاشر سنة اثنين وعشرين
وتسعمائة وهو أيضا صاحب
الاسعاف والله أعلم (قول
الاشباه) اختلاف الشاهدين
ما ع الا في احدى وأربعين
قال في زواهر الجواهر
حاشيتها للشيخ صالح ابن
المصنف ورد ذكر في الشرح
الحال عليه مسائل لا يضر
فيها اختلاف الشاهدين
وأما ذكرها سراداقول
(الاولى) شهد أحدهما
أنه ألف درهم وشهد
الآخر أنه أقر بألف درهم
تقبل الثانية ادعى كرم حنطة
جديدة شهد أحدهما
بالجودة والآخر بالرديئة
تقبل بالرديئة ويقضى بالاقول
(الثالثة) ادعى مائة دينار
فقال أحدهما يسابورية
والآخر بخارية والمدعى
يدعى يسابورية وهي
أجود يقضى بالخارية بلا

فللام وكذا الولد أم وجد لاب ولوله جد لاب واخوة فللجد على قول من يجعله بمنزلة الاب وعلى القول الآخر
للأخوة لان من ارتكض مع في رحم أو خرج معه من صلب أقرب إليه من بينه وبينه حائل ولوله أب وابن
ابن فللاب لانه أقرب من النسالة ولوله بنت بنت وابن ابن ابن فليبت البنت لان الوقف ليس من قبيل الارث
ولو قال على أقرب قرابة مني وله أبوان وولد لا يدخل واحد منهم في الوقف اذ لا يقال لهم قرابة ولو قال على
أقربى على أن يبدأ بأقربهم إلى نسب أو وجائهم من يليه وله أخوان أو أختان يبدأ بمن لا يورثه ثم بمن لا يورثه
كان أحدهما لاب والآخر لام يبدأ بمن لا يورثه ولا هما سواء أو الحال أو الحالة لا يورث من أولى من العم لام
أو لاب كعكسه والعم أو الأعمة لا يورث مقدم على الحال أو الحالة عند أبي حنيفة وعلى القول الآخر هما سواء
ومن لاب منهما أولى ممن لام عنده وعندهما سواء وحكم الفروع اذا اجتمعوا متفرقين كحكم الأصول
وعندهما قرابته من جهة أبيه أو من جهة أمه سواء ذكر أو أنثى أو أمانة أو مختلطتين ويقدم الأقرب فالأقرب
منهم عمل بشرط الواقف اه لمصاوتهم فيه * (تنبيه) * قد علم مما ذكرناه أن لفظ الأقرب لا يختص
بالقرابة الملم بتقديمه بأن يقول الأقرب من قرابتي أمالوقال على أقرب الناس مني يشمل القرابة وغيرها ولذا
يدخل فيه الابوان مع انهما ليسا من القرابة وعلى هذا لو قال على أن من مات عن غير ولد عاد نصيبه إلى من في
درجته يقدم الأقرب فالأقرب في ذلك ووجد في درجته أولاد عم وفي الدرجة التي تحتها ابن أخت يصرف إلى
أولاد عمه دون ابن أخته خلافا لما أفتى به في الخبر به حيث صرفه لابن الأخت لكونها أقرب وكون أولاد
العم ليسوا أرحم مما ولا يخفى أنه خطأ لأن الأقرب لا يخص الرحم المحرم لانه أعم من القرابة كما علمت وانظر
ما قدمناه قبل ورقة عن الحقائق يظهر لك الحق (قوله أوفالاحوج) قال الحسن في رجل أوصى بثلثه
للأحوج فالأحوج من قرابته وكان فيهم من يملك مائة درهم مثلاً ومن يملك أقل منها يعطى ذوا الأقل إلى
أن يصير معه مائة درهم ثم يقسم الباقي بينهم جميعاً بالسوية قال الخصاف والوقف عندي بمنزلة الوصية اسعاف
(قوله أو بن جاوره) لو قال على فقرا جيران في فحسى عنده الفقير الملاصقة داره لداره الساكن هو فيها التخصيص
الجار بالملاصق فيما لو أوصى لجيرانه بثالث ماله والوقف مثلها وبه قال زمر ويكون لجميع السكان في الدور
الملاصقة له الأحرار والعبيد والذكور والامهات والمسلمون وأهل الدمة سواء بعد الابواب وقربهم سواء
ولا يعطى القيم بعضها دون بعض بل يقسمها على عدد رؤسهم وعندهما تكون للجيران الذين يحكمهم محلة
واحدة ونعاهم الكلام على ذلك في الاسعاف (قوله ومن أحوجه حوادث زمانه) من هذا إلى كتاب البيوع
ساقط من بعض النسخ والظاهر سقوطه من نسخة الاصل خصوصاً المسائل الآتية فانها لا ارتباط لها بكتاب
الوقف والظاهر أن الشارح لما انتهى إلى ههنا بقي معه بياض ورق هو آخر الجزء مكتوب فيه هذه المسائل
لا على أنها من الكتاب فألحقها بالنسخة ويدل على ذلك أن الشارح في كتاب الدعوى ذكر عدة المسائل
التي لا يختلف فيها المذكر ثم قال ولولا خشية التلويح لسردتها وذكرها في كتاب الدعوى والا كان
الاولى أن يقول قدمتها في محل كذا لكن قوله في الآخر فاعتنم هذا المقام فاه من جواهر هذا الكتاب يقتضى
أن مراده جعلها منه إلا أن تكون هذه العبارة من جملة ما نقله عن زواهر الجواهر لا من كلامه والله سبحانه
أعلم (قوله قول الاشباه) أى صاحبها ط (قوله الا في احدى وأربعين) ٣ عبارة الاشباه وقد ذكرت
في الشرح أن المستثنى اثنان وأربعون مسألة وبينتها مفصلة وكذا قال الشارح في كتاب الشهادات الا في
اثنين وأربعين وزاد ابن المصنف ثلاثة عشر آخرتها خشية التلويح (قوله في الشرح الحال عليه) يعنى
البحر (قوله وشهد الآخر أنه أقر بألف درهم تقبل) هو قول أبي يوسف ورجحه الصدوق لا لا تقبل ومثلها
كما في خزائن الاكل اذا شهد أحدهما بالطلاق والآخر بخارية به وزاد في الولو الجدية ما لو شهد أحدهما على
فرض مائة درهم والآخر على الاقرار بذلك ط (قوله بالرديئة) الانسب بالرداعة اه ح (قوله يقضى
بالبخارية بلا خلاف) ومثله لو شهد أحدهما بألف بيض والآخر بألف سود والمدعى يدعى الافضل تقبل

(الرابعة) لو اختلفا في التهمة والعتبة الخامسة) لو اختلفا في السكاح والشرع والعدالة (شاهد أحدهما) ما أثبتت له صدقة موقوفة
أبدا على أن لا يذلت غلظها وشهد (٤٨٢) آخر أن لا يذلتها تقبل على الثالث (السابعة) ادعى أنه باع بيع الوفاء فشهد أحدهما

على الأقل ووجهه في المسائل الثلاث أن ما اتفق على الكمية وانفرد أحدهما بزيادة وصف ولو كان المدعى
يدعي الأقل لا تقبل إلا أن وفق بالإبراء وتعامه في دفع القسدير بحر (قوله الرابعة الخ) ذكر في الجرائم
لا يشترط في الموافقة لفظا أن يكون بعين ذلك بل إما بعينه أو مرادفه حتى لو شهد أحدهما بالهبة والاخر
بالعتبة يقبل اه وجهه لا وجه للاستثناء لكن قال في البحر بعد ذلك وقد خرج عن ظاهر قول الامام
مسائل وإن أمكن رجوعها اليه في الحقيقة وحيث لا يستلزم معنى على ظاهر قول الامام لا على ما هو التحقيق
في المقام جوى (قوله الخامسة الخ) فيها ما تقدم في التي قبلها جوى (قوله تقبل على الثالث) وهكذا الحكم
لو شهد أحدهما بالكل والاخر بالنصف فله يقضى بالنصف المتفق عليه جوى ومجمله ما إذا كان المدعى
يدعي الاكثر ولا فرق بين كون المدعى عليه يقرب بالوقف وينكر الاستحقاق أو ينكرهما أو أثبت البيضة بما
ذكر ط (قوله السابعة ادعى الخ) لان في البيع بخلافه لا انشاء ولفظ الاقرار جامع الفصول وفي البحر
لا خصوصية لبيع الوفاء ولا للبيع بل كل قول كذلك بخلاف الفعل والسكاح من الفعل (قوله أنها كانت
له تقبل) لان الأصل بقاها كان على ما عليه كان ط (قوله ادعى ألفا مطلقا) أي غير مقيد بقرض ولا ودعة
قال في البحر وان ادعى أحد السببي لا تقبل لانه أ كذب شاهده كذا في البرازية (قوله فشهد أحدهما على
اقراره بألف فرض الخ) بخلاف ما إذا شهد أحدهما بألف فرض والاخر بألف ودعة فأنم لا تقبل بحر
من البرازية قلت ولعل وجهه أن القرض فعل والاياداع فعل آخر بخلاف الشهادة على الاقرار بالقرض
والاقرار بالودعة فان الاقرار بكل منهما قول وهو جنس واحد والمقربة وان كان جنسيتين لكن الودعة
مضمونة عند الانكار والشهادة انما قامت بعد الانكار فكانت شهادة كل منهما قائمة على اقراره بما يوجب
الضمان تأمل ثم رأيت في البرازية على ما يقوله لا اتفاقهما على أنه وصل اليه منه الالف وقد جدد صار ضامما
(قوله والاخر أنه هبة) الذي في الجرائم وهبه (قوله جاز) لانه هبة الدين من المدون والتسوية عليه
وتحليله منه ابراه ط بخلاف ما إذا شهد أحدهما على الهبة والاخر على الصدقة لا تقبل بحر عن البرازية
تأمل (قوله ادعى الهبة) أي أن الدائن وهبه الدين والوجه فيها ما ذكر في سابقها ط (قوله ثبت الابراء)
لانه أفلهما فلا يرجع الكفيل على الاصل برازية أي لا ابراء الطالب للكفيل لا يرجع جوع الكفيل
على الاصل بخلاف هبة الطالب الكفيل فانهم (قوله شهد أحدهما على اقراره أنه أخذ منه) صورتهما ادعى
رجل عبدا في يدرجل فأسكره المدعى عليه فبرهن المدعى بما ذكره فأنم لا تقبل وهبه الهبة في الصورة لا تيسة
ط ووجه القبول اتفاق الشاهدين على الاقرار بالانكاح لكن بحكم الودعة والانه فردا برازية (قوله
الخامسة عشر شهد أحدهما ثم اولد منه الخ) الظاهر أن صورتهما في الوفاق ط لانه على الحبل فان
الولادة يلزمها الحبل فقتل الشاهدان عليه ٣ ولا يصح نسو يرهما بالتعاقب على الحبل فان الحبل قد
لا تادلوته أو موت الولد في بطنها فافهم (قوله السادسة عشر شهد أحدهما أنه أقر أن ائداره) هذه الصورة
ذكر في بعض النسخ مرتين السادسة عشر والسابعة عشر فالتاسعة مائة في بعض النسخ موافقا لما في البحر
السادسة عشر شهد أحدهما أنه اولد منه د كرا والاخر أنى تقبل ولست بمائة مع الخامسة عشر في
التصور ولذا طفه اعلم في البرازية بأمرها ما سب أن يدكر بدلها ما في الرزية عن الاقضية يشهد أحدهما
أنه أقر أنه عصم من فلان كذا والاخر أنه أقر بأنه أخذ منه بقل اه (قوله أقر) أي أن المدعى عليه
أقر أن الدار له أي للمدعى (قوله والاخر أنما سكن فيها) أي ان المادى سكن فيها هي شاهدة بثبوت يد
المدعى عليه ولاصل في البدل المات فقد وافقت الاولى تأمل (قوله والاخر أنى اعلم ما يتلى) لان الادنى في

به والاخر أن المشتري
أقر بذلك تقبل (الثامنة)
شهد أحدهما أنما اجار يته
والاخر أنما كانت له تقبل
(التاسعة) ادعى ألفا مطلقا
فشهد أحدهما على اقراره
بألف فرض والاخر بألف
ودعة تقبل (العاشر)
ادعى الاراء فشهد أحدهما
بذوادخر أنه هبة أو
قصديق عليه أو حله جاز
(الحادية عشر) ادعى الهبة
فشهد أحدهما بالبراءة
والاخر بالهبة أو أنه حله
جاز (الثانية عشر) ادعى
الكفيل الهبة فشهد
أحدهما بها والاخر
بالبراءة حازوت الابراء
(الثالثة عشر) شهد
أحدهما على اقراره أنه
أخذ منه العبد والاخر على
اقراره بأنه أودع منه هذا
العبد تقبل (الرابعة عشر)
شهد أحدهما أنه غصب منه
والاخر أن لا ما أودع منه
هذا العبد يقضى للمدعى
(الخامسة عشر) شهد
أحدهما أنها ولدت منه
والاخر أنما احببت منه
تقبل (السادسة عشر)
شهد أحدهما أنه قرأ
الدار له وقال الاخر أنه
سكن فيها تقبل (السابعة
عشر) شهد أحدهما أنه

أقر أن الدار له والاخر أنه سكن فيها تقبل (الثامنة عشر) أكر أن شهد أحدهما على ادعى في الثاني والاخر في الدعاء فوج
يقبل (التاسعة عشر) اختلف شاهد الاقرار بالسالى كونه أقرب بالعربية أو بالعامية تقبل ٣ فصورتهما بالتعاقب على
الحبل هو عين ما ثبته أولا بقوله الظاهر أن صورتهما في الوفاق ط لانه على الحبل فان الولادة لا بد منه

بجملته في الطلاق

(العشرون) شهد أحده

أنه قال لعبدته أنت

والآخر أنه قال ازاده

تقبل (الحادية والعشرون)

قال لامرأته ان كنت فلا

فانت طالق فشهد أحده

انها كتبه غدوة والا

عشيرة طلقت (الثانية

والعشرون) ان طلقته

فعبدي حر فقال أحدهما

طلقها اليوم والا

انها طلقها أمس يقع

الطلاق والعناق (الثالثة

والعشرون) شهد أحدهما

انه طلقها ثلاثا البتة والا

أنه طلقها بتين البتة يقضى

بطلاقتين وذلك الرجعة

(الرابعة والعشرون) شهد

أحدهما أنه أعتق بالعربية

والآخر بالفارسية تقبل

(الخامسة والعشرون)

اختلفا في مقدار المهر

يقضى بالاقل (السادسة

والعشرون) شهد أحدهما

أنه وكله بخصومة مع فلان في

دارهم أو شهد الآخر أنه

وكله بخصومة فيه وفي شيء

آخر تقبل في دار اجتماع عليه

(السابعة والعشرون) شهد

أحدهما أنه وقف في صحته

والآخر أنه وقف في مرضه

قبلا (الثامنة والعشرون)

لوشهد شاهد أنه أوصى

اليوم الخميس وآخر يوم

الجمعة جازن (التاسعة

والعشرون) ادعى مالا

فشهد أحدهما أن المختار

عليه أحال غيره بهذا المال

نوع عيم الأنواع كلها لانه لا يقتصر بنوع كذا كروه في المأذون ط (قوله بخلافه في الطلاق) قال في الاشباه
والاصح القبول فيهما (قوله ازادى) كلمة فارسية بمعنى حر قال ط وفي نسخ زيادة لام بين الدال والياء
(قوله طلقت) لان الكلام يتكرر فيمكن أنما كلمته في الوقتين (قوله والا) أخر أنه طلقها أمس (أى في
اليوم الذي قبل يوم الشهادة لا قبل يوم التعاق لان المعاق عليه طلاق مستقبل (قوله يقضى بطلاقتين وبذلك
الرجعة) لانه لا يحتاج الى قوله البتة في ثلاث بحر عن العيون لابي الليث وبيانه أن الثلاث طلاق بائن فقوله
البتة لغو فكأنه لم يذكره وانفرد به كره الشاهد الثاني فصار الاختلاف بين الشاهدين في مجرد العدد وقد
اتفق على الثنتين فيقضى بهما وتنفوا الثالثة لانفراد أحدهما بها كما علقها البتة لذلك فإذا كان الطلاق
وجه باق فافهم لكن الظاهر أن قبول الشهادة هنا مبني على قول محمد لانه في البرازية عزاه اليه وعند أبي حنيفة
لا تقبل أصلا لمافي البحر عن الكافي شهد أحدهما بألف والاخر بألفين لم تقبل عنده وعند أحدهما تقبل على
ألف إذا كان المدعى يدعى ألفين وعلى هذا المائة والمائتان والطلاق والطلاقان والطلاق الثلاث ثم ذكر
في البحر بعد ورقة مستدركا على مافي البرازية أن مافي الكافي هو المذهب (قوله شهد أحدهما أنه أعتق
بالعربية الخ) هذا لفظ الشاهد ولم يذكر أنه قال أنت حر ولم يذكر الآخر أنه قال أنت ازاد فلا تكون
مكررة مع العشرين ط تأمل (قوله اختلفا في مقدار المهر يقضى بالاقل) كذا في البرازية وفي جامع
الفصولين شهد ببيع أو جارة أو طلاق أو عتق على مال واختلفا في قدر البذل لا تقبل الا في النكاح تقبل
ويرجع في المهر الى المهر المثل وقال لا تقبل في النكاح أيضا اه بحر قات الظاهر أن هذا فيما إذا أنكر
الزوج النكاح من أصله وكذا البيع ونحوه وما ذكره الشارح فيما إذا اتفق على النكاح واختلفا في قدر
المهر ووجه عدم القبول في البيع ونحوه أن العقد بألف من لا غير المقدر بألفين وكذا النكاح على قولهما
وعلى قوله باستثناء النكاح أن المال فيه غير مقصود ولذا صح بدون ذكره بخلاف البيع ونحوه وينبغي
أن يكون ماذ كره الشارح على الخلاف المأرا نفعان الكافي (قوله تقبل في دار اجتماع عليه) أى فيما
اتفق عليه الشاهدان من الخصومة في دار كذا دون ما زاده الآخر قال في جامع الفصولين اذ لو كاله تقبل
التخصيص وفيما اتفقا عليه تثبت الو كاله لا فيما انفرد به أحدهما اذ ادعى وكاله معينة فشهد بهما والاخر
بو كاله عامة ينبغي أن تثبت المعينة اه (قوله قبلا) اذ شهدا بوقوف بان لا أن حكم المرض ينقض فيما لا يخرج
من الثالث وبهذا لا تمنع الشهادة بحر عن جامع الفصولين قال في الاستيعاف ثم ان خرجت من ثلث ماله كانت
كلها وقفا والا فحسابه ولو قال أحدهما وقفها في صحته وقال الآخر جعلها وقفها عدوانه لم تقبل وان خرجت
من الثالث لان الثاني شهد بانها وصية وهما مختلفان اه (قوله ادعى مالا فشهد أحدهما أن المختار عليه
أحال غيره بهذا المال) سقط منه شيء يوجد في بعض النسخ وهو وشهد الآخر أنه كفل عن غيره بهذا المال
تقبل وهذه المسئلة نفعها في البحر عن القنية لكن عبارة القنية فشهد أحدهما أن المختار عليه احتمال عن غيره
بهذا المال الخ قول ط اعلم أن العرب يطلق على الدائن وهو المراد بالاول وعلى المدين وهو المراد بالثاني
ومورنه ادعى زيدا على عمرو ومالا فقام زيد شاهدين شهد أحدهما أن عمر أحال عليه بغير أن دائنه أحال زيدا
عليه بماله عليه من الدين وشهد الثاني أن عمر كفل عن مدين زيدا بهذا المال وحاصله أن المال على عمرو
غير أن أحد الشاهدين شهد أن المال لزمه بطريق الاحالة عليه والاخر شهد أن المال لزمه بطريق
الكفالة والله تعالى أعلم بالوابوستأني هذه الصورة في كلام الشيخ صالح الاله قال يقضى بالكفالة لانها
الاقل اه لكن هذا التصو ير لا يوافق عبارة الشارح والموافق لها مالو كان لزيد على عمرو ألف مثلا فأحال
عمرو زيدا بالالف على بكر ودفعها بكر ثم ادعى بها بكر على عمرو فشهد أحد الشاهدين بماد كره وهذا الآخر
ان بكر كفل عمر باذنه وأنه دفع الالف لزيد وعلى هذا فغيره في كلام الشارح بل رفع ماعل أحال والمراد به عمرو
المدين لانه الجبل لزيد على بكر وهذا معنى قول القنية ان المختار عليه احتمال عن غيره أى أن بكر قبل الحوالة

تقبل (الثلاثون) شهد أحدهما أنه باعه كذا الى شهر وشهد الآخر بالبيع ولم يذكر الاجل تقبل (الحادية والثلاثون)

في حياته تقبل (الثانية والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله بالقبض والاخر أنه سواه تقبل (الرابعة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله قبض والاخر أنه سواه تقبل (الخامسة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله قبض والاخر أنه سواه تقبل (السادسة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله بمطاب دينة والاخر بتقاضيه تقبل (السابعة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله قبض والاخر بمطالبة تقبل (الثامنة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله قبض والاخر أنه أمره بخذه أو إرساله ليأخذه تقبل (التاسعة والثلاثون) اختلفا في زمن اقراره في الوقف تقبل (الاربعون) اختلفا في مكان اقراره تقبل (الحادية والاربعون) اختلفا في وقفه في حقه أو في مرضه تقبل (الثانية والاربعون) (٤٨٤) شهد أحدهما بوقفه على زيد والاخر بوقفه على عمرو وتقبل وتكون وقفا على

الطغراء انتهى * (قلت
وزدت بفضل الله على ما ذكره
المصنف مسائل) * منها لو
اختلفا في تاريخ الرهن بأن
شهد أحدهما أنه رهن يوم
الخميس والآخر أنه رهن يوم
الجمعة تسمع عندهما خلافا
لمحمد جواهر الفناوى
* ومنها لو اتفق الشاهدان
على الإقرار من واحد بمال
واختلفا فقال أحدهما كما
جمعنا في مكان كذا وقال
الآخر كما في مكان كذا تقبل
* ومنها لو قال أحدهما
والمسئلة بحالها كان ذلك
بالمسئلة وقال الآخر كان
ذلك بالعمشى تعبل وهماني
الولو الحية * ومنها شهدا على
رجل أنه طاق امرأته
وأحدهما يقول أنه عين
معه كوحته بنت ولان
والآخر يقول ما عينها في
أعلم وأشهد أن المرأة التي
كانت له سوى ابنة ولان
قد طلقها وأخرجها من داره
قبل هذا التطابق قال نفر

عن غريفة عمرو (قوله شهد أحدهما أنه باع بشرط الخبار) أي والآخر بلا شرط كما يوجد في بعض النسخ
(قوله يقبل فيهما) أي في هذه المسئلة والتي قبلها السكت في التي قبلها صرح بقوله تقبل ولا حاجة إلى قوله فيهما
والمراد أنه يثبت البيع وإن لم يثبت الاجل والشرط (قوله جازت شهادتهما) أي على أصل الوكالة بالخصوص
(قوله والآخر أنه جراه) في باب الألف المقصورة من الصحاح الجري الوكيل والرسول اهـ وعلى القول
في شرح أدب القاضي للذهبي بقوله لأن الجارية والوكالة سواء والجري والوكيل سواء فقد اتفق
الشاهدان في المعنى واحتلما في اللفظ وأنه لا يمنع (قوله والآخر أنه أوصى إليه بقضيه في حياته تقبل) لأن
الوصاية في الحياة وكالة كإثبات الوكالة بعد الموت وصاية كما صرحوا به ٣ والمراد بالوصاية هذه الوكالة حقيقة
لتقيدها بقوله في حياته فادهم (قوله التاسعة والثلاثون الخ) قال في جامع الفصولين لو اختلف الشاهدان
في زمان أو مكان أو إنشاء وإقرار بان شهد أحدهما على إنشاء والآخر على إقرار فإن كان هذا الاختلاف في
عمل حقيقة وبكيفية في تصرف فعلي كحماية وغصب أو في قول ملحق بالفعل كسكاح ونقض فهو لا وهو أحضار
الشهود مع قول الشهادة وإن كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق وإقرار وإبراء وتحرير أو في
عمل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وإن كان القرض لا يتم إلا بالفعل وهو التسليم لأن ذلك محمول
على قول المقرض أفرضتك مصاد كصلاخ وتحرير وبيع اهـ قلت ووجهه أن القول إذا تكرر فدل عليه واحد
ولم يحتاج بخلاف الفعل واطلاق الإقرار فيفيد أن الوتف غير قيد (قوله الحادية والأربعون) مكررة مع
السابعة والعشرين ح (قوله وتكون وقفا على الفقراء) لاتفاق الثماني على الوتف وهو صدقة (قوله
قلت) من كلام الشيخ صالح وما قبله من الشرح المحال عليه وهو البحر (قوله منه إلى ختمها في ذاب لهن)
في جامع الفصولين الشهادة بعد تمامه بالفعل كرهن وهبة وصدقة يملكها لأن اختلاف في زمان ومكان لا يبعد
محمد اهـ ونقل الخلاف هنا على العكس كما ترى ثم قال في جامع الفصولين ولو شهد أحدهما واختلما في زمانه أو
مكانه وهما يشهدان على معاينة القبض تقبل وكذا نذر وهبة وصدقة لأن القبض قد يكون غير مرص اهـ
وعلم أن الاختلاف في الشهادة على مجرد العقد (قوله ومهاوا هو الشاهدان على الإقرار الخ) هـ من
اختلاف الشهادة على الإقرار في المكان والتي بعده في الزمان وهما مكررة مع التاسعة والثلاثين ولاربعين
لأنهما وإن كانتا على الإقرار بالوئف وهاتان في الإقرار بالمال وإن كل إقرار كان له تتممه بهما (قوله أن المرأة
التي كانت له الخ) بهداتين أن المعاملة التي هي بنت فلان حيث لم يكن في سكاها غيرها هـ ط (قوله قبل
هذا التعليل) أي الذي وقع فيه التعيين من أحد الشاهدين ط (قوله ومهاوا) دى وندار (أولى دار
بلا صير وهذه المسئلة مكررة مع التاسعة (قوله ومهاوا) أى أبا ح) في بعض النسخ الداء و جوابه ط

[illegible]

* ومنها اسم دابيرة بقرية

۱۰ السکوت کا طاق فی مسائل

سورة البقرة

أقول الخ تأمل

١٦ سكوت المولى سيزرى عبيده يبيع ويشترى اذن في التجارة أى فيما بعد ذلك التصرف لافيه ١٧
لو حلف المولى لا ياذن له فسكت حنث في ظاهر الرواية ١٨ سكوت القن وانقياده عنديعه أو رهنه
أو دفعه بجنبه أقرار بوجه ان كان يعقل بخلاف سكونه عند اجارته أو عرضه للبيع أو تزويجه أى لان الرهن
محبوس بالدين ويستوفى منه عند الهلاك فصار كالبيع ١٩ لو حلف لا ينزل فلان في داره وهو نازل في داره
فسكت حنث لا لو قال أخرج منها فأني الخروج فسكت أى لان النزول مما عتد فله واهم حكم الابتداء بخلاف
الخروج فانه الانفصال من داخل الى خارج ٢٠ سكوت الزوج عند ولادة المرأة ونهنته أقرار به فلا عكس
نفيه ٢١ سكوت المولى عند ولادة أم ولده أقرار به أى بخلاف سكونه عند ولادة قخته ٢٢ السكوت
قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضا بالعيب ان كان المخبر عدلا لو فاسق فعنده وعندهما رضا ولو فاسقا ٢٣
سكوت البكر عند اخبارها بتزويج الولي على هذا الخلاف ٢٤ سكونه عند بيع زوجته أو قريسته
فقارا أقرار بانه ليس له على ما أفق به مشايخ سمرقندى بخلاف المشايخ بخارا فليظن المفتي أى لاختلاف
التصحيح كسيد كرم الشارح لكن المتون على الاول فقدمشى عليه في السكوت والملتقى آخر الكتاب في مسائل
شتى واحد تزول بالبيع عن نحو الاجارة والرهن ٢٥ رأي يبيع عرضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زمانا وهو
ساكت تسقط دعواه أى أن الاجنبي كالجار مثلا لا يجعل سكونه مسقطا لدعواه بمجرد رؤية البيع بل لابد
من سكونه أيضا عند رؤيته تصرف المشتري فيه زرعًا وبناء بخلاف الزوجة والقريب فان مجرد سكونه عند
البيع يمنع دعواه ٢٦ أحد شريكي العنان قال لا تخافى أشتري هذه الامعة لنفسى خاصة فسكت
الشريك لا تكون له ما أى بل للمشتري أما في المفاوضة فلا بد من العفاق ٢٧ سكوت الموكل حين قال له
الوكيل بشراء معين أو بشراء لى ففسد ففسد كان له ٢٨ سكوت بولي الصبي العاقل اذ ارآه يبيع
ويشتري اذن ٢٩ سكونه عند رؤية غيره يشترى رقه حتى سال ما فيه رضا لكن اعترض بما في الاشياء أيضا
لو رأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذ بابا تلافه ٣٠ سكوت الخائف لا يستخدم مملوكه اذا خدمه بلا أمره
ولم يهبه حنث ٣١ دعت في تجهيزها لثمنها أشياء من أمتعة الاب وهو ساكت ليس له الاسترداد ٣٢
أنفقت الام في جهازها ما هو متاد فسكت الاب لم تصم الام ٣٣ باع جارية وعليها حلى ولم يشترط ذلك
للمشتري لكن تسلمها وذهب بها والبائع ساكت كان بمنزلة التسليم فكان الحلى له ٣٤ القراءة على
الشيخ وهو ساكت ينزل منزله تدفقه في الاصح ٣٥ سكوت المدعى عليه ولا يذره الا كرواق لا ويحبس
أى قبل لا يكون انكارا ولا اقرارا فيحبس عند الشك كقولنا لا أقول ولا أنكر وبه أفق صاحب البحر ٣٦
سكوت المزك عند سؤاله عن الشاهد بديل ٣٧ سكوت الزاهن عند قبض المهر من العبد المراهونة اه
لمخصامع زيادات (قوله وزاد في تصوير البصائر) أى حاشية الاشياء والظواهر للشرف العزى (قوله كقول
لساكن داره) أى ساكنها باعارة أو غصب مثلا (قوله وذكر المؤلف) أى مؤلف الاشياء (قوله قال المؤلف
الح) بيان لقوله سكوت المودع (قوله فانه قبول دلالة) أى فيه ضمن بالتهدي (قوله عند قوله) أى قول
صاحب الاشياء (قوله ما في البرازية) أى في آخر الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى اذ باع عتارا
وامراته أو ولده حاضر ساكت الى أن قال بعد حكايته اختلاف الفتوى ما نصه وفي استاوى يتأمل المفتي في
ذلك فان رأى المدعى الساكت الحاضر ذاهلة أفق بعدم السماع لكن الغالب على أهل الزمان الفساد
فلا يفتى الا بما اختاره أئمة خوارجهم اه (قوله في القريب والزوجة) على تقدير مضاف أى في حضورهما
كما يعلم مما نقلناه عن البرازية فانهم (قوله فليتأمل عند الفتوى) أى بسبب اختلاف التصحيح بان يظن
المدعى هل هو ذاهل أو لا ساكن فدمنا أن المتون على عدم السماع ووجه ما نقلناه آتيا عن البرازية من
غلبة الفسادات لكن لا يلزم من غلبة الفساد أن لا يوجد من يعم له بالسلام وعدم التورط (قوله من
سكوت الجار عند تصرف المشتري) أى وعند البيع فسكونه عند البيع دعوى لا يمنع دعواه بوجه الزوجية

قامت وزاد في تصوير البصائر
مسائلين (الاولى) مسألة
السكوت في الاجارة قبول
ورضا كقوله لساكن داره
أسكن بكذا والا فانتقل
فسكت لزومه المسمى وذكره
المؤلف في الاجارة (الثانية)
سكوت المودع قبول دلالة
قال المؤلف في بصره سكونه
عند وضعه بين يديه فانه
قبول دلالة اه * (وزاد
ما في زواجر الجواهر
مسائل) * منها عند قوله
الرابعة والعشرون سكونه
عند بيع زوجته فقال
وكذا سكوتها عند بيع
زوجها ما في البرازية
الفتوى على عدم سماع
الدعوى في القريب
والزوجة اه وصح فاضحان
أنها تسمع فليتأمل عند
الفتوى قلت وزاد ما في
متفرقات التنوير من
سكوت الجار عند تصرف
المشتري فيه زرعًا وبناء

وعز يناله البرازي وهكذا ذكره في تنوير البصائر مع عز يناله العجب من صاحب الجواهر الزواهر كيف ذكر صدور كلام البرازي وترد
 الأسر * ومنها لو تزوجت من غير كف فسكت الولي حتى ولدت كان سكونه رضا يلبي * ومنها ما في المحيط بطلوع زوج رجلا غير رأس
 فهناك القوم وقبل التهنئة فهو رضالان قبول التهنئة دليل الاجازة * ومنها أن الو كاله تثبت بالصرح ولذا قال في الطهريه لوقال ابن الع
 الكبيرة أي أريد أن أزوجك من نفسي فسكتت فزوجها اجاز ذكره المؤلف في بحر من (٤٨٧) بحث الاولياء * ومنها سكوت أهل العلم

والصلاح في التعديل كما في
 شهادات البحر قال ويكتفي
 بالسكوت من أهل
 العلم والصلاح فيكون
 سكونه تزكية للشاهد لما
 في الملتقى وكان الليث بن
 مساور قاضيا فاحتاج الى
 تعديل وكان المزكي مريضا
 فعاده القاضي وسأله عن
 الشاهد فسكت المعزول ثم
 سأله فسكت فقال أسالك
 ولا تجيبني فقال المعدل أما
 يكفيك من مثلي السكوت
 قلت قد عد هذه في الاشياء
 معز بالشهادات شرحه
 فكيف تكون زائدة ثم زاد
 تقييده بكونه من أهل العلم
 والصلاح فعدها من الزوائد
 * ومنها أن العبد يخرج
 أصالة الجمة فراء مولاه
 فسكت حله الحروح لها
 لان السكوت بمنزلة الرضا كما
 في جملة البحر * ومنها ما في
 القنية بعد أن رقم بعلامة
 (قع عت) ولو زفت اليه بلا
 جهاز فله أن يطالب بما
 بع اليها من الدنانير وان
 كان الجهاز قابلا فله المطالبة
 بما يليق بالمبعوث في عرفهم
 (ح) يفتي بأنه اذا لم تجهز
 بما يليق فله استرداد ما بعث

والقريب كما قدمناه وليس لهذا مدة محدودة وأما عدم سماع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة اذا تركت
 بلا عذر فذلك في غير هذه الصورة مع انه منع سلطاني فيكون القاضي معزولا عن سماعها ولولا ذلك المنع تسمع
 مالم يعض ثلاث وثلاثون سنة على ما نقله في الفوا كه البدرية عن المبسوط من عدم سماعها اذا تركت هذه
 المدة بلا عذر كما أوضحته في تنقيح الحامدية ثم ان من لم تسمع دعوا ملانغ لا تسمع دعوى وارته بعدده كما في
 البرازية وغيرها (قوله وعز يناله البرازي) أي عزى ما في متفرقات التنوير (قوله فالحجب من صاحب
 الجواهر الزواهر الخ) أي الشيخ صالح ابن صاحب تنوير الابصار والحاصل أنه في البرازية ذكر أول المسئلة
 السابقة نفاهم ذكره ثم ان صاحب زواهر الجواهر أراد الاستدراك على الاشياء بزيادة صور أخرى فمقل
 عن البرازية المسئلة الاولى وترك هذه مع أنهم اذ كورد في البرازية دكانه نظر الى أول العبارة وترك آخرها
 قلت لا عجب أصلا بل اغتارك هذه لكونها مذ كورد في الاشياء فانها المسئلة الخامسة والعشرون والمقصود
 الزيادة على الاشياء (قوله ولو تزوجت من غير كف الخ) هذه مبينة على ظاهر الرواية وأما على رواية الحسن
 المفتي فلا ينعقد النكاح ط (قوله لان قبول التهنئة دليل الاجازة) أي دليل على أن سكونه وقت التزويج
 كان رضا واجازة وبهذا يظهر انه لا يلزم أن يكون قبول التهنئة بدون قول فافهم (قوله ومنها أن الو كاله تثبت
 بالصرح الخ) الاولى أن يقول تثبت بالسكوت كما تثبت بالصرح وفي نسخة كما تثبت بالصرح تثبت بالسكوت
 وهي أوضح والمراد بالوكالة التوكيل كما يفيد التمثيل ولا فقد عدم جملة المسائل المز يد عليها وهو السابع
 منها سكوت الوكيل قبول والمراد به التوكيل لا التوكيل تمل (قوله فكيف تكون الخ) اختلفت النسخ في هذه
 العبارة والذي في أغلب النسخ فكيف يكون ان فيه تقييده بكونه من أهل العلم والصلاح فعدها من الزوائد
 وفي بعضها السكون باللام ونعدها بالنون بدل الفاء وعليه فقوله لكونه علة لقوله نعدها والمعنى كيف نعدها
 من الزوائد لاجل كونه قيد المزكي بكونه من أهل العلم والصلاح وحاصله الاعتراض على صاحب زواهر
 الجواهر بأن قول الاشياء سكوت المزكي عند السؤال عن الشاهد تعديل مقيد بكونه من أهل العلم والصلاح
 فلا يكون بزيادة هذا القيد زادة عليه مسألة أخرى وفي بعض النسخ فكيف تكون من الزوائد الا أن يقال فيه
 تقييده بكونه من أهل العلم والصلاح فعدها من الزوائد اه وعليه فهو اعتذار لا اعتراض (قوله بعلامة قع
 عت) الاول بالقاف والعين المهملة رمز للقاضي عبد الجبار والثاني بالعين المهملة والهاء رمزاء لاء الدين
 الترجاني اه (قوله من الدنانير) أي التي يبعثها الزوج الى أبي الزوجة بمقابلته الجهار وهي المسئلة في عرفهم
 بالدستيمان كما قدمناه وقدمنا تحقيقه في باب المهر واختلاف التصحيح والتوفيق بين ما اذا كان من جملة المسمى
 في المهر أو كان المسمى غيره ففي الثاني له المطالبة بالجهاز لان الاول فافهم (قوله بالون والجهم كذايته في
 نسخة مصححة من القنية وهو رمز لنجم الأتعة الحكيمى و بعد هذا الرمز يفتي بأنه ويوجد في بعض نسخ الشارح
 فتح بالفاء والحاء بعده يعنى مضارع عنى وهو تحريف (قوله ولو سككت الخ) هو المقصود من ذكر هذه المسئلة
 (قوله ومنها اذا أبرأه فسكت) أطلقه فشمل سائر الديون وقيد في مداينات الاشياء نقلا عن البدائع بعير بدل
 الصرف والسلم ففهم ما يتوقف على القبول أي لان الأبراء عنه ما يوجب انفساخ عقده ما لا يفر دأحد
 المتعاقدين به لانه لا يوجب فوات القبض المستحق وزاد الجوى هناك ثلاثة وهي ما لو أبرأ الطالب الاصيل فله
 يتوقف على قبوله أو موته قبل القبول لانه قبول حكما (قوله وهي تعلم من الاشياء) حيث قال ولورأي المرئى

والمعبر ما يتخذ الزوج لا ما يتخذها ولو سككت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له أن يخصص بعد ذلك وان لم يتخذ له شيء * ومنها
 اذا أبرأه نسكت صم ولا يحتاج الى القبول هكذا ذكره البرهان في الاختيارات في كتاب الاقرار * ومنها سكوت الراهن عند بيع المرئى
 الرهن يكون مبطلا في إحدى الروايتين ذكره الزيلعي وغيره وهي تعلم من الاشياء أول القاعدة * الحاشية العز بز الوهاب * وهو أعلم

بالصواب * (قول الاشياء المختلف المنكر في احدي وثلاثين مسألة بينها في الشرح) قال الشيخ في حاشيته تعليق المهمة بثبوته
 للبصائر على الاشياء والنظار (أقول) قال في شرحه المحال عليه ثم اعلم أن المصنف اقتصر على عدم الاستحلاف عندئذ على الاشياء التسعة
 وفي الحاشية أنه لا يستحلف في احدي (٤٨٨) وثلاثين مسألة بعضها مختلف فيها وبعضها متفق عليه فذكر سرد الاشياء

التسعة * وفي تزويج البنت
 صغيرة أو كبيرة وعندهما
 يستحلف الاب في الصغيرة
 * وفي تزويج المولى أمته
 فلا فائدهما * وفي دعوى
 الدائن الا بصاء فأنكره
 لا يحلف * وفي دعوى الدين
 على الوصي وفي الدعوى
 على الوكيل في المستثنين
 كالوصي * وفيما اذا كان
 في يد رجل شيء فادعاه
 رجلان كل اشترى منه
 فأقر به لاحدهما وأنكر
 للآخر لا يحلفه وكذلك
 أنكرهما لا يحلف لاحدهما
 فشكل وقضى عليه لم يحلف
 للآخر * وفيما اذا ادعى
 الهبة مع التسليم من ذي
 اليد فأقر لاحدهما لا يحلف
 للآخر وكذا لو تسكن
 لاحدهما لا يحلف للآخر
 * وفيما اذا ادعى كل منهما
 أنه رهنه وقبضه فأقر به
 لاحدهما أو حلف لاحدهما
 فشكل لا يحلف للآخر وفيما
 اذا ادعى أحدهما الرهن
 والتسليم والآخر الشراء
 فأقر بالرهن وأنكر البيع
 لا يحلف للمشتري ولو ادعى
 أحدهما الاجارة والآخر
 * طالب في المواضع التي
 لا يحلف فيها المنكر

الراهن يبيع الرهن لا يبيع مال الرهن ولا يكون رضائي رواية اه قال الزياجي والمذهب ما روى العلماء
 عن أصحابنا أنه رضائي يبيع مال الرهن اه من حاشية القتال قال ح واعلم أن البائع في عبارة الاشياء هو
 الراهن وفي عبارة الشارح هو المرتن كالا يحلف في لكن الحكم لا يختلف لما يأتي أن الرهن لا يبيع أحدهما
 الا برضا الآخر اه * (تتمه) * زاد بعضهم ما اذا استأجر أحد الوصيين أو أحد الورثة بحضرة الوصيين من
 يحمل الجنازة الى المقبرة والآخر حاضر ساكت والسكوت على البدعة والمنكر فانه رضائي مع القدرة على
 الازالة والا كفاء الانكار بالقلب ومال الوصي لم يسل فسكت في حياته فلما مات باع الوصي بعض التركة
 أو تقاضى دينه فهو قبول للوصاية كما عزاها الجوى الى معين الحكم وزاد البيرى ما لو غزلت امرأته فطلسه
 أو نسجت غزله ليس له تضمينها قيمته محلوها أو مغزولا أو بعد سكوته رضا وكذا الوصي العجين أو أجمع شاة
 فجاء انسان ونحسبه أو ذبحها يكون السكوت كالامر دلالة (قوله قول الاشياء المختلف المنكر في احدي
 وثلاثين) صوابه لا يحلف كما لو جدي بعض النسخ وفي بعضها يحلف المنكر الا في احدي وثلاثين (قوله بينها
 في الشرح) أي في البحر (قوله على الاشياء التسعة) بتقديم المثناة على السين كالتى بعدها اه ح وهي
 ما سيأتي في كتاب الدعوى من قوله ٢ ولا يحلف في نكاح أنكره هو أو هي ورجعة جدها هو أو هي
 بعد عدة وفيه ايلاء أنكره أحدهما بعد المدة واستيلاء تدعيه الامه ورق ونسب ولا بيان ادعى على مجهول
 أنه فقه أو ابنه وبالعكس وحدولعان والحاصل أن المفتي به التحليف في السكوت الا في الحدود اه وأما أن
 ما ذكر من عدم التحليف في هذه التسعة على قول الامام خلاف المفتي به (قوله وفي تزويج البنت) عطف
 على التسعة أي وذكر عدم الاستحلاف في تزويج البنت اه ح أي اذا ادعى عليه أنه زوج ابنته صغيرة
 أو كبيرة وهي مسألة واحدة والازادت على العدد المذكور ط (قوله وعندهما يستحلف الاب في
 الصغيرة) لو جدي بعض النسخ لا يستحلف والذي في البحر بدون لا وهي الصواب (قوله وفي دعوى الدائن
 الا بصاء) أي دعواه على رجل أن ذموصى الميت فادفع لي ديني من تركته (قوله وفي دعوى الدين على الوصي)
 أي دعواه على الوصي الثابتة وصايته بان لي على الميت كذا ولا يئنه للمدعي فلا يحلف الوصي اذا أنكر الدين
 (قوله في المستثنين كالوصي) أي اذا ادعى الدائن على الوكيل بالوكالة فأنكرها أو ادعى عليه الدين وهو ثابت
 الوكالة فأنكره ففي المستثنين لا يحلف كالوصي فيما (قوله كل اشترى منه) أي ادعى كل منهما أنه اشترى
 منه ذلك الشيء وعبارة البحر الشراء بالمد (قوله لا يحلفه) لانه لما أقر به لاحدهما صار له فاذن لكل من ائمين
 لا يصير للآخر فلا يحلف لعدم الفائدة (قوله لو أنكرهما) أي أنكر دعواهما (قوله لا يحلف لاحدهما)
 بتشديد اللام مبنيا للمجهول أي طالب القاضي تحليفه لاحدهما (قوله لم يحلف للآخر) لان نكوله بمنزلة
 اقراره بالاول (قوله وفيما اذا ادعى كل منهما أنه رهنه وقبضه) أي ادعى كل منهما أن ذا اليد رهنه فادعى
 هذا الشيء وقبضته منه (قوله فأقر بالرهن وأنكر البيع اخ) أمال وأقر بالبيع وأسكر الرهن فظاهر أنه
 لا يحلف بالاول لانه لما أقر بالبيع صار ملك المشتري فلا يملك الاقرار بعده بالرهن لانه أقر وعلى الغير وفاء
 التحليف السكوت الذي هو بمنزلة الافرار (قوله لا يحلف للمشتري) لعل وجهه أن لو طالب تحليفه فشكل حتى
 صار نكوله اقرارا بالبيع لا يكون له فائدة لان المرتن يمكنه فسخ البيع وكذا يقال في المسئلة بعده ولكن
 هذا بناء على القول بان المرتن والمستأجر فسخ البيع ولكن المعتمد خلافه واعتانها مع حبس الرهن

للمشتري) أي لعدم الفائدة لان المقعد ومن الاملاك انما هو الانتفاع بها وهو غير ممكن لاستحقاق المرتن الحبس بالافرار والملاحق
 السابق واقرار المدعي عليه بالشراء لا يسرى على المرتن وكذا المستأجر بل اقراره يقتصر على ما يملكه الآن وهو العين والمال اقرار المدعي عليه
 نكوله اذا السكوت اقرار اه (قوله لان المرتن يمكنه فسخ البيع) فيه نظر اذ بمجرد ملك المرتن أو المأنة أجرا فسخه لا ينافي في الفسخ ما ادعى
 أم لا يفسخان فتوجد الفائدة ويكفي التحليف احتمال الفائدة في الرجوع الى ما كتبه بناء على قول الشارح لا يحلف للمشتري

الشراء فأقر بها وأنكره لا يحلف مدعيه ويقال مدعيه ان شئت فانتظر انقضاء المدة أو فك الرهن وان شئت فافسخ * وفيما اذا ادعى أحدهم
الصدقة والقبض والآخر الشراء فأقر لاحدهما لا يحلف * وفيما اذا ادعى كل منهما (٤٨٩) الاجارة فأقر لاحدهما أو نكل لا يحلف

بخلاف ما اذا ادعى كل منهما
على ذي اليد الغصب منها
فأقر لاحدهما أو حلف
لاحدهما فكل يحلف
للثاني كما لو ادعى كل منهما
الابداع فأقر لاحدهما
يحلف للثاني وكذا الاعارة
ويحلف ماله عليك كذا ولا
قيمه وهي كذا وكذا * وفيما
اذا ادعى البائع رضا الموكل
بالعيب لم يحلف وكيله
* وفيما اذا أنكره نو كيله
بالنكاح * وفيما اذا اختلف
الصانع والمستهلك في
المأمور به لا عين على واحد
منهما وكذا لو ادعى الصانع
على رجل أنه استصنعه في
كذا فأنكر لا يحلف * الحادية
والثلاثون لو ادعى أنه
وكيل عن الغائب بقبض
دينه وبالخصومة فأنكر
لا يستحلف المديون على قوله
خـ لا مالهـ ما هكذا ذكر
بعضهم وقال الحـ لو ادعى
يستحلف في قولهـ هم جميعا
اهـ * وبهـ لم أن ماني
الخلاصة تساهل وقصور
حيث قال كل موضع لو أقر
لزمه اذا أنكره يستحلف الا
في ثلاث منها لو وكيل بالشراء
اذا وجد المشتري عيبا فأراد
أن يرد به بالعيب وأراد
البائع أن يحلفه بالله ما يعلم
أن الموكل رضى بالعيب

والمأجور تأمل (قوله فأقر بها) أي بالاجارة وفي بعض النسخ فأقر بهـ ما أي بالرهـ في الصورة الاولى
وبالاجارة في هذه والاولى أولى (قوله وأنكره) أي أنكر البيع (قوله ويقال مدعيه الخ) أي مدعى
الشراء في صورتين وهذا اذا أثبت الشراء والافاء فائدة هذا القول لكن فيه أن الكلام فيما اذا أنكر
وايسر للمدعي بيئته لأن طاب التحايف عند العجز عن البيئته الآن يقال وجد بيئته بعد (قوله أو فك الرهن)
معطوف على انقضاء وفيه لف ونشر وشوش (قوله فأقر لاحدهما لا يحلف) لأن كلامهما يدعى الملك فادا
أقر به لاحدهما ثبت ولا يصدق بعده بنكوله فلا فائدة في التحايف (قوله أو نكل) لأنه بمنزلة الاقرار (قوله
الغيب منه) أي من المدعى (قوله يحلف لا يني) لأنه لو أقر للثاني بالغصب يؤخذ به لأنه اقرار على نفسه
فيحلف رجاء نكوله لكن يلزمه الثاني ضمان المقصوب بالمثل أو القيمة لارد عين ماني يده لأنه صار لأول فلا عكس
اخراج عنه وكذا يقال فيما بعده (قوله كما لو ادعى الخ) لأنه بانكار الوديعة أو العارية صار غاصبا (قوله
ويحلف ماله عليك كذا ولا قيمته) أي يحلف في مسئلة الغصب وما بعده ما علمت من أنه بالانكار يصير غاصبا
(قوله ولا قيمته وهي كذا وكذا) الظاهر أن المراد التحايف على مقدار القيمة اذا ادعى أنما أقل لأنه لما أقر به
للاول وثبت له لا يمكنه تسليمه للثاني لو أقر له به أيضا بالنكول فيكون الواجب القيمة وان لم يقل ولا قيمته فتأمل
(قوله وفيما اذا ادعى البائع رضا الموكل الخ) أي لو ماع لو وكيل رجل بالشراء ثم أراد الوكيل رده عليه بعيب
فادعى البائع على الوكيل أن الموكل رضى بالعيب لم يحلف الوكيل وهو المشتري ويحتمل أن يراد ما اذا أراد
الموكل رده بعيب فادعى البائع على الموكل أنك رضيت بالعيب وكان ينبغي أن يرددها مرة أخرى مع أنه
في الخلاصة بعلمها صورتين كما يأتي (قوله وفيما اذا أنكره نو كيله بالنكاح) أي لو تزوجه رجل فأنكر
نو كيله لأنه في الحقيقة أنكاره كالحاق وقدم (قوله لا عين على واحد منهما) لأنه لو عمل ما تفقأ عليه فلم يستصنع
أخذه وتركه كما هو مذكور آحر السليم فن باب أولى اذا اختلفا (قوله لا يستحلف المديون) لأنه لو نكل يلزمه
الرفع وهو ضرر به اذ قد لا يصدق الموكل الوكيل عند حضوره فيضيع عليه ما دفعه ان هلك عند الوكيل من غير
تعد كما يعلم من باب الوكالة بالخصومة ط (قوله انتهى) أي ماني الخاتمة (قوله وبه علم الخ) من كلام الشرح
الحال عليه وهو البحر (قوله تساهل وقصور) لاقتصاره على استثناء ثلاث ط وهذه الثلاث تقدمت الاولى منها
قط في المسائل المارة (قوله فاذا أقر الوكيل) أي برضا الموكل ط (قوله الثانية لو ادعى على الآخر رضاه)
أي رضا الآخر فأنهم وصور رهنها اشترى الوكيل شيئا فظهر به عيب فأراد الآخر أي الموكل رده بالعيب فادعى
البائع على الآخر أنك رضيت بالعيب لا يحلف الآخر أي لأن الرد يثبت للوكيل مادام حيا ولو صبه من بعده
لا للموكل كما أوضحه في شرح الوهبانية ونظام الكلام على هذه الصورة فراجع (قوله وان قرئتم) أي
لزم الوكيل اقراره أي مقتضى اقراره وهو ترك الخصومة وليس المراد أنه يلزم الموكل ما أقر به وكيله أفاده
ط ومثله في نور العين (قوله وزدت على الواحد والثلاثين السابقة) هذا من كلام البحر وهو عجيب فان
ما نقله عن الخلاصة من المسائل الثلاث فيه مسئلتان وهما الثانية والثالثة لم يذكرهما في المسائل السابقة
فتصير المسائل ثلاثا وثلاثين (قوله البائع اذا أنكر قيام العيب للحال) أي لو ادعى المشتري ابقاء العيب مثلام
يحلف بانه على أنه لم يبق عند المشتري حتى يبرهن المشتري لتوجه الخصومة على البائع فان برهن يحلف
البائع بالله ما أبق عندك (قوله ولو أقر به) أي بقيام العيب للحال أي بأنه أبق عند المشتري لزمه اقراره أي
حكم اقراره وهو أنه صار خصما حتى يحلف على أنه أبق عندك أيضا وليس المراد أنه بمجرد اقراره بابقا عند
المشتري يلزمه لأنه لا بد من وجوده عند البائع أيضا حتى يثبت الرد (قوله كما صر في خيار العيب) أي صر في

(٦٢ - (ابن عابدين) - ثالث) لا يحلف فاذا أقر الوكيل لزمه ذلك ويبطال حق الرد الثانية لو ادعى على الآخر رضاه لا يحلف
وان أقر لزمه الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المديون أن الموكل أبرأه عن الدين وطلب عين الوكيل على العلم لا يحلف وان أقر لزمه
انتهى * وزدت على الواحد والثلاثين السابقة * البائع اذا أنكر قيام العيب للحال لا يحلف عند الامام ولو أقر به لزمه كما صر في خيار العيب

والسارق إذا أنكر ما كلفه من مال البيت ولا المتولي للمسجد والأوقاف إلا إذا ادعى عليه اسم المعتد فيكون حينئذ
 المصنف (أقلت ووردت على ما ذكره (٤٩٠) مسائل) الأولى لو ادعى على رجل شيئا وأراد استخلافه فقال المدعي عليه هو لا يني

البحر فانه ذكر هذه المسائل في كتاب الدعوى لا هنا (قوله ضمن ما كلفه من) أي بشمادنه (قوله والسارق إذا
 أنكرها) أي أنكر السرقة (قوله لا يستخلف للقطع) قيد به لانه يستخلف لأجل إثبات المال كما مر من
 عصام حين سأله أمير بلخ عن سارق ينكر فقال عصام عليه السلام (قوله وكذا قال الأسيدي) عبارة أهر
 وذكر الأسيدي (قوله ولا يستخلف الأب الخ) أي لو جنى الصبي جناية فأنكر أبوه أو وصيه أو ادعى أحده
 بحدار المسجد أو الدار الموقوفة أو أنه أنفق على الوقف شيئا بأذن المتولي السابق (قوله إلا إذا ادعى عليه
 العقد) بأن ادعى على أحدهم أنه أخرجهم من مال الوقف أو الصبي مثلاً وأنكر فانه يحلف لمن ادعى الاستخلاف ط
 (قوله انتهى) أي ما في الشرح المحال عليه ط (قوله قلت) من كلام الشرف العزى ط (قوله وفي فتاوى
 الفضلى الخ) الذي يظهر من خلافه ولذا قدمه الشارح وحزم به غير واحد في باب الاقرار اه سائحا في ثابت وفي
 الاشياء من فن الحيل إذا ادعى عليه شيئا باطلا فالحيلة تمنع اليمين أن يقربه لابنه أو لأجنبي وفي الثاني خلاف اه
 ومقتضاه أنه لا اختلاف في الأول وهو ما يبي لقول الفضلى عليه السلام في قولهم جميعا وذكروا في جامع الفصولين
 أن بعض المشايخ سوا بين الصغير والأجنبي دفعا للحيل وبعضهم فرقوا بينهما بأن أقراره للعائيب يتوقف عمله
 على تصديقه فلا علك العين بحد الاقرار فلا تسقط اليمين بخلاف أقراره للصغير (قوله والمدعى أرض) جملة
 حالية والظاهر أنه غير قيد وفي بعض النسخ أرضا وفي بعضها والمدعى عليه أرض وكلاهما تحريف (قوله
 ضمن الولد قيمة الأرض) أي المدعى اه ح (قوله وهذا بمنزلة مال وأقر لعائيب لم يظهر بحوده ولا تصديقه)
 جملة لم يظهر الخ صفة لعائيب يوجد في بعض النسخ بعد قوله لعائيب ما نعه أي رجل ادعى على آخر أن مفي يده
 ملكي فقال المدعى عليه هو لفلان الغائب مثلاً لم يظهر بحوده ولا تصديقه والظاهر أنهم اهاهمش الخ طفت
 بالأصل في غير محالها (قوله لا تسقط عنه اليمين) أي فيحلف للمدعى فان نكل قضى به عليه ويتعارف دوم
 العائيب فان صدق المدعى بها والادفع له وضمن قيمته للمدعى ط (قوله قلت) من كلام الشرف العزى
 (قوله وعلى الأول) أي القول بعدم التحليف (قوله إلى قول المصنف) أي صاحب الاشياء وهو ما مر آتيا من
 الأسيدي (قوله وفيه تأمل) عمل وجهه أن قول المصنف فيما تحقق أنه مال الصبي وهذا يعرف أنه مال الا
 بأقرار الأب ويمكن أنه أقر تحيلا لدفع الدعوى عنه ط (قوله فأسكر المشتري الشراء) يعنى وأقر أنهم لا يسه
 كما ذكره عن الدوازل والأفهم ردا كذا الشراء لا يدفع عنه التحليف بل يحلف فان نكل قضى به عليه
 ذكره في كتاب الشفعة (قوله أو أقر أن الدار) الصواب العطف بالواو لا ولماء ط وفي جامع الفصولين
 ادعى شفعة بجوار فقال خصمه هذه الدار لا يني هذا الطفل صح امرأه لانه الدار في يده والشفعة لا يني
 فكان مقرا على نفسه فصيح وايس للشفعة تحاييه بالله أما شفيعه لان أقرار الأب بالشفعة على امرأه
 يفيد التحليف وهذا من حيل الحيل في الخصومات ولو برهن الشفيع على الشراء ثلث الأب خصمه بغيره مقام
 الاب (قوله الثالثة) مكررة مع قول البحر وفيما إذا كان في يد رجل شيئا فادعى رجلان كل الشراء منه ثم في
 هذه زيادة الدعوى في المثلث المرسل كفى الرواها اه ح (قوله فالقول للأب بلا عيب) لان الثمن مال
 الصبي ولا يستخلف في مال الصبي كمر (قوله فالقول للسارق ولا يبر عليه) اه هـ رأت عدم اليمين إذا كانت
 الدعوى بعد القطع أمالو كانت قبله فعلى اليمين لانه لا يسقط بوقوع المسروق إلا بقطع ويكون قوله
 عليه وان سقطا الضمان بالقطع بعد تأمل (قوله ويستوى حكمه) وهو عدم الصمان (قوله دما ساءلكه

الصغير فلا يستخلف وفي فتاوى
 الفضلى عليه السلام في قولهم
 جميعا فإذا استخلف فشكل
 والمدعى أرض يقضى
 بالأرض للمدعى ثم ينتظر
 بلوغ الصبي ان صدق المدعى
 كان كما قال وان كذبه ضمن
 للوالد قيمة الأرض وتؤخذ
 الأرض من المدعى وتدفع
 للصبي وهذا بمنزلة مال وأقر
 لعائيب لم يظهر بحوده ولا
 تصديقه لا تسقط عنه اليمين
 فكذلك هنا قلت وعلى
 الأول وجوه هذه إلى قول
 المصنف ولا يستخلف الأب
 في مال الصبي لانه لما أقر
 به للصبي ظهر أنهما من ماله
 وفيه تأمل الثانية لو اشترى
 دارا فخصر الشفيع فأسكر
 المشتري الشراء قال في
 النوازل ولو أن رجلا اشترى
 دارا فخصر الشفيع فأسكر
 المشتري الشراء أو أقر أن
 الدار لابنه الصغير ولا يبر
 ولا عين على المشتري لانه قد
 لزمه الاقرار لابنه فلا يجوز
 الاقرار لغيره بعد ذلك
 الثالثة لو كان في يد رجل
 غلام أو جارية أو ثوب ادعاه
 رجلان فقدماء إلى القاضي
 فأقر به لاحدهما ثم أراد
 الآخر تحليفه فان ادعى

ملكهما سلا أو ثمرهما من جهة لم يكن له أن يحلف فان ادعى عليه العصب ولا تحاييه لاه
 لو أقر بالغصب يجب عليه الهـ ان كذا في النوازل والرابعة لو اشترى الأب لابنه الصبي دارا ثم اختار مع الشفيع في ماله فاقول له
 بلا عيب كفى كثير من كتب المذهب الخامسة لو ادعى السارق أنه سبها المسروق وادعى المسروق أنه قد دها فاقول للسارق ولا يبر عليه
 قال أبو الأبي في النوازل وسئل أبو العباس عن السارق إذا سبها المسروق وادعى المسروق أنه قد دها فاقول للسارق ولا يبر عليه

قبل القطع وبعد القطع قيل له فان قال السارق قد هلك وقال صاحب المال لم تستهلكه وهو قائم عندك هل يحلف قال يجب ان يكون القول قول السارق ولا عين عليه * السادسة اذ اوجب رجل شيئا او اذ الرجو ع فادعى الموهوب له هلاك الموهوب فاقول قوله ولا عين عليه كافي الخاصة وغيرها * السابعة ادعى عليه انك وصى فلان الميت فانكر لا يحلف * الثامنة ادعى عليه انك وكيل فلان فانكر أنه وكيل فلان لا يحلف وهما في البرازية * التاسعة قال الواهب اشترطت العوض وقال الموهوب له لم تشرطه فاقول له بلا عين * العاشرة اشترى العبد شيئا فقال البائع أنت محجور وقال العبد أنا مأذون بالقول له بدون العين * الحادية عشر اذا اشترى عبد من عبد فقال أحدهما أنا محجور وقال الآخر أنا مأذون فأقول له بلا عين * الثانية عشر باع القاضي مال اليتيم فرده المشتري عليه بعيب فقال القاضي أبرأني منه فاقول قوله بلا عين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة أرض اليتيم وأراد تحليفه لم يحلف لان قوله على وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعى عليه * الثالثة عشر لو طالب أبو الزوجة زوجها بالمهر فله ذلك لو صغيرة أو كبيرة بكر او لو اختلف الاب والزوج في بكارتها ولا بينة للزوج والتمس من القاضي تحليفه على العلم بذلك عن أبي يوسف أنه يحلف وذكر الخصاص انه لا يحلف كالأول وكيل بقبض الدين اذا ادعى (٤٩١) المديون أن صاحب الدين أبرأه وأنكر

الوكيل لا يحلف الوكيل وكذلك هنا كذا في الظهيرة * الرابعة عشر اشترى أمة فادعى أن لها زوجا يقال البائع لها زوج عبدي فطاعها قبل البيع أو مات فاقول له بلا عين كذا في السراجية والله تعالى أعلم * وهذا الذعرير من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية الاشياء للشرف الغزي أيضا * (قلت وفي حاشيته بالشيخ صالح زاد سبعة آخره فاقول) الخامسة عشر عشر لو طعن المدعي عليه في الشاهد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه قبل شهادته فأنكر فأراد تحليفه لا يحلف بجميع الفتاوى * السادسة عشر اذا كانت التركة مسمة مرققة بدون

قبل القطع) يعني ثم قطع بعد الاستهلاك أمالوا استهلكه ولم يقطع بعد بقي مضمونا عليه لعدم ما يسقط تقويمه (قوله فان قال السارق قد هلك الخ) هذا محل الاستدلال على المسئلة وسبب الهلاك مع أن الكلام في الاستهلاك لانه لا فرق بينهما ولانه لازم الاستهلاك (قوله ولا عين عليه) لانه ينكر الرد كذا كره في كتاب الهبة ط (قوله السابعة) تقدمت هي والثامنة في جملة الاحدى والثلاثين المارة أفاده ح (قوله فاقول له بلا عين) لان الاصل في الهبة أن تكون بلا عوض ط (قوله فاقول له بدون العين) لعل وجهه أن اقدم البائع على بيعه اعتراف منه بالأذن فلا تسمع دعواه لتناقض وكذا يقال فيما بعده (قوله فقال القاضي أبرأني منه) أي من ذلك العيب (قوله لان قوله على وجه الحكم) فيه أن الحكم القولي يحتاج الى الدعوى وظاهره كما قال ط ان البينة لا تقبل عليه (قوله (٣) لو كبيرة بكر) أم لو كانت كبيرة ثيبا فان الاب ليس له قض مهرها من الزوج بلا ذنبا (قوله على العلم بذلك) أي على أنه لا يعلم انها ثيب (قوله فادعى أن لها زوجا) أي لبردها على البائع بخيار العيب لان ذلك ينقص عليه منفعة وهي استمتاع بها (قوله وقال) أي المدعى عليه هو أي الشاهد (قوله فأقر بها) أي ادعى انه أقر بها (قوله وانما يحلف على نفس الحق) أي لانه قد يكون أقر كاذبا في الزامه بالخلف على الاقرار اضراؤه ثم لا يخفى أنه لا فائدة في ذكر هذه المسئلة لانه يحلف اتفاقا وانما الخلاف فيما يحلف عليه (قوله بل لنفسك) أي قرضا أو غصبا فهو مضمون عليك بالهلاك (قوله لا يحلف المدعى عليه) بل يكون القول للدافع فقوله قال القاضي بيان لحكم المسئلة ط (قوله بل يبرهن الاس علمها) أي على أنه ابنه وأن أباه مات (قوله رقبيل يستحلف على العلم) أي على أنه ما يعلم اني ابنه وأنه مات (قوله الصحيح قول الثاني) في بعض النسخ القول الثاني وهي أولى لان الثاني قولها ما لاقول أبي يوسف فقط وحيث كان الصحيح الخلف فلا فائدة في استثناء هذه المسئلة وكذا التي بعدها (قوله ثم خرج من دعواه ذلك) أي من فس دعواه بمعنى أنه تركها أو من مكان دعواه بذلك (قوله والصحيح أنه) أي مدعى المال يستحلف على دعواه أي دعوى المدعى عليه أنه أبرأه من الدعوى كالحلف على دعوى الخلف جامع الفصولين أي على دعواه أن المدعى

بجاعة بأعيانها غريم آخر وادعى ديناً لنفسه فانحصم هو الوارث لكنه لا يحلف لانه حينئذ لو أقر له لم يقبل فلم يحلف بجميع الفتاوى * السابعة عشر رجل له على رجل ألف درهم فأنكره ما أقررت قال الدبوسي نعم وقال لصفا ولا وانما يحلف على نفس الحق بجميع الفتاوى * الثامنة عشر دفع لآخر مالا ثم اختلفا فقال فضت وديعة وقال الدافع بل لنفسك لا يحلف المدعى عليه قال القاضي القول لرب المال لانه أقرب بسبب الضمان وهو قبض مال الغير بجميع الفتاوى * التاسعة عشر رجل قدم رجلا للاقاضي وقال ان فلان بن فلان الفلاني توفي ولم يترك وارثا - يرى وله على هذا كذا وكذا من المال فأنكر المدعى عليه دعواه فقال الان استحلفه ما يعلم اني ابنه وأنه مات لم يحلف بل يبرهن الان علمه - ما ثم يحلفه على ما يدعى لايه من المال وقبل يستحلف على العلم الاول قول الامام واساني قوله ما قال الحلواني الصحيح القول الثاني انه يحلف ولو الجبة * ومنها العشرون لو ادعى عليه ألف درهم فقال المدعى عليه للقاضي انه قد كان ادعى على هذه الدعوى منذ قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه ذلك فأبرأني عن هذه الدعوى فحلفه انه لم يبرئني منها فان حلف حلفه ماله على شيء اختلف فيه والصحيح انه يستحلف على دعواه ولو الجبة * ومنها أن رجلا ادعى على رجل انه خرق ثوبه وأحضر الثوب معه للقاضي (٣) قوله لو كبيرة بكر اهكذا يحطه والذي في نسخ الشارح لو صغيرة أو كبيرة بكر افيحمر اه

«طالب القاضي اذا قضى في
مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في
مسائل

وأراد استخلافه على السبب
لا يحلف على السبب
(قاعدة) فأتى به مع
ما قبلها صارت اثنين وخمسين
فليحفظ وقد أفاد الامام
المالواني أن الجهالة كجامع
قبول البيئة تمنع الاستخلاف
أيضا الا اذا التزم القاضي
ومضى اليتم أو قيم الوقف ولا
يدعى شيئا معلوما فانه يحلف
نظر الوقف واليتم والله
تعالى أعلم

*(قول الاشياء القاضي
اذا قضى في مجتهد فيه نفذ
قضاؤه الا في مسائل الخ) أي
فيمنع فيها حكم الحاكم
قال ابن المصنف الشيخ
صالح بن محمد بن عبد الله في
حاشيته عليها المسماة بزواهر
الجواهر في التفسير على
الاشياء والظواهر وقد طفر
بمسائل أخر فزادها تنبيها
للفائدة وقسمتها على ثلاثة
أقسام

١ قوله بل هو معمول عندنا
هكذا بخطه ولعله سقط من
قلم كونه مالم يجعل من باب
الحذف والابصال فليتم

ادع

سلفي على هذه الدعوى عند فلان القاضي (قوله) وأراد استخلافه على السبب أي سبب الضمان وهو
الخرق لا يحلفه على السبب بأن يقول والله ما ترقى لانه قد يخترقه باذنه أو على ملكه ثم يباعه بخروقا ولا يبينه
بل يحلفه لانه كان له عليه يوم الخرق أفاده ط (قوله فائدة) سقط من بعض النسخ وهو الظاهر (قوله)
وبه مذهب مع ما قبلها صارت اثنين وخمسين) أقول بل هي ثمانية وخمسون في الخاتمة إحدى وثلاثون وزاد
في البحر ستة وفي تنوير البصائر أربع عشرة وفي الزواهر سبعة اه ح فأتى به مع ما قبلها صارت اثنين وخمسين
والثالثة من المسائل الثلاث التي اقتصر عليها في الخلاصة كنهنا عليه وبمسئلة الجهالة الا تية تصبر احدي
وستين وزدت عليها ثمان مسائل من جامع الفصولين * الشاهد لو أنكر الشهادة لا يحلف * المدعى عليه لو
كذب الشاهد وأراد تخفيف المدعى ما يعلم أنه كاذب لا يحلف * ادعى عليه عتق أمته أو طلاق زوجته قبل
يحلف وقبل لا يثبت أم عند الفتوى * ادعى امرأته وقال كل منهما تزوجته فأقرت لاحدهما أو أنكرت للآخر
لا تخاف له وفاقا * وكذا لو لم تقر ولكن حلفت لاحدهما فنكحت لا تخلف للآخر * بالعز زوجها وإيهاف ادعى
الزوج رضاه أو أنكرت لا تخلف * وكذا لو زوجها رجل لا تخفر ثم ادعت المرأة فأنكر لا يحلف * ادعى كل
منهما أنه في يده ولا يدينه وأراد أحدهما تخفيف الآخر بالله ما تعلم أنه في يده قبل يحلف وقبل لا اه * فصارت
نسة وستين والحمد لله رب العالمين (قوله تمنع الاستخلاف أيضا) كذا وادعى على شريكه خيانة بهيمة (قوله)
الا اذا التزم القاضي الخ) زاد في الاشياء أربعة غير هاتين * الاولى اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطالعة
فانه يحلفه كافي القنية * الثانية الرهن المجهول * الثالثة في دعوى الغصب * الرابعة في دعوى السرقة اه (قوله)
قول الاشياء القاضي اذا قضى الخ) عبارته مع زيادة تفسير للتوضيح القاضي اذا قضى في مجتهد نفذ قضاؤه الا
في مسائل نص أصحابنا فيها على عدم الفساد لقوى بطلان الحق بغير المدعى خلافا لمن قال اذا لم يحاصم ثلاث
سنين وهو في المصير بطل حقه لانه قول * يجوز فلا ينفذ قضاء القاضي فيه اذا رفع الى آخره بطله وجعل المدعى
على حقه كافي الخاتمة قلت والظاهر أنه ليس المراد من هذا القول بطلان الحق في الاخر بل بطلان الدعوى
به اسكن كونه * يجوز والبس على اطلاقه * بل هو معمول عندنا حيث قامت قرينة على بطلان الدعوى كما
تقدم في مسائل السكوت من عدم سماع الدعوى اذا سككت عندي بيع القريب أو أحد الزوجين أو سككت مع
الاطلاع على تصرف المشتري أو سككت ثلاثا وثلاثين سنة من المرافعة به لكان قول أو بالتعريض للجزع عن الاتفاق
غائب على الصحيح لا حاضر أي فانه اذا حكم شاذي على الزوج الحاضر بالفرقة لجزع عن الزهدة نفذ حكمه عندنا
بمسائل العاتب لان جزع غير معلوم فلا ينفذ في الصحيح كافي التخصيص برة الظهور مجازفة الشهود ودفع ما تخام
الكلام على ذلك في الفقه فانه قال أو بصحة نكاح من زينة أي به أو بانه لم يصح عند أي يوسف أي لان حرمة
منصوص عليه في الكتاب العزيز لان النكاح لغة الوطء وعندنا ينفذ لان هذا النص ظاهر والتأويل فيه
سائغ قال أو بصحة نكاح أم من زينة أو بنتها أي على الخلاف السابق وستأتي في عبارة الزواهر في القسم الثاني
قال أو بصحة المتعة أي لانها منسوخة وقد صح رجوع ابن عباس عن القول بجور زها قال أو بصحة وطء المهر
بالنقادم أي بان لم يحاصم زوجها في وقت مضى مدة طويلة ثم خاص منه بعد حقه في الصدق والقاضي
لا يثبت الى خصوصه متاشرح أدب القضاء لقوى عليها بطلان لم ينفذ قال أو بعدم تجبيل العبد أي لا يزوج
قضاؤه لقاض أبطله وأجل الزوج حولا خاتمة قال أو بعدم صحة الرجعة بلا رضاه أي لا ينفذ بقوله تعالى
وبعولتهن أحق بردهن قال أو بعدم وقوع الثلاث على الحبل أو بعدم وقوعها قبل الدخول أو بعدم
الوقوع على الحائض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بكلمة أي لخاتمة قوله تعالى
فان طلقها فلا تحل له لان المراد به الطلاق الثالث فن قال لا يقع شيء أو تقع واحدة وقد أثبت الحل لروح الاول
بدون الزوج الثاني وهو خلاف الكتاب فلا ينفذ ذال قضاء به شرح أدب الاله فأتى ناسد كافي الفتوى
المنسوبة الى ابن كمال باشا من وقوع طائفة واحدة لا يقول عليه ومن أفت به من أهل مصر وهو جليل

أوضحته في افتاء طويل قال أو بعدم وقوعه على الموطاة عقبه عبارته في البحر أو بعدم وقوع الطلاق في
 طهر جامعها فيه قال أو بنصف الجهازلن طلقها قبل الوطء بعد المهر والتجهيز أي لو طلقها قبل الدخول بعد
 ما قبضت المهر وتجهزت به فقضى القاضى الزوج بنصف الجهازل رأيه أن الزوج يدفع المهر رضى بتصرفها
 فيه فصار كأن الزوج اشتراه بنفسه وساقه اليها ثم طلقها قبل الدخول فله نصفه لم ينفذ لانه قضاء بخلاف النص
 لانه تعالى جعل له نصف المهر وض أى المسمى في العقد والجهاز غير مسمى فلا يتنصف اهـ المسمى من حاشية
 الاشباه عن المحيط قال أو بشهادة بخط أييه أى شهادته على تى بسبب رؤيته بخط أييه قال في شرح أدب
 القضاء صورته أن الرجل إذا مات فوجد ابنه بخط أييه في صل وعلم يقينا أنه خط أييه يشهد بذلك الأصل لأن
 الابن خليفة الميت في جميع الاشياء لكن هذا قول مشهور الخ قلت وزاد في البحر بعد هذه المسئلة أو بشاهد
 وبين أو في الحدود والقصاص بشهادة رجل وامرأتين أو بماتى ديوانه وقضى وبشهادة شاهد على من
 لم يذكر ما فيه الا أنه يعرف خطه وحاقه أو بشهادة من شهد على قضية محتومة من غير أن تقرأ عليه وبقضاء
 المرأة في عد أو قود اهـ لكن صرح في الفصولين بنفاذه في هذه المواضع وناسخا خلافا في الاول فقط
 وعلله أسقطها من الاشباه اهـ ذوا الله تعالى أعلم قال أو في قسامة بقتل أى قضى فيما فيه القسامة بالقتل
 وصورته كفى شرح أدب القضاء حاقه بعض العلماء إذا كان بين المدعى عليه والقتيل عداوة ظاهرة ولا
 يعرف له عداوة على غير المدعى عليه وبين دخوله في المحلة ووجود القتل مدة قريبة فاقاضى يحلف الولي على
 دعوته فإذا حلف قضى له بالقصاص وهو خلاف السنة واجماع الصحابة بل فيه الدية والقسامة عندما قال
 أو بالتطريق بين الزوجين بشهادة المرضعة أو قضى لولده أى لانه قضاء لنفسه من وجه أمالوقضى بشهادة الابن
 لاييه أو بالعكس ففيه خلاف بين الصحابة ثم وقع الاجماع على بطلانه فينفذ قساؤه عند أبي يوسف بنساء على
 أن الاجماع المتأخر لا يرفع الخلاف السابق عنده وعند محمد لا ينفذ بنساء على أنه برع عنه فله فكم يكن قضاء في
 فصل بجهنم فيه قال أو رفع اليه حكم صبي أو عبدا أو كافرا أى لو قضى بما حكم به هؤلاء لا ينفذ لأن حكمهم غير
 راد قال أو الحكم بحجر سفيه يعنى لو حجر القاضى على سفيه فأطاعه آخر جازو بطل قضاء الاول وليس لقاض
 ثالث أن ينفذه لأن الاول ليس قضاء بل فتوى لعدم المقضى له ولئن كان قضاء ونفسه مجتهد فيه فلا يكون حجة
 مالم يرضه قاض آخر كلقوى الحدود في قذف لا يكون حجة مالم يتصل به الامضاء من قاض آخر وهذا حال ما في
 شرح أدب القضاء من باب الحجر وبه علم أنه كان عليه أن يقول أو الحكم بحجر سفيه أبطله قاض آخر فإنه
 حينئذ لو رفع الى ثالث لا ينفذه أمالوأجازه الثاني لزم الثالث ثم لم يذ فافهم قال أو ببيعة بيع نصيب الساكت من
 قن حرره أحدهما أى حرره أحد الشريكين معسرا كفى البحر أى لو باع الساكت نصفه وقضى القاضى به
 ثم اختصموا الى آخر فإنه يبطله لأن الصحابة اتفقوا على أنه لا يجوز استدامة الرق فيه كفى شرح أدب القضاء
 قال أو ببيع متروك التسمية عمدا أى عند الثاني وهو الأصح وما لا ينفذ كفى خزانة الاكمل قال أو ببيع
 أم الولد على الاظهر وقبل ينفذ على الأصح أى الاظهر عدم النفاذ عند محمد لانه اختلاف فيه بين الصحابة ثم وقع
 الاجماع على عدم جوازه وبه يرتفع الخلاف السابق عنده كما مر وعندهما لا يرتفع فينفذ البيع وذكر
 السر حسى أن الأكثر على عدم النفاذ وقد من تمام الكلام على ذلك في باب التدبير فراجع - فإنه مهم قال
 أو ببطلان عفو المرأة عن القود أى لو قتل زوجها أو أبوها عمدا عفت عن القاتل فأبطله من لا يرى للنساء
 حق فى القصاص ثم قبل القود رفع الى قاض آخر فإنه لا ينفذه وبحكم ببيعة العفو وبطلان القود لما امتنه
 للجمهور وان كان بعد القود فالقاضى الثاني لا يتعرض بشئ لكن ذكر في شرح أدب القضاء أن هذا
 انقضى غير سديد بل السديد أنه بعد القود يلزمه أى القائد القصاص لو عالما لانه قتل شخصا محقون الدم ولو
 أهلا فالدية قال أو ببيعة ضمان الخلاص أى بأن قال البائع أو أجنبي لا يشتري ان استهفت الدار المشتراة
 من يئله فباضامن لك اختلاصها بالبيع أو بالهبة وأسلمها اليك فهذا الضمان باطل لانه ضمن ما ليس له

قدرة على الوفاء به والقائل بأنه يطع لم يستند إلى قياس صحيح فالتضام به باطل وفسر أبو يوسف ومحمد الخلاص
بالرجوع بالثمن عند الاستحقاق فهو والدرك والعهد واحد عندهما لو جئنا بالتضام به صحيح واذن رفع إلى
آخر لا يبعاله وتسامه في شرح أدب القضاء قال أبو زيادة أهل المحلة في معلوم الإمام من أوقاف المسجد أي إذا
كانت بلا موجب والافتد كرفا في فروع الفصل الأول من كتاب الوقف أنه يجوز للقاضي زيادة مرسوم
الإمام إذا كان يتم مال المسجد بدونه أو كان فقيرا أو عالما تقيا قال أبو جعفر المطلقة ثلاثا بمجرد عقد الشاني أي
بلا دخول كما هو قول سعيد بن المسيب لأنه يخالف للدلالة المشهورة كافي القنية نعم في تضاع الفتح عن الفصول
إذا طلقها الثاني بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا في العدة ثم طلقها قبل الدخول فتزوجها الأول قبل انقضاء العدة
وحكم بحكمته نفذ إذا دللنا جتهاد في مسامحة وهو صريح قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم
طلقتموهن الآية وهو مذهب زمر اهـ وقدمنا الكلام على هذه المسئلة في الطلاق فراجعه قال أبو جعفر
مالك الكافر مال المسلم باحرازه بدارهم أي دار أهل الحرب لأنه لم يثبت فيه اختلاف بين الصحابة كافي فتح
القدير فكان القضاء به مخالف لاجماعهم قال أبو جعفر درهم بدرهمين يدايد أي لو قضى ببيع الفضة
بالفضة متغاضا لمع التقايض كما هو قول ابن عباس لم يصح اذ لم يوافق فيه عليه قال أبو جعفر صلاة المحدث أي
لو قال إن صليت صلاة صحيحة فأمرك بيدك فرعت في أثناء صلاته وقضى فاض بعثتها وبأنه صار أمر المرأة
بيدها فالعنف إبطاله لعدم وجود الشرط المأخوذ من قوله عليه الصلاة والسلام من فاه أو رعت في صلاته
فليس صرف وايتوضأ وليين على صلاته ما لم يتكلم كافي حاشية الأشباه عن تنوير الأذهان فتأمل قال أبو جعفر
على أهل محلة تلف المال أي إذا تلف مال إنسان في محلة فقضى بضمائهم بالقسامة قياسا على النفس فهو
باطل لمخالفة للاجماع ذلك في أن ينقضه كافي شرح أدب القضاء قال أبو جعفر القذف بالتعريض أي كقوله
أما أنا فاستبران وقال به عمر رضي الله تعالى عنه وهو قول سعيد بن جبير خالفه فيه علي رضي الله تعالى عنه
والقاضي الشاني أن يطله ويجعل ذلك المدود مقبول الشهادة كافي شرح أدب القضاء قال أبو جعفر رعة في
معنى البعض أي في مريض أعتق بعض عبده بغير عينه لكن شرح الحاشية في أدب القضاء بنفاذ علم
نقل في تنوير الأذهان عن المحيط أنه ينفذ لأنه مجتهد فيه وعن أبي يوسف لا ينفذ لأن استعمال القرعة نوع
قصار قال أبو جعفر تصرف المرأة في مالها بغير إذن زوجها لم ينفذ في الكل أي في كل هذه المسائل هذا ما حورته
من البرازية والعمادية والصيرفية والتأرجحية اهـ كلام الأشباه بزيادة توضيح مع ذكر المسائل التي
زادها في البحر وذكروا في البحر أيضا عقب ذلك عن السبكي أن القضاء ينقض عهد الحفيدة إذا كان حكما
لأدليل عليه ٣ وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للص وهو حكم لأدليل عليه سواء كان نصه في الوقف
نصا أو ظاهرا اهـ وهذا موافق لقول مشايخنا كغيرهم شرط الواقف كص الشارح فيجب إباحته كما
صرح به في شرح المجموع للمصنف اهـ (قوله الأول ما لم يخالف مشايخنا فيه) أي في نقضه وكذا هو مرجع
الضمير بعده وأراد بالمشايخ الإمام وصاحبيه وأراد بإصحاب في قوله واختلف أصحابنا فيه صاحبين ط ٣
قلت لكن المشهور إطلاق أصحابنا على أئمتنا الثلاثة أي حنيفة وصاحبيه كذا كوفي شرح الوهبانية وأما
المشايخ ففي وقف النهر عن العلامة فاسم أن المراد بهم في الاصطلاح من لم يدرك الإمام (قوله الثالث ما لا
نص فيه عن الإمام) أي لا نص فيه ظاهر يعتمد عليه فلا ينافي قوله الآتي في القسم الثالث إذا حكم بالثأر
واليمين في الأموال ثم رفع إلى حاكم يرى خلافه نقضه عند الثاني وعن الإمام لا أقاد ط (قوله وتعارضت
فيه أصنافهم) أي تصانيف الأصحاب بمعنى أهل المذهب ٤ قال في جامع الفصولين قضايا القضاء على ثلاثة
أقسام الأول حكمه بخلاف نص واجماع وهذا باطل البطل من القدر نقضه إذا راعى اليبس لا حد أن
يحيزه الثاني حكمه فيما خالف فيه وهو ينفذ وليس لاحد نقضه والثالث حكمه بشيئ تعين فيه الخلاف
بعد الحكم فيه أي يكون الخلاف في نفس الحكم فقبل فلو قيل قوله ٥ إلى أمضاء آخر لا أمضاء

الأول ما لم يخالف مشايخنا
فيه والثاني ما خالفوا فيه
والثالث ما لا نص فيه عن
الإمام واختلاف أصحابنا
فيه وتعارضت فيه تصانيفهم
*(فن القسم الأول) إذا باع
دارا وقبضها المشتري
واسقطت منه وتعدر على

مطالب ما خالف شرط
الواقف فهو مخالف للنص
والحكم به حكم بلا دليل

٣ مطالب المراد بأصحابنا
أئمتنا الثلاثة وبالمشايخ من
لم يدرك الإمام

٤ مطالب قضايا القضاء على
ثلاثة أقسام

البائع ودها نقض على البائع للمشتري بدائها في المواضع والخطوط والذرع والبناء كقول عثمان البستي ثم رفع لقاض آخر أبطله و
 ردوا من فقط إلا أن يكون أحدث بناء أو غير سابق لزمه بقيمة ذلك مع الثمن (ومنه) (٤٩٥) حاكم قضى ببطلان شفعة الشر

ثم رفع لقاض آخر
 ينقضه ويثبت الشا
 للشر من مخالفته لذه
 الحديث (ومنه) الحدود
 قذف اذا قضى بعد ثبوت
 ثم رفع الحكم لقاض آخر
 لا يراه أبطله (ومنه) مالو
 أعنى ثم رفع لمن لم يره نقد
 لأنه ليس من أهل الشها
 والقضاء فوقها (ومنه)
 حكم بشهادة الصبيان ثم
 لا يخرق نقضه لأنه كالجنون
 وكذا ما أداه النائم في نو
 (ومنه) الحكم وشها
 النساء وحدهن في شها
 الحمام ورفع لا يخرق نقضه
 (ومنه) الحكم باجارة المدور
 في دينه لا ينفذ (ومنه)
 القضاء بخط شهود أو
 لا يفسد (ومنه) القضا
 يجوز بيع الدواهم بالدنانير
 نسيئة (ومنه) القضا
 بشهادة أهل الذمة في
 الاسفار في الوصية ثم رفع من
 لا يراه نقضه (ومنه) اذا قضى
 بشئ ثم رفع لا يخرق نقضه ولم
 يبين وجه النقض أمضى
 النقض (ومنه) اذا باع رجل
 من آخر عبدا أو أمة ومضى
 على ذلك مدة ثم ظهر فيه
 عيب لم يقر البائع به ولم تقم
 بية بانه كان موجودا عنده
 فرد القاضى على البائع ثم
 رفع حكمه لا يخرقانه يبطل
 الرد وبعده للمشتري
 (ومنه) اذا حكم ببحر يم يثبت

كالقاضي الثاني اذا حكم في مختلف فيه فليس للثاني نقضه فلو أبطله الثاني يبطل وليس لاحد أن يجيزه اه ط
 وسيأتي تمام الكلام على هذه الثلاثة في كتاب القضاء من شاء الله تعالى (قوله وتعد على البائع ردها) أي إلى
 المشتري (قوله في المواضع) أي المساكن والخطوط أي الحلة والذرع أي عدد الاذرع اه ح (قوله كقول
 عثمان البستي) هذا خلاف ما في الزواهر فان الذي فيها أن عثمان البستي قال اذا رفع الى قاض آخر أبطله
 الخ (قوله لمخالفته لنص الحديث) هو ما ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يقضي بالشفعة في كل ربيع وحائط
 فلا يعمل بخلاف من خالف ذلك ط (قوله اذا قضى بعد ثبوت) في بعض النسخ بعد ثبوت أي بعد أن تاب
 وهي أظهر لان القضاء بشئ لا يكون الا بعد ثبوتة عند القاضي لكن كل من النسختين غير موجود في
 الزواهر على ما نقله المحشي أبو السعود عنهما في الصواب قل ثبوت لان الكلام فيما ينقض ولا ينفذه أحد
 وهذا ليس كذلك لما في شرح أدب القضاء وأما الحدود في القذف اذا قضى قبل التوبة فالقاضي الثاني يبطل
 قضاءه لا محالة حتى لو نفذ ثم رفع الى قاض ثالث فله أن ينقضه لأنه لا يصلح قاضيا بالاجماع فكان القضاء
 الثاني مخالفا لاجماع فكان باطلا وما اذا كان بعد التوبة لا ينفذ قضاؤه عندنا لكن لقاض آخر أن ينفذه
 حتى لو نفذ ثم رفع الى ثالث ليس للثالث أن يبطله اه (قوله ومنه مالو حكم أعنى الخ) في جامع الفصولين
 ولو أمضى حكم الأعنى نفذ في أهلية شهادته خلاف ظاهر ولو رفع حكمه الى قاض لا يرى جواز قضائه
 أبطله اذ نفس الحكم مجتهد فيه اه وحاصله أنه من القسم الثالث من الاقسام المارة آنفا عن جامع
 الفصولين فيتوقف على امضاء قاض ثان فان أمضاء الثاني نفذ فليس للثالث ابطله وان أبطله الثاني يبطل وهو
 نظير حكم الحدود بعد التوبة وعلمت ما فيه (قوله لأنه ليس من أهل الشهادة) اه ط (قوله
 وكذا ما أداه النائم في نومه) يعني اذا أدى النائم شهادة بقضيه او رفع لقاض آخر نقضه ط (قوله في شها
 الحمام) قال الشارح في الشهادات وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب ولا شهادة النساء فيما
 يقع في الحمامات وان كانت الحاجة لمنع الشرع عما يستحق به العجن وملاعب الصبيان وحسن النساء
 فكان النقض مضافا اليهم لا الى الشرع بزاز به وصغرى وشر نبالية لكن في الحاوي تقبل شهادة النساء في
 القتل في الحمام بحكم الدية لئلا يهدر الدم اه باتباعه من الفتوى اه ط (قوله ومنه الحكم باجارة
 المديون في دينه) أي لو حكم للراثن بأن يؤجر مديونه ليستوفي دينه من أجره لا ينفذ لئلا يفتنه لقوله تعالى وان
 كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة نعم قالوا انه لو كان له كسب يفضل عن حاجته يأمره الحاكم بدفع القاضل
 هذا وقد أسقط الشارح من عبارة الزواهر مسألة قبل هذه وهي قوله ومنه اذا قال الرجل لامرأة كهي
 أو اشربي يري بالطلاق نقض عليه القاضي بذلك وفرق بينهما ثم رفع الى من لا يراه نقضه (قوله ومنه القضاء
 بخط شهود أو مات) لان الشاهد لا بد من نطقه بالشهادة فالحكم بالخط حكم بلاشهادة فهو باطل (قوله
 نسيئة وكذا ماع التفاضل كالمس (قوله نقضه) لأنه لا شهادة الا كما نرى على مسلم (قوله أمضى النقض) عبارة
 الزواهر ثم رفع النقض الى آخر أمضى النقض اه أي جلا حكمه بالنقض على الصحة بأن علم بالنقض
 أن الحكم الاول باطل فعد هذه هنا بالنظر الى هذا تأمل (قوله ثم ظهر فيه عيب) فيه في شرح أدب القضاء
 بالجنون فان بعضهم قال يرد العبد به مطلقا لأنه انما يكون من نقصان يتمكن من أصل الخلقة فيكون من عند
 البائع (قوله التي لم يدخل بها) صفة للمرأة (قوله الآية) تنهان من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا
 دخلتم بهن فلا جناح عليكم (قوله لم ينقض عنده خلافا للثاني) كذا في الزواهر ويظهر لي أن العبارة مقبولة
 والصواب ينقض عنده باسقاط ما ذكره هو المسئلة الاصولية وهي أن الاجماع اللاحق هل يرفع
 الخلاف السابق فعندهما لا وعند محمد نعم فاذا حكم بالقول المتروك أي الذي تركه أهل الاجماع فعندهما

المرأة التي لم يدخل بها ثم رفع لحاكم آخر أبطل حكمه الاول لمخالفته لنص وور بائبكم اللاتي في جواركم الآية * (ومن القسم الثاني) * اذا
 اختلف الاصحاب على قولين ثم أخذ الناس باحد وليهم وتركوا الآخر فحكم القاضي بالمتروك لم ينقض عنده خلافا للثاني

كلا زوجية فانهم من أسباب الميراث والارث ثابت بهم من الطرفين لقيام عدة رهايم ما عاقبت وارثان بهم وان
 اختلاف مقدار الارث بهم من جهة أخرى وهي تفضيل الزوج على الزوجة بذكره وكونه ذوا ما علمه الله
 سبحانه أعلم (قوله فاعثم هذا المقام) أي فزبه بالمشقة كفا في القاموس حيث قال غنم بالكسر غنما بالضم
 وبالفتح وبالتهريك وغنمة وغنما بالضم الفوز بالشئ بالمشقة والانتقام افتعال منه فافهم والله سبحانه
 وتعالى أعلم وله الحمد على ما علم وفهم وصلى الله وبارك وسلم على عبده ورسوله المعظم وعلى آله وصحبه ومن
 في سلكه انتقام لاسمائه الامام الاعظم وقدرتنا المقدم وأصحابه ومشايخ مذهب المحكم وأتباعهم ذوا المقام
 الانتقام والمصنف ذوا الفضل المسلم والشارح الذي أتقن مسائله وأحكم ووالديننا ومشايتنا وأهالينا
 ومن أسدى الينام عرفا وأكرم رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي
 وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لي في ذريتي إني تبت اليك وإني من المسلمين وتقبل مني
 هذا العمل وبلغني في اكمله غايه الامل * وجنبني فيه عن الخطا والخلل * واجعله
 سببا لغفران الذنب والزوال * ولحسن الختام عند انتهاء الاجل والحمد لله
 رب العالمين نجز هذا الجزء على يد جامعهم أفقر العباد الى رحمة
 رب العالمين * محمد أمين بن عمر عابدين * غفر الله تعالى
 له ولوالديه والمسلمين آمين * ثلاث عشرة ليلة
 بقين من شعبان المكرم سنة ١٢٤٩
 تسع وأربعين ومائتين وألف
 من هجرة النبي المعظم
 صلى الله عليه
 وسلم

* (تم الجزء الثالث من ابي عابدين ولبه الجزء الرابع أوله كتاب البيوع) *

فاغثم هذا المقام
 جواهر هذا الكتاب
 سبحانه وتعالى أعلم به
 واليه المرجع والمآب
 النصف الاول بحمد
 وعونه وحسن توفيقه
 الله على سبيلنا
 آله وصحبه وسلم

قوله ووالديننا منعمين
 وأتباعهم ذوا
 يقول هنا ووالد
 بالرفع الآن يجعل
 على ما قبل لاسمائه
 اهـ